DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES




عمادة شؤون المكتبات

*Kingdom of Saudi Arabia*
Ministry of Higher Education
*Riyad University*
**RIYAD, SAUDI ARABIA**

No. ................................ : الـرقم          Date ................................ : التاريخ



٤

415
م 9 0 2

منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب ،
لابن الملا الحصكفي ، أحمد بن محمد – 1003هـ ، كتبه
ابراهيم بن أحمد الحصكفي سنة 1011هـ

6335 ج2 ( 349 ق ) 33 ق 27x19،5 سم

نسخة حسنة ، بأولها نقص ، خطها نسخ منحرف .
الأعلام 1 : 224 خلاصة الأثر 1 : 272
1 – النحو ، اللغة العربية أ – المؤلف ب – الناسخ
ج – تاريخ النسخ د – شرح مغني اللبيب .

26/6/1407

ق 5/274

٦٢٢٥

٣

١

الذين هم الاهل الاول او غيرهم ابهمهم ومن غيرهم والغالب ان من اتى قرية لا يجد
جملة اهلها دفعة بل يقع بسره ولا على بعضهم ثم قد يستقريهم فلعل هذين
الصالحين لما اتياهم قدر الله بما لما يظهر من حسن صنيعه استقرا جميع اهلها
على التدريج ليتبين بذلك كمال رحمته وعدم مواخذته بصنيع عباده فلو اعاد
الضمير فقال استطعماهم تعين ان يكون المراد الاولين لا غير فاتى بالظاهر اشعارا
بتاكيد العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها حتى استطعماه ولا يخفى بعدما في
هذا من مخالفة كلام ابن الحاجب في الوجه الثاني ولعل ما نقلناه من كلام ابي
حيان ماخوذ من هنا ... النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير فيه التعبير
بلا غير والقياس ليس ضرر لو وقع بعد المعارف المحضة قوله تعالى ولا تمنن
تستكثر في قراءة من رفع اي لا تعطي مستكثرا نهي عن الاستكثار ... ان تهب شيئا
طامعا في عوض اكثر او لا تمنن على الله بعبادتك مستكثرا اياها او على الناس بالنساء مع
مستكثرا به للاجر ومستكثرا اياه وقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
قيل وقد ينقض عليه ... الواقع بعد المعرفة المحضة حال لا غير مثل قولهم في
نداء البادي ... يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد المنادي
... هذا المنادي معرفة محضة لانه معين مقصود
نص عليه ابن ... امثال وانما وجب ان ينصب هذا النوع وان كان
غير منكور لان اللفظ ... لكن محتاجا الى اللفظ الثاني لانه الذي يتمم معناه
وتخصصه اشبه المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه وانتصب
كانتصابه وصار بمنزلة ... خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك سمى النحويون
هذا النوع بالمنادي ... بالنوع المضاف ... الرضي يعنون المضارع
للمضاف اسما يجي بعده ... اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا او يا حسنا
وجهه ويا خيرا من زيد ... معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف
مع المعطوف عليه اسما ... نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد
معين كاربعة وخمسة ... عشر الا انه لم يركب لفظه ثم قال واما
نعت هو جملة او ظرف نحو قولهم يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل وقال

بين غاد ورايح فلذلك قلت ان الجملة تتعين من جهة المعنى ان يكون صفة للقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوايد ان الاهل الثاني هم يحتمل ان يكونوا جميع



الا بانحلة من ذات عرق فكل هذا مضارع للمضارع سواجعلت علما اولا واذا لم
تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا
فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفا ويا عبد الله سيعي
غريبا في المعرفة يا حسنا وجه الظريف ويا ثلثة والثلثين الظرفا وكان القياس في
الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان يجوز يا حليما لا يعجل لقدوس واذا ما يجوزوي الدرا
لكنهم كرهوا وصف الشي المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا
بالنكرة بعلى تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل الندا فتقول يا حليما
لا يعجل غفار الذنوب هذا كلامه ومنه يوخذ الجواب عن النقض المذكور فان لقابل
ان يقول لا نسلم ان نحو يا حليما لا يعجل من باب وصف المنادي وانما هو من باب المنادي
الموصوف **مثال** النوع الثالث وهو المحتمل لهما اي للوصفية والحالية
بعد النكرة التي ليست محضة وهذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تعد الجملة
يعني جملة انزلناه صفة للنكرة اي لذكر وهو الظاهر لسلامته مما يأتي فيما ضعف
وجه الحال ويكون ثم صفتان مفردة وجملة ولك ان تجعل ... اي ولك تقدير
جملة انزلناه حالا عن ذكر وان كان نكرة لانها قد تخصصت ... وهو مبارك
وذلك يقربها من المعرفة لتقليل اشتراكها حتى ان ابا ... صفة
النكرة المخصصة بالوصف فقال في قوله تعالى فا... لنكرة لو صفه ... لا خران
استحق عليهما الاوليان ان الاوليان مع ظهور كونه ... او خبر لا خران وجاز لتخصصه
بيقومان وقيل الاوليان خبر مبتدا محذوف اي ... يقومان وعلى كل فلا دليل للاخفش
بالوصف او مبتدا خبره اخران او بدل منه او ... والجمهور لزوم مطابقة الوصف للموصوف
في الاية على وصف النكرة المخصصة بالمعرفة والا ... بالمعرفة اذا كان لمدح او ذم مستند لا
تنكيرا وتعريفا وذهب بعض الكوفيين الى تجويز نعت ... الموصول نعتا مع تعريف النكرة
بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده فجعل ... علي الذم ونقل الشيخ ابو حيان
لان المراد بالنعت الذم ولا دليل فيه لجواز ان ... بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف
ان الاستاذ ابا جعفر نقل ان ابن الطراوة جوز وصف المعرفة ... في ابياتها السم ناقع زاعمان ناقع نكرة
واستدل بقوله فبت كاني ساورتني ضيلة من الرقش



نكرة وصف بها السم وهو معرفة لان الوصف خاص بالموصوف ولا دليل فيه لاحتمال
ان يكون ناقع خبرا ثانيا واختار ابو حيان مذهب الجمهور الا اذا قطع النعت فانه
لا يلزم فيه التساوي ولك ان تعدها اي جملة انزلناه حالا عن المعرفة وهو الضمير
في مباركا الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال اما الاول اي اما ضعف
الحال على الوجه الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة
الى البعل في حالة الشيخوخة في هذا بعلي شيخا لكن مقتضى حالية انزلناه من ذكر مبارك
ان يكون وقوع الاشارة اليه في حالته واما الثاني اي واما ضعفها على الوجه الثاني
فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حالة الشيخوخة
في هذا بعلي شيخا لكن مقتضى حالية انزلناه من ذكر مبارك ان يكون وقوع الاشارة اليه
في حالته واما الثاني اي واما ضعفها على الوجه الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة
الانزال فان الحال قيد لعاملها وهي اذا كانت حالا عن الضمير كان العامل فيها العامل فيه
ولقول ما فيها احد يقرا فيجوز في جملة يقرا الوجهان ايضا اما وجه الوصفية فظاهر
واما وجه الحالية فلتخصص النكرة ثمه بوقوعها في سياق النفي عامة وهذا معنى قوله لزوال
الابهام عن النكرة بعمومها فان النكرة متى عمت اختصت وزال شيوعها **ومثال**
النوع الرابع وهو المحتمل لها بعد المعرفة وهو ما كانت اللام فيه اشارة الى الجنس والحقيقة
يقرب في المعنى من النكرة لما ان الفرق بينهما كما عرفت في صدر الكتاب بالتقييد في الاطلاق
لان ذا اللام والالف يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على
مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد فيصح تقدير يحمل حالا نظرا الى صورة الحمار او وصفا نظرا
الى معناه قيل عليه قد يتوهم ان تجويز المصنف الحالية من المضاف اليه لمثل معارض لرده
على ابي البقا تجويزه لحالية مستهم الباساء والضراء من الموصول الواقع مضافا اليه المثل
في قوله ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم بان الحال لا ياتي من المضاف اليه في نحو ذلك والمضاف
في الايتين ما منع فيهما وجوب واحد والجواب ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجمعة سوغ
الحالية اذ الحالية حينئذ كانها من غير مضاف اليه وعدم الصلاحية منع منها في اية البقرة
ومثله واية لهم الليل نسلخ منه النهار ذهب ابو حيان الى ان جملة نسلخ حال وابن مالك
الى انها صفة ويمكن وجه ثالث وهو ان تكون الجملة تفسيرية لا محل لها من الاعراب كانها تفسير

لما ابهم من وجه كون الليل اية قوله ولقد امر على اللئيم يسبني تمامه فمضيت
ثمت قلت لا يعنيني وقد تقدم الكلام عليه في حرف البا من الباب الاول وتقدم
ان وجه الحالية لا يخلو عن شي بحسب المعنى فراجعه وقد اشتمل الضابط
المذكور في شرح المسئلة على قيود لابد منها احدها كون الجملة خبرية لا
انشائيه واحترز بذلك من نحو هذا عبد بعتكه وانت تريد بالجملة الانشا
اي انشا ذلك البيع دون الاخبار فان الجملتين الانشائيتين الواقعتين بعد النكرة
والمعرفة ليستا نعتا ولا حالا لان الانشا لا يكون نعتا ولا حالا اما ان الانشا لا يقع
حالا فقد مر بيانه في اخر الكلام على الجملة المعترضة واما انه لا يقع نعتا فقد قال
الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة
والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان يعرفه قبل ذكرك
الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا
ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت
وطلقت وانت حر او طلبية كالامر والنهي واخواتهما وكل ذلك لا يعرف مضمونه الا
بعد ذكره ويجوز ان يكونا اي الجملتان الانشائيتان خبرين اخرين الا عند من منع تعدد
الخبر مطلقا اي سوا تعدد مختلفا بالافراد والجملة وهمنا قد تعدد وهو اي منع
التعدد اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهمنا
مختلف كذلك وهو اي هذا المانع ابو علي وعند من منع وقوع الانشا خبرا و
همنا الخبر الجمله انشا وهو طايفة من الكوفيين وابن السراج من البصريين ومن الجمل
ما يحتمل الانشائية والخبرية لتساوي القراين فيختلف الحكم باختلاف التقدير
كما يختلف المسبب باختلاف السبب وله امثلة منها قوله تعالى قال رجلان من
الذين يخافون انعم الله عليهما فان جملة انعم الله عليهما تحتمل الدعا وهو انشا
فتكون معترضة بين معمولي القول والاخبار فتكون صفة ثانية لفاعل
قال والاولى الجار والمجرور ويضعف من حيث المعنى ان تكون حالا من فاعل
لما ان الحال قيد في عاملها وليس الغرض تقييد القول بحال الانعام ولا يضعف في

الصفة

الصفة عند والاصطلاح لوصفها بالظرف وهو مسوغ لمجي الحال ومنه قوله
تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي ضاقت واصل الحصر يكون في المكان ثم
اتسع فيه وجملة جاؤكم عطف على صلة الذين من قوله الا الذين يصلون وهو
استثنا من الضمير المنصوب في قوله فخذوهم واقتلوهم لا من مفعول ولا تتخذوا
منهم وليا ولا نصيرا وان كان اقرب لان اتخاذ الولي منهم ممنوع مطلقا بخلاف
الكف عن اخذهم وقتلهم فانه قد يجوز لعارض او هو عطف على صفة قوم
وهي بينكم وبينهم ميثاق اي الا الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين او
يصلون الى قوم جاؤكم غير مقاتلين لكم ولا مقاتلين قومهم وقد جوز العطفين الزمخشري
وابن عطيه قال الزمخشري والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعتزلوكم لوكم
فلم يقاتلوكم الاية بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقرر ان كفهم عن القتال احد
سببي استحقاقهم لترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطيه
وهذا ايضا حكم قبل استحكام امر الاسلام وكان المشرك اذا جا الى دار الاسلام م
مسالما كارها لقتال قومه مع المسلمين ولقتال المسلمين مع قومه لا سبيل عليه
وقد نسخت بما في براة فذهب الجمهور الى ان حصرت صدورهم جملة خبرية
لا انشائية دعائيه ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل
جاؤكم على اضمار قد هذا النقل عن الاخفش يخالفه ما مر في الباب الاول في
فصل قد من حرف القاف من وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش
على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة او مقدرة ثم قال وخالفهم الاخفش والكوفيون
فقالوا لا يحتاج الى ذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير
لا سيما فيما كثر استعماله وكذا يخالفه ما في شرح العلامة بهاء الدين السبكي
للتلخيص نقلا عن شيخه ابي حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع
حالا لا يقترن معه قد بل يجوز ان يخلو منها لفظا وتقديرا قال ابو حيان
وهذا هو الصحيح ويؤيده قراءة الحسن حصرة صدورهم بنصب هذه على الحال
وهي قراءة قتادة ايضا فكان على المصنف ان ينسبها الى غير الحسن فانها شاذة
من طريقه فقد قراها يعقوب ايضا بنصب التا منونة قال ابن الجزري

في النثر وهو على اصله في الوقف عليه بالهاء كما تقدم في باب الوقف على الرسم
وهي عن عاصم في رواية حفص وقرا الحسن ايضا حصرات بلفظ الجمع وقرى حصرة
بالرفع على انه خبر مقدم وصدورهم مبتدا موخر والجملة في موضع الحال وقال
الاخرون هي صفة لئلا تحتاج الى اضمار قد اي ان لو جعلت حالا وهذا لانه
مبني على ان الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة او مقدرة وقد عرفت ما فيه
ثم اختلفوا فقيل الموصوف منصوب محذوف اي قوما حصرت صدورهم وراوا
ان اضمار الاسم اسهل من اضمار حرف المعنى الذي هو قد لتصحيح الحالية قال
ابو البقا وهذا المنصوب المحذوف حال موطية وقيل مخفوض مذكور وهو
قوم المتقدم ذكرهم في قوله تعالى الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق فلا
اضمار البتة لاسم موصوف ولا لغيره وما بينهما اعتراض ليس على ما ينبغي لتسميته جملة
بينكم وبينهم ميثاق وهي صفة لا اعتراض وانما الاعتراض على هذا جملة او جاؤكم
فقط ويؤيده انه قرئ باسقاط او وهو كذلك في مصحف ابي وقراته وعلى ذلك
اي وعلى اسقاطها او تكون جملة جاؤكم صفة لقوم بعد وصفه بجملة بينكم وبينهم
ميثاق وتكون حصرت صفة ثانية هي صفة ثانية باعتبار جاؤكم والا فهي
ثالثة باعتبار بينكم وبينهم ميثاق قال في الكشاف بعد ذكر ان ابيا قرا
بدون او ووجهه ان تكون جاؤكم بيانا ليصلون او بدلا او استينافا او صفة
بعد صفة لقوم قال ابو حيان وهذه وجوه محتملة وفي بعضها ضعف
وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون في الافعال والبدل لا يتاتى لكونه ليس
اياه ولا بعضا ولا مشتملا وفي حواشي الكشاف للتفتازاني وكون جاؤكم بيانا
او بدلا ليصلون لان الانتها الى المعاهدين والاتصال بهم حاصله الكف عن
قتال المسلمين فصح ان يجعل مجيئهم الى المسلمين بهذه الصفة بيانا لاتصالهم بالمعاهدين
او بدلا منه كلا او بعضا او اشتمالا على ما قيل واما الاستيناف فعلى انه جواب كيف
وصلوا الى المعاهدين ومن اين علم ذلك وقيل بدل اشتمال من جاؤكم فيكون بدل
فعل من فعل لان المجي مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين لا من صفة
المجي فكيف يشتمل احدهما على الاخر قيل هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجي فيمكن بدل
الاشتمال

الاشتمال لان مجي الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية واجيب بان ليس
كل ملابس لمتبوع من غير الجزئية والكلية يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال
على ما قال المحققون هو البدل الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل
منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا
له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجي
هو مبينا لما اجمل اولا ومعلوم ان حصر صدورهم ليس بالنسبة الى مجيئهم كذلك غايته انه
صفة قائمة بهم كما ان مجيئهم كذلك فيكونان صفتين لموصوف واحد وقال
ابو العباس المبرد الجملة اي جملة صدورهم انشائية معناها الدعاء مثل غلت ايديهم
فهي مستانفة ورد بان الدعاء بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه اما الدعاء عليهم
بضيق قلوبهم عن قتال المومنين فيتجه ظاهر لان قلوبهم كانت منشرحة لقتال المومنين
واما الدعاء بضيق قلوبهم عن قتال الكافرين فكيف يتجه وقلوبهم لم تكن منشرحة لقتال
قومهم اذ ان قومهم كانوا كفارا قتالهم مطلوب فكيف يناسب الدعاء عليهم بضيق قلوبهم
عن قتال الكفار وهذا مبني كما قال الشارح على ان قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم
متعلق بحصرت اي حصرت صدورهم عن قتالكم او قتال قومهم اي كراهية الدخول في القتال
مطلقا فهم لا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم لا معكم ولا عليكم وما بينهما اعتراض مضمونه
الدعاء عليهم بحرج الصدر وضيقه وسياتي في الباب الخامس في التاسع عشر من الجهة
الاولى من الجهات التي تدخل على المعرب الاعتراض من جهتها ان هذا الرد هو الفارسي وانه
يمكن الجواب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال فلا يستطيعوا ان يقاتلوا
احدا وفي البحر لابي حيان رد الفارسي على المبرد في انه دعا عليهم بانا امرنا نقول اللهم اوقع
بين الكفار العداوة فيكون في قوله او يقاتلوا قومهم نفي لما اقتضاه دعا المسلمين عليهم
قال ابن عطية ويخرج قول المبرد على ان الدعاء عليهم بان لا يقاتلوا المسلمين
تعجيز لهم والدعاء عليهم بان لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم اي هم اقل واحقر ويستغنى عنهم
كما تقول اذا اردت هذا المعنى لا جعل الله فلانا علي ولا معي استغنى عنه واستقل دونه
وقال غيره او يكون سؤالا لموتهم على ان قوله قومهم قد يعبر به عمن ليس منهم بل من
معاديهم ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة

فانه يجوز تقديره لا ناهية وناقية ويختلف الترجيح وعلى الاول فهي اي جملة لا تقيبز
بتقدير ان اذ لا ناهية معمولة لقول محذوف هو الصفة حقيقة اي فتنة مقولا فيها
ذلك فحذف مقولا الصفة واقيم معموله مقامه وهذا التقدير ليصح وقوع الانشا
صفة ويرجحه ان توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غا فلا
فان تاكيد الطلب معقول ثجه وان خدشه التقدير وعلى الثاني هي صفة لفتنة اي
من غير تقدير ويرجحه سلامته من تقدير للقول يصح الوصفية وان خدشه عدم قياسية
التاكيد بالنون حينئذ **فان قلت** اي المرجحين اقوى **قلت** الاول لاستناده
الى القياس القوي والثاني مداره على الاصل على ان المقدر هنا من قبيل حذف البحر
**القيد الثاني** مما اشتمل الضابط صلاحيتها اي الجملة للاستغنا عنها وقد عبر عن هذا
القيد بعدم الاستلزام وخرج به اي بالقيد الجملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول
فانها لا يستغنى عنها اما الاوليان فلان اصل الكلام لا يتم بدونها واما الثالثة فانها وان
كانت هي في نفسها فضلة غير عمدة يتم اصل الكلام بدونها لعدم الاستغنا عنها يعني ان معمو لية
القول متوقفة عليها واشباه ذلك لان القول انما يتعقل بما هو واقع عليه اي بمقوله
**القيد الثالث** من قيود الضابط وجود المقتضي لكل من وجهي الوصفية والحالية
واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شي فعلوه في الزبر فانه صفة لكل
يحالك من غير تنوين على الحكاية اي لهذا اللفظ اي فانه صفة المضاف او لشي الذي هو
مضاف اليه ومن ثم تعين رفع كل لان الصفة لا تعمل فيما قبلها كالصلة وفي الزبر خبر لكل
فالمعنى كل شي مفعول لهم ثابت في الزبر اي في دواوين الحفظة ولا يصح ان يكون حالا من كل
لتخصصه بالاضافة مع جواز الوجهين اي وجهي الوصفية والحالية في نحو اكرم كل رجل جاء لا
لعدم ما يعمل في الحال اذ ليس هناك الا المبتدا وهو لا يعمل فيها بحال ولا يكون خبرا لانهم
لم يفعلوا كل شي اورد عليه انما سببه ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شي اما اذا جعل
صفة له حتى كان المعنى وكل شي مثبت في صحايف اعمالهم فعلوه يستقيم المعنى ورد
بوجهين اما لفظا فلزوم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو الخبر واما المعنى
فلان المراد بهذه الاية ما اريد بقوله وكل صغير وكبير مستطر اي مستطر في اللوح المحفوظ
بقرينة عطفه عليها فيتعين حينئذ كون فعلوه صفة لكل شي وفي الزبر خبر عنه او كلاهما
فعلوه



~~فعلوه صفة لكل شي وفي الزبر خبر عنه اي كل ما فعلوه~~ مثبت في صحايف
اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة **ونظيره** في تعين الوصفية وامتناع
الحالية **قوله تعالى لولا كتاب فانه يتعين كونه سبق صفة ثانية** لكتاب الاولى
من الله **لا حالا من الكتاب** المعهود وان التعبير بالكتاب للاشارة الى ان
تخصيصه منكرا بالوصف على الجار والمجرور جعله في حكم المعرفة **لان الابتدا**
**لا يعمل في الحال** لانه عامل معنوي ضعيف **ولا حالا من الضمير المستتر في**
**الخبر المحذوف** وجوبا **لان ابا الحسن حكى ان الحال لا تذكر بعد لولا كما لا تذكر**
**بعد الخبر بعدها** لما ان الحال خبر في المعنى وقد نقل المصنف ذلك في الباب الاول
في لولا من حرف اللام عن ابي الحسن ايضا **ولا يكون** سبق **خبرا** عن المبتدا الواقع
بعد لولا **لما اشرنا اليه** من ان الخبر لا يذكر بعد لولا **ولا ينتقض الاول** اي عدم
ذكر الحال بعد ذكر الحال بعد لولا لانه اول بالنسبة الى عدم ذكر الخبر بعدها
**بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثاني** اي عدم ذكر الخبر بعد لولا في بعض
النسخ ولا ينتقض الثاني بكذا ولا الثالث بكذا فيكون عد عدم ذكر الحال بعد
لولا ثانيا بالنسبة الى عد عدم عمل الابتدا في الحال اولا **بقول الزبير** هو الزبير ابن
العوام الاسدي ابن عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحواريه واحد العشرة
المبشرة والستة الشورى رضي الله عنه **ولولا بنوها حولها لخبطتها** صدر
بيت من ثاني الطويل وتمامه كخبطة عصفور ولم اتلعثم وبه عرف ان صواب
الرواية في لخبطتها بتقديم الموحدة بعد الخا المعجمة على الطا المهملة من الخبط وهو
الضرب الشديد كما في القاموس وخبطت الشجرة ضربتها بالعصى ليسقط
ورقها وقد يقع في بعض نسخ هذا الكتاب كما وقع في شرح الالفية لابن المصنف
لخبطتها بتقديم الطا على البا من الخبطة بالمثناة وهو تحريف ووهم لان قوله في
المصراع الثاني كخبطة عصفور يغير ما هو الصواب اذ لا معنى التشبيه على
الرواية الثانية ولم اتلعثم معناه ولم اتان ولم اتلعثم امكث من قولهم تلعثم في
الامر اذا امكث وتوقف وتانى او نكص عنه وتبصر فيه وتلعثم في الكلام
توقف فيه والضمير في بنوها لاسما بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنهما وكانت
زوجته وكان الزبير رضي الله عنه ضرابا للنسا وكان اولادها اسما يحولون
بينه وبين ضربها وانما لم يقع النقض بها **واما قول ابن الشجري في ولولا**
**فضل الله عليكم ان عليكم خبر فمردود** بما عرفت من ان الخبر لا يذكر بعد لولا
**بل هو متعلق بالمبتدا** الذي هو فضل لانه مصدر **والخبر محذوف** وقد ذكر
المصنف قول ابن الشجري هذا في فصل لولا من حرف اللام ولم يصرح برده لكنه
قال بعد حكايته وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفعل **القيد الرابع**
**انتفا المانع** للوصفية والحالية او لاحديها **والمانع اربعة انواع احدها ما يمنع**

حالية كانت متعينة لولا وجوده اى وجود ذلك المانع عن الحاليه
ويتعين حينئذ الاستيناف فلان الوصفيه ايضا قد امتنعت لعدم وجود
المقتضى نحو زارني زيد سأكافيه ولم انس له ذلك قيل عليه قد يمنع تعين
الحاليه في هذين المثالين على تقدير زوال المانع لقيام احتمال الحاليه والاستيناف
على ذلك التقدير واجيب بانه لا احتمال على تقدير جهد وال الجملة بعد المعرفه
المحضه حال ولكن السين ولن مانعان من الحاليه باتفاق لان الحالية
اى الجملة التي تقع حالا لا تصدر بدليل استقبال ليلا تجتمع متنافيان
بحسب الظاهر وهما الحال والاستقبال في محل واحد واما قول بعضهم
وهو الحوفي في قوله اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال مع انه جملة
صدرت بعلم الاستقبال كما يقول ساذهب مهديا فهو من وجهين
جعل الجمله المصدره بدليل الاستقبال حالا وقد عرفت ان الحاليه لا تصدر
به وجعله ساذهب مهديا مقيسا عليه مع ان علم الاستقبال لم يجامع الحال
ليتنا فيا فكان قياسا مع الفارق على ان التنفس في الاية ثابت للهدايه
والذهاب حالى والمثال على العكس وقد يجاب عنه بان مهديا لما وقع قيدا
للذهاب الذى فيه تنفس لزم ان يكون فيه تنفيس كالقيد ضرورة وجوب
اقتران الحال بزمان عاملها والثاني من انواع المانع ما يمنع وصفية
كانت متعينة لولا وجود المانع منها ويمتنع فيه الاستيناف ايضا
لان المعنى على تقييد المتقدم بالمتاخر والاستيناف يقتضي قطع الاول عن الثاني
فيتعين الحال قضايا بحق التقييد بعد ان كانت ممتنعة لعدم المقتضي لانه صاحب نكرة
وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم
او كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بي
هو صدر بيت من ثالث الطويل وتمامه فهل لي الى ليلى الغداة شفيع وهو ليس بصحيح
من قصيدة اوله اشاقتك طلل الدار التي انتم بها حنا ثم منها صيف وربيع والصنائع
سحائب سود واحدها صنيعه واراد بالصيف بتشديد احد الحروف مطر الصيف وبالربيع
مطر الربيع ويروي بدل ليلى لبنى ولا يخفى ان تعيين الوصفية في هذا البيت على تقدير
عدم الواو لو تحوج الى تقدير رابط منها اي فيه والمعارض فيهن للوصفية المانع في هذه
الصورة المانع كلها الواو فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري
ومن وافقه على جواز هذا الاعتراض والثالث ما يمنعها معا اي يمنع الحالية والوصفية
جميعا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون فيتعين الاستيناف حينئذ وقد يقتضي
البحث فيها اي في نفس الامرين الممنوعين معا اشارة بذكرها الى ما مر في اول التنبيهات
التي سافها اثر الكلام عن الجملة الاولى من الجمل التي لا محل لها وفي بعض النسخ فيها لعطف المفرد
المؤنث وهو عائد على الاية والرابع ما يمنع احدهما دون الاخر ولولا المانع من



احدها لكان جائزا نحو ما جاءني احد الا رجل بيت معا وذكر نحو ما جاءني احد الا قال خيرا فان جملة القول كانت
قبل وجود الا محتملة للوصفية لوقوعها بعد النكرة والحالية لكون تلك النكرة مخصصة
بعمومها لوقوعها في سياق النفي فلما جاءت الا امتنعت الوصفيه لان الا لا تفصل
بين الموصوف وصفته فتعينت الحاليه وقال ابو حيان يجوز الفصل بين الموصوف
وصفته بالاستثناء ومثل بنحو ما جاءني احد الا زيدا خير منك فخير منك صفة
لاحد وقد فصل بينهما بالاستثناء والتقدير ما جاءني احد خير منك الا زيد ولا
يخفي ان الممنوع الذي خالف فيه الزمخشري هو التفريغ في الصفة ومسئلة ابي
حيان ليست من هذا القبيل ومثله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون واما
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية فيها مانعان الواو والا ولم
ير الزمخشري وابو البقاء واحد منهما مانعا فجوز القول بالوصفية معهما وكلام
النحويين بخلاف ذلك لاطباقهم على عدم جواز الوصفية مع احدهما قال الاخفش
لا يفصل الا بين الموصوف وصفته فلا تفريغ في الصفات اصلا بل قال ابن مالك
الفصل بين الموصوف وصفته مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت اليه
وقد مضى ذكر هذه المسئلة في الكلام على حرف الواو من الباب الاول فان قلت
ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف
فيتمت صفة مقامه فالتفريغ في الموصوف لا في الصفة قال وفيه قبح لجعلك الصفة
التابعة كالاسم المتبوع بمعنى في ايلائك اياها العامل واقامتك اياها مقام موصوفها
وقال ابو علي الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم بالجر على الوصفية لما عرفت
فان قلت الا قائما بالنصب جاز لانه منصوب على الاستثناء ومثل ذلك في امتناع
الوصفية لمانع وتعين الحالية ولولا المانع لجاز قوله وقائلة تخشى علي اظنه يودي
به ترحاله وحبائله هو من ثاني الطويل ولم يسم قائله ويودي به بالدال
المهملة يذهب به ويهلكه والترحال بفتح التاء مصدر رحل للمبالغة والتكثير في
كثرة رحيله وانتقاله والحبائل جمع حبالة بكسر الجيم او حبيلة كصحيفة وكلاهما
بمعنى الحبل وهو ما تقرر للانسان من شيء على امر يفعله فان جملة تخشى على حال من
الضمير في قائلة وجملة سيودي به ترحاله مقول قائلة ولا يجوز ان تكون صفة
لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل بل لا يتبع بتابع مطلقا قبله لان الاتباع باحد
التوابع يرجح جانب شبه الفعل الذي به العمل وسياتي في النوع العاشر من الجهة
السادسة من الباب الخامس ذكر ولا يخفى ان التمثيل بالبيت مبني على ان سيودي
به الى اخره مقول قائلة وليس بمتعين كما قال الشارح لجواز ان يكون محكيا
بقول مقدر اي يقول سيودي فلا يمتنع الوصفية لارتفاع المانع لكن كلام المصنف
كما قال المحشي مبني على الظاهر وعدم الحذف

الباب الثالث من الكتاب في ذكر احكام

احكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور ذكر حكمين في التعلق لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه من صفة وغيرها او ما اول بما يشبهه اي يشبه الفعل او ما يشير الى معناه من اسم او حرف وهذا اعلى ما اجازه فان لم يكن شي من هذه الاربعة موجودا قدر كما سياتي وزعم الكوفيون وابن طاهر وخروف من البصريين انه لا يقدر لهما متعلق في نحو زيد عندك وعمرو في الدار اي فيما اذا وقعا خبرا عن المبتدا ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب لهما المبتدا نفسه وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال الرضي بعد ان الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة او حكما فلا يقال في زيد عندك هو هو خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شي يتعلق به الخبر ولا معول على هذين المذهبين وانما المعول على الثالث الذي هو مذهب الجمهور من ان الناصب له الاستقرار المحذوف من فعل او شبهه مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قال ابن جني اسند النعمة اليه بطريق الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تادبا قال التفتازاني في حواشي الكشاف وهذا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب وقول ابن دريد في مقصورته واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا يصف انتشار الشيب في شعر راسه المسود نحو مسوده عايد على الراس في قوله قبله اما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى والجزل بجيم فزاي الحطب اليابس او الغليظ العظيم منه والغضا شجر معلوم من شجر البادية واحدته غضاة وقد تعلق كل من الاولى متعلقة بالمبيض لانه مشتعل الفعل فيكون تعلق الجار بالاسم ولكن تعلق الجار الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الجار الاول بالفعل لانه اتم لمعنى التشبيه اذ يكون وجه الشبه فيه منتزعا من وجوه متعددة متناسقة في الطرفين بخلافه على ذلك التقدير فتامل وقد يجوز تعلق في الثانية بكون محذوف حالا من النار والاولى اعتبار هذا التعلق حيث اعتبر ذلك في الاولى ليكون ثم تشبيه اشتعال شي مقيد باشتعال شي مقيد وبعده ان الاصل عدم الحذف فيترجح التعلق بالمذكور ومثال التعلق بما اول بشبه الفعل وهو الذي في السما اله اي وهو الذي هو اله في السما ففي متعلقة باله وهو اسم للمعبود بحق غير صفة وان كان على وزن فعال بكسر الفا كلباس بدليل انه

يوصف

يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به فلا يقال شي اله وقرا ثلاثة عشر من الصحابة والتابعين منهم عمر وعلي وابي وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السما الله وفي الارض الله وهو الذي هو الله في السما وهو الله في الارض وعلى هذه القراة ففي السما وفي الارض متعلق بالله على تاويله بالمعبود كما اول اله بمعنى معبود الا ان التاويل في الثاني اقرب منه في الاول لان حق العلم ان لا يتصرف فيه ونظير ذلك قوله اي ا فصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب فعلق الى اعدائنا بخطانا وهو جمع خطوة وهي اسم لما بين القدمين من المشي فليست من الاسما الجارية على الفعل لكنه يتوهم فيه معنى التخطي وامام التعلق وهو ما عرف لنا ولم يعبر اذا كان كما انه يستحق العبادة واما اطلاق الالهة على الاصنام ونحوها فبالنظر الى اعتقاد معظميها والله خبر لهو محذوفا وهو عايد الموصول وقد حسن حذفه مع كونه مرفوعا طول الصلة بالعطف عليها كما حسن في قولهم ما انا بالذي قايل لك شيئا طولها بالمعمول ولا يجوز تقدير الله مبتدا مخبرا عنه بالظرف لكنه اخبر عن محله او فاعلا بالظرف لاعتماده على الموصول فهو واقع في محله لان الصلة حينيذ خالية من العايد اي لا يجوز من ذلك شي للزوم خلو الصلة من عايد الى الموصول اما على الثاني فظاهر اذ لا ضمير مقدر اصلا واما على الثاني فظاهر اذ لا ضمير مقدر اصلا واما على ~~الثاني~~ الاول فلان الضمير الذي في الظرف يكون عايدا على المبتدا ولا يعود ضمير واحد على شيين ولا يحسن تقديم الظرف صلة فيكون ظرفا مستقرا والله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره في الارض اله معطوفا عليه كذلك على وجه يكون الظرف صلة والله بدلا من الضمير المستتر فيه وهذا رد لما جوزه ابو حيان من كون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيها بالالوهية والربوبية كما تحلله معنى الاستقرار في حقه تعالى وقوله لتضمنه الابدال من ضمير العايد مرتين علة ~~للاحسن~~ للاحسن اي لا يحسن التقدير المذكور لتضمنه الابدال من الضمير العايد مرة في المعطوف عليه واخرى في المعطوف وكان حق المصنف ان يعبر كما عبر بتعريف الضمير ووصفه لان الضمير هنا العايد كسبب مضاف اليه وقد ذكر المصنف في بحث اذ من حرف الالف انه لا يعرف تكرر البدل الا في بدل الاضراب واعترض عليه ابن الصايغ وما اعترض به بان تكرره في غير الاضراب معروف اذ يقال ما مررت بعبد الله الفتى الى العلي فان المختار في الاول البدل والثاني بدل واجب بان المراد انه لا يعرف تكرره والمبدل منه واحد وفي المثال تعدد المبدل منه فان الفتى بدل من الضمير والعلي بدل من الفتى كما نص عليه المصنف في توضيحه وفيه اي وفي الابدال من الضمير العايد مرتين بعد حتى قيل بامتناعه اي بامتناع هذا الابدال ولان الحمل على ثانية لعدم حسن التقدير المذكور

وقد يقع في بعض النسخ لان الحمل بدون واو والصواب ما في اكثرها وهو الموجود
في خط المصنف على الوجه البعيد الذي هو الابدال المذكور ينبغي ان يكون
سببه التخلص به من الوقوع في محذور فاما ان يكون هو ارتكاب الحمل
المحصور من نفاها بجوح الى تاويلين وهو وقوع في محذور فلا فان قلت
ما هذان التاويلان المحتاج اليهما على هذا الوجه قلت قال الشارح لعل مراده بها
ان المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عايد فيقال هو
وان طرح تقديرا موجود هنا فلا يضر بيته طرحه مع وجوده لفظا فهذا تاويل
ويحتاج الى مثله في الجملة المعطوفة فيجي التاويلان ونوقش بان التاويل
حمل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه وجوابه فان المساواة
شبيهة مثل ذلك يجعل تاويلا فالوجه ان احد التاويلين نفس الابدال من
الضمير المستتر في الظرف الاول والتاويل الاخر نفس الابدال من الضمير المستتر
في الظرف الثاني ولا يجوز على هذا الوجه الذي هو تقدير الظرف صلة والضمير
العايد ان يكون وفي الارض اله مبتدا وخبرا فلا يكون هناك الابدال واحد من
الضمير فلا يلزم ذلك المحذور لئلا يلزم فساد المعنى ان استوثق لما تقرر من قاعدة
ان النكرة اذا اعيدت كان الثاني غير الاول ولا يرد ذلك حيث لا يقصد الاستيناف
لظهور ارادة التكرار والقصد اليه بالعطف قال الطيبي انما يكون الثاني غير
اذا لم يقصد التكرير وهذه الاية قصد بها التكرير ند لييدل تكرار الرب فيما
قبلها اي في قوله سبحان رب السموات والارض رب العرش عما يصفون وخلو الصلة
من عايد ان عطف قيل هذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير الاستيناف
لا خصوصية له بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو قلنا بالوجه المختار في الجملة
الاولى وجعلنا وفي الارض اله استينافا لفسد المعنى ايضا ورد بانه لا اشكال
لانه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستيناف فقط بل بتقديره
وتقدير خلو الصلة من عايد ان عطف وهذا المجموع له خصوصية بالوجه الذي
فرع عليه قطعا وقال قاضي المغرب في الاية وجه اخر وهو ان يكون الظرف
صلة ويقدر لاله مبتدا محذوف يكون به جملة مبينة للصلة دالة على ان
كونه في السما بمعنى الالوهية دون الاستقرار ومن ذلك قوله وان لساني
بشهد يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم هو من ثاني الطويل وهو
بفتح الشين وضم الهاء كذا اوردهما الفارسي في تذكرته عن قطرب والشهد الذي هو الشهد
العسل كذا في القاموس وقيده في الصحاح بالشهد والشهدة
والجمع شهاد وقول الشارح بعد حكاية ما في الصحاح وضبط الشهد مفتوحة
وحكى صاحب القاموس ضمها يقتضي ان الضم لم يحكه صاحب الصحاح والذي

رايته

رايته في نسخة معتمدة من الصحاح حكايته وفي قوله يشتفى بها اشارة
الى قوله تعالى فيه شفا للناس وتشديد واو الضمير من هو لغة همدان
بسكون الميم كتشديد ما هي والعلقم قال في الصحاح شجر مر ويقال للحنظل
ولكل مر علقم اصله علقم عليه فعلى الحد وفيه متعلقه وضميرها المجرور
المحذوف معها عايدين وعلى المذكورة متعلقة بعلقم لما وله بعض ونشا
او تشديد ومع ذلك قدم عليه ومن هنا كان الحذف لهذا الضمير العايد
المجرور شاذا وان كان الموصول مجرورا ما جر العايد به لاختلاف متعلق
جار الموصول وجار العايد ففي البيت اربع شواهد كما نص عليه المصنف
في شواهده تشديد الواو وتعلق الجار بالجامد لتاوله بالمشتق وجواز تقديم
معمول الاول لكونه جارا ومجرورا وحذف العايد المجرور مع اختلاف
المتعلق ومثال المتعلق بما فيه رايحة اي رايحة الفعل قوله انا ابو المنهال
بعض الاحيان هو من مشطور السريع الموقوف ولم ار من عزاه الى احد وقوله
انا ابن ماوية اذا جد النقر وهو من مشطور الرجز وقد نسب في الايضاح الى
بعض السعديين وقال في العباب قايله فدكي وعبد المنقري وكذا هو في القاموس
وقال الجوهري هو لعبيد الله ابن ماوية الطاي وبعده وجاءت الخيل اثابي زمر
بتشديد المثناة التحتية علم امراة منقول ويحتمل ان يكون لقبا المنسية على بقا
عوضها وكرم اصلها لان الماوية المراة الصافية والنقر بفتح النون وضم القاف
والاصل النقر بالفتح فالسكون لكن القيت حركة الرا على القاف للوقف اذ كان
ما قبل الاخر ساكنا صحيحا ليعلم السامع حركة الحرف في الوصل تقول هذا بكر
ومررت ببكر ولا يكون ذلك في النصب والنقر كما في القاموس بان تلصق طرف
لسانك بحنكك ثم تصوت او هو اضطراب اللسان او هو صوت يدعى به الفرس
وهذا النقر معناه اشتد الامر وتحقق كان بحكم ذلك النصويت اما يحتاج
اليه عند المضايقة وان كان النقر نقر الخيل بمعنى صفر الخيل بحوافرها والمعنى
عليه ظاهر فتعلق ببعض تاولهما باسم يشبه الفعل لما فيهما من رايحة الفعل
او تشم منهما معنى قولك الشجاع او الجواد قيل ولو قال التعلق باعتبار تاولهما
باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور اصلا ورد بان عليهما المراد منهما ما نعم من
تاويلهما بذلك فتدبر وقول حاتم تقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف
بما في حاتم من معنى الجود وفي البصريات لابي علي في الكلام على بيت انا ابو
المنهال المتقدم الى وجه عمل ابو المنهال في الظرف احد امرين لانه اما ان
يكون كنية ابيه او لجد فرا باته ولا يكون كنية الراجز فتدخل معنى ذلك
التنبيه فيكون ذلك العامل في الظرف او يكون ابو المنهال لحوادا او ممتنعا
على من يريده وقد اشتهر بذلك حتى اذا ذكر عرف بذكره ذلك المعنى كما انه اذا

ذكر ابو حنيفة فقد ذكر المفعل وعلى هذا اقتصر الثاني ومن هنا اي من جهة ان الظرف
يتعلق بما فيه رائحة الفعل ورد على الحلبي في استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر
والجمهور على عدم اعماله لضعف جانب شبه الفعل بالتصغير واعماله مذهب كوفي
وقد وافقهم عليه ابو جعفر النحاس من البصريين قال وليس تصغيره باعظم
من تكسيره اي وهو يعمل مكسرا وكيف لا يعمل مصغرا بل هو احرى ان يعمل اذا كان
مصغرا لان التصغير قد يوجد في ضرب من الافعال والتكسير لا يوجد فيها واجيب
بان التكسير انما وقع بعد استقرار جملة العمل فلم يؤثر في منعه بقول بعضهم
اظنني مرتحلا وسويئرا فرسخا مسوير تصغير سائر وقد نصب فرسخا ورد
على سيبويه في استدلاله على اعمال فعيل بمعنى فاعل عمله وهذا الصحيح
لورود السماع به والكوفيون وتبعهم اكثر البصريين ومنهم المازني
والزيادي والمبرد على المنع لانه لما حول الى معنى المبالغة زاد معنى على الفعل
فبعد الشبه فلم يعمل بقوله حتى شآها كليل موهنا عمل هو صدر بيت من اول
البسيط عجزه بات طرابا وبات الليل لم ينم وقبله ساهده ينحو به يصف
برقا وشآها بشين معجمة فهمزة بعدها الف سبقها من الشأو وهو السبق
والضمير للسحاب والكليل من اتصف بالكلال اي الاعياء والتعب والموهن بفتح
الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل او بعد ساعة منه كالوهن والعمل ككتف
المطبوع على العمل والطراب بكسر المهملة ذوات الطرب وذلك بيان للرد
على الامامين ان فرسخا ظرف مكان فانه عبارة عن ثلاثة اميال هاشمية
او اثني عشر الف ذراع او عشرة الاف كذا في القاموس واما الجوهري
فقال الفرسخ واحد الفراسخ وهو فارسي معرب ولم يزد على ذلك وموهنا
ظرف زمان فانه اسم لوقت مخصوص هو ما عرفت والظرف يعمل فيه
روائح الفعل بخلاف المفعول فانتصاب الظرفين بما في الوصفين من رائحة
الفعل وربما يوضح كون الموهن ليس مفعولا به بل هو مفعول فيه ان كليلا من
كلّ وفعله لا يتعدى فانى ينصب مفعولا به واعتذر عن سيبويه فيما ادعاه
من الاعمال مع لزوم الفعل بان كليلا بمعنى مكل اي متعب فهو بمعنى اسم
فاعل متعد وكان البرق يكل الوقت ويتعبه بدوامه كما يقال لمن داوم
على عمل تا يوما اتعبت يومك او بانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى
فعيل ويحول اليه للمبالغة ويستدل به على الاعمال وهذا الاعتذار الثاني اقرب
لان في الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة من جهة
ان الكلال لا يصح ايقاعه على الوقت حقيقة قاله الشارح واعترض بان المجاز
لازم سواء جعل كليل بمعنى مكل للوقت او جعل من كل مسندا الى البرق اذ الكلال
الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة واجيب بان المجاز المتحقق فيهما هو

المجاز

المجاز العقلي اي ما كان في الاسناد وليس يراد انما المراد المجاز اللغوي وهو متحقق
في الاول دون الثاني او فيه استعمال ما هو من المجرد في المزيد وفيه كون المراد بالمجاز
في كلام المصنف هذا نظر اذ لو كان هذا المجاز مرادا لم يقل فان الاول حمل الكلام
على المجاز وانما حق التعبير فان في الاول حمل اللفظ على المجاز فتدبر وقال
ابن مالك وابن الحاجب في قول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان هو عجز
بيت من ثاني البسيط صدره ونعم من كان من ضاقت مذاهبه ويروى ومن
طابت سريرته وقدر الكلام عليه في حرف من من حرف الميم يجوز كون
من موصولة فاعلة بنعم اختلفوا هل يقع الاسم الموصول فاعلا لنعم وبئس
فذهب جماعة من البصريين الى انه لا يقع سواء كان باللفظ الذي ام بغيره
لعدم السماع وذهب الاخفش ~~والفارسي~~ والفراء الى جوازه اذا كان بغير لفظ
من وما ولحظ به الجنس نحو نعم الذي بعث بالرسالة محمد ومنعا نحو نعم من
عندك زيد وذهب ابن الحاجب وابن مالك الى جوازه مطلقا واستدلا بهذا
البيت وهو قوله من هو في سر مبتدا خبره هو الآخر بتقدير احد ونعم من هو
هو وفي متعلقة بالمقدر اي هو المقدر خبرا لان فيها معنى الفعل لما
تقرر من ان المبتدا اذا اعيد بعينه وجعل خبرا فلا بد من تاويله بان يلاحظ
فيه معنى يصح الحمل كما في قوله انا ابو النجم وشعري شعري اي الذي هو مشهور
المتلقى وهذا المعنى يصح تعلق في به والاولى ان يكون المعنى ايهما بمعنى هو المقدرة
في البيت الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر واعلان كما تقول صديقك
صديقك ظاهرا وباطنا اي الملازم لحالة واحدة وقدر ابو علي من هذه تمييزا
على انها نكرة والفاعل مستتر عائد على من الاولى في نعم وهو مخصوص بالمدح
وهذا على مذهب من اجاز وقوع الضمير فاعلا في هذا الباب وعلى الجمهور
وذهب الكسائي والفراء الى عدم جوازه فاذا قيل نعم رجلا زيدا فزيد المخصوص
بالمدح هو الفاعل ورجلا تمييز فقد وليس ثم فاعل لا لفظا ولا تقديرا وقال ابن
الطراوة هو محذوف للعلم اي نعم الرجل رجلا زيد وقد اجيز في قوله تعالى وهو
الله في السموات والارض اي الظرف يعلم الله تعالى وان كان عاملا على معنى

**وهو المعبود** فيهن وفيها او على معنى و **هو المسمى بهذا الاسم** فيهما واصل هذا
القول للزجاج الا انه قال متعلق بما تضمنه اسم الله من المعاني قال ابن عطية وهذا
عندي افضل الاقوال واكثرها احرازا لفصاحة اللفظ لانه اراد ان يدل على خلقه
واحاطته واستيلائه ونحوها فجمع ذلك كله في قوله وهو الله اي الذي له هذه الصفات
كلها في السموات وفي الارض قال ابو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى
لكن صناعة النحو لا تساعده لان تلك المعاني جميعها لا تعمل في لفظ في
السموات ولو صرح بها بل العمل فيه من حيث اللفظ الواحد منها وان كان كلام
من حيث المعنى لجميعها فالاولى ان يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ الله
من معنى الالوهية وان كان علما وقد قال الزمخشري نحوا من هذا حيث قال
في السموات متعلق باسم الله كانه قيل هو المعبود فيها ومنه قوله وهو
الذي في السماء اله وفي الارض اله وهو المعروف بالالهية او هو المتوحد بها فيها
او هو الذي يقال له الله فيها وفي حواشي التفتازاني لا خلاف انه لا يجوز
التعلق بلفظ الله لكونه اسما لا صفة وكذا في قوله وفي السماء اله وفي الارض اله
لان الاله اسم وان كان بمعنى المعبود كالكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى
الوصفي الذي ضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز ان يكون ماخوذا من اصل اشتقاق
الاسم اعني المعبود به او مما اشتهر به الاسم من الالوهية وصفات الكمال ودل
عليه هو الله مثل انا ابو النجم اي المعروف بذلك او ما يدل عليه التركيب الحصري
من التوحيد والتفرد بالالهية وما تقرر عند الكل من معوله هذا الاسم عليه خاصة
وبعين كونه منها انه عالم بما فيهما على التشبيه والتمثيل شبهت حالة علمه بها
بحالة كونه فيها لان العالم اذا كان في مكان كان عالما به وبما فيه بحيث لا يخفى
عليه شيء ويجوز ان يكون كناية فيمن لم يشترط جواز المعنى الاصلي ولا بد من الحمل
على احدها والله اعلم بخفي شيء وهو ان قول المحشي لا يخفى ان كون العلم
على معنى المعبود او المسمى لا يقتضي تاوله به لما ان كون [illegible] صيغة واي المنهال
على معنى الشجاع او الجواد لم يقتض تاوله به لان كون الاسم على معنى اسم قد يكون كلام
على معنى تاوله به وقد لا يكون يقتضي ان المضي قايل بان كون العلم على معنى

احدها



احدهما يقتضي تاوله به ومن ابى له ذلك **واجيز تعلقه** اي تعلق الظرف **بيعلم**
اجازه ابو علي فانه قال هو ضمير الشان ولفظ الجلالة مبتدا خبره يعلم والجملة
مفسرة لضمير الشان وانما التزم كون الضمير للشان ولم يقل بعوده على ما عادت
عليه الضماير قبل وهو الله لما قال ابو حيان لان عوده الى الله يصير التقدير
والله والله فينعقد مبتدا وخبر من اسمين متحدين لفظا ومعنى لا نسبة اسنادية
بينهما وهو غير جاير او **سركم وجهركم** والجملة خبر ثان او هي الخبر والله
بدل ويكفي لصحة الظرفية كون المعلوم فيها كقولك رميت الصيد في الحرم
اذا كنت خارجه والصيد فيه وجوز قاضي المفسرين ان يكون الظرف مستقرا
وقع خبرا بمعنى انه تعالى لكمال علمه بما فيهما كانه فيهما ويعلم سركم وجهركم بيان
له وتقرير له **وبخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم** قال في الكشاف ويجوز ان يكون
الله في السموات خبرا بعد خبر على معنى انه الله وانه في السموات والارض بمعنى انه عالم
بما فيهما لا يخفى عليه منه شيء كان ذاته فيهما انتهى انظر موضع عالم في كلامه هل ذكر
على انه متعلق الظرف او بيان لمعنى كونه فيهما ومتعلق الظرف كونه عاما ولم يتعرض
البيضاوي لهذا الوجه **ورد الثاني** يعني التعلق بسركم وجهركم سماه ثانيا لانه
ثاني قوله واجيز تعلقه **بان فيه تقديم معمول المصدر** عليه **وتنازع عاملين**
**في معمول متقدم** وعلى ولها اقتصر قاضي المفسرين ومنع هذا الوجه وليس متعلقا بالمصدر
لان صلته لا تتقدم **وليس** هذا الرد بشي **لان المصدر هنا** بمعنى المفعول **وليس بتقدير**
**حرف مصدر وصلته** ليمتنع معه التقديم وتحقيق القول ان المصدر اما ان يكون بدلا
من التلفظ بالفعل كما في نحو ضربا زيدا ومرورا بعمرو والمبدل منه اما على الثاني
فظاهر وكذا على الاول ان قيل بالمشهور من انه مفعول مطلق ناب
مناب عامله وان قلنا التقدير الزم ضربا زيدا كما حكاه صاحب الافصاح
عن سيبويه فالعمل للمصدر قطعا وامتنع التقديم وان لم يكن بدلا من التلفظ
بالفعل فالغالب ان يكون منحلا بحرف مصدري وصلته ويمتنع حينئذ تقديم
معموله عليه لان ما في خبر الصلة لا يتقدم على الموصول وقد لا يقدر به لكونه
كالواقع مبتدا وقد سدت الحال مسد خبره نحو ضربي زيدا وما وقع اسما للا
التبرئة او لان التأكيدية نحو لا رغبة عما رغبت فيه ونحو قول بعضهم اللهم ان
استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك
لعجز واما حمل السر والجهر على النفوس الانسانية العارفة للابدان الكائنة
في السموات والنفوس العارفة للابدان الكائنة في الارض فخروج عن الظاهر
هذا وقد قيل لم لا يجوز ان يكون التقدير يعلم ما يسرون وما يجهرون

واجيب بان السر ههنا ليس بمصدر ففي الصحاح السر الذي يكتم والجمع الاسرار والسريرة
مثله والجمع السرائر واذا انتفت مصدريته انتفى تقديره بما ذكروا ما الجهر فمصدر الا انه
اريد به ههنا ما يقابل السر وهو ما لا يكتم لا بمعناه المصدري فلا يتقدر ايضا وقول
المعترض التقدير يعلم ما يسرون ليس على ما ينبغي لان مصدر ما يسرون الاسرار وما في
الاية السر اللهم الا ان يدعي تجريده من الزوايد ولانه قد جاء نحو بالمؤمنين
رؤف رحيم والظرف مع تقدمه متعلق باحد الوصفين قطعا فكون اهنا هو متعلق
باحد المصدرين ورده ابو حيان الثالث المعزو للزمخشري بان في لا تدل
على عام وغيره من الاكوان الخاصة فلا يصلح حذف شي منها مع حاء ايدون قرينة
وكذا كل ما ورد في تقديرهم في ظ ملغوهن لعدتهن حيث قالوا التقدير مستقبلات
لعدتهن لان اللام لا تدل على كون الاستقبال وليس بشي لان الدليل على هذا
المقدر الخاص ما جرى في الكلام من ذكر العم فان بعده يعلم سركم وجهركم
وليس الدليل حرف الجر لا يقال انه لا يدل على الكون الخاص ويقال له اي لابي حيان
بحثا معه اذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده اي مسد
المحذوف فكيف تمنعه مع وجود ما يسد مسده وانما شرطوا الكون المطلق لوجوب
الحذف لا لجوازه اي حيث كان الحذف واجبا والاية من قبيل ما الحذف فيه جائز
فلا ضرورة لتقدير الكون المطلق ومثال التعلق بالمحذوف والمحذوف
صالح التقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي المرسل والمرسل اليهم
يدل على ذلك اي على ان التقدير وارسلنا ومثله في التعلق بمحذوف ومنسع ايات
الى فرعون وقومه اي مرسلا بها وهو يحذف والجملة المستانفة وبالوالدين احسانا
اي واحسنوا بالوالدين احسانا فيكون متعلق الجار والمجرور احسنوا احسانا
مفعول مطلق للتاكيد مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا وبالوالدين او التقدير ووصيناهم بالوالدين
احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باسم الله فان
متعلقها محذوف يقدر بحسب ما يقتضيه المقام هل يتعلق الفعل الناقص
وهو ما لا يتم بمرفوعه كلاما بل لا بد من المنصوب بخلاف الفعل التام فانه يتم بمرفوعه
كلاما من زعم انه اي الفعل الناقص لا يدل على الحدث منع من ذلك اي من التعلق
وهذا هو السبب في تسمية الفعل ناقصا عندهم حيث دل على الزمان دون
الحدث فنقص عن ساير الافعال التي من شانها الدلالة على الحدث والزمان معا وهم
المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني الظاهر انه الامام عبد القاهر فانه برهان
ثم الشلوبين وعطفه بثم لتاخر زمانه عما قبله وعطف الباقي بالفا لتقارب
ازمانهم وتعاقبهما فانه تعقيب كل شي بحسبه والمنع ظاهر قول سيبويه

وقد شنع

وقد شنع المصنف على الشلوبين فقال ذهب الى هذا مع انه صلد تعاليقه من تقدير مصادرها
الا ترى انه يقول في نحو يعجبني ان زيد القايم تقديره يعجبني كون زيد القايم والصحيح وعبرة
التسهيل بالاصح انها كلها دالة عليه الا ليس قال الرضي فكان في نحو كان زيد قايما يدل
على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو
الكون القيام اي حصوله فجي اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك
الحاصل فكانك قلت حصل شي ثم حصل القيام والفايدة في ايراد مطلق الحصول
اولا ثم تخصيصه كالفايده في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فايدة اخرى جميلا
وهي دلالته على تعيين الزمان ذلك الحصول ولو قلنا قام لم تحصل هاتان العايدتان
فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين
واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة على الحدث المطلق اي الكون وصفه
ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقليه واما ساير الافعال الناقصة نحو صار   كان ذه
الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح ومثله اخواته وما دام
الدال على معنى الكون ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال
على الانتفا فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه هذا كلامه وهو نص في مخالفة المصنف
في استثنا ليس ودعوى انها لا دلالة على الحدث واستدل ابن مالك على دلالة
ما عدا ليس من هذه الافعال الناقصة على الحدث بعشرة امور احدها
استعمال اوامرها نحو كونوا قوامين بالقسط وصيغة افعل موضوعة
لطلب تحصيل الحدث دون الزمان الثاني استعمال اسما فاعلها نحو زيد كاين
اخاك واسم الفاعل دل على ذات باعتبار ما قام بها من الحدث الثالث وقوعها
صلة لموصول حرفي نحو الا ان يكونا ملكين وذلك لا يتاتى في دام الرابع مجي
المصدر نحو قوله ببذل وعلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير
وفيه رد على من قال المنصوب بعد الكون حال لكن قال المرادي يحتمل ان
الاصل وكونكه تفعله اي المذكور من بذل وحلم ثم حذف الفعل وانفصل الضمير
الخامس ان منها ما شرطه النفي كما ذكر فلو لم يكن معنى ما انفك غنيا في
لا انفكاك لم يبق فرق بينه وبين ما زيد غنيا والواقع خلافه فان ذاك اثبات
وهذا نفي السادس انها كلها متساوية في افادة الزمان ومعانيها متمايزة
قطعا فان معنى كان زيد غنيا مخالف لمعنى صار زيد غنيا وما به الافتراق
غير ما به الاتفاق ولا مدلول للفعل غير الزمان الا الحدث فاذا كان ما به الاتفاق   في
هو الزمان تعين ان يكون ما به الافتراق هو الحدث السابع ان دلالة الفعل
على الحدث اقوى من دلالته على الزمان لان ذلك بالمادة وهذه بالصيغة فكيف

يجرد عن الاقوى ويترك الاضعف الثامن ان من بيان الفعل الدلالة عليهما
معا اذ ما دل على الحدث وحده مصدر وما دل على الزمان وحده اسم زمان
وقد يمتنع هذه الدلالة في مطلق الفعل ويلتزم في التام منه التاسع ان الاصل
في كل فعل الدلالة على الامرين معا والاخراج عن الاصل لا يقبل الا بدليل العاشر
لو اختصت دلالتها على الزمان لا انعقدت جملة تامة من بعضها ومن
اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم الزمان واستدل المثبتي المتعلق
بالفعل الناقص بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام
لا تتعلق بعجبا لانه مصدر موخر ولو تعلقت به لزم تقديم
التقديم عليه والاستفهام فيه للانكار والمعنى على انكار التعجب من بعثة
الرسل وعجبا خبر كان وان اوحينا اسمها وقرئ عجب ان اوحينا فخرجه
الزمخشري على انه اسم وخبر وابن عطيه على ان كان تامه وعجب فاعلها
والمعنى احدث للناس عجبا لان اوحينا ولا تتعلق باوحينا لفساد المعنى
اذ يصير التقدير ~~ايصير التقديرا~~ كان عجبا ايحاونا ان انذر الناس ومنع
الفساد بتقدير يجعل الى رجل بحلا من الناس وقد كانوا يتعجبون ايضا
من كون الرسول بشرا ولانه صلة لان فلا يتقدم عليهما وقد مضى
عن قريب في الرد على من منع تعلق الظرف بالمصدر في وهو الله في
السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم ان المصدر الذي ليس
في تقدير حرف موصول وصلة لا يمتنع التقدم عليه اي وعجبا من هذا
من هذا القبيل ففي اعراب ابي البقا قيل عجب هنا بمعنى معجب والمصدر اذا وقع
موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم معموله عليه ويقويه التعلق
بعجبا ما روي عن ابن جريج انه قال عجبت قريش ان بعث رجل منهم فنزلت
هذه الايه وهذا الكلام اعتراض من المصنف على القول بعدم التعلق
بعجبا لانه مصدر موخر وقد جا في كثير من النسخ بلفظ ليس في التقدير
حرف موصول وصلة قال الشارح وتوارد النسخ فيما رايته على رفع
قوله حرف موصول والصواب نصبه لانه خبر ليس ولا يجوز ان يكون
قوله في التقدير حرف موصول مبتدا وخبرا والجملة خبر ليس واسمها
ضمير الشان مستتر فيها لئلا تخلو الصلة من رابط والضمير المجرور
من قوله لا يمتنع التقديم عليه انما يعود على اسم ان المصدر لا على الموصول الذي هو
صفته يحصل به الربط ولحظ الشارح ان الاصل كان ليس في التقدير
بحرف موصول وصلته فسقط الجار سهوا من قلم الناسخ والله اعلم
فيجوز ايضا ان تكون اللام متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا

في للناس

وقد

١٩

وقد كان في الاصل صفة موخرة فلما تقدمت على موصوفها انتصبت حالا
على حد قوله لمية موحشا طلل وتعده يلوح كانه خلل وهو من بحر الوافر
وقد تقدم الكلام عليه فراجعه هل يتعلقان بالفعل الجامد زعم الفارسي وقوله
ونعم من هو ... من كان طابت سريرته ونعم من هو في سر واعلان انه من نكرة تامة تمييز
لفاعل نعم مستتر كما قال هو وطايفة في ما من نحو فنعما هي وان الظرف متعلق بنعم
وزعم ابن مالك انها موصولة فاعل وان هو مبتدا خبره هو اخر مقدر
على حد شعري شعري وان الظرف متعلق هو المحذوف لتضمنه معنى الفعل اي ونعم
الذي هو باق على وده في سره واعلانه وان المخصوص محذوف اي بشر بن مروان
وعندي ان تقدير المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو وكيف ارهب
او ارعه وقد كان ابي بشر بن مروان يبقي التقدير من هو هو هل يتعلقان
باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا اي سوا كان ذلك الحرف نايبا
عن فعل ام لا وقيل بجوز مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان ذلك الحرف نايبا عن
فعل حذف واقيم هو مقامه جاز ذكر التعلق وكان على سبيل النيابة عن العامل
المحذوف لا الاصالة والا اي وان لا يكن نايبا عن المحذوف فلا يجوز وهو اي هذا
التفصيل قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا لنيابتها
عن ادعو نحو قال لك يا عبد الله ان النصب بيا لهذه النيابة ايضا والا فعالي
الافعال لا تنصب المفاعيل الصريحه وهو نظير قولهما في قوله اباخراشة اما انت
ذا نفر صدر بيت مجزوه فان قومي لم تاكلهم الضبع وقد تقدم الكلام عليه مستوفى ان ما
الزايده في اما انت المعوض بها عن كان المحذوفة هي الرافعة الناصبة لا كان
المحذوفة والصواب ما عليه الجمهور من العمل للمحذوف واما الزي قالوا بالجواز
مطلقا فقال بعضهم في قوله هو ابن زهير بن ابي سلمي وما سعاد غداة البين
اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول البيت من ثاني البسيط من القصيدة المشهورة
بيانت سعاد والغداة كما في القاموس من البكرة او ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس و
يحتمل استعمالها في مطلق الوقت والبين هنا الفراق والرحيل الانتقال من مكان الى مكان
والاغن من الصفات الظباء يعني ظبي اغن يخرج صوته من خياشيمه وفي الصحاح بغا
ظبي اغن وهو غلط عند صاحب القاموس وغضيض الطرف فاتره قال
في القاموس غض طرفه غضا بالكسر وغضا وغضاضا وغضاضة بفتحهن
خفضه واحتمل المكروه ومنه نقص ووضع من قدره والطرف العين ولا يجمع لانه
مصدره والاصل يكون واحدا ويكون جماعة وقال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم قال
الجوهري وطرف مكحول وضع فيه الاثمد وهو الكحل بالضم والكحال بالكسر عداه
الظرف طرفها للنفي المستفاد من كلمة ما اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن واما اذ رحلوا
فبدل من الغداة او ظرف ثان على القول بجواز تعدد الظروف مع الاتفاق اذ كان الزمان الاول

اعم من الثاني او ظرف للبين وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم
اذ بدل من اليوم واليوم المدلول اما ظرف للنفع المنفي واما ظرف لما في ليلت
من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي على هذا نفع مطلق وعلى الاول
نفع مقيد باليوم وقد عرض لك في بحث اذ تحرف الهوس الكلام عن هذه الاية
ما فيه غنية عن التكرار فراجعه ان شئت وقال ايضا اذا قلت ما ضربته
للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي
ضرب مخصوص وهو ما كان لغرض التاديب وللتاديب تعليل للضرب المنفي
والكلام من قبيل نفي المقيد فيجوز وقوع ضرب لغير التاديب ولا ينتفي الضرب
على كل حال وان قصدت نفي الضرب على كل حال اى قصدت نفي الضرب مطلقا فان
قولك ما ضربته حينئذ في قوة ما وقع مني ضرب فينتفي مطلق الضرب فاللام متعلقة
بالنفي والتعليل له اى للنفي فالكلام من قبيل تقييد النفي اى ان انتفى الضرب كان
لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف
النفي ما اكرمت المسي لتاديبه وما اهنت المحسن لكافاته اى انتفى اكرامي المسي
وانتفت اهانتي المحسن تاديبا ومكافاة اذ لو علق هنا اى في المثال المذكور بالفعل
فسد المعنى المراد فان المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتاديب ولا الاهانة
المخصوصة بالمكافاة بل نفي مطلقها وهو غير لازم من التعلق بالفعل لان النفي ان
تسلط على القيد وحده بقي اصل الفعل منفيا وان تسلط على الفعل مع قيده
فلا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ومن ذلك اي ومن التعلق بحرف النفي ما انت
بنعمة ربك بمجنون الباء اي الاولى لان الثانية زائدة لا تتعلق وتلك متعلقة
بالنفي اي انتفى الجنون عنك بسبب نعمة ربك اذ لو علقت بمجنون لافاد هذا التعلق
نفي جنون خاص وكان من نفي القيد لا من تقييد النفي المراد وهو الجنون الذي يكون
من نعمة الله وهو يستلزم امرين فاسدين اشار الى احدهما بقوله وليس في الوجود
جنون هو نعمة فان الجنون هو سلب العقل الذي هو مناط التكليف الذي هو
سبب السعادة الابدية فلا يكون نعمة والى الاخر بقوله ولا المراد نفي جنون
خاص انتهى ملخصا وانما المراد نفيه مطلق الجنون وهو كلام بديع في نفسه
ناشئ عن تحقيق الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعليق بالحروف
باعتبار ما دلت عليه من المعنى المعنى فينبغي على قولهم بعدم صحة التعلق بحروف المعاني
ان يقدر ان التعلق في الاية المذكورة بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة
ربك وعلى ذلك فقس قال في المنتخبات المعنى انتفى عنك الجنون بنعمة ربك قال المحشي
وهو ظاهر في ان الباء متعلقة بفعل دل عليه النافي وقريب من عدم الظهور بل
من المتبادر ما ذكر في موضع بيان ان تعلق بمعنى الحروف والا لكان الظاهر ان يقول
ان التقدير انتفى عنك الجنون بنعمة ربك فتامل وفي البحر لابي حيان وبظهر لي انهما





ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم اي المحكوم به على سبيل المبالغة والتوكيد
في انتفاء الوصف الذميم عنه صلى الله عليه وسلم وفي تفسير ابن عطية هو اعتراض
كما يقال انت بحمد الله فاضل وفي الكشاف الجزم بان متعلق بمجنون منفيا كما يتعلق بعاقل
مثبتا في قولك انت بنعمة ربك عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استواهما في قولك
ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا ومنفيا اعمالا واحدا ومحله
النصب على الحال كانه قال ما انت بمجنون منعما عليك بذلك ولم يمنع الباء ان تعمل
مجنون فيما قبله لانها زائدة لتاكيد النفي والمعنى استبعاد ما كان ينسبه اليه كفار مكة
عداوة وحسدا مع انه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة التي تقتضيها
التاهل للنبوة بمنزلة والحصافة عظيمتين وبالقاء الاحكام وناقشه ابو حيان في جعل
الظرف حالا وزعم انه يحتاج الى تامل قال وكذا انه اذا تسلط النفي على محكوم له
معمول ففيه طريقان احدهما وهو المتبادر انه يتسلط على المعمول خاصة فيبقى
المحكوم به على حاله والاخر انه يتسلط على المحكوم فينتفي معموله لانتفائه بيان
ذلك انك تقول ما زيد بقايم مسرعا فالمتبادر الى الذهن ان اسراعه منتف دون قيامه
فيكون قد قام غير مسرع والمعنى الاخر انه انتفى قيامه فانتفى اسراعه اي لا قيام فلا اسراع
ثم قال وهذا الذي قررناه لا يتاتى معه قول الزمخشري بوجه بل يؤدي الى ما لا يجوز ان
ينطق به في حق المعصوم والى هذا الاعتراض اشار المعترض بقوله والعامل في الحال
معنى النفي وقيل مجنون والباء لا تمنع عمله فيما قبله لانها مزيدة وفيه نظر من حيث المعنى
واجاب السفاقسي بان المتبادر الى الذهن في نحو ما زيد بقايم ضاحكا نفي
القيام في حالة الضحك ولا يلزم منه نفي الضحك في غير القيام الا ان يكون المحكوم
به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفيها فقوله وانه ان نفي المحكوم به فينتفي معموله
بانتفائه غير مسلم الا حيث ملازمة كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لحالة
النعمة والتمثيل لما ذكر غير مطابق لان القيام لازم للاسراع فلذا لزم من
نفي الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي الجنون في حال النعمة نفيه في غيرها
بل المفهوم يقتضي ثبوته في غيرها قلنا حالة النعمة لازمة له صلى الله عليه وسلم
ابدا فيلزم نفي الجنون مطلقا وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب بن زهير
ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت على ان الاصل وكما
الاظبي اغن على التشبيه المعكوس وهو عبارة عن جعل المشبه مشبها به
والمشبه به مشبها بطريق عكس القضية بين طرفيها وانما يصار الى ذلك للمبالغة
في التشبيه وقوله على التشبيه المعكوس خبر مبتدا محذوف اي هذا على كذا اي مبني عليه
اي هو بدل من قول على ان الاصل ليلا يكون تعلق الظرف المعمول متعذر المعنى
التقدير اي في تقدير جعل التشبيه غير معكوس اي في الاعتبار وليس المراد بالتقدير
اللفظي لان تعلق الظرف في هذا الوجه على عامله ملحوظ به لا تعذر على المعنى لحال المعنى التشبيه

العامل في ذلك الظرف واعلم ان وجه التشبيه هنا لا ينبغي ان يكون ما وصف به
الظبي في البيت من الصفات والا ان يكون مطلق الحسن والا لكان التقييد
بالظرف حينئذ لغوا بل هو قبيح لاقتضائه انتفاء التشبيه عند انتفائه وهو
مناف لغرض المدح وانما هو النفور وحذف لاشتهار الظبي به او لاشارة البيت
اليه لان حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب والمعنى ان سعاد يشبه وقت
رحيلها وذهابها عن محبها الظبي النافر عن من يريد الانس به فاما عكس
التشبيه للمبالغة ويكون وصف الظبي مما ذكر للتنبيه على ما يوجب شدة
الاسف والحزن على ذهابه وفوات الظفر به ليعتبر مثل ذلك في جانب سعاد
وان لم يكن له مدخل في التشبيه وما استند اليه المصنف في ارتكاب هذا
التشبيه المعكوس فقد قيل لا نسلم لزوم ذلك التقدم لجواز ان يكون التقدير
وما حال سعاد غداة البين الا حال ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه
التشبيه ما قدمناه والظرف متعلق بالحال اي بلفظ الحال المقدرة كما في قوله
تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت وفي حواشي المطول لسيد المحققين
ان نحو القصة والنبا والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها
معنا مصدري كقوله تعالى هل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب وهل اتاك
حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز الاعمال تضمن
معانيها الحصول والكون سلمناه لزوم تقدم الظرف على الظرف العامل لمعنى
التشبيه لكنه بمجرده لا يضر لجواز تقدم الظرف على عاملها المعنوي نعم ان
اريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا ورد عليه انها مانعة
من عمل ما بعدها فيما قبلها استثناء وبقي الاعتراض المتقدم وقد اجيب عنه
لانه ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور حتى يقال ان التقدير
وما حال سعاد الا كحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي
في النفور وفيه نظر وهذا الوجه المختار هو اختيار ابن عمرون بفتح
المهملة وسكون الميم والمشهور فيه الصرف والفارسي يمنعه للعلمية وشبه
العجمة فاذا جاز لحرف التشبيه ان يعمل في الحال في نحو قوله كان قلوب
الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي وهو من الطويل
وقد تقدم الكلام عليه في بحث الجملة المعترضة من الباب الثاني مع ان الحال
شبيهة بالمفعول به من حيث ان الفعل تسلط على نصبها من غير
توسط حرف ملفوظ به ولا مقدر وتشبهه بالمفعول مطلقا من حيث
انها فضلة تجي بعد تمام الكلام وبالتمييز من حيث انها بيان لشي فانها
بيان للهيئة وهو بيان للذات وبالصفة من حيث دلالتها على معنا في
صاحبها وانما اقتصر المصنف على تشبيهها بالمفعول به ليتوصل به الى ان





عمل حرف التشبيه في الظرف اولى من عمله في الحال ولذلك قال فعمله في الظرف
اجدر ولقائل ان يقول كيف يكون اجدر وعمله في الحال انما هو لانها في معنى
الظرف فتدبر فان قلت لا يلزم من صحة المذكور كاعمال الكاف في هذا البيت
اعمال المقدر كالكاف في ذلك البيت لانه اضعف من المذكور فقيد بمحل
ذلك ولا يعمل هنا التقدير قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا
وقيل في المنصوب فيها في نحو انت الرجل علما او ادبا انه حال او تمييز وهو
الظاهر لان جعله حالا موجب لارتكاب وقوع المصدر حالا وهو غير مقيس
بخلاف جعله تمييزا فانه يكون محولا عن الفاعل في المعنى اذ يكون المعنى
زيد الكامل شعره والكامل جوده كما ان نحو انت الرجل علما معناه انت
الكامل علمه واياكان فالحجة قائمة قد يقال هو في التمييز ممنوع لانه
معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه اي عمل كان حتى الجامد المحض من غير
تاويل نحو عشرين درهما فلا عمل فيه لا يلزم ان يعمل في غيره وقد جا ابلغ
من ذلك اي من اعمال التشبيه المقدر وهو اعماله في حالين وذلك في قوله
تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا هو من الضرب الاول من المتقارب
الا ان عروضه لحقت بالحذف فوزنها فعل باسكان اللام ويعيرنا ينسبنا
الى العار والعيب فان باب التفعيل يكون بالنسبة الى اصل الفعل كفسقه
اي نسبه الى الفسق وقال الشارح ينسب الينا العار والعيب والعالة الفقر
تقول عال الرجل يعيل عيلا وعيلة وعيولا ومعيلا افتقر فهو عائل والجمع
عالة وعيل وعال الرجل عياله عولا وعيالة كفاهم ومانهم كاعالهم وعيلهم والصعاليك
جمع صعلوك كعصفور وهو الفقير والملوك جمع ملك بالكسر وهو السلطان
ولم يرد بالملوك الامارة بل بمعنى الصعاليك اذ المعنى تعيرونا انا فقرا اي تعيرنا
بصفة الفقر ونحن في حال صعلكتنا وفقرنا وافتقارنا مثلكم في حال
ملككم وغناكم فما افادكم وصف الغنى شيئا فان قلت قد اوجبت
في بيت كعب ان يكون على عكس التشبيه لئلا تتقدم الحال على عاملها
المعنوي فان قلت اي الحال في بيت كعب قلنا انما اراد الظرف وسماه
حالا للمناسبة بينهما فكثيرا ما يؤول الحال بالظرف فان قلت كيف سمى
اداة التشبيه المقدرة عاملا معنويا والعامل المعنوي لا يفهم من لفظ
خاص به كالابتدا قلت هو لم يرد بالمعنوي المصطلح عليه بل المعنى اللغوي
اي ما له نسبة الى المعنى ولا شك ان العامل هنا كذلك لان كاف
التشبيه لولا انها اشربت معنى الفعل لم تعمل فما الذي سوغ تقدم هنا
هنا عليه وهو من قبيل تقدم الحال على عاملها المعنوي قلت سوغه
الذي سوغ تقدم بسرا في مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان

سمولا اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو اكفاهم ناصرا فانه يضعف ما فيه من فرعية
الفعل لا يعمل متاخرا وهو خشية اي والمسوغ اختلاط المعنى بتقدير التاخير اذ حينئذ
لا يدري المفضل من المفضل عليه وفي البيت لا يدري المشبه من المشبه به
قال المصنف في حواشيه على التسهيل وانما اغتفر من هذا بسرا اطيب منه رطبا
فرقا بين المفضل من المفضل عليه اذ لو اخر التبسا فان قيل اجعل احدهما تاليا لا
فعل قلنا يودي الى محذور اخر وهو فصل افعل عن من ومجرورها وهما كالموصول والصلة
واما الفصل بالظرف والمجرور والتمييز فكلا فصل لانه جايز وهذا يكون فصلا
واجبا لازما في نوع هذا التركيب فلم يحتمل والرضي لم يبال بالفصل فقال ومع هذا كله
فلا اري باسا ان يقال وان لم يسمع زيد احسن قايما منه قاعدا كما تقول ضرب
زيد قايما عمرا قاعدا العدم الا لتباس الا ان هذا التقديم اي في باب افعل
التفضيل لقوة التفضيل لانه عامل لفظي يجري مجرى الفعل ونادر هنا لضعف حرف
التشبيه وما ذكره المصنف هو مذهب سيبويه واختاره الشيخان ابن مالك وابو حيان
وقيل العامل في بسرا ما في ها التنبيه او ذا الاشارية من معنى انبه او اشير والعامل في
رطبا اطيب وقد اعترض الرضي القول بان عامل بسرا اسم الاشارة بان العامل في الحال
يتقيد به فلولا ان عاملا في بسرا التقدير الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا
الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في قولك هذا بعلي شيخا تقيدت ولم
تقع الا حال الشيخوخة ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا
في غير حالة البسرية وهذا الذي ذكرته في البيت اجود ما قيل فيه وفيه قولان اخران
لسائل ذاك احدهما ذكره السخاوي في كتاب سفر السعادة وهو ان عاليا من عالي
الشيء اذا تعلق وملوكا مفعول له اي انا نتعلق الملوك بطرح كلنا وثقلنا عليهم
ونحن انتم اي مثلكم في هذا الامر الذي هو اثقال الملوك بما ذكر فالاخبار هنا مثله
في وارد اجه انما هم اي انه من باب التشبيه البليغ قال الشارح وصعاليكا هذا القول
حال متقدمة على عاملها المعنوي فلا تجعله المصنف الاول اجود من هذا والثاني
قاله الحريري وقد سيل عن البيت وهو اي ما قاله الحريري ان التقدير انا عاله صعاليك
نحن وانتم وقد خطي في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له لاقتضائه ان الفريقين فقرا
وليس كذلك بل هو متجه وله معنى على بعد فيه وهو ان يكون صعاليك مفعول عاله
اي انا نعول صعاليك ونكون نحن تاكيد الضمير مستتر في عاله وصعاليك وحصل في
البيت تقديم وتاخير للضرورة والاصل انا نحن عاله صعاليك انتم ولم يتعرض اي الحريري
لقوله ملوكا وكانه عنده حال من ضمير عاله اي نعول نحن حال كوننا ملوكا صعاليك انتم
فان قيل اجعل انتم على هذا خبر مبتدا محذوف اي نعول صعاليك هم انتم والجملة حينئذ حال
من صعاليك قلنا يابى عطف الحريري في تقديره انتم على نحن الذي هو تاكيد ويقتضي
انه تاكيد وهذا هو وجه ما فيه من البعد وان ما ذكره من التوجيه يابى ايضا عطف

احد

بطردم

هذا

نعول

عاله والخ وتكيد الضمير



احد الضميرين على الاخر في بيانه للمعنى سيما على ما يابى في التوجيه الثاني من ان انتم
توكيد لضمير مثولكم المقدور فان وهو ضمير مفعول بعقب ونحن توكيد لضمير عاله
فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل والاولى على قوله ان يكون
صعاليك حالان محذوف هو ضمير منصوب اي نحولكم صعاليك ويكون
الحالان بمنزلتها في الغيبة مقصدا متحدا فانهم نصوا على انه يكون
الاول من الحالين للثاني من الضميرين الذي هو المفعول في المثال والثاني
منهما للاول منهما الذي هو الفاعل فيه على اللف والنشر الغير المرتب لان فصل
واحدا بين الحال ومن هو عنه اسهل من فصلين ولو جعلت الاول للاول والثاني
للثاني لزم ان يكون ثم فصلان ويكون انتم توكيدا للمحذوف بمعنى ضمير نحولكم
لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة اي وانتم ضمير خطاب فيتنافيان وانما جوزنا
اولا حيث قلنا انتم توكيد لضمير مستتر في صعاليك لان الصعاليك هم المخاطبون
فيحتمل كونه راجعا للمعنى فاكد بضمير الخطاب وهذا ورد على دعوى التخالف بالحضور
والغيبة المستلزمة لبطلان التوكيد فالتعبير مسلمة لا ان ذا الحال على تقديره هو
ضمير المخاطبين المحذوف من نحولكم فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف الواقع
حالا منه ضمير خطاب قطعا كما في قولك قمت انت ضاحكا فان الضمير الذي
يتحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك ولحيث يا ان صعاليك
اذا كان مفعول عاله يكون في المعنى صفة لمحذوف اي اناسا صعاليك فيكون الضمير
المتحمل له ضمير غيبة وكذا اذا جعل حالا من مفعول نعولكم فان المعنى نعولكم
حال كونكم اناسا صعاليك قال الشارح والذي يظهر من كلام الحريري انه
قصد صعاليك مفعوله بعاله وذلك لان الضمير المنصوب بان يراد به في الحقيقة
المتكلم ومن يشركه في التكلم والمخاطبون الا انه غلب المتكلم على المخاطب على القاعدة
عند الاجتماع فاتي بضمير التكلم وعاله خبران وفيه ضمير عايد على اسمها مشارك
له في الاشتمال بحسب المراد على متكلمين ومخاطبين فعند تاكيده بين المقصود
منه بدونهما فقيل نحن وانتم كما تعود المتكلم المعظم او المشارك في مخاطبة
مشاركته من غلب المتكلمين في القيام مثلا نحن وانتم ملوكا وملوكا حال
من ضمير عاله والمعنى انكار تغييب المخاطبين للمتكلمين مع اشتراكهم في مرتبة
الشرف اي نحن شرفا كما انتم اشراف وذلك لانا نعول نحن وانتم الصعاليك ونرفدهم
فلا وجه لتعييركم ايانا مع تساوي اقدامنا في رفعة المنزلة وعلو المرتبة لكن حصل
في البيت تقديم وتاخير وكان الواجب على الحريري ان يقول انتم ونحن ابقاء
على الواو ما يستحق من الدخول على المعطوف لكنه ادخلها على المعطوف عليه ولا نظير لذلك اصلا

مع انه لا ضرورة تدعو الى ذلك بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فانه قد سمع
في الشعر ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر بشيء من
قولنا لا بد لحروف الجر من متعلق ستة امور لا يحتاج واحد منها الى متعلق احدها
الحرف الزائد على اصل المعنى المراد كالباء من كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله
فلا تعلق لواحد منهما بشيء لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان معنى التعلق الارتباط
المعنوي وههنا طلب العامل المعمول بمعنى بحكم الواسطة فالاصل ان افعالا
قصرت عن الوصول الى الاسما فلم تقع عليها بانفسها ولذلك سميت تلك الافعال
قاصرة فاعينت على ذلك الوصول بما كان من ادا الحروف الجر فان من شانها جر
معاني الافعال الى الاسما والزايد منها انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا لمعناه
ولم يدخل للربط لعدم الاحتياج اليه وقول الحوفي ان الباء في اليس الله بكاف عبده
باحكم الحاكمين متعلقة وهم وغلط منه لا يعول عليه ثم يجيء في اللام المقوية بضم الميم
وكسر الواو المشددة وان كانت زايدة انه يقال انها متعلقة بالعامل المقوي بالضم
والفتح والتشديد ايضا نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد ان كنتم للرؤيا
تعبرون لان التحقيق انها ليست زايدة محضة ليمتنع القول بتعلقها بعامل لما تخيل
ولوحظ في العامل من الضعف بواسطة فرعيته او تأخره الذي نزل منزلة القاصر
حتى احتاج في تعلقه بالمعمول الى واسطة حرف الجر ولا معدية محضة لاطراد
صحة اسقاطها ولا كذلك الحرف المعدي فلها منزلة بين منزلتين الثاني لعل
في لغة عقيل على صيغة التصغير فانهم يجرون بها ومع ذلك لا يحتاج لها متعلق لانها
بمنزلة الحرف الزايد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا فهو بمثابة المجرور
في قولك بحسبك درهم بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال لعل ابي المغوار
منك قريب هو عجز بيت صدره فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة وقد مضى
الكلام على معقوله من حرف اللام ولانها لم تدخل لتوصيل عامل اي لايصال معنى
عامل الى معمول فيستدعي متعلقا بل لافادة معنى التوقع والرجا كما دخلت
ليت لافادة معنى التمني ثم انهم جروا بها منبهة بالنصب على التعليل والحال
والمنبهة بفتح الميم وسكون النون وفتح الموحدة والها مصدر بمعنى التنبيه اي
تنبيها او منبهين وجوزان تكون على صيغة اسم الفاعل من التنبيه اي حال كونها
منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب الخاص بها اي
بالحروف المختصة وهذا الاعراب الخاص هو الجر ولو قال الخاص به ليكون
الضمير عايدا الى الاسم لكان ظاهرا لظهور ان الجر عمل مختص بالاسم اختصاص
الجزم بالفعل واما الرفع والنصب فمشترك بين القبيلين والا فهو كل عامل مختص

به

به كحروف الجر فانها لما اختصت بالاسم عملت الاعراب المخصوص الثالث لولا
فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير
فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا فان لولا
الامتناعية تستدعي جملتين تكون اولاهما اسمية والثاني فعلية كسائر ادوات
التعليق في استدعا الجملتين وزعم ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير
بعدها مرفوع بالابتدا وحقه الانفصال كما هو حقها ولكنهم استعاروا ضمير الجر
مكان ضمير الرفع والمتصل مكان المنفصل كما عكسوا في قولهم ما انا كانت فاستعاروا
ضمير الرفع مكان ضمير الجر وكان القياس ان يقال ما انا كايك وهذا القول منه
كقوله في عساي فانها عنده باقية على عملها عمل كان وانما استعير ضمير النصب مكان
ضمير الرفع ويردها اي يرد قوليه معا ان نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب
انما تثبت هكذا هو في النسخ بالتذكير وحق الكلام ثبتت بالتانيث لان الضمير
للنيابة فتذكير الضمير اما لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه او لان
النيابة بمعنى الابدال وهو مذكر في الكلام اي مطلقا من غير شرط في الضمير المنفصل
لانه مشابه الاسم الظاهر في الاستقلال بالتلفظ به فحقه ان يقع في كل موضع بخلاف
المتصل فانه كالجزء مما قبله في عدم الاستقلال فلا يكون كالظاهر [illegible] وانما
جاءت النيابة في المتصل اي وانما ينوب المتصل عن المنفصل بثلاث
شروط كون المنوب عنه منفصلا فلا ينوب متصل عن متصل وتوافقهما
في الاعراب فلا نيابة مع التخالف فيه وكون ذلك في الضرورة فلا نيابة في السعة
كقوله الا يجاورنا الاك ديار هو عجز بيت من البسيط وما نبالي اذا ما كنت
جارتنا الا يجاورنا الاك ديار قال العيني انشده الفرا ولم يعزه لاحد والمبالاة بالشي
الاكتراث واذا ظرف وما زايدة والجملة فعلية او مصدرية والجملة اسمية محذوفة
الخبر ومرويه بالابدال همزة ان عينا وديار مشدد الياء بمعنى احد وهو من
الالفاظ المختصة بالوقوع في حيز النفي وتاء الثانية بدل من الواو والشروط
الثلاثة متوفرة في هذا البيت اما الاول فلان الاصل الا اياك ضرورة انه
مستثنى متقدم وان الكاف هنا ضمير نصب واما الثالث فواضح وقد نقل
ان المبرد رواه بلفظ سواك بدل الاك مزاحما وعليه فلا ضرورة ولا شاهد
وعليه اي على وضع المتصل موضع المنفصل بشروط خرج ابو الفتح قوله
نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف هو من المنسرح
الاول من السحج وقايله سعد القرقرة وكان جبانا ففي شرح الامثال للبكري
ان النعمان اتي بحمار وحش فدعا بسعد القرقرة فقال احملوه على يحموم والمطرد
مطردا وحملوا عليه هذا الحمار حتى يطرد سعد فيصرعه فقال سعد ابي اذن

اصرع عن هذا الفرس قال ولهذا فقال النعمان والله لتحملن محل على اليحموم
ورفع اليه المطرد وخلى عن الحمار وركض الفرس فالقى سعد المطرد وتعلق
بمعرفة الفرس فضحك النعمان ثم ادركه ما نزل فقال سعد في ذلك البيت وعزاه
ابن عصفور الى متنبي لحظ ونحن مبتدا واعلما خبره وقد جمع بين اضافة
افعل واستعماله بمن واستشهد به على ذلك واجيب بان الصاه اليه من نسبة
الطرح والاضافة كلا اضافة والفرس مصدر عزست النخوة اغرسها والودي
فعيل جمع [illegible] ودية كغنية الغنى وهي صغار النخل والجياد جمع جواد والسدف
بفتح الدال المهملة وضبط الشارح نقلا عن خط المصنف بضم اوله وفتح ثانيه
وعليه فهو جمع سدفة بالفتح فالسكون او بالضم فالسكون وهما الظلمة عند تميم
والضوء عند قيس فهو من الاضداد وقالهما بالضم واحد لان كلا يأتي
على الاخر وكذلك السدف بالتحريك قاله في الصحاح وقال ابو عبيد وبعضهم
يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار
وقد اسدف اي اظلم واسدفت المرأة القناع اي ارسلته والسدف الليل والصبح
واقباله ذكره الفراء وانشد بيت سعد هذا واسدف الصبح اي اضاء يقال اسدف
اي افتح حتى يضيء البيت ومعنى البيت نحن اعلم بالفلاحة منا بالتجارة في هذا
الوقت فادعى ان ناسا اعلمنا مرفوع شوكر الضمير المستتر في اعلم وهو نايب
عن ليتخلص بذلك من الجمع بين اضافة افعل التفضيل وكونه مستعملا بمن
كما لا يجمع بين تعريفه باللام واستعماله بها وينشد قوله ولست بالاكثر منهم حصى
وهذا البيت اشكل على اي على حتى جعله من تخليط الاعراب بفتح الهمزة الرابع
رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول
مقدم في الثاني فهو منصوب المحل ومبتدا مرفوع في الاول او مفعول
على حد زيدا ضربته فيكون منصوب المحل على الاشتغال وتقدر الناصب له
المحذوف على شريطة التفسير بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر
فهي تستحق الصدارة من بين حروف الجر للاشعار من اول وهلة بالمعنى المراد
منها كما مر اول التصدير وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير
او التقليل لا لتعدية عامل فهي لا تحتاج الى متعلق هذا قول الرماني
وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما اي في المثالين حرف جر معدي
قالوا الفاعدة العامل محذوفا لانه يتعدى بنفسه فلا يحتاج الى تعد
ولاستيفائه معموله في المثال الاول فهو لا يستدعي معمولا اخر وان قالوا
عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه سبق استغراه كما بين كما صرح به جماعة
فليتقدير ما بعين الكلام مستغنى عنه اذ معنى الكلام مفهوم من غير حطوط

معنى

معنى هذا المقدر في المثال والتقدير انما هو لتتميم المعنى ومنه ايضا تقديرها
ما لم يلفظ به وقت الخامس كاف التشبيه قال الاخفش
وابن عصفور متعلقين هو عن صيغة التثنية بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان
المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه وانما يدل على معنى التشبيه وهو لا يدل على معنى
الاستقرار فكان حقه ان لا يحذف بخلاف في من نحو زيد في الدار فانها تدل على
الظرفية الدالة على معنى الاستقرار وان كان اي المتعلق فعلا مناسبا للكاف والمعنى
وهو اشبه مثلا فهو متعد بنفسه لا بالحرف الذي هو الكاف فانه يتعدى الى المشبه
بنفسه والى المشبه به بالحرف لكن بحرف الباء لا بالكاف والحق ان جميع الحروف
الجارة ما دل منها على التشبيه وغيره الواقعة في موضع الخبر ونحوه يدل على
الاستقرار فيتعلق به السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا
وحاشى اذا خفض المستثنى فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا
كذلك اي تفيد هذه التنحية وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال
معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة والمعنى ما عرفت لصح ذلك
في باب الا وقد تقدم الكلام في حرف الحا المهملة في خلاص الباب الاول ما اورد
الشارح على هذا الكلام من ان تعدية الحرف عبارة عن ايصال معنى الفعل الى
المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المصنف قد صرح بذلك في
الكلام على الاستدراكية وهذه الكلمات اذا جرت اقتضت ايصال معنى الفعل الى مجرورها
تارة على وجه الثبوت كما في ما قام القوم خلا زيد او تارة على جهة النفي كما في ما قام
القوم خلا زيد او ما نوقش في هذا الايراد فراجعه ان شئت وانما خفض بهن
المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا ليلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا
لانهن ينصبن المستثنى افعالا فلو لم يجررنه احرفا لم يبق فرق بين الحالين
حكمها اي حكم الظرف وشبهه بعد المعارف والنكرات حكمها بعدها اي بعد
هذين النوعين حكم الجمل بعدهما فهما صفتان اي فقط في نحو رأيت طائرا فوق غصن
او على غصن لانهما بعد نكرة محضة فلا يلزم من كونها بعد نكرة محضة ان
يكونا صفتين لما في الكشاف في قوله تعالى فأتوا بسورة من مثله ما نصه من مثله متعلق بسورة
صفة لها اي بسورة كائنة من مثله فالضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله
فأتوا والضمير للعبد والجواب ان المراد انهما اذا وقعا بعد النكرة المحضة واعتبر
تعلقهما بها فهما صفتان لها وما جوزه الزمخشري في من مثله من التعلق بفأتوا لا
ينافي ذلك حتى يبقى اللزوم المدعى تقديرا وههنا فائدة وهي انه قد وقع اشكال في كلام
في الكشاف ملخصه انه لا يجوز على تقدير التعلق بفأتوا ان يكون ضمير مثله راجعا لما
نزلنا كما جاز على تقدير كونه صفة لسورة ان يكون لعبدنا واجاب عنه العلامة التفتازاني
في حواشيه بان هذا امر يحير باعتبار المعنى والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان

يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى الاتيان منه بشيء ومثل النبي صلى الله عليه وسلم في
النبي والعربية موجود بخلاف مثل القران في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة
والمجرور عنه الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاءه
حيث تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت من مثل الحماسة بيت يقتضي وجود
المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحماسة وقد يجاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق
بفأتوا فمن للابتداء قطعا اذ لا سبيل الى البيان لعدم مبهم معين ولا الى التبعيض
لانه لا معنى لاتيان البعض ولا محال للتعذيب البائع من وقد ذكر الماتي به صريحا وهو
السورة واذا تعين الابتداء كان الضمير للعبد لانه مبدأ الاتيان لا مثل القران
وفيه ان المبدأ الذي اقتضته من الابتدائية ليس هو الفاعل حتى يتحصر مبدأ الاتيان
بالكلام في المتكلم على انك اذا تاملت فالمتكلم ليس مبدأ للاتيان بالكلام منه بل الكلام
نفسه بل معناه ان يتصل به الامر الذي اعتبر ممتدا حقيقة او نوها كالبصرة
للخروج والقران للاتيان بسورة منه وبهذا يندفع ما يقال ان المعتبر في المبدأ هو
الفاعل او المادي او الغائي او حيث يلتبس بها ولا يصح شيء منها فيما نحن فيه على ان كون
مثل القران مبدأ ماديا للاتيان بالسورة ليس ابعد من كون مثل العبد مبدأ فاعليا
له الثاني انه اذا كان الضمير لا نزلنا وهي صلة فأتوا كان المعنى من منزل مثله
بسورة فكان مماثله ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب لا مماثلة سورة واحدة
من سورة منه وظاهر ان المقصود خلافه كما نطقت الاخر وفيه ان اضافة
المثل الى المنزل لا يقتضي اعتبار موصوف منزلا الا ترى انه اذا جعل صفة
سورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القران بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود
تعجيزهم عن ان ياتوا من عند انفسهم بكلام مثل القران وكونه في ادعائه منزلا وهو
خلاف المقصود قطعا ولا مبني الثالث انها اذا كانت صلة فأتوا كان المعنى فأتوا
من عند المثل كما يقال ائتوا من زيد بكتاب اي من عنده ولا يصح ائتوا من عند القران
بخلاف مثل العبد وهذا ايضا من الف وهذا اخر كلامه شعر ما وهما حالان فقط
غرات الهلال بين السحاب او في الافق قال في القاموس الهلال غرة القمر او
لليلتين او الى ثلث او الى سبع ولليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وفي
غير ذلك قمر وقال في الصحاح الهلال اول ليلة والثانية والثالثة ثم هو قمر والسحاب
جمع سحابة وهي الغيم كسحب وسحائب وقولهم ما فعلت سحابة يومي اي طوله والافق
بالضم فالسكون وبضمتين قال في القاموس الناحية والجمع افاق او ما ظهر من
نواحي الفلك او مهب الجنوب والشمال والدبور والصبا وقال الجوهري ورجل افقي بفتح الهمزة
والفاء اذا كان من افاق الارض حكاه ابو نصر وبعضهم يقول افقي بضمهما وهو
القياس وفي القاموس هو افقي بفتحتين وبضمتين وكشداد يضرب في الافاق
مكتسبا واما الافق في اصطلاح الهيئيين فينطلق على ثلث دواير احدها دايرة عظيمة

ثانية

١٢٠

ثانية تقوم الخط الواصل بين سمتي الراس والقدم عمودا وتسمى الافق الحقيقي
والثانية دايرة صغيرة ثابتة تماس الارض من فوق موازية للافق الحقيقي وتسمى
الافق الحسي والثالثة دايرة ثابتة يرتسم محيطها من طرف خط يخرج من البصر
الى سطح الفلك الاعظم مماسا للارض اذا ادير ذلك الخط مع ثبات طرفه الذي في البصر
ومماسته للارض ويسمى الافق الحسي ايضا وهذه قد تكون عظيمة وقد تكون
صغيرة اذ ربما ينطبق على الحقيقي وربما يقع تحته او فوقه وتحت الثانية بحسب
اختلافات المناظر وهي الفاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى حقيقة واما الاولى
فقد يفصل بينها وغفلة بفصل واما الثانية فلا يفصل اصلا لانهما بعد معرفة
محضة ومحتملان للوصفية والحالية في نحو يجتني الزهر بسكون الهاء وبفتح
النبات ونوره او الاصفر منه في كمامه هو جمع كم بكسر الكاف وتشديد الميم
وعاء الطلع غطاء النور كالكمامة بالكسر ايضا ويجمع ايضا على اكمة وكمام والثمر
بفتح المثلثة والميم حمل الشجر على اغصانه جمع غصن بسكون المهملة ما تشعب
من ساق الشجر دقاقها وغلاظها لان المعرف الجنسي كالنكرة بحسب المعنى فيصح
وصفه بها وفي نحو هذا ثمر يانع ناضج وثمر ينيع يقال ينع الثمر كمنع وضرب ينعا
ويعا ونوعا بضمهما حان قطافه كاينع وانما تثبت الياء في مضارعه مع كسرة
العين لتقويها باختها نص عليه في الصحاح على اغصانه لان النكرة الموصوفة
كالمعرفة فيمتنع الحال عنها حكم المرفوع بعدهما اي بعد الظرف وشبهه اذا
وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما ما يعتمد عليه وهو اما نفي او استفهام
او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نحو ما في الدار احد وافي
الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عنده اخوه
ومررت بزيد عليه جبة ففي المرفوع الواقع بعد الظرف وشبهه في هذه الامثلة
ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او المجرور
وتقديم الخبر يجوز كونه فاعلا بهما للاعتماد وما قيل من انه هنا يتحتم في قولهم
انه متى امتنع تقديم الخبر في الباب لحق المبتدأ بالفاعل وجب تاخير الخبر نحو زيد قام فقد
عنه بان قولهم ذلك انما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو اقائم
زيدان ان يكون زيد مبتدأ وان يكون فاعلا به اغنى عن الخبر والثاني ان الارجح
كونه فاعلا بالظرف او المجرور مع جواز كونه مبتدأ مؤخرا واختاره ابن
مالك بوجهين ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه
فاعلا نقله ابن هشام الخضراوي عن الاكثرين وتوجيهه ما ذكرنا من ان
الالتباس محذور وتعلق الظرف وشبهه عندهم بفعل فيكون كقولك قام زيد
وفي مثله يتعين كون المرفوع فاعلا وحيث اعرب فاعلا سواء كان على سبيل الرا

بحيث

لا المرجوحية كما قيل لان المرجوح مقابل الراجح دون الارجح او الارجحية او الوجوب
فهل عاملة الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن نحو استقر
وقوعهما من الفعل لاعتمادهما على ما ذكرنا فيه خلاف فيه والمذهب المختار
الثاني بدليلين احدهما تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان
العامل الفعل لم يمتنع امتنع قيل لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل
الملفوظ به تجويز تقديمها عليه اذا اضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف
والجواب عنه بان المقدر عندهم كالملفوظ فتقديم المعمول عليه كتقديمه
على الملفوظ ليس بشي لان كونه كالملفوظ لا يستلزم ان يعطى حكمه من كل
وجه حتى انه كما يصح تقديم معموله عليه ملفوظا يصح تقديم معموله عليه
مقدرا والقول بان وجوب حذف العامل له يقتضي ضعفه لانه لا يكون
الا لقرينة تدل عليه ولفظ يسد مسده ان اريد انه لا يقتضي ضعفه في نفسه
فلا يقوى على العمل فمسلم وليس محل البحث وان اريد انه لا يقتضي ضعفه بالنسبة
الى الملفوظ او مطلقا فظاهر البطلان نعم على تقدير كونهما عاملين لنيابتهما
عن استقر محذوفا لا يكون تقديم الحال عليهما لا تقديما على عامله الملفوظ لظهور
انهما العاملان ولو بالنيابة على ان ههنا بحثا في تقديم الحال على الظرف او شبهه
من غير تقدمهما على الفعل المقدر بان يجي قبل الحال الشي عليها ولقوله عطف على
قوله احدهما امتناع بحسب المعنى لانه في قوة قولنا لامتناع وكان حق التعبير وثانيهما
وكونوا عطفا على احدهما كذا اما فوادي عندك الدهر اجمع هو عجز بيت من ثاني الطويل وصدره
فان يك جثماني بارض سواكم وقائله جميل من قصيدة مطلعها الا هل الى ام لا بالمراحل
ودار باجراع الغديرين مرجع بلقع المداخل بفتح الميم موضع والمربع بالموحدة منزل القوم
في الربيع خاصة واما الربع فالدار حيث والحلو المنزل والاجراع جمع جرع بجيم فراء
مفتوحة وحكي في القاموس فيها السكون الا رملة مستوية لا تنبت شيئا وكذلك الجرعا والاجرع
والغديرين تثنية غدير وهو القطعة من الما يغادرها السيل اي يتركها ويبقيها والبلقع
وهما الارض القفر تجمع على بلاقع والجثمان بضم الجيم وسكون المثلثة الجسم والشخص
كذا في القاموس قال الجلال وانما يستعمل في بعض الاناس وفي الصحاح في مادة
جثم ابو زيد الجثمان والجسمان يقال ما احسن جثمان الرجل وجسمانه اي جسده وقال
الاصمعي الجثمان الشخص والجثمان الجسمان الجسد قال بشر امين كذكان العادي
فوقها سنام كجثمان البنية افطابعني بالبنية الكعبة وهو شخص وليس بجسد
ويقال حايا ثريد مثل جثماني القطاة وفي مادة جسم قال ابو زيد
الجسم الجسد وكذلك الجسمان والجثمان وقال الاصمعي الجسم والجسمان
الجسد والجثمان الشخص وكل ذلك يابى علة الجلال فتدبر وسواكم

على حذف

على حذف مضاف اي بارض سوى ارضكم وان كانت الرواية باضافة ارض فلا حاجة
الى تقدير مضاف فاكد الضمير المستتر في الظرف يعني الدهر لا عندك والضمير
لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون قوله جمع توكيد الضمير محذوف ونع
الاستقرار والظرف لغو لا ضمير فيه لان التوكيد والحذف متنافيان وبيان
في الباب الخامس في الخاتمة المعقودة لشروط الحذف ان الخليل وسيبويه على جواز حذف المؤكد
وبقاء التوكيد وان جاعه وافقهما على ذلك ولا يصح ايضا ان يكون توكيدا لاسم ان على
محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ اي معنى الابتداء وهذا
مبني على اشتراط المحرز الطالب للمحل كما هو راي جمهور البصريين والكوفيين وبعض
اوليك على خلافه من عدم الاشتراط بل نقل في التسهيل الاجماع على جواز الرفع بالعطف
على المحل في مثل ان زيدا قايم وعمرو ولا يذهب عليك ان الكلام ثمة في العطف وهنا في
التوكيد فقد ذهب الجرمي والزجاج الى ان حكم التوكيد حكم النسق مطلقا اي سوا
اظهر في المتبوع ام خفي ووافقهما الفرا فيما خفي وفوادي من ذلك قال الرضي ولم يذكر
غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق واختار ابن مالك الاول
وهو ان العامل الفعل المحذوف مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف
في مثل ذلك وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن ويستتر الا في عامله وان لم يعتمد
الظرف او المجرور بان لم يتقدمهما شي مما ذكر نحو في الدار او عندك زيد والجمهور
يوجبون فيه الابتدا للمرفوع والظرف او شبهه الجر والاخفش والكوفيون
يجيزون الوجهين كون المرفوع مبتدا وكونه فاعلا لان الاعتماد عندهم
ليس بشرط في رفع الظرف او شبهه الاسم الظاهر بعدهما على الفاعلية وكونهم يجيزون
في نحو قايم زيد اي فيما اذا كان الظرف او شبهه الاسم احد جزي الكلام صفة
مشتقة ولم يتقدمها نفي او استفهام ان يكون قايم مبتدا وان لم يعتمد وزيد
فاعلا له وغيرهم وهم الجمهور يوجب افراد الضمير نظرا الى لفظ غير كما جاء
نظرا الى المعنى كونهما على التقديم والتاخير لفوات شرط عمل الصفة في الظاهر
وهو الاعتماد بتقدم نفي او استفهام واختار الرضي حينئذ ان يكون الصفة الا
الرافعة لفاعلها الظاهر مبتدا لا خبر له اصلا وهي قولهم انه مبتدا محذوف
خبره لسد فاعله مسده قال ولو تكلف له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى
كالفعل والفعل لا خبر له ولذا تم بفاعله كلاما ونقل صاحب الضوء عن سيبويه
التفصيل في الاسم الواقع بعد الظرف بين ان يكون اسم حدث او غيره فان كان
الاول فارتفاعه عنده بالفاعلية وان لم يعتمد نحو يوم الجمعة الخروج وامامك
الوقوف وفي الكتاب العزيز ومن اياته انك ترى الارض خاشعة اي ومن اياته
رويتك ثم لما الشارح بعد ايراده حكاية الضوء ولم اقف على نقل هذا التفصيل
عن سيبويه في غيره وهو غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه عنده بالفاعلية انه لا يرتفع

بالابتدا عنده ومن ذهب الى عدم اشتراط الاعتماد قاطبة لم يوجب الفاعلية
دون الابتدا بل جوز الوجهين تنبيهان هو بالمثناة الفوقية في اخره كما في اوله
جمع تنبيه يحتمل قول المغني بذكر دار المحبوب قال ذلك بيانا لمعاد الضمير
من بها في قوله ظلت بها ينطوي على كبد نضيجة فوق خلبها يدها هو من
اول المنسرح وظلت بتخفيف ظللت بلامين اولاهما مكسورة وقد حذفت
لتعذر التخفيف بالادغام لسكون ثاني المثلين واختصت بالحذف لانها هي التي
تدعم وقيل المحذوف الثانية لان الثقل انما حصل عندها ويجوز فتح اوله على
الاصل وكسره بنقل حركة اللام اليه وهي لغة سليم والخطاب في ظلت لنفسه
والبا بمعنى فيه والنضيجة فعيلة من نضج اللحم اذا تكامل طبخه والمراد بالنضج
شدة الحرارة وافراطها ان تكون اليد فاعلة بنضيجة لاعتمادها على موصوفها
لكون صفة جرت على غير من هي له او فاعله بالظرف يعني فوق خلبها لاعتماده
ايضا على الموصوف اذ تكون صفة ثانية لكبد او بالابتدا متعلق بمحذوف
هو المعطوف حقيقة اي او تكون مرفوعة بالابتدا والظرف الخبر والاولى ابلغ
بانه اشد للحرارة لاقتضائه ازدياد حرارة الكبد من نار الجوى حتى اثرت في البدن
التي هي من الاعضا الظاهرة فانضجها فما الظن بالباطنة والخلب بكسر الحاء المعجمة واسكان
اللام وبالموحدة زيادة الكبد او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب هذا
تفسير المصنف وفي الصحاح الخلب بالكسر الحجاب الذي بين سواد القلب يقال للرجل
الذي تحبه النسا انه لخلب نسا وفي القاموس هو لحيمة رقيقة تصل بين الاضلاع
او الكبد او زيادتها او حجابها او شي ابيض رقيق لازق بها ولا يخفى ان تفسيره الخلب
بالكبد لا يصلح هنا لما يلزم من اضافة الشي الى نفسه واضاف اليد الى الكبد للملابسة
بينهما لاتصالهما وفي بعض النسخ بانهما في الشخص الواحد والاحسن في تقرير
الملابسة بين اليد والكبد عن الشارح القول بانها قد فرض وضعها على خلب
الكبد وقال المحشي بل الاحسن ما قاله المصنف لان خلب الكبد الذي فوقه اليد
لا يتاتى الملابسة بينه وبين الكبد على التفسيرين الذين ذكرهما المصنف للخلب الا بانهما
في الشخص فليكن اضافة اليد الى الكبد لذلك وانت خبير بانه غير لازم ان يتحد نوع
الملابسة في الاضافتين وان اتحد المضاف اليه على ان دعواه عدم تاتي الملابسة بين
الخلب والكبد بتفسيريه المذكورين الا بالكون المخصوص ممنوعة ولا خلاف
في منع الابتدا في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على موخر لفظا ورتبة لو
قلنا ان المرفوع فيه فاعل بالظرف وعوده على موخر كذلك ممنوع وهذا هو التنبيه الثاني
قيل عليه انه ينبغي جريان الخلاف فيه فان عند من يجوز نحو ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى
ان فيه عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة قال وفيه بحث وهذا المجوز هو الاخفش
ومن تبعه اجازوا نحو ذلك لشدة اقتضا الفعل المتعدي مفعوله اقتضاءه
الفاعل قال الرضي والاولى تجويز ما ذهب اليه الاخفش لكن على قلة وليس للبصريين





منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا ولعل هذا الجواب هو البحث المشار اليه بقوله
فان قلت في داره قيام زيد لم يجزها اي لم يجز هذه المسئلة الكوفيون ابتدا
اي بوجه من الوجوه اما على الفاعلية اي على كون المرفوع فاعلا بالظرف فلما قدمنا
من امتناع عود الضمير على موخر لفظا ورتبة بل على ما اضيف اليه المبتدا والمستحق
للتقديم وان تاخر في اللفظ انما هو المبتدا واجازها البصريون على ان
يكون المرفوع مبتدا لا فاعلا لانه اذا كان مبتدا كان متقدم التقدير
وعود الضمير على ما هو كذلك جائز واذا كان فاعلا كان محقق التاخير وعود
الضمير على مثله ممتنع وما عليه المصنف من نقل جواز هذه المسئلة عن البصريين
على الوجه المذكور هو الحق واما ابن مالك في تسهيله فنقله عن الاخفش فقال
ويجوز في داره زيد اجماعا وكذا في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند عند
الاخفش وتخصيصه بنقل الجواز عنه يقتضي ان غيره من البصريين قايل
بالمنع وليس كذلك فالمنقول عنهم بنص الشارح الاجازة كالاخفش على نحو
ما ذكر المصنف وقد ظهر لك من هذا الكلام ان الاخفش وان كان من المجوزين
في المرفوع بالظرف وانه لم يعتمد الابتدا به والفاعلية لا نطرد القول بذلك
في كل صوره الا ترى كيف اوجب هنا الابتدائية لقيام المانع من الفاعلية وانما
اجاز البصريون ذلك لقولهم في اكفانه درج الميت اي ان السماع شاهد
بما ذهبوا اليه والدرج بفتح اوله وسكون ثانيه وفي اخره جيم مصدر بمعنى
الطي والتلفيف وقوله بمسعاته هلك الفتى او نجاته هو مصراع من
الطويل لم اقف له على تتمة ولا قايل والمسعاة واحدة المساعي قال في القاموس
المسعاة المكرمة والخلاه في انواع المجد وغلط الجوهري فقال تبدل في الكرم في
الكلام يشير الى ما وقع في الصحاح من انها واحدة المساعي في الكلام والجود
قال المحشي والذي رايته في نسخة الصحاح التي اراجعها وهي نسخة في مدرسة
جمال الدين والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود قلت وكذلك
هو في نسختي التي من الله علي بملكها وهي فيما اظن نسخة معتمدة والهلك
بضم الها وسكون اللام قال في الصحاح هلك الشي يهلك هلاكا وهلوكا
ومهلكا مثلث العين ومهلكة والاسم الهلك بالضم قال اليزيدي التهلكة
من نوادر المصادر ليست فيما تجري على القياس وفي القاموس هلك كضرب ومنع وعلم
هلكا بالضم وتهلوكا وهلوكا بضمهما ومهلكة وهلكة مثلثتي اللام مات
فان قيل جعل الكرم سببا للنجاة امر معقول اما ان يكون سببا للهلاك
فما وجهه اجيب بان الانسان قد يترك المسعاة فيهلك وقد يفعلها
فينجو فهلاكه ونجاته بسببها تركا وفعلا وليت شعري لم لا يكون
المسعاة مصدرا ميميا بمعنى السعي ويكون المعنى هلاك المرء او نجاته ليس الا

واما على الابتدا اي على كونه مبتدا فلان الضمير لم يعد على المبتدا ليكون عايدا على متقدم رتبة صح صح

بسبب سعيه فان سعى فيما يسعده في الدار الاخرة فقد نجى او فيما يشقيه فيها فقد هلك
قال تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى واذا كان اسم في بيّة التقدم كالمضاف في
المثال المتقدم كان ما هو من تمامه وهو المضاف اليه كذلك اى في
نية التقديم ايضا وهذا جواب عما استند اليه الكوفيون من عدم جواز
الا فيّة ابيه في نحو في داره قيام زيد وقد تقدم والارجح تعين الابتدا
للمرفوع المتاخر في نحو هل فضل منك زيد وهذا هو التنبيه الثالث لان اسم
التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثرين لضعف شبهه بالفعل
وكذا باسم المفعول الفاعل لانه لا فعل له من لفظه بمعناه ليحمل عمله كما في بقية
المشتقات على هذا الحد والنمط وانما رفعه اذا كان لمعنى وهو في المعنى
لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت
رجلا في عينه الكحل احسن منه في عين زيد لانه يكون بمعنى حسن فيكون
له فعل من لفظه بمعناه وتسمى هذه المسئلة مسئلة الكحل ويجوز الفاعل
في لغة قليل حكاها يونس عن ناس من العرب ونقلها سيبويه في كتابه
فانها اجازوا ان يقال مررت برجل افضل منه ابوه بجر افضل على الاتباع ورفع
ابوه على انه فاعل بافضل لانه في معنى مررت برجل فايقا ابوه في الفضل
وعلى هذا المحقق التعبير ان يقال والراجح تعبير الابتدائية ومن المشكل قوله نحو
نحن سعد الناس منكم هو صدر بيت من الوافر وعجزه اذا الداعي المثوب قال يالا وقدم
الكلام عليه في حرف اللام من الباب الاول وهذا هو التنبيه الرابع لان قوله نحن اسعد
فاعلا لزم محذوران احدهما اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت اى ولم يقم دليلا
على جواز ذلك وما استند اليه المجيز من قوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة
لهبى اذا الطير مرت فيحتمل لان يكون خبير خبرا مقدما فصح الاخبار عن الجمع لان
فعيلا يستوى الواحد وغيره كما قال تعالى والملايكة بعد ذلك ظهير والثاني عمل
افعل في الظاهر اى فيما ليس بضمير منفصل مستتر وليس المراد به ما يقابل الضمير
مطلقا كما هو التابع في مسئلة الكحل وهو ضعيف وقد عرفت ان المراد مسئلة
الكحل انها اذا سبق افعل التفضيل نفي وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين
وهي مسئلة طويلة الذيل وقد افردها شيخنا في مصنف سماه كحل العيون النجل في حل
مسئلة الكحل وان قدر نحن مبتدا وما قبله خبرا عنه لزم الفصل به اى بنحن
وهو اجنبي بين افعل ومن صلة وهو ممنوع بخلافه لو كان فاعلا فان الفصل
به لا يكون فصلا باجنبي قال ابو حيان وعلى تقدير جعل نحن مبتدا لا يكون اجنبيا
لان الكوفيين على ان الخبر رافع للمبتدا فهو من معموله نعم هو لازم لانه لا يقولون ان
الخبر يعمل في المبتدا وخرجه ابو علي ومن تبعه ابن خروف على ان الوصف خبر
لنحن محذوفه والتقدير نحن خبر وقدر نحن المذكورة توكيدا للضمير في افعل

اى توكيدا

اى توكيدا للضمير المستتر في خبره واطلق عليه لفظ افعل باعتبار ما كان عليه
ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف وهو ثمانية احدها ان يقعا صفة نحو
او كصيب من السما وهما من قبيل الظرف المستقر فان الظرف ينقسم باعتبار
متعلقه تاما ويجب حذفه لان الظرف نايب عنه ولا يجمع بين النايب والمنوب نحو
وعنده علم الساعة افي الله شك واللغو ما كان خاصا ويجب حذفه وجاز نحو
ايوم الجمعة صمت فيه وزيد معتكف في المسجد وانما سمي الاول مستقرا والثاني
لغوا لان المتعلق العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف واستقر فيه فهو
مستقر فيه ثم قيل مستقر على الحذف والايصال كما قالوا في المشترك فيه
مشترك ولا كذلك المتعلق الخاص فانه اذا حذف فلا ينتقل ضميره الى الظرف فكان
لغوا كانه الغي ولم يعتبر كما اعتبر الاول وقيل سمي مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار
نحو مستقر فيه قال الرضي قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسنا ويسمى
ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر
مقدرا قبله كقولك كان في الدار زيد اى كان مستقرا في الدار زيد فالظرف
مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولا يخفى كما افاده
الشارح ان المناسبة التي ذكرت اولا في وجه التسمية اولى مما ذكره الرضي
اذ لا يلزم في كل ظرف مستقر اى يكون متعلقه استقر خاصة لما
تقرر ان ما دل على الكون العام من حصول وثبوت وكون فهو صالح للتعلق
به فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره منها ولان الظرف اللغوي
نحو صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد يصدق عليه انه مستقر اذ قد
استقر الصوم في اليوم والصلاة في المسجد وليس متعلقه لفظ استقر
واجيب عن الاول بانه يكفي في تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار
وما هو بمعناه ولانه يلزمه معنى الاستقرار لترد تلك الصورة ولا يخلو
الجوابان عن مناقشة اذ المدعى ان ما قررناه في وجه المناسبة اولى مما قيل
فيه وليس المدعى ان ما اعتبرناه وجها في التسمية اولى مما اعتبره حتى يقال
يكفي ذلك في التسمية وايضا لو كان معنى مستقرا انه يتعلق بلفظ
الاستقرار فقط لم يبق للتفريع عليه بقوله فهو مستقر فيه معنى
فتامل ثم فاليه لها المجيب ثم ان المناسبة التي ذكرت اولا ابنا في على ما ذهب
اليه السيرافي من ان الضمير حذف من المتعلق بخلاف التي ذكرت ثانيا
فانها تاتي عليهما بقي شي اشار اليه المولى سعد الدين في حاشية الكشاف وهو
انه اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب على الفرس فان قدر راكب
ابتدا لخصوصه فالظرف لغو وحذف متعلقه جايز وان قدر مستقرا
اولا واريد بحسب القرينة راكب فهو مستقر والحذف واجب واورد على

الى مستقر واللغو فالمستقر ما كان متعلقه ص

مستقرا

وعن الثاني بان معنى كونه مستقرا انه يتعلق بلفظ الاستقرار وما هو بمعناه ص

الثاني ان كونه الظرف مستقرا انما هو لتعلقه بمعنى الاستقرار المطلق اما اذا اريد بمستقر
بمعنى الراكد لم يكن الظرف المتعلق به الا لغوا ولم يمكن حذفه الا جايزا وانت خبير
ان هذا الكلام من لم يفرق بين المراد بالشي والمراد منه والاول انما اعتبر الثاني فتدبر
الثاني ان يقع حالا لا نحو فخرج على قومه في زينته اي حال كونه فيها واما قوله سبحانه
فلما راه مستقرا عنده راي بصرية ومستقرا حال من مفعوله وعنده ظرف له
فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله وانه قد ظهر هنا
والصواب ما قاله ابو البقا وغيره من ان هنا الاستقرار معناه عدم التحرك
لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص ومحصله ان الاستقرار في الاية
لم يرد به معنى الكون الذي هو متعلق الظرف المستقر بل معنى كون خاص
وهو الحصول المخصوص بين يديه فانه لو قيل فلما راه عنده لم يفهم منه لامكان
ان يكون تحت حكمه وهو غير حاضر لديه وان كان التقدير مستقرا عنده ولما كان
المراد الحصول في الحضرة قيل مستقرا بذلك المعنى لتعين هذا المراد وقيل ان لدنا
عنده متعلق براه ومستقرا حال من الها في راه وهو قول حسن الثالث
ان يقع صلة لموصول اسمي وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون
الرابع ان يقع خبرا عن المبتدا او عما اصله مبتدا نحو زيد عندك او في الدار وان
زيدا عندك او في الدار وقد يظهر متعلقها خبرا في الضرورة تنبيها على ما هو الاصل
كقوله لك العزان مولاك عزوان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كاين هو من
ثاني الطويل ولم يسم قايله العز بكسر المهملة مصدر عز بعز ضد هان يهون
والهون بالضم والهوان والذل يقال هان يهون هونا وهوانا ذل ويهن قال
الجلال هو لبنا المفعول لجعله من الاهانة للمزيد ومقتضى المقابلة ان يكون
مبنيا للفاعل من المجرد وبحبوحة الشي بضم الموحدتين وبمهملتين وسطه وبحبح
في المكان تمكن والتحجي يا متوسط في اخره الواسع في النفقة والمنزل
وقد نوقش بانا لا نسلم بان لدى متعلق بكاين المذكور بل بمحذوف
وهو خبر كاين الذي هو فاعل من كان الناقصة سلمنا تعلقه به لكنه اسم
فاعل من كان بمعنى ثبت ولم يتنزل فهو من الاكوان الخاصة ولا شاهد فيه
ورده المحشي بان الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام الذي يقدر وفيه
ان الكون العام ما كان بمعنى الثبوت مطلقا والمراد هنا ثبوت خاص
وهو ما كان بمعنى عدم التزلزل بقرينة عطف لم يتزلزل على ثبت وانما جعل
كاين مذكور بتقدير ان المتعلق محذوف من كان الناقصة ليلا يكون
ذلك لغوا [illegible] كاين المذكور اسم فاعل من كان الناقصة كما ادعى
انه المتعلق ليلا يبقى بلا خبر اذ الظرف لغو في حواشي الكشاف للمولى
سعد الدين عند الكلام على قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر مما ينتبه له

انه



انه اذا قيل في الظرف المستقر كان او كاين فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت
والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الجر فيقدر كان اخرى
ويتسلسل التقديرات وفي شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني
بجواز اظهاره هكذا وقع في نسخة المصنف وحق التعبير اظهار متعلقه اي فلا يكون
واجب الحذف عنده وان كان كونا عاما واختار ابن يعيش في المسيلة تفصيلا
ونفرقه بين ما اذا بقي الكلام اولا على الحذف وما اذا بني على عدمه فقال وعندي انه
اذا حذف المتعلق اولا ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره اي اظهار ذلك المتعلق
بوجه وكان واجب الحذف لانه صار اصلا مرفوضا شانه ان لا ينطق به اصلا ولان
الظرف بتعلق ضمير المتعلق صار قايما مقامه فلا يجامعه والحالة هذه فاما ان ذكرته
اولا وثبت كلامك على التصريح به فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه اي من ذكره
مانع النحو وهو قول غريب انفرد به قايله الخامس ان يرفعا الاسم الظاهر لوجود شرط
العمل فيه نحو افي الله شك ونحو او كصيب من السما فيه ظلمات فمحل الشاهد في الاية
الجار والمجرور الثالث لانه الرافع للاسم الظاهر اعني ظلمات لاعتماده على موصوف
وصيب وهو فعيل من الصوب وهو النزول يقال للمطر والسحاب فان اريد
الاول فظلمات ظلمة تكاثفه بتتابع قطراته وظلمة غمامه وظلمة الليل وان اريد
الثاني فظلمة سحمته وتطبيقه مع ظلمة الليل ونحو اعندك زيد وهذه الحال الخمسة
المتعلق المقدر فيها كون مطلق بخلاف الثلاثة الاتية فانه فيها مقيد كما ستعرف
وانه كان واجب الحذف ايضا والسادس ان يتعلق المتعلق وان كان من
الاكوان الخاصة محذوفا في كلامهم في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا
قد تقادم عهده حينيذ الان واصله كان ذلك حينيذ واسمع الان وانما وجب
حذف المتعلق في مثل لان الامثال لا تغير عما وردت عليه فقيل الموسم
من اعرس الرجل بني باهله او اتخذ عرسا بالكسر وهي امراة الرجل بالرفا والبنين
الرفا بكسر الرا والمد الالتيام من رفا الثوب لام خرقه وضم بعضه
الى بعض اي بالالتيام وجمع الشمل او غير اصلي من رفا الثوب يرفوه اصلحه
وفلان سكنه من الرعب اي بالالتيام والاتفاق والسكون والطمانينة فالواو للمصاحبة
اي عرست وهذا من قبيل شبه المثل واتى به للمصاحبة فلا يجوز ان يذكر المتعلق
محذوفا على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه قال التقدير صمت فيه
يوم الجمعة فان الجمهور يوجبون نصب يوم الجمعة على انه ظرف الفعل محذوفا
وجوبا لمكان المفسر لان الاستفهام يستدعي الفعل ونحو ابزيد مررت به فالتقدير
مررت بزيد عند من اجازه منهم لا قراة بعضهم وهو عبد الله ابن مسعود
والظالمين اعد لهم والاكثرون لا يجيزون حذف الاسم في باب الاشتغال
سوا ذكر معه حرف الجر ام لم يذكر اما الثاني فلانه يؤدي الى حذفه لحار واتحاد عمله

وهو غير جائز واما الاول فلان حرف الجر بمنزلة الجزء من الفعل الذي يتعدى به سيما
ان كان الباء المعاقبة للهمزة واللفظ لا يجوز اضمار بعضه دون بعض فهم يوجبون في ذلك
اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء او ينصب باضمار فعل متعد بنفسه مرادف
للازم او مناسب فينصبون في نحو زيدا احببت عليه باضمار لابست وفي زيدا مررت
به باضمار جاوزت او نحوه وبالوجهين اي برفع الظالمين ونصبه قرئ في الاية اي في
قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما والنصب قراءة الجماعة
اراد بهم القراء السبعة المشهورين ومن وافقهم من الثلاثة المزيد عليهم وغيرهم
ويرجحها العطف على الجملة الفعلية قبلها لحصول التناسب بكونهما فعليتين وهو
من محسنات الوصل كما تقرر في بابه وهل الاولى حينئذ ان يقدر المحذوف للمفسر بفتح
السين مضارعا اي وحده لمناسبة ويدخل فلا يتصدر الجملتين او ماضيا اي وعذب
لمناسبة المفسر بكسر السين اي اعد فيه نظر اي هو محل تردد عند النظر لاحتمال
كل من التقديرين على تحصيل ما حسن وتفويت اخرى فان التقدير الاول يحصل
المناسبة بين المتعاطفين بما عرفت وتفوت المناسبة بين المفسر والمفسر والتقدير
الثاني بالعكس والرفع بالابتداء وهي قراءة شاذة نقلت عن ابن الزبير وابان بن عثمان
وابن ابي عبلة واما القراءة بالجر وقد عرفت انها قراءة ابن مسعود فقد قيل توكيد
الحرف وحده مع قطع النظر عن مجروره باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه
الحرف المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ويكون لكان المؤكد متعلقا بالفعل بالاصالة
والمؤكد بالتبعية ولا يكون للجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور اي ولا يكون
المجموع توكيدا للمجموع لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى من الضمير
ويكون بالعكس وسيأتي ذكر هذه المسئلة ثانيا وثالثا وما يتعلق بها من البحث ان
شاء الله ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار فيه رد على ابي حيان
حيث ابدى ذلك احتمالا عن الاية في هذه القراءة بل وعلى ابن عصفور ايضا
حيث صرح في توجيهها بذلك لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون
قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس وقد تبع المصنف ابن مالك
في ذلك فانه قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما اوهم ذلك جعل
توكيدا وذكر في شرحه ان ابدال المضمر من الظاهر لم يسمع وان تمثيل النحاة بنحو
رايت زيدا اياه من عند انفسهم قال الشارح في شرح التسهيل وفيه نظر لان ما نقلنا
لا يخفاك وقد عرفت ان ابن عصفور صرح قراءة والظالمين اعد لهم على البدلية
وانشد صاحب الصحاح على احوذيين استقلت عليهما فما هي الا لمحة وتغيب
وروى عشية استقلت عشية وقد تقرر ان الجار والمجرور في الموضعين
تاكيد لفظي لا بدل قال ابو حيان ابدال الظاهر من الظاهر او من ضمير الغائب
جائز اتفاقا وابدال الضمير من الضمير او من الظاهر فيه خلاف وابن الحاجب
في كافيته



في كافيته فجوز ما منعه ابن مالك واقره على ذلك شارحها العلامة الرضي والثامن
القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقوله لله لا يؤخر
ولوصل بالفعل في ذلك وجب ايضا حذف المتعلق الواجب الحذف نقل عن حوفي
لا خلاف في تعيين الفعل للتقدير في بابي القسم والصلة لان كلا من القسم والصلة
لا يكونان الا جملتين ولا شيء من الوصف ولو مع متعلقه جملة بل هو مفرد وانما
لم يقع المفرد صلة لانها لايضاح الموصول والمفرد لا ايضاح لانه لا يدل على اكثر من
نفسه فان قيل ولما كان الوصف مفردا والظرف وشبهه جملة مع انه اقرب الى الفعل
منهما قلنا لانهما نابا مناب الجملة وقاما مقامها في تحمل الضمير المقصود بالاسناد اليه
ولا كذلك الوصف فانه وان تحمل الضمير لم يتحمله لقصد الاسناد اليه والا لم يعامل
معاملة المفرد في الاعراب قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان
نحو جا الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف اي خبر لمبتدا
محذوف والتقدير جا الذي هو مستقر لقلة ذلك واطراد هذا انتهى كان
الظاهر ان يقول لقلة هذا واطراد ذاك لان القليل ما كان على حد قراءة بعضهم وهو
تريب كما ترى لكنه لما لم يكن مما الكلام فيه كان بعيدا قيل ينبغي تعليل المنع بان
شرط الحذف من الصلة ان لا يكون الباقي صالحا لان يكون صلة ولا كذلك نحو
جا الذي في الدار فان الباقي منه صالح للوصف فجعل الجار والمجرور منه خبر محذوف
مود الى تجويز الحذف مع الصلاحية المذكورة وكذلك يجب تقدير الفعل في الصفة
في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفا لا تجوز في نحو رجل ياتيني فله ويمتنع في
نحو رجل صالح فله درهم اي فيما اذا وصف المبتدا بمفرد والسر في ذلك ان الفا
انما تدخل خبر المبتدا في نحو ذلك لشبهه بجواب الشرط من حيث كانت الصفة بمثابة
جملة الشرط والمبتدا بمنزلة اسم الشرط فوجب كونها جملة عند وجود الفا
ليتحقق الشبه ضرورة ان لا شبه عند الافراد اذ الشرط لا يكون مفردا ويتعين
في متعلق هذا الجار والمجرور ان يكون مستقبلا لمنعهم الفا حيث الشرط
ماض وقد تبع المصنف ابن مالك في جوازه دخول الفا في كل نكرة وصفه فعلية
او ظرفية فان لم يصف ايهما كل قال الحديثي وانما يصح هذا ان صح ان النكرة
الموصوفة باحدهما والحق انه لا بد من اعتبار عموم المبتدا لدخول الفا
في خبره وفي تحقق التشبيه فقد نصوا على امتناع الفا حيث المبتدا خاص فتدبر
فاما قوله كل امر متباعد او متدان فمنوط بحكمة المتعالي لما حدا البيت من اول
الخفيف وقائله مجهول والباعد قال المحشي بكسر العين اسم فاعل اي في كونه اسم
فاعل متدان اي قارب يعني كل امر متباعد من شيء ومقرب منه فانه منوط ومعلق
بحكمة الباري تعالى وعدله لا يقع الا بارادته يقال ناط الشيء نوطه نوطا علقه
والحكم هنا العدل فانه من معانيها لغة كما في القاموس وهذا جواب عن سوال مقدر

مستقر على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع اي هو احسن بتقدير الذي هو

تقديره كيف دخلت الفا في خبر المبتدا الموصوف بمفرد وهو ممتنع فاجاب بانه
نادر وقيل شاذ واختلف في الخبر والصفه في غير ما تقدم والحال فمن قدر الفعل
فهم الاكثرون ملاحظه الاصل في العمل فهو اولى بالتقدير ومن قدر الوصف كالاخفش
من المتقدمين وابن مالك من المتاخرين فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد اي ان
تكون مفردا ولان تقدير الوصف نقد بر مطرد بخلاف تقدير الفعل اذ يتعين الوصف في
نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا بالباب زيد لان اما واذا الفجائيه لا يليهما الفعل
ولان العرب حيث صرحت بالمتعلق في ذلك صرحت به وصفا ولان الفعل في ذلك
اي فيما اذا وقع حالا او نعتا لا بد من تقديره بالوصف اظهارا لمحله من الاعراب
ففي تقديره ابتدا قصر لمسافته وتنصيص على اعرابه قالوا ولان تقليل المقدر اولى
فان الفعل مع فاعله جملة ولا كذلك الوصف مع فاعله فانه مفرد وليس ما قالوا
بشي لان الحذف انما حذف الضمير من الفعل او الوصف بل نقلناه الى الظرف
هو بمعناه للقيام ليشمل الجار والمجرور فالمحذوف فعل فقط او وصف
فقط وكلاهما مفرد ومحصله انهم حيث قالوا فيما اذا قدر الفعل الظرف
متعلق بجمله طن ان المقدر الفعل وفاعله وهو الظاهر جملة ومفرد والوصف انما يقدر
اسم فاعل بدون ضمير فمن ثم قالوا تقليل التقدير اولى والجواب ما عرفت ووجه
قولهم الظرف معدد بجملة انه يصير بتقدير الفعل جمله بخلافه بتقدير اسم الفاعل او
انه من باب تسمية الجزء باسم الكل واما في باب الاشتغال فيقدر بحسب المفسر
ان فعلا ففعل وان وصفا فوصف فيقدر الفعل في نحو يوم الجمعة صمت فيه
ولما كان القايلون بتقديره فعلا اطلقوه اطلاقا ظاهره ان الفعل راجح التقدير
في كل مقام والقايلون بتقدير الوصف اطلقوه كذلك وكلاهما غير مرضي عند
المصنف قال والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما مطلقا ولا فعلا كذلك
بل تقدره بحسب المعنى وما يقتضيه المقام حسابينه اي الحق في المسيلة تفصيل
بين الابواب وملاحظة ما يستدعيه المعنى فيقدر في كل باب ما يليق به من اسم
او فعل كيفية تقديره اي المتعلق باعتبار المعنى على ما هو الحق عنده وهذا ما وعد
ببيانه قريبا اما في القسم [illegible] فتقدره به اثنم وما في معناه ليس الا واما في الاشتغال
فتقديره كالمنطوق به من فعل نحو يوم الجمعة صمت فيه او اسم نحو ما
يوم الجمعة انت صايم فيه واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال انه يجب ان
يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي من تقديره كما في زيدا مررت
به او مانع معنوي كما في زيدا ضربت اخاه اذ تقدير المذكور حتى العامل
مثل المذكور الا ان يكون المراد بالمثل مثل المذكور تقتضي في الاول تعدي
القاصر بنفسه وهو ممنوع صناعة وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع
بزيد بل باخيه فوجب ان يقدر جاوزت في الاول واهنت في الثاني



تقدير... (margin note) [illegible]



لاستلزام المرور بزيد مجاوزته وضرب اخي زيد اهانة زيد وليس المانع
الصناعي والمعنوي بحيث يتحققان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي وليس المانع
الصناعي مع كل متعد بالحرف ولا المانع المعنوي مع كل سببي لكنه عدل الى ما ترى
لقصد الاختصار وعدم الالتباس فسقط ما قيل المانع المتقدم احد امرين
صناعي او معنوي فكان ينبغي ان يقول وليس المانعان مع كل متعد بالحرف
وكل سببي فان عطف لا يقتضي لتصور المانعين في بعض صور المتعدي
بالحرف وبعض صور السببي ولا يتحقق ذلك الا في بعض صور المتعدي
بالحرف نحو زيدا مررت باخيه فان فيه مانعا صناعيا وهو عدم تعدي الفعل
بنفسه ومعنويا وهو ان المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد فان قلت
حسبه في مثله قلت تقدر نحو لابست وبه يندفع المانعان هذا وقد قيل على تخصيص
امكان تصورهما بالمتعدي بالحرف انه يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك
بل هو يمكن فيه ايضا كما في هذه الصوره بعينها الا ترى انه لا مانع صناعيا
في نحو زيدا شكرت له يمنع من تقدير مثل المذكور لان شكر يتعدى
بالجار وبنفسه وكذلك مسالة الظرف لا مانع منها من تقدير المثل نحو يوم الجمعة
صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر
بنفسه ولذلك لان الاصل في الظرف ان يكون مجرورا بفي ما التزم مع الضمير
لان الضمير مما يرد الشي الى اصله قد يتسع في ذلك الضمير فينصب نصب المفعول به
قال تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وانتصاب الشهر على الظرفيه اي فمن
حضر في الشهر ولم يكن مسافرا فليصم فيه والاصل فمن شهد فيه فليصم
فيه لكن وضع المظهر موضع الضمير الاول للتعظيم ونصب على الظرفيه بعد حذف
الجار ونصب الضمير الثاني على الاتساع وقيل على الاصل فمن شهد منكم هلال
الشهر فليصمه على انه مفعول كقولك شهدت الجمعة اي صلاتها وكذلك لا مانع
معنويا من تقدير مثل الملفوظ في نحو زيدا اهنت اخاه فيقال التقدير اهنت
زيدا لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب اذ ليس ضرب احد الذاتين ضربا
للاخرى فلا يصح تقدير المثل واما في باب المثل هو بفتح الميم والمثلثة فيقدر
بحسب ما يقتضيه المعنى واما البواقي وهي خمسة الحال والوصف والخبر والصلة واما
اذا رفعا الاسم الظاهر نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كاين او مستقر وقد
حصل التنبيه على ان هذا الكون المقدر حينئذ من الافعال [illegible] لا من تقدير
الناقص يودي الى التسلسل في التقديرات اوخاصا رعا ايكون او يستقر الا اذا اريد الحال
او الاستقبال منها نحو الصوم اليوم اي في اليوم او ~~في اليوم~~ والجزاء غدا او في الغد
فيكون المقدر اولا حالي لان اليوم ظرف حالي والمقدر ثانيا استقبالي لان الغد
مستقبل ويقدر كان او استقر او وصفهما الذي بمعنى المضي ان اريد المضي وكان

الثامنة



تعيين الفعل منها للتقدير في الصلة هذا التفصيل والتقدير بحسب ما يقتضيه معنى الكلام
هو الصواب وقد اغفلوه هاهنا فتح قولهم في نحو مررت بزيد اذا قام اذ التقدير اذ كان
ان اريد المضي من الفعل المقدر اعني كان او اذا كان ان اريد منه المستقبل ولا فرق
بينه ما هنا وبين ما قرروه ثمة غير انه ثمة حملوا الفرق في الظرف المقدر وهنا في نفس
الفعل المقدر فاذا جهلت المعنى بان لم تقم قرينة معينة لزمان المقدر فقدر
الوصف فانه صالح للازمنة كلها لانه لا يدل على زمان بعينه ليختص وان
كانت حقيقة الحال قيل عليه كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال والحال
انه احد الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت بل عند الجهل لا يقدم على تقدير
معين بل تردد الامر بين المحتملات فيقال ان اريد كذا فقدر كذا وانت
خبير بان تقدير ما هو ظاهر في شيء حيث يصلح ان يكون لغيره وله نسب من التهافت
في شيء حيث فان تقدير الوصف فيما نحن فيه ليس الا لصلوحه للازمنة كلها دون غيره
وقال الزمخشري في افانت تنقذ من في النار انهم حصلوا في النار الان لتحقيق
الموعود به فاعتبر تقدير الماضي اي فانت تنقذ من [illegible] فيها تنزيلا لما هو محقق
الوقوع منزلة ما وقع ولا يلزم ما ذكره اي ولا يتعين هذا التقدير لانه لا يمتنع
تقدير المستقبل اي افانت تنقذ من يحصل غدا في النار وتقدير ما ذكره ابلغ
واحسن ولافادة هذه النكتة مع التهويل جيء بالظرف موضع الضمير قال
قاضي القضاة ووضع من في النار موضع الضمير للدلالة على ان من حكم عليه
بالعذاب كالواقع فيه لامتناع الخلف وان اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم في دعائهم
الى الايمان سعي في انقاذهم من النار ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس
اي في الاماكن الخمسة الباقية الا بدليل يدل على الخصوص ويكون الحذف حينئذ
جائزا لا واجبا كما في الكون العام ولا ينتقل ضمير المحذوف الى الظرف والمجرور
كما ينتقل اليهما من المحذوف العام فلا يكون الظرف حينئذ الا لغوا وتوهم جماعة
امتناع حذف الكون الخاص فاوجبوا ذكره خاصا كان او حينا حذفه عاما
ويبطله اي [illegible] اتفاقهم على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل على الحذف
وعدم وجود معمول هو [illegible] من اثار المحذوف فكيف يكون وجود المعمول
مانعا من الحذف مع انه لو كان يكون هو الدليل بل على المحذوف ان لم يكن دليل
سواه او مقويا للدليل ان كان واشتراط النحويين الكون المطلق في المحذوف
انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه اي ومدعاهم الجواز لا الوجوب ومما يتخرج على
ذلك اي على تقدير الكون الخاص لدليل قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به ونحو
فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كقولك انتصر لليلة بقيت من
المحرم اي مستقبلا لها كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري حيث
لم يكن سواه ورده ابو حيان بانه المتعلق الخاص لا يحذف قال ابو حيان
ان تعلق





ان تعلق الظرف او المجرور بكون خاص وهو ما لا يرجع الى معنى الثبوت والاستقرار
فلا يخلو اما ان يكون في الكلام دليل عليه او لا فان لم يكن فالاجماع على وجوب التصريح
لانه لا يفهم الا به فاذا قلت زيد في الدار وانت تريد انه قائم او قاعد وجب
التصريح بالمراد لان المتعلق حينئذ حذف دون دليل لم يحمل الا على الكون العام وان
كان دليل فالجمهور على وجوب اظهاره ايضا طردا للقاعدة اذ لا يحذف عندهم
الا الكون العام وذهب بعض المتاخرين الى جواز حذفه واستدل بظواهر
لا دليل فيها منها قوله تعالى الحر بالحر فقدر الحر مقتول بالحر الى اخرها
ولا حجة فيه لاحتمال تقدير مضاف اي قتل الحر كائن بقتل الحر فلا يخرج عن
القاعدة والاحتمال الجاري على القواعد مع ظهوره لا يعدل عنه الى غيره
ومنها النفس بالنفس الى اخرها قدره الزمخشري النفس مقتولة بالنفس
والعين مفقوءة بالعين ولا حجة فيه لاحتمال كونه على تقدير مضاف كما
تقدم اي قتل النفس كائن بقتل النفس وفقء العين كائن بفقء العين فان
قيل ما هذه المضافات المحذوفة قلنا حذف المضاف فصيح كثير
في كلامهم لا سيما اذا عضده الجري على القواعد ثم نقل عن شيخه انه قال وكثيرا
ما نجده في كلام المعربين من تقدير الكون الخاص فانما ذلك تفسير معنى
لا تفسير اعراب وقال الصواب ان اللام للتوقيت اي بمعنى عند وان الاصل
لاستقبال عدتهن فحذف المضاف انتهى وعلى ان اللام متعلقة بطلقوهن اي
اوقعوا الطلاق باستقبال عدتهن اي عند استقبالها قال ابو حيان وتقدير
الزمخشري هنا حالا محذوفة يدل عليها المعنى متعلقا بها المجرور اي مستقبلات
لعدتهن ليس بجيد لانه قدر عاملا خاصا ولا يحذف عامل الظرف والجار والمجرور
اذا كان خاصا بل اذا كان كونا مطلقا وقد بينا فساد تلك الشبهة اي
من شبهة ان الكون الخاص لا يحذف بما ادعاه من الاتفاق على جواز
الحذف لقيام الدليل على ان الحذف من باب الاشتغال واجب مع خصوص
المحذوف وقد اخذ المصنف في تصحيح الصور التي ردها ابو حيان تخريجها
على خصوص المتعلق المحذوف فقال ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص
قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول او يقتل
بصيغة المجهول لا كائن كما قال ابو حيان وغيره لاحتياجه الى كثرة
التقدير الذي هو خلاف الاصل ولذلك قال اللهم الا ان يقدر مع ذلك مضاف في
احدهما مع المبتدا والاخر مع الخبر اي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه
تكلف تقدير ثلث وهي الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلا من
المضافين المقدرين وان كانا مضافين لا بد له من فاعل وان كان مستترا
اي وفيما اخترناه تقدير واحد او اثنين وانما لم يعتبر على قولهم فاعل كائن

ای وبما يبعد
المقدر لانتقاله عند التقدير الى المتعلق ومما يبعد ذلك ايضا
تقدير المضافين مع كاينا انك لا تعدم معنى المضاف الذى تقدره مع المبتدا
الا الابعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان تعلم المحذوف عند موضع تقديره
نحو واسل القرية قبل موضع التقدير فيهما ما بين واسال القرية ولا يعلم المحذوف
هنا الا بعد ذكر القرية وليس موضع الحذف واجيب بان فى الكلام مقدرا اى
موضع تحقق والبينة بين شيئين لا تتحقق الا بوجودنا بينهما فالمحذوف
هنا لا يتبين الا عند ذكر القرية فهى موضع تحقق تقديره وقد ذهب بعضهم
الى تجويز عدم التقدير باحتمال ان تخلق الله تعالى فى القدرة قدرة الكلام
ويكون ذلك معجزة فان قيل الاصل عدم هذا الاحتمال قلنا والاصل عدم المجاز
على ان هذا كله مفرع على ان القرية اسم للابنية المجتمعة وقال فى القاموس
المصر الجامع فان قلنا هى مشتركة بينهما وبين اهلها اشتراكا لفظيا او
معنويا فالاستدلال ساقط والدليل على ان القرية حقيقة فى الناس
المجتمعين كثير فى القران قال تعالى وكم من قرية كانت ظالمة وكاين من قرية
امليت لها وهى ظالمة وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها قال ولان
القرية مشتقة من القرو هو الجمع ومنه قريت الماء فى الحوض اى جمعته
ورده الشارح المادتين ادعيه لا يتاتى القول باشتقاق احدهما من الاخر
قال لكن قال ابن سيده فى المحكم يقال قريت الكتاب لغة فى قراة عن
ابى زيد وحكى ثعلب صحيفة مقروية ويقال قرى الماء فى الحوض قريا جمعته
واقرت الناقة اجتمع الماء فى رحمها فبهذا يصح الاشتقاق وهذا والحق القول
بان المراد سؤال اهل القرية هو المرتضى وقد نص عليه الشافعى فى الرسالة ونقله
عن اهل العلم باللسان فانه قال فى قوله تعالى واسال القرية التى كنا فيها والعير
التى اقبلنا فيها وانا لصادقون لا يختلف اهل العلم باللسان انهم انما يخاطبون اباهم
بمسئلة اهل القرية واهل العير لان القرية لا يبينان عن صدقهم ونظير هذه
الاية قوله تعالى ان النفس بالنفس الاية اى ان النفس مقتولة بالنفس
والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن
والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن لا تقدير كاين المحوج الى تكلف تقدير
المضافين كما عرفت بان يقال قتل النفس كاين بقتل النفس وفقوا العين
كاين بفقو الى اخره وكذلك الارجح فى قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان ان يقدر
بجريان ليتعلق بحسبان فان قدرت الكون متعلقا له قدرت مضافا فى جانب المبتدا
اى جريان الشمس والقمر كاين بحسبان وقال ابن مالك فى قوله تعالى قل لا يعلم من
فى السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار عبارة
ابن مالك فى شرح التسهيل زعم الزمخشرى ان الاستثناء فى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات
والارض

والارض الغيب الا الله استثناء منقطع جاء على لغة بنى تميم لان الله تعالى وان صح الاخبار
عنه بانه فى السموات والارض فانما ذلك على المجاز لانه مقدس عن الكون فى مكان بخلاف
غيره فانه اذا اخبر عنه بانه فى السموات او فى الارض فانه كاين فيها حقيقة
ولا يصح حمل اللفظ فى حال واحد على الحقيقة والمجاز والصحيح عندى ان
الاستثناء فى الاية متصل بتقدير استقر من الافعال المنسوبة على الحقيقة الى الله
والى المخلوقين كذكر ويذكر فكانه قيل لا يعلم من يذكر فى السموات والارض
الغيب الا الله ويجوز تعلق فى باستقر مسندا الى مضاف حذف واقيم المضاف اليه
مقامه اى لا يعلم من استقر ذكره فى السموات والارض الغيب الا الله ثم حذف الفعل
والمضاف واستتر الضمير لكونه مرفوعا هذا على تسليم امتناع ارادة الحقيقة
والمجاز فى حالة واحدة وليس عندى ممتنعا لقولهم القلم احد اللسانين والخال احد
الابوين ولقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى استعمل يصلون فيها وهو كما ترى
لا تقتضى المنع من التعلق بالاستقرار مطلقا كيف وقد جوزه على وجه نعم
هى تقتضى المنع من التعلق بمطلق الاستقرار لان المتبادر منه الاستقرار
الكون وهو ممتنع لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز اى استعمال اللفظ
فى معناه الحقيقى ومعناه المجازى معا وهو ممتنع عند علماء البيان بعموم المجاز
فان الظرفية المستفادة من فى حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه وتعالى لان غيره
فيها حقيقة لعدم استحالة المكان عليه ومجاز بالنسبة اليه لاستحالة المكان عليه
واما حمل قراءة السبعة مع تواترها وتظاهرها على لغة مرجوحة وهى لغة تميم وهى
ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشرى فانه زعم ان الاستثناء منقطع لكنه اعتذر
عنه بقوله فان قلت ما الداعى الى اختيار المذهب التميمى على المذهب الحجازى قلت
نكتة سرية حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها انيس ليؤول
المعنى الى قولك ان كان الله ممن فى السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعنى ان
علمهم بالغيب فى استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى ما فى البيت ان كانت اليعافير
انيسا ففيها انيس قال صاحب التقريب وفى الكلام تعقيد يتحرر ببيان امرين احدهما
توقف النكتة على اللغة التميمية والثانى موازنة الاية بالبيت اما الاول فلتحصل
ان كان الله فيهما وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم الغيب اى استحالته واما الثانى
فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل ان كانت اليعافير انيسا ففيهما انيس وهذا انما
يصح على المذهب التميمى وجعله من جنس الاول على سبيل الفرض والتقدير ليصح
تلك الشرطية واما على الحجازى فنصبه على انه مستثنى منقطع اى مذكور بعد
الا غير مخرج فليس فيه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا والمخلص من هذين

المحدودين اللازمين للتعلق بالاستقرار قل لا يعلم من في السموات والارض
لان المذكور فيما يشمل الباري تعالى وغيره حقيقة فيبقى المحدود ويكون الابدال
في الاستثنا المتصل فيبقى المحذور الثاني ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز
في كلمة اي ارادتها معاني كلمة واحدة والمختار فيها في مسيلة استعمال
اللفظ في معنييه ومعانيه المتفرقة على تبايُنها حقيقة ومجازا واحتج بقولهم
القلم احد اللسانين ونحوه كالخال احد الابوين واللبن احد اللحمين فان اطلاق
اللسان والاب واللحم على القلم والخال واللبن مجاز قطعا لم يحتج الى ذلك اي الى هذا
التقدير وقدر الكون العام ولك في الاية وجه اخر هذا الوجه ابداه ابن مالك
في شرحه احتمالا وهو ان يقدر من مفعولا ليعلم بدل اشتمال منه ويرجع
التقدير قل لا يعلم غيب من في السموات والارض والله فاعل يعلم والاستثنا مفرغ
اي ان الاشيا الغايبة التي تحدث في العالم لا يعلمها الا الله اي انهم لا يسبق علمهم بها وانما
الله سبحانه هو المخصوص بسبق العلم بها تعيين موضع التقدير من الكلام
الاصل في متعلق الظرف وشبهه ان يقدر متقدما عليهما كساير العوامل
مع معمولاتها فانها مقدرة التقديم عليها وقد يعرض عليه ما يقتضي ترجيح
تقديره موخرا وما يقتضي ايجابه اي ايجاب تقديره موخرا اعتدادا بالعارض
فالاول المرجح نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر
عن المبتدا فيقدر كذلك وانما كان اصله ذلك واصل المبتدا التقديم لان
المبتدا محكوم عليه والخبر محكوم به والمحكوم عليه لا بد من وجوده
قبل الحكم فقصد في اللفظ ان يكون ذكره متقدما على ذكر الحكم عليه واما
وجوب تقدم الحكم في الفعلية فمن جهة كونه عاملا ورتبة العامل التقديم
وانما اعتبر الامر اللفظي اعني العمل والغي ذلك المعنوي اعني التقديم ثمه لان العمل
ظاهر فاعتد به وقيل التقديم هنا للابتدا من اول الكلام بانها فعلية او لاحتياج
الفعل الى الاسم واستغنا الاسم عنه فاراد وافي المركب منهما تتميم الناقص بالكامل
وقد رجح المصنف عما جزم به هنا من الترجيح فقال في خاتمة الباب
الخامس في بيان مكان المقدر كما سيانيك ان شا الله تعالى ما نصه وكنا
قدمنا في نحو في الدار ان متعلق الظرف يقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة
الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره
متقدما لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل الظرف واصل العامل ان يتقدم
على المعمول انتهى ولا يرد ان الداعي له في الرجوع عن الجزم بالترجيح الى القول
بالتعارض ليس بذاك لان هذا العامل مستحق للتاخر عن المبتدا ففي
تقديره متقدما تكثير لمخالفة الاصل لان الظاهر انه لا مزية للتقديم على التاخير

بالنظر

٢٧

بالنظر الى مخالفة الاصل تقليلا وتكثيرا فانه اذا قدر متقدما لزم مخالفة
الاصل من وجهين تقديم الخبر على المبتدا وتقديم معمول له عليه واذا قدر
موخرا لزمت المخالفة من وجهين ايضا تقديم معمول الخبر على المبتدا وتقديم
المعمول على عامله فتثبت التعارض والثاني الموجب نحو ان في الدار زيدا
لان ان لا يليها مرفوعها ومن هنا يتضح لك وجه قولهم ان لا يتقدم
خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا اذ يجب تقدير متعلقه حينيذ موخرا
فلا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع
المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا ليلا تلتبس الجملة
الاسمية بالفعلية فان قيل هذا الالتباس انما يكون مع التلفظ
لا مع الحذف والتقدير قلنا للمقدر حكم الملفوظ فما امتنع في الملفوظ امتنع
في المقدر تنبيه رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل متعلقا مطلقا
نحو قولهم اذا الرجل مكرم وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها
الفعل اصلا لاختصاصها بالدخول على الاسمية واما لا يقع بعدها
فعل الا اذا كان مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا
على ما بيناه من الاصل وما بعرض عليه غير وارد على مقدري الفعل مطلقا
لان الفعل في الصورتين يقدر موخرا فلا يلزم محذور اصلا الباب
الرابع من الكتاب في ذكر احكام يكثر دورها بين المعربين ويقبح
بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها اللايق بها ولنتبين على وجهها
فمن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر وغيره احدهما من الاخر يجب
الحكم بابتداية المقدم من الحكمين الاسميين المرفوعين في ثلث مسايل احداها
ان يكون معرفتين تساوت رتبتهما في التعريف نحو الله ربنا واختلف
فيه بان كان تعريف احدهما اقوى من الاخر نحو زيد الفاضل والفاضل
زيد ولا بد من تمهيد مقدمة وهي ان المعارف وان استوت في اصل
التعريف فهي متفاوتة الاقدام فيه فاعرف انواعها الضماير واعرفها
ضمير المتكلم ثم الاعلام ثم المبهمات ثم المعرف باللام ثم المضاف الى احدها فحكمه حكم المضاف
اليه الا المضمر فانه في رتبة العلم عند بعضهم وعلى هذا المذهب يتم تمثيل المصنف
المعرفتين المتساويتين بالله ربنا فان الاسم الشريف على الصحيح علم واصله الاله حذفت
همزته وعوض عنها حرف التعريف ولذلك قيل في النداء يا الله بالقطع وفخمت اللام
ثم جعل علما بالغلبة على المعبود بحق اعني الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
واشتقاقه من اله كعبد وزنا ومعنى الهة والوهة والوهية ومنه تاله ومنه تاله
وقيل من اله بكسر العين تحيرا ومن اله اليه سكن او من اله منه اذا فزع
او من اله الفصيل اذا ولع بامه او من وله اذا تحير او تخبط عقله والهمزة بدل

من الواو استثقالا للكسرة عليها استثقال الضمة في احوه فهو كاعا واشاح ولا يخفاك وجوه
المناسبة ويرده الجمع على الهة دون اولهة وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها
اذا احتجب وارتفع لانه هو محجوب عن ادراك الابصار وكنه حقيقته محجوب عن
ادراك البصائر ومرتفع على كل شى ثم دخل حرف التعريف عليه ومن زعم انه اسم
لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبادة وكل منهما كلي انحصر في الخارج في
فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى لان المراد بالاله في كلمة الشهادة
اما المعبود بحق فيلزم استثناء الشي من نفسه او مطلق المعبود بالباطل ويلزم
الكذب في الحصر فوجب ان يكون الاله المعبود بحق والله علم على الفرد الموجود
منه والمعنى لا معبود بحق موجود الا هذا الفرد وهذا معنى قول الارتشاتي ان
الاله من جملة الاجناس كالرجل والفرس يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب
على المعبود بحق كغلبة النجم على الثريا والكتاب على كتاب سيبويه واما الله بحذف الهمزة
فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي يختص بهذا الفرد الموجود تعالى وتقدس
وتبرعلم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له من اسم يجري عليه
صفاته ولا يصلح له مما يطلق على غيره لا يختص بهذا الفرد الموجود سواه
ولانه لو كان وصفا لم يكن لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن
فانه لا يمنع الشركة قال قاضي المفسرين والاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب
عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه
في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة
اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر اخر حقيقي او غيره غير معقول
للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوص
لما افاد ظاهر قوله وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى
الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى والتركيب حاصل
بينه وبين الاصول المذكورة **هذا** اي القول بان المقدم من هذين الاسمين هو
المبتدا هو **المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدا والاخر خبرا مطلقا** اي سواء
تساوت الرتبتان ام اختلفتا وسواء كان احدهما مشتقا ام غير مشتق تقدم او تاخر
**وقيل المشتق خبر** دايما **وان تقدم نحو القايم زيد** واليه ذهب الامام الرازي
لان معنى المبتدا المنسوب اليه ويسمى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه
والصفة هي المنسوب فسوا قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد المبتدا
والمنطلق خبره ورده صاحب التلخيص بانه اذا قيل المنطلق زيد فان معناه
الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم بمعنى ان الصفة تجعل دالة على الذات
...بها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا قال البها السبكي في شرحه وقد يقال
... الدال على الصفة انما هو منطلق اي الوصف المنكر اما المنطلق والالف واللام فيه
موصولا



موصول بمعنى الذى فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد ولذلك وقع المنطلق
موصوفا مباشرا للعوامل غير محتاج الى جريانه على موصوف قبله نعم النظر
فيما اذا قلنا المنطلق زيد فهل نقول المبتدا الالف واللام خاصة كان
المبتدا هو الذى دون صلته او نقول الالف واللام وما اتصل بها فيه نظر
وقد يقال مثله في الذى الا ان اتصال الالف واللام بصلتها اشد هذا كلامه
قال الشارح وفيه نظر بحث **والتحقيق ان المبتدا ما كان اعرف** في نفس
الامر واخص من الاسمين وان تاخر كزيد **في المثال** اي في مثال الفاضل زيد
**اوكان هو المعلوم عند المخاطب** يعني وان تاخر في الكلام ايضا وكان
مشتقا **كان تقول** واحد **من القايم فتقول** مجيبا له **زيد القايم** فان القايم
معلوم عند هذا المخاطب فهو المبتدا وان تاخر واعلم ان بين الاعرف
والمعلوم عند المخاطب عموما وخصوصا من وجه وطريق تناولهما للاقسام
بلا تداخل انه اراد بالاعرف من المعلومين او من المجهولين والاعرف المعلوم
مع غير المعلوم واراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم
والمعلوم من المتنا وبين في الرتبة قال السعد التفتازاني في مطوله والضابط
في التقديم انه اذا كان للشي صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه
باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيين متعددين
في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب
بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه وتجعله
مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم
بثبوته للذات او نفيه عنها يجب ان يوخر اللفظ الدال عليه وتجعل خبرا
فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت
ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت
ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا
رايت اسودا غابها الرماح فلا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في ... السقط
تخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف له ماء وانما
يطلب تعيينه **فان علما معا وجهل النسبة** بينهما **فالمقدم المبتدا**
وفي هذا الكلام اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين للسامع
لا ينافي كون الكلام مفيدا له فايدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من
المتكلم فايدة الخبر اعني انتساب الخبر الى المبتدا او لازمها اعني كون المتكلم
عالما بمضمون الخبر والعلم بنفس المنتسبين لا يوجب العلم بالنسبة بينهما
**الثانية ان يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما** لوجود المخصص مع
كل منهما **نحو افضل منك افضل مني** وهذه النكرة قريبة من المعرفة لعم

فيه قولنا الالف واللام وهذا النوع من قبيل ما التخصيص فيه بالمعمول والثالثة
ان يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول المقدم هو المعرفه لزيد قايم
فالمقدم في هذه الصور المبتدا واما ان كان اى المقدم هو النكره فان لم يكن
له ما يسوغ الابتدا به ويجيزه فهو خبر اتفاقا وان تقدم نحو خزنوكد ...
خاتمك والمعرفه مبتدا اتفاقا وان تاخرت وان كان له مسوغ سوغ الابتدا
به فكذلك عند الجمهور هو خبر وان تقدم والمعرفة المبتدا واما سيبويه فيجعل
فيجعلها المبتدا نظرا الى المسوغ نحو كم مالك وخير منك زيد وظاهر
كلام ابن مالك تخصيص ذلك بما اذا كان المبتدا اسم استفهام او اسم
تفضيل وحسبنا الله قال المصنف في توضيح لحسب استعمالان
احدهما ان يكون بمعنى كاف فيستعمل استعمال الصفات المنكره فيكون
نعتا للنكرة نحو مررت برجل حسبك من رجل اى كاف لك عن غيره وحالا
للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسما نحو حسبهم جهنم
فان حسبك الله والثاني ان يكون بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة وهذه
هي حسب المتقدمه ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها
هذا المعنى وملازمتها للوصفية او الحالية او الابتدا او بنا رها على الضم
كرايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب انتهى ووجهه اى وجه جعل
سيبويه الاول مبتدا انهما ذكر ان الاصل عدم التقديم والتاخير ويكون
كل من المبتدا والخبر واقعا موقعه وانهما شبيهان بمعرفتين تاخر
الاخص منهما تعريفا نحو الفاضل انت والحجة عندي جواز الوجهين
فيما اذا كان الاسمان مختلفين تعريفا وتنكيرا والنكرة مسوغ اعمالا للدليلين
قد قيل عليه ان اعمال الدليلين المذكورين منافيا لما قدمه من التحقيق
الذي قرره اولا وذلك لان احد الدليلين هو شبه المرفوعين في المثال بمعرفتين
تاخر الاخص منهما وهو مقتضى الحكم بابتدائية الاخص جزما وان تاخر على
مقتضى تحقيقه المتقدم وقد ذكرها توجيها للحكم بابتدائية غير الاخص
لتقدمه واجيب بانه لا منافاة لان التحقيق المذكور ناظر الى الوجه المختار عنده
وهذا الاتجاه بالنظر الى دليل قول سيبويه ودليل قولهم دون اختياره
ولا يخفى ان مراد المصنف بالدليلين دليل قول الجمهور وان كان قد طواه
لظهوره ودليل قول سيبويه اما المذكور في توجيه قول سيبويه
كما يفهمه كلام الشارح لان مجموع ما ذكره في توجيه قول سيبويه
دليل واحد مركب من شيئين لا دليلان فتدبر ويشهد للابتدائية
النكره مع وجود المسوغ قوله تعالى فان حسبك الله فان حسبا
تخصص بالاضافة الى الضمير المخاطب ولم يتعرف لانهم لحظوا فيه معنى اسم

الفاعل



الفاعل فجعلوا اضافته للتخفيف كاضافة اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال وانها اضافة لفظية لقصد التخفيف فلا توثر الا في لفظ
المضاف دون معناه والاضافه مطلقا من مسوغات الابتدا بالنكرة سوا
كانت اضافة محضه الى نكرة كقوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات
كتبهن الله او غير محضه الى معرفه والمضاف مما يقبل التعريف نحو ضارب زيد
عندنا ظالم او اضافة غير محضه الى معرفه والمضاف مما لا يقبل التعريف
نحو مثلك فاضل وانما اشترطوا في هذه ان تضاف الى معرفة ليسوغ
الابتدا بالنكرة المتقوى بالاضافه الى المعرفه وان كانت غير محضة وزوال شدة
ابهامها بخلاف ما لو كان المضاف اليه نكرة فانه لا يرتفع شي من الابهام
فلا يسوغ الابتدا ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة فان لام الابتدا اذا
دخلت على خبر اسم ان وجب تقدم الاسم وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم
بحسبك زيد والبا لا تدخل زايده في الخبر فتعين ان يكون زايده في المبتدا
ويشهد لخبريتها قولهم ما جات حاجتك بالرفع في حاجتك اى اى شي صارت
حاجتك والاصل ما حاجتك على الاستفهام فدخل الناسخ اعني جا الملحق
بكان بعد تقدير المعرفه مبتدا واسم الاستفهام النكره خبرا ولولا هذا التقدير
اى تقدير المعرفه مبتدا دون اسم الاستفهام النكره لم يدخل لان شان
الناسخ ان يدخل على المبتدا لانه ناسخ لابتدائيته فلو قدرنا اسم الاستفهام
النكرة مبتدا امتنع دخول الناسخ عليه اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله والا
لفات ما يستحقه التصدير واما من نصب حاجتك فالاصل ما هي حاجتك
بمعنى اى حاجه هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه قال
الرضي من الملحقات بكان جا في ما جات حاجتك اى كانت حاجتك وما استفهام
وانث الضمير الراجع اليه لكونه الخبر عنه مونثا كما في من كانت امك ويروى
برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج لابن عباس
حين جا البصره رسولا من علي ونظيره في دخول الناسخ على الضمير واستتاره فيه
ان تقول زيد هو الفاضل وتقدره مبتدا ثانيا لا فصلا وعمادا ولا تابعا
بدلا لان الضمير لا حظ له من التبعية الا في البدلية ولو قدرت واحدا منها لم
تكن صالحا لدخول الناسخ عليه ولا للاستتار فيجوز لك ان تدخل عليه كان
الناسخة فتستتر فيقول زيد كان الفاضل بنصب الفاضل وتحكم بابتدائية
المؤخر في نحو ابو حنيفة ابو يوسف علما وبنونا بنو ابنائنا رعيا للمعنى
وذلك لان سياق الكلام انما هو لتشبيه ابي يوسف بابي حنيفة وبني الابنا بالابنا
ومن البين ان الخبر محط الفايده وما يكون حاملا لمعنى التشبيه الذي يذكر الجمله
لاجله هو الخبر فالقرينه المعنوية دلت على تعيين المبتدا وانه هو المؤخر

فى المثالين المعكوسين وان الاصل ابو يوسف كابى حنيفة وبنوا ابنا بنا كبنيه
وبنونا بنوا ابنائنا هو بعض بيت من ثانى الطويل وهو بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد واصله بنوا ابنائنا مثل بنينا فقدم واخر وقد امن
اللبس لقيام القرينة المعنوية على المراد او لايهام عكس التشبيه المراد مبالغة وترك
اداة التشبيه للعلم بقصد التشبيه اى هذا البيت استشهد به النحاة على
جواز تقديم الخبر والبيانيون على التشبيه والفقها والفرضيون على دخول
ابنا الابنا فى الميراث والوصية والوقف وعلى ان الانتساب الى الابا ولم ار احد
منهم عزاه الى قائله ويضعف ان تقدر الاول مبتدا والثانى خبره المتحمل
لمعنى التشبيه بنا على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة وهو ما جعل
الناقص فيه فى وجه الشبه مشبها به والكامل فيه مشبها ويسمى التشبيه
المقلوب ايضا كقوله لعاب الافاعى القاتلات لعابه فانه قصد ايهام ان لعابه
فى اعدايه اتم من لعاب الافاعى فى سرعة الاهلاك لان ذلك نادر الوقوع لقلته
ومخالف للاصول فالحمل عليه ليس بالقوى اللهم الا ان يقتضى المقام المبالغة
فيجب الحمل عليها واذا حمل بيت بنونا بنوا ابنائنا عليه فمعنى المبالغة فيه كمال
التشبيه على ان الانتساب انما هو بالابا دون الامهات وان ابن الابن وان سفل
ابن ما يعرف به الاسم للناسخ وهو ما كان مبتدا فى الاصل من الخبر اعلم
ان لهما ثلاث حالات كما كانت للمبتدا والخبر احداها ان يكونا معرفتين
مغنيا وبنيا وعرمتساويين وان كان المخاطب يعلم احدهما دون الاخر
فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر لان الاسم محكوم عليه والمجهول به فيقال كان
زيدا اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو اى كونه اخا له ويقال
كان اخو عمرو زيدا لمن يعلم اخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد اى يعلم الذات ويجهل
الاسم وان كان يعلمهما ويجهل انتساب احدهما الى الاخر بان كان يعلم
امرين وجوز ان يكونا متعددين فى الخارج فانه يستفيد من الكلام الملقى
اليه انهما متحدان فى الوجود الخارجى بحسب الذات فان كان احدهما اعرف
فالمختار جعله الاسم لمناسبة الاعرف للاسمية فتقول كان زيد القايم
لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قايم هو معنى القايم لان تعريفه حسى
فعرف كلا منهما بعلمه ولم يعلم ان احدهما هو الاخر ولقد اجاد فى التعبير
عن ادراك ذات المعرفتين بالمعرفة لان ذلك من باب التصديق وعن ادراك
ان النسبة بينهما واقعة بالعلم لانه من باب التصديق ويجوز قليلا كان
القايم زيد فيجعل الاعرف خبرا وغيره اسما عكس الاول وان لم يكن احدهما
اعرف وكانا متساويين فانت مخير بين جعل ايهما شئت اسما والاخر
خبرا نحو كان زيد اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا وهذه الطريقة التى ذكرها





المصنف من طريقة المتاخرين وثمه طريقة اخرى لم يذكرها هنا وانما اشار اليها
مما تقدم وهى انك بالخيار فى جعل ايهما شئت الاسم والاخر الخبر ذهب اليه
الشلوبين وابن عصفور وغيرهما قال ابو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه قال ابن خروف
وعلى هذا كلام العرب لان الفايدة حاصلة على كل حال ويستثنى من مختلفى
الرتبة تعريفا وهذا الاستثنا فى هذا الباب وفى باب المبتدا نحو هذا اى نحو هذا
اللفظ واراد به كل اسم اشارة اتصل به التنبيه فانه يتعين للاسمية وان
كان الخبر اعرف منه اذ هو يشتمل على الصدارة فلا تقول كان هذا اخاك وكان هذا
اخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير استثنا مفرغ من ظرف عام مقدر والتقدير
ويستثنى من مختلفى الرتبة نحو هذا مع كل معرف الا مع الضمير فان الاصح فى
باب المبتدا ان تجعله المبتدا اى ان تجعل الضمير مبتدا وتدخل التنبيه
عليه على انه سمع قليلا فى باب المبتدا هذا انا فتقول ها انا ذا ولان ينافى حكم
اى دخول التنبيه على الضمير فى باب الناسخ لان الضمير فى هذا الباب متصل بالعامل
بل يستتر فى بعضه فلا ينافى دخول التنبيه عليه على انه سمع قليلا فى باب المبتدا
هذا انا اى بالاخبار بالضمير عن اسم الاشارة مقرونا بالتنبيه ففى الارتشاف
وقال الفرا اذا وصلت المكنى بمبهم وجعلت الخبر عنه بالفعل فالعرب فى ذلك
تدخل حرف التنبيه على المكنى دون المبهم نحو ها انا ذا قوم ولا يكادون
يقولون انا هذا وقد يقولون ها انا هذا واعلم انهم حكموا لان المشددة
المفتوحة وان المخففة منها والخفيفة المقدرتين بمصدر قد
يقال ليس قيدا احترازيا بل هو شان المصدر المأول به الحرف المصدرى
مع صلته لتبقى الاشارة الى ما تضمن صلته من الاسناد وليس كذلك بل
كما يكون التقدير بالمصدر المعرف كما اذا كان المسند اليه فى الصلة
معرفة تكون بالنكرة اذا كان نكرة ثم ان تعريفه بالاضافة اما الى
ضمير او غيره بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك اورد
عليه امور احدها ان كونه لا يوصف لا يقتضى منزلة الضمير فكم من
الاسما ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير واجيب بانه يجوز
ان تكون فى تلك الاسما مانع من جعلها بتلك المثابة فان عدم المانع
ليس جزءا من المقتضى ولا شرطا فى وجوده الثانى من الحكم على هذا المصدر
المسبوك من الموصول وصلته المعرف بالاضافة مطلقا بحكم الضمير
مما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقل
احد واجيب بانه لا يقتضى مطلقا وانما يقتضى ان المضاف الى ذى
الاداة اذا كان هذا المصدر فهو بمثابة الضمير ولا يلزم من عدم القول

بالاول عدم القول بالثانى فان قيل هو انما اراد المصدر المؤكد قلنا
تخصيصه لا يلزم من عدم العلم بالقول عدمه ومن علم حجة على من لم يعلم الثالث
تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون باقى الحروف المصدرية
غير ظاهر وسياتى فى النوع الثانى من الجهة السادسة فى الباب الخامس
القول بان الحرف المصدرى وصلته فى نحو ذلك معرفة فلا تقع صفة
للنكرة ولم يخصه بان وان واجيب بان الحق التعميم والتنصيص على حكم هذين
الحرفين لا ينافيه الرابع ان قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضى انهما لو كانتا
مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز الوصف كقولك اعجبنى
ما صنع رجل حسن على ان الصفة المصدر المسبوك اى اعجبنى صنع رجل حسن
وفى جوازه مثله نظر فتامله واجيب بانه لا يلزم من عدم ثبوت حكم الضمير جواز
الوصف لان امتناع الوصف اعم من حكم الضمير كما نبهتهما تقدم **فلهذا** اى فلاجل
حكمهم المذكور قراءة **الائمة السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان
جواب قومه الا ان قالوا** بنصب حجتهم وجواب قومه على الخبرية ورفع ما بعد
الا على انه الاسم **والرفع ضعيف** اى رفع ما قرى منصوبا على انه هو الاسم وما بعد
الا الخبر لادايه الى الاخبار عما دونه فى التعريف بما هو فى رتبة الضمير الا عرف ضعيف
**كضعف الاخبار بالضمير عما دونه فى التعريف مثل زيدا انا** والفصيح انا زيد
**الحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار
عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر** لاشتراكهما فى وجود
المسوغ **فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو او تعكس** فتقول كان شر
من عمرو خيرا من زيد **وان كان المسوغ لاحديهما** اى لاحدى النكرتين **فقط**
دون الاخرى **جعلتها** اى جعلت النكرة ذات المسوغ **الاسم** والاخرى العارية
منه الخبر **نحو كان خير من زيد امراة** ولا يجوز العكس وان لم يكن لهما مسوغ
لم تصح المسئلة لا يقال كان رجلا حليما وتجويز ذلك فى باب ان لان اسمها منصوب
والفايدة فى الخبر وهو مرفوع فاشبه العمدة فكان بمنزلة المخبر عنه فساغ
وقوعه نكرة كقوله وان شفاء عبرة مهراقة فيمن رواه غير مضاف الى ياء
المتكلم بخلاف باب كان فان الاسم فيه مرفوع وهو العمدة فتعين ان لا يكون
نكرة **الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين** احديهما معرفة والاخرى نكرة **فتجعل
المعرفة الاسم والنكرة الخبر** قال الشارح اطلق المصنف ولم يفصل فى النكرة
بين ان يكون له مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان له مسوغ فالاحسن
ان تجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتقول
كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا تجوز جعلها الاسم الا فى

فائدة





الضرورة وتعقب بان مراد المصنف انما هو النكرة التى مسوغ لها بدليل قوله
بعد فى الاعتذار للزجاج ان النكرة قد تخصصت بلهم **ولا يعكس** بان تجعل
النكرة اسما والمعرفة خبرا **الا فى الضرورة** واما ابن مالك فانه سوغه فى السعة
قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبرها لكن بشرط ان لا تكون
النكرة صفة محضة فلا يجوز عنده كان قايم زيد وادعى ان لا ضرورة
فى الابيات الواردة على ما اختاره فى تفسير الضرورة من انها لا
مندوحة للشاعر عن ارتكابه وقد تقدم البحث فيه **ولا يك
موقف منك الوداعا** هو عجز بيت من اول الوافر وصدره قفى قبل
التفرق يا ضباعا وهو من قصيدة للقطامى عمير بن شييم التغلبى
وبعده قفى فادى اسيرك ان قومى وقومك لا ارى لهم اجتماعا
ضباعا مرخم ضباعة بضم المعجمة وهى بنت زفر بن الحارث الكلابى
التى اشارت على ابيها بتخلية القطامى والمن عليه وكان اسيرا له فخلاه
واعطاه مائة ناقة فانشد هذه القصيدة واشار فيها الى ذلك
بقوله اكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطايك المائة الرتاعا وقد
استشهد المصنف به فى اوضح المسالك على اعمال اسم المصدر عمل
المصدر فان العطا اسم للاعطا وقد اضيف الى الفاعل ونصب المفعول
والوداع بالفتح اسم للتوديع قال فى القاموس وهو تخليف المسافر الناس
حافضين وهم يودعونه اذا سافر تفاولا بالدعة التى يصير اليها اذا قفل
اى يتركونه وسفره وداريه امر من المداراة لا من واحفظنى خادعك قال
فى الصحاح ومداراة الناس تهمز ولا تهمز والمداراة المداجاة والملاينة
واسيرك يحبك الذى اسرته محبتك ويحتمل انه على تقدير مضاف اى
اسيرابيك فقد عرفت انه كان اسيرا عنده فقوله ولا يك موقف الى اخره
~~قال الزمخشرى هو دعا بان لا يكون الوداع فى موقف الى اخره~~ قال
الزمخشرى هو دعا بان لا يكون الوداع فى موقف كانه قال فى ودعينا
ان عزمت على فرقتنا فلا كان منك الوداع لنا فى موقف ولا يك موقفى بالاضافة
وعليها فلا شاهد فيه وقال بعض شراح ابيات المفصل يجوز ان تجعل
كان تامة وموقف فاعلها والوداع منصوب بموقف لانه مصدر اى قفى انت
ولا تعفى الوداع ولا تعجيله وخبر كان محذوف لدلالة المذكور عليه اى
ولا يك موقف منك وداعا وقيل منصوب باترك مضمرا وقيل ان نصبه
على انه مفعول له وناصبه قفى اولا يك موقف وقيل هو على القلب فى الكلام
والقلب على ما فى المطول ضربان احدهما ما يكون الداعى اليه من جهة

بخلاف كان زيد امراة

ما ه

اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما
هو في موضع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله ولا يك
موقف الوداع موقفا منك والثاني ما يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض وقوله يكون مزاجها
عسل وماء هو عجز بيت من اول الوافر ايضا صدره كان سبيئة من بيت راس من
قصيدة لحسان ابن ثابت الانصاري شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتدحه
بها ويهجو ابا سفيان ابن الحارث قبل اسلامه مطلعها عفت ذات الاصابع فالجواء
الى عذراء منزلها خلاء وذات الاصابع والجواء وعذراء اسماء امكنة وعذراء بالمد قرية
على بريد من دمشق والخلاء الخالي من الناس والسبيئة بالهمز فعيلة من سبأت
الخمر سبأ وسباء اذا اشتريتها لشربها ولا يقال ذلك الا في الخمر خاصة والاسم السباء
على فعال بكسر الفاء ومنه سميت الخمر سبيئة ويسمون الخمار السباء فاما اذا اشتريتها
لتحملها الى بلد اخر قلت سبيت بلا همز كذا في الصحاح وفي القاموس سبأ الخمر كجعل سبأ
وسباء وتسبأ شراها كاستباها وبياعها السباء والسباء ككتاب والسبيئة ككريمة
الخمر ثم قال في مادة سبي من فصل المعتل سبا العدو سبيا وسباء اسره كاستباه والخمر
سبيا وسباء وهم الجوهري حملها من بلد الى بلد فهي سبية ويروى سلافة بدل سبيئة
والسلافة والسلاف بضم المهملة ما سال من عصير العنب قبل العصر ويسمى الخمر سلافا
وسلافة وقيل هما خلاصة الخمر او اول ما يسيل منها وبيت راس اسم قرية بالشام من
ناحية الاردن كانت تباع فيها الخمور واشتهرت بجودتها وقيل الراس هنا رئيس
الخمارين ووصفت الخمرة بكونها من بيته لان خمره في الغالب اطيب الخمور والمزاج
ككتاب ما يمزج به الشراب ومزاج البدن ما ركب عليه من الطبائع وامازج
الشراب خلطه بغيره قال الزمخشري في شرح شواهد الكتاب وانما جاز جعل
خبر يكون معرفة واسمها نكرة لان العسل والماء من الاجناس التي نوعي نكرتها
عن معرفتها اذ لا فرق بين ماء وشربت الماء فكانه قال يكون العسل والماء مزاجها شربت
قال وكان ابو عثمان ينشد يكون مزاجها عسل وماء برفع مزاجها على ان في يكون
ضمير القصة وما بعده جملة في موضع الخبر ويجوز انه يكون في يكون ضمير السلافة
وما بعده جملة في موضع الخبر او يكون فيه ضمير السلافة ~~وما بعده يكون جملة في~~
~~موضع الخبر او يكون في ضمير السلافة~~ ومن بيت راس خبره والجملة التي هي مزاجها
عسل وماء صفة السلافة انتهى ومقتضى هذا ان تكون الرواية بالمثناة الفوقية ثم ان
بيت الشاهد فيه العيب المسمى بالتضمين اذ لا يتم معناه الا بالبيت الذي بعده لاشتماله على
كان المشددة واسمها وكون خبرها في البيت الثاني وهو قوله على انيابها او طعم غض من التفاح
هصره اجتناء فان قوله على انيابها هو الخبر والانياب ما كان على يمين الثنايا ويسارها من الاسنان
والغض بمعجمتين الطري وهصره بتشديد المهملة امال اغصانه للتقطف ففي الكلام حذف مضاف

اوهى



او هو من الهصر بمعنى الكسر فلا تقدير بالمضاف ففي القاموس الهصر الجذب والامالة
والكسر والدفع والادنا وعطف شيء رطب كغصن ونحوه وكسره من غير تبيين او عطف
اي شيء كان وحاصل البيتين انه شبه ريق محبوبته بخمر مزجت بعسل وماء او
بطعم تفاح طري كسره اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته واما قراءة ابن عامر
اولم تكن لهم اية ان يعلمه علماء بتانيث تكن ورفع اية فان فيه ان تكن تامة فاللام
من لهم متعلقة بها واية فاعلها ولهذا انث الفعل لتانيثه وان يعلمه بدل من اية
بدل كل لان الاية هي علم علماء بني اسرائيل بالقران اي معرفتهم اياه بنعته المذكور في كتبهم او
هو خبر لمحذوف اي هي ان يعلمه والجملة مستانفة للبيان وان قدرتها ناقصة فاسمها
ضمير القصة وان يعلمه مبتدا واية خبره فان قلت وما شان لهم على هذا قلت
اما يتعلق بيكن على الصحيح من دلالتها على الحدث او هو صفة في الاصل لانه تقدم عليها فصار
حالا والجملة خبر كان فيه تساهل لانها خبر تكن او اية اسمها وان يعلمه بدل من اية
او خبر لمحذوف هو هي واما نحو الزجاج كونه اية اسمها وان يعلمه خبرها فمردود
لما ذكرنا من انه متى اختلف الاسمان تعريفا وتنكيرا كان الاسم والخبر النكرة الخبر واعتذر
له بان النكرة تخصصت بلهم اي وما ذكرتم انما هو في النكرة المتمحضة ما يعرف به الفاعل
من المفعول ويميز احدهما من الاخر واكثر ما يشتبه ذلك حيث يخص الاعراب كما
اذا كان احدهما اسما ناقصا اراد به الموصول لانه لا يتم الا بصلته والاخر اسما
تاما وظهور الاعراب فيه لا يعين اعراب اخيه وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع
الاسم التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره اي
المتكلم المنصوب وتبدل من الناقص اسما ينبغي فيه الاعراب يكون بمعناه
في العقل وعدمه اي بمعنى الاسم الناقص فيما سماه بمن يعقل او بما لا يعقل
فان صح الشيء بعد ذلك اي بعد هذا الابدال فهي صحيحة قبله والا اي وان
لا تصح بعده فهي فاسدة قبله فلا يجوز اعجب زيد ما كره عمرو اي لا يجوز رفع الاسم
التام على الفاعلية ونصب الناقص على المفعولية في المثال المذكور ان اوقعت ما على
افراد ما لا يعقل واردت فرد اسمها مثلا لانه لا يجوز اعجبت الثوب لان المعجب
بالفتح لا يكون الا عاقلا ويجوز النصب اي في الاسم التام والرفع في الناقص بان يقال
اعجب زيدا ما كره عمرو لانه يجوز اعجبني الثوب فدل عليه ينبغي ان يقول ويجب
النصب هنا اي نصب زيد في المثال لان اراد لما ذكر بين النصب والرفع وامتنع
الرفع لعدم جوازه وجب النصب وانت خبير ان الحكم اذا دار بين امرين وقيل
لا يجوز احدهما بمعنى يمتنع كان جواز الاخر على معنى الوجوب وانما عدل عن يجب
النصب الى يجوز ليلائم تعليله فانه يجوز فان اوقعت ما على انواع من يعقل
جاز عطف على ان اوقعت ما على ما لا يعقل فاعل جاز ضمير عايد على ما علم لا يجوز وهي

وهو خبرها

اعجب زيدا ما كره عمرو السابق اعنى وانما جاز لانه يجوز ايجب النسا فيكون
وجها الرفع والنصب جاريين حينيد وان كان الاسم الناقص مما والتعجاز
الوجهان ايضا فى المثال المذكور وسره ان ما فى الذى لمن يعقل وهو يصح انه
يقع تعجبا ومتعجبا بخلاف ما لا يعقل فانه انما يقع متعجبا على صيغة اسم الفاعل
لا يصح وقوعه متعجبا على صيغة اسم المفعول فـروع تقول امكن
المسافر السفر بنصب المسافر ورفع لانك تقول امكننى السفر ونوقع
السفر فاعلا ولا تقول امكنت على المفعول به فيمتنع السفر المسافر السفر
برفع المسافر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب
زيد فى المسئلة الاولى مفعولا لدعا والفاعل ضمير ما مستتر فى دعا ورفعه
اى زيدا فى المسئلة الثانيه فاعلا لكره والمفعول ضمير ما العايد اليها محذوفا
وذلك لانك تقول ما دعانى الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس وهو رفع
زيد فى المثال ونصبه فى المثال الثانى لانه لا يجوز دعوتنا الثوب الى الخروج وكره
اى الثوب من الخروج قيل والاولى ان تقول وكرهنى الثوب من الخروج الا انه
لما كان قصده الى بيان المانع فى العكس وهو وقوع الدعا على الثوب فى الاول
واسناد الكراهة الى الثوب فى الثانى اقتصر على ذلك وتقول زيد فى رزق عمرو
عشرون دينارا برفع العشرين لا غير لانه المتعين للنيابة عن الفاعل
فان قدمت عمرا قلت عمرو زيد فى رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه
فالرفع على النيابة والنصب على المفعولية والنايب غيره وعلى الرفع فالفعل خال
من الضمير لانه مسند الى نايب الفاعل الظاهر فيجب توحيده مع المثنى
والمجموع اذ لا يختلف اخر الفعل المسند الى الظاهر ويجب ذكر الجار والمجرور
لاجل الضمير الراجع الى المبتدا الربط الجمله الواقعه خبرا عنه به وعلى
النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز فى التثنية والجمع فتقول الزيدان زيدا
فى رزقهما عشرين والزيدون زيدوا فى رزقهم عشرين ويستتر فى المفرد
نحو زيد زيد فى رزقه عشرين لا يجب ذكر الجار والمجرور لان ذكرهما لاجل الضمير
الرابط والربط قد حصل بالضمير المتحمل الفعل فانت مخير بين ذكرهما وعدمه
ما افترق فيه عطف البيان والبدل تمييز به احدهما عن الاخر اما عطف البيان
فهو تابع يوضح متبوعه غير صفة فبقيد الايضاح التوكيد وعطف النسق والبدل
اذ لا ايضاح فيها اما النسق فظاهر واما التوكيد فانه انما يفيد تحقيق اسناد النسبة
الى المؤكد او شمولها لاجزايه ولا تعرض فيه لايضاح المؤكد واما البدل فلان المبدل
منه معه فى حكم المطروح فانى يقصد بالبدل ايضاحه وبقيد غير الصفه خرجت

الصفه

امكن

مطلب ما الفرق بين عطف البيان والبدل

٢٢

الصفه اذ لم يبق من التوابع غيرها واما البدل فتابع مقصود بالحكم بلا واسطه
فبالفصل الاول خرج النعت وعطف البيان والتوكيد فانهن مكملات
للمقصود بالحكم واحد انواع النسق وهو ما ليس مقصودا بالحكم كجا زيد
لا عمرو وبالفصل الثانى خرج النوعان الباقيان من النسق وهما ما هو
مقصود بالحكم دون ما قبله كالمعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وما هو
مقصود بالحكم هو وما قبله وهو عامة باب النسق فان قلت فقد يظهر
وجه التسميه فى البدل فما هو فى عطف البيان قلت فقد قيل انما سمى عطفا
لان فيه تكرار الاول بزيادة بيان فكانك رجعته على نفسك وقيل اصله
العطف فاذا قلت جا اخوك زيد فالاصل جا اخوك او زيد فحذف حرف
العطف والضمير واقيم زيد مقام ذلك ولهذا لا يكون الا فى الاسما الظاهره
اذا عرفت ذلك فاعلم ان الرضى على ان عطف البيان هو احد اقسام البدل المسمى
بدل الكل من الكل فانه قال وانا الى الان لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من
الكل وبين عطف البيان كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف
البيان بل قال اما بدل المعرفه من النكره فنحو مررت برجل عبد الله كانه
قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه
ومثله قوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال فقالوا
الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبه دون متبوعه واما عطف البيان فبيان
وهو فرع المبين ولولاه لم يؤت به فيكون متبوعه المقصود واجيب
بمنع ان المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط وكذا فى ساير الابدال
الا الغلط لظهور ان القصد فيه الى الثانى فقط وذلك لكون الاول
منسوبا اليه فى الظاهر امر ظاهر ولا بد ان يكون فى ذكره فايده قطعا
صونا للكلام الفصيح عن اللغو سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه
وسلم فادعا كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر
واشتماله على فايدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر
انتهى قال سيد المحققين فيما علقه عليه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل
ان مثل قولك جانى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجيت
بالثانى تتمة له وتوضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى
الثانى وجيت توطية له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وحينيد يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه
بعد التوطيه فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون وبالجملة فبين
عطف البيان والبدل عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى

هو هو

بين عطف البيان والبدل

مواضع وينفرد عطف البيان عن البدل في مواضع وينفرد البدل عنه في
مواضع يجتمعان في كونهما غير مشتقين وفي ان عطف البيان عبارة عن
المتبوع كبدل البدل وفي انه يكون اعرف من متبوعه كالبدل قاله ابن عصفور
وخالفهما ابن مالك فجوز ان يكون اعرف منه ومساويا له ودونه فان سيبويه
اعرب ذا الجمة من قولهم يا ذا الجمة عطف بيان ومعلوم ان ما اضيف الى ذي
اللام وينفرد عن البدل عن عطف البيان حيث يكون الثاني يخالف الاول في
تعريفه وتنكيره وفي افراده او تثنيته وجمعه فان عطف البيان يتبع الافراد
وضديه قولا واحدا واما في التعريف والتنكير ففيه خلاف فذهب البصريون
الا انه لا يكون الا معرفه لمعرفه وذهب الكوفيون الى جواز تنكيرها وبه قال
الفارسي والزمخشري فاعرب ابو علي قوله تعالى زيتونة عطف بيان من شجرة
وكذا قال في ثوب خز وباب ساج واجاز الزمخشري تخالفهما في التعريف
والتنكير كما يذكره المصنف واما المواضع امور احدها ان العطف اي
المعطوف عليه عطف بيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه اي عطف البيان
في الجوامد نظير النعت في المشتق حق العبارة بمقتضى المقابلة ان يجمع فيقال
في المشتقات اي يفرد او لا فيقال في الجامد اي والضمير لا ينعت ولا ينعت به
فكذا ما هو نظيره اما اجاز الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا
للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به فقد مضى رده يعني في الباب الاول في ان المفتوحة
الهمزة الساكنة النون من حرف الالف فراجعه ان شئت نعم اجاز الكسائي
ان ينعت الضمير بنعت مدح او ذم او ترحم فالاول نحو لا اله الا هو
الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم
صلى الله عليه وسلم الرؤف الرحيم فالرحمن الرحيم نعتان لهو وعلام الغيوب
نعت للضمير المستتر في يقذف سوغه الفصل بالجار والمجرور والرؤف
الرحيم نعتان للضمير عليه المجرور بعلى والذم والثالث نحو قوله فلا تلمه ان
ينام البائس هو عجز بيت من تام الرجز صدره فاصبحت بقرقرى كوانسا او
بيت تام من مشطوره وذاك بيت قبله وهو من ابيات الكتاب ولم يسم قائله
وقرقرى بقافين على فعللى بالفتح موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل
كناسه وموضعه في الشجرة يكمن فيه ويستتر والجواري الكنس هي الخنس لانها
تكنس في المغيب والبائس صفة الضمير المنصوب بتلم وهو اسم فاعل من
بئس الرجل بكسر الهمزة يبأس بؤسا اشتدت حاجته فهو بائس ولا حجة
للكسائي في ذلك كله لاحتمال ان علام الغيوب خبر ثان لان وما عداه
نعتا فيما عداه جاز ان يكون بدلا من الضمير وقال الزمخشري اي
في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح

والثاني نحو مررت به المسكين فان المسكين نعت للضمير المجرور بجهة الترحم

لاشعاره



لاشعارة بانها ممنوعه عن كل متعد كما في الصفة المادحه كما هو شأن
عطف البيان فعلى هذا اي فعلى قول الزمخشري ان عطف البيان
في الايه للمدح كالصفة لا يمتنع مثل ذلك اي مثل ما ذكره الكسائي
في عطف البيان بنا على قول الكسائي فيجوز ان يكون عطف البيان
على الضمير للمدح او الذم او الترحم بنا على قوله ان الضمير ينعت
كذلك واما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره
واما انسانيه الا الشيطان ان اذكره فان ما يقول وان اذكره بدل
من ها نونه وانسانيه وانما امتنع الزمخشري من تجويز ان اعبدوا
الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك اي تجويز الابدال من الضمير
يخل بعايد الموصول حيث يجعله في حكم المطروح مع انه لا عبرة بهذا
التوهم مع قيام المحسن بوجوده وقد مضى رده في بحث ان التفسيرية
فراجعه ان لم يكن على ذكر وقد اشرنا الى وجهه وقال ابو
حيان لا يلزم في كل بدل ان يحل محل المبدل منه الا ترى الى تجويز النحو
زيد مررت به ابي عبد الله ولو قلت زيد مررت بابي عبد الله لم
يجز عندهم الا على رأي الاخفش وقد اعترض على قول المصنف
توهما منه ان ذلك ان فيه اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان
ذلك معمول لتوهما وقد وصف عنه وقد اجيب بمنع انه معمول للتوهم بل الظرف
المستقر والجار محذوف والاصل توهما صادرا منه بان ذلك او في ان ذلك واجاز
النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرايته اياه او لظاهر كرايت زيدا
اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني اي ابدال المضمر لم يسمع وان الصواب
في الاول قول الكوفيين انه توكيد لفظي كما في قمت انت انت واعلم انه اذا
وقع ضمير منفصل بعد ضمير بارز وكان موافقا له في الاعراب فان كانا
مرفوعين نحو قمت انا وقمت انت جاز التاكيد والبدل وان كانا منصوبين
نحو ضربتك اياك فالبصريون يجعلونه بدلا والكوفيون تاكيدا واختاره
ابن مالك وان كان مخالفا له في الاعراب تعين التاكيد نحو ضربته
انت ومررت بك انت الثاني ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه
وتنكيره فلا يبين معرفه الا بمعرفه ولا نكرة الا بنكره واما قول الزمخشري
ان مقام ابراهيم المعرفه عطف اي عطف بيان على ايات بينات النكره
من قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابراهيم فسهو لما بينهما من التخالف
تعريفا وتنكيرا وكذا قال في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا مع انه
معرفه بعد التاويل عطف على واحدة النكرة عطف بيان وهو سهو
منه ايضا وسيعود المصنف الى ذكر هذه المسئلة في النوع من

الجهة السادسه من الباب الخامس واعتذر عن الزمخشري هناك بانه
قد يكون مراده البدل لكنه عبر عنه بعطف البيان لتاخيها فقد
قال في تفسير اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم
عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له ومن تبعيضيه حذف مبعضها
اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهي وانما يريد البدل
لان الخافض لا يعاد الا معه وهذا امام الصناعه سيبويه يسمي التوكيد
صفه وعطف البيان صفه ولا يختلفون في جواز ذلك اي التخالف
تعريفا وتنكيرا في البدل نحو الي صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية
ناصية كاذبة ففي الايه الاولي ابدلت المعرفه من النكره وفي الثانيه بالعكس
الثالث انه اي عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل فانه يكون جمله
نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو
عقاب اليم فجملة ان واسمها وخبرها وما عطف عليه بدل مما قد قيل
ولذا كسرت ان لوقوعها صدر المقول ونحو واسروا النجوى الذين
ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام بدل من النجوي لان في اسروا
معني القول كما تقدم وهو اي القول بان الجمله بدل اصح الاقوال في
عرفت زيدا ابو من هو فالجملة المشتمله علي الاستفهام بدل كل من زيدا
ان التقدير عرفت قصه زيد مثلا والا فبدل اشتمال وقيل حال اي
عرفت زيدا مكتوبا وقيل مفعول ثان علي تضمين عرفت معني علمت وقال
لقد اذهلتني ام عمرو بكلمة اتصبر يوم البين ام لست تصبر هو من الضرب
الثاني من الطويل ولم يسم قايله ومعني اذهلتني شغلتني عن النظر
في امري بما القته الي من تحويلها ذلك لاشعاره بوقوع الفرقه وتشتت
الشمل وتم في الظاهر كلام من لم يتعبد من بحب صدق دعواه اذ هو
يقتضي طرق الصبر والتسليم والانقياد وسمي الكلام الاستفهامي كلمه
لاطلاق الكلمة علي الكلام مطلقا ومنه قولهم كلمة الشهاده وفي الحديث
اصدق كلمة قالها لبيد الا كل شي ما خلا الله باطل وقد نافس الشارح
بانه لا ينبغي عن هذا ممن هو بصدده لان جملة البدل هنا اريد بها لفظها
فهي بمنزلة المفرد اي لقد اذهلتني بهذا اللفظ بدليل ان العامل هنا حرف
جر وهو انما يدخل علي الاسم او ما هو في معناه لئلا يلزم تعليقه وهو
باطل واجيب بانه قد سبق مرارا ان الكلام في مطلق الجمله
سوا كانت بمنزلة المفرد ام لا والرابع انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف
البدل فانه جمله تابعه لاخري اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا
يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له

ارحل

١

٢٠

ارحل لا تقيمن عندنا تمامه والا فكن في السر والجهر مسلما وقد تقدم
الكلام عليه في الجملة السابعه التي لا محل لها من الاعراب من الباب ب
الثاني وقد قيل عليه انه صرح بتبعية الجمله الثانيه للاولي في
الايتين مع ان الاولي فيها لا محل لها وكل تابع فله محل اما
لفظي او تقديري او محلي فما هذه التبعيه ولا اعراب اصلا
اللهم الا ان يراد الامر اللغوي دون الاصطلاحي فان قلت كون
الجمله الاولي من الاية الثانيه لا محل لها ظاهر لانها صلة الموصول
اما الاولي من الاولي ومن البيت فكيف لا يكونان ذواتي محل
وهما معمولا القول قلت المقول مجموع الجملتين فالمحل له واما
كل من الجملتين جزء المقول ذي المحل فلا محل له وانظر كيف صرح
هنا بوقوع البدل جملة وقال فيما تقدم ان الجمهور لم يثبتوا
وقوعه جمله واجيب بان المراد التابع اللغوي وبانا لا نسلم ان
المقول في البيت هو المجموع فان اخذ لم يحصل بذلك واما ما تقدم
من الشارح من ان المحل للمجموع فمن باب الزام المصنف بما قاله هنا لك
من ان الجملة الاولي من نحو قال زيد عبد الله منطلق وعمرو منطلق ليست
في محل نصب والثانيه تابعة لها بل الجملتان معا في محل نصب ولا
محل لواحده منها ولو سلم فكلامه في البيت انما هو علي قول الجمهور
وما قاله هنا من وقوع البدل جملة فعلي قول غيرهم ولا يخفي ان كل
دفع بالعنايه الخامس انه لا يكون اي عطف البيان فعلا تابعا لفعل
اي لا يكون ثاني الفعلين عطف بيان لاولهما بخلاف البدل
فانه يكون ثاني الفعلين نحو قوله تعالي ومن يفعل ذلك
يلق اثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلق
ولذا جزم السادس انه اي عطف البيان لا يكون بلفظ الاول
ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان
بيان علي الاول كقراءة يعقوب وتري كل امة جاثية كل
امة تدعي الي كتابها بنصب كل الثانيه علي انها بدل من الاولي
بدل نكرة موصوفه من نكرة فانه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو
يعني الدعا الي الكتاب والباقون بالرفع علي انه مبتدا والجمله
خبره وكقول الحماسي هو وداك بتشديد المهمله بن حنبل
بالمثلثه المازني وقال البرقي وداك بن سنان بن حنبل رويد
بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غدا خيلي علي سفوان تلاقوا
جيادا لا تحيد عن الوغي اذا ما غدت في المازق المتداني تلاقوهم

فلتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان الابيات

من الضرب الثالث من الطويل وبعد مقاديم وصالون خطوهم بكل رقيق الشفرتين يمان اذا استنجدوا لم يسالوا من دعاهم لاية حرب ام باي مكان رويد بفتح الدال اسم فعل اي ارفقوا وكان حقه البنا على السكون لكنه حرك لالتقا الساكنين واختير الفتح لخفته وتلحقه حينئذ كاف الخطاب فيقال رويدك زيدا اي امهله ويروى رويدا بالتنوين قال التبريزي وهو الاكثر فهو تصغير ترخيم لارواد مصدر ارود فلانا اذا رفقته به وامهلته وانتصابه بفعل مضمر دل عليه لفظه قال المرزوقي واكثر ما يجي تصغير الترخيم في الاعلام وبني شيبان الرفق كفاعن بعض الوعيد فالتقدير كفوا بعض وعيدكم وهذا على منادي محذوف الاداة وبعض وعيدكم منصوب بفعل محذوف دل عليه رويد كانه استعمال الرفق كفا عن بعض الوعيد فالتقدير كفوا بعض وعيدكم وهذا على طريق التهكم بالقوم وتلاقوا مجزوم في جواب الامر المدلول عليه برويد وغدا لم يرد به اليوم يلي يومه وانما دل به على تقريب الامر كانه قال تلاقوا خيلي فرسانا سفوان بالتحريك اسم ما على اميال من البصرة وجر بالكسر للضرورة والجياد جمع جواد يقال فرس جواد اي عتيق وخيل جياد عتاق وفي غير هذا المكان يكون جمع جيد قاله المرزوقي ولا تحيد لا تميل والوغى بالمعجمة مع القصر اصله الجلبة والصوت وكذا الوعا بالمهملة واراد به الحرب ونبه بالوصف المذكور على ان المراد بالخيل الفرسان ولذا قال بعد تلاقوهم فلتعرفوا كيف صبرهم ويجوز ان يكون المراد الخيل انفسها ووصفها بذلك لما رسنها للقتال وتعودها للنزال ثم اخبر عن اربابها بعد ذلك والمازق بهمزة ساكنة فزاي مكسورة فقاف المضيق واصله من الازق وهو الضيق في الحرب فهو مفعل منه والمتداني المتقارب يقال ارفقوا تلاقوا فرسانا كراما لا تمل الحروب ولا تعدل عنها اذا اشتد الكرب في مضيق منها يتلاحم فيه الفرسان وانما قال ذلك لان مع التداني لا يكون الا التجالد وعنده تتكل الابطال وقوله على ما جنت اما ظرف لغو متعلق بالصبر او مستقر في محل نصب على الحال من المضاف اليه والعامل فيه تعرفوا كيف





صبروا مع تحامل الزمان عليهم وما اثر الزمان فيهم واصل الصبر الحبس وجنت اثرت المكروه والحدثان ما يكون من نوائب الدهر ونوازله وكذا احداث الدهر وحوادثه واثبات اليد للحدثان استعارة والمقاديم جمع مقدام بكسر الميم وهو الذي يبادر الى الدخول في الامر الشديد غير خائف ووصالون بتشديد المهملة جمع وصال والروع الخوف وفي هذا البيت قلب فان حق التعبير ان يقال وصالون كل رقيق الشفرتين بخطوهم على حد قوله اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب وقال الاخر نصل السيوف اذا قصرن بخطونا ومعنى قوله انا لا نطلب العلل على المستنجد توصلا الى دفعه او مطله ولكنا نعجل دعوته على كل حال وقال الاخر لا يسالون اخاهم حين يندبهم في النائبات على ما قال برهانا والاستنجاد الاستصراخ ورجل منجاد معوان وقد انجد في وهو من انجاد وهذا العرف انما هو على ما ذهب اليه بن المطرزي من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك بن مالك وابنه بدر الدين في شرح الفيه ابيه ومن شرط عطف البيان مغايرته المعطوف عليه في اللفظ لكن يحصل باتصاله مع الاول زيادة وضوح وحجتهم ان الشي لا يبين بنفسه قال بن مالك في شرح كافيته عطف البيان حقه ان يكون للاول به زيادة وتكريرا للفظ لا يتوصل به الى ذلك فلا يكون عطفا وفيه نظر من اوجه اخرها ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذا بل هو مبين له ولهذا اي ولان في البدل بيانا للمبدل منه منع سيبويه في المسكين وبكر المسكين دون به المسكين اما منعه في الاولين فلان البدل فيهما انقص تعريفا من المبدل منه لكون ضميري المتكلم والخطاب اعرف المعارف فيكون انقص فايدة فلا يصلح للبدلية لان مدلول البدل في بدل الكل مدلول المبدل منه واما عدم منعه في الثالث فلان ضمير الغيبة صالح لاحد فهو يبين بالبدل اي بدل كان وانما يفارق البدل عطف البيان في انه غير جملة استوفيت للتبيين والعطف يبين بالمفرد المحض والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا الجه كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفايدة قيل عليه انه اذا اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول خرج عما الكلام فيه فان الثاني من حيث وجود هذا المتصل به غير الاول من حيث فقده ذلك ولا تشطط باوليك انهم يمنعون البيان حيث

اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول وقد يدعي ان في احتجاجهم بان
الشي لا يبين نفسه اشارة الي ذلك وعلي ذلك اجازوا الوجهين
البدلية وعطف البيان في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم
تيم عدي اشار بقوله في نحو قولك الي انه لم يرد ما يمثل به مما
وقع في قوله يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل
وما وقع في قول الاخر يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة
عمر بل كلاما نحوه واذا انجر بنا الكلام الي ذكر البيتين فلننقل
البيت الاول لعبد الله بن رواحة الانصاري يخاطب زيد بن
ارقم الصحابيين رضي الله عنهما فقد اخرج ابن عساكر من طريق ابن
اسحاق قال سار عبد الله بن رواحة غازيا الي مؤتة وكان زيد بن
ارقم يتيما في حجره فحمله علي حقيبة رحله فكان يرتجز له بذلك
واليعملات جمع يعملة بفتح الميم الناقة المطبوعة علي العمل وقيل
القوية الحمولة والجمل يعمل قال في القاموس ولا يوصف بهما انما هما
اسمان والذبل بضم الذال المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابل بمعنى
ضامر من ذبل الفرس اذا ضمر وذكر في المفصل وتبعه ابن يعيش
في شرحه ان هذا البيت لبعض ولد جرير والصحيح ما قدمناه
ونقله السخاوي في شرحه عن المبرد وغيره واما البيت الثاني
فهو لجرير يخاطب تيم بن عبد مناة بن اد وهم قوم عمر بن لجا التيمي
الخارجي وانما اضاف تيما الي عدي مع انه اخوه فان تيما وعديا
ابنا عبد مناة بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر ليفرق بين هذه
القبيلة وبين تيم مرة في قريش وتيم غالب بن فهر فيهم ايضا
وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة وقوله لا ابا لكم
كلمة تستعمل عند الغلظة في الخطاب ويراد بها الحث علي
الشي والاغراء علي اخذ الحق وحكي ابو الحسن الاخفش ان
العرب كانت تستحسن لا ابا لك وتستقبح لا ام لك وفي
الصحاح يقال لا اب لك ولا ابا لك وهو مدح وعن الازهري
انه اذا قال لا ابا لك لم يترك من الشتيمة شيا اي لا تعرف
له اب لانه ولد زنا واذا اريد الاكرام قيل لا ابا لشانئك
واذا قال لا ام لك فمعناه لا ام حرة لك وهو شتم ايضا لان
بني الاما ليسوا بمرضيين ولا لاحقين ببني الحرائر ولا يلقينكم
بالقاف ونون التاكيد المشددة من الالقا ويروى لا يوقعنكم
والسوءة الفعلة القبيحة كانه يقول انتهوا عن شتمي ولا تدعوا

يوقعكم



يوقعكم في سوءة من هجائي اياكم وقيد بقوله اذا ضممت المنادي
فيهما لانك اذا فتحت فيهما فهما علي مذهب سيبويه منادى
مضاف الي محذوف دل عليه المذكور قاله المحشي وفيه نظر فانه
سياتي تصريح المصنف في ما اذا دار الامر بين كون المحذوف
اولا او ثانيا ان مذهب سيبويه في ذلك هو الحذف من
الثاني فتامل وههنا تفصيل حسن لا يحسن الاخلال به وذلك
ان المنادي المكرر لا يخلو اما ان يكون اسم جنس او صفة او علما
فان كان اسم جنس نحو يا رجل رجل القوم والثاني منصوب
لا غير والاول متفق علي ضمه واختلفوا في جواز نصبه فاجازه
البصريون ومنعه الكوفيون وان صفة نحو يا صاحب صاحبنا
فقد اتفقوا في الاول علي جواز الضم والنصب الا انهم اختلفوا
في كيفية النصب والبصريون ينصبونه من غير تنوين والكوفيون
ينونونه وان كان علما نحو يا تيم تيم عدي ويا زيد زيد اليعملات
فيجوز في الاول الضم والنصب فان ضممت الاول فهو
منادى مفرد معرفة وحينئذ يجوز في نصب الثاني وجوه
ان يكون منادى مستانفا علي حذف حرف الندا ومنصوبا
بتقدير اعني او عطف بيان او بدلا زاد ابن مالك او تاكيدا واجاز
السيرافي ان يكون نعتا علي تاويله بالمشتق وان نصب
الاول ففيه مذاهب الاول لسيبويه ان يكون مضافا الي
الثالث والثاني مقحم بينهما وكان الاصل يا تيم عدي تيمه
باضافة تيم الثاني الي ضمير عدي ثم حذف هذا الضمير واقحم
تيم الثاني بين المضاف والمضاف اليه ويعرب حينئذ تاكيد
التيم الاول ويكون قد وقع الفصل بين المتضايفين بالتاكيد ولا
يفرق بينها في فصيح الكلام في هذه المسالة ونقل الرضي عن
سيبويه ان اللفظ الثاني مقحم بين المضاف والمضاف وانه تاكيد
لفظي للاول قال وقد مر في توابع المنادي المبني ان التاكيد
اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية
كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا
الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة
بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة
وانما جي بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد
المضاف اليه لئلا يستنكر بقا الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض

منه ولا بنا على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة
في الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان
الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك ولا يعرب بدلا ولا عطف
بيان لانهما لا يكونان للاسم الا بعد كماله الثاني للمبرد ان يكون
الاول مضافا الي مثل ما اضيف الثاني ثم حذف للعلم به والتقدير
يا تيم عدي تيم عدي او يكون الثاني بدلا او عطفا او تاكيدا
او منادى مستانفا الثالث للاعلم وهو لا يجيز ركبا تركيب
خمسة عشر ثم اضيفا الي ما بعدهما كما يقال يا حضرموت
زيد وقال الفرا الاسمان معا مضافان الي الثالث من غير
تركيب اي فالتركيب تركيب اضافة ويلزمه توارد عاملين على
معمول واحد مع اتحاد الجهة والثالث ان البيان يتصور
مع ان كون المكرر مجردا عن شي يتصل به ودلك في مثل قولك
يا زيد زيد اذا قلته ونحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما
تذكر الاول اي حين تذكر لفظ زيد الاول يتوهم كل منهما انه
المقصود بالندا فاذا كررته تكرر خطابك وفي نسخة يكون
خطابك لاحدهما وابان الذي عليه فظهر المراد قيل عليه ان
هذا كالاول فانه قد فرض ان الثاني قد انضم اليه ما لم يكن في
الاول وهو تكرير الخطاب وليس الكلام في مثله وانما الكلام
فيما اذا كان مجرد تكرار الاول من غير ملاحظة امر زايد ينضم
اليه وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول روبة لقايل
يا نصر نصر نصرا ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ
وعلى المحل فنصر الاول منادى مبني على الضم وهو نصر بن
سيار امير خراسان والثاني يروى بالضم والرفع والنصب
والضم على انه بدل من المنادى والرفع على انه عطف بيان
على اللفظ والنصب على المحل والثالث منصوب ليس الا
وهو عطف البيان للاول على المحل ويكون ذلك من تكرير عطف
البيان وقد تقدم الكلام مستوفي على هذا البيت فلينظر على تذكر
منك وخرجه هولاء اي الفا يكون بان عطف البيان لا
يكون بلفظ الاول على التوكيد اللفظي فيهما اي في الثاني والثالث
فالثاني على اللفظ والثالث على المحل او في الاول اي الاول
من الثاني والثالث وهو الثاني فقط فالثاني منهما الذي هو
الثالث



الثالث اما مصدر دعا في قولك سقيا لك اي انصر نصرا او مفعول
به منصوب على الاغرا بتقدير عليك على ان المراد بنصر من يد اغرا
حاجب له اسمه نصر فيكون قد وافق مولاه في اسمه على ما نقل ابو
عبيدة وقيل لو قدر احدهما توكيد الضما بعين بتو كالموكد فان
التوكيد لا يخالف لفظه لفظ الموكد وايضا لو جاز التاكيد مع التنوين
لاختلفت جهة تعريف كل منهما لان تعريف الموكد بالاقبال عليه
وتعريف الموكد بالعلمية فيتغاير ان فلا يكون الثاني تكريرا للاول
ولهذا لم يجيزوا في نحو يا الغلام غلام زيد ان يكون الثاني تاكيدا للاول ل
لاختلافهما في موجب التعريف واعلم انه قد وقع لفظ الضما
بخط المصنف مسندا الي ضمير الاثنين كما ترى وهو غير ظاهر لظهور
ان ضميره عايد على احدهما في قوله لو قدر احدهما فكان حقه الافراد فراد
نعم قد يقع في بعض النسخ ولو قدر انو كيدا لضما وهو ظاهر قول
الشارح ولو حذف قوله كالموكد لاستفهام الاثنان بضمير الاثنين لاستفهام
غير ظاهر ايضا اذ هو مشعر ان بتقدير حذف كالموكد يكون ضمير
ضما للاحد والموكد وليس كذلك فتامل السابع انه اي عطف البيان
ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل فانه في نية احلاله
محل الاول ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث
اذ لو جاز البدل في هذه الصورة وهو في تلك النية لزم مباشرة
حرف الندا المعرف باللام وهو لا يباشره وتعين البيان ايضا
في نحو يا سعيد كرز بالرفع عطفا على اللفظ او كرزا بالنصب
عطفا على المحل لامتناع كل منهما بتقدير البدلية اذ بتقديرها
يكون البدل لحلوله محل المبدل منه مباشر الحرف الندا ومع المباشرة
اي يتعين البنا على الضم كما اشار الي ذلك بقوله بخلاف يا سعيد كرز
بالضم فانه بالعكس اي يتعين فيه البدل ويمتنع فيه البيان وتعين
البيان ايضا في نحو انا الضارب الرجل زيد فزيد عطف بيان للرجل
وليس ببدل لئلا يودي الي اضافة الصفة المعرفة باللام الي ما ليس
معرف بها كذا يتعين ايضا في نحو زيد افضل الناس الرجال
والنسا او النسا والرجال لامتناع البدلية فيه اذ لو نوي احلال
الرجال محل الناس لوجب ذلك في النسا المعطوف عليه وكان
التقدير زيد افضل النسا وهو فاسد لوجوب كون افعل التفضيل
اذا قصد به الزيادة عن من اضيف اليه بعضا ممن اضيف
اليه اذ الشي لا يفضل على غير جنسه بالاضافة اليه وموهم

حكموا بغلط من قال انا اشعر الجن والانس ويتعين في يا ايها الرجل
غلام زيد برفع التابع او نصبه على انه عطف بيان على اللفظ
او المحل لا بدل اذ لو كان بدلا وهو في نية حلوله محل البدل
كان التقدير يا ايها غلام زيد وانت تعلم ان ما بعد اي يعرب
صفة وان ما ليس معرفا بالالف واللام لا يقع صفة لاي ويتعين
ايضا في نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك فان جعل زيد وعمرو
بدلا من الرجلين يؤدي الى اضافة اي الى المفرد وهي ممتنعة الا
اذا كان مع تقدير متعدد مضاف اليه حقيقة نحو اي الجزء زيد احسن
اذ التقدير اي اجزائه او عطف على اي مثلها نحو ايي وايك
فارس الاحزاب ويتعين ايضا نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو
ويمتنع البدل لان بتقديره يلزم اضافة كلا الى ما يدل على
الاثنين لا بلفظ واحد وهي انما تضاف الى ما يدل عليهما بلفظ
واحد واما قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدي في النائبات
والمام الملمات فمن نوادر الضرورات قاله المحشي الثامن انه
اي عطف البيان ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل فانه
لما كان في نية تكرار العامل كان في التقدير من جملة اخرى ولهذا
امتنع البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها فانه لو
قدر اخوها بدلا لتعين ان يكون من جملة اخرى لما عرفت فلزم خلو
الجملة التي هي خبر المبتدا من ضمير رابط وتعين البيان ايضا في نحو
مررت برجل قام عمرو اخوه لان جعل الثاني بدلا يؤدي الى خلو
جملة الصفة من عائد الى الموصوف فتعين ما قررناه وتعين البيان
ايضا في نحو زيدا ضربت عمرا اخاه فان جعل اخاه بدلا من
عمرا والبدل يتعين فيه ما عرفت يؤدي الى ان لا يكون هذه الصورة
من باب الاشتغال **ما افترق فيه اسم الفاعل**
**والصفة المشبهة** اما اسم الفاعل فهو ما اشتق لشيء قام به بمعنى الحدوث
واما الصفة المشبهة فهي ما اشتق من مصدر لازم لشيء قام به بمعنى
الثبوت والاستمرار فاختار الرضي ان الصفة المشبهة فهي ما
اشتق من مصدر لازم لشيء قام به بمعنى الثبوت والاستمرار
بمعنى الحدوث واما الصفة كما انها ليست موضوعة للحدوث
ليست موضوعة للثبوت قال لان الحدوث والاستمرار
قيدان في الصفة ولا دلالة فيها على واحد منها فليس معنى
حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة
او

٢٦

او جميعها ولا دليل في اللفظ على احدهما فهي للقدر المشترك اي الاتصاف
بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من
بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة للحكم بثبوته ولا بد من وقوعه
في زمن كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة
على تخصيصه ببعضها نحو كان هذا حسنا وسيصير حسنا او هو
الان حسن فاذن ظهور الصفة في الاستمرار ليس امرا بالوضع
انتهى قال الشارح وفيه بحث ولعل وجهه ان ما ذكره في
الصفة بعينه جار في اسم الفاعل مع الاتفاق على انه دال
على معنى الحدوث دون الاستمرار ولم يذكر المصنف ما اجتمع فيه
اسم الفاعل والصفة كما ذكر في الحال والتمييز كما يأتي وذكر ابن قاسم
انه ثلاثة امور احدها ان كلا منهما يدل على نعت وصاحبه
الثاني انه يثنى ويجمع الثالث انه يذكر ويؤنث **وذلك احد**
**عشر امرا احدها انه** اي اسم الفاعل **يصاغ من المتعدي**
**والقاصر** مجردين كان او مزيدين **كضارب وقائم ومستخرج**
**ومستكبر وهي** اي الصفة **لا تصاغ الا من القاصر** المجرد
غالبا **كحسن وجميل** وذلك للزومها من قامت به وتعديها
الى غيره لا يقال هي قد صيغت من المتعدي نحو رحمن ورحيم
فان رحم متعد لانا نقول الصفة اذا صيغت من المتعدي فانما
تصاغ منه بعد تنزيله منزلة القاصر ونقل رحم بالكسر الى رحم
المضموم كما بين في محله **الثاني انه يكون للازمنة الثلاثة** الماضي
والحال والاستقبال **وهي لا تكون الا للحاضر** اي الماضي المتصل
بالحاضر هذا ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك انه
نقل ان السيرافي قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي
وان ابن السراج قال انها للحال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك
قال ابو حيان فجمع بعض اصحابنا بين هذين القولين فقال
لا يريد السيرافي بكونها للماضي ان الصفة انقطعت وانما
يريد انها تثبت قبل الاخبار ودامت الى وقته ولا يريد
ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين
القولين **الثالث انه لا يكون الا مجاريا للمضارع** اي موافقا
له **في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق** وينطلق **ومنه**
اي ومن المجاري للمضارع **يقوم وقائم لان الاصل تقوم بسكون**
**القاف وضم الواو ثم نقلوا ضمة** الواو لاستثقالها الى القاف فقام

بمجاز ليقوم باعتبار اصله الذي كان عليه واما توافق اعيان الحركات
فغير معتبر فلا يضر التخالف في عين الحركة بدليل ذاهب
ويذهب وقاتل ويقتل وانما المعتبر التوافق في جنس الحركة دون
شخصها ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي
فان الوزن العروضي يكتفى فيه بالتوافق بين الموزون والزنة
في جنس الحركة دون شخصها حتى يصح ان يقال ان وزن
طويلن فعولن مع عدم الاتحاد في شخص الحركة وهي اي الصفة
تكون مجارية له وهي ما كان منها على زنة اسم الفاعل كمنطلق المسا
وسطمين النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب زاد
في التوضيح في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل وقول
جماعة انها لا تكون الا غير مجارية منهم صاحب المفصل فانه
قال فيه الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية
وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع قيل وهو
ظاهر كلام ابي علي في الايضاح وهذا مردود باتفاقهم على
منها اي بين الصفة المشبهة قوله من صديق او اخي او عدو
شاخط دارا هو من الضرب الاول السادس من المريد وقائله
عدي ابن زيد بن حارث التميمي شاعر جاهلي وقبله انني زمن
الخطوب فتي فوجدت العيش اطوار البين يفني عيشه احد
لا يلاقي فيه اطوارا يريد ان الناس لا بد ان يلاقوا في اعمارهم
الشدة ومعنى رميت الخطوب البيت طلبت معرفة احوال
الزمان فوجدت العيش اطوارا واحوالا مختلفة في سن الحداثة
والاطوار الافتقار ففي القاموس واعمرا فتفرقوا في زاده لكم
تمعيرا وشاحط بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين معناه بعيد
وهو بالاتفاق صفة مشبهة ومع ذلك هو مجار للمضارع ووازن
له قال ابن مالك في التسهيل وموازنتها المضارع قليل
ان كانت من الثلاثي ولازمه ان كانت من غيره انتهى والاول
نحو طاهر العرض وظاهر الفاقة وحايل اللون وخامل الذكر
وساهم الوجه اي متغيره وشاحط الدار والثاني نحو مطمئن
القلب ومعتدل القامة ومن ذلك منحل العزائم تابعا هواه
فان الرشد منه بعيد وانتصاب دارا في البيت على التمييز الرابع
ان منصوبه اي منصوب اسم الفاعل يجوز ان يتقدم عليه لقوة شبهه
بالمضارع فيعمل متاخرا نحو زيد عمرا ضارب له اي منه ولا
بجوز



يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه لان معمولها المنصوب
اما تمييز او شبه بالمفعول وكل واحد منهما لا يتقدم على العامل بخلاف
منصوب اسم الفاعل فانه مفعول صريح فيجوز فيه التقدم الخامس
ان معموله المنصوب يكون سببيا يتصل به ضمير موصوفه واجنبيا
نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها الا سببيا تقول
زيد حسن وجهه او الوجه اي منه نص عليه المصنف في توضيحه
وقيل الخلف عن الضمير المضاف اليه وما ورد ابن الناظم على
ذلك من جواز زيد بك فرح فان معمول الصفة فيه غير سببي
ذلك فقد تقدم ايضا غير وارد لان المراد بمعمول الصفة ما عملت فيه
بحق الشبه واما عملها في الظرف فانما هو لما فيه من رائحة الفعل ومعناه
ويمتنع زيد عمرا حسن لكون المعمول اجنبيا السادس انه لا
يخالف فعله في العمل فان كان فعله لازما رفع الفاعل فقط وان
كان متعديا نصب المفعول ايضا وهي تخالفه فانها تنصب
مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه بالنصب ويمتنع زيد
حسن على انه فعل ماضي وجهه بالنصب وانما يتعين رفعه وجهه
رفعه على الفاعلية خلافا لبعضهم في تجويز ذلك فاما الحديث
ان امراة كانت تهراق الدماء فالدما تمييز على زيادة ال
اعلم ان تهراق بالبنا للمفعول مضارع هراق الذي اصله
اراق فقلبت همزته هاء ولم تحذف منه كما هو شان الباب لانتفا
علة الحذف اعني اجتماع همزتين حيث حرف المضارعة همزة
وكان الاصل تهراق دماها ثم اسند الفعل الى ضمير المراة مبالغة
وجي بالدما تمييزا ذكره التحرير من ال ثم اعلم ان المصنف لم يذكر
هذا الحديث لانه مما نحن فيه لظهور ان لا صفة مشبهة في نظم
الحديث وانما ذكره استطراد النوع شبه له بما نحن فيه فان
تهراق فيه نصب ما لا ينصبه فعلها وهي فرع عنه او انه قصد
يدفع سوال يرد على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه بان يقال
كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره فان تهراق فعل قاصر
عن المفعول الثاني وقد بني هنا للمفعول واسند الى ذي السببي
ونصب سببيه كما ان حسن اسند الى ذي السببي ونصب
سببيه فيسقط ما نقل عن ابن السبكي من الحكم بان هذا عجب
فان تهراق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة وليس
مما نحن فيه هذا وقد قيل ان ذكره المصنف من تخريج في الحديث

المبنى الفاعل كما ان
الصفة المشبهة نصبت
ما لم ينصبه صح صح

غير متعين فقد قال ابن الحاجب في اماليه يجوز ان يكون
الدما منصوبا بفعل مقدر اي تهريق الدما وان يكون منصوبا
على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليهما فليست
ال زايدة وان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول
ثان لان الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي
في اراق فعداه بها الى مفعول اخر بحسب المعنى جعلها
غيرها مهريقة الدما قال ويجوز رفع الدما على البدل
من الضمير في تهراق كانه قيل تهراق دمها فجعل الفعل
اولا لها ثم ابدل منه كما في اعجبتني الجارية وجهها وحذف
الضمير للعلم وقد نوقش المصنف الشارح في تخريجه نصب
الدما على التشبيه بالمفعول بانه يختلف فيه وكثير من النحاة
باباه اذ النصب على التشبيه لا يكون في الافعال وفي
تخريجه ايضا على توهم التعدي الى مفعول ثان بان
ذلك ضعيف فلا يحسن التخريج عليه قال ابن مالك
او الدما مفعول على ان الاصل تهريق اي بالبنا للفاعل ثم
قلبت الكسرة فتحة لاستثقال اليا بعد الكسرة واليا
الفا لتحركها عقب الساكن واستدعا ما قبلها كقولهم جاراة وناصاة
وبقى وهي لغة طي وهذا مردود لان شرط ذلك القلب تحرك
اليا الواقعة بعد الكسرة كجارية وناصية وبقي لكن اليا فيما ذكر
ساكنة وقد نوقش بان ابن مالك لم يشترط في التسهيل ذلك بل
يشترط كون اليا لاما قال المصنف وهذه ليست لاما
وهو قد اشترط كونها لاما لكان احق المصنف جرى على ما هو
المشهور في المسئلة عند اهل هذه اللغة السابع انه يجوز حذفه
اي حذف اسم الفاعل وبقا معموله ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه
اي انا ضارب زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرو بخفض زيد
ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون اي ويضرب عمرا
واما العطف على محل المخفوض اي فاما اعتبار ان النصب بالعطف
على محل المخفوض فممتنع كما عند من شرط وجود المحرز وهو اسم
فاعل من احرز بحا ورا مهملتين فزاي وهو الطالب لذلك
المحل كما سياتي قريبا في اقسام العطف ولا يجوز مررت
برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل
ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض





الصفة المضافة الى الضمير لانها تعمل محذوفة فيمتنع المثال
الاول اذ لو جاز انتصاب الفعل فيه بصفة مقدرة لزم المحذور
ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا فيمتنع المثال
الثاني لان جوازه يفضي الى كون وجهه منصوبا بصفة محذوفة
على شريطة التفسير لكن الصفة المذكورة لا تصلح للتفسير لما
انها لا يتقدم معمولها فهي لا تعمل فيما تقدم عليها فلا تفسر عاملا
فقد بان ان في الكلام لفا ونشرا مرتبا الثامن انه لا يقبح حذف
موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره اي ضمير
الموصوف نحو مررت بقاتل ابيه اي برجل قاتل ابيه ويقبح
مررت بحسن وجهه باضافة الصفة المحذوف موصوفها
الى مضاف الى ضميره قيل عليه وكذا لا يقبح في اسم الفاعل
ان يقال لرجل قاتل ابيه اي ان يذكر الموصوف ويقبح
في الصفة ان يقال مررت برجل حسن وجهه فليست
المسئلة مقيدة بحذف الموصوف كما توهمه عبارة المصنف
التاسع انه يفصل بصيغة المبني للمفعول مرفوعه ومنصوبه
كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا وزيد ضارب ابوه عمرا
في الدار عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه
برفع الوجه على الفاعلية او بنصب الوجه على التشبيه
بالمفعول وذلك لقوته في العمل بالنسبة اليها العاشر انه
يجوز اتباع معمولها اي معمول اسم الفاعل بجميع التوابع
ما كان منها صفة وغير صفة ولا يتبع معمولها بصفة قاله
الزجاج ومتاخرو المغاربة ومستندهم في ذلك عدم السماع
فلا يقال زيد حسن الوجه المشرق بخفض المشرق على انه
صفة الوجه وعلل المنع بان معمول الصفة لما كان سببيا
غير اجنبي اشبه الضمير لكونه ابدا محالا على الاول وراجعا
اليه والضمير لا ينعت فكذا ما اشبهه ويشكل عليهم الحديث
في صفة الدجال اعور عينه اليمنى فان ظاهره ان اليمنى
صفة عينه وهي معمول صفة وخرجه بعضهم على ان اليمنى
خبر مبتدا محذوف لا صفة لعينه كانه لما قيل اعور عينه
قيل اي اعينه فقيل اليمنى وبعضهم على انه منصوب
بتقدير اعني الحادي عشر انه يجوز اتباع مجرورها على المحل
عند من لا يشترط المحرز اي وجود الطالب للمحل

ويحتمل ان يكون منه جاعل الليل سكنا والشمس بخفض الليل
ونصب الشمس عطفا على محل الليل اي وجاعل الشمس
ويحتمل ان يكون منه بتقدير فعل ناصب ولا يجوز هو حسن
الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن عطفا على المحل ولا
يتعين النصب اعرابا للمعطوف عليه لجواز الرفع فيه ايضا
خلافا للفرا اجاز هو قوي الرجل واليد برفع المعطوف مع
خفض المعطوف عليه واجاز البغداديون الجر في اتباع المنصوب
المجرور في البابين اي بابي اسم الفاعل والصفة المشبهة
كقوله فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شوا او قدير
معجل هو من ثاني الطويل وقايله امرئ القيس من
معلقته المشهورة وقبله فعادى عدا بين ثور ونعجة
دراكا ولم ينضح بماء فيغسل عادى عدا اي والي موالاة
بين صيدين وفاعله ضمير عايد على الفرس بين ثور ونعجة
من بقر الوحش في طلق واحد ودراكا مصدر داركه
بمعنى ادركه وهو في موضع الحال وفي شرح المعلقات
لابي جعفر بن النحاس قال ابو الحسن بن كيسان قال
بندار لم يرد ثورا ونعجة فقط انما اراد التكثير والدليل على
هذا دراكا ولو اراد ثورا ونعجة فقط لاستغنى بقوله فعادى
ومعنى قوله لم ينضح بماء فيغسل انه لم يعرق عرقا مفرطا
اي ادركها دون معاناة ومقاساة شدة والفاء في فيغسل
للعطف لا للجواب اي لم ينضح ولم يغسل والطهاة الطباخون
جمع طاه كذا في الصحاح وفي بعض شروح المعلقات الطهو
الانضاج وهو مشتمل على طبخ اللحم وشيه وبوبه ان في القاموس
طها اللحم يطهوه طهوا وطهوا وطهيا وطهاية عالجه بالطبخ
او الشي والطاهي الطباخ والشوا والخباز وكل معالج لطعام
الجمع طهاة وطهو والطهو العمل والصفيف اللحم المصفوف
على الحجارة لينضج وهو شوا الاعراب وهو الكباب والقدير
تنبيه المصنف يريد ان الصيد كثر عليهم فطبخوا واشتوا
ووصفوا القدير بكونه معجلا لانهم كانوا يستعجلون
تعجيل ما كان من الصيد وينتظرونه قال الاعلم وقد
استشهد بالبيت المذكور ايضا على ان او فيه بمعنى الواو لان
بين يقتضي متعاطفين بالواو ويريد القدير المطبوخ في القدور

وهو عنده

وهو عنده عطف على ضعيف مع انه مخفوض والمعطوف عليه منصوب وخرج
على انه الاصل او طابخ قدير باضافة طابخ الى قدير وتكون البنية حينئذ
في الطهاة وانهم ينقسمون الى هذين القسمين وبدون هذا التقدير يلزم
ان يكون التبيين في معمول اسم الفاعل اي من بين منضج هذين النوعين ثم حذف
المضاف الذي هو طابخ وابقي جر المضاف اليه على حاله لقراءة بعضهم والله يريد الاخرة
بالخفض الذي هو طابخ اي بخفض الاخرة بتقدير عمل الاخرة فيل عليه لا حاجة بنا
الى هذا التخريج الثاني بل نقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة
المشهورة والعجب من خفاء هذا الوجه على المصنف مع ظهوره وحسنه وفي توضيح
المصنف ان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه اي المضاف اليه في اعرابه
وقد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المحذوف معطوفا على مضاف
بمعناه كقوله اكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار
ومن غير الغالب والله يريد الاخرة اي عمل الاخرة هذا كلامه ولا يخفى ان المراد
من خلفية المضاف اليه المضاف قيامه مقامه في الاعراب وذلك حيث يختلفان
الاعرابان اما اذا توافقا كما نحن فيه فلا معنى لقيامه مقامه بالمعنى الذي عرفت
كذا قيل نعم كان على المصنف ان يعتبر بيت اكل امرئ لان المحذوف فيما نحن فيه معطوف
على مضاف بمعناه اذ الطابخ بمعنى المنضج واما التمثيل بالاية فلينبه على ما ينبغي
لو انه عطف على ضعيف وصحة النصب ولكن خفض على الجوار اذ هو مجاور لشوا
المجرور او على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة اي على توهم ان منضجا مضاف
الى صفيف شوا قال ابن النحاس وهو قول اكثر اهل اللغة قال وشرحه انك اذا عطفت
اسما على اسم وكان يجوز لك في الاول اعرابان فاعربته باحدهما ثم عطفت على الثاني جاز لك
ان تعربه باعراب الاول وان تعربه بما كان يجوز في الاول فتقول هذا ضارب زيد وعمرو
وان شئت قلت هذا ضارب زيد وعمرا لانه قد كان يجوز لك ان تقول هذا ضارب زيدا
وعمرا وكذلك هذا ضارب زيدا وعمرا وان شئت هذا ضارب زيدا وعمرو لانه كان يجوز
لك ان تقول هذا ضارب زيد وعمرو [illegible] هو بعض بيت وتمامه بدا لي
اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب
لتوهم جره بالباء التي يكثر زيادتها في خبر ليس ويأتي الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى واعلم
انه بقي على المصنف من وجوه الافتراق بين اسم الفاعل والصفة امران احدهما انه اذا وقع
في الصفة ومعمولها الالف واللام كان الاصل فيها الجر قال في الجزولية تارة صاحبها الاندلسي
يعني اذا نصب الوجه مثلا في قولك مررت بالرجل الحسن الوجه فاصله ان يكون مجرورا بخلاف الضارب
الرجل فان الاصل فيه النصب وتزيد بالاصل الاستعمال الاكثر ثانيهما استحسان اضافة الصفة الى
ما هو فاعل في المعنى كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض بخلاف اسم الفاعل نحو كاتب الاب فانه
وان كان غير ممتنع لكنه قبيح وذلك لان الصفة لا تضاف الى مرفوعها الا اذا قدر تحويل
الاسناد الى موصوفها مبالغة فالتزم الى نفسه ولا كذلك في الصفة في نحو هذا حسن الوجه

فلذا احسن ان يقال حسن الوجه لان من حسن وجهه حسن اسناد الحسن
الي جملته مجازا وقبيح ان يقال كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن اسناد الكتابة
اليه الا بمجاز بعد ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه
اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق
انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام
انما جعل كونهما اسمين من اوجه الاتفاق مع ان الحال يكون اسما وغيره
كما ينص عليه في احد وجوه الافتراق عليه ففي النفس منه شيء الا ان يقيد
الحال بكونها مفردة واما اتفاقهما في التنكير فبالنظر الي ما هو الاصل والغالب
والا فقد ترد الحال معرفة واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال تكون
جملة كجا زيد يضحك وجا زيد وهو ضاحك وظرفا نحو رايت الهلال
بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج علي قومه في زينته اي
خرج عليهم متزينا والتمييز لا يكون الا اسما يعني غير ظرف حتي يكون
قسيما للجملة والظرف اللذين يجوز كون الحال عليهما اذ لو لم يكن
ذلك لم تتات المقابلة فان كونه لا يكون الا اسما لا يدفع وقوعه
ظرفا لان الظرف اسم او هو بالمعني الخاص دون العام الشامل
للجار والمجرور لو وقع قسيما له والثاني ان الحال قد يتوقف معني
الكلام عليها اي المعني المراد من الكلام عليها فلا ينافي ذلك كونها
فضلة يتم اصل الكلام بدونها كقوله تعالي ولا تمش في الارض مرحا
لا تقربوا الصلوة وانتم سكاري الاية لان المراد نهيه عن المشي
في الارض بقيد كونه ذا مرح واختيال ونهيهم عن قربان الصلوة
بقيد كونهم سكاري لا النهي عن المشي في الارض مطلقا وعن قربان
الصلوة كذلك وقوله انما الميت من يعيش كيبا كاسفا باله قليل الرجا
هو من اول الخفيف من قصيدة لعدي بن الرعدة او الغساني وقبله
ليس من مات فاستراح بميت انما الميت ميت الاحيا بتخفيف ميت
من قام به الموت والميت بالتشديد من يقوم به قال تعالي انك ميت
وانهم ميتون والكيب السيء الحال المنكسر من الحزن قال في الصحاح
الكابة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كيب الرجل يكيب
كابة وكابة فهو كيب وامراة كيبة وكيبا وكيبا البال بسيء الحال
ايضا والبال يطلق علي القلب وعلي الحال وعلي رخا النفس والرخا بالفتح
والمدسعة للحال كذا قال الشارح وتعقبه المحشي بان هذا التفسير
يقتضي انه بالخا المعجمة والموجود في غالب النسخ ضبطه بالجيم واقول يويد
ان الجوهري بعدما ذكر ان البال رخا النفس قال فعلان رخي البال وانه لرخي

لم يبين



نعم الذي

لم يبين ذكر في القاموس ان البال رخا العيش بالعين المهملة والشين المعجمة بينهما
مثناة تحتية ولله در الفاضل في تنظيمه ما قبل بيت الكتاب في مديح طلعت لحيته باقبلا باللحية السوداء
افتر المردي في خدود الملاح شاهد في ادعا سوتكر بيت قاله شاعر الشوالبين مات فاشرح بيت
انما الميت ميت الاحيا بخلاف التمييز فان معني الكلام لا يتوقف عليه وقد اعترض عليه
بان من التمييز ما يتوقف معني الكلام عليه نحو ما طاب زيد الا نفسا بل قد يلتزم ذكر في
التمييز المحول فتدبر والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات
المراد بالهيئة علي ما قال المصنف في حواشي التسهيل الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة
كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل المتكلم تكلم صادقا ومات كافرا مسلما وعاش كافرا
وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكنه يخرج عنه مثل جاني زيد والشمس طالعة
وجاء وعمرو جالس فقد اجاب عنه هذا الشارح بالجانب المذكور تبين في معني جاء مقارنا لطلوع
الشمس وجلوس عمرو فيجب هذا التاويل لا بجعلها لانها حينئذ مبينات للصفة وفي شرح
الحاجبية الكبير للسيد ركن الدين انك اذا قلت انتبتك وزيد قايم فان الحال هنا لم تبين
هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل والمفعول وهذا التصور
التعبير عن الملزوم باللازم فكانه بيان لها والرابع ان الحال تتعدد بدون عاطف كقوله علي اذا
ما زرت ليلي بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا هو من ثاني الطويل ولم يسم
قايله والرجلان الماشي والحافي غير المتنعل ورجلان حافيا حالان من فاعل زيارة المحذوف
لانه مصدر مضاف الي مفعوله اي علي زيارتي بيت الله او من الضمير المجرور في علي فيكون من
تعدد الحال وجملان يكون من الحال المتداخلة بان يكون حافيا حالا من الضمير المستكن في
رجلان قال المصنف في حواشي التسهيل حرف هذا البيت العجمي فقراه رجلا فكان رجلان ولعربه
فاعلا لزيارة وحافيا حالا منها علي حد قوله بها العينان تنهل وذكر علي حد قوله ولا ارض
ابقل ابقالها فجعل ذلك بيتا زارت البيت ولا يقال زارت رجلاي البيت وفي شرح
الفتاح للسيد المحققين وقد صحف جماعة رجلان برجلاي وبنوا عليه
خرافات حتي قال قايلهم رجلاي فاعل زيارة بيت الله وحافيا
حال من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معني زيارتي بيت الله
حافيا وانت خبير بان نسبة زيارة بيت الله الي الرجل سب
ركيكة جدا وبان الحال اذا لم يكن رجلان لم يكن له مستقر
عطفه بخلاف التمييز فانه لا يتعدد ولذلك اي ولعدم تعدد
التمييز كان خطا قول بعضهم في قول ابن الناظم الشاطبي
في مطلع منظومته في القراات بدات بسم الله في النظم اولا
تبارك رحمانا رحيما وموئلا انها تمييزات تبارك تفاعل
من البركة وهي كثرة الخير واصله المشاركة وقد يكون لواحد كتعاظم
وتبارك اي تكاثر خيره او تزايد علي كل شي وتعالي عنه في صفاته وافعاله

والمنجا والمولي الخلص والمنجي
واخماله فان البركة تتضمن معني الزيادة وقيل هو جامد وفاعل ضمير الجلال والمولي المنجا وكذلك
منعول منها قال اليه بيل والاخلص ونحي كذا في القاموس وقال في الصحاح المولي المنجا وكذلك
الوله مثل المهلك وقد وايل بيل والاو ولا ملي منعولا اعجا والصواب ان رحمانا منصوب على الاختصاص
او المدح فهو باضمار اخص او امدح ورجحها حال منه لا نعت له لانه نكرة وذا المعرفة لان الحق
قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس صفة بل علم الجمهور على ان الرحمن كالرحيم صفتان مشتقان
من الرحمة التي هي لغة رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضل والاحسان وكلاهما لله تعالى توجد
باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي التي تكون انفعالات وهو ابلغ من الرحيم لان زيادة
المباني تدل على زيادة المعاني سواء كانت باعتبار الكمية او باعتبار الكيفية وعلى الاول قيل رحمن
الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ويا رحيم الاخرة لانه يخص المؤمن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة
ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلها جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وصح كونه صفة مختص
بالله تعالى لا يستعمل في غيره وقولهم في مسيلمة رحمان اليمامة من تعنتهم في كفرهم وفعيل الخصر ولا
وذهب الاعلم ومن تبعه الي انه علم وان كان مشتقا كالدبران بمثابة الرحيم ولا الراحم وانما هو مثل
الدبران فانه وان كان مشتقا من الدبر جيء للعلمية فهي علي ما لا يكون المعرفة وقد ابدلت مع
ما عليه الجمهور وجزم بان ظهور الوصف فيه يمنع علميته **وبعد ايضا يبطل كونه تمييزا وقول**
**قوم انه حال** لان العلم لا يقع تمييزا ولا حالا ان عال **واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمان**
**أتصرفه** فيدخله الجر والتنوين **ام لا وقوله ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام**
**العرب من وجهين** بينهما بقوله **لانه لا يستعمل صفة ولا يجمع امثال وانما حذفت ال للضرورة**
قال ابو حيان اذا قلت الله رحمن ففي صرفه قولان يستند احدهما الي اصل عام وهو ان
الاصل في الاسماء الصرف والاخر الي اصل خاص وهو ان الاصل في فعلان المنع لغلبته وقال تاج العرب
والاظهر انه غير مصروف وان حظ اختصاصه بالله تعالى ان يكون له مؤنث علي فعلي او فعلانة الحاقا لما لا يكون
في بابه **وبيته يدل علي تصغيره انه في البيت وتخرجها بدل** من الاسم الشريف **لا نعت** له وقال ابو زيد
السهيلي ومن القائلين بالوصفية البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم
الاول لا يفتقر الي تبيين لانه اعرف الاعلام كلها وابينها الا تري انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا
وما الله **وان الرحيم بعده نعت له** اي للرحمن **لا نعت لاسم الله اذ لا يتقدم البدل على النعت**
فان القاعدة انها اذا اجتمع التوابع قدم النعت ثم عطف البيان ثم التاكيد ثم البدل ثم عطف النسق
مثاله مررت باخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل اخر وقيل التاكيد يقدم على النعت **وان لم**
**الذي سأله الزمخشري وغيره من تقدم الرحمن** اي على الرحيم **مع ان العادة تقديم غير الابلغ**
كذا في بعض النسخ وهو الصواب الموافق لما في الكشاف من ان القياس الترقي من الادنى الى الاعلى
ووقع في بعضهم بدون لفظ غير وليس بصواب كما شهد به كلا قولهم **كقولهم عالم نحرير وجواد**
**فياض** فان القدم فيها غير الابلغ والتحرير يكسر النون العالم المتقن من نحر العلم اذا اتقنه **غير متجه**
انما كان غير متجه لابتنائه على ان الرحمن صفة والقائل بالوصفية يقول انما قدم الرحمن على الرحيم والقياس
العكس لتقدم رحمة الابتداء ولانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى ولان الرحمن لما دل على
جلائل النعم واصولها اردف بالرحيم ليتناول ما خرج منها مما دق ولطف فكان كالتتمة والرديف له
او للمحافظة على رؤوس الاي وقيل لانها والجره نحو ندمان وندم والحق ان معناها مختلف
كما عرفت قال ابو حيان في البحر والذي يظهر ان جهة المبالغة تختلف فلذلك جمع بينهما فلا يكون فعلان
من حيث الامتلاء والغلبة وفعيل مبالغة من حيث التكرار والوقوع فلذلك لا يتعدى فعلان ويتعدى

فصيل



فصيل وحكى ابن سيده عن العرب فلان حفيظ علمك وعلم غيرك كما تقول حافظ علمك وعلم غيرك ومن راي انهما بمعنى واحد
ولم يذهب الي توكيد احدهما بالآخر احتاج ان يخص كل واحد بشيء وان الحذاق في اصل الوضع فرار من التكرار فقال
جاءه رحمن الدنيا ورحيم الاخرة وعكس الزجاج وقال ثعلب الرحمن امدح والرحيم الطف وقيل الرحمن
الطف بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور جنسهم **وبما يرجح كونه علما غير صفة بحيث**
**لم يذكر غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا**
**وما الرحمن** فتضعف دلالة الثاني ويستدل عليه بان الاشتقاق يستلزم الحكاية بالحروف دونها كما تقول القائم زيد ولا
يخرج به عن الوصفية وعلمته الغلبة يردها ان الرحمن لم يستعمل الا لله فلا يتحقق الغلبة ولجيب عن
الثاني بان عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره انما يمنع الغلبة التحقيقية لا التقديرية والقائل بانه علم
بالغلبة التقديرية به وفيه نظر **والكاس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او صفة تشبهه**
هذا كما نص عليه ابو حيان في ارتشافه مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديمها على عاملها المتصرف
الا اذا كان خفيفا فانه منع تقديمها في نحو راكبا زيد جاء وفصل الكوفيون فقالوا ان كانت الحال من مرفوع
فلا مانع من التقديم او من مرفوع مضمر جاز فلا يجوز راكبا جاء زيد ويجوز راكبا جئت وفي البسيط منع التقديم
عن الكسائي والفراء مطلقا وكذا حكم الحال من المنصوب والمجرور فلا يجوز ضاحكة لقيت هندا ولا
ضاحكة مررت بهند ويجوز ضاحكا لقيني هند وضاحكا مررت بك هند هذا اذا لم يكن العامل
صلة لحرف مصدري او صلة لال ولا مقترنا بلام الابتداء متصلا بها او بلام قسم كذلك وان كان واحدا منها
ذكر فعل التعجب امتنع تقديم الحال عليه نحو ما احسن زيدا مسرعا ولاضربن مختنسا ولاقومن طائعا امتنع التقديم نعم اذا كانت لام الابتداء
في خبر ان وبعده الحال جاز التقديم نحو ان زيدا مسرعا لذاهب وكذا امتنع التقديم عند ابن مالك في الحال
الصريحة بالواو نحو جاء زيد والشمس طالعة واجاز ذلك الكسائي والفراء وهشام وزعم ابن مالك ان العامل
اذا كان نعتا لا يجوز تقديم الحال عليه نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها واطلق وقال ابن حيان
ولا اعلم خلافا في جواز مررت برجل ضاحكا مسرع وانت زيد مسرع ضاحكا وجواز مررت برجل مسرجا
يركب الفرس وانما امتنع ذلك في هذا المثال من جهة عود الضمير متقدما على ما يفسره اي يصير التركيب
مررت برجل مسرجا يركب الفرس مسكورا سرجها ذاهبة فرسه لا من جهة تقدم الحال على العامل **يخرجون ابصارهم**
هذا مثال لتقدم الحال على عاملها الذي هو فعل متصرف قال الشيخ لكنه غير صحيح لجواز كونه خاشعا صفة مفعول
**يخرجون** وقراءة الجمهور من المعربين **وقرائن** يحزون ابصارهم فقد صرح بجوازه جمع
يخرجون اي مخرج بدعوة الداعي الي شيء نكر فيما خاشعا ابصارهم لانه ليس
كثيرا وباع وانت عاص وعاص خشعا وانما حسن ذلك والحسن مررت برجال قيام غلمانهم لانه ليس
على صيغة تشبه الفعل وقال الكميت في اعرابه خشعا حال والعامل فيه وصاحب الحال الضمير في يخرجون
الراجع وصاحب الحال الضمير في يخرجون وابصارهم مرفوع بخشعا وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر وان لم
وقري خاشعا وما يؤنث لان تأنيث الفاعل تأنيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز ان ينتصب خاشعا بيدعو
على انه مفعول ويخرجون على هذا حال من اصحاب الابصار والناصب حال من الضمير في يخرجون ويتحد طعن
حال من الضمير في يشير عند قوم وهو بعيد لانه فيه الجراد وانما هو حال من فاعل يخرجون ويقول الحال
من الضمير في مهطعين **وقد نزل بخبث وهذا الحلف طلبي** هو عجز بيت من ثالث الطويل صدره عرس ما لعاد عليك امارة
وقائله يزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ بالفاء والغين المعجمة الحميري البصري حليف ال خالد بن اسيد
ابي العاص ذكره الجمحي في الطبقة السابعة من شعراء الاسلام ولم يذكر جده مفرغا لانه راهن على شرب شن من لبن
فشربه حتى فرغ وكان يزيد هجا عباد بن زياد ابن ابي عبيد الثقفي وملا البلاد من هجوه حتى كتب
بعضه على الحيطان فظفر به فسجنه فكلم فيه معاوية فوجه بريدا له فاخرجه وقربت له بغلة ليركبها
فنفرت فقال البيت وعباد يا شاعر وعدس بمهملات مفتوح الاول ساكن الاخر صوت يصوت
به للبغل لاستحثاثه وزجره عن الابطاء قال في الصحاح وربما سموا البغل عدس بزجره وعن الخليل انه علم
رجل كان يعنف على البغال ايام سليمان وانها كانت اذا سمعت باسمه طارت خوفا منه قال ابن سيده
وهذا لا يعرف في اللغة وتأنيث الضمير في البيت انما لكون المزجور انثى كما يدل عليه النقض او على ارادة معنى
الدابة والامارة بكسر الهمزة الامرة الولاية العامة وطليق مطلق من الحبس **اي وهذا طليق محمول لكن**
تعلق حال تقدمت على عاملها وهو ما يشبه الفعل هذا انما على البصريين وذهب الكوفيون الي ان ذا من هذا اسم

هو موصول وتخلين صلة والعايد محذوف اي الزم تخليته طليق واستدلوا بان اسما الاشارة تكون موصولة سوا وقعت
بعد ما الاستفهامية ام لا نحو **ولا يجز ذا كذا في التمييز على الصحيح** قال في الارتشاف اختلف النحاة في تقديمه
على الفعل المنصرف الذي تمييزه منقول فمذهب سيبويه والفرا واكثر البصريين والكوفيين المنع وبه قال ابو علي
وشرح الابيات واكثر متاخري اصحابنا وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد الى جواز ذلك وهو اختيار ابن
مالك وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياسا على الفضلات كما قال ابن مالك في شرح الكافية
اذا كان عامل التمييز فعلا منصرفا فمذهب سيبويه منع التقديم نظرا الى انه في الاصل فاعل وقد اوهن
بزوال رفعه واعادة لفظا بالفضلات فلا يزاد وهنا بتقديمه على الفعل ومذهب المازني والمبرد والكسائي
جواز تقديمه لان الفعل عامل قوي في التصرف فمنع تقديم معموله وليس فاعلا في اللفظ لا موجب له ولو
كانت الفاعلية الاصلية موجبة للتاخر مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو اذ هند زيدا اذ كان لا يجوز
ان يقال زيدا ازهبت لان الاصل ذهب زيد ولا خلاف في ان ذلك جائز فلذلك ينبغي ان يحكم بجواز نحو صدرا
ضاق زيد فان كان الفعل غير منصرف لم يجز تقديمه عليه وكذا ان كان منصرفا والتمييز غير منقول بالاجماع
واما التقديم على الوصف فيقاس من اجاز نفسا طاب زيد ان يجيز ما نفسا طيب زيد واما في افعل التفضيل
فلا يجوز التقديم واتفقوا على ان التمييز اذا كان عن تمام الاسم لا يجوز تقديمه عليه فلا يجوز عندي زيتا
رطل على انه حال الخ فيما اذا انتصب التمييز بعد اسم شبه به الاول لا يلفظ مثل وكان المثـ
به خبرا عن زيد الزجاجا ماجاز فيه التقديم على الشبه **فاما استشهد لا له ابن مالك على الجواز**
**بقوله رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش اذا عطفاه**
اي جواز تقدم التمييز على عامله بالشرط المتقدم ربيعة بن مقروم ابن قيس الضبي ادرك الجاهلية والاسلام
**ماء تحلبا** هو من قصيدة من بحر الطويل واصبح باقي وصلها قد تعضبا وقبل البيت انه هو واردة
وهو مطلعها تذكرت والذكرى تهيجك زينبا واصبح باقي وصلها قد تقضبا فهو من التجديد اي انه
كان عصب القطامي عجلى ما بك اصبحا تذكرت ان كان ينفع التذكر فهو من التجديد
جرد من نفسه شخصا يخاطبه او يكشد الى من خطاب المرء لنفسه وزينبا مفعوله وما بينهما اعتراض
وتقضب بتشديد الضاد المعجمة تقطع واراد بالواردة الجماعة من الخيل وهي مجرورة برب وعصب
القطا بمهملتين مضمومة فمعجمة جمع عصبة بالضم والسكون وهو من الرجال والخيل والطير ما بين
العشرة الى الاربعين كالعصابة شبه الخيل في جمعها وسرعتها بالقطا في ذلك وتثير بالمثلثة بعد
المثناة الفوقية المضمومة من اثار الغبار يثيره ثورا وثؤورا وتوارا اي سطع وان رهجه وغيره والعجاج
الغبار والعجاجة اخص منه والرهج بسكون الهاء المهملة طرف متقدم الحافر والاصهب
الصهبة قال في القاموس الصهب محركة حمرة او شقرة في الشعر كالصهوبة بالضم والصهوبة
والاصهب بعير ليس بشديد البياض او يخلط السد بمعناه بفرس مثل السيد وهو بكسر
المهملة بعدها تحتانية الذئب اي كم رددت عن نفسي جماعة الخيل بفرس مثل الذيب والنهد
الفرس الحسن الجسم الضخم المشرف والمقلص بكسر اللام المشددة المرتفع المشمر الطويل القوائم
والكميش بالشين المعجمة صفة الجردان وهو بالضم قضيب الفرس وغيره ومنه المهلاد باتحاد
في عدوه السريع فيه وعطفاه جانباه واراد بالمآء العرق وتحلب سال **وقوله اذا الرجل بالعيث**
**مثلها ولم يعتني بالاحجان كان منهما** هو من تمام البيت من بحر الطويل ايضا وما ارسم قايله يقال قرت
عينه اي سكنت فاي يظنهما بالنظر الى من هو فوقها لما بها من ان دمعة الحزن حارة ودمعة السرور
باردة وهو كناية عن السرور كما ان ذاك كناية عن راحة الخاطر وتقربا من اشترى الرجل كتب ما لديه
وثراه وما يستغني ولم يغنى بالبنا للمجهول لم يهتم والمذمم ضد الممدوح **فمحصوله** اي استدلال ابن مالك
بالبيتين سهو **لا بعطفاه والعين مرفوعان** عن حدود اذ البيتان انشدت كلام ظاهر
**والناصب للتمييز** انما هو المحذوف فلا يقدم التمييز عامله الى ان ذلك سهو من الواضح وانما جل ذكره
لا شك فيه ونقل ان ابن مالك على امامته وجلالة قدره لا يخفى عنه مثل هذا الا انه

على السهو

صحيح من عند الامام الامام

على السهو واما قوله **ونار ارعويت وشيباك اشتعلا** هو عجز بيت من وافر البسيط صدره
ولم بسم قايله والحزم اخذ الامور بالاتقان وفي القاموس تبعا للصحاح ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة
والارعوا الرجوع عن فعل القبيح والتشغل الشيب واضطرم واشتعال شيب الراس عبارة عن
انتشاره في الشعر واخذه منه كل ما اخذ كاشتعال النار **وقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا**
هو من الضرب الاول من المتقارب الالف والنون راجعة للمحزون وهو الخوف لم على جواز قبحها
الخليل وهو الصحيح لكثرة شواهده وان منعه الكثير والاعلم قايله والنيل الحصول والمنى جمع
المنية المرجع منيه بضمها اسم المراد والمقصود والمنون بفتح الميم الموت **مقدرتان** قبل اسميه
لو جود الشروط في هذين البيتين مع امكان حملها على ما حذف منه ناصب التمييز على شريطة
التفسير على البيتين **تصحيح** ويكون التقدير وشيب رأسك وانطيب نفسا بطيب اي ثم
هذا ظاهر في البيت الثاني وغير ظاهر في الاول اذ ليس المعنى على العطف وانما هو على الحالية اي وما
ارعويت في حال اشتعال رأسي شيبا فان الواو حالية والجملة اسمية وليست كما
تقول في نحو زيد قام ان زيد مرفوع على فعل محذوف يفسره المذكور فتعين ان تقديم التمييز
ضرورة لانا نقول يسلم ان المعنى على الحالية بما ذكرت لكنه لا يوجب اسمية الجملة لجواز فعليتها
بالتقدير المذكور وما استند اليه في ذلك هو ما عليه الجمهور لكن المبرد وابن العريف وابن
مالك على مقتضى مذهبه ولا يرد ان حرف الفعل يلتزم معها حذف فلا يجمع حذف الفعل المفسر
وتسليم لا يحسن واما حسن اظهارها فقط لان ابن مالك ممن لا يوجب الاضمار في ذلك **والسادس**
**ان حق الحال الاشتقاق** لانها صفة في المعنى والصفة مشتقة او في معنى المشتق **وحق التمييز الجمود**
اي ان لا يكون مشتقا لعدم ما يقتضي الاشتقاق **وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو**
**هذا مالك ذهبا وتنحتون من الجبال بيوتا** هكذا وقع في نسختي وهي معتمدة تلاوة الاية
بلفظ من الجبال وكذا هو في بعض النسخ بنص المحشي وهذه الاية في الشعراء ويقع في الكثير
وتنحتون الجبال بيوتا بدون من كما هو في اية الاعراف لكن التمثيل كما قال المحشي به اشكل
لا ينبغي لاشتمالها على منصوب واحد هو مفعول تنحتون بخلاف اية الاعراف فانها مشتملة على
منصوبين احدهما المفعول والاخر التمييز فيرجحلت من ما هو التمييز **ويقع التمييز مشتقا نحو**
**لله دره فارسا** لا يحلو ضمير دره ان يكون معلوما والتمييز بعلومية مرجعه او مجهولا
فان كان معلوما فالتمييز حينئذ عن النسبة كما لو كان الضمير ظاهرا وان كان مجهولا
فعن المفرد كما قال الرضي والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا عن النسبة في جملة لان فيه
معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا واعلم ان نحو ما دره لا ان فارسا في هذا التركيب ونحوه منصوب
على الحال والمعنى المتعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح انه تمييز كما قال المحقق والحالية ضعيفة لان في
الحال المعنى لان الخالص منه لا يخلو اما ان يكون حالا لا منتقلة او مؤكدة والاسلم الاول لان قايله
لم يرد المدح حال الفروسية بل مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وانه لم يكتب وكذلك درها لما
ولا الثاني لان شرط المؤكدة ان يكون مضمونها مفهوما من الجملة قبلها وانت لو قلت لله دره
لكان محتملا للفروسية وغيرها واذا بطل نوعا الحال ثبت التمييز وقال الرضي وانا لا ادري فرقا

بسهلا لان حسن التمييز عنده ما احسن فرسه فلا تمدحه في حال الفروسية الا بها وهذا العروض المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته واما سبحان الله دره او درك كما قال ايضا فالدر في الاصل ما ينزل من الضرع اي من اللبن ومنه لقيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله الى الله تعالى قصد التعجب منه لان الله هو منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله ونحو كرم زيد ضيفا اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم حتى كان الاصل كرم ضيف زيد فانه هو ابداه زيد لصلاحيته احتمل الحال والتمييز والمعنى على الحال كرم زيد في حال كونه ضيفا وعلى التمييز كرم من جهة الضيف و الاحسن في الصورة الثانية عند قصد التمييز ليظهر التمييز ادخال من عليه فان التمييز يجوز معه من وكذا ان كان عن نسبة ولا ان التمييز نفس ما انتصب عنه بل نص بعضهم كالحاجبي في نحو ما لك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر فالضمير في هذه الوضع هو ما انتصب عنه التمييز قال الرضي وقد يجر بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقا مشتقا كان او جامدا وعامله حب وقال ابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا اي كذلك وقيل الجامد تمييز والمشتق حال مطلقا لتقييد المدح وقيل الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به فحال وان لم يرد فتمييز وهو قول ابن عصفور علما بما هو الحق فيها وهو قوله بيد ولا بلا شرف هو ضرب من التعارف بتقييد المدح نحو حبذا المال مبذولا للاشراف ثاني البسيط بجزه في اوجه البيان اسرارا او اعلانا وقائله مجهول وحبذا من افعال المدح واصله حبب ككرم صار حبيبا ثم ادغم ولزم منع الصرف للمفرد كالحرف الذي جيء به لمعنى في غيره اذ اصله ان لا يدل على مدح ولا ذم ولا بلاد كلمة ذا بالاجماع فاعلا في افراد وتذكير وغيرهما وانما يعتبر مطابقة المخصوص لانه جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة وقال ابو علي ذا حسن نابع فلا اختلاف وليس هذا التركيب مزيلا لفعلية حب فيكون مع ذا مبتدا والمخصوص خبره خلافا للمبرد وابن السراج ولا اسمية ذا فيكون مع حب فعلا فاعله المخصوص خلافا لقوم منهم الاخفش وخطاب قال ابن مالك وهو قول في غاية الضعف لانه يجري على تغليب الاضعف لجرمي وادعاء ترتيب مبنيا على دعوى مجردة عن الدليل فيه ما فيه من تغليب الاضعف الجرمي وادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير ولا تطير لذلك والمال هو المخصوص بالمدح وهو مبتدا اخبر عنه بالجملة قبله او خبر مبتدا لا يظهر ولا يعلم فيه النواسخ ولا يتقدم ولا اخبر والاحال وهو محل الشاهد والباء بكرم المصاحب والرشد ضد القصد والقصد حالة متوسطة بين الاسراف والتقتير يقال فلان مقتصد في النفقة قال تعالى فمنهم

نظام

ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات وفي احدها البرطوفة اسرارا او اعلانا منصوبان بنزع الخافض اي في اسرار واعلان ولله در القابل الخبير في السر في الخبر حال اي فهو حال اذ ليس المراد مدح المال مطلقا بل تقييد الحال بدلالة من غير سرف والا اي وان لم يرد بالمشتق تقييد المدح به فتمييز نحو حبذا راكبا زيد وهذا التفصيل مختار ابي حيان ما نصه فان كان مشتقا فالمتكلم قصد ان اراد تقييد المبالغة في المدح بوصف كان ذكر المنصوب حالا وان اراد عدم التقييد بل تبيين جنس المبالغ في شرحه كان ذكر المنصوب تمييزا ف الرابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها كما سياتي في باب اقسامها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك اي مؤكدا لعامله بل انما يقع مبينا لما هو عنه فاما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما هو بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين فاذن ليس كونه ليس بالنسبة الى عامله فيه لان شهرا موكدا لما فهم من ان عدة الشهور عند الله ولا مبين لاثنا عشر اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنا عشر ان الاثني عشر شهور فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة بعد العدد والذي علم نوعه موكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذي عندي عشرون رجلا ونوقش بان الاول ليس بواضح لان عدة الشهور يفهم منه الشهر قطعا فكيف لا يكون شهرا موكدا لما فهم من ان عدة الشهور وان العامل في التمييز المجيس للكلام هو كلا مع قطع النظر عن غيره فذكر التمييز بالنسبة الى نفس المميز ولا كان بالنظر الى الاخبار المذكور موكدا واما اجازه المبرد واختار ذلك ابن مالك ومن وافقه من ابن السراج والفارسي نعم الرجل رجلا زيد فرده وقد يقع في غالب النسخ فردود وهو ردود بجهات اولى جاز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز واستدل عليه ابن مالك بالقياس والسماع اما القياس فهو ان التمييز قد ورد موكدا لا لرفع الابهام مع الفاعل المضمر كقوله ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر وروده كذلك واما السماع فقد استدل بشواهد من كلام العرب اوردها منها البيت الاتي ووجه الرد عليهم ان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز والجمهور على منع الجمع بينهما وهو مذهب سيبويه وقيل ان افاد التمييز زيادة معنى لا يفهم من الفاعل جاز نحو نعم الرجل رجلا صالحا زيد لان معنى الصلاح غير مفهوم من الفاعل والا لم يجز واما قوله تزودوا مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا هو من اول الوافر وقائله جرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز وقد تقدم الكلام على ابيات منها في حرف الالف وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على مذهب المبرد فالصحيح ان زادا ليس تمييزا انما هو معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او جعل مصدرا بحذف الزوائد او مفعول به ان اريد الشيء الذي يتزود به اي تتخذ لكم زادا من افعال ... وتزودوا فان جر الزاد النفوف وخرجه ابو حيان على ان في نعم ضميرا وزادا تمييزا اخر عن المخصوص وزاد ابيك مبتدا ... وهذا تاويل

اقرب من غيره وعليها فمنذ زاد ايك نفت له اي لنزاد احمولتن و قدوم عليهم فصار حالا واما
قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او باشارة هو من ثاني البسيط و
بسم قايله وقد استعمل هند غير مصروفة للعلمية والتانيث وان كان لا يتحتم فيه ذلك لعدم تحرك الاوسط
والزيادة على الثلاث والعجمة وانتصاب نطقا عند العيني على التمييز والصواب انه على نزع الخافض
الخافض بقرينة التصريح به في جانب المعطوف وجوزان يكون نصبا على الحال او المصدر النوعي لبدلت
فقناة حال مؤكدة لا تمييز مؤكد اقسام الحال الحال تنقسم باعتبارات اربعة الى
اربعة اقسام وفي هذا الكلام اشارة الى ان هذه الانقسامات ليست للحال بحسب الذات ولهذا
كانت متداخلة فتدبر الاول انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة
وهو الغالب فيها وهي ما كانت جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحرف الذي في ذكر
الكلام بالفاعل او بالمفعول او بهما نحو جا راكبا وملازمة لا ينتقل معناها وذلك واجب
في ثلاث مسايل احدها الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه
جبتك خزا فالذهبية والخزية وصفان لازمان للمشار اليه في المثالين لا ينفكان عنه وهذا
من قبيل الحال التي هي اصل صاحبها ومثله ما يكون فرعا له نحو هذا حديدك خاتما والحديد كيفا
وما يكون نوعا نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا خلافا لمن منع بذا ابهة فانه ليس من الحال اللازمة
ومن هذا النوع نحو
فانه بمعنى متقابضين وهما اي التقابض وصف ينتقل
علمته النحو بابا بابا وجاني القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي منفصلين هذا
التفصيل المعين وضابطه ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع مكررا وكذا ان تاتي لبيان
الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلا فرجلا وصفا
كتيبة ثم كتيبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين وقال المرادي في شرح التسهيل ومثال
الترتيب ادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين او علمته الحساب بابا بابا اي مفصلا او مرتبا
وقد اختلف في نصب الجزء الثاني فذهب الزجاج الى انه ... بعد الاول بمعنى مرتبا
والترتيب ... في ... كونه مؤكدا لتكون امارة على المعنى الذي قصد بالاول ورب
شيء لا يلزم ابتدا ويلزم لعارض وقد رد عليه بانه لو كان تاكيدا لادى ما ادى الاول
وذهب ابن جني الى انه صفة للاول بتقدير مضاف فقيل هو قبل اي بابا قبل باب
وهذا الاشمل الباب وقيل بعد اي بابا بعد باب وهذا الاشمل الاول والفصول اشمل الاول
~~بعد باب وهذا الاشمل الاول والفصول اشمل~~
وقيل بتقدير مضاف اي بابا مفارق باب
اي منفصلا غير مختلط عن غيره مختلط به كل حرف وعليه يتحقق الشمول وقدر المحشي ذا باب
وذهب الفارسي الى ان نصبه بالاول لانه لما وقع الحال جاز ان يعمل والمختار تبعا للمحشي انه وما
قبله منصوبان بالعامل لان مجموعهما هو الحال ونظيره ذلك في الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب
ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء فان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وزعم
ابو الحسن انه لا يجوز دخول حرف العطف في شيء من هذه المكررات والثاني باول في الاول
ومضافا او وصفي اذ ... ذهبا وخزا في المثالين الاما وصعاله جعلا ... في الثاني حسب اريد

يدا بيد

يدا بيد معنى متقابضين وهو معنى لم يوضع له اللفظ ابتدا وكثير منه هذه الحال الجامدة
لان الحال ما يبين الهيئة فكل ما دل على هيئة صح وقوعه حالا من غير تكلف تاويله بالمشتق واعلم ان
القول في الحال كالقول في الصفة فمن التزم في الصفة الاشتقاق والتاويل بالمشتق التزم في الحال
ومن لا فلا نعم الاغلب فيها الاشتقاق الثاني المؤكدة نحو ولى مدبرا لظهور ان مضمون الا...
للمؤكد قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب ان يكون مصدقا
ومكذبا وغيرهما قال الشارح الذي يظهر ان الحال المذكورة في هذه الاية والمراد ... مصدقا
التوراة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا مصدق ولا مكذب اي المراد هو الحق المخصوص
وهو مصدق فقط لا مطلق الحق ليكون ويكون فان الوجهان في كونه حالا مؤكدة القرآن
القرآن لازم لما معهم من التوراة والانجيل لانهما نزلا على بني اسرائيل وكلاهما الحق والقرآن
وفيه رد عليهم لانهم لم يصدقوا بما وافق التوراة لم يصدقوا بها وقال ابو البقا في اعرابه ومصدقا
حال مؤكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدقا وصاحب
الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند اخرين ضمير دل عليه الكلام لان الحق مصدر
لا يتحمل الضمير تحمل اسم الفاعل نعم اذا ناب المصدر عن الفعل تحمل الضمير عند بعضهم وقال البدر
ابن مالك عامل هذا الحال في هذا النوع مضمون جملة مضمرة بعد الخبر تقديرها احقه واعرفه
ان كان المبتدا غير انا وان كان انا فتقديره احق او اعرفني وقال الزجاج العامل الخبر
لتاوله بمسمى وقال ابن خروف المبتدا لتضمنه تنبيها وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز
والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وانه ممتنع واذا كان العامل مضمرا فهو لازم الاضمار
لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به التزم اضماره ... مع الحال في غيره نحو اذا قيل
هو العوض صادقا فهي مؤكدة اذ الحق لا يكون صادقا وكاذبا والثالثة المؤكدة ... عاملها نحو
صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا فان تخلق الخلق الذي هو الايجاد والحدوث للانسان يدل
على انه لا يعرى ان لم يكن ... واشبهه ان الضعف وصف ملازم للانسان لانه قد فسر بعدم الصبر
على الشهوات وعدم تحمل مشاق الطاعات ونحو خلق الله الزرافة هو تبيع الراي وصفها تخفيف
الراي دائرة الخلقة طويلة اليدين قصيرة الرجلين راسها كراس الابل وقرنها كقرن البقر وجلدها
كجلد النمر واظلافها كاظلاف البقر وذنبها كذنب الظبي ليس لها ركب في رجليها انما ركبتاها في يديها وان اشتت
قدمت الرجل اليسرى واليد اليمنى بخلاف ذوات القوائم الاربع فانها تقدم اليد اليمنى والرجل اليسرى يديها
اطول من رجليها وذلك لما علم الله ان قوتها من الشجر جعل يديها اطول من رجليها لتستعين بذلك على الرعي
منها بسهولة الحال الطول ويديها ... من الزرافة اي خلق الله الزرافة حال كون يديها
اطول من رجليها قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وفيه نظر
لان الكتاب قديم وهو صاحب الحال فلا يجعله بدل العامل على تجدده فليس منه قلت اللازم الدالة
على التجدد وهي لا تستلزم التجدد في نفس الامر لتبادل هو قديم وقد قام القاطع على القدم
فوجب صرفه عن ظاهرها وانما دل الانزال على تجدد متعلقه لانه نقل وحركة
من علو الى سفل وهي ممتنعة على القديم قلت القديم لا يمتنع على ذلك هو الكلام النفسي القائم بذاته

بالنزول
والعباره والالفاظ الدالة عليه وهذا هو المقصود بالنزول لا ذاك ويقع الحال اللازمة
بكثرة الزاي من غير ذلك اي في غير السائل الثلث بالسماع ومنه قائما بالقسط اذا اعرب
حالا من فاعل شهد او من الضمير المرفوع الواقع بعد الا وعلى الاول انما افرد بالحال
دون المعطوفين عليه وان لم يجز نحو جاء زيد وعمرو راكبا لعدم الالتباس فهو كما في ووهبنا
له اسحاق ويعقوب نافلة فنافلة حال من يعقوب وكذا لو قلت جاء زيد وهند راكبا
وامتنع لا مررنا وقد اعرب ايضا منصوبا على المدح ولا يقدح فيه انه نكرة والمنتصب
على المدح حقه التعريف كما في انا معشر الانبياء لا نورث فمن الكشاف انه جاء نكرة
ايضا انشد سيبويه ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي نعم جواز
وقوع المنتصب عنه معرفة كما في الاية يحتاج الى بيان وليس البيت من هذا القبيل
والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف وصفة الاسم لا اي لا اله قائما بالقسط الا هو ولا
يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالا هو لانه اما خبر او بدل فكلاهما اجنبي واما
بالمعطوفين فمن باب اتساعهم في اللغة وتجوزهم في بعض المواضع بما يمتنع في القياس
ونقل في الاستعمال لاغراض تتعلق بذلك كالدلالة على علو رتبتها وقرب منزلتها
وفيه ان اتباع هذا الاتساع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة
الواحدة اعني الصلة ولو ثبت انه في غاية البعد واما ما يستفاد هذا الوجه من جهة ان نفي
المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود مطلقا فلا يتم التوحيد بل ربما توهم من قاعدة
مفهوم المخالفة ورجوع النفي الى القيد اثبات معبود اخر غير قائم بالقسط فيدفع بان هذا الوصف
لما والموصوف اذ كل معبود حق قائم بالقسط ضرورة فنفيه نفيه نعم يتوجه المطالبه
بفائدة هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي ويجاب بانها للتنبيه بعد التوحيد وانسحاب
الشهادة على الامرين وقول جماعة منهم الزمخشري انها حال مؤكدة من فاعل شهد وهم منهم
لان معناها غير مستفاد مما قبلها اذ المؤكدة ما كان معناها مستفادا مما قبلها قيل عليه بل
هذه كذلك فان ذا الحال المذكوره هو لا اله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال ومنها
القيام بالقسط واجيب بان المراد من كون معنى الحال مستفادا مما قبلها ان يكون لما قبلها دلالة
عليه بحسب الوضع نحو ولي مدبرا وما نحن فيه ليس كذلك وفي الكشاف فان قلت قد جعلته
حالا من فاعل شهد فهل يصح ان ينتصب حالا عن هو في لا اله الا هو قلت نعم لانها حال مؤكدة والحال
المؤكدة لا تستدعي ان يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها كقولك انا عبد الله شجاعا
وكذلك لو قلت لا رجل الا عبد الله شجاعا وهو اوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه
على المدح الثالث من الاعتبارات انقسامها بحسب القصد اي انقسام الحال بحسب القصد اليها
لذاتها لا لغرض والتوطئة بها الى قسمين حال مقصودة لذاتها وهو الغالب و اخرى موطئة لغيرها
وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال موطئة للصفة وكانهم نبهوا
بصورة الحال الموطئة على ما هو الاصل المرفوض في باب الحال فان معنى راكبا في جاء زيد راكبا جاء
زيد رجلا راكبا كذا قيل وتقول جاءني زيد رجلا محسنا فتذكر رجلا توطئة وتمهيدا لذكر محسنا
الثالث من الاعتبارات انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة اي ثلاثة اقسام مقارنة وهي التي تقارن
زمانها زمان العامل بان كان زمان وقوعهما واحدا وسماها ابن قاسم مستصحبة وهي الاعم الاغلب
القارن الغالب في باب الحال نحو هذا بعلي شيخا لظهور ان وقت الاشارة اليه والتنبيه عليه والشيخوخة
واحد لانه زمن ممتد ومقدرة بفتح الدال وهي مستقبلة اي ذات الزمان المستقبل الى زمان
العامل فيقدر حينئذ ما يكون زمانه مقارنا ويكون هو الحال في التقدير وهو لفظ مقدرا على صيغة
اسم الفاعل ويكون متعلق الحال الملفوظ متعلقه نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا
ذلك اي الصيد به غدا ومنه ادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ضرورة ان الخلود هو البقاء
الابدي غير مقارن للدخول فتقديره مقارنا وقد يقع في بعض النسخ كما هنا ادخلوها بدون فاء ومن
بعضها

فيه



بعضها فادخلوها بالفاء لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤوسكم ومقصرين
اي مقدرين ذلك قيل على ان التحليق والتقصير حالان مقدرتان قطعا لانه وقوعهما بعد
الدخول واما كون امنين كذلك ففيه بحث اذ الامن جاز ان يقارن الدخول فلا حاجة
الى جعلها حالا مقدرة واجيب بانه ليس في كلام المصنف ما يدل على ان امنين حال مقدرة
وتمثيله بالاية للحال المقدرة يصدق باعتبار محلقين ومقصرين ولا يخفى ان الظاهر ان
التمثيل بالحال المقدرة في الجميع وان المراد بالامن ما كان ناشئا عن الخلود وهو غير
مقارن للدخول قطعا وعلى مقوله مه ومنه دخلناها امنا اي بجلوله ومحكية وهي
الماضية اي الحال التي تقدمت في الزمان على العامل نحو جاء زيد امس راكبا فخرجت عليه
اي داع الى ارتكاب كون الحال في هذا المثال محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون
راكبا ربط بزمنه الماضي المقارن لزمن عامله واجيب بان الداعي اليه ايضاح المسئلة
بذكر جزئي من جزئياتها ويكفي في المثال للحكم امكانه فيه وصحته على ان ظاهر كلام
المصنف ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للتكلم والمقدرة معناها مستقبل عنه
والمحكية معناها ماض وعلى هذا فلا اشكال فيما ذكره امنين حالا مقدرة ولا في كون راكبا
من جاء امس راكبا حالا محكية هذا وانت خبير بانه مبني اعتبر في الحال المقارنة مقارنة
زمنها لزمن التكلم والا لما لم يكن جاء زيد ضاحكا من الحال المقارنة في شيء اذا كانت مخبرا
بذلك لان الضحك انما كان مقارنا لزمن المجيء لا لزمن الاخبار والرابع انقسامها بحسب
التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهي الغالب لانها تبين معنى لم يفهم مما قبلها وتسمى
مؤسسة ايضا لان المعنى المستفاد منها لم يستفد مما قبلها فهو معنى جديد ومؤكدة وهي
التي يستفاد معناها بدونها فاذا ذكرت كانت توكيدا وقد انكرها الجمهور وانكرها الفراء
والمبرد والسهيلي حتى زعموا ان المؤكده ليس من كلامهم قال الفراء الحال لا بد من تجدد فائدة
عند ذكرها كقولهم عبد الله عندك قائما لانه ليس في عندك ما يدل على القيام فان كان ما قبله
يدل عليه نحو زيد على الفرس راكبا وعمرو في الحمام عريانا فهو منصوب على القطع
ورد بالنصب على القطع لم يثبت والحال المؤكدة ثلاثة مؤكدة لعاملها
وهي التي يتقدمها عامل يخص معناها نحو ولى مدبرا لان التولي معنى الادبار ومؤكدة
لصاحبها التشخص عنه نحو جاء القوم طرا ونحو لامن من في الارض كلهم جميعا فطرا وجميعا
اكد القوم ومن ومؤكدة لمضمون الجملة ولن تكون الا اسمية سماعا نحو زيد ابوك عطوفا
ويجب ان يكون جزاها معرفتين جامدتين ويجيء مؤدى الحال اما التقرير بمضمون الجملة
تاكيدا او للتشنيع لا ال على معروفة او مضمون الخبر انا نحو انا حاتم جوادا او انا عمرو
شجاعا قال انا ابن دارة مشهورا بها نسبي او تعظيم نحو انا الرجل كاملا او تصاغر
نحو انا عبد الله اكلا كما تاكل العبيد او تصغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج
سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه تاخذه الله كلا ايه وهو الحق بينا وهو
الحق مصدقا فيؤكد اكلا ومرحوما ومصدقا للانشاد لا على مضمون الخبر وقوله مشهور ونؤكد كاملا او سفاكا للدماء

بينا وقوله اية في التقريب مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا كليهما وانما هي الكل
حالا موكدة وان لم يكن الضمير الذي للاسناد لا موكدا الا لبس وكونه حقا بمعنى
التصديق حتى يوكد مصدق لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة اذ
التصديق لازم لحقية القران فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب
للمسكنة واختلف في عامل الحال هذه فقال سيبويه يقدر بعد الجملة والاصل زيد
ابوك احقه عطوفا يقال حققت اي تحققته وعرفته احقه اي احققه واثبته
وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى
اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج تاويله بمعنى نحو انا حاتم سخيا
وليس بشي لان تاويله بما ذكر بمراحل عن قصد قايله ولانه غير مطرد في نحو
هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف
العامل المبتدا المتضمن معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان حمل المضمر
والعلم نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شي من كلامهم فالحكم لا يجوز الرضا
بعد نقل بسبق بتمامه والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى
الجملة كما قلنا في المصدر الموكد لنفسه ولغيره لانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم
مرحوما وحق ذلك مصدقا وذكر ان الجملة وان كان جزاها جامدين جمودا محضا
لا شك انه يحصل من اسناد احدهما الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى زيد
انا كاينة زيدا فعلى هذا لا يتقدم الموكد على جزي الجملة ولا على احدهما لضعفها في
العمل وذلك لخفا معنى الفعل فيها انتهى كلامه **واهل النحو يوجبون الموكدة لصاحبها** واقتصروا
على تينك الموكدتين **وشذ ابن مالك وولده فمثلا لا شك** التي هي ولي مدبرا وجاء القوم
طرا ولامن من في الارض كلهم جميعا **للموكدة لعاملها وهو سهو** لان المثالين الاخيرين
من باب من توكيد عامل الحال من توكيد صاحبها **ومما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس**
**طالعة ان الجملة الاسمية** المصدرة بالواو **حال مع انها لا تعرف مفردة ولا تبين هيئة**
**فاعل ولا مفعول ولا هي موكدة** اي لكن الحال ما يبين هيئة احدهما او يقع موكدا
**فقال ابن جني جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت**
**السببي كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه** ويفهم من كلامه هذا انه
لا يكتفي عنده في الاسمية بربط الواو بل لا بد من تقدير الضمير **وقال ابن عمرون هي**
**مأولة بقولك مبكرا ونحوه** فهي في معنى الحال المفردة ومثاليتها **وقال صدر الافاضل**
**تلميذ الزمخشري انما الجملة مفعول معه** كانه اراد معها واو المفعول معه **واثبت مجي المفعول**
**معه جملة** ونفى ان يكون حالا فان لانك اذا قلت تقلدت السيف والشمس طالعة
فالشمس طالعة ليس بيانا للمتقلد ولا للمتقلد كما هو بيان بالتاويل كما عرفت
**وقال الزمخشري في تفسير منزله من ان لها محل**
**والبحر يمده من بعده سبعة ابحر قراة من رفع البحر**

وهي



وهي قراءة غير البصريين ابي عمرو ويعقوب واما هما فقرا بالنصب عطفا
على اسم ان **هو كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها** هو صدر بيت
من معلقة امرء القيس تتمة تمامه بمنجرد قيد الاوابد هيكل اعتدى ذهب
عدوه والوكنات بضم الواو والكاف او فتح الكاف جمع وكنة كغرفة بالضم قال
ابو عمرو الوكنة والاكنة بالضم مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات
واحدها وكنات وكن نقله الجوهري في صحاحه وقال ابن النحاس في
شرح المعلقات الوكنات واحدها وكنة نجمع وقد قيل لا واحد لها فمن قال
في واحدها وكنة جمع وكنة على وكنات كما تقول غرفة وغرفات فهذا القيد
ليفرق بين الاسم والنعت فتقول في النعت خلوة وخلوات اي بالسكون
وفي الاسم الذي ليس بنعت ركنة وركنات وان شيت ابدلت من الضمة
فتحة فقلت ركنات وان شيت اسكنت لثقل الضمة فقلت وكنات وغرفات
وان شيت ابدلت من الواو همزة فقلت اكنات والوكن كالصعب عش
الطاير في جبل وجدار وقال الاصمعي الوكن ماوى الطاير في غير عش
والوكر بالكاف مكانه في عش ويروى البيت في وكراتها ايضا وقال ابن النحاس
الوكر حين يسقط الطاير للمبيت والوكن ايضا موضع العش وفي القاموس
الوكر عش الطاير وان لم يكن فيه وفي الحديث اقروا الطير في وكناتها قال
صلى الله عليه وسلم للنهي عما كان تفعله اهل الجاهلية من تنفير الطير
للتيامن والتفاول بيامنها والتشام والتطير بياسرها والمعنى انه يبكر والطير
ساكنة لم تطر بعد والمنجرد اسم فاعل من انجرد في سيره مضى فيه اي ابكر بفرس
متجرد فاقام الصفة مقام الموصوف وقيل المنجرد القصير الشعر والاوابد الوحش لانها
لا تموت حتف انفها ويقال للفرس للجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحش
من الفوات لسرعته قال ابن النحاس وقيد الاوابد تقديره في العربية
ذي تقييد الاوابد ثم حذف ذي والمعنى ان هذا الفرس من سرعته يلحق الاوابد
فيصير لها بمنزلة القيد والهيكل قال في القاموس الضخم من كل شي والفرس الطويل
**وجيت والجيش مصطف ونحوها من الاحوال التي حكمها حكم الظروف**
**فلذلك اعربت عن ضمير ذي الحال** ولم يفتقر اليه كما لم يفتقر اليه الظرف وحيث يقال
جيتك اليوم او امس وبالجملة لما كان القصد من المجي بالظرف تخصيص وقوع مضمون
عاملها بوقت وقوع مضمونها فمعنى جاء زيد راكبا ان المجي الذي هو مضمون
جاء وقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون راكبا قيل ان الحال شبه الظرف معنى وليس
مراد الزمخشري حمل الجملة الحالية من قبيل الظروف الواقعة حالا ليرد عليه ما نقله ابو حيان من ...
قوله من الاحوال التي حكمها حكم الظروف ليس بجيد لان الظرف اذا وقع الغي العامل فيه
ضمير ينتقل الى الظرف والجملة الاسمية اذا كانت حالا بالواو فليس فيها ضمير ينتقل بل مراد
تشبيهها بالظرف نفسه من حيث المعنى وهو لا ضمير فيه كما مر **فجوز ان يقدر وجرها اي مجيها** بلا الف واللام

عوض عن الضمير ولا يذهب عليك ان هذا الضمير الذي تكلف تقديره على هذا
الوجه ليس عايدا الى ذي الحال الذي هو ما من قوله ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام واعتذار الشمني بقوله يريد به ان عود الضمير الى الارض بمنزلة عوده
الى ذي الحال في به وهو ما في الارض لا يخلوا عن حزازة ثم لا يخفى ان ظاهر كلام
ان الحال المذكورة لا تحتاج الى ضمير اصلا من حيث شبهها بالظرف الذي لا ضمير
فيه نحو جيت وقت اصطفاف الجيش للقتال وقت استقرار الطير في وكناتها
لكن الشمني حمله على خلافه فذلك فقال والتحقيق انه اذ اجرى مجرى
الظرف يكون متضمنا للضمير اي حيث كان باقيا في حال اصطفاف الجيش
قال الشارح وفيه نظر للزوم كون ظرف الزمان حالا عن الجثة
الخبر فلا يصح كون امس من قولك جا زيد امس حالا كما لا يصح كونه خبرا في قولك
زيد امس ثم لا يخفى ايضا ان لا توجيه الزمخشري انما يتم على المذهب
الكوفي من نحو بنيابة ال عن الضمير اعراب اسما الشرط
والاستفهام ونحوها وكم الخبرية اعلم انها ان دخل عليها حرف
جار او مضاف فمحلها الجر نحو عم يتسالون ونحو صبيحة اي يوم سفرك
وغلام من جاك الحلاف المحل على نحو ما وصف صحيح لا انها مبنية اما على
اي وهي معربة فلا فهو محمول على التغليب والا اي وانما يدخل عليها ما ذكر
فان وقعت على زمان وذلك بان فسرت به نحو ايان يبعثون
او مكان نحو فاين تذهبون او حدث نحو اي منقلب ينقلبون
فهي في الجميع منصوبة مفعولا فيه في الاولين ومفعولا مطلقا
في الاخير والا اي وان لم يكن شي من ذلك ولا منهما فان وقع
بعدها اسم معرفة نحو من زيد فهي خبر او مبتدا على الخلاف
السابق ولا يقع هذان النوعان في اسما الشرط لا يقع بعدها
اسم مطلقا لا [illegible] لاختصاصها بالافعال اي وان لم
يكن شي مما ذكر فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتداه
مخبر عنها بذلك الفعل القاصر نحو من قام في الاستفهام ونحو
من يقم اقم معه في الشرط والاصح ان الخبر عن اسم الشرط
فعل الشرط لا فعل الجواب وسياتي في التنبيه انه الصحيح وان وقع
بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها وطالبا لها طلب العامل المعمول فهي منصوبة
على انها مفعول به نحو فاي ايات الله تنكرون ونحو ايا ما تدعوا ونحو ومن يضلل
الله فلا هادي له [illegible] وان كان واقعا على ضميرها نحو من رايته او متعلقها المنسوب اليها نحو من رايت
اخاه فهي مبتداة مرفوعة او منصوبة على المفعولية بمحذوف هو من لفظ المذكور او معناه
مقدر بعدها لما فاتها لما لها من الصدارة يفسره المذكور المشتغل بالضمير او المتعلق نحو اذا وقع
اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط وحده او فعل الجواب وحده او مجموعهما
ولم يرد به الفعل فقط بقرينة قوله لان الكلام تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره

خبره جملة الشرط وكثيرا ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمر لان الفاعل
كالجزء من الفعل سيما ما كان ضميرا مستترا كما يطلق حرف الجر ويراد مع مجروره كما في الاول قول
الحاجبي في باب المبتدا من كافيته او كان الفعل الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر انما هو
الفعل مع الضمير المستتر فيه ومثاله في قول المالكي في الفيته واخبروا بظرف او بحرف جر
والخبر انما هو مجموع الجار والمجرور بل التحقيق ما تعلق به من فعلا وشبهه ومن
الاول ايضا قوله فيها كذا اذا ما الفعل كان الخبرا فلا يرد على القول الاول ان
الخبر انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الثاني جملة الجواب
لا فعل الجواب وحده فقولك من يقم اقم معه بمعنى الشرط من التعليق
المقتضي لجملتين بمنزلة قولك كل من الناس يقوم اقوم معه وخبره فعل الجواب
اي مع فاعله كما عرفت يعني جملة الجواب لان الفايدة به تمت كما تتم بالخبر في نحو زيد قايم
ولا لتزامهم عود ضمير منه اي من فعل الجواب اليه اي الى اسم الشرط على الاصح
كما يلتزم ذكره في خبر المبتدا اذا كان جملة نحو زيد قام ابوه ولان
نظيره في سياق الكلام هو الخبر في قولك الذي ياتيني فله درهم ثم ان
هذا القول ياتي في نحو من يقم فله درهم ان يكون جملة الجواب في محل جزم بانها
في جواب شرط جازم وفي محل رفع لانها خبر المبتدا عند هذا القايل فيكون
لها محلان باعتبارين واذا قلت من يكرمني اكرمه كان لها محل واحد وهو
الرفع على الخبرية لفوات محل الجزم بظهوره في لفظ الفعل او مجموعهما
اي مجموع فعل الشرط والجواب لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك
كل من الناس ان يقم اقم معه والجملة الشرطية باسرها ههنا خبر عن المبتدا
فليكن ذلك المجموع ثمه خبرا الصحيح وعبر عنه فيما تقدم بالاصح الاول اي القول
بانه فعل الشرط وحده وانما توقفت الفايدة في حصولها من هذا الكلام على
الجواب من حيث التعليق فقط المستفاد من اداة الشرط لا من حيث الخبرية اي
لا من حيث كونه خبرا مسوغات الابتدا بالنكرة
الاصل في المبتدا ان يكون معرفة او مخصصا بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على
الشي لا يكون الا بعد معرفته قال ابن الحاجب فان قيل فما بالهم لم يشترطوا هذا في الاصل
الفاعل مع انه محكوم عليه اجيب بانه مخصص بالحكم المتقدم عليه ورد بانه لو كان كذلك
كان غير مخصص بنفس الحكم فكيف ياتي الحكم عليه وهو لا يكون الا بعد معرفته لم
يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفايدة للمخاطب يعني انهم لم
يعتنوا بتعديد الاماكن التي يسوغ فيها الابتدا بالنكرة وانما ذكروا ضابطا كليا
معه وهو حصول الفايدة بالاخبار عن النكرة فايدة الخبر او لازمها بل حصول
الفايدة شرط صحة الاخبار سوا كان جزا الكلام معرفتين ام نكرتين ام مختلفين
وما احسن قول ابن الدهان اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة كيف وذلك لان الغرض

من الكلام افادة المخاطب ما اذا حصلت جاز الحكم سوا تخصص المحكوم عليه بشي او لا
ورأى المتأخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها ورامو حصرها
في عدد مخصوص فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة
يعني ان المتتبعين لتلك الاماكن لم تخل عن قدح اما من جهة الاخلال او من جهة الاملال
بايراد ما لا يصح او تعديد امور يدخل بعضها في بعض فلا يحصل الامتياز
المطلوب وقوله فمن مقل خبر مبتدا محذوف ومن للتبعيض ومقل مخل صفتان
لمحذوف والتقدير فمنهم بعض فريق مقل مخل وبعض فريق مكثر موردا ومعدد
ويجوز ان يكون من بمعنى في او الى او عن والمتعلق محذوف والتقدير فانحصروا
او فانقسموا او فلم يخرجوا والذي يظهر لي انها تنحصر في عشرة امور احدها
ان تكون اي النكرة الواقعة مبتدا موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول
نحو واجل مسمى عنده فتخصيص النكرة بالوصف سوغ وقوعها مبتدا
لكن وقع في الكشاف ان تقديمها واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان
الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم وظاهره ان التعظيم مستفاد من معنى الاستفهام
المعتبر في مثل هذا المنكر كأنه لغرابته وعظم رتبته مما يسال ويستفهم عن حاله
والاستفهام يقتضي الصدر ولذا لم يجب التقديم في قوله تعالى ولدينا
كتاب ينطق بالحق مع ان المبتدا فيه نكرة موصوفة ايضا لما لم يكن القصد فيه
الى التعظيم وان كان الكتاب معظما في نفسه ولعبد مؤمن خير من
مشرك جرى على ما هو المشهور من ان مسوغ الابتدا بالنكرة هنا الوصف
وخالف ابن الحاجب فذهب الى ان المسوغ فيها العموم مثل تمرة خير من
جرادة دون الوصف وبين ذلك بان الصفة انما تكون مصححة للابتدا بالنكرة
حيث تقصد بها واحد متميز فتجي الصفة ليحصل لذلك الواحد تخصيصا فيجعل
فيجعل المراد بها واحدا من ذلك الجنس الموصوف وهو مع ذلك قليل في الاستعمال
لما فيه من نفار تأديته التنكير لان الصفة لا تخرج الموصوف عن مدلوله وانما هي
اما التخصيص في الاحاد او في الاجناس ورب نكرة غير موصوفة اخص
من نكرة موصوفة ووجه ضعفه انه اذا صح جسم حي في الدار للتخصيص
بالصفة فلان يصح رجل في الدار اولى لانه اخص من ذلك المخصوص به
واما اذا حصل ما ذكرناه من التعميم فقد حصل ما في معنى التعريف قبل الصفة
فساغ اعتبار الصفة وصار الكلام مثل قولك كل رجل عالم عندنا اذ
ليس لقائل ان يقول المصحح الصفة فان التعميم حاصل قبل مجيئها ومع عدمها وانما
جي بها لغرض التخصيص لا لتصحيح الابتدا بالنكرة فان قلت كيف لا تكون الصفة
في ولعبد مؤمن مصححة للابتدا ولولاها لم يستقم الكلام قلنا فرق بين مصحح الكلام
ومصحح الابتدا بالنكرة والصفة هنا من قبيل الاول دون الثاني الا ترى



انك تحكم على الكلام بصحة اعرابه ولا تحكم بكونه صدقا اذ كنا كقولك العالم قديم فان اعرابه مستقيم
وان كان كذبا وكذلك ما نحن فيه فان الصفة فيه مصححة لصدق الكلام وان لم تكن مصححة لاعراب
موصوفها مبتدا فتدبر وقولك رجل صالح جاءني ومن ذلك قولهم في المثل يضرب لضعيف استعان
بضعيف لا نصرة له ضعيف عاذ بقرملة عاذ اي لاذ الجمة التجا ولاذ والقرملة واحدة
القرمل كجعفر شجر ضعيف لا شوك له وينفضخ بالوطي ولفظ المثل في القاموس تبعا
للصحاح ذليل عاذ بقرملة اي ضعيف التجا الى مثله اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتدا في
الحقيقة المحذوف وان كان نكرة وهو موصوف وانما قال ومن ذلك لان الموصوف
في المثل محذوف بخلاف في الامثلة السابقة والنحويون يقولون يبتدا بالنكرة اذا
كانت موصوفة او خلفا من موصوف بان كانت صفة حذف موصوفها واقيمت
مقامه وهذا يقتضي ان المبتدا هنا ما كان صفة والصواب ما بينت من
ان النكرة الموصوفة لفظا الواقعة مبتدا هي ما حذفت وبقيت صفتها وليس
كل صفة تحصل الفائدة حتى اذا وصفت النكرة بها صح وقوعها مبتدا
فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز اذ الصفة فيه لم تفد تخصيص موصوفها
والفائدة المعتبرة هنا التخصيص وان لم تعده لظهور ان كل رجل فهو من
الناس نعم ان اريد بالناس قوم مخصوصون كالكرام او الاشراف مثلا
جاز وصح الابتدا لحصول الفائدة من الوصف حينئذ والثاني وهو ما كان
الوصف فيه مقدرا نحو قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان
منه بدرهم فالجار والمجرور صفة لمنوان مقدرة وهو مبتدا ثان وبدرهم
خبره والجملة خبر المبتدا الاول والعائد ضمير منه المحذوف وقولهم شر
اهر ذا ناب هذا مثل يضرب اذا ظهرت مخايل الشر وامارته واهر حمل
على الهرير وهو صوت دون النباح وذو الناب الكلب وقدر احلك ذا المجار هو
بعض صدر بيت من ثاني الكامل وتمامه وقد ارى وابي مالك ذو المجاز
بدار هكذا بتمامه قال الصفوي في شواهده هذا هو المعروف من رواية البيت
وتناشده بعضهم ذو النخيل فالحلال والشر تغلب بي مال كذلك في التضمين
والقدر بمعنى القضا والحكم واحلك صيرك حالا اي حالا من الحلول بمعنى النزول
وذو المجاز سوق كانت للعرب على فرسخ من عرفة بناحية كبكب والواو من
وابي للقسم وابي بيا مشددة اما لانه مما ردت لامه عند الاضافة الى يا المتكلم
كما يقوله المبرد او لانه جمع مصحح لاب مضاف الى يا المتكلم كما يقول غيره وما من مالك
نافية ولك جار ومجرور وكان صفة لدار فقدمت فصارت حالا اذ الغرض شر
اي عظيم فظيع وقدر لا يغالب فالمسوغ فيها للابتدا بالنكرة هذه الصفة المقدرة
وما اختاره الصفوي هو مذهب جماعة من النحاة وذهب ابن الحاجب في ... وهو المشهور من تقرير سيبويه ان المسوغ فيه كونه في معنى الفاعل
وما علل ابن مالك من ان المسوغ كون ... يرجع الى ما ذكره ... وقول ابن الحاجب في امالي الكافية وشرحه

ان يكون الخبر جملة فعلية في معنى نفي عموم من نسب الى الفعل واثباته لذلك المبتدا
كقولك شر اهر ذا ناب بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر وامرا قعده عن الخروج اي ما اقعده
عن الخروج الا امر انما جاز كونه مبتدا وهو نكرة لانه في معنى الفاعل جوزان يكون
نكرة وانما كان في المعنى كالفاعل لما فيه من التخصيص فكذا ههنا وجه
التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد
تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما
على المكون الصفة لا فرق بينهما وبين الخبر الا تقدم العلم عليها دونه فمن ثم جاز
ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدا في معنى الفاعل جاز كونه نكرة
ولم يرتض الرضي بهذا التعليل لانه يحصل حصول التخصيص للفاعل بالحكم المتقدم
عليه فكذا الما هو في حكمه وهو ما ماله الى اختصاص الحكم علم
بالحكم عليه فيلزم الحكم على غير المختص وعلم ان الحكم اذا بني على منكر
فقد صرح الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز بانه يفيد تخصيص الجنس
او الواحد به نحو رجل جاني اي لا امراة اولا رجلان ووافقه السكاكي على ذلك
الا انه اشترط فيه جواز تقدير كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى
فقط نحو انا قمت وتقديره كذلك ولما كان مقتضى ذلك ان لا يكون نحو رجل
جاني مفيد الاختصاص لعدم جواز تقدير كونه موخرا على انه فاعل معنى
فقط للزوم كونه حينيذ فاعلا لفظا لزم استثناوه وجعله من باب ...
الزين ... على انه بدل من الفاعل فيقدر الاصل جاني رجل على ان رجل بدل من الضمير
الفاعل في جاني لا فاعل له لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له سواه بخلاف المعرف لكنه
اشترط فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاني على ما عرفت دون قولهم
شر اهر ذا ناب اما فيه ما يمنع التخصيص اما تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر
شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا واما تخصيص الفرد فلنبوه عن مظان الاستعمال وقد صح
الايمة بتخصيصه حيث تاولوا ما اهر ذا ناب الا شر فالوجه في الجمع بين قولهم بالتخصيص
فيه والقول بوجود المانع منه بقطيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير فيه
للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم
اهر ذا ناب الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا فيأتي التوفيق بين الكلامين بهذا
الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لانه صرحوا
بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوا بما والا والثالث وهي الموصوفة معنى نحو رجيل جاني
لانه في معنى رجل صغير وقولهم في باب التعجب ما احسن زيدا فان مانع تنكيرها وقعت مبتدا
لتخصيصها بالوصف معنى لانه في معنى شي عظيم حسن زيدا اي صيره ذا حسن وجعل ابن مالك
المسوغ فيما احسن زيدا الابهام وظاهر مذهب سيبويه ان المسوغ معنى التعجب فانه يخص العموم
الذي في النكرة اذ لا يتعجب من كل شي وليس في هذين النوعين اي نوعي
التصغير

التصغير والتعجب صفة مقدرة في الكلام حيكونا نصب في جواب النفي اي ولا
يكونان من القسم الثاني وهو ما كانت الصفة فيه مقدرة والثاني من
الامور العشرة ان تكون تلك النكرة الواقعة مبتدا عاملة اما رفعا نحو قايم
الزيدان عند من اجازه وهم الاخفش والكوفيون قيل عليه الصواب
التمثيل لهذه المسئلة بنحو ضرب الزيدان حسن لان قايم الزيدان ليس
مما نحن فيه اذ الكلام انما هو في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لانه
المحتاج الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ حق المحكوم عليه ان يكون
متعينا فالتنكير لا يلايمه فمتى جا نكرة فلا بد فيه من اعتبار ما يدانيه من المعرفة
ليحكم واما القسم الاخر وهو المحكوم به فلان تكون الا نكرة فلا حاجة في وقوعه
نكرة الى تخصيص بالعمل واجيب بمنع ان يكون الكلام في القسم المحكوم
عليه بل هو في كليهما كما يظهر لك من تقريره في سابع المسوغات وفيه ما يأتي او نصبا
ولو في المحل نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاني اذ الظرف منصوب المحل
مخصص فالوصف واورد المثال الثاني بناء على ما ذهب اليه النحويون من
انه يجوز الابتدا بالنكرة اذا كانت خلفا عن الموصوف لان افضل منك بتقدير
موصوف محذوف كما للنحوي والا فهو فصوب في نحو ذلك ان المبتدا هو
الموصوف المحذوف او نحو غلام امراة جاني وخمس صلوات كتبهن الله ولا يخفى ان
هذا على القول بان العامل في المضاف اليه المضاف نفسه وهو الاولى عند
الرضي وشرط هذه اي النكرة العاملة الجر الواقعة مبتدا ان يكون المضاف
اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام
نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة
لا نكرة لتعرفه بالاضافة قيل عليه لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة
فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية عن اشتراطه وهل هذا الا بمثابة قولك
يشترط في الابتدا بالنكرة العاملة جرا ان يكون نكرة لا معرفة فيكون قد
جعل صورة المسئلة شرطا لها وهو قد انتقد على ابي حيان فيما يأتي ان من
شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فقال جعل صورة
المسئلة شرطا لها واجيب بالفرق بين ما هنا وقول ابي حيان فان قوله
ظاهر فيما ادعاه المعترض بخلاف ما هنا فان المسئلة هي كون محل المبتدا
المجرور مسوغا للابتدا بالنكرة وشرطها ان يكون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف
مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك ان الشرط غير المسئلة وبعد ففيه نظر والثالث العطف
مطلقا اعم من كونه معطوفا او معطوفا عليه بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما
يسوغ الابتدا به بان يكون معرفة او نكرة مخصصة فالاول نحو طاعة وقول معروف
اي امثل من غيرهما قيل اذا امتنع نحو رجل قايم فاي اثر لعطفه على ما يجوز الابتدا به او عطف ذلك

عليه في تجويز ما كان ممتنعا مع قيام المانع والا فغير متغير لذلك لجواز ان يكون
طاعة خبر مبتدأ محذوف تقديره المطلوب منكم كما سيصرح به المصنف في اواخر
الحذف وتقدير انه مبتدأ لم يكن المسوغ فيه قصد التعميم كما في تمرة خير من
جرادة اي كل طاعة وقول معروف امثل وقد يعتذر عن الاول بان صحة العطف
لما كان مشركا بين المعطوفين في الحكم وجاعلا اياهما كشيء واحد اكتفي بوجود
المسوغ للابتدا في احدهما على انا نقول الممتنع نحو رجل قائم وصح لعدم المسوغ
اسا وانت في صورة العطف لا يعطف هذا الممتنع ولا يعطف عليه فهي
لعدم نسبه مغلطه فتامل والثاني نحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها
اذى قال صاحب الكشاف قول معروف رد جميل ومغفرة وعفو عن السايل
اذا وجد منه ما يثقل على المسؤول او نيل مغفرة من الله بسبب الرد الجميل
او عفو من جهة السايل لانه اذا رده ردا جميلا عذره خير من صدقة
يتبعها اذى وصح الاخبار عن المبتدا النكرة لاختصاصه بالصفة قال التفتازاني
اما في المبتدا فظاهر واما في المعطوف فلما اشار اليه بان المعنى عفو عن
السايل او مغفرة من الله او السايل بل على انه ليس في القواعد احتياج المعطوف
على المبتدا الى التعريف او التخصيص انتهى وقد يشكل على ذلك ان القاعدة ان
المعطوف على الفاعل فاعل وعلى المفعول مفعول وعلى المبتدا مبتدا فيثبت له
حكمه على ما هو القياس وانت خبير ان الزمخشري مخالف للمصنف في هذه الاية فانه
مصرح بان مسوغ الابتدا فيها الاختصاص بالوصف وكثير منهم اطلق العطف
في تعداد المسوغات واهمل الشرط المذكور منهم ابن مالك في تسهيله وشرحه
وكانه استند الى ما اشتهر من قوله وقد يقع في بعض النسخ ما لفظه وليس من هذه
المسئلة ما اشتهر من قوله بدل وكانه استند الى ما اشتهر من قوله عندي
اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا هو من اول البسيط
ولم يسم قائله والصبر حبس النفس عن الجزع والاصطبار ابلغ فلذا اختاره الشاعر
وشكوى الاشتكاء وعنده اجازه بسوغ وسمع قال الشارح مفسر لعامل الجار
والمجرور والمرفوع اي فهل سمع باعجب من هذا امرؤ والحامل على دعوى
التفسير جعل الجملة تعليلية لما هل يريد ان اصطبار المظلوم وعدم تشكيه
وشكوى الظالم امر غريب ينبغي التعجب منه والظاهر ان الواو هنا من
قوله وشكوى عند قاتلتي توهم انها عاطفة للحال وسيأتي ان ذلك اي وقوع
النكرة بعد واو الحال مسوغ للابتدا بها وان سلم العطف فثم صفة مقدرة
يقتضيها المقام هو المسوغ له اي وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى شيء
من هذا كله في الابتدا بالنكرة هنا فان الخبر هنا ظرف مختص
وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا فهو كاف في صحة الابتدا

وكانه



وكانه توهم ان التسويغ بالظرف المختص مشروط بتقدمه على النكرة وهنا
لم يتقدم فلا يكون مسوغا وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة
للخبر ان قوله او لكما قدمنا وثانيا وقد اسلفنا الى هذه سهو من المصنف كما قال
الشارح ٢ ثم لم يتقدم شيا مما ذكروه اسلف في موضع من هذا الكتاب وانما
ذكره بعد في المسوغ الرابع كما تراه قريبا وانما يجب التقديم هنا لحصول
الاختصاص للنكرة بذلك وهو كما قدمناه من الصنيع المتقدم او الوقوع بعد
واو الحال فان كلا منهما يحصل الغرض فلذلك جاز في الظرف كما في قوله
واجل مسمى عنده لكون النكرة المبتدا موصوفا فان قلت لعل الواو
للعطف والاستئناف مقدم لان التقدير خلاف الاصل ويكون العطف هو المسوغ
كما اعتبره ابن مالك قلت لا يسوغ ذلك اي لا يجوز ان المسوغ في مثل عطف
النكرة وحدها والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة وحدها وتحصل
ان العطف المسوغ للابتدا بالنكرة هو عطف المفردات لا عطف الجمل وما في
البيت من قبيل الثاني دون الاول فان قيل يحتمل ان الواو عاطفة اسما وظرفا
على مثلهما اي على اسم وظرف وذلك بان عطفت بالاسم على الاسم والظرف
على الظرف فيكون العطف بها حينئذ من عطف المفردات فيصلح ان يكون
مسوغا قلنا يلزم محذور اخر وهو العطف على معمولي عاملين مختلفين اذ
الاصطبار المبتدا معمول للابتدا على الصحيح وان قيل الصحيح مذهب الرافع
والظرف معمول للاستقرار المقدر الذي هو الخبر حقيقة وكذا ان قلنا
بقول الكسائي والفراء ان المبتدا والخبر يترافعان فان قيل قدر لكل من
الظرفين استقرارا واجعل التعاطف بين الاستقرارين الذين هما الخبر
الحقيقي لا بين الظرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدا نفسه عند
سيبويه ويحكى عن ابي علي وابي الفتح واختاره ابن مالك وعليه الجمهور
فيرجع الامر الى العطف على معمولي عاملين نعم ان قال الرافع للمبتدا والخبر معا الابتدا
سلم طلبه لهما على حد سوا كما اختاره ابن الحاجب وجماعة من المتاخرين ولم يمنع
المسئلة والرابع من المسوغات ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا فيه تسامح على
المتعارف اذ الخبر عنه مجموع الجار والمجرور ود في بعض النسخ ان يكون خبرها
عند سيبويه وعليه فيشكل العطف في قوله قال ابن مالك وحمله اذ مقتضاه ان
سيبويه قايل بما عليه ابن مالك وليس كذلك فان ابن مالك لم ينقل ذلك نقلا عن سيبويه
ولم ينقل عنه اصلا وانما هو راي استند به قال ابو حيان ولا اري اجري
هذه الجملة مجرى الظرف والجار والمجرور الا هذا المصنف يعني ابن مالك فحمل كلام
المصنف على ما ذكر يقتضي ان يكون التقدير الرابع ان يكون خبرها عند
سيبويه ظرفا او مجرورا او جملة القول اعتراض لتعيين الناقل وفيه ما عرفت



ووجه بان قوله حملة ليس عطفا على ما ذكر بل على محذوف والتقدير قال ابن مالك
ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا كما قال سيبويه او جملة ولو صدر المقول
بالواو فقال وقال الظاهر في المراد نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب
وقصدك غلامه رجل هذا نشر على ترتيب اللف المتقدم وشرط الخبر منهن
اي شرط هذا الخبر الذي هو ظرف او مجرور او جملة الاختصاص فلا يجوز
عليه اجارة عند رجل لان الظرف اذا لم يكن مختصا لعدم ان اضافته الى
النكرة فيمتنع كون المجرور وما اضيف اليه الظرف والمسند اليه في
الجملة صالحا للاخبار عنه فيخرج المثال ونحو ذلك ان نقول المراد بالاختصاص
هنا الكون المخصوص فلو قيل في دار رجل لم يجز لفوات الاختصاص
منه لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في
الاخبار بذلك وهو معنى قولك السماء فوقنا والارض تحتنا قالوا والتقديم
اي شرط الخبر فيهن التقديم ايضا لان في تقديمه تشويقا للمخاطب
الى الخبر عنه فاذا ثبت به ونكرة هنا بعد اقتنع ولا يجوز رجل في الدار
لفوات التشويق المذكور فيه لان المخاطب اذا سمع النكرة اولا لم يتشوق
للاخبار عنها اذ لا يتشوق احد الى الاخبار عن مجهول واقول انما وجب
التقديم هنا لدفع توهم الصفة اي توهم ان ما بعد النكرة صفة لها وهو
خبر فلو لم يتقدم لالتبس بالصفة واشتراطه هنا يوهم ان له مدخلا في
التخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة والاشارة بهنا الاول لعشرا ان تجي الى المثال
وهو رجل في الدار وبهنا الثاني الى محل مسوغات الابتداء بالنكرة اي انما
وجب التقديم في رجل في الدار لما يتوهم من كون الظرف صفة للنكرة لا خبرا
عنها وهو يندفع بالتقديم فوجب واشتراط تقديمه في باب المسوغات يوقع
في خلل اذ هو موهم لان للتقديم مدخلا في التخصيص المسوغ وليس كذلك وقد
نص ابن مالك على جواز التاخير في نحو رجل عندي اذا كان جوابا لمن قال
من عندك فانك تقول رجل والتقدير رجل عندي ولا تقل عندي رجل
لئلا يخالف الجواب السؤال كانه راي ان توهم الوصفية مندفع بقرينة
السؤال فلم يجب التقديم ونوقش بان المخالفة قد جاءت في التنزيل قال تعالى
فسيقولون لله على انا نقول انما جاز رجل عندي جوابا ولم يجز ابتداء لانه
اذا وقع جوابا علم ان مراد المتكلم الابهام اي رجل لا اسميه جاءني لان السائل
استدعى التعيين ولم يعين له واما اذا قيل ابتداء ولا نعلم هل المتكلم مريد لكتمان
بيان غيبه اولا وعلى الثاني لا يحصل منه فائدة وجزم المحشي بان الاشارة الاولى
الى كون خبر النكرة ظرفا او مجرورا او جملة والثانية الى مسوغات الابتداء بالنكرة
وقال الابتداء بالنكرة يوهم ان تقديمها له مدخل في التسويغ وليس كذلك وقد

في التقديم معنى وجوب التقديم ... نعم ... تقديمها في ...

ذكرو

ذكروا المسيلم اي مثاله كون الخبر احد الثلاثة والمبتدا نكرة فما وجب
فيه تقديم الخبر وذكر موضعها حيث عدوا مما يجب فيه تقديم الخبر على المبتدا
كون التقديم مصححا للابتداء الخامس من المسوغات ان تكون النكرة عامة
عموما شموليا او عموما بدليا اما بذاتها كان كانت من صيغ العموم كاسماء الشرط
واسماء الاستفهام او بغيرها كوقوعها في حيز النفي او الاستفهام نحو ما رجل
في الدار وهل رجل في الدار واله مع الله قيل عليه اما الاول والثالث فلا
خفا في كون النكرة فيهما عامة لوقوعها في سياق النفي او ما هو بمعناه وهو الا
الانكاري الابطالي اذ هو يقتضي انتفا مدخوله فيحصل العموم واما الثاني ففيه
نظر لان النكرة فيه انما وقعت في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام
عليها موجبا لعمومها لانه حقيقي واعترض ايضا بان عد التعميم في مخصصات
النكرة التي يسوغ الابتداء بها لان مشكل العموم ضد الخصوص فكيف
يقال حصل بالتعميم تخصيص مسوغ للابتدا واجيب بان هذا انما يرد على
القايل بان النكرة لا يبتدا بها الا اذا تخصصت بوجه ما والمصنف لم
يقله وانما عد هذا في مسوغات الابتدا بالنكرة فليس وجه المسوغ تخصيص
النكرة حتى يرد وانما الوجه ان النكرة بسبب عمومها اشبهت المعرفة من
حيث صلوحها للمتعدد على البدل فساغ الابتدا بها ونوقش في دعوى الورود
على ذلك القايل بانا لا نريد بالتخصيص ضد التعميم بل نريد حصول المسوغ ثم ان النكرة
في الاثبات قد تفيد التعميم نحو تمرة خير من جرادة على ما ذهب اليه ابن الحاجب
ويمكن تقرير العموم في نحو هل رجل في الدار لانه لما استفهم عن الحكم على واحد
من الجنس من غير خصوصية لزم على ذلك حصول الشياع وفي شرح الكافية لنظيمه
ابن الحاجب ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة لام بفتح الدال
اي هو الاستفهام المستفاد منها ففي العبارة تسامح نحو ارجل في الدار ام امراة
كما ذكره في الكافية وصرح في اماليه وليس كما قال بل مطلق الاستفهام مسوغ
لا يقال انما اشترط ذلك لان النكرة حينئذ تكون مخصصة عند المتكلم لعلمه
بكون احدهما في الدار وهو انما يطلب التعيين كما تقول لانا نقول لا يكفي ما عند المتكلم
من الاختصاص في جواز تنكير المبتدا المصحح الابتدا باي نكرة كانت مخصوصة
عند المتكلم وانما المطلوب الاختصاص عند المخاطب على ما ذكروا قال الرضي
لو كان المجوز للتنكير في نحو ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احد
منهما لزم امتناع رجل في الدار وهل رجل في الدار او امراة لعدم لفظ ام الدالة
على حصول الخبر عند المتكلم وعلى شيء خير يخص به المبتدا قال الرضي وقد صرح
الرضي قبل هذه بيسير ان المسوغ في هذه الحالة وقوع النكرة بعد اداة

استفهام

وارجل في الدار

الاستفهام وحكم هنا بانه لا شيء اخص تخصيص به المبتدا فعلم انه لا عموم في شيء من ذكر وهو
خلاف ما يدعيه المصنف من العموم في نحو هل رجل في الدار وما ادري من الذي جاء
هذا العموم وجوابه ما قال ان العموم اما عموم شمول او عموم بدل والاصح في
منها في المثال المذكور السادس ان يكون مرادا بها صاحب الحقيقة لا فرد بعينه زاد
لفظ صاحب والمعنى ظاهر به وهنا من حيث هي اي ان يكون المراد بالنكرة معنى
الحقيقة فقط من غير ملاحظة شيء من الافراد نحو رجل خير من امراة وتمرة
خير من جرادة جعل المصنف المثال الثاني في حواشيه على التسهيل مما المصحح
فيه معنى العموم وسبقه ابن الحاجب الى ذلك فقال في اماليه الظاهر انه غير مختص
بتمرة متميزة فكان فيه معنى العموم كما في لا رجل افضل منك وذلك معنى كونه غير
مختص من وجهين احدهما انه لا فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه
لا خصوصية لفرد منه على فرد لانه قد يفهم على ان الافضلية انما وقعت باعتبار
كونه من ذلك القبيل والمفضولية انما وقعت لكون الاخر من القبيل الاخر
واذا كان كذلك فلا خصوصية لفرد على فرد والثاني ان في معنى التمرة ما تميز
بالتفضيل على الجرادة من غير خصوصية لفرد دون فرد واذا لم يكن ثمة خصوصية
لفرد منه متميز حصل الشياع ثم ان المفهوم مما نقلنا ان عموم تمرة خير من جرادة
عموم شمولي استغراقي وكلام ابن قاسم في شرح التسهيل وزعم انه عموم بدل وهذا
المثال من كلام عمر رضي الله عنه ففي الموطا ان رجلا سال عمر عن جرادة قتلها وهو
محرم فقال عمر لكعب تعال حتى نحكم فقال كعب درهم فقال عمر لكعب انك لتجد
الدراهم تمرة خير من جرادة السابع ان تكون النكرة في معنى الفعل وهذا
شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها اي بتلك النكرة التعجب ولنحو سلام
على آل ياسين وويل للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعاء معنى كون النكرة
في هذين النوعين في معنى الفعل انها كانت مصدرا منصوبا بفعله والاصل عجبت
عجبا وسلم الله سلاما وهلك ويلا اي هلاكا ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
فبقي المصدر منصوبا وهو مع نصبه دال على الفعل الدال على الحدوث
ولا يحسن اراده معنى الدوام والاستمرار معه فعدلوا لما قصدوا افادة
ذلك عن النصب الى الرفع لتكون الجملة اسمية دالة على الدوام فهي في اللفظ
نقص لمعنى الحدوث وليس سلام في سلام عليك محولا عن سلاما مصدر سلمت بمعنى
قلت سلام عليك لان ذلك ماخوذ من هذا بل هو مصدر سلم عليه سلاما والاخبر
ونحو قايم الزيدان عند من جوزها اي جوز هذه الصورة وهم الكوفيون والاخفش
فانه في قوة يقوم الزيدان وعلى هذا ففي نحو ما قايم الزيدان مسوغان احدهما ما قدم
من كون النكرة عاملة والثاني ما قدم هنا من كونها بمعنى الفعل فيما اي عليه
وكونها

وكونها عامة لوقوعها في سياق النفي لا يقال اليس المرفوع في سياق النفي هنا مسوغا للابتدا
وانما هو شرط للعمل او للاكتفاء بالفاعل عن الخبر كما يصرح به المصنف لانا نقول لا مانع
من جواز كونه مسوغا بنفسه وشرطا لمسوغ غيره او لامر اخر واما الاعتراض
بانه لا ينبغي عد هذا في هذا الباب لان الكلام في المبتدا المحكوم عليه لا فيما الكلام
به ايضا والوصف المذكور من القسم الثاني فقد اجيب عنه بمنع ذلك وان الكلام انما هو
في مطلق المبتدا وقد اسلفنا القول بذلك والحق ان الكلام في المبتدا المحكوم عليه
لانه هو الذي حقه ان يكون معرفة او ما قرب منها اما المحكوم به فحقه كما في قوله
تعالى وعندنا كتاب حفيظ فانه فيه مسوغ من الصفة وكون الخبر ظرفا مختصا وانما
منع الجمهور من البصريين لنحو قايم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتدا لما علمت
من اشتهار اعتبار المسوغ فيه بالوصف المتقدم وفيه ما مر بل منعهم انما هو لفوات شرط
العمل اي عمل الصفة وهو الاعتماد او لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن
الخبر وهو تقدم النفي او الاستفهام وهذا اي التعليل الثاني اظهر لوجهين احدهما
انه يكون يطرد الاعتماد في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر فلا يجوز نحو زيد
قايم ابواه كون قايم مبتدا ثانيا وما بعده فاعل سد مسد جزء وتكون الجملة
خبرا عن زيد وان وجد الاعتماد على المخبر عنه الذي هو المبتدا الاول والثاني ان
شرط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب
لمطلق العمل اي ان اشتراط مجموع الامرين انما هو لعمل الوصف في النصب
اما العمل في المرفوع فيكفي فيه الاعتماد فقط بدليل انه يصح زيد قايم ابواه
امس مع كون الوصف فيه بمعنى الماضي لقربه التقييد بامس ولا يصح زيد ضارب
غلامه امس ولذا انهم لم يشترطوا لصحة نحو اقايم الزيدان كون الوصف بمعنى
الحال او الاستقبال لان الوصف فيه انما عمل في المرفوع واشترطوه في صحة
اضارب الزيدان عمرا والحاصل انهما امران هما الوصف والاكتفاء به
عن الخبر فلكل شرط فالاول ان كان النصب فيشترط له امران الاعتماد والكون
المذكور وان كان الرفع فيشترط الاعتماد فقط والثاني شرط الاعتماد على نفي
او استفهام والثامن من المسوغات ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق
العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك المذكور من السجود
والتكلم من افراد هذا الجنس غير معتاد حق العبارة من افراد هذين
الجنسين الا ان يكون قد اراد بالجنس جنس ما لا يعقل فيشملهما ولم يتحاش من
اطلاق الجنس على ما هو نوع او صنف كما هو داب المتادبين في الاخبار اي بما
وقوعه من تلك الافراد غير معتاد عنها اي عن تلك النكرة التي هي احد تلك الافراد
فايده ونحو مع الفايدة فحيث حصلت صح الاخبار بخلاف رجل مات ونحوه مما
ثبوت الخبر فيه امر معتاد فانه لا فايدة في الاخبار به عن النكرة ما لم يختص وهذا نحو

فان لو احدان يقول ان هذا التتم داخل في بعض اقسام ما قبله لعني بابوابه
النحو فتدبر والتاسع منها ان تقع النكرة بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد
او رجل بالباب انه لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من ان يفاجئك عند
خروجك اسد او رجل بل يجوز ان يخلو الحال من مفاجاة احدهما فيفيد الاخبار
حينئذ والمحشي اي يخلو من ذكر فيقول الاخبار ثم قال وانا افهم ان كلامه
هذا لانه لا يشتمل علي ما فيه فيكون متنبيا لان نفي النفي اثبات وانت خبير ان محل
ذكر لو كان احد النقيضين واردا علي الاخر وههنا ليس كذلك فان النفي الثاني وارد
علي خلو الحال والاول علي وجوب هذا النفي فتامل والعاشر ان تقع في اول جملة حالية
سواء اقترنت بواو الحال ام لم تقترن كقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا محياك اخفي
ضوءه كل شارق هو من ثاني الطويل ولم يسم قائله وسرينا من السرى وهو السير
ليلا واسرينا بمعناه وقد ورد في الكتاب العزيز بهما قال المصنف وربما صحف بالنجم
من الثريا واضاء انار وبدا ظهر ولاح والمحيا الوجه قال الشارح واراد بكل
شارق كل كوكب طالع كانه ماخوذ من قولهم شرقت الشمس اي طلعت ولا اذكر
الان من نص علي ان ذلك يستعمل في غيرها من الكواكب وفي الشرح الحلالي
والشارق النجم وكل مضيء واما صاحب القاموس فقال والشارق الشمس حين تشرق
وعلة الجواز هنا ما ذكرناه في المسئلة قبلها يعني ان الفائدة متحققة هنا ايضا
اذ لا توجب العادة ان لا يخلو السرى من مقارنة اضاءة نجم بل يجوز ان يخلو السرى
منها فيفيد الاخبار ومن ذلك قوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني
مدية بيدي هو من اول البسيط وقبله تركت ضاني تود الذئب راعيها وانها
لا تراني اخر الابد ولم يسم القائل والضان بالهمزة جمع ضائن خلاف المعز من
الغنم والذئب بالهمز وقد تسكن بعد ذال معجمة مكسورة حيوان معروف والراعي
الموكل بحفظ الماشية والابد الدهر والطروق المجيء ليلا والمدية بضم الميم وسكون
المهملة وفتح المثناة التحتية الشفرة وهي السكين العظيمة يعني ان الذئب ياتي
ليلا هي الضان للافتراس ليلة واحدة في الدهر وهو افضل من قول ان رب
مرة واحدة بقرينة المقابل فهي لا تزال احسبها وانا اما فاذبحها دائما فهي تراني
كل يوم في حال كون المدية بيدي فانا شر عليها من الذئب وهذا البيت علة
للبيت قبله فان مضمون الاول انه ترك ضانه علي حالة هي ود ان يرعى
الذئب لها مع ظهور عداوته لحاق انها لا تراه ابدا فصار مظنة ان يقال ولم
ذلك ومحصلها وصف نفسه بالكرم وانه مضياف وبهذا البيت تعلم ان
اشتراط النحويين ومنهم ابن مالك في تسهيله وقوع النكرة بعد واو الحال ليس
بلازم بل يكفي وقوعها صدر جملة ولو بغير واو كما في البيت ونظير هذا الوقع
قول ابن عصفور في شرح الجمل تكسر ان المشددة النون اذا وقعت بعد واو
الحال

الحال نحو قوله تعالى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون
والحادي عشر ان تقع في اول جملة حالية اي الامر الحالي المنطبق علي جزئياته مطلقا
بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون فما بعد الا
بغير واو وقد ذكر ان فيه لو قوعها صدر هذا علي رواية مدية في البيت
بالرفع ومن روى مدية في البيت المذكور بالنصب فمفعول لحال محذوفة
اي حاملا او مستصحبا وعين ان يكون بدلا من الياء في تراني اما بدل
الكل او البعض فظاهر واما بدل الاشتمال فلما تقرر من انه ما اشتمل عليه
المبدل منه لا كاشتمال الظرف علي المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا
متقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الي ذكره
منتظرة له وليست المدية مع ضمير المتكلم بهذه الصفة ومعه مخالفة فيتجه
القول ان يكون مدية بدل اشتمال من ضمير المتكلم في تراني والظاهر بدل من
ضمير الحاضر اذا كان بدل بعض كاعجبتني وجهك او بدل اشتمال كاعجبتني كلامك
او بدل كل للاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وقد وجد الرابط وهو ما في
متعلق المبدل منه ومثل ابن مالك للمسئلة بقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم
وقول الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا وتبريح من الوجد خانقه
من ثاني الطويل وقائله عبد الله بن الدمينة الخثعمي وعرضنا ونصبنا
او ظهرنا علي غير قصد او علي سبيل العروض اي اعترضناه وسلمنا عليه فرد السلام
كارها لغيرته لما عنده من الغيرة والتبريح الشديد والبرح الشدة ومنه الجهد
يقال هو في برح من الشوق بارح وبرح الشوق بي والوجد الحزن كانه
امتلا صدره من الغيظ فارتقى الى ما فوقه حتى كاد يخنقه وافاد الشارح
ان هذا المسلم كارها يحتمل ان يكون محبا شغله ما به من الوجد والغرام
عن الالتفات الي غير محبوبه فكره الكلام حتى تكلف رد السلام وان يكون
محبوبا فكره السلام اما تجملا بما به شغفا ما العاشق في سماع كلامه الذي هو
ابرد لغليله من الزلال او خشية ان يفطن لحالهما احد من الرقباء
والعذال وكان الشارح لم يقف علي ما قبل البيت وما بعده وهو من ابيات
الحماسة من قسم النسيب قبله ولما لحقنا بالحمول ودونها خميص
الحشا توهي القميص عواتقه قليل قذى العينين يعلم انه هو الموت ان لم
تلو عنا بوائقه ان هذا المسلم كارها لما ان قبله الحمول الحامي دونها [illegible]
عرضنا صاحب اي لما لحقنا الظعائن واتفقا لها لعله الشوق وبعد تبيعا
لها غير في تحرير العهد بعدما ادركناها [illegible] رجل [illegible] خميص الحشى
اي قليل اللحم علي بدنه لطيف طي البطن [illegible] حتى ان عواتقه وهي النواحي

كذا نبه واللحق اذا المدية الا لوحظت مع رابطها كانت مع ضمير المتكلم بهذه الصفة

البدل من ضمير

عرضنا

منا

هو [illegible]

من عاتق الانسان يكاد توهي قميصه اذ الاينقع منها على وطي وا
لعوا توجمع عاتق وهو موضع نجاد السيف من الكتف قال
المرزوقي وهذا مما يتمدح به العرب لان التسمية عندهم مذمومة
وقوله قليل قذي العينين يصف امتناعه وقد صبره على وزن
العار يقال فلان لا يغضي على قذي اذا لم يحتمل ضيما وقوله يعلم انه
هو الموت يصفه بصفة المجتهد عند عقبة وانه لا يصطلي بناره
اذا اغار على حرمه اي انا مع تعرضنا له نحذره ونخشاه مخافة ان
نحمي لتحققنا ان سرته لا يقاوم والبوايق جمع بايقة وهي المحصلة
المنكرة في شمولها يقال باقتهم بايقة وتلوعنا تصرعنا ويروى تلوعنا
من الالتقاء اي لما تحققنا المحمود عرضنا وسلمنا على قيمها فسايرته مقدار ميل
وليتني بكرهي له ما دام حيا ارافقه فان مضمومه امتطاه صحبته في
السير لما فيها من لذة النظر الى المحمول المشتمل على من يهوى وبكراه
الكون معه لما نخشاه منه لولا غلبة الالتذاذ ومقدار ميل طرف
لمسارة وابا من بكرهي للمصاحبة اي مع كرهي له وهو نصب على الحال
من ارافقه وما دام حيا ظرف فكرهي ولا كبير معنى في جعله ظرفا لارافقه
ولا دليل فيهما قيل عليه هذا عجيب فان ابن مالك لم يذكرهما
على جهة الاستدلال لهما بل على جهة التمثيل وقول المص ومثل ابن
مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيهما وقد يدعي ان وجه
ان المثالين المذكورين لما كانا من كلام من يستدل بكلامه ثبت لهما
جهتا مثالية ودليلية وقد نبه المص احديهما مع الاخرى ولما كان فيهما
مناقشة تعين ايرادها اثر ايرادها على جهة الدليلية التي هي اقوى
وايضا المناقشة في الدليل مسموعة وفي المثال لا تسمع لان الغالب
من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه انه للاستدلال لا لمجرد التمثيل
كما قيل انه مجرد دعوى وانه لم يكن فيهما دليل لان النكرة موصوف بصفة مقدرة
في البيت وهي قوله من الوجد وهو مقدم في الاول اي وطايفة من غيرنا بدليل
فان المقابل يقتضي التقدير المذكور ومما ذكروا من المسوغات
بعضهم طايفة منكم
ايضا شروع في ذكر مسوغات عدوها لا تخلو عن قدح ولم يذكر
منها وقوع النكرة بعد لولا وقد ذكرها ابن مالك وغيره نحو قوله
لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن لا يقال المسوغ هنا
الوصف المقدر اذ التقدير لولا اصطبار عظيم فيدخل فيما ذكر لانا نقول هذا ممكن في
المصنف في حواشي التسهيل تسليما لابن مالك ولم يتعقبه عليه فهي قوله لولا اصطبار مسوغان

فمن

فمن هذه المسوغات ان تكون النكرة محصورة نحو انما في الدار رجل او جعلها للتفصيل
نحو الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته والدهر يومان يوم لك ويوم عليك وقال
الشاعر فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر وقوله فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب
نسيت وثوب اجر هو من ثالث المتقارب من قصيدة لامرئ القيس وقد وصف الحالة
التي ذكرها في الكلام على بيت منها تقدم في الكلام في حرف اللام قال الزمخشري يريد
اجتهد في الوصول اليها وسبب في الليل الطويل وقاسي شدة من خوف رقبائها فجعل
على ركبتيه حتى وصل اليها ونسي بعض ثيابه عندها لانها ذهبت بفؤاده
فلم يدر كيف خرج من عندها ويروي بدل صدر البيت فلما دنوت تسديتها
اي لما دنوت منها علوتها وركبتها ويروي ايضا بنصب الاسمين وهو ظاهر وقولهم
شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى قال المحشي وجد بخط المصنف ثرى وقال
الشارح يوجد في بعض النسخ ثوى ذو الثلاثة ومرعى مضبوطين بما يقتضي انهما
منونان والصواب ان هذا الكلام من قبيل السجع الذي هو عبارة عن تواطي فقرتين
فصاعدا من النثر على حرف واحد يتعين فيهما ترك التنوين معا لترتيل الفعل
وذلك ان للسجع ضرورة ايضا هي ضرورة الشعر من الزيادة والنقصان والابدال
وغير ذلك كما نص عليه ابن بري في رده لما فات ابن الخشاب على مقامات الحريري
وما استظهر به في هذا المقام من انهم قد حركوا الساكن كما حكوه في الشعر في قولهم
في صفة ليالي الشهر ثلاث درع كصرد والقياس فيه درع كقفل لانه جمع درعا
وهي الليالي الثلاث التي تلي الليالي البيض لاسودادها اوايلها وبياض سايرها
اتباعا لقولهم وثلاث غرر وثلاث ظلم فقد نوقش فيه بان ذلك ليس من قبيل
السجع اتباعا في شيء لعدم التواطي فيه على ما هو بمثابة الروي في الشعر والثرى
قال في الصحاح التراب الندي وارض ثرياء ذات ندى ويقال التقى الثريان
وذلك ان يجيء المطر فيرسخ في الارض حتى يلتقي هو وندى الارض ثم قال الاصمعي
العرب تقول شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى اي يمطر اولا ثم يطلع النبات
فتراه ثم يطول فترعاه النعم او واقعة بعد فاء الجزاء نحو ان مضى عير فعير في الرباط
العير بفتح المهملة الحمار وغلب في الوحشي والرباط بكسر الراء ما يربط به واما
اذا مثل ان ذهب عير فعير في الرهط فالعير بمعنى السيد اي ان ذهب منا سيد
فهي رهطنا سيد يقوم مقامه وسير سيره وفيهن اي في هذه الصور المسايل
نظر اما الاولى فلان الابتداء فيها بالنكرة صحيح ثم مجازا لوجود المسوغ فيها
وهو كون خبرها جارا ومجرورا ولك ان تقول واي مانع من ان يكون ثمة
مسوغان للابتداء بالنكرة وهو قد وجد فيه مسوغ كما تقدم على ان ما ذكر
من قبيل التصحيح في المثال الخاص وهو يستدعي نظر العدل الى الضابط الكلي
المعرب انه صادق على نحو انما قايم زيد وما ذكره المصنف من الاهمال عن مثال فيه فالله

وشعر امتوده بالتنوين صليبتين

يعجب
الشارح لكن لا يلزم من عدم تأتي هذا الاحتمال انه لا يتأتى غير احتمال لما عرفنا ما وقا
من ايراد الكرخي النقص بنحو الصوم وهو يرى انها خارجة عن الباب
رأسا فتدبر واما الثاني فلاحتمال الاول لا غير والثاني عطف عليه كقوله
اوكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت هو من
ثاني الطويل من قصيدة لكثير عزة ورمى فيها تقديره رمى فيها سهم اي اصابها
بسهم فشلت بالبنا للمجهول اي اصابها دا الشلل وقد استشهد به الكوفيون
على ان النكرة اذا ابدلت من نكرة اخرى بدل كل فلا بد من توصيف الثانية
والحق انه لا يشترط ذلك قال تعالى ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا وقال
الشاعر فالفتنا عادونه الشمس وابتغى باحسن موصولين كف ومعصم
وسمي هذا البدل بدل التفصيل وفي هذا اشكال وهو ان البدل انما هو مجموع المتعاطفين
اذ هو من قبيل بدل الكل من الكل واقول لا اشكال فيه ان مراده ان الاول
مع ما عطف عليه البدل والقرينة قوله ويجيء بدل التفصيل لظهور ان المفصل
انما يحصل بمجموع المتعاطفين وقد قيل ايضا انه لا يجوز ان يكون بدل بعض
وفيه اشكال واجيب بان بدل البعض مفتقر الى تقدير الضمير مع ان التركيب
صحيح بدونه ولم يوجد بدل التفصيل ضمير ملفوظ في كلامهم ولا احتياج الى تقديره
فان قيل اذا كان المجموع بدلا فما العامل في كل من الجزئين على انفراده فان الوصف
انه عن بدل اجيب بانه نظير قولهم الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل
من الجزئين مرفوع فيحتاج الى عامل قال الشارح ولم يجد الرضي في ذلك جوابا
ارتضيه والذي خرج عنه ان كل واحد من الجزئين خبر من جهة اللفظ ولذا عد من
نوع تعدد الخبر فالعامل في كل منهما في الخبر واما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر
ثم قيل لا يجوز في نحوه العطف خلافا لابي علي ولا الفصل بينهما ولا تقديمهما على المبتدا
ولا تقديم احدهما وتأخير الاخر قالوا واذا اريد التعبير عن هذا النوع فلا يعبر
عنه بغير لفظ الوحدة الا مجازا فلا يقال في حلو حامض حلوان وانما يقال حلو
وقال ابو علي ان الثاني من نحو حلو حامض يتحمل الضمير لان الاول بمنزلة الجزء
منه على انا نمنع ان يكون نحو حلو حامض نظير بدل التفصيل وانما نظيره
بنو زيد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تعدد فيه الخبر المتعدد صاحبه
صفة وهذا لا يستعمل بدون عطف بخلاف ذاك كما عليه الجمهور ولا يتعين ابداله
وانما في عطف عليه والتحقيق ان الخبر في المعنى المجموع وفي اللفظ الاول اصالة
والثاني والثالث بطريق التبعية كما في بول قعير وكاتب شاعر واختار الرضي
في نحو هذا ان المتعاطفات كلها هي الخبر والكل الاجزاء عن الجمع بمفرداته
وهو باطل قال وهذا من قطعها تقدم له في البدل وقد يقال هو اطلاق مجازي من
باب اطلاق الكل على الجزء والتعدد انه شهر الارض المعطوف شهر ذو وثري اي ذو اثر بد

بحيل

بنو يد

واحمال شهد الاول للخبر ٣ه

فهو

٥٨

فهو كقولك زيد عدل في بعض الوجوه اذا التقدير ذو عدل وشهر ذو وثري اي بتقص
فيه الزرع واحتمال خبر الاول المبتدا الخ وشهر ترعى ومرعى احتمال
اعادة الجار تذكرة لطول الفصل اي ولاجل احتمال نسجت واحد الوصفين اي لان يكونا
صفتين لثوب مصححين للابتداء به والخبر محذوف اي فمن ثوابي ثوب نسجته
ومنها ثوب اجره وبخل ابيها اي ان نسجت واحد جيران وثم اي وهناك
للمبتدا الذي هو ثوب صفتان مقدرتان باعتبارهما صح الابتدا بالنكرة
المحبوب لي نسجته وثوب لي اجره وانا نسي ثوبه لشغل قلبها او لما
عاناه من رفيعها بها كما قال العوت نبيتني اذا قمت سربالي عجز بيت من
الضرب الاول من الطويل لم اقف على صنعته ولا اسمه بلح والعوت المراة الحسنة
الدلال وبلاام من اسمائهن والسربال بكسر المهملة القميص او الدرع او كل ما يلبس
والناجي الثوب الا من لغبي الا بي علي القافة جمع قائف وهو من يعرف الاثار يقال
قفا اثره يتبعه كقفاه وقافه وهو اقوفهم ولهذا زحف على ركبتيه جلا يظهر له
كثير اثر فيخفى حاله عليهم واما الثالثة فلان المعنى فغيرها خير اي فهو مخصوص بهذه
الصفة المقدرة ثم حذفت الصفة ورايت في كلام محمد بن حبيب وحبيب ممنوع
من الصرف لانه اسم ام هو كذلك عند اكثر الرواة كما نص عليه القفطي في طبقاته
قال وجد بخط العلا غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب
واخبار العرب مكثرا من رواية اللغة موثقا وهو صاحب كتاب المحبر وذكر
القاضي ابو طاهر انه ينسب الى امه وانه ابن ملاعنة وكان بغداديا وقال
الخطيب في تاريخه يقال ان حبيب اسم امه وقيل بل اسم ابيه فنقل الخلاف ايضا
واقتصر المصنف على القول بانه اسم امه اما لانه المعتمد لانه قول الاكثر
او لانه لم يطلع على غيره وتوفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس واربعين
ومائتين بسر من راى قال يونس قال روبة المطر شهر ترعى الى اخره
وهذا دليل على انه حذف لابد من تقدير مضاف قبل المبتدا المقترن بها كما يقال
اشهر المطر كما تقدم من صنيع المصنف لتصحيح انه الخبر عنه بالزمان اذ لا يخبر بالزمان
عن غير زمان اقسام العطف والمراد به عطف النسق لانه حصول المعنى
عند الاطلاق وهي ثلاثة احدها العطف على اللفظ اي على لفظ المعطوف عليه
وهو الاصل الغالب في كلامهم نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض عطفا على
لفظ قائم المخفوض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف امكان توجهه الى
المعطوف عليه فقيل عليه انه يقتضي في قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده ان يكون مولود عطفا على والدة لتخلف الشرط المذكور اذ العامل هنا
وهو تضار بالتاء الفوقية يمتنع عمله في الظاهر المذكور والجواب بانا اعتبرنا
امكان التوجه شرطا لذلك وهو هنا ممكن بتحويله الى صيغة الغائب وخصوص الصيغة المسند اوجبه خصوص المسند اليه فلا

المذكوره

تقدم مثاله في مثل هذه القاعدة فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد الا الرفع
في المعطوف عطفا على الموضع ويمتنع الخفض عطفا على اللفظ لان من الزائدة
لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا فيتعين
الاستئناف نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد اي لكن او بل هو قاعد يتعين
في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب بفتح الجيم اي في الكلام الموجب
وهي انما تعمل لما فيها من النفي وقد انتقض بالاستدراك او الاضراب لان كلا منهما
يقتضي ان ما بعده مخالف لما قبله ومخالف النفي الايجاب فيقتضي ما
بعدهما لان يكون ايجابا وما لا تعمل فيه وفي العطف على المحل اي محل خبر
ما وقد كان مرفوعا قبل دخول ما عليه خبر المبتدا اعتبار الابتداء فانه العامل
في الخبر ايضا كما عرفته عند المحققين مع زواله وارتفاع حكمه بدخول الناسخ
فهما ممنوعان والصواب في نحوه الرفع على اضمار مبتدا كما قدرنا ولا تكون
لكن وبل عاطفة بل حرف ابتداء والجملة بعده مستأنفة ونبه الاغراض
على صاحب التلخيص البياني ومن قبله كلامه من شارح صحيح حيث جعل ما زيد
شاعرا بل كاتب من قبيل القصر بالعطف مع انه لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على
المحل كما عرفت والثاني من اقسام العطف العطف على المحل نحو ليس زيد
بقائم ولا قاعدا بالنصب عطفا على محل خبر ليس المخفوض وله اي وللعطف
على المحل عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في
الفصيح من الكلام قيل ينتقض هذا بنحو رب امرأة صالحة لقيت ورجلا
صالحا فانه يجوز كثيرا وهو عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا تحذف
رب وينتصب مدخولها بايقاع الفعل عليه وقد ذكرها من تصريح المصنف
في الكلام على رب انما قد انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا ونوقش
بانا لا نسلم ان رب لا تحذف وينتصب ما بعدها بايقاع الفعل عليه اذا
دلت قرينة على ذلك نعم يبقى الكلام في ان هذه الصورة التي ذكرها المناقش
هل هي فصيح او لا ولا يرد ان نحو في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة بسقوط
الباء فتنتصب ومن فترتفع وعلى هذا الشرط فلا يجوز ان يقال مررت بزيد وعمرا
عطفا على محل المجرور خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح ظهور ذلك في نحو
المحل بان يقال مررت زيدا وقد زعم الرضي ان من قرأ بالنصب في قوله تعالى
وامسحوا برءوسكم وارجلكم جعل العطف على محل برءوسكم ولا اشكال عليه اذ يجوز
في الفصيح مسحت الرأس وكان رحمه الله لكنه نزع نزعة رافضية فان الواجب عند
الرافضة مسح الرجلين في الوضوء تمسكا بظاهر قراءة الجر وقراءة النصب اليها بالتاويل
كما فعل الرضي والمعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم غسل الرجلين في الوضوء وانه لم يمسح قط
الا على الخفين فحينئذ ان يكون الارجح في قراءة النصب معطوفة على المغسول وان تكون قراءة

فتعين

الجر



الجر محمولة عليها والجر بها اما على الجوار او غير ذلك وسيأتي في اواخر الكتاب ما فيه مقنع
واما قوله تمرون الديار فلم تعوجوا هو صدر بيت لجرير كلامكم علي اذن حرام وقد
تقدم الكلام عليه في ابحاث المزيد فضرورة لا يعول عليها ولا يختص اي مراعاة الموضع
من المعطوف عليه بان يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا بل تطرد في الزائد
وغيره بدليل قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
العواذل هو من الضرب الثاني من الطويل من قصيدة للبيد بن ربيعة ابي
عقيل العامري الهلالي الصحابي وقبله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب
لعلك تهديك القرون الاوائل وانت من قوله فان انت ضمير رفع استعير مكان
ضمير النصب واصله فان اياك عكس قوله اياك نعبد يعني نعبد للمجهول في قراءة الحسن
ونحو ذلك اورده ابن قاسم في شرح الخلاصة وقيل هو باق على حكمه واصله فان
ضللت فحذف الفعل وانفصل الضمير كقولك في نحو احسب عليه لابست زيدا
فان عدم الانتفاع بالعلم يلزمه الضلال ولعل للتعليل والقرون جمع قرن
كصعب وهو على ما في كتاب الهروي كل طبقة مقترنين في وقت
ومنه قيل لاهل كل مدة او طبقة بعث فيها نبي قلت السنون او كثرت قرن
ومنه الحديث خيركم قرني يعني اصحابي ثم الذين يلونهم يعني التابعين لهم باحسان
وقيل القرن ثمانون سنة وقيل اربعون وقيل مائة سنة وضعف صاحب
القاموس بانه الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم لغلام مسح راسه عش قرنا فعاش
مائة سنة وقيل ثلاثون وقيل خمسون وقيل ستون وقيل سبعون وقال
في الصحاح القرن من الناس اهل زمان واحد وقال في القاموس وكل امة هلكت
فلم يبق منها احد والوقت من الزمان وقرنك بالكسر من هو
على سنك كالقرين وعدنان هو ابو اد كعمر مصروفا وتضمين ابو معد جد
قريش الاعلى وتزعك بالزاي المنقوطة بعدها عين مهملة تكفك يقال وزعته
ازعه وزعا اذا كففته والعواذل بالذال المعجمة اللوائم جمع امرأة عاذل او جماعة
عاذلة والثاني هو الظاهر وقال الجلال هنا حوادث الدهر وعبره واسناد
العذل اليها مجاز والمعنى ان غاية الانسان وقصاراه الموت فلا ينبغي لاحد
الغفلة عنه كيف وان وقوعه امر معلوم في الاذهان فان شككت فيه فاين يكون
ذلك فانظر في انسابك ومن سبقك من ابائك وعزهم الى هذا الوجود
فان لم تجد من دونهم الا الاقدمين اصابهم الدهر جميعهم وذهب
بهم وانت لا شك صائر مصيرهم فلتكفك العواذل عما انت عليه من الانهماك
في اللذات والاقبال على ما يتقالم والاعراض عما هو باق انتهى قول ان مراد
انك ان لم تنتسب الى عدنان فلتكفك العواذل عن التبجح بالنسب فانه
لا افتخار بترك الكسر هذه الجهة قول من لم يقف على ما قبل البيت ولم يفهم مراد قائله ودون الثانية في البيت

منصوب بالفعل الثابت عطفا على محل الاولى لحيث يمن وهي عبر بيرة والمجرورات
في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيمة
المنصوب عطفا على محل هذه المنصوب وان كان الظاهر محلا جرا ايضا صحبة
وانجرف الجر في هذه ليس زايدا وههنا بحث اورده الشارح وهو ان الدنيا
ان اريد بها الازمنة السابقة ليوم القيمة مثلا فلا اشكال في عطف
يوم القيمة عليها لان الكل زمان وان اريد بها هذه الدار من حيث هي فهو
ظرف مكان فكيف يصح العطف والظرفان مختلفان وفيما المكان ما
يقتضي منعه فانه قال في تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة
ويوم حنين فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على
المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين او في ايام مواطن ويجوز ان
يراد بالمواطن الوقت كمقتل حسين وقال ابن المنير في الانتصاف لا مانع من
عطف ظرف الزمان على المكان كعطف احد المفعولين على الآخر تقول ضربت
زيدا عمرا في المسجد ويوم الجمعة كما تقول ضربت زيدا وعمرا مع انه لا بد من تغاير
الفعلين الواقعين بالمفعولين فانك اذا قلت اضرب زيدا اليوم وعمرا
عند الم يبينك في ان الفعلين متغايران والظرفان كذلك والفعل في الصناعة
يجوز في الآية ان يكون كل واحد من الظرفين على حاله اي يستغني
عن التقدير وقال بعض الفضلاء جوز بعضهم عطف الزمان على المكان
وكلام الزمخشري موذن بعدم جوازه فيحتمل ان يريد انه لا يجوز
في هذه الآية لان مواطن مجرور بفي ويوم منصوب على الظرفية فلو عطف
يوم عليها لجر وهذا ممتنع كما قال الشارح بان العطف هنا على المحل لا على اللفظ
وان يريد انه لا يجوز مطلقا لان الفعل كما هو مقتضي لظرف الزمان مقتضي
لظرف المكان وهو مرتبط بهما بدون الواو فلا يجوز جعل احدهما تابعا للآخر
فلا يعطف عليه وذلك كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل
ولا المصدر على شيء من ذلك او لان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا وظرف
المكان يشترط الابهام فلما اختلفا في هذا المعنى لم يعطف على الآخر او لان الاستعمال
وارد على عطف المكان على الزمان ولم يرد بعطف الزمان على المكان الا نزرا
الا انك لو قلت ضربت زيدا اليوم الجمعة وفي المسجد صح ذلك ولو قلت ضربت
زيدا في المسجد ويوم الجمعة خرجت عن قانون كلام العرب انتهى والجمهور على ان
يوم القيمة معطوف على مجموع قوله في هذه اي اتبعوا لعنة في الدنيا ولعنة يوم
القيمة الثاني من شروط العطف على المحل ان يكون الموضع بحق المعتبر العطف عليه بحق
الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه بجر المعطوف بدعوى عطفه على محل زيدا
باعتبار اضافة اسم الفاعل اليه لان الوصف المستوفي لشروط العمل من الاعتماد وكونه بمعنى

الحال



الحال او الاستقبال الاصل اعماله لا اضافته فلا يكون الجر بحق فيه موضعا لبعده
عن الاضافة وضعفها لاسميه فيه لا لتحاقه بالفعل واجاز البغداديون الجر
مراعاة المحل وان لم يكن اصليا تمسكا بقوله منفتح بقول ضعيف شوا وقدير
مجاهو بعض بيت من معلقة امرء القيس وتمامه فظل طهاة اللحم ما بين فان
فيه عطف قدير بالجر على المحل ضعيف شوا المنصوب بمنفتح نظرا الى اصالة الاضافة
وقدم الكلام عليه غير بعيد وقد مر جوابه من ان تقدير الكلام او طابخ قدير ثم
حذف المضاف فاقيم المضاف اليه مقامه على اعرابه او انه عطف على ضعيف والخفض على
الجوار او على توهم ان المعطوف عليه مجرور بالاضافة على حد ولا سابق شيئا وتقدم
ما في ذكر من البحث والثالث من الشروط وجود المحرز اي الطالب لذلك
المحل ويعني بالمحرز ما يكون امارة دالة على ذلك المحل كليس في ليس زيد
بقائم فالمحل نصب قائم على انه خبر ليس والمحرز حاصل وهو ليس فيجوز العطف
على هذا المحل فتقول ولا قاعدا وابتنى على هذا اي على هذا الشرط اي على اشتراطه
امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرو قائمان وانما جاز ان يكون زيد وعمرو
قائم فيما حكاه ابو جعفر ابن النحاس عن سيبويه والخليل اي والجمهور لان عمرو
مبتدا لا معطوف وقائم خبره وخبر ان محذوف دل عليه خبر المبتدا المذكور والتقدير
ان زيدا قائم وعمرو قائم وانما امتنعت صورة الكتاب لان الطالب لرفع زيد
هو الابتدا والابتدا على المختار هو التجرد اي تجرد الاسم من العامل اللفظي والتجرد
قد زال بدخول ان لظهور كونه عاملا لفظيا والثاني ان زيدا قائم وعمرو
اذا قدرت ان عمرا معطوف على المحل اي محل اسم ان لفقدان المحرز ايضا لا
اذا قدرته مبتدا وقدرت خبره محذوفا فانها تمتنع لصيرورة المسئلة
عطف الجمل واجاز هذه بعض البصريين كالمبرد وابي علي ومن تبعهما لانهم لم
يشترطوا المحرز فلم يضرهم فقدانه وانما منعوا المسئلة الاولى لمانع اخر سوى
فقدان المحرز وهو توارد عاملين مختلفين ان والابتدا على معمول واحد وهو
الخبر اي وهو ممنوع واجازها الكوفيون اي اجازوا المسئلة الاولى والثانية
لانهم لا يشترطون محرزا فلم يضرهم فقدانه ولان ان لم تعمل عندهم في الخبر بل هو
مرفوع بعد دخولها بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو الابتدا فلم يلزم التوارد
المحذور ولكن شرط الفرا لصحة الرفع قبل مجي الخبر خفاء اعراب الاسم اما لبنائه نحو
انه هذا وزيد قائمان او لكون اعرابه تقديريا نحو ان موسى وزيد قائمان اذ الاعراب
فيهما خفي لا يظهر لكونه في الاول محكوما بالبناء وفي الثاني مقدرا غير ملفوظ به
لئلا يتغاير اللفظ من المعطوفين باختلافهما في محض الاعراب مع ارتباطهما التوافق ولم
يشترط الكسائي ذلك وان حصل التنافر كما انه ليس بشرط اتفاقا في سائر اي باقي
مواضع العطف على اللفظ وصحتها اي جمع الرازي الكسائي على صحة الرفع قبل مجي الخبر

وان احتلفا في الشرط ابدا تا ويقيا قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
الاية اي والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم
يحزنون فقوله الاية بتقدير اقرا الاية او تمم الاية من قوله والصابئون عطف على
محل الاسم الموصول قبل اتيان الخبر وهو من امثل الاجزه وقولهم انك وزيد
ذاهبان فزيد عطف على موضع الكاف من انك قبل مجي ذاهبان وكلاهما
من قبيل ما صفي اعرابه لنيابه واجيب عن الاية بامرين احدهما ان خبر
ان محذوف اي ماجورون او امنون او فرحون والصابئون مبتدا وما
بعده الخبر والجملة عطف على الجملة ويشهد له قوله خليلي هل طب فاني وانتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان هو من ثاني الطويل انشده ثعلب ولم يسم قايله
والطب مثلثة الطا اصلاح الجسم والنفس والرفق والسحر وبالكسر الشهوة
والارادة والشان والعادة وبالفتح الماهر الحاذق في عمله كالطبيب واما
الطب الذي هو احد العلوم المدونة وهو بالكسر فقط فهو مجموع قوانين يعرف منها
احوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها ليحفظ الحاصل ويحصل غير الحاصل
ما امكن او العلم بها وطب مبتدا خبره اي هل عندكما علاج لدا الهوى وباح
سره اظهره والدنف ككتف المريض الذي لازمه المرض ومرض صفة تثنى وتجمع
فان فتحت النون فهو اسم للمرض الملازم ولا يثنى ولا يجمع وتقدير الكلام فاني
دنف وانتما دنفان ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة الثاني عليه وانما
الكثير العكس اي الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه والثاني ان الخبر المذكور
وهو من امن الى اخره خبر لهن وخبر الصابئون محذوف اي كذلك وهذا الوجه
قطع به الزمخشري في كشافه فقال الصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف
جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره لا محل لها من الاعراب ويشهد له قوله
فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب هو من ثالث الطويل وقايله
ضابي بضاد معجمة والف بعدها موحدة مكسورة فهمزة ابن الحرث بن ارطاة
بن شهاب بن شراحيل التميمي البرجمي بضم الموحدة والجيم وكان رجلا يقتنص
الوحش فاستعار من بني عبد الله بن عبد الله بن هودة النهشلي كلبا يصيد
فحبسه عنده فطلبوه منه فامتنع فاخذوه غصبا فرجع الرهاب سب فطن
بالكلب فقال في ذلك شعرا فاستعدوا عليه عثمان بن عفان رضي الله تعالى
عنه فارسل اليه فاقدمه وحبسه ثم بعد قتل عثمان افلت من الحبس وانفق
ان الحجاج لما عرض جند الكوفة ليوجههم الى المهلب بن ابي صفرة لقتال
الازارقة وعرضهم على ذلك اول مقدمه الكوفة ابن ابي اليه عمير بن ضابي هذا
ليكلم بعذره فقال الحجاج اسمعت كلاما بالاصول المست الذي عزا امير المؤمنين
عثمان قال بلي قال فما حملك على ذلك قال حبس ابي وكان شيخا فالعليل الذي يعو

همت ولم

همت ولم انفعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلايله اي لاحسب في قتل صلاح النحر
ثم اليه يا حرسي فاضرب عنقه فضرب عنقه وانت ماله وقبل بيت الكتاب دعا الى
الهوى والشوق لما ترنمت هتوف الضحى بين الغصون طروب يجاوبها ورق
الحمام لصوتها تحال لها مسعود وتجيب والترنم ترجيع الصوت والهتوف الضحى
حمامة تكثر الهتف وقت الضحى والهتف الصوت يقال هتف الحمام اذا صوتت
وطروب كثيرة الطرب والورق جمع ورقا وهي حمام في لونها بياض الى سواد
والاسعاد الاسعاف والاعانة والمدينة هي يثرب والرحل ها علام والبيت
وان كان لفظه خبرا معناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة وهو من ابيات
هذا التصيد ولا صبر ممن لا يوطن نفسه على نائبات الدهر حين تنوب وفي
الشك تفريط وفي الحزم قوة ويخطي في الغني ويصيب نفي هنا الى التشكيل
ان رعى وهو ان اسم الشرط المرفوع بالابتدا لابد في جوابه من ضمير يعود اليه
رابطا من غوله ومن يك اسم شرط جوابه فاني الخ ولا ضمير فيه يعود اليه واجاب
عنه بان مبنى الكلام محمل من يكن بالمدينة معنا فليست على حضرة فاني وقيار اعنا
غريبان اذ لا تدخل اللام التي للابتدا في خبر المبتدا حتى يتقدم نحو لقايم زيد يريد
ان قوله في البيت لغريب خبر عن اسم ان وخبر المبتدا محذوف اي وقيار غريب
ولا يجوز جعله خبر المبتدا والمحذوف خبر اسم ان لاستلزامه دخول لام الابتدا
على خبر المبتدا من غير تقدم عليه وهو ممنوع والسر في تقديم قيار على طريق
وصل المستوي بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول
وبيانه انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم انه مزيه على قيار في التاثر
عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتي الاخبار عنهما دفعه
بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا وان كان من غير ذوي العقول
ساواهم في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر كذا قال
المحشي ويضعفه تقديمه الجملة المعطوفة بابرها التي هي جملة الصابئون وخبره
المحذوف على بعض الجملة المعطوف عليها لتخللها في اثنائها والتابع لا يتقدم على
المتبوع ولا على شي منه قال المحشي هذا اذا قدر خبرا ان واما اذا قدر موطنا
فلا هو تقديم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وقد
التزم الزمخشري ذلك وقال فايدة تقديم الصابئين التنبيه على انهم
مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم عيا يتاب عليهم ان صح منهم
الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم واجيب عن المثال ايضا بامرين
احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان فانه كما يعطف على توهم ذكر العامل يعطف
على توهم عدم ذكره والثاني انه تابع للمبتدا محذوف اي معطوف على مبتدا محذوف

اي انك انت وزيد ذاهبان وذاهبا خبر عن المبتدا المقدر وما عطف عليه والجملة
خبران وعليهما اي على هذين الوجهين خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون
بنصب اجمعون اما تاكيدا لاسم ان على توهم عدم ذكرها او تابع لمبتدا محذوف
اي انهم هم اجمعون المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد بالخفض وعمرو بالنصب
عطفا على محل زيد المنصوب اذ الاضافة الى المفعول المسئلة الرابعة عجبني
ضرب زيد وعمرو بالرفع عطفا على المحل المرفوع بنحو الاضافة الى الفاعل او عمرو
بالنصب عطفا على المحل المنصوب بنحو ان الاضافة الى المفعول منعهما اي منع
المسئلة الثالثة والرابعة الحذاق المهرة بهذا العلم وهو مذهب سيبويه
لعدم وجود المحرز فيهما وان كان اسم الفاعل في اولاهما بمعنى الحال والاستقبال
والثانية وجود المحرز فيهما لان الاسم المشبه للفعل وذلك بان يكون
اصلا للفعل ويمكن بان يكون اصلا للفعل او فرعا عنه لا يعار في اللفظ
حتى يكون محلى بال او منونا او مضافا الى معمول اخر وكل من اسم الفاعل والمصدر
في المسئلتين ليسا بمعرفين ولا منونين وكذا ظاهر ولا مضافين الى معمول اخر وكلاهما
اسم الفاعل والمصدر في المسئلتين فينبغي المحرز وقد ناقش الشيخ المصنف فيما
علل به منع المسئلتين فقال وانظر تعليل المصنف فيما علل به المنع بما ذكره هل
معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور رفعا ونصبا لزم اعماله مع كونه
غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى معموله الذي هو هنا تابع فان كان هذا
مراده اشكل بمثل ضرب زيد عمرا فان المصدر عمل في المفعول مع فقدان الثلاثة
والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتامل ماذا اراد فلم ينضح لي مقصوده قال
المحشي فقال اتضح لنا مقصوده وهو انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور
لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى غير ذلك المعمول وغير مشروعه
فلا يشكل ذلك بالمثال المذكور ولا يعترضه والحق انه لا اشكال بالمثال فان المصدر انما
عمل فيه لوجود شرط العمل هو الاضافة الى معمول واما امتناع مسئلتي الكتاب
فانما هو لمعنى دقيق وهو فقدان المحرز فيهما بالنسبة الى المتبوع وسرى الى التابع
وان كان في الظاهر غير بالنسبة الى التابع فتحقيق ذلك ان الوصف والمصدر لو اعملا
في التابع حتى جاز النصب في الاول والرفع والنصب في الثاني لكنت معملا العامل
تحقق لشرط الاعمال فان قلت اليس كلاهما مضافا قلت لا اختصاص العمل في التابع
فرع عن العمل في المتبوع وهو منتف لفقدان المحرز الطالب له لاستعمال كل
من الوصف والمصدر بالنسبة الى ما اضيفا اليه يسوغ عمله فيما اذا ليس محلى بال
ولا منونا ولا مضافا الى معمول اخر فتامل واما الجواب بان من الشرط ان يكون مضافا
الى معمول اخر والتابع غير المتبوع فغير مطرد في البدل لانه من جملة اخرى وعطف النسق

ايضا



ايضا واجازهما اي اجاز المسئلتين قوم من المتقدمين وابن مالك من المتاخرين فان
المفهوم من كلامه في تسهيل في باب المصدر جواز اتباع محل معموله في التوابع كلها من غير
شرط قال ابو القاسم في شرحه وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وذهب سيبويه
ومحققوا اهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو يعني الجرمي فاجاز في
العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد فهذه ثلاثة مذاهب والصحيح الاول لورود
السماع به وفي شرح الكافية لنجم الائمة الرضي في باب الكلام على المصدر ما نصه ويجوز
حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لانتفاء المشكل في ظاهر
الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر ويحمل على محل المجرور
ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموضح في المعنى والعامل فيهما واحد
قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بل والبدل
فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق وقال
الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وربما
وان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصب او رافع يكون اما فعلا او منونا من
جنس ذلك المضاف ويحسن ذلك الاضمار لعدم القرينة الدالة وهذا الذي ذكره
سيبويه هو الحق لانه انما ترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من
الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر
الحمل على الظاهر كما مر ولما اجاز هؤلاء المسئلتين تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل
الليل سكنا والشمس فانه قد عطف فيه الشمس بالنصب على محل الليل المجرور في جانب
اسم الفاعل وقول الشاعر فلم تخل من تمهيد مجد وسوددا هو عجز بيت من بحر
الطويل صدره هويت ثناء مستطابا مجددا ولم سموا بكسر
الواو ومعناه احببت والثناء الذكر الجميل وافاد بكون الثناء مهويا لمجرد انه يدل
بمعالي الامور ومحاسن الفعال وتمهيد الشيء تسويته واصلاحه والمجد الكرم او الشرف
والسودد السيادة واضافة تمهيد الى مجد من اضافة المصدر الى المفعول اي لم
يخل من تمهيده مجدا واجيب بان ذلك النصب ليس بالعطف على المحل
بل هو على اضمار عامل يدل عليه المذكور اي وجعل الشمس ويمهد سوددا
وليس الاضمار باعظم من اعتبار الحالة الطالب له في الكلام مع ما فيه من العدول عن
الظاهر او يكون سوددا مفعولا معه ويشهد للمقدر في الاية ان الوصف فيها بمعنى
الماضي وليس محكيا به الحال الماضية والماضي المجرد من ال لا يعمل النصب ويجب
اضافته الى ما بعده مما يكون في المعنى مفعولا ان وجد ويكون اضافة معنوية نعم ينصب
الظرف والجار والمجرور لانه يكفيهما رائحة الفعل وذهب الكسائي وهشام من الكوفيين وابو جعفر
بن مضاء من البصريين الى ان الوصف يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما اذا كان بمعنى الحال والاستقبال تمسكا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه

الموصوف

لصدق

لشرف

اذا كان المختار ان الوصف الماضي المجرد من ال
فانه ينصب المفعول به كونه بمعنى يبسط فان قلت
اذا كان بمعنى الماضي لا ينصب فما وجه نصب سكنا قلت هو ايضا بتقدير جعل دل عليه
الوصف اي جعله سكنا كما يشهد له قراءة الكوفيين وجعل الليل حملا على معنى المعطوف
عليه اعني فالق الاصباح فانه بمعنى فلق وقال السيرافي الاجود هاهنا ان يقال
انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني بضرورة حيث لم تكن الاضافة اليه لانه اضيف
الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل
قال ولا يجوز بمعنى الماضي في غير هذا الاسم لانه خص وهذا لم يوجب عاملا في المفعول
في موضع من المواضع مع وروده في كلامهم نعم يرد على الاول انه يشكل بنحو زيد
ظان عمرو امس كريما لان نصب الثاني اذا كان بفعل مقدر لزم الاقتصار
على احد مفعولي ظان اللهم الا ان يلتزم القائل بذلك هنا مع القرينة وان كان
قليلا واما ما تمسكوا به من قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فقد اجيب عنه
بانه من باب حكاية الحال الماضية قال الاندلسي ومعناها ان تقدر نفسك
كانك موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ولا
يريدون بها ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به كما في
قولهم دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ
قال جار الله ومعنى ما قال معنى الحكاية للحال ان الفعل الماضي واقع في حال التكلم
كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب
كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاقتله
جعل مقدر وفي نسخة مضيه اي كون الوصف المذكور
بمعنى الماضي قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه الاية وجوز ويوضح لك نصبه
الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل بناء على ان اضافة جاعل الى الليل لفظيه
وزعم مع ذلك ان الجعل المستمر داخل جاعل نزل منزلته فعل مستمر في الازمنة الثلاثة
لا الزمن الماضي بخصوصيته ونص في مالك يوم الدين على انه اذا حمل اي الوصف على
الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة وهي المعينة بالاهتمام
المعنوية والحقيقية وحاصل ما ذكر ان في كلامه تناقضا فانه اثبت ان جاعلا عاملا
لتجويزه العطف على محل معموله وزعم انه لمعنى الاستمرار فيكون اضافته محضة لان
اسم الفاعل اذا كان للماضي او للاستمرار كانت اضافته كذلك مع انه لا يمحض للاضافة
الا اذا امتنع اعماله واجيب بمنع التنافي بين محض الاضافة والعمل فان المصدر
المضاف الى الفاعل اضافة محضة ومع ذلك ينصب المفعول تقول عجبني ضرب الامير اللص
وحيث كان اسم الفاعل مرادا به معنى الاستمرار الشامل للازمنة فباعتبار ما فيه من معنى
الماضي كانت اضافته وباعتبار ما فيه من معنى الحال والاستقبال كان عاملا فمعنى جرى
الكشاف

الكشاف للسعد التفتازاني في الكلام على قوله تعالى مالك يوم الدين ما نصه فان قيل قد
ذكر في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان مستمر كانت الاضافة
لفظيه قلنا الاستمرار يحتوي على الازمنة الماضية والآتية والحال فتارة يعتبر جانب
الماضي فيجعل الاضافة حقيقية وتارة جانب الآتي والحال فيجعل لفظية والتعويل
على القرائن والمقامات وقال في الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا ونحو كونه
في معنى المضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار
ايضا نا نعاكس كونها غير حقيقية على ما صرح به في مالك يوم الدين ولذا كان بين
كلاميه تدافع ووفق بينهما بان الاستمرار يتناول الماضي والحال والاستقبال
فبالنظر الى الماضي يجعل الاضافة حقيقية كما في قوله مالك يوم الدين والى الآخرين
غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن
الوصفية الى البدلية وبجعله سكنا منصوبا بفعل محذوف وفي حواشي السيد المحققين
في الكلام على مالك يوم الدين انه اجيب بان لا منافاة بين كونه المستمر عاملا
او مضافا اضافة حقيقية لانه لما احتوى على المضي ومعا الآتي روعي الجهتان
معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الثانية
وليس لان مدار كون اضافته حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل
ويمكن ان يقال الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي
تعاقب افراده وكان الثاني عاملا واضافة لفظية لورود المضارع بمعناه
دون الاول وفي حواشي اليمني في الكلام على وجاعل الليل سكنا ما نصه قيل
ان هذا مخالف لما ذكره في مالك يوم الدين فلنذكر نبذا من الكلام في عمل اسم
الفاعل ليندفع به التناقض فاعلم ان عمله مشروط بمشابهته للفعل معنى
ووزنا ليكون المعمول به اجنبيا عنه ويحصل الشرط اذا كان بمعنى الحال او
الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار اذ بذلك يتحقق شبه المضارع
الصالح لهذه المعاني مع تحقق الموازنة اما اذا كان صالحا لهما فظاهر واما اذا
كان للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جرت منه عند قصد الاستمرار بالتعبير
بلفظ المضارع لشبهه بالاسم الذي اصل وضعه للاطلاق نحو زيد يؤمن بالله
ويسخو بموجوده اي هذه عادته المستمرة فاذا كان احدها وصح في الاجنبي
كانت اضافته اليه لفظية لانها مبنية على العمل واما اذا كان بمعنى الماضي فانه لا
يعمل لعدم الموازنة بينهما فاذا اضيف كانت اضافته محضة هذا من حيث اللفظ
واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت
في نحو ضارب زيد امس فصح ان يتخصص المضاف به كما تخصص الغلام بزيد في غلام
زيد واما الحال فمعدوم لم يحصل والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف
للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار فيه

اليه يصح تعيينه او تخصيصه به سيما صح

فعلا يتخصص اسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار يتم ان تكون اضافته محضة كما يصح
ان لا تكون وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمراره ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح
تعيينه او تخصيصه به بهما ومعنى الاستمرار في صح

سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت
الفعل غير وضعي في
بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول مررت بزيد شبيهك فاذا اقصد هذا
المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محل المجرور نصبا اذا انفرد ذلك فاعلم ان ما ذكره في
ما لك نجم الدين من ان اضافته بمعنى الاستمرار حقيقية وما ذكره هنا من
انها لفظية ليس على ما قرناه لانه ان نظر الى كون اسم الفاعل مشابها للمضارع
كذلك فاضافته لفظية وان نظر الى استمراره يصح تخصيصه وتقييده وقلنا
انه بمعنى المعروف بذلك فاضافته معنوية وعبارة الرضي اسم الفاعل اذا كان
بمعنى الماضي فقط فاضافته حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية التي هي جزء
العلة في اعماله واذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فاضافته غير حقيقية
لوجود علة العمل وهي المشابهة التامة واذا كان بمعنى الاستمرار ففي
اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه فلا يعمل
ويقع صفة للمعرفة وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال فيعمل
ويقع صفة للنكرة انتهى ملخصا فان قلت اذا كانت اضافة اسم الفاعل
لمعنى الاستمرار محضة لما فيه من معنى المضي فما بال ال الموصولة لا تدخل
الا على ما كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال دونه قلت لما ان المعتبر
في الكون صلة معنى الحدوث الذي هو اصل الفعل ولذا قيل ان نحو المطلق
والضارب فعل في صورة الاسم كما ان ال الداخلة عليه اسم في صورة الحرف
والاستمرار بعيد عن معنى الحدوث فلا يقع صلة فتدبر واما قوله وقد كنت ذا
نهاحان محافة الافلاس والليانا قال ابن رح يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا
من وافي الرجز مصرعا وان يكون بيتين من مشطور السريع الموقوف
وههنا احتمال ثالث احسن به وهو ان يكون ببيتين من مشطور الرجز وصرح
صريحا هما بالقطع كما لو كان بيتا مصرعا من تام وقائله زياد العنبري وقيل
هو لرؤبة وذا بنت فاعلت من الدين وحسان اسم رجل ومخافة نصب على التعليل
والافلاس مصدر افلس الرجل اذا لم يبق له مال فهو مفلس كانما صارت دراهمه فلوسا
وزيوفا كذا في الصحاح زاد في القاموس او صار بحيث يقال ليس معه فلس وذلك كما يقال
اخبث الرجل اذا صار اصحابه خبثا واذل الرجل اذا صار الى حال يذل فيها والليان
بكسر اللام وفتحها مصدر بمعنى المطل يقال لواه
بدينه يلويه ليا وليانا مطله ويجوز ان يكون الليان معمولا لهم وان يكون
مجرورا على محافة حذف مضاف اي ومحافة الليان فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
على الغيب قول ابي حيان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع
فحمل صورة المسألة شرطها هو طاهر ثم انه اسقط الشرط الاول الذي ذكرناه معي
ولا به
اشتراط امكان ظهور ذلك المحل المعطوف عليه في فصيح الكلام ولم يعتبره
منه

الثالث من اقسام العطف العطف على التوهم ويقال له العطف على المعنى كما
تقدم بعد التصريح من المصنف والفرق بينه وبين العطف على المحل ان العامل
في العطف على المحل موجود دون اثره دون العطف على التوهم وهما مفقودان
ويشتركان في وجود اثر العامل في التابع ومن قال في وجه الفرق في العطف
على التوهم العامل مفقود دون اثره اي فانه موجود فانه ما كان اراد الاثر الوجود
الاثر في جانب المعطوف لظهور ان لا عامل ولا اثر في جانب المعطوف
عليه فيشكل عليه انه ان اراد مثله في مقابله وهو العطف على المحل موجود دون
اثره اي دون اثره في المعطوف وليس كذلك وانما انتفى اثره في المعطوف
عليه بدون اثره وان اراد دون اثره في المعطوف عليه فانه منتف فيه
لم يعين نسق الكلام وان كفى ذلك في الفرق نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض
في قاعد المعطوف على توهم دخول الباء الزائدة في الخبر وشرط جوازه صحة دخول
ذكر العامل المتوهم في جانب المعطوف عليه وقد حمل بعضهم عليه قوله فما
يبعوث في تلك الديار باشروا العبوق والديران ويجر الديران
على توهم ان تقدير الكلام مباشرة العبوق والديران وشرط حسنه كثرة
دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير وهو ابن ابي سلمى بدا لي اني لست مدرك
ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا الرواية بخفض سابق وفي تقدير انشاد
بعض منه وهو من الضرب الثاني من الطويل وبدا لي ظهر لي تقول بدا الامر
يبدو بداء ظهر وابديته اظهرته وبداوة الشيء اول ما يبدو ومنه بادي
بالعداوة جاهر بها ومعنى البيت واضح كبقية النقط وقول الاخر ما الحازم
الشهم مقدام ولا بطل ان لم يكن للهوى بالحق غلابا بجر بطل وهو من ثاني
البسيط ولم يسم قائله والحازم الضابط لامره الاخذ بالثقة او
ضبط الامر والاخذ بالثقة والشهم بالمعجمة الذكي الفؤاد المتوقد كالشهوم
الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع يقول الا ان الحكم بالحق
على نفسه بحيث يكون شديد الغلبة لهواه قاهرا له دائما او في اكثر الاحوال
لا يعد حزمه وشهامته شجاعة ولم يحسن قول الاخر وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم
منمل هو من ثالث المتقارب الاول عروضه وضربه محذوف وقرانه
ابن الاعرابي في نوادره ولم يسم قائله فانه بجر منمش توهما بعد ما انه معطوف
على خبر كان ينوهم زيادة الباء فيه وانما حسن العطف في البيتين ولم يحسن
في الثالث لقلة دخول الباء في خبر كان بخلاف خبري ليس وما المشبهة بها
فلا زيادة الباء فيهما شائع مستفيض والنيرب النميمة قاله في القاموس نيرب
سعى ونم وخلط الكلام وسحر والنيرب الشر والنميمة ثم قال ورجل نيرب ذو نيرب
وفي الحديث والمنمل المكثر النميمة والنمال النمام والنميلة كسفينة النميمة وهو على ما وقفت

وفي القاموس النمش بالفتح

كنصر وعلم وانما والنمش بالمعجمة المفسد ذات البين وفي القاموس النمش بالفتح
النميمة كالانماش فكما وقع هذا العطف الذي على التوهم في المجزوم ووقع في المنصوب
فعل الجزم في الافعال كالجر في الاسماء من حيثية الاختصاص بنوعه كونه
المجزوم مثاله كما ترى في نوع خاص ووقع ايضا في المرفوع ايضا في المنصوب
اسما وفعلا وكل ذلك مما وقع في المفردات ووقع ايضا في المركبات فاما المجزوم
فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير ابي عمرو من السبعة لولا اخرتني الى
اجل قريب فاصدق واكن اي فاتصدق وكذا قرا ابي واكن اي بنصب اصدق
بان مضمرة بعد الفا في جواب لولا وجزم اكن بجعله ان المعطوف عليه مجزوم على انه في
جواب شرط جازم وقرا ابو عمرو واكون بالنصب على ما هو الظاهر وقريب واكون
بالرفع على تقدير انا اكون قال معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني
اصدق واعترض عليه ان التحضيض دال على الطلب والشرطية لا طلب فيها فانى
يتحد معناهما واجيب بان الشرطية وان لم تدل على الطلب وضعا فقد
يقتضي المقام دلالتها عليه والتصدق والصلاح لما كانا مطلوبين وقد
علقا على التاخير الذي هو بيد الفاعل المختار افهم ذلك طلب العبد
تاخيره ليأتي بهما اذ الاتيان بهما مفض الى حصول سعادة الابد الازلي
ان قولك رب ان وفقتني عملت صالحا كيف هو مشعر بطلب التوفيق فمن
هنا كانت الشرطية المذكورة في معنى التحضيض وقال السيرافي والفارسي
وجزم به ابن عطية والزمخشري هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع في قراءة
الاخوين حمزة والكسائي ويعبر عنهما بالكوفيين ايضا من يضلل الله فلا هادي له
ويذرهم بالجزم عطفا على محل جملة الجزا والحق ان فاصدق ليس في محل جزم
ليعطف على المجزوم بخلاف فلا هادي فانه في محل جزم لوجود ما اذ لو وقع موقعه
مضارع كان مجزوما فالقياس عليه قياس مع الفارق وبالجملة انما يعطف على المحل
حيث يوجد ما يقتضيه لا حيث يتوهم ويرده اي ويرد هذا القول انهما يقولان
ان الجزم في نحو ائتني اكرمك باضمار الشرط فمذهبهما ان جواب الامر مجزوم
بالامر على انه ناب مناب الشرط لا باضمار الشرط فلا يتوجه عليهما ما قاله ونقل
الجواب مجزوم بالامر لتضمنه معناه والفرق بين التضمين والنيابة ان عمل النفس
اصلي وعمل النائب فرعي فليست الفا هنا وما بعدها في موضع جزم كما في فلا
هادي له ومنه يعلم انه لما احتاج من ان الموضع في نحو ذلك لما بعد الفا
نعم انهما اذا سلما ان جزم جواب الشرط المقدر لجواب التحضيض ينبغي ان يكون
كذلك لكنه غير مسلم هنا لان ما بعد الفا في جواب التحضيض منصوب بان
مضمرة كما هو راي البصريين وان الفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر
متوهم مما تقدم وبعضهم يقول منصيد لكن تعبير المصنف انسب بالمقام فليف
يكون



يكون الفاع ذكر اي مع هذا المذكور من كون ما بعد الفا مصدرا معطوفا على آخر
او فكيف يكون الفا وما بعدها من المصدر المسبوك في موضع الجزم وليس من
المفردين المتعاطفين بالفا شرط حتى يدل عليه فلا يجعلان هذا المصدر معطوفا
على المصدر المتوهم ليكون من عطف المفردات فلا بد في تقدير الشرط بل يقولان
ان المصدر المسبوك مبتدا حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر اي
ان اخرتني فتصدقي ثابت واكن فالفا حينئذ رابطة للجواب واكون
معطوف على محل الفا وما بعدها كقولهم فلا هادي له وانت خبير ان
الفا التي ينتصب المضارع بعدها في الجواب فيها معنى السببية والعطف
من جهة المعنى فانك اذا قلت قم فاكرمك فالقيام سبب للاكرام فالفا
تعطي ان الاول سبب في الثاني والعطف من جهة المعنى اذ المعنى ليكن
منك قيام فاكرام مني وجعل الفا الرابطة يفوت تمام هذا المعنى ومادة
القولان المنقول اولهما عن الخليل وسيبويه وثانيهما عن ابي سعيد في قول
الهذلي فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويا وقد تقدم الكلام
عليه في الباب الثاني في خامسة الجمل التي لا محل لها من الاعراب فيقال على
القولين جزم استدرج بتوهم ان التقدير ان تبلوني بليتكم اصالحكم على
ان لما هو عطف على محل لعلي اصالحكم بعد الفا الرابطة تقديرا على لعلي اي
كلعلي ولا يتاتى في هذا راي المصنف كون الجملة لا سابك لها يخرجها عن جملتها فيثبت
لها الموضع اي نواي يشير الى ان نويا تصغير اسم مقصور مضاف الى يا المتكلم
على لغة هذيل في قلبهم الفه يا وادغامها في يا الضمير كقولهم شرا هوي اي واعنق
لهواهم ولذلك اختلف في نحو قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب في المعطوف
فقيل انه عطف على الوضع والصواب انه عطف على التوهم اي على توهم النصب
في زيد لانه في معنى قام القوم الا زيدا واما اي وان القول بالعطف
على التوهم مذهب سيبويه لقوله كان غير زيد في موضع الا زيدا وبمعناه فشبهوه
بقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا هو عجز بيت من اول الوافر صدره معاوي
اننا بشر فاسجح وقائله عقبة بن الحرث الاسدي يخاطب معاوية بن ابي
سفيان وقد روي بعد بيت الشاهد ابيات مجرورة هي اكلتم ارضنا فجزرتموها
فهل من قائم او من حصيد ذروا خون الخلافة واستقيموا وتامير الاراذل
والعبيد اتطمع في الخلود اذا هلكنا فليس لنا ولا لك من خلود فهبنا
امة هلكت ضياعا يزيد اميرها وابو يزيد قال التبريزي في شرح ابيات الجمل
وقد بان بهذه الابيات ان الصواب رواية ولا الحديد بالجر ولكن سيبويه رواه
بالنصب فتبعه الزجاجي وقال الزمخشري هذا البيت يروى بالنصب مع ابيات
منصوبة وبالجر مع ابيات مجرورة فمن رواه بالجر روى معه اكلتم ارضنا الابيات ومن رواه بالنصب

منادي

روي معاوية ادبروها من حرب عليكم ولا تومو بها العرض البعيد فقول معاوي
مرض معاوية واسح بحيم فخا بهلم معناه سهل وارفق وجد بتوها قنسي بتوها
كما عجز دا الحم من الحظ وقوله فهل من ٯ سطر او من حصيد ناظر الي قوله تعالى منها
قايم وحصيد يعني ان القري التي امسكنو ها جورا باد اهلها وبارت فلم يبق
منها قايم ولا حصيد والمراد بالقايم ما بقيت حيطانه وبالحصيد ما محي اثره والخول
للخيانة والتامير تفعيل من الامارة بالكسر والارذال الخساس والرذال الخسيس
وهبنا ظننا ويزيد هو ابو خالد بن معاوية بن ابي سفيان صخر بن حرب بن
امية بن عبد شمس ولي الخلافة بعهد من ابيه وكان شديد الادمة ضخما كثير الشعر
توفي سنة اربع وستين وقد صرفه الشاعر عليه واليه الجري الابيات وعلى رواية
نصبها فهو على بابه مخصوص بالمعنة وقد استنبط من ضعف فهمه من انشاده
عطفا على المحل ولو اراد
اي انشاد سيبويه هذا البيت هنا انه يراه
ذكره لم يقل انهم شبهوه به اي شبهوا المثال بالبيت لان تشبيهه به امارة
انه ليس من قبيله رجع النقل الي المجزوم وتمام الكلام عليه وفي
تصحيحي وهي نسخة محسبه العز الحاضري بلفظ ... اي عاد القول
عن ابن كثير الي تمام الكلام على المجزوم وقال به اي بالعطف على الوضع في المجزوم
القاري في قراءة قنبل عن ابن كثير انه من يتقي ويصبر فان الله لا
يا يتقي والباقون قرا وابحذفها وجزم يصبر فوهم ان من موصولة فلهذا
ثبتت ياء يتقي وانما ضمنت معنى الجزم وانما جزم يصبر على معنى من اي على
توهم انها شرطية وان يتقي مجزوم بها والشرطية من معاني من ومن هنا
قيل لهذا العطف العطف على المعنى وقيل بل سكن يصبر بنية الوقف اي قيل
هو من نوع سكن بنية الوقف فيكون موقوفا لا مجزوما وهو مبني على ما يقال
اجري الوصل مجري الوقف اجري حكم الوقف في الوصل كم انه نافع ونحا
وان كان فيه التقاء الساكنين على غير حده
وممايحز سكونه بالمحيا ومماتي في قصيدة اجرا لهما مجري الكلمة الواحدة
وقيل بل سكن يصبر لتوالي الحركات في كلمتين كما سكنوا في ياكم ويشعركم وهذا القول احسن الاقوال
ولا ح في تخريج القرآن عليه وما عداه من الاقوال ليس بطائل فلا سبيل الي
الاقدام على تخريج التنزيل عليه وينبغي ان يستثني منه قول اجرا الوصل مجري
الوقف لوقوعه في التنزيل ايضا وقيل من شرطية جازمة والفعل بعدها
مجزوم وهذه الياء التي هي لام الفعل حذفت الجزم او
هذه الياء لام الفعل فهي اشباع والتي هي لام للسكت والتي للتنويع او الياء الاولي
الخل في الجزم ثم حذفت الحركة المقدرة على الياء وزعم ابو حيان ان هذا القول
التخويل قاز ولا يرجع الي قول ابي علي كما هو لا يحمل عليه لانه انما يحيي في الشعر



الكلام لان غيره من روسا النحويين قد نقلوا انه لغة واما المرفوع فقال سيبويه واعلم
ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون ولكن وزيد
ذاهبان فيتبعون المنصوب فيهما تابع مرفوع فان قلت قد نفيا ان مثل
ذلك من الصور الممتنعة قلت نعم لكن باعتبار تخريجهما على التبعية على المحل
لا مطلقا فتامل وذلك ان معنا لا معني الابتدا فيري انه قال
هم اجمعون ذاهبون وزيد ذاهبان كما قال لست مدرك ما مضى البيت
انتهى اي فكان ان ع قال بذا الجعفي لست مدرك ما مضي ولا سابق
بالجر وقد تقدم الكلام ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر
من كلامه حيث ابدى لهذا الغلط وجها ويوضحه انشاده البيت اي
يوضح انه اراد ما قلنا انشاده البيت لان العطف فيه من هذا القبيل
وتوهم ابن مالك انه اراد بالغلط الخطا فاعترض عليه بانا متى جوزنا
ذلك عليهم اي على العرب زالت الثقة بكلامهم ولا يصح لنا مستند واستعمل
ان نثبت شيئا نادرا في كلامهم وبحكم عليه بانه مخالف للقياس وللاستعمال
لا يكون ان نقول في كل نادر انه قايله غلط مع ان نوادر اللغة وشواذها
لا تنكر واما المنصوب فقد يكون اسما وقد يكون فعلا فاما المنصوب اسما
فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن قرا بالنصب
ابن عامر وحمزه وحفص كانه قيل ووهبنا له اسحق هكذا وجدت عبارة الكتاب
بنصب المذكور ويقع في بعض نسخ الكشاف كذلك وانما الموجود في غالبها
وهو المعتمد لحاقها بضمير المؤنث لان نظم الاية فبشرناها باسحق ومن وراء
اسحق يعقوب والهبة في معنى البشارة لكن كان من الواجب الاتيان بالضمير
على طبق الاية فيقال كانه قيل فوهبنا لها وانما اختصت البشارة بها لان النساء
اعظم سرورا من الرجال بالولد لانها وهي لم تكن ذات ولد وكان له صلى الله عليه وسلم
ولد من هاجر وهو اسماعيل عليه السلام اي فوهبنا لها اسحق ومن وراء اسحق يعقوب
اي ووهبنا يعقوب من ورايه على طريقة قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب الا ببين غرابها انتهى والبيت من ثاني الطويل وعزاه الجلال للاحوص
اليربوعي ونقله الجاحظ وابن سعدون والزمخشري هو الاحوص الرياحي
وكذا قال ابو عبيدة في كتاب ايام العرب وسماه زيد بن عمرو وقال الشارحان
هو لابي الاحوص وعزاه التبريزي في شرح ابيات الاصلاح لابي ذويب والمشا
جمع مشووم من الشوم بالهمز ضد اليمن وعشيرة الرجل بنو ابيه الادنون او قبيلته
والجمع عشاير والعشير كمسكن الجماعة واهل الرجل والناعب اسم فاعل من نعب
الغراب وغيره كمنع وضرب نعبا ونعيبا ونعابا وتنعابا ونعبانا صوت او مد
عنقه وحرك راسه في صياحه وصنيع المصنف يقتضي ان الزمخشري اورد البيت بتمامه وهو

انما اقتصر على قوله ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب وعجز تشبيه الاية بالبيت
انه قدر في الاية انه قال فبشرناها باسحق ثم عطف عليه قوله يعقوب كما
ان الشاعر قدر انه قال ليسوا مصلحين ثم عطف عليه قوله ولا ناعب فقد عدد
فيهما المعدوم موجودا تأويلا ومناسبة الاية على البيت باستعمالها على تقدير
الموجود بعد عدمها ايضا يريد ان الباء الموجودة بعد عدمها وقال ليس عطفا على
المعنى بل هو على اضمار وهبنا فيخرج عما نحن بصدده اي ومن وراء اسحق
وهبنا يعقوب ويصير من عطف الجمل وانما قدرنا وهبنا بدليل فبشرناها لان
البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة وقيل هو مجرور بالفتحة عطفا على
باسحق فهو تناسب فان المعطوف عليه مدخول الباء فقط او منصوب عطفا على
محله ولتنويع الاقوال كما عرفت ويرد الاول اي اول ثاني القولين انه
لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو
واقتصر على رد الاول ولم يتعرض لرد الثاني لانه مرتضى عنده بل الظاهر
رده مما فهم من تقريره السابق ان من شرط العطف على المحل امكان ظهوره
في الفصيح والمحل هنا لا يظهر فيه وقال بعضهم في قوله تعالى وحفظا من
كل شيطان انه عطف على معنى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب
وهو اي ويكون التقدير والمعنى انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة
للسماء وحفظا لها من كل شيطان وقيل ان يكون مفعولا لاجله بالاضمار
لا بالتبعية كما في الوجه السابق او معمولا لمطلق وعليهما فالعامل محذوف وتقديره
مؤخرا على الوجهين اي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب وجعله
مفعولا له لزينا المذكور يستلزم القول بزيادة الواو او وحفظناها حفظا
واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون
علامة النصب وانتصابه على الايجاب حملا على معنى ودوا ان تدهن ثابتا على ان لو
مصدرية كان وهو تنبيه ما تقدم من ان الاحسن جعل ما بعد الفا منصوبا بان
مضمرة والمصدر المنسبك منها ومن الفعل معطوف على المصدر الحاصل من
لو تدهن وقراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
بالنصب اي بنصب اطلع انه عطف على معنى لعل ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان
خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فعل فعسى لكم ان يكون لحن من بعض
لا يخفى ان التمثيل انما هو لمجرد اقتران خبر لعل بان لا للكثرة لظهور عدم صلاح
المثال الواحد للكثرة وهو كما قال كثير كما يقضي بذلك من تتبع ما ورد في الحديث
الشريف وكلام العرب نثرا ونظما ومما قيل انه عطف على المعنى قول عامر
قوله للبس عباءة وتقر عيني هو صدر بيت من اول الوافر وعجزه احب الي من
لبس الشفوف وقد تقدم الكلام عليه بمعنى يحتمل الا ان يكون اطلع منصوب
مضرع

٦٧

مضرع بعد فا العطف والمصدر المسبوك منها ومن الفعل معطوفا على مفعول ابلغ اي
لعلي ابلغ الاسباب بالاطلاع فيكون على احد البيتين وهذا اورد المصنف البيت
هنا بلفظ للبس باللام والصواب انشاده بالواو كما انشده فيما تقدم
ومع هذين الاحتمالين اي احتمال العطف على المعنى واحتمال العطف على
لفظ الاسباب يترجح قول الكوفي هكذا في النسخ التي وقفنا عليها بلفظ
يترجح وحق العبارة اسقاط الفا انه في هذه القراءة حجة على جواز النصب
بجواب الترجي حملا على التمني كما في من المصنف بجواز ان يكون فاطلع
منصوبا في جواب الامر الذي هو ابن لي صرحا وقال بعض محشي هذا الكتاب
ان الكوفيين انما ينصبون في جواب الترجي لان لعل عندهم دخلها معنى الاستفهام
فهي بمعنى هل قالوا والصحيح ان الفعل ينصب في جواب الترجي بعد لعل
والترجي فيه على بابه لا معنى على الاستفهام لثبوت ذلك نظما ونثرا واما وقوع
العطف على التوهم في آخر تخالف هذا فيه قوله تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح
مبشرات وليذيقكم من رحمته انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم فحمل مبشرات
وهو لفظ مفرد على معنى لفظ مركب وهو ليبشركم ثم عطف عليه مركب اصرح
ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا هو كما مر من المعطوف ان الباء
في الاسباب ليكون متعلق اللام فعلا مقدرا ولا عطف على التوهم وقيل
في قوله او كالذي مر على قرية انه في معنى ارايت كالذي حاج او كالذي مر
يكون عطفا على المعنى وكان حق التعبير ان يقال انه على معنى الم تر كالذي
حاج او كالذي مر ويجوز ان يكون هو على اضمار فعل او ارايت مثل الذي
فحذف لدلالة الم تر الى الذي حاج عليه لان كلتيهما تعجب فلا عجب في حذف احدهما
ودلالة الاخر عليه وتخصيص الذي مر بحرف التشبيه لان المنكر للاحيا كثير
والجاهل بكيفيته اكثر بخلاف مدعي الربوبية وهذا التاويل يعني الحمل على
الاضمار هنا وفيما تقدم اولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه واللفظ
عليه اسهل من العطف على المعنى فهو اجدر بالاعتبار وقيل الكاف زائدة
كما قيل بزيادتها في ليس كمثله شيء اي الم تر الى الذي حاج او الذي مر واو للتنويع
التعجب منه وقيل الكاف اسم بمعنى مثل هذا مذهب الاخفش واستظهره
ابو حيان وحكم بانه الاولى قال وانما عرض لهم الاشكال من حيث اعتقاد
حرفية الكاف حملا على مذهب البصريين والصحيح ما ذهب اليه الاخفش انها
تكون اسما ومرادفة لمثل فتقع مواقعه معطوف على الذي المجرور بالى اي الم تر
الى الذي حاج او الى مثل الذي مر وما ذكرناه انفا في تخصيص المعطوف بحرف
التشبيه اي في تخصيصه بجملة مثل على هذا الوجه والذي حاج ابراهيم
صلى الله عليه وسلم نمرود والذي مر عزير بن شرخيا او الخضر عليهما السلام او كافر

بالبعث ويؤيده نظمه موسى وده وهيها وجه اخر ذكره قاضي المفسرين فقال
وقيل انه من كلام ابرهيم عليه السلام ذكره جوابا المعارضة وتقديره اوان
كنت تحيي فاحيي كما احيا الله تعالى الذي مر يعثت ذلك بقوله وهو عزير بن شرحيا
او الخضر اعظاما بالبعث فاستشكله بعض معاصرينا بما ملخصه انه كيف يكون هذا
من كلام ابرهيم على تقدير كون المار الخضر وعزير بن شرحيا وبينهما وبين ابرهيم
عليهم السلام مدة مديدة وانت خبير ان معنا هذا انه ثم ان قوله وهو عزير الى الخضر
من القول المحكي وان الضمير من قوله وهو عايد الى الموصول الواقع في ذيل
هذا القيل وليس كذلك بل قيل المعارضة انتهى بقوله كما احيا الله الذي وقوله
وهو عزير الى الاخر ابتدا الكلام والضمير فيه عايدا الى الموصول الواقع في
نظم الاية كما لا يخفي بصدد تفسير هذه الاية الشريفة وصحح عطفها على ما قبلها
او على اختلاف فيه ثم بين الاختلاف الواقع في المار ثم الاختلاف الواقع في
القرية على ما هو حق الترتيب واخذ بالضمير في بيان المار لقرب ذكره ولو لم
يكن هذا الترتيب المرجو بصريح لفظ القرية في بيانها لبعد ذكرها فان قلت
اذا كان المار هو العزير او الخضر او الكافر وقلنا الاية من كلام الخليل عليه الصلاة
والسلام او لا يبعد الاشكال قلت المحتمل ان يكون المار على هذا القول المنكر
للبعث تنبيه من العطف الى المعنى على قول البصريين [illegible]
حتى اذا النصب بعدهم باضمار ان بعدا او وعند الكوفيين باو نفسها فان او
ينتصب المضارع بعدها بان واجب الاضمار اذا كانت بمعنى الى التي للغاية او الا
الاستثنائية او كي التعليلية فان كان ما بعدها صالحا لان يكون غاية لما قبلها
كانت بمعنى الى نحو حصل الصبح او طلع الشمس او صالحا للاستثنا كانت بمعنى
الا او لان تكون علة كانت بمعنى كي وقد تتوارد هذه المعاني على محل واحد
كما في مثال المصنف فان قضا الحق يصلح ان يكون غاية للزوم وزمن مستثنى من
عموم ازمانه وعلة باعثة عليه وان الفعل في تاويل مصدر منتزع ولكونه العطف
على تنزيهما جا العطف على النوع اي لم يكن من لزوم مني لك او قضاء منك لحقي
ومنه تعالى تقاتلونهم او يسلموا في قراءة بحذف النون اي الى ان يسلموا او الا ان
يسلموا واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم او على القطع
والاستيناف تقديره او هم يسلمون قال ابن الحاجب في اماليه الرفع على وجهان
احدهما ان يكون مشتركا بينه وبين تقاتلون في العطف والاخر ان يكون جملة
مستقلة معطوفة على الجملة قبلها باعتبار الجملة لا الافراد وتقاتلونهم في معنى
الامر وان كان بصيغة الخبر ولا يستقيم ارادة الابهام لانه يؤدي الى ان
لا ينفك الوجود عن احدهما لانه اخبار صادق وهو ينفك عنهما ولا تقول انه انما
لما في او من الشك وهو في حق العالم باطل لعلمنا انه اوتى [illegible] الامرين

كان

68

كان المخبر عنه لا ينفك عن احدهما في التعقل او الوجود وليس ذلك عن شك
بل عن قطع انه كذلك نحو الجسم اما متحرك او ساكن مما يلزم ان يكون على احد
الامرين تعقلا او وجودا والتمثيل للشك في الاخبار عن امر معين في الوجود
دفع تعقلا او سيقع على احد امرين فقال فربما توهم لزوم الشك من المخبر لقولك
زيد اما مريض او صحيح واذا ثبت ان قوله تقاتلونهم في معنى الامر فيكون اما
في معناه ويتضح المراد اي الواجب اما القتال منكم او الاسلام منهم واما علم
ان الاسلام عمهم بالقتال من المسلمين فهو خارج وانما اتي على خبرية فيكون المعنى
الاخبار بان احد الامرين لا ينفك عنه الوجود اما وجوب القتال منكم او حصول
الاسلام منهم هذا الكلام [illegible] ومثله ما تأتينا فتحدثنا بالنصب لما تحدث
بان لمضمرة ايضا في جواب النفي اي ما يكون منك اتيان فحديث الاولى
فتحديث ومعنى هذا نفي الاتيان الذي هو السبب فينتفي الحديث المسبب عنه
اي ما تأتينا فكيف تحدثنا وهذا المعنى هو القياس فيه كما سننقله عن الرضي
او معناه نفي الحديث فقط والاتيان مسكوت عنه يجوز ان ينتفي وان يثبت
حتى كانه قيل ما تأتينا محدثا اي بل غير محدث وحاصل هذا التفسير يقتضي
ان الاتيان لا يحتمل وعلى المعنى الاول المستفاد منه انتفا الاتيان والحديث
معا جاء قوله سبحانه لا يقضى عليهم فيموتوا اي فكيف يموتون قال ابو حيان
قرا الجمهور فيموتوا بحذف النون في جواب النفي وهو على احد معنيي النصب
فان المعنى انتفى القضاء عليهم فانتفى مسببه اي لا يقضى عليهم ولا يموتون كقولك
ما تأتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فكيف يكون حديث انتفى الاتيان فانتفى
الحديث ويمتنع ان يكون على المعنى الثاني من معنيي النصب فان المعنى
لا يقضى عليهم ميتين وهذا فاسد اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون
اذ المراد القضي عليهم بالموت ولن يتخلف المقضي عن القضاء وبين الامام
الرضي ههنا كلاما مفيدا اورده الشارح فلنورده وعبارته ومعنى النفي
فيما تاتينا فتحدثنا اي ما تاتينا فتحدثنا فانتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان
كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان [illegible] انما يستحق
ان يجعل الفعل الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون
التابع ما بعد من الفاء كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيحل عليكم غضبي
ان تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث
في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان
وهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعدها السببية
لكنه انما انتصب في هذا تشبيها بفاء السببية وانما قلنا ان الفاء في هذا المعنى ليست
للسببية لانه لو كان نحو قولك اذا تأتيني حدثتني مخالف في المعنى لقولك تاتيني فلا تحدثني انما يعطي
هذا القايل معنى فا العطف العرفي اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما [illegible]

النفي
به هذا المنصوب واما عاطفه للفعل علي الفعل نحو ما تاتينا فتحدثنا بالرفع فيكون
في الموضعين مبنيا واحدا واقعا علي المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع
وهو الاتيان المقيد بعقبه الحديث منفيا والتركيب من جزئين بمعني انتفائها
جزئه معا وبانتفاكل واحد منهما ايضا فعلي الاول يكون المعني ليس منكم اتيان
ولاحديث معه ويجوز ان يكون قوله تعالي لا يوذن لهم فيعتذرون بهذا المعني
وعلي تقدير الجز الثاني فقط يكون المعني منك اتيان لا حديث بعده ولا يجوز
ان يكون بنفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون فا
من دون الاتيان بلي ان جعلت ما بعد الفا علي القطع والاستئناف لا معطوف
علي الفعل الاول جاز هذا المعني فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما تحدث
به الجاهل باحوالنا كما قال عنترا ابا لم تاتنا بيفتن فترجي وتكثر الا مبلا اي
فنحن نرجي وتجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفا للسببية والمبتدا محذوف
فيكون معني الرفع والنصب سوا والنا لم يصرح بالنصب لعدم اللبس فيكون قوله
تعالي ودوا لو تدهن فيدهنون وقوله لا يوذن لهم فيعتذرون منزلا منزله فهم
يدهنون وهم يعتذرون كانه قيل فيدهنوا ويعتذرون فجوز رفعه اي
رفع ما بعد الفا فيكون اما عطفا علي ما قبلها فيكون كلاهما اي من الاتيان
والتحديث داخلا عليه حرف النفي فينتفي كلاهما او علي القطع عما قبلها والاستئناف
فيكون موجبا لعدم تسلط النفي عليه وذلك واضح في نحو ما تاتينا فتجهل
امرنا اي انت تجهل امرنا صرح بذلك ابي من لا يابي فيما لا يدري حقيقة ما هو وفي
نحو لم تقرا فتنسي اي وانت تنسي لان القراة سبب الذكر والنعلان او التعلم
منافوفيه لان المراد اثبات جهله ونسيانه بسبب عدم اتيانه وعدم
اقرائه لا نفيهما ولو عطف في الثاني لجزم تنسي و واضح ايضا في نحو
عزانا لم تاتنا بيفتن فترجي وتكثر الا مبلا البيت من الضرب الاول من
الخفيف الا انه سقط الضرب زحافا. قال الزمخشري وهو لبعض الحارثيين
ويقبح فيه ضمه محذوف اي نحن والتا مبلا مصدر املته اذا رجوته
اذ المعنى انه لم تات بالقبض اي بالخبر الشفي الذي لا يحتمل التقيض فنحن
نرجو خلاف ما اخبرت به لانتفا اليقين عما اخبرته ولوجزم بالعطف علي مدخول لم
او نصبه باضمار ان بعد الفا في جواب النفي لفسد معناه لانه يصير منفيا
علي صرفيه اي استقلالا كالاول اذا جزم وصفا علي الجمع ويصير منفيا
هو والاول معا ان انتصب وكلمتا اذا الاولي متعلقة بيصير اقصدا والثانية
متعلقة به تبعا والمراد بقوله علي الجمع ما يقابل قوله علي صرفيه وهو ما بيناه ينتفي
ما قبل ان نفي الجمع يكون مع الواو واما الفا فيكون معها اما نفيها او نفي الثاني اي
وكلاهما غير مراد وانما المراد اثباته اي اثبات الترجي وانما اجازوهم ذكرنا
القطع فصيرورة ما بعد الفا موجبا في المثال السابق يعني مثال ما تاتينا فتحدثنا

فشكل

69

فمشكلة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان فكيف يقال ما تاتينا فانت تحدثنا
وقد يوجه قولهم بان يكون معناه ما تاتينا في المستقبل فقد يقال من اين يعلم
حمل المضارع علي الاستقبال وما لنفي الحال اللهم الا ان يعتبر قرينة حالية تصرفه
فانت تحدثنا الان عوضا عن ذلك وقد يقدر النقل انتفاء عن الرضي ان المعنى
علي القطع ما تاتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل كما لنا ولا استئناف وجه
اخر وهو ان يكون علي معني السببية فلا ينقلب التحديث موجبا بل يبقي
منفيا ويكون انتفا الثاني لانتفا الاول النصب بل اول معنيه كما تقدم
المثبت عليه وهو قليل اي وهذا الوجه الاخر للاستئناف قليل ومثله
قوله ولقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع هو من الضرب
الاول من الكامل ولم يسم قائله والصبية بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها
مثناة تحتية مشددة مونث صبي وهو من لم يفطم بعد ورايتها مضبوطة
بضم المهملة وفتح الموحدة علي التصغير ومعني كونها مرحومة انها من شانها
ان ترحم وما اسم استفهام معلق لفعل الدراية والجزع محركة نقيض الصبر
اي لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرا عيسى بن عمر
والحسن لا يقضي عليهم فيموتون عطفا علي يقضي فهو داخل تحت نفيه اي
لا يقضي عليهم فلا يموتون اذ لا موت الا عن قضا واجاز ابن خروف فيه الاستئناف
علي معني السببية كما قررنا في البيت فيكون المعنى لو قضي عليهم لماتوا ولكنه
لم يقض عليهم فلم يموتوا وقرا السبعة ولا يوذن لهم فيعتذرون اي فلا يعتذرون
وقد كان النصب ممكنا مثله في لا يقضي عليهم فيموتوا في قراة الجمهور ولكن
عدل عنه الي الرفع لتناسب الفواصل وهذا ماخوذ من قول ابن عطية
ولم ينصب في جواب النفي لتشابه روس الاي والوجهان جائزان واعترضه
ابو حيان بان ظاهره استوا الرفع والنصب وليس كذلك لان الرفع لا يكون
مسببا بل هنا كما صرح عطف والنصب يكون مسببا وقدمر من المصنف ان
مع الرفع ياتي معني السببية ويكون المعنى لو اذن لهم لاعتذروا لكنهم لم
يوذن لهم فلم يعتذروا فساوي الوجهان وقال قاضي المسرتين فيعتذر ون
عطف علي يوذن فيدل علي نفي الاذن والاعتذار عقيبه مطلقا ولو جعل
جوابا لدل علي ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن فاوهم ذلك ان لهم عذرا لكن
لم يوذن لهم فيه والمتمسك فيه لو نصب اي توجيه الرفع في الاية بانه لم نقصد
الي معني السببية بل الي مجرد العطف علي الفعل وادخاله معه في سلك النفي
لان المراد بلا يوذن لهم نفي الاذن في الاعتذار لان المراد نفي الاعتذار بنفي الاذن
فيه وقد نهوا عنه اي عن الاعتذار في قوله لا تعتذروا اليوم فلا ياتي العذر
منهم بعد ذلك اي بعد نفي الاذن لهم فيه ونهيهم في ذلك اليوم عنه اما الاول فلان الاعتذار بالكلام

لانه الاول سبب والثاني سبب
وانتفا السبب يستلزم انتفا
المسبب وهو لحصر وجهي ر

ولا نكلام

قبل

نفس الا باذنه واما الثاني فلان ما ينهى العبد عنه ذلك اليوم لا ينفع منه فسقط ما
انه يهمنا فاه بين نفي الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهي
عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار واذا تبين ان العطف لا ينافي منهم
تعين ان يكون منفيا وتعذر ان يكون موجبا بالاستئناف وزعم ابن
مالك بدر الدين انه مستانف بتقدير فهم يعتذرون وهو سائغ على
مذهب الجماعة لما يقع في كثير من النسخ فهو غريب وكان لفظ غير سقط
من قلم الناسخ سهوا ويقع في بعضها وهو مشكل على مذهب الجماعة وهو
سائغ لا على نفي الاذن ونفي الاعتذار وقول البدر لا يوافق ذلك لاقتضائه
ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قوله ما تأتينا فتحدثنا بالرفع
اي فتحدث لان مقتضاه ثبوت المحبة بتقدير انتفاء الاذن ولصحة
الاستئناف في الاية المذكورة يحمل ثبوت الاعتذار الذي هو مقتضى
الاستئناف فاللازم لصحة متعلقه يحمل مع مجيء لا تعتذروا اليوم فانه
نهي مقتضاه ان لا يثبت منهم اعتذار على اختلاف المواقف في عرصات
يوم القيامة كما جاء فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان مع مجيء وقفوهم انهم
مسئولون وفي الكشاف فان قلت كيف التوفيق بين قوله تعالى يوم يأتي لا تكلم
نفس الا باذنه وبين قوله يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها قلت ذلك يوم
طويل له مواقف ففي بعضها يجادلون عن انفسهم وفي بعضها يكفون عن الكلام
وفي بعضها يختم على افواههم وتكلم ايديهم واليه ذهب ابن الحاجب قيل
ظاهر هذا مشعر بان هذا القول مرجح ابن الحاجب ومختاره والواقع خلافه
ففي شرح المفصل المسمى بالايضاح ما نصه ويجوز ان يكون مستانفا فيكون
المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف اخر من المواقف معتذرة
ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن
لهم وان ثبت انهم معتذرون في موضع اخر انتهى فهذا تصريح من ابن الحاجب
بتضعيف هذا القول وان لا يتبع حمل القران عليه فكيف يدعي انه مختاره اللهم
الا ان يكون المصنف قد عثر على كلام اخر لابن الحاجب في غير الايضاح وتم
ببعد منه عدم وقوفه على ما فيه ويكون بمنزلة ما تأتينا فتحدثنا اي ما تأتي
تحدثنا ويرده ان الفاء غير العاطفة السببية ولا تتسبب الاعتذار في
وقت عن نفي الاذن فيه في وقت اخر اي لا يكون الاعتذار في وقت متسببا
عن نفي الاذن في الاعتذار في وقت اخر لان ما كان سببا يكون داعيا
وقد صحح الاستئناف في الاية بوجه اخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما
نقلناه عن ابن عصفور من ان المستانف قد يكون منفيا على معنى السببية بان
يكون مسببا عن سبب منفي كالاذن فينتفي الاعتذار لانتفائه وقد صرح به

بهذا



بهذا الوجه المخصوص هنا اي في هذه الاية الاعتماد في المعنى على الانتفاء عليهم
فيموتوا وان خالف في اللفظ لاشتراكهما في اعتبار معنى السببية في الفاء
ورده اي ورد هذا القياس ابن عصفور وفرق بان الاذن في الاعتذار
قد يحصل ولا يحصل اعتذار لشيء هو ذلك الموقف بخلاف القضاء عليهم
فانه يسبب عنه الموت لزوما فكيف يقال ان الاول مثله ورد عليه اي على
ابن عصفور في رده هذا ابن الضائع بان النصب على معنى السببية في ما
تأتينا فتحدثنا جائز بالاجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث
بل يحصل هنا الاذن ولا يحصل الاعتذار فقد يتخلف المسبب عن السبب
لوجود مانع او فوات شرط والذي اقول ان مجيء الرفع بهذا المعنى اي على
الاستئناف السببي قليل جدا وقد نص على قلته او لا تكاد تجده في التنزيل
علي وانما يحمل التنزيل على ما كثر سابقه فكذلك مثلا لا تأكل السمك
وتشرب اللبن في نصب تكلمه اوجه الجزم والنصب والرفع فانت ان جزمت
فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما قيل فيه نظر فانه لا يتعين مع الجزم ان
يكون النهي عن كل منهما على كل حال ويجوز ان يكون المراد النهي عن الجمع
بينهما فقد قالوا في نحو ما جاء زيد وعمرو يحتمل ان المراد نفي مجيء كل منهما على
كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء ولنا اذا جيء بلا فقيل ما جاء زيد
ولا عمرو صار نصا في الاول ولا ريب في انك اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا
احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع نعم لو قيل
لا تأكل سمكا ولا تشرب لبنا تعين الاول وانت خبير ان كلام المصنف
لا حصر فيه فلا يأبى هذا الاحتمال الثاني وانما مراده بيان اختلاف معاني التركيب
المذكور على اختلاف اعرابه ووجه الجزم لا يخالف وجه النصب اذا كان
بالاحتمال المذكور فمن ثم اقتصر عليه واما دعوى الاقتصار على ظاهر الاحتمالين
وانه لا ينافي الاحتمال الاخر فلا يخلو عن قصور وان نصبت فالعطف
عند البصريين على المعنى اي على مصدر متصيد من الفعل الاول والنهي عن
الجمع حتى الكوفيين عن الجمع بين المعطوفين اي لا يكن منك اكل سمك
مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول واباحة الثاني
وان المعنى على الرفع ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستانف منقطع عما
قبله فلا يتوجه اليه حرف النهي فيبقى على ما هو الاصل من الاباحة وقال بدر الدين
ان معناه كمعنى وجه النصب وهو النهي عن الجمع ولكنه على تقدير لا تأكل السمك
وانت تشرب اللبن انتهى وكانه قدر الواو للحال ولذا ارتكب الجملة في التقدير
الاسمية لينافي دخول الواو والحال قيدا لعاملها فينصب النهي اليها
ويرتبط المعنى الى النهي عن اكل سمك في وقت شرب لبن وهو مساو للنهي عن الجمع بينهما

وان
وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت كما في قولهم قمت واصك وجهه
كان التقدير وانا اصك وجهه وهو قليل ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكلام
الحال الا ان معنى تغاير للاخر فلا يحسن جعل وجهين منهما بعني واحد ومن
هنا يظهر الوجه ما قلناه انما عطف الخبر على الانشا والعكس
منعه البيانيون اشتهر ذلك عنهم وليس على اطلاقه وانما ذلك مقصور على الجمل
التي لا محل لها من الاعراب اما ذوات المحل فالعطف فيها جائز كما نص عليه
الزمخشري وغيره دليلا على جوازه وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان الواو
من الحكاية دون المحكي اي قالوا كذا وقالوا كذا ولا يذهب عليك ان
ذلك مختص بما بعد القول اذ لا يتاتى في حسن قولك زيد ابوه صالح وما
احسنه وعمرو ابوه جواد وما اكمل وفي حواشي سيد المحققين على المطول في
باب الفصل والوصل انهم قالوا الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب
او لا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت
عليها كالمفرد واشترطوا المقبولية اذا كان بالواو ان يكون بين الجملتين جهة
جامعة على قياس العطف بين المفردين فجعلوا ذوات المحل في حكم المفردات
واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا الى الاختلاف في خبر او انشا لظهور فائدة
العطف بالواو وهي التشريك المذكور وانما اعتبروا الاختلاف المذكور في
القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كانت
تلك الاحوال المعنى ما يوجب كمال الانقطاع ونظايره جارية في القسمين لكان بناء
التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني كما نعلمه من قبل اختلاف
الجملتين خبرا وانشا لفظا ومعنى فقط ان اوجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه ان
مطلقا كان للاولى محل او لا وقلنا الجمل ذوات المحل الواقعة موقع المفردات ليست
بين اجزايها مقصودة بالذات فلا التفات الى الاختلاف خبرا وانشا بل هي في
حكم المفردات التي وقعت موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بالذات
فيعتد باحوالها العارضة لها وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل
وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة
مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة بعد قوله تعالى فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين
وبشر المؤمنين في سورة الصف بعد قوله الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر من
الله وفتح قريب فان قيل كيف استدل وغيره باية البقرة مع انه يصح فيها ان
هناك جملتان انشائيتان الجواب لعل ذلك يبنى على ان يصح تقبل التعليق
بانا على انه بمنزلة اذا وقع معلقا اجيب الى صرفه بالتاويل بما يكون خبرا
في المعنى فحاصل التقدير في الاية فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار
مطلوبه

٧١

مطلوبه مثاله قال لا لم لا يكون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية وهي
انشائية لفظا ومعنى فيجاب بما قاله وقد يقال ان الاستدلال باية البقرة انما هو
بالنظر الى ما عدت وهو جملة خبرية تقدمت عليه وقد حاول الشيخ السبكي في شرح
التلخيص البياني التوفيق بين كلام النحاة المجوزين والبيانيين المانعين فقال
لا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوزه لغة ولا يجوز بلاغة اي وعند
من يمنعه بلاغة ولا يمنعه لغة قال ابو حيان في بحره والصحيح ان يكون من
عطف جمل معطوفة على ما قبلها وان لم يتفقوا معنى في الجمل الى ان قال والجاز سيبويه
جاءني زيد ومن عمرو والعاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ويكون التقدير
هما العاقلان فقد جازت المسالة وفيها من عطف الانشا على الاخبار ويرد
قوله وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول هو من قصيدة من
ثاني الطويل من معلقة امرئ القيس المشهورة والشفا البرء من المرض والخلاص
منه والعبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع وتجمع على عبرات بفتح بكر
الموحدة وعبر كسدرة وسدر ومهراقة مصبوبة والاصل مراقة زيدت الهاء على
خلاف القياس ولعل مهراقة ابلغ من مراقة والرسم الاثر والدارس الدارس المعول
اما مصدر ميمي بمعنى العويل من قولك عول تعويلا اذا بكى رافعا صوته ومنه
اعول او اسم مكان منه او اسم مفعول محذوف الصلة من قولك تعولت على فلان
اذا اعتمدت عليه فتقول انما يخلصني من داء الغرام دمع اصبه ثم قال منكرا
وهل عند اثر من محل بكاء او موضع بكا او من يعتمد عليه في دفع هذا الداء
يريد ان الشفاء هو صب الدمع ومع ذلك يتخيل انه لا يجدي فيه وقوله تناغى غزالا
عند باب ابن عامر وكحل اماقيك الحسان باثمد هو من ثاني الطويل
ايضا من قصيدة لحسان بن ثابت الانصاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمناغاة التكلم بما يعجب ويسر وفي الصحاح المراة تناغي الصبي
تكلمه بما يعجبه ويسره ومقتضى ما في القاموس ان التكلم بما يعجبهم والغزال ولد
الظبية الى ان يقوى ويطلع قرناه ويجمع على اغزلة وغزلان كغلمة وغلمان والانثى
غزالة قال ابن سيده وكرابه ما يكنى به عن المراة وابن عامر الاسود
الجهني صحابي ولكن لا اجزم انه مقصود هنا والماق جمع موق بالهمز ويجوز
تسهيلها بالواو وهو طرف العين مما يلي الانف وهو مجرى الدمع من العين او مقدمها او مؤخرها
ويجمع ايضا على اماق واماقي والاثمد بكسر الهمزة وسكون المثلثة حجر الكحل
وانشد الصفار على جوازهم بهذا البيت بقربه يتابعها كما استدل به غيره
ايضا بالاستدلال بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم هو صدر بيت مجزوم واكروهم
الحي خلو كما هي وقد تقدم الكلام عليه في حرف الفاء واجيب انه لم يكن على ذكر
وهي جملة خبرية عطف عليها انشائية بالفاء عند سيبويه

يقول الفاء زائدة في الجزء ولا تدبير ولقول المالئ المرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف
الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه بل المراد عطف جملة ثواب المومنين
على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد ونبشر عمرا بالاطلاق ويجوز عطف على فاتقوا
اي ان المراد عطف المجموع على المجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من هذا
وشاهدا في عطف المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر
والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخيرتين على مجموع الاوليين واما
وصل ربط الامر بالتبشير فتقييد بكونه عطفا على فاتقوا بالشرط المذكور فتقديره
التفتازاني بان تبشير المومنين ايضا مرتب على عدم معارضة الكفرة للقرآن والا
لم يكن معجزا فلا يتحقق صدق النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون تصديقه وسيلة الى
نيل الثواب فكأنه قيل ان لم تاتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا
العناد واتقوا النار التي اعدت للكافرين وبشر المومنين بالاحسان ايها النبي
قال ولما في الوجهين من المقصد سيما الثاني فانه في ربطه بالشرط تمحل
وعطف الامر للمخاطب على الامر لمخاطب آخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النحاة
ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس كانه قيل
قل كذا وكذا وبشر المومنين ثم ان ظاهر كلام المصنف انه سياق كلام الزمخشري
في معرض الجواب اصح في الجملة وفيه انه ليس فيه ما يحصل منه بل ظاهره
على ما فهمه التفتازاني جواز عطف الانشاء على الخبر من غير تاويل فانه قال
في مطوله فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار
من غير ان يجعل بمعنى الانشاء او على العكس بان يوجد عطف الحاصل من مضمون
احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم
تفعلوا الى قوله تعالى وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له
مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المومنين
فهي معطوفة على جملة وصف عذاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد
والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن لم يشترط من
اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لانا نسلم ما ذكره من المثال وقد اعترض السيد
المحققين بان قوله ويوجد عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل
من مضمون الاخرى لحاصله فانه اراد تاويل احداهما بحيث يتفقان خبرا
او انشاء فذلك عطف للانشاء على الخبر او بالعكس بناء على التاويل لانشاء اخر
العطف وان اراد به انه لا تاويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على الخبرية
او بالعكس من غير ان يجعل احدهما بمعنى الاخرى فلا فائدة لقوله بل يوجد
الى آخره ثم ما فهمه من كلام الزمخشري ان يتوهم عليه انه لم يرد بلفظ الجملة الا الجمل
الاصطلاحية بالمعنى المجموع اي ان المعتمد بالعطف مجموع قصة بين فيها ثواب المومنين

معجزا

وحده الامر

على



على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف ليس من باب
عطف الجمل ليطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض
الى اخرى مسوقة لاخرى والمقصود بالعطف المجموع وشرط التناسب بين الغرضين
وكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف
قال سيد المحققين فان قلت ليس في قولك زيد يعاقب بالقيد والارهاق
وبشر عمرا بالعفو والاطلاق عطف جملة مسوقة لغرض على جملة اخرى مسوقة لغرض
اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطفت احداهما على الاخرى قلت
اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة
على سوء حاله ليوافق ما مثل به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة
فيهما ويفهم منه الباقي فكأنه قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق فما اسوأ
حاله وما اقبح صنعه ونحو ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما اروج
وانه من كلامه في الجواب ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر
كما انه يقال المراد عطف جملة الثواب اولى بعطف تلك الجمل ويقال والجملة
المعنى الحاصل منه وكأنه قيل والذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات
اما الجواب وهو ان العطف على فاتقوا وهو انشاء
ان يكون جوابا للشرط فكيف يعطف عليه اذ ليس الامر بالتبشير مرتبا على
على الاتيان بمثل القرآن ولو كان عطفا عليه لكان كذلك لان الشرط قيد للجواب فاذا
قلت ان جئتني اكرمتك كان الاكرام مقيدا بالمجيء وان قلت شرطا به
ولا معنى لتقييد الامر بتبشير المومنين بما لهم من الكرامة بعجز الكافرين عن المعارضة
لانهم مبشرون بذلك على كل حال واجاب بانه قد علم انهم غير المومنين مخافة فان لم
تفعلوا بالجنات ومعنى هذا المعاندين بانه لا حظ لهم في الجنة
اي انه يفهم منه ذلك بطريق التعريض لانه غير معناه وقال في ان الصف ان العطف
على لانه بمعنى امنوا وحينئذ يفوت عطف الانشاء على الخبر المتنازع فيه
اذ الخلاف فيما لا تاويل فيه ويتعين في ذلك اي في هذا العطف ان المخاطبين
اي لا يقدح فيه مخالفة المسند اليه ولا يقدح فيه ايضا
فهو غير محض لا طالب واصبوكم بجزوم على
انه جواب الاستفهام بمنزلة السبب في استلزامه المسبب
فان قلت ما هو هنا كان انما هو اعتبار تنزيل السبب منزلة
السبب قلت السبب هو الغفران وسببه الترتيب هو الامتثال والبعيد الذي هو سبب
سبب الدلالة فالسبب الذي اقيم السبب مقامه في نحو التغيير هو السبب العادي نزلت سببته بمنزلة هذا فاعل
يفرح واعطف احدى الجملتين على الاخرى مخاطبا الغير ليس
لحصول التناسب في الامرين والتضاد وقد بينا في هذا الكلام نظر

لان قوله لان يخالف الفاعلين لا يقدح تعليل القول ولم يقدح في ذلك ان المخاطب الى
اخره محصل ولا يقدح في العطف المذكور تخالف الفاعلين في صحة الكلام الى جعل
الدعوى عين الدليل وهي نوعي المصادرة على المطلوب ومن تؤمنون لا يتعين التفسير
لاحتمال كونه مستأنفا سلمنا متعينه لذلك ولكن لا يلزم ان يكون باقيا على خبريته فانه
يحتمل انه تفسير مع كونه امرا اي مع كون معناه امرا كما في قولهم اتقى الله امر
وفعل خيرا يثبت عليه وذلك اي واحتمال تفسيريته مع امريته اما بان يكون معنى
الكلام ان ينوى ان واجابة تخلصكم من عذاب اليم فالكلام السابق ولان كان
في صورة الاستفهام فهو في معنى الامر كأنه قال فهل انتم منتهون في معنى انتهوا
وانما احتيج الى ذلك لان الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كان المفسر جملة طلبية
او مفردا يؤدي معناها في المعنى ويمكن ان يقال المراد بالتجارة ما
يؤدي معنى جملة او بان يكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة لان
الامر فذ سياق ... به لافادة المعنى الذي يتحصل من المفسر الذي
يراد تفسيرها لكون مضمونها معنى طلبيا فتقول هل ادلكم على سبب نجاتكم
امنوا بالله ... الامر له تفسير لسبب النجاة لان تؤمنون بالله وجنبتم اي
وحينئذ كان تؤمنون تفسيرا ومعناه الامر فيمتنع العطف اي عطف بشر
عليه وان توافقا بحسب التاويل لعدم دخول التبشير في معنى التفسير
وقال السكاكي الامران اللذان في اية البقرة والصف معطوفان على فعل مقدر
قبل يا ايها فيهما وحذف كثير القول يحكى ما في هذا من البعد لاشتمال
الكلام السابق على ما لا يصلح مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا ... الاستئناف انه مسوق على طريقة كلام الامر بعد ما
كان المقصود ذكره بعبارة تليق بحالة مثل ان كنتم في ريب مما نزل الله على
وقال بعضهم ما في البقرة عطف على فعل مقدر قبل فان لم تفعلوا وقيل
معطوفا على امر محذوف ليس من جنس القول تقديره في الاولى يعني اية
البقرة فانذر اي فانذر الكافرين وبشر الذين امنوا وفي الثانية يعني
اية الصف فابشر اي فابشر يا محمد وبشر المؤمنين كما قال الزمخشري في واهجرني
مليا ان التقدير في فاحذرني واهجرني لان لا رجمنك على التهديد الذي
يناسبه الامر بالتحذير واما قول الشاعر وهل عند رسم دارس من معول فبابه
والمعنى وليس عند رسم دارس معول مثلها في فهل يهلك الا القوم
الظالمون كذا في بعض النسخ وهو خلاف الصواب لان نظير الاحقاف
فهل يهلك الا القوم الفاسقون ويقع في كثير من النسخ هل يهلك الا
القوم الظالمون بغير فا ولا غبار عليها واما هذه خولان فمعناه تنبه لخولان
فتنبيههم عطف فانكح عليه او الفاء لمجرد السببية من غير اعتبار عطف
مثلها

اي كانوا تؤمنوا سبب النجاة



منكم في جواب الشرط فانها فيه للربط السببي وقد استدل لابن كثير المتبادر ان
المشار اليه بذلك قول الشاعر وقبيلة خولان البيت فيشكل ان المستدل
به انما هو الصفار فما وجه تثنية الضمير وقيل الصواب الان راى هذا البيت
والى ... مطلع ما علم لان الضمير في استدل للصفار والمشار له في الاستدلال
ببيت ياتي وحاصله ان المشار اليه هو المذكور بعنوان كونه مذكورا ثم وصف
اسم الاشارة الاتي في الضمير نظرا الى انه راجع الى الصفار ومن وافقه فهلا
استدل بقوله نعم ربنا ان اخطأنا ... نكم بين كلامين يحمل
على قائله الغلط والخطأ وكلام يمتنع يتكلم ذلك ونحوه بالرفع في التنزيل
كثير واما نحو اما فيك فيتوقف على النظر فيما قبل من الابيات فانه يجوز
ان يكون معطوفا عليه وقد يقع في بعض النسخ ونحو ابدوك واما
فقل هو معطوف على هذه خولان وهو يقتضي الى الواو من محل النسب
العاطفة في البيت وقد قيل ان صدر البيت مناع لدى الابواب حور نواعم
ولان هذه عند حينئذ وقد يكون معطوفا على امر مقدر يدل عليه المعنى
اي فلا تقل لذا وتحمل كما قيل في واهجرني مليا من انه عطف على ... تقديره
كما عرفت احذرني واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه من اجازة مجيء
زيد من عمرو العاقلان على ان العاقلان خبر محذوف فغلط عليه اي على سيبويه
وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت
على الابتداء او القطع فقلت الرجلان الصالحان او نصبت على المدح كما ورده
الصف ... اعلى من اثنين وعلته والسؤال بمن يقتضي عدم العلم بالمسؤول
ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة اي لا يجوز مساواة
المجهول للمعلوم فيما علم له من الاوصاف فيمتنع في المثال وصف عبد الله بالصلاح
مع المسؤول عن ذاته وقد ذكر الصفار جامعها سيبويه من جهة النعت اي لما كان
النعت قاصرا لفساد المسألة مانعا من جوازها علم ان زوال النعت يصححها
فانه سبب زوال المانع عمل المقتضي نظر ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه
ان حمل النعت في كلام الصفار على النعت الاصطلاحي واعتقد تصحيح المسألة
بزواله فقال اذا كان العاقلان خبر مبتدأ محذوف جازت المسألة لفقد النعت
الصناعي وهذا ظاهر الغلط فان سيبويه مصرح بامتناع المسألة حتى مع
الوصف المقطوع ومراد الصفار انه اذا زال النعت المقطوع البتة والغرض
نفس النعت الصناعي كان يقال من عبد الله وهذا زيد ويقتصر على ذلك كان
التركيب صحيحا جائزا لفقد ما بنى سيبويه المنع عليه لجار عطف الخبر على الانشاء
وجوابه ما اشار اليه بقوله ولا يخفى فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء نعتان
ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام فان قلت المدعي غلط

ان يكون فيهما ما يصلح

ابي حيان على سيبويه والذي افاده البيان الوهم في التخرج في كلام الصفار
قلت وعمه هذا هو الحامل لابي حيان على الغلط على سيبويه ووجه هذا
الغلط ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس
مراده الوصف الصناعي للنحويين لانه ممنوع في المثال ضرورة اصطلاح
الكاملين ولنا اراده الوصف المقطوع بوجهه عطف الاسمية على الفعلية
وبالعكس فيه ثلثة اقوال احدها الجواز مطلقا اي سواء كان بالواو
فنظام بغيرها وهذا هو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في
مثل قام زيد وعمرا اكرمته ان نصب عمرو ارجح من رفعه على الابتدا لان تناسب
الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما اذ المفهوم رجحان الرفع وتقديره
تكون الجملة اسمية معطوفة على فعلية والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن
جني انه قال في قوله عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ والضرس نقد
من الضرب انه ليس من الرمل الا انه زوحف بالخبن ولم يسم قايله وعاضها عوضها
والاصداغ جمع صدغ كقفل وهو ما بين العين والاذن والشعر المتدلي على هذا
الموضع ونقد تعفن من النقد بالتحريك تاكل في الاسنان اي والضرس تاكل ان
الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور اي نقد ضرس والجملة فعلية فيصح عطفها
على ما قبلها وليس مبتدا ما بعده خبره لئلا تكون اسمية فيمتنع عطفها وهذا القول
حكاه عبد اللطيف البغدادي في حكاه شارح مقدمة ابن بابشاد نقله ابن هشام السبكي
في شرح التلخيص وفي بعض النسخ حكي عن ابن جني وانه قال بانثات الواو
ولعل من اسقط حاول ان يكون في الكلام تنبيه على ما اخذ هذا القول يعني هو مستنبط
من كلام ابن جني في هذا البيت وما اورد عليه انه يجوز ان يكون معنى ما ذكره ابن جني
من الضرس فاعل لا مبتدا ان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب لا انه ممنوع
والجواب بان الظاهر من قول ابن جني انه فاعل وليس مبتدا ان ذلك على سبيل الوجوب
لا على سبيل الاولوية غلط ظاهر اذ لا ترتيب في الكلام يعين الوجوب وغيره بل الحمل
على الاولوية اولى وقول الحسني والنقد بكسر القاف والمثنا كل اسم فاعل من نقد السن
بالكسر اذا تاكلت وتكسرت ان كان كلاما على ما في البيت فغير مناسب لان ما في
البيت فعل كفرح اذ لو كان وصفا لحذر منه ثبات في البيت احتمال الفعلية وهي
المقصود ومعنى البيت عند الشارحين ان هذه المراة عوضها الله غلاما ترك
بعد ما وصلت في الكبر الى هذه الحالة وفي نسخة الابيات للجلال قال ابن
السيرافي عوضها الله عمن مات من اولادها غلاما بعدما اسنت وشيب راسها
وتكسرت اسنانها وكانت حبه اشد محبة لانها قد يئست ان تلد غيره ويلزمه على
النصب بامتناع عطف الاسمية على الفعلية يلزمه ان يوجب النصب في نحو قام زيد وعمرا
اكرمته ولا يجوز الرفع حال الا ان قدر الواو للاستيناف ولا يجعلها عاطفة ويجيء الرفع

في مسئلة الاشتغال السابع حكي عن ابن جني نقد

74

الرفع حينئذ لانتفاء المحذور والثالث وهو القول المفصل لابي علي انه يجوز في الواو
فقط ويمتنع في بقية احرف العطف قيل بمسالة الواو في العطف في نقله عنه
ابو الفتح في كتابه سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفا في خرجت فاذا الاسد
حاضر يعني ان الداخلة على اذا الفجائية ليست عاطفة لئلا يلزم عطف
الاسمية على الفعلية بغير الواو وانما هي زائدة لازمة كما في عطف في جملة
واصنف الاقوال الثلثة القول الثاني منها وهو المانع مطلقا لمجي
العطف المذكور في كلامهم كما يشهد بذلك تتبع تراكيبهم وفي التنزيل سواء
عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون قيل ومنه قوله ما ثمود فهديناهم على
قراة النصب شذوذا فانه عطف على فاما عاد فاستكبروا عطف فعلية على
اسمية ولما قالوا اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين فيحتمل انه ان تكون
المنقطعة وهي ليست بعاطفة على الصحيح قاله ابن هشام وصرح به اي بمنع هذا العطف
مطلقا الرازي في تفسيره اي ولطف عليه واكثر منه يقال لهج بكذا بكسر
الهاء يلهج لها اذا اغري وثابر عليه كذا في الصحاح وذكر في كتابه مناقب
الشافعي ان مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا ان قول الشافعي
حل اكل متروك التسمية مطلقا عمدا كان المتروك او غيره مردود بقوله تعالى
ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فانه نص صريح في المنع من حل
اكله وهذه المسئلة خلافية فذهب مالك في احد قوليه الى حل اكله وهو قول ابي هريرة
وابن عباس في رواية وجماعة من التابعين كالحسن وطاوس وعكرمة واليه
ذهب مالك ايضا في رواية عنه وذهب ابو حنيفة والثوري الى ان التارك
ان كان عمدا لا يوكل وان كان ناسيا يوكل وهو قول جماعة وفي رواية عن
مالك لان الناسي لا يسمى فاسقا وقد فسر الحسن الفسق بالكفر وهو محمول
على ان يكون مع الاستحلال كما قاله الكرماني وقال غيره هو للمعصية والضمير
في انه عائد على الاكل وجوز الحوفي على انه يعود على ما وابن عطية ان يعود الى
المصدر المفهوم من لم يذكر اي ترك الذكر قال فقلت لهم الاية حجة لي لا لكم
لان الواو فيه ليست للعطف وهذا هو النوع المسمى بالقلب عند المناظرين وذلك لان
الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وهو مانع من العطف
ولا للاستيناف فيكون ما بعدها منقطعا عما قبلها لان اصل الواو ان تربط
ما بعدها بما قبلها فتعين انها للحال لا اصل فيها ذلك وجوز ابو حيان الاستيناف فقال في
البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب وتضمنت معنى التعليل كانه قيل
لفسقه والذي نقله السراج الهندي في شرح البديع عن الامام رحمه الله
في المناقب انه قال وجه الاستدلال ان الواو ههنا يجب ان تكون اما
للعطف او للحال تقليلا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل ثم لا يجوز ان تكون
للعطف لان قوله وانه لفسق اسمية موكدة بان وما قبلها فعلية وعطف الجملة

العاطفة

الاسمية على الجملة الفعلية فيجي لايصار اليه الا لضرورة كما في اية القذف والاصل
عدمها ومنها ان تكون للحال فيكون جملة الحال مقيدة للنهي واعترض في صورتين
التنفتازاني بان التاكيد بان واللام ينفي كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما
قصد الاعلام بتحققه البتة واورد على ذلك تحقيقا او تهديدا والحال من الامر
والنهي مبناها على التقدير كانه قيل لا تاكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن
وانه لفسق وانما يحسن وهو فسق واجيب بانه لما كان المراد بالفسق
ههنا الاهلال لغير الله والمشركون منكرون لكونه فسقا حسن تاكيده
كانه قيل لا تاكلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكم به متحقق
قيل وعلى تقدير تسليم كونها حالية لا نسلم انه قيد للنهي على معنى انه منهي
عن الاكل في هذه الحالة دون غيرها بل يكون اشارة الى ما يوجب النهي عنه
كما قيل لا تشرب ابدا وهو اخوك ولا تزد قولا وهو عكس البكر ولا تشرب
الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه حينئذ لا يكون لقائله لان كونه
منهيا عنه حال كونه فسقا امر معلوم لا حاجة الى بيانه والمعنى لا تاكلوا منه
في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره
الله تعالى بقوله او فسقا اهل لغير الله به قال الامام كان المراد من كونه فسقا
غير مذكور فكان مجملا محتاجا الى البيان وقد خص في اية اخرى هي قوله تعالى
او فسقا اهل لغير الله به واعترض بانه كيف يكون الفسق مجملا ومعناه معلوم
في الشرع يفهمه كل احد وهو الخروج عن الطاعة سلمنا اجماله لكن لا نسلم ان
بيانه ما ذكرت من الاية بل لا بد لذلك من دليل فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي
عليه غير الله ومفهومه كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله فيكون النهي مخصوصا وقيل
عليه ان ما قدره اخص مما لم يذكر اسم الله عليه لا تعقلا منه الى ما اهل به لغير الله
والى ما لم يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على
اعم المحملين اولى لانه اعم فالكل فيحرم متروك التسمية عمدا لعموم هذا والجواب
بما اهل لغير الله به واجب بان ما قدره وان كان اخص من مطلق ما لم
يذكر اسم الله عليه لكنه مساوله بقيد فسقا اهل به لغير الله وهو المراد وقيل لما
التحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرزاق والاخلال بتعظيمه لا بتسمية لا
وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا اولى من
جعل المناسب تسمية غير الله لانها كالاشراك اذ هذا مناسب خاص
ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور فكانت اضافة الحكم اليه
اولى من اضافته الى المناسب الخاص ولعل المناسب خاصا انسب بالحكم الذي
هو التحريم وادعي له من اعتبار كونه عاما اذ يكفي فيه الكراهة على ان دعوى عموم
متروك التسمية ممنوع اذ لا اخلال فيه بالتعظيم والايحرم كلما لم يسم عليه
اسمه تعالى وبالجملة ليس كل تارك للتسمية معرضا عنها مخلا بالتعظيم فتامل

اعتبار

الرازي



الرازي العطف على معمولي عاملين بالاتفاق والجر الهان صوابا وانت خبير
ان المسئلة خلافية وان للخصم ان يلتزم جواز العطف مع التخالف مصيرا
الى قول من اجاز العطف على معمولي عاملين وبعضهم يقول مختلفين
ولا حاجة اليه وقولهم في الترجمة العطف على عاملين فيه تجوز بحذف المضاف
كما يتجه الاتيه معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد
معمولين مختلفين في الاعراب او متفقين فيه على معمولي عاملين مختلفين نحو
ان زيدا قام غلامه وبكرا اخوه في المختلفين وان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا
في المتفقين ففي ذلك يعطف المعمولين على المعمولين
على معمولي عاملين فهذا القول منهم على حذف المضاف واعلم ان مدار هذه المسئلة
على جواز نيابة حرف العطف عن العامل وهي تشتمل على مسئلتين اتفاقيتين
ومسئلة خلافية اما الاتفاقيتان فالاولى اتفاقهم على جواز النيابة عن عامل
واحد تحد عمله او اختلف فيعطف على معمول واحد كان او اكثر نحو قام زيد
وعمرو وضرب زيد عمرا وبكر خالدا واعطى زيد عمرا درهما وبكر خالدا
دينارا انما جوزنا العطف نائبا عن العامل وعطف الكلام ناشئة على وان كان
جواز هذا محل اتفاق لان موضوع حرف العطف ربط ما بعده بما قبله على
معنى العامل فيه والحرف من حيث هو ضعيف فلا يربط اكثر من عامل واحد
والثانية اتفاقهم على عدم نيابة حرف العطف عن اكثر من عاملين فلا يجوز ان
تقول ان زيدا الى البيت على فراش والقصر نطع عمرا على معنى وان في القصر
على نطع عمرا فتنوب الواو عن ان وفي وعلى لضعف الحرف فهو لا يقوى
ان يربط معنى تلك عوامل واما الخلافية فهي مسئلة الكتاب اعني نيابة
حرف العطف عن عاملين وذلك بان يتقدم عاملان فيعطف على
معموليهما من غير اعادة العامل استغناء بنيابة العطف عنهما نحو ان في
الدار زيدا والحجرة عمرا فنابت الواو عن في وان والاصل وان في الحجرة
عمرا وهذه المسئلة فيها خمسة اقوال الاول الجواز مطلقا سواء كان احد
العاملين حرف جر ام لم يكن سواء كانا لفظيين ام كان احدهما لفظيا والاخر
معنويا الثاني المنع مطلقا الثالث الفرق بين ان يكون احد العاملين حرف جر
وتقدم المعطوف المجرور فيجوز وان لا يكون احدهما حرف جر او يكون ولم
يتقدم المعطوف المجرور فلا يجوز الرابع الفرق بين ان يكون احد العاملين
حرف جر وتقدم المجرور ان المعطوف والمعطوف عليه فيجوز وبين ان يكون
احد العاملين غير حرف جر او يكون حرف جر الا انه لم يتقدم المجرور اي فلا
يجوز الخامس الفرق بين ان يكون العاملان لفظيين موثرين لفظا ومعنى فيمتنع
العطف وبين ان يكون احد العاملين معنويا ولفظيا موثرا في اللفظ دون
المعنى فيجوز اذا انقش ذكر على صحيفة الخاطر فلك تفصيلا من المصنف لما ذكرناه

ومن يد تحقيق وهو قوله اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا
ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا
وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وينظر المسئلة الاولى من الوقاية من هذا
العطف من قبيل المفردات كما لا يخفى في شرح المفتاح للسيد المحققين ومن العطف عطفه
مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كما في كان زيد قائما وعمرو قاعدا وفيه
فليتامل فقيل يمكن ان يكون وجه الدقة انه يدفع الاشكال الوارد على ذلك
وهو ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله فاذا كان المعطوف
عليه خبر مبتدا كان المعطوف خبر لذلك المبتدا حتى يشترط في الثاني ما
يشترط في الاول من رابط وغيره فكيف يتجه مع ذلك ان يعطف خبر عمرو
وعلى خبر زيد وجوابه ان محل الاشتراط حيث يتحد ما قبل المعطوف عليه
كما في زيد يقوم ويقعد اما اذا تعدد كما في زيد يقوم وعمرو يقعد فالشرط
الاتحاد في عموم الجهة لا في خصوصها فيعطف خبر عمرو على خبر زيد لاتحادهما
باعتبار عموم الجهة اذ كل منهما خبر ولا يلتفت الى خصوص المخبر عنه وذلك
لان خبر الشيء في الحقيقة صفته وحاله والمعنى لعطف عمرو وحاله على
صفة زيد وحاله ثم يعطف خبر احدهما على الاخر لتحقق الاشتراك في مطلق
الخبرية وعندي ان وجه الدقة ما يقال ان العطف في المثال المذكور ان اعتبر من
غير تقدير شي بعد حرفه فلا خفاء في تحقق عطف المفردين على شيئين لكن لا يكون
حينئذ مثالا للمسئلة اذ ليس فيه الاجمال واحد عطف بعض مفرداتها على بعض
لاجملتان عطف مفردي احدهما على مفردي الاخرى وان اعتبر مع تقدير عامل
بعد حرف العطف كان من عطف جملة على الاخرى كما زعم السعد التفتازاني لما سئل الحذق
المسند نحو زيد منطلق وعمرو قال نحو تجويز تقدير المسند ان يكون من عطف
الجمل وان يكون من عطف المفردات وهذا مبني على ان العامل في المبتدا والخبر الابتدا
ومذهب سيبويه ان عامل المبتدا فقط الابتدا وعامل الخبر المبتدا فلا تنافي
عليه في المثال ان يكون من عطف المفردات لما يلزم عليه من العطف على معمولي
عاملين وجوز في الكشاف في قوله تعالى براءة من الله ورسوله كون براءة مبتدا
لتخصصها بالصفة والخبر الى الذين عاهدتم وكونها خبر مبتدا محذوف اي هذه براءة
ومن لابتداء الغاية والمتعلق محذوف اي هذه براءة واصلة من الله ورسوله الى
الذين عاهدتم ثم قال واذان ارتفاعه كارتفاع براءة على الوجهين ثم الجملة معطوفة
على مثلها ولا وجه لقول من قال انه معطوف على براءة كما لا يقال عمرو معطوف على
زيد من قولك زيد قائم وعمرو قاعد قال ذلك وهو من يرى الابتدا في الخبر
معا فانظر وجه ذلك وقد صاحب الكشاف اراد الزمخشري عطفا اذان او قال
على براءة من غير تعرض لعطف الخبر على الخبر كما في نحو اذ يد اذ يعرب زيد عمرا و
بكر خالدا فليس العطف الا في الفعلين دون معموليهما فهذا هو الذي سعد الزمخشري

قال

٧٩

قال الشارح وفيه بعد فتامل واجمعوا ايضا على منع العطف على معمول اكثر من
عاملين اورد المعمول هنا على ارادة الجنس نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاه ك
غلامه بكر بنصب اخاك ورفع غلامه وجر بكر وهذا تاتي الوفاق فنص
واما الخلافية فاشار اليها بقوله واما معمولي عاملين فيه تسامح وحق التعبير
واما العطف على معمولي عاملين فان لم يكن احدهما اي احد العاملين جارا فقال
ابن مالك هو ممتنع اجماعا اي لا يجوز العطف بحال نحو كان اكل طعامك
عمرو وتمرك بكر وليس كذلك اي وليس ما ادعاه من الاجماع على الامتناع
مسلما بل نقل الفارسي الجواز مطلقا اي جواز هذه المسئلة من غير
تقييد عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وابا الحجاج الاعلم وان كان احدهما
جارا فان كان الجار متقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة برفع
عمرو فيهما وجر الحجرة كذلك فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا كما في نقلها عند
ابن مالك وليس كذلك ايضا بل هو جائز عند من ذكرنا من الجماعة وان كان
الجار متاخرا نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع ايضا
وبه قال المبرد وابن السراج وهشام والمشهور عن الاخفش الاجازة
وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي
المخفوض العاطف كالمثال جاز العطف لانه سمع ولا يتجاوز بالمسموع ما
سمع عليه وان فصل فيتعادل المتعاطفات قال عليها ان في عبارته تسامحا الذي
فيه كيس يتعادل المتعاطفات ولم هو بينا منهما ولانه لا يقال للمعطوف مع المعطوف
عليه متعاطفان لان وضع التفاعل على نسبة الفعل الى المشتركين فيه ولا شركة للمعطوف
عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف وقد يقال يعني بالتعادل فيه ان يكون
الاول معطوفا على الاول والثاني على الثاني وهو حاصل ثمة بخلاف ما لو كان
الاول معطوفا على الثاني والثاني على الاول فانه لا تعادل فيه والا اي بل
المخفوض العاطف امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة برفع عمرو وخفض الحجرة
وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه لظهور العطف فيها
على معمولي عاملين كقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين
يجعل البنا على ظاهره فان يكون شتعذرا ان في خلق السموات بدليل وفي
خلقكم وما يبث من دابة لا يحسن عطف ما على الضمير المضاف اليه بل هو
معطوف على المضاف اليه فان يه والمنوية واستجماعه لما يتم به معاشه
الى غير ذلك من الدلائل على وجود الصانع المختار ايات لقوم يوقنون واختلاف
الليل والنهار وما انزل الله من رزق من مطر وسماه رزقا لانه سببه من الغمام
فاحيا به الارض بعد موتها اي بسببها وتصريف الرياح باختلاف
جهاتها واحوالها ايات لقوم يعقلون اما الاولى منصوبة اجماعا لانها
اسم ان والثانية فالثالثة قرأها الاخوان حمزة والكسائي ويعقوب ايضا بالنصب

والنافون بالرفع وقد استدل بالقرائتين في ايات الثالثة على المسئلة
واما الثالثة فلا دليل فيها للنصر بجماعة العاملين فما هنالك الا العطف على معمولي
عامل واحد وقال المحشي قيد بالثالثة لان الثانية لا دليل في قرائتها واما النصب
فلكونها بعطف ايات على اسم ان وعطف في خلقكم على خبرها وجوز العطف
على معمولي عامل واما الرفع فلاحتمال ان يكون ايات مبتدا وفي خلقكم خبره
وهو من عطف جملة على جملة فلا يكون الاحتمال مما نحن فيه وان جاز ان يكون ايات
عطفا على محل اسم ان الاولى وفي خلقكم عطف على خبرها فيكون العامل
في ايات الابتدا وفي خلقكم ان ويكون مما نحن فيه اما الرفع في ايات اي
والجر في اختلاف معطي نيابة الواو مناب الابتدا لان العطف على محل ان
واسمها وهو مرفوع بالابتدا وفي واما النصب فيها والجر فيه معطي نيابتها
مناب ان وفي قيل هو مبني على ان العاطف عامل في المعطوف نيابة
عن عامل المعطوف عليه وهو غير المختار قال في الكشاف واما ايات لقوم
يعقلون فمن العطف على عاملين سوا نصبت او رفعت فالعاملان اذا نصبت
هما ان وفي اقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في واختلاف الليل والنهار والنصب
في ايات واذا رفعت فالعاملان الابتدا وفي اقيمت الواو مقامهما فعملت
الرفع في ايات والجر في واختلاف واعترض ابو حيان بان نسبة العمل
الى الواو ليس بصحيح لان الصحيح ان حروف العطف لا تعمل وانما العمل للعامل
في المعطوف عليه وفي عبارة الكشاف تسامحان بالزيادة في موضعين
والنقصان في موضع فتامل واجيب بثلثة اجوبة احدها ان في نحو
والعمل لها اي فيكون الجر بهما لا بالعطف على ما تقدم وتؤيده ان في حرف
عبد الله هو ابن مسعود رضي الله عنه قرائته التصريح بفي وعلى هذا الواو نابت
مناب عامل واحد لا عاملين وهو الابتدا ان رفعنا او ان ان نصبنا
والثاني ان انتصاب ايات على التوكيد للاولى والكلام في هذه لطول ما
بينهما من الفصل ولان ايات الثانية لاحقا في تبعيتها للاولى بطريق العطف
فكذا ينبغي ان يكون تبعية الثالثة ورفعها على تقدير مبتدا اي هي ايات على
التوكيد وعليهما فيضم في تقدير وانما الجر في اختلاف بالعطف والثالث
يجوز قراءة النصب وهو انه على اضمار ان وفي والتقدير وان في اختلاف اما
ذكره الشاطبي وغيره واضمار ان الناسخة بعيد بالنسبة الى اضمار في وكما
يشكل على مذهب سيبويه قوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها
فليس باتيك منهيها ولا قاصر عنك مامورها وقد تقدم الكلام عليه مستوفى
في احوبجث على من حرف العين من الباب الاول لان قاصر بالجر على الحكاية
عطف على مجرور الباء اي وبلا قاصر فكان مامورها عطفا على مرفوع ليس
العطف على معمولي عاملين ويكون الواو قد نابت مناب ليس والباء وسيبويه يمنع

فلكونه

فليستم

ذلك

٧٧

ذلك وان كان فاعل القاصر ويكون قد نفى امرين اتيان منهي الامور وقصور المامور
لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير فليس منهيها بقاصر عنك مامورها
ويقتضي للارتباط ان يقول ماموره واجيب بان التزام عود الضمير المؤنث
الى المخبر عنه وانه باعتبار ان منهي الامور امور لكن يرد عليه انه كيف يصح
ان يكون من المنهيات ما هو مامور وقد اجيب بما حاصله اي انا نلتزم التقدير
الثاني وانه لما كان الضمير في مامورها عائدا على الامور كان كالعائد على
المنهيات لدخولها في الامور وحاصله انه اكتفى بعموم مرجع الضمير
المخبر عنه في ربط الخبر ولا يخفى بعد ذلك ما علم ان الزمخشري ممن
منع العطف المذكور يعني العطف على معمولي عاملين ولهذا اتجه له ان
سال في قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الايات فقال فان قلت
نصب اذا معضل على وزن اسم الفاعل من اعضل الامر اذا اشتد واستغلق وذا
غالب معو غالب لانك لو جعلت الواوات عاطفة اراد بالواوات ما عدا
الاولى لظهور انها ليست العطف وقعت في العطف على عاملين اي على
معمولي عاملين وهذا بالنسبة الى الثانية والثالثة نظهور ان الاولى
ليست معطوفة على شي قبلها وانه الى بيان ذلك بقوله يعني اذا اي الثانية
والثالثة عطف على اذا المنصوبة بالقسم وهي اذا الاولى والمخفوضا فتعطف
على الشمس المخفوضة بواو القسم فنابت الواو عن عاملين فعل القسم وواوه
اي وهو ممنوع قال وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه
على استكراهه يعني انهما استكرها ذلك لاحتياج كل قسم الى جواب
يختص اذ هنا اقسام متعددة وجواب كانها بجواب على حده بخلاف وجه
العطف فان القسم فيه واحد وعاية تاصل كان المقسم به متعدد فيكفيه جواب
واحد وتوضيح ذلك انه اذا تكررت الواو بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى
والنهار اذا تجلى وما خلق الذكر والانثى ان سعيكم لشتى فمذهب سيبويه والخليل
ان المتكررة واو العطف وقيل هي واو القسم والاول قوي اذ لو كانت للقسم
لكانت بدلا من الباء ولم يفد العطف وربط الثاني وما بعده بالاول وكان
التقدير اقسم بكذا اقسم بكذا اقسم بكذا فهذه ثلثة ايمان كل منها مستقل يستدعي
جوابا يستدعي ثلثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان اغنما دل على المذكور لزم خلاف
الاصل بتعدد وجعل ذلك الواحد جوابا للمجموع مع استقلال كل منها بطلبه
جوابا خلاف الاصل ايضا فمن ثم استكره الاجابات جعل المتكررة للقسم
وتعينت ان تكون عاطفة والقسم واحد والمقسم به ثلثة والقسم الطالب للجواب
لا المقسم به فيكفيه جواب واحد وكانه قيل اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم
لمتفرق ثم اجاب جار الله بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم والخبر
التاء المنقلبة عنها بخلاف الباء الموحدة فانه تجامعها صارت كانها هي الخافضة

فكان العطف على معمولي عامل واحد قال ابن الحاجب وهذه قوة منه في الجواب اما
ذكروه من ان الزمخشري وقائب اسم الاشارة باعتبار نائب الخبر واستنباط
المعنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا
عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا البا وقد صرح معه بفعل القسم
فلا تنزل البا منزلة الناصب الخافض انتهى وقد اجاب عن هذا النجم الرضي
على تقدير التزام القول بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقا بان التقدير
وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة
وكذا في اذا يغشى فالواو قائمة مقام العظمة وهي عاملة وحدها فصار كاصبح والتقدير
وعظمة الليل وقت عسعسته وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين
لا مطلقا بل مقيدا بتقدم الجار وولي المجرور العاطف كما في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو ولهذا كان جهيد في الاية لانها تكون من هذا القبيل وقوله
وبعد فالحق تركيب من نظيره سوا الكلام عليه ما اختاره ابن الحاجب جواب
الزمخشري هذا المحمل قولا مستقلا وانما هو توجيه للقول بالعطف المذكور
كما عرفت فقال في كتابه النهاية وقيل اذا كان احد العاملين محذوفا كفعل القسم
في مثالنا فهو كالمعدوم ولهذا جاز العطف في نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا
تجلى لانه في صورة العطف على معمولي عامل واحد وما اظنه وقع في ذلك على كلام
عن الزمخشري يبعد قولا مستقلا واما كلام الزمخشري فقد عرفت انه توجيه
للقول بالعطف على عاملين وايضا فينبغي له ان يقيد الحذف بالوجوب لان
المحذوف وجوبا هو الذي يعد كالمعدوم لامتناع ذكره المواضع
التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة الاصل في الضمير ان يعود على
متقدم لفظا ورتبة لان الواضع معرفة لا بنفسه بل بما يعود الضمير اليه الضمير
فلو ذكر ولم يتقدمه مفسر بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد منه ونعني بهذا الضمير
ضمير الغائب وقد يعود على متاخر لفظا متقدم رتبة وعلى متقدم لفظا متاخر
رتبة وهذه الثلاثة جائزة اتفاقا واما العود على متاخر لفظا ورتبة فالاصل
فيه المنع لما ذكرنا لكنه استثني من ذلك صور ورد السماع بها واما خولف فيها
وضع الضمير بما جوهره عنه لقصد التفخيم والتعظيم فانه اذا ذكر شيء مبهما اولا
تشوقت نفس السامع الى استعلام ما هو فاذا فسر كان اوقع فيها في النفس لكان
الذكره مرتين اجمالا وتفصيلا بقي ان هذا الضمير هل هو على وضعه من كونه
معرفة او هو نكرة لعدم تعرفه بتقدم المفسر مذهب الجمهور انه معرفة لكن تعرفه
انقص مما اذا تقدم عليه مفسر بسبب ما فيه من الابهام قبل الوصول الى المفسر
ولم يحملوا ابطاله التعريف لانه حصل حضر ان ما فاته يذكر المفسر بعده بلا فصل
واختار الرضي انه نكرة فراجع ما قال وهي سبعة احدها ان يكون الضمير
مرفوعا بنعم وبئس وهو واجب الاستتار فيهما ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا

زيد

٧٨

زيد وبئس رجلا عمرو ففي نعم وبئس ضميران مرفوعان بهما يعودان على المفسر
المذكور ورجلا نصب على التمييز وزيد المخصوص بالمدح في الاول وعمرو المخصوص
بالذم في الثاني ويجب تاخير هذا التمييز عن نعم وبئس واما عن المخصوص ففيه
خلاف ذهب سيبويه والبصريون الى منع تاخيره فلا يقال عندهم نعم زيد رجلا
وجوزه الكوفيون واستقبح الفراء تقديمه ويلتحق بهما فعل مضموم العين
الذي يراد به المدح والذم سوا كان اصالة او محولا الى الضم من كسر او فتح
ومعنى الحاقه بهما ثبوت احكامهما له نحو ساء مثلا القوم وكرم رجلا بكر وخرج
وظرف رجلا زيد واصل ساء سوء اعل بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ثم اختلفا
في النكرة المنصوبة فقال الكسائي هي حال وقال الفراء تمييز منقول ويرده
قولهم نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل اتفاقا كما ان الحال
لا تنسخه لان الاصل عدم الزيادة وانه قد يحذف هذا المخصوص ولو كان فاعلا
لم يحذف نحو بئس للظالمين بدلا اي جهنم وذهب جماعة من الكوفيين الى
انه لا فاعل هنا لا ملفوظا ولا مقدرا لان الكلام في معنى ما لا يحتاج الى فاعل
لان المعنى زيد الممدوح والمذموم وعن ابن الطراوة ان الفاعل محذوف
والتقدير في نعم رجلا زيد نعم الرجل رجلا زيد والثاني ان يكون الضمير
مرفوعا باول المتنازعين لعمل ثانيهما كما هو راي البصريين نحو قوله
جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل هو من بحر الطويل
ولم يسم قائله والجفاء خلاف يقول جفوته اجفوه ونقل جفيته اجفيه
والاخلاء افعلاء جمع خليل كنصيب وانصباء والجميل الحسن ومهمل اسم فاعل
من الاهمال وهو الترك تقول اهملت الشيء اذا خليت بينه وبين نفسه
ولغير جميل متعلق به وهو خبر ان ومن خليلي صفة لغير جميل اي غير جميل كائن
من خليلي في البيت تنازع فعلا الجفاء المثبت والمنفي للاخلاء فالمثبت طالبه
فاعلا والمنفي مفعولا واعمل الثاني المنفي حسب حسبه واضمر في الاول ضميرا
غائبا في الاخلاء متاخر لفظا ورتبة والكوفيون يمنعون ذلك لما يلزم عليه من
تاخير المفسر لفظا ومعنى ولا مسوغ له من قصد تفخيم المفسر مع الاتيان بالمفسر
لمجرد التفسير كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير
الشان فقال الكسائي يحذف الفاعل شروعا في الاضمار قبل الذكر ولم يبع
حذفه في غير هذا الموضع واجري العمدة مجرى الفضلة فوقع في اقبح مما فر
منه لكن حذف الفاعل الذي هو احد ركني الكلام اقبح من اضماره قبل الذكر
لانه قد فرغ في الجملة بما ذكر بعد قال المحشي وهذا الذي ذكره المصنف عن الكسائي
هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا من الكوفيين قال

فرار عن الاضمار قبل الكلام دماميني



وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين
باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى وهذا
قول يكاد يخرق الاجماع لان بطون كتب النحو مملوءة بنقل حذف الفاعل في
باب التنازع عن الكسائي والتزم كونه ضميرا مفردا في الاحوال كلها والفعل
غير جامد قبيح جدا **وقال الفرا يضمر** ان يؤتى به ضميرا ولا يحذف لان الفاعل
يمتنع حذفه **ويؤخر عن المفسر** حتى لا يعود الى متاخر لفظا ومعنى ويكون
ضميرا منفصلا لتعذر الاتصال مطابقا وقد تبع المصنف ابن مالك في نقل
هذا عن الفرا وقال ابن النحاس ولم اقف على هذا النقل عن الفرا من غير كلام
صاحبنا جمال الدين بن مالك وهو الثقة فيما ينقل قال ابن قاسم وقد نقل ذلك ايضا
بعض متاخري المغاربة والمشهور عن الفرا في هذه المسئلة ونقله ابن الحاجب
عنه وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني **فان استوى العاملان في
طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد اخواك فهو عنده فاعل
بهما** قال نجم الائمة والنقل الصحيح عن الفرا في مثل هذا ان الثاني ان طلب
الفاعل ايضا نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملان في التنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على
اثر واحد يدل لو على فساد في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات
الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني
واكرمني زيد هو حيث بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل
الذكر **والثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا
الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه** فتاليه
مفسره **واصله** على هذا **ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة
لان الخبر يدل عليها ويبينها** فلا يبقى في الضمير ابهام **قال ومنه هي النفس تحمل
ما حملت** الظاهر نصف بيت من المتقارب ولم اقف له على تتمة تقضي بانه
مصراع اول او ثاني ولما لم يحتمل ان يكون منظوما اطلق اسم المثال عليه فيما
ياتي **وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه وكلامه
تمثيل تهي النفس وهي العرب ضعيف لامكان جعل النفس والعرب بدلين
من الضمير** وحمل وتقول **خبرين** عنه ويكون تعين الضمير بالبدل لا بالخبر وفي كلام
**ابن مالك ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره** قيل عليه ظاهر كلام
الزمخشري ان حمل المثالين على كون الضمير فيهما خبرا متعينا فيكون القادح فيه ابدا محتمل اخر كما صنع
ابن مالك ولا يجزم ابدا المحتملات كلها حيث ان الغرض القدح في دعوى التعين وايضا بان
عبارة الزمخشري على ما نقله المصنف صريح في ان المثالين من قبيل الاية في كون الضمير فيه خبرا ولا يخفى
ان مراده بذلك الظهور دون القطع ولا يرد عليه احتمال اخر اذ ظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره





ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعين في المثالين بل اظهار قصور نظيره فيهما **وجوز كون هي
فيهما ضمير القصة فان اراد الزمخشري ان المثالين يتكون ان يكون حملهما على كونه
متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك** حيث ضعف كلام الزمخشري بحمله على ارادة تعين ما ابد
ليس بمتعين فان قيل قد صرح المصنف بان ضمير الشان والقصة لا ينبغي الحمل
عليها اذا امكن غيرها فكيف يتاتى له تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير
في المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره فالجواب
ان المراد ان هذا الضمير لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره مما لا يخالف
القياس لما ستعرف من مخالفته من وجوه اما اذا كانت المحتملات باسرها
خارجة عن القياس وهي متساوية الاقدام في الحمل فلا يخص به بعض دون
بعض فكل من جعل الضمير مفسرا بالجملة او بالبدل خارج عن القياس لاستلزامه
الاضمار قبل الذكر ولعل الحامل للمصنف على التعبير عن الضمير حمل على انه
مفسر بالجملة او بالبدل دون حمله على انه ضمير القصة كون ضميرها مخالفا
للقياس من عدة وجوه وما حملاه عليه انما مخالفته له من وجه واحد
فكان اولى بالاعتبار وقد يقال ان الزام المصنف لابن مالك انما هو
بامكان كونه الضمير للشان لا بانه اولى بالحمل عليه وكلامه الاتي يحصله
او لويته للحمل على غيره اذا امكن فلا اشكال **والرابع ضمير الشان والقصة**
وهو كل ضمير مفرد غائب تفسره الجملة الخبرية الاتي لقصد المتكلم
استعظام السامع حديثه فمن لا يكون نصمون تلك الجملة الاشياء عظيما
يعتني به اما مذكر وهو الاغلب او مؤنث وهو انما يتاتى عبارة عن القصة
اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث عمدة لقصد المطابقة لا لانه راجع
الى ذلك المؤنث وتانيثه وان لم تشتمل الجملة على مؤنث فقياس لكنه لم يسمع **نحو قل هو
الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا** فهي ضمير القصة و
خبر مقدم مبتدا وه ابصار الذين كفروا وليس شاخصة خبرا وما بعده فاعل به
لان ضمائر القصة انما يخبر عنها بالجمل **والكوفي يسميه ضمير المجهول** لان ذلك
الشان او القصة مجهول لكونه مبهما الى ان يفسر بالجملة فالتسمية الاولى
للبصريين **وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها عوده
على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هي او شيء منها عليه**
لان رتبة المفسر متاخرة عن رتبة المفسر بالفتح **وقد غلط يوسف بن السيرافي
اذ قال في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام
متساكر** هو من ثاني الطويل وقائله الفرزدق واراد بابن المراغة جريرا والمراغة اسم
مكان التمرغ وهو التمعك وهي هنا لقب لام جرير لقبها به كما في الصحاح الاخطل
اي متمرغ عليها الرجال وهجو الشتم بالشعر والجوف بتسديد الواو كما في الصحاح ما

بين السما والارض قال ابو حيان وفي قول طرفة حلالك الجو فبيضي واصفري هو ما
انتسع من الاودية وفي القاموس الجو الهوا وما انخفض من الارض فالتسكين للطهر
للسكون وليس سكران فيمن رفع سكران وابن المراغة ان كان ثانية وابن المراغة
سكران مبتدا وخبر والجملة خبر كان ووجه غلطه ما بينه من تقدم شي من الجملة
المفسرة لضمير الشان عليه والصواب على تقدير الرواية ان كان زايدة ولا ضمير
فيها والاشهر في انشاده نصب سكران على انه خبر كان قدم عليها وهي غير
زايدة ورفع ابن على انه اسمها وارتفاع مشاكر حينيذ على انه خبر لهو محذوفا
والهم على هذا منقطعه وعلى تلك الرواية متصلة كما لا يخفى ويروى بالعكس اي برفع
سكران ونصب ابن المراغة فاسم كان ضمير مستتر فيها عايد على
سكران وخبرها ابن المراغة والجملة خبر عن سكران وصحت الابتدا به مع
نكارته لوقوعه في حيز الاستفهام وام متساكر عطف عليه والثاني انه
لا يكون للاجملة اسمية او ذا دخل الناسخ جاز كونها فعلية ولن تكون الاخبرية
بحكم الاستقرا واجاز ابن الجنا كونها ان تسبيه مفردا فقال هل زيد قايم ولا يعود
اليه ضمير منها ولا يشركه في هذا الحكم ضمير قال قلت لكنها انهم يقولون
في قوله تعالى هو اقرب للتقوى ان الضمير عايد على اعدلوا وهو جملة نص الضمير
مضمون جملة تلك هذا على التجوز والمحققون ان الضمير يرجع الى المصدر
المشتمل عليه اعدلوا اعني العدل فهو لم يعبر بجملة واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره
بمفرد له مرفوع جملة مجرورة المحل صفة لمفرد نحو كان قايما زيد فكان شانيه وقايما
خبرها وزيد مرفوع به وظننته اي ظننت الشان قايما عمرو وذلك لشبه المفرد
المذكور بالجملة في جريان الاسناد بين طرفيه وهذا اي ما اجازوه ان سمع خرج على
ان المرفوع مبتدا واسم كان المستتر فيها وضمير ظننته راجعان اليه لان في
نية التقديم ولا يخفى ما في التعبير بان الراجح من الاشارة الى عدم ثبوت سماعه
ويجي كون المرفوع بعد كان اسمها وان تاخر عن المنصوب والمنصوب
المتقدم عليه خبرها واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب والظاهر ان ضمير
شان على حذف المرفوع فيها من فاعل او نايب فاعل والتفسير بالفعل وحده
مبنيا للفاعل في الاول او للمفعول في الثاني قيل كلامه هذا يقتضي ان الكوفيين
قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسايي منهم هو
الذي يجوز حذفه وقد مر ان الفرا منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرمت
زيدا بل ياتي به ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه والجواب ان المراد بالكوفيين معظمهم
ليس بشي لان المدعى نقله عن امامهم فقط المهم ان يحمل المعظم على العظيم او يكون بقصد
اسم المفعول من التعظيم لكن بقي ان ابن ابي الربيع في شرح الايضاح صرح بان الكسايي
لم يدع حذف الفاعل في غير باب التنازع وما نقله المصنف هنا عن الكوفيين من باب التنازع



في شي يعني ارتشاف الضرب لابي حيان ما نصه وذهب الكسايي الى جواز حذف الفاعل
وحده دون عامله وذلك مشهور عنه في باب الاعمال في نحو ضربني وضربت الزيدين
ومع عنه هذا الباب نحو قوله فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري
ولا ارضيك منى وصلا اي فيما اجازه الكوفيون فاد ان التفسير بالمفرد الذي
هو الفعل وحده وحذف مرفوع الفعل من فاعله والثالث انه لا يتبع بتابع اصلا
فلا يوكد لان التاكيد ابهامه ما من التكرار وهي ولا يعطف عليه مطلقا عطف بيان او نسق اما
انه لا يعطف عليه عطف بيان فلئلا يزول الابهام المقصود منه واما انه لا يعطف
عليه عطف نسق فقد قال الشيخ انظر ما وجهه ووجهه الحسيني بان الجملة التي هي
خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه عطف نسق
لكان المعطوف في الاحتياج عنه بتلك الجملة الخالية من الرابط فلزم خلو خبر المخبر عنه
بالجملة من رابط وهو ممنوع فتامل ولا يبدل منه لان في البدل ايضا حالا ينافي
ما المطلوب ابهامه واما لم تذكروا النعت لان عدم اتباعه ظاهر لان الضماير
مطلقا لا تنعت وزعم ابن عطية في قوله تعالى وهو محرم عليكم اخراجهم ان
يكون ضمير شان واخراجهم بدل منه فهو مردود عليه لما ذكرنا والرابع انه لا يعمل
فيه اي في ضمير الشان الا الابتدا او احد نواسخه فاذا عمل فيه الابتدا وقع
اسما للجار به فهو مرفوع منفصل واذا عمل فيه ان او احدى اخواتها او ظن
او احدى اخواتها متصلا منصوبا بارزا او كان او كاد او احدى اخواتها
كان متصلا مرفوعا مستترا والخامس انه ملازم للافراد لانه ضمير يفسره مضمون
الجملة ومضمونها شي مفرد وهو نسبة المحكوم به للمحكوم عليه فلا يثنى ولا يجمع
وان فسر بحديثين او احاديث وكذا يلزمه التفخيم لانه راجع في الحقيقة الى مسؤول
عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل يتخيل انك سمعت جلبه
فتستبهم الامر فسالت ما الشان او ما القصة فقلت هو الامير مقبل اي
الشان هذا او القصة واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اي على ضمير الشان
اذا امكن غيره يريد ان لا ولى الحمل على غيره حيث امكن لحجة يصرح به فلا يصار اليه
الا اذا تعين ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم الاسم ان ضمير الشان
والاولى كونه ضمير الشيطان وقد وقع في مثل ما شنع به على الزمخشري فانه ذكر في
النوع السادس من الجهة السادسة من الباب الخامس في قوله تعالى ومن يكتمها فانه
اثم قلبه ان الضمير من انه يجوز تقديره ضمير الشان وتقديره راجعا الى الاسم الرابط
ولعله نقله عن الزمخشري كما وقع عن تفسيره وقبيله اي جنوده اي ذريته هذا الاولى
انه يراكم وقبيله بالنصب وهي قراءة اليزيدي وضمير الشان لا يعطف عليه ولا ينبغي
تخريج النصب على ما ذكر لجواز كون الواو واو المفعول معه وان ترجح العطف ولعل
المصنف لم يرجح هذا الوجه لم يعول عليه وقيل ابليس جنوده اي بنوه وذريته وهم عندنا اجرام لطيفة
لربه لها قدرة التشكل بصور الاجسام الكثيفة وزعم الزمخشري ان في الاية دلالة على عدم روية الجن وانهم لا يظهرون للانس وان ذكر

في استطاعتهم وان زعم من يدعي الرؤية بروزه وبحرفه ورد عليه بمنع دلالة الاية على ما ادعاه
نفي اثبت انهم يرونا من جهة لا نراهم فيها وهي الجهة التي يكونون فيها على اصل خلقتهم ولو
المراد نفي رؤيتنا لهم لقيل انه يراكم هو وقبيله حيث لا تروننا ورؤية بعض البشر لهم
معلومة في الشريعة وسمعها مطرد وبقول كثير اي وضعف ايضا بقول كثير من
النحويين ان اسم ان المفتوحة المخففة النون ضمير شان دائما والاولى
ان يعاد على غيره اي ان يحمل على غير الشان اذا امكن وبوبه قول سيبويه
في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك فجعل اسمها ضمير المخاطب
كما صرح به في قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا وفي كتبت
اليه ان لا تفعل انه يجوز على النهي اي جزم الفعل على ان لا ناهية وعليه فان تفسير
وبنصب على معنى الطلب فلا شاهد فيه وان الناصبة ويرفع على ان التقدير انك فان
المخففة من الثقيلة ولا نافية ايضا فقد جوز كون اسمها غير ضمير شان الخامس
من المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة ان يجر اي الضمير
برب وحاله حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا او كونه مفردا
اي وكون ذلك الضمير مفردا وان يميز بغيره قال ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد
دائبا فاجابوا هو من الضرب الاول من الخفيف ولم يسم قائله والفتية جمع
فتي وهو السخي الكريم يقال هو فتي بين الفتوة وقد تفتى وتفاتى والجمع فتيان
وفتية وفتو كعتو وفتي كعصي ويورث معناه يكسب على طريق الاستعارة
والمجد الشرف ودائبا مستمرا دائما ولكنه يلزم ايضا التذكير وان كان مميزه مؤنثا
فيقال ربه امراة لا ربها فلا انطابق ويقال نعمت امراة هند فيطابق واجاز
الكوفيون مطابقته للتمييز في التانيث والتثنية والجمع فيقال ربها امراة
وربهما رجلين وربهم رجالا وهو مسموع منهم وعندي ان الزمخشري اي يعبر
الضمير بالمميز في غير بابي نعم ورب وكذا قال في فقضاهن سبع سموات
الضمير في فسواهن مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى
السما على تفسيرها بالاجرام العلوية والسما في معنى الجنس اي الجنس الجمعي
فلا اشكال في عود ضمير الجمع اليها وقيل جمع سماة وعليه فسبع سموات
حال او بدل وهو مختار قاضي المفسرين وقيل مفعول به والتقدير فسوى منهن
سبع سموات وقيل مفعول ثان لسوى على انه بمعنى صير والوجه العربي هو
الاول انتهى والمراد تسويتهن تعديلهن وخلقهن مصونة من العوج
والفطور وتاول اي الوجه الاول من وجهي الزمخشري الذي سماه غيره
على ان مراده ان سبع سموات بدل من ضمير كراهة العايد الى ما قبله وظاهر تشبيهه
بربه رجلا يأباه للجزم بان رجلا فيه تمييز ويدفع هذا التاويل ايضا ما صرح
به الزمخشري في سورة فصلت في قوله فقضاهن سبع سموات فقال يجوز
ان يرجع الضمير فيه الى السما على المعنى كما قال طايعين ونحوه اعجاز نخل خاوية
ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال

والثاني



والثاني من التمييز السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا
قال ابن عصفور اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز
باجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرج على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم
بجرهما على البدلية من الضمير المجرور وقال الكسائي هو نعت والجماعة يابون
نعت الضمير لان وضعه كالعلم ولوضع الظاهر والنعت والنعوت للشيء الواحد
والشي الواحد لا يختلف وضعه وقوله بالرفع عطف على مثلهم وجزم المحشي
انه بالنصب فكان ما في نسخته وخرجوا الاول وما خرجوا وبعد اجزم بنصب
قولهم الاتي فلا تلمه ان ينام البايسا وقيل قد اصبحت بقرقرى كوانسا وقد
تقدم الكلام عليه ايضا فنترجم عطف البيان والبدل فالبايس بالنصب
بدل من ضمير فلا تلمه اي فلا تلم المحتاج الشديد الحاجة وقال سيبويه البايس منصوب
باضمار ادم قيل عليه البايس من اشتدت حاجته وهذه الصفة تستدعي ترحما
لا ذما فالمناسب ان يكون التقدير ارحم لا ادم واجيب بان شدة الحاجة
ايضا قد تستلزم ذما فلعل سيبويه لحظ ذلك فقدر ادم وقولهم اي من ذكر قولهم
قاما اخوك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك فالاسم الظاهر مبدل في الكل
من الضمير وقيل هو على التقديم والتاخير فالضمير عايد الى متقدم رتبة
وقيل الالف والواو والنون احرف وعلامات تدل على حال الفاعل كالتا
في قامت هند فانها حرف وعلامة على التانيث وهو المختار وقد رد البدر بن
مالك في شرح العمدة القول بالابدال والتقديم والتاخير بان ايمة اللغة
اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات
للتثنية والجمع كانهم بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم مع تاخير الاسم الظاهر الالف
في فعل الاثنين والواو والنون في فعل جمع المذكر والمؤنث فالزم كونها حروفا
دالة على التثنية والجمع كما يلزم التا دالة على التانيث الى ان قال ان يكون اي الضمير
متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش
وابو الفتح من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطا المهملة وتخفيف الواو
مبالغة في الطول من الكوفيين واي اجازوه لكثرة اقتضا الفعل المتعدي
للمفعول كاقتضايه للفاعل ومن شواهده اي شواهد هذا النوع قول حسان هو ابن
ثابت الانصاري ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر
مطعما هو من ثاني الطويل والمجد الشرف ومطعم على زنة اسم الفاعل من اطعم
اسم رجل وعنى به المطعم بن عدي بن الخيار والد جبير بن مطعم مات ولم
يسلم ورثاه حسان مكافاة على ما فعل مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة
فانه اجاره حين قدم من الطايف بعد ما دعا ثقيفا الى الاسلام فابوا عليه
وكان احد من قام في نقض الصحيفة التي كتبتها قريش على بني هاشم وبني
المطلب وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد

للاناة

هو من الضرب الاول من الطويل ولم يسم قايله والحلم بكسر المهملة وسكون اللام
والسودد السيادة ورقى بتشديد القاف من الرقي وهو الصعود
وللارتفاع والندى بالقصر الجود والذرى بضم المعجمة جمع ذروة بكسرها وضمها
وهي اعلى الشيء والمجد الشرف اي ان علم الحليم كساه اثواب السيادة وندى
الجواد رفعه الى اعلى مراتب الشرف والجمهور يوجبون في ذلك كله في
النثر تقديم المفعول نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه واما في النظم فما امكن فيه
التاويل اول وما لا فهو محمول على الضرورة والشذوذ ويمتنع بالاجماع
نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد
هند لتفسيره بغير المفعول وذلك لان من اجاز المسئلة اعتبر قيدين
احدهما اتصال الضمير بالفاعل والاخر عوده على المفعول المؤخر نفسه فمن
ثم امتنع المثالان المذكوران اما الاول فلفوات القيد الاول واما الثاني
فلفوات الثاني لان ما اتصل به الضمير وصاحبه اذا كانا مشتركين في
العامل اسم العامل بهما اذ هو متقدم فهو مقتض للمفعول اقتضاه للفاعل
فكذا في بفعل متقدم وليه فاعل مضاف الى ضمير اشتغابان صاحب الضمير مفعول
جاز وصح لانا ركنه في العامل لم يكن قبله ما يشيع فمنع والواجب
فيهما تقديم الخبر والمفعول ليعود الضمير على متقدم ولو لفظا والخلاف
في جواز نحو ضرب غلامه زيد وان عاد الضمير الى متاخر لفظا لانه متقدم
رتبته وقد د الزمخشري في نحو ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله في
قراءة ابي عمرو وابن كثير فلا يحسبنهم بالغيبة وضم اخر الفعل ولذا في الجملة
الاول بالياء وفتح اخر الفعل واما الباقون فابن عامر ونافع وافقا على قراءة بالغيبة
في يحسبن الاول وقرا الثاني بتاء الخطاب وفتح اخر الفعل وقرا الكوفيون
بتاء الخطاب وفتح الباء في الفعلين والخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم وقرئ
بالخطاب وضم الباء فيهما على انه له ولغيره واما السين من يحسب فكل على
اصله فيها ففتح ابن عامر وحفص وكسر الباقون ان الفعل وهو يحسبن الاول مسند
للذين يفرحون واقعا على ضمير محذوف وهو المفعول الاول والاصل لا يحسبنهم
الذين يفرحون بمفازة اي بكاينين بمفازة وهذا هو المفعول الثاني اي لا يحسبن انفسهم
الذين يفرحون فايزين ولا اشكال في وقوع الفعل المسند الى مبني على ضمير
متكلمين اذا كان من افعال القلوب كما هو مقرر عندهم وقوله تعالى فلا يحسبنهم
توكيد للجملة الاولى جاء مع مفعول الثاني وهو قوله بمفازة من العذاب والفا
زايدة فيه وحسن تكرار الفعل لطول الفصل واعربه ابن عطية بدلا وبعلي
وجود الفا ولعله يرى ان زيادتها لا تمتنع البدلية كما لا يمنع التوكيد وقد
حذف من الجملة الاولى مفعولاها لما ترى بدلالة ما عليهما مفعولي المؤكد او
المفعول الاول منها محذوف وثوره فلا تحسبنهم تاكيد للفعل فاعلا ومفعولا الاول

مفعولاها

وبمفازة



هشام بن

بمفازة المذكور هو المفعول الثاني للفعل الاول وعلى ظاهر تقرير المصنف فتدبر
ولذا قال الزمخشري في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم انما
بالغيبة ان التقدير ولا يحسبنهم والذين فاعل اي لا يحسبن الذين قتلوا في سبيل
انفسهم امواتا فهذا على حذف المفعول الاول لانه في الاصل مبتدا جايز الحذف عند
القرينة ويجوز ان يكون فاعل يحسبن ضميرا عايدا الى الرسول صلى الله عليه وسلم
وينطبق على قراءة الخطاب او الى من يحسب ورده ابو حيان بانه يلزم منه عود
الضمير على المؤخر لصيرورة التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا وهم
مفسر بالذين قتلوا عايد عليه مع تاخره قال في البحر وما ذهب اليه
من ان التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا لا يجوز لان فيه تقديم المضمر
على مفسره وهو محصور في اماكن وهي باب رب بلا خلاف وباب
نعم وبئس نحو نعم رجلا زيد على مذهب البصريين وباب التنازع على
مذهب سيبويه وضمير الامر والشان وباب البدل على خلاف فيه بين النحويين
نحو مررت به زيد وزاد بعض اصحابنا ان يكون الظاهر المفسر خبرا
للضمير وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحدا من هذه الامور المذكورة
وهذا اي رد ابي حيان على الزمخشري غريب جدا فان هذا المؤخر
الذي عاد عليه الضمير متقدم الرتبة لانه فاعل والضمير العايد مفعول
ووقع له اي لابي حيان نظير هذا في قول القايل مررت برجل ذاهبة
فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة
ممتنع لانه يلزم تقديم الضمير على مفسره فيلزم عود الضمير الى المؤخر ولا شك
انه لو قدم هذا الضمير لكان كقولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو جايز
اتفاقا فالنظر الى ان المفسر وان تاخر لفظا فهو متقدم رتبة وهذا الاعتراض
على ابي حيان تعقب به انه لم يمتنع ما ذكر لا يمتنع قولك غلامه ضرب زيد
لكنه غير ممتنع بيان الملازمة ان هذه الصورة كالتي ذكرها في ان يعود الضمير
على متاخر والجواب ايضا ما عرفت وجه الحسبي تقدم المضمر على مفسره
في الصورتين على انه تقدم يجب اللفظ والرتبة ثم قال في الصورة الاولى
في اللفظ ظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو فرسه رتبته
التاخير عنها وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعاد الضمير على
متاخر عن الرتبة لكن بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بالنظر الى
كون ما عاد عليه الضمير فاعل الصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة
يجب تاخيره وقال في الصورة الثانية انها كالصورة التي ذكرها في عود
الضمير فيها الى متاخر لفظا ورتبة لكن بالنظر الى نفس الضمير وما عاد
عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعل الفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل
الفعل يجب تاخيره عنه ولا يخفى ما في هذا الجواب من التجوز فاذا وقد
عرفت بما ذكرنا انه اقتضى الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال ووقع
ان ما ذكر شهر في هذا المثال من وجه غير هذا وهو انه منع من التقدم اي

تقدم الحال على عاملها في المثال المذكور لكون العامل فيه صفة ولا خلاف في جواز
تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف فتقول مررت برجل غلامه ضارب
بنصب غلامه وجر ضارب ومنا الزبيب ابي الايجان صاحب هذه المقالة
وقع له ان منع عود الضمير على ما تقدم لفظا لا رتبة واجاز عوده الى ما تاخر
لفظا ورتبة اما الاول اي منع العود على متقدم لفظا فانه منع من قوله
هكذا وما عملت من سوء تود لو ان ما من ما عملت شرطية لان تود حينئذ
تكون دليلا لجواب لا جوابا للشرط لكونه مرفوعا وفيه نظر لا انا رتفاع
المضارع اذا وقع جوابا للشرط وكان الشرط ماضيا كقوله وان اتاه خليل
يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم جايز فصيح بلا نزاع فكيف
لا يكون تود جوابا نعم جعل الجملة اسمية تقدير موصولية ما وقع في
المعنى لان حكاية الكائن في ذلك اليوم فيكون في نية التقديم لانه دليل
الجواب ويكون الضمير حينئذ في نية عايد على ما تاخر لفظا ورتبة
وهذا عجيب فان الضمير لان عايد على متقدم لفظا وان كان متاخرا رتبة
وذلك كاف في صحة العود بالاتفاق ولو قدم تود بالفعل لغير التركيب
وحدث تركيب اخر غير الاول والحاصل ان الواقع في التركيب الان
انما هو تاخير تود ويستلزم كون الضمير عايدا على متقدم لفظا فقط
واما تقديمه وتاخيره فهو يستلزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
وهو ممنوع ممتنع لكن يكون تركيب اخر غير الاول ولا يستلزم امتناع
هذا امتناع ذلك ويلزمه ان يمنع ضرب زيد اعلامه لان زيدا في نية
التاخير وما اتصل به الضمير في نية التقديم فيكون الضمير عايدا على ما
تاخر لفظا ورتبة لكنه جايز بالاتفاق ونوقش بان القايل انه يمنع كون
زيد في المثال المذكور في نية التاخير بل هو في محله غاية انه محل غير اصلي
وليس بشي لان المراد بالمحل اللايق به لا المحل العام وتحقيق ذلك ان المعمول
له محل باعتبار نسبتها الى الفاعل واخر باعتبار نسبة بعضها الى بعض فزيد
المفعول في المثال المذكور فانه واقع في محله بالنظر الى ضرب لان رتبة العامل
متاخرة عن رتبة المعمول هو غير واقع في محله الخاص بالنظر الى فاعله لان
رتبة المفعول بعد رتبة الفاعل فيصدق عليه انه في نية التاخير عن الفاعل فانه ولا
وفيما سنشعر اي ابو حيان ورود ذلك وفرق بينهما بما لا يحوله عليه
اي الدليل على ضمير اسم الشرط يجب تاخره عنه لعود الضمير قبله
من ذلك ما تقتضي جملة الشرط لجملة الدليل وهي ما تقتضي جملة الجزاء الاجل دليل
لانقطاعها منها لان جملة الدليل مستأنفة لا محل لها من الاعراب حالا لا لانها من حيث هي
دليل لا تقتضيها جملة الشرط ومن حيث اشتمالها على ضمير اسم الشرط تقتضيها وهذا بخلاف
ضرب زيدا غلامه فانه جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول لابد
فكل منهما يقتضي صاحبه ولذلك جاز ضرب غلامها هندا عند تقصيب
وامتنع ضرب غلامها عبد هند ولا يخفي ضعف ما اعتمد
الزة



الزة واما الثاني يعني نحو بيان رجوع الى متاخر لفظا ورتبة فانه قال في قوله
تبدى لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه ان فاعل بدا عايد على السجن
المفهوم من ليسجننه وهو متاخر لفظا ورتبة الخامسة حال الضمير
المسمى فصلا وعمادا وهو صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يتوسط
بينه وبين الخبر فيرد دخول العوامل وبعدها والتسمية بالفصل للبصريين
وبالعماد للكوفيين والكلام فيه ينحصر في اربع مسايل الاولى
في شروطه وهي ستة وذكر انه يشترط فيما قبله امران احدهما كونه
مبتدا في الحال اي باقيا على ابتدائيته او في الاصل بان زال ابتداؤه بدخول
شي من النواسخ عليه نحو اولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون لانه
كنت انت الرقيب عليهم عند الله هو خيرا ان ترني انا اقل منك مالا
واما اسرهن في الاية الثانية نبرة تجمعهما لاشتمالها على كما مثل به واجاز الاخفش
وقوعه اي وقوع هذا بين الحال وصاحبها كما زيد هو ضاحكا ومن جعله
السفاقسي ان المخبر هو الكسائي وعزاه في الجرائد لبعضهم وجعل منه هو لا
بناتي هن اطهر فيمن نصب اطهر وهي قراة الحسن وزيد بن علي وعيسى
ابن عمرو وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي ولحن ابو عمرو
من قرا بذلك وكذا قال سيبويه انه لحن حكاه ابو حيان عنه وقد خرجت
على ان هؤلاء بناتي جملة اسمية وهو تاكيد لضمير مستتر في الخبر او
مبتدا ولكم الخبر وعليها اي على وجهي التوكيد والابتدائية فاطهر المنصوب
حال من الكم الخبر ومنها اي في الوجهين المذكورين نظر اما الاول فلان
بناتي اسم جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين
فيصدق كذا لان الكوفيين عن تحمل الجامد الضمير وان لم يؤول بالمشتق نقله
البدر في ماكذا وغيره عنهم ونقله في شرح التسهيل عن الكسائي وقد قيل
عليه انه انما يتاتي ان بناتي جامد محض اذ هو في معنى مولود اي فيكون في معنى
المشتق فيتحمل ضميرا وقد جزم ابن عصفور في شرح المقرب بذلك فقال تاكيد
الضمير المستكن في بناتي على ان بناتي في معنى المشتق فيتحمل الضمير كما في قولهم
قولك مررت بنسا ذات لعو من صفراء واما الثاني فلان الحال لا يتقدم
على عاملها الظرفي عند الاكثرين قبلها اي جرى على تخريج قراة شاذة على قول غير
الاكثرين قلت كثرة القائلين بمرجعه لا طراح قول الاقلين بحيث لا يعول عليه
والتخريج تركيب عليه لغة فصيحة وكيف مرتكب ذلك وفي اعراب السفاقسي
هن مبتدا ولكم خبره واطهر حال والعامل ما في هن من معنى التوكيد بتكرير
المعنى وقيل لكم لما فيه من معنى الاستقرار واجاز الزمخشري
ان ينصب مفعولا بفعل اي خذ هو لا وهن فصل واطهر حال
والعامل فيه الفعل المضمر والثاني كونه اي كون ما قبله معرفة كما مثلنا من الايات
وجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت احدا

مع القايم وكان رجل هو القايم بنصب القايم فيهما وحملوا عليه ان تكون امة
هي اربى من امة فقدروا اربى منصوبا والضمير ضمير فصل ولا يتعين الاية
لذلك لجواز ان تكون هي مبتدا واربى خبرا والجملة خبر تكون ويشترط
في ما بعده اي فيما بعد ضمير الفصل ايضا امران كونه خبرا لمبتدا في الحال
او في الاصل قبل دخول شي من النواسخ على الكلام وكونه معرفة او كالمعرفة
وانه لا يقبل ال التعريف كافعل التفضيل مستعملا بمن كما تقدم من خير او
اقل اي من الابيتين السابقتين وانما يقبل افعل التفضيل من ال التعريف
لشبهه بذي اللام من حيث انه مخصص حرفا نقيض معنى ضميرلابسه
ونتجدد معه كانه مخصص ذي اللام يجري مجرى متحد معه وهو اللام
ومن ثم جاز يا حسن الرجل خير لانك تفعل كذا ولكونها بمنزلة التفصيل
كاللام يعني لا يجتمعان فلا يقال الافضل من زيد كما هو معروف في بابه وقد
اطلق الصنو المعرفة نحو ان انا زيد والمضاف الى المعرفة نحو ان انا اخو
وحكى الرضي ان الجزولي اجاز وقوعه بين افعل تفضيل نحو خير من زيد هو
خير من عمرو وان بعضهم اجاز وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو
مثلك او هو غيرك لكونهما في صورة المعرفة ولا تباع قبولهما لال ثم قال والحق
ان كل هذه دعاوى لم تثبت صحتها ببينة من قران ولا كلام موثوق به ونحو
قولنا في انا اخوك ليس نص لاحتمال كون انا مبتدا وما بعده خبره والجملة
خبر ان بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك
وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك وغيرك
نصب ما بعد صيغة الضمير في ذلك كله لحكمنا بكون الضمير فصلا ولا يثبت ذلك
بمجرد القياس ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات ال او بين معرفة ونكرة
هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه وشرط النحاة كما عرفت ان تكون اسما كما مثلنا
وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وامتناع دخول ال
عليه والرضي نقل ذلك عن المازني ولعله هو سلف الجرجاني في ذلك وجعل منه
قوله تعالى انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره الضمير توكيدا ومبتدا فهو منصوب او مرفوع
ونبع الجرجاني ابن النحاس فاجاز الفصل اي اجاز كون الضمير ضمير الفصل مع تنكير
اولئك هو يبور وليس بمتعين لجواز كونه مبتدا وانه اجاز عطف على ابو البقا تعالى في قوله
الايضاح لا فرق اي فيما هو كالمعرفة من جهة امتناع دخول العدل بين كون امتناع دخول
ال على اللفظ لعارض كما في من والمضاف كمثلك وغلام زيد والعارض استعمال افعل
بمن والاضافة او لذاته كالفعل المضارع فان فعلية نفسها اقتضت قبوله دخول الاسم عليه
انتهى وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك
مع الماضي وهو قول السهيلي ايضا قال في وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيا
خلق الزوجين انما اتي بضمير الفصل في الاولين دون الثالث لان بعض
الجهال قد يثبت هذه الافعال من الاضحاك والابكاء والاماتة والاحيا فكان تحدي
لغير الله تعالى كقول نمرود انا احيي واميت



بان ثبت له تعالى على وجه الاختصاص ردا على ذلك البعض واما الثالث
يعني خلق الزوجين فلم يدعه احد من الناس انتهى ثم ان الذي به يعني نص وقول فلا
لا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم حتى يعطى حكمه كانه اسم امتنع دخول
الالف واللام عليه دعوى لا دليل عليها بل هي باطلة بما في سورة النجم
وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل
اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا
في الاصل واما الان فهو مفعول ثان ليرى بعد الفصل اي والمعطوف
على الخبر خبر فقد دخل الفصل على الفعل المضارع الواقع خبرا ولا يتعين
الاية ان تكون من هذا القبيل لجواز ان لا يكون يهدي عطفا على الحق وانما
يكون معمولا لمحذوف اي وهو يهدي ويكون من عطف الجملة ولا انه
معطوف على الحق ولكن لا نسلم ان وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه خبرا اذ
يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في الاوايل وقد اجيب فيه ايضا ان يكون حالا
اي وهو يهدي مبتدا وان يكون كلاما مستانفا ومن تمثيله بغلام
زيد مردود لانه معرفة اي ونحن بنينا فيما هو كالمعرفة وقد يقال لعله مثل به لمجرد
ما امتنع فيه ال لعارض وليس بذلك وقد يقال انه الذي يلزمه اجازته
مع الماضي اي يلزم ابن الخباز اجازة ايقاع الفصل قبل الماضي لان امتناع
لا يرد ايضا لذاته قلنا وليلزمه ذلك فقد نطق القران به وان لم يكن نصا
فيه اللهم الا ان يكون من المصرحين بالمنع منه فيتاتى عليه الالزام ويشترط لها
اي لضمير الفصل في نفسه لا باعتبار ما قبله ولا ما بعده امران ايضا احدها
ان يكون بصيغة المرفوع اي ان يكون ضمير رفع وان يكون منفصلا لان
الاصل فيه ان المبتدا فناسب اختيار المرفوع ولا يكون في صورة مبتدا
لان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام
عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب
ما بعده في ظننت زيدا هو القائم وكنت انت العالم قال الرضي فيمتنع زيدا اياه
الفاضل وانت اياك العالم لفوات كون ضمير رفع واما انكم اياك الفاضل
فجائز لا على الفصل لما عرفت بل على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين
واعلم انك اذا اتيت بعد الضمير البارز بضمير منفصل فان كان موافقا في
الاعراب وكانا مرفوعين نحو قمت انا وقمت انت جاز التوكيد والبدل وان
كان منصوبين نحو رايتك اياك والبصريون يجعلونه بدلا والكوفيون تاكيدا واضمار
ابن مالك ولا يقع مثله في المجرور لانه لا يتاتى فيه الانفصال وان كان غير موافق
نحو رايتك انت ومررت بك انت تعين التاكيد ولا يقع هذا في المرفوع اذ لا
يتبع المخالف والثاني ان يطابق ما قبله اي غيبة وخطابا وتكلما كما يطابقه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا

ولا يجوز كنت هو الناصر لعدم المطابقة واما قول جرير بن الخطفى فهو بالفتحات وحا
مهملة وطاء مهملة بعدها فا ثم الف مقصورة لقب لجد جرير لانه جرير بن عطية
بن حذيفة ففي القاموس في مادة حطف والخطفى لقب حذيفة جد جرير
الشاعر وفي الصحاح والخطفى ايضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطية
ابن عوف والصواب ما في القاموس لانه جرير بن عطية بن حذيفة وهو
الخطفى بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع بن مالك بن زيد مناة
بن تميم كذا نسبه محمد بن حبيب وفي الشرح الذي كتبت في النسخ التي وقفت
عليها من هذا الكتاب اثبات الف ابن اي بين جرير والخطفى وينبغي ان
يكون جرير منونا ولعل هذا من المصنف مبني على القول بان الالف انما تحذف
من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد بل الى الاب
الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على
هذا القول وسياتي الكلام فيه والخطفى ليس اباه الاقرب لجرير لانه جرير بن
عطية بن حذيفة وحذيفة هو الخطفى والذي وقفت عليه في نسختي وهي نسخة
بخط حلب العز الحاضري اصح نسخ الكتاب وعليها خطه هو اسقاط
الف كما قال المحشي ينبغي في بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها
انتهى وعلى حذفها فجرير غير منون وهو بالاباطح من صديق يراني لو اصبت
هو المصابا هو من اول الوافر من قصيدة يمتدح بها الحجاج بن يوسف
مطلعها سئمت من المواصلة العتابا وامسى الشيب قد ورث الشبابا
وبعد هذا البيت اعني بيت الشاهد وسرت [illegible] بنا اليه وكاد
لا يجيء لنا ابانا اذا اسم الخليفة [illegible] راى الحجاج [illegible]
سئمت من [illegible] ومن للعلة اي ملت المعاتبة لاجل الوصال
ومعنى ورثه الشباب حلوله محله فان الوارث يحل محل المورث وكان
بهمزة مكسورة بعد الف ثم نون ساكنة اداة تكشف كلم والاباطح جمع ابطح وهو
مسيل واسع فيه دقاق الحصى والاوبة الرجعة والاياب الرجوع وسرى بالليل
والحرب [illegible] كمنع اوقدها كسعر واسعر وتارة يطلق على الاستعارة [illegible]
من قولهم شهاب ثاقب اي مضيء كانه يثقب الجو بضوئه والشهاب كالكتاب
مشتعل من نار ساطع وهو ما يرى كانه كوكب انقض وما قيل انه بخار يصعد
الى الاثير فيشتعل فتخمين ان صح لم ينافي ذلك اذ ليس بادل على انه ينقض من
الفلك ولا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين
فان [illegible] يحصل في الجو العالي فهو مصباح لاهل الارض وزينة للسماء من حيث
انه يرى كانه على سطحه ولا يبعد ان يصير الحادث كما ذكره في بعض الاوقات رجما
للشياطين تتصعد الى قرب الفلك للتسمع كذا قاله قاضي العسكر وكان فيه
ان



ان يقول يراني انا المصاب ليطابق الفصل ما قبله من ضمير المتكلم وصح مثل
تراني انا فقيل في تخريجه انه ليس فصلا وانما هو تاكيد للفاعل في قوله تراني
وقيل هو فصل ثم اشكل بعدم المطابقة فقيل في التفصي عنه لما كان هو عند صديقه
بمنزلة نفسه اي نفس الصديق حتى كان يحب اذا اصيب كان صديقه قد اصيب
تحقيقا لدعوى الاتحاد جعل ضمير الصديق يعني الغائب بمنزلة ضميره يعني ضمير
المتكلم ثم هو مقام انا لانه نفسه في المعنى [illegible] بل انا من اهوى ومن
اهوى انا وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي ترى مصابي ثم حذف
هذا المضاف واقيم المضاف اليه مقامه [illegible]
مطابق للمحذوف لا للقائم مقامه والمصاب حينئذ مصدر كذا هو في بعض لفصل
النسخ بلفظ المصاب بالصاد المهملة وبالموحدة ويقع في بعضها والمصاق
بالمعجمة وبالقاف كقولهم في الترحيم جبر الله مصابك اي مصيبتك اي يرى مصابي
هو المصاب العظيم واستفيد الوصف بالعظيم من حمل الجنس على فرد خاص منه ومثله
في حذف الصفة الان جئت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهوم الظرف اذ
يكون المعنى وقيل لم تجيء بالحق فيكون انكار الماجابه اولا ولا يخفى ما في قوله
من الكفر من ادخال اللام في جواب ان الشرطية وقد مر له نظاير ومثله
ايضا في حذف الصفة فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اي نافعا وليس
المراد نفي اعمالهم مطلقا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه
الاية وان حمل على نفي اقامة الوزن على الاعمال راسا وان لا يجعل لهم مقدار او وزنا
اعتبار لم يحتج الى تقدير الصفة واجاز [illegible] على انابة المفعول
المطلق مناب الفاعل بتقدير الصفة اي واحد او شديد ولا يخفى بعده ونقل
ابن الحاجب ان الاخفش لو اصيب باسناد الفعل المبني لما لم يسم فاعله الى
ضمير الصديق وهو ان تاكيد له اي للضمير المستتر العائد الى [illegible] والضمير في يرى هو عائد الصديق ح
الى اليقين قال اذ لا يقول عاقل يراني ايها الصديق مصابا اذا اصابتني مصيبة
لانه ضرب من اللغو انما يحسن منه ان يقول يراه مصابا اي يراه الصديق
نفسه مصابا اذا اصابتني مصيبة جريا على مقتضى المضاف وعلى ما
قررناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض فيدل عليه ان الصفة التي [illegible]
الى تقديرها مبنية على جعل المضاف مصدرا وكلام ابن الحاجب مبني على جعله
اسم مفعول وكذا جعله مفعولا ثانيا ليرى والاولى ان يقول [illegible]
ابن الحاجب من الاعتراض لا يتجه مع الاعراض عن تقدير الصفة ايضا لان مبناه
على كون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت معرف بال والحصر بعد
التركيب كقولك زيد الفاضل اي هو الفاضل لا غيره ومعنى البيت على هذا
التقدير لو اصبت ابنى المصاب [illegible] لم ير المصاب الا اياي دون غيري كانه لعظم
ما ناله ونال صديقه [illegible] ينبي عنده مصائب غيره فلا يرى غيره مصابا او انه يرى المصاب اياه

مبالغة فتدبر ويروى يراه بالغيبة اي يرى نفسه اي يرى ذاك الصديق وتراه ما لخطاب
اي ويروى ايضا تراه اي انت والثاني صديد لا تعزير لمصاق والمصاب صديد
مفعول اي اسم مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم
فقال لو انه قال يراه لكان حسنا اي يرى الصديق نفسه مصابا
اذا اصبت المسئلة الثانية في فايدته اي فايدة ضمير الفصل في الكلام
وهي ثلاثة امور احدها لفظي وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده
خبر لا تابع ولهذا اسمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع اي فصل بين
كون ما بعده خبرا وكونه نعتا وميز ما بينهما لانك اذا قلت زيد المنطلق
جاز ان يتوهم ان مع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجي بالفصل لتعين
كونه خبرا وهذا تعليل منا نظرا البصريين وقال الخليل وسيبويه يسمى
فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من
تمامه بل هو خبره قال نجم الايمة والمعنيان مآلهما الى شي واحد الان تقريرهما
احسن من تقريره ويسمى عمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام او لانه حافظ
لما بعده عن السقوط عن درجة الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف
من السقوط قال فكنت اي التسميتين اولى بالقبول قلت تسمية البصريين
له بالفصل اولى لانها اقرب الى الاصطلاح كما قرره ابن الحاجب في ايضاح
وبينه بان التسمية باسم بمعناه في اكثر الالفاظ والمعنى في هذا اللفظ الفصل
فكانت تسمية فصلا احرى من تسمية الكوفيين عمادا لانظر الى ان
المتكلم او السامع او هما جميعا يعتمدان به على الفصل بين الصفة والخبر
فهي تسمية باسم ما يلازمه ويحتاج الى معناه وقال بعضهم الفصل اخص
المحال فالتسمية به اولى من التسمية بالعماد اذ كل ما وضع للفصل كالثاني
والاعراب قد اعتمد به على ما يراد منه وليس كل ما يعتمد به في شي يكون
فصلا فان زيدا قايم معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيا عن شي
واذا ثبت ان الفصل اخص من العماد فالتسمية بالاخص اولى من الاعم لاشتمال
الاخص على الاعم ضرورة عدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فايدة فهي
اولى واكثر النحويين يقتصرون على ذكر هذه الفايدة تعني اللفظية ولا يتعرضون
للاخريين واما يتبع الغرض لهما غالبا في كتب المعاني والبيان وذكر التابع
كما ذكر المصنف اولى من ذكر الزهر الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب
عليهم والضماير لا توصف قد يقال مرادهم انه من اول الامر يفصل بين كون ما
بعده صفة وان كان هناك ما يمنع من الوصفية واورد عليه انه كما يفصل
الصفة في الاسم انتفى غيرها من التوابع اما عطف النسق والتوكيد فظاهر واما البدل
فلان الاشتقاق شرط الجمود ولكن ما لا يوصف لا يبنى على الصحيح واما البدل
فلانه لا يبدل ظاهر من ضمير حضور الا اذا كان بدل بعض او اشتمال او بدل كل افاد

الاحاطة



الاحاطة والكل منتف هنا فالاسنا والى الاية في ان التعبير بالتابع اولى من
التعبير بالصفة لا وجه واجيب بان له وجها بنا على ان المراد بالتابع التابع اللغوي
لا الاصطلاحي وانا لا يظهر لي هذا الوجه فتاملة والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره
جماعة اعترض ذلك ابن الحاجب في اماليه بانه لو كان تاكيدا فاما ان يكون
تاكيدا لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلان اللفظي هو اعادة اللفظ
بعينه نحو قام زيد زيد او بمعناه نحو قمت انت واما الثاني فلان المعنوي
بالفاظ محصورة محفوظة ولا يقاس عليها واجيب بان التاكيد المردد بين
الامرين هو ما يذكره النحاة في باب التوابع وليس الفصل بهذا المعنى
وليت شعري ماذا تقول في التاكيد بنحو ان واللام ولعل اعتراضه على
من يقول ان الفصل تاكيد للمسند اليه ولكن الذي صرح به بعض المحققين
انه تاكيد للحكم لما فيه من زيادة الربط وكانه يريد ببعض المحققين السعد
التفتازاني فانه ذكر في حاشية الكشاف ان الزمخشري ذكر لضمير الفصل
ثلث فوايد الاولى الدلالة على ان ما بعده خبر لا نعت لانه انما يتوسط
بين المبتدا والخبر لا بين الموصوف والصفة وبهذا الاعتبار يسمى ضمير
الفصل الثانية تاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل انه لتاكيد المسند
اليه لانه بمنزلة زيد نفسه ليس بشي الثالثة افادة قصر المسند على المسند اليه
بشهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت انت الرقيب عليهم ونحو ذلك
فان قلت فما بال صاحب التلخيص ذكر الفصل من احوال المسند اليه
وما وجه ذلك والمفهوم من تقريرهم ان فايدته ترجع الى المسند اليه والمسند
جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا عليه قلت انما جعله من احوال الاول
لانه يقترن به اولا وهو في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له ونبهوا عليه انه
لا يحامع التوكيد الاصطلاحي فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وذلك لئلا يجمع
تاكيدان على شي واحد ولا يخفى ان هذا مبني على انه تاكيد للمسند اليه والتحقيق
خلافه وانه تاكيد اضروانت تقول جا زيد نفسه عينه وجا زيد زيد نفسه
ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمالهم الى سماعهما معا في تركيب
واحد ومن ثم تقول جا القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون وان
لم يرد السماع بها مجتمعة اذا ذكر ذلك رح وتعقب بمنع ان ليس ما نحن
فيه نظير ما ذكروا انما هو نظير زيد نفسه زيدا الفاضل لان التاكيد بالفصل عند
هؤلاء من باب التاكيد اللفظي فانه عندهم تكرار معنى المؤكد باعادة لفظه
او تقويته بمرادفه قال المحشي ويمكن ان يكون مراد الرح من التنظير انما
هو في مجرد اجتماع تاكيدين وعلى ذكر اي وعلى ان فايدته التاكيد
سماه بعض الكوفيين دعامة ايضا لانه يدعم به الكلام اي يقوى ويؤكد والثالث معنوي ايضا

والاخر مخصصا ومقصورا عليه ... ذكرهما ... اجتماعهم ...

كيب

انما نحن ... زيد

وهو الاختصاص اي هو لافادة قصر المسند اليه وتخصيصه به لان معنى
قولك زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو
مثلا ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو وانما قلت اليه صاحب التلخيص قال في
باب احوال المسند اليه واما الفصل فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند
والمفهوم من ذلك هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث
يخص المسند ولا يعم غيره قلنا نعم لكن الاستعمال الاصطلاحي على
ان الواقع بعد الباء هو المقصور على طريقه قولهم خصصت فلانا بالذكر
اذا ذكرته دون غيره وجعلته مخصوصا بالذكر فهو المعنى جعل المسند
من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه بثبوت هذا المسند اليه بثبوت
هذا المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى قولهم في اياك نعبد ان
معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك وكثير من البيانيين يقتصر
عليه اي على معنى الاختصاص فلا يذكر للفصل معنى سواه وذكر الزمخشري
الا موضع تفسير واولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على ان الوارد
بعده خبر لا صفة والتاكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابت للمسند اليه
دون غيره وهذا الاخير هو المراد بقصر المسند على المسند اليه وذكر
بسهادة الاستعمال قال التفتازاني في حواشي الكشاف وهذا انما يتم
اذا اثبت القصر مثل كان زيد هو افضل من عمرو ومما الخبر فيه نكرة والا
فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن هناك ضمير
فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وقال في المطول ثم التحقيق ان الفصل
قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من
عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ولم يعلموا
ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد
التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر
المسند على المسند اليه ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو وقصر المسند
اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى
ولا حسب الا المال وفي شرح المفتاح للسيد المحقق انه اذا قيل زيد هو
المنطلق فان اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا من اللام وافاد
الفصل تاكيدا لذلك التخصيص وان اريد بالمعهود كان التخصيص مستفادا من الفصل
وصح ولا استبعاد في جريان التخصيص فيما قلنا وتعيينا في المعهود فانك اذا قلت
زيد هو المنطلق واردت المعهود وخاطبت به من اعتقد ان عمرا هو المنطلق
المعهود كان قصر قلب وان خاطبت به المتردد كان قصر تعيين ويجري بعضهم ان يكون قصر
افراد كان المخاطب يعتقد الشركة في المعهود ويكون القصر مستفادا من الفصل ايضا وانا نحو





قولك الكرم هو التقوى الكرم الا التقوى فقصر المسند اليه على المسند مستفاد
من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد وضمير الفصل قد يجرد لاحدهما فانتوهم من ان
الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد تخصيصه فليس بشيء وقد ذكر
ان رجلا هاهنا اجتماع الاخلال به وهو انه قال سالت مرة بعض الاصحاب عن
الحكمة في التفريق بين اصحاب الموصين والكافرين في سورة البلد حيث ترك
ضمير الفصل في الاولين فقيل اولئك اصحاب الميمنة واتى به في الاخرين فقيل
والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشامة يومئ به لتمييز ما اريد به اكمل تمييز ليصح
احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا كما في هذا ابو الصقر
فردا والا كذلك الضمير وانه اسم الاشارة البعيد بجعل رفعة الى تعظيم المشار
اليه الترتيب ذهابا الى بعد درجته وبعد محله كما في فذلكن الذي لمتنني فيه
حيث لم يقل فهذا او هو واضح في تفسير القاضي القريب منها هنا السؤال
وجوابه فانه قال اولئك اصحاب الميمنة الميمن او اليمن والذين كفروا باياتنا
بما نصبناه دليلا على حق من كتاب او حجة او بالقرآن هم اصحاب المشامة الشمال
او الشوم ولتكرير ذكر المومنين باسم الاشارة والكفار بالضمير شان
يخفى
المسئلة الثالثة في محله اي هل هو ذو محل من الاعراب او لا
زعم البصريون انه لا محل له من الاعراب ثم قال اكثرهم انه حرف وضع
ليدل من اول وهلة على انما بعده خبر لا تابع فلا شك في انه لا محل له
لانه حرف والحرف لا حظ له في الاعراب كما صرح الجمهور لما كان الغرض من الاتيان
بالفصل دفع الباس الخبر الذي يجعل بالوصف وهذا معنى الحرف اعني افادة المعنى في
غيره صار حرفا واخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغه بعينه اعني صيغه الضمير المرفوع
وان تغير ما بعده من الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف وبقي فيها تصرف ولعدم
كان حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا
لعدم مراعاة في الحرفية ومثله في هذا التصرف كاف الخطاب فانه لما تجرد عن معنى الاسمية وخلص
معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به
واحدا ومثنى ومجموعا ومذكرا او مونثا صار حرفا مع تعا التصرف المذكور لبقا شيء فيه من احكام
الاسم ويرد اسما الاستفهام والشرط فان فيها معنى الحرفية مع بقا اسميتها لان تلك
الاسما بمعنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مسلط بنفسه فانه لم يوضع لمجرد الاستفهام والشرط
بل المعنى الاسمية ثم حذفت حروف الاستفهام والشرط قبلها لكثرة الاستعمال وتضمنت
معانيها بخلاف الفصل وكاف الخطاب فان معنى الحرفية كون ما بعد الفصل خبرا لا تابعا وكون
المخاطب باسم الاشارة واحدا او غيره مدلول الكلمتين مطابقة فهما موضوعان له قائم
نزاله قال الخليل انه اسم فيكون الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب ولهذا قال
الخليل والمدانه تعظيم لان الفا الاسم ليس بمبين كالفا الحرف ولما كان قول الخليل باقيه
كالشبع اخذ المصنف في تقريبه بالتنظير فقال ونظيره على هذا القول اسما الفعل فبين براها اي في

هيهنا عن معنى القصر وافاد تاكيد
ثبوت المسند للمسند اليه وان الفظ
الحامل لغشين قد يجرد د

قولهما من يراها غير معمولة لشيء وليس هذا دفعا للاشكال كما توهم الشارح
فقال ليس هذا ايرادا للاشكال بل هو توسيع لدايرته قال ما ورد على الاول
يرد على هذا واعلم انهم اختلفوا في اسماء الافعال الها محل ام لا فذهب الاخفش
الى انه لا محل لها وذهب سيبويه والمازني ومن تبعهما الى ان لها محلا ثم
اختلفوا فقيل محلها الرفع بالابتدا ولا خبر لها كما في اقايم الزيدان وقيل
النصب على المصدرية والاول منهما اظهر لانها اسما مجردة عن العوامل اللفظية
ووجب الحكم عليها بالابتدا واختار الرضي مذهب الاخفش ورد اول القولين
بان قايم في معنى الاسم وان شابه الفعل فصح كونه مبتدا بخلاف اسم الفعل
فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك تسمع
بالمعيدي مبتدا وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم والثاني بانه يستلزم
تقدير افعال قبلها فلم تكن قايمة مقامها فلم يصح بناؤها قال فاسم الفعل انه
كان في ذلك كالمنصاع عند من قال انه حرف وقد كان لكل واحد منهما محل
من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان
الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب
فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل
لم يبق له ايضا محل من الاعراب ونظيره ال الموصولة وههنا عند من يراها
اسما وقد قيل عليه ان التنظير بهذا انما يتم فان ال الاسمية لما كانت في
صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا التي بمعنى غير
واجيب بان قوله الصفة وال الموصول يعني به فيمن يراها
غير معمولة لشيء وليس بشيء لانه لو كان كذلك لاخر قيد فيمن يراها غير معمولة
لشيء عنهما وكان من العبارة ونظيره اسما الافعال وال الموصولة فيمن
يراها غير معمولة لشيء والى الان لم اتفق على ما يبين ان ال الموصولة
اسم لا محل له من الاعراب لانه غير معمول لشيء على انه لا يحتاج انه يكفي في
تنظير المسالة ثبوت اسم لا محل له من الاعراب كال الموصولة فان اعرابها
على ما بعدها ولو عارية نعم قيد غير المعمولية لشيء يحتاج اليه في صيرورة اسما
الافعال تنظيرا للمسالة للخلاف المشهور فيها فتدبر وقال الكوفيون له محل
من الاعراب ثم قال الكسائي محله محل ما بعده عزا الرضي هذا القول الى بعض
النحاة بهذا اللفظ فعقابله الى الكوفيين وسيحكيه عن الفراء انتهى وعلله
بان نعم ما بعده كالشيء الواحد ولذا تدخل عليه لام الابتدا نحو انك لانت
الحليم قال وهو ضعيف من قول الكوفيين لانا لم نعهد اسما تبع ما بعده في
الاعراب وايضا لو كان تابعا لما بعده في الاعراب لم تتقدم عليه الا الفصل قال
انه كالنعت او كالبدل وهما لا يتقدمان وقال الفراء محله محل ما قبله فانه كالتاكيد
لما قبله والكوفيون يجعلون لها محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد قبله

وتعتذرون

٨٨

وتعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في انه هو العقوبة بان ضمير المرفوع
قد يؤكد به المنصوب والمجرور ويرد عليه وعليهم انه لا يؤكد المظهر بالمضمر
لانه ليس اجلى منه نحو هو والضمير لو بعد وان اللام الداخل عليه في ضاربا ينبغي كونه
تابعا لانها يؤذن بالاستقلال ولا استقلال للتابع واذا كان اعرابه
محلا بحسب ما قبله او بحسب ما بعده محله بين المبتدا والخبر معمولين
معمولي ظن نصب لاستوا ما قبل وما بعد فيهما وبين معمولي كان وهما
مختلفا الاعراب رفع عند الفراء لان ما قبل مرفوع ونصب عند الكسائي
لان ما بعد منصوب وبين معمولي ان بالعكس في الاعراب فهو نصب
عند الفراء ورفع عند الكسائي واعلم ان طايفة من العرب ذهبت الى
جعل الفصل مبتدا ما بعده خبره فلا ينصب ما بعده حيث كان عامل
النصب وعليه قرى في الشواذ ولكن كانوا هم الظالمون فان تولى انا
اقل مالا بالرفع ونسب الجرمي هذه اللغة الى بني تميم المسالة الرابعة فيما يحتمل
اي ضمير الفصل من الاوجه يحتمل في نحو كنت انت الرقيب عليهم ونحن نحن
نحن الغالبين اي في باب الافعال الناقصة وما يجري مجراها من العوامل
الفصلية فان قلت اذا فرض ضمير يحتمل الاول بضمير الفصل يحتمل تفسير الثاني
به ولا معنى لقولنا يحتمل ضمير الفصل الفصلية اي لان يكون فصلا قلت ضمير
الاول يرجع الى احد انواع الضمير المسمى اصطلاحا بضمير الفصل كما لو وقع
في نحو زيد هو المنطلق وهي مختلفة في اعرابه لبعضهم اعربه فصلا على ما فيه
من الاحتمالات وبعضهم توكيدا وبعضهم مبتدا ومعنى احتماله لان يكون فصلا ان
يقال هو احد هذه المحتملات وان جعلنا ضمير يحتمل الثاني عايدا الى مطلق الضمير
صحت المسالة ان نقصد بحيث الرجعة كما يشهد به الذوق السليم
او بعضهم والبدل دون الابتدا اي دون ان يكون مبتدا فلا يحتمله لانتصاب والتوكيد
ما بعده اي فلا يصلح [illegible] اذا كان هو مبتدا ويحتمل في نحو وانا لنحن الصافون
ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل اي ص كان ثاني الجزين مرفوعا الفصلية
والابتدا دون التوكيد فانه لا يحتمله لدخول اللام في الاولى واللام لا تدخل
على التوكيد لا يقال ان زيدا لزيد اكرم ولكون ما قبله ظاهرا اي اسما ظاهرا
وهو ضمير في الثانية والثالثة ولا يؤكد الظاهر بالضمير لانه ضعيف والظاهر قوي
ولا يؤكد الضعيف القوي والفصلية في صورتين اخريين اذا ولي الضمير منصوب
وقرن باللام اما انتفا الابتدا فلنصب بعدها واما انتفا التبعية فللام الثانية
اذا وقع بين منصوبين اولهما ظاهر اما انتفا الابتدا فلما مر واما انتفا التبعية
فلنصب ما قبله وهو ظاهر مع ووهم ابو البقا فاجاز في ان تبكي هو الا بن التوكيد
اي كون هو توكيدا لاسم ان وقد يريد التوكيد للمستتر في تارك فانه اسم فاعل [illegible]

يتعين

الملقا

ابعض لا لنفس ايك لانه منصوب كما عرفت تال ان ح واذ كان نو
لم يصرح بان الضمير توكيد لنفسايك واما اطلق القول بانه توكيد احتمل ان يريد
ما ذكره المصنف من انه توكيد لضمير المستتر فيه وهو محمل صحيح متخير فكيف
يسجل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفاسد ما وجد سبيل الى حمله
على الصحة بالجزم ولا يخفى ان هذا الاحتمال لا يدافع التوهم بحسب ظاهر
التعبير والحاصل وتحتمل الثلثة الفصل والابتدا والتوكيد في نحو انك انت الفاضل
ونحو انك انت علام الغيوب فانت في انك علام الغيوب يتحتم كونه مستعارا لضمير
النصب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو ان زيدا هو الفاضل
البدلية ويجوز فيها الفصلية والابتدا وهم ابو البقا ايضا فاجاز في تجدوه عند الله هو
خيرا كونه اي كون هو بدلا من الضمير المنصوب اي من مفعول تجدوه الاول ووجه كونه غلطا
الوجه وهما وغلطا وقد جربتك … انت … ارفع من ضمير نصب ومن مسائل الكتاب
اراد كتاب سيبويه قد جربتك فكنت انت انت الضميران مبتدا وخبر والجملة خبر
كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لانه كان لقلت انت اياك اي
لكان حق القول نصب الضمير الثاني على انه خبر كان والضمير في قوله تعالى ان تكون امة هي اربى زائدة
مبتدا فقط لان ظهور ما قبله اي كون ما قبله اسما ظاهرا يمنع التوكيد لان الضمير لا يوكد
الظاهر وتنكيره اي تنكير ما قبله يمنع الفصل لاشتراط التعريف وفي الحديث كل مولود
يولد على الفطرة اي فطرة الاسلام التي فطر الناس عليها حتى يكون ابواه هما اللذان
يهودانه وينصرانه اي يصيرانه يهوديا ونصرانيا ان قدرت في يكون ضميرا لكل او ضمير
الشان وجعل الوضع التقدير لضمير المولود فابواه مبتدا وقوله هما اما مبتدا
ثان وخبره اللذان والجملة خبر ابواه وابواه مع خبره الجملة خبر يكون واما
فصل فيما فيه وجوههم واما بدل من ابواه اذا اجيز ابدال الضمير من الاسم
الظاهر واللذان حينئذ خبر ابواه والجملة خبر يكون كما عرفت وان قدرت يكون
خاليا من الضمير فابواه اسم يكون وهما مبتدا وما بعده خبره مسندا الى ما بعده
والجملة خبر يكون او فصل او بدل من اسم يكون على حد ما … وعلى الاول من هذه الوجوه وهو كون
هما مبتدا فاللذان بالالف لانه خبر عن المبتدا وعلى الاخير على صوابه لانه خبر يكون
او هو بالالف ايضا على لغة من قرا ان هذان لساحران ويحتمل ان يكون
… فابواه فاعل وهما اللذان مبتدا وخبر والجملة حال ويحتمل ان تكون
وابواه مبتدا اول وهما مبتدا ثان واللذان خبره وهما ضمير الاول وهما فصل
واللذان الخبر ربط الجملة بما هي خبر عنه لما كان شان الجملة ان تكون
مستقلة بنفسها احتيج في وصلها مع غيرها كلاما الى رابط يربطها بتلك الغير
يصير بواسطة المجموع كلاما واحدا مستقلا بالافادة ولا يختص الربط
بالجملة الواقعة خبرا بل الجملة الواقعة صفة والواقعة حالا تحتاج الى ذلك ايضا

المراد

[هامش: علام الغيوب — وينبغي التوكيد — انه لا يبدل ضمير]



مح

المراد هنا بيان ما يربط الجملة المخبر بها وحدها … تشاركها في البعض منها اخواتها
الربط كما يتضح لك ان شاء الله تعالى وهي عشرة احدها الضمير وهو الاصل
في باب الربط ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو ان
هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران كما قدر الزجاج واستحسنه شيخه
ابو العباس من قرار دخول اللام في خبر المبتدا عن … وقال ابو حيان الجمهور
على منع حذفه اذا كان مرفوعا مبتدا كان او غيره فلا يجوز في نحو لك الزيدان
قاما تجرد ضمير التثنية ولعل المنع من الحذف في هذه الصورة لكون الضمير
فاعلا لا لكونه ضمير رفع رابطا واجاز بعضهم حذفه اذا كان مبتدا كما في مثال المصنف
ورد بانه لا ضرورة لهذا التقدير حتى يصار الى الخبر جملة ويدعى حذف رابطها لصلاحية
ساحران نفسه لان يكون خبرا من غير تقدير ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة
الحديد وكل وعد الله الحسنى برفع كل على الابتدا لتخصيصه بالاضافة المقدرة والجملة
بعده الخبر والرابط منهما محذوف اي وكلهم وعده الله الحسنى وفي تمثيل المصنف لحذف
الضمير المنصوب بهذه الاية رد على ابن مالك مما حكاه في تسهيله من الاجماع على
منع حذف الضمير العايد على كل اذا كان مبتدا ونقل غيره ان المنع مذهب البصريين
ونص ابن عصفور على شذوذه وخرج قراءة ابن عامر وسلك الادب بن ابي
الربيع فقال ان ذلك جائز في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر
وحكى الصفار جوازه عن الكسائي والفراء والحق ان حذف هذا الضمير
جائز في الصلة نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وجوزه في الصفة نحو وما
اتيحت بمستباح … في غيرها وجعل بعضهم جملة وعد الله صفة لكل
ذهولا منه عن تعريفه بالاضافة وقرا الباقون بالنصب على انه مفعول
اول تقدم على فعله ولا موضع للجملة وفي شرح المحقق الجعبري على الشاطبية
ان الرفع عليه رسم الشام ويكفيه ذلك حجة والنصب عليه بقية الرسوم ولم
يقرا بذلك في سورة النساء من قرا بنصب كل كالجماعة فالاجماع على النصب ثمة
لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين ولا كذلك هو في سورة الحديد
… الفرق بين القرائتين هنا وعد التزم الجملتين في الفعلية بل بين الجمل
لان بعده وفضل الله … وذلك بان نصبه عطفا على المعمولة فكانت الجملة فعلية
ولو رفع لكانت اسمية قطعا بين فعليتين فلم تتناسب الجمل وهذا كما اعتمدوا
على الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب
على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا اكرمته للتناسب وهذا ترجيح
بعطف الجمل ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيدا ضربته واكرمت عمرا ليكون ترجيحا
بالعطف على الجملة ولا فرق بينهما حيث كان الغرض التناسب في الفعلية بين الجملة المتعاطفة

وقول ابي النجم بالجر عطفا على مدخول الكاف في كما لم اصنع برفع كله وهو بعض بيت لابي النجم
وقبله قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في بحث
من حروف الكاف فان الرواية فيه برفع كله على الابتدا والجملة بعده الخبر والرابط محذوف
اي لم اصنعه ولو نصب كله على التوكيد والموكد ذنبا لم يصح لان ذنبا نكرة وكله
معرفة ولا يوكد نكرة بمعرفة عند البصريين وغير محدوده فامتنع تاكيدها ايضا على
راي الكوفيين فانهم يجوزون نحو صمت شهرا كله لكون شهرا نكرة محدودة او
نصب على المفعولية اي على انه مفعول تقدم على عامله كان فاسد المعنى لان نصب
كل يقتضي توجه النفي اليها لدخولها في حيزه فيستفاد نفي الشمول وسلب العموم خاصة
ويفيد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض فيكون قائله معترفا ببعض الذنوب التي
ادعتها ام الخيار عليه وليس ذلك الغرض وقد مر الكلام على ذلك في بحث كل
كلمات راليه بقوله لما بينا في فصل كل هكذا يقع في غالب النسخ بتفريع من المحشي
ويقع في بعضها لما بينا في فصل لو والصواب الاول لانه لم يبين في فصل
لو من ذلك شيئا وكان انه رحمه الله لم يقع له الا النسخة الثانية فجزم بكونها سهوا او
كان ضعيفا شايعا لان حذف المتصل بالضمير ان لا يستعمل نحو الاشتغال
توكيد او مبتدا نحو ان الامر كله قرئ بالنصب والرفع فالنصب على التوكيد
والرفع على الابتدا وقراه جماعة هو بالجر ايضا على قراة ابن عامر افحكم الجاهلية
يبغون بالرفع اي يبغونه بحذف عايد المبتدا المنصوب وقرا الباقون بالنصب
والحرف مجرورا اي ومحذوفا مجرورا نحو السمن منوان بدرهم اي منه
وقولها امراة زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب اذا لم يقل ان ال
في قولها نائبة عن الضمير فان التقدير حينئذ المس منه وان قلنا بنيابة ال
فلا حاجة الى التقدير وهذه ثامنة النسا اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان
يصفن ازواجهن وكن احدي عشرة امراة وقصتهن مشهورة في الصحيحين
ويعرف هذا الحديث بحديث ام زرع والارنب دابة معروفة وتطلق
على الذكر والانثى ويقال انها تطلق على الانثى ويقال للذكر خزز بمعجمات
على زنة صرد وللانثى عكرشة والخرنق ولد الارنب زرنب كثعلب نبت
الزاي على الراطب او شجر طيب الرائحة والزعفران كذا في القاموس تريد
ان زوجها كالارنب في نعومته ولين ملمسه وكالزرنب في طيب ريحه
او طيب ثنايه في الناس وقوله نحو هو مجرور ايضا عطفا على مدخول نحو
ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه لا بد من صلة التقدير من
قدرت اللام الداخلة على من صبر للابتدا ومن موصولة او شرطية او قدرت اللام موطية
لقسم مقدر ومن شرطية اي على الاول اي على تقدير موصوليتها واللام للابتدا فالجملة

اي



اي فلان جملة ذلك لمن عزم الامور خبر عن من فلا بد له من ضمير رابط واما على الثاني
اي تقدير شرطيتها واللام للابتدا فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرفوع بالابتدا
وهو جملة من ان تشتمل على ضميره اي ضمير اسم الشرط المرفوع سواء قلنا انه اي الجواب الخبر
او قلنا ان الخبر فعل الشرط اي مع فاعله وهو الصحيح ويرد عليه ان من اذا كانت
شرطية فليس في الكلام ما يصلح جوابا سوى جملة ذلك اي عزم الامور وهي اسمية
غير مقترنة بالفا فلا تصلح له وسيرد على القايل بجوابيتها الشرط بذلك فهذا
الترديد على ان اللام للابتدا ويأتي القسمين غير مناسب لما عرفت وجوابه
ان المصنف رحمه الله لم يجزم بها غيره ثم ابطل الجوابية بعدم الاقتران بالفا ويلزم
من ذلك ابطال كونها شرطية مع ابتدائية اللام ومحصله انه ردد بين امرين
ثانيهما غير مناسب توسيعا للدايره واما على الثالث اي كونها شرطية واللام
موطية فلانها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى اي فلا بد فيها
من الضمير الرابط واعلم ان لزوم تقديره منه على هذه الوجوه انما هو على
تقدير ان الاشارة بذلك في قوله ان ذلك لمن عزم الامور الى المصدر المفهوم
من صبر وغفر واما ان جعلت الى من فانه يصح وقوع الجملة الاسمية خبرا
والرابط حينئذ اسم الاشارة ولا تقدير للضمير مع مجيئه حينئذ الى تقدير
مضاف اي ان ذلك لمن ذوي عزم الامور وقول ابي البقا والحوفي ان
الجملة اي جملة ذلك لمن عزم الامور جواب الشرط مردود لانها اسمية ولم تقترن
بالفا فلا تصلح جوابا له وقولهما انها على اضمار الفا تصحيحا لجوابيتها مردود
لاختصاص ذلك اي اضمار الفا الجواب بالشعر ويجب على قولهما بجوابية هذه الا سمية
للاسم ان تكون اللام في ولمن صبر وغفر للابتدا لا للتوطية اذ لو كانت اللام
للتوطية لصرفت الجواب الى القسم كما هو القاعدة وكان جواب الشرط محذوفا
تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط به فيمتنع المسالة لعدم
الرابط وذلك في ثلاث مسايل احدها ان يكون اي ذلك الضمير معطوفا بغير
الواو من حروف العطف نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو لان العطف بالفا او
ثم يقتضي ان المعطوف متاخر عن المعطوف عليه فالضمير المعطوف متاخر عن
المعطوف عليه فهو خارج عن جملة فلم يتات به الربط فامتنعت المسالة
ولو كان العطف بالواو جازت وكان الضمير رابطا لان الواو لمطلق الجمع في الاسمين
بين المتعاطفين مثنى او مجموع ولان نحو قولك زيد قام عمرو وهو في قولك زيد قام
هو وعمرو فالضمير بتقدير العطف بالواو في المعنى معطوف عليه فصح الربط
والثانية ان يعاد العامل ويكون العطف بالواو نحو زيد قام عمرو وقام
هو فتمتنع المسالة لان الضمير حينئذ من جملة اخرى ولم ترتبط بما قبلها ارتباطا
تصير به كالجملة الواحدة لان العطف بالواو وهي ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ومن ثم منعوا

الزيدان بعوم ويقعد لاجار واقايم وقاعد وسياتي تصريح المصنف وقال في
التسهيل واما قول بعض المعربين قال الشارح قد ورد اي بمباع فتبين ان الواو
في الجمل ليست للجمع للرابط بين الجملتين فامتنع وصف رجلين بها وعلى
ما ياتي من المصنف عن هشام من اعتبار العطف بالواو رابطا ينبغي جواز
هذه المسئلة اما لو كان العطف بغير الواو كالفا وافهمت معنى السببية جازت
المسئلة اتفاقا والثالثة ان يكون ذلك الضمير بدلا نحو حسن الجارية
الجارية اعجبتني هو فهو اي هذا اللفظ او هو ضمير على انه عايد على ما جعل
بدلا في التركيب بدل اشتمال من الضمير المؤنث المستتر في اعجبتني هي العايد
على الجارية واما هو فيعود على حسن وانت لو قلت اعجبتني الجارية حسنها فقد
الظاهر ان كان الثاني بدل اشتمال من الاول فلذا كان ضميرها هو اي
هذا الضمير بتقدير بدليته في التقدير كانه من جملة اخرى فتمتنع المسئلة لفوات
الربط فيها وهذا على ما عليه الجمهور من ان العامل في البدل مقدر بلفظ
الاول من جملة ثانية فلا يعود بالاول الطرح وقياس قول من جعل العامل في
البدل نفس العامل في المبدل منه كالمبرد ومن وافقه واختاره ابن مالك
والمبدل منه اي بنية الطرح ان تصح المسئلة لان الرابط حينئذ ليس من جملة
اخرى ونحو ذلك في الجواز بتقدير والامتناع بتقدير مسئلة الاشتغال
يجوز النصب والرفع في نحو زيد ضربت عمرا واباه اي حيث يكون العطف
بالواو لانها في ذلك للجمع فيصير المتعاطفان كانهما ملفوظ بهما بلفظ واحد فلم
تخل الجملة حينئذ اذا كانت اقتضت اعن رابط ويمتنع الرفع والنصب مع الا
وقع ومع التصريح بالعامل نحو زيد ضربت عمرا فاباه او ثم اباه او وضربت
اباه لان الضمير الذي به يحصل الربط يكون من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر
بها او المفسرة من رابط واذا ابدلت اباه ونحوه من عمرو اي ذا انتب
به بدلا منه لم يجوزا ايضا اي امتنع الرفع والنصب وقياس بعضهم الجواز
على ما مر من الاختلاف في عامل البدل هل هو الملفوظ او مقدر من جنسه وفي
بنا عدم جوازها وهو قول واحد على ما مر من الاختلاف في عامل البدل وهو
قول ان احدهما يصح البناء عليه نظر فان قدرته بيانا اي عطف بيان جازتا
اي الرفع والنصب باتفاق قيل عليه ان دعوى الاتفاق لا يتم الا اذا ثبت
الاتفاق على ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه وانى يثبت
وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع مطلقا من غير تفصيل بين البدل وغيره
والجواب ان الاتفاق هنا مع التصريح بالخلاف هناك فيحمل ونقل المسئلة تفصيل
كان بين قسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فقيل العامل فيها هو
العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو

مذهب

واظنه ابا البقاء في
هذا من شيعة وهذا
من عدوه ان الجملتين
صفة ثانية
لرجلين صح

٦١

مذهب الخليل والاخفش قيل وسيبويه واكثر المحققين وقال نجم الائمة الرضي اما
الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها
هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر
وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول
واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل
فيه مقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن
الحاجب على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه واما عطف النسق
ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو العامل الاول
بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة ان
العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل بالنيابة
فظهر لك ان الاعتذار عن المصنف بانه انما حكى الاتفاق في عطف البيان
لان القول بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به ويجوز
باتفاق زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا او نصبته لان الصفة والموصوف
كالشي الواحد فاكتفي في ربط جملة الموصوف بما في صفته من الضمير الثاني من
الروابط الاربع المفهومة من اسم نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك
اصحاب النار والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها جملة معترضة
بين المبتدا اعني الاسم الموصول وخبره اعني اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر
والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا فان اسم الاشارة كالضمير في اعتبار
ما يفسره ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير لان يجوز ان يكون مبتدا
خبره خير والجملة خبر لباس ورابطها الاشارة ويمكن ان يكون بدلا
او بيانا من لباس والخبر خير فقط قال الشارح وهذا الاحتمال الذي ابداه
المصنف حق لكن ظاهر تخصيصه بهذه الاية يقتضي ان الايتين السابقتين
لا يتاتى فيهما هذا الاحتمال وليس كذلك وخص ابن الحاج احد تلامذة الشلو بين
المسئلة بكون المبتدا موصولا كما في الايتين السابقتين او موصوفا نحو
قولك زيد الكريم ذلك الممدوح والاشارة بالجاري ويكون بها اشارة الى البعيد
فيمتنع نحو زيد قام هذا الناشي هو كون المبتدا غير موصول او موصوف
وكون الاشارة للقريب وزيد قام ذلك مانع وهو الاول وكذا الذي
قام ذا زيد مانع هو الثاني والحجة عليه في الاية الثالثة ولا حجة عليه فيها
الرابعة من الايات لاحتمال كون ذلك فيها بدلا من لباس التقوى او بيانا
لكما انه لا حجة له في الاية الاولى والثانية لما بينا عن الاحتمال فيهما واما الحجة
عليه في الاية الثالثة فهي قوله وصف الفارسي كونه اي كون اسم الاشارة في الاية
صفة للباس التقوى فانه وان كان جامدا فهو في معنى المشتق وتبعهم
كما عنه بينهم ابو البقاء ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف

لكن اسم الاشارة فيه اخرف ما اضيف الى ذي اللام والثالث من الروابط
اعادة المبتدا في جملة الخبر بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل
والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وكان الاصل
ما هي وما هم فجي بالظاهر مكان الضمير تهويلا لامرها وتفخيما لامرهم وفي
العباب شرح اللباب وضع الظاهر موضع الضمير في معرض التفخيم
والتعظيم جائز قياسا وفي غيره نحو عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون
بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن
بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر اذا كان ابو طاهر كنية زيد وقال
لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا البيت من
الضرب الاول من الخفيف وهو لسواده بن عدي وقيل لعدي بن زيد
وقيل لسواده بن زيد بن عدي ويروى بدل يسبق يسبقه من التشبيه
والتنغيص التكدير يقال نغص الله عيشه اي كدره وقال الزمخشري اي
نغص الموت عيش الغني وعيش الفقير وكان الاصل يسبقه شيء فجعل
الشاهد في المصراع الاول لان فيه وضع الظاهر موضع الضمير الرابط
والا فقوله نغص الموت وان كان من هذا ص وضع الظاهر موضع
المضمر ايضا والرابع من الروابط اعادته بمعناه ان لم يكن بلفظه نحو زيد
جاني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن الاخفش
وقد نقل عن صاحب اللباب ونقلنا آنفا مستدلا بنحو قوله تعالى
والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين
فان المصلحين هم المتمسكون بالكتاب المقيمون للصلاة واجيب
بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون اي والدار
الاخرة خير لهولاء ولهولاء ولئن سلم انه مبتدا فالرابط العموم الشامل للمبتدا
وغيره لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف من جملة الخبر اي منهم
ورد عليه ان الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين
وغير مصلحين حتى يقال لا نضيع اجر المصلحين منهم وقد يقال ان من المجرور
بيانيه لا تبعيضيه فلا اشكال وقد يورد مثله على دعوى ان المصلحين اعم من
المذكورين الذين هم المتمسكون والمقيمون والا لكان من المصلحين من
لا يتمسك بالكتاب ولا يقيم الصلاة وفيه ما فيه وقال الحوفي الخبر محذوف وعلى
اي ناصر على والجملة التي قلنا انها الجزء دليله والخامس من الروابط عموم قيل الظاهر ان العموم
في جانب جملة الخبر يشمل المبتدا وغيره نحو زيد نعم الرجل وهذا غلط القطع
مصاص ان النفي في الرجل باعليها للاستغراق وقال ابن الحاجب من يطابق هذا
بان العبد صهيب تقصد مدح جميع من في العالم وما قصد مدح من اذا كان طه يشتمل على
الفاعل فجعله للعموم غلط وفي اللباب ان خبر المبتدا

جنس

جنس يندرج هو فيه لم يحتج الى الضمير نحو زيد نعم الرجل وعلله شارح المعرب بالعباب
بان اللام في الرجل لما كانت للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس
مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى شمولهما له عليه مجرى
الذكر اللفظي وهذا وجه اخر لضعف هذا الحكم الاعتراض على المصنف لانه
نبه عليه بقوله لذا او لواو وقوله فاما الصبر عنها فلا صبرا هو بعض بيت من اول
ضروب الطويل وتمام الابيات شعري هل للاكم معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا
كذا رواه المحشي بلفظ معمر ورواه غيره بلفظ ام جحدر وفي الموفقيات
للزبير بن بكار ان ميادة لما ح بن ابرد كان يشبب بام جحدر بنت حسان المرية احد
بني جذيمة فحلف ابوها ليخرجنها الى رجل من غير عشيرته ولا يزوجها بنجد فقدم عليه رجل منهم مالك
وابيات اخر كذا اقالوا ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كلم الناس محمد
وخالد لا رجل في الدار فان هذه الامثلة مثل ما اورده من المثال ولعلهم
يلتزمون ذلك اذ لم يرد عن العرب ان مثل هذا لا يقال كذا رايته بخط
بعض محشي هذا الكتاب والمثال اعني به زيد نعم الرجل فمثال الرابط فيه
اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول ابي الحسن في صحة تلك المسئلة اي مسئلة
اعادة المبتدا بمعناه وقد قيل عليه ان اجازة هذا المثال لا تختص بها ابو
الحسن حتى يخرج على مذهبه والقائلون بصحة هذا التركيب وبان اعادة
المبتدا بمعناه انما تكون خلفا عن الضمير في الشعر كما رواه سيبويه لم يبق
بيانه تخريج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في السعة استعمالا شائعا
على مذهب الاخفش وهم لا يرون صحته مما لا يستعمله وعلى القول بان
التي في فاعل نعم وبيس للعهد لا للجنس واما اذا كانت للعهد والمعهود
هو المبتدا كان المبتدا كانه قد اعيد بمعناه واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا
بلفظه لا يقال كيف ذكر المبتدا محلى باللام والمعاد خال منها لانا نقول عموم
النكرة لوقوعها في سياق النفي اعطاها حكم المعرفة فلا معنى لا صبرا اصلا نفي
الصبر على ان البيان من في من البديع في النوع المسمى بالجناس التام وهو ما اتفق
فيه اللفظان في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها مثاله نحو قوله
تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة فلم يقدح في
اتفاق اللفظين وجود اللام في احدهما وعدمها في الاخر ولبس العموم بمراد حتى
يعتد به ويكتفى به في الربط اذ المراد انه لا صبر له عنها اي المراد نفي كل صبر يتاتى له عنها
وهذا وان كان فيه عموم لكنه ليس للمبتدا لان المبتدا كل صبر عنها ممكن له نيتها دخل الا وف
انه لا صبر له عن شيء من الاشياء التي من جملتها الصبر عنها ليتحقق عموم المبتدا وغيره والسادس
من الروابط ان يعطف بفاء السببية اي التي تفيد سببية ما قبلها لما بعدها جملة ذات ضمير على جملة خالية منه ضمير
ابرز الضمير او بالعكس يتعلق بمقدر اي او يعطف منقلبا بالعكس من هذا العطف وذكر بانه يعطف بالفا جملة حالية من الضمير على جملة ذات ضمير

والعطف في قوله او بالعكس من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما يتوهم فتامل نحو الم تر ان الله
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان جملة انزل من السماء ماء خبر اسم ان وهي ضمير
وقد عطف عليها بالفاء جملة تصبح الارض مخضرة ولا ضمير فيها وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه
فهي تحتاج الى ضمير رابط كما في تلك لكنه استغني عنه بعطفها عليها بالفاء المفيدة
للسببية فانها صيرت الجملتين كالجملة الواحدة فاكتفي في الربط بضمير احدهما
والتحقيق في هذه الصورة ان الجملتين معا خبر عن اسم ان لا احدهما والاخرى
عطف عليها وانما قدر العطف اولا ثم جعل المجموع خبرا فالمحل للمجموع
لا لكل واحدة كجزء ما له محل لا محل له ولو كان العطف بغير الفاء لم يجز
عند الجمهور وقوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات
يجم فيغرق هو من الطويل من قصيدة لذي الرمة وانسان العين المثال
الذي يرى في سوادها وجمعه اناسي ويحسر بالضم والكسر مضارع
حسر اي انكشف فعل لازم ويقال حسره بمعنى كشفه فيتعدى ومضارعه
كالاول ضما وكسرا ومصدره الحسور ويبدو ويظهر ويجم بضم الجيم وكسرها
مضارع جم جموما اي كثر وارتفع وقال ابن يسعون معنى يحسر ينقل
فلعله تفسير باللازم وبيان المراد ويغرق بفتح الراء مضارع غرق
بكسرها وفي افراده النكرة اولا وجمعها ثانيا اشارة الى ان غلبة البكاء
عليه هي غالب احواله وهذا البيت مثال لما عطف فيه جملة ذات ضمير على اخرى
لا ضمير فيها وقد بان لك ان الآية ليست مثال العكس كما في كلام المصنف
شرح غير مرتب كذا قالوا والمهذب عليهم في ذلك والبيت يحتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه
اي ينكشف عنه وحذف الضمير لدلالة المعنى عليه وقيل الرابط الالف واللام في الماء لنيابتها
عن الضمير والاصل ماؤه وقيل هو على تقدير اداة شرط اي ان يحسر الماء تبدو والجملة الشرطية
وقعت خبرا ولم يشترط كون الرابط في جملة الشرط بل في ايهما وجد كفى
ما قالوه بالنسبة الى ما قاله المصنف وعلل ذلك بان الحذف على خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو
اليه وما في البيت كما في قولهم يطير الذباب فيغضب زيد وفي المسألة تحقيق تقدم
في موضعه يشير الى ما ذكره في الباب الثاني في الجملة الخامسة من الجمل ذوات المحل
وتحقيق المسألة الذي هناك ان الفاء نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة فاكتفى
منهما بضمير واحد وصيرته في الخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل
لذلك المجموع فاذا عطفت والسابع من الروابط العطف بالواو واجازه هشام وحده
بالواو جملة ذات ضمير على اخرى خالية منه او بالعكس كفى ذلك في الرابط نحو زيد قامت
هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند اي بنى هشام جواز ذلك على ان الواو
للجمع فالجملتان كالجملة الواحدة كمسألة الفاء في العطف بها وانما الواو للجمع في المفردات
في الجمل رد على هشام بمنع ان الواو فيما ذكر للجمع لعطفها جملة على اخرى وهي انما تفيد الجمع

في

في عطف المفردات بدليل جواز هذان قائم وقاعد فيخبر عن المثنى بمعطوفين بالواو دون
هذان يقوم ويقعد وان كان العطف فيه بالواو لما ذكرنا والثامن من الروابط شرط يشتمل
على ضمير مدلول بالرفع صفة بعد صفة على جوابه بالخبر الخالي من الضمير نحو زيد يقوم عمرو
ان قام فيقوم عمرو جملة الخبر ولا ضمير فيها لكنها قيدت بشرط فيه عائد على المبتدأ وهو
فاعل وهذه المسألة اجازها ابن ولاد نظرا الى ان جملة الخبر لكونها دليل جواب
الشرط كأنها جوابه والشرط مع الجواب كالشيء الواحد فالضمير في احدهما يغني
عن الآخر واورد عليه ان الرابط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه
الشرط بلا شك فهو من صور القسم الاول فلا يعد قسما مستقلا برأسه
واجيب بان القسم الاول يكون الضمير فيه واقعا في الخبر وهذا ليس
كذلك بل الخبر لا ضمير فيه وانما دال على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير
ولك ان تقول نحن بصدد بيان روابط الجملة بما هي خبر عنه فلا يصدق على هذا
الضمير انه منها وان الرابط ما هو خبر الشرط المشتمل على الضمير ولو بواسطة
فلا يكون الثامن من صور القسم الاول فتامل والتاسع من الروابط ال النائبة
عن الضمير في الربط وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه واما
من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل مأواه
فنابت ال عن الضمير وقال المانعون من هذه النيابة المعنى هي المأوى له
فليست ال نائبة وانما الضمير الرابط محذوف مع حرف الجر والعاشر من الروابط
كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيرى ابي بكر لا اله الا الله والهجيرى بكسر الهاء
وبالجيم المشددة مع القصر العادة كما في الصحاح والهجير مثال الفسيق
الدأب والعادة وكذا الهجيرى والاهجيري يقال ما زال ذلك هجيراه واهجيراه هجيراه
اي دأبه وعادته وفي شرح التسهيل لابن قاسم تفسير الهجيرى بالقول في
الهاجرة وقد يقال ان الجملة في هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه
لانها في حكم المفرد اذ المراد بها لفظها فمن ثم استغنت عن رابط واجيب بمنع ذلك والجملة
مما الكلام فيه نظرا الى ان المراد مطلق الجملة فان قال السعد العاشر من الروابط
بمعنى قولهم ان الجملة اذا كانت نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط قلنا معنى قولهم
ولكنها لا تحتاج الى رابط غير نفسها بل ربطها من نفسها فالمنفي رابط مقيد لا مطلق
ليشابها ومن هذا القسم احاديث ضمير الشان ونحو قل هو الله احد ونحو
فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا فان الرابط فيها كونها في المعنى نفس الشان
والقصة تنبيه الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم قراءة الجمهور
بضم الياء المثناة التحتية على البناء للمفعول وقرئ بالبناء للفاعل على معنى يستوفون آجالهم
ويذرون ازواجا يتربصن اما النون التي هي ضمير جمع الاناث على ان الاصل
ازواج الذين ويكون الحذف من الاوائل والمضاف اليه هم التي هي ضمير جمع الذكور محفوظ
بان حذف المضاف اولا واقيم المضاف اليه مقامه ثم حذف فالحذف

الي ما

من الاواخر وكان حق التعبير محذوفه هو ما اضيف اليها كلمة انث الضمير المستتر العائد
لانها عبارة عن الكلمة وذكر الضمير المجرور بالى لانه عبارة عن لفظهم ومتغيرها الى
هذا المضاف وما اضيف اليه ما مثل نحو بصواى ازواجهم يتربصن وهو قول
الاخفش وعزاه في البحر للجمهور وعزا القول الثاني للاخفش واما
بعده اي يتربصن بعدهم اي يتربصن ازواجهم بعدهم وهو قول
الفرا وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربصن ازواجهم
ثم جي بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فان تقدم ذكر الشي يقتضي عود
الضمير فامتنع ذكر الضمير الرابط العائد على المبتدا لان النون لا تضاف
لكونها ضميرا ولو ذكر الضمير الرابط لوجبت اضافتها اليه فوجب حذف الرابط
وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير وحصل
ان الربط حصل بما قام مقام المضاف الى الرابط وقد نوقش ابن الحاجب
كان قائلا بما عليه الكسائي بانه مناف لما قدمه في باب التنازع من منعه
على التنازع من ان نحو زيد منطلق وسرع اخوه لا يجوز فيه تنازع والا اسندت
احد العاملين الى السبي وهو الاخ والاخر الى ضميره فلزم عدم ارتباطه بالمبتدا
لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فان سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا
مخبر عنه بالعامل المتقدم عليه وان منه قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزه
ممطول معنى غريمها فانه اراد وعزه غريمها ممطول فانت كما ترى تفيد لمنع
ما صرح في الا يمكن يرد على قوله لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره منع الثاني
لان العامل في المثال رفع الضمير الثاني العائد الى الاخ المضاف الى ضمير المبتدا
فيكون مما التبس بضميره ولو بواسطة فقوله قولان اذ ان ذكرهما صاحب
البحر احدهما مذهب اليه الكسائي والفرا وهو ان الذين مبتدا لا خبر له بل اخبر عن
الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتداد بالاشهر فجاء
الخبر عما هو المقصود المعنى من مات عنها زوجها تربصت ثانيهما ان الخبر محذوف
مقدر قبل المبتدا اي فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وجملة يتربصن بيان
للحكم المتلو فلا محل لها قيل وهو قول سيبويه وما عزاه المصنف للكسائي نقل نحوه ابو حيان في بحره
عن الزجاج فقال وقال الزجاج الخبر يتربصن ولا حذف يصح معنى الخبر لانه ربط من جهة
المعنى لان النون في يتربصن عائد على الازواج الذين يتوفون ولو صرح بذلك فقيل يتربصن
ازواجهم لم يحتج الى حذف وكان اخبارا صحيحا فكذلك ما هو بمعناه الاشيا التي تحتاج
الى الرابط وهي عشرة احدها الجملة المخبر بها وقد مضت حيث ذكرت روابطها فانه يفهم منه
احتياجها الى الرابط قطعا ومن ثم اي ومن اجل ان الجملة المخبر بها تحتاج الى الرابط كان يرد
قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك هو الخبر لعدم اشتماله على رابط يربطه
بمبتداه وقول ابن عطية في والحق والحق اقول لاملان جهنم ان لاملان جواب الحق
الاول معنى قراءة بالرفع على الابتدا وهي قراة حمزة وعاصم والباقون بالنصب واتفقوا

علي

٩٤

علي نصب الثاني وقوله بالرفع استئنافا لا عطفا على ما قبله انا التقدير ان اسلا مردود لا
ان تفسير الجملة مفرد لما عرفت من ان الحرف مصدري يجب تاويله مع ما بعده
بمصدر وجواب القسم لا يكون مفردا اي فيخرج الجواب عن صلاحيتها لجواب القسم
بل الخبر فيهما محذوف اي لولا زيد موجود ولعمرك قسمي وجعلت جملة
الجواب نائبة مقام هذا الخبر فمن ثم وجب حذفه كما في لعمرك لافعلن اي لعمرك
قسمي وقال في الكشاف وقرى والحق اقول منصوبين على ان الاول مقسم به كالله
في ان نابها وجوابه لاملان والحق اقول اعتراض بين المقسم به والمقسم
عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وجل الذي في
قوله ان الله هو الحق واما نقيض الباطل عظمه الله باقسامه به ومرفوعين
على ان الاول مبتدا محذوف الخبر كقوله لعمرك اي فالحق قسمي لاملان والحق
اقوله اي اقوله كقوله كله لم اصنع ومجرورين على ان الاول مقسم به قد اضمر
حرف قسمه كقولك الله لافعلن والحق اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية
لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب
ايضا وهو وجه حسن قال ابو حيان والمختصر انه اعمل القول في لفظ المقسمة
على سبيل الحكاية الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها الا الضمير اما
مذكورا نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه او مقدرا اما مرفوعا كقوله ان يقتلوك
فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار والجملة الكبرى صفة
قتل وتقدم بعض الكلام على هذا البيت او منصوبا كقوله وما شي حميت
بمستباح اي حميته وهذا عجز بيت صدره حميت حمى تهامة بعد نجد وهو
من الضرب الوافر وقائله جرير والنجد قال في القاموس ما اشرف
من الارض والطريق الواضح المرتفع وما خالف الغور اي تهامة وبضم جيمه مذكر
علاه تهامة واليمن واسفله العراق والشام واوله من جهة الحجاز ذات عرق والنجد
ايضا ارض ببلاد مهرة في اقصى اليمن في الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاف الغور
والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى ارض العراق فهو نجد وتهامة بالكسر مكة
شرفها الله تعالى وارض معروفة لا بلد ووهم الجوهري كذا في القاموس وانما يتعين حميته
ان يكون صفة لشي وشي مرفوع على انه اسم ما ولم يكن منصوبا على انه مفعول
لحميت اي وما حميت شيا ولا تقدير لامرين احدهما انه لا تزاد الباء في المفعول المنفي
ولا في صفته بل حيث تزاد انما تزاد في الموصوف دون الصفة فيقال ما انت برجل قائم
لا ما انت رجلا بقائم ولو كان شيا مفعولا بعد ما لزمت زيادة الباء في صفته
والثاني انك لو قدرت سقوط الباء ما حميت شيا مستباحا فيلزم ان لا يكون
لحمايته اثر لانه انما حمى محميا وهو ينافي مقام المدح او مجرورا ويكون
محذوفا حينئذ مع جاره نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيا ولا يقبل منها شفاعة ولا

يوخذ منها عدل ولاهم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات مرة في الجملة
الواقعة صفة المعطوف عليها وقال الاعمش وقيل عكرمة فسبحان الله حين تمسون
وحين تصبحون على تنوين حينا فيهما فتعين كون الجملتين بعده صفة له على تقدير
فيه مرتين وهو حذف الجار والمجرور معا اي دفعة واحدة حتى كان هناك حذف
واحد او حذف الجار وحده اولا فانتصب الضمير على نزع الخافض واتصل بالفعل
كما قال ويوما شهدناه سليما وعامرا صدر بيت لرجل من بني عامر عجزه
قليل سوى الطعن النهال نوافله وهو من ثاني الطويل والشهود الحضور
اي حضرنا فيه حربا بيننا القبيلتين سليم بفتح السين وعامر وانتصاب
يوما على الاشتغال والكلام فيه كالكلام في الضمير قال السخاوي ويروى ويوم
بالجر بتقدير الواو واو رب فمن نصب يوما نصب قليلا ومن جره جره لانه صفة
والنهال جمع ناهل مثل جمال وجمل ويقال جمع ناهل كطالب جمع طالب والناهل الريان
والعطشان فهو من الاضداد ووصف الطعن بالنهال وهو جمع كما عرفت
على سؤال قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض حملا لكل فرد من
افراد المحلى الطعن ناهلا عطشانا للدم ثم بعد الخنق على العدو او ريان منه لكثرة
ما وقع في نحورهم ويحتمل كونه صفة للرماح اي الرماح النهال والنوافل جمع نافلة وهو العطية
التطوع بها التي لا يجب فعلها ومن ذلك نافلة العبادة وقليلا هنا بمعنى النفي اي لا
عطا في ذكر ابو سوى الطعن المذكور اي شهدنا فيه فحذف الجار وعدي الفعل بنفسه
الى الضمير واتصل به فنصبه نصب المفعول به توسعا ثم حذف ذلك الضمير لانه يعاد
منصوبا فيكون الحذف تدريجا وهنا قول ثالث ذكره ابو حيان في بحره فقال او يعدي
الفعل الى الضمير اولا اي من غير توسط حذف حرف جر اتساعا وهو اختيار
ابي علي والمختار قال المحشي وكان المصنف ظن ان هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكره
قولان في هذا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن وحكى الرضا الاول
عن سيبويه والاخفش والثاني عن الكسائي وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي
لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اي وحدها اي الجار حذف اولا
وحده ثم حذف الضمير ثانيا وقال اخر لا يكون ~~...~~ المحذوف
الا فيه اي مجموع الجار والمجرور وقال اكثر النحويين منهم سيبويه
والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي الاول اي ان المحذوف
الهاء وحدها انتهى وهو اي ما نقله ابن الشجري يخالف لما نقله غيره اي عن الرضي
عن ابن الشجري فان غيره خالفه في هذا النقل فنقل عن سيبويه انهما
حذفا معا وعن الاخفش ان المحذوف الجار اولا لكن نقل ابو حيان في
بحره عن المهدوي ما يوافق ابن الشجري فنسب تجويز الوجهين
الى سيبويه والاخفش والزجاج فزاد الزجاج ونسب القول بان المحذوف
الا



الا وحدها الى الكسائي وزعم ابو حيان ان الاولى ان لا يقدر في الاية الاولى
ضمير بل يقدر ان الاصل يوما يوم لا تجزي فابدل يوم الثاني من الاول ثم
حذف المضاف قال ابو حيان ويجوز على راي الكوفيين ان لا تكون الجملة صفة
بل مضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوما يوم
لا تجزي فحذف يوم لدلالة يوما فلا تحتاج الجملة الى رابط ويكون اعراب ذلك المحذوف
بدلا وهو بدل كل من كل وحكى الكتاب عن العرب اطعمونا لحما سمينا شاة ذبحوها
اي لحم شاة ولم يجز النحويون حذف المضاف وترك المضاف اليه على خفضه
قال ولا يبعد ترجيح حذف يوم لدلالة ما قبله عليه لهذا المسموع وحيث هذا كون
المضاف الى جملة لا يظهر فيها اعراب مبنيا فيعرب اعراب ما قبله واذا جاز ذلك
بنزهم مع التنافر فلان يجوز مع عدم التنافر فانظر كلامه هذا يدل على ان
الاولى ان لا يقدر الضمير اولا ولا نعلم ان مضافا الى جملة حذف كليهما وهذا
المضاف بدل وحرف البدل منه ما فيه وهذا شروع في الرد على ابي حيان ثم ان
ادعى بعد هذا الحذف ان الجملة باقية على محلها من الجر فسناد اي محلها المجرور
على جره بعد حذف عامله شاذ لا يحسن تخريج الكتاب العزيز عليه وان
ادعى انها مجرورة لكونها انيبت عن المضاف المحذوف فاكتسبت اعرابه فلا تكون
الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع يعني ان انابتها عن المضاف وهو مفعول
لانه بدل من المفعول وبدل المفعول مفعول يؤدي الى صيرورة الجملة مفعولا
مع انها لا تقع في مثل مفعولا لان الجملة انما تقع مفعولا في اماكن معينة تقدم
بيانها في الباب الثاني من الكتاب وليس هذا منها الثالث الجملة الموصوف
بها الاسماء ولا يربطها الا الضمير ويسمى عائدا اما مذكورا نحو
الذي يوسوس ونحو ما عملته ايديهم وفيها ما تشتهيه الانفس هذه
الاية في سورة الزخرف ومنها قرأنا اثبات الهاء كما مثل المصنف وهي قراءة
نافع وابن عامر وحفص وحذفها وهي قراءة الباقين وياتي تمثيل المصنف
بها مائة فصلت ولكم فيها ما تشتهي انفسكم فهي بسقاط الهاء اتفاقا ونحو ايهم
ما تطيب ناكلون منه ونوع الايات لاجل انواع الضمير بحسب موقعه
من الاعراب واما مقدرا مرفوعا نحو ايهم اشد اي هو اشد ويشترط لحذفه
غير اي طول الصلة او منصوبا واليه الاشارة بقوله ونحو وما عملت ايديهم
اي عملته وفيها ما تشتهي الانفس اي تشتهيه وهي قراءة ابن كثير وابي عمرو والكوفيين
في اية الزخرف ان بنية ~~...~~ حذفا مع جاره وهو المراد بقوله ونحو يشرب مما
تشربون اي منه وحذف هذا الضمير هنا اقيس بالنسبة الى حذفه في واتقوا يوما لا
تجزي نفس عن نفس شيئا والحذف من الصلة اقوى منه من الصفة وهو اي الحذف
من الصفة اقوى منه في الخبر علل ذلك ابن الحاجب في اماليه بما محصله ان الصلة مع الموصول

لما كانت كالجزء الواحد استغني بالربط اللفظي عن التزام ذكر ضمير رابط وان خبر المبتدا
مع المبتدا لما كان مستقلا بالجزئية لم يكتف فيه بالربط المعنوي ما حتيج الى ضمير رابط
والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا في الاستقلال فكانت بينهما فكان حكمها
في الربط بينهما ويستوي فيها ذكر الضمير وحذفه وقال الرضي جواز حذف الضمير
في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى له عنها
وهما بتقدير مفرد ثم الحذف في الصفة احسن منه في خبر المبتدا لانه مع موصوفها
جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فكان التخفيف مما هو كالكلمة الواحدة
اولى ولهذا الحذف في الصفة دون الحذف في الصلة لان الصفة ليست من ضروريات
الموصول وههنا تفصيل لا باس بايراده فنقول اعلم ان العائد اما مرفوع
او منصوب او مجرور فان كان مرفوعا فلا يحذف الا اذا كان مبتدا والخبر
غير صالح صلة لان خبره اما مخبر مبتدا وكونه ضميرا اقل قليل واما فاعل
فلا يجوز حذفه واما خبر ان وحكمه حكم خبر المبتدا واما اسم ما الحجازية
فلا يحذف لضعف عملها ولا يحذف مبتدا الا اذا طالت الصلة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله فان الصلة طالت بالعطف عليها الا اذا كانت صلة اي
فيجوز نحو ايهم اشد اكتفاء بحصول الطول في نفس الموصول بالاضافة وان كان
منصوبا جاز حذفه اي لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه
وان يكون منفصلا نحو الذي ضربته زيدا لانه فضلة بخلاف المنصوب المتصل بالحرف
فانه لا يحذف نحو الذي انه منطلق زيد وان كان مجرورا فقد شرط ان يجر باضافة
الصفة ناصبة له تقديرا نحو ان الذي انا ضاربه زيد اي ضارب زيدا او بحرف
جر متعين وشرط التعيين ليلا يقع الالتباس بعد حذف الحرف اذ لا يدرى ايّ جار الحرف
بدون مجروره نحو اصدع بما تؤمر اي به فاصدع بما تؤمر اي به وبتعيين الحرف
الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان
نحو مررت بالذي مررت اي به ومررت بزيد الذي مررت اي به وقد يحذف المجرور
بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل معه اوله ونحوها
وقد عرفت الاقوال في تعيين حذف العائد المجرور **وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير**
تخصيص الصلة بذكر ربط الظاهر كالنيابة عن الضمير يشعر بان الصفة لا يربطها
الظاهر وهو الظاهر **كقوله فيا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة**
**الله اطمع** وقد تقدم الكلام على هذا في بحث اللام من حرف اللام **وهو قليل** غير مقيس بل
في تذكره ابي علي ان من الناس من لا يجيزه وعن بعضهم ان سيبويه منعه
في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجيزه في الصلة وبيان من المصنف انه باب هذا الشعر
لكن ما في التسهيل لا يقتضي قلته وان قلته فانه قال في تعريف الموصول وهو من الاسما
ما افتقر الى عائد او خلفه وجملة صريحة او مؤولة غير طلبية ولا انشائية واشار بقوله



لا العايد لعل

المجرد

وليس في التسهيل ما يدل على قلة ولا على اختصاص بالشعر دماميني



او خلفه الى نحو ما انشد المصنف من قوله سعاد الذي اضناك حب سعاد
واعراضها عنك استمر وزادا اي سعاد التي اضناك حبها فالو وتقديره
وانت الذي في رحمته اي انهم قدروه ضمير غيبه وقد كان يمكنهم ان يقدروه
ورحمتك اي ان يقدروه ضمير خطاب فانهم جوزوا كما فعلناه في الكلام
على هذا البيت في بحث اللام في نحوه التقدير نظرا الى مطابقة المخبر
عنه ومطابقة الاسم الموصول لانه اسم ظاهر **كقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني**
هو من الطويل وتمامه قوله على تتمته ولا قايل فانه طابق بين ضمير الصلة
والمخبر عنه ولو طابق الموصول لقال وانت الذي اخلفني ما وعدني
**وكانهم لذا هو سنا قليل على قليل** اما القليل الاول فهو ربط صلة
الموصول بالظاهر واما الثاني فمطابقة الضمير الرابط المخبر عنه قليله
لا اسلزامها خلو الموصول من عايد اليه في اللفظ **ومع هذا** اي ومع كونه
قليلا **هو قياس** اذا كان المبتدا او ما تقدم ضمير مخاطب او متكلم والخبر
اسما موصولا فانت في عايده بالخيار وان شئت طابقة المبتدا وان
شئت طابقة الموصول وهو الاكثر اما لو كان موخرا فيتعين مطابقة
الموصول فتقول الذي قام انت وهذا مذهب الفرا ومتقدمي اصول
البصريين قال ابن قاسم وهو الصحيح لانهم يمنعون الحمل على المعنى
قبل تمام الكلام واجاز الكسائي ذلك مع التاخير فيجوز عنده الذي
قمت انت **واما انت الذي قام زيد فقليل غير مقيس** اي واما الرابط
بالظاهر خلف الضمير مع فلته هو غير مقيس **وعلى هذا** المذكور من ضعف
خلف الظاهر الضمير **فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق**
**السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم**
**يعدلون انه يجوز كون العطف ثم على الجملة الفعلية** الواقعة صلة للموصول
**ضعيف لانه يلزمه** مع ما فيه من عطف الاسمية على الفعلية **ان يكون من هذا**
**القليل** من وضع الظاهر موضع المضمر كما في قولهم ابو سعيد الخدري رضي
عن الخدري **فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة**
**ولا بد من رابط** له ولا رابط هنا الا الاسم بطريق الخلف عن الضمير
فكان من قبيل القليل المذكور هو من النذور بحيث لا يقاس عليه فانحمل
عليه الكلام المجيد ولنا عنه محيد ويجاب بانه ربما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر
في الاوائل وقد ذكر للضعف في حرف اللام تجويز كونها نافية واذا اخذ الله ميثاق
النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الاية في قراءة حمزة بكسر اللام موصولة كما
وسال ما الفائدة في ثم جاءكم رسول واجاب بان ما معكم نفس ما اتيتكم
فكانه قيل مصدق له ثم ضعف بانه قليل ورجحه بانه الثواني يتسامح فيها كثيرا فيحتمل

اذ الغالب انت الذي فعلت ونحوهم فعلت قليل مع انه يجب ان يطابق ضمير الصلة ضمير الموصول وهنا كذلك ومطابقته المخبر عنه

علم انه اذا كان ما علم الزمخشري هنا ضعيفا فكيف ساغ له تخريج التنزيل على مثله
هنا وان كان ذكر الاعتذار صحيحا فلا وجه لرده عليه وقد اعترض صاحب
الانتصاف ما في الكشاف من جهة المعنى فقال في العطف على قوله خلق السموات
والارض نظر لان العطف على الصلة موجب للدخول في حكمها ولو قلت الحمد لله
الذي الذين كفروا به يعدلون لم يستقم واجاب عنه الشيخ الفاضل زاهي بان هذا العطف
على الصلة ليس على قصد انه صلة وجده بل السر لئلا يتوجه الاعتراض بانه لا معنى
لقولك الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة
واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران
واما اقتران العطف على الحمد لله وما بعده على الاشكال ثم ما اذا اقترن ان عطف
جملة اسمية على اسمية فلا اشكال لانه يكون قد اخبر تعالى انه حقيق بالحمد ونبه على
العلة المقتضية له من جميع الناس وهو خلق السموات والارض وجعل الظلمات
والنور لانه ما خلق ذلك الا وهو يستحق الحمد عليها ثم اخبر بان الذين كفروا به يعدلون
فيكفرون نعمه ولا يحمدونه وعطف الاخبار الثاني على الاول ويتم استبعادا
لما صدر منهم بعد وضوح آيات قدرته وشمول الآية ونعمه الرابع من الاشيا التي
تحتاج الى رابط الجملة الواقعة حالا ورابطها اذا كانت اسمية اما الواو والضمير
معا وهو الاكثر نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني
ان فرق بين قولنا جاء القوم سكارى وجاءوا وهم سكارى فان المعنى الاول كذلك ومعنى
الثاني جاءوا وهم كذلك وقال الرضي انما ربطوا الجملة الحالية بالواو مع الضمير دون
التي هي خبر المبتدا فانه اكتفي فيها بالضمير لان الحال يجي فضلة بعد تمام الكلام
فاحتاج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع
اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال وما خبر
المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجي بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء
الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه فاكتفي
في ربطها بالضمير لان الجملة قد تصدر الجملة الصفة والخبر بالواو واذا حصل لها
ادنى انفصال لوقوعها بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاني رجل الا وهو فقير
واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحالة فلا ترى مصدرة بالواو او الواو فقط نحو
لئن اكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة والربط بهما
متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط او الضمير فقط نحو ويوم القيامة ترى
الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وضعفه ابن الحاجب وقال الرضي
واما انفراد الضمير فقال الا ان يكون المبتدا ضمير صاحب وجب الواو ايضا نحو جاء
زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في المعنى والمفرد سواء اذ المعنى جاء
زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وانه
لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة مبتدا كما في نحو كلمته

فوه الى في

٦٧

فوه الى في او خبرا نحو خرجت مع البازي علي سواد فلا يحكم بضعفه بمجردا عن الواو
لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل تقول هو اقوى من اجتماع الواو
والضمير فلا تتركد الواو وان كان الضمير بآخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره
فلا شك في ضعفه وقلته واذا كانت جملة الحال فعلية فان كانت مصدرة بليس
فحكمها حكم الاسمية في تفصيل الرابط لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا تدل
على الزمان فهو كحرف نفي دخل الاسمية فهي باقية على حكمها او بالمضارع
المثبت الخالي عن علم الاستقبال ورابطها الضمير وحده لان المضارع على زنة
اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى جاء زيد يركب في معنى جاء زيد راكبا فهو في حكم
المفرد وقوله قمت واصك وجهه على تقدير وانا اصك وشذوذها وهو
المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل منها الوجوه الثلاثة
هذا ما عليه ابن الحاجب وقال لان نفي المضارع المنفي بلم يلزمه الواو وكان
ضميرا او لم يكن والمنفي بما لم يدخل الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال
فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وعلى هذا فيلزمه الضمير وان
انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت وذهب اليه النحاة
والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت فان نحو جاء زيد ولا يركب غير راكب
نحو واقع موقع المفرد وحرف لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه
لكثرة استعمالها لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبة
المضارع المجرد لها واما الماضي المثبت فلا بد فيه من قد لفظا او مقدرة
هذا ما عليه الجمهور والاخفش والكوفيون لا الزام بوجوبها واذا وقع
الماضي بعد الا فاكتفوا بالضمير عن الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا وقد
اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا اكرمني ولم يسمع قد فيه من دون
الواو وفي غير هذا الشرط ان كان معه ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد
جاء قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم فقالوا تقديره قد حصرت والجمع
الواو وقد اكثر من انفراد احدها وانفراد قد اكثر من انفراد الواو وان لم
يكن معه ضمير فالواو وقد لابد منهما نحو جاء زيد وقد قامت الصلاة واجاز
الاندلسي على ضعف دخولها في الماضي المنفي بما نحو ماقام زيد وليس بوجه
لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد للتحقيق ووقوع الفعل وما للنفي وزعم ابو الفتح
في الصورة الثانية من نحو فقالوا تعالى انه لا بد من تقدير الضمير اي طالعة وقت
مجيه وهي اولها التقدير ونحن عصبة عندا كله ولا يكفي انفراد الواو بالربط
بل لا بد من الضمير معها وما اوهم خلافه فالضمير فيه مقدر وزعم الزمخشري
في الثالثة اي فيما اذا كان الرابط في الاسمية الضمير وحده انها شاذة نادرة
فانه قال في المفصل فان كانت اسمية فالواو الا ما شذ من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى ان يعثر عليه في الندرة

الا اكرمني لان الا انما تدخل غالبا على الاسماء فكانه قيل الا مكرما وقد يجي مع الواو وقد نحو ما لقيته ص

وليس كذلك ابو وليس كما زعم لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم
لبعض عدو بل هو قد صرح به الكشاف بان هذه الجملة حال اي متعادين وقال في
والله يحكم لا معقب لحكمه ايضا انها حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول
جاء زيد لا عمامة على راسه ولا قلنسوة يريد حاسرا هذا كلامه ولعل المراد
ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما تكون في جملة يمكن ان ينتزع منها ما هي في
تقدير معنى مفرد ولا كذلك جاء زيد وهو فارس قاله اليمني في حواشيه
واورد عليه انه حكم بالشذوذ في كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع
المذكور اذ المعنى كلمته مشافها وفي البحر لابي حيان وليس مجي الجملة الاسمية
الواقعة حالا بالضمير دون الواو شاذا خلافا للفراء ومن وافقه كالزمخشري
واجاز مكي ان يكون جملة بعضكم لبعض عدو مستانفة اخبارا من الله
بعداوة بعضهم لبعض وكانه فر من الحال لانه تخيل انه يلزم من القيد في
الامر ان يكون ما امر به او كما لما امر به وليس ذلك بلازم فنبذوه وراء
ظهورهم كانهم لا يعلمون كذا هو فيما وقع لنا من النسخ وهو من باب السهو
في التلاوة لان التي فيها فنبذوه وراء ظهورهم ليس فيها كانهم لا يعلمون وانما
التلاوة فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون والتي
فيها كانهم لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما هي نبذ فريق من
الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب
لحكمه وقد سبق ما فيها عند صاحب الكشاف وما ارسلنا قبلك من المرسلين
الا انهم لياكلون الطعام ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم
مسودة تنبيه يمكن ان تكون الرؤية في هذه الاية علمية والجملة مفعولا ثانيا لا حالا
والاية التي قبلها يمكن المنازعة فيها بان يكون تقدير الكلام وما ارسلنا قبلك من
المرسلين احدا والجملة صفة لا حال وقد وقع التنزيع فيها بما علمت من كلام الزمخشري
وقد تخلو الجملة الواقعة حالا منهما اي من الواو والضمير لفظا فيقدر الضمير معها
نحو مررت بالبر قفيز بدرهم اي قفيز منه والقفيز مكيال ثمانية مكاكيك
قال في القاموس والمكوك مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثمان اواقي
او نصف الويبة او ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان من والمنا رطلان
والرطل اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف
والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان
والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من
ثمانية واربعين جزءا من درهم او مقدرا الواو كقوله يضحي غايصا لطلاب اللولو
انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره
ورفيقه بالغيب لا يدري وهو من الضرب الخامس من الكامل من قصيدة للمسيب بن علس الضبي قال

لا عشي مطلعها
امررت حبل الود
من ... ...
وصحت بالهجر ونصب النهار معناه ...

النصف

98



انتصف النهار اي بلغ النصف على ما اورده الجوهري شاهدا في صحاحه وجملة الماء
غامره حال بتقدير الواو ولا ضمير فيها فان ضمير غامره للغائص وليس هو ذا الحال
وقول الرضي فان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا يكاد
ضعف ينبغي ان الربط بالضمير ولا تقدير الواو وفيه ما قدمنا فان قيل الربط
يحصل بالضمير وبالواو فحيث لا واو ولا ضمير يقدر احدهما فلم قدر هنا الواو
مع ان تقدير الضمير ايضا ممكن بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير
الماء غامره فيه اجيب بان في تقدير المذكور الواو دون الضمير حملا على
ما هو الكثير في الاسمية عند الانفراد واعلم انه قد روي بنصب النهار فنصف
من قولك نصفت الشيء اذا بلغت نصفه وفاعله ضمير مستتر فيه يعود الى
الغائص من قوله وعليها فلا شاهد في البيت على حذف الواو وان الجملة
الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وبالغيب اما ظرف مستقر
حال منه اي هو ملتبس بالامر الغيب عن العيان ولا يدري حيرتان واما لغو
متعلق بيدري فقدم عليه وان كانت الرواية ما يدري بدلا عن لا يدري بحيث
كان توسعا على حد قوله وهن عن فضلك ما استغنينا الخامس مما يحتاج الجملة
الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه بضميره او بالملتبس بضميره نحو زيدا
ضربته او ضربت اخاه او عمرا اكرمت اخاه اذ اقدرت الاخبار كان المنصوب
تدريج بدلا منه لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتدا لانه حينئذ
يكون من جملة اخرى فيلزم خلو المفسرة بتقدير النصب على الاشتغال او
جملة الخبر بتقدير الرفع على الابتدا من رابط وكذا العطف بغير الواو لم يصح
النصب ولا الرفع لما عرفت وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدا
وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر والتقدير تعسهم الله تعسا ولذلك
عطف عليه قوله واضل اعمالهم والتعس الهلاك والعثار والسقوط والانحطاط
والكا مستقيم الارادة والفعل منه كمنع وسمع واذا خاطبت قلت تعست كمنع واذا
حكيت قلت تعس كسمع وتعسه ورجل تاعس وتعس وانتقض نقضا فوكه لعا
قال الاعشى فالتعس اولى لها من ان اقول لعا ... في الدنيا الكتل
وفي الاصح التردي وانما دخلت الفا في خبر المبتدا مع ان افعل الصلة ماض
للمسابقة المصوعة في مطلق كون المبتدا موصولا صلته فعلية بخلاف الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا
كما تقول زيدا ضربا اياه فمقتضى ابطال هذا الوجه بكون اللام متعلقة بمحذوف لا
بالمصدر انما لو تعلقت بالمصدر جاز النصب على شرط التفسير وليس كذلك فان
انا ما نعرض حاما بعدها مما قبلها فلا تفسر عاملا وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا
عاسقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان فانه قال في البحر في الاية ويجوز ان يكون الذين منصوبا

خطاط

على اضمار فعل يفسره قوله فتعسا لهم كما تقول زيدا جدعا له لان اللام متعلقة بمحذوف
لا بالمصدر يعني انها متعلقة بفعل غير فعل هذا المصدر وهذا ميل منه الى التقدير
الزمخشري وهو قال لهم تعسا ورد لتقدير ابي حيان وهو تعسهم الله تعالى لانه
لا يتعدى بالحرف بل بنفسه وليست لام التقوية لانها لا تزاد ولام التقوية
غير لازمة قال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيا
لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وقول المصنف في الرد عليه انهم اذا قالوا اللام
للتبيين فانما يريدون انها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين قد لا يسلم له
وادعاؤه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب في ايضاحه انها تسقط فيقال
سقيا زيدا وجدعا اباه وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة ان
قدرت من زائدة فكم مبتدا او مفعول لاتينا مقدرا بعده وذلك لان كم استفهامية
وهي كناية عن قوم او جماعة وتمييزها محذوف لفهمه تعني وانه مفعول ثان لسل
فيه من لان الكلام استفهام ولو بغير هل والمعنى كم قوما او جماعة اتيناهم آية فكم
مبتدا والجملة بعده خبره او مفعول لمحذوف تفسيره المذكور مقدر بعده لحالة
لحكم الاستفهام وان قدرتها بيانا لكم كما هي بيانا لما في نحو ما ننسخ من آية لم يجز
واحد من الوجهين الرفع على الابتدا او النصب على الاشتغال وكم على هذا كناية
عن الآيات وانه تمييز لها دخلت من عليه لبيان الجنس فلا يجوز جعلها مبتدا
ولا مفعولا لمحذوف يفسره المذكور لعدم الراجع حينئذ الى كم وهو لا بد
منه في جعلي الخبر والتفسير بخلاف التقدير الاول فان الضمير من اتيناهم
راجع الى كم باعتبار المعنى فسقط قول بعض محشي الكتاب ان هذا ايضا
لازم على القول بزيادة من ولم يذكره المصنف وانما هي مفعول ثان مقدم مثل
اعشرين درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ايجاب
تكون خبرية وان تكون استفهامية وصرح بان معنى الاستفهام فيها التقرير
واعترضه ابو حيان في تجويز الخبرية بانه ليس بجيد لاقتضائه اقتطاع جملة من جملة
السوال ويصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذكر المسؤول عنه ثم قال كثيرا من الآيات
اتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا لا ارتباط له بما قبله لانه خبر صرف فلا يتعلق
سل وانت ترى معنى الكلام ومصب السوال على هذه الجملة فيتعين الاستفهام
ويحتاج ايضا في جعلها خبرية الى تقدير مفعول ثان لسل اي سل بني اسرائيل
عن الآيات التي اتيناهم والتقدير خلاف الظاهر وفي حواشي السعد التفتازاني
فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السوال وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون
السوال للتقريع والاستفهام للتقرير ومعنى التقريع الاستنكار والاستبعاد
ومعنى التقرير التحقيق والتثبيت قلنا على تقدير الخبرية فالسوال عن حالهم
وتعلم في مباشرة اسباب التقريع ومن هنا يظهر لك الجواب عن اعتراض ابي حيان

على



على الزمخشري وعلى تقدير الاستفهام فمعنى التقرير الحمل على الاقرار وهو لا ينافي التقريع
وهذا السوال المأمور به الرسول صلى الله عليه وسلم او كل احد لقصد تقريع بني اسرائيل
لا لقصد ان يجيبهم فيعلم من جوابهم امرا من الامور والآيات يحتمل ان تكون معجزات
انبيائهم عليهم السلام على ما هو المعنى اللغوي وان تكون آيات كتبهم على ما هو
المتعارف من آيات القرآن وصرح ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل
عن العمل اعتراض على الزمخشري بان جعلها خبرية تستلزم تعليق فعل السوال
عن العمل والخبرية لا تعلق قبل وفيه نظر اما اولا فقد قال المصنف في النوع الثاني
عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا للاكثر فحكى
الخلاف بين النحويين واختار هناك ما ذكر هنا واما ثانيا فلانا ان سلم انها لا تعلق
فلا نسلم ان سل علق عن العمل في الجملة التي فيها كم باعتبار المجاز حتى يلزم التعليق بل
عمله في محذوف اي سل بني اسرائيل عما اتيناهم من الآيات كثيرا من الآيات
اتيناهم وجوز بعضهم زيادة من في كم قدمنا وانما تزاد بعد الاستفهام بهل
خاصة لا بعد استفهام كان وقد يجوز تجويزه ذلك اي زيادة من على قول من لا
يشترط لزيادتها كون الكلام غير موجب مطلقا اي سواء كان في غير باب
التمييز او في بابه او على قول من يشترط في باب غير التمييز واما في بابه
فلا ويرى انها في رطل من زيت وخاتم من حديد زائدة والاصل رطل
زيتا وخاتم حديدا لا بمعنيه للجنس السادس والسابع بدلا البعض والاشتمال
ولا يرتبطان بالمبدل منه الا بالضمير اما ملفوظا به نحو ثم عموا وصموا كثير منهم
في بدل البعض يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه في بدل الاشتمال او مقدر نحو
من استطاع اي منهم بعد قوله تعالى ولله على الناس حج البيت وهذا من بدل
البعض ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وهذا من بدل الاشتمال
والاخدود الخد وهو الشق في الارض وقيل ان ال في الآية الاخيرة خلف
عن الضمير اي ناره فلا حاجة الى تقديره وقال الاعشى هو ابو بصير ميمون
بن قيس وكان اعمى لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسأم سائم
البيت من ثاني الطويل وقبله وهو مطلع القصيدة هريرة ودعها وان لام
لائم غداة غد ام انت للبين واجم قال التبريزي يروى بنصب هريرة
ورفعها وهي اسم امراة وام منقطعة والبين الفراق والواجم الحزين الكئيب
والحول السنة والثواء الاقامة وثويت اقمت وهو يروى بفتح التا على الخطاب
وضمها على التكلم وفي الاغاني عن يونس قال كان ابو عمرو بن العلا يصفق
لقول الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته جدا ويقول ما اعرف له معنى ولا وجها يصح
وقال ابو عبيدة معناه في تمام حول ثويته والتقضي كالانقضاء الفراغ انقضى الشي
وتقضى اذا فرغ وتم واللبانات بضم اللام جمع لبانة وهي الحاجة كذا في الصحاح وقال في القاموس

الحاجة من بعيد فاقه بل من هم ويام ابع من الـ مه بالمد وهي الملالة وهو منصوب
بان مضمرة جوازا وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور
اي نقضي لبانات ونسامة سايم اي تؤتيه وبه يحذف الضمير المجرور الرابط
للبدل فالهاء في مفعول مطلق فهي منصوب المحل وهو ضمير التوا خوف العقاب
ثوابا لتشكير بقرينة قوله لان الجملة صفة وهي لا يوصف بها الا النكرة والهاء من
تؤتيه رابط الصفة والضمير المقدر المجرور رابط للبدل وهو ثوابا المبدل منه وهو
حوبا وهذا البدل بدل اشتمال وزعم ابن سيده انه يجوز كون الهاء من
تؤتيه للحول لا للتوا على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في منه ووصل
الضمير بالفعل والاصل تؤتيه فيه وليس يخلو الصفة حينئذ عن ضمير الموصوف
وهي لا تخلو منه فلا عليه ان اراد الخلو من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع او لفظا
فقط فسلم ولا يضر والحاصل ان في البيت مبدلا منه بدل اشتمال وموصوفا
وكل يحتاج الى رابط وليس ثم الا ضمير واحد فان قدر رابطا لاحدهما احتيج الآخر
الى رابط والمصنف رأى تقديره رابطا للصفة وقدر البدل رابطا وابن سيده
عكس فقدره رابطا للبدل فيلزمه تقدير رابط للصفة اي تؤتيه اياه فالمتصل
للحول والمنفصل للتوا لكن تقدير المصنف اولى لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف
الاصل هذا ان قلنا بحذف الجار والمجرور معا وان قلنا بالتدريج استوى التقديران
ولا اشتراط الضمير الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد
وعمرو القطع وامتنع الاتباع ولزم العدول الى الرفع على الابتدا بتقدير منهم
خبرا لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير قيل الا ان يسلم وجوب القطع
في ذلك مطلقا وانما يجب اذا لم ينو معطوف محذوف اذا ضم الى المذكور حصل
الوفا بالتفصيل واذا نوي جاز هو والاتباع نحو حديث اجتنبوا السبع الموبقات
الشرك والسحر روي برفعهما على القطع ونصبهما على البدل وبه معطوف اي
واخواتهما المثبتة في حديث اخر واقتصر منها على هاتين تنبيها على انهما اولى
بالاجتناب والحاصل ان المبدل منه اذا كان متعددا او فصل بما يفي جاز
الاتباع والقطع نحو اضرب ثلاثة زيدا وعمرا وبكرا على البدل او زيد وعمرو وبكر
على القطع بتقدير مبتدا وان نقص بالاتباع وجب القطع وتبين ان ما ظاهره الاتباع
فيأول بحذف المعطوف نحو حديث اجتنبوا السبع الموبقات السابق وقد جعل
آنفا من الاقتصار على بعض المفصل ما صنعه الزمخشري في قوله تعالى فيه آيات
بينات مقام ابرهيم ومن دخله كان امنا فانه جوز ان يكونا هما الايات وتطوي
ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الايات كانه قيل فيه آيات بينات مقام ابرهيم وامن من
دخله وكثير سواهما نحو حديث حبب الي من دنياكم ثلاث النسا والطيب وقرة عيني في الصلاة لم العرض
ما جوزه الزمخشري في الايات يكون نظير الماخر فيه وهو قد صرح بان مقام ابرهيم عطف بيان
للايات

قال الزمخشري ونحوه
قوله كانت حنيفة
اثلاثا فثلثهم من العبيد
وثلث من مواليها وثلث



للايات واجاب بما اعتذر عنه المصنف فيما ياتي من انه قد يكون عند المحل بعطف البيان
لن خيفها وان كان مراده بعطف البيان هنا البدل فالتئام ما ذكرنا فتامله على ان في
ثبوت لفظ ثلث في الحديث كلاما للمحدثين وعامتهم على رواية بدونها بل جزم
بعضهم بانها زيادة فاسدة وذهب بعضهم الى انه لا يلزم في البدل ضمير لا ملفوظ
ولا مقدر بل يحصل الربط من جهة المعنى ولو كان ثم ضمير ايضا تنبيه
انما لم يحتج بدل الكل الى رابط كما احتاج اليه اخواته لانه نفس المبدل منه
في المعنى ولذا سمي بدل كل كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا تحتاج الى رابط
لذلك اي لكونها نفس ما هي خبر عنه الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربط
الا بها كالدليل الا الضمير او خلفه اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه
بالرفع على الفاعلية او وجها بالنصب على التمييز او منصوبا او مقدرا نحو زيد حسن
وجها اي منه واما في نحو زيد حسن الوجه وحسن وجه باضافة الصفة
الى معمولها فلا بد من تقديره بل هو مستتر في الصفة لان الصفة انما تضاف
الى معمولها لطلب التخفيف لانها اضافة لفظية وهو حاصل ههنا بحذف ضمير
الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة
او بحذف التنوين من الصفة نحو حسن وجهه او بهما معا نحو حسن الوجه واختلف
في نحو زيد حسن الوجه بالرفع اي برفع الوجه فقيل التقدير منه فالرابط مقدر
وقيل ال خلف عن الضمير فالرابط ملفوظ والاصل وجهه وقال الكوفيون
للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب قال ابو حيان في بحره
وقرا الجمهور جنات بالنصب وهو بدل فان كان عدن علما فبدل معرفة من
نكرة وان كان نكرة فبدل نكرة من نكرة وقال الزمخشري جنات عدن
معرفة لقوله جنات عدن التي وعد المتقون وانتصابها على انها عطف بيان لحسن
مآب ومفتحة حال والعامل فيها ما في للمتقين من معنى الفعل وفي مفتحة
ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب
زيد اليد والرجل وهو بدل اشتمال انتهى ولا يتعين ان تكون جنات عدن معرفة
~~لقوله جنات عدن معرفة~~ لقوله جنات عدن التي لجواز ان يكون التي بدلا من جنات عدن
لا صفة لها فان البدل والتي وجموعها يستعمل استعمال الاسما فتلي العوامل واما انتصابها
على انها عطف بيان لحسن مآب وهو نكرة ففيه ان البصريين على ان عطف البيان لا يكون
الا في المعارف واجازه الكوفيون في النكرات واما في قوله مفتحة ضمير الجنات
الاخره فهو ما ذهب اليه ابو علي وعمامته ان الابواب اذا جربت معمول ما لم يسم
فاعله لم يكن في مفتحة ضمير يعود على جنات عدن سوا كان اعراب مفتحة حالا او
نعتا ان المعرب فقد منعنا ان يكون في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى يربط الحال او
النعت على ان البدل صاحبها
والابواب بدلا من ذلك الضمير والجمهور على ان الابواب مرفوع بمفتحة والعائد محذوف تقديره الابواب منها والتا

والحسن الوجه

في مثل هذا أخرجنا الضمير إما ملفوظا أو مقدرا وإذا كان الكلام يحتاج الى تقدير ضمير فهو أولى
مما يحتاج الى تقديرين وأما الكوفيون فأل عندهم الى القيامة مقام الضمير فكأنه
قال مفتحة لهم أبوابها والضمير في قوله وهو من بدل الاشتمال إن كان [illegible] أراد به الأبواب
فهو وهم لأن ذلك بدل بعض من كل والأبواب فقد يصح لأن الأبواب [illegible] الجنات
ليست بعضا من الجنات وسيأتي تمام هذا الكلام وأما تشبيهه ما قدره من قوله
مفتحة هي الأبواب بقولهم ضرب زيد اليد والرجل فهو جزمه أن الأبواب بدل
من ذلك الضمير المستكن كما أن اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد وقال
ابن الصائغ ونحوه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الحوفي مفتحة حال
والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره يدخلونها انتهى ما في البحر ملخصا
وقد أخذ المصنف من إعرابهما لا انتهى على وجه نبهك تلخيص ما فيه أيضا فقال جنات
عدن ابن حسن ما به أو بيانه والثاني يمنعه البصريون لأنه لا يجوز كان
يقع عطف البيان في النكرات أي أن لا يتبع النكرة عطف البيان وإن ما يكفيه
فيتعين البدلية عندهم سوا كان عدن علما أم لم يكن فإن كان علما فهو بدل معرفة من
نكرة وإن كان نكرة بمعنى إقامة أي جنات إقامة فهو بدل نكرة من نكرة وقول
الزمخشري إنه معرفة لأنه علم على الإقامة بدليل جنات عدن التي وعد
الرحمن عباده بالغيب قال في كشافه وعدن معرفة علم لمعنى العدن وهو الإقامة
كما جعلوا فينة وسحر وأمس فيمن لم يصرفه أعلاما لمعاني الغد والسحر
والأمس فجرى مجرى العدن لذلك أو هو علم لأرض الجنة لكونها مكان إقامة ولولا
ذلك لما ساغ الإبدال لأن النكرة لا تبدل من المعرفة إلا موصوفة ولما ساغ وصفها
بالتي قال الحاجز ريدي اللام في قوله لمعنى العدن لام الجنس لأنه علم عليه ذلك
الجنس وأما قوله مجرى العدن فاللام فيه للعهد لأن المراد فرد معين
من أفراد تلك الحقيقة فإن عدنا العلم مثل العدن المعين المعهود في التعريف فإن
اختلفت مدلولاتها من حيث إن مدلول عدن العلم نفس تلك الحقيقة ومدلول
ذي اللام العهدية فرد معين من أفرادها وقوله لذلك أي لكونه علما لمعنى العدن
وقوله فيمن لم يصرفه لأنه جعله معدولا عن لام التعريف وقوله أو هو علم عطف على ما تقدم
فعلى الأول هو علم للمعنى لا للعين وعلى الثاني علم للشخص وهو أرض الجنة وقوله لكونها
إشارة الى المناسبة المرعية في هذا الموضع وقد تلقى فاضل المغربي الزمخشري في الحكم
بأن عدنا معرفة ولا دليل على اعتبار علميته لأنه لما أضاف إليه في العلم أي في العلم المركب
تركيبا إضافيا فإن من تتبع أمثال هذا العلم وحمل الجزء الثاني منها من قبيل الأعلام [illegible] المولود
وأم الفضل تأمل توضيح فيه إشارة الى ما أورد عليه أبو حيان وقد نقلنا [illegible] في البيان
بالاتفاق بجواز إبدال المعرفة من النكرة عند الفريقين ولا يجوز [illegible] عدن
إذ لا نسلم بالمعرفة [illegible] وقوله تعليله عدن ممنوع وإنما عدن مصدر
تقول عدن الرجل بالبلد يعدن ويعدن عدنا وعدونا أقام قال في القاموس ومنه
جنات



جنات عدن وقال في عمدة الحفاظ العدن الإقامة والثبوت يقال عدن بمكان كذا أي أقام به
إقامة بثبوت واستقرار ومنه المعدن لثبوت الجواهر واستقرارها فيه ثم قال وقيل
عدن علم لمكان بعينه في الجنة وقال في الصحاح عدنت البلد توطنته وعدنت الإبل
بمكان كذا لزمته فلم تبرح ومنه جنات عدن أي جنات إقامة فهو نكرة والتي في
الآية أي واسم الموصول الواقع في الآية بدل من جنات عدن لا نعت لأن الموصولة
تستعمل استعمال الأسماء فتلي العوامل فلا يطرد ادعاء وصفيتها ومفتحة حال من
جنات وإن كانت نكرة لاختصاصها بالإضافة الى عدن أو صفة لها أي للجنات
والصفة أحسن لأنه منكر وهذا الوصف موافق ولأن البدل لا يتقدم على النعت
لكن بتقدير كون مفتحة نعتا لجنات يلزم تقدم البدل أعني جنات عدن عليه
والأبواب مفعول ما لم يسم فاعله لمفتحة ولا ضمير فيه ونقدر موصفيتها
في صفة جرت على غير من هي له أو بدل من ضمير مستتر في مفتحة وعلى الوصفية
فهي جارية على من هي له والوجه الأول أولى لضعف نحو مررت
بامرأة حسنة الوجه بخفض حسنة ورفع الوجه وإنما كان ضعيفا لأن حسنة
رافع لضمير موصوفه بدليل تأنيثه وقد أبدل منه الوجه وإبدال ذي اللام
من الضمير فيما يشترط فيه الضمير فيمتنع عند البصريين وعليهما أي وعلى وجهي
الحالية والوصفية فلا بد من تقدير أن الأصل الأبواب منها أو أبوابها ونائب
عن الضمير لأن كلا من الحال ومعمول الصفة يحتاج الى رابط والتقدير الأول
للبصريين والثاني للكوفيين ومن الضمير المستتر في مفتحة وهذا البدل بعض لا اشتمال
خلافا للزمخشري في قوله إنه بدل اشتمال ووافقه أبو حيان ومبنى هذا الخلاف على
أن الأبواب هل هي بعض منها أو ليست بعضا وإنما هي مشتملة عليها فمن قال بالأول
كالمصنف قال هو بدل بعض ومن قال بالثاني كالزمخشري قال هو بدل اشتمال
ونقل المحشي عن كتب الحنفية أن الدار اسم لعرصة أدير عليها الحائط والبناء وصف
فيها قال ويقوي قول الزمخشري على أنه لا يلزم من كون باب الدار جزءا من الدار
أن يكون باب الجنة جزءا منها قال في الصحاح والجنة البستان والعرب تسمي
النخل جنة وفي عمدة الحفاظ أن الأصل في الجنان ذو الشجر الساتر بأشجاره
الأرض وقد يطلق على الأشجار نفسها جنة وقال الأزهري كل شجر متكاثف يستر بعضه
بعضا فهو جنة مشتق من جننته إذا سترته التاسع مما يحتاج الى رابط جواب
اسم الشرط المرفوع بالابتداء لكون جوابه خبره وهو جملة فيحتاج الى رابط جواب
اسم الشرط ولا يربطه أيضا إلا الضمير إما مذكورا نحو فمن يكفر بعد منكم فإني
أعذبه أو مقدرا عند البصريين أو منويا عنه بأل عند الكوفيين نحو فمن فرض
فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أي منه على التقدير [illegible]
على الأبواب وأما قوله تعالى [illegible] ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون

وقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا هو من الضرب
الاول من الوافر من ابيات الحماسة وقايله القطامي وهو على ما في القاموس لقب
شاعر من كلب اسمه الحصين ابن جمال ابو الاثر في وتغلبي اسمه عمير بن شييم والحضارة
بكسر الحاء وفتحها خلاف البداوة بكسر الموحدة وفتحها وهي الاقامة في الحضر
وعن ابي زيد كان الاصمعي يقول الحضارة بالفتح وانشد هذا البيت والمراد اهل
الحضارة مجموعه المضاف بدليل قوله فاي رجال بادية ويروى فاي اناس
بادية قال المرزوقي لان التفضيل انما يصح بين الحضريين والبدويين تقول اعجبه
رجال الحضر فاي رجال بدو نحن والمعنى انا اناس نحب وان كنا من اهل البدو
والمراد التمدح والتعجب فقال الزمخشري في الاية الاولى ان الرابط فيها عموم
المتقين فجوز الربط فيما نحن فيه بعموم الضمير وما بعده قال الشارح ينبغي ان لا يكون
هذا جوابا لاما الواقعة في قوله واما تولده بل ساد في الاية ومن يتول
الله الاية وقول الشاعر فمن تكن الحضارة البيت لان قول الزمخشري ليس جوابا
عن جميع ما سالفها ولا وانما ينبغي ان يكون الجواب محذوفا تقديره فليس مخالفة
لما تقدم وما ذكره بعده كدليل عليه فالظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين
يساوون بمن تقدم ذكره مساوون لجمعهم والمتقين وهذه مناقشته مع
الزمخشري ولعل الزمخشري حمل النفي الواقع في خبر الشرط على معنى النفي بانتفاء
العهد فلغ ذلك دعوى العموم في جانب المتقين وانما الجواب فيما لا يتبعوا اسم
محذوف وبما ذكر مما يتوهم كونه جوابا دليل عليه وتقديره في الاية الاولى انه
وفي الثانية يغلب وفي البيت فلسنا على صفة والربط بهما جميعا بالضمير
الثالث العاملان في باب التنازع ويسمى باب الاعمال ايضا فلا بد من
ارتباطهما قال الشاطبي في اراده بذلك الا لابن عصفور وخالد لغيره
وقد اجاز الفارسي في نحو هيهات العقيق واهله وابن الربيع في قام وقعد زيد
ان يكون من باب الاعمال وبهذا الارتباط بين المتنازعين اما بعاطف كما
تقدم و قام وقعد اخوك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله
شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا اي ظنوا ظنا كظنكم وفي هذا
الكلام تسامح لان كلا من كان وظن الاول لم يعمل في كلمة يقول وظن الثاني
وان ما كان عاملا في محل الجملة التي منها يقول وظن الاول عامل في تقدير
موصوف حذف وقيمت صفته المشتملة على ظن الثاني مقامه او كون ثانيهما
اي او ارتباطهما بكون الثاني المتنازعين جوابا للاول اما جوابية الشرط
نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا فان المعنى ان تاتوا يستغفر
لكم وان تاتوني افرغ او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
ويستغفر تنازعا في رسول الله ومن اتوني وافرغ تنازعا في قطرا ومن يستفتونك ويفتيكم صلى الله عليه وسلم
قد



قد تنازعا في الكلالة وهي من لم يخلف ولدا ولا والدا ويطلق ايضا على من لم يكن
من النسب لحا ومن يكلل بنسب كابن العم وشبهه والكلالة ايضا الاخوة للام وبنوا
الاعمام وما خلا الوالد والولد او هو من العصبة من ورث معه الاخوة للام وهي نسبه
في الاصل مصدر بمعنى الكلال فاستعيرت لقرابة ليست بالبعضية لانها كلالة
بالاضافة اليها ثم وصف بها المورث والوارث بمعنى ذي كلالة كقولك فلان
من قرابتي او نحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز في هذا الباب قام قعد زيد
على التنازع لعدم الارتباط بين العاملين خلافا لابن ابي الربيع وقد
سلف النقل عنه وقد ذكر انه ولاشتراط الارتباط بين المتنازعين حيث
لا ارتباط لا تنازع يبطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال البيت هو عجز بيت صدره ولو انما اسعى
لادنى معيشة وسيورد المصنف هذا الصدر بعد اسطر وقد تقدم الكلام
على هذا البيت وتاليه في بحث لو من حروف اللام ولا يخفى ان قول
الكوفيين انما يبطل لذلك على تقدير اتحاد ولم اطلب وانه محمول على تقدير
اختيار اعمال الاول كما هو مذهبهم في نحوه وذلك لان الشاعر فصيح
وقد ارتكبه اي ارتكب اعمال الاول مع لزوم حذف مفعول
الثاني وفي حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وهو محذور وترك
اعمال الثاني وهو بصيغة الماضي عطفا على قد ارتكب ولو كان بصيغة
المصدر مجرورا لكان حق النصب عطفا على اعماله قد تامل مع تمكنه منه اي من
اعمال الثاني وسلامته من الحذف المحذور والصواب انه ليس من التنازع
في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فيتحقق تنافرهما فلا يكون بينهما
ارتباط فان كفاني طالب للقليل اي لقليل من المال ولا يكون في علاقة والطلب
من ولم اطلب طالب للملك محذوفا لدليله يعني البيت الذي بعده
وليس طالبا للقليل مفعولا له لئلا يلزم فساد المعنى بتقدير تعاطف العاملين
وتوجههما الى معمول واحد وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم
اطلب معطوفا على كفاني ليحصل الارتباط بين العاملين الذي هو شرطه وحينئذ
يلزم كونه مثبتا اي ويلزم كونه مثبتا لانه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم
من لو وانما امتنع النفي حصل الاثبات لان امتناع النفي نفي له ونفي النفي اثبات
فيكون كما انت طالب للقليل بعد ما نفاه بقوله ولو انما اسعى لادنى معيشة
دفعا لما عرفت ان لا اسعى لادنى معيشة والسعي لادنى معيشة في معنى
طلب القليل فكانه قال لا اطلب القليل وانما لم يجز ان يكون بقوله ولم اطلب
منافيا لانه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفاني لعدم ارتباط العطف
الرابط ولا تنازع بينهما اذ لا قوة من الارتباط كما صرح به وفي بعض النسخ بدل هذه العبارة
وان لم يقدر مستانفا فلا ارتباط بينه وبين كفاني فلا تنازع بينهما فان قلت انما يجوز التنازع على تقدير

كون الواو للحال لا للعطف فانك اذا قلت لو دعوته لاجابني غير متوان افادت
لو انتفا الدعا والاجابه دون انتفا عدم التواني حتي لم يلزم اثبات التواني
فلا يلزم اثباته وفي البيت افادت لو انتفا السعي لادني معيشه وكفاية
قليل المال دون انتفا عدم طلب القليل حتي يلزم اثبات طلب القليل
قلت اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه قول
الناسخ والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان
المعني حينئذ لو ثبت اني اسعي لادني معيشه لكفاني القليل وحال ...
اني غير طالب له فيكون انتفاكه لو ثبت اني اسعي لادني معيشه لكفاني
~~...~~ القليل المقيد
بعدم طلبه اي طلب القليل موقوفا علي طلبه له اي لكفايته فيتوقف عدم
الشي علي وجوده وهو فاسد قال الشارح وهذا اشكال لان كلامه يقتضي
انه جعل المعلق امتناع الجزا والمعلق عليه نفس اي طلب القليل المعبر عنه بالسعي
المخصوص دون امتناعه وهو فاسد فلو جرد الانتفا فقال فيكون كفايته القليل
~~المعبر عنه بالسعي المخصوص دون امتناعه وهو ... ...~~
فقال فيكون كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفه علي طلبه بنا علي ان لو
لتعليق الثبوت علي الثبوت مع القطع بالانتفا لاستقام لكن يصير قوله
بعد ذلك فيتوقف عدم الشي علي وجوده مستقيم فتامل وقال ابن حروف
الحال هاهنا فاسدة لصيرورة المعني بها الي انه لو سعي لادني معيشه كفاه القليل
اذا لم يطلبه واما اذا طلبه فانه لا يكفيه والمراد انه لو سعي لادني معيشه كفاه
القليل طلبه او لم يطلبه فلا وجه لتقييده بعدم الطلب وقد اعترض بعبارة
اخري وهو ان الشيخ في ذلك البد الاعجاز صرح بان حكم النفي اذا دخل علي كلام فيه
تقييد بوجه ما ان يتوجه الي ذلك التقييد وان يقع له خصوصا وذلك
يقتضي ان يكون قوله ولم اطلب مثبتا لكونه قيد الكفاني جواب لو المقتضية
لانتفا جوابها ويلزمه ان يكون غير طالب للقليل وكلا القولين مرود ومذهب بعض
البصريين ان الواو في البيت من الاعجاز مع ان ولم اطلب معطوف علي كفاني والتقدير
لو سعيت لادني معيشه ما طلبت قليلا من المال لان قليل المال حاصل لي بدون
طلب فانا لا احتاج اليه قال ابو حيان وهذا معني حسن وهذه القاعده اصل لم يثبت
بها قاعدة باعتبار الارتباط بين المتنازعين شرطا بطل قول بعضهم فيما تنازع
قال اعلم ان الله علي كل شي قدير ان فاعل نبي ضمير يرجع الي الصدر المتقدم
من ان وصلتها بناعلي ان نبي واعلم قد تنازعاه اي تنازعا ذلك الصدر واعمل
فان الفعلين فيه تنازعا زيدا
كما في ضربني وضربت زيدا الارتباط بين نبي واعلم
الثاني فيه والاول في ضميره تنقيل للبطلان وكان المراد
وتنازعها الثاني واضمر في الاول تقديره فلما تبين له ان الله علي كل شي قدير
بالعطف المقدر فانه كذلك وفاعل تبين مضمر زيدا
قال اعلم الله علي كل شي قدير تحقق منا لا والبدلالة الثاني عليه كما في قولهم ضربني وضربت زيدا فانه حذف فيه من الاول
قال

ند النفتازاني اسقاطه من اللفظ وجعل الضمير موضعه علي قانون البصريين في باب
التنازع وقد اثبتنا ان في الربط بين تبين واعلم وحكم بظهور هذا القول وقرر
الربط بان لا ارتباط بين الجملتين بعدها وتنبيه جر من الاول في قال جزء من الثانيه
ولا من معمولات هذا الجزء فظهر الربط بين تبين واعلم بهذا الاعتبار كما يحقق
الربط في قولي وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا فيه اذ ذكر
من التنازع احسن حمل التنزيل علي بضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع
حتي ان الكوفيين لا يجوزونه البته قيل عليه هذا ممنوع فقد ذكر منه في قوله تعالي لقد
تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فمن عجيبا ان بعضهم قال ان بينا ظرف
والفاعل ضمير مستتر يرجع الي مصدر الفعل اي لقد وقع التقطع بينكم او الي
الوصل لان قوله وما نري معكم شفعاكم يدل علي التقاطع المستلزم لعدم التوا
او الي ما كنتم تزعمون علي ان الفعلين تنازعاه وعلي هذا الاخير يكون الاضمار
قبل الذكر فهو مثل هذا المحل ولم يستضعفه وضعف حذف مفعول العامل
الثاني هو بالجر عطف علي ضعف الاول اي ولضعف هذا الحذف اذا اهمل
العامل الثاني واعمل الاول كضربني وضربت زيد بالرفع لما ان فيه قطعا
للعامل عن العمل مع تهيئته له حتي ان البصريين لا يجوزونه الا في الضرورة وكل
من المختار لاتفاق اهل البلدين فيما اذا اعمل الاول والثاني طالب للمفعوليه
ان اضمار المفعول في الثاني فانه اقرب الطالبين فيجب ان لم يحط بمطلوبه مع امكانه
له ان يشغل بالضمير فيتعين ولما كان الاضمار المذكور والحالة
هذه هو المختار كان حذف الثاني عن الضمير في قوله تعالي هاوم اقروا كتابيه ان تريد
تنازع عليه قطرا دليلا للبصريين علي ان المختار في باب التنازع اعمال الثاني والاكان
يفضي الكلام واردا علي خلاف المختار اي حذف المفعول من الثاني واعمال
الاول والصواب في البيت ان مفعول اطلب المال محذوف كما قدرنا فيصير هذا
الفصل وليس من باب التنازع في شي وفي الايه فان فاعل تبين ضمير مستتر
عايد اما للمصدر اي مصدره نفسه اي فلما تبين له تبين كما قالوا في ثم بدا
لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه او عايد لشي دل عليه الكلام اي فلما تبين له الامر
الذي اشكل عليه ونظيره اذا كان غدا فاتني اي اذا كان هو اي ما نحن عليه من
السلامة فجعل اسم كان ضميرا عايدا الي ما دل عليه الكلام بقرينة الحال الخادع من الامر
المحتاج الي الروابط الفاظ التوكيد الاول اي التي يقع التاكيد بها اولا واما ربطها
بالمؤكد لعلم المقدر وما ينوب عن الضمير نحو جاء زيد نفسه
فلا يربطها المقدر وما ينوب عن الضمير
والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم اي ومن اجل انه لا بد ان يربط هذه الالفاظ
الا الضمير الملفوظ به رد قول الهروي في الذخاير تقول جا القوم
جميعا بالنصب وجميع بالرفع علي التوكيد فجوز التوكيد بغير ضمير وكان
يرد روايتا ايضا قول بعض من عاصرنا قيل هو السقي وقال المحشي هو كقضي القضا

الشطر

التمثيل

صح

له

علي الحال

ام

١١٢

بها الدين ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الطالبي البالسي الحلبي ثم المصري
ولد سنة سبع وتسعين وستمائة وفي طبقات ابن شهبة ان مولده سنة اربع وتسعين
وقيل سنة سبعمائة ولازم الشيخ ابا حيان اثنتي عشرة سنة الى ان قال في حقه ما تحت
اديم السما انحى من ابن عقيل واخذ الفقه والاصول عن العلا القونوي والقاضي
جلال الدين القزويني وناب في الحكم عن القاضي ثم العز بن جماعة ثم استقل به نحو
ثمانين يوما وكان دينا قوي النفس يتيه على ارباب الدولة ولا يتردد الى احد
وعنده حشمة وكرم زايد وتوفي في سنة تسع وستين وسبعمائة في قوله تعالى هو الذي
خلق لكم ما في الارض جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذلك لقيل جميعه بالضمير
الرابط ثم التوكيد بجمع قليل في كلامهم فلا يحمل عليه التنزيل مع امكان حمله
على سواه والصواب انه حال من ما وكان مرده ايضا قول الفراء والزمخشري
في قراءة بعضهم هو ابن السميفع وعيسى بن عمر انا كلا فيها بنصب كلا ان كلا توكيد
لاسم ان قال في الكشاف وترى كلا على التوكيد لاسم ان وهي معرفة والتنوين
عوض من المضاف اليه يريد انا كلنا فيها فان قلت هل يجوز ان يكون كلا حالا
قد عمل فيها فيها قلت لا لان الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف
متقدما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قايما في الدار زيد انتهى وما جنحنا
اليه تقدمه ابو حيان عن الكوفيين ورده ابن مالك في شرحه على التسهيل وما
منع الزمخشري من مسئلة الحال اجازه الاخفش اذا توسطت نحو زيد
قايما في الدار فيمكن تخريج الاية عليه على مذهبه نعم ما مثل به ليس مطابقا لما
في الاية لان الحال فيه غير متوسطة وقد ذكر بعضهم ان المنع منه اجماع
من النحاة والصواب انها بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر
بدل كل جايز اذا كان البدل مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وفي التنزيل تكون
لنا عيدا لاولنا واخرنا وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير يحتاج اضمار وتجويز
كلا ان يلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير اي حيث لا يكون على الجهة التي يكون
بها توكيدا نحو جاءني كل القوم فيجوز مجيها بدلا هذا ان قلنا ان عامل البدل
مقدر واما ان قلنا ان عامله المبدل منه فلا ابدال بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز
لكونها على الجهة التوكيدية لاتصالها بالضمير الا في الضرورة وهذا احسن ما قيل
في تخريج هذه القراءة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال فانه قال والقول
المرضي عندي ان كلا في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع
في فيها وفيها هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما
تقدمت في قراءة من قرا والسموات مطويات بيمينه اي بنصب مطويات
وقد ضعف ان تنكير كلا حتى ساغ وقوعها حالا لا بقطعها عن
الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت
فيما حكاه الاخفش

مررت

١٠٤

مررت بهم كلا اي جميعا والمختار ان كلا وبعضا اذا قطعا عن الاضافة لفظا نوي معنى المضاف
اليه فكانا معرفتين بنية الاضافة ولهذا لا يدخلهما ال ويجي الحال منهما نحو
قولهم مررت بكل قايما وببعض جالسا وذهب الفارسي الى انهما نكرتان
وان التنوين اضافهما لان الاضافة معنوية دون لفظ لا تعرف عنده بدليل انحي
لك ونحو مما يلزم الاضافة معنى وهو نكرة اتفاقا واجاب المصنف
عن هذا الدليل بان نحو لك ونحوه لم يعني صحيح في نفسه بخلاف كلمة كل فان
معناها بحسب ما تضاف اليه ليس الا لانها وضعت لشمول التي هي
معناها في غيرها وفيه نظر فتامل وتقديم الحال على عاملها الظرفي لجموده
وهو اتاني الضعيفين وزعم ابن طاهر انهم لم يختلفوا في امتناع نحو زيد
في الدار وليس بصحيح فان الاخفش اجازه واحترز بذكر قيد الاول وهو
بضم الهمزة وفتح الاول جمع اول من اجمع واخواته اراد توابع اجمع من
اكتع وابصع وابتع حيث يوكد بهما من غير صاحبه فانها انما يوكد بها بعد
كلا نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون فليست من الاول قيل عليه هذا
ابن طاهر فقد قال تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس اجمعون
لاقطعن ايديكم وارجلكم من خلاف ولاصلبنكم اجمعين انا لمنجوهم اجمعين
لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين فانه قد اكدهما باجمعين بدون كل في حالة
الاعراب الثلث ومن العجب خفاء مثل هذا على المصنف واجيب بان
المراد لا يوكد بها مع الاجتماع الا بعد كل لا انه لا يوكد بها مطلقا الا بعد كل قال
الرضي اعلم انك اذا اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم
العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين وان لم تقصد الجمع بين هذه
الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون
الاخير تابعا للمتقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين
واجمع واخواته من دون كل واما اخوات اجمع فالمشهور انها لا تذكر الا بعده
حيث تزاد يجب الابتدا باجمع ثم باخواته كذا اكتع ابصع ابتع ولا خلاف
انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان يبدا بايتهن
شئت بعد اجمع وقيل يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور
في الثلاثة الباقية وقيل يجوز الحذف مع جواز تقديم بعضها على بعض الامور التي
يكتسبها الاسم المضاف بالاضافة سوى كان الاكتساب من نفس المضاف اليه
او بواسطة وهي عشرة احدها التعريف نحو غلام زيد الثاني التخصيص اي
تقليل الاشتراك وذكر فيما اذا كان المضاف اليه نكرة نحو غلام امراة
والمراد بالتخصيص التخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف قيل فيه نظر لانه
مقتضاه انه لو لم يرد بالتخصيص ما ذكر لدخل فيه التعريف وليس كذلك
لان التخصيص اعم منه بمعنى تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة نحو رجل

صالح فهذا تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرف ولا يقال التخصيص الحق
ان المصنف اراد بيان معنى التخصيص المعروف للنحو بل نوضح ان المراد المفهوم
انه مالم يبلغ درجة التعريف وما يلبهما وقد يطلق التخصيص في باب النعت
في مقابلة التوضيح قال في المطول التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان رجلا بحسب الوضع محتمل لكل فرد
من افراده فلما قيل عالم قل ذلك الاشتراك والاحتمال وتخصص بفرد منها
متصف بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعرفة
وفي حواشيه للسيد الحفيد ان الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي
لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل فلا تكون جارية في قولك عين جميلة
ارادة صفة مخصصة وقد يحمل الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي واللفظي
ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك اذ رفعت مقتضى اللفظي
وعينت بمعنى واحدا فلم يبق في عين الجارية الا الاشتراك المعنوي بين
افراد ذلك المعنى وان غلام رجل اخص من غلام لشمول غلام امراة ايضا ولكنه لم
يتميز بعينه لتبلغ درجة التعريف كما يميز غلام بعينه بل هو محتمل لان يكون غلام زيد
وان يكون غلام عمرو مثلا الثالث التخفيف ويقال للاضافة التي تفيده لفظية لظهور
اثرها في اللفظ دون المعنى كما يقال للاخرى معنوية كضارب زيد بمعنى ان نوى
على الحكم بالرفع بتقدير تنوين وضارب عمرو وضارب بكر اذا اردت باسم الفاعل
الحال او الاستقبال اي لان تكون مقيدا على احد المعنيين فان الاصل فيه من
عمل النصب بنصب معموله ليس ولكن الخفض اخف منه فعدل الى لا تنوين معه ولا
نون تثنية وجمع ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف ولا تخصيص وجه دخول
زيد والضاربو زيد بال والاضافة ولا يجمع على الاسم تعريفان نعم يرد على الاضافة
وتعريف الموصولية الا ان هذا الموصول لما التزم فيه دخول الاسم لكونه على صورة
حرف التعريف وظهور اعرابه في صلته كانت اضافته باضافة صلته وقد نقض
بالموصول المضاف الى معرفة بان تعريفها على الشهور بصلتها باعتبار
ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فقصد التعريف تحوجا في ايهم الرشيد
مخصص تعريفها ان وقال الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع
اجتماع التعريفين اذ اصلحا وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة فوصف هديا
النكرة ببالغ الكعبة ولا توصف النكرة بالمعرفة وخالف بعض الكوفيين
فاجاز وصفها بها بشرط ان يكون النعت لمدح او ذم نحو ويل لكل همزة لمزة
الذي جمع مالا وعدده ورد بان الموصول بدل او مقطوع عما قبله وذهب
الاخفش الى جواز ذلك اذا وصفت النكرة فتخصصت فقربت من المعرفة
واستدل له بقوله فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان
فانه زعم ان الاوليان نعت لآخران مع تخصيصه بجملة يقومان ان النكرة المنعوت
ورد



وقوله
بكرة

ورد بانه يحتمل ان يكون بدلا من اخران او من الضمير في يقومان ورد بانه يحتمل ان
يكون بدلا من اخران او من الضمير ثاني عطفه حال من الضمير في يجادل اي متكبرا
من العطف بكسر العين كناية عن التكبر كلي الجيد او معرضا عن الحق استخفافا
به وقرئ بفتح العين اي مانع تعطفه وقول ابي كبير هو ابا الوجوه الهذلي
من شعر الحماسة فاتت به حوش الفؤاد مبطنا صدر بيت من اول الكامل
عجزه سهدا اذا ما نام ليل الهوجل وقد يقع في بعض النسخ تاما وحوش الفؤاد
حديده وذكيه وهو بضم الحاء المهملة وبالشين المعجمة كقفل والمبطن الضامر
البطن واسناد النوم الى الليل مجاز ولا تنصب المعرفة على الحال وقول جرير
يا رب غابطنا لو كان يطلبكم هو صدر بيت من ثاني البسيط عجزه لاقى مباعدة
منكم وحرمانا فيا حرف تنبيه او نداء والمنادى محذوف كما في الاية الا يسجدوا والغابط
بالغين المعجمة والموحدة من يتمنى مثل ما عندك من الخير دون ان يسلب عنك
والحرمان المانع قال الزمخشري اي رب انسان يغبطني يحبني لكم ويغبطني
الكجار يتي بها ولو كان مطالبي لكم لاقى ما لاقيته من المباعدة والحرمان ولا تدخل
رب على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد
اي الاضافة اللفظية الا تخفيفا في المضاف بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب
زيد اخص من ضارب وهذا سهو من ابن مالك فان ضارب زيد بالاضافة
اصله ضارب زيدا بالنصب والتنوين وليس اصله ضاربا فقط من
دون تقييد بالمعمول والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تأتي الاضافة فلما
اتت لم تفد الا تخفيفا لاستحالة تحصيل الحاصل فان لم يكن الوصف بمعنى
الحال او الاستقبال بل كان بمعنى الماضي او الزمان المستمر فاضافته معنوية
محضة تفيد التعريف ان كانت الى معرفة والتخصيص ان كانت الى نكرة لانها
ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم
الدين لكون اضافته محضة افادت التعريف فساغ وصفا للعلم الذات المقدسة
قال الزمخشري اريد باسم الفاعل هنا اما الماضي كقوله هو مالك عبده
امس او الاموريوم الدين فيراد ان الجار اضافة مالك الى يوم الدين على منوال
يا سارق الليلة اهل الدار اجرا للظرف مجرى المفعول به على الاتساع ويكون
على حد ونادى اصحاب تنزيلا لما هو محقق الوقوع منزلة ما وقع وهذا اول
وصفه مالك يوم الدين بلفظ الماضي حاصل الزمان المستمر والمعنى له
الملك في هذا اليوم على الاستمرار فهو كقولك هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك
مولى العبيد اي لتكون محضا وهو حسن ولكنه نقض هذا المعنى الثاني اي كون
اضافته معنوية وهو بمعنى الزمان المستمر عندما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا والشمس والقمر حسبانا فقال ان قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل ونصبهما باضمار

حملا وعطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي ليكون بالنصب
في جواب التجاني فليست اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة
المختلفة ومنه فالق الحب والنوى وفالق الاصباح في قصد الله تعالى جعل مستمر
لا على واحد من الازمنة نحو نقول زيد قادر اي متصف بهذين الوصفين
على الدوام والاستمرار ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وحاصله ان اضافة
الوصف انما تكون حقيقية محضة اذا كان الوصف بمعنى الماضي فقط وانه
اذا كان لافادة حدث مستمر في الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا
فيتناقض كلاماه وليس الامر كذلك بل هو في الثانية لا ولى في ان اضافته حقيقية
ثم قيل عليه ان الزمخشري لم يصرح بانه اذا كان دالا على جعل مستمر كانت اضافته
حقيقية ليتدافع كلاماه قال حج فان قلت كيف يكون الليل محلا فلا اضافة
حقيقية لان اسم الفاعل المضاف في معنى المضي ولا يقال زيد ضارب عمرو امس فليس
ما هو في معنى المضي وانما هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة فليس فيه
تصريح بما نسبه اليه المصنف من انه اذا كان دالا على جعل مستمر كانت
اضافته غير حقيقية وانما منع ما ادعى السائل من ان اضافته حقيقية بناء على انه
في معنى المضي ولا دلالة على الحدث المستمر وحينئذ يقال اذا كان للاستمرار كان
متناولا للماضي ولغيره فالنظر الى حالة المضي يجعل اضافته حقيقية وبالنظر الى
حال اخرى يجعل لفظية وتقدم منا في بحث اقسام العطف الكلام على ذلك
ما فيه كفاية ان شاء الله تعالى الرابع ازالة القبح من الكلام اذا نحو زيد كمررت
بالرجل الحسن الوجه باضافة الحسن الى الوجه فان الوجه ان رفع فبح الكلام لخلو
الصفة لفظا عن ضمير الموصوف واما تقديرا فلان الضمير انما هو مقدر في الصفة
عنه وان نصب على التشبيه بالمفعول فقد حصل التجوز باجراء الوصف القاصر
مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث اي اكتساب المضاف المؤنث التذكير
من المضاف اليه المذكر كقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي
الهوى يزداد تنويرا هو من بحر البسيط ولم يسم قائله بل قال العيني ان
قائله من المولدين وعليه فتمثيل من تمثيل الكتاب الان يحمل على التمثيل لا على الاستشهاد
قال في القاموس العقل العلم بصفات الاشياء من حسنها وقبحها وكمالها ونقصانها
او العلم بخير الخيرين وشر الشرين او مطلق لامور او لقوة بها يكون التمييز بين
القبيح والحسن ولمعان مجتمعة في الذهن يكون بمقدمات يستتب بها الاغراض
والمصالح ولهيئة محمودة للانسان في حركاته وكلامه والحق انه نور روحاني به تدرك
النفوس العلوم الضرورية والنظرية وابتداء وجوده عند اجتنان الولد ثم لا يزال
ينمو الى ان يكمل عند البلوغ والمكسوف المحجوب يقال كسف الشمس والقمر كسوفا احتجبا
كان

كان كسفا واسباب لها حجبها والاحسن استعمال الخسوف في القمر والكسوف في الشمس والخسوف
والخسوف عند اهل الهيئة حالة تحصل للقمر ليلة تمامه لحيلولة الارض بينه وبين الشمس
لان نورها مستفاد منها والكسوف حالة تحصل للشمس وقت التربيع اي وقت
حلولها باحدى عقدتي الراس والذنب بواسطة اعتراض كوكب بين الناظر وبينها يريد
ان عقل العاقل اذا اطاع هواه فقد كسف عقله واحتجب نوره واذا عصاه زاد
نورا وازداد تنويرا قبل وعيلها ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين حيث
لم يقل قريبة وقيل ان التذكير فيه على ان وبل الرحمة بالرحم او الترحم او هو صفة موصوف محذوف
اي شيء قريب او على تشبيهه بفعيل الذي بمعنى مفعول فانه يستوي فيه المذكر والمؤنث
وبعده قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة الى المذكر
وقال بعضهم دون برد لان ما تقدم من قبيل ابدا ما يناسب موضحه وهي لا يلزم اطرادها لكونه
تكلفها في موضع اضطراد حاصلها ويكون ذكر الهما انهم التزموا التذكير في قريب واب
وصف به المؤنث او اخرجه عنه اذا لم يرد قريب النسب قصدا للفرق بين ما اريد
القرب النسبي وما اريد به غيره واما قول الجوهري ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم
وغلط منه قال في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة لانه اراد بالرحمة
الاحسان ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره قال ابن هشام ولكن جمل الكلام
على ان المؤنث غير الحقيقي يذكر بلا تاويل فيعود عليه ضمير المذكر فلا تقول الشمس رحمة وقعدها
ولا ارض يقال ابقل ابقالها فاول لا الارض بالمكان فقال ابقل ولو كان التانيث حقيقيا
لجرى ذلك لا تقول هند قام على تاويل هند بشخص ويدل عليه انه لو كان مراده ان
التانيث المجازي يجوز التذكير مطلقا لم يحتج الى تاويل الرحمة بالاحسان لكن عطفه
العلة الثانية على الاولى قد ينبي عما ذكرناه بعض ينو ما كان قول الجوهري وهما لوجوب
التانيث في نحو الشمس طالعة والموعظة نفعت وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي
الظاهرين لا المضمرين قال ابن الحاجب في كافيته وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
فان اسندت الفعل او الوصف الى ظاهر المؤنث الحقيقي وجب التانيث قطعا والى
ظاهر غير الحقيقي جاز الامران التانيث والتذكير واذا اسندت الى الضمير فليس
الا التانيث وقد جزم التفتازاني فيما نقل عن الجوهري بانه خارج عن
قانون النحاة قال لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين ان يكون المؤنث حقيقيا
او غير حقيقي ولا بين ان يكون المسند فعلا او وصفه السادس تانيث المذكر عكس
ما قبله كقولهم قطعت بعض اصابعه وقوله تلتقطه بعض السيارة اي بعض المشاة
المتوقعة ويحتمل ان يكون منه فله عشر امثالها لان الامثال جمع مثل وهو
مذكر فكان قياس العدد مع جمعه ان يقال عشرة امثالها لكنه لما اضيف
الى ضمير المؤنث اكتسب التانيث فتركت التاء مع عدده وكنتم على شفا حفرة من النار
فانقذكم منها اي من الشفا وهو مذكر بمعنى الجانب لكنه اضيف الى الحفرة المؤنث فاكتسب
التانيث فاعيد اليه ضمير المؤنث ويحتمل الضمير عوده للنار وفيه بعد لانهم لم يكونوا في النار حتى ينقذهم منها

المضي
ازداده
كموله
كذم

يعدوا منها وبه يعد وجه من قال الضمير للجمرة ايضا وكون النار اقرب مذكور
يعود اليه الضمير لا ينفع مع اشتراط المعنى وما ذكره المصنف انه من اكتفا وانت
الكتاب التانيث واكتساب التانيث من المضاف اليه حكاه الطرطوسي عن
بعضهم قال ابن عطيه وليس الامر كما ذكره ولا يحتاج في الاية الى ذلك الا اذا كان
مرجع الضمير الا الشفا اما او معا لفظ مونث يعود اليه الضمير ويقصد بالمعنى
المتكلم فيه فلا و قال ابو حيان ولا يحسن عوده الا على الشفا لانه الذي هو على
التنوق اصح في الاسناد واما ما جيء بالحفرة فعلى سبيل الاضافة اليها ولا يحسن
عوده على الحفرة بالتخصيص وايضا الانقاذ من الشفا ابلغ من الانقاذ
من الحفرة ومن النار لان الانقاذ منه يستلزم الانقاذ منهما من غير عكس فعود
الضمير الى الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى واستظهر
ابن المنير عوده الى الحفرة بان المنة في الانقاذ منها والكون على شفا ليلتهم الهوى
فيها غالبا فانتن عليهم غالبا بانقاذهم من الحفرة التي يتوقع الهوي فيها وان
الاصلاح عن حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف
وهو مونث والقياس ترك التا من عدده وقال طول الليالي اسرعت في
نقضي نقضن بعضي هابينا من شطور السريع وقايلها عند العيني في شرح الشواهد الكبراه
الاغلب العجلي وهو كذلك في شرح شواهد الكتاب وقال في الاغاني الاغلب
العجلي هو الاغلب ابن جشم اصابه المعمرين عمر دهرا في الجاهلية طويلا ثم ادرك
الاسلام وحسن اسلامه وهاجر الى الكوفة مع سعد بن ابي وقاص فاستشهد في
وقعة نهاوند ويقال انه اول من رجز الاراجيز وجعلها قصائد بعده بتبعه الناس
وقيل هما للعجاج والشاهد في قوله اسرعت حيث انث مع الضمير العايد الى طول
لاكتسابه التانيث من الليالي المضاف اليه وقالت الاخرى وحب الديار
شغفن قلبي فقال شغفن والقياس شغف لان الضمير للحب لكنه جمع
الضمير وانثه باعتبار الديار المضاف اليه وهذا صدر بيت من الوافر وعجزه
ولكن حب من سكن الديارا وقبله امر على الديار ديار ليلى اقبل ذا الجدار وذا الجدار
وانشد سيبويه وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من
الدم هو من ثاني الطويل من قصيدة للاعشى خاطب بها كما قال الزمخشري
عمر بن عبد الله بن المنذر بن عبدان من بني ثعلب مطلعها الا قل لتيا قبل مرتها
اسلمي تحية مشتاق اليها متيم وقبل البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة
ورقيت اسباب السما بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم اني عنك
لست بمجرم وتشرق بالقول الذي البيت قوله ثمانين قامة من صوتها منصوب
الجحود وتشرق بالقول الذي البيت لم تطو كذا في الصحاح وزاد في القاموس
او مما وصل الى ما حضره الناس ورقيت بالتحريك ارتقيت واسباب السما ابوابها
والسلم بفتح اللام وتشديد اللام المرقاة تشبيه على ما قيل لانه يسلك الى المرتقى عليه

والاستدراج



والاستدراج الخديعة والايقاع في المكروه من غير شعور واستدراجه اياه العدوان كما
جاد خطيه حيدلهم نعمة واساه الانتقام وان ياخذه قليلا قليلا ومنها عبرة
بتشديد الرائكره وبيعضه والمفحم اسم مفعول من قولك افحمت فلانا اذا لم يطق
ان يجيبك وفي رواية الزمخشري لست عنك بمجرم قال ومعناه لست
امتنع من هجائك بان يحظر ممتنع الذي يدخل في البلد الحرام او الشهر الحرام من
القتال ولانه يقول لو كنت مثلا في بير بعيده القعر او صعدت الى السما
لم تتخلص مني ويلحقك هجائي فاني استصعدك من البير واستنزلك من
السما بالقول الذي يستدرجك حتى تكرهه وتعلم اني لست عاجزا عن جوابك
ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك او لست ممتنعا من هجائك كما قال
المبردي والواو من قوله ورقيت بمعنى او وهو على وزان قوله تعالى فان
استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السما ويروى منصوب
عطفا على غيره يقال شرق كعلم بريقه اذا غص به وغصصت باللقمة
واذعته بالذال المعجمة والعين المهملة افشيته يخاطب رجلا مذيعا للاسرار ما
يسمع والثناء لا المدح واستعمال الشرق في صدر القناة استعارة من جمود
الدم عليه بحيث يكون بين الظهور ويريد ان كلامه يقف في حلقه كما تقف
الدم على صدر القناة ولا يذهب والى هذا القول يشير ابن حزم الظاهري
امام اهل الظاهر وهو علي بن احمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح
ابن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد مولى يزيد بن ابي سفيان بن حرب
بن امية الاموي الفارسي الاصل ثم الاندلسي القرطبي الامام ابو محمد ولد
بقرطبة سنة اربع وثمانين وثلاثماية وسمع من جماعة روى عنه ابو الحسن
وكان اليه المنتهى في الذكا والحفظ وكثرة العلم وكان شافعي المذهب ثم انتقل
الى نفي القياس والقول بالظاهر وكان متفننا في علوم جمة عاملا بالعلم
زاهدا بعد الرياسة التي كانت لابيه وله من الوزارة وتدبير الملك وصنف
كتبا كثيرة مفيدة مع ما كان عنده من التوسع في علم اللسان ووفور
الحظ من البلاغة والشعر ومعرفة السير والاخبار وقد حط القاضي ابو بكر
بن العربي في كتابه القواصم والعواصم على الظاهرية فقال هي امة سخيفة
تسورت على مرتبة ليست لها وتكلمت بكلام لم نفهمه تلقفوه من اخوانهم الخوارج
حين حكم علي يوم صفين فقالوا لا حكم الا لله وبلا بهذا المذهب
سخيف كان من بادية اشبيلية يعرف بابن حزم نشا وتعلق بمذهب الشافعي ثم
انتسب الى داود ثم خلع الكل واستقل بنفسه وزعم انه امام الامة الى اخر ما قال
وقد ذكره الذهبي تحت الطال فيه في تاريخ الاسلام وكانت وفاته سنة ست
وخمسين واربعمائة في قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين
عرب وعجم فان صديق السوء يزري وفيه هدى كما شرقت صدر القناة من الدم

وانا ما

ن هذا المادعاه من يعتري اذي صدق السوالي صدقهم ان لم يطصد مذكر
وقرانت الفعل المسند اليه لاكتسابه التانيث مما اضيف اليه ومراده بما
الكنايه عن الرجل الناقص لنقصه لانه لاتتم الا بصلة وعايد وبعرو الكنايه
عن المتزيد لاخذ ما ليس له ولا هو من حقه كاخذ عمرو الواو في الخط فوقا بينه
وبين عمر قيل ان عمر اخذا لواو في الخط من داود حيث يلحق به بواوين
ويرسم بواحدة وليس المراد الكنايه المصطلح عليها وانما المراد تشبيه
الصدر بالمامون بخسته بما الموصول في الاتصاف بالنقص والتحذير من التشخص
الشبيه بعمرو في المتزيد واخذ ما ليس له وقد لهج الشعراء بذكر واو عمرو ومن
ذلك قول ابي نواس يهجو اشجع السلمي فقل لمن يدعي سليما سفاها لست
منها ولا قلامة ظفر انما انت في سليم كواو الحقت في الهجا ظلما بعمرو وانشد
ان ع للسراج الوراق ما الى اري عمرا ابي اسجترته قد صار عما
بواوفيه وانصرفا ونام عن حاجتي تبنه غلطا لما الهنت منه السهد والاسعا
والمستجير بعمرو قد عرفت به فازيدك تعريفا بماعرفا وتلك واو ولا واسما
عطفت وكواحك لما جرت سوى لطف وكرة خطا فالذي الفا او واوه احد
خيراني معها اذ ادعى غلاس غرق تنفا ولبث صدعا بها قد شبهوه غدا بليدي
بناري وهذا في السلوكنا واسه بطبهما وانا ذكرت بها طلا بوسطي وكان قيل
ذا القالات رتبتهم عمرو الحاجني الي قول ان ع اذا اعطتك حرب العدي
فيه لهاجرا ثم زوبالاسواره بعمرو الحول الاذن والمستجير بعمرو وعند قوته
المستجير من الرمضا بالنار وربط هذه المسيلة والتي قبلها صلحيه المضاف
للاستغناء به بالمضاف اليه ان يكون المضاف اليه موافقا منه مقامه ويتحقق ذلك في اربعة انواع ان يكون
المضاف بعضا للمونث المضاف اليه وهو مونث في المعنى نحو قطعت بعض اصابعه
لان بعض الاصابع اصبع وهي مونث الثاني ان تكون بعضا لمونث وهو مذكر
كبيت شرقت صدر القناة لان صدر القناة بعض منها وهو مذكر ومن قرا يلتقطه
بعض السيارة بالتا الفوقية يحتمل ان يكون من الاول بان يلحظ البعض
بعنوان الفرقة ومن الثاني بان يلحظ بعنوان التوحيد الثالث ان يكون وصفا في
المضاف اليه المونث جاريا مجرى البعض كالايمان في قراءة ابن العالية لا ينفع
نفسا ايمانها فانه انث الفعل المسند الى الايمان لكونه وصفا في الضمير النفس
والرابع ان يكون مضافا الى المونث وليس واحدا مما تقدم لكن المونث
صالح للاستغناء به نحو قوله اجتمعت اهل اليمامة لصحة ان يقال اجتمعت
اليمامة يريد اهلها وهل هذا الحكم اذا تحقق شرطه قياسي ظاهر كلام المصنف
والزمخشري وابن مالك وغيرهم انه كذلك ورأى ابي علي في التعليق انه
من الضرورة لكن رايه في الايضاح بخلافه اذا تقرر ذلك فلا يجوز قامت
زيد جا والغلام هند هبت اذ المضاف اليه فيهما لا يستغني به عن المضاف ولا يقوم
مقام



مقامه ومن ثم ابي ومن اهل هذا الاشتراط رد ابن مالك في التوضيح قول ابي
الفتح في توجيه قراءة ابي العالية وابن عمر لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل
انه من باب قطعت بعض اصابعه بان المضاف ثمة ليس صالحا للاستغنا
عنه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع
اليه الضمير المستتر المرفوع الذي نائب عن الايمان في الفاعلية فيبقى ضمير النفس
ويلزم من ذلك تقديم مفعول المضمر المتصل الى الظاهر نحو غلامه ضرب زيد اظلم زيد نفسه
ظلم نفسه وذلك لا يجوز في غير افعال القلوب كما يؤدي الى عمدة الفضلة
قال ابو حيان يحتمل ان يكون التانيث ههنا على حمل الايمان على المعرفة
فلا يكون الاية مما نحن فيه السابع الظرفية اي اكتساب المضاف غير الظرف
حكم الظرفية من المضاف اليه الظرف نحو تؤتي اكلها كل حين وقول ابي الطيب
بعض الاصحاب فان كلا وبعضا ليسا بظرفين لكنهما لما اضيفا الى اسم الزمان
اكتسبا الظرفية فجاءا ظرفين وقد تقدم انشاد هذا البيت في اوائل الباب
الثالث وقال المتنبي اي يوم سررتني بوصال لم ترعني ثلاثة بصدود
تقدم الكلام عليه في بحث اي من حرف الالف وقد تقدمت نسخ الكتاب
على انشاده بلفظ لم تشوني وفي فضل ابي علي انشاده بلفظ ترعني وتقرير
ما يدل عليه واي في البيت استفهامية مراد بها النفي لان الاستفهام
انكاري وقد نصبت نصب الظرف لاضافتها الى اسم الزمان لا شرطية
لانه لو قيل كذلك كان سررتني انعكس المعنى اذ يصير المعنى ان سررتني
يوما بوصال لم تشوني ثلاثة بصدود وذلك فيقتضي نفي الاساءة والمعنى على
اثباتها اذ المراد انه ما سرها يوما بوصال الا ساءة ثلاثة بصدود وذلك يكون
بدل على انتفا شرطيته ان الجملة المنفية وهي قوله لم ترعني ان استؤنفت فلم ترتبط
بالاولى فيفسد المعنى واذا كانت شرطية تجب بها قيل عليه انه قد استدل اولا
على ان اي في البيت شرطية بانه لو ادى باداة الشرط وقال ان سررتني لم تشوني انعكس
المعنى وفسد وبعد تقريره الفساد على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكيف
يرد هذا الاستدلال للزوم الفساد عند ارتكاب على انها شرطية وقد تقدم
ان كونها يفسد به المعنى وقول المحشي ان هذا تعرض المصنف لنفي ما يدل على انها
شرطية بعد تعرضه لنفي انها شرطية كلام غريب اذ لا حاجة الى الثاني بعد بيان
الاول لانا نقول الربط حاصل وان لم تكن اي شرطية بتقديرها اي بتقدير
الجملة المنفية صفة للوصال والرابط لها بالموصوف محذوف اي لم ترعني بعده
ثلاثة ايام او على التدريج بان حذف المضاف اولا ثم الضمير المضاف اليه
او بتقديرها حالا الا انها من ضمير الخطاب في سررتني والرابط فاعلها
او فاعل فعل تلك الجملة وهي حال مقدرة او بتقديرها معطوفة بعاطف محذوف والتقدير ما سررتني

يوما بوصال فرعي ثلاثة بصدود فلا موضع لها لقطعها على الحال الابتدائية
أي بارزة تتبع مقدرا آخر برفعي بيان لمعنى الكلام على تقدير ربطه النحاة
مقدرة وكان هذا متقدم على قوله او معطوفة ومن روى تلمس بالرفع فالجملة
مستأنفة لعدم الرابط وذلك لخلو المعطوف عن الضمير لكون الاسم الظاهر أعني
اللمة فاعلم وقد تقدم في بحث ١١ أي انه يمكن اعتبارها بتقدير ضمير رابط أي
بصدود منك الثامن مما يكتسبه المضاف من المضاف اليه المصدرية
نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي مفعول مطلق لاضافته
الى المصدر أعني الذي هو بمعنى الانقلاب ناصبه ينقلبون لا يعلم معلقة
عن العمل بالاستفهام وقال في شعر ليلى بأي دين تداينت وأي غريم في
التقاضي غريمها هو من ثاني الطويل وفيما سنشكل أن ذكر هذا
البيت والكلام عليه هنا لانه بصدد ذكر ما يكتسبه الاسم بالاضافة وهنا لم
يكتسب الاسم بها حالة لم تكن له قبل وكأنه ذكره استطرادا للمناسبة ما قبله من
أنه وسيعلم الذين ظلموا بشرك الى ذلك قوله أي الاولى واجبة النصب بما بعدها
كما في الآية الا أنها هنا مفعول به كما قد تداينت مالا لا مفعول مطلق لأنها
لم تضف لمصدر فتكتسب المصدرية فتعرب مفعولا مطلقا والثانية واجبة
الرفع بالابتداء مثلها في لنعلم أي الحزبين أحصى ولنعلمن أينا أشد عذابا
لتعليقهما فعل العلم والتاسع وجوب التصدير فيما اذا كانت الاضافة الى ما له
التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة
أي يوم سفرك وتقديم المفعول في نحو غلام أيهم أكرمت وتقدم من مجرورها
في نحو من غلام أيهم أنت أفضل لاضافتها في الجميع الى ما له الصدارة ووجب
الرفع أيضا في نحو علمت أبو من زيد وبالاضافة الى ما يجب له الصدارة
فلم يعمل علمت فيه ووقع به التعليق واذا قيل علمت زيدا أبو من هو فمذهب
سيبويه أنه يجوز في زيد النصب وهو الكثير والرفع وهو قليل أما النصب
فعلى أنه مفعول أول وجملة أبو من هو في موضع مفعول الثاني وأما الرفع فلأنه
ممتنع عند الأخفش أن المعنى علمت أبو من زيد ومذهب ابن كيسان أنه يجب
فيه النصب والصحيح قول سيبويه وعليه قوله والله ما أدري غريم لومة أشد
انقضاء كلم بتصحيح برفع غريم والى هذا المعنى وهو الكثير ب وجوب التصدير
بالاضافة الى واجبه بين قول بعض الفضلاء وهو الشيخ أمين الدين المحلي العروضي
المحلي نسبة الى المحلة وهي القصبة الكبيرة بالغربية فيما بين الاسكندرية ومصر
عليك يا رب الصدوع عن أحد ما ضافي للاعراب الصدر تصدرا قولهم عليك بكذا
اغراء وبابه جمع رب بمعنى صاحب أي الزم التصدر من كان من أنه لهم تصدر وهذا تعبير
قوله واياك أن ترضى بصحبة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا

من

١٠٩

من صحبة من لا يليق وصحابة بكسر الصاد مصدر صحب فرفع أبوس ثم خفض مزمل بين قوليه معزلا ومجزلا
فقوله معزلا راجع للمفضول في البيت الأول ومجزلا الى الثاني وقد أوردهما أي قوله
بين قولي الخ ملابسة أن يكون خبرا عن المبتدأين المعطوف أحدهما على الآخر من قوله فرفع
أبوس ثم خفض مزمل ولا عن أحدهما أما الأول فلعدم المطابقة اذ لم يقل بين
وأما الثاني فلاستلزام الحمل على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما لأن رفع أبوس إنما بين
قوله معزلا ومجزلا بل معزلا فقط وخفض مزمل لا بين معزلا ومجزلا بل مجزلا فقط
فما وجه التصحيح وأجيب بجعل قوله معزلا ومجزلا قيدا للمحذوف لا للمذكور
ويبين قولي من غير تقييد خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوفا والتقدير على أن
الحذف من الثاني فرفع أبوس بين قولي وخفض مزمل كذلك وهما بيان قولي
معزلا ومجزلا والحق أنه لا حاجة الى هذا التكلف بل قوله بين قولي خبر عن المبتدأين
وافراد الضمير باعتبار المذكور هذا واعلم أنه اذا وقع بعد المعطوف بالفاء أو
ثم ضمير وكان ذلك الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف مع المعطوف
عليه ففي مطابقته لهما خلاف فقيل يجب الحذف من أحدهما ولا تجوز المطابقة
نحو زيد فعمرو أو ثم عمرو قام ولا يقال قاما لأن تنافيهما في الترتيب يمنع
من اشتراكهما في الاخبار وقيل تجوز المطابقة قال الرضي وهو الحق اذ الاشتراك في الضمير
لا يدل على انتفاء الترتيب حتى ينافي المفهوم من الكلام فقد يقال قام الرجلان مع ترتب
ولذا يقال الرجلان قاما معا وان لم يكن الضمير هو في الخبر وجبت المطابقة
نحو جاء زيد فعمرو فقلت لهما جاء زيد ثم بكر وهما صديقان والاشارة بقوله فرفع أبو
من الى سبيله الكتاب وبقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كأن أبانا في أفانين
ودقه كبير أناس في بجاد مزمل هو من معلقته المشهورة وقد تقدم الكلام على عجزه
من أبانا اسم جبل ضربها وأبان جبل بعينه قال لبيد درس المنا بمتالع فأبان
درس المتالع والطلول بهذا الجبل ويقال لهما أبانان على التغليب كالعمرين
وأبان العلم كأنه منقول منه وهو منصرف لأصالة نونه فقد قيل من لم يصرف أبانا فقد أخطأ
الجهل والنهي في رواية البيت كأن ثبيرا وهو جبل بمكة والعرانين جمع عرنين بكسر أوله وسكون
ثانيه وهو الأنف وقد يراد به معظم الأنف ويطلق على عظماء القوم وكرامهم كما في قولهم
ان العرانين تلقاها محسدة ولن ترى للئام الناس حسادا في القاموس العرنين بالكسر الأنف كله
أو ما صلب من عظمه ومن كل شيء أوله قال الخ والمراد في البيت أوائل المطر على سبيل
الاستعارة تشبيها بالأنوف في التقدم اذ الأنوف تتقدم الوجوه وأوائل الوبل تتقدم ما يأتي بعدها
ولنستاد ذانا ملك ما نقله من القاموس يستغني عن دعوى المجاز والاستعارة وأورده المرد
بالكسر ما كان أبانا في تشبيه ودقه يريد غزر بأسره ودفقه والودق المطر والوبل والاضافة المصدر بالبيان
لأدنى ملابسة والبجاد بكسر الموحدة وتشديد الجيم كساء مخطط من أكسية الأعراب
قال في الصحاح وكان الجلال كساء غليظ والمزمل بفتح الميم المشددة بعد زاي الملتف في الثياب قال في الكاملي

صفة لعسى فقال قد اراد ان المطر قد خلق الجبل فضحك الناس على الشيخ
المزمل وقال اخرون انما اراد ما كساه الطرس حضرة النبت وكلاهما حسن ودون
الوده لان تلك الخضرة من عمله انتهى وذلك لان مزملا صفة لكبير المرفوع
لكن فهو ضد الرفع لمجاورته المخفوض انتهى من الامور التي تكسبها
بالاضافة البنا وقد وقع في نسخ الشرح زيادة على هذه النسخ التي
ترجمنا عليها وفي نسخ المولى الحاضري اصح نسخ الكتاب ولفظها العامل
نحو هذه خمسة عشر بفتحهما فيمن اعربه فالحكم البنا فقال الشارح لا ينبغي
ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه معرب مطلقا اضيف
الى معرب او مبني نقول هذه خمسة عشرك بضم الرا على انها حركة اعراب مع
ان المضاف اليه مبني ولعل هذا هو الحامل على هذه الزيادة من بعض النسخ
وافاد المحشي ان العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة يجوز اضافته
الى مستحق معدوده فتستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد وله
يجب عند البصريين بقا البنا في الجزين وحكى سيبويه الاعراب في
اخر الثاني كما في بعلبك وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثاني كما في
عبد الله اي اكتساب المضاف البنا من المضاف اليه وقد ذكر في ثلثة ابواب
اصحها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وقد اشتمل على
ذلك امور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك
قال الاخفش والاخفش باب مع الفاعل والمبتدا ان يكون مرفوعا وخولف
اي الاخفش فيهما قاله واجيب عن الاول بان نائب الفاعل ضمير المصدر
اي ضمير مقدر واقع في الفعل راجع الى المصدر المفهوم منه اي وحيل
هو اي الحول كما في قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسوك وان يكشف
عنك تذرب هو من الضرب الثاني من الطويل وقائله امرؤ القيس
على الصحيح ومن قال علقمة بن عبدة فقد وهم وههنا حسنا قاله العيني
في شواهده وتخلها للبنا للمفعول والجار والمجرور نائب فاعل ويعتلل
كذلك من الاعتلال وهو الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اي اعتذر له عن
عرض وفي الصحاح اذا اعتله اذا اعتاقه وهو معنى مناسب للبيت لو
كانت الرواية تعتلل بالمثناة الفوقية ويسوك يحزنك نقول ساءه يسوءه
مساءة اذا احزنه وتذرب بالذال المعجمة وفتح الرا مضارع ذرب
يكسرها اشتد والمعنى انك متى تبخل عليك بالوصل وتعتذر لك عن
تركها اي متى تهجر تحزنك ذلك فتخضع وتذل وان يكشف عن امك
بنيل مرامك اي متى تواصل تحتد لسانك وتنطق حبا بك اي وحيل يعتلل
هو اي الاعتلال فاعل يعتلل ضمير عائد على المصدر بني بذلك اي ما ببه
ولابد



ولابد عندي من تقدير عليك مدلولا عليها بالمذكورة ويكون حالا من المضمر
اي الضمير النائب عن الفاعل لينقلب هنا فيفيد ما لم يفده الفعل هنا ثلثة افعال
ونع بعدها مرفوع هو الفعل ثاني منها وهو يتقيد ويفيد يطلبانه فاعلا
على التنازع واما الثالث ففاعله ضمير مستتر يعود على المضمر ما لم يعكس
الامر فيجعل الفعل فاعلا ليفيده وفاعلها ضمير مستتر يعود على المضمر لان المعرفة
تدل بانما لهما اصالة الان يراد التقييد الوصفي فان الحال وصف لصاحبها
في المعنى وقد نافس الى ان رحمه رجاحه الحال ذكر انه لا بد منه عنه لان الضمير
النائب راجع الى المصدر المعهود اي الاعتلال وقد صرح به المصنف فوق وقد افاد
المصدر فاين لم يفدها الفعل لانه انما يدل على مصدر منكر والثابت هنا مصدر
معهود وقد المصنف في توضيح المعنى وتفعلل الاعتلال المعهود واعتلال
مخصص يعلل احدى محذوف الدليل كما تحذف الصفات فيجوز الامران ولم
يجعل احدهما متعينا لا بد منه قال الشارح وهذا الذي قاله في التوضيح هو
الحق وتعقبه بانه بعد تسليم ان اللام في الاعتلال الذي قدره المصنف للعهد لا للجنس
معهود الكلام هو المصدر المفهوم مما لم يفده الفعل واما اللام في الاعتلال الذي
قدره المصنف في التوضيح فمعهوده الاعتلال المعهود بين المتكلم والمخاطب وهو مفيد
ما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين العهدين لان احدهما يحتاج الى متعلق ليفيد غير
ما افاده الفعل بخلاف الاخر واجيب عن الثاني بانه على حذف الموصوف
فانه على تقدير موصوف قطعا اي مكانا دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا اقام
اي فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح
قال الاخفش ايضا والفتح قراءة نافع والكسائي وحفص عن عاصم ورويه
قراءة الرفع وهي قراءة الباقين لان الاصل توافق القراءتين وقيل بتقطع
ومحله اعراب والفاعل مستتر يرجع الى المصدر الفعل اي لقد تقطع هو اي
التقطع او الى الوصل المفهوم من سياق الكلام لان وما نرى معكم شفعاءكم
الذين زعمتم انهم فيكم شركاء يدل على التقاطع وهو عدم التواصل المعبر عنه بتقطع الوصل
كنتم تزعمون على انه المفعول تنازعاه يعني انقطع وضل تنازعاه فاعمل
الثاني واضمر في الاول راجعا اليه والتخريج على هذا الوجه لا يليق بالتنزيل
وتصريح المصنف بضعفه قريبا وخرج عليه ههنا فتدبر وابهم هذا الظرف
مقام موصوف محذوف واي تقطع ما بينكم وقد قرئ به وعويما التي ويل
في الابيات قوله اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان البيت
من الطويل وقائله صخر بن عمرو بن الشريد وفي الصحاح هممت بالشي
اهم هما اذا اردته والحزم الضبط والاخذ بالاحتياط وحيل مجهول حال
بينه وبينه كذا احاله اي حجز بيني وبينه حاجز يمنع من الوصول اليه والعير بفتح العين المهملة وسكون اليا التحتية
الحمار الوحشي والاهلي ايضا والنزوان بفتحات النون والزاي الوثب على الانثى للضراب وهو مثل يضرب

بين المرء وطلبته اذ يفتح بين مع اضافته لمعرب يعني ان هذا التاويل في هذا البيت
يتعين اذ لا سبيل الى الجعل فيه بان فتحة بين فتحة بنا لانه مضاف الى معرب وانما بنا في قوله
بان يدعا ان نايب الفاعل ضمير يدعو والى مصدر معرف معهود والمعنى ومتصل هو
اي الطول بين الغرو والنزوان ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمن فتح
مثل وهم من عدا حمزة والكسائي وابا بكر يجعله الرفع على الوصفية
وتتوافق القراءتان وقراة بعض السلف هي قراة مجاهد وابن ابي اسحق ان
يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقراة الجمهور بالرفع يوجه ذلك وقول الفرزدق
واذ ما مثلهم بشر هو قطعة من بيت تقدم انشاده والكلام عليه في ادلة من
حروف الالف وزعم ابن مالك ان ذلك اي الكلام الاسم البنا من المضاف اليه يكون
في مثل المخالفة للمبهمات باهما تبني وتجمع قيل عليه ان هذه المخالفة لا توثر
فان الزمان المبهم كيوم وحين وساعة حكمه جواز البنا اذا اضيف الى الجملة وهو
يثنى ويجمع ولعل هذا هو الحامل للمصنف على تصديره هذا القول بالزعم
واجيب بان الكلام الان فيما بني لكونه مبهما اضيف الى مبني لا لكونه ظرفا
اضيف الى الجملة كقوله تعالى الا انهم اتاهم كلهم وقول ابن عمر والترك بالبري عنك
شيئان وهذا عجز بيت تقدم الكلام عليه صدره من يفعل الحسنات الله يشكرها
وزعم ان حقا اسم فاعل من جمع تخيل عاصلا حاق تقتير كمثل بردرم
بالقصر في باروسار وينام فحصه ضمير مستتر كما في سائر الصفات ومثل حاملهم
اي مثل نطقكم اي حقا انه لا شك لكم في نطقكم ينبغي ان لا يكون لكم شك في
حقيته ذلك او هو منصوب على انه صفة لمصدر محذوف اي انه لحق حقا مثل
نطقكم وزعم ان فاعل يصيبكم ضمير نفقه الاي ضمير راجع الى ماسبق لتقدم في دما
نوقع الاسه ومثل مصدر اي ان يصيبكم اسم اصابة مثل اصابة اوليك قوله
بيت الفرزدق فهو ضمير مستهر اي الذي هو بيت الفرزدق قوله فذا عاد اسمهم
اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر بفتح مثل وقد مضى الكلام عليه في باس حروف الميم فقال
سيبويه هو شاذ وقيل غلط منه فانه لم يعرف شرط اعمال ما عند الحجازيين لانه تميمي
وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي ما في الوجود بشر مماثلا لهم ومنها قوله لم يمنع
الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقال تقدم الكلام
في حروف العين المعجمة في غير عليه مفصلا واستشكل بعضهم لعد هذا من قبيل
الاضافة الى المبني مع ان معناه غير نطق حمام فلا دخل للحرف المصدري ولاجيب
غير بان الاضافة بحسب الظاهر الى جملة مصدرية بحرف مصدري كما صرح
به الرضي وهي مبنية غاية ما هناك انها في تاويل مفرد معرب وعن ابي علي الشيخ ونحوها
مفتوحا فهو مبني محله الرفع ولا يأتي فيه بحث ابن مالك المتقدم ومن قولهم في تثنية
وجمع غزان واعبان ومولد لسين معرفتي فلا يخفى لما للمبهمات واعلم ان البنا
نقل عن بني اسد وقضاعة جواز بنا غير لتضمنها معنى الا سوا اضيفت

الى



الى مبني او غيره وسوا كانت في الكلام موضع غيره مفرغا عاملها لم غيره فيقول
ما جاني غيرك وغير زيد وما جا في احد غير ك وما جاني غيرك بفتح غير في الكل
كلها والذي عليه عامة النحاة جواز بنايها اذا اضيفت الى مبني صالحا مكانها
لا نحو بين ان هذا اذ لم يصلح لقوله لا يقتبس حتى تاتي غيره تلقيح مقيصا
خبره فغيره ثاني وقد بني على الفتح لاضافته الى مبني وهذا قليل بالنسبة
الى الاول لعدم الصلاحية المذكورة واما لم يبن غير مطلقا لتضمنها معنى
الا لان الشي اذا ضمن معنى شي اخر لا يبني الا اذا اكتسب من الضمن معنى
لم يكن له قبل التضمين وغير بعطي المغايرة كما ان الا كذلك ولو كان المضاف
مبهما لم يبن واما قول الجرجاني وموافقيه ان غلامي ونحوه الراد بكل اسم
مضمر صحيح او ملحق به اضيف الى ياء المتكلم مبني على الكسر فمردود اذ لا ابهام
في المضاف ولا تحقق بنا المضاف الى حد ودليلهم ان لو اكتفوا ببينا
المضاف اليه بنا غلامكم وغلامه ولا قايل به وانما الكسرة في غلامي كسرة
المناسبة والاسم معرب تقديرا وما عزاه المصنف الى الجرجاني وموافقيه
صلح الرضي مذهب النحاة فقال واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي
مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف فجعله من قسم المعرب المقدر اعرابه
وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن ابن لهم ان
الاضافة الى المبني سبب البنا بل هي شرط كما تجي في الظروف المبنية الباب
الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ
ومن عذاب يومئذ بقراءة يوم بالجر على ما هو الاصل من الاعراب
وبفتحه على اكتساب البنا من المضاف اليه الثالث ان يكون اي المضاف
زمانا مبهما ايضا والمضاف اليه فعل مبني بان الفعل المضاف اليه انما هو
بالنظر الى وقوعه موقع المضاف اليه بحسب الظاهر الجملة وبالتحقيق مصدرها
قال الرضي اختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة بلا خلاف
من حيث المعنى الى مصدرها لان المعنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان
مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي ظرف المعنى هذا يوم الخبر المعنى ايضا
الاضافة في المعنى للتخصيص واللام تفيد بعد دخولها على الجملة اطلبا كان البنا اي
بناذكر كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع
هو من ابيات الطويل من قصيدة للنابغة الذبياني وقبله واسبل من عيني دموع
على النحر منها مستهل ودامع اسبل معناه امطر وهطل وفاعله عبرة وهي بفتح
العين المهملة وسكون الموحدة وترك التعرض لها لفضل الفضل والنحر على الصدر
والمستهل السايل المنصب والدامع من دمعت العين تدمع دمعا وعاتبت لمت
والصبا بكسر الهاء والقصر الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا واصح
بالجزم فعل مضارع من صحوا اقام من سكره والوازع بالزاي المانع يعني انه يكن اشتياقا الى من يهواه راجع

وان كان الفعل داخل مبنيا

الاضافة لتعين للتخصيص لا التخصيص

مبني بكسر

على نفسه بالملامه على الانهماك في سكر الصبوه ووبخها على عدم الصحو منه
مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو المشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ
بادناس الشهوات اي البياض فليل المحل للدنس او عاضيا طاريا عليه كقوله
لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم هو من ثاني الطويل ولم
يسم قائله والاجتذاب السلب واللام لاجتذبن لام جواب القسم ومن ثم اكد الفعل
بالنون المثقله والتحلم تكلف الحلم بالكسر وهو الاناه وانتصابه على الحال او المفعول
له يعني لاستلبن قلبي من تلك الشهوه تكلفا مني لاظهار الحلم والرجوع عن
الصبوه وعلى بمعنى كما في قوله ودخل المدينة على حين غفلة وعاملها في البيت
الفعل او المصدر ويستصبين بمعنى يصبين كما يستجيب واجيب ونحوه استصبت
فلانا اذا جعلته في عداد الصبيان واستصبينه طلب الصبوه وما كان بنا
الفعل المضارع عارضا مع ان الاصل في الافعال البنا لان المضارع بمشابهته
لمشابهته الاسم اعرب الا اذا اتصلت به نون التاكيد او اتصلت به نون ضمير الاناث فانه
مبني بحمل ما يرده اذا طار عليه ربما اي الجيناك بالفتح اي بفتح حين فيهما وهو
ارجح من الاعراب عندنا بن مالك طلبا للتشاكل بين المتجاورين ومرجح عند ابن
عصفور لان فيه اخراج الاسم عما هو حقه وطلبا للتشاكل لو كان سببا للبنا لجاز
بنا ما اضيف الى اسم مبني او لكن لان الاضافة الى المعرب اضافه في اللفظ والمعنى بخلاف
الاضافة الى الجمله فانها في التقدير الى المصدر فان كان المضاف اليه ظاهرا فعلا
معربا او جملة اسميه سوا كان صدرها معربا ام مبنيا فقال البصريون يجب
الاعراب والصحيح جواز البنا ونقل الرضي عن بعض البصريين اعتبارا بالعلة
الصحيحه وتجويزا للتابع المعرب ظهر لك ان ليس سبب البنا مع المبني قصد
التشاكل بل شبه الحرف فان الظرف المضاف الى الجملة شبيه بحرف الجر في
الوصل بما بعده مفتقرا اليه وذلك يقتضي البنا ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بفتح يوم وقراءة غير نافع بالرفع وهو يوم لا تملك نفس بالفتح قال الرضي
ولا حجة فيهما اما في الاولى فلاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع واما
في الثانيه فلاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين ونصب بالنزع الخافض اي اذكر
ان يكون ظرفا لقال وهذا اشارة الى المصدر او الى الخبر او القصص قال
الله هذا القول او هذا الخبر او القصص في يوم ينفع وقال اذا قلت هذا حين اسلو
يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر هو من اول الطويل وقائله ابو صخر الهذلي
والسلو النسيان يقال سلاه وسلا عنه اذ انسيه وتركه ويهيجني بفتح حرف المضارعة
يثيرني اي يحرك شوقي يقال هاج الشي اي ثار وهاجه غيره اثاره يتعدى ولا يتعدى
والصبا ريح مهبها المستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار ويطلع
ادنا انتهاله وقد الاجرام تعالى يا عمرك الله اني كريم على حين الكرام قليل وانى لا اخرى اذا
قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل هما من ثاني الطويل وقائلهما عند العيني موسى بن جابر الحنفي

ها البشرى بن الهذيل الفزاري ولبيني البيت الثاني دخل في الاستشهاد وانما ذكرته تكميلا وبيا
هنا تنبيهية وجملة عمرك الله اعتراض بين العلم ومتعلقه وعمرك قال الشارح
بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوايد والاصل
تعميرك الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على
ذلك مع فعله في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلو منه وحقيقته
عمرت قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والبا وقيل عمرك الله واما مرفوع
على ما حكاه الماني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله فارتفع
الاسم الشريف لانه فاعل وفي شرح الشواهد للعيني ان عمرك منصوب نصب مصادر
فاذا دخلت يرفع بالابتدا ومعناه بتعميرك الله اي باقرارك له بالبقا وثلاثة الجلالة
فقال عمرك الله من عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا بفتح العين وضمها اي عاش
زمانا طويلا استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح فاذا دخل عليه اللام رفع
على الابتدا والخبر محذوف وان لم يدخل عليه نصب المصادر فيقال عمر الله ما
فعلت كذا وعمرك الله ومعنى لعمر الله وعمر الله احلف ببقا الله ودوامه
ومعنى عمرك الله احلف بتعميرك الله اي باقرارك له بالبقا وياتي بمعنى سالت الله
ان يطيل عمرك من غير ارادة القسم وهو المراد هنا واخزى بفتح الهمزة وسكون
الخا المعجمة بعدها زاي مضارع خزي كرضي بمعنى ذل وهان ويجوز ضم الهمزة على
انه مضارع اخزى وقد بني للمجهول يقال اخزاه تخزيه والمملق الفقير ثم نقل الشارح
عن المصنف في بعض كتبه في الكلام على اسم الزمان اذا اضيف الى الجملة انه يجوز
بناوه واعرابه وانشد شاهدا على البنا قول الشاعر اذا قلت هذا البيت وقال اتى
الشاهد هذا البيت وقد سال سايل من ابن تهب الصبا فانشد لم تعلم بالعمرك البيتين
ولم يزد على ذلك فما وجه صلاحيته هذا الجواب انه اشتمل على بنا حين
المضاف الى الجملة في قوله على حين الكرام فاشار به الى البيت المشارك له في هذا
الحكم يعني بيت اذا قلت هذا حين اسلوا وهو يشتمل على ذكر مهب الصبا
حيث قال فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود ولا يخفى غموض
هذا الجواب ودقه هذه الاشاره ورويا بالفتح على عرض البنا وبالجر على الاعراب
وحكي ان ابن الاخضر سئل بحضرة ابن الابرش وهما شيخان جليلان من
نحاة الاندلس عن وجه النصب في قول النابغة اتاني ابيت اللعن انك لمتني
وتلك التي تستك منها المسامع مقالة ان قد قلت سوف انا له وذلك من تلقا
مثلك رايع البيتان من قصيدة النابغة الذبياني التي من الاستشهاد ديبي
بها وهو بيت في حين عاتبت واللعن الطرد والابعاد من الخير وهذه الجملة تستعملها
العرب في عاداتها طلب بالشرف والعز وعلو المرتبه فان معناها جعلك ابيا للعن
لان يكون كذلك الامر كان شريف النفس عالي الهمه ولذا كانت تحية الملوك في
الجاهلية واستكاك المسامع وضيقها وفي الصحاح استكت مسامعه صمت وضاقت

واسند البيت وانا له اي انا له بما يكره اي يصيبه نهي ما يكره والدلاق بكسر النون
العوفه تنفعال بمعني الحذا تقول جلست تلقاه اي حذاه وفي مقابلته
وقد يجي مصدرا بمعني اللقا والاول هو المراد هنا اي وذلك من ناحيته هنالك وجهة
رابع مفزع تقول راعه يروعه اذا افزعه فقال في جوابه ولا نصحب الا رد يجتري
مع الردي قال رح هذا مجزيت نار من بيتنا حاص المرء لانال
وسال عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدي اذا كنت في قوم فصاحب
خيارهم ولا تصحب الاردي فتردي مع الردي وقع الاول منها صاحب
كتاب الصدوق والاعجاز لعدي بن زيد ورايته في المعلقات في اخر
قصيدة طرفة بن العبد وهما من ثاني الطويل وفي المعنى قول صالح بن عبد
القدوس فادعي بنفسك لا تصاحب احمقا ان الصديق مصدق وقول ابن
الشبل البغدادي توق صحبة من تعديك ظننه بالجرب او بالاخلاق
اخلاقا فقيل له الجواب اي انكر اوهات الجواب فقال من الاسرع بالجواب
اي اتي بالجواب وان ابيه فيها انشد من المصراع يريد انما اضيف الي النبي
الكتب منه البنا فهو مفتوح لا منصوب لبيان عن وجه نصبه ومحله
الرفع بدلا من ابنك لمنتي فانه فاعل اتاني وقد روي بالرفع علي ما هو حق الكلام
من الاعراب وهذا الجواب عندي عن جيد لتقديم ابهام المضاف فانه يكتسب
البنا بالاضافة مع فوات شرطه ولو صح لصح البنا في نحو غلامك وفرسه مما اضيف
ما لا ابهام فيه الي المبني ونحو هذا اي ومثل هذا القول مما لا تقابل به وبعد منطي
ان ابن مالك منع البنا في مثل مع ابهامها لكونها تثني وتجمع فلما لنت المبهم
كما عرفت فالذي بعدها فانه مع كونه يثني ويجمع لا ابهام فيه اصلا ولذا هو
معرب منصوب علي اسقاط البا او باضمار اعني او علي المصدر والتقدير
اتاني لوم مثل الذي يجب المقاله او اعني جنس المقاله او انك قلت قولا مثل
اللوم نوع من القول سمي وفي البيت اشكال اخر لما لم يرتضه الشارح
اورده وهو اضافة مقاله الي ان قد عملت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يصح ان يضاف الي
الي نفسه قيل عليه لا اشكال فان ذلك من اضافة الاعم الي الاخص لان مقالة اعم
من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة
البيانية كشجر الاراك اي مقالة هي هذا القول وجوابه ان الاصل مقالا بالتنوين
من غير اضافة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة فتوهم انه مضاف وان وصلتها
بدل من مقالا او من ابنك الحني فهو علي الاول منصوب وعلي الثاني مرفوع او نصب
بحذوف اي هي قولك كذا وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان بابات التنوين
في مقاله ونقل حركة الهمزة من ان اليه وحذفها من اللفظ دون الخط تاركه
الناس بخفتها اي بابانها واصطره الي حذف التنوين اتقانه لوزن البيت فقيل
عليه هذا امر عجيب يلزم من فتحه الهمزة التطرق الي الفتح في كل ما يستدل به

يقال


يقال انما قال كذا محرف وقيل لذا وارتكاب ذلك امر شنيع فقيل ممنوع لزوم الفتح
المذكور من فتح هذا الباب وانما يلزم فيما ورد علي خلاف الاصل والقواعد ويقبل
في ارتكاب مثل تشنيع ثم انه قد يوجد في بعض النسخ في هذا المقام رسم مقالة
ان يلفظ مقالتين هكذا بنونين بعد البا وهو جار علي قواعد العروضيين من
كتابة ما نطق به من الحروف علي حسب ما تلفظ به والصواب ان يكتب هكذا
مقالة ان بفتحتين علي البا اشارة الي التنوين وباشارة علي الالف ان تعلامة الي
ابدالها بان حركتها نقلت ويروي بلام وهو مصدر للمبني للمذكور اولا وهي مخروقة
الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا غير متعد ولا طالب لمفعول وهي
عروض امور منها ما هو راجع الي اللفظ ومنها ما هو راجع الي المعنى ككونه علما
اي دالا علي امر خلقي نحو طال وقصر واحمر وكونه من افعال النفس غير
اللازم نحو كرم وظرف اما الملابس منها فمتعد نحو حب وغني واشتهر او كونه
حركة جسم غير مماسه نحو مشي وانطلق واما المماسة فمتعد نحو مشيته وضربته
وقد يجتمع في الفعل الامران اي الامارة اللفظية والامارة المعنوية وقد ينفرد
كل منهما عن الاخر احدهما كونه اي كون ذلك الفعل اي ماضيه علي فعل بالضم
اي بضم العين بطريق الاصالة فلا يرد عليه نحو قلته وطلته لان الاصل فيهما
فعل بفتح العين فلما سكن احدهما لاتصال الضمير ولزوم حذف العين لالتقا
الساكنين واريد الدلالة عليها حول البنا الي فعل بضم العين لتنقل حركتها
الي الفا فتدل علي ان المحذوف واو ثم حولوا نحو باع الي باب فعل بكسر
العين لتنقل كسرتها الي الفا فتدل علي ان العين المحذوفة لالتقا الساكنين يا
ولو بقي البنا علي ما كان عليه لم يبق في اللفظ دليل علي المحذوف اصلا اذ لا
دلالة للفتح علي شي من الحرفين فاستصحبوا في قال ونحوه التعدي الثابت
قبل التحويل هذا ما عليه سيبويه واصحابه وذهب ابن الحاجب الي ان
ضم الفا في نحو قلت لبيان ثبات الواو وكسره لبيان ثبات اليا ابتدا لا النقل
بعد التحويل وعليه فلا نقل نحو شرف لانه اي لان فعل بالضم اي هذا البنا
انما هو للافعال السجايا والطبايع اي الافعال الصادرة عن القوة الموجودة
في الشي التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر عنها امرا واحدا علي
نهج واحد نحو حسن وقبح لا المراد بالحسن كون الاعضا منه علي ما ينبغي وهو
امر لا يختلف وليس المراد ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفا اللون ولين الملمس
فانه مما يختلف فلا يكون مقتضيا وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه
وذلك مما حصل عليه الانسان وصار له ملكة نحو الكمال كعظم وفقه مما يجري مجرى
الغرايز ويصير امرا ذا صول وزنة اي فعل مضموم العين ولهذا اي ولاختصاص هذا البنا باللزوم تحول
المتعدي وفيها يرجع الي عن ضرب الرجل يعرض المبالغة والتعجب

يعني ما اضربه وافهمهم قال تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم اي ما اكبرها وبكر الحاق
اللام به سوا استعمل بمعنى التعجب او بمعنى المدح او الذم فيقول لقضو الرجل بمعنى ما
اقضاه ولطرف الرجل زيد بمعنى نعم الرجل زيد في الظرف وسمع حسنكم الطاعم
وان بلز اطلع اليمن نحو فعل بضموم العين فيهما تعجبا والثاني من قولك علي رضي
الله عنه ولاثالث لهما ونقل بعضهم ثالث وهو قولهم كرتاهم ومن حكم علي
ذلك بالشذوذ والحارث بردي علي الجوهري حسنكم اللازم ما حذف فيه الجار اتصال
لكثرة الاستعمال والفعل بها فعلى لزومه وان شذوده من جهة استعماله
علي صورة المتعدي عن الازهري انه قال نصر بن سيار وليس بحجة ووصفها
انهما ضمنا معنى وسع وبلغ والثالث بمعنى غلب وعليه نجم الائمة الرضي
الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح اي بفتح العين او فعل بالكسر وهو فيهما
علي فعل نحو جدل وقوي لقولهم في الوصف منهما دليل وقوي ولابد من
تقييد كون وصفها على فعيل بقيد فقط للاحتراز عن نحو سحر الرابع كونه
علي افعل بمعنى صار ذا الكذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صارا ذوي
غدة وحصاد واعلم ان صيرورة الشيء كذا عبارة عن صيرورة فاعل افعل
صاحب شيء وهي نوعان لانه اما يصير صاحب ما اشتق منه الفعل
نحو اعرب الرجل وابسر اي صار صاحب عرب وبسر ومنه اغد البعير اي صار
صاحب غدة او صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه نحو اجرب الرجل اي صار
صاحب ابل ذات جرب واضب اذا صار ذا اصحاب ضباب وجعل الصنف
احصد الزرع من اول نوعي الصيرورة تبعا لابن الحاجب والزمخشري والجوهري ومثله
اصرم النخل وذهب كثير منهم ابو حيان الى انه بمعنى الحينونة وقالوا اي افعل
بمعنى حان وقد يستحق ما علم ان يوقع عليه اصل فيها بمعنى حان ان يحصد وان
يصرم وفي القاموس واحصد حان ان يحصد كاستحصد واصرم النخل حان ان يصرم
ومن باب الصيرورة عند بعضهم ما قيل انه لدخول الفاعل في اصل الفعل او في وقته نحو
اصبح وامسى اي دخل في الصباح وفي المساء واجنب واشمل اي دخل في وقت هبوب الجنوب
وهبوب الشمال او ما قيل انه للاخذ في المكان الذي هو اصله او الوصول اليه نحو انجد
اي دخل نجدا ووصل اليها او انه للوصول الى العدد الذي هو اصله نحو اتسع واعرق ابكم
اذا دفعت النظر في جميع ذلك وجدته بمعنى صار ذا كذا نص عليه الرضي الخامس كونه على افعلل بتشديد
اللام الاخيرة كاقشعر واشمأز تقول اقشعر الرجل اذا اخذته القشعريرة بضم اوله وفتح
ثانيه واشمأز اذا انقبض وفي كون اشمأز على وزن افعلل نظر لان الطمأنينة بمعنى هو من
افعلل وحكى الثاني مكون الثالث اي الهمزة واشمأز اذا انقبض وفي كون اشمأز على وزن افعلل نظر
صاحب التصريح فيه التعدي من ابنية مزيد الرباعي واشمأز من ابنية مزيد الثلاثي ووزنه افعال وقد نقل ابن الاعرابي ومعالجة الى
لا حاجة اليه فالمشهور غريب وقال الهروي فيه نقله صاحب وشرح جمه نغم وتغض واقشعر اودع والي ترهه ودرهم في
ينقلها النفس ما تكره مادة الشرود لما دل على انه من مزيد الثلاثي قطعا والسادس كونه على افوعل بتشديد اللام
وهو



وهو من مزيد الثلاثي من الملحق بافعلل ايضا كاكوهد الفرخ اذا ارتعد واكوأد الشيخ
ارتعد كبرا والمكوهد الشيخ المرتعش وهو المرادي فجعل اكوهد على وزن
افعلل وهذا كما هو الجوهري فجعل كوأل الرجل اي قصر على وزن افوعل الذ
في مادة ك ا ل ضعفه على ذلك شيخنا في حاشية شرح التفتازاني على التصريف
الزنجاني والصواب ما عليه صاحب القاموس من انه افعال لذكره اياه
في مادة ك و ل والسابع كونه على افعنلل بزيادة احدى اللامين فهو
اذن من مزيد الرباعي كاخرنجم بمعنى اجتمع قال سيبويه وليس في الكلام
احرنجمت لانه نظير انفعلت في بنات الثلاثة زادوا نونا والف
وصل والثامن كونه على افعنلل بزيادة احدى اللامين فيكون من مزيد
الثلاثي كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد واقعنسس الرجل اذا تأخر ورجع
الى خلف من القعس بالتحريك وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب
دخول الصدر وخروج الظهر التاسع كونه على افعنلى كاحرنبى الديك اذا
انتفش واحرنبى الرجل تهيأ للغضب والشر وشذ تخوله قد جعل العاسين بعد
بمعنى زادوه بجزء وتبيي هو بيت مصرح من الرجز وبيتان من مسطور
قال الاندلسي في شرح المفصل هذا البيت رواه ابو عبيد في الغريب
وقال الجاربردي انشده بعض اهل اللغة على تقديره افتعلى وقال بعض
العلما هذا عندي محال لان فيه مضرعا واراد بالمحال ما خالف القياس
والاستعمال فامتنع سماعه ولم اقف على تسمية قائله ولاثالث لهما
في التعدي فيعدي بالعين المعجمة معلولي وبمعنى وبمعناه ويرني
السيف المهمل قال في القاموس اعرنداه وغلبه علاه بالشتم والضرب
والقهر وغلبه وصرعه اعرنداه اعتلاه واعرنداه العاشر كونه على استفعل
وهو دال على التحول اي تحول الفاعل الى اصل الفعل حقيقة كاستحجر
الطين اي تحول الى الحجرية وصار حجرا او مجازا اذا صار كالحجر في الصلابة وفي
تحول الى حال الحجرية ان ليس البتة فيه للسنة فالمعنى تحول الى الطبيعة
المتوسطة الى الحجر والمصدر والكون مجازا لا اضافة فيها بيانية الحالة التي
هي الحجرية او تحول من حال الى حال نحو استنوق الجمل وليس هذا بحقيقة
وانما هو مثل يقال لمن كان في حديث وخلط به غيره وقولهم ان البغاث بارضنا
تستنسر اي تتحول الى حالة النسر فتعود عزيزة بعد ما كانت ذليلة وقوية
بعدما كانت ضعيفة والبغاث بتثليث الموحدة طير ضعيف مثلثة وفي اول
الشين طائر اغبر دون الطير كذا في القاموس وزاد في الصحاح انه دون الرخم
بطيء الطيران وبعد العذل الثالث في الفراء وزاد وما لا يصيد منها وقال في المثل ان
البغاث بارضنا تستنسر اي من جاورنا عز بنا واعلم ان هذا التحول ان يكون تحقيقا فيكون بعد ان كان من اول

كره

انه

لهم

الحاصل وان يكون اثر الانسجام جامع زومنا الحادي عشر كونه على وزن انفعل نحو
انطلق وانكسر سواء كان لمعنى المطاوعة ام لا ولا تبني هذا الباب الا مما فيه
علاج وتاثير فمن ثم كان قولهم انعدم وانعلط خطأ لانتفاء الاثر المحسوس فيه
وصح انفعل لان عمل الناس من عمل الجوارح الثاني عشر كونه مطاوعا للمتعدي
الى واحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج وقممته فانقمّ وزعم ابو علي
انه جاء مطاوعا للازم في قوله يا حرامه من قلة النيق منهوي ومن بعض
نزا في هذه القصيدة سفوي ايضا وهما كما نزى من الهوي والهوى يهوي
مطاوع هوى وهوى اللازم لكونهما بمعنى سقط وصل وذهب ابن
عصفور الى انهما مطاوعان لاهويته واغويته كما قالوا دخلته فاندخل
وهذه القصيدة ليزيد الثقفي ومما يقول البردي كما علمه انه لا يحتاج
منهما فان قيل فيها امرا خارجا عن قواعد العربية فان قلت قد مضى ان انفعل
من الامور التي لا يبلون الفعل فيها الا قاصرا فكيف يحسن التمثيل لمعنى
المطاوعة ثانيا قلت نعم لكن تلك العلامة لفظية وهذه معنوية ولا تكرار
لاختلاف الجهة وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل بل يأتي منه ومن غيره
بل ربما في غير المجرد ايضا وايضا فانفعل لا يلزم معنى المطاوعة كقولهم انقضى
الامر وانطلق اذ لم يكن مطاوع طلق فتقول ضاعفت الحساب فتضاعف
وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم ولكن اللام واصل ان المطاوع بكسر الواو ينقص عن المطاوع
بفتحها درجة ابدا فان كان المطاوع بالفتح متعديا الى اثنين جاء المطاوع بالكسر
متعديا الى الواحد وان كان متعديا الى واحد جاء لازما نحو البسته
الثوب فلبسه واقمته فقام وزعم ابن بري ان افعل وتطاوع قد يتفقان
في التعدي لاثنين فيتعدى كل منهما لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني
الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني
درهما ويتفقان في التعدي لواحد فيتعدى كل منهما لواحد نحو استفتيته
فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمته لكن رد ابن الزرع نقص المطاوع
درجة فهو قول المحققين وما ذكره من الامثلة ليس من باب المطاوعة لما ستعرفه
من باب الطلب والاجابة فان استفعل يكون للطلب والسؤال وما بعده لها
للاجابة نعم ضرب به للمطاوع بحسب الصورة وانما حقيقة المطاوعة ان
يدل احد الفعلين وهو المطاوع بالفتح على تاثير ويدل الاخر وهو المطاوع
بالكسر على حصول فاعله اي فاعل ذلك الفعل الاخير اي الثاني فيكون على
ان يفيد الفعلين بلفظهما متلاقيين في الاشتقاق فيتحد نحو ضربته فتضارب
الايلام بنص المصنف فيما يأتي في الباب الخامس ان ابن انه قاضي في غير الطاق
نزدرا على دعلي شهرة احتياجه على انه يصح اصطلاح نحو انجحه

وذلك

١١٥

وذلك حاصل به ودون هذا العقد فرقها بعضهم بحصول هذا الاثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله
تابعا انا قلت كسرته فالحاصل له التكسير وملخصه ان المطاوع ما دل على التاثير
بالفعل والمطاوع ما دل على التاثير وقبول اثر الفعل فان قلت هل التاثير وقبول
الاثر او غيره قلت غيره لان التاثير من اصدق المقولات العرضية اعني مقولة
الانفعال والقبول اي كون الشيء ذا بالامر الانفعالي لا استعدادية التي هي احد
اصناف مقولة الكيف المندرجة مع مقولتي الفعل والانفعال تحت نوع العرض
فان قلت كيف يقول التاثير هو الانفعال وصاحب الهداية عرف الفعل
بانه حالة تحصل للشيء بسبب تاثيره في غيره والانفعال بانه حالة تحصل للشيء
بسبب تاثره من غيره قلت البس قد تشبث القاضي حسين الميبذي في
شرحه بان الظاهر ان الفعل والانفعال نفس التاثير والتاثر لا هيئة تعرض
للشيء بسببهما قال الثالث عشر ان يكون لا اما مزيدا فيه نحو تقدم واحرنجم واشمأز
واطمأن عد اطمأن من مزيد الرباعي بناء على ما ذكر صاحب القاموس في مادة
طمن لان ذلك يقتضي ان اطمان مجرده ثلاثي ملحق بدحرج وان وزنه افعلل لا افعلل
ومزيده هذا الملحق باقشعر فوزن افعال لا افعلل لكن يوافقه ما في عمدة الحفاظ ظ
من ذكره اياه في مادة طمأن فان صيغة هذا يدل على ان همزته اصلية وهو
المفهوم من الصحاح بل صرح صاحب العمدة فقال ووزن اطمأن افعلل كاقشعر والا طمئنان
افعلال والطمانينة فعليلة كالاقشعرار والقشعريرة ثم قال وقيل اصله طأمن الهمزة
قبل الميم فقلبت الهمزة وقيل بل هما اصلان متقاربان لفظا ومعنى فان قلت
المص في ذكر هذا الثالث عشر تكرار الا ان يريد فيه معنى المطاوعة واصح
وانشر من قبيل ما بنا على افعنلل وافعلل قلت لا يبعد ان يجتمع في الفعل سببا لوقوع
كونه من مزيد الرباعي ودالا على معنى المطاوعة اركبه على ان بينهما خصوص من
وجه يتخلف الدلالة على المطاوعة عن كونه رباعيا مزيدا فيه كما في اقشعر وبالعكس
كما في المطاوع من الثلاثي والمزيد فيه فعقد مثله من اسباب القصور انما هو
بالنظر الى مجموعه فلا يضر صدقه على بعضها من جهة خصوص ذلك البعض الرابع
ان يضمن اي الفعل المتعدي معنى فعل قاصر فاذا اريد تعديته عدي
بالحرف الذي يتعدى به ذلك الفعل القاصر والتضمين ان يراد بفعل معنى فعل
اخر نحو قوله فلا تعد عيناك عنهم فتعد مضارع عدا بمعنى جاوز تقول عدا فلان
طوي اي جاوزه فهو متعد بنفسه وتعدى في الاية بعن فليحذر الذين
يخالفون عن امره يقال خالف زيد امر فلان اي ارتكب خلافه فهو
متعد بنفسه وقد عدي في الاية بعن ايضا اذاعوا به فاذاع متعد
بنفسه يقال اذاع الحديث اذا افشاه وقد عدي بالباء واصلح لي في ذريتي فاصلح متعد بنفسه يقال تعاطى حتى
اصلح ابتحالك وقد عدي بفي لا يسمعون الى الملأ الاعلى ثم تسمع متعد بنفسه قال تعالى

بسمع كلام الله لكنه عدي في الاية بالي وفي قولهم باللام **وقوله يخرج في عراقيبها نصلي** هو بفتح
وان يعتذر بالمحال من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي وهو من الثاني والاول
من الطويل وقائله ذو الرمة قال ابن يعيش والضمير في يعتذر للناقة وعندك تجس
وللنوق عند ابن يعيش هو الاصح بقرينة السياق والمحل انقطاع المطر ويبس الارض
من الكلا ومن بمعنى عن والمراد بذي ضروعها لبنها والعراقيب جمع عرقوب
بضم المهملة وهو للدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها والمعنى ان يعتذر عن
الناقة او النوق عن قلة لبنها بيبوسة الارض وقلة المرعى لها ولا يخفى ان يجرح
متعد بقوله جرحت فلانا وقد عدي بفي البيت بمعني **وانما ضمنت** سرى
في اثر ما لف او الامر الاملة على الترتيب اي ان تلك الافعال اثبت **عني**
**ولا انبت** ولانه يقال بتاعد اذا تجافي وتباعد **وتحرجني** فان يحرج لازم
يدخل عن في صلته **وتحرنوا** فان الحرث نوي بالباء في صلته **وما ركب** فانه
من بارك وهو يتعدي بنفسه قال النعمان الذي باركنا فيه **ولا يصغون** هو بضم
الجيم كيغزون ان كان من صغا يصغو اي مال ميلا وهو يتعدي باللام قطعا
او بفتحها كيرضون وان كان من صغي كرضي والمعني واحد **ولا تجاب** بقول
استجيب لزيد وهو لازم يتعدي باللام **وبعث او نسد** هما بمعني واحد ويعث
مضارع عاث واصله يعيث الا انه حذفت الياء لالتقا الساكنين يقال عاث
الذئب في الغنم اذا افسدها واتي به مجزوما لكونه تفسيرا المجزوم وجوز
المحشي فيه ان يكون يعث بسكون العين المهملة وضم المثلثة واصله يعثو حذفت
لام الجزم والمعني واحد ... بوصلها في قوله تعالى ولا تعد عيناك
عنهم ينبغي ان يقدر المفعول محذوفا اي لا تصرف عيناك النظر عنهم الي ابنا
الدنيا ثم قال وما ذكره اي الزمخشري من التضمين لا ينقاس عند البصريين وانما يذهب
اليه عند الضرورة واما اذا امكن اجرا اللفظ علي مدلوله الوضعي فانه يكون
اولي ونقل عن الاخفش وابي عبيد في قوله تعالى واصلح لي في ذريتي وبيت
يجرح في عراقيبها نصلي من باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع اي مما
استعمل فيه المتعدي منزلة اللازم كانه قيل يفعل الاعطا والمنع والوصل
والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد المتكلم ذكر خصوص متعلقه اتي
بالمتعلق مجرورا بفي كانه محل لذلك المعنى في الاية والبيت اوقع الصلاح في ذريتي
ويوجد نصلي في عراقيبها الجرح والجهد اخذه الطيبي في حواشي الكشاف وبيان
معنى البيت ثم قال جعل التعدي بمنزلة اللازم لارادة الحقيقة ثم عداه كما
يعدي اللازم مبالغة وفي ذلك فانه يجوز ان يكون وهي الذي يجرح
النصل على معنى اخلي الضربة واسند البيت **والسنة البعير** انه يدل
**على سجية** اي خلق وطبيعة **كلوم وجبن** من الجبن بضم الجيم وكون الموحدة ضد الشجاعة
**وبخل**

او علي عرض اي حالة غير ... وهذه كلها مكسورة العين صح

النجاح
**وسمع** وهذه كلها مكسورة العين **او علي نطافة كطهر ووضوء** من الوضاءة بمعني
لا بمعني الحسن لانه من السجايا العلي سواء حسي او معنوي والدنس الوسخ قال
في القاموس دنس الثوب والعرض والخلق كفرح دنسا ودناسة فهو دنس انتهى
**كنجس** في الصحاح نجس الشي بالكسر ينجس نجسا فهو نجس ونجس ايضا **وبرص**
اصابه وهو المعروف **واجرب او على لون كحمر واصفر وادم واسود وسواد** على
**حليه كدعج وكحل وشنب** من الدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها والكحل
وهو ان يعلو جفون العين سواد مثل الكحل والشنب قال في الصحاح حدة
في الاسنان وقيل برد وعذوبة وقال في القاموس ماء ورقة وبرد وعذوبة
في الاسنان او نقط بيض فيها او حدة الانياب كالمنشار **وسمن**
**وهزل تنبيه في فصيح ثعلب في باب المصادر فلان يتعهد ضيعته**
هي بفتح المعجمة فسئاه تحنيذ ما يعيش منه الانسان وان كان حرفة كذا في
شرح الفصيح وقال في القاموس والضيعة العقار والارض المغلة والتصغير
ضييعة ولا تقل ضويعة والجمع كعنب ورجال وضيعات وحرفة الرجل وصناعته عنه
وتجارته وفي عمدة الحفاظ وقيل للبلد او الرجل الذي ياخذ غلتها ضيعة
باعتبار انه اذا لم يتعهدها ضاعت ثم قال فقال الهروي ضيعة الرجل
ما يكون منه معاشه من ضياع او غلة ونقل عن شمر انه يدخل في ذلك الحرفة
والتجارة يقال ما ضيعتك فيقال كذا **ولا تقل يتعاهد ولا يجوز عنده** اي
عند ثعلب ان يتعاهد **لانه لا يكون عنده الا من اثنين** فصاعدا
لان باب التفاعل موضوع لذلك **ولا يكون متعديا** بخلاف باب
التفاعل فانه وان كان للمشاركة ايضا لا يكون الا متعديا **وقوله تجاوزت**
**احراسا اليها ومعشرا** هو صدر بيت من معلقة امري القيس عجزه على
حراصا لو يسرون مقتلي ... التقديم ووجه الرواية ان تجاوز يتعدى على
وهو لواحد وقد يتعدي والاحراس اما جمع حارس كصاحب واصحاب
او جمع حرس جمع حارس فهو ... للواحد ... وخادم وخدم والمعشر
القوم والحراص جمع حريص ككرام وكريم والفعل منه كضرب وعلم كذا في
القاموس ولو اما مصدرية فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل جر
بدل اشتمال من ضمير على اي على قتلي او امتناعية والجواب محذوف اي لو
يسرون قتلي لسرهم ويسرون من الاسرار وهو من الاضداد يطلق على الاظهار
والاخفا وقد جوز ... في قوله تعالى واسروا الندامة وفي البيت ونقل بعض
شراح المعلقات حمله علي معنى الاخفا اولى لانه ملك والملوك لا تقدر علي
قتلهم الا ... وقال ... ورواية يشرون بالشين المعجمة وهي بمعنى يظهرون ... حمل الرواية الاولى
علي معنى الاظهار ولا يلزم من الحرص علي الشي القدرة عليه بل الغالب ان كل حريص محروم والمقتل مصدر ميمي

يعني الفتل واجاز الخليل تعاهد صعصعه وهو قليل فيكون من باب ما توافق
فيه تفاعل تفعل بتشديد العين وسال الحكم بن قنبر ابا زيد عنها اي عن استعمال
تعاهد فقبلها وسال يونس فاجازها فجمع بينهما اي بين ابي زيد ويونس وكان
عنده نسخة من فصحاء العرب فسلوا فاستعملوا من تعاهد ووافقوا ابا زيد
فقال يونس يا ابا زيد كم من علم استفدناه كنت سببه فيه من الدلالة على انصاف يونس
ما لا يخفى وقيل ان الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل ونقل ابن عصفور
عن ابن السيد انه قال في قول ابي ذويب من مرثية بنيه بينا تعانقه الكماة وروغه
يوما اتيح له جري سلفع هو من اهوال الكامل ويروى برفع تعانقه وجره
فالرفع على ان الضمير كافه والجر على اضافة بين والالف اشباع وقد
تقدم الكلام على بيان المذكور في اخر الباب الاول في حرف الالف اللينة ان
من رواه بجر التعانق مخطي لان تفاعل لا يتعدى فاما اذا جر التعانق
نصبت الكماة على انه مفعول فكان متعديا ثم رد ابن عصفور عليه بانه
ان كان اي تفاعل قبل دخول التا متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها
متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا
الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو وتضاربا فتفاعل ابدا
ينقص عن فاعل مفعولا فسبيله في ذلك سبيل المطاوع بالنسبة الى مطاوعه
والفرق من ذلك البابين وان اشتركا في افادة معنى الاشتراك الا انه مع
تفاعل تنسبه الفعل الى المشتركين فيه من غير قصد الى اعتبار تعلقه
باحدهما ووضع فاعل للدلالة على قصد التعليق ولما كان بنا تفاعل من فاعل
على ما يقتضيه صناعة الاشتقاق ويشهد له مواقع الاستعمال وكان التعلق
ملاحظا في فاعل دون تفاعل جا فاعل زايدا على تفاعل بمفعول ابدا وان
كان تفاعل من فاعل المتعدي الى اثنين تعدى الى واحد الا قليلا نحو تجاوزت
زيدا وتجاوزته وعانقته وتعانقته فان تفاعل فيه لا ينقص عن فاعل انتهى وانما
ذكر ابن السيد ان تعانق لا يتعدى فلم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا يعني
ان ابن السيد خص دعواه وابن عصفور نقل عمومها عنه فما على الرد بما ذكر وكان
المصنف وقف على نص ابن السيد بغير ما نقل ابن عصفور عنه وايضا لم يجب الرد
برواية الجر ولم [illegible] ان الاشكال ثابت على رواية الرفع الاحرف التي
يتعدى بها الفعل القاصر اي التي بسببها يتعدى اللازم الى مفعول به صريح
ينصبه بنفسه نحو الالات تعديته مطلقة او مقيدة وليس المراد ما يصير به اللازم
متعديا من جهة انتقال معناه مع قطع النظر عن كونه ناصبا لمطلقا او محلا ولذا لم يذكرها
الي وهي سبع احدها همزة افعل وثانيها همزة التعدية وهي النقل والتعدية وهي ضم الفعل
لتصير الفاعل مفعولا قبل دخولها في الفعل الكلام اي الفاعل وتعديتها الفعل
اللازم

موضع تعهد

النظر

١١٧

ثنى
اللازم ونقلها له من وصف اللزوم الى وصف التعدي او من التعدي الى واحد او
الى التعدي الى اثنين او ثلاثة نحو اذهبتم طيباتكم في حياتكم ربنا امتنا اثنتين
واحييتنا اثنتين اي اماتتين فانه تعالى خلق اولا الاموات بلا نفخ الروح فيهم
ثم اماتهم عند انقضاء اجلهم واحيا في الاولى هي الحيوة الاولى التي في الدنيا
والثانية الحياة الثانية التي تكون للبعث فاسمله فان قيل كيف يصح جعل
خلقهم امواتا اماتة قلت كما صح ان يقال سبحان من صغر جسم البعوضة
وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر
وانما المراد الانشا على تلك الصفة وهذا كما يقال للحفار صغر فم الركية
ووسع اسفلها وانت تريد ان تحفرها على هذه الصفة وانما صح ذلك لان
الامرين الجائزين على مصنوع واحد من غير ترجيح متى اختار الصانع
احدهما على الاخر مع تمكنه منهما على السوية فقد صرف المصنوع عن الجائز الاخر
فكان كنقله منه الى الاخر ومن فسر الاماتتين بما بعد الحياة وما بعد حياة القبر فقد
لزمه تثليث الاحيا وهو خلاف ما في الكتاب الا ان يتمحل فلا يعتد باحدهما
او يزعم ان الله تعالى يحييهم في القبر وتستمر حياتهم هذه فلا يموتون ويعدون
في المستثنين من الصعقة في قوله الا من شاء الله والله انبتكم من الارض
نباتا اي انبتكم ابانا فنبتم نباتا فاختصر لكنه بالدلالة الا ان يقيس اشتغال
الانبات للانشا لانه ادل على الحدوث والتكون من الارض وقد شاع مصدرا
ثانيا لهذا الباب ثم يعيدكم فيها ويخرجكم من قبوركم اخراجا
بالحشر واكده بالمصدر كما اكد به الاول دلالة على ان الاعادة محققة كالابتداء
وانها تكون لا محالة وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى التعدي الى
اثنين نحو لبست زيد ثوبا واعطيته دينارا تقول عطوت الشي اي تناولته
واعطيته الشي ولكنه [illegible] متعدي بلا همزة لواحد وبها لاثنين ثانيهما
غير الاول ويجوز حذفهما اختصارا وحذف احدهما اقتصارا قال تعالى فاما
من اعطى ولسوف يعطيك فذكر الاول واعطى كل شي خلقه فذكر الثاني واولهما
فاعل في المعنى ومن ثم اعطيت الدرهم صاحبه وامتنع صاحبه الدرهم ويطلب الاعطا
في الصلة قال تعالى فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا ولم ينقل متعد الى اثنين
سواهما احدهما غير الاخر في المعنى ام عينه الى متعد الى ثلاثة الا في
راى وعلم فتقول في رايت زيدا عالما [illegible] ارايت عمرا
زيدا عالما واعلمت عمرا الكاتب وقاس الاخفش في اخواتهما الثلاثة العلمية
ظن وحسب وزعم ورد الاخفش وضعف ابن مالك
ما ذهب اليه الاخفش بان المتعدي بالهمزة فرع المتعدي بالتجرد وليس
في المجرد ما يتعدى الى ثلاثة فيحمل عليه المزيد فكان مقتضى هذا ان لا ينقل علم وراى الى ثلاثة

مصرع ٩

الاصل صلة تعدد

تكون في السماع فقيل ووجب ان لا يقاس عليهن ولو ساغ القياس عليها لجاز ان
يقال اكسبت زيدا عمرا حسنه ولا يجوز هذا بالاجماع وفي الايضاح النص يجب ان
الصحيح عدم جريان ذلك في بقية افعال القلوب وعلله بان التعدي بالهمزة
ليس قياسيا لكن في المتعدي الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ووجه مذهب
ابي الاخفش ان هذه الافعال تركت اعلم واري محمولين على بابهما في نقلهما
قال في الاقليد وهذا وجه القياس حسن واما قول ابن مالك ولو ساغ القياس
عليهما الى الاخفش مدفوع بان هذا قياس بدون جامع او مع الفارق بخلاف ما قاله
الاخفش ودعواه الاجماع على عدم جواز اكسبت زيدا عمرا جبة مردود بقول
ابن الخباز ولا يبعد ان يقال اكسيت زيدا عمرا جبة وقيل النقل بالهمزة كله
وهو مذهب المبرد واختاره الرضي قال لكثرة هذه الزيادة قياسا مطرد
فليس لك ان تقول في طرق اطرق وفي نصر انصر ولهذا رد على الاخفش
في قياس اظن واحسب واخال على اعلم واري ولذا لا تقول نصر وجل
ولذا في غير ذلك من الابواب بل يحتاج في كل باب الى استعمال اللفظ
المعين فيه وكذا استعماله في المعنى المعين فمع ان لفظ ذهب واخرج
يحتاج فيه الى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلا لبيان انه يستعمل اذهب
بمعنى ازال الذهاب او عوض الذهاب او نحو ذلك هذا ظاهر وهو حسن وقيل جوز
قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد سماعي في غيرهما وقيل انه قياسي
وهو مذهب والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه الاخفش
وصرح قول ابن الحاجب في ايضاح ثم قال المصنف في توضيح بعد حكايته
قول ابن مالك ان اعلم المنقول من المتعدي الى واحد بعد في الى اثنين
والنظر عليه بان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة
وقد يجاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا نحو البست
زيدا جبة لكنه قول صدر في معرض الجدل مع ما فيه تأمل والثالث
الفاعل وقد عرفت ان اقتضاها المتعدي من جهة ان وضع فاعل
لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان ذلك الغير متعلق به نحو
في جالس زيد وشاركه عمرا وفيه ايضا
مذاهب ايضا الاول للمبرد انه سماعي في الاول والمتعدي الى الواحد الثاني
للاخفش انه قياسي فيهما الثالث لسيبويه انه قياسي في اللازم سماعي
في المتعدي الى واحد الرابع انه قياسي في كل فعل الا المتعدي الى اثنين
والرابع صوغه على فعلت بالفتح اي فتح العين افعل بالضم لافادة الغلبة
في الفعل كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم اعلم ان باب فعل بالفتح
لما كان اخف ابنية الافعال كثر استعماله في معنى كل فعل واختص بخصوص العين في

المضارع



المضارع من باب المغالبة بل ردوا اليه ما ليس منه عند قصد افادة هذا المعنى لانهم ارادوا
ان ما يفيد معنى الغلبة من المعتل جاء كثيرا من هذا الباب نحو الكثير والقر تقول
كرمته فكرمته وخبرته فخبرته اذا غلبته في الكرم والقار ونقلوا من غيره اليه ليدل
على هذا المراد الا ما كان معتل الفاء او كان اجوف او ناقصا بالياء من بحسب
المضارع اصلا او نقلا اليه ليلا يلزم هدم ما عدم قيامه والتباس بنات الواو
ببنات الياء لو كان الثاني المضموم تقول واعدني فاعدته
ابيع وبايعني فبعته ورماني فرميته ارميه قال الشاعر والشمس
طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا اي غلبت الشمس في البكاء عليك
نجوم الليل والقمر قال الجوهري وبالجملة فيحسن بناء المغالبة ما يذكر بعد المغ علم
مسند الى الغالب قصدا لاحسان الغلبة والفعل مثلا اذا قلت كارمني
زيد مثلا فيقتضي ان يكون من زيد كرم البتة ومثله البرهان غلبت
في الكرم واردت بيانه تبنيت فعل الكرم على فعل بالفتح فقلت
كرمته اكرمه وتجوز ان تكون المفاعلة لافادة الاشتراك في فعل تعلق بالغير
فاذا قلت كارمني زيد يكون المراد انه صدر من زيد كرم الى عمرو
مثلا ومثله اليه قلت فاذا اردت بيان الغالب فيه عليه قلت كرمته اكرمه
اي غلبته في الكرم ونقل عن الكسائي انه استثنى من هذه القاعدة ما
كان عينه او لامه حرفا حلقيا وقال انه بالفتح فيهما وانه يقال شاعرته فشعرته
اشعره وما يعني فيهما امنعه بالفتح فيهما والحق خلافه نقلا لثبوت الضم
فقد حكى ابو زيد شاعرته وفاخرته فخرته اشعره وفخرته افخره بالضم وعقلا
لان النقل الى الضم نقل الى الاصل وحرف الحلق لا يصلح مانعا لوروده معه والرابع
صوغه على استفعل للطلب قال سواء قال الجاربردي ومعناه نسبة الفعل
الى الفاعل لارادة تحصيل الفعل المشتق منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته
اي طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحائط
فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم ازل اتلطف واتحيل حتى خرج ونزل ذلك
منزلة الطلب انتهى والاولى ان يعتبر هذا النوع طلبا حكميا لا تقديريا فالاول
حقيقيا لا صريحا فتامل ونقل صاحب الاقليد عن الزمخشري ان السين والتاء
اذا كانتا بمعنى السؤال تجري مجرى همزة النقل تقول زيد بن معقول به
لانه لازم فاذا قلت استطلقت زيدا فقد حصل له مفعول واليه صح السكاكي في
مفتاحه حيث حكم بان النقل الى الاستفعال نظير النقل الى الافعال والتفعيل في الكون
من اسباب التعدية او النسبة الى الشيء استخرجت المال مثال للطلب اي طلبت
خروج المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم مثال للنسبة اي نسبت زيدا
للحسن والظلم للقبح وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى اثنين بصوغه على استفعل نحو استكتبته

يكون

الكتاب ولتعفون الله الذنب أي جاز أستغفر الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت
وانت تقول استتبت الله من الذنب أي طلبت من الله التوبة من الذنب وبين
استعماله على أصله غير مضمن معنى الاستتابة ثم يجر فيه ذلك إذ معناه حينئذ طلبت
من الله أن يغفر الذنب فلا تزيد مفعولا مع فعل الغفران وهذا قول ابن الطراوة
وابن عصفور وهو المختار وأما قول الزمخشري إن استغفر من باب اختار فمردود
أي من باب ما هو متعد بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر دائما وإن تعدى إليه بنفسه
في بعض الحالات فعلى سبيل التوسع وقال أبو حيان في بحره اختار افتعل من
الخير وهو العين والانتقاء وهو من الأفعال المتعدية إلى اثنين أحدهما بنفسه
والثاني بحرف الجر وهي اختار واستغفر وأمر وسمى وكنى ودعا وزوج وكلها
مقصور على السماع وقد يحذف حرف الجر من الثاني فيتعدى الفعل إليه بنفسه أيضا قال
تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا ووجه الرد الذي ادعاه المصنف أن القول بذلك
في استغفر مردود فإن صوغ الفعل على استفعل مما يتعدى به الفعل إن
كان متعديا إلى واحد تعدى إلى اثنين وغفر لا محالة متعد إلى واحد قال تعالى
ومن يغفر الذنوب إلا الله وقد صيغ على استفعل دالا على الطلب فكيف لا يتعدى
إلى اثنين فالقول مع ذلك بأنه متعد إلى الثاني بحرف الجر المحذوف توسعا لا يتسع
وصرح ابن الحاجب في أماليه وغيره بأنه إذا قيل استغفر الله من الذنب واستغفر
الله الذنب فمن ثابتة محذوفة وإنما هي إحدى اللغتين والخامس تضعيف العين
أي صوغه من باب التفعيل بل الواجب لباب الأفعال في التعدية تقول في فرح زيد
اللازم فرحته ومنه قد أفلح من زكاها هو الذي يسيركم وزعم أبو علي أن
التضعيف في هذا أي في يسير للمبالغة لا للتعدية لقولهم سرت زيدا وقوله
فأول راض سنة من يسيرها هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره فلا تجزعن
من سنة أنت سرتها من قصيدة لخالد بن زهير بن محرث ابن عم لأبي ذؤيب الهذلي
وكان أبو ذؤيب أرسله إلى صديقة له تسمى أم عمرو فأفسدها خالد عليه فعاتبه
أبو ذؤيب بقصيدة وقد كانت أم عمرو هذه قبل أبي ذؤيب صديقة لعبيد بن [illegible]
وكان أبو ذؤيب رسوله إليها فأفسدها على عبيد فقال خالد ما قال وفي المثل
كما تدين تدان وسنة منصوب بنزع الخافض أي أول راض بسنة من يسيرها
أي من تلك السنة وفيه نظر أي فيما زعم الفارسي نظر لأن سير قليل
وسيرت كثير فكيف يحمل الكثير على القليل بل الحق أنه لا يجوز سرته في سعة
الكلام وأنه في البيت على إسقاط الباء توسعا والأصل سيرته بها فإن ما علم
فيه الأصل ومن الكلام قسمان ما أصله اللزوم فكان تعديه بنفسه ولا يجوز إلا
سماعا أو مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخل بالتعدي إلى الأمكنة
نحو دخلت الدار قال تعالى ادخلوا الأرض المقدسة وأما إلى غيرها فبفي نحو دخلت

في الامر

١١٦

في الأمر وفي التنزيل ادخلوا في السلم كافة فهو لازم وقد حذف منه الجار توسعا وبأصله
التعدي واستعمل بحرف الجر قليلا نحو ردف لكم ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة فهو
متعد وحرف الجر زائد قطعا وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف قال
المحشي هكذا وقع في نسخ أي ذكر الباء وهو سبق قلم والصواب وقد اجتمعت التعدية
بالهمزة وبالتضعيف أما أولا فلأنه المجتمع في هذه الآية وأما ثانيا فلأنه لم يذكر
التعدية بحرف الملفوظ على الحال وما ثالثا فلأن بالحق في محل نصب على الحال لا على
المفعولية وصاحب الحال الكتاب ومصدقا إما حال ثانية أو بدل من موضع بالحق
أو حال من الضمير فيه وأما رابعا فلأن قوله وزعم الزمخشري أن بين التعديتين
فرقا إلخ إنما هو كالتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف انتهى ويمكن أن
يدعى أن المصنف أراد بالتعدية بالباء التعدية بالهمزة لما تقرر أنهما بمعنى وإنما
تذكر لك بما بينهما من الترادف لئلا يكون محلا تذكر التعدية بالباء مع أنهما
مما يصير بها اللازم متعديا وإن كان الغرض هنا ذكر ما يتعدى به اللازم إلى
مفعول به صريح في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما
بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس وزعم الزمخشري
أن بين التعديتين فرقا أي التعدية بالتضعيف والتعدية بالهمزة فقال
لما نزل القرآن منجما أي موزعا مخصصا في دفعات من نجم الديون وأداها
خصصا ومنه نجوم الكتابة لحصصها الموجلة وأصله من النجم للكوكب
الطالع إذ النجوم معالم الأوقات والكتابان جملة جيء بنزل بالتشديد في
الأول وأنزل في الثاني وما ذاك إلا لأن التعدية بالتضعيف تدل على
تكرار وتمهل في الفعل والتعدية بالهمزة لا تدل على ذلك وإنا هو
في خطبة الكشاف الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب
المصالح منجما فاستعمل الإنزال مع القرآن أيضا كأنه أراد بالأول إنزاله
من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الإنزال المذكور في إنا أنزلناه في ليلة
القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وهو لا محالة إنزال واحد
لجملته لا تدريج فيه وأما قول العلامة إن المعنى الذي نزل في وجوب صوم
أو الذي أنزل في شأنه فتكلف لا داعي إليه لما فيه من تقدير مضاف على الثاني
ومضافين على الأول وحمل القرآن على بعضه وهو صرف له عن ظاهره والثاني
تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما في ثلاث وعشرين
سنة هي من ما قبل الهجرة وما بعدها وهي مدة رسالته عليه الصلاة
والسلام وسبب التغيير بنزل المشدد المفيد لمعنى التكرار والتمهل حملا
وإشكال على الزمخشري في فرقه هذا قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة
واحدة فقد جاء نزل المشدد بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا

لحق

القرآن

سمعتم آيات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون
في آياتنا الآية ونحوها واحد الحاك اية النسا ورد بها نزل المضعف
بالبنا للفاعل في قراءة عاصم وللمفعول في قراءة غيره وان المخففة من الثقيلة
واسمها ضمير الشان او المخاطبين وقد حذف اي ان الشان كذا او انكم اذا وانها
ما افادته الجملة الشرطية وان معمولها في محل نصب او رفع والمنزل عليهم في
الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا
الآية فما في سورة النسا تذكير للمومنين بما نزل بمكة وهو آية واحدة باجماع المفسرين
وقد استعمل فيها نزل المشدد وهو مناف لما عليه الزمخشري من اقتضا
التنزيل التدريج مع وحدة الآية واجيب عن ذلك بان ذلك انما يشكل
لو كان الزمخشري يجعل نزل المشدد للتدريج دايما واما اذا جعله اغلبيا فلا
حيث لا قرينة تنفيه فقد قال في الكلمة نزل ههنا بمعنى انزل لا كخبر علم
بمعنى خبير والا كان متدافعا بمعنى لان نزل للتدريج وجملة واحدة تنافيه
وقال في تفسير كهيعص في الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك
والتنزل على معنيين بمعنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق
كقوله فلست لانسي ولكن لملاك تنزل من جو السما يصوب لانه مطاوع
نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج واللايق الاول بان المراد
نزولنا في الاحايين وقتا غب وقت بامر الله وهو صريح في ورود تنزل بالمعنى
مستعملا في كل محل ما يليق به ولا اشكال على الزمخشري قال الشارح ولا ادري
لما سكت المصنف عن ايراد قوله تعالى في سورة الانعام وقالوا لولا نزل عليه آية
من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل آية فاستعمل التنزيل مع وحدة الآية في
موضعين والجواب ما تقدم من ان الحمل على التدريج انما يرتكب عند فقد
المنافي وهو موجود هنا فيحمل ذو التضعيف على ذي الهمزة وقد
نص الزمخشري فيها على ان نزل بمعنى انزل والنقل بالتضعيف سماعي في
القاصر كما مثلنا وفي المتعدي لواحد فيتعدى به الى اثنين نحو علمته الحساب
وفهمته المسالة ولم يسمع في المتعدي لاثنين وزعم الحريري انه يجوز
في علم المتعدي الى اثنين ان ينقل بالتضعيف فيتعدى الى ثلاثة ولا يشهد
له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا اي ان النقل بالتضعيف
في القاصر والمتعدي الى واحد سماعي مطلقا وليس المراد انه سماعي مطلقا
فيهما وفي المتعدي الى اثنين لان هذا الثالث لم يسمع اصلا وهو قد صرح بان
يذكر قول سيبويه اولا عقيب قوله والنقل والتضعيف سماعي والقاصر كما مثلنا
وفي المتعدي الى واحد فنقول وهذا قول سيبويه واضطرب ابو حيان فيما نقل
عن سيبويه فنقل مره عنه القياس في اللازم سماع في المتعدي ونقل في البحر عنه

انه

لم تنزل الا مرة واحدة صح

والتدريج صح



انه سماعي فيهما واسنده الى ابن ابي الربيع وقد يصير في القاصر لا المتعدي الى واحد
واعلم ان التضعيف والهمزة وان توافقا في تعدية القاصر وتوافقا فيهما لا يخلو
الحال بينهما عن حالتين الاولى تعاقبهما على الفعل الواحد نحو انزلته ونزلته والثانية
الاستغنا بكل منهما عن الاخر فاستغني بالتضعيف على الهمزة في نحو قويت الشي
وهيانه وبالهمزة عنه فيما اذا كانت عين الفعل همزة على الاطراد
وحيث لا تكون همزة فالاكثر التعدية بالهمزة السادس التضمين اي تضمين
الفعل القاصر معنى المتعدي والتضمين عبارة عن اشراب فعل معنى فعل اخر واذا
اردت بيان معنى المضمن فلك فيه على ما افاده سيد المحققين طريقان ان
تجعل معنى الفعل المضمن قيدا للفعل الاول او تجعل معنى الاول قيدا للمضمن
وذلك بان تصنع من احدهما اسم فاعل مفردا منصوبا على الحال فتقول
في نحو قولهم طلع زيدا اليمن طالع زيد بالغا اليمن او بلغ زيد طالعا اليمن
والاول انبل ولذلك عدي رحب وطلع اللازمان الى معمول واحد
لما تضمنهما معنى وسع وبلغ فقالوا رحبتكم الدار والمعنى وسعتكم الدار وطلع
زيد اليمن اي بلغه وقالوا فرقت زيدا وسفه اي زيد نفسه مع ان فرق
وسفه لازمان لتضمينهما معنى خاف عند من اجاز فرق وامتهن او اهلك
بالنسبة الى جواز كون المجرد القاصر متضمنا لمعنى المزيد وكذا يجوز العكس
ويختص التضمين من غيره من المعديات ومما زعم بانه قد ينقل الفعل الى
من درجة فيعديه الى مفعولين فاكثر بحسب ما يقتضيه الفعل المضمن
ولذلك عدي الوا نقص الهمزة من الالو بمعنى التقصير الى مفعولين بعد
ما كان قاصرا وذلك في قولهم لا الوك نصحا ولا الوك جهدا فان المنع يتعدى
الى مفعولين لما ضمن معنى لا امنعك ومنه قوله تعالى لا يالونكم خبالا اي لا يمنعونكم
اي لا يقصرون لكم في الفساد وعد بمعنى حدث وصدق وانبا ونبا اعلم الخاصة
معنى اعلم وارى المتعدي اليها ووافق على ذلك ابو حيان ومذهب كثير من
النحاة انها منقولة بالهمزة والتضعيف من افعال غير مستعمل فاخبر وخبر
وانبا ونبا بتخفيف الموصل وحدث من صدق بتخفيف الدال المهملة وهي
وان كانت غير موجودة فهي في حكم الموجود عندهم بعد ما كانت متعدية الى
واحد بنفسها والى الثاني بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما انباهم باسمائهم نبئوني
بعلم قال ابو حيان الا نبا الاخبار ويتعدى بعلم لواحد بنفسه والثاني بحرف الجر
يجوز حذف ذلك الحرف ونصب معنى اعلم فيتعدى الى ثلاثة بقي شي وهو ان التضمين هل
هو سماعي او قياسي فالراجح الاول السابع اسقاط الجار الذي يقتضي الفعل
القاصر بواسطته الى معموله توسعا في الكلام وتنزيلا للازم منزلة المتعدي نحو
ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح او جماع عبر بالسر عن الوطي لانه يسر عن العقد لانه

نيه

قصرت صح

سبب فيه وهذا استدراك عن محذوف دل عليه قوله علم ايه انّا لم ستذكرونهن اي
فاذكروهن ولكن لا تواعدوهن دفع المحذوف في لا تواعدوهن في ورعلى
ان المعنى بالمواعدة في السر المواعدة بما يستهجن اعجلتم امر ربكم اي غرامه واقعدوا
لهم كل مرصد اي عليه وقول الزجاج انه اي كل مرصد ظرف فهو منصوب على
انه مفعول فيه لا مفعول به رده الفارسي بانه يختص بالمكان الذي يرصد
فيه فليس مبهما وظرف المكان انما ينتصب على الظرفية اذا كان مبهما وقوله
هو بالجر عطفا على مدخول نحو كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق
عدا بعض نص الكلام عليه بتمامه في اول الكتاب وقول ابن الطراوة انه
اي الطريق ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم فلا ينتصب على الظرفية وقوله
انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منحصر مانع
فيه بل هو اسم مستطرق بالفعل فيكون مختصا وبالجملة ما كان من ظرف
المكان مبهما كالجهات الست او مختصا معدودا كالميل والفرسخ فانه كالمبهم
ينتصب نصب المفعول به وان كان غير مبهم او مختصا غير معدود كالدار
والمسجد والبلد فانه يلزم الجر بفي الا في دخلت ونقل الفراء عن العرب انها عدت
دخل وذهب وانطلق الى جميع الاماكن المختص بغير حرف جر وحكى
انهم يقولون انطلقت العراق ذهبت اليمن ودخلت الكوفة ولا يجوز الحذف
قياسا الا من ان المشدد وان الخفيفة المصدريتين واهمل النحويون هذا
اي فيما يحذف منه قياسا ذكر كي المصدرية مع نحو جئت كي تكرمني
ان تكون كي مصدرية ناصبة للمضارع بعدها واللام المفيدة للتعليل
مقدرة قبلها والمعنى جئت لان تكرمني اي لاكرامك اياي واجازوا
ايضا كونها تعليلية وان مضمرة ناصبة المضارع بعدها والحاصل ان
كي اذا عريت من دخول اللام عليها او من دخولها على اللام احتملت
ان تكون مصدرية فتكون ناصبة واللام مقدرة قبلها وان تكون تعليلية
فتكون جارة والفعل بعد منصوب بان مضمرة وجوبا وان لم تعرض اللام
فان كانت قبلها نحو جئت لكي تكرمني تعينت كي ان تكون ناصبة لان
حرف الجر لا يدخل على مثله وان كانت بعدها نحو جئت كي لتكرمني تعينت
تكون جارة واللام بعدها تاكيدها والفعل منصوب بان اضمارا ولا يجوز ان
تكون الناصبة المتصل بينها وبين الفعل ولا ينفصل بين الفعل وناصبه ولا يحذف
مع كي المصدرية الا لام العلة لانها اي لان كي لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها
في المصدرية فانهما صالحتان لاي حرف جر كان انه نعم وبشر الذين امنوا وعملوا
الصالحات ان لهم جنات شهد الله انه لا اله الا هو اي بان لهم وبانه وقال تعالى وما
يهدنا الا ماعلنا وترغبون ان تنكحوهن اي في ان او عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين

قال

قال المصنف في اوضح المسالك اشترط ابن مالك في الحذف مع ان وان امن اللبس فمنع الحذف
في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لعدم وضوح المراد بعد الحذف ويشكل عليه
الاية مع اختلاف المفسرين في الحرف المحذوف أهو في ام عن ويجاب بما ذكره المصنف
في لغائه التي تكلم فيها على الحذف من الباب الخامس ان حذف الجار في هذه الاية
للقرينة وانما اختلفوا في المقدر من الحرفين لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في
الحقيقة في القرينة وجوز الزمخشري الوجهين قال في ان تنكحوهن لما لهن وعا
جمالهن اي يعجل الحرفين في التقدير وقوله ويرغب ان بيني المعالي خالد ويرغب ان
يرضى صنيع الالائم هو من ثاني الطويل ولم يسم قائله وقد يسمى المنصوب بان
ضرورة حسنتها مثلها والمعالي جمع معلاة بفتح الميم وهي كسب الشرف
والصنيع على وزن فعيل فعل القبيح تقول صنع به صنيعا اي فعله قبيحا والصنع
بالضم فالسكون مصدر صنع اليه معروفا وبالفتح والسكون مصدر صنع
الشيء عمله ويقال بالضم ايضا والالائم جمع الام من قولك لوم الرجل فهو لئيم
اي دني الاصل شحيح النفس انشد ابن السعد فقدره في اولا وعن
ثانيا فمدح اي فالكلام مدح وان عكس فقدر عن اولا وفي ثانيا فذم الجمهور
ذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا او عن كما قيل يجوز ان يقدر فيهما او عن
للتناقض ان الانسان يرغب في الخير في وقت فيفعله ويرغب عن الخير في
الخروج عن الرغبة فلا يفعل شيئا منهما فلا يريد فعله واجيب بان المراد في
البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يتاتى الجمع بين استمرار
الرغبتين لانه متى استمرت الرغبة في الخير لزم انتفاء الرغبة في الخير لانه لو
فلو فرض وجودها لم تستمر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذا العكس
وايضا استمرار الرغبة عن الخروج عن الرغبة غير متصور اذ الرغبة عن الرغبة
في الزوال او عنه عن الرغبة في الخير فثبت التناقض على تقديرهما او عن في الموضعين
كما نص عليه ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل والكسائي
حملا على الغالب فيما يظهر فيه الاعراب مما حذف منه الجار وجوز سيبويه
ان يكون المحل جرا فقال لانه حذف قال بعدما حكى قول الخليل
ان المحل بعد الحذف نصب ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله
نظائر نحو قولهم لاه ابوك فان اصله لله در ابيك فحذف حرف الجر وبقي عمله ثم
حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واما نقل جماعة منهم ابن مالك ان
الخليل يرى ان الموضع جر وسيبويه يرى انه نصب فهو والصواب ما اسلفناه
لكن عنهما ومما يشهد لمدعي الجر للمحل قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه
امتكم امة واحدة فيمن قراهما بفتح الهمزة من ان الا هو والله وهو حال الجملة الاسلام اي بملته الاسلام
هي ملتكم التي يجب ان تكونوا عليها لا تخرجون عنها ونصبها على الحال اي حال كونها ملة واحدة متفقة في العقائد

لما هو

صنعين

والموصول الرابع او الجماعة اي جماعتكم جماعة واحدة متفقة على الايمان والتوحيد
في العبادة **وانا ربكم فاعبدون** هكذا وقع في النسخ كلها والتلاوة انما هي
فاتقون فان هذه اية المومنين والتي في الانبيا ان هذه امتكم امة واحدة
وانا ربكم فاعبدون نبه هو ... وبدون واو قبلها **اصلهما لا تدعوا مع الله
احدا لان المساجد لله وفاعبدون لان هذه امتكم امة** ... عليه انه
تقديم معمول ما بعد الفا عليها وقول الجاربردي ان ما بعد فا السببية
لا يجوز ان يعمل فيما قبلها بخلاف الجا ... اخذا له من هذا عن سديد
وقال قاضي المرسح ومن جعلها اي متعلق باللام علة للنهي الغي
فايدة الفا فقد صحت الابيات على حذف اما الرابطة والفا في جوابها
وقدران الرضي حكى اطراد حذفها اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما
قبلها منصوبا به او بمفسر له وضابطا لاطراد المذكور صالح لما في الايتين
فيغتفر فيهما تقديم المعمول ومختار الزمخشري اي ان المساجد لله من جملة
الموحي وفي مدارك التنزيل وان المساجد من جملة الموحي اي وحي
الي ان المساجد اي البيوت المبنية للصلوة فيها لله اي مختصة به وعلتها
فلا تعبدوا فيها غيره **ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان** ذلك المنصوب
**ان المفتوحة** المشددة **وصلتها** للالتباس بان التي بمعنى لعل كما سيصرح به المصنف
في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس **لا تقول انك فاضل
عرفت** وهنا بيان لوجه الاستثنا د لمدعي الجر ويقع في بعض النسخ اذ لا يجوز
وقد علل بعضهم وجوب تقديم الخبر اذا كان المبتدا ان وصلتها بخشية الالتباس
بين ان المكسورة وان المفتوحة لو قدمت فقيل انك قايم عندي ولا تدفع الفتحة
الخفية هذا اللبس فقد يغفل عنها فيمكن اجرا هذه العلة في باب المفعول فان قيل
نراهم اجازوا لو انك فاضل اكرمتك على تقدير لانك مع ان اللبس حاصل اجيب
بان الالتباس هنا لا يوقع في محذور لان المقصود التعليل وهو حاصل
على كل تقدير سوا ظن السامع فتح همزة ان وتقدير اللام او ظن كسرها فان التعليل
مع فتح الهمزة مستفاد من اللام المقدرة ومع كسرها مستفاد من كون الجملة
المصدرة بان المكسورة تقع في مثل ذلك جوابا لسوال عن العلة مقدر فاغتفر
هذا اللبس ثمة لانه لا يوقع في خلاف المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره
حيث يكون موقعا له في خلاف الغرض **وقوله** اي في مما يشهد لمدعي الجر
قوله **وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه** هو من ثاني
الطويل من قصيدة للفرزدق يمدح بها المطلب بن عبدالله بن حنطب المخزومي فقد
اورد الزمخشري البيت بلفظ وما زرت سلمى وقال سلمى احد جبلي طي نزلت
الفرزدق بامراة من طي فقالت له الا دلك على رجل يعطي ولا يبغي ثوابا قال

بلي



بلي فدلته على المطلب بن عبدالله المخزومي وكان مروان بن الحكم خاله وقد بعثه
على صدقات طي ومروان عامل لمعوية يومئذ على المدينة فقال هذه القصيدة **روه
خفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون** والبا من بها قيل بمعنى
على كما في ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار يوده اليك اي ولا دين عليها
والجار والمجرور صفة دين وقيل بمعنى من اي ولا دين انا طالبه منها والجملة صفة دين
ويحتمل ان يكون من باب القلب والاصل ولا دين انا طالبها به **وقد يجاب بانه
عطف على توهم دخول اللام** اذ الكلام ظاهر في التعليل **وقد يعترض بان الحمل
على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم** فان العطف على المحل
عطف على محقق السبب ولو بتقدير بخلاف العطف على التوهم **ويجاب بان
القواعد لا تثبت بالمحتملات** فلا تثبت قاعدة ان المحل بعد حذف الجار
بما ذكر من تجويز الكلام هذا مع هذا الاحتمال ثم اعلم ان عد المصنف حذف الجار
توسعا من اسباب التعدية هو ما اختاره الزمخشري حيث قال ويحذف
حروف الجر فيتعدى الفعل بنفسه وكلام ابن عصفور يعطيه لكن مع ان وان
خاصة فانه قال وينبغي ان ما كان من هذه الافعال متعديا بحرف الجر فانه
لا يجوز حذفه من معموله ووصول الفعل اليه بنفسه الا مع ان وان وكلام
ابن مالك في تسهيله يقتضي انه ليس منها وكذا التضمين وان الفعل مع حذف
الجار كهو مع الجار باق على لزومه الا انه جرى مجرى المتعدي لفظا
وان علق اللازم بمفعول به معنى عدي بحرف جر وقد يجري مجرى
المتعدي شذوذا او لكثرة الاستعمال او لتضمين معنى يوجب **وهذا معدل
من ذكرة الكوفيون وهو تحويل حركة العين** من الكسرة الى الفتحة **يقال كسي
زيد بوزن فرح فيكون قاصرا قال وان يعرين ان كسي الجواري فتنبوا
العين عن كرم عجاف** هو من اول الوافر واختلف في قائله فالاكثر على انه
لابي خالد القناني من طائفة من الخوارج يقال لهم القعدة قال المبرد من
طريف اخبار الخوارج قول قطري بن الفجاءة المازني لابي خالد يا ابا خالد اعتزلت لم
وما جعل الرحمن عذرا لقاعد ايزعم ان الحق يجري على الهدى وانت مقيم بين لص وجاحد
فكتب اليه ابو خالد لقد زاد الحياة الي حبا بناتي انهن من الضعاف احاذر ان يرين البوس بعدي
وان يشربن رنقا غير صاف وان يعرين ان كسي الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف فلولا هن
قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفا كاف وزاد بعضهم ابانا من لنا ان غبت عنا وصار
الحي بعدك في اختلاف قال المبرد وهذا خلاف على عمران بن حطان وكان راس القعدة
من الصفرية للمعلى ابو بلال مرداس بن ادية لقد زاد الحياة الي بغضا وحبا للخروج ابو بلال
احاذر ان اموت على فراشي وارجو الموت تحت ذرى العوالي فمن يك همه الدنيا فاني لها والله رب ... عجاف
العرش قالي واورد صاحب الحماسة البصرية بلفظ تخافان برين البوس بعدي وبلفظ مندي الضرع عن ام

وزاد بعد هذا البيت وان يصطرهن الدهر يعدي الى مجم غليظ القلب جافي وقال هي
لعمران بن حطان الشيباني ونسبها ابو رياش الى محمد بن عبد الله الازدي ويروى
لابن العربية البكري وقال في الاغاني هي لعمران بن حطان وذكر الداني انها
لعيسى الخطي وعن الجوهري في صحاح بيت الكتاب لمرداس بن ادية والبوس
بالهمزة الشدة وخلاف النعيم يقال يوم بوس ويوم نعم قال المحشي بفتح
النون مصدر رنق الما بالكسر اذا تكدر وسكن الشاعر النون للضرورة ولا
ادري لما التزم انه مصدر فاضطر الى دعوى الضرورة مع احتياجه الى التاويل
ولم لا يكون وصفا ككتف ففي القاموس رنق الما كفرح ونصر رنقا ورنوقا
كدر كرنق فهو رنق ككتف وجبل وفي الصحاح ما رنق بالتسكين اي
كدر والرنق بالتحريك مصدر قولك رنق الما بالكسر وارنقته انا ورنقته
اي كدرته وتنبو تتجافى وتتباعد والكرام قال الشارح بفتح الكاف وكرام
المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامراة كرم ونسا كرم بمعنى ولا يختلف
اللفظ في الصحاح الكريم نقيض اللئيم وقد كرم بالضم فهو كريم وقوم كرام
وكرما ونسوة كرائم ويقال رجل كرم ايضا وامراة كرم ونسوة كرم وانكر البكي
وضبط الناسخ الراء في ذلك بالفتح وفي القاموس رجل كرم محركة للواحد
والجمع والنجاد جمع نجد وهي الحمائل قال الجوهري على غير قياس لان فعلا
وفعلا لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمال والعرب قد تبني الشي على ضده
كما قالوا عدوة بنا على صديقة وفعولة اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الها وبوروده
هذا الجمع صرح في القاموس ثم نقل كلام الصحاح الى اخره وسومت مهري جعلت له
وسامة اي علامة والاسم بسكون التا المثناة بعدهم جمع اسم شبر بها والمهر
بضم الميم وسكون الها ولد الفرس واول ما ينتج منه ومن غيره ويجمع على امهار ومهارة
والانثى منه بالتا يقول هذا الشاعر عمران حبي للحبوب وتخلي من الحرب لبس المحن
عندي وخوف من الموت بل الاتيان في ان قتلت لم يبق لهن من يقوم بامرهن
فيمرن ويخضن ويتبعن من بيت وصحن عمهن ولولا هن لاعملت مهري للحرب واذا
منحت من كسى صار بمعنى شن وعطى وتعدى الى واحد كقوله واركب في الروع
خيفانة كان وجهها سعف منتشر هو من تاء المتقارب وقد وصف غرة الفرس
بالحذف من قصيدة لامرئ القيس وهذا البيت منه في وصف فرس الروع الخوف والخيفانة
واصله الجرادة بفتح الخا المعجمة وسكون اليا المثناة تحت يعرف الجراد اذا صار فيه
خطوط مختلفة بياض وصفرة واذا انسلخ من جلده الاول الاسود والاصفر
وصار الى الحمرة ادخله رتبها الحمر التي ابن هناج عام اول كذا في القاموس زاد
في الصحاح شبه به الفرس في خفتها وضمورها وانشد البيت وقد عاب الاصمعي
على امرئ القيس هذا الوصف وقال ان الناصية اذا غطت وجه الفرس لم يكن
كريما

٢٢٢

كريما واذا غطى الشعر وجه الفرس فذاك الغمم الذي يكون في الخيل كما ان السفا بفتح المهملة والفا
مع القصر وهو قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال وقال ابن حبيب
وغيره اخطا الاصمعي فان امرأ القيس كان اعلم بالخيل منه وقال ابن السيد ان امرأ
القيس تخلص من العيب واتى بلفظة ازالت معنى الغمم وهي لفظة منتشر لان الغمم القبيح
هو ان تكثر شعر الناصية فاحتبسه على وجه الفرس حتى تغطي العين فقوله منتشر
دفع ذلك لان انتشار الشعر تفرقه ومع التفرق لا ينبغي غمم وقضية هذا ان يكون السعف
شعر ناصية الفرس وفي الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه
ان السعف شيب الناصية واعترضه المحشي بان الاشهر ان السعف غصن النخل والجمع
سعف وكان التعلق تعبيرها هنا بورق النخل اذا يبس اعلى انه من باب
الاستعارة ولكن وصف السعف بمنتشر يابى ان يكون جمعا كما لا يخفى او بمعنى اعطى
كسوة وهو الغالب فيتعدى الى اثنين يكون ثانيهما غير الاول نحو كسوت زيدا جبة
قالوا كذلك شرن غنيه مكران قاصر بمعنى الفلتة ضمها وشرا سمينه بفتح
اي بفتح التا معد بمعنى غلبه وهذا كله عندنا من باب المطاوعة وقول الاثر
يقال تشرنه بالفتح والتعدي فشتر بالكسر واللزوم لم تبال فترم اي صرح على
نية سقطت كلمة من الترم بالتحريك وهو سقوط الثنية ورجل ازرم وتالم
والكلم بضم الثا الخلل في الحائط ومنه كسوت الثوب بالكسر ومنه البيت اي
بيت ان كسى الحلى ولكن جرده فبالمعول اي كسين الثياب والذي يظهر ان
قوله يبحث الجواري معناه اي صرن ذا كسوة بعد بيته بقوله وان يعرن
ولا حاجة الى التقدير بالمفعول فتامل وقال ان ليح تقديره كما وجهها صار او
نحو ذلك وهذا بناء على ان قوله ومنه البيت الاشارة به الى كما وجهها سعف
منتشر واما النحو فالظاهر اه وقد انتقض المصنف من المعديات على ما نبه في شرحها وزاد
بعضهم تاسعا وهو اسقاط الهمزة على خلاف المنهج المعروف نحو الكبد الرجل وكنت انا
وانزفت البئر ونزفتها انا واستطير الطاير وطلته انا واحترت انا وهو انا على افعل
مراد به المبالغة نحو حلا الشي واحلولته وحادي عشر وهو بتكرير اللام كما في صعر
وصعررته وثاني عشر وصوغه مع تحول مقام الفعل فيكون قاصرا ثم ياتي بالواو فيتعدى
نحو زيد ابتعدي وثالث عشر وهو الاتي نحو قام القوم الا زيدا قال الشارح
وكل هذه الامور لا يعول عليها عند الاكثرين الباب الخامس
من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها لتتوقاها
وهي عشر الجهة الاولى ان يراعي ما يقتضيه ظاهر الصنعة ولا يراعي المعنى
فيلحظ جانب اللفظ ويغفل عن ملاحظة جانب المعنى وتصدير ماتر الاقدام من المعربين
سبب ذلك الاول واصعب على المعرب اي من تصدى للاعراب ان يفهم معنى ما يعربه
مفردا ومركبا لانه قال فهم المعنى التركيبي متوقف على الاعراب فلو توقف الاعراب على المعنى جا الدور

لانا نقول الاعراب متوقف على فهم المعاني المفردة تفصيلا والمعاني المركبة اجمالا
واما فهم المعاني المركبة على التفصيل التي تتوقف على الاعراب ولهذا لا يجوز
اعراب فواتح السور والحكم عليها بان محلها نصب او جر او رفع على القول
بانها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه لان اعرابها فرع تصور معانيها
نعم يجوز اعرابها على القول بانها من المحكم ولقد حكي ان بعض شيوخ الاعراب
تلميذه بيت المفصل لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس
نعم هو من الضرب الرابع من السريع وهو كم وضع مجهول مكشوف وزنه فعلن
بالتحريك وقائله المرقش بفتح القاف مشددة مكسورة الاكبر واسمه عمرو وقيل عوف
بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة قال الاعري واما المرقش الاصغر
فهو ابن اخي المرقش الاكبر واسمه ربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة
والمرقش الاصغر عم طرفة بن العبد وهما المرقشان والبيت من قصيدة
التي سمي مرقشا بسبب قوله فيها هل بالديار ان تجيب صمم لو كان رسم ناطقا كلم
الدار قفر والرسوم كما رقش في ظهر الاديم قلم ومن ابياتها ما اورده العروضيون شاهدا على الضرب الرابع المجزوء
المكشوف كما وضحه وعلى البيان في باب التشبيه الكثير من قوله النشر
مسك والوجوه دنا نير واطراف الاكف عنم وهذا البيت كبيت الكتاب
من حيث اضطرب الالف من دنانير واول عجزه النون المكسورة من واو
صدره كل التلبب العارات واول عجزه العين منها والتلبب مصدر تلبب
الرجل اذا تحزم وتشمر اي تهيئا والغارات جمع غارة اسم للاغارة على العدو
وقد يراد بها الخيل كما للعصبي لما تحالف الحمس لانه حرز في المقدمة والقلب
والميمنة والميسرة والساقة فقال نعم حرف جواب ثم طلبا لي الشيخ والتلميذ محل
الشاهد في البيت فلم يجداه قال الزمخشري اوردت هذا على صدق
المبتدا فظهر لي حينئذ حسن لغم كانه في نعم الجوابية وهو نعم بكسر العين لعدم
الالتباس واما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف اي هذه نعم وهو
محل الشاهد اي هذه نعم فاغنموها او اولى عزوا عليها وسالني ابو حيان وقد
عرضنا عنا اي كان لا على قصد علام اي على اي شيء عطف مخلد من قول زهير
تقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد هو من تاج الطريا والامثلة كقول بنهكة كسغيه
بغلبة والتوسل ضعيف الخلق ومن الطعام بالعجز في اكل معه ... والصرع
ما فيها والحمى اضنته وهزلته وجهدته ونهكته كمنعه نهكا ونهكة ونهاكة
المبالغ في كل شيء ونهكة السلطان كسمع نهكا ونهكة بالغ في عقوبته كانهكه وكمنعه
دنف وضعف فهو منهوك ومنهوك الوجه ... منه والحقلد
زنة ... معني خسيس ولئيم ... هادل بهلهم فقلت حرا عن ما الحقلد ...
... اسو وعفا عن قصد التشنيع حا...
فاذا هو السيء الخلق قال ... توهم ان المنفرج





لما كان بينهما من المناقشة والشنآن لنكتة ادبية فاورد كلامه على وجه حمزة عند التفسير
من قوله فاذا هو السيء الخلق الى الحقلد او ابو حيان اشارة الى ما ينسب اليه كثيرا المغاربة
من سوء الخلق عملا بالذي في الصحاح الحقلد الضيق الخلق البخيل وفي القاموس الحقلد كزبرج
الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السيء الخلق الثقيل الروح ثم جعل السيء مدلول الحقلد
بتقديم اللام على القاف وليس كذلك بل والمحشي عما في القاموس ايضا
من قوله وفي قول زهير الاثم او الحقد او العداوة فجملة هو معطوف على تقي بتوهم
اذا المعنى ليس بمكثر غنيمة ولا بسيء خلق فاستعظم ذلك قال الشارح ويحتمل وجها
اخر وهو ان يكون معطوفا على نهكة ذي القربى وثم مضاف حذف لدلالة ما تقدم
عليه والتقدير ولا نهكة حاقد والمعنى ان هذا الممدوح لا يكثر غنيمة بنهكة قريب
له ولا نهكة شخص متصف بسوء الخلق اذ هي صفة نقص في صاحبها يقتضي
ان لا يعجب باسره لكان نقصه وانما يكثر الغنيمة بالاشراف واهل الكمال ممن لا
يمتحق له ولو انه هذا اذا كان الحقلد السيء الخلق كما قاله وانما كان المراد به الضعيف
كما ذكر في القاموس تجد المعنى اتجاها قويا وهذا فيما يظهر اولى من العطف على التوهم
وتعقبه المحشي بان هذا التقدير يقتضي ان المراد بالنهكة الاسر والذي في الصحاح
ونهكه السلطان ينهكه نهكا ونهكة بالغ في عقوبته وفي الحديث انهكوا
الاعقاب او لتنهكها النار اي بالغوا في غسلها وتنظيفها في الوضوء وكذلك قال
في الحث على القتال انهكوا وجوه القوم اي اجهدوهم اي ابلغوا جهدهم قال
ولا يخفى بعد ما في الشرح على تقدير ان الحقلد هو السيء الخلق انتهى وفيه نظر لان
تفسير النهكة بالاسر انما هو من باب ما صدق عليه المعنى الاول هو الغلبة لما
عرفت من انه يقال نهكه اي غلبه وفي لا يغلبه اي لا يغلبه ولا يبنا منه ما في الصحاح لان
من استعمالات النهك وجدها ترجع الى معنى الغلبة والمبالغة هذا وقد تقدم ان صاحب
القاموس فسر في هذا البيت بالاثم والحقد والعداوة اي هو لم يكثر غنيمة بغلبه
قريب ولا اثما وحقدا وعداوة اي ولا ارتكاب ما فيه اثما او ما يوجب حقدا وعداوة
ولذا اعاد حرف النفي والجريح العاطف لاختلاف مقتضى المتعاطفين وهذا المعنى
انسب بمعنى المصلح الاول فتامل وقال الشلوبين حكي لنا ان نحويا من كبار
طلبة الجزولي سئل عن اعراب كلالة من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة فقال
اخبروني ما الكلالة فقالوا الورثة اذا لم يكن فيهم اب فما علا ولا ابن فما سفل
اي اذا لم يكن فيهم اصل ولا فرع فقال هي اذا تمييز وتوجيه قوله اي قول هذا النحوي
ان يكون الاصل وان كان رجل يرثه كلالة ثم حذف الفاعل الذي هو كلالة وبني
الفعل للمفعول فارتفع الضمير بعد ما كان منصوبا على انه نائب الفاعل وهو العائد
من يرثه فاستتر في الفعل ثم جيء بكلالة تمييزا ولقد اصاب هذا النحوي في سؤاله
عن معنى ما طلب اعرابه منه واخطأ في جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه



اي الاتيان بالفاعل بعد حذفه تمييز نقض للغرض الذي حذف اي الذي وقع حذف لاجله
فان الفعل انما يبنى للمفعول لاغراض توجب حذف الفاعل وذكره حيث لا عرض
توجب حذف المفعول من ذكره يوجد وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر
الفاعل فيها ولهذا الايراد بسحر من كلاسهم مثلا ضرب يحذوك رجلا ولا اصل
ضرب رجل احالك فحذف رجل وبني الفعل للمفعول واقيم احالك مقام الفاعل
ثم جي برجل تمييزا فان قيل لا يتحتم ان يكون الاصل ضرب احالك فلا المعنى
حذف الفاعل المسوغ نعوقع اللبس كل الفاعل ما قل ذكرا وعبره فميز بواحد
من جنسه وهذا لا ينقض الغرض المقصود بخلاف الفاعل حيث كان الغرض
ابهام غير الفاعل لا ابهام حينئذ واذا لم يكن مناقضا لاول الكلام جازت
مجامعته له لارتفاع المانع اجيب بان التمييز عندهم لا يخرج عن كونه تفسيرا
لذات مبهمة وصفا اوكونه تفسير النسبة في جملة او شبهها وكلاهما منتف ذكره فيصلح
اعتبار في المثال فامتنع التمييز واما قراءة من قرا يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح اليا
من يسبح على انه مسند الى احد الظروف
الثلاثة وهي قراءة ابي عمرو وعاصم وقرا الباقون بكسر الباء على انه مبني للفاعل وهو
مسند الى رجال والغدو مصدر اطلق للوقت ولذلك حسن اقترانه بالاصال وهو
جمع اصيل فالذي سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه انما ذكر في جملة اخرى
غير التي حذف فيها وتحصل ما ذكره ان ههنا سوالا يرد على ما تضمنه كلامه
اولا من انه لا يذكر الفاعل بعد حذفه وجوابا منه اما تقرير السوال فهو ان ذكر
الفاعل بعد بنا الكلام على طيه جائز فان قراءة يسبح بفتح الباء طوي فيها ذكر
الفاعل لبنا الفعل للمفعول ثم ذكر بعد واما تقرير الجواب فهو ان الممتنع طي
الفاعل في جملة واحدة ثم ذكره فيها اما طي ذكره في جملة وذكره في جملة اخرى
كالاية المذكوره فلا هذا وقد اورد بعضهم هنا سوالا فقال هب ان الاية افترقت
من المثال المحكوم بامتناعه بالوجه الذي اعتبره المصنف اليس انهما اشتركا في تفسير
المقول على اطراحه وذلك هو المقصود وكونه في جملة اخرى لا يوثر واجيب بان تفسير
هذا المطروح في الاية وقع في محله واصاب المحز لانه جواب عن سوال مقدر
فكانه محلا لذكر ما طرح ومكانا يحسن فيه التفسير لقيام مقتضيه وليس كذلك المثال
وكاعراب هذا الحرف كلا له تمييزا قول بعضهم في هذا البيت بسط للاضياف
وجها رحبا بسط ذراعيه لعظم كلبا هذا بيت مصرع من نتا في الرجز وبجوز كونه
بيتين من مشطوره زوصفا بالقطع ولم يسم قايله والرحب كقفل السعة وبالضم
السعة ويعني بسط للاضياف وجها متسعا للمقصد لهم بانشراح صدره وحسن لانبسطه
فيه انه الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جي بالمصدر لغرض التشبيه فاسند المفعول
بعد حذف الفاعل فرفع على النيابة عن الفاعل ثم اضيف المصدر اليه اي الى ذكر
المفعول



المفعول النايب عن فاعله ثم جي بالفاعل تمييزا وكلا الاعرابين خطا والصواب في الاية
ان كلالة بتقدير مضاف اي ذا كلالة لان الكلالة نفسها ليس نفس الضمير في يورث
لانها عبارة عن خلو الميت عن الوالد والولد ويجي في الاصل مصدر بمعنى الكلال وهو
ذهاب القوة من الاعيا استعيرت لهذه القرابة المخصوصة وهو اما حال من ضمير يورث
وكان ناقصة ورجل اسمها ويورث خبر كان او تامة ورجل فاعلها فيورث صفة
له واما الكلالة خبر كان ورجل اسمها فيورث صفة له ومن فسر الكلالة بالميت الذي لم
يترك ولدا ولا والدا فهي ايضا حال من ضمير يورث او خبر لكان ولكن لا يحتاج
الى تقدير مضاف لانها نفس الضمير في يورث ولصحة الاخبار بها حينئذ عن اسم
الذات ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لاجله اي وان كان رجل مورثا لاجل
قرابته واما البيت فتخريجه على القلب اي هو وارد على قلب التركيب واصله كما بسط
ذراعاه كلبا بالقلب في الاعراب لقيام القرينة على المراد على مثال قولهم خرق الثوب
المسمار برفع الثوب ونصب المسمار ثم جي بالمصدر واضيف للفاعل المقلوب عن
المفعول يعني ذراعيه وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل وهاانا
مورد لعون الله امثلة وقع نظير هذا التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال روحها
انا باح بما اسر به ويا بى نظير له قريبا في اول الجهة الثانية وفيه ادخالها التنبيه
على الضمير المرفوع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة ولا يندفع باستعمال ابن مالك
لمثله فقد قال في ديباجة تسهيله وها انا ساع فيما انتدبت اليه لان ذلك تركيبه
لا ينقل عن العرب او الايمة والثاني مجرد دون الاول ولو سلم فالمصنف قائل بخلافه حيث وقع
له في هذا الكتاب وصرح في حواشي التسهيل بشذوذ قول الشاعر ابا حكم ها انت نجم مجالد بشر
بذلك الى ان قول التسهيل والشرح استعمال رح ضمير رفع منفصل دون اسم اشارة يعترض بان
ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك بل خلافه انما يقع شاذا
متى بني الاعراب فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى ولا القصد الى ما يقتضيه
حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيها الوهم اي وهموا في اعرابه لعدم
السبب الذي هو الغفلة عن ملاحظة جانب المعنى وستري ذكر بعضها مبينا ان شاء الله تعالى
فاحدها قوله تعالى اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد اباونا جعلوا الصلاة امرة له
بذلك مقلقلها واستهزاء مع ما فيه من الاشعار بان مثله لا يدعو اليه داع عقلي وانما هو
دعاء الى خطرات وساوس من جنس ما يواظب عليه فانه يحب تكثير الصلاة والذكر
جمعوها وخصوها بالذكر من بين انواع العبادة والمعنى اصلواتك تامرك بتكليف
ان نترك فحذف المضاف لان الانسان لا يومر بفعل وقرا الكوفيون وحفص اصلواتك على
الافراد او ان نفعل في اموالنا ما نشاء فانه يتبادر الى الذهن في بادي
النظر عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل لانه لم يامرهم ان يفعلوا
في اموالهم ما يشاون وانما هو عطف على ما فهو معمول الترك والمعني

اصلوتك تامرك بتكليفنا ان نترك ان نفعل بان نترك فعلنا ما نشا في اموالنا
ونفعل ما نشا تفعل من قرا تفعل وتشا بالتا المثناة الفوقية لا بالنون فالعطف
على ان نترك وهي قراة ابن ابي عبلة والمراد نفعل في اموالكم ما نشا ما كان يامرهم
من ترك التطفيف والبخس والاقناع بالحلال القليل من الحرام الكثير وقيل
ما كان ينهاهم عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها قال في الكشاف
وما ذكره المصنف هو ما في الانتصاف فانه قال وعلى قراة ابن ابي عبلة بالخطاب
يكون ان تفعل عطفا على ان نترك وعلى المشهورة تمتنع لفساد المعنى
وقال ابو حيان في بحره وقرا ابو عبد الرحمن وطلحة تفعل بالنون وتشا بالخطاب
والعطف في هذه القراة ايضا على ان نترك والظاهر كان يامرهم بالزكاة ووجه
الوهم المذكور ان المحرف بين ان والفعل مرتين وبينهما حرف العطف فيتوهم عطف
احدهما على الاخر ونظير هذا سواء ان يتوهم في قوله لما رايت ابا يزيد مقاتلا
ادع القتال واشهد الهيجا وقد تقدم الكلام عليه في لا من حرف اللام ان التعليق
متعلق ان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين وبينهما حرف العطف وقد
بينت في فصل لما ان ذلك خطا وان ادع منصوب بلن واشهد معطوف على القتال
بتقدير ان في قوله تعالى واني خفت الموالي هم بنو العم والقرابة الذي يكون
بالنسب قال الزمخشري كان مواليه وهم عصبته اخوته وبنو عمه شرار بني اسرائيل
فخافهم على الدين ان يبدلوه ويغيروه وان لا يحسنوا الخلافة على امته فطلب
عقبا من صلبه صالحا يقتدى به في احيا الدين من وراي اي بعدي وقرا
ابن كثير من وراي بالقصر فان المتبادر تعلق من بخفت وهو فاسد في المعنى
لان وجود الخوف منه بعد موته غير متصور وانما الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل والصواب
تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي خفت ولايتهم من بعدي وسوء
خلافتهم او تعلقه بمحذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اي كاينين من وراي
او فعل الموالي من وراي وجوز في الكشاف هذا الظرف لا تتعلقه بخفت لفساد المعنى
ولكن بمحذوف او بمعنى الولاية في الموالي اي خفت فعل الموالي وهو تبديلهم
وسوء خلافتهم من وراي او خفت الذي يكون الان من وراي وهو ما اخذ كلام
المصنف وانما جوز تعلقه وحده الحال وقال بعضهم جوزنا ان يريد بالمتعلق كونه
حالا منه وقال ابن جني من وراي حال مقدمة بحكمه اي خفتهم متوقعا متصورا
كونهم بعدي وانما قرا خفت بفتح الخا وتشديد الفا وكسر التا على انها تا التانيث
كسرت لالتقا الساكنين فالفعل ماض من خفت فمن متعلقة بالفعل المذكور وقال
الزمخشري وهذا على معنيين احدهما ان يكون وراي بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق الظرف
بالموالي اي قلوا وعجزوا عن اقامة امر الدين فسال ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولي يرزقه
والثاني ان يكون بمعنى قدامي فيتعلق بخفت ويريد انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم
من به

الخطاب على هذه القراة [illegible]



منه بتقوى واعتضاد وبهذا الفصل لم يتعرض له المصنف ولم يجزم بالوجه الثاني وهذه القراة
عزاها في الكشاف الى عثمان ابن عفان ومحمد بن علي وعلي ابن الحسين وقال في البحر
وقراها ايضا زيد ابن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاص والوليد بن مسلم وابن
عباس وزاد غيره يحيى ابن يعمر وابن جبير وزيد بن علي الثالث ولا تساموا
ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله اي ولا تملوا من كثرة مداينتكم ان تكتبوا
الدين او الحق او الكتاب وقيل كنى بالسام عن الكسل لانه صفة المنافق واجل الدين وقت
حلوله الذي اقر به المديون فان المتبادر تعلق الى بتكتبوه وهو فاسد لاقتضائه
استمرار الكتابة الى اجل الدين والكتابة من الاحداث المتقضية وانما هو حال اي
مستقرا في الذمة الى اجله والاستقرار [illegible] حدث ممتد يجوز ان يعتبر
الى غاية ونظيره قوله تعالى فاماته الله ماية عام فان المتبادر الى الذهن
انتصاب ماية بامانه على انه ظرف له وذلك ممتنع مع بقائه اي بقا امانه على
معناه الوضعي لان الامانة سلب الحياة وهي لا تمتد اذ لبث من الاعراض فلا
يعني لظرفيتها لهذه المدة المديدة والصواب ان تضمن اماته معنى البثه
فكانه قيل البثه الله بالموت ماية عام وهذا ماخوذ من قول قاضي المغرب
في تفسير الاية فالبثه الله ميتا ماية عام او امانه فلبث ميتا ماية عام وقال الشارح
هذا اعتنا منه لا حاجة اليه وذلك انه يمكن تعليق الظرف بما في امانه من معنى الموت لا بالامانة
نفسها والموت ما عدم الحياة عما من شانه الحياة او وصف وجودي مضاد للحياة على
الخلاف المعروف اي من ان التقابل بينه وبين الحياة تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد
ويؤيد الثاني قوله تعالى خلق الموت والحياة اذا لم يحمل الخلق على معنى التقدير وعلى كل
تقدير فامتداد الموت ممكن ولا ادعي اني الى ذكر التكلف وقد عرفت ان للمصنف سلفا
في هذا التقدير وقد قرر الداعي الى تضمين امانه معنى البثه انه موافقة قوله تعالى كم لبثت
قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت ماية عام فان الظرف مذكور فيه متعلق باللبث
وحينئذ يتعلق به الظرف عما فيه من المعنى العارض له بالتضمين اي معنى اللبث لا بمعنى
الامانة وان كان هو المضمن فان اللبث معنى عارض للامانة بواسطة تضمينها معنى الالباث
لاشتمال الالباث على معناه اذ هو عبارة عن تصيير الشي ذا لبث وانما لم يجعل المتعلق الالباث
نفسه لانه كالامانة في عدم الامتداد فلو صح ذلك اي التعلق به لتعلق بما فيه
اي بما في امانه من معناه الوضعي ولم يحتج الى دعوى التضمين ويصير هذا التعليق
بمنزلته في قوله تعالى قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت ماية عام في تقييد
اللبث فيه بالزمان المعين وفايدة التضمين ان يدل بكلمة واحدة على معنى
كلمتين اذ يقال معناه البثه ميتا يدل على ذلك اسما الشرط والاستفهام فان كلا
من اسما الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكذا اسما الاستفهام يدل على معنى كلمتين حرف الاستفهام [illegible]
الكاف واللغا زايد وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب

العرب لا جتمعت محلوات فان نخيل الفعل المذكور مستعملا بمعناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل
او في معنى الفعل الاخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي وان كان يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
والمجاز وهنا هو مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف ما خوذه من الفعل الاخر بمعونة
القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك الله معناه احمده منهيا اليك حمده وقد يعكس
فيجعل في معنى الفعل الاخر حال ماخوذه من معنا كما يقال ويؤمنون بالغيب
يعترفون به مؤمنين قال المحشي وهذا عند من لا يرى صحة الجمع بين الحقيقة
والمجاز في الاطلاق واما من يراه فله ان يختار انه مستعمل فيهما ولا محذور والمسئلة ذات
خلاف مشهورة فان قيل الحال المحذوفة في هذه الابيات الفعل الذي ليس بمذكور او منه
المذكور اجيب بان الظاهر الاول المذكور والتقدير البشي الله ما انعام بمما تا ولا
حقدا ان يقول الشيء الله لان الضمير المتصل بالفعل المضمن ضمير غيبة على انها رحلة
من غير المذكور كما الظاهر ايضا ولما كان التقدير اماته الله لا ابنا ماية عام كما يرشد
الى ذلك وضع كاصل المفسرين وقد نقلناه لك انفا ونظيره ايضا قوله عليه الصلاة والسلام
كل مولود يولد على الفطرة اي ملة الاسلام فلو خلي ونفسه لم يختر سواها كما قال
فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها حتى يكون ابواه هما
اللذان يهودانه وينصرانه فيقال لا يجوز ان يتعلق حتى يقولا بان يكون ما بعدها
غاية لان الولادة حالة تحدث وتنقطع فيجيبها لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر
اليها كونه على الفطرة والصواب تعليقها بما تعلقت به على وان على متعلقة
بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل قيل عليه
اذا كان المتعلق كائن الذي هو مغيا بهذه الغاية فكيف يصح كونه حالا ومعرف الحال
يجب ان تكون مقارنة لمضمون عاملها وليس الكون الممتد الى تلك الغاية مقارنا وقد يقال هو
الا كقولك جاء زيد امس راكبا الى الغد واجيب بالتزام ان الكون المذكور الممتد
الى تلك الغاية مقارن للقا على غاية ما هناك انه بعد هذه المقارنة استمر الى تلك
الغاية وهذا لا يقدح في كونه مقارنا ويحصل ان المقارنة حصلت في الاوائل
بقيت وهذا القدر كاف في تحقق المقارنة الرابع قول الشاعر يركب سائلا
ولو شب جاد نا بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح هو من ثاني الطويل
وقصيدة لجرير يمدح بها عبد العزيز ابن مروان الا يرى ولما رايت تحببت
الدموع السوافح فلا العهد منسي ولا الربع نازح وقبل بيت الشاهد منعت
النفس ممن تركته به كالحوي مما تجن الجوانح ومنها في المدح مدحناك يا عبد
وطالما سرحت فلم يبلغ فعالك مادح تعود نك بالآباء في كل موطن شابوا الكهول
الحجاج ارتب بوجرة شدة لزمت منه الارباب وهو الا قامه ولزوم الثواري
السحابة والسوابح جمع سابح من سفح الدمع والنازح البعيد ومنعت على خطاب
المونث تركته والكاف من كالحوي اسم بمعنى مثل اي مثل الحوى والجملة حال الضمير وحزن
مفعول



مفعول تركته والحوي بالقصر الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن كذا في الصحاح والاول
انسب هنا وقال في القاموس الحوى هو باطن والحزن والمال المتن والسل ونطاول الارض
ودا في الصدر فانظر ما يليق هنا منها ما ثبته ومحل تجن حرق المضارعة وفتحها
مضارع اجن او جن قال في القاموس جنه الليل وعليه جنا واجنه ستره والجوانح
قال في الصحاح والاضلاع التي تحت الترايب وهو مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر
الواحدة جانحة انتهى وكذا تركته وسببنا الخطاب المونث وجاء انا ارقانا
من قولهم جيد الارض فهي مجوده اذا اصابها الجود بفتح الجيم وهو المطر
الغزير ونقول جاد المطر جودا فهو جايد والجمع جود مثل صاحب وصحب
والكرى النعاس نقول كرى بكرى كرى فهو كرو كريان وكرى وهم بخفيفة نعس
وثلج صفة لمحذوف اي ريق ثلج بمعنيبا ردها كالثلج وقال الحلال الشبه تغزها بياضه
بالثلج وكرمان بكسر الكاف قيل بفتحها وعليه اقتصر الحلال وانكره الشمس
الكرماني شارح البخاري وقال انما هو بالكسر ونحن اعلم بضبط بلدنا وفي القاموس
وكرمان وقد يكسر او لحن اقليم بين فارس وسجستان وناصح خالص كما صح
ومرحت على البنا للمفعول وقوله فلم يبلغ فعالك معناه لم يبلغ وصف فعالك والحجاج
جمع وحاجب كالحاجد والحجاحج جمع جحجح وهو السيد كالحجاج الشاهد في تعليق
بعيد الكرى بجاد و الصواب تعليقه بما في ثلج من معنى بارد اذ المراد وصفها
انه ريقها يوجد عقب الكرى باردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لا انه
ينبغي ان تجودله به بعيد الكرى دون ما عداه من الاوقات وهذا الكلام ماخوذ
من كلام ابي علي في الشيرازيات فانه قال فيها لا يتعلق الظرف وهو بعيد الكرى
بالفعل وهو جاد بالضعف في المعنى وكذا التاويل لو شئت جاد بالثلج بعيد الكرى
اي بارد بعيد الكرى لم يغيره النوم فالعامل في الظرف ثلج وان تقدم عليه
واللوح بفتح اللام وسكون الواو العطش كاللوح واللواح بضمها الخامس قوله
تعالى فلما بلغ معه السعي فان المبادر تعلق مع بيبلغ قال الزمخشري كما
بلغ ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه وقال ابن عباس ومجاهد السعي
هنا العمل والعبادة وقال قتادة السعي على القدم اي سعيا معك قال ولا يتعلق
مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا حد السعي اي ولم يبلغ اسماعيل عليه السلام حد السعي
اذ ذاك لان قوته لم تستحكم بعد وانما اقتضى هذا التعليق ذلك لان مع يدل على
معنى الصحبة والشخصان تقول خرجت مع الامير تريد مصاحبا له كما صرح به في
الكشاف في تفسير ودخل معه السجن فتيان وعليه فيلزم المحذور المذكور لان معنى
المعية المصاحبة وهي مفاعلة وقد قيد الفعل بها فيجب الاشتراك فيها ونوقش بانه
لا يلزم ذلك لان المراد المعية اللابنة كما في قوله تعالى واسلمت مع سليمان وكانه اسلم استاخر قطعا
ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه فيتعين تعلقه بمحذوف المذكور كما قيل فهو كما نوافيه من الزاهدين

واما لم يتقدم صلة المصدر عليه فقيل لانه عند العمل ما والحرف مصدري مع الفعل وهو موصول
ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الصلة ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول قال الرضي وانا
لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا وشبهه نحو قولك اللهم ارزقني من
عدوك البراءة والبك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال فلما بلغ معه السعي ومثله
في الكلام كثير وتقدير الفعل في مثل ذلك تكلف وليس كلما اول بشي حكمه حكم ما اول
به فلا منع من ان يؤول بالحرف المصدري من جهة المعنى ولا يلزمه احكامه
بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل
حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد عن العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة
ربك بمجنون اي انتفى عنك بنعمة ربك الجنون وانما هي متعلقة بجدو وعلى
شريطة التفسير وقد بيناه عنوان يكون اي كلمة مع بيانا كانه قيل فلما بلغ الحد
الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من فقيل مع اعطف الناس عليه واشفقهم
وهو ابوه اي انه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق لما انه كان اذ ذاك
ابن ثلاث عشرة سنة فلو سعى مع غير المشفق جاز ان يكلفه ما لا يحتمل قال
صاحب الزوائد اي اقتصارا على ذلك والوجه ان يقال التقدير فلما بلغ السعي كائنا
معه فيكون حالا من السعي متقدما عليه وقال الطيبي المعنى لا بيانا عند علمه وفيه نظر
السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر حيث ظرف مكان
لا علم لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق
للرسالة نفسه لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وقد مضى الكلام
في بحث حيث من حرف الحاء ما فيه غنية وما جوزه الشارح من نصب حيث على ظرفيتها
بان يكون المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثلها
اي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل والصلاحية
للرسالة ولستم كذلك وما تعقبه المحشي من تبعيد هذا التجويز فراجع ذلك ان شئت
وحينئذ فلا ينصب باعلم الا على قول بعضهم بشرط تاويله بعالم وانما لم
ينصب افعل التفضيل المفعول به لانه ضعيف في العمل لانه في الوجه الرابع من
العمل وجوز الكوفيون نصبه للمفعول والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم
وما افعله انه بالاعجب كذا قال ابو حيان ويلزم من ذلك خروج حيث عن الظرفية وهي
من الظروف التي لا تخرج عن الظرفية الا شذوذا ولانه عجب انها باقية على ظرفيتها وان لا
العامل فيها اعلم ولا يقال انه يلزم منه ان يكون في مكان اعلم منه في مكان اخر لانا
نقول مفهوم الظرف ضعيف ولا سيما هنا ان مع قوله تعالى فجاءته احديهما تمشي على استحياء فعرضن
قراءة حمزة ويعقوب فصرهن بكسر الصاد والباقون بضمها وهما لغتان
تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن لان الجليست من صلة الفعل
فعند التفسير من لحرت الشي بمعنى قطعته وفصلته وانما تعلقه بخذ اي على هذا التفسير
قال في الصحاح بل قال هذا جعل في الاية تقديما وتاخيرا كانه قال فخذ اليك اربعة من الطير
فصرهن


فصرهن قال ضربا ملهن ثم اقطعهن ثم قال في الصحاح صاره يصوره ويصيره اي اماله
وقرئ فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها قال الاخفش يعني وجههن يقال صر
الي وصر وجهك الي اي اقبل علي فتعلق قال في الفرين من اسكن واحمهن اليك
لتتاملها وتعرف شانها لئلا يلتبس عليك بعد الاحياء بان الحاصل بعضهن
الى بعض اليك ومعلوم الوجهين في التفسير مع تقدير مضاف في الكلام
اي الى نفسك لان لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل
الا في باب ظن اي وما حمل عليه والحق به من رأى الحلمية وفقد وعدم
واما الحاق رأى البصرية فشاذ وقد نبه المصنف على ذلك في حرف
العين فلذا اقتصر هنا على ظن اكتفاء بما ذكره ثمة ولعله اراد بباب ظن
ظن وما الحق بها وجه نحو ان رآه استغنى اي ان راى نفسه غنيا فلا
يحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء وقرا المثناة في التحتية اول الفعل واما
من فتح الباء وقرأ بالمثناة الفوقية في اوله فان الفاعل ضمير المخاطب والمفعول
غيره ويجب تقدير هذا المضاف في كل فعل صغره متصل عدي الى ضميره
متصل نحو هزي اليك بجذع النخلة اي الى نفسك واضمم اليك جناحك
امسك عليك زوجك اي اضمم الى نفسك امسك على نفسك وقوله هون عليك
فان الامور بكف الاله مقاديرها تقدم الكلام على من حرف العين وقوله
دع عنك نهبا صيح في حجراته هذا صدر بيت عجزه ولكن حديثا ما حديث الرواحل
وقد سبق الكلام على من كلمة عن قال التقدير فيها هون على نفسك ودع عن نفسك
وحجراته بفتحتين اي نواحيه وقول ابن عصفور ان عن وعلى في ذلك
المتبادر انه اشارة الى ما يجب تقدير هذا المضاف فيه ان هما بين الكلمتين
اسمان كما في قوله غدت من عليه بعد ما تم ظموها صدر بيت عجزه تصل وعن
قيض بيد مجهل وقد مضى الكلام على ... في على ولقول ابن الرماح
دريه من عن يميني مرة وامامي وهذا ايضا مضى الكلام على في عن فان عجز
وعن فيهما اسمان لدخول الجار عليهما فاذكر دفعا للمحذور المذكور يعني تعدي
فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل وهم اي غلط لانه معنى على الاسمية فوق
ومعنى عن الاسمية جانب ولا يتاتيان هنا اذ لا معنى لقولك هون فوقك
واسكن فوقك ودع جانبك ولان ذلك اي الحمل على الاسمية لا يتاتي مع الى لانها
لا تكون اسما فلا يطرد تخريجه في نحو واضمم اليك وزعم ابن الانباري انها تكون اسما
لقولهم انصرفت من اليك اي من عندك ومن عندي وقد عرفت ذكر فيما مضى ورائد خط
المحسبه هذا الكتاب يعد نقل قول ابن الانباري ما نصه قال شيخنا ولا يبعد ان يكون
كما قال اي جعلها حرفا الى تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل والحق بعد ذلك
اذا المحذور المذكور بيدفع بتقدير مضاف وتقديره اكثر شيئا ان يختص بعلم وقد قال
الشارح ان كلام المصنف هنا كله كلام ابي حيان نقله وانسب اليه تجاوز في التفسير غير منسوب اليه
ذلك في لا ... حسبما ... انه غلط يصح بالرد وبالغ فيه وقد عدله بكلام حسن فيرده
على

ولسيرد لك بالانصاف وما احتج ابا حيان ان تخيل بقوله الفي بل انسهم اسمه طاروا
بها فرحا عزوا او مكسمعوا ابن صالح دفنوا الثامن قوله تعالى تحسبهم الجاهل
اغنيا من التعفف فان المتبادر تعلق من باغنيا لمجاورته له ويفسده انهم
سبق ظنهم فان قد استغنوا من تعففهم علم انهم فقرا من المال فلا يكون جاهلا
بحالهم فان قلت كيف ترتب العلم بفقرهم على ظن استغنائهم من التعفف والظن لا
ينتج العلم قلت لا اشكال ان التعفف لا ينتجه الا التعفف لكن ليس المراد بالعلم ههنا
الا ما ينبغي به الجهل فلا اشكال والمناسب متعلقه بيحسب وهي التعليل
والمعنى ان حالهم يخفى فيظن الجاهل بسبب تعففهم عن المسئلة انهم اغنيا من المال
لان من عادة المتعفف ان لا يسال ولا تماجر المتعفف لحرف السبب لعدم اتحاد الفاعل
واتحاده من شروط النصب لان فاعل حسب الجاهل وفاعل التعفف الفقرا ولان
حرف يجي للدلالة على ان التعفف لو وقع منهم مرارا صار معهودا لهم والاكثر
فيما كان معرفا ان يجر ويجوز هنا لابتدا الغاية اي من تعففهم ابتدا حسبان الجاهل
لانه لا يحسبهم اغنيا عن تعفف بل عن مال التاسع قوله تعالى الم تر الى الملا من بني اسرائيل
قال ابو حيان الرؤية هنا علمية وقد ضمنت معنى ما يتعدى بالى فلذلك لم يتعد الى
مفعولين وكانه قيل الم ينته علمك الى كذا وقال الشيخ رايت يتعدى بنفسه دون
الجار لكنه لما استعمل قولهم الم تر بمعنى الم تنظر عدي تعديته وقلما يستعمل ذلك في غير
التقرير من بعد موسى اذ قالوا فان المتبادر تعلق اذ بفعل الرؤية ويفسده
انه لم ينته علمه او نظره اليهم ما قال ذلك بنا على ان الرؤية تحتمل ان تكون
بصرية وان تكون قلبية اليهم في ذلك الوقت وانما العامل فيها مضاف محذوف
اي الم تر الى قصتهم او خبرهم في ذلك الوقت اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم
فان الذوات لا يتعجب منها بل من احوالها وهذا هو دليل التقدير العاشر قوله تعالى
فمن شرب منه فليس مني اي فليس من اتباعي ومن لم يطعمه اي لم يذقه فانه
مني من طعم الشي اذا ذاقه ماكولا او مشروبا واختير هذا اللفظ لانه ابلغ لان نفي
الطعم يستلزم نفي الشرب ونفي الشرب لا يستلزم نفي الطعم اذ لا يستلزم نفي الاخص نفي
الاعم بخلاف العكس ولان التكليف بالمنع من الطعم اشق من التكليف بالمنع من الشرب
اذ قد يحصل باخذ الما في الفم نوع راحة وان لم يشربه الا من اغترف ولم يطعمه
فان المتبادر تعلق الا الاستثنا بالجملة الثانية اي جملة ومن لم يطعمه فانه مني
وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة بيده ليس منه لانه استثنا من
منفي فانه مثبت وليس كذلك لان اعتبار الاستثنا منه يودي الى كون الاغتراف
محظورا بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى اي من جملة فمن شرب منه فليس مني
فهو يقتضي ان من اغترف فهو منه لقاعدة ان الاستثنا من النفي اثبات ومن الاثبات
نفي قال الشيخ رح وهذا كما قيدها الذي يقتضيه النظر الصائب فانه ليس الكلام للعارف
تضاعيفه وذكر انه ورد في معرض بيان مخالفة الاكثرين لما امروا به وارتكابهم المنهي عنه وقد
اقتصر على ذكر الكارعين دون المغترفين فعلم ان الاغتراف ليس بمنهي عنه بل هو رخصة

وهذا

٢٢٩

وهذا معنى قول الزمخشري ومعناه الرخصة في اغتراف الغرفة باليد دون الكرع في الما وشرب
الفم والدليل عليه ان معنى الا الاستثنا الرخصة في الاغتراف لا زيادة المنع على ما هو
مقتضى الاستثنا من الجملة الثانية قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم وقال صاحب
الانتصاف في هذه الاية دليل على ان الاستثنا اذا تعقب جملا لا يتعين عوده
الى الاخيرة واعترض العراقي من وجهين احدهما ان الاستثنا اما ان يعود
الى الجملة الاخيرة او الجميع والجمع والاختصاص بالاولى لم يقل به احد ولا حجة في الاية
لقيام دليل من خارج على ارادة الاولى الثاني ان عود الاستثنا الى الاخيرة او الى
الكل حيث لم يقترن به ما يدل على خلافه وقد حسن الشارح ثاني الوجهين وتعقب
الاول بانه غير وارد على صاحب الانتصاف لان عبارته ليس فيها ما يقتضي
ثم قايلا باختصاص الاستثنا بالاولى ووهم ابو البقا في تجويزه كونه مستثنى
من الثانية لما عرفت واما ما يحصل الفصل بالجملة الثانية اي بين المستثنى والمستثنى
منه لانها مفهومة من الاولى المفصول بها لانه اذا ذكر ان الشارب ليس منه
اقتضى مفهومه ان من لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا فصل وجعل القاضي
الغرض تقديم الثانية يعطى الاستثنا من باب العناية بالجملة الثانية كما قدم والصابيون
من قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابيون على الخبر يعني من امن منهم
الاية دلالة على ان الصابيين مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الاديان كلها يتاب عليهم
ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم الحادي عشر قوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد
رده بعضهم كما في حواشي التلويح للفاضل العراقي فان ما قبل الغاية لا بد
ان يتكرر قبل الوصول اليها اي لا بد ان يتكرر منه الاحداث السابقة نحو سرت
الى الصباح فالسير حدث شيئا فشيئا ان يتكرر بعضه في اوقات شتى الى الصباح
فبان يضيا وقتلته الى الصباح وانت تريد بالقتل ازهاق الروح لا
الفعل بهذا المعنى ليس حدثا شيئا فشيئا كما لا يخفى وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول
الى المرفق وان كان الغسل في نفسه يتكرر فقبل اليد يتكرر لان اليد شاملة لرؤوس الانامل
والمناكب وما بينهما وقد اجاب بعض من ذكر الفاضل العراقي في حواشي التلويح بان
المراد بما قبل الغاية الحدث الواقع قبلها وبتكرره تكرر ابعاضه بان يقع مرتبا و
الكثير في محل واحد كضربت زيدا الى ان مات او تكرر بحسب اجزا المحل بان يقع مرة واحدة
في محل ذي اجزا متصلة كسرت من البصرة الى الكوفة لان في كل جز
من المسافة سيرا وقوله الى المرافق من قبيل الثاني ولا يخفى ان هذا ذهول منه عن كون المغيا
هو غسل اليد لا الغسل واليد وان كانت ذات اجزا الا ان غسلها اذا وقع على الاجزا جملة
وقياسه على سرت من البصرة الى الكوفة قياس مع الفارق لان السير وان كان واحدا في نفسه
الا انه واقع في مسافة ذات اجزا كل جز منها مفيد للاخر بالضرورة فيتعدد الحدث
الواقع فيه فتامل قال والصواب تعلق الى باسقطوا اي واسقطوا الغسل الى المرافق والمراد بالاسقاط

عدم الغسل مخدوش قال المولى سعد الدين في تلويحه ذهب بعضهم الى ان الغاية
للاسقاط وذكروا لهذا الكلام تقديرين احدهما ان صدر الكلام لما كان متناولا للعالم
كاليد فانه اسم للمجموع الى الابط كان ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها
لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا به كانه قيل اغسلوا ايديكم
مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فتبقى داخلة تحت الغسل والثاني وان كان
الظهور ان الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور وللقاضي الامام ههنا بحث
وهو انه اذا قرن بالكلام غاية او استثناء او شرط لا يعتبر بالمطلق ثم يخرج بالقيد
عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع القيد جملة واحدة فالفعل مع الغاية كلام واحد
للايجاب اليها لا للايجاب ولا للاسقاط لانهما ضدان فلا يثبتان الا بنصين مع ان
الغاية نصه واحد وقد اجيب عن هذا البحث بان مرادهم انه لو لم يذكر الى
المرافق لكان غسل المجموع ومع ذكره انما غسل البعض وهو من الكف الى المرفق
فكانه اسقط ما وجب في الكلام اسقاط وايجاب بهذا الاعتبار لا ان هناك ايجابا
واسقاطا حقيقة واجاب عنه صاحب التوضيح بان المراد بقولهم ان الغاية هنا
للاسقاط ليس انه للاسقاط عن الحكم بعد الاستيعاب حتى يلزم ان لا يثبتا بنص واحد
وان المراد الاسقاط من ان يتبع على حكم الصدر وذلك معنى توقف اول الكلام على اخره
اذ لما نفيه ما بعده حتى يثبت له بالكلام حكم واحد وهو الحاصل من جميع الكلام
مع المغيبة وقال في فصول البدائع هذا التحقيق لما وضع له مجموع القيد والمقيد وضعا
نوعيا باعتبارهما مقرونة لا باعتبار كل منهما منفردا فلا يرد بحث القاضي الامام
وسقط ومن ذكره دخول المرافق في الغسل لان الاسقاط كما ذكر الاحتياط او
انه تبين ان الانسان بدءه المناكب وقد انتهى الى المرفق والغالب ان ما بعد
الى يكون غير داخل حتى فان الغالب ان ما بعدها يكون داخلا واذا
لم يدخل في الاسقاط بقي داخلا في المامور بغسله اذ لا واسطة
بينهما وقال بعضهم الايدي في عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل اية السرقة
يعني قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما والصحيح ان الايدي فيها باقية
على معناها لغة والاقتصار على الاكف انما عرف بفعله صلى الله عليه وسلم وتوكد وانه قد صح
الخبر باقتصاره عليه السلام في التيمم على مسح الكفين كان حديث عمار على التحقيق
وبه قال عطا ومكحول والاوزاعي واحمد واسحاق وداود وحكاه الخطابي
عن عامة اصحاب الحديث كذا لابن المنذر وبه اقول ممن ان المامور
مسحه في اية التيمم هو الايدي وقد عزا الامام في نشره هذا الوجه لكثير
من الفقهاء وهو المذهب لنا اما منا الشافعي انها منعنا ان ناخذ برواية
عمار في الوجه والكفين ثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه مسح وجهه وذراعيه وان هذا اشبه بالقران والقياس لان
البدل من الشيء يكون مثله فكان ذكر الاقتصار تفسير المراد بالايدي
في اية



في اية التيمم كما كان الاقتصار على الاكف في اية السرقة تفسيرا والجواب كذلك لما يصلح تفسيرا
للمراد في التيمم لو سلم معارض لما في اية السرقة ولا سيما وهو مخالف للظاهر والقياس
فقد قال اصحابنا ان الله امر بغسل اليد الى المرفق في الوضوء وقال في اخر الاية
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم وظاهره
ان المراد الايدي الموصوفة اولا وهي المرفق وهذا المطلق محمول على ذلك
المقيد قال النووي في شرح المهذب وذكر الشافعي هذا الدليل بعبارة
اخرى فقال كلما سمعناه ان الله تعالى اوجب طهارة الاعضاء الاربعة في الوضوء
واسقط منها عضوين في التيمم وقد اجمع المسلمون على ان الوجه يستوعب
في التيمم كالوضوء فكذا اليدان قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط
قلت وهذا اي جعل الى غاية للغسل دون الاسقاط على تقدير حمل الايدي على
الاكف بناية الوضوء اعلم به الاشارة الى ما فيه فلا بد من تقدير محذوف ايضا تعتبر
الغاية له اي ومد الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف
قبل ولا بد من شيء اخر وهو ان يكون الى يتعلق بفعل محذوف والتقدير واغسلوا الى
كانت متعلقة بالفعل المذكور فيما لا يقضي قوله فاغسلوا وجوهكم لاستحالة المعنى وانما
هو على التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف لا بالمذكور وقد ورد عليه
ان لا حاجة الى هذا التقدير وما ذكر من استحالة المعنى بدونه ليس بصحيح لانه عطف الايدي
على الوجوه بالواو لا يقتضي الا الجمع بينهما في المغسولية لا في التعلق باغسلوا المقيد
بالوجوه كما ظن وهذا هو الحق فتدبر الثاني عشر قول ابن دريد في مقصورته اذا امرؤ
القيس جرى الى مده فاعتاقه حمامه دون المدى امرؤ القيس هو ابن حجر الكندي
الشاعر المعروف والمدى الغاية والعوق والاعتياق والتعويق الحبس والحمام بكسر
المهملة وفتح الزاي حم وقدر به قدر الموت فان المبادر تعلق الى بجرى ولو كان
كذلك كان الجري قد انتهى الى ذلك المدى الذي اعتبر غاية له وذلك يناقض قوله
فاعتاقه حمامه دون المدى اي لو ابقي اللفظ على ظاهره من تعلق الى بجرى لافضى
الى مناقضة اخر الكلام اوله وذلك ممتنع فلا بد من التاويل وانما الى مده متعلق بكون
خاص منصوب على الحال اي طالبا الى مده قيل في هذا التقدير نظر اذ لا يقال
طالب الى كذا فالاولى تقديره قاصدا لقولك قصدت اليه وكما يقال قصدت اليه ولذا كما
يقال قصدته ويجوز ان يتعلق الى بجرى على تضمين معنى الارادة اي اراد الجري
او على ان الجري بمعناه وفي الاخير مضاف مقدر اي دون قطع المدى ونظيره
قوله اي قول دريد فيها يصف الحاج اي قاصد الحاج الى بيت الله الحرام ينوي التي فضلها رب العلى
لما دحى تربتها على البنا ينوي يقصد والموصول صفة الكعبة قال الشارح ويحتمل تقدير
البلاد والبنا بالقصر اما بضم الموحدة جمع بنية كغرفة وغرف او بكسرها جمع بنية كقربة
وقرب وهي البناء فان قوله على البنا متعلق بابعد الفعلين وهو فضلها لترتبه في المعنى وصحته

لا باقتريها وهو دجوجي سبط لغنا والعين اذ لا معنى لسبط ترتيبها على الابنية
بخلاف تفضيله عليها الثالث عشر ما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعرب لتلبيده
هو بكسر المثناة الفوقية وبالذال المعجمة لقدك على الشيخ ولم اقف عليه في شي من
كتب اللغة المتداولة كالصحاح والقاموس وغيرها قيما في قوله ولم يجعل له عوجا
قيما صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف العوج قيما وهما متضادان لان ما
المعنى انه تعالى انزل الكتاب ولم يجعل له شيا من العوج باختلال في اللفظ وتناقض
المعنى كالعوج في الاعيان وانزله مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط وقيما
بمصالح العباد فيكون وصفا له بالتكميل بعد وصفه بالكمال او قيما على الكتب السماوية
يشهد بصحتها ونرجح على من وقف من القرا كحفص عن عاصم على الوعوجا سيرا لي
اضاف الالف لها التنوين لانها تبدل عنه في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم
اي وهم انه صفة اذ لا يوقف على الموصوف بدون صفته وانما قيما حال كامن
اسم محذوف وفي نسخة الشارح انما ينتصب باسم محذوف هو وعامله اي انزله
قيما واعتبر قاضي القضاة انتصابه بفعل مضمر تقديره وجعله وفايدة الجمع
بين نفي العوج واثبات الاستقامه وفي احدهما غنية عن الاخر التاكيد اذ رب
مشهود له بالاستقامه لا يخلو من ادنى عوج عند التصفح واما من الكتاب
وجملة النفي معطوفة على الاول فتكون من تتمة الصلة ومعترضة بين الحال
وصاحبها بالواو على الثاني وعليها فلا تحرلها قالوا ولا تكون معطوفه
على الثاني كما على الاول لئلا يلزم العطف على الصلة اي عطف جملة النفي على صلة الذي
قبل كمالها واما من الضمير المجرور باللام اذ لا عبد الحال الكتاب لا اذا اعيد
بالحال سنا المجرور على اي عبده لان سياق الاية اجمع يقتضي وصف الكتاب
المنزل على عبده وتعظيمه والتنويه بشانه فجعل الضمير له جريا على المناسب
والى ان المعنى مستقيما على جعل الضمير المجرور باللام لعبده بانه يكون التقدير
ولم يجعل لعبده عوجا فرحا حال كونه قيما على الامة يرشدها الى مصالحها ويأخذ
بحجزها عن اقتحام المهالك او جملة النفي وقيما حالان من الكتاب الاول جملة
والثانية مفردة ثناء على ان الحال تتعدد ولم يختلفوا وقد جزم الكرماني بانه الصحيح
وقياس قوله الفارسي في الخبر انه لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة بل يكون
الحال كذلك فلا تتعدد مختلفة بالافراد والجملة لا يقال قد صح ذلك اي التعدد كذلك
في النعت نحو وهذا ذكر مبارك انزلناه والحال في المعنى نعت لصاحبها كما جاز
فيه جاز فيها لقد ثبت هذا التعدد في الحال نفسها نحو ولا تقربوا الصلاة
وانتم سكارى ثم قال سبحانه ولا جنبا فلا حاجة حينئذ في جواز تعددها مختلفة
الى التعلق تشبيها بالنعت لسماع ذلك فيها نفسها فان وانتم سكارى جملة وقعت
حالا وقوله ولا جنبا حالا اخرى مفردة لان الحال بالخبر اشبه منها بالنعت تعليل الاشر كما لك
لو

توجد فيه العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدا
وخبر لا منعوت ونعت وكان الحمل على ما هي به اشبه اليق فيحمل على الخبر
لا النعت ومن ثم اختلف في تعددها مختلفة واتفق على تعدد
النعت مختلفا واما جنبا فعطف على الحال لا حال جواب لقول ابن الي ثبت
وقد استشكل هذا بان المعطوف لو كان غير حال لم يصح عطفه على
الحال ضرورة وجوب اشتراك المتعاطفين في الجهة التي ساغ العطف
لاجلها وحينئذ فهي حال قطعا لا غير حال واجيب بان المنفي كونها حالا
باعتبار الاصالة والاستقلال وبالعطف يثبت له الحالية بطريق
التبعية دون الاصالة وقيل الجملة المنفية حال وقيما بدل منها بدل مفرد
من جملة عكس عرفت زيدا ابو من هو فانه بدل جملة من مفرد
الرابع عشر قول بعضهم في احوى من قوله تعالى فجعله غثاء احوى
انه صفة لغثاء وهو بضم المعجمة بعدها مثلثة كغراب البالي من ورق
الشجر المخالط زبد السيل وقال في الصحاح الغثاء بالضم والمد ما يحمله
السيل من القماش وهو بالضم القاف ما على وجه الارض من فتات
الاشياء حتى يقال لرذال الناس قماش كذا في القاموس وفي عمدة
الحفاظ الغثاء ما احتمله السيل من النبات بعد يبسه فالقاه على الجوانب
والاحوى افعل من الحوة بضم المهملة وتشديد الواو وهي سواد
يضرب الى الخضرة والاحوى الظبي الذي على ظهره خطان
من سواد وبياض وقال في القاموس الحوة بالضم سواد الى الخضرة
او حمرة الى السواد ثم قال وشفة حواء حمراء الى السواد والاحوى
الاسود والنبات الضارب الى السواد لشدة خضرته وقال في
الصحاح الحوة لون يخالط الكمتة مثل صدا الحديد والحوة سمرة
الشفة وهذا ليس بصحيح على الاطلاق بل هو صحيح اذ فسر
الاحوى بالاسود من القدم والبلى يعني انه تعالى جعل ما
اخرج من المرعى بعد خضرته ونضارته وتكامل نبته حطاما تحمله
السيول الجارفة على ما اقتضته حكمته البارعة من ان لا بقاء للحادث
في هذه الدار الفانية واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري
كما فسرها هنا فانه قيل في تفسيرها خضراء ان يضرب الى السواد من شدة الخضرة فجعله
صفة لغثاء وهو ما علمت كجعل قيما صفة لعوجا وهو فاسد لما بينهما من التضاد فهذا فاسد ايضا
وانما الواجب ان يكون حالا من المرعى واخر لتناسب الفواصل ورؤوس الاي وأصل الكلام
والذي اخرج المرعى احوى فجعله غثاء الخامس عشر قول بعضهم وهو الطبري في قوله تعالى فاخرجنا
به نبات كل شيء اي فاخرجنا بذلك الماء نبت كل صنف من اصناف النبات وفيما والمعنى اظهار القدرة
في انبات الانواع المختلفة بماء واحد فاخرجنا منه من النبات او الماء خضرا

خلل
يخرج منها حبا متراكبا وهو السنبل ومن النخل من طلعها قنوان اي وتخرج من النخل من طلعها قنوان او من النخل خبر قنوان ومن طلعها بدل منه والمعنى وحاصله او يخرج من طلع النخل قنوان وهو الاعذاق جمع قنو كصنوان جمع صنو دانية قريبة من المتناول او ملتفة قريب بعضها من بعض وجنات من اعناب فيمن رفع جنات وهو محمد بن ابي ليلى والاعمش وابو بكر في رواية عن عاصم انه عطف على قنوان وهو يقتضي ان جنات الاعناب يخرج من طلعها النخل وهو فاسد اذ العنب لا يخرج من النخل ولهذا انكر ابو عبيدة وابو حاتم هذه القراءة قال ابو حاتم هي محال لان الجنات من الاعناب لا تكون من النخل والحق انه لا يبعد انكارها حيثما كان وهو جيد من العربية وقد احتج في توجيهها فقال وانما هو مبتدا محذوف الخبر اي ثم جنات او ولهم جنات وهذا التقدير الثاني هو ما ذهب اليه النحاس وقدروا ايضا ومن الكرم جنات وحمل الزمخشري في الرفع وجهين احدهما ما ذكره النحاس والثاني ان يكون معطوفا على قنوان وحاصله او يخرج من النخل قنوان وجنات من اعناب اي من نبات اعناب قال التفتازاني واورد على الاول انه لا دلالة فيه على ان الاعناب والجنات من انزال القوت ولا اختصاص بالوجه الاول والجنات ولا بالاعناب بل يجري في النخيل والقنوان ويندفع بان ذكر عوضا في الفاده العقل ودلالة المقام وعلى الثاني انه يؤول الى ان المعنى من النخل جنات من اعناب وفساده ظاهر والجواب انه اذا عطف جنات على قنوان كان من اعناب عطفا على من النخل فيصير من عطف مفرد على المبتدا المتاخر على خبره غايته ان المعطوف على المبتدا يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشارح عندي اصطلاح كشرح عند قائلي وقد عاب بان من اعناب صفة جنات وهي لما كانت من حيث كونها في ارض النخل جاز وصفها بكونها تخرج من النخل مجازا لكون جناتها مدركة من خلالها وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز والمراد منه عطف الجملة اي وحاصل او يخرج من الكرم جنات من اعناب فهو كقوله عطف على قنوان يجوز وبينه بقوله اي من نبات اعناب يحلل ثم تضاف فحذفوا لان الجنات لا تكون من الاعناب بل من النبات والاشجار ونظيره قراءة من قرا وحور عين بالرفع وهم الجمهور ومنهم السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وابو جعفر وشيبة والاعمش وطلحة والمفضل وابان وعصمة عن عاصم والكوفيان حمزة والكسائي بالجر عطفا على المجرور على منعوت بهذا الحجة ويجوز عين وقال الزمخشري على جنات النعيم كانه قيل هم في جنات وفاكهة وحور بعد قوله يطاف عليهم بكاس من معين هكذا وقع في نسخ الكتاب وليست التلاوة كذلك في الاية التي فيها وحور عين واما التلاوة يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وجه الرفع انه مبتدا حذف خبره واي ولهم حور او وفيها حورا وهو عطف على ولدان وعلى مبتدا المحذوف هو وخبره تقديره ولهم هذا كله وحور عين واما قراءة السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شيء اي واخرجنا به جنات من اعناب وهو من باب وملائكته ورسله وجبريل وميكال اي من باب عطف الخاص على العام للدلالة على امتيازالخاص وكذلك عطف والزيتون والرمان وقال الزمخشري في وجه الاول ذلك

ا ب

قوله عطف على جنات النخل ... محمد ... الفاضل ... عطفا على ... سعد الدين



ان ينتصب علي الاختصاص لفضل هذين الصنفين السادس عشر قوله ابن السيد في قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر يعني من حج البيت اليه سبيلا من قوله والله علي الناس حج البيت ويرده ان المعنى حينئذ ولله علي الناس حج البيت ان يحج المستطيع فيلزم تاثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج قيل هذا مبني علي ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد من جرى ذكره وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر قوله لله علي الناس والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم نية لان رتبته التقدم وانت اذا قدمت المبتدا مع متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله علي الناس المذكورين وهم المستطيعين يرشدك الي ذلك انك لو اتيت بالضمير في هذا التركيب بدل الظاهر فقلت حق ثابت عليهم لصح فقد سد الضمير مسد الاول ومصححه وهو علامة الاداة التي للعهد الذكري بل قد صرح كثير ان الاداة متى دارت بينه وغيره حملها علي العهد نظرا للفتح بعدة المرشدة الي الحكم وتعقب بان كون اللام للعهد الذكري في هذا المقام بعيد جدا وما ذكره في بيانه انما يقتضي تقدم حج البيت في الرتبة علي قوله علي الناس لا تقدم من استطاع اليه سبيلا الذي هو المعهود عليه وفيه نظر لانه متى اقتضى حج البيت فقد اقتضى تقديم متعلقاته سيما الفاعل منها قطعا لانه متى اعتبر المصدر الواقع مبتدا الفاعل مثلا اذا قيل حسن ضرب زيد عمرا فانت انما اخبرت عن الضرب الصادر من زيد الواقع علي عمرو بانه حسن لا عن الضرب الواقع علي عمرو مع قطع النظر عن صدوره من زيد نعم هو لا يدفع الضعف الذي ذكره المصنف من جهة الصناعة بقوله وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الي المفعول لا حتى قيل انه ضرورة كقوله افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فيمن رفع افواه البيت من ثاني الخط البسيط وقائله الاقيشر الاسدي ... والكاس في كف ... الاباريق الشرب ... وهو المكوك ... الصحاح ... وتعالى ... الملك ... والاباريق ... تشم من التلاد ... ولد علي ... سام بن نوح عليه السلام

كذا في القاموس ومنهم الجبارة الذين كانوا ايام علي عهد موسى عليه السلام و الاشارة بنعران يكون بضم الغا
علي انه خطاب جمع حذفت منه واو الضمير للاقاة الساكن الذي هو الضمير من نون التوكيد الخفيفة مع
دلالة ضمة المناسبة عليها والراح الخمر والسرد تشديد الرا بين الحروب مهملتين المتوالية
المتتابعة والشم بتشديد الميم بعد معجمة مضمومة جمع اسم السيد نحو الانف وهو ماخوذ من شم
الانف وهو ارتفاع قصبته وحسنها واستوا اعلاها ويروى بدله الغر العنب المعجمة وهو
جمع اغر والبطاريق جمع بطريق ككبريت وهو القايد من قواد الروم تحت يده عشرة الاف رجل
ثم الطير خان على خمسة الاف ثم القومس على مايتين والتلاد بكسر التاء الفوقية كالتالد والتليد
المال القديم الاصلي الذي ولد عندك كذا في الصحاح واصل التا فيه واو نقيض التالد الطارف والطريف
الطرف والنشب بشين معجمة مفتوحة نون وموحدة المال والعقار في الصحاح وفي القاموس
والنشب النشبة محركتين والمنشبة المال الاصل منه ناطق والصامت وقال المحشي المال الثابت
وقيل المال مطلق و القوافيز بالزاي بعد الفا جمع الا قدح جمع قدح فاقوزة وبقال قازوزة
وقوازير قال في الصحاح والقازوزة مشربة وهي قدح وكذلك القارورة ولا تقل قافوزة قال ابن
السكيت ما القاقزة فمولدة وانشد بيت الاقيس وقال في القاموس والقازوزة والقاقزة
مشربة او قدح والصغير من القوارير والطاس فاجاز ما منع في الصحاح ويروى القواريز
براتب والافواه جمع فاه وهو الفم والاباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابريق
معرب آبري واجاز حوار ذلك في الشعر فلا يكون ضرورة الا انه قليل ودليل جوازه حالة
السعة هذا البيت فانه روي بالرفع التمكن من النصب فلا يكون ضرورة لا
لانها ما لا امندوحة للشاعر عنه وهي الرواية الاخرى اي النصب الرواية الاخرى في البيت
وتانيث الضمير باعتبار الخبر وذكر ان القواعد من النحو والانواه الجمعول اي فاعله وقد اضيف المصدر
الي فاعله ونصب مفعوله وصح الوجهان لان كلا منهما تابع للاخر ومتروع له ومن محصته
اي مجي هذا القليل في النثر الحديث من الصحيح وهو حديث بني الاسلام علي خمس شهادة ان لا
اله الا الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه
سبيلا والاية فيه ذكر الاشكال السابق بعني لزوم ان يتم الكل بتخلف المستطيع لانه
ليس فيه ذكر الوجوب علي الناس كما في الاية ورد عن ابن عامر انه قرا ذكر رحمة ربك
عبده زكريا برفع عبده زكريا تخريج هذا القول والمشهور من ان الا بدالها
بدل من الناس بدل بعض وحذف الرابط لفهمه اي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل
بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدا وفي اعراب ابي البقا وحج البيت مبتدا وخبره
علي الناس ويجوز ان يكون الخبر لله وعلي
علي ان من متعلقة بالاستقرار في تقديره استقر علي الناس ويجوز ان يكون الخبر لله وعلي
متعلقة به اما حالا او ما مفعولا ولا يجوز ان يكون لله حالا لان العامل في الحال علي
هذا يكون معنويا والحال لا يتقدم علي العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع الحج بالجار الاول او الثاني
والحج مصدر اضيف الي المفعول ومن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل وقيل هو في
موضع رفع تقديره هم من استطاع او الواجب عليه من استطاع والجملة بدل ايضا وقيل من مرفوع
بالحج اي ولله ان يحج البيت من استطاع فعلي هذا في الكلام حذف تقديره من استطاع منهم
لكون في الجملة ضمير يرجع الي الاول وقيل من مبتدا شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل
علي ذلك



علي ذلك قوله ومن كفر وجوابها هذا ما فيه القول الثالث وهو ما نسبه
المص لابن السيد ونسبه ابو حيان لبعض العصريين وعليه فلا حاجة
الي تقدير منهم كما هو ظاهر ومن ثم لم يذكر المص تقديره فيه والقول
الرابع هو ما عزاه المص للكسائي فقال وجوز الكسائي كونها مبتدا
فان كانت موصولة فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف
جوابها والتقدير عليهما اي علي الموصولية والشرطية من استطاع
فليحج فانما صح جوابا لمن شرطية حيث لا ظهور لاثر الجزم يصح
خبرا عنها موصولة وسكت عن وجه كونها خبر المبتدا محذوف
وعليهن اي وعلي بدليه من الناس وابتدائها موصولة وسكت عن
شرطية فالعموم في ولله علي الناس مخصص اما بالبدل فيما اذا
كانت من بدلا واما بالجملة فيما اذا كانت مبتدا وكذا ان قدرت هو خبرا
وقد جعل ابو البقا الجملة حينيذ بدلا ايضا فالتخصيص بالبدل اما
مفرد او جملة السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى
يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سوءة
اخي ان انتصاب اواري في جواب الاستفهام وهو فاسد
ووجه فساده ان جواب الشي مسبب عنه والمواراة لا تتسبب
عن العجز وقد ابدى التفتازاني ههنا احتمالا وهو ان يكون الاستفهام
انكاريا ابطاليا فيفيد النفي ويصح السببية اي ان يكون لم اعجز واريت
وقيل انكار توبيخي وهو من قبيل اتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب وان
التوبيخ منسحب علي الامرين مشعرا بانه في العصيان وتوقع العقوبة مرتكب
خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سببا للعفو ويكون التوبيخ علي هذا
الجعل وههنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سببا للمواراة دلالة علي
التعكيس المولد للعجز والقصور عما يهتدي اليه وانما انتصابه بالعطف
علي اكون والمعنى العجز لكونه للمواراة ومن ثم اي ومن اجل ان جواب الشي
سبب عنه امتنع نصب فيصبح بجعله جوابا للاستفهام في قوله الم تر ان الله انزل
من السما ما فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة لا تتسبب عن روية
انزال المطر بل عن الانزال نفسه وسر ذلك ان جواب الاستفهام من شانه ان ينعقد منه
ومن الاستفهام شرط وجزاؤها لا يستقيم ان يقال ان رايت انزال المطر يصبح الارض مخضرة
لان اصباح اخضرارها ليس مرتبا علي رؤية الانزال بل علي انزال المطر وقيل انما لم ينصب لان الم
تر في معنى قد رايت اي ان الاستفهام فيه للتقرير مثل الم نشرح فلم يصح
ان النفي اذا دخل عليه الاستفهام فان
كان للتقرير عومل معاملة النفي في الجواب كما في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلي ولذا صح الجواب ببلي دون
نعم وان اجيب النفي بالفا كان علي معنيين في كل منهما ينتفي الجواب كما في نحو ما تاتينا فتحدثنا فان الحديث منتف
في الحالتين والتقرير باداة الاستفهام لا ينفي المحض في الجواب فينتفي الجواب وتبت مدخول الجواب الاداة فيلزم اثبات الروية

يستقيم

فيتبيم

واستثنا الاضطرار وهو خلاف المقصود وقيل النصب جايز في قوله تعالى افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب
فان معناه الحث على السير في الارض ليروا مصارع المهلكين فيعتبروا بذكر ولكن قصد هنا
الى العطف على اول اترا على قيل افصح باصبحت فيما عدل الى صيغة المضارع الدال على بقاء اثر
المطر زمانا بعد زمان والصواب القول الاول وهو امتناع النصب فقبيح ولم يطلع
مثل افلم يسيروا لما بينا من جواب النفي يتسبب عنه واصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية
الانزال وزيادة العقل وكمال البصيرة يتسبب عن السير في الارض الثامن عشر قيل بعضهم في قوله
نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة ان الاصل اتخذوهم قربانا فالمفعول الاول محذوف
وهو عايد الموصول وان الضمير المحذوف وقربانا مفعولان والهة بدل من قربانا وقال
الزمخشري ان ذكر فاسد في المعنى وان الصواب ان الهة هي المفعول الثاني وان قربانا حال قبل في تقييد
النهي عن اتخاذهم الهة من دون الله بحالة كونها قربانا والمقصود عن اتخاذهم الهة من
دون الله مطلقا اللهم الا ان يقال ان هذه الحالة مستقبحة فان من شان الالهة التي تتخذ من
دون الله عند هولا ان يكون قربانا فقد ما لك تخبرا عنهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى
ولم يبين اي الزمخشري وجه فساد المعنى ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا
من دون الله لا يقتضي جعل قربانا معمولا ثانيا اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه
قربانا لا انك اذا قلت لتتخذ فلانا حملا دوني كنت مقتضى مفهوم هذا التوبيخ امرا
له ان يتخذك معلا دونه والله يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره سبحانه
هذا ما قاله ابن المنير في الانتصاف وبين اليمني في حواشيه فساد المعنى بوجه اخر فقال اذا كان
الهة بدلا من قربانا كان قربانا في نية الطرح فكان تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم الهة من
دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم الهة من دون الله حتى يتبين ذلك اليهم بل كانوا مؤمنين
بالهية الله تعالى والالهية للاصنام والمفهوم من هذا الكلام الهية الاصنام دون القول بالهيته سبحانه
بخلاف ما اذا كان قربانا حالا فان المفهوم انهم اتخذوهم من دون الله الهة حال تقربهم
بها اليه وهذا لا يلغيهم نفي الالهية تعالى قال اليمني وهذا الموضع مظنة تامل لينبغي
ولا يخفى انه يبني ما ذكره بطلان المبدل منه في حكم الطرح لفظا ومعنى وليس كذلك
فقد فصل الزمخشري وقال ان البدل في حكم تنحية الاول ايذانا منهم باستقلاله
بنفسه ومفارقته للتاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا انهم يعنون اهدار الاول واطراحه
الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو ذهبت تهدر الاول لم يتسد كلامك
التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى او جاوكم حصرت صدورهم اي ضاقت وانقبضت
صدورهم جملة دعائية ورده الفارسي بانه لا يدعى عليهم بان تحصر صدورهم عن
قتال قومهم اي ان حصرت صدورهم لو كان دعا لكان دعا عليهم بان تحصر
صدورهم عن قتالنا او قتال قومهم لكن حصر صدورهم عن قتال قومهم
لا معنى له وكذا تخييب بانه اراد الدعا عليهم ان يسلبوا الاهلية للقتال
حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا احدا البتة لا قومنا ولا قومهم والجمهور على ان حصرت صدورهم حال

الفهم

تعتريهم

قد

١٣٦

قد وصفة لمحذوف اي جاوكم قوما حصرت صدورهم منهم العشرين قول الحسن
في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاث ماية سنين فيمن نون ماية وقطعها عن الاضافة
وهو من عدا حمزة والكسائي انه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلث ومجرورا
بدلا من مميزه وان في ورود فانه اذا اقيم مقام ماية فسد المعنى اذ
يصير مدة لبثهم ثلاث سنين وذلك فاسد وكذا ينبغي ان يكون الاول مردودا
ايضا لانه اذا اقيم مقام ثلاث فات تعيين المدة المرادة وهذا كله مبني على ما عرفت
من كون المبدل منه في حكم الطرح راسا وليس كذلك وانما انتصاب سنين على التمييز
على لغة من قال عندي خمسة اثوابا فنقص الغالب في تمييز نحو ماية والالف الافراد والجر
بالاضافة قال صاحب الخلاصة وماية والالف للفرد اضف ههنا ان في علامة الجمع
جبرا لما حذف من واحده وان الاصل في العدد من نحو ثلث اضافته الى الجمع الحادي
والعشرون قول المبرد في لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ان الا الله بدل
من الهة بناء على ما بعد لو غير موجب في المعنى والبدل فيه احسن من الوصف ويرده ان
البدل في باب الاستثنا مستثنى موجب له الحكم اذ لا يكون في كلام غير موجب فلانه كلما
صدق ما قام احد الا زيد صدق قام زيد اي صدق ايجاب الحكم له وثبت المطلوب
والله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم اما الاول فلان الجمع المنكر لا
عموم له فيستثنى منه والاستثنا يستدعي عموم المستثنى منه بحيث لا عموم لا استثنا
فلا مستثنى ولان المعنى حينئذ اي حين اذ جرا الكلام على الاستثنا لو كان فيهما
الهة مستثنى منهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه المخالف انه لو كان
فيهما الهة فيهم الله لم تفسدا وذلك غير مراد بل مفسد للمراد وانما المراد ان الفساد
يترتب على تقدير التعدد مطلق اي المراد ترتب الفساد على تقدير الالهة سوا اعتبر
فيهم الله او لم يعتبر لان مساق الاية لاثبات التوحيد ونفي التعدد واما انه
ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا لم يتم
الا بالجواب ولكان حقه لم تفسدا هذا وقد نقل الشارح ان بعض الفضلاء صرح
بان البدل في باب الاستثنا هو الا وما بعدها ففي نحو ما قام احد الا زيد البدل
الا زيد لا زيد كيف وهو لا يقوم مقام البدل منه للزوم عكس الواقع
فانه موجب له القيام ولو قيل ما قام الا احد كان منفيا قال واذا كان كذلك
فلنبن ما ذكره في الاية وقال صاحب الكشف ومما يدل على بطلان
القول بالبدل هو ان قولك ما جاءني القوم الا زيد ونحوه مما يكون
البعد الا بدلا مما قبلها غاية للاثبات فمعني ما جاءني القوم
الا زيد جاءني زيد فكذلك ههنا لو كان فيهما الهة الا الله لو كان
بدلا لكان معناه لو كان فيهما الله لفسدتا اي وذلك فاسد قال
الشارح وهو نظير ما ذكره قال المصنف ولكن سلك منه هذه ممنوعة فتامل

وماية بالجمع نفرا فردوا
وقرا الكوفيان بالاضافة
الى سنين وضع الجمع
موضع الواحد كجنسه صح

اما الاول اي انه مستثنى فلان الاستثنا اخراج
من الحكم السابق وما قام احد الا زيد يفيد
لاخراج زيد من الحكم السلبي فيكون مستثنى
واما الثاني اي انه موجب له الحكم اذ لا يكون
في كلام غير موجب

وهلا البحث بانى فى مثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا لان لو رجلا
ليس جاز مستثنى منه ولانه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنا
اقتضى انه لو كان معهم جماعة منهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى
صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف في الغلبة مقولة ثانيا
هذا مبتدا والظرف حال والخبر محذوف اي ليس بمراد بدليل الاستثناء الواقع
بعده وهو منقطع فان قيل لاسم ان الجمع في الاية والمفرد في المثال يعني
الهة ورجلا غير عامين بل هما مثال لانا نمنع تنكيرها واقعان في سياق
لو وهي للامتناع والامتناع انتفا والنكرة الواقعة في سياق النفي تعم
قطعا قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيها من احد ولو جاءني ديار
ولو جاءني فاكرمه بالنصب لكان كذا كما يصح ذلك بعد النفي واللازم ممتنع
اذ لا يصح زيادة من بعد لو ولا وقوع ديار في سياقه ولا نصب المضارع
في جوابه وما ذاك الا لكون الكلام مع حرف الامتناع ايجابا وهذه تتصل
سبق النفي والا ابطل كون الا اسم بدلا تعين كونه صفة اي الهة موصوفة
بالمغاير لله وتحقيق المقام ان هذه الاية سيقت لاثبات التوحيد ولو
حملت الا فيها على الاستثناء لم يكن التوحيد حاصلا لان ما بعد لو
فالاستثناء منه نفي فيكون التقدير لو كان فيهما الهة ليس الله معها لفسدتا
لكنهما لم يفسدا فليس فيهما الهة ليس الله معها وهذا يحتمل ان يكون فيهما الهة
~~معها الله لفسدتا لكنهما لم يفسدا فليس فيهما الهة ليس معها وهو~~
لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس الهة منها الله وهو يحتمل ان يكون فيهما الهة ليس معها الله
فلا يحصل التوحيد فتحتم ان لا تكون الا استثنائية وان تحمل على معنى الصفة وهو معنى
مشهور في لسانهم وظهر انه لا يشترط في كونها صفة صحة الاستثناء والمعنى على الوصفية لو كان
فيهما الهة متصفة بانها غير الله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة غير
الله فليس فيهما الا الله وثبت التوحيد الثاني والعشرون قول ابي الحسن الاخفش
في كلمته فاه الى في ان انتصابه على اسقاط الخافض اي من فيه وقال ابو حيان
فاه حال من التاء في كلمته تاويله مشافها والجار والمجرور من الى في خبر مخرج البيان
وقيل الحال محذوفة وفاه مفعول لتلك الحال اي جاعلا فاه ورد بانه لا دليل على
هذا المحذوف ولا نظير له لهذا التقدير وجبرناه كلهم وضع موضع المصدر الموضوع
موضع الحال فقال وضع موضع شفاها الموضوع موضع مشافها ورد بان الاسم
الموضوع موضع المصدر لا بد ان يكون له مصدر من لفظه كالعطاء والدهن
في عجبت من عطائك ودهنك لحيتها اي اعطائك ودهنك لحيتها وفاه الى في ليس كذلك
وجوز ابن عصفور على انه مبتدا وما بعده خبره والجملة في موضع الحال ورده
المبرد فقال انما تكلم الانسان من فيه نفسه لا من في غيره وبان حذف الجار شاذ غير

مقيس

١٢٥

القلب

مقيس وقد يكون ابو الحسن حمله على القلب وان الاصل كلمته من في الى فيه وسائغ
فهم المعنى فلا يرد عليه سؤال ابي العباس المبرد فلنعدل الى مثال غير هذا
فنقول عجب عن الكثير جدا انه قال في قول العرجي هو ابو عمر عبد الله بن عمرو
ابن عثمان بن عفان والعرجي بفتح العين وسكون الراء نسبة الى العرج منزل
بطريق مكة ويكون هذا البيت للعرجي جزم الحريري في درة الغواص وقال
العيني الصحيح انه للحارث ابن خالد بن العاص بن هشام ابن المغيرة بن عبد الله
المخزومي قال الجلال وكذا هو في الاغاني اظلوم ان مصابكم رجلا رد السلام
تحية ظلم البيت من خامس الكامل وظلوم علم امراة وهو منادى مبني على الضم
ويروى اظليم بفتح الهمزة ترخيم ظليمة قال الجلال وهو الصحيح ويروى اهدى
السلام وتحية بعد قوله رد السلام او اهدى السلام من باب فقد تحلو سنا
الصواب هي اشارة رجلا بالرفع خبر لان ظنا منه ان مصابكم بمعنى
من اصبتموه وانه لما كان ورد السلام تحية صفة لرجلا الخبر وعن هذا الاعراب
يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل له معنى البتة وذكر لتقا ظلم منقطعا
عما قبله لا عما بعده وهو والبيت على نقص ذلك لا مد كالمركب الذي لا يصح المعنى المراد
منه الا بان يكون لكل من اجزائه معنى يتحصل وقيل يتحصل له معنى بجعل
ظلم خبر مبتدا محذوف اي هذا ظلم والمعنى ان الذي اصبتموه بقتلكم به رجلا اهدى
سلامه اليكم تحية وتوددا فحقها ان يكون مثالا لا مصابا وجديرا ان لا يحط
بنكم سرا بان يعكس اماله وضاعت اعماله فعلكم هذا ظلم او مصدر بمعنى
مظلوم كقولهم الدينار ضرب الامير اي مضروبه ويكون صفة بعد صفة ولهذا
البيت حكاية مشهورة بين اهل الادب رويت عن ابي عثمان المازني
ان بعض اهل الذمة بذل له اي لابي عثمان مائة دينار على ان يقريه كتاب
سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة الحاجة احتياج فلامه تلميذه
المبرد على ذلك فاجابه بان الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا اية
من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها ولعله فهم من حال الذمي انه
كان معاندا والا فالمذهب ان الكافر يمنع من مسه لا من سماعه وان كان معاندا
لا يجوز تعليمه ويمنع تعلمه في الاصح وغير المعاند ان رجي اسلامه جاز تعليمه في الاصح
والا فلا ثم قدر ان غنت جارية بحضرة الواثق هو ابو جعفر هرون ابن محمد المعتصم
ابن هارون الرشيد الهاشمي احد الخلفاء العباسيين ولد لعشر بقين من شعبان سنة تسع
وتسعين ومائة وبويع بالخلافة لما مات ابوه في تاسع ربيع الاول سنة سبع وعشرين
ومائتين بعهد منه قال الخطيب كان ابن احمد ابن ابي داود استولى على الواثق وحمله على
التشديد في المحنة ودعا الناس الى القول بخلق القرآن قال الذهبي قيل انه رجع عن ذلك قبل
موته وترك المحنة لما احضر اليه رجل مقيد فقال اخبرني عن هذا الراي الذي دعوتم الامة اليه اعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ام لا
فلم يدع الناس اليه ام هو شيء لم يعلمه فقال بل علمه فقال فكيف وسعه ان لا يدعو الناس وانتم لا يسعكم

فنهضا واستضحك الواثق وقام قابضا على فمه ودخل بيتا وتمدد وهو يقول سمع نبي الله صلى الله عليه وسلم
ان يسكت ولا يسخا ثم امر بعد اقياد الشيخ وان يعطي ثلاثمائة دينار وان يرد الى اهله
وما قاله هذا الشيخ الزام صحيح للمعتزله وكان الواثق واقرا لادب فصيحا شجاعا صارما
فيه جبروت وكان سرما في التمتع بالنسا بحيث انه اكل لذلك لحم الاسد فولد له
امراض مات منها ولما احتضر جعل يردد هذين البيتين الموت فيه جميع الناس
يشترك لا سوقة منهم يبقى ولا ملك ما ضر اهل قليل في تفارقهم وليس
يغني عن الاملاك ما ملكوا ثم امر بالبسط فطويت والصق خده بالتراب
وذل واناب وافتقر الى الرحيم التواب وجعل يقول يا من لا يزول ملكه
ارحم من قد زال ملكه توفي لست بقين من ذي الحجة سنة اثنين وثلاثين
ومائتين هذا البيت يعني بيت العرجي فاختلف الحاضرون في نصب
رجل ورفعه واصرت الجارية على النصب وزعمت انها قرائة على ابي عثمان
يعني المازني كذلك فامر الواثق باشخاصه اي بازعاجه واحضاره من البصرة
فلما حضر قال له ممن الرجل قال من بني مازن قال اي المازن امازن تميم
امازن بني تميم ام مازن قيس ام مازن ربيعة قال من مازن ربيعة فكلمني حينئذ
بلغة قومي فقال ما اسمك وهم يقلبون الميم باء والباء ميما فكرهت ان اواجهه
بمكر فقلت بكر يا امير المومنين ففطن لها واعجبته وكلمه وسأله عن البيت
اوجه النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم فهو مصدر ميمي مضاف
الى فاعله ورجلا مفعوله وظلم الخبر اي ضرار ولهذا لا يتم المعنى بدونه اي
ان اصابتكم هذا الرجل ظلم سكت قال فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو
كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم امر له بالف دينار ورده
مكرما فقال المبرد ترك لله مائة دينار فعوضه الله وقد وردنا ان من ترك
شيئا لله عوضه الله خيرا منه الجهة الثانية ان يراعي العرب يعني
صحيحا في نفسه ولا ينظر في صحته في الصناعة اي ولا ينظر اصحيح هو صناعة
ام لا وانما ينظر العرب ان ينظر فيما يصحح الصناعة فيراعيه وها انا معدد لك امثلة
من ذلك فاعرف من ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل وليس الخبر اسم اشارة
احدها قول بعضهم في وثمودا فما ابقى ان ثمودا مفعول مقدم وهذا صحيح
في نفسه ممتنع صناعة لان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها
يتقدم معمول ما في حيزها عليها قبلها لهذا القايلان كعل ما محذوفة وهو من مظان
حذفها قياسا كما نقله عن الرضي اي واهلك ثمود فما ابقى قولا يمتنع التقديم لغرض الفصل
بين ما وما في حيزها وان كان عاملها متقدما لان لها الصدارة على ما ذهب اليه
جماعة واختاره ابن الحاجب وهنا مانع اخر من التقديم صناعي وهو ان الفاء العاطفة
فان لها ايضا مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها وهذا البعض وان لم يصح بتقدير الكلام
يمكن حمله على واما هو معطوف على عادا من قوله تعالى وانه اهلك عادا الاولى وهو بتقدير واهلك
ثمودا



مختص

ثمودا هذا التقدير يودي الى جعل الاية من عطف الجمل وهو خلاف الظاهر لما فيه من ارتكاب ما استغنيا
لا حاجة اليه لامكان كونه من عطف المفردات من غير تقدير وانما جاوحن عن فضلك
تقدم الكلام على مستوفي لانه شعر يحتمل فيه الضرورة مع ان العوارض يغتفر
فيه ما لا يغتفر في غيره واما قراءة عمرو بن فايد بالنفي وعزاها صاحب مدارك
التنزيل الى ابي حنيفة ومن شر ما خلق بتنوين شر كذا وقع فيما وجدنا من نسخ
هذا الكتاب بالغلط ومن شر بالواو ولا محل لهذه الواو لا في التلاوة ولا ظاهر
ولا في عبارة الكتاب لان مدخولها بدل من قراءة فهي سهو من الناسخ
وقال المحشي ووقع في بعض نسخ ومن شر ما خلق اي ومن شر ما خلق باثبات
واو في الموضعين ومن بعضها اثبات واو في الثاني والذي ينبغي حذفها
منها فابدل من شر وهي اسم موصول بتقدير مضاف اي ومن شر شر
ما خلق فبدا ان هذه الواو لا محل لها كما نبهنا عليه وحذف شر الثاني لدلالة الاول
عليه وقال ابن عطية وقرا عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة القايلين ان الله لم
يخلق الشر من شر بالتنوين ما خلق على النفي وهي قراءة مردودة مبنية على مذهب
باطل فان الله خالق كل شي قال الموضحات بحجة ولهذه وجه غير النفي فذكر
ما ذكره المصنف وقيل يحتمل ان تكون ما ابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم
نكرة ابهمته ابهاما وزادته شيوعا كقولك اعطني كتابا ما وخلق صفة للشر والعائد
محذوف واعترض عليه بان الوصف وصف النكرة وهو ينقص ابهامها وتقليل
شيوعها شأن للموصوف ابهامها فلا يكون خلق صفة لشر ولا صفة لما ايضا
اما على القول بالحرفية لما هو مذهب الاكثر واختاره صاحب الفصل
فلان الحرف لا يوصف ولا يوصف به واما على القول بالاسمية فلان وضعها ينافي
الغرض من صفتها وهي زيادة الابهام الثاني في قول بعضهم فيما ذكر في قوله تعالى
ان الذين كفروا ينادون اي تناديهم الزبانية في النار وقيل يوم القيامة لمقت الله
واللام فيه اما للابتداء او للقسم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون
ان الظرف متعلق المقت الاول او الثاني وكلاهما ممتنع اما امتناع تعليقه بالثاني
فلفساد المعنى لانهم لم يمقتوا انفسهم ذلك الوقت وانما يمقتونها في الاخرة
اذ لا يخفى ان هذه الاية مما نحن فيه من امثلة هذه الجهة الثانية باعتبار
تعليق اذ بالاول ونظيره قوله من زعم في يوم تجد انه ظرف ليحذركم
حكاه مكي عن بعضهم وقال وفيه نظر لان اصوات الجزم بان تخطا ان التحذير
في الدنيا لا في الاخرة ويوم وجدان كل نفس ما كسبت هو يوم الاخرة ولا يكون فعل التحذير
ليكون المعنى على تحذيرهم اليوم بعينه لا التحذير فيه فانه ان قدرهم يوم الازفة الطهر
المراد انذار اليوم لا الانذار فيه لان يحذركم تنوين مفعولية اللذات احدها ضمير
المخاطب والاخر نفسه وانما هو مفعول بمحذوف تقديره اذكروا واحذروا ومعه
مفعول به واورد عليه ان الاصل عدم التقدير وقيل انتصابه بالمصدر ورد بلزوم الفصل بين المصدر ومعموله

وقيل بتقدير ورد بان قدرته تعالى على كل شي لا تختص بيوم دون يوم وسياتي تصحيح
المصنف بذكر وقال الزمخشري منصوب بيود اي تتمنى كل نفس صحائف اعمالها وجزا
اعمالها من الخير والشر حاضرة لو ان بينها وبين ذلك اليوم وهوله امدا بعيدا وعلى
القول بان الناصب اذكروا مضمرا فيود حال من الضمير في عملت وخبر لما عملت
من سوء ويجل مقصور على ما عملت من خير ولا تكون ما شرطية لارتفاع
يود نعم من قرا ودت جازت الشرطية عنده والحمل على الخبر اوقع معنى لانه
حكاية كاين واوفق للقراة المشهورة **واما امتناع تعليقه بالاول** من العش
وقد ذكر ابن الحاجب في اماليه هذين الوجهين واجاب عن الفساد بفعل
العامل في اذ تدعون على الوجه الاول مقت الاول والمعنى لمقت الله اياكم في الاخرة
اذ تدعون لتؤمنوا فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم في الاخرة وبينه من
الاعتراض بالفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو اكبر الخبر وجوابه
ان الظروف يتسع فيها وقيل بمقتكم الثاني والمعنى لمقت الله اياكم
اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون واعترض عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم اذ
كانوا يدعون في الدنيا واجيب بان المراد اذ صح كبر مقتكم اذ تدعون مثل قوله تعالى اذ
ظلمتم فان معناه اذ ثبت ظلمكم باقامة الحجة ويكون اذ تدعون للاخرة او يكون
المراد بانفسكم امثالكم من المومنين ويكون اذ تدعون للدنيا قال الشارح ولا يخفى
بعد هذا الوجه الثاني واما الاول فليس ببعيد فانه لما صح عندهم في الدار الاخرة
انهم كانوا يدعون في دار الدنيا الى ما ينجيهم وهو الايمان فيعدلون الى ما يهلكهم وهو
الكفر مقتوا انفسهم في تلك الدار **وهو** التعلق بالاول **رادا جماعة منهم الزمخشري**
**فلا يستلزم الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي** وهو غير جايز وقد عرفت
جواب ابن الحاجب عنه وعرفت ان الاجنبي الفاصل هو الخبر وقد بين ابن الحاجب
المراد بالاجنبي في اماليه فقال الاجنبي هو المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة
كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي ما كان له تعلق بذلك كالخبر
نحو قولك ضربي في الدار حسن زيدا لم يفصل بين المصدر ومعموله باجنبي بل بمتعلق
به داخل في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن زيدا فان الفصل فيه باجنبي لا تعلق له
بما قبله تعلق التتمة والجزئية ولو قيل في الاجنبي انه الجزء المستقل بنفسه لاستغني
عن استثنا الجمل المعترضة وعن تكلف دعوى انها جرت مجرى التتمة مع انها جمل مستقلة با
نفسها لان الفصل بها ليس بالجزء انما هو عرض لغرض مع ظهور انها ليست تتمة لاحد الجزئين
لما لها من الاستقلال فلا لبس بها بخلاف ما ذكرنا فانه يظهر انه الثاني وهو الاول
او الاول وهو الثاني **ولهذا** اي ولعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي **قالوا في**
**قوله وهو موفق بنظرة قضاه بضاحي عداه امره وهو ضامر** هو من ثاني الطويل
من قصيدة الشماخ معقل والهيثم بن ضرار بن شعاب وقبله حلت الرسا صحاب بكيها
سعيد قال الخطيب في صفة بتلغوا السماح انه يشير بغطفان والبيت في وصف حمار وحشي
وصير مع الاتن والغضا الحكم والغذاء عقدات رحب نفخ العين المعجمة واهال الدال

ما بين



ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وصاحبها ومنت صحابها وهو حين تزرق الشمس وعند
الجلال ومعبره فتح العين المهملة والجمام النزال الارض الطيبة البعيدة من الما والرحى كالعذبة
وضاحي الارض البارز منها للضحى وهي الشمس والضامر ضاد معجمة وراء السابق
كالمضمر ان الباء من بضاح **متعلق بقضاه لا بموفق ولا بينتظر لئلا يفصل بين**
**قضاه وامره** وهو معموله **بالاجنبي** الذي هو متعلق بموفق وينتظر **والحاجة**
**المتقدم ابن الحاجب وغيره امره معمولا لفعل محذوفا** لئلا يلزم الفصل المحذور
المذكور لوجود ما يحل فيه وانتفا المانع **ونظير ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه في**
**يوم تبلى السرائر بالرجع من قوله انه على رجعه لقادر** من جعل الضمير في رجعه للانسان
اي ان الذي خلق الانسان ابتداء من نطفة على رجعه واعادته خصوصا يوم تبلى السرائر
لقادر بين القدرة وان جعل الضمير للما وفسر رجعه الى مخرجه من الصلب والترائب او الاحليل
او الى الحالة الاولى فنصب الظرف بمضمر **واذ علق اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم**
**الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما ففي الاول الفصل بين**
**وهو القادر** بين المصدر ومعموله الظرف ونقلنا عن ابن الحاجب ان الظروف يتسع فيها وقيل
الظرف يتعلق بقادر وتخصيص هذا اليوم لانه الاهم وقيل انتصابه بفعل مقدر
بدل عليه المصدر اي يرجعه يوم تبلى السرائر **وفي الثاني الفصل بمعمول كتب** الاولى
**وهو كما كتب** وهو اجنبي كما عرفت والجواب ان الزمخشري بناه على تجويز عمل المصدر
في الظرف وان تخلل العامل لجوازه فيه دون غيره كما قررنا وهو الشيخ التفتازاني انتصاب
اياما بالصيام بناء على تجويز عمل المصدر في الظرف مع تخلل الفاصل واما تجويزه وغيره
واما الاعتذار بان بناه على كون كما كتب في موقع الحال من الصيام لا في موقع المصدر
لكتب فليس بمقبول لان ما في كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابة على من قبلكم
وظاهر انه لا يصح حالا من الصيام الا بتكلف فلو سلم فالمراد بالاجنبي ما لا يكون
من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمولا له الحال وان اكتفي بمجرد التعلق المعنوي
فالمصدر ايضا كذلك نظرا الى كونهما من ملابسات فعل واحد وكون المصدر من صفات
الفاعل كما ان الحال من صفات ذي الحال ولو سلم فقوله لعلكم تتقون ليس من جملة الحال
بل يتعلق بكتب عليكم على معنى لكي يتقوا على طريقة الاستعارة فيكون فصلا بالاجنبي
بناء على ان ال فيه لتعريف الجنس وصفا بالنكرة
**فان قيل لعله تقدير كما كتبه صفة للصيام**
**فلا يكون متعلقا بكتب** ولا يكون اجنبيا عن المصدر **قلنا يلزم محذور اخر**
**وهو اتباع المصدر قبل العمل بمعموله** والمصدر لا يتبع حتى يستوفي معموله والا
امتنع الاعمال **ونظير اللازم له على هذا التقدير** اي تقدير كما كتب صفة للصيام
**ما لزمه اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام** بالجر **عطفا**
**على سبيل الله فانه حينئذ من جملة معمول المصدر** الذي هو صد لكونه معطوفا على معموله **وقد**
**عطف كفر به على المصدر قبل مجيئه** اي قبل مجي هذا المعطوف فلزم اتباع المصدر قبل كمال معموله

ابن للزمخشري ص

تمام

وفي حواشي اليمني وتبعه التفتازاني وغيره ان ههنا حاشية عن المصنف يعني الزمخشري
وقد الحقت بالمتن في نسخ الكشاف حاصلها ان عطف كفر على صد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه
بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد
عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه والعطف
للكفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام
الثاني ان هذا التقديم لفرط العناية وسئل لا يعد فصلا والاول اوجه بل كلا الوجهين
ضعيف كما جزم الشارح والصواب ان الظروف الثلاثة يعني اذ واياما ويوم
متعلقة بمحذوف اي معتكم اذ تدعون وصوموا اياما ورجعه يوم تبلى
السرائر ولا ينتصب يوم بقادر من قوله تعالى انه على رجعه لقادر لان
قدرته لا تتقيد بذلك ولا بغيره وكذلك علمه تعالى لوجوب عموم قدرته
وعلمه ونظيره في التعلق بمحذوف يوم يرون الملائكة لا بشرى
يومئذ للمجرمين فانه منصوب باذكر محذوفا او بفعل يدل عليه لا بشرى
نحو يمنعون البشرى لان البشرى الا تري ان اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين
انه مصدر وانه اسم للا النافية للجنس وهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
ايضا وكذا حكم العامل عمل ليس ~~مثلها~~ الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
فعلى الخلاف في جواز تقدم منصوب ليس عليها اختلف في تقدم خبر ليس عليها
فقيل لا يجوز لان ليس ان كانت حرفا فمعمول الحرف لا يتقدم عليه وان كانت فعلا غير
متصرف فانه لا يتصرف لا يتقدم معموله عليه ايضا وقيل يجوز واستدل بالاية فان يوم
معمول ياتيهم معمول للخبر والقاعدة ان لا يتقدم معمول شيء حيث لا يتقدم عامله
ورد بانه ظرف فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره او يوم بياتيهم مبتدا والفتحة بنا لاضافته
الى الجملة وهو معمول فعل مقدر مخرج للباب وتقديره اعني والصواب ان خفض
المسجد بباء محذوفة حذفت وبقي عملها لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع
الجار والمجرور عطف عليه وقال التفتازاني في حاشيته قيل الجيد ان يتعلق بمحذوف
اي ويصدون عن المسجد الحرام وهو في غاية الرداءة قال ان رح لانه مثل اشارت
كليب بالاكف الاصابع اي من جهة ان فيه حذف الجار وابقاء عمله وهذا بعينه وارد على ما
قاله المصنف انه الصواب ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء من به لانه لا
يعطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض ومن امثلة ذلك اي الفصل بين الصلة
ومعمولها بالاجنبي قول الحسن المتنبي وفاؤكما كالربع اشجاه طاسمه بان تسعدا
والدمع اشفاه ساجمه هو من ثاني الطويل واشجاه احزنه ويقال شجاه يشجوه شجوا اذا
احزنه والطاسم الدارس قال الجوهري وطسم الطريق مثل طمس على القلب فهو كخذب وجذب
والاسعاد الاعانة واشفى الدمع اي اكثره شفاء النفس والساجم من سجم الدمع هطل وفاض وسال
من غير مانع له وقد سال ابو الفتح المتنبي عنه اي عن اعرابه هذا البيت فقال عرب وفاؤكما كالربع

البيان

مبتدا

١٢٩

مبتدا وخبره وعلق الباء من قوله بان تسعدا بوفاؤكما فلزمه الفصل الجزوري فقال
لكيف تخبر عن اسم لم يتم فانشده قول الشاعر لسنا كمن جعلت اياد دارها تكريت تمنع
حبها ان يحصدا هو من اول الكامل واسم قائله وايا دكما جي من معد وتكريت
بفتح التاء فوقية مفتوحة وكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة بعدها مثناة
فوقية بلد بالعراق سميت بتكريت بنت وايل قاله في القاموس اي ان ايادا بالخفض
بدل من قبيلة مجي معمول جعلت وهو دارها وتكريت ايضا فكان ابدل من اسم
الموصول قبل تمامه بتمام صلته اخبرهنا عن المبتدا قبل تمامه بذكر متعلقه
والصواب تعلق دارها بان تسعدا بمحذوف اي جعلت ورفيتما وفيه نظر
فان تعلق بان تسعدا بهذا المقدر يخرجه عن ان يكون قيدا في جانب المسند اولا
يتم التشبيه الملحوظ والمراد نشيه وفاءهما مطلقا بالربع وان المراد كالتشبيه وفا
مطلقا بالربع ~~وانما المراد تشبيه~~ وفايهما باعانته مطلقا شائق الهوي بالربع الدارس
كما يرشد الى ذلك تدقيق النظر فقوله ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به
من الاسعاد بالبكا عند ربع الاحبة انما يسليني اذا كان بدمع ساجم
اي هامل كما ان الربع يجدد الحزن على الحزن اذا كان دارسا وله دره
حيث قال وقد يتزيا بالهوى غير اهله ويستصحب الانسان من لا يلايمه الثالث
تعليق جاعتنا الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم
اليوم يغفر الله لكم ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما
منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه
وتنوينه وذهب ابن كيسان الى ان الاسم المطول يجوز حذف تنوينه وبيني كما يبنى الاسم
المفرد وذهب الزجاج وبعض البصريين الى ان الفتحة فيه اعراب وان التنوين حذف تخفيفا
لكثرة الاستعمال وبعد قال ابن مالك فيمكن تخريج ما ذكر على ذلك ولا يمنع منه في الاية الثانية لزوم
الفصل بين الترتيب وهو مصدر وبين معموله الذي هو اليوم بخبر لا الذي هو عليكم والخبر
عن المصدر قبل استكمال معمولاته لان مثله في الظروف مغتفر والسبيل الى جعل عليكم صفة لاسم لا
لئلا يلزم الفصل المحذور فانه فرار من محذور الى اخر وهو لزوم عمله بعد وصفه واجاز الزمخشري
فيه ان يكون متعلقا بيغفر ولا اشكال عليه وان يكون متعلقا بما في عليكم من معنى الاستقرار
المقدر وفيه ان مقتضى زعمه انه لا يتخرج على مذهب سيبويه لانه يجعل الظرف وشبهه اذا وقعا
خبرا او حالا او صفة او صلة نايبتين عن المحذوف فالعمل لهما انفسهما للنيابة ومن ثم يمتنع اظهاره
فاذا قيل زيد في الدار ابوه فالرافع لابوه الجار والمجرور لنيابته عن استقر ومستقر لما فيهما من معنى
الاستقرار نعم يتمشى على مذهب الاخفش وقد تقدم الكلام على ذلك واما التعلق بذلك بمحذوف
لا عند البغداديين هم فرقة من الكوفيين فانهم اجروا التعلق بالاسم واتبع مشابه اجرى
مجرى المضاف في ترك التنوين وقد مضى ضميره يعود الى ما يفهم من لا اشتغل وهو التعلق المذكور
لا الى البغداديين كما قال الشارح ولا الى التعلق بمحذوف فان الماضي في الباب الثاني

حيث نتكلم على الحديث في بحث الجملة المعترضة لم يجز فيه ذكر المتعلق بمحذوف اصلا وانما
اخرجه على راي البغداديين في اجازة لا طالع جبلا اجرا الاسم المطول في ذلك مجرى
المضاف كالجرى مجراه في الاعراب ثم قال واما عند البصريين فيجب تنوينه وهذا
يستلزم ان لا يتعلق بمحذوف عندهم وان الاسم مطول عامل فيما بعده واجب التنوين
الا ان الرواية ثبتت بغير تنوين الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من
قوله ولولا فضل الله عليكم بمحذوف اي كائن عليكم على ان الظرف هو خبر
خبرا لمبتدا بعد لولا وذلك ممتنع عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو
الفضل لان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف فان قلت اوليس كان في
تقدير تعلق الظرف واجب الحذف قلت اوليس بنيابة الظرف مناب يكون كانه
لم يحذف ولهذا لحن ابا العلا المعري في قوله اذاب الرعب منه كل عضب فلولا
الغمد يمسكه لسالا وقد بسطنا الكلام عليه مستوفى في الباب الاول في بحث لولا في
حرف اللام ووجه تلحينه ذكره خبرا لمبتدا بعد لولا الخامس قول بعضهم في ومن
ذريتنا امة مسلمة لك ان الظرف وهو من ذريتنا كان صفة لامة قدم عليها
فانتصب على الحال وامة عطف على الضمير المتصل على انه مفعول اجعل وهذا
يلزم منه الفصل بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو امة بالحال وهي
من ذريتنا وابو علي لا يجيزه بالظرف الذي يتغفر فيه ما لا يتغفر في غيره فالنثر
ويجيزه في الشعر من غير الضرورة فالظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به
بجامع ان الفعل سلط على نصبها من غير واسطة لا لفظا ولا تقديرا ونوقش بانه
~~ان اراد بالحال المنصوبة المحل منعنا انها شبيهة وان اراد المنصوبة المحل منعنا انه~~
وان اراد المنصوبة اللفظ فلا نحن فيه ليس من ذلك واما عند غيره كان علي فان كان حرف
العطف على اكثر من حرف واحد جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم والظرف والجار
والمجرور نحو قام زيد ثم والله عمرو وما ضرب زيدا لكن في الدار عمرا وان كان على حرف
واحد لم يجز الفصل الا ضرورة وذلك لان العاطف اذا كان على حرف كان كالمتصل بالمعطوف
فيصير كالكلمة المتصلة نقله ابو حيان عن عامة نحاة الاندلس واما ابن مالك فاجاز
ذلك مطلقا وانما حصل في المعطوف ان كان فعلا او كان مجرورا لم يجز والا جاز فلا
يجوز عنده قام زيد وفي الدار قعد ولا مررت بزيد واليوم عمرو كما تقدم فاجاز الى قوله
ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقوله وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم
سدا وقوله الله الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن وقوله ان الله يامركم ان تؤدوا
الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل لوقوع الفصل فيها بين العاطف
والمعطوف بالجار والمجرور في الايات الثلاث وبالظرف في الرابعة والعاطف فيها على حرف واحد
واجيب عن الاولى والثانية باعتبار ان العاطف عطف الجار والمجرور والمفعول على المفعول
فيكون من عطف شيئين على شيئين وعن الثالثة باحتمال ان يكون من عطف جملة على جملة
اخرى

الواو وهو لا نفصل بين اجزا الكلمة فما اذا كان على حرف واحد فانه يكون كالكلمة

اخرى بتقدير فعل بعد العاطف اي وخلق من الارض مثلهن وعن الرابعة بوجهين احدهما انها مثل
الثالثة اي انها من عطف جملة على اخرى بتقدير فعل بعد العاطف اي ويامركم اذا حكمتم بين
الناس ان تحكموا بالعدل وثانيهما انها مثل الاوليين وذلك بتقدير ظرف محذوف مدلول
عليه بالمعنى ان الله يامركم اذا اوتمنتم ان تؤدوا واذا حكمتم ان تحكموا فيكون من عطف
الظرف على الظرف والمفعول على المفعول كله في الفصل بين العاطف والمعطوف واما الفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه فانه جائز الا بالاجنبي فلو قلت زيد طعامك وعمرو
اكلا لم يجز وكذا اذا كان المعطوف عليه صفة لا تتم الا بالمعطوف فانه لا يجوز الفصل بينهما
نحو قولك ان امرا انتصح ولا يقبل خاسر فينتصح مبني للمجهول في موضع الصفة لامرا وكان تمام
وصفيته الا بالمعطوف اعني لا يقبل اذ لو قبل لم يكن خاسرا فلا تتم الصفة التي يترتب
عليها الحكم بالخسران الا بالنصح مع عدم القبول فكانهما شي واحد فلا يفصل بينهما
ومنه اي لزوم الفصل بالجار بين العاطف والمعطوف قول ابي حيان في فاذكروا الله كذكركم
اباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا فلما قدم ابو حيان في بحره
جوزوا في اعراب اشد وجوها اضطروا اليها لاعتقادهم ان ذكرا بعد اشد تمييز
بعد افعل التفضيل ولا يمكن افراده تمييزا الا بهذه التقادير التي قدروها ووجه
الاشكال كونه تمييزا ان افعل التفضيل اذا انتصب ما بعده فانه يكون غير ما قبله
تقول زيد احسن وجها لان الوجه ليس زيدا فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو
زيد افضل رجل وعليه فنحو اضرب زيد اكثر ضرب عمرو خالدا واشد ضرب بالجر لا بالنصب
لان ما بعد افعل التفضيل من جنس ما قبله فجوزوا ان ذلك النصب على وجوه احدها
ان يكون معطوفا على موضع الكاف في كذكركم لانها عندهم نعت لمصدر محذوف وجعل
الذكر ذاكرا على المجاز قاله ابو علي وابن جني الثاني ان يكون معطوفا على اباءكم
الثالث انه معطوف منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير
او كونوا اشد ذكرا له منكم لابائكم ودل عليه ان معنى فاذكروا الله كونوا ذاكريه قاله
ابو البقاء وهذا افسد من حمله على المجاز يعني من ان يجعل الذكر ذاكرا كما قال ابو علي
وابن جني وجوز ابو حيان ان يكون اشد معطوفا على ذكركم ونقله عن الزجاج وابن عطية
وغيرهما فيكون التقدير او كذكر اشد فيكون قد جعل للذكر ذكرا وان يكون معطوفا على
الضمير المجرور بالمصدر في كذكركم فهذه وجوه خمسة في الاعراب ثلاثة في وجه
النصب واثنان في الجر والذي يتبادر الى الذهن في الاية انهم امروا بان يذكروا
الله ذكرا يماثل ذكر ابائهم او يكون اشد وقد ساغ لنا حمل الاية على هذا التوجيه واضح
ذهلوا عنه وهو ان يكون اشد حالا وهو نعت لذكرا لو تاخر كقوله لمية موحشا
طلل والاصل او ذكرا اشد اي من ذكركم اباءكم وهو عطف على محل الكاف من
كذكركم ثم استشعر ما يعترض به المصنف ولجاب عنه فقال لا يلزم فيه الفصل بين حرف
العطف وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا انه اذا جاز لا فرط ان يكون

المفصول به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف على ازيد من حرف واحد
وقد وجد هذا الشرط الاخير وفقد الشرط الاول اذ المفصول به ليس بقسم ولا ظرف
ولا مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها
ما جاز في الظرف قال الشارح ولو قيل انه من عطف الجمل والتقدير واذكروا الله
ذكرا لم يتجه السؤال من اصله وكذا يقدر في الاية الاخرى التي تكلم فيها قبل فيقال التقدير
واخش من ربنا اشد خشية لك وجوز ابو حيان في الاية وجها اخر وهو ان
يكون ذكرا مصدرا لقوله اذكروا ويكون كذكركم اباءكم في موضع النصب على الحال
لانه في التقدير نعت نكرة تقدم عليها فانتصب حالا ويكون اشد معطوفا على
محل الكاف حالا معطوفة على حال ويصير كقولك اضرب مثل ضرب فلان ضربا التقدير
ضربا مثل ضرب فلان فلما تقدم انتصب على الحال وحسن تأخيره انه كالفاصلة وحسن
المقطع ولو قال لا تقدم لكان فيه فاذكروا الله ذكرا كذكركم فكان اللفظ يتكرر وهم يجتنبون
تكرار اللفظ ما لم يقصد التعظيم وحسن المقطع تأخره في الكشاف او اشد ذكرا في
موضع جر عطف على ما اضيف اليه الذكر في قوله كذكركم كما تقول كذكر قريش
اباءهم او قوم اشد منهم ذكرا او موضع نصب عطف على اباءكم بمعنى او اشد
ذكرا من اباءكم على ان ذكرا من فعل المذكور قال التفتازاني يعني ان الافعال
المتعدية اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكر من حيث الاضافة الى الفاعل ذاكر
به ومن حيث الاضافة الى المفعول مذكور به وتحقيقه ان المصدر عبارة عن
ان مع الفعل والفعل قد يوجد مبنيا للفاعل اي ان ذكرا ويذكر وقد يوجد مبنيا
للمفعول اي ان ذكر او يذكر والمعنى على الاول كذكر قوم او اشد ذكرية لاباءهم
وعلى الثاني كذكركم قوما اشد مذكورية لكم واعترض ابن الحاجب بان افعل المفعول
شاذ لا يرجع اليه الا بثبت فالوجه ان يقال انه عطف الجملة اي اذكروا الله ذكرا كذكركم
اباءكم او اذكروه حال كونكم اشد ذكرا من ذكركم اباءكم وليس من عطف المفرد
ليلزم التشارك في العامل واجيب بان افعل هو لفظ اشد وما هو الا للفاعل ولا يلزم
من جعل تمييزه مصدرا من المبني للمفعول كذكر كما ان حمرة من الالوان والعيوب
نحو اشد بياضا واشد عورا ومن غير الثلاثي نحو اشد دحرجة واستخراجا واذا
ارتبا الالة على ان مضروب زيد اشد من مضروب عمرو فعل ما يقتضي سوى
ان يقال هو اشد مضروبية فهذا مثله وما ذكره من الرجوع بعيد جدا الظهور كونه من عطف
المفرد وعدم انسياق الذهن الى ما ذكر وههنا وجه ظاهر لم يذهبوا اليه وهو ان يكون
عطفا على كذكركم او جر عطف على ذكركم والمعنى ذكرا اشد ذكرا على الاسناد المجازي وصفا
للشيء بوصف صاحبه كما قالوا شديد الصفرة صفرته وقد ذكر في طوله شرحه كان اضر
سبيلا انه من الاسناد المجازي لان التمييز فاعل في المعنى هذا وقد مضى النقل عن ابي
حيان ان العطف على كذكركم كما قاله ابو علي وابن جني والعطف على ذكركم قاله الزجاج
وابن



وابن عطية وغيرهما السادس قول الحوفي ان الباء من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون
متعلقة بناظرة ويرده ان الاستفهام له الصدر فلا يعمل ما قبله فيه ومثله قول ابن عطية في
قالهم الله انى يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم وايضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ
اي لا معنى يراد بها في هذا التركيب لصيرورتها حينئذ كلاما منقطعا عما قبله وتوضيحه
ان ابن عطية في قوله هذا يلزمه ان ضرورة الاستفهام عن الصدارة وكونها جملة يؤفكون
كلاما مختلا فان قوله قاتلهم الله دعاء عليهم وطلب منه ذاته المقدسة ان يلعنهم
ويعلم للمؤمنين كيف يدعون عليهم ونعني يؤفكون يصرفون عن الحق والصواب
تعلقها بما الابتداء تعلق الاول بالاولى والثاني في الثانية بما بعدها وهو يرجع ويؤفكون
ونظيرها قول الغريبي في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى
اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها حكى ذلك عنهم او حاتم في كتاب
الوقف والابتداء قيل على ليس في قولهم هذا دليل على ما ادعاه اذ لا نسلم انهم قصدوا
تعليقه من الارض الملفوظ به وانما قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل يتعلق به والاصل
في التقدير ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اي تخرجون فيه وهذا المنا ويدل على ظهوره انما
يتم اذا كان قوله فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها من قولنا الصنف والبحث ثم وهذا يمتنع
في العربية لان اذا الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقول بعضهم في ملعونين اينما ثقفوا
اخذوا ان ملعونين حال من معمول ثقفوا واخذوا فهو من حيز الشرط على الاول
ومن حيز الجزاء على الثاني ويرده ان الشرط له الصدر فلا يعمل ما بعده من فعل شرط او
جزاء فيما قبله لكن الكسائي على جواز تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو زيدا ان يضرب
اهنه فعليه يجوز حاليته ملعونين من معمول ثقفوا والصواب انه منصوب على الذم
والتقدير اذم ملعونين وقال الحلبي اي على انه صفة دم لقليلا قال ابو حيان والصحيح
ان ملعونين صفة لقليلا اي الا قليلين ملعونين ويكون قليلا مستثنى من الواو في لا
يجاورونك والجملة الشرطية صفة ايضا اي ملعونين مقهورين واما قول ابي البقاء
انه اي ان ملعونين حال من فاعل يجاورونك فمردود لان الصحيح انه لا يستثنى باداة
واحدة دون عطف شيئان وههنا قد استثنى قليلا وملعونين ولا يمتنع ان يكون ملعونين حالا
مستثناة ايضا لعدم العاطف فان الحال مما قبل الا اذا كانت مكررة واقعة بعدها كانت
الاستثناء منصبا عليها وقد منع جمهور البصريين دون تغيير عطف ولعل ابا البقاء حينئذ اعرب
ملعونين حالا من الضمير بعد قليلا صفة ظرف محذوف اي لا يجاورونك الا زمانا قليلا حال كونهم
ملعونين وجوز ابن عطية ان يكون ملعونين بدلا من قليلا واعترضه ابو حيان بان البدل
بالمشتق قليل وقول اخر دل نواهيه من الزاهدين ان في متعلقة بالزاهدين المذكور وهذا
ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لانه الغالب في الداخلة على الصفات وقال بعض
الفضلاء اطلاق النحاة القول بان الالف واللام الداخلة على المشتقات موصول وهو اطلاق غير
صحيح لانها انما تكون موصولا حيث يراد بها معنى التجدد من صلتها اما اذا اريد معنى الثبوت

منصام

تخرجون ايضا نعم لا يمنع ان يكون غاية ما هنالك انهم اظهروا مرجع الضمير اذا انتم تخرجون المعنى فعلقوا من الارض

فلا كما في الصفة المشبهة وافعل التفضيل و في بعضها الفاعلين والمفعولين وانما
امتنع تعلق في بالزاهدين لان معمول الصلة لا يتقدم عليها لو الموصول قبل صح
ابن الحاجب في اماليه بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين التجيين
الظاهر في لكما انه متعلق بالناصحين لان المعني عليه ولا يرتاب في انه المعني اي لمن
الناصحين لكما فان اللام انما جي بها للتخصيص بمعني النصح بالمخاطبين والمانعين
الاكثرون لما فهموا ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام
لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزا
التي لا تمنع التقدم فنفرق بينها وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق
في جعل هذه الصلة اسم فاعل او مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد
ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لتعذر ذلك وهذا واضح ولا حاجة الي
التعسف وبهذا كله لا يخفي بحث من ابن الحاجب واجبنا رده والا فدليل امتناع
تقديم معمول الصلة قايم في الالف واللام الموصولة وهذا نقوله كتقدم
جزء من الشي المرتب الاجزا عليه واما الوصل باسم فاعل ومفعول فاثرنا ب
من العرب علي خلاف القياس فاحتيج الي بيان المناسبة فيه بخلاف ما نحن
فيه علي ان الظرف والجار والمجرور يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما كتقدم
وكما متعلق بمحذوف اي ناصح لكما او اعني او بالناصحين عل ان ال
موصولة ويتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسامح في غيره او علي ان ال للتعريف
الجنس فيجب حينئذ تعلقها باعني محذوفا او بزاهدين محذوفا مدلولا
عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين فيرا
التعلق بزاهدين محذوفا ممكن واما الوجهان الاخيران ففيهما نظر اما الاول
فلان اعني متعد بنفسه لا بواسطة تقول عنيت زيدا لا عنيت فان قلت المعني
اعني الزاهدين فيه قلت فلتحق المجاز اذا استعلق بالزاهدين لا باعني واما الاخير
فلانه للاخبار عنهم بانهم كانوا فيه والقايل ان يقول كنت عنيت
في هذا المقام كذا فالمعني وكانوا اعني في شانه من الزاهدين كانه قيل في شي
من وطيس الاخبار بمجرد كونهم كاينين فيه بل بكونهم كاينين من الزاهدين اعني
ليس الاخبار بكاينين المتعلق به فيه فقط بل هو متعلق به فيه من الزاهدين
واما ان قدرت ال للتعريف اي ان قدرتها حرف تعريف لا اسما موصولا فواضح اي فالتعليق
واضح السابع من وجوه ضعفهم في قول المتنبي يخاطب الشيب ابعد بعدت
بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم ابعد بفتح العين امر من بعد بكسر
اي اهلك وبعدت هلكت يقال بعد يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا بمعني هلك وبياضا
تمييز عن النسبة محول عن الفاعل اي هلك بياضك ولا بياض له اي لا حسن
سار اليه فان العرب تطلق البياض علي الحسن الا ان للتنفيس ومنه لفلان يد بيضا

وجلة

١٤١

البيت
وجلة لا بياض له صفة للتمييز المذكور والمعني هلكت بياضا لا سرور الشيب من اول البسيط
انس متعلق بالسواد باسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان
والعيوب ولعل المتنبي يذهب مذهب اهل الكوفة في جواز افعل التفضيل من الالوان
مطلقا عند الكسائي وهشام ومن السواد والبياض خاصة عند غيرهم لكن وانه كوفي
وانما الامتناع مذهب البصريين والصحيح انه من الظلم صفة لاسود وانه
وصف اي اسود كاين من جملة الظلم فيه انه جعله عوضا للعين متعرضا لعرض
ان عرس ثكون بياض الشيب في نظره اشد من سواد الظلم مبالغة في كراهة
الشيب وهو كوفي لا يخرج عليه في انه سلك طريقة اصحابه وكذا قوله يلقاك
مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلي والاكباد هو من اول الكامل والارتدا
لبس الردا وهو هنا استعارة عن تقلد السيف اي يلقاك متقلدا السيف احمر
والبا من ذهبت بخضرته للتعدية اي اذهبت والطلي بالضم الاعناق
قال الاصمعي واحدها طلية وقال ابو عمرو والفرا طلاة كذا في الصحاح
والاكباد جمع كبد قال الشارح ولم اقف عليه وفي الصحاح ان جمعه اكباد زاد
في القاموس وكبود والمعني اذهبت خضرة ذلك السيف ورونقه الاعناق
والاكباد بما كسته من دمها فقوله من دم حيث امتنع تعلقه باحمر لما عرفت
اما تعليل اي احمر من اجل المناسبة بالدم اي ان حمرته من اجل ملابسة
الدم او صفة والتقدير بسيف احمر كاين من دم كان السيف لكثرة التباسه بالدم
صار دما حق التعبير صار من جنس الدم كما لا يخفي الثامن قول
بعضهم في سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذلك لقيل
سقيا اياك فانه يتعدي بنفسه اي واللازم باطل قبل اللازم
حتي فقد صرح به ابن الحاجب في ايضاحه ان تقول سقيا زيدا
وجدعا اياه فان قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية
لا تلزم اي بسقيا ذكره ابو اللام باطل قبل اللازم حتي فقد صرح ابن الحاجب
في ايضاحه [illegible] سقيا [illegible] كما [illegible] اللام للتقوية
مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية لا تلزم اي بسقيا ذكر لان لام التقوية لا
تلزم وهذه لازمة وهذا كله مترتب علي راي المصنف في تعلق اللام بالمصدر
ولزومها ومن ثم اي ومن اجل ان هذه اللام لا تتعلق بالمصدر المذكور امتنع في
والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا علي الاشتغال لان لهم ليس
متعلقا بالمصدر فيلزم خلو الجملة المفسرة من ضمير رابط وهو ممتنع وقد مضي الكلام علي نفس
ستدفي في حرف اللام التاسع قول الزمخشري في ومن اياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم
من فضله انه من باب اللف والنشر هو نوع من انواع البديع المعنوية وهو ذكر متعدد علي التفصيل
او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاده من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه والتفصيل ضربان
لانه اما علي ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثاني للثاني وهكذا او من زجه نحو جعل لكم الليل والنهار

لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وهذا المرتبا وعلى عقب ترتيبه وهو غير المرتب ومنه الاية
لما يعطي ذلك قوله فان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وقال
قاضي القضاة ومنامكم في الزمانين لاستراحة القوى النفسانية وقوة القوى
الطبيعية وطلب معاشكم فيهما ومنامكم بالليل وابتغاؤكم بالنهار وضم بين الزمانين
والفعلان متعاطفان اشعارا بان كلا من الزمانين وان اختص احدهما صلح للاخر ويؤيده
سائر الايات الواردة فيه وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغاء تقدمه
عليه وهو مصدر لا يتقدم معموله عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل ولا يعطف
معمول عامل على معمول عامل اخر وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في افصح الكلام
لان فيه فصلا بين المعطوف وهو ابتغاؤكم من فضله والمعطوف عليه وهو منامكم
بالشيء وعلى غير محله وذلك انه ليس في قول الزمخشري ان ذلك من اللف والنشر ما يقتضي
ان يكون متعلقا معمولا لمنامكم وان يكون بالنهار معمولا لابتغاؤكم بل مقتضاه
ان يكون بالليل راجعا للمنام والنهار راجعا لابتغاؤكم الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما
اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى فقط فان قلت
فبماذا يتعلق الجار والمجرور حينئذ من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار
خبر مبتدا محذوف اي ذلك بالليل والنهار والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء
الفضل والابتغاء وان تاخر لفظا فهو متقدم تقديرا لانه من تتمة الاولى والجملة معترضة
وزعم عصري في تفسير له على سورة البقرة والاعراب هذا العصري هو قاضي
القضاة كمال الدين بن عقيل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم
من الصواعق حذر الموت ان من متعلقة بحذرا وبالموت ومنهما
اي وفي التعلق بها تقدم معمول المضاف اليه على المضاف وهما مجرورات وحمله
على ذلك انه لو علقه اي علق قوله من الصواعق بيجعلون وهو في موضع المفعول له
ايضا وان اختلفا جرا ونصبا وقد اجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا اي
ان جعلهم الاصابع في الاذان من اجل الصواعق كقولهم سقاهم من العيمة
اي من اجلها وهي شدة الشهوة الى اللبن والثاني تعليل له للجعل مقيدا بالاول
اي وهو تعليل للجعل المعلل بانه من الصواعق والمطلق والمقيد غيران
قيل عليه كان رحمه الله نسي ما قدمه في الباب الرابع في اواخر الامور التي يكتسبها الاسم
بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار ليس بعربي ويعتذر عنه بانه لا يلزم من
كونه غير عربي بمعنى ان العرب لم تتكلم به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذكر عند من
التزم انه لا يتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين فالعلل وهو الجعل متعدد
في المعنى باعتبار الاطلاق والتقييد وان اتحد في اللفظ واتحاد المفعول له اذا
تعدد فلا يخلو من ان يكون بعاطف اولا فان كان بعاطف فهنالك علتان او علل كذلك
للفعل المتقدم كقوله تعالى مثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا
من انفسهم فالابتغاء والتثبيت علتان للانفاق وان كان بغير عاطف نحو ضربت زيدا ادبا
نصحا فيحتمل ان يكون نصحا مفعولا له لادبا وهو مفعول له لضربت اذ يقال
ضربته للادب وادبته للنصح ويحتمل ان يكونا مفعولين له والعامل فيهما ضربت
ويكون

معمول ابتغاؤكم وهو
النهار وهو اجنبي عن
المعطوف عليه فان قيل
وقد بالغ المصنف

المصدر عليه لان كلا
من حذر والموت مصدر
وفي الثاني منهما وهو
التعلق بالموت ايضا
تقديم المعمول



ويكون في اسقاط حرف الجر والصواب ان يحمل على ان المعنى في الزمانين والابتغاء فيهما
وهذا ما خوذ من كلام ابي حيان فانه قال والظاهر ان الليل والنهار يتعلقان
بمنامكم لان النهار قد ينام فيه وخصوصا من كان مشتغلا بالحرف في الليل وابتغاؤكم
من فضله اي فيهما اي في الليل والنهار لان بعضا من الناس قد يبتغي الفضل في الليل كالحراس
والسار فريب لكيلا العاشر قول بعضهم في فقليلا ما يؤمنون ان ما اسم موصول بمعنى
من ولو كان كذلك لرفع قليل على انه خبر واما انتصاب قليلا فالمشهور انه على
النعتية لمصدر محذوف اي ايمانا قليلا ما يؤمنون وما زائدة مؤكدة وتقليل
ايمانهم بحسب متعلقه وقال الزمخشري يجوز ان تكون القلة بمعنى العدم قال ابو
حيان وهذا لا يصح لان قليلا انتصب بالفعل المثبت فصار نظير قمت قليلا والقليل لا
يراد به النفي المحض موضع ذكرنا النحويون وهو قولهم اقل رجل يقول ذلك وقل رجل
يقول ذلك وقليل من الرجال يقول ذلك وقليل من النساء تقول ذلك وقلما يقوم زيد
واذا تقرر هذا فحمل القلة هنا على النفي المحض ليس بصحيح وقال ابن الانباري
المعنى فما يؤمنون قليلا ولا كثيرا الحادي عشر قول بعضهم في وما هو بمزحزحه
من العذاب ان يعمر ان هو ضمير الشان وان يعمر مبتدا وبمزحزحه خبر
ذكر في الضمير بعد ما وجوه اظهرها ان يعود على احدهم ويجوز ان يعود على المصدر
المفهوم مما قبله وهو لو يعمر وعليها فهو اسم ما عند الحجازيين ومبتدا عند التميميين
وبمزحزحه خبر وان يعمر مرفوع بمزحزحه على الاول وبدل من هو على الثاني وقيل هو
كناية عن التعمير ولا يعود على شيء قبله وان يعمر بدل منه وكون البدل من الضمير مفسرا
له محل خلاف واجاز الفارسي في الحلبيات ان يكون ضمير الشان قال ابو حيان وهذا
ميل منه الى مذهب الكوفيين وهو ان ضمير الشان المسمى عندهم بالمجهول يجوز
ان يكون غير جملة اذا انتظم اسنادا معنويا نحو ما هو بقائم زيد فهو ضمير مجهول المضمير
شان ان مبتدا وقائم خبره وزيد فاعل بقائم ولا يجوز في مذهب البصريين ان
يفسر ضمير الشان الا بجملة مصرح بجزئيها سالمة من حرف الجر فالمصنف اراد بقوله
بعضهم ما في الحلبيات كان في كلامه ردا على ابي حيان في جعله ما بعد ضمير الشان
هنا غير جملة ولو كان كذلك لم تدخل الباء في الخبر لان الباء انما تدخل في خبر ما الحجازية
بالاتفاق وخبر ما التميمية على الصحيح حيث لا يكون الخبر جملة وخبر ضمير الشان
لا يكون الا جملة ونظيره قول اخر اي قول بعض اخر في حديث بدء الوحي ما انا بقارئ
ان ما استفهامية مفعوله بقارئ اي اي شيء انا بقارئ ودخول الباقي الخبر يابى ذلك
ويتعين كون ما النافية فان تقديره لست بقارئ لانه يصير الكلام اثباتا والباء لا تزاد الا في الخبر
المنفي والثاني عشر قول الزمخشري في اينما تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع
يدرك وهو طلحة بن سليمان وخرجت قراءته على حذف فاء الجواب اي فيدرككم وهي قراءة ضعيفة
وعبارة الزمخشري ويجوز ان يقال حمل ما يقع موقع اينما تكونوا وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب

المفعول له
لم تكرر عاطف
او كان
حرف الجر
مفعولا له

لبوا

وقول ان عمر شاكيم لبوا مصلحين عشيرة ولا ناعنا الا مسرعرابها على ما يقع موقع
مصلحين وهو لبيب مصلحين مرتفع كا رفع زهير بقول لا غايب مالي ولا حرم
وهو قول سيبويه والمجوز ان يكون متصلا بقوله ولا تظلمون فتيلا وهذا
ما نقله المصنف فقال انه يجوز كونه الشرط متصلا بما قبله اي ولا تظلمون
فتيلا اينما تكونوا اي ولا ينقصون شيا مما كتب في صحايف اجالكم اينما تكونوا
في ملاحم حرب او غيرها بقي فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله
ثم يبتدا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيده والوقف على هذا الوجه
على اينما تكونوا وفي حواشي التفتازاني بيت زهير عند سيبويه عنده محمول
على التقديم وان خبرها يقول ان اتاه وعند البعض على اضمار الفا كما ذكر
المبرد في هذه الاية فان قيل لعل المراد ههنا ايضا على نية التقديم فيكون قول
سيبويه قلنا محينئذ لا حاجة الى جعل اينما تكونوا في موضع اينما كنتم الليهم الا
يقال ان رفع المضارع عند نية التقديم انما يكون اذا كان الشرط ماضيا
وههنا بحث اخر وهو ان كون الشرط ماضيا والجزا مضارعا انما يحسن
مع ان لفعلها الماضي الى معنى الاستقبال فلا يحسن اينما تكونوا بمعنى اينما كنتم يدرككم
الموت الا بمعنى الحكاية الماضي وقصدا للاختصار وتنبيها على الوجه الثاني معناه
ان شي من مدة الاجل لا من الاحوال والبروج المشيدة قصور وحصون
مرتفعة والبروج في الاصل بيوت على اطراف القصر من تبرجت المراة ظهرت
وهذا مردود بان سيبويه وغيره من الايمة نصوا على انه لا يحذف
الجواب الا وفعل الشرط ماض وذلك باستقرا كلامهم ولان الشرط
اذا كان ماضيا لا يظهر فيه اثر العامل فلا يقبح حذف الجواب تقول
انت ظالم ان فعلت ولا تقول انت ظالم ان تفعل الا في الشعر فانه لضيق
مجاله يغتفر فيه ما لا يغتفر في السعة واما قول ابي بكر في كتاب الاصول انه يجوز
اتيك ان تاتني فنقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف
اي حذف الجواب بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطا عندنا لان
الشرط له الصدر فلا يتقدم شي مما في حيزه الثالث عشر قولهم في الحصر
بالاخص اعلم ان اعلا مفعول له ورده ان حروف الجر لا يتعدى كفعل ورد
في التنزيل منسوبا الى الخيمر والدنيا والاخره
فارتكب فاركب تجارتهم فكيف ينصب المشتق منه المفعول وشل ما لحسرهما
مثل المبتدا في المعنى والاخرى ينصبه وافقه الصغار بسبب لا يقوله كثيره حكمه ادم
بردايما خرج منشاوتك شيما من كان اسم التفضيل لا ينصب المفعول وكان
فعله متعديا ولان خبر متعد لا لازم في التنزيل الذين يشتروا الحيوة
الدنيا والاخره وما حاسو فلانه على ان ان ذات حب ما فا كاف
فجلب بمعنى ذو كذا وزان لا تقولهم لانه وتاخرا له ذو لبن وتمر وهي ايضا ينصب

بقال





بقال ربح دينار والحق ان كلا من خسر وربح يستعمل لازما ومتعديا وذلك بحسب قصد التعلق بمتعلق
وقصد عدمه وقال سيبويه اعلا انه يشبه بالمفعول به فهو منصوب على التشبيه وبرده ان اسم التفضيل
لا يشبه باسم الفاعل حتى يقع المنصوب على التشبيه بالمفعول به بعده لانه لا يلحقه علامات
الفروع من حروف التانيث والتثنية والجمع بشرطه اي ان اسم التفضيل لا يلحقه هذه العلامات
الا بشرط ان يكون خاليا عن معنى من واذا خلا عنها فان كان معرفا باللام او مضافا
لا يقصد معها التفضيل على المضاف اليه بخصوصه لحقت العلامات حتما ووجبت مطابقته
لصاحبه وان كان مضافا اضافة يقصد بها التفضيل على المضاف اليه اتجهتم لحقها
وجازت المطابقة وعدمها والصواب انه تمييز وضع لانه من اسما الفاعلين والتنوع
اعمالهم الجهة الثالثة ان يخرج المعرب الكلام على ما لم يثبت في العربية
وذلك انما يقع عن جهل بالقواعد وبغفلة عنها فلنذكر منه امثلة احدها قول ابي عبيدة
في كما اخرجك ربك من بيتك بالحق اي اخراجا ملتبسا بالحكمة والصواب الذي لا محيد
عنه ان الكاف حرف قسم وان المعنى الانفال لله والرسول والذي اخرجك فالكاف
بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي واقعه على ذي العلم وجواب القسم يجادلونك وقد
شنع ابن الشجري على مكي في حكاية هذا القول وسكوته عنه فانه قد يشعر بانه مرضيه
قال ولو ان قايلا قال كما الله لافعلن لاستحق ان يبصق في وجهه ويبطل هذه المقالة
اربعة امور احدها ان الكاف لم تجي بمعنى واو القسم في كلامهم لا نظما ولا نثرا
فكيف يحمل عليه ذلك التنزيل وثانيها اطلاق ما على الله سبحانه ولنا عن ذلك مندوحة
وثالثها ربط الموصول بالظاهر اي بالاسم الظاهر دون الضمير وهو فاعل اخرج
بمعنى ربك وباب ذلك الشعر دون السعة كقوله وانت الذي في رحمة الله اطمع
هذا عجز بيت من ثاني الطويل صدره فيارب ليلى انت في كل موطن وتمامه
عند العيني على ما قيل لمجنون بني عامر وقد مضى الكلام عليه في بحث الالة
ورابعها وصله بالواو في اول السورة بنا على تفسيرها لانه على ذلك يقتضي ان يكون المقسم عليه
كون الانفال لله والرسول فيطول الفصل بين القسم والمقسم عليه وقد يجاب عن الثاني
اي عن اطلاق ما وهي لما لا يعقل على الله سبحانه بانه قد جا والسما وما بناها اي وقدحه
هذا الاطلاق في معرض القسم والتقدير ومن بناها وان شرت ما على من لارادة معنى
الوصفية كانه قيل اقسم بالقادر الذي بناها ودل على وجوده وكمال قدرته بناوها وعند
اي وعن الرابع بانه قال يجادلونك فلا تكون موصولة باول السورة وهذا جواب عن الرابع
وجوابهم له صلى الله عليه وسلم المشار اليه بيجادلونك وهو ما روي ان عير قريش لما
اقبلت من الشام فيها تجارة عظيمة ومعها اربعون راكبا منهم ابو سفيان وعمرو بن العاص وعمرو بن هشام
ومخرمة بن نوفل وعمرو بن هشام فاخبر جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبر المسلمين
فاعجبهم تلقيها لكثرة المال وقلة الرجال فلما خرجوا بلغ الخبر اهل مكة فنادى ابو جهل
فوق الكعبة يا اهل مكة النجا النجا على كل صعب وذلول عيركم اموالكم ان اصابها محمد لن تفلحوا

الجواب

بعدها ابدا فخرج ابو جهل بجميع اهل مكة ومضى بهم الى بدر ما كانت تجتمع العرب عليه
لسوقهم يوما في السنة وكان عليه الصلاة والسلام بوادي ذفران فنزل عليه جبريل
بالوعد باحدى الطائفتين اما العير واما قريش فاستشار اصحابه فقال بعضهم
هلا ذكرت لنا القتال حتى نتاهب له انا خرجنا للعير فرد عليهم وقال ان العير مضت
على ساحل البحر وهذا ابو جهل قد اقبل فقالوا يا رسول الله عليك بالعير ودع
العدو فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ابو بكر وعمر فاحسنا ثم قام
سعد بن عبادة فقال انظر امرك فامض والله لو سرت الى عدن ابين ما تخلف
عنك رجل من الانصار وقال المقداد امض لما امرك الله فانا معك حيث احببت
لا نقول لك كما قالت بنو اسرائيل لموسى اذهب انت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون
ولكن اذهب انت وربك فقاتلا انا معكما مقاتلون فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم قال اشيروا علي ايها الناس وهو يريد الانصار لانهم كانوا عددهم وقد شرطوا
حين بايعوه بالعقبة انهم برآء من ذمامه حتى يصل الى ديارهم فتخوف الا
يروا نصرته الا على عدو دهمهم بالمدينة فقام سعد ابن معاذ وقال لكانك
تريدنا يا رسول الله قال اجل قال قد امنا بك وصدقناك وشهدنا ان ما جئت به
هو الحق واعطيناك على ذلك عهودنا ومواثيقنا على السمع والطاعة فامض يا رسول الله
لما اردت فوالذي بعثك بالحق لو استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك
ما تخلف منا رجل واحد وما نكره ان تلقى بنا عدونا وانا لصبر عند الحرب صدق
عند اللقاء ولعل الله يريك منا ما تقر به عينك فسر بنا على بركة الله فنشطه قوله ثم قال
سيروا على بركة الله وابشروا فان الله قد وعدني احدى الطائفتين والله
لكاني انظر الى مصارع القوم والمعنى يجادلونك في ايثارك الجهاد اظهارا
للحق لايثارهم تلقي العير عليه فالضمير في يجادلونك ولكن الفريق من المؤمنين
الكارهين للخروج لعدم استعدادهم له وتركه عدم توكيده اي عدم توكيد
يجادلونك مع انه مضارع مثبت ولو كان جواب قسم لاكد وفي الاية اقوال
اخر ثانيها ان الكاف مبتدا وخبره فاتقوا الله في الشرح تامل قوله اخرجك
ثانيها فانه ان اعتبر القول المتقدم اولها حتى يكون هذا ثانيها لم يصح
الاقوال بقيد كونها اخلا بشمل ذلك اصلا واجيب بان الضمير عائد على الاقوال لا بقيد
كونها اخر الا ان هذا اولها فتدبر ويفسده اي يفسد هذا القول اقترانه اي اقتران
هذا الاخير بالفاء وليس من مواطن الاقتران وخلوه من رابط وهو جملة وتباعد
ما بينهما مع كونه انشا ايضا وثالثها ان الكاف نعت مصدر محذوف اي
يجادلونك في الحق الذي هو اخراجك من بيتك جدالا مثل جدال اخراجك
وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه اذ هو علاوة عن تشبيه الجدال في الاخراج
بالجدال فيه وهو ظاهر البطلان ورابعها وهو اقرب مما قبله

من القول الثالث او الاقوال الثلاثة وعزاه في البحر للزجاج انه نعت لمصدر ايضا
محذوف ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول مع كراهتهم ثبوتا كاخراج
ربك اياك من بيتك يعني بها حجرة وسكنه او بيته وهم كارهون اي فرحال
كراهتهم وهذا ثاني وجهين في الكشاف وخامسها وهو على ما في البحر للاخفش
وهو اقرب من الرابع انها نعت لحقا اي اولئك هم المؤمنون حقا كما اخرجك
اي مثل حقية اخراجك وحقا قد اعرب صفة مصدر محذوف اي ايمانا لانهم
حققوا ايمانهم بما ضموا اليه من مكارم اعمال القلوب ومحاسن افعال الجوارح
او مصدر موكد لقوله هو عند الله حقا والذي سهل هذا القربها ووصف
الاخراج بالحق في الاية في قولهم يجادلونك في الحق اذ هو المراد به وسادسها
وهو اقرب من الخامس وهو اول وجهي الكشاف انها خبر لمحذوف اي هذه
الحال كحال اخراجك اي ان حالهم في كراهة ما رايت من تنفيل الغزاة مثل حالهم
في كراهة خروجك للحرب وفي الاية اقوال اخر منتشرة بلغ بها ابو حيان
خمسة عشر قولا ولم يذكر منها ما عند المصنف ثالثها ولم يرتضها ثم قال بعد كلام
طويل والذي يظهر لي ان الكاف ليست لمحض التشبيه بل فيها معنى التعليل اي لاجل ان اخرجت
لاعزاز دين الله وقتل اعدائه نصرك الله وامدك بالملائكة فتكون الكاف متعلقة
بمحذوف وهو نصرك دل عليه الكلام بعده وهو اذ تستغيثون ربكم الاية المثال الثاني
قول ابن مهران في كتاب الشواذ هو تجرد الميم قال في القاموس وابن مهران بالكسر
بالسند ومهران قرية باصفهان وجد احمد بن الحسن المقرئ ولعله صاحب كتاب
الشواذ فيمن قرا ان الذين ءامنوا بتشديد ان في اوله وفيما الثانية
انه ان العرب تزيد تا على الذي في اول الماضي واشدد انقطعت
في دوعا الاسباب ولا حقيقة لهذا البيت بل هو مصنوع لا يعول عليه
ولا لهذه القاعدة وانما اصل القراءة ان الذين بنا الرحمة ثم ادغمت في ثا
تشابهت فصار لفظا من كلمتين لا من كلمة واحدة ومصداق ذكر تاثبت
الفعل ولو كان كما زعم لقيل تتشابه بتشديد ان اوله من غير الحاق تا التانيث
الثالث قول بعضهم في وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله ان الاصل وما لنا
ولا نقاتل بالواو كما تقول ما لك ولزيد وتركه الواو اي ما لنا وترك القتال وبحرن
ما بعد الواو منصوبا على انه مفعول معه ثم حذفت الواو ولم يثبت في العربية
حذف واو المفعول معه الرابع قول محمد بن مسعود ابن الزكي في كتاب البديع
وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين في امور كثيرة ان الذي وان المصدرية
يتعارضان في الوقوع فيقع كل منهما موقع الاخر فتقع الذي مصدرية موقع ان
كقوله اتفرح اكباد المحبين كالذي ارى كبدي من حب مية يفرح
هو من ثاني الطويل من قصيدة لجميل وقبله سلوا الواجد بن المخبرين عن الهوى

وزوالت احيانا بهوج فيصح الواحد المحب من وجد به وجدا والبيت
المثلثة تعد بوجوه الحزن ومن التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله
وباح بالحب اظهره وبصرح من الاصراح وهو تبيين الامر وكشف الحق لازم متعد
والتصريح خلاف التعريض ويبرح كيجرح لفظا ومعنى والقرح بفتح وبضم عض
السلاح ونحوه مما يجرح بالبدن او بالفتح الاثار وبالضم الالم والاكباد
جمع كبد وهي مؤنثة تتقرح بالمثناة الفوقية ثم الذي ان كانت موصوفة
حرفيا كان عن هذا القايل فصلتها الجملة الاسمية وهي كبدي من حب مية واري
جملة معترضة بين الموصول وصلته والمعنى اتقرح اكباد المحبين مثل قرح
كبدي وان كانت موصولا اسميا فصلته اري وما بعده والعايد محذوف
اي اراه وتقرح الواقع فيه بالمثناة التحتية مفعولا ثانيا وكبدي مفعول لقدم
عليه والذي صفة لمحذوف والمعنى اتقرح تلك الاكباد قرحا كالقرح الذي
اراه تقرح كبدي من حب مية وتحتمل المصدرية بعض الذي كقولهم زيد
اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب انتهى علما وقوع الذي
مصدرية فقال به يونس والفرا والفارسي وارتضاه ابن خروف
وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده فانه لم يعد عليها
ضمير والتقدير عندهم ذلك تبشير الله عباده وقال الجمهور العايد محذوف
والاصل يبشر الله به عباده ان كان ذلك عبارة عن التبشير والعايد المحذوف
منصوب وخضتم كالذي خاضوا فان الذي مفرد وضمير خاضوا جمع
لا يعود عليه فالتقدير وخضتم كخوضهم ورد بان التقدير كالخوض الذي خاضوه
فالعايد محذوف والذي صفة مصدرا وعلى حذف النون من الذين لطول
الكلمة بالصلة التي هي كالجزء اي وخضتم كالذين خاضوا واما عكسه وهو وقوع
ان المصدرية موقع الذي كقولهم العرب قايلا بسواه والذي حمله عليه اي على القول
به اشكال هذا الكلام يعني زيد اعقل من ان يكذب فان ظاهره تفضيل زيد
في العقل على الكذب وهذا لا معنى له وتبيد اشكال من وجه اخر وهو ان اذا
كانت بمعنى الذي امتنع ان يكون يكذب في مثل انت اعقل من ان تكذب
بالتاء الفوقية للخطاب ووجب ان يكون بالتاء التحتية للغيبة ليكون متحملا
لضمير يعود على ان التي هي اسم بمعنى الذي لكن المسموع خلافه انما هو الخطاب
وكذا يرد الاشكال بنحو انا اعقل من ان اكذب اذ لا سبيل من الذي
وقد سكت المصنف عن هذا الاشكال ونازع في حواشي التسهيل في باب الاضافة
ان انفلة سيبويه انت اكرم علي من ان اضربك وان الزجاج قال كانه يقول انه عزم على ضربه
فقال ذكر والمعنى ما صاحب الذي بعضه نحضه على الضرب واضاف الضرب الى المخاطب لانه
هو مقصد اضاف الضرب الى نفسه حيث توهم انه يضرب فقال له انت اكرم علي من صاحب الضرب الذي

نسبه

١٤٥

تنبيه

الى نفسه ولبس لكون ضافه اليه لا له تلبس به عند ما اعتقد انه يقع به فيه صح
وقد يقال المراد بصاحبه من يكون المتكلم الا انه لا يستعمل في المعنى بل في معنى انت بعيد كريم
فلا اضربك ونظاير هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال فلا يحمل على ما لا
معنى له وقد نبه لاشكالها وظهر لي فيها توجيهان احدهما ان يكون
في الكلام تاويل على تاويل فتاول ان والفعل بالمصدر اولا ويتاول المصدر
بالوصف كاسم الفاعل هنا فيؤول الكلام الى المعنى الذي اراده الا انه يصير
معناه حينئذ انت اعقل من الكاذب وهو بمعنى الذي يكذب ولكن يوجه
تقبله العقل وذكروا له نظاير وامثالا الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما
كان هذا القران ان يفترى ان التقدير ما كان افترا اي تاويلا ان والفعل
بالمصدر الذي هو الافترا ومعنى هذا ما كان مفترى تاويل المصدر
باسم المفعول لان يفعل مبني للمجهول ليصح الاخبار به عن القران وانه صح
سلب الافترا نفسه عن القران لا لان اسلوب النفي وارد على اسلوب
الاثبات متفرع عليه فما لا يصح الاخبار به اثباتا لا يصح نفيا والافترا
باقيا على معناه المصدري لا يصح الاخبار به اثباتا فلا يصح نفيا وقال
ابو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون للمقول
على ان ما مصدرية مؤولة مع صلتها بالمصدر والقول في تاويل المقول
اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار فهو عبارة عن شيء مخصوص وذلك هو الموافق
لقول جمهور العلما ان العود الموجب للكفارة ان كفارة الظهار الى المراة نفسها
ان يجامعها لا العود الى القول نفسه كما تقول اهل الظاهر قال ابو حيان
في بحره والظاهر ان قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان يعودوا اللفظ الذي سبق منهم
وهو قول الرجل ثانيا انت مني كظهر امي فلا يلزم الكفارة بالقول الاول انما تلزم
بالثاني وهذا مذهب اهل الظاهر ... وان اشتهر
الى الشافعية حتى ذكره البدري قاضي شهبة في طبقاتهم وفي الاشراف لابن
المنذر ... العود الفسان في الفرج وقيل ان يجمع على اصابتها
فاذا فعل ذلك وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وبه قال ابو حنيفة ايضا
وقال احمد اذا اراد ان يغشى كفر وقيل اذا خرج الظهار من لسانه فقد وجبت
عليه وهذا قول الثوري وروي عن طاووس وقيل اذا عزم على امساكها ولم يطلقها
بعد الظهار فقد وجبت وهذا قول الشافعي وقال بعض اهل الكلام اذا عاد فظاهر
منها ثانيا وجبت عليه الكفارة وفي تفسير قاضي المفسرين ثم يعودون لما قالوا اي قولهم بالتدارك
ومنه المثل عاد الغيث على ما افسد وهو بنقض ما يقتضيه وذلك عند الشافعي بان يمسك المظاهر عنها
في النكاح زمانا يمكنه مفارقتها فيه اذ التشبيه يتناول حرمتها لصحة استثنائها عنه وهو اقل
ما ينتقض به وعند ابي حنيفة باستباحة استمتاعها ولو بنظرة بشهوة وعند مالك
بالعزم على الجماع وعند الحسن بالجماع او بالظهار في الاسلام على ان

قوله تظاهرون بمعنى تعتادون الظهار اذ كانوا يظاهرون في الجاهلية وهو قول الثوري او بتكراره لفظا وهو قول الظاهرية او معنى بان يخلف على ما قال وهو قول ابي حنيفة والي العود بنيتها بامساكها لا بمساحتها استمتاعها او وطيها وبعد الوجه عندي ضعيف اه واقول بعد ذكر هذا التوجيه شبيه فهذا الوجه عندي ضعيف وقد مر للمصنف نظير هذا التركيب غير مايس لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه وفي المثال اذا اول ان يكذب بالكذب ثم الكذب بالكاذب كان المعنى زيد اعقل من الكاذب والكاذب ناقص فقد فضلت زيدا على الناقص ولا فضل له ا التفضيل اذا انت فضلت امراءا براعة على ناقص كان المدح من النقص في القاموس برع ومثلث براعة وبروعا فاق اصحابه في العلم وغيره او تم في كل فضيلة وجمال فهو بارع وهي بارعة وبرع صاحبه غلبه وهذا ابرع منه اصح وامرة بارع جميل والبريعة الفائقة الجمال والعقل ويقول مدح كمنعه مدحا ومدحة حسن الثناء عليه كمدحه وامتدحه وتمدحه والمديح والمدحة والامدوحة ما يمدح به والجمع مدائح واماديح ومن فضل ما انشد المصنف قول بعض الامراء السيف ينقص قدره اذا قيل ان السيف امضى من العصا التوجيه الثاني ان افعل خارج عن معنى البعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة في المثال بعد اعقل ليست الجارة للمفضول لعدم القصد الى معنى التفضيل حقيقة بل متعلقة بافعل بما تضمنه اي بما تضمنه من معنى البعد فهو مبالغة في قولك لعدت زيد من كذا لا بما فيه من المعنى الوضعي اي لا متعلقة به لما فيه من المعنى الوضعي لانه معنى التفضيل لعدم ما يصلح مجرورا بمن هذه والمفضل عليه متروك بل لا يمع افعل هذا اي المتضمن معنى البعد لقصد التعميم اعترض على الشارح بما حاصله ان الفعل المأول يجب ان يلاحظ في المثال مسندا الى ضمير المفضل فينبغي اضافة ذكر المصدر اليه لانك اذا قلت اعجبني ما صنعت كان التقدير اعجبني صنعك ويجوز تركه ايضا ولا يقبح ~~ذكر المصدر اليه لانك اذا قلت اعجبني ما صنعت كان التقدير اعجبني صنعك ويجوز تركه ايضا ولا يقبح~~ ذلك في غرضنا في المثال فيكون المعنى زيد ابعد الناس من كونه زيد منفصلا عن الناس في البعد من الكذب نفسه ويلزم مشاركة الناس له في ذلك البعد لكان التفضيل فيه لا يعزل عن سلطان التوجيه وبان في كلام الجميع بين اضافة اسم التفضيل والتفضيل بمن وهو ممتنع واجاب المحشي عن الاول بان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته الى فاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يضر ولا يلزم ذكر فاعله وان حذف اذا لم يجب ذكر الفاعل بمتعلقه بين بكون الاعتراض ودعواه ان الغرض من سبكها بيان المصدر الحاصل منها ولا دخل للفاعل في ذلك دعوى لا دليل وعن الثاني بان من الاولى في كلامه هي المتعلقة بافعل لما تضمن من البعد والثانية بمعنى على متعلقة بفضل وهي علة لكون زيد

العد

العد ان سب من الكذب ثم قال ان رح وقد استبان لك ان التوجيهين الذين ظهر له لا معول عليهما والحق التعويل على ما افاد نجم الائمة الرضي فانه قال واما نحو قولهم انا اكبر من ان اشعر وانت اعظم من ان تقول فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاعل من المفضول وتجاوزه عنه لكن بشرط ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت تخلفت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل بمعنى قولك انت اعز على من ان اضربك اي انت باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيلية تقرب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه في الفضل متجاوز عن عمرو فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل انتهى كلامه ولا مزيد على ما في الحسن ولولا خشية الاسهاب هو بعد را اسهب الرجل اذا اكثر من الكلام فهو مسهب بفتح الهاء كذا في الصحاح لاوردت كرا مثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب قال صاحب عمدة الحفاظ العجب محركة والتعجب حالة تعرض للانسان عند الجهل بسبب الشي وقال بعضهم التعجب زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظايره وقال في القاموس العجب ما يرد عليك وفي التقريب لابن حطب الدهشة وعن ابن الاعرابي العجب النظر الى غير معتاد ولا مالوف والعجاب ما جاوز حد العجب الجهة الرابعة ان يخرج على الامور البعيدة من القواعد والاوجه الضعيفة في الصناعة ويترك الوجه القريب والقوي فان كان لم يظهر له الا ذاك الامر البعيد والوجه الضعيف فله في تخريجه عليه عذر بان ذلك مبلغه من العلم ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وان ذكر الجميع اي جميع الوجوه الممكنة من قوي وضعيف وقريب وبعيد فان قصد بذلك بيان المحتمل اي بيان ما يحتمله اللفظ من الوجوه توسعا للدايرة او تدريب الطالب وتمرينه لتراضه نفسه في ساير التراكيب فحسن الا في الفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الا على ما يغلب على الظن ارادته منها فان لم يغلب شي فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وخروج عن الطريق السهلة وان اراد مجرد الاغراب على الناس اي الاتيان بالغريب وتكثير الاوجه فصعب شديد وساورد لك امثلة اوردها كل مثالا مثالا وليس من ضرب المثل ما خرجوه على الامور المستبعدة فمع ايكال الترتيب لتجتنبها وامثالها احدها قول جماعة في قوله تعالى عطف على لفظ الساعة من قوله له وعنده علم الساعة فيمن خفض وهو عاصم وحمزة وغيرهما اي وعلم قيله وعلى محلها فيمن نصب وهما الحرميان وابو عمرو وابن عامر والكسائي وغيرهم مع ما بينهما اي بين المعطوف والمعطوف عليه من التباعد والابعد منه قول ابي عمرو هو ابن العلا قاله في مجلس بلال ابن برده لما سيل الا عن هذا فقال ما احد لها سدادا فقال ابو عمرو انه بينك لقرب اوليكينا دون من مكان فال الحرف ويرد كثرة الفصل وانه ذكر هنا كثرة الفصل

مجاوزه

غ

مجم

١٣٦

اليهم وهو الذين لا يؤمنون في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم ان خبره
اولئك ينادون من مكان بعيد تمثيل لهم في عدم قبولهم واستماعهم بمن يصيح به من
مسافة بعيدة والبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص والقرآن
ذي الذكر ان ذلك لحق تخاصم اهل النار وكم بينهما وقول بعضهم عطف على قول
الكوفيين ولو قال وابعد من هذا مشيرا الى قول الكوفيين والزجاج لكان احسن لان
التباعد بين المعطوفين هنا اشد من التباعد بين القسم وجوابه بكثير وفي قوله ايضا
موسى الكتاب انه عطف على وفي هذه الحاق مع تباعد ما بينهما وفي عبارته
تسامح لان العطف على وهذا لا على وهنا وقول الزمخشري عطف على قوله جانبه
قاله المحشي وكل امر مستقر بالكسر اي منته الى غاية وفي نجم مستقر عطف على انه
صفة اسر ان كلا عطف على الساعة في اقتربت الساعة وابعد منه قوله ايضا
وفي موسى اذ ارسلناه انه عطف على وفي الارض آيات مع بعد
ما بينهما وابعد من هذا في قوله فاستفتهم الربك البنات انه عطف على
فاستفتهم اهم اشد خلقا قال الزمخشري معطوف على مثله في اول السورة وان
تباعدت بينهما المسافة وقرر هذا المقام بانه تعالى امر رسوله اولا باستفتائهم
قريش عن وجه انكارهم البعث وساق الكلام في تقريره جارا لما يلائمه
من القصص متصلة ثم امر باستفتائهم عن وجه القسمة حيث جعلوا لله البنات
ولانفسهم البنين وهم قد زادوا على شركهم ضلالات اخر من التجسيم
وتجويز البنات على الله سبحانه فان الولادة مخصوصة بالاجسام الكائنة الفاسدة
وتفضيل انفسهم عليه حيث جعلوا اوضع الجنسين له وارفعهما لهم واستهانتهم
بالملائكة حيث انثوهم ولذلك كرر الله انكار ذلك وابطاله في كتابه مرارا وجعله
مما تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا هذا وقد ورد
رعوي هذا العطف بانهم عدوا الفصل بجملة واحدة مثل في ذلك كلها واضرب زيدا
وخبزا من اقبح التركيب فكيف اذا الما ينجل كثيرة والصواب في هذه الآيات كلها
خلاف ذلك كله فاما وقيله فيمن خفض وقيل الواو للقسم وما بعده الجواب
واختاره الزمخشري وهو ان هؤلاء قوم لا يؤمنون وقيل الجواب محذوف اي لينصرن
فانه بعد ان ساق الاقوال والذي قالوه ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا ومع تنافر النظم واقوى من ذلك وجهان ان يكون
الجر والنصب على اضمار حرف القسم وحذفه ثم قال ويكون قوله ان هؤلاء قوم لا يؤمنون
جواب القسم فهو كما ترى جعل الجر بحرف القسم المقدر لا بالواو والملفوظ بها كما قال
الضعف واما من نصب فقيل عطف على سرهم من قوله ام يحسبون انا لا نسمع
سرهم ونجواهم وعزي هذا القول الى الاخفش وقيل على محل الساعة وقيل مفعول ليكتبون
اي وكتب الحفظة سرهم ونجواهم وقيله ذكره وقيل او يعلمون من قوله الا من شهد بالحق وهم يعلمون
اي يكتبون

ان جوابه



اي يكتبون ذلك المذكور من السر والنجوى او يعلمون الحق وقيله او انه مصدر لقال محذوفا
قاله الاخفش ايضا وعطفه الزجاج على محل الساعة كما تقول عجبت من ضرب زيد
وعمرا كذا في الكشاف وقيل منصوب بفعل محذوف اي ويعلم قيله او نصب
على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري ونوقش بان حكايته هذه الاقوال
في توجيه النصب فيها هو الصواب غير صواب لوجود التباعد الموجود
في الوجه الذي ادعى انه غير صواب بل التباعد في حكاية هذه اشد وانت
اذا نظرت رايت التباعد في هذه الاقوال لا في كلها فتامل وقيل وهي قراءة الاعرج
وابي قلابة والحسن وغيرهم فقيل معطوف على علم الساعة على حذف مضاف
اي وعنده علم قيله ونسب الى الكشاف وقيل قيله مبتدا وما بعده الخبر وقيل
خبره محذوف تقديره مسموع او متقبل وجملة النداء وما بعده مقول القول
واما ان الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من الذين في ان الذين يلحدون
والخبر لا يخفون واختاره الزمخشري حيث اقتصر عليه لكنه اعتبر مجموع ان
الذين كفروا بدلا من ان الذين يلحدون ولا اثر في ذلك سهل وقيل هو
كلام مستانف وخبر ان محذوف مثل سيعاقبون او هالكون
قاله قاضي المغرب وقيل الذين مبتدا اسمي باسم ان مبتدا باعتبار ما كان
عليه قبل دخول الناسخ خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في
تعيينه فقيل هو ما يقال لك اي من شاتم وقيل لما جاءهم اي كفروا به
نفي لما بمعنى الشرط والجملة الشرطية مع جوابها المقدر خبر قيل وفيه نظر لان
الخبر يجب تقييده ما لا يفيده وقد تخلو هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك
ان الذي قام قائم وقد يجاب بان الخبر اشتمل على تقييد الكفر بحين المجيء والخبر
عنه لم يشتمل على ذلك فانه دال لاخباره بالتمام وقيل هو لا ياتيه الباطل من
بين يديه ولا من خلفه اي من الكافرين بالذكر اي لا ياتيه باطلهم اي متى راموا ابطاله لم
يكن لانه حقا ثابتا من عند الله لم يصلوا اليه وهو بعيد لان الظاهر
لانه تنزيل من حكيم حميد انه صفة لكتاب عزيز تشريفا لعزته واما ص والقرآن
الاية فقيل الجواب محذوف اي انه لمعجز بدليل النعت بقوله ذي الذكر
اذ معناه صاحب الشرف والشهرة من قولك فلان مذكور او صاحب الذكرى والموعظة
وذكر ما يحتاج اليه في الدين من الشرائع وغيرها او انك لمن المرسلين بدليل
وعجبوا ان جاءهم منذر منهم اي بشر مثلهم فان الرسالة تتضمن النذارة او ما
الامر كما زعموا اي من امر الرسول الذي جاءهم كما زعموا بدليل وقال الكافرون هذا
ساحر كذاب او ما كفر به من كفر لخلل وجده فيه بدليل بل الذين كفروا في عزة وشقاق
اي في تكبر عن الحق وخلاف لله ورسوله ولذلك كفروا به وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش هو ان كل الا كذب الرسل
ولا يخفى ما بينهما من البعد وقال الفراء وثعلب هو قوله تعالى ص لان معناه صدق الله او صدق محمد صلى الله عليه وسلم

لا يتقدم اي ان جواب القسم لا يتقدم عليه فان ارتعوا به دليل الجواب فقريب وتوجيه الزمخشري
ان يكون ص خبر مبتدا محذوف على انها اسم للسورة كانه قال هذه ص يعني هذه السورة
التي اعجزت العرب والقران ذي الذكر كما تقول هذا حاتم والله تريد هذا هو المشهور
بالسخا والله وقيل هو كم اهلكنا الاية وحذفت اللام اي لكم جواب القسم لطوله واصل
كم اهلكنا لقد حذفت من قوله قد افلح في جواب والشمس وضحاها واما اتينا فعطف على
ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان اي ثم اخبركم انا اتينا
موسى فهي للترتيب بين الاخبار ثم والتراخي في الاخبار وان كانت ضرب ما عطف
بها سابقا في الزمان او هي للتفاوت في الرتبة كانه قيل وصاكم به قديما وحديثا
ثم اعظم من ذلك انا اتينا موسى الكتاب واما وكل امر مستقر فمبتدا حذف خبره
اي وكل امر مستقر عند الله ثابت بعده فاتبع او ذكر وهو حكمة بالغة
غايتها لا خلل فيها وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الخبر مستقر كما هو في قراءة ابي جعفر
خفض على الجوار رحمه على ما لم يثبت في الخبر لان الخفض على الجوار انما نقل في
بعض التوابع على الصحيح ولم ينقل في خبر المبتدا واما في موسى فعطف على
فيها من وتركنا فيها اي تركنا فيها وفي قصة موسى الثاني في قول بعضهم فلا
جناح عليه ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وانما بعده اغرا هو في اصطلاحهم
وضع الظرف والجار والمجرور موضع الفعل الطلبي وهذا احد انواع الاغرا
ويشترط في مجرور هذا النوع ان يكون ضمير مخاطب والجمهور على انه مقصور
على السماع ومنه ما هو لازم ومنه ما هو شذ وعليك من الفاظه قد يستعمل لما
في الحديث عليك بذات الدين تربت يداك وكثير ابدا ونها فاتحا عليكم
انفسكم وجعل ما بعد لا جناح اغرا ليبعد صحة مطلوبية التطوف بالصفا
والمروة وهي المعنى بالسعي الذي هو احد اركان الحج والعمرة عندنا والصفا والمروة
علما جبلين بمكة وكان اساف على الصفا ونايلة على المروة وكان اهل الجاهلية اذا
سعوا مسحوهما فلما جاء الاسلام وكسرت الاصنام تحرج المسلمون ان يطوفوا بينهما
لذلك فنزل قوله ان الصفا والمروة من شعاير الله اي من اعلام مناسكه جمع
شعيرة وهي العلامة فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما والاجماع على
مشروعية السعي في الحج والعمرة وانما الخلاف في الوجوب فعن احمد انه سنة وبه قال انس وابن
عباس لقوله فلا جناح فانه يفهم منه التخيير وهو ضعيف لان نفي الجناح يدل على
الداخل في معنى الوجوب فلا بد منه وعن ابي حنيفة انه واجب يجبر بالدم وعن مالك
والشافعي انه ركن لقوله صلى الله عليه وسلم اسعوا فان الله كتب عليكم السعي رواه ابن ماجه
واحمد وغيرهما ورده ان هذا اغرا الغايب وان اغرا الغايب
ضعيف لقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا غيري اي ليلزم رجلا غيري
وفي شرح التسهيل انه قد تقدم ان اصل الاغرا ان يكون للمخاطب وما ورد منه للمتكلم والغايب

قتادة

قتادة والزهري فمرت به عايشة رضي الله عنها خلاف ذلك عايشة هي ام المومنين
ام عبد الله بنت خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ابي بكر الصديق رضي الله
عنه فقيهة نساء الامة روى عنها جماعة من الصحابة وجماعة من كبار التابعين قال
مسروق رايت مشيخة الصحابة يسالونها عن الفرايض وكان اذا حدث عنها قال
حدثتني الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله المبراة من فوق سبع سموات وعن ابي
موسى قال ما اشكل علينا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديث قط فسالنا
عنه عايشة الا وجدنا عندها منه علما وكان لها مع ذلك الحظ الوافر من الفصاحة
والبلاغة مع ما لها من شريف المناقب ومن عجب ما نقل عن ابن حزم وكان اعلم اهل
زمانه انه ذهب الى ان عايشة افضل من ابيها وهذا خرق للاجماع توفيت على
الصحيح بالمدينة سنة سبع وخمسين والف ودفنت بالبقيع ليلا وصلى عليها ابو
هريرة ولم ير ليلة اكثر ناسا منها ونقيتها مع عروة بن الزبير وكان ابن اختها اسما
بنت ابي بكر رضي الله عنه هو ابو عبد الله القرشي الاسدي المدني الامام الفقيه
روى عن ابيه وعلي وسعيد بن زيد واسامة بن زيد وعايشة وابي هريرة وابن عباس
وعنه بنوه وجماعة هشام وابن المنكدر والزهري وابو الزناد وغيرهم فكان
ثبتا حافظا فقيها عالما بالسير وهو اول من صنف المغازي ولد سنة تسع وعشرين
قال ابو الزناد وفقها المدينة اربعة ابن المسيب وعروة وقبيصة وعبد الملك بن مروان
وعن الزهري قال رايت عروة بحرا لا تكدره الدلا وتوفي في قول ابي نعيم سنة ثلاث وتسعين
وذلك مسطور في صحيح البخاري فقد روينا بسندنا المتصل الى الحافظ ابي عبد الله
محمد بن اسماعيل بسنده الى عروة قلت ارايت قول الله عز وجل ... فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فوالله
ما على احد جناح ان لا يطوف بهما قالت بيسما قلت يا ابن اختي ان هذه لو كانت
كما اولتها كانت لا جناح عليه ان لا يطوف بهما ولكنها انزلت في الانصار كانوا
قبل ان يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدون عند المشلل فكان من اهل
يتحرج ان يطوف بالصفا والمروة فلما جاء الاسلام سالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فنزلت قالت عايشة وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما
فليس لاحد ان يترك الطواف بينهما انتهى ما في البخاري فعروة حمل الاية على اباحة
السعي لا على وجوبه ووجهه انه اقتصر في الاية على رفع الاثم في السعي ولو كان واجبا
لما اكتفى بذكر ذلك بل كان يذكر ما هو اخص منه كاثبات الاجر فان الحقيقة اذا كانت
اعتبارا ان احدهما عام شامل لها ولغيرها والاخر خاص بها كان للبلاغة ان تعبر
عنها بما هو خاص بها نقله الزركشي عن جده ابن المنير قال واما جواب عايشة فمن
بديع فقهها فان النص على عدم الوجوب ان يقال فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما
لان هذا يتضمن سقوط الاثم عمن ترك الطواف بهما وحيث وردت الاية
بخلافه لم يكن نصا على انتفا الوجوب ثم بينت له ان الاقتصار على نفي الاثم له سبب خاص وهو

[margin note:] ابن الزبير انه قال لها ارايت قول الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعاير الله فقلت ... سبحانك عايشة ... احدهم

انهم لو قطعوا الاثم لجا الكلام منطبقا على سوالهم فتقبل لا اثم ولم يكتف في اثبات الوجوب بما ذكرت واما ارادت ان لا دليل في الاية على الاباحة واستدلت للوجوب بفعله لو بدا بمروة ثم قالت فليس لاحد ان يترك الطواف بينهما واساف
كحتاب وسحاب ونايلة صنمان وضعهما عمرو بن لحي على الصفا والمروة وكان
يذبح عليهما تجاه الكعبة وقيل هما اساف بن عمرو ونايلة بنت سهيل فجرا في
الكعبة فمسخا حجرين فعبدتهما قريش ومناة قال ابن ربح هو صنم كان نصبه
عمرو بن لحي على المشلل مما يلي قديد اوالطاغية صفة له والمشلل بميم مضمومة
فمعجمة مفتوحة فلام مشددة مفتوحة فاخرى مخففة الجبل الذي يهبط منه الى
قديد من ناحية البحر وقال البكري ثنية مشرفة على قديد قال ابن التين
هي على الجحفة وفي الكشاف في قوله تعالى ومناة الثالثة الاخرى ومناة صخرة
كانت لهذيل وخزاعة وعن ابن عباس لثقيف وكانها سميت مناة لان
دما المناسك كانت تمنى عندها اى تراق ثم الايجاب للسعي بينهما المعبر عنه
بالطواف بهما لا يتوقف على كون على اعرابه كالتخريج على ما هو شاذ ولكنه
مما تقتضي ذكراى الايجاب وتفهيمه قال ولله على الناس حج البيت وتقول لزيد علي
الف درهم مطلقا اى سواء كانت اغرام غيره واما قول بعضهم قل تعالوا اتل ما حرم ربكم
عليكم الا تشركوا به شيئا ان الوقف على عليكم اى حرم ربكم وان عليكم الاعرا فحسن لحسن عليكم
في الاعرا وحسن معنى الاية عند سلامته مما يرد على غيره كما اشار اليه بقوله وبه يتخلص
من اشكال ظاهر في الاية محوج للتاويل فالاشكال هو ان الظاهر ان ما فيه فرد ما حرم
لهم موصول وان لا تشركوا بدل منه او خبر مبتدا محذوف تقديره هو ان لا تشركوا
وهو مشكل فان المحرم الاشراك لا عدمه وان ويل هو حمل لا على انها زايدة لا
نافية وحمل الكلام على الاغرا لا يرد الاشكال وفي تفسير قاضي العزمي الا تشركوا
اي لا تشركوا ليصح عطف الامر عليه ولا يمنع تعليق الفعل المفسر ما حرم فان
التحريم باعتبار الاوامر يرجع الى اضدادها ومن جعل ان ناصبة محلها النصب
بعليكم على انه للاغرا وبالبدل منها او من عايده المحذوف على ان لا زايدة او الجر بتقدير
اللام او الرفع على تقدير المحرم ان لا تشركوا الثالث قول بعضهم في انما يريد
الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ان اهل البيت منصوب على الاختصاص
اعلم ان المنصوب على الاختصاص هو الاسم الظاهر بعد ضمير المتكلم مسند اليه
حكم على معنى التخصيص والتاكيد وذكروا ان المتكلم اذا قصد تعين ضمير خصه وبشارك
فيه تاكيدا لاختصاص اى الحكم المنسوب الى ذلك الضمير ولا كلمة اى معطيا ما له في النداء
وهذا الاختصاص اما ان يقع في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى المختص
من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى المختص
بالمسكنة من بينهم او لمجرد بيان المقصود بذكر الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل وهذا كله كما ترى
في صورة النداء وليس به وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين

المنادي

المنادي مختص بالخطاب من بين امثاله ونقوم مقام اى هذه اى منصوب باخص
مقدرا وباعني عند سيبويه دال على مفهوم الضمير معرف بال او بالاضافة وقد يكون
علما وليس هذا المعرف باللام عند ابن الحاجب منقولا عن النداء لان المنادي لا يكون
ذا اللام والصواب يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادي ونصبه بيا المقدرة
كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح و الثقل خلاف الاولى
ان ينتصب انتصاب نحت العرب وهذا ضعيف اى والقول بان اهل البيت نصب
على الاختصاص ضعيف لعدم وقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل
والذى شعر به عبارة التسهيل ان وقوعه بعد ضمير الخطاب قليل وان الاكثر
انه يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث نحن معاشر الانبيا لا نورث وتسرعليه
ضمير الخطاب بجامع لمصدر والصواب انه منادى اى ان قوله اهل البيت
منادى حقيقة او نصب على المدح الرابع قول الزمخشري في فلا تجعلوا
لله اندادا انه يجوز كون تجعلوا منصوبا في جواب الترجي اعني لعلكم
تتقون ولا نافية الحاقا للترجي بالاشيا التي ينتصب المضارع بعد الفا في جوابها والمعنى
ان تتقوا لا تجعلوا له اندادا والمشهور ان تجعلوا مجزوم ولا ناهية على حد النصب في
قراة حفص فاطلع فانه منصوب في جواب لعلي ابلغ الاسباب وهذا اى الجزم
بجرب ونيا ولو في قراة حفص اما على انه جواب للامر وهو ابني لي صرحا
او على العطف على الاسباب على حد قوله ولبس عباة وتقر عيني للنصب نثر
وقد تقدم الكلام عليه وكان تعليمه ان يقوله على حد قولها لانه لميسون زوج معاوية
ابن ابي سفيان لكنه اراد على حد قوله من قال او على معنى ما يقع موقع لعلي ابلغ
وهو ان ابلغ اى او هو من العطف على المعنى المتوهم على حد قوله ولا سابق شيئا
وهذا ايضا بعض يعيب تقدم الكلام عليه تماما على انه متن الكلام في اواخر
ترجمة اقسام العطف من الباب الرابع على هذه الاية ١٤١٥١٢٨٦ وبل الاول لم
يتقدم ثم ان ثبت قول الفرا ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني قبل الوقوف
عن الفرا وغيره من الكوفيين الا هو لعل بمجردها في نصب الجواب وهي التقديرين
فهو قليل فكيف يخرج عليه القراة المجمع عليها فانما يخرج على وجه سايغ الاستعمال وهذا
كتخريجه اى تخريج الزمخشري ايضا قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
فيمن قرا برفع الاسم الشريف على ان الاستثنا منقطع لعدم اندراج الاسم الشريف في المظروف
حقيقة وانه جا على البدل الواقع في اللغة التميمية فان لغتهم صحة الابدال في المنقطع
وقد مضى البحث فيه اى في اواخر الباب الثاني في هشتوي ونقل هناك ان ابن مالك
جعل الظرف متعلقا بمبتدا مقدر والمرلد يصح على الاتصال وحرز ذلك فيما في البحر
ان يجري من منصولا والغيب بدلا منه والا الله هو الفاعل والاستثنا مفرغ اى لا يعلم الاشيا
الغايبة التي تحدث في العالم الا الله اى ان علمهم لا يسبق علمه بذلك ونظير هذا في العكس قول الكرماني

هو العلامة شمس الدين ابو عبد الله محمد بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي شارح
صحيح البخاري مولده في جمادى الآخرة سنة سبع عشرة وسبعماية اخذ عن والده ثم
بكرمان ثم ارتحل الى الشيخ عضد الدين الايجي شارح مختصر ابن الحاجب ولازمه
اثنتي عشرة سنة وقرأ عليه تصانيفه وطاف البلاد ودخل مصر والشام ثم حج واستوطن
بغداد وصنف في علوم شتى وشرحه على الصحيح مفيد الا ان فيه اوهاما فاحشة
وتكرارا سيما في ضبط اسماء الرواة توفي راجعا من الحج سنة ست وثمانين وسبعماية
ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد
لما قال صاحب البحرين استفهام في موضع رفع على الابتداء وهو استفهام معناه
الانكار ومن سفه في موضع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز ان يكون
في موضع نصب على الاستثناء والرفع على البدل اجود لانه استثناء غير موجب
وانتصاب نفسه على انه تمييز على قول الفراء وشبه بالمفعول على قول بعض
الكوفيين او هو مفعول اما لكون سفه يتعدى بنفسه الضعف واما لكونه
ضمن معنى ما يتعدى كجهل وهو قول الزجاج وابن جني او اهلك وهو قول ابي عبيدة
او على اسقاط حرف الجر واصله في نفسه وهو قول بعض البصريين قال اما التمييز
فلا يجيزه البصريون لان شرط التمييز عندهم ان يكون نكرة واما التشبيه بالمفعول
فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز
حسن الوجه ولا يحسن الوجه واما اسقاط حرف الجر فلا ينقاس وكذا التضمين ايضا واما
كون سفه يتعدى بنفسه فهو الذي يختاره لان ثعلبا والمبرد حكيا ان سفه بكسر الفاء يتعدى
كسفه بفتح الفاء وشدها وحكي عن ابي الخطاب انها لغة حمل ابن الكرماني قراءة السبعة
هذه الاية على النصب في مثل ما قام احد الا زيد مع ان المختار فيه هو البدل والنصب
غير مختار فلزمه تخريج الاية على خلاف المختار كما حمل الزمخشري قراءتهم في تلك الاية
على البدل في مثل ما فيها احد الا حمار وانما الوجه فيه النصب على الاستثناء لكونه منقطعا
والبدل فيه كما تقدم لغة تميمية وانما تابع قراءة الجماعة في الاثنين على افصح الوجهين
فيهما الا ترى الى اجماعهم على الرفع في البدلية في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم حيث
الكلام غير موجب وكذا ذكر الثاني منه وان اكثرهم قراءته اي بالرفع فما فعلوه الا قليل
لان المختار في نحوه البدل ولم يقرا احد بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى
الا ابتغاء وجه ربه الاعلى لانه منقطع فيتحتم نصبه على الاستثناء اذ لا يمكن جعله
لا يرجع الى الاتصال بوجه فحكمه النصب ونوقش في قوله ان احدا لم يقرا بالرفع في هذه
الاية فانه ثابت قرأ بالرفع على البدل من موضع نعمة على اللغة التميمية وتدفيل به
بعضهم قراءته اي بالبدل في ما لهم به من علم الا اتباع الظن برفع ما بعد الا على انه بدل
من علم واجماع الجماعة على خلافه واما ما بعد الا منصوب في الانقطاع وسهل
قراءة الرفع هنا امكان ردها الى الاتصال بوجه من التأويل فتامل ونظير حمل الكرماني

النفس على



النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذكر قول بعضهم في قوله تعالى والمطلقات
يتربصن بانفسهن ان الباء زايدة وانفسهن توكيد للنون اي لضمير الاناث
من يتربصن وانما لغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس
او العين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم كما في العطف
على قياس ما تقدم في هذا الحرف الهاء وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل ليس حقه
ان يكون بعد توكيده بالمنفصل على التعيين بل حقه احد الامرين اما التوكيد
بالمنفصل واما الفصل بغيره ووجهه انه لا يؤكد بالنفس الا بعد فصل اما بضمير
منفصل او بغيره وتقدم ايضا ان الباء الزايدة لا يعتد بها فاصلا الخامس قول
بعضهم هذا ابن خطيب قد تشوفا على ظهور ان اللام للامر والفعل مجزوم
والصواب انها لام العلة والفعل منصوب باضمار ان وهي متعلقة بقوله
جعل لكم من الفلك والانعام ما تركبون وانما كان الصواب هنا دون ذلك
لضعف امر المخاطب باللام لان الكثير فيه ان يكون بالصيغة كقوله
انت وابن فريبتي فلتقض حوائج المسلمينا تقدم الكلام على حرف
اللام من الباب الاول واقتصر في التمثيل عليه ليروج له دعوى الضعف ولا
يتكثر ولا فقد ذكر في بحث اللام ان جماعة منهم يعقوب قرأوا فبذلك فلتفرحوا
بمثناة فوقية وقراءة يعقوب ليست شاذة لان الصحيح ان الشاذ ما وراء
العشرة ويعقوب منهم وفي الحديث لتاخذوا مصافكم السادس قول التبريزي
في قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذي احسن بالرفع ان اصله احسنوا بضمير الجمع
بناء على ان الذي بمعنى الذين كما قيل في وخضتم كالذي خاضوا فحذف الواو اجتزاء
عنها بالضمة فانها دليلها كما قال اذا ما شاء ضروا من ارادوا ولا يالوهم
احدا ضرارا هو من اول الوافر ولم يسم قايله وشاهده مضمومة ضرار
شاؤوا واو الجمع حذفت اكتفاء بالضمة قبلها ولا يالوهم لا يستطيع قال في الصحاح
ويقال الا يالوه الو استطاعة قال العرجي خذا فادك الواكل لا يملكونه وكان الذي
يالون قولا له اهلا اي يستطيعون وقال ابن السكيت قولهم لا دريت ولا
ائتليت هو افتعلت من قولك ما الوت هذا اي ما استطعته انتهى والضرار
بكسر المعجمة المضارة بالتشديد يقال ضاره اذا شاركه في الضر اي اوقع
كل بصاحبه شيئا من الضرر وانما يريد ان عداه احدا لا يستطيع ان يضارهم
ولا يقاومهم في ذلك واجتماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة فان الاصل
اذا كان احسنوا الرفع ان يكون الذي بمعنى الذين اذ لا يعود ضمير الجمع على مفرد من
غيرنا وبل … كقوله كانت نفايدها وهم هو صدر بيت عجزه هم القوم كل القوم
ليس بالسهل فان ارتكاب احدهما سهل في وجه الفصاحة فكيف ارتكابهما والاولى بالصواب لتخريج القراءة
قول الجماعة انه بتقدير مبتدا هو اي هو احسن وحذف المبتدا كثير وان قل هنا لكن مرجحه
كونه رابطا وقد جاءت منه اي من حذفه وتقديره مبتدا مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسونه والنحاة جوزوا

اذا طالت الصلة والاتفاق على انه قياس مع اي من بين الموصولات كقوله فسلّم
على ايهم افضل عجز بيت صدره اذا ما لقيت بني مالك وقد سبق الكلام عليه واما قول
بعضهم في قراءة ابن محيصن قيل صوابه في قراءة كما هو واما ابن محيصن فانه قرأ
تتم الرضاعة بمثناة فوقية مفتوحة والرضاعة بالرفع فاعل وانه عامله لمن اراد
ان يتم الرضاعة بضمة على الميم لان الاصل ان يتموا على الجمع وحذفت واو
الجمع لفظا لالتقاء الساكنين فحذفت كتابة التخريج التبريزي لان الجمع على معنى
من وان كان لفظها مفردا مثل ومنهم من يستمعون ولكن الظاهر منه قول الجماعة
انه حامل اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية او ... النظر من
وجهين احدهما انا نمنع الظهرية هذا الوجه فان حمل ان على ما قليل لا ينقاس
خلاف اعتبار ... فانه كثير منقيس بل قد يدعى ان التخريج على هذا اظهر
من قولهم الثاني انه سياتي في اواخر هذا الباب ان حمل الرسم على خلاف الاصل
مع امكانه غير سديد وذلك مناف لحسن القول بان ان يتم اصله يتموا
مع ما فيه من حمل الرسم على خلاف الاصل لان الاصل في مثل ثبوت الواو
لا الخط فان حسن القول يقتضي سداده واجيب عن الاول بان
كونه اظهر وجها وهو تبادره الى الذهن وكونه غير منقيس لا ينافي ذلك
ولعل منشأ تبادر هذا الوجه ان فيه توفيقا بين القرائتين في حمل
على لفظها والا فهو حين المنع وعن الثاني بان هذا الحمل مما وقع في المصحف
على خلاف الاصطلاح عند اهل الخط ولا نسلم امكان الاصل فيه وهذا الجواب
الثاني مختلس من جواب الشارح عما اعترض به فانه قال بعد ايراد وجهي
النظر السابق فان قلت فاذا اتضح انه حيث استظهرت الاول فهو الحمل
على حجتي مع ان فيه حملا للرسم على خلاف الاصل قلت احملها الحمل مما وقع في
المصحف ... لا ... ولا ... على ... ذلك
وثانيهما اطلاق ما على الله سبحانه ... ذلك ... وثانيهما ربط الموصول
بالظاهر اي باسم الكافر دون الضمير وهو فاعل اخرج ... ربك وباب
ذلك الشعر دون الشعر ... 
الطهو ... صدره فيا رب ... في كل موطن وقابله عند العيني على ما قبل ...
بني عامر وقد مضى الكلام ... وصله باول ...
بينهما ان ذلك ... يكون المتقدم على كون ... الحصر
بين النثر والشعر ... على خلاف المصطلح الحادث عند اهل الخط وبه
من ذلك شيئا ولا ادعى امكان الاصل هنا اذ هو مستلزم لاهمال ان الناصبة
وهو شاذ ... لا استعمال الفصيح ان بعضهم وان تصبروا
وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها وهم ابن عامر والكوفيون
وابو جعفر وقرأ الباقون لا يضركم بسكون الراء مع التخفيف من ضاره يضيره بمعنى
ضره ... بتشديد ... انه ... قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ...
تمام الرجز صدره يا اقرع ابن حابس يا اقرع ... من شطور ... قال العيني

جرير

١٥١

جرير بن عبد الله البجلي وقال الصاغاني قاله عمرو بن خثارم البجلي والنوع الاول مبني على الفتح
لان المنادب اذا كان علما موصوفا بابن مضاف الى علم ... متحد ... وانما اختير الفتح بشروط
منها ان لا ينفصل بين المنادى والابن بشيء لكثرة وقوع المنادب جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخفف
لفظا بالفتح وكذلك كون ما حركته المستحقة في الاصل كونه مفعولا وخففوه خطا ايضا بحذف
الالف ... ولا حكم ابنة ... كثرة الاستعمال التخفيف خفف العلم الجامع للشروط الاربع في غير
النداء بحذف تنوينه وجوبا من اللفظ وحذف الوصل من الخط الا اذا وقع اول السطر فخرّج القراء
المتواترة على شيء لا يجوز الا في الشعر الذي يجوز فيه ما لا يجوز في غيره واعلم ان فعل
الشروط اذا كان مضارعا لفظا ومعنى فجوابه ... فليس في جوابه الا الجزم
الا في الضرورة فيجوز فيه عدم الجزم كما في البيت واختلفوا في تخريجه فذهب المبرد الى انه
على اضمار الفاء وذهب سيبويه الى انه ... قبل الجواب ما يطلبه نحو هذا البيت فالاولى ان
يكون على نية التقديم والجواب محذوف والمذكور دليله اي يصرع ان يصرع اخوك تصرع
ويجوز ان يكون على تقدير الفاء وان لم يكن قبله ما يطلبه نحو انك ان تاتيك ... في الشعر
فالاولى ان يكون على اضمار الفاء ويجوز ان يكون على نية التقديم وحذف الجواب وان كان فعل
الشرط ماضيا ففي جوابه المضارع وجهان الجزم والرفع على حد سوا فاما الجزم فظاهر واما الرفع فعلى
التفصيل السابق ... هو الجواب ... على تقدير اضمار ولا اعتبار تقديم والصواب انه اي ان ... يجزم
مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يشد وابن وذلك ان المجزوم المضاعف
ان مكسور العين كسروا ومفتوحها فتحوا ... الكسر والفتح اما الكسر فلانه الاصل في
تحريك الساكن واما الفتح فللخفة وقد يقال الكسر في مكسور العين لاتباع كسرة العين وفي
مفتوحها لاتباع فتحها وكذلك فك الادغام وهو لغة الحجازيين وان كان مضموما جاز فيه
الوجوه الثلاث ضم اللام اتباعا لحركة العين وقوله تعالى عليكم انفسكم لا يضركم من ضل
اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا للامر الفعل اي عليكم اذ معناه الزموا فان يكون
مجزوما والضمة فيه اتباع كما عرفت فان قدر استئنافا فالضمة اعراب بل فعل مع
الرفع من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط قيل يسوغ لذلك
البعض تخريج التنزيل على رفع الجواب مع جزم فعل الشرط فقال في قوله تعالى وما
عملت من سوء تود لا يجوز ان تكون ما شرطية لرفع تود ولو كانت شرطية
لكان مجزوما هذا مع تخريجه في الفصل جواز الوجهين الرفع والجزم في نحو
ان قام زيد اقوم ولكنه لما راى الرفع مرجوحا استسهل تخريج القراءة المتفق
عليها عليه اي على الرفع المرجوح وانما صح ان يخرج على انزل الوجوه وادناها نعم ذلك
هذا انه ... جوز ذلك اي رفع الجواب في قراءة شاذة لمكان شذوذها فيكون فعل
الشرط مضارعا وذلك عينا وليه بالماضي فقال في قراءة اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك
فقيل هو على حذف الفاء اي فهو يدرككم اي فهو يدرككم ويجوز ان يقال انه محمول على ما
يقع موقعه وهو اينما كنتم اي على توهم ان فعل الشرط ماض لان الاصل ... ولا باعث

بالجر على ما يقع موقع قوله ليسوا مصلحين او هو ليسوا مصلحين لكثرة مجي خبر ليس مقرونا
بالبا وهذا اسعف بيت تمامه ونوسي ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها
وتدبيره كتبه ابن الناسب قول الزمخشري في نقده المواضع متناقضا والصواب
ما يبينه لك ولا تناقض وحاصله ان الزمخشري امتنع من جعلها شرطية لرفع تودد
حيث كانت قراة الجماعة وتساهل في تجويز ما اجازه في ايما تكونوا يدرككم
الموت برفع يدرك وان كان مثل ما شعر او انشد لكون القراة شاذة فلم يبال
بالتساهل فيها قيل وفيه نظر لان الزمخشري يرى ان القراات كلها احاد ولا
تتواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنانه القول في تخطية بعض القرا السبعة
في بعض الاماكن ولا يبالي بما يقول لظنه ان القراة بالراي لا بالرواية الصحيحة
المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا اعتداد بما ذكره المصنف لظاهر واجيب
بانه ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراة كلها احاد لكن لما كانت
الاولى قراة الجماعة لم يستمح فيها لقوتها بكثرة القارى بها وكانت الثانية قراة
البعض فتسمح فيها لقلة القارى قال اي الزمخشري ويجوز ان يتصل
اينما تكونوا بقوله ولا تظلمون انتهى اي ويكون يدرككم مستانفا وقد مضى
رده من انه لا يحذف جواب الشرط الا اذا كان ماضيا وهو هنا مضارع الخامس
قول ابن حبيب رايت بخط بعض الكتاب يضبط عليها المتصرف ولعله حمل
نسبه الى امه فهو حبيب العلة والثانية ان بسم الله حال واحد معتمدا
والله حال والصواب ان الحمد لله مبتدا وخبر وبسم الله على ما تقدم في
اعرابها من ان البا للاستعانة والجار والمجرور في موضع نصب ان كان التقدير
بدات او اخرا قرا والزمخشري على تقدير متاخر او رفع والتقدير ابتداي ثابت
او مستقر وهو قول البصريين والتاسع قول بعضهم ان اصل اسم كسر السين
او ضمها على لغة من قال سم او سم بالكسر والضم ثم سكنت السين
لئلا تتوالى الكسرات ثلاث كسرة اليا وكسرة السين وكسرة الميم او لئلا يخرج
من كسر الى ضم وهذا بتقدير ان السين مضمومة فهو كلام لكون لم قد مرت
والاولى قول الجماعة ان السكون اصل وهي لغة الاكثر وهم الذين يبتدون
بهمزة الوصل تعقبه الشارح بان هذا مما لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب لانه موضوع
لذكر الامور التي تدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر في ذكر ليس من الاعراب
في شي وقد ذكرنا في ديباجة الكتاب انه يجتنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب
وكان حقه ان يجتنب ذكر ذلك في كتابه اصلا وراسا وضعف المحشي هذه المناقشة
جريا على ما اولع به من الرد على الشارح بان طريق كان والعاشر قول بعضهم في
الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف عليه ووصل بصيغة المبني للمجهول فالتقى ساكنا
الميم ولام الحمد فكسرت الميم للتقاي ولبث حركته حركة اعراب وهذه حرزه كان عطيه
قال ابو حيان

قال ابو حيان اختلفوا في وصل الرحيم بالحمد فقرا قوم من الكوفيين بسكون الميم يقفون عليها
ويبتدون بهمزة مقطوعة والجمهور على جر الميم ووصل الالف من الحمد وحكى الكسائي عن بعض
العرب انه يقرا الرحيم الحمد بفتح الميم وصلة الالف كانه سكنت الميم وقطعت الالف ثم القيت
حركتها على الميم وحذفت ولم ترو هذه القراة عن احد من القرا ولم يحك فيه الا هذا البعض
ونظيره هو قول جماعة منهم المبرد ان حركة را الله اكبر من قول المؤذن
الله اكبر الله اكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة التقا
الساكنين وانما لم يكسروا على ما هو الاصل في التحريك لرفع التقا الساكنين حفظا
لتفخيم اللام اي لام الاسم الشريف من ان تلي كسرة التكبير كما في من الله فانه حرك
بالفتح حفظا لذلك وقيل هي حركة الهمزة نقلت الى الرا وكل هذا خروج عن الظاهر
لغير داع قيل بل هو لداع صحيح لان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال النخعي الاذان
جزم فنقل الحركة ابتداء بانه وان قيل حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم
الخروج بالكلية عن السنة فيه لا يقال انه سكونا على او اخرها فهو ان لم يقف حسا
فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر اخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل
مع نية الوقف ولو حركه الرا بالحركة الاعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لا
حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية فيقال ان ثم غرضا صحيحا داعيا فهو لا
الى ارتكاب ما ارتكبه المؤذن من ذلك واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا ثبوت
لها في الدرج لا يفيده اذ قد فرضنا ان النقل لحركتها الى الرا واقع لا واصل فالهمزة الوصل ثبوت
اذ الدرج مفقود حكما وهذا الكلام كله مبني على ان الكلمات الاذان كلها موقوفة حتى التكبير
وليس كذلك فان السنة ان تقف على كلمات الاذان الا التكبير وعلى كل تكبيرتين لخفته
فظهر ان لا وقف بين التكبيرين وفي الروضة يفتح المؤذن الرا في الاولى ويسكن في الثانية
قال القاضي زكريا وتحقيقها في الاولى هو قول المبرد قال لان الاذان سمع موقوفا فكان
اسكانها لكن لما وقعت قبل فتحة همزة الله الثانية فتحت كقوله الم الله وقال الهروي عوام
الناس على رفعها وما قاله هو القياس وما علل به المبرد ممنوع اذ ليس الوقف على الرا الاول
وليس هو مثل ميم من الم على ان ما ذكره الشارح من اعتبار الداعي ان تم في الكلمات الاذان
لا يتم في الرحيم من البسملة اذ لا يصح ان يقال فيه انه لم يسمع الا موقوفا ووجه الكسر
مثل ميم ان الميم مبني على السكون ولان يتنقض القياس ابقي سكونه ويابي هذه
همزة مفتوحة لكن اطبق القرا الا في رواية يحيى عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح
الهمزة فذهب سيبويه وكثير من النحاة الا انه حركة لالتقا الساكنين واوثرت الفتحة للخفة
والمحافظة على التفخيم واليه ذهب الزمخشري في مفصله اتباعا لما في الكتاب واصالحي
كثافته انها حركة الهمزة نقلت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فان قيل ان همزة الوصل
تسقط في الدرج فالتخفيف حاصل وايضا نقل الحركة انما يكون فيما له ثبوت قلت
انما ابقاها حركتها ابقاها تكلف اذ كان الميم مثلا في حكم الوقف لم يكن الهمزة في الدرج

للابتدا مجاز تخفيفها بالقا حركتها على الساكن قبلها وحذفها كما في واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة والصواب ان ذلك كله الكسرة الميم اى في الرحيم اعرابية لانه مجرور بالتبعية للكلم الشريف واحركة الراء من اكبر ضمة اعرابية لانه خبر مبتدا وليست لهمزة الوصل نقلت في الدرج فنقل حركتها والحق ان كلمات الاذان الا كلمات كلها موقوفة انتهى كلام المبرد وان كان الموقوف منها ما عدى التكبيرتين الاولى والثالثة انتهى كلام المصنف الحادي عشر قد لجاعة في قوله تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين اسعفه حذف مضافين فمضعفين والمعنى على صعفا الجن لو كان رؤساهم وهذا من حسن الا انه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليها اى لم يتم على حذفهما دليل وللكلام معنى بدونها والاولى ان تبين بمعنى وضح وان وصلتها بدل اشتمال من الجن اى وضح للناس ان الجن لو كانوا الى اخره وهذا الكلام كله ماخوذ من كلام ابي حيان فانه قال يحتمل ان يكون تبين بمعنى بان اى ظهر والجن فاعل وان وما بعدها بدل من الجن كما تقول تبين زيد جهله اى ظهر جهل زيد والمعنى ظهر للناس جهل الجن بعلم الغيب وان ما ادعوه من ذلك ليس بصحيح ويحتمل ان يكون من تبين بمعنى علم وادرك والجن هنا خدم الجن وضعفتهم اى لو كان رؤساونا وكبارهم يعلمون قاله قتادة وتبين بمعنى بان وظهر لازم وبمعنى علم متعد كما في قوله افاطم اني ميت فتبيني ولا تجزعي كل الانام بمرت اى تبيني ذلك واعلميه وانت اذا حققت النظر في الاحتمال الثاني الذي ذكره ابو حيان رايت انه لا يحتمل الا تقدير مضاف واحد وذلك في ضمير يعلمون لظهور ان المراد اطلاق لفظ الجن فاراده خدمهم مجاز لفظا لا علما انه من مجاز النقصان على انه يمكن جواز الجمع بين معنيين مجازيين للفظ ان يرجع ضمير كانوا يعلمون الى الجن مرادا بهم رؤساهم مجازا وتكون الاية من باب الاستخدام الثاني عشر قوله بعضهم في عينا فيها تسمى ان الوقف هنا اى عينا مسماه معروفة وانه سل سبيلا جملة امرية اى سل طريقا موصلا اليها ويرد عليهم والعمل وجه نعته ظاهر مع انا الرسم ايضا ودون هذا في البعد قول بعضهم انه علم مركب منقول من فعل وفاعل ومفعول كما بطن شرا او الاظهر انه معرب كما ان السلسال مبالغة في السلس كككف وهو السهل اللين المنقاد وبفتح العين للكم واما السلسال كخلخال فهو ما العذب او البارد كالسلاسل بالضم والسلسل بجعفر من الخمر اللينة واعلم انه ان كان زنة السلسال مبالغة عن زنة السلسل لا الى السلسل لان الفعلال من مزيد الرباعي ولا يبنى على مذهب الزجاج لان ذلك فيما اذا كان الثالث صالحا للسقوط والصالح للسقوط انما هو الرابع تخفيفه فكان لكل كلمة رباعية تماثل فيها حرفان وحرفا فحرفها اصليه سوا صلح الثالث منها



١٥٢ للسقوط مع سلامة المعنى كزلزل وبلبل من الافعال ام لم يصلح كسمسم من الاسما وهذا مذهب البصريين الا الزجاج ووجهه ان اصالة احد المكررين واجبة لتكميل عدد الاصول وليس احدهما باولى من اصالة الاخر وذهب الزجاج والكوفيون الى ان الثالث ان اصلح للسقوط مع سلامة المعنى نحو كبكبه وكفكف فالثالث زايد والا فلا غير ان الزجاج يجعل الثالث زايدا بلفظه والكوفيون يجعلونه بدلا من تضعيف العين فيقولون اصل كفكف فاستثقل توالي الامثال فابدل من ثانيها حرفا يماثل الفا كما قالوا بابهم ثم اختار ابن مالك في كتبه مذهب الحجاز التعريف وارتضاه السهيلي في روض الانف من الضحضاح وهو من الما ما يظهر منه القعر ان اصله من الضح وهو حر الشمس لان الشمس تداخله لقلته فقلبت فيه احدى الحائين ضادا كما قالوا في ترره ترتاره وفي تملل تململ وهو قول الكوفيين من النحويين ولست اعرف اصلا يدفعه ولا دليلا يرده واذا كان الاصل الضحح وهو ثلاثي مضاعف وابدلت احدى حائيه ضادا فمن اين تاتي الكلمة الاخرى فتدبر ثم يحتمل انه اى سلسبيلا نكرة وانه علم منقول وقد عرفت معناه وصرف لانه اسم لما فليس فيه الا العلمية وتقدم ذكر العين لا يوجب تانيثه لما عرفت انه اسم لما لا تقول هذه وانما صرف باعتبار ان واسطة البلد ويعد ان يجاب صرف للتناسب وتوافق رؤس الاي كقوارير فيمن صرفه لانه علم صرفه فالحاصل اعتبار انه للتناسب الثالث عشر قد يسمى وغيره في قوله ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به اى لا تمد نظرها الى الذي تستحسنانه وتتمنيا ان يكون له مثله فانه مستحق بالاضافة الى ما اوتيته ازواجا منهم اصنافا من الكفرة ويجوز ان يكون حالا من الضمير والمفعول منهم اى الذي متعنا به وهو اصناف بعضهم او ناسا منهم زهرة الحياة الدنيا ان زهرة حال من الهاء في به او من ما وان التنوين حذف منه للساكنين اى لالتقائها فثوذ ولا ذاكر الله الا قليلا الرواية بنصب اسم الشريف على انه مفعول ذاكرا واصله ولا ذاكر الله بتنوين ذاكرا وتحريكه بالكسر لالتقا الساكنين لكنه حذف التنوين منه لما الساكن ولم يحركه بالكسر كما هو حقه لضرورة الوزن وهذا عجز بيت من المتقارب قال حمل حباه على انه بدل من ما اى لا تمدن نظر عينيك الى الحياة الدنيا التي متعناهم بها حال كونها زهره والصواب ان زهرة مفعول بتقدير جعلنا لهم او اتيناهم ودل عليه ذلك والقرينة على حذفه ذكر التمتيع او تقدير اذم لان المقام يقتضيه ويكون نصبا على الذم والقرينة حالية او تقدير اعني بيانا لما او للضمير العائد اليها فيها من الابهام او بدل من الازواج بتقدير ذوي زهرة او على انهم جعلوا نفس الزهرة مجاز المبالغة والمجاز على الاول مجاز النقصان وقال الفراهو تمييز لما او للهاء وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز اذ هو مضاف الجالب الدنيا وتبدل بدل من ما

اى على المحل ورد بان لتفتنهم من صلة متعلقا خش التعقيب من صلة ما ولكانه اراد من
صلة هي متعلقا فلزم الفصل بين ابعاض الصلة باجنبي عنها وهو بدل الموصول
وبان الموصول لا يقع قبل كمال الصلة فلا يبدل منه قبل كمالها وبانه لا يقال مررت
بزيد اخاك على البدل باعتبار محل المبدل منه لان العامل في المبدل منه
لا يتوجه اليه بنفسه ومن شرط البدل ان يصح حلوله محل المبدل منه وقيل
من الهاء اى بدل من الهاء على المحل المنصوب فيه ويجيء ما ذكر ظاهرا انما يرد كل
ما ذكر من الرد في البدل من ما ولكن ثانيها وهو لزوم اتباع الموصول قبل تمام
صلته ليس ثابت هنا وبزيادة الابدال من العايد وبعضهم بجعله
كالسراج في باعلات المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عايد
في التقدير وقد سرات الزمخشري منع في ان اعبد واسماء ان يكون بدلا
من الهاء في اربكم يعني لئلا يلزم ما تقدم ورد باعلم بان وجود العايد حسا
كاف في الربط ولا يقدح فيه فقده حكما ولو لم اعطا منوب الطرح حكم الطرح
لزم اعطا منوب التاخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه
لكنه لا يمتنع فكما اكتفوا في رجوع الضمير الى زيد بكونه متقدما لفظا ولم يضر كونه
في نية التاخير فيه نظرهم هو مقدم عن تاخير فتامل ويرد ذلك قوله تعالى واذ
اذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع اجمعوا على صحة هذا المثال وعدم امتناعه دليل
من الكتاب الناطق باستعماله والاجماع على جواز مثله تنبيه وقد يكون الموضع
لا تخرج الاعلى وجه مرجوح وراجح حينئذ عدم تخريجه لان الامر اذا ضاق اتسع
كقراة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المومنين بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة
مكسورة وياء ساكنة قيل عليه هذا اعتراض من المصنف بان هذه القراة المتواترة
غير فصيحة لانها لا تتخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله ولم يدع احد على
بعض النحاة من تشنيعهم على بعض القراء في حروف لهم وردت بمخالفة القياس المعتبر
عندهم مع ثبوتها متواترة والحق قبولها ويكفي رجوعها الى وجه من العربية واجيب
بمنع ان في كلامه اعتراضا بعدم الفصاحة فان غايته الاعتراف بان وجهه ضعيف
وهو لا يستلزم عدم الفصاحة فتدبر فقيل الفعل ماض مبني للمفعول وقد ضعف
من جهات اسكان اخر الماضي من غير اتصال ضمير رفع لمخاطب او متكلم وانابة
ضمير المصدر اي الضمير العايد الى المصدر ساكنا الا انه مفهوم من الفعل
اي جاز المصدر مفهوم من الفعل اصرح به فيكون النجي نجي النجا كما تقول ضرب
الضرب ويكون المومنين منصوبا بفعل مضمر اي نجي المومنين وانابة غير المفعول
به مع وجوده عن الفاعل وقد اجاز ذلك الاخفش والكوفيون وابو عبيد وقيل مضارع
اصله ننجي بسكون ثانيه وهو نون كما هو القراة المشهورة فادغمت في الجيم وهو ضعيف
ايضا لان النون الساكنة عند الجيم تخفى حتى تصير شبيهة بالغنة ولا تدغم الا في حروف يرملون و
ليست الجيم منها وقد ذكر الفارسي ذلك والزمخشري هذين الضعيفين قال اليمني في حواشيه الكشاف انما ذكره

ضعيف لانه لا يجوز في تخفيف الياء الاسكان ولا يجوز ايضا في اقامة المصدر مقام
الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم او
متعد لا بد له من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقامه اولى من قيام المفعول به
خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنجية هنا واذا اقيم المصدر
مقام الفاعل نصب المومنين بالفعل لان المصدر قائم مقام الفاعل فبقي المومنين
مفعولا به صريحا وتقديره ونجي النجاة المومنين وقيل نجي فعل مضارع ادغم
نونه في الجيم واصله ننجي وتقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام في
العربية لتضمن القران المعجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم يجي عن العرب
من لا يعتمد عليه لجهله او لعدم عدالته ولجهالة عدالته وعدالته وترك الاخذ والتمسك
بما ثبت تواتره عما ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم افصح
العرب مع قوله تعالى انا نزلنا الذكر وانا له لحافظون في رقبل القراة السبع متواترة
فيما ليس من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام واما هي
فغير متواترة لكن كما ذكره ابن الحاجب في اصوله وذكره غيره قلت
نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشيا اقل من ناقل العربية والاشعار
والاقوال وكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بانه لم يجي مثله والى عربي اعلم
جي مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه فقبول هذا اولى وقد ذكر
لصفي بعض الزمخشري في سورة الجاثية انه قرئ ليجزي قوما اي ليجزى
الجزي للمفعول وقال معناه ليجزي الجزاء قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب
المفعول به فقد ثبت عنه في غير هذا الموضع ايضا هذا كلامه وهو من الحسن
بمكان وقد زعم قوم ان الفاء ادغمت فيها قليلا اي ان النون ادغمت في الجيم وان
منه اتج واجاصة واجانه بتشديد الجيم في الكل اي واصلها انرج وانجاصة
وانجانة بنون ساكنة قبل الجيم اما الاترج والاترجة والترنج والترنجة معروف
واما الاجاص ففيه ايضا الاجاص بالكسر مشددة ثمر معروف دخيل لان الجيم
والصاد لا يجتمعان في كلمة واحدة ولا تقل انجاص او لغة والشمش
والكمثرى بلغة الشاميين وكان في مادة الاجانة بالكسر مشددة
والانجانة والالجانة ولا تقل اجانة وقيل مضارع واصله ننجي من التنجية
بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذف النون الثانية وهو ضعيف لانه لا يجوز
في مضارع نبات ونقتبس ونزلت ونحوها اذا اثبات النون الاخرى
النون الثانية الا في ندر كقراءة بعضهم ونزل الملائكة الصافي ونزلهم تنزيلا
الجمع في الخامس ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه
الظاهرة واما اللائق بالاستقصاء ولانها ظاهرة فلتورد مسائل من ذلك ليتمرن بها
الطالب ويدناض الراغب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها ان المبتدا

كلام العرب
شيئا الجانه احاط بجميع
بحر واسع وكيف يجوز الاحتجاج
والاخذ بالقول انقطاع العرب

العنصل

وماله حكمه مسئلة يجوز في الضمير المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلاثة اوجه اي جعله ضمير فصل وهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها قيل وفي ظاهر العبارة مدافعة فان قوله وهو ارجحها يقتضي رجحان الوجهين الاخيرين وارجحية الفصل وقوله وهو اضعفها يقتضي ضعف الوجهين واضعفية الابتدا فيكون الفصل الذي صح بارجحيته مقتضي قوله ثانيا ضعيفا والابتدا الذي حكم باضعفيته بمقتضي قوله اولا راجحا فيتناقض فينبغي ان لا يكون التفضيل مرادا على ان الابتدا انما يضعف حيث يكون الفصلية متعينة وهذا ليس كذلك واجيب بان كون الفصل ارجح الوجوه يكفي في صدقه رجحان احد الباقيين ولا يستلزم رجحان كل منهما وكون الابتدا اضعفها يكفي فيه ايضا ضعف احدها لا ضعف كل منهما ولا يلزم ماذكر وان ذلك كقولك زيد ازهد الناس وفيهم من هو زاهد ومن ليس بزاهد مختص بلغة تميم قال ابو حيان ان طائفة من العرب يجعلون هذا الضمير مبتدا وما بعده الخبر ويقرؤون ان ترني انا اقل برفع اقل وقرا عبد الله وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وقال سيبويه بلغنا ان رؤبة كان يقول اظن زيدا هو خير منك وحكي عن ابي زيد انه سمعهم يقرؤون تجدوه عند الله هو خير واعظم اجرا وحكي الجرمي ان الرفع في لغة بني تميم والثالث التوكيد وكن بان تستعار ضمير الرفع موضع ضمير النصب مسئلة يجوز في الاسم المفتتح به سوكي هذا الكرمة وجهان الابتدا والمفعولية ومثله كم رجل لقيته ومنا الرشة غير ان وجه المفعولية يحتاج الى تقدير الناصب لكنه في هاتين الاخيرتين تقديرا الفعل موخرا لصدارة المعمول ومثلهما رب رجل صالح لقيته اي هو مثلهما في جواز الوجهين وتقدير الفعل موخرا وان غايرهما من جهة ان معمول الفعل هو المجرور وقد تقدم في رب انها تختص باحكام منها انه محل لمجرورها مسئلة يجوز في المرفوع من افي الله شك وءانتم تخلقونه ام نحن الخالقون اي في المرفوع بالظرف المعتمد على الاستفهام من افي الدار زيد اي في مرفوع الظرف المعتمد على الابتدا والفاعلية بالظرف لقيامه مقام الفعل المحذوف واستتار ضميره على التقديم والتاخير وعلى الاول كالجملة الاسمية فيه وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير وعلى الثاني نظرهيه ومثله للفاعل في سورة الزمر لان الظرف الاول معتمد على المخبر عنه والثاني على الموصوف اذ الغرف الاولى موصوفة بالجملة الظرفية وكذلك في قوله الحنا كانه علم في راسه نار ومثله الاسم التالي للوصف في نحو زيد قائم ابوه واقائم زيد اذ في الاول على المبتدا به ومن الثانية على الاستفهام فالاولى اعتماد الوصف لا اعتماد على مبتدا خلاف الاصل في التقديم من ان تقدير مبتدا مما دخل في خبر زيد مفرد وهو الاصل والتاخير ولان الاصل ان الخبر خلافا بالوصف كان خبر زيد مفرد وهو الاصل في الخبر ولو قدر مبتدا كان جملة ومثله ما فيهم ابوه او قصد السند في نحو فان قوله فيه طلق صفة لصبي فان قدرت المرتفع مبتدا كانت الصفة

جملة وان قدرته فاعلا بالظرف لاعتماده على موصوف كانت مفردة وهو الارجح لان الاصل في الصفة الافراد فان قلت اقائم انت فكذلك عند البصريين اي يجوز فيه ان يكون فاعلا وهو الارجح وان يكون مبتدا والوصف المتقدم الخبر فانه قيل من وقع التابع من مثل هذا الضمير نحو اقائم وذاهب انت واعلمت اني مع فان حذفت من الاول ما ذكر وان اضمرت فيه لم يبق في مثله الا وجه واحد وهو الفاعلية الراجح لفوات الشرط جعل الوصف مبتدا وهو رفعه لغير المستتر قلنا ياتي به منفصلا كما هو القياس فيقال اقائم انت وذاهب انت فقد قالوا حيث يقع التابع والصفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي تعيين هو بعد ان اضمرت في الاول لزم استتار الضمير لان الصفة جارية على غير صاحبها فيتعين اظهاره بارزا ويجري هذا في التابع في الظاهر ايضا نحو اقائم وذاهب زيد فيتعين ان يقال اقائم هو وذاهب زيد ولا يشكل على قولهم متى اعمل الثاني اضمر في الاول لان الفاعل ثمة ليس متعديا في عامله لان مرادهم بالاضمار ربه الاضمار بعده يستوفيه حيث لا مانع ويرتفع المانع انما هو لاتصال التابع انما يكون في ظاهر ان بعض المحققين نص على جريانه في الضمير المنفصل كما في الشارح والمختار بالكافية ونحوها وقع في هذه الصورة مع ان عبارتها عند التامل لا تنافي ما ذكرناه فارجح الكوفيون في الضمير من اقائم انت الابتداء ووافقهم ابن الحاجب والسهيلي والزمخشري فزعموا قول ابن الحاجب في كافيته لا انه لا يقع على ان الظاهر غير المستتر لا يدخل نحو اقائم انت فقد حمله على ما ثم بعده بتصريحه في اماليه بانه لا خلاف في امتناعه فاعلا ولذلك وجب في التثنية والجمع اقائمان هما وقائمون هم ولا يجوز اقائما هما ولا هم ولذا جا في الحديث او مخرجي هم بتشديد الياء دون او مخرجيهم بتخفيفها والمانع المصنف في ذكر مخرج المظهر لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا اذ لا بد من تقدم هذا الضمير لانه كان في اسم الفاعل ضميرا غير هذا المنفصل هو المقصود ووجب جريه المنفصل وان لم يكن فباطل اذ لا يقعل النصر منفصلا مع امكان اتصاله قال الشارح وتعاليله تحتاج الى التقاء اثاني ووجب عن دليله بما ذكره المصنف في المتن ووهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذكر مع شهرة فيه لدعواه فيها انه لم يختلف في ان اقائم من اقائم هو خبر مبتدا تقدم وحجتهم ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوز منفصلا عنه بل يجب اتصاله به ان كان بارزا واستتاره فيه لا يقال قام انا على انا فاعل واجازه الجرمي والمبرد وعلى الحمراء على ان النفي ما قام الا انا ثم فكذا المرتفع بالصفة لا يجاوزها والجواب بحصول قياس الصفة على الفعل في امتناع الانفصال بالبداهة الفارق وبيانه انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا في تثنية ومجموعه اي بخلافه مع الفعل في ضمير الحاضر فانه لا يجهل معناه لعدم التباس

وانما لم يحز المضمر في ذلك مجرى المظهر لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا لانه لا بد ان يتقدم بحركتها يعود اليه بعد الضمير فلا يخلو اما ان يكون ذا اسم الفاعل ضمير غير هذا المنفصل اولا فان كان الاول فهو المقصود ويجب ان يكون غير رافع لما بعده فوجب الاحتراز منه لو حجب بجمع فيه لذلك وان لم يكن فيه ضمير فهو باطل لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا الا ترى انك اذا جعلته عوضا عن الضمير المتصل جعلت الضمير المرفوع باسم الفاعل منفصلا مع امكان الاتصال دماميني

لبعد لهم غرق

الخبر

ولان طلب الوصف وتقاضيه للمعمول دون طلب الفعل لانه فرع عليه في العمل فلذلك
احتمل معه الفصل ولم يحتمل مع الفعل وان المرفوع اي ولان المرفوع بالوصف سد
في اللفظ مسد ما وجب الفصل وهو الخبر فانفصل انفصاله خلاف فاعل الفعل
ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر
خليلي ما واف بعهدي انتما هو صدر بيت من ثاني الطويل عجزه اذا لم تكونا
لي على من اقاطع ولم يسم قائله يخاطب خليليه له بقول لا وفاكما بعهدي
حتى تكونا لي على من عاديته واهجره فان القول بان الضمير مبتدا الا كما زعم الزمخشري
في الاية يؤدي الى فصل العامل من معموله باجنبي الذي هو المبتدا ثم على قول الكوفيين
لا يكون اجنبيا والقول بذلك في البيت يؤدي الى الاخبار عن الاثنين بالواحد اورد عليه
ان هذا ليس مما يقطع بالبطلان اما الاية فلاحتمال ان التقدير فيها راغب عن الهتي فلا فصل
باجنبي واما البيت فلاحتمال ان انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده وقد حذف الجواب
منها المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والمعنى انتما ان لم تكونا لي على من اقاطع
سب لا يكون احد وانما بعهدي لان من سواكما ليس بمنزلتكما عندي مصونا بمعنى بكما
ان لم تساعداني فلم يبق لي مساعد وهذا معنى صحيح نقله نجم الدين سعيد في شرح
الحاجبية عن الجرمي فالجواب حمل القطع على الظن الغالب فلا يقدح فيه الاحتمال
ولا يشكل في ان غالب الظن من الاية تعلق عن الهتي براغب وان معنى البيت
لا وفاكما اذ لم تكونا لي عونا على من اقاطعه ونحو في خرما في الدار زيد وجه
ثالث عند ابن عصفور ونقله عن اكثر النحويين وهو ان يكون المرفوع بما
الحجازية الرافعة للاسم الناصبة للخبر والظرف في موضع نصب على الخبر بها
المشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا فلا يكون الظرف
المتقدم في موضع نصب وقال ابو حيان في ارتشافه اجاز تقديم الخبر ظرفا
الجمهور وهو احسن الاعمال فلا يبطل عمله العمل وسبب المنع الى الاخفش
وهو قول المرتشي مسئلة يجوز في نحو اخوه من قولك زيد ضرب في الدار
اخوه ان يكون فاعلا الظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر
يعني نائب فاعله فيكون الظرف مستقرا حالا منه وان يكون نائبا عن فاعل
ضرب على تقديره خاليا من الضمير ويكون الظرف لغوا متعلقا به ويختلف معنى
الكلام فانه على الاول الاخبار بضرب زيد في حالة كون اخيه في الدار وعلى الثاني
بضرب اخيه في الدار وان يكون مبتدا خبره الظرف المقدم عليه والجملة
منهما حال والزم الزمخشري بيان هذا الوجه لكونها دائرة والجملة
الاسمية الخالية من الواو وانما يرتبط الاسمية اذا كانت حالا الواو والضمير
او الواو وحدها والضمير وحده على ضعف ويوجهان الفاعلية اي كون فاعلا
بالظرف في فهمه اي جار علي حجة وليس كان عاملا بل تجوز الابتدا به وتبع الكاتب في شرح الحاجبية
حالا بالضمير وحده ما رأته اخطا منها جميعا بعضهم لبعض
ثم لا يخفى ان اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية والنوادر الواو
يتقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط وانما انفراد الضمير فقال
الاندلسي

الاندلسي ان كان المستتر ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب
ولعل ذلك لكون هذه الجملة في معنى المفرد فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر
بكون الحال جملة وان لم يكن ضمير صاحب الحال فان كان الضمير في صدر الجملة
مبتدا نحو كلمته فوه الى في او خبرا نحو خرجت مع البازي علي سواد فلا نحكم
بضعفه مجردا من الواو لكون الرابط في اول الجملة بل نقول هو اقل من اجتماع
الواو والضمير وانفراد الواو وان كان في اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء
غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير
في الاسمية ضعيف مطلقا ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة
وشي بعيد انه ليس بجملة بل هو مفرد بتقدير اخلائه عن الواو وذلك لان الظرف
اذا اعتمد على ما قبله جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب
ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم
تزيل وقوله وان امرا اسدى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا
لم يجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم تكن جملة لم تدخل عليه وان
اراد انه لا يمتنع ان يقدر عنده فمسلم والاوجه الثلاثة ايضا في قوله تعالى وكاين من نبي
قتل معه ربيون فربيون اما فاعل الظرف او نائب فاعل قتل او مبتدا خبره الظرف وذكر
لان كان مبتدا خبره قتل ومن نبي مميز وتكثر زيادة من فيه وقبل لازمة ومعه ربيون
في موضع الحال فان كان المرفوع مبتدا فالحال جملة ويجوز ان يكن نائب فاعل قتل ومعه
ظرف لقتل وربيون جمع ربي بكسر الراء الزائد الربانيون نسبتها الى الرب ويعاديه لربهم
كان زيادة الياء الى الرب خلاف القياس كما نسبوا الى امس فقالوا امسي بكسرها وقيل
الربيون الجماعات واحدها ربي وهو نسبة الى الربة بالكسر وهي الجماعة للمبالغة
مبتدا وادا خبر بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل وامتنع الوجهان الاخران
وهذا القائل هو ابن جني فانه قال لا يحسن هذه القراءة الا ان يسند الفعل الى الربانيين
لما فيه من معنى التكثير الذي لا يجوز ان يستعمل في شخص واحد ويمتنع التكثير لان يصرف
الى الواحد بل يجوز ان يكون فاعل متكثرا وليس بشيء لان النبي هنا شخص لا واحد
مدليل كاين واما افرد الضمير العائد اليه من الفعل بحسب لفظها وهذا الكلام
ماخوذ من كلام ابي حيان فانه نقل ما ذكره عن قول ابن جني ولبس بظاهر لان
كاين مثل كم وانت اذا قلت كم عار فكتبته فافردت راعيت لفظ كم ومعناها
الجمع واذا قلت فكتبتهم راعيت معناها لا لفظها وليس معنى مراعاة اللفظ الا كان
توحد الضمير والمراد به الجمع فلا فرق من حيث المعنى بين قتل معه ربيون وقتل
معه ربيون وانما جاز في نحوه مراعاة اللفظ تارة والمعنى اخرى لان مدلول كم وكاين كثير والمعنى
جمع كثير والمعنى وانت اذا اخبرت عن جمع فتارة تفرد مراعاة للفظ وتارة تجمع مراعاة لمعناه قال
تعالى ام يقولون نحن جميع منتصر سيهزم الجمع ويولون الدبر فقال منتصر مراعاة لافراد اللفظ فقال

وبوليس لرعاية لمعناه مسئلة زيد نعم الرجل متعين في زيد الابتدا
وجها واحدا وجملة المدح الخبر ونعم الرجل زيد قيل كذلك اي ننصب
في زيد الابتدا انه مبتدا او ايضا عليها فالرابط العموم اي عموم الرجل للمبتدا
او اعادة المبتدا بمعناه انه لم يكن بلفظه على الخلاف في الالف واللام
في الرجل للجنس هي ام للعهد فان كانت للجنس فالربط العموم قال
الشارح لا بالاستغراق وان كانت للعهد فالرابط الاعادة بحسب
المعنى اذ المراد بالرجل هو زيد واختار ابن الحاجب انها للعهد الذهني وقرره
بما حاصله ان نعم وضع لمدح في على مدحا عاما وتستعد تحققه فاقتضى التعبير
بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل اولا وفسر الثاني ثانيا
والفاعل اذا كان معرفا باللام يحتمل ان التعريف فيه لتعريف
واحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف معهود في الذهن وهو مبهم
بحسب الخارج كقولك السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في
الخارج فان معناه ادخل المكان المطابق لسوق المتصور في ذهنك وهو
قابل لان معرفة بهذا الاعتبار فانه مبهم باعتبار الخارج لانه لم يحمل اي زيد
من الافراد الخارجية كالرجل وثانيهما في الابهام والتعريف وزان اسامة فانه وان
كان معرفة باعتبار الذهن فانه نكرة باعتبار الوجود ومن ثم توهم كثير انه
للعموم لصلوح المعهود في الذهن للتعدد وليس كذلك اذ لا يفسر العام من حيث
هو عام بواحد ولا يثنى ولا يجمع ولما فسر هذا الحرف بواحد وثني وجمع دل على
انه ليس للعموم وقيل يجوز ايضا في نعم الرجل زيد ان يكون زيد خبر
المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد ويكون الكلام جملتين قاله وكمية قال فيل
يرد عليه هذا اشكل بما يورد المصنف على ابن عصفور من انه ليس لحذف مبتدا خبر
بيان بسده ولجيب بان ذكر شرط فيما يحذف قياسا ساو المبتدا لا يحذف على الوجوب
قياسا وليس يسلم فقد يدعى ان جملة المدح سدت سده وكان ابن عصفور يجوز
فيه وجها ثالثا وهو ان يكون مبتدا حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح
ورد بانه لم يسد شي مسده فلا يكون حذفه واجبا ولو كان جائزا لظهر حينا
ما واللازم ممنوع وايضا لو كان هنا خبر محذوف لتوقف فهم الكلام عليه والكلام
مستقل في الافادة بدونه ويأتي هذا ايضا في الوجه السابق مسئلة
حبذا زيد بحمد زيد على القول بان حب فعل وذا اسم اشارة فاعل هو قول الجمهور
واختاره ابن مالك وجماعة واعترض عليه بانه لو كان كذلك لم يرد في الاحوال وكذا لم يذكر
واجيب بانه لما جرى مجرى المثل لزم حالة واحدة والجملة مبتدا مخبر عنه
بحبذا والرابط الاشارة ولا اشكل في كونه مبتدا ايضا حيث يكون المبتدا مثنى او
مجموعا او مؤنثا مؤولا او مثنى او مجموعا لما عرفت من التزامه صيغة واحدة لا يختلف فان يكون
خبرا لمحذوف اي المحبوب او الممدوح زيد ويجوز قياسا على قول ابن عصفور السابق ان يكون

مبتدا

قلب
ام
حبذا

١٥٧

مبتدا حذف خبره اي زيد المحبوب او الممدوح ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا
الكلام عنده الا جملة واحدة وقيل زيد بدل من ذا ويرده انه لا يجوز حذف الاول
اي ذا المبدل منه فانه لا يجوز الاستغناء عنه وشان البدل ان يحل محل المبدل منه
وان يستغني عنه وقد يجاب بانه انما امتنع فيه ذلك لان هذا التركيب استعمل
استعمال الامثال وقد اعترض بمنع الامرين اما الاول فلصحة قولك نفثت
هند حسنها واكلت الارغفة جزءا منها والاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض
مع عدم صحة حلول شي منهما محل المبدل منه واما الثاني فكقولك ان عمرو وما كان
قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما فانه لا يجوز الاستغناء بالمبدل
عنه البدل فيه بل يمتنع بدونه ويصح معه على انه لا يبعد التزام البدل في بعض
الصور مع انه المقصود بالنسبة كالتزام الوصف في مجرور رب والحقان هذا
الاستعاضة لخصوص المادة فلا يقدمان فيما هو شان البدل من حيث
هو تابع وقيل عطف بيان لذا ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية
تاتيك من قبل الريان احيانا هو من ثاني البسيط من قصيدة لجرير وقبله
يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا والريان بكسر
اسم جبل ببلاد بني عامر والنفحات بالتحريك جمع نفحة بالسكون يقال نفح الطيب
ينفح اذا فاح وله نفحة طيبة ويمانية بالتخفيف للمثناة التحتية بعد النون وهي
صفة لمحذوف اي من جهة او رياح يمانية واصلها يمنية بتشديد الياء نسبة
الى اليمن الاقليم المعروف حذفت احدى يائي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف
وبعضهم يقول هو عوض من الاولى منها ولا يجعلها عوضا من مجموع يا النسب
كما فعل صاحب الصحاح لما يلزمه من الجمع بين العوض وبعض المعوض عنه في
رايت يمانيا بتشديد احدى اليائين ولا جمع بين العوض والمعوض عنه
ولا بينه وبين بعضه وقد مر بيانا في بحث الف الباب الاول من زيد بسط
للكلام على ذلك فراجعه ان شئت فوجه الرد بالبيت ان المرفوع بعد حبذا
منه نكرة وان تخصصت وذا معرفة ولا تتبع المعرفة بالنكرة وان قرب
منها بالتخصص باتفاق واحتج جارا ان صاحب هذا القول المطلق عطف على البدل
فقد اعتذر بذكر الصفة كالزمخشري الواضح وحينئذ لا يضر التخالف بالتعريف
والتنكير واذا قيل بان مجموع حبذا اسم للمحبوب هو مذهب المبرد وابن السراج
ومن وافقهما واختاره ابن عصفور فالتركيب حب مع ذا ازال فعلية
حب وصير المجموع اسما بمعنى المحبوب وضعف بانهم لم يتواضعوا على فعلية
حب واسمية ذا قبل التركيب وما بعده لم يتغير لفظا ولا معنى فمن اين ياتي ما
ذكروه واذا كان المجموع اسما واحدا فهو مبتدا وزيد خبره وبالعكس عند
من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين وجا التركيب مستمدا من جهة المعنى بتاويل
ذي الاداة فالمعرفة اذا ماخرجت التركيب لعدول بتصريحه كهذا واذا قيل
بان حبذا كله فعل لان التركيب ازال اسمية ذا وهو قول الاخفش وخطاب وجماعة

قال ابن مالك وهذا في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجرده عن الدليل
مع ما فيه من تغليب اضعف الجزئين وسناد عا فيه تركيب فعل من فعل وكم ولا نظير
لذلك ولا يخفى ان مثل هذه الاخبارات في دعوى اسمية المجموع فلا معنى
للاقتصار عليه هنا قوله فاعل وهذا ضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص
كقوله الا حبذا لوما الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب
والفاعل لا يحذف فلا يكون المخصوص فاعلا والبيت من ثاني الطويل وقايله
مرداس بن هماس الطائي ويقال مرداس بن هماس وقيله هويتك حتى كاد
يقتلني الهوى وزرتك حتى لامني كل صاحب وحتى راى مني اعادي
رقة عليك ولولا انت ما لان جانبي ولا تشبيه والمخصوص محذوف
اي حبذا ذكر هذه الحبيبة ولوما مرادفة لولا اي لولا اني استحي ان اذكرها
وقالات في بيتي الا حبذا حبيب لا اسميه فالمخصوص هو هذا اللفظ
ونحوه وانما قلنا بذلك لان الكلام دل على ان المراد الخاص المحبوب من جهة قول
لوما الحيا اسميته وهذا دليل على ان الغرض يتعلق بعدم التسمية وبعد وربما
منحت الى اخره ربما منحت هواي من لا مطمع فيه ذكره مسئلة يجوز في نحو
فصبر جميل اي من باب ما حذف منه احدى جزئي الاسناد الابتدائية
كل من المذكور فانه وان كان نكرة فقد تخصص بالوصف والمحذوف وخبرية
الاخر اي شان فصبر جميل او فصبر جميل امثل من غيره ويأتي في
الخاتمة بيان الاولى منهما وقد وقع في نسخة ان في لفظ المتن يجوز في نحو فصبر
جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الاخر ما ضبط الحريان نساد ضمير الاثنين
فقال لا شك انه لم يذكر في قوله فصبر جميل غير احد ركني الاسناد
والركن الاخر محذوف فالضمير في قوله ابتدائية عايد الى المذكور والمحذوف
باب كان وما جرى مجراها من افعال المقاربة
ولما ولا المشبهتين بليس مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى
لمن كان له قلب ومن نحو زيد كان له مال وجوه ثلاثة نقصانها
وتمامها وزيادتها وهو اضعفها فيه كلام لان في اعتراف بضعف
النقصان والتمام فيحتاج الى حمل افعل على غير معنى التفضيل ثم يكون بموضع
له التخريج للاية على اضعف الوجوه عنده بل كيف يذكر هذا الوجه في الجهة
الموضوعة لترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة فانه يبتدئ
ان لو ترك هذا الوجه لكان ظاهرا بل كيف ذكر المصنف هذه الجهة
بتمامها في هذا الباب وهو مفقود لبيان الجهات التي يدخل على المعرب
الخلل منها واي خلل في ترك بعض الوجوه الظاهرة اللهم الا ان يدعى بعض
ما ذكره منها او يكون في كلامه ما يدعي ان الخلل حينئذ ليس من الترك بل من
الحصر منه وقد اعتذر عنه بانه لم يخرج التنزيل على اضعف عنده وانما ذكر انه يحتمل
هذه الوجوه التي هذا الضعيف منها وفيه نظر لان ما دعاه جواز هذا فيه والضعيف
فكيف لا يكون ذلك تخريجا عليه بان وضع هذه الجهة لترك بعض ما يحتمل اللفظ من الوجوه





الظاهرة واجتناب المعرب انما يحصل بمعرفتها وعيبها ما ليس بظاهر فذكر
في هذه الجهة من كل باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر ليجتنب
المعرب في اعرابه ترك الظاهر والاقتصار على ما ليس بظاهر وفيه ايضا نظر فانه
لا دخل لمعرفة ما ليس بظاهر من الوجوه في اجتناب ترك بعض الوجوه الظاهرة
كما هو ظاهر ولا يخرج المعرب عن العهدة بترك ما ليس بظاهر بل بذكر الوجوه
الظاهرة كلها وبان مراد المصنف بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله
اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان
هذا ينافيه ما سيذكر من خلل في الابواب وقابلها ان يقول ايضا لكن ان مراده ذكر
واما الظاهر ان مراده ان اللفظ اذا كان محتملا لوجوه ظاهرة من الاعراب
فالاقتصار على بعضها يوهم ان ما عدا المذكور ليس بظاهر فيدخل الخلل
من ذلك فليجتنب المعرب ذلك قال ابن عصفور يجوز زيادتها في الشعر بيان
لوجه ضعف زيادتها وليس كذلك للاتفاق على جواز زيادتها بعد ما التعجبية قياسا
نحو ما كان احسن زيدا وفي الحديث او نبي كان ادم عليه السلام قال ابن مالك
في التسهيل وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا وبجواز زيادتها وسطا باتفاق
واخرا على راي وهو راي الفراء فيقال عنده زيد قائم كان والصحيح المنع من
زيادتها اخرا لعدم ورود السماع به والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار
محذوف مرتفع على الزيادة اذ لا عمل للزائد اذ كان غير جار ومجرور
على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية اي الا ان قدرت كان ضمير الشان
فالاستقرار مرتفع لانه خبر المبتدا والمجموع خبر كان الشانية مسئلة
فانظر كيف كان عاقبة مكرهم قال ابو حيان الظاهر ان كيف خبر كان وعاقبة
الاسم والجملة في موضع نصب بانظر وهي معلقة ويجوز ان تكون كان تامة
وعاقبة فاعلها وان تكون زائدة وعاقبة مبتدا خبره كيف فتحتمل فيه كان الاوجه
الثلاثة التي عرفت الا ان الناقصة لا تكون هنا شانية لاجل الاستفهام
ولتقدم الخبر فان الجملة المفسرة لضمير الشان الواقعة خبرا عنه لا بد وان
تكون خبرية متاخرة بجميع اجزائها عنه وكيف حال على التمام وخبر لكان
وحدها على النقصان ويحكم عليها بالنصب وخبر المبتدا على الزيادة
ومحلها الرفع مسئلة وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا ومن وراء حجاب
او يرسل رسولا قيل كان الاوجه الثلاثة السابقة فعل الناقصة حقق
العبارة فعلها النقصان بقرينة مقابلته للزائد فعلى كونها ناقصة خبرا ما لبشر
والاسم التكلم ووحيا مستثنا مفرغ من الاحوال والتفريع من الاحوال وحينئذ فمعناه
موحيا او ذا وحي لانه مصدر اعتبر حالا لانه كان من فاعل يكلمه فمعناه موحيا او من
مفعوله وهو ضمير بشر فمعناه موحى اليه وانما لم يذكر الصلة لان المقصود من بيان انه يجعل كل الفاعل

او كم المفعول يحصل بدون ذكرها ومن وراء حجاب كما هو في غالب النسخ وفي بعضها او من وراء حجاب وهو الظاهر لقوله بعد او يرسل وقد يقع او من وراء حجاب بدون عاطف بتقديرها وموصلا ذكر من وراء حجاب قبل عليها نهاية الجار بين الفاعل فان كرنها من المفعول محوج الى تقدير رابط لها بذنب الحال فيقدر اليه وحيث جوز في المعطوف عليه ان يكون حالا منهما فالظاهر ان المعطوف كذلك لكن ظاهر اللفظ لا يحتمل الحالية من المفعول فلا بد من التقدير المذكور عند ارادة الحال ليلا يؤدي الى عطف حال الفاعل على المفعول وقد يقال لما كانت صورة موصلا بحسب الخط يحتمل الضبط بكسر الصاد فيكون اسم فاعل وبفتحها فيكون اسم مفعول ترك الضبط ليصير الاحتمال قائما وهذا الخلاف المتقدم لاختلاف الصورة فيه فلم يكن ينبغي ذكرها معا لكن الاتيان بلفظ ذكر مع موصلا اسم مفعول لا يخلو عن سهو او يرسل بتقديرها وكذا اي او ذا ارسال وفي تقدير قاضي المفسرين وما كان لبشر وما صح له ان يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدرك بسرعة لانه تمثيل ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة تتوقف على تموجات متعاقبة وهو ما يعم المشافه به كما روي في حديث المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق لموسى عليه السلام في طوى والطور ولكن عطف او من وراء حجاب عليه يخصه بالاول فالآية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد به الالهام والالقاء في الروع او الوحي المنزل به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله او يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء او يرسل نبيا فيبلغ اليه وحيه كما امره وعلى الاول المراد بالرسول الملك الموحي الى الرسول ووحيا بما عطف عليه منتصب بالمصدر لان من وراء حجاب صفة كلام محذوف والارسال نوع من الكلام ويجوز ان يكون وحيا ويرسل مصدرين ~~[illegible]~~ ومن وراء حجاب ظرفا وقعا احوالا وقال صاحب الكشف على الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيا ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي حواشي اليمني وقوله او يرسل رسولا في تقدير او ان يرسل رسولا وهو عطف على وحيا ولا يتم عطفا على ان يكلمه الله لانه فاسد معنى لانه يلزم منه نفي الرسل او نفي المرسل اليهم لان المعنى وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا وقال النحو والجمهور او يرسل رسولا فيوحي بنصب الفعل الفعلين عطف على المضمر الذي يتعلق به من وراء حجاب وتقديره او يكلم من وراء حجاب وهذا المضمر معطوف على وحيا والمعنى الا وحيا واسماعا من وراء حجاب او ارسال رسول لكنه يشكل على جعلهم احوالا ما في النحاة من امتناع وقوع المصدر موقع الحال لانه قياس ولذلك لا يجوز جاء زيد بكاء اي راكبا الا ما سمع وصوبه ان يقع اي والفعل المقدر من المصدر موقع الحال فلا يجوز نحو جاء زيد ان يضحك في معنى ضاحكا الواقع موقع ضاحكا فلا يحمل الكلام وحيا في

موضع الحال



موضع الحال مما لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسالا الواقع موقع رسلا ممنوع وانما وحيا والتفريع من الاخبار اي وما كان لبشر ان يكلمهم الا ايحاء او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا اليهما او ان يكلمهم الله للبشر بتخصيص في هذه الانواع الثلاث على سبيل منع الخلو لا تجاوزها الى غيرها او وصيرورة كونه تكليما اي جعل لان الارسال داخل في التكليم بطريق اولي والايصال من وراء حجاب تكليم من غير احتياج الى تقدير ما لا شارة تدل كلمة الى اقرب مذكور وهو الوحي ما الكلام على حرف بمضاف اي تكليم وحي والمراد بالوحي هنا الالهام فعلى الحديث ان روح القدس نفث في روعي ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله واجملوا في الطلب والرويا في المنام فقد ثبت ان رويا الانبياء عليهم الصلاة والسلام وحي والتكليم من وراء حجاب ان يسمع الله نبيه من غير ان يبصر السامع من يكلمه كما سمع موسى عليه الصلاة والسلام والحجاب المذكور انما هو في حق المخلوق لا الخالق اذ لا يجوز عليه سبحانه ما يجوز على الاجسام اذ الحجاب انما يحيط بقدر محسوس ولكن المراد ان السامع محجوب عنه الرؤية في الدنيا والبشر على هذا الوجه تبيين متعلق بمحذوف تقديره اراد في عند المصنف واعني عند ابن عصفور وعلى وجه التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في للبشر كما المحشي ارادة الاحوال المعاني القائمة بمحالها فهي على بابها او الاحوال النحوية فهي بمعنى من والبشر في محل نصب ان كانت كان ناقصة وفي محل رفع على الخبرية لمستتر مسكورا ان كانت زائدة او محذوفا ان كانت تامة والجملة شانعة اي الارادة لما بينه لبشر مسئلة اين كان زيد قائما يحتمل الا وجه الثلاث الزيادة والنقصان والتمام وعلى النقصان فالخبر اما قائما واين ظرف له قدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام او اين فيتعلق بمحذوف وقائما حال من ذلك المحذوف وعلى الزيادة والتمام فقائما حال واين ظرف له اما على التمام فزيد فاعل بكان وقائما حال منه واين ظرف لغو متعلق به واما على الزيادة فزيد مبتدأ واين خبره فهو ظرف مستقر قطعا ومتعلقه محذوف وجوبا وقائما حال من الضمير المستكن فيه وكيف يتاتى كونه ظرفا لقائما على هذا التقدير ويجوز كونه ظرفا لغوا لكان ان قدرت تامة مسئلة يجوز في نحو زيد عسى ان يقوم نقصا تجيء فاسمها مستتر فيها وان يقوم الخبر فهو منصوب المحل وتماما فان والفعل مرتفع المحل بها على الفاعلية ولا تاويل للمصدر بعد السبك في هذا الوجه بخلاف ما قبله مسئلة في نحو الوجهان في النقصان والتمام في عسى ان يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها على التقدير والتاخير وفي يقوم ضميره لتقدمه تقديرا وحينئذ تعين المطابقة افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا وعلى التمام لا اضمار بل يجوز وكل شيء في محله فان يقوم فاعل عسى وزيد فاعل يقوم ويتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لئلا يلزم فصل صلة ان ومعمولها

وهو في الدار في المثال ومقاما في الآية بالاجنبي وهو اسم عسى تقدير نقصانها
وهو زيد في المثال وربك في الآية مسئلة وما ربك بغافل عمل ما الحجازية
والتميمية واوجب الفارسي زيادتها الارتشاف في احد قوليه والزمخشري
كونها الحجازية ظنا منهما ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر ووافقهما ابن السيد
قال الزمخشري في مفصله ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح
على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق واحتجوا بان الخبر لم يجي في التنزيل
مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا فحمل المشكل
على المتيقن وبان الباء لا تزاد في خبر المبتدا وبان زيادتها في خبر ما
الحجازية لشبهها بليس وانما المقتضي لزيادتها نفيه وهو متحقق مع ما التميمية
لامتناعها في الباقي كان زيد قائما اذ لا نفي فيه وجوازها اي الباء اي جواز
زيادتها في لم اكن باعجلهم وفي ما ان زيد بقائم مع ان ما فيه مكفوفة بان للنفي
وبصحة جواز ذلك جزم ابو حيان في ارتشافه قال وهو كثير جدا في نثرهم
ونظمهم وممن نص على ذلك سيبويه والفرا ونص الفرا على ان اهل نجد يجرون
الخبر بالباء كثيرا فاذا اسقطوا الباء رفعوا وقال النحاس اجمعوا على ان الباء تدخل
على المرفوع والمنصوب واختلفوا في فايدة المجي بالباء فقال البصريون تجوز
ان لا يسمع المخاطب ما فيتوهم ان الكلام موجب فالبا يفهم انه نفي وقال
الكوفيون هذا نفي لقولك ان زيدا لمنطلق فالباء تقابل اللام وقوله لم اكن باعجلهم
عجز بيت تقدم انشاده في حرف الباء وتمامه وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم
اذ اجشع القوم اعجل وهو من الضرب الثاني من الطويل وقايله الشنفرى الازدي بفتح
الشين المعجمة على زنة سفرجل وكان شاعرا عداء حتى ضرب به المثل فقيل اعدى
من الشنفرى وهو من قصيدة مطلعها اقيموا بني امي صدور مطيكم فاني الى قوم
سواكم لاميل فقد حمت الحاجات والليل مقمر وشدت لطيات مطايا وارحل وفي
الارض منأى للكريم عن الاذى وفيها لمن خاف القلى متحول لعمرك ما بالارض
ضيق على امرئ سرى راغبا او راهبا وهو يعقل المطي جمع مطية وهي
الراحلة فمطوا اي سيروها اي جدوا وسرعوا والمراد هنا قاله صدر المطي رحيلهم
عنه فانه يمايل اي بقوم سواكم وهو بكسر السين مع القصر ويأتي فيه الضم والفتح وان مدت
فتحت سينه الا وانما قلنا اميل بمعنى مائل اذ ليس له غرض في التفضيل والا لكان ذا ميل
لهم في الجملة وانما مراده مقاطعتهم وانتقالهم بانه راحل عنهم وحمت بالا فعال التمام
بضم الا مسند للمجهول اي قضيت وحم له قدر له وزمت بصيغة المجهول ايضا الخ
زم فلان البعير اذا خطمه وتقدم في السين والطيات جمع طية بكسر الطا وهي النية
كالطوية قال في الصحاح المطية النية تحال الخليل الطية تكون منزلا وتكون سانح
يقال مضى لطيته اي لنيته التي انتواها وبعدت عنا طيته وهو المنزل الذي انتواه
وطية بعيدة اي شاسعة والارحل جمع رحل وهو ما يشد على البعير والناقة

اي ارحلوا عنهم

شاسعة

بفعل



منعزل من النأي وهو البعد وهل هو مصدر ميمي او اسم مكان الظاهر الاول لاصحاب الثاني بالتقدير
متعلق لما بعده والقلى بكسر القاف والقصر البغض والعداوة والمتحول مكان التحول اي لا عذر
لاحد في ترك الرحيل لان الحاجات قد قضيت والليل مقمر والركاب مهيأة والارض
فيها بعد عن الاذى لمن كان كريما ومتحول لمن خاف العداوة فاي داع الى المقام واحتمال
الاذى ومعنى قوله لعمرك الى اخره ان الشخص اذا كان عاقلا فانه لا يجد بعدا عن اهله
ضيقا سوا كان فعله راغبا فيهم او راهبا لهم ثم اخذ يصف نفسه بالصبر وقلة
الحرص والشره فقال وان مدت الايدي الى اخره اي ان عجل قوم لشرههم
وزيادة حرصهم وبادروا الى الاكل فلست كذلك والاجشع افعل من الجشع
بتقديم الجيم على الشين وهو الحرص على الاكل والفعل منه جشع بالكسر مسئلة
لا رجل ولا امراة في الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدا على الارجح مثال لا
لا تعمل عمل ليس وهو مذهب الاخفش والمبرد او انهما للا الحجازية على
القول بعملها ولو على قلة وهو مذهب سيبويه ومن وافقه وقد نوزع ابن مالك
في قوله في التسهيل وبحقها ان يلحقا بأخت ليس في العمل الا انه قليلا
وكثيرا قال الشارح في شرحه على التسهيل بل لو ذهب ذاهب الى ان لا
لا تعمل عمل ليس لكان حسنا لانه لا يحفظ ذلك نثرا اصلا ولا في نظم سوى قول
الشاعر وانشد بيتين على ذلك فان قلت لا زيد ولا عمرو تعين الاول
اي تعين انهما مبتدان لان لا انما تعمل في النكرات واجاز ابن جني عملها في
المعرفة ذكر ذلك في كتاب التمام فعلم ان تعين الابتدائيه فان قلت لا رجل
في الدار تعين الثاني لان الاداة تتكرر يجب ان تعمل انظر كيف يتخلل الحكم
بوجوب عمل لا في هذه الصورة والكثير انها لا تعمل نحو فلا رفث ولا فسوق
ولا جدال في الحج فتحت الثلاثة وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين فالظرف
خبر الجميع عند سيبويه لانه يرى ان لا المركبة مع الاسم لا تعمل في الخبر وانما هو
الخبر بعدها مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل فلا مانع من جعل الخبر للجميع كما لو قلت
زيد وبكر وعمرو في الدار اي كاينون والتقدير في الآية كاينة في الحج ولا يجوز عند
وبعد لا ضرب طرفان لان المركبة يكون كل واحد منها خبر عن واحد
عن غيره عاملة في الخبر كالاسم ولا يتوارد عاملان على معمول واحد مكنية عن عوامل
اي ولا يتوارد ايضا وبيانه ان الخبر المذكور حينئذ لا محالة حينئذ يكون خبرا عن احدها
ويتعين ان يقدر لكل من الاخيرين خبر من جنس الملفوظ اذ لا يكون الملفوظ خبرا
عن الجميع لئلا يلزم المحذور المذكور على توارد عاملين او عوامل على معمول واحد
وهو باطل وان رفعت الاولى فقط وابقيت الثاني على الفتح وهي قراءة ابن كثير
وابي عمرو فان قدرت لا حجازية تعين عند الجميع سيبويه وغيره اضمار
خبرين لاختلاف المرفوعين ان قدرت لا الثانية حجازية كالاولى ولان ذكر
من عطف الجمل وخبرا واحدا منصوب بفعل محذوف اي واضمرت او وقدرت وقيل

في الدار

ولا

الظاهر انه معطوف على ضربت باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول والتقدير تقول عجبت
من ضرب زيد وعمرا اي من ان ضربت زيدا وعمرا وعلى العكس هذا جوزنا عجبت
من ان ضربنا زيدا وعمرو بالجر لانه في معنى عجبت من ضرب زيد وعمرو كذا قاله
التفتازاني في حاشية الكشاف ان قدرتها اي الثانية مؤكدة لها اي للاولى وقدرت
الرفع بالعطف ويكون عطف مفرد على مفرد قد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة
للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة لتاكيد النفي فلا ياتي تعريفه
على كون لا معها جميعا هي زائدة وقد يجاب بان لا الاولى اذا كانت جارية والثانية
مؤكدة لها كانت بهذا الاعتبار جارية وفيه بعد ثم يحتمل ان يكون قوله وان قدرت
خبر المعطوف على قوله فانه قدرت لا معها جارية فتكون قسيما له ولا يكون
من التنويع فيشبغي وانما وجب التقدير في الوجهين اي وجهي كون لا فيهما جارية
وكون الاولى فقط جارية لاختلاف خبري لا الحجازية ولا التبرئة بالنصب
والرفع فان الحجازية تقتضي خبرا منصوبا وتلك خبرا مرفوعا فلا يكون خبر
واحد لهما اذ لا يكون الشي الواحد منصوبا ومرفوعا معا وان قدرت الرفع
بالابتدا فيهما اي في الاخيرتين قدرت عند سيبويه خبرا واحدا للاثنين
والمحذوف للثالث او الثالث والمحذوف للاولين اذ لا يصح جعل الظرف المذكور
خبر الجميع لان الثالث مرفوع بما هو وعمل عامل في الخبر كما يلزم ان تكون معمولا
لعاملين مختلفين ولا بنا على الراجح من ان الابتدا عامل في الخبر كالمبتدا او بالتقدير [illegible]
هذا المحذوف كما تقدر في زيد وعمرو قائم خبر للاول او الثاني فان المسالة
في مسالة مذاهب الى سيبويه والمبرد والمازني ان الخبر للاول وخبر الثاني
محذوف الثاني لابن السراج انه للثاني وخبر الاول محذوف الثالث انت
بالخيار والاولى انه لا يرد الخبر الان يعطي الجمع قال الشارح انما يجيء الافراد
حيث يكون الحكم على احدهما يستلزم الحكم على الاخر كقوله تعالى والله ورسوله
احق ان يرضوه فان رضي الرسول يستلزم رضي الله وبالعكس ولم يجي ذلك
عند سيبويه لانه كما عرفت لا يرى للا التبرئة عملا في الخبر فلا مانع عنده
من جعل الظرف خبر الجميع

باب المنصوبات المتشابهة

ما عدا المصدر والمفعول به اي ما يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا ومفعولا به
ذلك ولا تظلمون فتيلا ولا تظلمون نقيرا في الاية سورة الفتيل الخيط الذي في شق
النواة وما تفتله بين اصابعك من الوسخ كالفتيل وما اغنى عنك فتيلا وهو فتيلة
وفيه والنقير النكتة في ظهر النواة كالنقرة والنقر بالكسر والنقور بالضم
ظلما ما اي ضررا اي لا ينقص به شيئا وما نظلمون شيئا قوله قاضي القريتين في ولا يبطلون
نقيرا بنقص شي من الثواب ظاهر في انه مصدر فان تلك ما وجه كون المعنى على المفعول به
لا ينقصون خيرا قلت كان الغافل من الحر ظن ومن ذكر ثم لم ينقص كم شيئا
اي نقصا ولا ضرا وقال قاضي المفسرين تبعا للزمخشري بيان [illegible] العهد ولم ينكثوا

ولم يقتلوا

الابتدا

---

١٦١

ولم يقتلوا منكم ولم يضروكم قط وكل ذلك حين واما ولا تضروه شيئا فمصدر
فقط لا استعماله مفعولا به قيل يحتمل ان يكون الضمير المنصوب عائدا الى المصدر
المفهوم من الفعل وشيئا مفعول به وبتقدير المصنف بضرر غير مناسب لان عفا بالحرف فمن عفي
له من اخيه شي اي عفي له شي مصدر ايضا لا مفعول لان عفي لا يتعدى قال
في الكشاف معناه فمن عفي له من جهة اخيه شي من العفو على انه كقولك سير
بزيد بعض السير وطائفة من السير ولا يصح ان يكون شي في معنى المفعول
به لان عفي لا يتعدى الى المفعول به الا بواسطة واخيه هو ولي المقتول
وقيل له اخوه لانه لابسه من قبل انه ولي الدم ومطالبه به كما تقول للرجل قل
لصاحبك كذا لمن بينه وبينه ادنى ملابسة او ذكره بلفظ الاخوة ليعطف
احدهما على صاحبه بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية والاسلام فان قلت
ان عفا يتعدى بعن لا باللام فما وجه قوله فمن عفي له قلت يتعدى بعن
الى الجاني والى الذنب فيقال عفوت عن فلان وعن ذنبه قال عفا الله
عنك وعفا الله عنها فاذا تعدى الى الذنب قيل عفوت لفلان عما جنى
كما تقول عفوت له ذنبه وتجاوزت له عنه وعلى هذا ما في الاية كانه قيل
فمن عفي له عن جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية ففي كلامه هذا تنبيه على
ان شي في موضع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما في
تنكيره من الدلالة على ذلك وان لم معمولا به بالواسطة مساويا للمصدر
وغيره في جواز الاسناد اليه ومن اخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون
حالا من شي وفيه اشعار بان بعض العفو سواء كان من بعض الورثة او من
بعض الدم كالعفو التام في اسقاط القصاص وايجاب الدية وتصريح بان
عفا لازم يتعدى الى المفعول لكن تعديته قد تكون الى الجاني مثل عفا
الله عنكم وقد تكون الى الجناية وحينئذ اذا اريد ذكر الجاني ذكر باللام مثل
عفا الله لزيد عن ذنبه فحيث اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية
الى الجناية وحيث ذكرهما علم انه لم يلتفت الى الاستغنا في دلالة الكلام
وقصد التصريح لغرض المرتضا كما قال التفتازاني في حواشيه وعلى هذا لا يرد
ما يقال انه لو كان ذكر العفو مغنيا عن ذكر الجناية ففي كل موضع ذكر الجاني
فقط يجب ان يكون باللام وذلك لانه ربما يكون القصد الى العفو عن الجاني
من غير التفات الى ذكر الجناية وقيل ان عفي في الاية بمعنى ترك وشي مفعول
به قال قاضي المفسرين وهو ضعيف اذ لم يثبت عفا الشي بمعنى تركه بل
اعفاه ومنه اعفوا اللحى قال ابو حيان ولا يجوز ان يضمن عفا معنى ترك
وان كان العافي عن الذنب تاركا له اي لا يجوز ان يضمنه لان التضمين لا ينقاس
نعم يجوز ان يضمن عفا معنى ترك فيحمل الاية عليه ويكون اسناد عفا الى المرفوع اسنادا حقيقيا

المذكور في الاية صابع لا ماض صح

بعنه

لانه اذا كان مفعولا به صريحا واذا كان لا تتعدى بحكم اسناد الى لمجاز لا تشبيها للمصدر
بالمفعول به انتهى وقد شنع الزمخشري على هذا الوجه ولم يرتضه ورده
بانه اذا كان المعنى فمن محي له من اخيه شي فهي عبارة قلقة في مكانها والعفو في
باب الجنايات عبارة متداولة مشهورة في الكتاب والسنة واستعمال
الناس فلا يعدل عنها الى اخرى قلقة نابية عن مكانها ثم قال وترى كثيرا ممن
يتعاطى هذا العلم يجترئ اذا اعضل عليه تخريج وجه للمشكل من كلام الله على
اختراع لغة وادعا على العرب ما لا تعرفه وهذه جراة يستعاذ بالله منها
والمراد من كلامه هذه العبارة كما قال التفتازاني انها اه ان نعفو في
هذا المقام بل انه يقع في الاستعمال المتبادر الى الافهام في هذا المقام هو
العفو وترك المواخذة بمجرد الازالة قال وليس المراد ان استعمال عفا
بمعنى محا وازال غير موثوق به ولا مستشهد به في تفسير العبارات القرآنية
لانه استعمال شايع فيما بين البلغاء مذكور في كتب اللغة اقول وفي
الصحاح عفت الريح المنزل درست وعفا المنزل يعفو درس يتعدى ولا يتعدى
وتعفت الدار درست وعفتها الريح شدد للمبالغة وفي القاموس العفو
عفو الله عن خلقه والصفح وترك عقوبة المستحق عفا له ذنبه وعن ذنبه
والمحو والامحا فتامل ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية من ذلك سرت
طويلا اي سيرا طويلا او زمانا طويلا فطويلا على الاول صفة مصدر وعلى الثاني صفة
ظرف فحذف الموصوف فيهما واقيمت الصفة مقامه او سرت طويلا والضمير المقدر للمصدر المفهوم
من الفعل وطويلا حال منه اي سرت السير حال كونه طويلا ومنه وازلفت
الجنة اي قربت للمتقين غير بعيد اي زلفا غير بعيد او زمنا او مكانا غير بعيد او ازلفت
الجنة اي الازلاف في حاله كونه غير بعيد والعنوان ازلاف الجنة للمتقين قريب غير بعيد
الا ان هذه الحال مؤكدة لصاحبها من جهة المعنى ولعاملها كذلك لان الازلاف
هو القرب وهو بمعنى عدم البعد قاله المحشي والحق انه بمعنى التقريب المستلزم
على القرب وقد يجعل حالا من الجنة والاصل غير بعيدة وهي ايضا حال مؤكدة
لكن لعاملها فقط من جهة المعنى كما يقال هو قريب غير بعيد وعزيز غير ذليل
ويجوز التذكير على هذا مثل في لعل الساعة قريب قال في الكشاف وتذكيره
لانه على زنة المصدر كالزئير والصليل والمصادر يستوي في الوصف بها المذكر
والمؤنث او على حذف الموصوف اي شيا غير بعيد زاد القاضي الغريب ولان الجنة بمعنى
البستان وفي اعراب ابي البقا ويجوز ان يكون ذكر قريب على معنى الزمان او على
معنى المكان او على معنى النعت او على معنى النسب اي ذات قرب ما يحتمل
المصدرية والحالية فقط من ذلك جاء زيد ركضا اي يركض ركضا او ماله جاء على
فقد تحلو ما يشير الى الخلاف فيما اذا كان المصدر المؤكد غير ملاق للفعل المذكور

في

في الاشتقاق فمذهب سيبويه انه منصوب بفعل الملاقي والتقدير قعدت وجلست
جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل المذكور قال الرضي
وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجية اليه واستدل لسيبويه بقوله لقد عجبت وما في
الدهر من عجب اني قتلت وانت الحازم البطل السالك الثغرة اليقظان كالئها مشي الهلوك
عليها الخيعل الفضل فان قوله مشي الهلوك منصوب بمعنى تقدير الوصف السالك
باليقظان ولا يوصف الموصول قبل استكمال صلته وتوفيقه بانه لا يلزم من التقدير
لمانع ارتكابه حيث لا مانع ارتكابه حيث لا مانع منه وهو خلاف الاصل والمستدل
ان يقول اذا لزم ارتكاب التقدير لسلم المانع فالاولى ارتكابه ولا مانع
طردا للباب المصدر الغير الملاقي وفي قوله قتلت بلفظ الماضي دون اقتل
من تهييج حمية الممدوح على نصرته كانه يحثه على الاستبشار بالانتحاء والمغرة
ميله مقصوده تعني محمد الناصية والطريقة السهلة والثلم والكالئ الحافظ فال
الكالئ وهو حال من ضمير اليقظان والظاهر انه مرفوع واليقظان كالئها
فهو جرت على غير من هي له فتامل والهلوك المراة الكثيرة التثني والخيعل
قميص لا كم له والفضل كعنق المتفضل او التقدير جاء راكضا على انه
مصدر واقع موقع اسم الفاعل الواقع حالا وهو قول سيبويه والمبرد
ومن وافقهما وهل هو سماعي او قياسي ذهب المبرد الى الاول وسيبويه
الى الثاني ويجعل قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فان
للحال في موضع مصدر السابق ذكره فاقتضى ذلك ان يكون المصدر حالا
بتاويله باسم الفاعل والتقدير ائتيا طائعين او مكرهين واتم قيل اتينا
طائعين على اللفظ او طائعات على المعنى مع انها سموات وارضون لانهن نزلن
منزلة العقلاء بجعلهن مخاطبات ومجيبات ووصفهن بالطوع والكره فعوملن
معاملة العقلاء فلا تجمع المذكور وهي مؤنثة اذ ليس في جمع المؤنث ما يخص
العقلاء ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله من ذلك ومنكم البرق
خوفا وطمعا اي يخافون خوفا ويطمعون طمعا وابن مالك منع حذف عامل المصدر
المؤكد لان حذفه ينافي غرض تاكيده الا انما استثنى مما حذف عامله جوازا نحو
انت سيرا سيرا او سماعا نحو حمدا وشكرا او خائفين او طامعين او اجل الخوف
والطمع وان قلنا لا يشترط اتحاد فاعلي فعل المعلل والمصدر المعلل وهو اختيار
ابن خروف هذا
اذ الاية لم يتحد فيها الفاعلان وقد وجه الفارسي قراءة بعضهم
يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم على انه مفعول لاجله اي لصدقهم
في الدنيا فجاز عدم الاتحاد في الفاعل وعدم المقارنة في الزمان ايضا قال
الرضي والذي يقوى في نفسي عدم اشتراط الاتحاد في الفاعل وان قيل باشتراط
فوجهان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية لا الاراءة فقد اتحد فاعلا الفعل

هو الرويه والمصدر الذي هو الخوف والطمع او الاصل جاء فا او اطاعا وحدت
الزوايد والتعليل للاراءه والفاعل متحد وقد زاد الزمخشري في توجيه المفعول
لاجله وجها اخر فقال خوفا وطمعا لا يصح ان يكون مفعولا لاجله لانهما ليسا بفعل لفاعل الفعل
المعلل الا بتقدير حذف المضاف اي ارادة خوف او على معنى اخافة واطماعا ويجوز ان يكونا
منتصبين على الحال من البرق كانه في نفسه خوف وطمع او على ذا خوف وطمع او من المخاطبين
اي خائفين وطامعين وتقول جا زيد رغبة اي رغب رغبة فيكون عامل المصدر
المؤكد محذوفا او جي رغبة فيكون مذكورا وهو على الاول مفعول مطلق بالاصالة
وعلى الثاني بالنيابة او راغبا او للرغبة وابن مالك منع الاول لما اراد اول وجهي
المصدرية لما مر من انه يمنع حذف عامل المصدر المؤكد وابن الحاجب منع الثاني
اي ثاني وجهيها وهو كونه مصدرا نوعيا لانه يودي الى اخراج الابواب عن حقايقها
لان تقديره كذلك يودي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا
اليه اذ يصح في ضربته يوم الجمعة ان تقدر ضرب يوم الجمعة باضافة ضرب المصدر
الى يوم الجمعة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيعود يوم الجمعة مفعولا
مطلقا بعد ان كان مفعولا فيه قلت فهو حذف بلا دليل الم [illegible]
فلا يتضح لئلا [illegible] قد التجا ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدني ثم وفرق الهجر
بين الجفن والوسن هو مطلع قصيدة له وقد تقدم الكلام عليه في حرف البا من الباب الاول
في بحث البا المفردة حيث انشد المصنف منها بيت كفى بجسمي نحولا انني رجل
ان [illegible] والتقدير اسف بمد الهمزة على صيغة المتكلم وحده اسفا فهو مصدر موكد ثم عرض
ذلك بين الفاعل والمفعول به صوابه بين الفعل والمفعول لان الاعتراض انما يكون
بين المتطالبين فتامل والا اي وان لا يقدر اسف فهو مصدر تعليلي اي لاجل الاسف ولم يذكر المصنف
وجه الحالية مع ان الزجه لما تحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله لوضوحه قاله الشارح
وعندي انه غير واضح بل قد يدعي عدم صحته لان اسفا اذ الحال حالا فهو بمعنى اسفا ولا
يصح كونه حالا من فاعل ابلى لان الهوى ليس اسفا وهو من معنى له بعدم صحة اسناد الا
الى البدن حقيقة بشهادة قول المصنف بعد اذ الاسف فعل النفس لا البدن واعتبار المجاز فيه
يودي الى اعتبار معنى بارد كما يشهد به الذوق وقد ذكر الشارح هاهنا وجها اخر وادعى
انه اسهل من ذلك وهو ان يكون اسفا تمييزا محولا عن الفاعل اي ابلى اسف الهوى اي
الاسف الباعث عليه الهوى فاضيف اليه لهذه الملابسة قال وهذا تاويل لا حذف فيه
ولا احتياج الى التاويل الذي يرتكب عند جعله مفعولا لاجله والعجب من المحشي اذ
ناقشه في هذا الوجه بانه لا يخفى ما فيه من البعد وعدم الظهور وهو معنى حسن في
نفسه مقبول عند من له ذوق سليم وسلم له دعوى وضوح الحالية وبهذا عرفت من انه
مولع بالتعقب عليه ومن لم يشترط اتحاد الفاعل الهوى وفاعل الاسف القايل واما من
اشترطه فهو على اسقاط لام العلة توسعا والنصب على نزع الخافض كما في قوله يبغونها

واطماعا

اي فاعل الفعل والمصدر [illegible] نصب المفعول له [illegible] والفاعل هنا مختلف لان فاعل الا ابلا [illegible]

عوجا



عوجا فانه على اسقاط اللام لذلك والاصل يبغون لها عوجا قال الزجاج
اي يطلبون لها عوجا تقول العرب ابغني كذا بوصل الالف اي
اطلبه لي وابغني بقطع الالف اعني على طلبه وتقول لا اتحاد في الفاعل
موجود تقديرا اذ فاعل الفعل المعلل ليس هو الهوى بل المذكور بل هو
مطاوعه اي المحذوف اي فبليت بلى ولا تقدير فيتلى بدني [illegible] الاتفاق
في الفاعل حاصل فيه ايضا اذ الاسف فعل النفس لا البدن او لان الهوى
للحصول بسببه نفسه كان كما تقول ابليت بالهوى بدني فيتحد فاعل الا
بلاء والاسف ما يحتمل المفعول به والمفعول معه نحو اكرمتك وزيدا يجوز
كونه عطفا على المفعول به فيكون مفعولا به وكونه مفعولا معه ونحو اكرمته
وهذا يحتملهما بجعل الواو عاطفة على الضمير المنصوب او واو المفعول معه
وكونه معطوفا على الفاعل فيكون مرفوع المحل وسهل ذلك عدم ظهور الاعراب
فيه وجاز عطفه عليه وان كان ضميرا متصلا ولم يوكد لحصول الفصل بالمفعول
وفي ذكر هذا الاحتمال في باب المنصوبات المشتبهة لا يخلو عن شي وقد
اجيز في حسبك وزيدا درهم كون زيد ولو جعل منصوبا لكان اولى
مفعولا معه وهذا ما ذهب اليه الزجاج وابن عطية والزمخشري بنا على ان
حسبك اسم فعل بمعنى يكفي وفتحته بنائية والكاف مفعول به وزيدا
مفعول معه ودرهم فاعل وكونه مفعولا به باضمار يحسب مضارع احسب
[illegible] حسبه اذا كفاه وهذا ما ذهب اليه بعضهم فحسب
اسم فعل بمعنى كاف وضمته اعرابية وهو مبتدا والكاف مجرور باضافته اليه ودرهم
خبره وزيدا مفعول بتقدير يحسب اي يكفي وفاعله مستتر عايد الى درهم لتقدمه
[illegible] والعطف جملة اخرى ومنع ابو يكون مفعولا به على الاضمار الصحيح ان لا يعمل
في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به من فعل واسم جار
مجرى الفعل وهذا ما اختاره ابن مالك فنص عليه في تسهيله وليس حسبك
مما يجري مجرى الفعل والمراد بالفعل في قولنا من فعل ما هو اعم من اللازم والمتعدي
فلا يرد سرت والنيل واستوى الماء والخشبة مما الفعل فيه لازم لا يعمل
في المفعول وقد نصب المفعول معه وان اوهمته العبارة اذ المراد جنس
ما يعمل مطلق الفعل وما يجري مجراه ولقايل ان يقول ان لاسم الفعل حكم
ما يوافقه في المعنى من تعد او لزوم قال في التسهيل في باب اسما الافعال وحكمها غالبا في
التعدي واللزوم والاظهار والاضمار حكم الافعال الموافقة لها معنى وحسب اسم فعل بمعنى
يحسب اي يكفي وهو متعد ولذا ما هو بمعناه فلم يعمل في المفعول معه الا ما هو من جنس ما
يعمل في المفعول به لان اسم الفعل مما يجري مجراه على ان ما حكم بصحته يستلزم اعتبار
العطف على المحل قبل تمامها والاول خلافه فهو اولى بالترجيح ويجوز فيه قليل العطف اي بالعطف

رتبه

على الضمير المضاف اليه وهذا انما يتمشى على قول يونس وجماعة بجواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار في التسهيل وان عطف على ضمير جر اختير اعادة الجار ولم يلزم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين **وقيل بانها رحسب اخرى وهو الصواب** وهذا قول اكثر البصريين ولم يخلو قوله وهو الصواب عن مناقشة لاشعاره بان مقابله خطا وليس كذلك بل الخلاف قوي كما عرفت **ويجوز رفعه بتقدير حسب** اخرى مرفوعة معطوفة على الاولى ثم **حذفت واقيم المضاف اليه** مقامه هو زيد في المثال فاكتسى اعرابها **ورد وبالاوجه الثلاثة قوله اذا كانت الهيجا وانشقت العصا** **فحسبك والضحاك سيف مهند** هو من ثاني الطويل [illegible] ولم اقف على تسمية قايله وكانت من قوله كانت تامة والهيجا الحرب تمد وتقصر وقد استشهد الفارسي بهذا البيت على مدها وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة قال ابن مسعود في شرح شواهد الايضاح العصا هنا الجماعة ضرب انشقاق العصا مثلا في اختلاف الاقوام لهول المقام وانما ضرب المثل بها لان جراءها عند افتراق اجزائها والسيف المهند المطبوع من حديد الهند ويروى لفظ الضحاك بالحركات والنصب على وجهين ان يكون مفعولا معه وان يكون مفعولا به والجر على وجه العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف والرفع بالعطف على الاسم بتقدير مضاف اي محسبك وحسب الضحاك والحق ان المعنى في البيت لا يحسن الا على تقدير الواو والمفعول معه لان القصد الاخبار بانه اذا التحم القتال وتضعضعت الابطال فالكافي لك اقران السيف والضحاك لا مزيد وليس المراد الاخبار بان المخاطب يكفيه ويكفي الضحاك سيف وقد اذكرني حمله على المصراع الثاني من البيت ما كان في انشديه شيخنا رحمه الله تعالى من تضمنه حي حصن الضحاك مصمام جفنه ماضي بالتعذير [illegible] احرجتني لا تزد زرد به فحسبك والضحاك سيف مهند **باب الاستثناء**

**في نحو ما ضربت احدا الا زيدا بدلا من المستثنى منه** وقد وقع في اكثر النسخ من المستثنى بدون منه لظهور المراد **وهو ارجحها** لانه قد توفرت فيه شرايط اختيار البدل وهي كما قال الموضح ان يكون المستثنى بعد الا ومتصلا ومتاخرا عن المستثنى منه وقد اشتمل الكلام على استفهام او نهي او نفي صريح او ما [illegible] غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه **وكونه منصوبا على الاستثناء** وهو على جوازه غير مختار **وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها** اورد عليه امور احدها انه في كلامه تدافعا مثل ما مر قريبا وتقريره ان في قوله في البدل انه وهو ارجحها يقتضي رجحان ما عدا البدل وارجحيته وقوله في النعت وهو اضعفها يقتضي ضعف ما عدا النعت واضعفيته فاستفاد ان البدل راجح وضعيف والنعت اضعف وراجح وتنافيه ظاهر وتجاب بمنع بان صيغة افعل فيهما ليست على ظاهرها وانما هي لمجرد افادة الوصف دون تفضيل وذلك ان

ثانيها ان القايل بمنع مجي البدل هنا على الاستثنا

رجحانه

رجحانه في نحو ما قام القوم الا زيد لحصول المشاكلة وهي في نحو ما ضربت احدا الا زيدا حاصلة على كلا التقديرين البدلية والاستثناء فاستويا والامر الثاني ان دعوى اضعفية النعت ان كان الطالب فيها الا ان الاستثناء هنا صالح فقد فقد شرط حمل الا على الصفة وهو تعذر الاستثناء فهو اختيار منه لمذهب ابن الحاجب وقد تقدم ان جماعة منهم ابن مالك ذهبوا الى انه لا يوصف بالا الا حيث يصح الاستثناء ومنعوا الا جيدا على الوصف لعدم صلاحية الا جيدا على الاستثناء **ومثل لبي زيد تشبه الا شابعاب** فانه يجوز فيه البدلية الراجحة والاستثناء **والنعت** فالحجازية **مكان ليس نطلر كونه بدلا** ونعين النصب ان يكون على الا **لا لانها لا تعمل في الموجب** قال الموضح من شروط ما الحجازية ان لا يبدل من خبرها بدل قد كانت دخلت عليه الا نحو ما زيد بشيء الا شي لا يعبا به فلا يجوز هنا في الخبر النصب بلا خلاف بين الحجازيين والتميميين كره سيبويه ووجه بطلان العمل ان شيا الاول قد ابدل منه شي الثاني وهو واجب الرفع لايجابه فيجب ان يكون الاول كذلك لان البدل والمبدل منه مستويان في الاعراب وذكر البطليوسي انه يجب نصب الخبر الذي هو شي الاول ويحمل الثاني بدلا على الموضع لا على مخبرها موضعه رفع لانه خبر مبتدا المحذوف في الاصل **مسألة** **يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا** على انها فعلية حاشى **وكونه مجرورا** على حرفيتها **فانه قلت حاشى تعين الجر** لتعين انها حرف لعدم نون الوقاية **او حاشاني** بالحاق نون الوقاية **تعين النصب** لانها فعل حينيذ **وكذا القول في خلا وعدا** اذا قلت خلاك وعداك وخلاه وعداه احتمل الوجهين الفعلية والحرفية واذا قلت خلاي وعداي تعينت الحرفية واذا قلت خلاني وعداني تعينت الفعلية **مسألة يجوز في نحو ما احد يقول الا زيد كونه بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره** المستتر في تقول ووجه ذلك ان من شرط اختيار الابدال كما تقدم بعد الا متصلا عن المستثنى منه المشتمل على استفهام او نفي او نهي فتقييد الاشتمال المذكور تخلل الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على كلام صالح لان يبدل منه مجعول للاتباع واحد توابعه فالاول كهذا المثال فان الضمير في يقول راجع الى كلام صالح لان يبدل منه وهو احد المرفوع بالابتداء وجاز الابدال من هذا الضمير لاشتمال النفي عليه معنى فان معناه ما يقول ذلك احد الا زيد ومن ثم كان الابدال من صاحب الضمير اعني احد هو المختار لانه الاصل ولا احتياج الى هذا التاويل والثاني **وان يجب في الاستثناء فارتفاعه** على البدلية **من وجهين وانتصابه من وجه** فان قلت او لهذه التفرقة ثمرة ولهذا الاختلاف نتيجة قلت نعم ضاعت ومعنى اما الاول فلانك اذا جعلت المستثنى بدلا امتنع تقديمه على المستثنى منه لان البدل تابع لا تقدم على المبدل منه المتبوع واما الثاني فلان القصد في البدل الحكم على المستثنى منه فتدبر

زيد (؟) ...

ثم في ... (؟)

فان قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد فبالعكس اي انتصابه من وجهين
البدلية من احدا و الاستثنا ورفعه من وجه واحد وهو الابدال من ضمير يقول
وهذا هو المثال الثاني الموعود بمجيئه واي هنا هو البصرين التي هي احد
النواسخ ولو كانت البصرية لم يجز البدل قال الرضي ولو لم يرجع الضمير
الى المبتدا في الحال والاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقال ما ضربت
احد يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي
واذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا و رايت بمعنى ابصرت وجب
نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا ثم قال نحو لا بد فانا لا ارى بانسا في
غير نواسخ الابتدا ايضا لان الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه
اذا اشتمل النفي على عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد
لان المعنى ما ينصفني احد كلمته الا زيد **ومن مجيئه مرفوعا قوله نحو ليلة
لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها** تقدم الكلام على مستوفى ويحكي
من حرف العين فابعد الا فيه جاء مرفوعا على انه بدل من الضمير في يحكي
ولو كان من احد النصب قال الرضي ونرى من رؤية العين ويحكي
حمل من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه نخالف الظاهر يعني
البيت فالابصار والحكاية نفيان يعني ممن ثم جاز الابدال من ضمير
يحكي ولو قلت لا او زكدا حدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير
يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الا زي فقط **وعلى هذا مجيئه على**
لانه اما يقال حكي عنه **اوضمن يحكي معنى ينم او يشيع** اي بمعنى ما يتعدى بعلى
**ما يحتمل الحال والتمييز من ذكر كرم زيد ضيفا ان قدر ان
الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل** والاصل كرم ضيف
زيد ولفاعلته في الاصل **يمتنع ان يدخل عليه من** لا نها لبيان الجنس
فيقتضي سبكا **وان قدر الضيف نفسه** اي ان قدر ان الضيف هو زيد **احتمل
الحال** وهو ظاهر **والتمييز** الا انه يكون حينئذ من احد نوعي تمييز الجملة القليل
وهو ما لا يكون معتدا لا سناد اليه قال ابن مالك ولا يلزم في تمييز الجملة
تقديرا لاسناد اليه في الاصل بل هو على قسمين غالبه وهو ما يكون
مقدر اسناد الفعل اليه نحو طاب زيد علما اي طاب علمه وغير غالب وهو
ما لا يكون كذلك نحو امتلا الكوز ماء فان التزم فيكل تمييز وقع بعد النسبة
ان يكون نحو لا فقد تكلف لا بغير قيامات في نحو طاب زيد ابا اذا كان زيد
نفس الاب **وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من** ليزول احتمال الحال في
ادخالها تنصيص على المعنى المقصود وتوضيح هذا المقام ان يقال ان التمييز ان يكون
خبرا لما انتصب عنه نحو كرم زيد ابا وحسن عمرو ضيفا فانك تقول زيد اب وعمرو
ضيف فان اردت بالاب والضيف نفس زيد وعمرو جاز ان يعربا تمييزين وان يعربا حالين





بلحظ القصد والتمييز احسن ولا يكون التمييز حينئذ محولا عن الفاعل ويدخل من بل
يكون ادخالها احسن لرفع الحال وان اردت بهما غيرهما اي ابا زيد وضيف
تعين كونه تمييزا محولا عن الفاعل وامتنع دخول من عليه لما قررنا **ومن جملة ذلك
هذا حاتم جودا** فانه يحتمل الحال والتمييز **والارجح فيه التمييز للسلامة
من جمود الحال ولزومها** اي عدم انتقالها **ووقوعها عن نكرة** وكل ذلك على خلاف
في باب الحال لان الاصل فيها ان تكون مشتقة منتقلة واقعة عن معرفة وهذا ما عليه
الزجاج وتبعه ابن عطية ورجح غيرها الحال وكان يجوز ان تكون الحال جامدة اذا دلت
على هيئة وهي هنا كذا رابا كاجب **وجيرنا سيما** ان ذكر النصب و ادخل من اي يكون
جريا احال ومن نصب على التمييز وما قاله تبعا للشارح هو الحق **والخفض بالاضافة**
لسلامته من الكرة وحصول التخفيف انما شرع الاضافة **من الحال ما يحتمل
كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا** قيل نصوا فيما اذا
تعددت الحال وتغاير صاحبها انه لا تجعل لغير الاقرب لئلا يلزم الفصل فلا يكون
ها كذلك فيجعل للاقرب قولا واحدا اللازمة من الفصل وقد يفرق بان الفصل
هنا يسير فيغتفر قال وفيه نظر ووجه النظر بان تجعل الا ولي للابعد
فصلا يسيرا بتقدير الفصل الذي هنا ولم يغتفر واجيب بان الفصل هناك انما
لم يغتفر مع كونه يسيرا مع كونه في موضعين وعلى هذا الا ان ينبغي الوقف بان
الفصل هنا في موضع واحد **نحو قاتلوا المشركين كافة** جميعا اي مجتمعين **وجوز
الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختصة
بمن يعقل** ما كونه كافة حالا من الفاعل في ادخلوا فظاهر والمعنى على ادخلوا
جميعا في السلم واما كونها حالا من المفعول اعني في السلم على ما جوز كان يحتمل
ان السلم مؤنث لما لحرب وان المعنى ادخلوا في [illegible] الطاعات اي لا يدخلون
في طاعة دون طاعة عند رده المصنف بانه غلط لان كافة تختص بمن يعقل قال المحشي
وكان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور والزام يتعرض له التفتازاني في حاشيته
وفي صحة عدم تعرض التفتازاني ولعله ادعى ان الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور
نظر وانما الظاهر ان الجمهور على اختصاصه دون البعض وما في الحاشية والسلم بالكسر والفتح وكذا
بفتح السين واللام الانقياد والطاعة والخطاب للمؤمنين الخلص او لاهل الكتاب المؤمنين
بنبيهم وكتابهم او للمنافقين المؤمنين بالسنتهم والكل وكافة حال من ضمير ادخلوا او من السلم
وقيل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون الخطاب للمؤمنين الخلص الا باعتبار الكلام شعبه
وفروعه اذ يقولون ادخلوا صريح في الامر باحداث الكلام [illegible] على الازدياد منه
وكافة في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع جعل اسما للجملة لانها الاجزاء من التفرق **ووهمه
الزمخشري في قوله ما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف**
**اي ارسالة كافة لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل واخراجه عما التزم فيه من الحالية** وانما قدر الزمخشري
هكذا لئلا يتقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف لان سيبويه واكثر البصريين على منعه ضربا كان او اسما ظاهر الا اذا كان الحال ظرفا

وتقدم ابو حيان في ارتشافه

لان الحال تابعة لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذا تابعه ونقل ابو حيان في ارتشافه
الجواز عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان استدلالا بالاية وبعضهم يجعل كافة حالا من
الكاف وان للمبالغة كالراوية والحشو وهو تعسف ثم نقل حكاية عن شيخه ابي الفضل محمد ابن ابي
الحاق التلمساني عن شيخه ابي سعيد النعمان انه اجتمع بمراكش يهودي يشتغل بالعلوم
فقال له ما دليلكم على رسالة فلان حديث بعثت الى الاحمر والاسود فقال هذا خبر واحد
يفيد الظن والمطلوب في المسئلة القطع قلت قوله وما ارسلناك الا كافة للناس فقال هذا
لا يكون حجة الا عند من يصحح تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته
قال والجواب عن اعتراض اليهودي على الخبر انه وان كان من قبيل الاحاد الا انه
متواتر المعنى فيكون من قبيل جود حاتم وشجاعة علي واذا حصل القطع بثبوت معناه
الى حصل القطع بحقيقة ذلك الخبر اذ الرسول معصوم وكل ما هو خبر معصوم
فهو حق وعن اعتراضه على الاية بان الاستدلال على صحة مسئلة تقديم الحال على صاحبها
المجرور بالحرف وقد وهم في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشد
واشد الوهم الاول واشد من الوهم الثاني لاخراجه عن النصب لسنه
قال ابن رح ولقد استطال المصنف متفضلا في درجات التشنيع على الزمخشري ويؤيد
تشنيعه ما في القاموس وجاء الناس كافة اي كلهم ولا يقال جاءت الكافة لانه لا يدخلها
ال ووهم الجوهري ولا تضاف وما في عمدة الحفاظ من ان كافة لا تثنى ولا تجمع ولا يدخلها
الا حالا ولذلك لحن من يقول على كافة المسلمين وما في التقريب لابن خطيب الدهشة
من ان كافة حال ولا تستعمل الا كذلك كما اجمع الثمن الكندي وتارة يرد في كثير من كلام
العلماء مضافة متصرفة وهو كهو منهم وقال الواضح لا يقال في مذهب الصدق
ولا الكلم لم يدخل العرب عليها الالف واللام فهي مثل قولك معا وقاموا جميعا
وما في المطالب من ان كافة لا يستعمل الا حالا كان خوطرا ومثله كافة قاطبة لا يتصور
اضافتهما وفي شرح المسمى بالعباب للسيد عبد الله وقد وقع كافة مضافا في كلام البلغاء
والفصحاء من قول عمر قد جعلت لال بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين
لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه نفي
بالموت واعطا با عمر وهذا الخط موجود في ال بني كاكلة الى الان
فلا وجه للتخطيه والاستهجان قال ابن رح ان صح هذا سقطت
الاوجه الثلاثة باسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم
نصبه على الحال واخراجه عن النصب بالكلية وتوقفت في ثبوت هذا
وحده لا يحتج ذكره عن الشذوذ ومن الحال ما يحتمل اعتبار
عامله وحسب كذا وهذا بعلا شيخا فيحتمل ان العامل معنى التنبيه للمستفاد
من حرفه واختاره الكوفيون لبعده او معنى الاشارة المستفاد من
اسمها وهو الاولى عند البصريين لقربه فهو اما ابلغه او اكبر سن
كان قبل التنبيه قد صح ان العامل في العامل وفي صاحبها واحد وقد

اختلف

٦٦

اختلف هنا اذ عاملها ما ذكرت وعامله الابتدا قلت لما عاد تقدير هذا بعلي
شيخا الى الا اعليه شيخا واشير اليه شيخا كان الحال عن بعلي باعتبار انه مفعول
لاحدهما لا باعتبار انه خبر المبتدا فكان العامل في الحال وذيها واحدا ويما
نقلناه من ان العامل معنى التنبيه عند الكوفيين ومعنى الاشارة عند البصريين
هو نص الشارح وفي كلام ابي حيان ما يخالفه فانه قال اختلفوا في نصب
قايما من هذا زيد قايما فذهب البصريون الى انه منصوب على الحال
واختلفوا في عامله فقيل ها التنبيه وقيل اسم الاشارة وقيل اسم الاشارة
وقيل مجموعهما وقال السهيلي العامل مقدر دل عليه السياق تقديره انظر
اليه قايما وذهب الكوفيون الى انه منصوب على انه خبر اسم الاشارة
لان اسم الاشارة عندهم يجي في بعض المواضع من اخوات كان
وهو مطرد عنهم في كل اسم لا ثاني له في الوجود ويقع بعد اسم الاشارة
نحو كيف اظلم وهذا الخليفة ونحو كيف اخاف البرد وهذه الشمس
طالعة فالشمس اسم هذه وطالعة الخبر وهذا المنصوب بعد هذا
هو المسمي عندهم بخبر التقريب ومرفوعه اسم التقريب وذلك حيث
يراد باسم الاشارة معنى التقريب على القول بانه خبر اسم الاشارة
واما اذا قلنا بانه حال عندهم فالعامل فيه الحدث او الحدث
عنه انتهى ملخصا وعلى الاول نحو ثم ها انا يا ماذا زيد لان الحال
لم يتقدم على عاملها فان الحال اذ الان عاملها جامد اضمن معنى
مشتق وجب تاخيرها عنه قال ها بيناذا صريح النصح فاصغ له هو صدر
بيت عجزه وطع وطاعة مهد نصحه رشد وهو من اول البسيط لم يسم قايله وصريح
النصح خالصه وكل خالص صريح واصغ امر من صغا يصغو ومن صغا
يصغى بمعنى مال وطع امر من طاع يطوع اذ انقاد والمهدي معطي
الهدية والرشد بفتحتين خلاف الغي وعلى الثاني متنع للتقدم على عاملها
المعنوي واما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير لما عرفت من
الحال ما يحتمل التعدد وهو المسمى بالترادف عندهم والتداخل قال
الرضي وجوزه الجمهور وهو الحق ان يجي لشي واحد احوال متخالفة
متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة نحو
اخرج متهاديا وما مدحورا كما في خبر المبتدا فان الرام بالهمزة الذم
والزجر الطرد ومنع بعضهم ذلك في الحال مطلقا قياسا على الزمان
والمكان فجعل مدحورا حالا من ضمير مذوما اي فجعلها متداخلة ولا
وجه للقياس وذلك ان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو
جلست خلفك امامك ولقيت اليوم امس نعم لو عطفت جاز لدلالة العطف

على تكرار الفعل واما تقييد الحديث بقيدين مختلفين كما في هذ وما مدحو را او متقضا من
في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته اسود ابيض او ممتزجين كما في اشتريته
حلوا حامضا فلا باس به نحو جا زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على ان
يكون عاملهما جا وصاحبهما زيد فيتحد العامل وذو الحال والتداخل
على ان الاولى من زيد وعاملها جا والثانية من ضمير الحال الاول
العائد على زيد وهي العامل فيتعدد العامل حقيقة وذو الحال لفظا وذلك
اي التداخل واجب عند من منع تعدد الحال وقد بينا شبهة المانع
فيما نقلنا عن الرضي والجواب عنها واما لقيته مصعدا منحدرا
فمن التعدد لاتحاد العامل لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل
فيه التداخل لان الحال الثانية اذا كانت حالا من ضمير الاولى كانت قيدا
لها مع التضاد بينهما وهو مستحيل لامكان الجمع بينهما ويجب كون الاولى
من المفعول والثانية من الفاعل وان حصل الاختلاف بالعكس تقليلا
للفصل لان اللازم حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله
بخلاف ما لو جعلت الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان
احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل
واما نحو بن علما البيان في اللف والنشر جعل الاول من او صاف جعلها الى الاول
من امور اللف والثاني للثاني هكذا بل عدوه احسن من جعلها غير مرتبة
فقد اجاب المصنف عنه في حواشي التسهيل بانه انما جاز للوثوق المعنى وان
السامع يرد ما كل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في
تعدد الحال مع تعدد صاحبها فكان الحمل على الاقرب هو المتعين الا عند
قيام قرينة غيره والمفهوم من كلام الرضي ان ما منعه المصنف جائز على ضعف حيث
قال واما الحالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما
اختصارا نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق وان كانا مختلفين فان كان هنا
قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة
وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا
على ضعف حذف حال المفعول بحذف ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا العصم
والمصعد زيد وذلك لانه لما كانت مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت
حال المفعول اذ لا اقل من ان تكون احد الحالين بجنب صاحبه حيث لم يكن كل واحد بجنب
صاحبه وقد يقال ان الرضي لم يجعل ذلك جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل بجنب صاحبه
وهذا الاوفق وخرج به بالقياس الى عكسه ولا يجوز العكس فتكون الاولى للفاعل والثانية
للمفعول الا بدليل كقوله خرجت بها امشي تجر وراءنا فان امشي وتجر جعلت حالين الثاني والاولى
من الفاعل والثانية من المفعول لاشتمال كل منهما على ضمير بين ضمير هو له والصراع صدر بيت من تائية
الطويل وتمامه على اثرينا ذيل مرط مرحل وقائله امرؤ القيس من معلقته ويروى على اثرنا
اذيال مرط والاثر بفتحتين بكسر الهمزة وسكون الثاء واحد الذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون
الراء كسا من خز او صوف والمرحل نسج لك المحلة مع الشدة بالتفقيش بنقوش تشبه رحال



الا بل نقول احرجتها من الخدر حالة كوني ماشيا وكونها جارة على اثرنا اقدامنا اسنادا بل
مرحلا لتعفي الاثر على اتفاقه قصد اللف ومثال الاول قوله عهدت سعاد ذات هوى معنى
فزدت وعاد سلوانا هواها هو من الوافر ولم يسم قائله فذات هوى حال
اولاهما من فاعل عهدت وثانيتهما من فاعله والمعنى بتشديد النون المفتوحة اسم
مفعول من عنيته تعنيه اذا اتعبته وعنى بالكسر يعني تعب ونصب وعاد من الافعال
الناقصة والسلوان نسيان الشي وتركه قال في القاموس سلاه وعنه كدعاه ورضيه
سلوا وسلوا وسلوانا وسلوانا نسيه وفي الصحاح السلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون
اذا صب عليها ما المطر فشربه العاشق سلا واسم ذلك الما السلوان يقول كنت انا وسعاد
متحابين فاما انا فصرت الى ازدياد في المحبة واما هي فصارت الى السلو وترك المحبة
باب اعراب الفعل مسئلة ما تاتينا فتحدثنا لك فيه رفع
على العطف على الفعل المنفي فيكون شريكا في النفي لان المعطوف على المنفي منفي
او على الاستيناف بتقدير مبتدا محذوف في الكلام فيكون مثبتا اى فانت
تحدثنا الان ويختلف معنى التركيب نفيا واثباتا ولك نصبه باضمار ان وله على
النصب معنيان نفي السبب الذي هو الاتيان فينتفي المسبب الذي هو التحديث
اى ما يكون منك اتيان فكيف تحدثنا فينتفي الاتيان والتحديث معا ونفي الثاني
فقط فيكون المعنى ما تاتينا محدثا بل غير محدث تاتينا محدث فعلت
لنا بتينا فتحدثنا فللنصب وجهان اضمار ان بمعنييه والعطف وهو اصح
والرفع وجه واحد وهو القطع على الاستيناف ولا جيب بلم فعلت لم تاتنا
فتحدثنا فللنصب وجه واحد وهو اضمار ان ولا يكون التحديث ثابتا على المعنيين
وللرفع وجه واحد وهو الاستيناف فيكون التحديث ثابتا ولا الجزم بالعطف فينتفي
التحديث ايضا فان قلت ما انت ات اى فتحدثنا فللجزم ولا رفع بالعطف لعدم
الفعل اي لعدم تقدم ما يصلح ان يكون معطوفا عليه وانما هو القطع والاستيناف
فيتحتم الرفع واما النصب فجائز باضمار ان وله المعنيان كما عرفت مسئلة
هذا تاتيني فاكرمك الرفع على الوجهين العطف والقطع على الاستيناف والنصب
على الاضمار اي على اضمار ان بعد الفا في جواب الاستفهام وهل تاتيني تكرمه
لا يرفع على العطف بل على الاستيناف فللرفع وجه واحد وانما امتنع العطف لانه عطف
فعلية على اسمية قال الشارح لا يظهر هنا مانع عن عطف الجملتين بالاسمية
والفعلية وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى فلا مانع من ان يستفهم
عن اخوه زيد وعن اكرامك له الواقع بعد ثبوتها وتعقب بان هنا مانعا ظاهرا غير
التخالف وهو استدعا رفع الفعل بالعطف تقدم فعل مرفوع ليشترك في الرفع وجهته
وسكت المصنف عن النصب على اضمار ان لجوازه وهل كم التقات
اليه فتحرمه الرفع على الاستيناف وسكت عن الرفع على العطف

لامتناعه عنده وفيه ما عرفت والنصب اما على الجواب او على العطف على التوهم ضا
ان واجب على الاول بعلي الجوابية لان الحرف في هذا الموضع وامثاله مما التزم فيه
حذفه انما هو لاجل ان الحرف الذي وليه في اللفظ الفعل المنصوب للعطف في الاصل
ولو ظهرت ان بعده لكان في صورة عطف الاسم على الفعل وكان ابن الحاجب فيها لقيام
القرينة الدالة على المحذوف مع كونه اخصر فان الشارح في كلا القولين نظر وكانه
في الاول هو ان الاصل في الفاء ان تكون عاطفة فصرفوا ما بعدها من الرفع الى النصب
للتنصيص على معنى السببية لان المضارع المرفوع كما هو في الحال فلو ابقوه مرفوعا
لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على جملة قبلها فكان صرفه الى
النصب منبها في الظاهر على عدم عطفه لان المضارع المنصوب بان مفرد وما قبل
الفاء جملة والتزموا عدم ظهور ان لان ظهورها يؤدي الى ظهور كون الفاء للسبب
عاطفة وعطفها قليل ومع قلته فهي انما تعطف الجملة على الجملة كما في الذكر
بطير ويغضب زيد الذباب وفي الثاني ان قيام القرينة على المحذوف انما يجوز
الحذف ولا يوجبه وجاز على الثاني اي على العطف لان الفاء تدخل على الاسم الصريح
فجاز ان يكون معها ما يقلب الفعل ولا لمثال سوا بالنصب على الحالية قوله تعالى
فلو ان لنا كرة فنكون اي ان يكون لو للتمني كما هو ايجاب الظاهر ان لو هنا أشربت
معنى التمني ومكون الجواب كانه قيل يا ليت لنا كرة فنكون وقيل هي الخالصة للدلالة
لما ان سعي لو فرع غيره فيكون قوله فنكون معطوفا على كرة اي فكونا من المؤمنين
وجواب لو محذوف اي لكان لنا شفعا واصدقا مخلصا من العذاب
والمثال هو هذا كل التقات الى الاخرة قال المحشي تكون لو للتمني لا ينافي كانت
لو كانت شرطية لم تكن الاية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم
تاتي النصب على الجواب فيها وتاتيه اي وان تاتي النصب
فيها بوجه اخر على ما عرفت من نقل ابي حيان فتدبر
مسئلة ليتني احدما الا فانقصه فيه الرفع على الوجهين العطف على احد
والاستئناف والنصب على وجه واحد اضمار ان وليت لهما الا فانفق
يمتنع فيه الرفع على العطف لعدم التشاكل اي ويجوز فيه الرفع
على الاستئناف والنصب على اضمار ان ولظهور جوازها سكت عنها مسئلة
كتبغض زيد فتكرمه بالرفع على القطع عن العطف والاستئناف اي فنحن نكرمه ويمتنع العطف
بالرفع لعدم التشاكل له في اعرابه وبهذا تحقق ما قلناه في زيدا حتى
فنكرمه من ان مانع الرفع فيه ليس تخالف الجملتين بل عدم التشاكل فما يحمل قال
الشارح ضبط فنكرمه بالنون للمتكلم خطا وسار كالشكوك الجزم قياسا
... اذ ضبط بتا الخطاب فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير
مقيس اللهم الا ان يعتذر بان التوالي يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوايل وهذا اعتذار حسن
لكن ليس مثل ذلك بكثير حسن فان المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين

مسئلة نحو



مسئلة
نحو أفلم يسيروا في الارض فينظروا ويحتمل الجزم بالعطف وهو ظاهر والنصب
على الاضمار مثل أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب فهذا النصب في جواب الاستفهام
ونحو بالرفع عطفا على الاول وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم يحتمل الجزم بالعطف
على تؤمنوا وهو الراجح والنصب باضمار ان قال سيبويه سالت الخليل عن قوله
ان تاتني وتحدثني احدثك بالنصب فحدثني فقال يجوز والجزم اوجه ويكون النصب
على حد قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه هو صدر بيت من اول الطويل عجزه
ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما ولم يسم قائله والاقتراب افتعال من القرب ونؤوه مضارع
مجزوم من اواه يؤويه ايواء والهضم فسره الجلال بالظلم فالعطف تفسيري وقال
قاضي المفسرين في قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات بعض الطاعات وهو مؤمن
اذ الايمان شرط في صحة الطاعة وقبول الخيرات فلا يخاف ظلما منع الثواب المستحق
بالوعد ولا هضما ولا كسرا منه نقصان او جزاء ظلم وهضمه لم يظلم غيره ولم يهضم حقه
وفي الصحاح هضمت الشيء كسرته يقال هضمه حقه واهتضمه اذا ظلمه وكسر عليه حقه
فليس العطف تفسيري واعلم انهم اجروا الشرط والجزاء مجرى النفي فنصبوا بعدهما
وبعد الشرط قبل الجزاء المضارع الواقع بعد الفاء والواو وبان مضمرة وجوبا اما النصب
بعدهما فنحو ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة
النصب وبعد الواو فنحو قوله ومن يقترب منا وقوله لا يزل يرى مضارع مظلوم
مجري وصحباوية في منه الصالحات وان يشابكن ما اسا الناس في راس كبكبا
وكبكب اسم جبل بعينه واما بعده وحده فنحو ان تاتني فتكرمني آتك
والمصراع الذي انشده والتقدير ان يكن منك اتيان واكرام لي آتك ومن تكرمه
اقتراب منا وخضوع لنا نؤوه وانما فعلوا ذلك لمشابهة الشرط والجزاء النفي
من جهة ان الشرط وجود الجزاء ووجود الشرط مفروض وهو
فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل الواقع المضارع الواقع
بعد ذلك على الواقع في جواب النفي فنصب هذا كما نصب ذاك باب
الموصول مسئلة يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعته مضى شرحه
في الباب الثاني فيما يجب على المسؤول عنه بان يفصل فيه وقوله تعالى ماذا
اجبتم المرسلين ماذا مفعول مطلق والمعنى اي اجابة اجبتم كما تقول ماذا تقول
اي قول تقول لا مفعول به لان اجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بحرف
اسقاط الجار وتعدية الفعل توسعا ليس بقياس انما هو مقصور على السماع
ولا يكون ماذا مبتدا وخبرا بان يكون ما الاستفهامية مبتدأ وذا اسما موصولا
بمعنى الذي خبرا لان التقدير حينئذ ما الذي اجبتم به ثم حذف العائد المجرور
من غير شرط حذفه وهو كون الموصول مجرورا بما جر به العائد وهو غير جار
والاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا ومن الاستفهامية مبتدأ

ولبث جملة حالية ونقل كون ذا موصوله ولبث صلة والعايد محذوف
عليها اي لبثه وبعضهم لا يجيزه ويقتصر على الاعراب الاول ووجه اكثرية
الاول ان الاصل في ذا ان تكون اسم اشارة لا موصولا الا اذا قامت قرينة على
ذلك ولا قرينة في المثال ووجه صحة وقوع ذا موصوله بعد من ان تخص من بعقل فلتبس
فيها ابهام كما فيها بالرد الى الاستعمال صارت في غاية الابهام فاخرجت ذا من
التخصيص الي الابهام وخذيتها اليها ولم يقر من على ذلك لتخصصها كذا في شرح التسهيل
لابن قاسم واختار الكوفيون وقوع ذا موصوله وان لم تتقدمها استفهام لتجوز
عندهم استعمال اسما الاشارة كلها موصوله وقد جزم المصنف في بحث من من حرف
الميم بما ذكره هنا انه قليل وسكت هناك عما ذكره هنا انه الاكثر وجوز على القول الكوفي
بزيادة الاسماء ان تكون ذا زايده ومن الكثير من ذا الذي يشفع عنده اي اي
شيء هذا الذي يشفع فمن اسم استفهام مرفوع بالابتداء قال ابو حيان
في ذلك وهو في معنى النفي ولذا دخلت الا في خبره وخبره ذا وهي اسم اشارة
والذي نعت لذا او بدل منه قال ابو حيان في ذلك لان ذا اذا كان اسم اشارة
وكان خبرا عن من استقلت بها الجملة وانت ترى احتياجها الى الموصول بعدها
ثم قال والذي يظهر ان من الاستفهامية ركبت مع ذا فتكون من ذا كله في
موضع رفع بالابتدا والموصول بعدها هو الخبر اذ به يتم معنى الجملة الابتدائية
والتقدير اي شي الذي يشفع انتهى ولا تكون استفهامية وذا موصولة
اذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد بن علي والذي من قبلهم بفتح
الميم من من واللام من قبل مسئلة فاصدع بما تومر ما مصدرية مووله
مع صلتها بالمصدر اي بالامر اي بالمامور به من الشرايع او موصول اي بالذي
تومره فحذف العايد بعد اعتبار تعدي الفعل اليه بنفسه على سقاط الجار
توسعا على قولهم امرتك الخير والاصل امرتك بالخير فحذفت البا توسعا وعدي
الفعل بنفسه واما من قال امرتك بكذا فاستعمله معدي بالحرف وهو
الاكثر فيشكل ذلك عليه لان شرط حذف العايد المجرور بالحرف ان يكون
الموصول مخفوضا بمثله اي بمثل ذلك الحرف الذي جر به العايد معنى
ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون منه وههنا ان وجدت المثلية في
المعنى لم توجد في التعلق لان اصدع بمعنى اجهر من صدع بالحجة اذا تكلم
بها جهارا او فرق به بين الحق والباطل واصل الابانة والتمييز قاله قاضي
المفسرين وفي القاموس وقوله تعالى فاصدع بما تومر به اي شق جماعاتهم بالتوحيد
ففات الشرط لفوات بعضه وقد يقال ان اصدع بمعنى امر فحصلت المماثلة
حسب المعنى واما فيما كانوا به يستهزؤن اما كذبوا في الاعراف فيحتمل ان يكون
الاصل بما كذبوا به فلا اشكال اذ العايد المحذوف منصوب لا مجرور



او بما كذبوا به ونوبخه التصريح به اي التصريح بلفظه في سورة يونس فان
القران يفسر بعضه بعضا واما جاز الحذف على هذا الاحتمال مع الاختلاف
في التعلق لان ما كانوا به يستهزؤن بمنزلة كذبوا في المعنى فالكفت المتعلق بالمماثلة
المعنويه ومنع ابو حيان ذلك فقال اذا اختلف العامل الذي يتعلق به المجرور وان
اتحد لفظا واتفق معنى نحو فرحت بالذي سررت به وكذا اذا اتحد الحرف معنى
واختلف لفظا لم يجز الحذف نحو حللت في المكان الذي حللت به واما ذلك الذي
يبشر الله عباده قرا الجمهور بضم حرف المضارعة وفتح الموحدة وكسر المعجمة من التبشير
وقرا ابن كثير وابو عمرو والكوفيان بفتح حرف المضارعة وسكون
الموحدة وضم الشين مضارع بشر المتعدي فتضعيفه للتكثير لتعديه مخففه
نعم بشر بكسر الشين لازم يتعدى بالهمزة وعليه قراءة مجاهد وحميد بن قيس
يبشر بضم حرف المضارعة وكسر الشين فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله
وفي البحر لابي حيان ومن النحويين من جعل الذي مصدرية حكاه ابن مالك عن يونس
وتاول عليه هذه الاية وليس بشي لانه اثبات للاشتراك بين مختلفي الحد
بغير دليل وقد ثبتت اسمية الذي فلا يعدل عن ذلك بشي لا يقوم به دليل ولا
شبهة وحكى الفارسي في الشيرازيات عن ابي الحسن عن يونس وقوع الذي
مصدرية عند مجاهد وتاول عليه الاية وهذا القول ضعيف لان
خاص اي تخوضهم ولا يجوز الى الذي شي لانها في مثل هذا حرف وقيل الحرف بشره
والذي اسم موصول ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير فحذف صدر التوضيح
بقيل لتضعيفه لانه دعوي لم يقم عليها دليل وما تكلم دليلا يتطرق به
وان بنى بابه فتح باب يودي الى حذف كل عايد مجرور بحرف وهو معلوم البطلان والاولى
ان يكون الذي في الاية اسما موصولا صفة لمحذوف والاصل ذلك التبشير الذي
يبشر الله عباده فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه والعايد المنصوب لانه
حينيذ ضمير مفعول مطلق على القياس كما قيل في توجيه ما استدلوا به على
الصريحة ايضا بقوله وخضتم كالذي خاضوا ان الاصل كالخوض الذي خاضوه
وما ذكره المصنف تبع فيه المولف وذكرنا انه الاولى ذكره الزمخشري فقال واصل
ذلك الثواب الذي يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله واختار موسى قومه ثم
حذف الراجع الى الموصول او ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده لكن اعترضه ابو حيان
بان لا ظهور لهذا الوجه اي وجه تقدير التبشير اذ لم يتقدم في هذه السورة لفظ البشرى
ولا ما يدل على ما نسب اليه وقد يقال انه لم يتقدم ما يدل باللفظ فقد تقدم ما يدل
بالمعني وهو ذكر البشرى تامل مسئلة جرى في تماما على الذي احسن كون
الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عايد اي زيادة على العلم الذي احسنه
هذا القول لابن قتيبة وفيه الحلاقة الذي عمي عنها من يجعل وعليه فسر
الزمخشري حيث قال تماما للذي احسن موسى من العلم والشرايع من احسن
الشي اذا اجاد معرفته اي زيادة على علمه على وجه التتميم وقيل على الذي احسنه

من العباد وهو قول الربيع وقتادة وعليه فسر ابن عطية حيث قال الكلما احسن من عباده
زيد والاصطلاح بنبوته وقيل الذي بمعنى ما من اسما لها في من يعقل لكن المراد غيره
سعين وهو قول مجاهد كما قال تماما للنعمة على ما كان محسنا من جملته وقيل المراد بمحسن
فقيل ابراهيم عليه الصلاة والسلام اي تتميما للكرامة على موسى الذي احسن الطاعة
في التبليغ وفي كل ما امر به **وكونه موصوفا لاحرفيا فلا احتياج لعايد** لحذف الموصول
اي تماما على احسانه وضمير احسانه عايد الى موسى وهذا مذهب الفرا الحق
قال ابن حالد وهو صحيح اختاره ابن خروف اي تماما على احسان موسى بطاعتنا
وقيامه بامرنا ونهينا وقيل هو عايد الى الله وهذا قول ابي زيد اي تماما على
احساننا الى انبياءه او الى موسى **وكونه نكرة موصوفة فلاحتياج الجملة** بلا لى
صفة وكلام التسهيل يقتضي انه معرفة لا نكرة حيث قال وقد تقع الذي مصدرية
وموصوفة بمعرفة او شبهها في امتناع الحال الفيقال مررت بالذي اخيك
وبالذي خير منك ولا يقال مررت بالذي قايم **ويكون احسن حينئذ اسم تفضيل**
**لا فعلا ماضيا** كما في الوجهين السابقين **وفتحه اعراب لانه** كما هو فيها **وهو علامة**
**كونه احسن غير منصرف** **وهذان الوجهان** اي الثاني والثالث **لعفيان دحيف**
**المرسى** كما في على **بجافق علي الثاني** منها وصحح انه ملك من المآخذ **مسئلة**
**تخراعلى ما صحت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي** اي اسما موصولا **وكونها نكرة**
**موصوفة** نحو فيها وافعجبني لصيد والتقدير اعجبني الصنع الذي صنعته وصنع
صنعته او الحاصل به والتقدير المصنوع الذي صنعته ومصنوع صنعته
**وعليها فالعايد** الى الصلة والصفة **محذوف وكونها مصدرية فلا عايد** لحرفيتها
حينئذ والمعنى اعجبني صنعك ويجوز حمله على معنى المصنوع فتنا وبه اكرمه
والحرفة **وخوجتي تنفقوا مما تحبون يحتمل** ما فيه **الموصولة والموصوفة** والعايد
محذوف دون **المصدرية لان المعاني لا ينفق منها وكذا وبما رزقناهم**
**ينفقون يحتمل** الموصولة والموصوفة دون المصدرية فان قيل ان رزق يتعدى
الى مفعولين تقول رزقت زيدا مالا وفي الاية تعدى الى واحد والاخر محذوف
وهو عايد الموصول فان قدرنا منفصلا بان كان التقدير ومما رزقناهم
لزم اتحاد الضميرين المتحدين الرتبة وذلك في ضمير الغايب
قليل وفي غيره ممتنع والاحسن حمل التنزيل على القليل وان قدرناه
منفصلا اي ومما رزقناهم اياه كان من حذف العايد المنفصل
وهو غير جايز نحو جا الذي اياه اكرمت او الذي ما اكرمت الا اياه
الصدر المنفصل ثم بنفسه تجري مجرى الظاهر قلت العايد
المنفصل لا يمتنع حذفه مطلقا وانما يمتنع اذا فات الغرض
بحذفه كما في المثالين المذكورين اما الاول فلان فصل الضمير فيه بتقديمه للاهتمام به البالي

او



او للاهتمام به عند المخوف وحذفه مفوت لذلك لان المتبادر الى الذهن
انه حذف متأخرا فتفوت الفوض الذي لاجله فصل ذكر الضمير واما
الثاني فلانه لو حذف لحذف اداته فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد
نفيه عما عداه وحذفه في الاية لا يستلزم شيئا من ذلك فجاز **فان ذهب**
**الى تاويل ما يحبون بما رزقناهم بالمحبوب والمرزوق** بناء على مصدريته
ما فيهما **وتاويل هذين المصدرين بالمحبوب والمرزوق** حتى لا
يكون الانفاق من المعاني بل من الاعيان **وقد تعسف** اي سلكت
غير سوا الطريق **من غير محوج الى ذلك وقال ابو حيان ولم يثبت مجي ما نكرة**
**موصوفة ولا دليل في** قولهم **مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة** اي
لاحتمال كون ما زايدة **ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك**
**انتهى** اي لثبت مجي ما نكرة موصوفة لانتفا احتمال الزيادة في نحوه
ولقايل ان يقول اليس قد مضى في ما الكافية انها تقع بعد الرافع نحو
سيان ما زيد وعمرو ولفظ ابي حيان اثبات كون ما نكرة موصوفة يحتاج
الى دليل ولا دليل قاطع في قولهم مررت بما معجب لك لامكان الزيادة فان
اطرد ذلك في الرفع والنصب من كلام العرب كان يقال سرني ما معجب لك
واحببت ما معجبا لك ففي ذلك تقوية لما ادعاه النحاة من ذلك ولم يسمع
لا يمكن الزيادة لانهم لا يزاد في الفعل ومرفوعه والفعل ومنصوبه
ما الزيادة اسر اثبت لما واذا امكن ذلك فينبغي ان يحمل عليه ولا يثبت
لها معنى الا بدليل قاطع **ولا يعلمهم زادوا ما بعد لا وحين نحو**
**فبما نقضهم ميثاقهم** **لعنا فبما رحمة من الله لنت لهم** والبا في مررت
بما معجب لك لا يبعد ان السنة بل هي للالصاق وهذا رد على ابي حيان
في دعوى زيادة ما في المثال مع ان الى نبه ليس للب وفي كلام المصنف
السابق اشعار بموافقة ابي حيان على انه لو سمع سرني ما معجب لك لثبت
كون ما موصوفة قال الشارح والظاهر انه لا يثبت ولو سمع لاحتمال كونها موصولة
حذف صدر صلتها واجيب بان الاصل عدم الحذف **مسئلة اذا قلت**
**اعجبني من جاك احتمل كون من موصولة او موصوفة** فما بعدها صلة
او صفة **وقد يجوز في قوله ومن الناس من يقول** الضمير في حول راجع
الى الاحتمالين المذكورين وفي حواشي التفتازاني عند قول الكشاف ولام التعريف
في قوله الناس للجنس قد يقال انه لا يتصور للشرط هنا الاخبار زايدة والجواب انه
للاخبار بالبعضية او للتعجب واستعظام ان يختص بعض من الناس بمثل تلك
الصفة فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيفا مثل هذا
هذا التركيب سايغ دايع في مواضع لا ياتي فيها هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا
الجنس طايفة يتصف بكذا فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا بمعنى وبعض الناس وبعض

من الناس هو كذا وكذا فيكون مناط الفايدة تلك الاوصاف وفي قول الحماسي فمنهم
ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب تانيس لما ذكرنا حيث وقع قرينة
منهم وهي بعضهم مبتدا لا خبرا ويويده ما قال قول المرزوقي في شرح هذا البيت
وبعضهم مما قمشت بثوب فيه ذكر البعض عن قوله ومنهم لان التبعيض فيه تعني
به ومعني البيت ان بعض الرجال رجال كالاسود عزه وانفة لا يطلب اهتضامهم وافتضاحهم
ومنهم متفاوتون كالقماش واللفائف جمعوا علي ما اتفق وقوله وضم حبل الحاطب
كقول الاخر وكلهم يجمعهم بيت الادم قال الاصمعي لان بيت الادم يجمع الجيد
والردي علي تقارب بينهما فعنيه من كل جلد رقعة وكذلك الحاطب يجمع في
حبله الجيد والردي والياس والرطب ثم قال السعد ووقوع الظرف
موقع المبتدا ليس بمستبعد كقوله تعالي ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام
معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدا والظرف
المقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعني جميعا في جميع الموارد
اي جمع منا دون ذلك وما احد منا الا له مقام معلوم لكن وقوع الاشكال
علي ان من الناس رجلا كذا وكذا اشد هذا لهم وفي اعراب ابن السمين وقد
سال سايل وقال الخبر لا بد ان يفيد غير ما افاده المبتدا ومعلوم ان الذي
يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا التفصيل
معنوي لانه قد ذكر المومنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فصار
نظير التفصيل اللفظي نحو من الناس من يعجبك ومن الناس من يشري فهو في
قوة تفصيل الناس الي مومن وكافر ومنافق واحسن من هذا ان يجاب ان
الخبر قد افاد التبعيض المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مومنين
فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت والا اتا سلك وجوت
يودي الجوابين واحدا وضعف ابو البقا الموصولة لانها لتعريفها تتناول
قوما باعيانهم اي يكون المراد بها قوما معينين والمعني علي الابهام والجيب
بانها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه من المظهرين الاسلام والمبطنين الكفر وهم اناس
باعيانهم اختار ابو حيان ما ضعفه ابو البقا قال لان الراجح من جهة المعني
والتركيب الفصيح لا نحملها نكرة موصوفة انما يكون اذا لم يكن فيها تخصيص
بالنكرة في اكثر كلام العرب وهذا المكان ليس من المواضع التي تختص بالنكرة واما
ان يقع في غير ذلك فهو قليل جدا حتي ان الكسائي انكره وعبد الله بن ابي المذكور
هو عبد الله بن ابي بن مالك بن الحارث بن عبيد بن مالك بن سالم بن غنم
ابن عوف اسد الخزرج راس المنافقين ويقال له عبد الله بن ابي ابن سلول وسلول امه
فلهذا يقال ابن ابي ابن سلول فيكتب ابن وترسم ابن سلول بالالف ويعرب اعراب عبد الله
لانه صفة له نزل في ذمه ايات وتوفي في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد دفن
الذي نسخ وصلي وكفنه في قميصه وذلك قبل نزول النهي عن الصلاة علي المنافقين عبد الله فانه

عبد صلى الله عليه وسلم

كان

علي عهد رسول الله

كان من فضلاء الصحابة وساداتهم ممن شهد بدرا واحدا والمشاهد كلها
وكان قد استاذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل ابيه عن نفاقه واستشهد باليمامة
في خلافة ابي بكر رضي الله عنه **باب التوابع مسالة خرامنا**
**برب العالمين رب موسى وهارون يحتمل** قوله رب موسى وهارون
**بدل الكل وعطف البيان ومثله** في الاحتمالين **نعبد الهك واله**
**ابائك ابراهيم واسماعيل واسحاق** فان ابراهيم وما عطف عليه
بدل من ابائك او عطف بيان له **فانظر كيف كان عاقبة مكرهم انا**
**دمرناهم فيمن فتح الهمزة** من انا **يحتمل هذا** اي وجه فتح الهمزة ولو
كانت الاشارة الي الاية لقال هذه **تقدير مبتدا ايضا** بكون ضمير عايدا
الي العاقبة **اي هي انا دمرناهم** قال ابو حيان من قرا بفتح الهمزة فهو بدل
من عاقبة او خبر لكان ويكون في موضع الحال او خبر مبتدا محذوف اي هي
اي العاقبة تدميرا وتقديره لانا وحذف حرف الجر **مسالة سبح**
**اسم ربك الاعلى** فارقت فيه اي تنزيه اسمه عن الالحاد فيه بالتاويلات
الزايغة واطلاقه علي غيره زاعما انها فيه سوا وذكره لا علي وجه التعظيم
وفي هذا اشارة الي جواب ما ورد ههنا من ان المقصود بالتسبيح هو
الرب سبحانه لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب
بدعوى زيادة الاسم غير سديد لان الاسما لم تثبت زيادتها وما ذكره القاضي
ماخوذ من جواب الغزالي عن هذا الاشكال وقد اعترضه السهيلي من رحمه
الله بما ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في تسبيحه سبحان ربي الاعلى علي كثرة
تسبيحه فدل علي ان المقصود بالتسبيح المسمى وذكر الاسم لحكمة اخرى
الثاني انه يلزمه ان يطلق علي الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغير ذلك
من المعاني المقصود بها الله تعالى فيقال كبرت اسم الله وحمدت اسم ربي والاجماع
علي تركه قال السهيلي والجواب ان الذكر علي الحقيقة محله القلب
لانه ضد النسيان والتسبيح نوع منه فلو اطلق الذكر والتسبيح لكان المفهوم
ذكره دون النطق واللسان قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يقبل شيا من الايمان
الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الايتين قوله تعالى
واذكر اسم ربك اذكر ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها
علي هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر
بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان
متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان
اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من اجلها
اقحم ذكر الاسم دون كلمة الفايدة **يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم او صفة للرب**

فهاه و

علو د

وقوله اسم ربك الاعلى

اي يجوز ان يكون صفة للمضاف او صفة للمضاف اليه وههنا فايدة ثم ان الاختلاف
وهو انه قد اشتهر خلاف بين القوم هل الاسم عين المسمى او غيره او لا عينه ولا غيره
فهل هو جار في اسم ما كما هو جار في افراده وهل هو في جميع افراده حتى ما
مدلوله معنى كلفظ العلم والجهل او يختص بما مدلوله الذات فقط او الذات
والوصف والكلام في هذا المقام في ثلاث فصول الاول اختلفوا في الاسم بمعنى
ما صدق عليه مفهوم اللفظ من نحو زيد وعمرو وهل هو عين المسمى او غيره فقيل
عينه وقيل غيره ونسب الى النحاة وهو في التحقيق نزاع لفظي لان القائل بالعينية
ناظر الى ان نحو قولهم رايت زيدا وزيد رجل صالح لم يرد بزيد فيه الا مسماه
بقرينة نسبة الرؤية اليه وحمل الرجل الصالح عليه وسماه عينا تجوزا فانا قطعا
لا نقول المراد بلفظ اسم مسماه ولا بدال عين مدلوله ولذا عبارة يقال في رد
هذا القول لو كان الاسم عين المسمى لاحترق فم من قال نار كما نبه عليه الطيبي
لعدم قايل بالعينية حقيقة والقايل بالغيرية ناظر الى نحو قولهم سميت ابني
زيدا وزيد اسم حسن ضرورة ان التسمية لم يرد بها مدلول اللفظ وهذه المسئلة
الخلافية ولو لفظا هي التي تنازع الناس فيها قديما وحديثا حتى قيل فيها ذيلها
طويل ونيلها قليل نقل ذلك الغرناطي في شرح الفية ابن معطي ثم الظاهر جريان
هذا الخلاف في جميع افراد هذا الاسم فاذا قيل العلم زين والجهل شين اريد
المسمى وكانت العينية مجازية كما علمت واذا قيل علم وجهل اسمان ثلاثيان
اريد الاسم وتحققت الغيرية الثاني كما جرى الخلاف في الاسم بمعنى ما صدق عليه
مفهوم هذا اللفظ جرى في نفس هذا اللفظ وهو ايضا خلاف لفظي فقال صاحب
الانتصاف في طول الكشاف وعلم ادم الاسماء اي اسماء المسميات هو بصير من ان الاسم
عين المسمى وقوله ثم عرضهم دليل عليه فان المعروض المسميات اتفاقا لا انها ما هو
الذوات وما اودع فيها من الخواص والاسرار اهم من معرفة اسمائها وغاية ما في قوله اسمائهم
الاضافة المقتضية للمغايرة وهي عندنا مثل قولك نفس زيد وحقيقته فالمراد
النوعي بحقيقته هو الى ان قال وعلى الجملة الخلاف في هذه المسئلة لفظي وفي تعيين
قاضيا لفرس الاسم ان اريد به اللفظ فهو غير المسمى لانه يتالف من اصوات
متقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد
اخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر
بهذا المعنى فيراد في لفظ الاسم دون ما صدق عليه مفهومه من الافراد ولما ذكر
كما افاد شيخ مشايخنا زكريا الانصاري في حواشيه انه الجمع بين القولين وان الخلاف
لفظي ونبه علماء من كمال ان لفظ الاسم عين المسمى لم يرد انه غير الذات المخصوصة فيما قيل ان
من جعل الاسم غير المسمى جعل لفظ الاسم ايضا غيرا لا عينا لانه غير ذات الشيء مطلقا
كما نقول ان زيدا عين الذات المخصوصة حتى يصح عنده كتبت اسم زيد برفع اسم زيد وينقاد
به ما يقاد بكتبت زيد لان المراد باسم هنا الذات المقيدة بزيد لا لفظ
زيد المراد به الذات المخصوصة فان قيل لعل مراده بالاسم ما صدق عليه

مفهومه



مفهومه من اللفظ كزيد مثلا شبهه وبازائه اللفظ بدليل اللفظ وبالمسمى ذكر اللفظ
قلنا يابا امور احدها قوله فهو المسمى لان زيدا اذا اريد به لفظ عين زيد
اذا اريد به مسماه بحسب الذات وان كان زيد بهذه الحيثية مسمى لزيد بتلك
الحيثية فيكون غيره لاختلاف الحيثيتين قال الامام الرازي الاسم قد يكون غير
المسمى كلفظ الجدار فانه مغاير لحقيقته وقد يكون عينه فان لفظ الاسم اسم
للفظ الدال على المعنى المجرد عن الزمان ومن جملتها لفظ الاسم فيكون اسما لنفسه
فاتحد هنا الاسم والمسمى بل نقول لو اراد انه بالحيثية الاولى غيره بالثانية
بحسب اختلاف المرادين كما نقول في الافعال والحروف زيد مرفوع نصر و
مجرور بمعنى نسمي ضرب ومن هنا غيرها اذا قلت ضرب زيد واخذت من زيد
بحسب الاختلاف ما اريد بها في المقامين فلا نسلم انه بهذه الحيثية مسما
بتلك الحيثية فضلا عن ان يكون الاسم عين المسمى فتعرض لي الكشاف لبعيد
المحققين ان دلالة الالفاظ على انفسها ليست مستندة الى وضع لوجودها
في الالفاظ المهملة بلا تفاوت وان جعلت محكوما عليها لا يقتضي كونها اسماء لان الكلمات
متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن لفظها بل هو جار في المهملات وان
دعوى كونها موضوعة بازاء انفسها مكابرة في قواعد اللغة واسماء وقع في عبارة
بعضهم من ان ضرب ومن واخواتهما اسماء لالفاظها الدالة على معانيها واعلام لها
فكلام تقريبي قالوا ذلك لقيامها مقام الاسماء الاعلام في تحصيل المرام على انا
لو تنزلنا وقلنا هو مسماه لم نكن الغيرية الا انه اولى بالاعتبار في كلامه
والبق في قوله والمسمى لا يكون كذلك ابا ظاهر عن ذلك ضرورة ان المسمى
بالتقدير المذكور كالاسم في التاليف من الاصوات والحروف فاذن هو لم يرد
الا ان لفظ الاسم اذا اريد به اللفظ الصادق مفهومه عليه كما مراد اي ان ذلك
اللفظ غير مسمى ذلك اللفظ كما تقول زيد فتريد به الذات المعينة المغايرة لذات عمرو
ويصح لكان تقول حينئذ زيد غير ذات عمرو وثانيها قوله فهو المسمى ضرورة
ان زيدا اذا اريد به الذات المعينة فهو مراد به هذه عين المسمى على قياس
ما قدمنا فالتها قوله لكنه لم يشتهر هذا المعنى فان اللفظ لم يشتهر به المفهوم
لفظ الاسم فان قيل اذا كان مراد القاضي لفظ الاسم لا يتم له ان يكون غير المسمى
قطعا بتقدير ان يراد به اللفظ لما مر في الفصل الاول من ان نحو زيد يجب
ارادة لفظا ومعناه يكون غيرا لا عينا قلنا في قطعه هذا اشارة الى التضعيف
الكثير ذلك التفصيل لافتقار دعوى العينية في احد طرفيه الى التاويل
الذي اشرنا الثالث وقع في مباحث الالهيات من علم الكلام في الكلام
على كمالاته تعالى الاسم اما عين المسمى او غيره او ما ليس عينه ولا
غيره وذلك على وجهين احدهما ان يراد بالاسم المذكور كما
يراد بالتسمية عند هذا القائل على هذا التقدير نفس القول

الدال وهذا المراد من قال منها ما هو عين المسمى كالموجود والذات ومنها
ما هو غيره كالخالق فان المسمى ذات والاسم هو نفس الخلق وخلقه غير ذاته
ومنها ما ليس عينا ولا غيرا كالعالم فان المسمى ذاته والاسم علمه الذي ليس عين
ذاته ولا غيرها ومنتهى القول في هذه المسئلة المتعلقة بما به هو ذاته
المقدسة وان المدلول اعم من ان يكون ايا ما فقط كالذات او ماخوذه
من معنى هو هي كالموجود بناء على القول الاشعري ان وجود كل شي عينه او
معنى ثابتا لها كالخلق او قائما بها كالعلم وعزي في شرح المواقف الى الاشعري
ان الاسم اي مدلوله قد يكون عين المسمى اي ذاته من حيث هي فانه اسم علم للذات
من غير اعتبار معنى فيه وقد يكون غيره بمعنى الخالق والرازق مما يدل على
نسبة الى غيره ولا شك انها غيره وقد يكون لا هو ولا غيره كالعليم والقدير
مما يدل على صفة حقيقية قائمة بذاته ثانيها ان يراد به الصفة
كما هو معزو الى الاشعري ايضا فتنقسم انقسامها عنده الى هذه الثلاثة
والمراد بها ما دل على الذات باعتبار معنى لا الصفة النحوية وهو كالحاصر
ولا كالمراد بها كالموجود والخالق والعلم وان انقسم عنده ايضا الى
هذه الاقسام لان الكلام في انقسام عنده اليها وما يطلق الاسم عنده
ليس ذكر المعنى المفاد من الوجود ونحوه بل ما دلت عليه الصفة المشتهرة
من الذات والمعنى المشروب الذي هو عنده تكون عينا وغيرا ولا عينا ولا غيرا
كالموجود مما يرجع الى الذات فان مفهومه لا يزيد على الذات ولا ينفك
عنها فهو عين المسمى عنده وكالخالق مما يرجع الى الافعال فان مفهومه
يزيد على الذات وينفك عنها عنده وكالعليم مما يرجع الى صفات فان
مفهومه يزيد على الذات ولا ينفك عنها فهو ليس بعين ولا غير
على ان الغيرين موجودان يجوز الانفكاك بينهما بوجه وهذا ملخص ما اورده
شيخنا في رسالة المسماة بتحقيق الغني عن ان الاسم غير او عين ولتكون عنان القلم
فقد اوجب السام **واما خروجا من علم زيد الظريف فالصفة** فيه للمضاف
لا المضاف اليه **لا بدلا** فيكون المضاف اليه **لان المضاف اليه انما جي به لغرض
التخصيص** فهو قيد في الكلام **واتي به لذاته** فلا يستحق الاتباع والتزيين
بيت انه سبح اسم ربك الاعلى حيث جاز ان يكون الاعلى صفة لكلمة المضاف ولرب المضاف
اليه والمثال حيث تعين الوصف للغلام المضاف ان المضاف اليه في الاية مقصود
بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه في المثال كذلك وعكس
وكل في يتوقف جائز فالصفة للمضاف اليه لا المضاف لان المضاف تماجي به لتخصيص التعميم لا الحكم عليه
فهو لم يوت به لذاته بل لتعميم المضاف اليه المحكوم عليه حقيقة ولذلك لا اي ولا حاجة الصفة
في المثال المذكور للمضاف دون المضاف اليه ضعف قوله وكلاح ممارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان تقدم الكلام عليه مستوفي في الا المسترده

من حرف






من حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل وصفته قوله الا الفرقدان فجعلت الصفة
للمضاف **مسئلة نحو هدى للمتقين الذين يومنون بالغيب** ونحو **مررت بالرجل الذي فعل**
**يجوز في الموصول ان يكون تابعا** فيكون مجرور المحل **او ناصبا** اعني **وفي بعض**
النسخ او بتقدير اعني وفي شرح العمدة لابن مالك ان المنعوت اذا كان متعينا
وقطعت الى النصب لم تقدر اعني بل اذكر قال ابن مالك وهو حسن **او**
**امدح** فيكون منصوب المحل **او رافعا** وباضمار هو فيكون مرفوعه **وعلى**
**التبعية فهو نعت** مقيد لمنعوته او توضيح له **لا بدل** قال الشارح ينبغي ان
ينظر في وجه تعيين النعت وامتناع البدلية في الاية والمثال المذكور فقال المحشي
وجهه ان كل موصول فيه الالف واللام موضوع للدلالة على معنى في متبوعه
في جميع استعماله صرح بذلك الرضي في باب الصفة فهو دائما صفة لموصوف
مذكور او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح ان يكون
نعتا له تعين جعله نعتا ولكن لم يذكر الزمخشري وابو البقاء كونه بدلا وان كان
ذكر ابن السمين فقال يحتمل الجر من ثلاثة اوجه اظهرها انه نعت
والثاني بدل والثالث عطف بيان ثم قال الشارح وقد استدل
ابن كيسان على ان ذا الاداة اعرف من الموصول بقوله تعالى قل من
انزل الكتاب الذي جاء به موسى وفي هذا الدليل بان المنعوت اخص
من النعت او مساو له ولا قائل بالمساواة فثبت ان الذين اقل تعريفا
من الكتاب واجاب ابن مالك في شرحه على تسهيله بمنع كون الذي
في الاية صفة بل هو بدل او مقطوع على اضمار ناصب او مبتدا او الكتاب
علم بالغلبة لان المعنيين بالخطاب بنو اسرائيل وقد غلب عندهم الكتاب
على التورية فالتحق بالاعلام وقد نص على خلاف ما ذكره المص وقد تكمل
كلام ابن مالك على تسليم انه لا قائل بالمساواة بين الموصول وذي الاداة
مع انه صرح في اكثر النسخ التسهيل بانهما سوا في المرتبة نعم والاداة المساوي
للموصول هو ذو الاداة العهدية لان تعريف كل منها بالعهد **الا اذا**
**تعذر النعت** فيتعين البدلية او القطع **نحو ويل لكل همزة لمزة**
**الذي جمع لان النكرة لا توصف بالمعرفة** فالموصوف بدل او مقطوع **باب**
**حروف الجر مسئلة نحو زيد كعمرو ويحتمل الكاف فيه عند المعربين**
**الحرفية فيتعلق باستقرار** ونحوه كما يتعلق بسائر حروف الجر وهذا
مذهب الجمهور وما بعدها في محل نصب **وقيل لا يتعلق** وهو راي
الاخفش وابن عصفور وما بعدها في محل رفع **والاسمية** على معنى
مثل **فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالاضافة ولا تقدير**
**بالاتفاق ونحوها الذي كونها تعين فيه للحرفية لان الوصل**
**بالمضاف يعين** اي بالمضاف والمضاف اليه **ممتنع** فلا تقع الصلة عن

مضاف ومضاف اليه لانها ايضا بجملة فلا يقال نحا الذي غلامك مسيلة

نزيد علي السطح يحتمل الوجهين اي حرفية علي واسميتها وعليهما

فهي متعلقة باستقرار محذوف اما اذا كانت علي حرفا فظاهر واما

اذا كانت اسما بمعني فوق فهي ظرف والظرف لابد له من متعلق مسيلة في نحو النبي

والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية واما الاولي فقسمية قطعا

والصواب الاول وقد مر الكلام علي ذلك في اقسام العطف والا لاحتاج كل

من القسم الاول والثاني الي جواب فيه ادخال اللام علي جواب ان الشرطية

تشبيها لها بلو وقد تقدم له مثله مرات ومما يوضح اي يوضح ان

الصواب الاول مجي الفا اوايل سورتي المرسلات والنازعات

فانها عاطفة لاقسمية باب في مسايل مفرده مسيلة نحو يسبح له فيها

بالغدو والاصال فيمن فتح البا علي صيغة المجهول يحتمل ان يكون النايب

علي الفاعل الظرف الاول ومجروره الاولي او الثاني او الثالث اذ المفاعيل

ما عدا المفعول به متساوية الاقدام في النيابة عن الفاعل وانما

كان الاول اولي لانه اذا جعل النايب فلا فصل البتة والثاني

اولي من الثالث لقلة الفصل فيه او لان الاقرب الي المفعول به

من الظرفين واما هما فلا اولوية بينهما وهذا اشعر بمراد المصنف ولذا اخبر بما قدمه

الثاني والثالث من غير ترجيح ونحوه نفع فيه اخرى النايب فيه عن الفاعل الظرف

او الوصف قال ابوحيان يحتمل اخرى ان تكون في موضع نصب والمقام تمام الفاعل

الجار والمجرور كما في الاول يعني في قوله ... ويتم ما الصور وان يكون في موضع

رفع مقام الفاعل كما صح به في فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وهو اي

كون النايب الوصف ضعيف لضعف قولهم سير عليه طويل اي انابة صفة المصدر

عن الفاعل ضعيفة واعلم ان المصدر انما يقام مقام الفاعل اذا سلب المصدرية

ونصب نصب المفعول به مجازا لتحصيل فايدة ثم ان المصدر ان كان للتاكيد

فلا اقامة منه مقام الفاعل خلاف وان كان مختصا نحو ضرب ضربا شديدا

او ضرب الامير ثم اختلفوا انه اذا حذف المصدر هل تقوم صفته مقامه

اولا فاجاز الكوفيون ان يقال سير عليه سريع او طويل ومنع سيبويه

وقال الجزولي ... الا النصب مسيلة تجلى الشمس يحتمل كون تجلي ماضيا

ترك التا منه اخره اي تا التانيث اللاحقة للفعل الماضي المسند الي مونث لمجازية

التانيث اي لكون تانيث الشمس مجازا غير حقيقي اذ ليس بازايها ذكر من الحيوان

وكونه مضارعا اصله تتجلي فتحذف احدي تايه احدهما تا المضارعة والاخرى تا التفعل

التايين علي قوله تعالى نارا تلظى والصحيح ان المحذوف منهما تا التفعل لان تا المضارعة جي

بها لغرض فلا تحذف ولا يجوز في هذا الوجه كونه ماضيا والا لقيل تجلت لان التانيث واجب

مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا كما يقتضيه قول ابن الحاجب في كافيته وان بظاهر غير

الحقيقي بالخيار و... ذكرنا في الوجهين في المثال الاول نعم ... مع كونه المسند اليه مونثا

حقيقيا



حقيقيا في الشعر بقوله تمني ابنتاي ان يعيش ابوهما هو صدر بيت من ثاني

الطويل عجزه وهل انا الا من ربيعة او مضر وقائله لبيد من ابيات قالها قرب وفاته

وبعده فان حان يوما ان يموت ابوكما فلا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر

وقولا هو المرء الذي لاصديقه اضاع ولا خان الخليل ولا غدر

الي الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وقد اورد

الجلال صدر البيت الثاني بلفظ فقوما وقولا بالذي تعلمانه والاستفهام

في قوله وهل انا انكاري في معنى النفي دليل الاستثنا بعده رد به ما تمنياه

من حياته وعدم موته وهو ما قوم يموتون ولا ان المعنى علي كلا يشكل

عطف قوله مضر علي ربيعة باو اذ ليس الكلام علي الشك في البيت تدبر

والبيت بالذي هو رواية الجلال زايده في المفعول او قولا مضمنا معنى انشدا

ووقف علي شعرا المنصوب بغير الف علي لغة قومه ربيعة والي الحول

متعلق بقولا والحول والسنة والعام واحد وقوله ثم اسم السلام عليكما

كناية عن الكف عما امرها به من الندب والبكا واعتذر قام بالعذر واتى بما فيه

مقنع ولفظ الاسم فيه مقحمة وعلي ذلك استشهد به قاضي المغربين في تفسيره

وابن قاسم في شرحه يحتمل ان يكون اصله تتمني فيكون مضارعا لا ماضيا

وقد قيل عليه انما علم الفساد باحتمال كون الفعل مضارعا حذفت احدى

تايه وهو الوجه الثاني واما الاول فلا مدخل له اصلا فقول المصنف بما

ذكرنا من الوجهين يعلم الفساد لا يخلو عن شي الجهة

السادسة الاهمالي اي التي ... الشروط المختلفة بحسب اختلاف الابواب

فان العرب تستعمل الطرد يشترطون في باب شيا ويشترطون في باب

اخر نقيض ذلك الشي الذي ... ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم

فاذا لم يتامل المعرب ما اشترطوه في كل باب باب اختلطت عليه الابواب

والشرايط فحكم ... علي الشي بانه من باب كذا مع فوات شرطه فالنوع

الذي يحتاج فيه ... ذلك منتشر الي بعض ما وقع فيه الخطا للمعربين النوع الاول

اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت اشتراط الاشتقاق

في النعت هو مذهب الجمهور قالوا لان القصد في النعت الدلالة علي

معني في المنعوت وليس في كلام العرب ما يحصل ذلك الا المشتقات

وذهب الزجاج وابن الحاجب الي عدم الاشتراط فلا يحتاجون الي التاويل

فيما ظاهره الجمود قال ابن الحاجب في كافيته ولا فرق بين ان يكون

مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل مررت برجل

ذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل

وبزيد هذا وقال في شرحها يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل علي معنى في متبوعه فاذا

كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره ولكن لما كان
الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه وقال نجم الايمة اعلم ان جمهور
النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق ولذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل
اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسد احالا فكانه شرط في الوصف لا في الحال الاشتقاق
وفي الحق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترط فيهما
ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان اولى ونكون
الحال هيئة الفاعل او المفعول ثم ان الموضوع للمعنى عموما هو ما … ذلك
وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذي المضاف
الى اسم الجنس فانهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقيدا ومن
الجامد الموضوع كذلك كل موصول مبدوء بالالف واللام وذو الطائية لان الذي
قايم بمعنى القايم والموضوع خصوصا ما وضع للدلالة على معنى …
اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكر في باب اما لو جعلته صفة لغير
اسم الاشارة نحو زيد الرجل اي الكامل في الرجولية لم يكن الجنس موضوعا
لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا
كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا ومن
الوهم في الاول بالذهول عن شرط الجمود فيه قول الزمخشري في كشافه
اله الناس انهما عطفا بيان فان الرب قد لا يكون له ملكا والملك قد لا يكون
الها والصواب انهما نعتان له لاشتقاقهما ويجاب بانهما وان كانا
مشتقين فقد جريا مجرى الجوامد فلا يتحملان ضميرا ولا يتبعان على موصوف
ويجريان على الصفات نحو الها واحدا وملكا عظيما ومن جريانهما على
غير موصوف قوله انما الهكم الله وقوله وكان وراءهم ملك ياخذ كل
سفينة غصبا ومن الخطاء الثاني بالذهول عن شرط الاشتقاق
فيه قول كثير من النحاة في نحو مررت بهذا الرجل نعت لهذا مع
جموده قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم
بعضا في ذلك والحامل لهم عليه اي على القول به توهمهم ان عطف البيان
لا يكون الا اخص من متبوعه اي اعرف منه وذو اللام ليس
اعرف من اسم الاشارة وليس كذلك فانه اي عطف البيان في
الجوامد بمنزلة النعت في المشتق الا انه يجوز التعبير بالاشتقاق او
الانتقال فانه من الجامد ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت قيل لا نسلم
ان ظاهر الحامل لهم الباعث لهم على ذلك ما رواه … حد النعت عليه
لان النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وجرت فيه
فاذا وجد … الدلالة



الدلالة صحت نعتيته مشتقا كان او غيره فالرجل في المثال صفة عند
المحققين وان كان قد يكون من اسما الذات وانما استحال صفة
لان اسم الاشارة دال على الذات فتعين ان يكون هو الدال على معنى فيهما
والتزمت وصفيته بعلان اسم الاشارة لا دلالة فيه على حقيقة المشار
اليه فاتى باسم الجنس لبيانها وههنا فايدتان احدهما ان النعت
والمنعوت اما ان يكونا نكرتين او معرفتين لوجوب التوافق بينهما
تعريفا وتنكيرا فان كان نكرتين جاز ان يكون النعت اعم من
المنعوت وان يكون اخص ومساويا نحو رجل طويل وفصيح وناطق
وان كانا معرفتين فقولان احدهما وعليه الجمهور ان يكون النعت
مساويا للمنعوت او دونه في التعريف ولا يكون اعرف والثاني ان
يكون اعرف من المنعوت ايضا وهو مذهب الفرا نقله عنه الشلوبين
وشذ بقولك مررت بالرجل اخيك فجعل اخيك نعتا مع ان المضاف
الى المضمر اعرف من ذي اللام الثانية قال الرضي ينبغي ان تعلم ان ليس
مرادهم بكون الموصوف اخص او مساويا ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف
من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو له فان ذلك لا يطرد
لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاني الرجل
العاقل وهذا الرجل ولقيت الشي العجيب واما في النكرات فتقول رايت
شيا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف
الخمس على المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى
احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا اذا
كان الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف
فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة
مدلول اللفظ الا انه من جهة التعريف الطاري على مدلولها الوضعي
متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث
انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه لكن التعريف
الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام واذا عرفت ذلك فلا بد لك من
معرفة مراتبها فتقول المنقول عن سيبويه والجمهور ان اعرفها المضمر
ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام ثم الموصول ويكون ضمير
… اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى ما يفسره
فجعله بمنزلة … وكان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلوله
ذات معينة مخصوصة عند الواضع لا عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان
مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتخصيصه الى المستعمل بما يقترن به الا
الحين وكثيرا ما يقع فيها اللبس فلذا وصف اكثر ما الاشارة في كلامهم ولم ينفصل بسبب الاشارة

ووضعه لشدة احتياجه اليه وكان اسم الاشارة اخص من ذي اللام واعرف
لان مدلوله متعين بالعين والقلب ومدلول ذي اللام متعين بالقلب فقط
ولضعف تعريف ذي اللام بتعدد استعمال النكرة واما المضاف الى احدها فتعريفه
تعريف ما اضيف اليه عند سيبويه ودونه عند المبرد ولهذا يوصف المضاف
الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف
بدل لا صفة وعند سيبويه صفة ومذهب الكوفيين ان الاعرف
العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضعه
لم يقصد به الا واحد معين وان اتفقت مشاركة فبوضع ثان بخلاف
سائر المعارف وهو عند ابن السراج اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام
وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص بمسمى لا شارك له
وضمير المخاطب جعلهما معا في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام نحو
الذي لا يصلح غيره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة
والمضاف فبحسب ما اضيف اليه وذهب بعض النحويين الى ان ضمير الغائب
اذا عاد على نكرة فهو نكرة لانه لا يختص من عاد اليه منه والصحيح
انه معرفة لان تخصيصه من حيث هو مذكور اذا تقرر ذلك فاذا وجدنا اخص
في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحبه لا صفة كاسم الاشارة
في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وانما لم يجز ان
يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم
بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك وان لم يحتج الى النعت والا زاد عليه من
النعت ما يزداد به المخاطب معرفة والله اعلم وقد نهى اي اهتدى ابن السيد
الى الحق في المسالة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذلك ابن جني استشهد
اي فجعله عطف بيان لا نعتا قلت وكذلك الزجاج والسهيلي
جعلاه عطفا قال السهيلي واما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى
التوكيد وعطف البيان نعتا ايضا وذكر حيث قال نحو انك انت الفاضل انت
صفة ومن المعلوم قطعا انه توكيد لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وزعم
ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ذكر المصنف
قول ابن عصفور هذا في بحث ال من حرف الالف ولم يعترضه
واعاده هنا للتشطير عليه ثم استشكل بان البيان اعرف
من المبين اذ هو شرط المشترطين في البيان ان يكون اعرف واخص
من المبين وقد استنبط ابن مالك من كلام سيبويه جواز ان
يكون البيان دون متبوعه في التعريف لانه اعرب ذا الجمة من قولهم
يا هذا ذا الجمة عطف بيان ومعلوم ان المضاف الى ذي اللام
اقل تعريفا من اسم الاشارة وهو جامد والنعت دون المنعوت

ورتبة



ورتبة اي معنا وله فيها ولا يكون اعرف من المنعوت وهو مشتق او في تاويله
فليس يجمع بها الشيء الواحد ان يكون بيانا ونعتا وهو يرى ان الخصوص
ان يكون الشيء لمعرفة وغير اعرف وجامدا وغير جامد وذكر باطل واحتج
بانه اي الرجل اذا قدر نعتا واللام فيه للعهد ولا دلالة فيه على الحضور والدلالة
اي اسم الاشارة مدلول بقولك الحاضر او المشار اليه فيه دلالة على الحضور
فكان اعرف واذا قدر بيانا فاللام فيه لتعريف الحضور فيدل عليه
فساوى الاشارة الا الدالة على الحضور بذلك اي بسبب الدلالة على الحضور
ونزيد عليها بانما دلت على الجنس المعين بذاته ولفظه فكان اخص وهذا
معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لان الذي اوله النحويون
بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت
بزيد هذا فيقول معناه مررت بزيد الحاضر المشار اليه فصحح النعت به
واما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله الذي اله
قبل ما احتاج النحويون الى تاويل هذا بالمشار اليه والحاضر لانهم يرون ان
النعت لا بد ان يكون مشتقا او ما في تاويله وهذا لا يتبع فينا وبذا ابن عصفور
ولا يدفعه لان الالف واللام متى سلم انها للحضور كما يراه هو وكان مدخولها
الحاضر لزم ان يكون الرجل بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تفسيرا لهذا الذي
حينئذ دالا اولا فيه على العكس وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز
كون اسم الله تعالى صفة لاسم الاشارة او بيانا وربكم الخبر الذي في كشافه
في تفسير سورة فاطر ذلكم مبتدأ والله ربكم له الملك اخبار مترادفة
والله ربكم خبران وله الملك جملة مبتدأ واقعة في قران نحو قولك والذين
يدعون من دون الله ما يملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب
ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم الخبر لولا
ان المعنى يأباه فقال ابو حيان ولا يظهر ان المعنى يأباه لانه يكون
قد اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال ربكم وما لككم
ومصلحكم وهذا معنى لائق سائغ وحاول بعضهم تقرير اباء المعنى
بان ذلكم اشارة الى سبق ذكره وكونه ذا صفة او عطف بيان يقتضي ان يكون
فيه ضرب من الابهام وتحقيقه ان اسم الاشارة انما يوصف ليتعين فاذا
كان متعينا لسبق ذكره كان الوصف عبثا وعطف البيان انما يؤتى
به لايضاح متبوعه فاذا كان واضحا استغنى عنه وفي حواشي
اليمني او يقول اسم الاشارة هنا وضع موضع الضمير بسبب
سبق الذكر قصدا الى التعظيم فلو وصف لكان بمنزلة وصف الضمير
وهو غير جائز ورد هذا التفتازاني بانه لا يلزم من وضعه موضع الضمير

سا واتاه له في امتناع الوصف دليلا بان زيد الفاضل فالبيضاوي وجعله
عطف بيان يحتمل للشركة الا ترى انك اذا قلت ذلك الرجل زيد ففيه نوع
شركة لان ذلك اسم مبهم ويحتمل انه لما لم يجز كونه صفة او عطف
بيان هنا لان من حق صفة المعرفة وعطف البيان انهما ان يكونا معلومين
للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز او لان نحو
الكلام يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار به المولج الليل
في النهار ويولج النهار في الليل وسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب
بانه المنفرد بالملك وقال الطيبي يمكن ان يقول المشار اليه بذلكم الاشارة
هو ما سبق ولو جعل موصوفا او مبينا كان المشار اليه ما بعده فلا يتبع ذلك
الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعده لاجراء تلك الصفات
عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة
هو المعبود المستحق للعبادة المالك المنفرد بالالهية والذين يدعون
من دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كلما يصلح اعرابا
كان وجها لان الاعراب تابع للمعاني ولا ينعكس **تجوز الزمخشري في النعت**
**الواحد البيان والصفة** مع تغايرهما بينا في وصفيهما وعبرنا نقال لما
جوز ذلك لاختلاف الجهة فيها فان الاسم الجامد الذي يأول بالمشتق
عطف بيان نظرا الى جموده وصفة نظرا الى تاويله بالمشتق **ويجوز كون العلم**
**نعتا واما العلم فينعت** على الناب للمعوك **ولا ينعت به** يتبع في هذا الاعتراض
ابا حيان والعلم ينعت لرفع الاشتراك الحادث فيه نحو قام زيد العاقل ولا
ينعت به لانه لم يقصد به الاشتقاق وضعا ولا تاويلا فان قلت احتج
السيرافي النعت بالعلم مثل في يا زيد زيد عمرو ان زيدا الثاني صفة للاول
والجواب ان زيدا الثاني قد سلب العلمية لما نعت وانما المراد منه صاحب عمرو
ومخالط عمرو وقال الزمخشري في تفسير سورة ابراهيم في قوله تعالى الصراط
العزيز الحميد الله الذي عطف بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام
لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا
فان قلت فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا لا من جهة علميته بل من جهة
ملاحظة الوصفية باعتبار الاصل فقيل في تفسير البيضاوي ما يشير الى
انه لا يمكن فانه قال وقيل علم للذات المخصوصة لانه يوصف ولا يوصف
فجعل امتناع الوصف دليلا على علميته **وجوز نعت الاشارة بالجنس**
**معرفا بلام الجنس وذكر مما اجمعوا على بطلانه** فيمنع هذا ايضا بما
من اعتبار انه علم بالغلبة لا انه علم نعتا لها باعتبار علميته ليرد ذلك
بل بملاحظة اصله قبلها وهو ان اله بمعنى المعبود واللام فيه على هذا التقدير
للجنس



الجنس فهو عند قصد النعت بمثابة قولك ذلكم المعبود ثم قد اجازوا
تعلق الظرف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى
وهو المعبود فيها فلم جاز لهم تاويله بذلك المتعلق ولا يجوز له الوصف
قيل وقد يفرق بينهما بان مدلول الوصف مقصود حينئذ ولا مندوحة هنالك
عن التعلق وانما امتنع وصف اسم الاشارة الا باسم جنس محلى بالالف
واللام لان المراد تعريف حقيقة المشار اليه ولا تعرف الا بما داخل على اسم
جنس ثم ما فيه الالف واللام على قسمين جامد وهو الاكثر لجريانه على قاعدة
تعريف الحقيقة نحو مررت بهذا الرجل وهو اقل منه لما مر وفيه ضعف
لان الالف واللام في المشتق لا تشعر بالحقيقة ولهذا ادعى ابن الحاجب انه لم
يجئ بتقديرهما اذا قلت مررت بهذا العاقل فتقديره مررت بهذا الرجل
العاقل واذا اتبع اسم الاشارة بالمشتق كان نعتا بالاتفاق واذا اتبع بالجامد ففيه محل الخلاف
**النوع الثاني اشتراطهم التعريف لعطف البيان** فلا بيان بنكرة
ولا لمنكر وكل المعارف سواء في ذلك الا المضمر فانه لا يكون عطف بيان
ولا يجري عليه عطف بيان **ونعت المعرفة** فلا ينعت المعرفة بنكرة **و**
**التنكير للحال والتمييز واسم لا ونعت النكرة** فلا يقع شيء منها
معرفة **ومنا وهم في الاول** اي فيما اشترط فيه التعريف بالذهول عن هذا
الشرط **قول بعضهم في صديد من ماء صديد وفي طعام مسكين** من كان طعام مساكين
**فيمن نون كفارة** وهو مستعمل نافع وابن عامر وهما بالاضافة وترك
التنوين **انهما عطفا بيان** مع تنكيرهما وممن نص على ذلك منهما البيضاوي
في تفسيره والزمخشري في الاول **وهذا انما هو معترض على قول**
**البصريين ومن وافقهم** فانهم المانعون منه وفرع البيان في النكرات **فيجب**
**عندهم في ذلك ان يكون بدلا** لان البدل لا يشترط فيه التعريف
**واما الكوفيون** ووافقهم الفارسي من البصريين **فيرون ان عطف البيان**
**في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف** كما يكون النعت
فيها **والنكرات وقول بعضهم في ناقع من قول النابغة من الرقش**
**في انيابها السم ناقع** هو عجز بيت من الطويل صدره فبت كاني ساورتني ضئيلة
وساورتني من المساورة وهي المواثبة يقال ساورني فلان ساوره
وسوار الحية اذا وثب والضئيل بالضاد المعجمة الرقيقة وهو صفة محذوف
اي حية رقيقة والرقش بضمها وسكون القاف جمع رقشاء وهي من
الحيات ما نقطت بسواد وبياض وهي من شرارها فلذا خصها بالبيان
والسم مثلث السين منتقد البيت القاتل المعروف وناقع بالنون

وانفعالانع التانيث يشبه حالة لبلبنة بحاله وقد واتبه الحبة الموصوفة
انه نعت للسم فجوز نعت المعرفه بالنكرة ولا تنعت المعرفة الا
بمعرفة والصواب انه خبر للسم والظرف يعني في انيابها متعلق
به اي بناقع او خبر ثان قيل ليس كونه صفة بخطا في ان القايل بذلك
جعل الاداة في السم جنسية كان فنزله منزلة نجم الليل نسلخ
منه النهار كمثل الحمار يحمل اسفارا وقول الشاعر ولقد امر على اللئيم
يسبني وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة لذي الاداة مع انها
لا تكون صفة الا للنكرة بنا على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة
بحسب المعنى وسياتي منه كذلك وقد خرج المصنف على ذلك قولهم ما يحسن
بالرجل خير منك ان يفعل كذا وياتي تكملته في شرح التسهيل لانه
قاله ما هو ظاهر في ان ذلك القايل لم يجعل الاداة جنسية فانه قال
فراجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف
خاصا بالموصوف كقوله ان عنه واستشهد بالبيت ولا حجة لهم في ذلك
لامكان تاويله نعم يمكن ان يكون ما نقل تاويلا لحجتهم وهذا البعض
هو ابن الطراوه فقد نقل الاستاذ ابو جعفر بن الزبير للشيخ ابي حيان
ان ابن الطراوه جوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف
واستدل بهذا البيت ولعجب من ذلك اي من الوهم في الاول وتعليل
هذا النفي بما ياتي بعده من قوله لانه جعل قرينة على قول الزمخشري
في شديد العقاب قال الزمخشري في تفسير قوله حم تنزيل الكتاب
من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب فان قلت
كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيرا والموصوف معرفة يقتضي
ان يكون مثله معارف قلت اما غافر الذنب وقابل التوب فمعرفتان
لانه لم يرد بهما حدوث الفعلين فانه يغفر الذنب ويقبل التوب الان
او غدا حتى يكونا في تقدير الانفصال فتكون اضافتهما غير حقيقية
وانما اريد ثبوت ذلك ودوامه فكان حكمهما حكم اله الخلق ورب
العرش واما شديد العقاب فامره مشكل لانه في تقدير شديد عقابه لا ينفك
من هذا التقدير وقد جعله الزجاج بدلا لا ... كونه بدلا وحده بين الصفات
فيه نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة
الواحدة فقد اذنت بان كلها ابدال غير اوصاف ومثال ذلك قصيدة جاءت
تفاعيلها كلها على مستفعلن فهي محكوم عليها بانها من بحر الرجز فان
وقع فيها جزء واحد على متفاعلن كانت من الكامل ولقايل ان يقول انها هي
صفات وانما حذف الالف واللام من شديد العقاب ليزاوج ما قبله وما بعده

لفظا



لفظا فقد غير واكثر امن كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج حتى قالوا
ما يعرف سحادليه من عناد له فثنوا ما هو شفع على ان الخليل قال في قولهم ما يحسن
بالرجل شبهك ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل انه على نية الالف
واللام كما كان الجماء الغفير على نية طرح الالف واللام ومما سهل ذلك الامن
اللبس وجهالة الموصوف ويجوز ان يقال هذه الكلمة هي الداعية الى اختيار
البدل على الوصف اذا سلكت طريقة الابدال هذا كلامه برمته والسحادل
بالمهملة على زنة علابط الذكر والانثى ... ودال مهملتين ونون بعد العين تثنية
عناد لمعلى تلك الزنة ايضا الاثنان قال الشارح وقد تحصل من كلام الزمخشري
في التوابع في الاية ثلثة اقوال كلها ابدال كلها صفات كلها صفات الا شديد
العقاب فبدل وهو قول الزجاج وقد قدح فيه الزمخشري بما علمت وناقش
ابو حيان الزمخشري بمناقشات اربع الاولى انه لا يسوغ كلام الزجاج لما فيه
على القواعد فان موافقة النعت الحقيقي منعوته في التعريف والتنكير من
خلاف البدل فجعل المعرفة من الصفات نعتا والنكرة التي اضافتها غير محضة
بدلا واعترضه الشارح بانه ان كان جاريا على تلك القاعدة فهو غير جار على
قاعدة تقديم النعت على البدل عند الاجتماع فان النعت كالجزء من المنعوت
وليس البدل كالجزء من المبدل منه من حيث هو كالمستقل فلو جعل شديد العقاب
بدلا بعد الصفة المتقدمة وبعده صفة اخرى وهي ذي الطول صار بدلا
بين صفتين فكان كالاجنبي بين شيئين هما كالجزء فجا النبو وقيل يجوز ان يكون
سبب النبو ان النكرة المبدلة من المعرفة لا تجي الا موصوفة واعترضه اليمني
بان وجه النبو لو كان ما ذكر لم يكن للتقييد بقوله بين الصفات فائدة لان النكرة
لا تبدل من المعرفة الا موصوفة سواء كانت بين الصفات ام لم تكن ايضا فقد
ذكر الزمخشري نفسه بعد ان الكل ابدال مع ان هذه النكرة لم توصف على ان ابا
علي جوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس
في المبدل منه كقوله فلا وابيك خير منك اني ليوذيني التحمحم والصهيل وبعضهم قال
انما يلزم وصف النكرة المبدلة من المعرفة في بدل الكل ثم قال اليمني وانا اقول
يحتمل ان يكون وجه النبو ان هذه النكرة لو كانت بدلا وكان ما قبلها وما بعدها
صفات كان المتبوع من حيث هو مبدل منه في حكم المنحى ومن حيث هو موصوف
لا في حكمه وايضا لكونه مبدلا منه لا يكون مقصودا بالنسبة ولكونه موصوفا
يكون مقصودا بها انتهى ملخصا المناقشة الثانية لتلحين الزمخشري
في قوله لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة الواحدة فقد اذنت
من جهة ان قول القائل لما قام زيد فقد قام عمرو تركيب غير عربي قال
الشارح وهي مناقشة مندفعة بانا لا نسلم ان ذلك لحن فقد ذهب ابن مالك الى
جواز اقتران جواب لما بالفاء في الاسمية وهذا مثله او اولى منه سلمنا

انه لا يفترق لكن لم لا يكن الجواب محذوفا وهو دليله لما صودفت هذه
النكرة الواحدة بين هولاء المعارف سلمنا هذا القول عن الصواب
سلمنا ان الجواب مذكور لكن لا نسلم ان قوله فقد من الجواب
بل قد اسم بمعنى حسب وفا وها فقط والجواب اذن لما صودفت
هذه النكرة الواحد فحسب دنت هذه المضافة المنافية الثالثة
انه يلزم على اعراب هذه التوابع ابدالا لكن من البدل وهو ليس بدل
البدا قال ابو حيان ولا اعرف في جوازه ومنعه نصا عن احد
من النحويين الا ان في الكلام بعض اصحابنا ما يدل على المنع وتقليد لابن بهض
رد على الزمخشري وفي كلام ابن الحاجب ما يشعر بالجواز والبعد
ان التفاعيل جمع تفعال او تفعيل او تفعول وليس شي منها معدودا
من اجزاء العروض فان اجزاءه منحصرة وليس فيها شي من هذه
الاوزان فصوابه ان يقول اجزاءه كلها على مستفعلن قال
الشارح وهذه مناقشة واهية فان التفاعيل عند العروضي جمع
تفعيل لا باعتبار انه لفظ يوزن به بل باعتبار انه اسم موضوع لما
يوزن به ما عائله في مطلق الحركات والسكنات فالتفاعيل بمنزلة قولك
الاجزاء فكما ان مفرد الاجزاء جزء وهو الاسم للفظ الموزون به كذلك
مفرد التفاعيل تفعيل وهو اسم لمفهوم الجزء عندهم وتسمية الجزء
بالتفعيل ثابت عن الخليل واضع هذا الفن قال وانا اعجب للشيخ
ابي حيان كيف وقع في مثل هذا ولم يرجع الى شرح كلام المصنف فقوله
قال الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله
تعالى كما في اوائل سورة المومن وان كان من باب الصفة
المشبهة واضافتها لا تكون الا في التقدير الانفصال لانها من اضافة
العامل الى معموله لغرض التخفيف ولهذا لم توثر فيها الاضافة الى
المعرفة ونعتت على تنكيرها بل كانت بالاضافة اليها كلا اضافة ولذا جا
معها اللام في نحوها الضارب الرجل الا ترى ان شديد العقاب
معناه شديد عقابه فهو نكرة في المعنى ولهذا قالوا كل شي
اضافته غير محضة هو ما اضافته لفظية فانه يجوز ان تصير
اضافته محضة اي اضافة معنوية تفيد تعريف او تخصيص
الا الصفة المشبهة فان اضافتها لا تنقلب محضة اصلا لانه
تعليل لنفي ليس كما نبهنا كـ عليه جعله اي جعل شديد العقاب
صفة على تقدير ال فيه اصله الشديد العقاب اي الشديد
عقابه فهو نظير الجماء الغفير اذا كان حالا على تقدير اسقاط ال وجعل
سبب حذفها ارادة الازدواج لتناسب الصفات وتكون



مطا واحدا من كونها مضافة الى معرف باللام ولجانه وصفيه ايضا
ابو البقا لكن على ان شديد بالجر على الحكاية بمعنى مشدد كما ان
الاذين بمعنى المؤذن فيكون من باب ما جا فعيل بمعنى اسم الفاعل
المزيد ما خرجه بالتاويل من باب الصفة الى باب اسم الفاعل فيعتبر
فيه ما اعتبر في غافر وقابل ويكون معرفة حينئذ كما والذي قدمه
الزمخشري من كـ فيه حيث حمل الوجه دون غيره انه وجميع ما قبله
بل جميع ما بعده ابدال اما انه بدل فللتنكير والنكرة تبدل من المعرفة
ولا تقع صفة لها وكذا المضاف وان كان من اسم الفاعل فانهما
نكرتان واضافتهما لفظية لانه المراد بها التفضيل على معنى يغفر الذنب
ويقبل التوب فهما عاملان واضافتهما اضافة عامل الى معمول واما
البواقي فهي وان كانت معارف فللتناسب ولتنبغي التوابع على نسق
واحد ونقل الزمخشري عن الزجاج في جعله شديد العقاب وحده
بدلا وما قبله صفات وقال في رده في جعله بدلا وحده من بين
الصفات نبو ظاهر وقد نقلنا ما قيل في وجه النبو واورد عليه
ان المنقول الزمخشري لم يقع فيه كلمة من داخلة على بين وانما قال في جعله
بدلا وحده بين الصفات ونبو ما بين العبارتين ووجه النبو
اقتضاء ان يكون منفصلة الصفات مع ان الوصفية فيه متعذرة
ومن الوهم في التابع الذهول عن شرط التنكير ويقع في كثير من النسخ
ومن ذلك وهو خلاف الصواب قول الجاحظ هو عمرو بن بحر بن محبوب
ابو عثمان الجاحظ البصري المتكلم المعتزلي صاحب التصانيف المشهورة
اخذ عن ابي اسحاق النظام وغيره وحدث عن ابي يوسف القاضي وغيره
وكان واسع النقل كثير الاطلاع من اذكياء بني ادم قال ثعلب ليس بثقة ولا
مامون وقال المبرد ما رايت احرص على العلم من ثلاثة وذكر الجاحظ وفد
عمر حتى بقي كلحم على وضم ومات سنة خمسين ومائتين وقد جاوز التسعين
وقال الصواب سنة خمس وخمسين وبيت الاعشى ابي بصير ميمون بن
قيس يخاطب علقمة بن علاثة ولست بالاكثر منهم حصى هو صدر بيت
من ثاني الربيع عجزه وانما العزة للكاثر من قصيدة غيره بها عامر بن الطفيل
الطفيل ويهجو ابن علاثة مطلعها ساتكم من قبله اطلالها بالشط قالوا ترى
عاجر كما ذكر شارح ديوان الاعشى خرج يريد وجها ومعه دليل فاخطا به الطريق
فالقاه في ديار بني عامر بن صعصعة فاخذه رهط علقمة بن علاثة
فاتوه به فقال له علقمة الحمد لله الذي امكنني منك فقال الاعشى
اعلقم قد صيرتني الامور اليك وما انت لي منقض

ندب علقمة
في طريق
هذه القصة وحكاية على كلام
دية الاعشى
رصدا فانتقاه ان

فهب لي نفسي فوتك النفوس ولا زلت تنمي ولا تنقص فقال علقمة
اقتله وارحنا منه والعرب من شر لسانه فقال علقمة اذن يطلبوا بدمه
ولا ينفسر عني ما قاله ولا يعرف فضلي عند القدرة فامر به فحل وثاقه
والقى عليه حلة وحمله على ناقة واحسن عطاه وقال اذهب حيث شئت
واخرج معه من بني كلاب من يبلغه مامنه فقال الاعشى بعد ذلك
علقم يا خير بني عامر للضيف والصاحب والزائر والضاحك
السن على همه والغافر العثرة للعاثر وعلقمة هو ابن علاثة هذا صحابي
وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شيخ فاسلم وتابع ورجع
حوثيا واحدا واستعمل عمر بن الخطاب على حوران فمات بها وفي
الاستيعاب لابن عبد البر علقمة بن علاثة ابن عوف بن الاحوص
ابن جعفر ابن كلاب بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة الكلابي
العامري من المؤلفة قلوبهم وكان سيدا في قومه حليما عاقلا ولم
يكن فيه ذاك الكرم وقد اخرج ابو نعيم والخطيب وابن عساكر
عن محمد بن سلمة قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده
حسان فقال يا حسان انشدنا من شعر الجاهلية ما عفى الله
لنا فيه فانشده قصيدة الاعشى في علقمة ابن علاثة علقم
ما انت الى عامر الناقض الاوتار والواتر فقال صلى الله عليه وسلم
يا حسان لا تعد تنشدني مثل هذا بعد اليوم فقال حسان يا رسول الله
تنهاني عن رجل مشرك مقيم عند قيصر ان اذكر هجاءه فقال يا حسان اني
ذكرت عند قيصر وعنده ابو سفيان بن حرب وعلقمة ابن علاثة فاما ابو سفيان
فلم يترك فيَّ واما علقمة فحسن القول وانه لا يشكر الله من لا يشكر الناس وفي
رواية لابن عساكر ان ابا سفيان ذكرني عند رجل فشعث مني فرد عليه علقمة
فقال حسان يا رسول الله من نالتك يده وجب علينا شكره الحصى العدد اي انت
الاكثر منهم عددا وانما عبروا بالحصى عن العدد لان العرب كانت تعد بالحصى
لكونها لا تعلم الحساب فاذا عدت واحدا جعلت حصاة واذا عدت اثنين جعلت
حصاتين وهكذا وتنصب على التمييز مثل قولك زيد افضل من عمرو ابا والعزة جلال
الله وبها ايضا القوة والغلبة وبهذا المعنى فسرها الجوهري في البيت والكاثر الكثير
كذا في الصحاح ويجوز ان تكون اسم فاعل من قولك كثرتهم اذا غلبتهم في الكثرة وقال
الجلال والكاثر بمعنى الاكثر او الكثير او الغالب انه يبطل قول النحويين
لا يجمع ال ومن الجارة للمفضول وجدنا بذلك لا خارج بخرقهم هم الاقرب
من كل خير ولا يبعدون من كل شر فان من فيها لبيان داخلة على المفضول بل هي
المعدية في قولك قربت منه وبعدت منه في اسم التفضيل لان افعل التفضيل لا يستعمل
بمن الا اذا كان خاليا من الاضافة والالف واللام فجعل كلام ال ومن متعينا جاريا على ظاهره

الجلال



ابطال قول النحاة والصواب ان تقدر ال زائدة لا معرفة او معرفة ومن
متعلقة بالكثر منكرا محذوفا مبينا لا من المذكور قيل يلزم
عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وفيه ما فيه ولعل متعلق النكرة
هنا قام مقام وصفها لانه قائم مقامه في صحة الابتداء بها او متعلقة بالمذكور
لا بمعنى انها للتفضيل بل على انها بمنزلتها في قولك انت منهم الفارس
البطل اي انت الفارس البطل من بينهم قال ابو حيان من متعلق بالاكثر
لا على انها هي التي للتفضيل وانما هي للبيان والمفضل عليه معلوم من العهد
الذي في الالف واللام وبيان ذلك انك تقول لي طبك زيد افضل
من عمرو وتميم فتقول له نعم ذلك لا افضل من تميم فمن هنا للبيان اي ان
زيد الذي هو افضل من عمرو هو من تميم ولكن لا تجمع بينهما فتقول
زيد افضل من عمرو من تميم وقال بعضهم انها متعلقة بليس وقد رد بانها
اي ليس لا تدل على الحدث عند من قال كاخواتها من الافعال التي قصد
انها تدل عليها لاتفاق القائلين بدلالة الافعال التي تقتضي على الحدث
والقائلين بعدم دلالتها عليه على عدم دلالة ليس منها عليه الحدث لجمودها
فليس لهذا الظرف اعني عنده من قال منهم بمخالفة حتى يكون المعنى
انها تدل على الحدث عند من لم يقل بمخالفتها انها تدل عليه فانه قول
لا وجود له وانما القولان فيما عدا ليس وفائدة التقييد به المنبه على
انه اعلى تعليق الظرف بليس عند من لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث
من باب اولى فهو مفهوم موافقة ولابد فصلا وجه ان للرد فهو
عطف على قوله بانها لا تدل بحسب المعنى لمن افعل وتمييزه وهو
قول حصر بالاجنبي اي منهم اذ الغرض انه معمول ليس وقد يجاب
عنها بان الظرف متعلق بالوهم انما يتوهم فيه رائحة الفعل فالوهم
بمعنى الموهوم وفي ليس رائحة قولك انتفى اذ هي من اعلام النفي فجاز
التعلق بها من هذه الحيثية فبان الفصل بالتمييز كذا هو في بعض النسخ
وهو غير صواب ويقع في بعضها وبان فصل التمييز وهو الصواب اي
ان فصلا التمييز عما هو عنه بالاجنبي فيها في الضرورة في قوله على
انني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا هو من الضرب الاول من المتقارب
الا ان عروضه زوحف بالحذف وقائله العباس ابن مرداس السلمي
الصحابي وبعده تذكرنيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا
فصل بين ثلاثون وتمييزها بشيئين يحتمل للضرورة وكميلا بمعنى
كامل وتذكرنيك اي تذكرني اياك وهذه من الصور التي يجوز
فيها الاتصال والانفصال والحنين قال الجلال مد الصوت اشتياقا
الى الف او وطن او ولد واصله في الابل وقال في القاموس

الحنين الشوق و شدة البكا والطرب او صوت الطرب عن حزن او فرح والحوار بفتح العين المهملة وضم الجيم الناقة التي فقدت ولدها وقيل التي القته قبل ان يتم شهرا او شهران كذا في شرح الجلال وفي القاموس العجول الثكلى والوالهة من النسا والابل لعجلتها في حركاتها جزعا ونوح الحمامة سجعها والهديل الحلة صوت الحمام زاد في القاموس او خاص بوحشيها يقال هدل القمرى يهدل هديلا وهو مثل هدر يهدر هديرا وفرخها وذكرها او نفرخ فيما زعم الاعراب على عهد نوح عليه السلام مات عطشا وضيعه او صاده جارح من الطير ما من حمامة الا وهي تبكي عليه ونصب هديلا على الاول على المصدر والعامل فيه تدعو لانه بمعنى تهدل وهو كقعدت جلوسا وبتقدير عليه وعلى الاخيرين على المفعول واما قوله في العمل من للاثوت فاذا انفصل عن العامل الضعيف فمع التوكيد بالطريق الاولى ومن ذلك اي من الوهم في ان في قوله كذا هو في بعض النسخ ووقع في بعضها ومن الوهم في ان في وهي النسخة التي وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ ونبهناك انه الصواب في قوله ان ابن عمه قائما ثم قلب بالنصب ان قلت تمييز مع انه معرفة وهذا انما ياتي على قول البصريين ومن وافقهم واما الكوفيون فانهم جوزوا وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعل مكيا قصد التخريج على مذهبهم والصواب انه مشبه بالمفعول به لحسن وجهه بجوز ان يعمل في اسم الفاعل ثبوت معناه فيعامل معاملة الصفة المشبهة فينتصب المنصوب بعده على الشبه بالمفعول به كقوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط ذارا ولا يجري ذلك الا فيما اشتق من فعل لازم لكون المنصوب بعده لا يلتبس بالمفعول فاذا قلت مررت برجل قائم ~~الاب بنصب الاب علم انه نصب على المشبه بالمفعول به فاذا قلت مررت برجل ضارب الاب بنصب الاب علم انه~~ لا علم انه مفعول به وان كان مما يتعدى بحرف الجر نحو مررت بزيد فذهب الاخفش الى جواز عمله عمل الصفة المشبهة فتقول مررت برجل مار الاب ومنعه الجمهور او بدل منه اي من ان ويكون بدل بعض من كل ولا مبالاة بالفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر فهم قد فصلوا بالخبر بين الصفة والموصوف نحو زيد منطلق العاقل نص على سيبويه مع ان اتصال النعت بالمنعوت اقوى من اتصال البدل بالمبدل منه لو حدة العامل في الاول وتعدده في الثاني لكن الاصح ان البدل على نية تكرير العامل ومن ذلك قول الخليل والاخفش والمازني في اياي واياك واياه ان ايا ضمير اضيف الى الضمير ~~الذي بعده~~ يا المتكلم او كاف المخاطب او ها الغيبة وهو اختيار ابن مالك في التسهيل واستدل بوجوه منها ما روى الخليل اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب فحكى ذلك

اسم مجرد



اسم مجرد رد هذا بحول عند البصريين على الشذوذ ومذهب سيبويه ومن وافقه ان ايا ضمير وما اتصل به حرف يدل على حال المقصود به من تكلم او خطاب او غيبة لان الضمير لا يضاف وذهب الزجاج الى انه اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وزيف بوجوه منها انه لو كان ظاهرا لجاز تاخيره عن عامله الصريح كغيره من الاسما الظاهرة وبان ايا لا تقع في موضع رفع ومالا يقع في موضع غير نصب او مصدرا او ظرفا او حالا او منادى بتة صلاحيته الا القصر المضمر وستنفيه ضعيف كونه مضمرا وقال قوم من الكوفيين ان ايا ي واياك واياه بكمالها وضعف بانها انه ليس في الاسما الظاهرة ما يختلف اخره بالياء والكاف والها وقال بعض منهم وابن كيسان من البصريين الضماير اللاحقة بايا هي دعامة لها تصيرت بها منفصلة كما قالوا في انت واخواته من مرفوع المنفصل قال الرضي وليس هذا ببعيد من الصواب لعدم الضمير وهو اعرف المعارف بالحكم الذي لا يكون الا للنكرات وهو الاضافة وقد استشكل ابن مالك على نفسه في هذا المقام بان هذا المذهب يعني مذهب الخليل ومن وافقه مقتضى لاضافة الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف وذلك تكون في اسم الفاعل عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضماير التي هي اعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا للزم اضافة الشي الى نفسه وهو باطل ثم اجاب باختيار ان الاضافة للتخصيص وليست منافية لكون ايا ضميرا لان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها نكرة والا ازداد وضوحا ولا حاجة الى انتزاعهم تعريفه واما الزام اضافة الشي الى نفسه فيلتزم بها بمعتذر بما اعتذر به عنها في نحو جاء زيد نفسه وقد قرر الشارح في شرح التسهيل ما اعتذر به من تلك الاضافة حين قولهم نفس الشي وعينه بان المضاف في مثلها يدل على اعم مما يدل عليه المضاف اليه لان المراد بعين وبنفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان تكون الاضافة في ذلك هي اضافة الشي الى نفسه فكيف يلتزم المصنف يعني ابن مالك في اياك مثلا انه من اضافة الشي الى نفسه وبعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على منع الشي بعد تسليمه فتامل والعجب من المصنف اذ عد هذا المذهب من الوهم والخلاف فيه قوي وناقشه الشارح بان الظاهر ان هولاء لم يغفلوا ذكر ما ذكره لهم عن هذه القاعدة ولكن يظن بهولاء الايمة الاكابر مثل هذا الوهم ولعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف وكان تجي شو

من اجتماع تعريفين على الكلمة من جهتين مختلفتين تعريفا يمكن ان يكون
مستقلا وان كان محل نظر **وقول بعضهم في لا اله الا الله ان اسم الله**
**خبر لا التبرية** خبر لتوهم قول بعضهم **انها لا تعمل الا في نكرة منفية وانه**
**الله معرفة موجبة** اي واقعة في سياق الايجاب لانتقاض النفي
بالا **يصح انه يقال ان الخبر للاسم محذوف وانها في موضع رفع**
**بالابتداء عند سيبويه** قيل عليه كيف يجعل الكلمتان معا مبتدا مع ان
تعريف المبتدا والخبر صادق عليها اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية
غير الزائدة مسند اليه او صفة معتمدة على نفي او استفهام رافعة
لظاهر او ضمير منفصل وليس مجموع لا اله الا الله اسما مجردا او صفة
معتمدة واجيب بانا لا نسلم ان المجموع ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب
من كلمتين تركيب خمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر **وزعم ان المركبة**
ابدا لا التركيب مع اسمها **لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب عن ان**
**تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر كذا في ابن مالك** في توجيه ما علم سيبويه
هنا قالوا والدليل على ذلك اجراء التوابع الجمع لا على الموضع قبل مجي الخبر
تقول لا رجل عاقل بالرفع افضل منك **والذي عندي ان سيبويه يرى**
**ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا** كما لا تعمل في الخبر **لان جزء الشيء لا يعمل**
**فيه** على العبارة لان احد جزئي المركب لا يعمل في الاخر فالاسم والخبر
كلاهما مرفوعان بما كانا مرفوعين به قبل التركيب **واما لا رجل ظريفا**
**بالنصب** في الصفة **فانه عند سيبويه** محمول على لفظ رجل **ومنها زيد**
**الفاضل بالرفع** اي انعت المنادى المفرد وللعلماء فيه مذاهب الاول
جواز الرفع والنصب فالرفع على اللفظ والنصب على المحل والجامع للفظ
ان حركة التابع فيه اعرابية محمولة على لفظ المتبوع من جهة
ان حركته تشبه حركة المعرب من حيث العروض فجعلت
حركة التابع وان كان مبنيا مماثلة لها في الصورة واستشكل ذلك الشارح
التبريزي في شرح الحاجبية بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا
عامل هنا على احداثه للرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادى مفعول به
وانما يسلط عليه عامل النصب كما التابع وهذا اشكال متضح وفي كلام
نجم الائمة الرضي ما يوخذ منه جواب ذلك فانه قال انما اجازوا الرفع حملا على
اللفظ لكن تجانس توابع المنادى المضموم النصب لان التوابع انما تتبع المعرب
في اعرابه لا المبني في بنائه ولذا لا يقال جاءني هولاء
الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها
حملا على المحل ولما كانت الضمة البنائية تحدث
في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله
صارت

صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذا فتحة لا رجل فلمشابهة
تلك الحركة للرفع جاز ان ترفع التوابع المفردة لانها توابع مرفوع وقلل
شان استشكال تبعية حركة الاعراب لحركة البنا التي هي خلاف الاصل
كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو وقع منادى لتحرك
بالرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ لو وقع المنادى المضاف وجب
النصب المذهب الثاني انه لا يجوز فيه الا النصب قاله الكوفيون
وليس النصب عندهم على المحل وانما النعت منادى في الاصل لكن لما لم يدخل
حرف النداء بقي منصوبا انهم اجازوا في المنادى اتباعا نصب الصفة
فاجازوا يا زيدا الكريم بفتح الاول ونصب الثاني الثالث للاخفش وله قولان
احدهما يجوز الرفع والنصب كما عليه الجمهور الثاني ايجاب النصب كما عليه الكوفيون
**وكذا البحث في لا اله الا هو للتعريف والايجاب ايضا** فالمانع فيهما واحد
لان الخبر المنفي هنا نكرة **وكذا قيل لا مستحق للعبادة الا الله وحده او الا الله**
**لم يتجه الاعتذار المتقدم** يعني قوله نعم يصح ان يقال الى اخره **لان لا في ذلك**
**عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب** اي لكونها غير مركبة مع اسمها عند
الجميع فينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بالبصريين لان الكوفيين
يقولون في ان التي لا هذه محمولة عليها انها لا تعمل في الخبر مطلقا
فهاهنا بعده **وزعم الاكثرون ان المرتفع بعد الا في ذلك كله بدل**
**من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من احد الا زيد** والخبر مقدر قال المولى
سعد الدين في تلويحه ثم لا يخفى ان الاستثناء هنا بدل من اسم لا على المحل
والخبر محذوف اي لا اله موجود في الوجود الا الله فان قلت هلا
قدرت في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس
قلت ان هذا الرد خطأ المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود لان
الربوبية وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود ولان التوحيد هو بيان وجوده
ونفي الهة غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون
استثناء مفرغا وان يقع موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن الالهة سوى الله
لا على نفي المغايرة عن كل اله وفي اعراب السفاقسي واعترض صاحب
المنتخب على النحويين بتقدير الخبر فقال ان كان ان يكون تقدير قوله لا اله الا هو
معبود لكم كان الكلام الواحد تكرارا محضا وان كان في الوجود كان نفيا لوجود
الالهة ومعلوم ان نفي الماهية اقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود فكان
اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار اولى
واجاب عن ذلك ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي في ري الظمآن
فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع

ايمان المانع فيه ثابتا في كلمة التوحيد وفي لا اله الا الله واحد للايجاب

والا
المبتدا او لخبر للمبتدا خلافا لمن
المبتدا على فوق اسود وعند غيره اسم لا وعليها التقديرين
فاقاله من الاستغنا عن الاضمار فاسد واما قوله اذا لم يضمر كان نفيا للماهية وليس
شي لان نفي الماهية هو نفي الموجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا
فرق بين لا ماهية ولا وجود وهذا هو مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة
فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والا هو في موضع
رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبر الله لان لا تعمل في المعارف ولو قلت ا س
الخبر للمبتدا لا لا لا يصلح نصا لما يلزم عليه من تنكير المبتدا وتعريف
الخبر ويشكل مع ذكر ان البدل لا يصح هنا لحلوله محل الاول
يعني المبدل منه لان الاول منفي والثاني مثبت قيل عليه انا نتم هذا
الاشكال لو كان هذا الحلول امرا لازما في كل صورة ونحن نراه يتخلف
كما في قلت هند حسن لها واجيب بان المانع من حلول البدل فيما ذكر
لفظي صناعي وهو وجوب تاء التانيث في فعل المبدل منه دامتناعها
في فعله وهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل واما فيما نحن فيه فهو
معنوي وفي حواشي التفتازاني على الكشاف ما يقتضي ان النسبة في ذلك
انما وقعت للبدل بعد نقض النفي بالا والمبدل هو المقصود بالنفي
المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات وقد يجاب
بانه بدل من الاسم لا انها لما تركبا صارا كالشي الواحد ويصح
ان يخلفها البدل ولكن يبقى الخبر حينئذ فيقال الله موجود قيل
لا يصلح هذا الجواب لانهم انما اعتبروا المرفوع بدلا من محل اسم لا لا من
المجموع ولئن سلم انهم ارادوه وتجوزوا من حيث اطلاق الجزء وارادة
الكل فاي بدل هذا واجيب بانه بدل كل من كل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فتامل
وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف هو ما اختاره ابو حيان بعد ان استشكل
كونه البدل من اله بانه لا يمكن فيه تكرير العامل ولفظ واختار انه بدل من
الضمير المستتر في الخبر المحذوف العايد على اسم لا قال ولولا تصريح النحويين
بانه بدل على الموضع من اسم لا لتاولت كلامهم على انهم يريدونه بقولهم بدل من اسم
لا اي من الضمير العايد على اسم لا وما يتكلم الزمخشري في كشافه على المسلمة
الكشاف انه مفرد له في الكلام عليها فجاز عمرو انه اصل الله الله فالمبتدا
هو ما بعد الا والخبر هو ما بعد لا فالمعرفة مبتدا والنكرة
خبر على القاعدة في باب المبتدا والخبر ثم قدم الخبر واخر المبتدا ثم ادخل
النفي على الخبر والايجاب على المبتدا يعني لا والا وسمي الايجاب ان
الاستثنا من النفي ايجاب وركبت لا مع الخبر فيقال له
اذا سلم لك ما قد يرد ظهور ما فيه من التكلف ومن دعوى تركيبا مع الخبر
دلها

١٨٣

لا مع المبتدا الخبر وانما تركب مع المبتدا فانه يقول في نحو لا طالعا جبلا
الا زيد لم انصب خبر المبتدا وهو لا ينصب اصلا فالقول
نحو لا طالعا فانه قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك يمتنع هنا لتقدم
الخبر على زعمه والفصل للنفي بالا والتعريف احد الجزءين وواحد منها يبطل
عملها فكيف اذا اجتمعت المعرفة والنكرة القريبة منها وقد مر ان الاخبار
عن النكرة المخصصة المتقدمة بالمعرفة المتاخرة جايز والنكرة هاهنا قد تخصصت
بوقوعها في سياق النفي فليكن مبتدا ولا تقديم ولا تاخير في الكلام نحو ان
اول بيت وضع للذي ببكة ولشارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر
الجيش كلام حسن على اعراب هذه الكلمة الشريفة اورده الشارح على
طوله لما اشتمل عليه من الفوايد ولا علينا ان نورده نحن ايضا اتباعا له
ووفاء بما التزمناه من عدم الاخلال بفوايد الشرحين فنقول قال المحب في شرح
التسهيل اعلم ان الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع وهو الكثير ولم يات في
القران العزيز غيره وقد ينصب اما اذا رفع فالاقوال فيه على اختلافهم
خمسة منها قولان معتبران وثلاثة لا معول على شي منها اما القولان
المعتبران فان يكون على البدلية وان يكون على الخبرية اما القول بالبدلية
فهو المشهور الجاري على السنة المعربين وهو راي ابن مالك فانه قال
لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل ان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا
اله الا الله وهذا الكلام منه يدل على ان رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية
وحينئذ يتعين كونه على البدلية ثم الاقرب ان يكون على البدل من الضمير
المستتر في الخبر المقدر وقد قيل بانه بدل من اسم لا باعتبار محل الابتدا
يعني باعتبار محل الاسم قبل دخول لا وانما كان القول بالبدل من الضمير
المستتر اولى لان الابدال من الاقرب اولى من الابدال من الابعد ولانه
لا داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ ثم البدل
ان كان من الضمير المستكن في المركبات كان البدل فيه نظير البدل في نحو ما قام
احد الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار اللفظ وان كان من
اسم لا كان البدل فيه نظير البدل في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل
في المسئلتين باعتبار المحل وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا
اما في نحو ما قام احد الا زيد فمن وجهين احدهما انه بدل بعض وليس
ثم ضمير يعود على المبدل منه الثانية ان بينهما مخالفة فان البدل موجب
والمبدل منه منفي وقد اجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام
الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتناوله الاول فيعلم انه بعض فلا يحتاج
الى رابط بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول

ولا استغنا
فما قد يجب كون الاسم المبتدا
للاسم
البدل

في عمل العامل فيه وتخالفها بالنفي والايجاب لايمنع البدلية لان مذهب
البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد قال ابن الضايع
اعلم ان البدل في الاستثنا انما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه فاذا قلت
ماقام احد الا زيد فالا زيد هو البدل وهو الذي يقع موقع احد
فليس زيد وحده بدلا من احد والا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه
القيام فالا زيد بيان للاحد الذي عينت ثم قال بعد ذلك فعلى
هذا البدل في الاستثنا اشبه ببدل الشي من الشي من بدل البعض
من الكل وقال في موضع اخر لو قيل ان البدل في الاستثنا قسم على حدته
ليس من تلك الابدال التي تثبت في غير الاستثنا لكان وجها وهو الحق
انتهى واما في نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه ان زيد ابدل
من احد وانت لايمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين عن ذلك بان
هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد الا زيد اذ المعنى واحد وهذا
يمكن فيه الاحلال بان تقول ما فيها احد الا زيد انتهى وهو جواب
حسن قال الشارح وعلى قول الشلوبين تكون كلمة الحق على
معنى لايستحق العبادة الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل
منه بان تقول لايستحق العبادة الا الله او يكون المعنى ما في
الوجود اله الا الله ويمكن الاحلال ايضا قال المحب واما القول
بالخبرية فقد قال به الجماعة ويظهر انه ارجح من القول بالبدلية
وقد ضعف بثلثة امور وهي انه يلزم من القول بذلك كون خبر
لا معرفة ولا لا تعمل في المعارف وان الاسم المعظم مستثنى منه
وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لايكون خبرا عن
العام لايقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور
اما الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه ان لا حال تركيب
الاسم معها لاعمل لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به
~~كان مرفوعا كما كان~~ مرفوعا به قبل دخول لا وتوجيه ذلك بان شبهها بان ضعيف
حين ركبت وصارت كجز كلمة وجز الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في
الاسم والخبر لكن ابقي عملها في اقرب المعمولين وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدا
والخبر مرفوع كما كان عليه مع التجرد وادا الي ان كلام لم يثبت عمل لا المعرفة واما الثاني فلا
نسلم انه لا اسم المعظم خبرا كان ~~...~~ اذا كان ... منه وزعم انه لا مستثنى
الاستثنا نوعا والفرع هو الذي لم يكن المستثنى منه مذكورا ثم الا استثنا اما
هو من شي مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا والحاصل
نعم في نحو ما زيد الا قايم ان قايم خبر عن زيد ولا اشكال ان زيدا فاعل في قولك
ما قام الا زيد مع انه مستثنى من مقدر فلا منافاة بين جعل الاسم المعظم خبر
عما



اذ جعله خبرا له

عما قبله وجعله مستثنى من مقدر اذ جعله في حكم منظور فيه الي جانب اللفظ
وجعله مستثنى منظور فيه الي جانب المعنى واما الثالث فهو ان يقال
قولكم ان الخاص لايكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله الا الله
لم يخبر بخاص عن عام لان العموم منفي والكلام انما سيق لنفي العموم
وتخصيص الخبر المذكور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ العام ولهما
واما الاقوال الثلثة الاخر فاحدها ان الا ليست اداة استثنا وانما
هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل ذكر ذلك
الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير على هذا لا اله غير الله في
الوجود ولا شك بان القول بان الا في هذا التركيب بمعنى غير ليس له
مانع يمنعه من جهة الصناعة وانما يمتنع من حيث المعنى وذلك ان
المقصود من هذا الكلام امران نفي الالاهية عن غير الله تعالى واثباتها
له سبحانه وهذا انما يتم اذا كانت الا فيه للاستثنا لانا نستفيد النفي
والاثبات بالمنطوق واما اذا كانت الا بمعنى غير فلا يفيد الكلام بمنطوقه
الا نفي الالاهية عن غير الله تعالى واما اثباتها له فلا فان قيل يستفاد ذلك بالمفهوم
قلنا ان دلالة المفهوم دون دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم
لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق وان كان مفهوم صفة فقد عرفت
في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته فقد تبين ضعف هذا القول
والقول الثاني وينسب الي الزمخشري ان لا اله الا الله في موضع الخبر
والا الله في موضع المبتدي وتقرر ذلك بتقرير النظر فيه بحال ولا يخفى
ضعف هذا القول ايضا وانه يلزم منه ان الخبر مبني مع لا وهي لا يبنى
معها الا المبتدا ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا
التركيب وهم قد جوزوه كما سياتي والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع
باله كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا اقايم الزيدان فيكون المرفوع قد
اغنى عن الخبر وقد قرر ذلك بان اله بمعنى مالوه من اله اي عبد فيكون
الاسم المعظم مرفوعا على انه مرفوع مفعول اقيم مقام الفاعل واستغني به
عن الخبر كما في قولنا ما مضروب العمران وضعف هذا القول غير خفي لان
لا اله ليس وصفا فلا يستحق عملا ثم لو كان اله عاملا الرفع فيما يليه لوجب
اعرابه وتنوينه لانه مطول اذ ذاك وقد اجاب بعض الفضلا
عن هذا بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين من مثل ذلك وعليه يحمل لا
غالب لكم اليوم من الناس ولا تثريب عليكم اليوم وفي هذا الجواب
نظر لان الذي يجيز حذف التنوين في مثل ذلك يجيز اثباته ايضا ولا نعلم احدا
اجاز التنوين في لا اله الا الله واما النصب فقد ذكر واله توجيهين احدهما ان
الا

يكون علي الاستثنا من الضمير المستكن في الخبر المقدر الثاني ان يكون الا الله صفة
لاسم لا وهذا لا يتاتي الا ان يكون الا بمعني غير وقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك
لا يكون الكلام دالا منطوقه علي اثباته الالهية لله تعالي والمقصود اثباتها له
ونفيها عن غيره منطوقا التوجيه الاول فقالوا اختير الاستثنا فيه ولم يرجح البدل
فكان حقه الترجيح لان الكلام غير موجب لان المقتضي لارجحية البدل في نحو ما قام
القوم الا زيد حصول المشاكلة حتي لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا نحو ما
ضربت احدا الا زيدا قالوا واذا لم تحصل مشاكلة في الاتباع كان النصب علي الاستثنا
اولي فيترجح النصب في هذا التركيب في القياس لكن السماع والاكثر الرفع وقد نقل
عن الابدي انك اذا قلت لا رجل في الدار الا عمرو كان نصبه عن عمرو علي الاستثنا احسن
رفعه علي البدل هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بل والبدل
ايضا وتقريره ذلك ان يقال ان الا في الكلام الموجب التام نحو قام القوم الا زيدا
متمحضة للاستثنا فهي تخرج ما بعدها مما افاده ما قبلها وذلك ان هذا الكلام انما قصد
به الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم لما لم يشاركهم فيما اسند اليهم وجب اخراجه
وكذا حكم الا في الكلام غير الموجب الذي هو تام ايضا نحو ما قام القوم الا زيد لان
ان المقصود منه ذلك ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر لان المذكور بعد
الا لا بد ان يكون مخرجا حيث لم يكن الكلام تاما لعدم ذكر المستثنى منه يتعين تقدير
شي قبل الا ليصح الاخراج منه فالمخرج لهذا التقدير تصحيح المعني فتبين مما قلناه ان
المقصود في الكلام الذي ليس بتام انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الا لما بعدها وان
الاستثنا ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة علي ان المذكور بعد الا في نحو ما قام الا
زيد معمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود من هذا التركيب الشريف
امران نفي الالهية عن كل شي واثباتها لله سبحانه وتعالي كما تقدم واذا كان الا
مسوقة لمحض الاستثنا لا يتم هذا المطلوب سوا انصبنا علي الاستثنا ام ابدلنا
وذلك لانه لا ينصب ولا يبدل الا اذا كان الكلام الذي قبل الا تاما ولا يكون
تاما الا اذا قدر خبر محذوف وحينئذ ليس الحكم بالنفي علي ما بعدها في الكلام
الموجب وبالاثبات عليه في غير الموجب اذ لا يقول بذلك الا من مذهبه ان
للاستثنا من الاثبات نفي ومن النفي اثبات ومن ليس مذهبه ذلك يقول ما بعد الا
مسكوت عنه واذا كان مسكوتا عنه فكيف يكون قايل لا اله الا الله متعين
ان يكون الا في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما نفي قبلها لما بعدها ولا يتم
ذلك الا ان يكون ما بعدها غير تام ولا يكون غير تام الا بان لا يقدر خبر محذوف
واذا لم يقدر خبر قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن اليه
النفس وقد تقدم تقرير محذ كون الاسم المعظم في هذا التركيب خبرا الي هنا كلام ناظر
الجيش مع بعض اختصار وتلخيص ما قاله حج لا يخلو بعضه عن نظر فتامل ومن ذلك

اي

١٢٥

اي ومن الوهم في الثاني قول الفارسي في مررت برجل ما شيت من
رجل ان ما مصدرية فتقدير ما شيت مشيتك وانها وصلتها صفة لرجل اي مررت
برجل مشيتك من رجل ولا يخفي ان ذلك لا يتاتي علي ظاهره من غير حذف اذ لا معني له فيقدر
نحو مثل مشيتك اي برجل مما شيتك بمعني انه علي وفقها او يقدر برجل ذي مشيتك
اي صاحبها علي حذف مضاف او باول المصدر باسم المفعول من غير حذف نحو
الدرهم ضرب الامير اي برجل شيك والمعنى برجل هو الذي تشاوه وتريده وان
اعتراض المصنف علي ظاهر قول الفارسي كان لظاهره تقدير المصدر الصفة من غير تقدير
ولا تاويل وتبعه علي ذلك صاحب التوشيح قال ومثله قوله تعالي في اي صورة ما
شاء ركبك اي في اي صورة مشية اي يشاوها فجعل ما مصدرية ماولا مع ما
بعدها بالمصدر والجار الحاصل مع تعريفه صفة لصورة النكرة وقول ابي البقا في قوله
تعالي تعالوا الي كلمة سوا بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ان ان وصلتها يعني
لا نعبد بدل من سوا وهو صفة لكلمة وبدل الصفة صفة فتكون ان وصلتها صفة
في التقدير اذ يشترط في البدل ان يصح حلوله محل المبدل منه والحرف المصدري
مطلقا وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة فلا تبدل من صفتها
واراد بنحو ما ذكر ان يكون الفعل مسندا الي معرفة كالمضمر حتي لو كان مسندا الي
نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة نحو لا ينبغي ان يكذب احد وقول بعضهم في بل
لكل همزة لمزة الذي جمع مالا ان الذي مع تعريفه صفة لكل همزة مع تنكيره والصواب
ان ما في المثال شرطية فهي اسم لا حرف مصدري وانه حذف جوابها اي نحو
كذلك والصفة الجملتان معا اي جملتا الشرط والجواب وقد قيل عليه
اذا كان هذا التقدير محوجا الي تقدير الجواب فبماذا يترجح علي التقدير الاول
بل ما الذي اقتضى كون هذا صوابا وذاك غير صواب واما الاية الاولي
فقال ابو البقا ما شرطية شرطها شا وجوابها ركبك او زايدة وفي تفسير
قاضي المفسرين اي ركبك في اي صورة شاها وما مزيدة وقيل شرطية
وركبك جوابها والظرف صلة عدلك وعليهما فالجملة اي الشرطية
والفعلية صفة لصورة والعايد منها محذوف اي
عليها وفي متعلقة بركبك انتهى وقد مضى ان القاضي علقها
بعدلك ولا يرد عليه قوله وكان حقه اذ علق في بركبك وقال
الجملة صفة لظهور ان المراد حينئذ بالجملة جملة شا وحدها ان يقطع
بان ما زايدة ولا تردد بين كونها شرطية وكونها زايدة اذ لا يتعلق الشرط
لجار مجوابه ليس علي ما ينبغي بل لا يظهر للتعليل به وجه قال الشارح لم
اتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطيتها والذي ينبغي
ان يعلل به ان معمول الجزا لا يتقدم علي معمول الشرط وهنا قد جعل

اداة

ركبك جواب الشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في خبر الجزا على الشرط
وهو باطل وتكلف المحشي فاجاب بان هذا من باب نفي الشي بنفي ملزومه
اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه
واذا انتفي كون الشرط الجازم معمولا لجوابه انتفي كون ما قبله معمولا
لجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الاية وللاحتمال ان يقال
ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه وفيه
نظر فان نفي الملزوم لا يستلزم نفي اللازم حتي يراد به فان نفي الملزوم اعم
من نفي اللازم ولا دلالة للاعم علي الاخص ولا تكون جملة الشرط وحدها
صفة اي بدون جملة الجواب لعدم استقلالها في نفسها وجملة الصفة تجب
استقلالها والصواب ان يقال ان قدرت ما زايدة فالصفة جملة
شا وحدها والعايد محذوف والتقدير شاها وفي متعلقة بركبك قال
ابو حيان الظاهر ان قوله في اي صورة متعلق بركبك اي وضعك
في صورة اقتضتها مشيته من حسن وطول وذكورة او مقابل ذلك
او باستقرار محذوف وهو حال من مفعوله اي مفعول ركبك اي
ركبك حال كونك حاصلا في صوره اي صورة او بعدلك اي وضعك
في صورة اي صورة او باستقرار محذوف هو حال من مفعوله وان قدرت
اي ما شرطية فالصفة مجموع الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب
والعايد محذوف ايضا وتقديره عليها وتكون في حينئذ متعلقة
بعدلك ليس الا اي عدلك في صورة اي صورة ثم استونف
ما بعده الظاهر انه اراد ما بعده مجموع الشرط وجوابه فانظر كيف
يصح الجزم باستينافه وقد جزم اولا بانه صفة وهل هذا الا
خلط بين قولين حكاهما ابو البقا في اعرابه فانه قال بعدما نقله باحدهم
المص عنه وناقشه فيه وقيل لا موضع للجملة لان في متعلق بالفعلين
والجميع كلام واحد واراد بالمفعولين مفعولي سواك وعدلك
ويتعلقها باحدهما اعتبارها حالا منه والصواب في الاية الثانية
انها علي تقدير مبتدا اي هي الا نعبد الا الله وفي الثالثة ان
الذي بدل او صفة مقطوعة بتقدير هو فيكون مرفوعا علي انه
مبتدا محذوف او بتقدير ادم او اعني او اخص فيكون منصوبا خبر م
علي الذم او الاختصاص هذا هو الصواب في جميع ما ذكرناه خلافا
لمن اجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا وصفت النكرة او لم توصف
ولمن اجازه بشرط وصف النكرة او لا بنكرة وهو قول الاخفش

وهذا



وهذا مثل قولهم تبدل النكرة من المعرفة بشرط وصف النكرة بنكرة كما في قوله
تعالي لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطية زعم ان الاوليان وهو معرفة
صفة لاخران وهو نكرة في فاخران يقومان مقامهما الاية لوصفها والاو لي
لوصفه او من ذلك ايضا قول الزمخشري في انما اعظكم بواحدة ان
تقوموا لله ان ان تقوموا وهو معرفة اذ تقديره قيامكم عطف بيان
علي واحده وهي نكره وفي مقام ابراهيم انه عطف علي ايات بينات مع
تنكير الايات فان وصف النكرة لا تخرجها عن تنكيرها مع اتفاق النحويين
علي ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا وقد يكون الزمخشري
عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما اي لكونهما اخوين ويويده اي
يويد قصد ذلك قوله اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم
ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له والوجد
الطاقة والوسع قال ومن تبعيضية حذف بعضها اي اسكنوهن
مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهي وقال ابو حيان في نهره ولا
يعرف عطف بيان يعاد فيه العامل وانما يريد البدل لان الخافض لا
يعاد مع شي من التوابع الا معه وتداعيه ابو البقا بدلا وهذا امام الصنا
سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر فلا بدع اذ سمي
الزمخشري البدل عطف النوع الثالث اشتراطهم في بعض ما
التعريف شرطه تعريفا خاصا اي الا تعريف كان فان من موانع
الصرف كمنع الصرف وقد اشترطوا له تعريف العلمية وذلك لان
المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان وغير المنصرف
معرب واما ذو اللام والمضاف الي معرفة فلا يتاتي فيهما منع الصرف
عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا له واذا
لم يدخلهما التنوين لم يحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من
قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند ابن الحا
فيتاتي لان غير المنصرف عنده ما فيه علتان من تسع او واحده تقوم
مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر
ولا تنوين لمشابهته الفعل فلم يبق من المعارف الا العلم
او شبهه كما في اجمع انما كان في اجمع واخواته شبه العلمية لان
اجمع ونحوه معتبر فيه تعريف الاضافة فاذا قلت قرات الكتاب
اجمع فاصله اجمعه اي جميعه ثم حذف المضاف اليه واعتبر عند
حذفه التعريف الاضافي باقيا في المضاف فكان في الصورة معرفة
بغير اداة فاشبه العلم وكذا جمع جمع الاعلام بالواو والنون

اذا كان لمن يعقل واجري تعريفه لهذا مجري تعريف العلمية في اعتباره
في منع الصرف وقيل اجمع واخواته اعلام جنسية لمعان كلية فهي من
باب اسامة واليه ذهب ابو علي الفارسي وعليه فالشرط لمنع الصرف
تعريف العلمية فقط وقيل هو معرفة بالالف واللام المقدرة وقيل
منعه من الصرف لوزن الفعل والوصفية ونحو جمع للعدل والوصف
فلا يحتاج الي عد شبه العلمية وكنعت اسم الاشارة واي في الندا
اشترطوا لهما حق التعبير له ولعله قد ران الكلام كنعت الاشارة
ونعت اي تعريف اللام الجنسية فلا ينعتان الا بمعرف بلام الجنس
اما اشتراطهم نعت اسم الاشارة بذي اللام فلان اسم الاشارة
مبهم الذات وانما تعين الذات المشار اليها به بالاشارة الحسية
او بالصفة فاذا قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم اخر
لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام
والمضاف الي احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه واللايق ان يرفع
ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لانما يكتسب التعريف
من غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر فتنم علي ذي
اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي
اللام فان الذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة
ذو لام وان كانت زايدة او لان اسم الجنس هو الدال علي الماهية من بين
الاسما والمحتاج اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه
فمن ثم فتح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يختص ببعض الماهيات واما
اشتراطهم نعت اي في الندا فلان ايا في الحقيقة وصلة الي ندايه وهو
المنادي لكنهم استقبحوا مباشرة حرف الندا لذي اللام لانه حينئذ اما
ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فكان لها حكمه
ومن ثم قيل بنا الاسم كخمسة عشر واخواته والان فاستكره دخولها
مطردا في المنادي المبني لان التنوين لا يجامعه واما ان يعرب وهو
ايضا بعيد لحصول علة البنا وهي وقوع علة المنادي ذي اللام موقع
الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف فتعين الفصل بينهما بشي
فطلبوا لذلك اسما مبهما غير دال علي ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة
عليها الي مخصص يقع الندا في الظاهر علي هذا الاسم المبهم وانما المطلوب بخصه
ذو اللام فان من ضرورة المنادي ان يكون متميز الماهية معلوم الذات اذ لا معنى
لنحو يا شي ويا موجود الا ان يكفي بغلطها عن ان المخاطب ما فيه شي فيما يكون
للعقلا الا وقوع اسم الشي والموجود عليه وهذا مجاز في الحقيقة فوجدوا

الاسم



الاسم المتصف بذلك اما مقطوعه منه من الاضافة ووصلوها بها لتكون في
صورة المضاف وكذا تعريف فاعل نعم وبئس اشترطوا له تعريف الجنس
لكنها اي اللام الجنسية تكون مباشرة له اي لهذا الفاعل نحو نعم العبد
او لما اضيف اليه الفاعل بغير واسطة نحو ولنعم دار المتقين او
بواسطة كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب خلاف ما تقدم فشرطها
المباشرة له نفسه واعلم ان ما ذكره المصنف من اشتراط كون تعريف
فاعل نعم جنسيا هو ما عليه الجمهور ورجحه الرضي بعد ما ساق خلافه
ولم يرضه وتفصيل المذاهب ان من ذهب الي الجنسية فريقان
فريق قال انها للجنس حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس
كل ممدوح وزيد مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم اختلفوا في تقرير
ذلك فقيل لما كان الغرض عموم المدح واستغراقه في الثبوت للممدوح
المخصوص وكان الابلغ في اثبات الشي ان يجعل النوع الذي الممدوح
حتى لا يكون طاريا عليه وبحسانه يزول ويرتفع عدلوا الي ممدوح الجنس
فكانك قلت زيد نعم جنسه وقومه اي ثبت لهم الوصف الجميل وما ثبت
الجنس ثبت لافراده فيثبت للممدوح تلك الفضيلة ولا يكون الا بالاستغر ف
في واحد واحد وهذا تاويل سيبويه ولذلك قال لانك تريد ان تجعله
من امة كلهم صالح وعزاه الرضي الي ابي علي واتباعه وهذا في الحقيقة حمل اللام الحقيقية
علي الاستغراق ورده الرضي بان اللام في نحوه لو كانت للاستغراق
الافراد يصح وقوع كل موقعها كما في ان الانسان لفي خسر ولا يصح نعم كل رجل
زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قيل لنقل ذلك علي سبيل المبالغة
والمجاز كما يقال انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثله بنحو نعم
كل رجل يدل علي انه لم يقصده ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد ذلك المعنى
الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل رجل بل معنى انت الرجل
اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وفي الحواشي
الشريفة انه يمكن ان يقال لم يجز نعم كل رجل زيد لانه يتبادر منه ان افراد الرجل
متعددة حقيقة وانها عين زيد وذلك محال ولذا لم يجز ايضا انت كل رجل وكما
جاز ان يقال انت الرجل كل الرجل جاز ايضا ان يقال نعم الرجل كل الرجل زيد ادعيا در
من العبارة قصد المبالغة وما ذكر من ان معنى انت الرجل اذا قصد المدح ان من سواك
ليس برجل بالنسبة اليك انما يتم اذا حمل الرجل علي الجنس وادعي اتحاده بزيد او حمل
علي الاستغراق وادعي ان زيدا عين الجميع وكل منهما مناف لما قرره فقد عاد بالنقض
ثانيا علي ما اثبت اولا ورد هذا القول بوجهين اخرين احدهما انه يؤدي الي جعل
المقصود بالمدح تابعا لغيره من الافراد ولا يكون المدح لخصوصه لوقوع الشركة

فيه والثاني انه يودي الي التناقض ان لو قيل نعم الرجل زيد وبيس الرجل عمرو وقيل
انهم لما ارادوا المبالغة في مدح زيد عدوا المدح الي جنسه بسببه فكانه قيل زيد نعم
جنسه لاجله ثم ترك هنا للعلم به ورد بانه لو كان المعني علي ذلك لصرح بهذا المسند
في بعض المواضع والفريق الثاني قالوا انها للجنس مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد
فقد جعلت زيدا الجنس مبالغة ولم تقصد سوي كانك نعم زيدا الذي هو جنس
الرجال ومن ذهب الي العهدية فريقان ايضا فريق قالوا هي للعهد الذهني كانك تقول
اشتري اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وهذا ما نص عليه ابن الحاجب
ووجهه بان نعم موضوع لمدح فاعله مدحا وكون الفاعل ممدوحا كذلك لاستبعا
تحققه يقتضي ان يعبر عنه بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس فابهم اولا ثم
فسر ثانيا واذا كان تعريف الفاعل عهدا ذهنيا كان مبهما بحسب الخارج
اذ لا نعلم اي فرد هو من الافراد الخارجية وان كان معينا بحسب الذهن
قال في شرح المفصل ووزانه في الابهام والتعريف اسامة فانه وان كان معرفة
باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود ورد في الوضح كون التعريف
للعهد الذهني بان القول بمثله ليس بشي لان الاشارة الي ما في الذهن الي طبيعة نفسها
نفس الاسم المجرد عن اللام وقال ان التعريف في نحو شربت الما واشتريت اللحم لفظي وفريق
قالوا للعهد في الشخص الممدوح منهم ابو منصور الجواليقي وابو اسحاق ابن ملكون قيل
ومما يتنزل منزلته علي ان المقصود بالاسم المعرف بال ذات المخصوص بالمدح او بالذم
كونه يثني بتثنيته ويجمع بجمعه ويفرد لافراده ولو كان عبارة عن الجنس لم
يستمع ذلك وهذا وارد علي من جعلها للاستغراق ولمن جعلها لحقيقة الجنس ان
يعتذر بان وجه التثنية جعل كل واحد من المخصوصين في حدته جنسا فمعني نعم الرجلان
الزيدان نعم اللذان كل واحد منهما جنس ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري
في قراءة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب التخاصم انه صفة
للاشارة مع انه غير معرف باللام ولا يكفي نسبة الاضافة الي المعرف بها ولو بغير
واسطة فكيف وهو معها قاله في المفصل والمبهم يوصف بالمعرفة باللام اسما
او صفة واتصافه باسم الجنس مما هو مستند به زعم ابو الاسما علي ان في جعل
تخاصم صفة للاشارة نظرا اخر وهو لزوم الفصل بين اسم الاشارة وصفته
بالخبر وذلك غير جايز نبه عليه البعض وقد مضي قريبا ان جماعة من المحققين
اشترطوا في نعت الاشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت
والتخاصم اسم جامد غير مشتق ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان لاسم
الاشارة لان البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه
ال كذلك ما يعطف عليها عطف بيان لا يكون الا معرفا بال ولهذا اي ولكون بيان
الاشارة كوصفها يتعين فيه اللام منع ابو الفتح في وهذا بعلي شيخ في

قراءة



قراءة ابن مسعود برفع شيخ كون بعلي عطف بيان وان كان معرفة بالاضافة
لعدم كونه معرفة باللام فاوجب كونه خبرا عن هذا وشيخ اما خبر ثان او
خبر لمحذوف اي هو شيخ او بدل من بعلي او بعلي بدل من هذا وشيخ الخبر
ونظير منع ابي الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد في كتاب المسايل والاجوبة
وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لامتناع ذلك في
النعت اذ لا ينعت المضمر قطعا فكذا لا يعطف عليه عطف بيان ولكن اجاز سيبويه
في باب المضمر قطعا لكنه لا يعطف عليه عطف بيان يا هذان زيد وعمرو علي عطف
البيان فجوز بيان الاشارة بغير المعرف باللام وتبعه الزيادي فاجازه في
غير النداء من نحو بهذين الطويل والقصير علي البيان واجازه علي البدل
ايضا ولم يجزه علي النعت مع ان التابع معرف باللام لان نعت الاشارة
لا يكون الا طبقا في اللفظ قال في حواشيه علي التسهيل ذكروا لنعت اسم
الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بال الثاني ان يكون جنسا لا وصفا
وهذا غالب لا لازم الثالث كونه مفردا اي غير مضاف واستشكل بقولهم يا ذا
الضامر العيس واجيب بان ال من الضامر العيس موصول وهو في
حكم المفرد او بانه صفة لمحذوف الرابع الاتصال فلا يقال مررت بهذا في
الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم الخامس انه لا يقطع
السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز مررت بهذين
الرجل والمراة فايدة المنعوت ان كان اكثر من واحد وليس من اسما
الاشارة فنعته اما يتفق او يختلف فان اتفق جمع فتقول مررت بزيد وعمرو
وخالد العاقلين سوا كان المنعوت متعدد الالفاظ كما مثلنا او معنا كما في
مررت بقوم كرام وان اختلف العطف احدهما علي الاخر نحو مررت
بزيد وعمرو الكريم والبخيل وان اختلف المنعوتان تركيبا وتانيثا
وعقلا وعدمه فان اريد بالنعت الشمول غلب التذكير والعقل
وجوبا فتقول مررت بزيد وهند العاقلين وبعبد وفرس
سابقين وان اريد به التفصيل كان تغليب ما ذكر اختيارا فتقول
في تغليب التذكير مع التفصيل وانت تريد رجلا وامراة مررت
باثنين صالحين وهو المختار وان شيت قلت صالح وصالحة
وفي تغليب من يعقل انتفعت بعبيد وافراس سابقين وان
شيت سابقين وسابقات وان كان المنعوتان معبرا عنهما
بلفظ اسم الاشارة واختلف النعت فالمنصوص عن سيبويه
والمبرد والزجاج والزيادي انه لا يجمع بين المنعوتين بل يوتي
بالنعتين مفرقين بالعطف فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير

وينبغي ان يقال مررت بهذا الطويل وبهذا القصير فيفرق في الاشارة كما
يفرق في النعت واجاز الزيادي ذلك علي عطف البيان والبدل دون
النعت لان اسما الاشارة انما تنعت بالجوامد وان نعتت بالمشتق فلتنزيله
منزلة الجامد والجامد لا يتحمل ضميرا فجعلت شاكلتها للمنعوت في الافراد وغيره
بمثابة الضمير الرابط فتقول مررت بهذا الطويل وبهذين الطويلين وبهولاء
الطوال ولا تقول مررت بهذين الطويل والقصير وممن نص علي منع النعت
في مررت بهذين الطويل والقصير سيبويه والمبرد والزجاج وقد نقلنا ذلك
عنهم في الفايدة التي قدمنا هنالك وهو مقتضي القياس لفوات المطابقة
التي هي مقتضاه ومنع سيبويه فيها اي في الاشارة يخالف لاجازته في الندا فان
قلت ان ما اجاز سيبويه في الندا عطف وما منع في الاشارة النعت فاين المخالفة
قلت الم تسمعهم يقولون النعت والبيان اخوان بحيث جاز احدهما جاز الاخر وحيث
امتنع امتنع فاذا اجاز البيان في الندا فقد كان حقه اجازة النعت النوع
الرابع اشتراطهم الابهام في الالفاظ اي اشتراطهم في بعض الالفاظ ان
يكون مبهما ان يكون قال المحشي ولم يقول في بعض المعمولات اذ لو قال لكان
الضمير من قوله والاختصاص في بعضها عايدا علي المعمولات وقد عد منه
صاحب الحال لكنه من حيث هو صاحبها ليس معمول فيه نظر لانه اما
فاعل او مفعول فهو معمول كظروف المكان فان اسم المكان ما لم يكن مبهما لا يكون
ظرفا يقبل النصب بتقدير في واما ظروف الزمان فانها جميعا تقبل ذلك ما كان منها
مبهما وما كان موقتا ووجه التفريق ان الفعل انما نصب جميع انواع الزمان
لان بعضها وهو الازمنة الثلاثة من مدلوله فطرد النصب في المدلول
وغيره واما المكان فلما لم يكن ذا الاعلي منه وضعا بل عقلا من حيث ان
كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه مدلوله من الزمان
وهو ما كان منه غير محصور كالجهات الست وما كان معدودا كالفرسخ
والميل وبالجملة ما كان منه مبهما ووجه الشبه انه مستبدل متغير كالزمان
قال الرضي واما قول ابن الحاجب لما كان ظرف الزمان المعين مدلولي
الفعل يتعدي اليه فمغالطة منشاوها الاشتراك في لفظ المعين وذلك
ان الفعل يدل علي المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا علي المعين الموقت
المراد به هنا المحصور الذي له نهاية كاليوم في الليلة والشهر والسنة
وكذا قوله لما كان الفعل يدل علي المكان المبهم يتعدي اليه غلط او مغالطة
لان الفعل لا يدل علي المبهم من المكان اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ
علي الشي الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل علي المكان عقلية
لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا علي مطلق المكان لا علي مبهم المكان

بالتفسير

١٨٩

بالتفسير الذي فسره وهو ما ثبت له حكم بسبب امر غيره داخل فيه واله
في بعضها كالمبتدات واصحاب الاحوال اما المبتدا فلانه محكوم عليه والحكم
علي الشي فرع كونه مختصا واما ذو الحال فلئلا يلتبس الحال بالصفة اذا كانت عن
منصوب ولان ذو الحال لو كان نكرة كان جعلها تمييزها وتخصيصها من بين
امثالها صفة اولي من جعلها حالا بتقدير تقييد الحدث المنسوب لان الاولي
ان يعين الشي ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يقيد ذلك الحدث ومن الوهم
في الاول قول الزمخشري في فاستبقوا الصراط هو والطريق واحد وهو
من ظروف المكان المختصة وفي سنعيدها سيرتها الاولي اي طريقتها وقول
ابن الطراوه هو سليمن بن عبد الله ابو الحسين السبائي المالقي النحوي اخذ
عن ابن الحجاج وابي عليه ولازمه والاديب ابي بكر المرسلي وابي مروان سراج
حمل عنه كتاب سيبويه وكان عالم الاندلس في النحو وعنه اخذ العربية
ايمة الاندلس توفي في رمضان سنة ثمان وعشرين وخمسماية في قوله كما
عسل الطريق الثعلب هو بعض بيت تقدم انشاده بتمامه وهو لدن بهز الكف
يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب في الكلام علي ديباجة الكتاب
مضي الكلام عليه وقول جماعة في دخلت الدار والمسجد او السوق
اختلف في نصب الاسم بعد دخلت فقيل هو منصوب نصب الظرف المبهم
تشبيها وكان الاصل ان يجر بفي وهو قول الاكثرين ومنهم سيبويه وقيل
نصب المفعول به اتساعا وقيل ان دخل تارة يتعدي بنفسه وتارة بحرف الجر
فينصبه نصب المفعول به لانه لا يعقل بدون متعلق قال الجرمي ورد باب
بان مجي مصدره علي فعول يابي كونه متعديا لانه من مصادر الافعال اللازمة
نحو قعدت قعودا وجلست جلوسا ولان مقابله وهو خرجت لازم
ولانه اذا استعمل في غير الامكنة فلا بد من في نحو دخلت في الامر ودخلت
في مذهب اهل القوم فعلم انها حذفت في الامكنة لكثرة الاستعمال ان
هذه المنصوبات ظروف هو مقول لهم علي التوزيع وانما يكون ظرفا
مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة
وجانب وامام وخلف واما المختص فيجب معه في والصواب ان هذه
المواضع علي اسقاط الجار توسعا وان كان بعضها اكثر استعمالا من
بعض وهذا مذهب ابن مالك قال ولو انتصب البيت في دخلت
البيت علي الظرفية لم يختص بدخلت لكنه يختص به اذ لا يقال مكثت البيت
ولا نمت البيت ويجاز زيد البيت لان كل ظرف مكان انتصب بعامل ظاهر انتصب بعامل
مقدر ووقع خبرا ويمكن الجواب عن هذا بانهم جعلوا علة تقدير
في فيه كثرة الاستعمال لدخلت فيختص به ولا يجوز زيد البيت

وقد قيل عليه ليس المصرح بحذف الي من تخريجهم فان نصب غير المبهم
من المكان علي الظرفية غير مقيس كاسقاط الجار توسعا فلم كان هذا
صوابا وذا غير صواب واجيب بان وجود اسقاط الجار توسعا في
كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان علي الظرفية اقتضى ذلك
والجار المقدر المحذوف توسعا هو الي في سنعيدها سيرتها
وسيرتها هيئتها وحالتها فعلة من السير يجوز بها عن الطريقة والهيئة
وانتصابها علي نزع الخافض او علي ان عاد منقول من عادة بمعنى عاد
اليه او علي تقدير فعلها اي سنعيد العصا بعد ذهابها تسير سيرتها
الاولى فينتفع بها ما كنت تنتفع قبل وفي في اليت اي كما غسل في
الطريق الثعلب وفي او الي في الباقي وذلك لتعدي دخلت بكل من
الحرفين الي الظروف المذكوره بعده وتعدي استبق بها حيث يقال
استبقت الي المسجد واستبقوا في الميدان ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى
تبادروا وقد اجيز الوجهان اسقاط الجار توسعا والتضمين في
فاستبقوا الخيرات اي اليها وتبادروها ويحتمل سيرتها ان تكون
بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال اي سنعيد طريقتها وعلى هذا الوجه
اقتصر ابو حيان في نهره وقال اي سنعيده سيرتها الاولى وهي كونها عصا
ومن ذلك قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد ان كلا ظرف
لاضافته الي الظرف فهو منصوب بنقدير في وتبعه الزمخشري فقال
كل مرصد كل ممر ومجتاز يرصدونهم فيه وانتصابه علي الظرف كقوله
لاقعدن لهم صراطك المستقيم ورده ابو علي في الاغفال بما ذكرنا في
انه لا ينصب علي الظرفية الا ما كان مبهما من المكان والاغفال كتاب لابي
علي الفارسي وضعه فيما اغفله الزجاج قال فيه المرصد المكان الذي يرصد
العدو فيه فهو مكان مخصوص لا يحذف منه الا سماعا واجاب ابو حيان
بان اقعدوا ليس علي حقيقته بل معناه ارصدوهم وبفتح ارصدوهم
كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد
كما يجوز قعدت مقعد انتهى وعبارته في النهر النهر واقول يصح انتصابه علي
الظرف لان قوله واقعدوا لهم ليس معناه حقيقة القعود بل المعنى ارصدوهم
في كل مكان يرصد فيه ولما كان هذا المعنى جاز قياسا ان يحذف منه في كما
قال وقد قعدوا انفاقها كل مقعد فمتى كان العامل في الظرف المختص عاملا
من لفظه او من معناه جاز ان يصل اليه بغير واسطة في فيجوز جلست مجلس زيد
وقعدت مقعد زيد تريد في مجلس زيد فكما يتعدى الفعل الي المصدر من
غير لفظه اذا كان بمعناه فكذلك الي الظرف وهذا مخالف لكلامهم اذا اشترطوا



جلس



نوافق مادة الظرف وعامله اي المختص كما صرح به ابو حيان فمتى كانت مادة الظرف
من مادة الفعل صح نصبه بتقدير في وان كان مختصا ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي
فلا يصح قعدت مجلس زيد لعدم التوافق اللفظي كما اكتفوا به في المصدر فهو
فهو تمثيل للمنفي لا للنفي والفرق ان انتصاب هذا النوع علي الظرفية علي خلاف
القياس لكونه مختصا والقياس جره بفي فينبغي ان لا يتجاوز به محل
السماع وهو لم يسمع الا في موافق المادة فلا يقاس عليه موافق المعنى واما
نحو قعدت جلوسا فلا دائم له من القياس وقيل التقدير علي كل مرصد
نحو ضرب عل وهذا قول الاخفش وحرف علي وصول الفعل الي مجرورها و
نصبه خصه اصحابنا بالشعر كما قال واحفي الزبد لولا الاكبي لعضات ...
لعض علي وهذا عجز بيت صدره تحنا فتبدي ما بها من صبابة وقد الفنا الكلام
عليه في الباب الاول في علي من حرف العين وقياس الزجاج ان يقول في
لا قعدت لهم صراطك مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد اي انه علي حرف
علي والصواب فيهما لو ضعف اي من صراطك وكل مرصد ابقاها علي تقدير علي
وحرفت وانتصب ما بعدها توسعا كقولهم اضرب زيد الظهر والبطن
حين نصبها فان التقدير علي ضرب زيد علي الظهر والبطن فحذفت
علي وانتصبا واما رفعها فعلي البدل او ان لا قعدن واقعدوا ضمنا معنى
لالزمن والزموا قال ابو حيان اسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا
فالاولى ان يضمن لاقعدن معنى ما يتعدى بنفسه فينتصب الصراط
علي انه مفعول به والتقدير لالزمن بقعودي صراطك ومنه الوهم
الثاني في قول الحوفي في ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق
بعض جملة مخبر بها عن ظلمات وظلمات غير مختص فلا يصلح للابتدا
به لانه النكرة اذا لم تختص لا تصلح للاخبار عنها فالصواب قول
الجامع انه خبر لمحذوف اي تلك او هذه ظلمات وبعضها فوق بعض
جملة وقعت صفة له ومن النحو ما يتبعه اعراب ظلمات بدل من سحاب ...
المقدر او الحوفي اي ظلمات بمعنى ظلمات عظام او متكاثفة وتركت
الصفة التي هي ظلمات لدلالة المقام عليها من سياق او سياق كما قال
له حاجب عن كل امر يشينه هو صدر بيت عجزه تاب الطويل
عجزه وليس له عن طالب العرف حاجب وقائله علي ما في امالي القالي مروان
ابن ابي حفصة قال لان شارح يعرف باب ابن السهلي قيل بجمع عن الفضاحة حتى
كانه اذا ذكرت من مجلس القوم غائب نقل الشريف المرتضى في كتابه
الغرر والدرر كان مروان بن ابي حفصة يتشاد ... الكلام تشابه الالفاظ كثير شعره في المعاني
ولا غواص عليها ولا مدقق لها الا ان قال وكان اسحاق بن ابراهيم الموصلي يقدم عليه بشار ومسلم وكذلك ابو عمرو

الثاني وكان الاصمعي يقول مروان مولد وليس له علم باللغة وفي وفيات
الاعيان مروان ابن ابي حفصة سليمن بن يحيى ابي حفصة يزيد الشاعر
المشهور كان جده ابو حفصة مولى مروان بن الحكم فابلى يوم الدار فا
عتقه وقيل بل كان لعثمان فوهبه لمروان ومروان الشاعر من اهل اليمامة
وقدم بغداد ومدح المهدي والرشيد ذكره ابن المعتز في طبقات الشعراء
له واثنى عليه ومولده سنة خمس ومائة وتوفي ببغداد سنة احدى او
اثنين وثمانين والصمم بالتحريك انسداد الاذن وثقل السمع يقال صم بضم بفتحها
صما وصمما واصمه الله فهو اصم وتصام عن الحديث اي انه اصم والحاجب
المانع ويشينه يعيبه من الشين وهو العيب والعرف بضم العين المهملة المعر
وف وهو الاحسان قال تعالى خذ العفو وامر بالعرف وبفتحها الرائحة ولله در القائل
المرء لولا عرفه فهو الدمى والمسك لولا عرفه فهو الدم اي ان المرء لولا معروفه لحسبنا كان
من الصور كما ان المسك لولا رائحته كان من الدما وقد ورد علم البلاغة هذا البيت
مثالا لتنكير المسند اليه للتعظيم بمعنى ان المسند اليه اعظم من ان يعرف فتنكير حاجب
الاول للتعظيم والثاني للتحقير اي له حاجب عظيم من الامر المعيب فلا يصل اليه وليس
له حاجب حقير عن طالب الاحسان راسا وقيل يجوز ان يقال نفي الحاجب
الحقير فهم من عموم النكرة في سياق النفي وفيه ان جعل النفي للحقير ينتفي غيره
بالاولى انسب واولى وقول المحشي تبعا للشارح وذكر في مع الحاجب الاول
اشارة الى ان الامر الذي يشينه تمكن المانع تمكن المظروف من الظرف مبني على ان
الرواية في في المصراع الاول وقوله جواب الشرط اي ان قدر ان تنوين
ظلمات للتعظيم صح القول بانه مبتدأ تخصيصه بالصفة المقدرة **وقوله**
**الواو في ورهبانية ابتدعوها انه منصوب بفعل مضمر** وتبع الزمخشري
فقال وانتصابها بفعل مضمر يفسره الظاهر تقديره وابتدعوا رهبانية
ابتدعوها يعني واحدثوها من عند انفسهم ونذروها وفي محله المقدر
ابتدعوها بالضمير نظر **واعترضه ابن الشجري بان المنصوب في**
**هذا الباب** يعني باب الاشتغال **شرطه ان يكون مختصا** صالحا للابتداء به
**ليصح رفعه بالابتداء** ورهبانية **نكرة غير مختصة** فليست كرجلا
في قولك رجلا ضربته وهو لا يصح نصبه اذ لا يصح رفعه **والمشهور**
**انه عطف على ما قبله** على انها من المجعولات **وابتدعوها صفة** اي ورهبانية
مبتدعة ومعنى ابتدعوها سلكوها [illegible] قال في النهر وخصت
الرهبانية بالابتداع لان الرأفة والرحمة من القلب لا تكسب للانسان
فيها بخلاف الرهبانية فانها افعال بدن مع شيء في القلب وفيها موضع للتكسب
**ولابد على** العطف **من تقدير مضاف اي وحب رهبانية** ليصح ذكر الجعل

في



في القلب **وانما لم يحمل ابو علي** وكذا الزمخشري **الاية على ذلك** اي على العطف **لاعتزالهما**
**ما يبتدعونه** من افعالهم ويجدونه **لا يخلقه الله عز وجل** فتعين عطفه على مخلوقه
ومجعوله فان الرأفة والرحمة من خلق الله تعالى ولما كان من مذهب المعتزلة
ان العبد خالق لافعاله الاختيارية وما كان مخلوقا له لا يكون مخلوقا لله
لئلا يلزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد اضطروا الى ارتكاب هذا الاعراب
وهو غير جيد صناعة كما ان الاصل الذي بني عليه هذا الاعراب فاسد
ولبيان والرهبانية المبالغة في العبادة والرياضة والانقطاع عن الناس منسوبة
الى الرهبان جمع راهب كراكب وركبان **وقد يتخيل** دفعه **ورود اعتراض ابن**
**الشجري** المذكور **على ابي البقاء بتجويزه في واخرى تحبونها كونه كزيدا ضربته**
فيقال كيف جوزه واخرى نكرة غير مخصصة **واجاب بان الاصل وصفه**
فالمنصوب على الاشتغال حقيقة هو الموصوف المقدر وهو وان كان نكرة
فهو مخصص بصفته المذكورة **ويجوز كون تحبونها صفة** لاخرى وهي
مبتدأ **والخبر اما نصر واما محذوف اي ولكم نعمة** اي مثوبة **اخرى** محبوبة
**ونصر بدل** من اخرى **او خبر لمحذوف** اي هي نصر وفي بعض النسخ وهو نسخة
الرحيف **وقوله بعد ذلك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما**
هذا صدر بيت من ثالث الرمل عجزه غير زميل ولا نكس وكل وهو
بيت تقدم الاستشهاد به في لوين حرف اللام وقائله امرأة من بني الحارث
كما قدمنا وهو من ابيات الحماسة من باب الرثاء وقد انشده السيد
بنصب فارسا كما ترى والذي في الحماسة الرفع ولعل النصب
رواية فيه وعلى الرفع فهو خبر مبتدأ محذوف اي هو
فارس وما زائدة لتفخيم امر المرثي وتعظيم شانه ويجوز
ان يكون فارس مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة المستفادة
من تنكيره وقد تاكد بزيادة ما وجملة غادروه اي تركوه
الخبر وملحما اي طعمة لعوافي السباع والطير حال من منصوب
غادروه وقال العيني في شواهده الكبرى ملحما بالحاء اسم
مفعول من الحم الرجل اذا نشب في الحرب فلم يجد له مخلصا والحمه
غيره فهو ملحم ولحم اذا قتل قال وقد ضبطه بعضهم بالجيم والزميل
بضم الزاي وفتح الميم المشددة وبكسر المثناة التحتية بعدها لام
الجبان الضعيف كانه زمل في الجبن كما يزمل الرجل في الثوب
ومثله الزمل والزمال والزمل بضم الزاي وتشديد
الميم في الكل والنكس بكسر النون وسكون الكاف [illegible]
المقصر عن غاية النجدة والكرم واصله في السهام ما انكسر
فجعل اسفله اعلاه فلا يزال ضعيفا والوكل بفتحتين العاجز

اوالجمان الذي ينكل على غيره فيصح امره **النصب باب الاشتغال كقول ابي علي فبالاية والظاهر انه نصب على المدح لما قدمنا** من ان المنصوب على الاشتغال شرطه ان يكون بحيث لو تفرغ له العامل لنصبه مفعولا به وهنا ليس كذلك لان منصوبا فهو اما على المدح او على الاشتغال والثاني باطل فتعين الاول
**وما في البيت شاهد فلهذا امكن ان يدعى انه من باب الاشتغال**
يريد ان ما ذكرنا من انه قد ينصب على وصف لا يتعلق بالمحل كما في لا مرما جدع قصير انفه فمنصوب بتقدير فعل يخصصه بالوصف الذي ينصب عليه ما قطع نصب على الاشتغال لصح رفعه على الابتداء فان قلت اليس هذا اعترافا بصحة النصب على الاشتغال كما كان الظاهر النصب على المدح وكلا الوجهين لا يخلو عن تقدير قلنا لعل ذلك لا يقتضي المقام المدح اذ هو بصدد الرثاء وتعداد المحاسن وذكر الصفات المحمودة والاشتغال لا يفيد ذلك على ان التعبير بالظاهر دون الصواب كما هو شانه يدل على صحة مقابله عنده بنوع شيء وهو ان قوله ولمول البدر سد مالك عطف على ما قبله فيقتضيه ان يكون من الوهم ايضا لكنه ما قرره لا يكون منه وكثير من لا يوجد فيه هذا القول والله اعلم
النوع الخامس اشتراط الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض اي ان لا يكون ذلك البعض الا ضميرا والاخر الا ظاهرا **فمن الاول مجرور لولا** الذي يكون معه بمعنى منفردا **ومجرور وحده** اي عند سيبويه ونحو ذلك في بحث فان لولا انما تجر الضمير ووحد انما تضاف اليها ولا تجر الا الظاهر **والاختصاص بضمير الخطاب ولا غيره** بل تجر بها اي ضمير كان **تقول لولاي ولولاك ولولاه ووحدي ووحدك ووحده وتجر وحده وتجرور لبي وسعدي وحنانيك فانه لن يكون الا ضميرا ويشترط في ضمير الخطاب** فلا اضافة الى غيره وهذه من المواضع التي حذف فيها المفعول المطلق جوازا وجوبا قال ابن الحاجب الاسمية ان وقوع المصدر مثنى فقط ليس من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله ولو اريد بتثنيته التكرير لكان الضابط لوجوب الحذف اضافته الى الفاعل او الى المفعول ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد عند يونس قلب الفه ياء لما اضيف الى المضمر كما في لدى وعلى واصل لبيك البا لك البا بعد البا اي اقيم بخدمتك وامتثالا لامرك ولا ابرح عن مكاني والتثنية للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين والمعنى الباب كثيرا امتثالا ثم حذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذفت زوايده ورد الى الثلاثي ثم حذف الجمر المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ الجيب بالسرعة من التلبية

فيتفرغ

فيتفرغ لسماع للمامور به ليمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون حذف الزوايد واما قولهم لبي يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبي قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم قال سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك ولا يستعمل الا بعده ومعناه اسعدك اي اعينك اسعادا بعد اسعاد من اسعد بمعنى اعان والب لازم وفي شرح الحاجبية للخوارزمي ان معنى سعديك سعادة بعد سعادة وهو قول انفرد به وعلى الاول هو محذوف الزوايد ايضا واما حنانيك فمعناه تحننا بعد تحنن قال طرفة ابا منذر افنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر اهون من بعض **وشذ نحو قوله فيالبي اذا هدرت لهم** هو بعض بيت من اول الطويل تمامه دعوتي فيالبي اذا هدرت لهم شقاشق اقوام فاسكتها بدري وقايله مجهول هدر البعير يهدر هدرا اي ردد صوته في حنجرته والشقاشق جمع شقشقة بالكسر وهي شيء كالرية يخرجه البعير من فيه اذا هاج استعيرت للفصيح من الكلام واسكتها بدري اي مبادرتي في الامور اسكتت تلك الشقاشق ووجه الشذوذ فيه استعمال لبي مع غير مضاف اليه **وقول اخر لقلت لبيه لمن يدعوني** هو من ثاني ضرب مشطور الرجز وعروضه كضربه مشطورة مكشوفة وقبله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون ولم يسم قايلها الزوراء بفتح الزاي وسكون الواو والمد هنا البير البعيدة القعر وهي الارض البعيدة ايضا ومترع مثل بالمثناة الفوقية والراء من قولهم حوض مترع بالتحريك اذا كان مملوا وقيل بالنون والزاي من قولهم بير نزوع اذا كانت قريبة القعر ينزع منها باليد والاول اصح واقرب وبيون بفتح الموحدة فعول من البين وبالنون البير البعيدة القعر الواسعة والشذوذ في اضافته الى ضمير الغيبة **كما شذت اضافتها الى الظاهر في قوله فلبي فلبي يدي مسور** هو عجز بيت من ثالث المتقارب صدره دعوت لما نابني مسورا وقد زحف عروضه بالحذف وقايله اعرابي من بني اسد نابني اصابني يقال نابه امر وانتابه اصابه والنايبة المصيبة واحدة نوايب الدهر واللام من لما للتعليل وما موصول اسمي ومسور بكسر الميم اسم رجل كانه نقل من المسور وهو المتكا من ادم والفاء من فلبي عاطفة فيها معنى التعقيب ولبي فعل ماض من التلبية وكتابة الفه بالياء لوقوعها رابعة كما في اعطى وبعضهم يكتبه بالالف هيهنا لعوض التمييز والثانية لبي ولبي جا التثنية اسم وقد اضافه الى يدي مسور شذوذا ولو خص يديه بالذكر لانها العاطيتان وقيل لفظه يد مقحم للتوكيد وحكي عن الزمخشري ومعنى البيت دعوت مسورا المنتصرين لما نابني من الشدايد واجابني ولبى

فاجاب اسعد دعاه ونضه كأنهم وراءه هذا البيت ايضا هداسيوبه
عن ابن لبني متى لا اجمعه دعاه وزن فعلى كما هو عند يونس ادلوه ان مفردا
لكان يسبل سبيل ارى والى شتى منهما الا مع الظاهر وتقلب مع الضمير
لكن قلبت مع الظاهر وقال الاربلي معتقدا ليونس بجوازه بقول الاخر
الشاعر الموصل بحب الرقى على الغزين وتقف على افنى بالب قال الاخر
حباب وهذا الذي قاله الاربلي يمكن لو صح من كلامهم لبى زيد ومن
ذكر ابن ومما يشترط فيه الا اضمار مرفوع اسم التفضيل في نفس
مسئلة الكحل وتسمى بها ما ورد من قولهم نثرا ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد قال المصنف في شرحه على شذور
الذهب ولهذا المثال لقبت مسئلة بمسئلة الكحل ونظما ما رايت
امرا احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان كذا شرحه المصنف
واشده الغرناطي بلفظ ما علمت امرا احب اليه القول في الناس
منكما يا ابن سنان وجعله من قبيل المثال المذكور والصواب انه
من قبيل احدى العبارتين الاتي ذكر جوازها في المثال وجاء في الحديث
ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولم يقع هذا
التركيب في التنزيل وتحرير المسئلة ان افعل التفضيل لضعف شابهته
للفعل معنى وكذا لكم الفاعل لا يرفع الظاهر الا بشروط كما حكى وحكي
يونس عن ناس من العرب رفعه له بغير شرط فيقولون مررت برجل افضل
منه ابوه قال الرضي وليس هذا بمشهور ويرفع الضمير المستتر
على انه فاعل لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل وشرائط
رفعه للظاهر ثلثة الاول ان يكون اسم التفضيل صفة جارية في
الاعراب على شيء وهو في نفس الامر لسبب ذلك الشيء الثاني ان يكون ذلك
السبب مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين بان يكون مفضلا ثابتا له
الزيادة باعتبار ما جرى عليه التفضيل ومفضلا عليه باعتبار غيره فان تفضيل الشيء على نفسه
انما يكون باعتبار امرين لكل به تعلق بان يكون حالين او طرفين او نحو ذلك الثالث
ان يكون كل التفضيل منفيا اي واقعا في سياق النفي وان لم تباشره اداته لانه باجتماع هذه الشروط
يكون لم تفعل معناه في الزيادة فيقوي عمله فيعمل في الظاهر وزاد ابن مالك على النفي ما في معناه
من نهي او استفهام نحو لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك وهل احد في الناس احد
احق به الحمد منه بمحسن لا يمتن قال ابو حيان هذه الزيادة تحتاج الى سماع من
العرب لان رفعه الظاهر غير جار على القياس ولم يسمع الا بالنفي فلا يلحق به ما هو في معناه الا بالسماع
اذا عرفت ذلك فاحسن في المثال صفة لرجلا جارية عليه في اعرابه وهو في المعنى صفة لسببه وهو الكحل
والمراد بالسبب هنا المتعلق كما صرح به في اللباب ان الاكثر عند اصطلاحهم ان

يقال

١٩٢

يقال للمعلق سبب لا سبب نص عليه الرضي وانما كان الكحل متعلقا بالرجل لانه مظروف
عينه التي هي جزؤه ومرتبطة به بسبب الضمير وبهذا ظهر ان مراد ابن الحاجب
بالسبب في قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لسبب مفضل الى اخره
هو سبب ذلك الشيء ونقل السيد عبد الله في شرح اللب عن بعضهم ان التفضيل بالحقيقة
للعين لا الكحل وحينئذ يكون العين سببا للكحل في التفضيل والكحل سببا قال شيخنا في
ما له على هذه المسئلة وهذا القول غير صحيح لان التفضيل اذا كان بالحقيقة للعين لا
الكحل يكون تفضيلها سببا لتفضيله ولا يكون السبب ما ذكر وهل لكون العين
نفسها سببا للكحل نفسه من معنى ثم ان هذا السبب وهو الكحل مفضل باعتبار
ما جرى عليه اسم التفضيل وهو الرجل ومفضل عليه باعتبار غيره وهو زيد كما
افهم ذلك حالته في عينه من الكحل وحالته في عين زيد من ضمير الكحل في منه
فهو اذن باعتبار الرجل مفضل وباعتبار زيد مفضل عليه وهذا التفضيل من قبيل
تفضيل الشيء على نفسه باعتبار محلين وهما عين كل رجل وعين زيد وقد
يكون باعتبار زمانين كما في الحديث ولجاز الفاضل الهندي اذ يكون في عينه
وفي عين زيد طرفين لا حسن لكن باعتبار التفضيل والتفضيل على شيء فان
قيل هذا التقدير يقتضي ان الكحل في عين كل رجل افضل منه في عين زيد
والمفهوم من المثال ان الكحل في عين زيد افضل منه في عين كل رجل
اذ المراد به نفي الافضل والمساوي كما يقال ليس في البلد اعلم من فلان
ويراد به في العرف نفي الافضل في العلم والمساوي قلنا ذلك التقدير
بالنظر الى صورة الاثبات وعدم ملاحظة النفي والا فالنفي يقتضي ان
يكون ما بعده من افضل مما يقال قبلها على عكس مقتضى الاثبات ففي
المثال لما وقع اسم التفضيل في سياق النفي وتوجه اليه مرادا به نفي
الافضل والمساوي لمدخول من ثبت ان مدخولها هو الافضل فكان
الكحل في عين زيد احسن منه في عين كل رجل ومفهم العموم من كون
رجل نكرة وقعت في سياق النفي فكان الاحسن حينئذ فعلا معناه في
الزيادة فعمل في الظاهر لقوته كانه قيل ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد فان المفهوم منه والمفهوم من
المثال مثلا زمان في الصدق طردا وعكسا وذلك لان معنى المثال حقيقة
واستعمالا كون الكحل في عين زيد افضل منه في عين كل رجل اذ ليس المراد نفي الافضل
فقط على ما يفهم لغة بل المساوي ايضا لطلب المبالغة في المدح ومعنى الثاني هو ذلك المعنى
بعينه حقيقة واستعمالا لان المراد به نفي المماثلة المحتمل لكون الاخر راجحا وكونه مرجوحا
عن ان العرف جار على نفي المماثلة ليعلم نفي الراجح بالطريق الاولى فتثبت المرجوحية لان الشيء اذا لم يكن
مثل الغير فالحري ان لا يكون راجحا عليه واذا ثبت المرجوحية لحسن الكحل في عين كل رجل ثبت الراجحية له في عين

زيد

ثبت كون الكحل في عين زيد افضل في الحسن منه في عين كل رجل وهو المطلوب ثم
ان لك في المثال المذكور عبارتين احدهما وهي اخصر من الاخرى ولي ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بحذف الضمير من منه وفي من عين زيد
اختصارا والمعنى المحذوف وذكر ابن مالك ان اصل من عين زيد من كحل عين زيد بحذف
المضاف لا غير وعلى ذلك مشى الهندي وجماعة من شراح الحاجبية واعترضه الحديثي
بانه لو كان كذلك لم يكن من تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل والثانية
وهي اخصر من اختيها ما رايت كعين زيد فيها الكحل وهذه قليلة الاستعمال كثيرة
التغيير بالحذف والزيادة والتقديم والتاخير فعليك بالتامل ايها الناقد البصير
وهذا اي مرفوع اسم التفضيل في غير هذه المسألة شرط مع الاضمار
الاستتار ايضا فلا يكون ضميرا بارزا وكذا مرفوع افعل وافعل ونفعل وتفعل
اي ان مرفوع الامر بالصيغة والفعل المضارع اذا كان للمتكلم وحده او مع الغير
او للمفرد المذكر المخاطب شرطه ايضا ان يكون ضميرا مستترا فلا يكون اسما ظاهرا
ولا ضميرا بارزا ومما يجري مجرى ما ذكر ولم يتعرض له المصنف كلمة سواء فقد نص بعض
شراح التسهيل على انها لا ترفع الا المضمر ولا ترفع الظاهر الا اذا كان معطوفا
تقول مررت برجل سواء هو والعدم فالعدم معطوف على الضمير في سواء المؤكد
بهو ومن الثاني اي مما اشترط فيه الاظهار وقول المحشي يريد بالثاني اشتراط
الاضمار في بعض المعمولات سهو ظاهر تاكيد الاسم المظهر فان الظاهر لا يؤكد
الا بظاهر فان قلت اليس قد اجازوا في مررت بزيد به ان يكون به
تاكيدا فيه قلت ليس التاكيد فيه بالضمير وحده ليرد بل هو مجموع الحرف
والضمير ويجوز في الاجتماع ما لا يجوز في الانفراد والنعت والمنعوت وعطف
البيان والمبين وان شيئا منها لا يكون الا مضمرا ومن الوهم في الاول
بالذهول عما اشترط فيه من كونه مضمرا قول بعضهم في لولاي وموسى ان موسى
محتمل الجر اي لان يكون مجرورا بالعطف على ضمير المتكلم وهذا خطأ من
وجهين لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار على الصحيح ولانه
لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت مع العاطف لم تعمل الجر لفوات المقابل وكيف
تعمل الجر ولم تعد وهذه مسألة يتحاجى بها اي يتحاجى بها من الاحجية بضم الهمزة
وسكون المهملة وكسر الجيم بعدها ياء مشددة واحدة الاحاجي قال
ابو البقاء في شرحه على المقامات الاحجية المسألة المشكلة يمتحن بها وقد
طلبت منه المحاجاة او حل الاحجية ثم حكى تحاجى القوم اذا امتحن بعضهم
بعضا بالالغاز فجعلها من قبيل ما يعمى به وفي الصحاح وبينهما
احجية يتحاجون بها وحاجيته فحجوته اذا داعيته فغلبته
والاسم الحجيا والاحجية يقال لحناك كذا

ياكذا



١٩٤

يا كذا وكذا وهي اللغز والاغلوطة يتعاطاها الناس وجمعها الاحاجي وزنا
ومعنى قال في القاموس والاحجية كاثفية ما عاييت به قال والمعاياه
ان ياتي بكلام لا يهتدى لمعناه هذا معناها لغة واصل اشتقاقها
من الحجى وهو العقل لانه لا يستخرج الا بفرط الذكاء والعقل المتين فاما معناها
اصطلاحا عند المتاخرين فكلام منظوم يشتمل على سؤال عن مثال لمركب بشرط
كونه مفردا بوجه ومركبا يماثل ذلك المركب في المعنى بوجه اخر نحو قولنا في زمان
يا حائز القصب السباق ومن الى العليا انتسب * من فيض فضلك قل لنا ماذا
يشبه افصد كذب ثم ان المركب المطلوب مثاله يجوز ان يكون مفيدا او غيره
ولا بد ان يكون مفردات مثاله كذي تحليله وان لا يكونه كما هو مقرر
في محله وما عليه الحريري انما يقتضي السؤال كما هو المفهوم من المعنى اللغوي
[illegible] فيه لا من قبيل ما اشتمل عليه وهو ايضا من القائلين بعدم اشتراط
النظم فيها واوردها اللطيفة على نقيض المثال السؤال عنه مجازا اتصال ضمير مجرور
لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور باعادة الجار او لم يعده والجواب بما عرفت
وهو في مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسما مرفوعا لان لولا الجارة محكوم لها
بحكم الحروف الزائدة بجامع انها مثلها لا تتعلق بعامل والزائدة لا تقدح
في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية فما كان له من الاعراب السابق
على دخوله باق ثابت لمحله فكذا ما اشبه الزائد لا يكون قادحا ايضا كذا نقل
عن ابي حيان انه قال في جواز هذا العطف نظر ومن الوهم في الثاني قول ابي البقاء
في انك انت [illegible] انه يجوز كون هو توكيدا يعني للثاني في الظاهر لا يؤكد الا
بمثله وقد مضى في شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا ومضى ايضا اعتذار
المص عنه بانه قد يريد به توكيد الضمير مستتر في تابك ولعل تخصيصهم هنا
القول بانه قد مضى دون قول الزمخشري الاتي مع انه قد مضى ايضا في بحث
ان من حروف الالف للتذكير بالاعتذار المذكور لكن يشكل حينئذ الفرق بين
ابي البقاء هنا وقول الزمخشري ايضا في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله اذا قدرت ان مصدرية انها وصلتها عطف بيان على الهاء
فاجاز وقوع المبين مع ان البيان والمبين لا يكونان الا ظاهرين وقول الحوفيين
اي ومن الوهم في الثاني قول الحوفي [illegible] في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ان العطف
فيه على الضمير المستتر هذا غريب من المصنف فان قول النحويين هذا انما
يكون من الوهم في الثاني وهو اشتراط الاظهار في بعض المعمولات
لو ان احدا منهم اشترط في العطف على فاعل امر المخاطب ان لا يكون الا
ضميرا مستترا ان يكون المعطوف اسما ظاهرا على انا نقول ولو اشترطوا ذلك
لم يكن قولهم هذا في هذه الاية من الوهم في الثاني لان المعطوف فيها [illegible]

غامضها

اي قول ابي البقاء في شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا وقضى م

بيانه

ظاهر كما هو ظاهر فان قلت هل يمكن ان يقال هذا من الوجه الاول لان
العطف على الضمير يقتضي صحة عمل العامل في المعطوف المخاطب لا يعمل في
الظاهر قلت لا يعقلا يعملها لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل
ويكفي في المسألة صحة العطف في الجملة ولهذا اشترط فيها تاكيد الضمير
ليخرج عن صورة العطف على المستتر وقولهم يجب للمعطوف ما يجب للمعطوف
عليه تبعا لا اطلاقه كما هو مقرر في محله وقد رد ذلك اي رد قول
النحويين ابن مالك وجعله من عطف الجمل والاصل ولتسكن انت وزوجك
وكذا قال في لا نخلفه نحن ولا انت ان التقدير ولا نخلفه انت لان مرفوع
فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير
المتكلم قال ابن مالك في تسهيله فصل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف
عليه ولا تقدير العامل بعد العاطف بل يشترط صلاحية المعطوف او ما هو
بمعناه لمباشرة العامل وقال في شرحه فان لم يصلح هو ولا ما هو بمعناه ما
لمباشرة العامل اضمر له عامل مدلول عليه بما قبله وجعل من عطف الجمل وذلك
كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون او تا المخاطب
او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد
واسكن انت وزوجك الجنة فيقدر ويقوم زيد او ليسكن زوجك الجنة وفي
مثل اقوم انا وزيد اقوم انا ويقوم زيد وكذا البقية ومن ذلك المضارع
المفتتح بالتا التانيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده
لان هذه العوامل لا تصلح للعمل في المعطوفات قال وما استحقه المعطوف
من التقدير استحق في البدل نحو ادخلوا اولكم وآخركم اي ليدخل اولكم
وآخركم لان ادخل لا يرفع الا ضمير المخاطب نص سيبويه على هذا المعنى
فان جعل بدلا كان من ابدال الجمل بعضها من بعض كما تقول في العطف هذا
كلامه واعترضه ابو حيان بانه مخالف لما اتفق عليه نصوص النحويين
من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن ونص عليه سيبويه واما البدل
فهو على نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى فليس كالعطف وقال
التفتازاني في حواشي الكشاف عن الاية بان صيغة امر الغايب بمنزلة
افعل للتغليب مثل انا وزيد فعلنا وان ايثاره على اسكنا للاشعار
بالاصالة والتبعية اي باصالة ادم عليه السلام في سكنى الجنة وتبعية
زوجه له فيها وبهذا اجاب عن ولا نخلفه نحن ولا انت بان فيه تغليب
المتكلم على المخاطب ولكان تقول لو كان في هذه الصور مرفوعا بفعل
مقدر لما احتيج في جواز هذا العطف الى اشتراط تاكيد الضمير المستتر بمنفصل
ولجاز ان يقال اقوم وزيد ونقوم وزيد وتقوم وزيد واضرب وزيد



وزيد لتقدير افعال لها والاصل العرق فتدبر وجوز في قوله تطوف ما
تطوف ثم تاوي ذوو الاموال حيث ناو والعديم الى حفر اسافلهن جوف
ولعلاهن صفاح مقيم هذا البيت من الوافر في قصيدة للجراح بن
مسعر الطائي وقد تقدم الكلام على بيت منها اي اذا امر جوف الالف والتقرير
وتطوف للتكثير في الفعل كقولهم موت الابل وما زمانه اي
تطوف مرة بعد اخرى والعديم من لا مال له والى حفره متعلق بتاوي
وفي البيت العيب المسمى بالتضمين عندهم والحفر جمع حفيرة القبور وجوف
بضم جمع اجوف بمعنى ذي جوف والصفاح بضم المهملة وتشديد الفاء الي في
الصحاح العريض وصف للحجر يا ... جوف الاسافل الحجر وهو ان اعاليهما
تصيب عليها الحجارة العراض كالسقوف لها وهي دائمة على هذه الصفة
والمعنى ان الواحد منا يكثر التطواف على اللذات والتحول الى الاطراف
لطلب البطالات وليس مال الجميع معتبرا وعيننا الا الى حفرة صفتها
ما عرفت والرواية في تاوي بالنون لتطوف مما عليه ضمير مستتر تقديره
نحن ويمتنع كون الظاهر بعده فاعلا به فاحتيج الى التاويل فجوز ابن مالك
كون ذوو فاعلا بفعل محذوف اي تاوي ذوو الاموال
وكونه وما بعده اي وما عطف عليه توكيد الضمير المتكلم مع
الضمير المستتر في تاوي على حد قولهم ضرب زيد الظهر
والبطن فانهم اجروا في التاكيد مجرى كل اشياء اخر حتى ها
معناها الى معنى الشمول الظهر والبطن واليد والرجل والكبير
والصغير والقوي والضعيف والسهل والجبل والزرع والضرع فقالوا
ضرب زيد الظهر والبطن واليد والرجل وظهره وبطنه ويده ورجله
وجاء القوم صغيرهم وكبيرهم وقويهم وضعيفهم وذلك المال
والزرع والضرع ومطرنا السهل والجبل كما اكدت بكل في
الكل فانه يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه ما معنى كله فجاز ان
يكون ارتفاعهما على التاكيد واجاز وامضا البدل ايضا على انه
بدل بعض من كل وانما لم تحسن الى ثبت البدلية مع نصهم على
ان البدل اذا كان مفيدا للاحاطة جاز كونه بدلا من ضمير الحاضر كما
في نحو قمنا اولنا وآخرنا لاشتراطهم في البدل صحة حلوله محل المبدل
منه وقد علمنا انه لا يمتنع ان يقال اكلت الارغفة جزءا منها وسكنت الدار
بيت منها على البدلية مع ان الثاني لا يحل محل الاول اذ لا يقال اكلت جزءا من الارغفة
ولا سكنت بيتا من الدار فالقاعدة منظور فيها وجاء ضرب زيد ظهره وبطنه
والظهر والبطن خاصة بالبعض اما على انه مفعول ثان اي على ظهره

وبحذفه ونزع الخافض كقوله تعالى واختار موسى قومه او على
الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وسكنت الشام على الحق
الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل اي بالنصب
قال المرادي تنبيه في العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمر بشرط استتاره
وهو نعم وبئس تقول نعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان لا نعما الا
في لغية وبشرط افراده وتذكيره وهو يعني الاصح النوع الثالث شرائط
المفرد في بعض المعمولات والجملة في بعض فمن الاول الفاعل ونائبه فانهما
لا يكونان الا مفردين وهو الصحيح لانهما من قبيل المسند اليه ولن يكون الا مفردا
ونحو لا اله الا الله كنز من كنوز الجنة متأول فاما تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او
الا ليا تليسيه واذا قيل لهم لا تفسدوا افسد من البحث فيها ومن
تاويل ذلك بان فاعله ضمير المبتدأ وان الجملة المراد بها اللفظ لها
حكم المفرد ومن الثاني ان المفتوحة الهمزة اذا خففت ولم يذكر اسمها
لان اسمها في التقرير حينئذ يكون ضمير شان ولا يخبر عنه الا بجملة واما
اذا ذكر الاسم فان الخبر يجوز كونه جملة ومفردا كما عرفت ذلك في بابها
وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله اذا دخل القول المحكي بلا خلاف
فان القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهي مسألة خلاف
وقد تعرض الزمخشري لهاتي كشافه في قوله تعالى قالوا سمعنا فتى
يذكرهم يقال له ابراهيم فقال قيل هو خبر مبتدأ محذوف او منادى والصحيح
انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى واطلق الفعل على نائبه لان تعريف الفاعل
بانه ما اسند الفعل اليه وقدم عليه يتناوله ووجه ترجيح هذا الوجه
سلامته من الحذف ولا يرد على المصنف قولي زيدا اي هذا اللفظ على المختار
لما عرفت وخرج بذكر المحكي بالتقييد به قولك قولي حق اذ لا حكاية
في هذا الخبر وكذلك خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة لوجوب تفسيره
بها وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها اي الشهادة فانه آثم قلبه
اذا جعل ضمير انه للشان لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا لينطبق
منها جملة ويصح كونها خبرا للضمير الشان مفسرة له واذا قدر ذلك الضمير راجعا
الى اسم الشرط وكان التقدير فان الكاتم جاز ذلك اي تقدير كون الخبر جملة
على نحو ما عرفت وان يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به فالخبر حينئذ مفرد وقيل
التفريع يدل على صحة كل من الوجهين اذ لو كان احدهما باطلا لكان التفريع
عبثا ويشكل عليه ما قدمه من ان الضمير اذا امكن جعله لغير الشان لا يجعل
على الشان لمخالفته القياس للضمير ان يقال ان مخالفته للقياس تقتضي منع
الحمل عليه عند امكان غيره لا امتناع الحمل فقد يكون غرض المصنف ذكر ما يحتمله
اللفظ من وجوه الاعراب مع قطع النظر عن رجحان محتمل وضعف آخر اراده

لارادة التدريب وهذا الاخير تعال ان الكلام في تخريج التنزيل وخبر افعال
المقاربة يشترط فيه ان يكون جملة وما كان منها مقرونا بان فليس بخبر عند
سيبويه فيندفع بمراد الاشكال على قول الجمهور انه خبر والحق ان في هذا المقام
تفصيلا وهو ان خبر افعال المقاربة ما كان منها للشروع في الفعل كطفق
واخواته وما كان منها للمقاربة نحو كاد واخواته وما كان منها للرجاء نحو
عسى واخواته على انها ثلاثة فما كان منها من افعال الشروع التزم فيه ان
يكون مضارعا مجردا من ان وما كان من افعال الرجاء والمقاربة
التزم فيه ان يكون مضارعا مقرونا بان والثاني من افعال المقاربة يجوز
فيه الوجهان ذكر ان وعدمها لكن الجرى مع كاد وكرب منها اعرف
وعسى واوشك بالعكس وذلك لان المضارع المجرد عن علم الاستقبال ظاهر
في الحال مناسب وقوعه خبر الافعال الشروع لان القصد بها حدوث مضمون
خبرها وكونه عليها مشتغلا والمضارع المصدر بان مستقبل فناسب
وقوعه خبر الافعال الرجاء لان الرجاء مستقبل وجاز الوجهان في افعال المقاربة
لان المقاربة بها ان يكونوا قعوا في الاستقبال ومن الوهم قول بعضهم
في فطفق مسحا ان مسحا خبر طفق مع كونه مفردا والصواب انه مصدر
لخبر محذوف هو جملة اي يمسح مسحا وجواب الشرط وجواب القسم اي
ما يشترط فيه ان يكون جملة جواب الشرط والقسم ومن الوهم قول الكسائي
وابن مالك في نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب يحلفون
مع انه مفرد لان لام العلة بعدها ان مقدرة وهي مع صلتها في تاويل المفرد
وقد مر البحث في ذلك في الكلام على حروف ان لم يكن على ذكر منكم وقد
قيل انه يستحق جوابا بل هو اخبار عن الحلف وقول بدر الدين بن مالك في
قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ان جواب الشرط محذوف
وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات
وهذا تقدير الكسائي وقد مضى في حرف الالف في بحث الالف المفردة ان الذي
ينبغي تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرات بالجمع ليوافق الملفوظ الدال
عليه ولان الجمع ذكر لمعنى فاذا قدر المفرد زال ذلك المعنى المراد او ان تقديره
كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء والتقدير الثاني باطل لانه تقدير
مفرد لا جملة لكن جواب الشرط لا يكون الا جملة قال الشارح ولا شك ان التقدير
الثاني باطل ان كان معتقدا ان ما كلمة من شرطية لا موصولة والا فقد يكون
اراد الموصولة واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به
في المعنى وذلك ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة تشابه لاسم الشرط
وصلته لجملة الشرط وخبره لجملة الجزاء في المعنى فان قولك الذي يأتيني فله

آلوصف في معني من ياتي الرمادفان قلت فما بيته انه اطلاق مجازي ولا قرينة
علي التجوز قلت بل القرينة قايمة وهي عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب
شرط لتعذر ترتب الحقيقة فحمل علي المجاز والعلاقة المشابهة ويجب عليه اي علي
التقدير الثاني كون من موصولة لا شرطية ليصح ولا اعتبار علي تقدير ابي
حيان المحذوف كمن لم يزين له لتصريحه بان من مبتدا موصول وقد
يتوهم ان مثل هذا المشار اليه هو التقدير الثاني والتثليثة المتوهمة البطلان
بقول صاحب اللوامع وهو ابو الفضل الرازي وقد يقع في بعض النسخ بدل اللوامع
اللوامح لكن الاول هو الموافق لما في البحر فانه قال في قوله تعالي امن خلق السموات
والارض لا بد من اضمار جملة معادلة لان التقدير كمن لا يخلق انتهي قال ابو حيان
في بحره من مبتدا وخبره محذوف قال ابن عطية تقديره يكفر بنعمته ويشرك به
وقدره الزمخشري خيرا ما يشركون فقدر ما اثبت في الاستفهام الاول
وقال ابو الفضل الرازي في كتاب اللوامع ولا بد من اضمار جملة معادلة وصار
ذلك المضمر كالمنطوق به لدلالة المجرى عليه وتقدير تلك الجملة امن خلق
السموات كمن لا يخلق وكذا اخواتها وقد اظهر في غير هذا الموضع ما اضمر
فيها كقوله تعالي امن يخلق كمن لا يخلق وتسمية هذا المقدر جملة
ان اراد بها جملة من الالفاظ اي ان اراد المعني اللغوي فهو صحيح
وان اراد الجملة المصطلح عليها في النحو فليس كذلك بل هو من المفرد ولكن
الجواب عن اعتراض ابي حيان هذا اشار المصنف بقوله والثاني
هذا مبني علي تسمية جماعة منهم الزمخشري في مفصله الظرف من نحو
زيد في الدار جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة وتقدير هذا
الجار والمجرور جملة بناء علي ان المقدر فيه نحو استقر هو مذهب الجمهور
وذهب الاخفش وتبعه ابن مالك الي انه من قبيل المفرد وان المقدر فيه نحو
مستقر واختاره ابن السراج انه قسم برأسه ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك
فان الظرف لا يكون جوابا للشرط وان قلنا انه جملة علي ان ابن مالك
كما عرفت لا يختار كونه جملة لقوله بانه مقدر بمفرد ويعني عن
الخبر باطراد ظرف او حرف جر تام معمول في الاسمية فاعل كون مطلق
وفاقا للاخفش تصريحا ولسيبويه ايما الا بفعله فقوله بالرفع احتراز
عن الناقص وهو ما لا يدل ذكره علي متعلقه نحو بك وعنك ولك
ووصف الكون بالمطلق لاخراج المقيد فان شانهما لا يغني عن الخبر النوع
السابع اشتراط الجملة الفعلية اي اشتراط كون الجملة فعلية في بعض المواضع
والاسمية اي واشتراط كونها اسمية في بعض ومن الاول جملة الشرط فانها
لا تكون الا فعلية نحو وان احد من المشركين استجارك واذا انشقت السماء فعلية



فعلية حذف فعلها علي شريطة التفسير ومنه خبر لولا اي خبر جملة شرط لولا فانها
اسمية وجملة جواب لو ولولا علي الصحيح من الخلاف لا تكون الا فعلية فلولا
اسمية الشرط فعلية الجواب والجملتان جملة الشرط وجملة الجواب
بعد لما والجمل التالية حروف التحضيض ايضا لا تكون الا فعلية وجملة اخبار
افعال المقاربة اي والجملة الواقعة خبر الافعال المقاربة ايضا كذلك
ولا يكون فعلها الا مضارعا وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري
ومتابعيه يشترط فيه ذلك نحو ولو انهم امنوا قال ابو حيان في ارتشافه
وما ذكره ابن هشام عن البصريين ان خبر ان بعد لو لا يكون الا فعلا ولا اسم
فاعل ولا يجيزون لو ان زيدا حاضر كلام مشكل لعله لا يصح لثبوت ذلك
اسما جامدا في القران وفي كلام العرب ومن الثاني الجملة بعد اذا الفجائية
وليتما علي الصحيح فيهما اما اذا الفجائية فقد تقدم في الكلام علي اختصاصها
بالاسمية وان الاخفش اجاز وقوع الفعلية بعدها بشرط قد واما ليتما
فقد تقدم ايضا ان ما اذا دخلت لم يسلبها الاختصاص بالاسمية خلافا
لابن ابي الربيع ومن تابعه في الارتشاف واما مجيء الفعل بعد لولا وليتما
هو مذهب البصريين اجازوا ليتما ذهبت ولعلما قمت ونعم الفراء
ذلك لا تجوز ولا تجي الجملة الفعلية بعدهما ووافقه علي ذلك في ليتما اخا
اصحابنا المعاصرون وانا لعلما باقية علي اختصاصها بالجملة الاسمية
ومن الوهم في الاول وهو اشتراط فعلية الجملة التي يقول من لا يذهب الي
قول الاخفش والكوفيين في نحو وان امراة خافت وان احد من المشركين استجارك
واذا السماء انشقت ان المرفوع مبتدا وما بعده الخبر فتكون الجملة اسمية وقد
وقعت شرطا وذلك خطا لانه خروج عن اعتمد عليهم وهم البصريون لما عدا
الاخفش فانه قال سهوا وذهولا عن قاعدة التزام الفعلية في نحو ذلك
واما اذا قال ذلك الاخفش والكوفي او من قال بقولهما فلا يعد ذلك الخراج
خطا لان هذا امر ذهب ذهبوا اليه حق عبارته ذهبا اليه لكن لما لم يكن
المراد بالكوفي شخصا معينا فكانه قيل او الكوفيون ولم يقولوه سهوا
عن قاعدتهم بل علي انه علي قاعدة نعم الصواب خلاف قولهم في اصل المسالة
واجاز ان يكون المرفوع محمولا علي اضمار فعل بعد ادوات الشرط فيقولون
فاعلا كما يقول الجمهور فالخلاف في جواز الاسمية واجاز الكوفيون
وصرح وجها ثالثا ان يكون المرفوع فاعلا بالفعل المذكور علي التقديم
والتاخير بناء علي مذهبهم في جواز تقديم الفاعل علي عامله مستدلين
علي جواز ذلك بنحو قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا هو بيت من مشطور
السريع ونسبه العيني للخنساء وفي الاغاني قبل ما انشده مصنوع والزباء تقع

الزاي وتشديد الموحدة مع المد وكان ابو حاتم يقصرها ويقول هي
تانيث زبان لا ازب الشما بالمعجمة وتشديد الميم بنت عمرو بن عامر
وهي السما ملكة الجزيرة ويعد من ملوك الطوائف وكان من شان جدها
عامر انه لما احس بسيل العرم خرج من اليمن ونزل الجزيرة واعالي
الفراة وملكها فغزاه جذيمة الابرش فقتله وبدد جموعه فهربت
الزبا عند مقتل ابيها الى الروم فلما رجع جذيمة الى بلاده رجعت الى
بلاد ابيها وبنت مدينة على الفرات فيما بين الرقة وبنت قصرا وحصنا
وجعلت تحت الارض نفقا لا يعلم به احد اعدته ليوم حصارها
ثم عزمت على الاخذ بثار ابيها فقالت لها اختها وكانت ذات راي
انك امراة مطموع فيها ولكن خذيه بالخديعة فكتبت اليه ان رايت
ان تصل جناحي بجناحك وملكي بملكك فافعل فاستشار اصحابه
فاشاروا بالمسير اليها الا قصير بن سعيد مولى جذيمة فانه اشار
عليه بان لا يفعل فسار اليها وجعل على ملكه عمرو بن عدي وهو ابن اخته
رقاش ولما قرب جذيمة من قصر الزبا اشرفت عليه منه ولبست معها
فيه غير الجواري فقالت ما احسنك من عروس تجلى علي وانكنا فلما
دخل القصر قالت للجواري وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها خذن
بيد سيدكن ثم امرت بقطع رواهشه في طست الى ان يموت والرواهش
عروق باطن الذراع فقطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزبا
لا تضيعن دم الملوك فقال جذيمة لا يحزنك دم اراقه اهله فقالت الزبا
دما الملوك تشفي من الكلب وانما جمعت دمه في طست لان المنجمين قالوا لها
ان قطرت من دمه في غير الطست قطرة طولبت بدمه وقتلت به
ولما قتل جذيمة ركب قصير ولحق بعمرو فقال له عمرو ما وراك فقال
سعى القدر بالملك الى حتفه على رغم اني وانفه فما تطلب بثاره فقال
عمرو وكيف وهي امنع من عقاب الجو فقال قصير اجدع انفي واضرب
بالسياط ظهري فقال له عمرو انت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير
انف نفسه وضرب بالسياط ظهر نفسه ولحق بالزبا فلما وصل الى
بلدها قيل لها هذا قصير مجدوع الانف مضروب الظهر بالسياط
فقالت لامر ما جدع قصير انفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل
بك هذا قال عمرو وقال لي انت اشرت على خالي بالمسير اليها واراد
قتلي فشفع في اصحابه فجدع انفي وضرب ظهري وتوعدني بالقتل
فهربت اليك فاكرمته وقالت له اقم عندنا فاقام عندها يتحيل في قتلها
واخذ بلادها فاقام مدة ثم قال ان لي ببلد العراق اموالا واحسان



واحب ان تاذني لي في التوجه لاحضارها فاذنت له فقدم العراق وارسل
الى عمرو ان انفذ الي احمالا من الخز والهدايا فانفذ اليه فقدم عليها بها
فاعجبها ثم فعل ذلك مرارا حتى عرف باب نفقها الذي يمضي
الى حصنها فخرج الى العراق وارسل الى عمرو ان ابعث الي بالفي رجل على
الجمال في الغرائر بالسيوف فجهز له ما قال وتجهز عمرو فيهم فلما
قدم قصير خرجت الزبا تنظر اليها فصعدت الى اعلى قصرها فلما رات
الجمال ارتابت وقالت ● ما للجمال مشيها وئيدا ● اجندلا يحملن ام حديدا ●
ام صرفانا باردا شديدا ● ام الرجال جثما قعودا ● فلما دخلت الجمال
من باب المدينة وتكاملوا فيها اخرجوا الرجال روسهم من الغرائر وخرجوا
ينادون يا ثارات جذيمة واوقعوا السيوف في الناس وقصدت الزبا باب
النفق لتهرب منه فاذا عمرو وقصير سبقاها اليه فقالت بيدي لا بيدك
وكان معها فص مسموم فاهوت به الى فيها فادركها عمرو فقطعها واستولى
على خزائنها واخرب مدينتها وعاد الى الحيرة والله اعلم والزبا فعلا
من الزبب بالتحريك وهو كثرة الشعر والوئيد قال الجلال بفتح الواو وكسر الهمزة
ودال مهملة هو شدة الوطء على الارض يسمع كالدوي من بعد والمناسب
هنا اعتباره بمعنى الرزانة والتاني في المشي ففي القاموس بفتح
الهمزة وسكونها والوئيد والتوءاد الرزانة والتاني وفي الصحاح
مشى مشيا وئيدا اي على تؤدة وانشد البيت وتاد في مشيه وتواد
في مشيه وهو افتعل وتفعل من التؤدة واصل التاء واو ويقال اتئد في امرك
انتهى والجندل الحجارة والصرفان بالصاد المهملة والراء كعثمان جنس
من التمر قال ابو عبيدة لم يكن يهدى الى الزبا شي كان احب اليها من
التمر الصرفان وانشد ولما اتتها العير قالت ابارد من التمر ام هذا حديد وجندل
وفي امالي ثعلب وزعم قوم انه الرصاص والجثم بضم الجيم وفتح المثلثة مشددة
جمع جاثم يلبد بالارض ورواه الجلال بلوذا قمصا بضم القاف
وتشديد الميم والصاد المهملة من قمص الفرس اي استن وهو ان
يطرح يديه ويرفعهما ويعجن برجليه بدل جثما والقعود بضمتين
جمع قاعد فيمن رفع مشيها فانه يقال حينئذ هو مرفوع بالاصالة او
بالتبعية ولا سبيل الى الثاني اذ لا يتاتى فيه البدلية من الضمير المستكن في الظرف
بصوغه مما ياتي من المصدر بمعنى الحال واذا كان مرفوعا بالاصالة فهو اما مبتدا او فاعل
لا سبيل الى الاول اذ لا خبر له من حيث المعنى الا وئيدا وهو منصوب فتعين
ان يكون فاعلا بوئيد والظرف هو حال من الجمال وقد تقدم عليه اي شي ثبت
للجمال حال كونها وئيدا مشيها واذا تقدم فاعل الصفة ففاعل الفعل اولى

لقوة الفعل في العمل وقال ابو حيان رايت في بعض التعاليق عن ابن الحاجب انه قال
اجمع النحويون على ان الفاعل اذا قدم على فعله لم يرتفع به نعم قال البصريون
يرتفع بالابتدا والفعل خبر عنه وللكوفيين ثلثة اقوال الاول ان زيد
من قولك زيد قام مرفوع بالضمير الذي في قام الثاني انه مرفوع بموضع قام
لان الموضع موضع خبر زيد قال ثعلب الثالث انه مرفوع بما عاد عليه
من ذكر الضمير ثم اخذ المصنف في تخريج هذا البيت فقال وقد كما اي سمتها
والانسب التغيير كما هو عند الجماعة مبتدا محذوف خبره وفي معمول الخبر
نايبا عن الخبر اي سمتها تكون وزيدا او يكون المقدر مضارع كان
التامة وزيد على التقدير من حال وقد يقع في بعض النسخ اي توجد
على التغيير ونظيره قراءة بعضهم ونحن عصبة بالنصب والتقدير
ونحن نوجد عصبة فحذف الخبر وبقي الحال نايبا عنه وسد مسده فقولهم حكمك
مسمطا اي مثبتا نافذا وسد الحال عن الخبر في هذا المثل قليل جدا لان الحال
فيهما يصح الاخبار بها ولذا قرا الجمهور ونحن عصبة بالرفع وانما تسد
الحال عن الخبر حيث لا يصح الاخبار بها نحو اخطب ما يكون الامير قايما
ولا يكون منهما بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف يعني قوله
للجمال وهو الضمير المنتقل اليه من متعلقه لان فيهن حرف بدل اشتمال
من الجمال اما كونه بدل اشتمال على رواية الجر فظاهر ويعني
ما للجمال منها المشي الجمال واما كونه بدل البعض على رواية الرفع
من الضمير فلم يظهر لي وجهه وعسى الله ان ياتي بالفتح
والقول بالبدلية عليهما عزاه الجلال الى ابي علي لكن من غير
تقييد بكونه بدل بعض لانه اي لان هذا الضمير عايد على ما وهي
الاستفهامية وهذا تعليل للا يكون ومتى ابدل اسم من اسم
استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام نحو قولك
من جاءك ازيد ام عمرو ام خالد فلذلك حكم ضمير الاستفهام العايد
اليه فانه اذا ابدل منه وجب اقتران بدله بحرف الاستفهام
ولانه لا ضمير فيه راجع الى المبدل منه وبدل البعض يستدعي
ضميرا كما ذكر انما الضمير فيه راجع الى الجمال وليس مبدلا منه
ومنه اي من البدل قول بعضهم في بيت الكتاب هو علم بالغلبة على كتاب
سيبويه كما غلب البيت على الكعبة والنجم على الثريا وقلما وصال
على طول الصدود يدوم هو بعض بيت من ثالث الطويل وتمامه
صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم وقايله
المرار ان وصال مبتدا ووجه توهم هذا القول ان قل المكفوفة بما لا تدخل

١٩٦

تدخل الا على جملة فعلية نحو قوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد
داعيا ومجيبا فجعل ما بعدها مبتدا يودي الى جعلها اسمية كما لا يخفى وقد صرح
المصنف في الكلام على ما من حرف الميم بما قلناه وكان ينبغي ذكر ذلك هنا التفريع عليه
ماه ذكره من الوهم قيل ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب
لوصال مبتدا اي على تنازع البيت مصدر يدوم لا كما قدمناه ذهب اليه بعضهم
وانما نقص بالجملة الاسمية صرح به في التسهيل واجيب بانه لم يذكر ان هذا
القايل انه يقول هذا على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن
مالك كان ظاهر كلامه انه يبني خطاه هذا على ما هو المعروف عند
النحاة فورد عليه انه ليس كذلك والصواب انه فاعل بيدوم محذوف
مفسرا بالمذكور والتقدير قلما يدوم وصال وقول اخر في نحو
اتيك يوم زيد امقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتدا وذلك
خطا عند سيبويه لانه صواب عند غيره وليس تخطية هذا
القايل استنادا الى قول سيبويه باولى من تصويبه استنادا الى قول
غير سيبويه قاله الشارح ثم قال والانصاف ان من ترقى اخر
الحجة البالغة ان سيبويه قال بان اعمال اذ في قوله تعالى الا حين
اي الاشبه بالمفعول به وقال المصنف والصواب انه تنبيه على تخطية
سيبويه غير مبال بامامته وعلو شانه في هذه الصناعة لما لاح له من
الدليل على خلاف قوله فهل يحل ان يقال للمصنف ما قلته في هذه الاية
خطا لانه مخالف لما قاله سيبويه فيها هذا ما لا ينبغي ان يرتكب والحق
احق ان يتبع واعتذر عن المصنف بانه لم يخطي ذلك القايل مستندا الى قول
سيبويه وانما اخبر بان هذا القول خطا عند سيبويه ولم يقصد منه انه صواب
عند غيره وكان هذا المعتذر غفل عن حكم المصنف على هذا القول بانه من الوهم فانه بصدد
الاقوال الواهية وان اخباره هذا استند لهذا الحكم وحينئذ يتجه ما قال الشارح كما لا
يخفى واما كان ذلك خطا عند سيبويه لان الزمن المبهم المستقبل كيوم في المثال يحمل على اذا في
انه لا يضاف الى الجمل الاسمية كما لا يضاف اذا اليها واما قوله تعالى يوم هم بارزون
فقد مضى في الباب الثاني في الكلام على الجملة الرابعة من ذوات المحل ان الزمن هنا
محمول على اذ التي هي ظرف زمان ماض لا على اذا التي هي ظرف زمان مستقبل لانه لتحققه نزل
منزلة الماضي المحقق واذ تضاف الى الجملتين واما جواب ابن عصفور عن سيبويه فانه
لما وجب حمل الظرف على المفعول به الحق بهم المفعول به في يوم التلاق
في قوله تعالى لينذر يوم التلاق لان يوم التلاق منذور لا منذر فيه فمردود
بالنقل عن سيبويه وانما ذلك على اسم الزمان مطلق ظرفا كان او غيره فاسم الزمان مطلقا
محمول على اذ في الاختصاص بالاضافة الى الجمل الفعلية ثم عقد الجواب بالبدلية من المفعول

به ان تاتي لابن عصفور في الاية لا ينافي لمعنى قوله ولن في شفيعا يوم
لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فان اسم الزمان فيه
هو فلا عاله وقد اضيفا الى الجملة الاسمية وهذا البيت قد تقدم انشاده
والكلام عليه وانه يمكن تاويله على حذف لكون بعد لا ومن الوهم ايضا
قول بعضهم هو ابو البقاء فمن كان منكم مريضا او به اذى
من راسه بعدها جزم بان من شرطيه انه يجوز كون الجملة الاسمية
وهي به اذى والجار في به لمن او الباء للالصاق ويجوز كونها بمعنى
في ومن راسه الاستقرار متعلق به او صفة لاذى وعليهما فمن فيه لا بتدا الغاية
معطوفة على كان وما بعدها وبرده انه جملة الشرط لا تكون اسمية
فكذا المعطوف عليها لا تكون اسمية قيل هذا الا يلزم لان الثواني يغتفر
فيها ما لا يغتفر في الاوائل وسياتي عن المص في القاعدة الثانية من الباب
الثامن ان يونس خرج قوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون
فانا معشر نزل على انه اراد او انتم تنزلون فعطف الاسمية على جملة
الشرط وقال في قوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم
لها خاضعين انه لا يكون في الشعر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا
معنى ولكن اغتفر ذلك في الاية لان ظلت معطوف على الجواب لا جواب
اول على انه لو قدر اي على تسليم هذا البعض لو قدر من موصولة متضمنة
معنى الشرط لا شرطية لم يصح قوله ايضا لان الفا لا تدخل في الخبر اذا كانت
الصلة جملة اسمية خلافا لابن الحاج في ذلك فانه جوز الذي هو يأتيني فله
درهم لعدم شبهه اي شبه الموصول حينئذ باسم الشرط فلا يناسب
تضمنه معناه ويحكى الجواب عنه بما عرفت من ان الثواني يغتفر فيها ما
والصحيح ان قوله تعالى او به اذى من راسه من عطف المفردات فهو عطف على
مريضا واذى مرفوع بالفاعلية للجار والمجرور والتقدير او كائنا به اذى من
راسه وقيل من عطف الجملة على المفرد لكونها في موضعه وعليه فاذى مرفوع
بالابتدا وبه في محل رفع على انه الخبر وقيل من عطف الجملة على الجملة لكن
بتقدير كان وحذفها لدلالة كان الاولى عليها اي او كان به اذى من راسه
وقول الحلى ظاهر في قوله فان لا مال اعطيه فاني صديق من غدو او من رواح
هو من اول الوافر ولم يسم قائله واراد بكونه صديقا من الوقتين انه
صديق على كل حال وقول الحريري وقول الشاعر بنت كبلي ارسلت شفاعة
الي فهلا نفس ليلى شفيعها وهذا البيت ايضا مما تقدم انشاده والكلام
عليه انما بعد ان الشرطية في البيت الاول وهلا التحضيضية في البيت
الثاني جملة اسمية نائبة عن الجملة الفعلية مجوزا وقوع الاسمية حيث



حيث يختص به الفعلية والصواب ان التقدير في الاول فان لا اكن وفي
الثاني فهلا كانت اي لا امر وبالثاني نفسير للضمير المستتر في كان المقدرة
والجملة الاسمية فيهما خبر لاسم كان ومن ذلك قول جماعة منهم ابن يحيى
في ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية
جواب لو قيل ليس هذا ذهولا عن هذه القاعدة فانهم مصرحون بجواز
وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهب لبعضهم اختاروه فلا يكون التخريج
عليه غلطا وانما وجه الرد عليهم ان يقال والصواب خلاف قولهم
في اصل المسئلة ويبسط الدليل على ذلك ولعل هذا هو حاصل العدول في هذا
المقام عن قوله والصواب الى قوله والاولى ان تقدير الجواب محذوفا
اي لكان خيرا لهم ويتفرع على صوف الشرط متعداه او ان يقدر لو بمنزلة ليت
في افادة التمني فلا يحتاج الى جواب وللمثوبة الى اخره على التقدير بيانا
ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم
مقتصد ان الجملة المقرونة بالفاء اسمية جواب لما والظاهر ان الجواب
جملة فعلية محذوفة والاسمية تفصيل لها اي انقسموا قسمين فمنهم
مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا اي ان الجواب ليس هو المذكور ان
جواب لما لا يقترن وما جعلوه جوابا لها مقترن بها ومن الوهم في الثاني
وهو اشتراط الاسمية في بعض الجملة الصحيحة المواضع قول كثير من النحويين
في الاشتغال اي النصب عليه نحو خرجت فاذا زيد ضربه عمرو انه يجوز زهير
النصب على الاشتغال بعد اذا الفجائية وهو يقتضي وقوع الفعلية بعدها ولا
تقع بعدها الا الاسمية قال ابو حيان في هذه المسئلة ثلاث مذاهب الاول منع
الرفع في الاسم الواقع بعد اذا على الابتدا لان اذا هذه لا يليها الا الاسمية
واليه ذهب ابن مالك الثاني النصب على الاشتغال اي جوازه الثالث للاخفش
قال ان اقترن الفعل بعدها بقد نحو خرجت فاذا زيد قد ضربه عمرو صح
الاشتغال والا فلا اي يتعين الرفع ووجه الفرق ان الفعل اذا اقترن بقد كان
بمنزلة الجملة الاسمية بدليل دخول واو الحال عليه حينئذ كما يدخل على الجملة
الاسمية تقول جاء زيد وقد خرج عمرو كما تقول جاء زيد وعمرو خارج ومن
العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته اي اجاز النصب على الاشتغال
بعد اذا الفجائية اذ جعل الرفع بعدها مختارا لا مع قوله في امالي في نحو
الظرف وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها اعتراض متوجه على ابن
الحاجب وقد حاول النيلي عذرا بما لا يظهر كلام وكان قال
لزوم وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجاة ان يمتنع النصب فيما
اضمر عامله اذا وقع بعدها نحو كخرجت فاذا عبد الله يضربه

وجوزوا النصب على
عمرو ولان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على
خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدا والخبر قال النجم السعيدي بعضهم لما كان
بعد اذا مبتدا وخبر والخبر مشتغل عن المبتدا بضميره اجري هذا الكلام
مجرى غيره مما لم يقع بعد اذا المفاجاة نحو زيد ضربته فكما جاز النصب
في هذا اجاز النصب في ذلك وكانهم قطعوا النظر عن اذا وروعي
مجرد صورة المبتدا والخبر وافق لجواز النصب انما نشا من قطع النظر عن
اذا ولا يخفى ان قطع النظر عما هو موجود امر مرجوح فالنصب الناشي
منه يكون مرجوحا فالرفع يكون مختارا قال الشارح بل قطع النظر عما هو
موجود مراد الغا لاحتمال عدم الالغا وهو باطل فالنصب الناشي عنه
يكون باطلا فيكون الرفع واجبا واجاز بنا ابي الربيع والسيمان بن امرية
ان يكون انتصاب زيدا على الاشتغال كالنصب في انا زيد امرته
ويلزمه وقوع الفعلية المكنونة بعد الصواب ان انتصابه بليت وما
زائده غير كافة لانه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد بعد ليت م
قال ابو حيان وقفت على كتاب لظاهر القزويني ذكر فيه ان ليتما
تقع بعدها الجمل الاسمية والفعلية ونقل ابو جعفر الصفار عن البصريين
جواز وقوع الفعلية بعد ليتما **تنبيه** اعترض الامام فخر الدين
الرازي على الزمخشري في قوله والذين كفروا بايات الله اولئك هم
الخاسرون ان الجملة معطوفة على وينجي الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف
على الفعلية للتخالف بينهما وقد مر ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية
لا يمنع التعاطف اي عطف احدهما على الاخرى بعد التناسب بين المعطوفين
مطلوب ولا يمنع التخالف الا لنكتة كما يقال ارتد في قصد الكافرين الدلالة
على ثبات خسرانهم فناسبه الاثبات بالاسمية الدالة على الثبوت
والتعبير في قصة المومنين تصوير نجاتهم لما نال غيرهم من السوء
اشعارا بتعظيم منة الله عليهم وعمله فناسبه الاثبات بالفعلية
ذات المضارع ليدل على استمرار تجدد هذه النجاة فيما فوقنا
وقال قاضي المفسرين في قوله تعالى والذين كفروا متصل بقوله
وينجي الله الذين اتقوا وما بينهما اي بين قوله الله خالق
كل شي وهو على كل شي قدير له مقاليد السموات والارض
اعتراض للدلالة على انه مهيمن على العباد مطلع على افعالهم
مجازيهم عليها وتغيير النظم للاشعار بان العمدة في فلاح المومنين
فضل الله وفي الكافرين ان خسروا انفسهم والتصريح بالوعد والتعريض
بالوعيد قضية للكرم وخصص بعد الخيانة بهم لان غيرهم لا حظ

٢٠١

له حظ من الوجهة والثواب وقال بعض المتاخرين في نحو الى اللقا
فقوله ما اي ينحصر من كلمة الله انه نحو تكون الجملة الاسمية يعني جملة
منحصر من كلمة الله بلا من قطلنا بعضهم على بعض مع اللقا فعلية بعدا
سوددا لان الاسمية لا تبدل من الفعلية للتخالف بينهما النحو ولم
نعم دليل على امتناع ذلك اي على امتناع الابدال مع التخالف بالاسمية
والفعلية وكان هذا البعض قاس البدل على العطف بجامع التبعية وقد عرفت
حكم العطف **النوع الثامن** وقد يقع في بعض النسخ الثامن بدون
النوع **اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية** اي ان تكون خبرا اي
مركبا يحتمل الصدق والكذب **وفي بعضها الانشائية والاولى
كثيرا كالصلة والصفة والحال** اما وجب في الجملة التي هي صلة او صفة
كونها خبرية لانه انما يجي بالصلة والصفة ليعرف المخاطب الموصول
والموصوف من اتصافهما بمضمون الصلة والصفة ولا يجوز اذن الا
ان تكون الصلة والصفة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة الخبرية لان غير الخبرية اعني الانشائية
بالاستقرا اما ايقاعية نحو بعت وطلقت وانت حر او طلبية كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والدعا ولا يعرف المخاطب
حصول مضمونها الا بعد ذكرها واما الحال فاما وجه كونها خبرية
ايضا لان القصد من التقييد بالحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
بوقت وقوع مضمونها فمعنى قولك جاني زيد راكبا ان المجي الذي
هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ومن
ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية طلبية او ايقاعية كما
عرفت وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فلا يتوقف
تخصيص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون والمراد بمضمون
الطلبية معناها المصدري الذي تدل عليه بجوهرها فان ذلك
هو مضمونها الاصلي واما الطلب فهو مضمون الصيغة العارضة
وهو في حكم الايقاع من الانشا ان الايقاعية فاسد واما الايقاعية
نحو بعت فان المتكلم بها لا ينتظر بها الى وقت تحصل فيه مضمونها
بل القصد مجرد ايقاع مضمونها وهو غير قصد وقت الوقوع نعم
يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت
المضمون ومن ثم ترى بعضهم يقولون ان الايقاعيات حالية **والجملة
الواقعة خبر الكان** واخواتها في السهل وكلها تدخل على المبتدا
والخبر ان لم الخبر عنه جملة طلبية قال الشارح في شرحه وينبغي ان تقول ولا

انشائية فانه لا يجوز كان عندي بعتكه على قصد الانشا او خبرا لان او
لضمير الشان قال الرضي ولا تقع اخبار هذه الافعال الناقصة جملا طلبية
وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات بمضمون اخبارها في الحقيقة
الا ترى ان معنى كان زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد
ان لم يكن وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر فلو كانت اخبارها
طلبية لم يخل من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض
الكلام لان هذه الافعال تكون صفة لمصدر خبرها يدل على ان المصدر
مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير
محكوم عليه بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في
جميعها فاعل للفعل الناقص فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب
غلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه بهل غير ثابت
عنده فيتناقض وان كانت طلبية مع اخبارها وهي كما ذكر صفة
للاخبار اكتفي بالطلب منها عن الطلب في اخبارها تقول لكن قائما اي
قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وان اختلفت الطلبات بان كان احدهما
امرا مثلا والاخر استفهاما نحو ليكن هل ضربته لم يجز لان الطلب في احدهما
طلب في الاخر فيجتمع طلبان مختلفان على مصدر واحد في حالة واحدة اي
وهو محال واما خبر ان اذا كان جملة فالاكثرون على منعها وما جاء انشا
مئاول ونقل ابن عصفور في شرح الجمل الصغير ان المسئلة خلافية وان الصحيح
الجواز واجاز ابن مالك دخول ان على ما خبره نهي على قلة قال ابن قاسم وينبغي
ان يخص الخلاف بان اي دون اخواتها فانه مورد السماع وايضا فلا يمكن
في ليت ولعل وكان قال ابو حيان لانه لا يصح ان تكون جملة النهي متعلق
للترجي والتمني والتشبيه وان الحق بان لكن فيمكن ذلك والذي يختاره
لا يجوز وعليه نصوص شيوخنا وقال بعض المتاخرين الحق ان الطلبية
معنى الخبرية لقوله تعالى ربنا اني اسالك رحمة من عندك اللهم اني اعوذ
بك من المغرم والماثم وكثرة ذلك في الحديث وغيره معروفة ولا يجوز
اني بعتك ولا انك اسطالق بقصد الانشا والفرق ان الطلب يقبل التا
التاكيد لتاخر متعلقه فيؤكد طلبه كما يؤكد النسبة الخبرية بخلاف الانشا
الذي يقع متعلقه معه فانه لا يقبل التاكيد واختار الرضي جواز وقوع
الجمل الطلبية والمصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك
خبرا لان المكسورة ولكن فانه قال ولا ارى منعا من وقوعها خبرا لهما كما
في خبر المبتدا وان كان قليلا قال الله تعالى [illegible] واما ضمير الشان
فانه ايضا لا يفسر الا بجملة خبرية ووجه ذلك مفهوم من قول الرضي وهذا
الضمير

الضمير اي ضمير الشان راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه مقدرا تقول مثلا هو
الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستفهم الامر فقال ما الشان
والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه
الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفي في المفسر بخبر هذا الضمير الذي
يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان
الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات
لكن سميت تفسيرا لما ذكرته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم
الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيا
عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير قيل والواقعة خبرا
للمبتدا وهذا ما ذهب اليه ابن الانباري وبعض الكوفيين اوجوابا
للقسم غير الاستعطافي التي يقبل فيها الغلو فمنهم [illegible] اما في خبر المبتدا
فلان اولئك اعني مانعوا من وقوع الخبر طلبا او انشا لان الخبر ما يحتمل الصدق
والكذب قال الرضي وهو وهم وانما اتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد
بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس
من فعل شيا في قولك ازيد عندك يسمونه خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل
الخبر عندهم هو المجرد المسند المغاير للصفة المخصوصة ويدل على
جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا
على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه والتحقيق ان مغلطه
اولئك من المنع لان الخبر هو المحتمل للصدق والكذب والانشا لا يحتملها
غلط نشا من اشتراك الخبر بين ما يقابل الانشا وخبر المبتدا كما افصح
كلام نجم الائمة وقد تقدم منا في الباب الثاني في بحث الجملة المجاب
بها القسم ما فيه غنية عن اعادته هنا وقد اعدنا بعضا منه تذكيرا
لك به ونظيره منعهم من وقوع الجملة المستقبلة حالا للتنافي بين
الحال بين الحال والاستقبال فانه نشا من اشتراك لفظ الحال بين
الفضلة المبينة للهيئات وما هو بمعنى الزمن الحاضر وقد مثل ابن [illegible] القسم
جملة انشائية يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير
الاستعطاف وان كانت طلبية فهو الاستعطاف وقال ابن عصفور
في شرح الجمل الصغير القسم كل جملة وكد بها جملة اخرى ليقومن زيد
وكلتاهما خبرية نحو قولك احلف بالله ليقومن زيد فقولك احلف بالله جملة
وكد بها جملة ليقومن زيد وكلتاهما خبريتان لانهما محتملتان للصدق
والكذب فلم يفرق ولو قلت اقسم بالله هل يقوم زيد لم يجز ذلك
لانها غير محتملة للصدق والكذب فلم يفرق في اشتراط كون الجملة الجواب

عطا أنتم

خبريه بل في مكان استعطافيا وغيره لكن دعواه ان جملة الخبر القسم خبرية
ايضا ممنوعة وانما المشهور انها انشائية لا انها لا انشا القسم نقلناه عن
ابن جني واعلم ان بالقسم بالطلب معها بغير القسم الا في الاستعطاف فلا
يقال الحلف بالله قم ومن الثاني وهو مما يشترط فيه كونه جملة انشائية
جواب القسم الا استعطافيا كقوله بربك هل ضممت اليك ريا هو صدر
بيت من اول الوافر عجزه قبيل الصبح او قبلت فاها وللمشهور انه للمجنون
ليلى الا ان من عزاه اليه انشده بلفظ ليلى بدل ريا ومن انشده بلفظ نعم ايضا
وفي الاغاني عن الهيثم بن عدي قال مر المجنون ذات يوم بزوج ليلى وهو
جالس مصطلي في يوم شات فوقف عليه ثم انشا يقول • بربك هل ضممت
اليك ليلى • قبيل الصبح او قبلت فاها • وهل رفّت اليك قرون ليلى • رفيف
الاقحوانة في نداها • فقال اللهم اذ حلفتني فنعم فقبض المجنون بكلتا
يديه قبضتين من الجمر فما فارقهما حتى سقط مغشيا عليه وسقط الجمر من
لحم راحتيه فقام زوج ليلى مغموما بفعله متعجبا منه وارادت بقرونها ذوائبها والرفيف
اهتزاز العروس الي بعلها والاقحوانة بالضم واحدة الاقاحي نبت معروف وفي
في القاموس لنبات البابونج وندها بكون نداها الاعطر منها في تلك الحالة قوله •
بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة صدر بيت من اول الطويل عجزه ابي غير ما يرضيك في
السر والجهر والمراد من سمى فاتله وما ورد على خلاف ما ذكرنا وامن الاول اي
من التاويل في الاول واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها
وقد تقدم الكلام على هذا البيت في الباب الثاني في الكلام على الجملة المعترضة وخرجه
على اضمار القول اي قبل التي اقول لعلي فالمتنبه محكية بالقول المقدر وهو الصلة
او على ان الصلة ازورها وهي خبرية وخبر لعل محذوف والجملة معترضة
بين الموصول وصلته اي لعلى افعل ذلك ومنه ايضا قوله جاوا بمذق هل رايت
الذئب قط وهذا ايضا مما تقدم شرحه مستوفي في حرف اللام من الباب الاول في الجمل
وقوله ما انت ويب ابيك لا نعدمه هو بيت من ارجوزة من مشطور الرجز عزاها
ثعلب في اماليه لابي محمد الحذلمي وجملة لا نعدمه صفة اخ وفي رواية اذ ليس
المراد وصف الاخ بانه غير معدوم وقيل خبريه وهي صفة من غير تاويل اي لا نعدم
نصرته في الملمات وخرجها ايضا على اضمار القول اي اخ يقول فيه لا اعدمنا
الله تعدمه وعندي معمول لعند وقد ذلك فالجملتان الانشائيتان
صفتان بالتحول تاويل المذكور ولا خفي ان الكلام على اللف والنشر
غير المرتب وقول ابي الدرداء هو عويمر او عامر بن زيد بن
قيس الانصاري الخزرجي الصحابي الجليل حكيم هذه الامة
وزاهدها ونقيبها شهد ما بعد احد من المشاهد لتاخر اسلامه عن اول الهجرة قليلا
ولي



واخبرتهم ترى

ولي قضاء دمشق ومات بها وقبره بباب الصغير في خلافة عثمان سنة احدي
او اثنين وثلاثين وجدت الناس اخبر تقله اي تعاد فيه الناس معولا
ذكر في الصحاح خبرت الشي اخبره خبرا بالضم وخبره بالكسر بلوته وتقله تقلا
ببغضه والجزم على انه جواب الامر الذي وقع موقع الحال على تقدير القول
وصدقيصادق او بوقع ثاني المفعولين على انها من اخوات ظن بتقدير القول
اي وجدت الناس مقولا في حقهم ذلك ومفعول اخبر محذوف ولكونهم مفعول
حرانه اي اخبرهم تقلهم والهاء في تقله هاء السكت او ضمير افرد نظرا الى لفظ
الناس اذ كل واحد ولا حذف من الجواب وقال الميداني مرتضى الناس نصبه
بالاغراء اي اخبر الناس تقلهم ثم حذف الضمير اي من تقلهم ثم ادخل ها السكت
والجملة في محل نصب بوجدت وقال ابو عبيدة خرج الكلام على لفظ الامر
ومعناه يريد انك اذا اخبرتهم قليتهم بحيث بحكم الناس وسوء معاشرتهم بحده
وقوله وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع هو من اول الوافر
قاله ابو زيد في نوادره هو لبعض بني نهشل وقبله الايام فادعي الالوسي
على بني رفقه بنا سماحي اي لا تلومينني على ما يرتفع به صيتي وذكري وذكريني
به بل وبالمكارم قال ابو زيد ام واقع يريد ام فارعة فحذف وذلك شاذ لانه ليس
بمنادي الا ان المنادي الام وسماحي ذكري في الناس وحسن الثنا عليهم و
المكارم جمع مكرمه ودلي امر من دلال المرأة وهو دلالها وتدللها على زوجها
تريه جراءة في تغنج وتشكل كانها تخالفه وما بها خلاف وقد دلت تدل وقد يتوهم
انه من الدلالة لاقترانه بذكريني فانه امر من التذكير وليس كذلك لان هذه مصدرها
الدلالة لا الدل والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح المهملة المراة الحاذقة الماهرة
بعمل اليدين والجملة الانشائية في هذا البيت ما وله بالجملة الخبرية وكوني
تذكريني لما عرفت من اشتراط كون خبر كان جملة خبرية وقال الصغاني وجوزان
يكون الخبر محذوفا وذكريني امر مستانفا اي كوني بالمكارم مذكرة وذكريني ثم قوله
ثم من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فليمدد • وفي المغني لا رجحان
فليمدد يحتمل ان يكون على معناه من الطلب ويكون دعاء على صيغة الطلب
لانه الاصل ويحتمل ان يكون خبرا في المعنى وصورته صورة الامر تقديره
فيمد له كما جا يراد به الخبر في قول الشاعر وكوني بالمكارم ذكريني اي تذكريني
كما وقع الامر وارادوا به وقوله انما الذئب قلتم اسعوا سعيكم لا تحسبوا ليلكم
عن السعي نائما هو من ثاني البسيط ولم اقف على تسمية قائله وكما وقع
جملة النهي خبرا لان على التاويل واسناد نام الي ضمير الليل مجازا
والمراد نوم اهله اي لا تحسبوهم سكنوا عنكم وتركوا الاخذ بالثار

سيدهم منكم حين سكونهم عن الاختيار سيدهم نوما على سبيل الاستعارة قاله
الشارح وقال المحشي المراد بالليل النفس المعنى لا تخوفوهم سكنوا عنهم
وما تطلب رجوع هذه الارادة والوجه ما علله الشارح واشار الليل على
مقابله لانه محل اعمال الفكرة بذكر الحوادث فتقوى فيه داعية
هذه الوطرية الاخذ بالثار وقوله اي اذا ما القوم كانوا انجية
واضطرب القوم اضطراب الارشية هناك اوصيني ولا توصي بيه
فان خبر ان فيه جملة امرية وقد عطف عليها جملة النهي وهذه ابيات
من مشطور الرجز وهي من ابيات الحماسة ولم يسم قائلها ويروى بعد
ثانية وشد فوق بعضهم بالاردية ما في قوله اذا ما زايدة والانجية
بالجيم جمع نجي فعيل من النجوى وهي المسارة واضطرب القوم اي لم
يثبتوا لجزعهم على الخيل او اضطربوا في الراي واختلفوا القوه الجزع
والارشية بالشين المعجمة جمع رشا بكسر الراء والمد وهو الحبل يجعل
في الدلو وهو الكلام فيقدر بالولا والاردية جمع رداء وهو ثوب معروف
يريد ان الناس ~~يحبسا ان الناس~~ لما حزبهم من الامر اذ سار بعضهم
بعضا واضطربت اراؤهم كاضطراب الحبال في الابار حالة الاستقا
وشد فوق بعضهم لئلا يسقط لضعف الاستمساك اصابهم على الخوف
او غيره بالاردية لئلا يثبت على ظهر فرسه فهونا ثمة الراي قوي
الجاش لا يتزلزل لشداد قدره وكان محاعنه فلانه حديرات
يوصي بما غيره ولا يوصي غيره عليه وهناك بكسر الكاف وينبغي
الا تستثني من منع ذلك اي من منع وقوع الانشائية في خبر
وخبر ان المفتوحة المخففة اذا خففت فانه
يجوز ان يكون جملة كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله
عليها والخوفراه من قراءة المخففة وغضب بالفعل على صيغة
الماضي والله فاعل فالجملة دعائية فاذ ذكرها الفارسي ونقله ابو حيان و
هذه القراءة لنافع وقرا الباقون ان غضب الله بتشديد ان وغضب
الله بالنصب مضاف ومضاف اليه اسمها وقولهم اما ان جزاك الله خيرا
بتعين فتح الهمزة واما بكسرها فان زايدة واذا لم يلزم قول الجمهور وجوب
كون اسم ان هذه اي المخففة من الثقيلة ضمير شان وجوزنا وقوعه اي ضمير الشان ولا
سيا بالتثنية الى ضميرات الشان بل بالنسبة الى الضمير اذ يمكن ان تقدر عائدا
الى الضمير الملاعنة واما الكاف فالضمير للمخاطب كضمير جزاك فاما يؤدي
ان يكون من فتح ان فتجوز فيه كون ان تفسيرية او ان تكون مخففة من الثقيلة
ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله وانظر الى العظام كيف ننشزها
الجملة الاستفهامية حال من العظام فان الحالية لا تكون انشائية والصواب
ان

ان كيف وحدها حال من مفعول ننشزها ان الجملة بدل من العظام في الشرح
قد تقدم مرات ان من شرط البدل حلوله محل المبدل منه وهو باطل وقدم
ذلك في بحث كلمة كيف من حرف الكاف ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة
استفهاما جواز ذلك في الجملة حتى يجوز وقوع الجملة الاستفهامية حالا
لان الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو كيف زيد ومتى القتال وابن عمرو
واختلف في نحو زيد كيف هو والصحيح الجواز وقول اخرين اي ومن الوهم
في هذا الباب قول اخرين ان جملة الاستفهام حال في نحو عرفت زيدا
ابو من هو والصواب انها في موضع المفعول الثاني والفعل معلق عنها او
هي بدل من زيد بتقدير مضاف واعلم ان النظر البصري يعلق فعله
كالنظر القلبي ساق هذا الحكم وهو تعليق البصري مساق الحكم
الفرد المعلوم الذي لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله في الباب الثاني فلم
اقف للنظر البصري الا على قول الزمخشري كذا في الشرح لكن كونه لم يقف عليه
الا من جهة الزمخشري لا يعارض كونه جازما ولا يقتضي ان غير الزمخشري
ينفيه قال تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما فعلق النظر وهو بصري كما قال
سبحانه انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض والمنظر فيه قلبي وقال الاستاذ ابو جعفر
ابن الزبير لم يذهب احد الى تعليق فعل النظر اي البصري سوى ابن خروف
وابن عصفور ثم تبعهما ابن مالك واختاره ابو حيان فقال في تفسيره في اية وانظر
الى العظام والذي يظهر ان النظر ان هذه الجملة اعني كيف ننشزها في موضع البدل
من العظام وذكر ان نظر البصرية يتعدى بالى ويجوز فيها التعليق فتقول
كيف يصنع زيد قال تعالى انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض فتكون الجملة
في موضع نصب على المفعولية بانظر لانها مما يتعدى بحرف الجر اذا علق صار يتعدى
لمفعول تقول فكرت في امر زيد ثم تقول فكرت هل يجي زيد فتكون هل يجي زيد
في موضع نصب على المفعول بفكرت وكيف ننشزها بدل من العظام على الموضع
لان موضعه نصب وهو على حذف مضاف اي فانظر الى حال العظام كيف
ننشزها ونظير ذلك قول العرب عرفت زيدا ابو من هو على احد الاوجه فالجملة
اي ابو من هو في موضع البدل من زيدا وهو على حذف مضاف
اي عرفت قصة زيد ابو من هو ومن ذلك قول الاميني المحلي فيما
رايت بخطه ان الجملة التي بعد الواو من قوله اطلب ولا
تضجرن من مطلب حالية وان لا ناهية تجويز وقوع جملة النهي
حالا وهذا صدر بيت عجزه فافة الطالب ان يضجرا
وبعده اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا
والصواب ان الواو للعطف لا للحال ولا نافية لا ناهية ثم الاصل ان الفتحة
اعراب مثلها في لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب فيكون النصب

بان يضمر بعد الواو وهو من العطف على المعنى والتقدير في البيت ليكن منك
طلب وعدم صفح لا بل لا احب تزيد حقيقة محذوفة والاصل تصحيح
وهو من عطف النهي على الامر الموضع الثاني من اشتراط المبهم لبعض الاسما
ان يوصف وبعضها ان لا يوصف فمن الاول مجرور رب اذا كان ظاهرا لا
مضمرا لان الضمير لا يوصف واي في النداء والجما في قولهم جاوا الجما الغفير
الجما من الجم وهو الكثير يقال امراة جما المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق
والغفير من الغفر وهو الستر والمعنى جاوا حال كونهم جماعة تستر لكثرتهم
وجه الارض وصفت الجما بالغفير بمعنى الفاعل على فعيل بمعنى المفعول
كما في ان رحمة الله قريب ويقال بدون اللام جما واجما غفيرا وما وطي
من خبر او صفة او حال اي وما اشترط وصفه ما جي به موطيا لخبر او صفة
او حال لان الا الوصف في الحقيقة هو الخبر او الصفة او الحال نحو زيد رجل
صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ونحو بل انتم قوم تفتنون اي تختبرون
او تعذبون او يفتنكم الشيطان بوسوسته او تفتنون بينكم اي
تشغفون بها وقري بالغيبة على لفظ قوم وهو قليل لان رجل [illegible]
الموصوف بالخطاب كثيرا وبالغيبة قليلا ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن
الى قوله قرآنا عربيا وقول الشاعر اكرم من ليلى علي فتبتغي به الجاه ام
كنت امرا لا اطيعها البيت من ثاني الطويل وهو البيت المشهور وقبله
لليلى سالت شفاعة الي فهل لا نفس ليلى شفيعها فقدم القول على سبيل
في بحث الهمزة من حروف الهمزة والاستفهام في اكرم اكرمها
استعمالها عليه بالغير وطلب الشفيع فيما ارادت لديه وتقدير الكلام احد
اكرم منها علي موجود ام كنت غير مطيع لها والمطيع اي لا امرين يتحقق
وجود اكرم منها علي في قبول شفاعته ام اتمامها لطاعتي لها اذا استشفعت
وقوله فتبتغي اي هي منصوب في جواب الاستفهام بعد الفا وسكن للضرورة
اذ ليس في المصراع الاول محل وقف وجزم ان [illegible] بان هذا التسكين ليس
محل ضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا كقراءة جعفر بن محمد من
اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا وضبطها المحشي بمثناة تحتية مضمومة
في اوله وغيره بجيم مفتوحة قبل الراء وعليه فلا ضرورة وقول المزني وفي
فتبتغي في موضع النصب على ان يكون جواب الاستفهام بالفا ليس على ما ينبغي
واما قال لا اطيعها على التكلم مع انه صفة للمرء وفقا لضمير كنت على حد قول
بل انتم قوم تفتنون وتذكر ووقع في بعض النسخ وهي نسخة الشارح
ومن ثم اي من اجل اشتراط الوصف لمجرور رب ابطل ابو علي كون الطلاق من قول
الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقتال متعلقا
لئلا يخلوا ما عطف على مجرور رب من صفة اراد بالطلاق قوله من معشر على الاطلاق
العلم

العلم وهذا البيت من الضرب الاول من الخفيف الاول ضربه [illegible]
بالتشعيث وهو مجزوء صدره واو اليوم واول عجزه ميم والوند بكسر
التا العطا ونفعتها الفتح المضبع وتفتكر ايضا وهرقته اراقته قلب همزته
ها يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة صبه والاصل اراق يريق اراقة
ولحق الهاء بالنسبة الى المجزوم لم يحذف من المضارع فقيل يهريق واما اهرقه
والاسرى جمع اسير والمعشر الجماعة من الناس والاقيال ضبط بالمثناة
التحتية جمع قيل بفتح القاف وسكون اليا مخفف قيل بالتشديد الملك مطلقا
او الملك من ملوك حمير وهو دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ما شاء فينفذ
ويجمع على اقوال حكاه ابن الكلبي فالاول على اللفظ والثاني بالنظر الى
الاشتقاق من القول كما قالوا في جمع ريح ارياح وارواح وقال
بعضهم لهذه الكلمة اشتقاقان فمن قال اقوال فهو من القول ومن قال
اقيال فهو من قولهم تقيل فلان اباه اذا اتبعه في النسب ولو كان من
القول لم يجز الا اقوال كما لا يقال في جمع ميت الا اموات لا اميات
على اللفظ قال ابن الشجري ولا يلزم ذلك لانهم قالوا مرضيون ومن
الشوب مشوب ومشيب على الاصل ومشيب على لفظ شيب
ولم يطرد ما ذكر في نحو معدو ومدعو فلم يقولوا معدي ومدعي وان
قالوا عزي ودعي فيجوز انهم قالوا اقيال على لفظ قيل ولم يقولوا اقيات
ورده الشارح بانه لا يصار الى خلاف الاصل ما وجد عنه مندوحة ولا
ان جمع فعل المشتق من القول على افعال رعاية للفظ اليا وضبط بالقاف
والمثناة الفوقية ايضا فقال الشارح هو جمع قتل بكسر القاف وسكون
اليا وهو العدو وهذا خارج عن الاصل داخل عنه جمع لذلك مشتقا
من القتل لم يخرج عن الاصل فيهان قوله وقيل بالاشتقاقين هو الراجح
لاذا كان الرفد في البيت العطا فالمعنى انه حصل منه ذلك اليوم
عطا كثير واحسان جم ونيل اراد بارافة الرفد صب الماء وقال الاعلم
على سبيل الكناية وانما انه لا يصح تعلق من معشر برب كما قال ابو علي
فهو قول مبني على شيئين احدهما ان لمجرور رب الظاهر لا بد من وصفه
وهذا كما تقدم في فصل رب مذهبه ومذهب المبرد والسراج واكثر
المتأخرين وخالفهم فيه الاخفش والفرا والزجاج وابن طاهر وصوب
وقال ابن [illegible] هو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح حال المعطوف
عليه وقد عرفت ما فيه فلا المستتر بن منازع فيه والله اعلم واما قوله
فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كأنها خط تمثال فعلى ان صفة الثاني
والبيت قد تقدم انشاده في بحث رب من حروف الجر وقد تقدم الكلام
عليه ولا بد في ذكرا اي مثل هذا التقدير هنا لعدم صلاحية الاول للثاني وقد يجوز

ذكر هنا لان الاراد الملاف المراقعة بصياد للبلد اعاليه اي على القدر في الثاني كابن
قال رب (قد انكفت واربابكنهم دو الكتابة علانغو وبس فا بها لا يوصفان
والاسماء المتوغلة في شبه الحرف لانهما وضعت على التوغل في الابهام فلو نعتت
زال ذلك التوغل الا من يا المذكورتين فانهما يوصفان بمجلس لك وهو قوي
في القياس لانهما معربه والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف وجزم بذلك ابن
الحاجب ويقع في بعض النسخ معرفا ان بدل الباء وهو خطأ ومن ذلك
الضمير فانه لا ينعت كما لا ينعت به قال الرضي اما لم يوصف الضمير لان
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان
يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وما كان لغير التوضيح
وقع على وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب ومنعه مع غيره والنعت لغير التوضيح
حمالة بها الهم ولم يقل والتخصيص لانه خاص بالنكرات ولم ارد به ما كان لمدح
او ذم او ترحم قال ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وبقوله لا اله الا هو الرحمن
الرحيم علاما نعتا للضمير المستتر في يقذف وقال غيره رفع علام على
انه نعت لاسم ان على المحل وزعم ابو حيان انه خبر مذهب سيبويه وانه ليس
بصحيح عند اصحابنا او انه خبر مبتدا محذوف فالجمهور على انه بدل من الضمير
والرحمن والرحيم نعتين لهو واجاز الفارسي وابن السراج نعت
فاعلي نعم وبئس تبع في ذلك ابن مالك في التسهيل حيث قال ولا
يؤكدان فاعلها توكيدا معنويا وقد يوصف عند ابن السراج والفارسي وقال عرض
في حواشيه بقوله اما المنع فقول جمهور النحويين وكذا نقل ابو حيان
الخلاف بالعكس فقال ومنعه الجمهور واجاز ابن السراج
والفارسي تمسكا بقوله نعم الفتى المري انت اذا هم حضروا
لدى الحجرات نار الموقد البيت من الكامل من قصيدة
لزهير بن ابي سلمى يمدح بها سنان بن ابي حارثة المري والمري
نسبة الى مرة بضم الميم وتشديد الراء وانت المخصوص بالمدح
واذا قال العيني كالتهجاه ولا ادري ما هو والحجرات بالراء جمع
حجرة بفتحتين نسب الشتاء قاله العيني وفسره في الصحاح بالجدب والموقد
وضبط المحشي بضم الميم وفتح القاف وتمسكوا ايضا بقول الاصمعي
وما غري على بهيز لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم وفي التنزيل بئس
الرفد المرفود وهو عندهم نعت وحمله الفارسي وابن السراج على البدل
منعها من الوصف بناء على ان الصفة تخصيص والمقصود العموم
والابهام قال الرضي وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص
باق فالمخصص غير معين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن وقال ابن مالك
يمتنع نعته اذا قصد بالنعت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس اي

يمتنع



يمتنع النعت لقصد التخصيص اذا قصد بنوعيه الفاعل الجنسي لان تخصيصه
حينئذ مناف لذلك القصد فان قصد تخصيصه بالنعت يخرج عن كون المراد
الجنس الى ان المراد نوع وهو ما كان ذا الصفة فاما اذا اول ذلك الفاعل بالجامع
لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ اذ لا يكون النعت حينئذ مفوتا للغرض
لامكان ان ينوي في النعت ما نوي في المنعوت وعلى هذا اعمل البيت اي
ما فيه انتهى فيقال التقدير نعم الفتى الكامل المنعوت بكونه من تلك القبيلة
الكامله وفي كلام الزمخشري وابو البقا وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن
اثاثا اي جملة هم احسن بعد كم صفة لها قال الزمخشري الا ترى انك لو
تركت هم لم يكن لك بد من نصب احسن على الوصفية وقال ابو البقا
ليس نصا فيما ذهب اليه الزمخشري فانه قال وكم منصوب باهلكنا وهم احسن
صفة وجزم المصنف به تبعا لابي حيان لنصه على متابعة ابي البقا
للزمخشري في ذلك قال ابو حيان نص اصحابنا على ان كم الاستفهامية
وكذا الخبرية لا توصف ولا يوصف بها وكان ذلك لتوغلها في الابهام لكن
قال … ان هذا لم يقم دليل على ضعفه قال وقد ابطل المصنف مثل
كم من رجل قائم وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى ان الظرف
متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدا اي كثير
من الرجال قائم وكثير من القرى هالك قال الرضي واذا انجر المميز بمن
وجب تقدير كم منونة يعني حينئذ لانها نكرة والجار والمجرور
صفتها والمعنى كما اعترض عليه ورده المحشي بانه لا نسلم ان ذلك معنى
كلام الرضي قال ابن … وقد تدخل من في مميز كم الخبرية كثيرا
ولم … من ملك … من قرية وذلك لموافقته خبر المميز المضاف اليه …
واما مميز الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا
دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجر
المميز بمن وجب تقدير كم منونة انتهى وهذا ظاهر في ان كم حينئذ
لابد لها مما تتم به ولا يمكن ذكرها الا بتقدير التنوين والصواب تبعا
لابي حيان انها صفة لقرن وجمع الضمير مع ان القرن مفرد لفظا حملا على
معناه لاشتماله على افراد كثيرة قال في الهمع ولو افرد الضمير
على اللفظ لكان عربيا كما جمع وصف جميع مع افراد لفظه حملا على معناه
في نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون وافرد نظرا الى اللفظ في قوله نحن
جميع منتصر النوع العاشر تخصيصهم بجواز وصف بعض الاسماء كان
دون اخر اي تخصيصهم جواز وصف الاسم في مكان ومنعه في مكان
اخر كالعامل من وصف كاسم الفاعل ومصدر فانه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده

اسم الفاعل ونحوه لا خلاف في جواز وصفه بعد استيفائه العمل نحو هذا ضارب
زيدا عاقل واما قبله فمنعه الجمهور فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا
واجازه الكوفيون مستدلين بقوله اذا فاقد خطبا فرخين رجعت
ذكرت سليمى في الخليط المباين واجيب بان فرخين منصوب بفعل مضمر
دل عليه فاقد وبعضهم طرد المسئلة في التابع مطلقا وعلى الصحيح فلا
يقال مررت بالضارب وعمرو زيدا في العطف ولا مررت بالضارب
اخيك زيدا في البدل واما المصدر فانه لا يتبع قبل تمام عمله للزوم الفصل
بين اجزاء الصلة وهو ممتنع فلا يقال في الوصف اعجبني ضربك الشديد
زيدا وفي التاكيد اعجبني ضربك كله عمرا وفي العطف اعجبني اكلك
وشربك الخبز بل يؤخر التابع في ذلك وكالموصول كل ماله صلة لا يوصف قبل تمام
الصلة ويوصف بعد تمامها لئلا يلزم الفصل بالاجنبي فلا يقال اعجبني
الذي الفاضل قام بل اعجبني الذي قام الفاضل وكذا بقية التوابع
وعمم الجواز في البعض وذكر هو الغالب ومن الوهم في الاول قول
بعضهم في قول الحطيئة ازمعت ياسا مبينا من نوالكم ولن ترى
طاردا للحر كالياس ان من متعلقة بياسا البيت من الضرب الثاني
من البسيط وهو من قصيدة للحطيئة يخاطب بها الزبرقان بن بدر وقبله
لما بدا لي منكم غيب انفسكم ولم يكن لجراحي فيكم اسي ومن ابياتها دع المكارم
لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي من يفعل الخير لا يعدم
جوازيه لا يذهب العرف بين الله والناس اخرج الجمحي وابن عساكر عن يونس
النحوي قال كان سبب هجا الحطيئة الزبرقان ان قدم المدينة
فقال وددت رجلا يحملني واصبه مدحي واقتصر عليه فقال الزبرقان
قد اصبته تقدم على اهلي فاني على اثرك فتقدم وارسل الزبرقان الى
امراته ان اكرمي مثواه وكان مع الحطيئة ابنته مليكة وهي جميلة فكرهت
امراته مكانها فاظهرت له جفوة فاخذه بغيض بن عامر وكان
ينازع الزبرقان فبنى عليه قبة ونحر له واكرمه كل الاكرام فعمل الحطيئة
هذه القصيدة يذم فيها الزبرقان فاستعداه الى عمر وادعى عليه انه هجاه فقال
ما قال لك فانشده القصيدة فقال له ما اسمع هجاء انما اسمع معاتبة فقال الزبرقان
او ما يبلغ مروتي الا ان آكل واشرب فسال عمر حسان ولبيدا اترونه هجاه
قالا نعم فحبسه واخرج الزبير بن بكار وابو الفرج وابن عساكر وغيرهم عن
زيد بن اسلم عن ابيه قال حبس عمر الحطيئة فكلمه عمرو بن العاص وغيره
فيه فاخرجه من السجن فقال ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب الحواصل
لا ماء ولا شجر غادرت كاسبهم في قعر مظلمة فاغفر هداك مليك الناس يا عمر

انت

٢٧

انت الامام الذي من بعد صاحبه القت اليك مقاليد النهى البشر [illegible] قال
فبكى عمر ثم قال اشيروا علي في الشاعر فانه يقول الهجو وينسب بالنساء
ويمدح الناس ويذمهم بغير ما فيهم ما اراني الا قاطع لسانه ثم قال علي بالطست
فاتي بها ثم قال علي بالسكين فاتي بها ثم قال علي بالموسى فهي اوحى
فقالوا لا يعود يا امير المؤمنين فقال النجا فلما ادبر قال يا حطيئة فرجع اليه
فقال كاني بك قد دعاك فتى من قريش فبسط لك نمرقة وكسر لك اخرى
ثم قال لك غننا يا حطيئة فطفقت تغنيه باعراض الناس قال فوالله ما ذهبت
الليالي حتى رايت الحطيئة عند عبيد الله بن عمر بن الخطاب قد بسط له نمرقة
وكسر اخرى ثم قال غننا يا حطيئة اما تذكر قول عمر فتفزع ثم قال يرحم الله
ذلك المرء اما لو كان حيا ما فعلنا هذا وقال الجاحظ في البيان كان عمر اعلم
الناس بالشعر ولكنه لما ابتلي بالحكم بين الحطيئة والزبرقان كره ان
يتعرض له بنفسه فاستشهد حسان وامثاله ثم حكم بما يعلم وفي الاغاني
عن ابي عمرو بن العلاء قال لم تقل العرب بيتا قط اصدق من بيت
الحطيئة من يفعل الخير البيت واخرج عن كعب الاحبار انه سمع رجلا
ينشد هذا البيت فقال والذي نفسي بيده ان هذا البيت لمكتوب في
التوراة ازمعت الازماع وهو تصميم العزم ومنه قال الكسائي يقال ازمعت
عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى مثل اجمعته واجمعت عليه والياس
بمعنى الخيبة فهو ضد الرجاء ساكنة القنوط ومبينا اسم فاعل من ابان بمعنى بان اي ظهر
واتضح والنوال العطاء والحر ليس بمعنى خلاف العبد فان الحر يقال على خيار
كل شي والصواب ان تعلقها بمحذوف دل عليه ياسا اي يئست لان المصدر
لا يوصف قبل ان ياتي معموله لما عرفت وقال ابو البقاء في ولا امين البيت
الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لامين لان اسم الفاعل اذا وصف
لم يعمل في الاختيار اي في مقام السعة واما الضرورات فانها تبيح المحظورات
وههنا قد عمل فلا يعترض وصف … من كلام ابن … انتهى وهذا
القول ضعيف من ابي البقاء والصحيح جواز الوصف بعد العمل كما في الاية وهو
مذهب البصريين والفراء على ما نقله بعضهم ووجهه ان الوصف يزيل شبهه
بالفعل ويضعفه فلا يقوى على العمل فاذا استوفى عمله لم يبق للوصف تاثير
في المحذور المنع منه فلا يمتنع وذهب الكسائي وباقي الكوفيين الى
جواز الوصف مطلقا وظاهر كلام ابن عصفور في مقربه وهو اختيار
ابن مالك المنع مطلقا فهذه ثلاثة اقوال الصحيح منها القول المفصل
وقوع الوصف قبل العمل فيمتنع وبعده فيجوز النوع الحادي عشر اجازتهم
في بعض اخبار النواسخ ان يتصل بالناسخ اي ان يقع بعده من غير فاصل

اما لو كان

الامر ولا يفعلا ازمعت
صح

فيتصل لا لاتصال الضمير وذكر في باب الافعال الناقصة نحو كان ما
زيد وسيع ذكره في الغير نحو ان زيدا يعني باب الحروف المشبهة بالفعل
فانه يمتنع فيها ان يليها اخبارها وذلك حيث لا يكون الخبر ظرفا او جارا
لدينا انكالا او مجرورا نحو ان فيها اباهم ثم ان علينا حسابهم وذلك لتوسعهم
في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شي محدث لا بد له من زمان او مكان
فصار الظروف مع كل شي كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فتحمل حيث لا يتحمل
غيره واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما فان الظرف في التقدير
جار ومجرور ولانا ايضا الجار والمجرور يحتاج الى الفعل او معناه كما يحتاج الظرف
ولما كانت هذه الحروف فرعا عن الفعل في العمل اخروها بعكس الترتيب
فيه فقدموا منصوبها على المرفوع ومنعوا عكس ذلك فيها ولو لفظا محافظة
على بابه ليحصل فرعيتها ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم ان من
افضلهم كان زيدا انه لا يجب ان يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه انه يجب
ذلك بل يجوز ان يقدر كان ناقصة وان اسمها ضمير زيد عائدا عليه وان تأخر
لفظا لانه متقدم رتبة اذ هو اسم كان وكان من حقه ان يليها ومن افضلهم
خبر كان وكان ومعمولها خبر ان فلزم تقديم خبر ان على اسمها مع
انه ليس ظرفا ولا مجرورا بل هو جملة كما ترى وهذا لا يجيزه احد
النوع الثاني عن ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم على
عامله كاسم الاستفهام والشرط وكم الخبرية اعلم ان ما غير معنى الكلام
له مرتبة التصدر وان كان معمولا لما بعده لان الواقع يعني الكلام الذي
لم يصب بالمغير على اصله فلو جاز ان يجي بعد ما تغير لم يدر السامع
اذا سمع بذلك المعنى اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او هو مغير لما
يجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكم الخبرية متضمنة لانشاء
التكثير كما عرفت فجرت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء وقال
المحقق العضد في بيان ان الشرط ان يكون صدر الجملة مقدما على اجزائها
الشرطي فيتضمن الكلام المحض ان يشعر به من اول الامر ليعلم نوعه اجمالا
ثم تحصيه تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام والتمني والقسم
والنفي وكذلك حكم المضاف الى ما له الصدارة يجب تصدره نحو غلام من
وعلام من تم اكرمه لان معنى الاستفهام والشرط يسري الى المضاف والا لم
يجز تقدمه على ما له الصدارة نحو فاي ايات الله تنكرون وسيعلم الذين
ظلموا اي منقلب ينقلبون فانه فيهما اسم استفهام وهي مفعول به ومفعول
مطلق في الثانية فخرج ضمير الشان مع ان تقديره ضرورة لا يصار اليها
حيث عنها مندوحة في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
وظبا

الناقصة

القول

اسمها

لان السامع

بالتغيير

[illegible]



وظبا اي بانه وقد تقدم الكلام على هذا البيت في الباب الاول في ان من حروف
الاوليف وانما جاز حذف ضمير الشان منصوبا على ضعفه لعروض
النصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه ووجه الضرورة ان
نواسخ الابتدا لا تدخل على كلم المجازاة لئلا يفوت ما لها من الصدارة
وايجابهم لبعضها ان يتأخر عنه تأخرا ما لذاته اي لذات ذلك المعمول
لان ذلك المعمول من حيث هو معمول يقتضي التأخر عن ذات العامل
كالفاعل ونائبه وشبههما من اسم كان واخواتها ومن ادخلتها في الفاعل
استغنى عن ذكرها ومن ادخل النائب فقط استغنى عن ذكره وانما وجب
تأخير الفاعل عن فعله للايذان من اول الامر بان الجملة فعلية ولكون
الفعل محتاجا الى الاسم واستغنا الاسم عنه فان قدم اشتبه بالمبتدا الناقص
بالعامل او لضعف العامل في نفسه فلا يقوى على العمل فيما تقدمه كمعمول
فعلي التعجب نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد فلا يقال زيدا ما احسن
ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لان فعل التعجب غير متصرف وما
لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره ولضعف هذا الفعل ايضا كان الصحيح
انه لا يفصل بينه وبين معموله الا بالظرف وبالحال عند هشام نحو
ما احسن مقبلا زيد او بالمصدر عند الجرمي نحو ما احسن احسانا زيدا
وبالندا عند بعض كقول علي عز على ابا اليقظان اي ان اكون صريعا مجدلا
قاله لعمار بن ياسر وهو صحيح التركيب من وجهه وقد وجد في تقوى لا
في وقفه صفين وبلولا عند ابن كيسان نحو ما احسن لولا بخله زيدا
او لعارض معنوي او لفظي كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى
وذلك حيث ينتفي الاعراب اللفظي والقرينة وهذا مثال ما وجد
فيه التاخير لعارض معنوي فان تقديمه اي تقديم المفعول
والحالة هذه توهم انه مبتدا وان الفعل مسند الى ضميره وهو عكس
المعنى المراد اي الحصر بعمومه عيسى لموسى ضرب موسى زيد او معنويه
نحو اكل موسى الكمثرى وسعدى الحمى التاسعة انه ابن الحاجب
جوز في المثال المذكور واحتمال كل من الاسمين للفاعلية والمفعولية
وان بعض المتاخرين التزم فاعلية الاول والالباس واقع في
كلامهم كثيرا بدليل اسماء الاجناس والمشتركات او المفعول الذي
هو اسم الموصول نحو ضرب من اياكم جاني كما انه قصدوا الفرق بينهما
وبين اي الشرطية والاستفهامية حيث اوجبوا تاخير تلك
وتقدير تينك وهذا مثال ما وجب فيه التاخير لعارض
لفظي فان ايا لو قدمت لم يختل المعنى ولكن يفوت الغرض من
الفرق المذكور ووجوب التاخير اي هذا مذهب كوفي

قال التسهيل في اي الموصولة ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا
للكوفيين (والمفعول الذي هو ان) بفتح الهمزة والتشديد (وصلتها)
لانهم عرفت انك فاضل ... نحو الابتدا ان ... ثم المصدر لا
يلتبس بان التي ... لعل ... المبتدا الذي اصله التقديم
لكونه محكوما عليه (يجب تأخيره اذا كان ان وصلتها) لئلا يلتبس المفتوح
بالمكسورة (نحو اني لهم اذا ... يجب) اي فوجوب
(تأخر المفعول الذي اصله انا ضربت نحو ولا تخافون انكم اشركتم)
(احق او الجب) لانه ايجاب ما هو حق له فكان اوجب ايجاب
ما ليس حقا للموجب له (ومعمول عامل) هو ما يجي ايضا داخل تحت
ما وجب فيه التاخير لمانع لفظي (اقترن ذلك العامل بلام الابتدا) نحو
لاضرب زيدا او القسم اي او اقترن بلام القسم اي لام جوابه نحو
والله لاضربن زيدا (او حرف الاستثنا) اي او اقترن بحرف الاستثنا بان وقع معمول
عامل نحو ما جاني الا ضارب زيد عمرا (او بالنافية) اي اقترن ذلك العامل
بما النافية (او لام في جواب قسم) فان المذكورات كلها الا حرف الاستثنا
له الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وكذا ما بعد الا في الاستثنا
لا يتقدم على عامله والمانع في الجميع لفظي (ومن الوهم في الاول) وهو لام
الابتدا (قول ابن عصفور في او لم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل يهد) مع
ان كم واجبة التقديم على عاملها وجعلها فاعلا يقتضي وجوب
تاخيرها (فان قلت ...) يحتمل ان يكون على صيغة الامر وان
يكون على صيغة الماضي (على لغة حكاها الاخفش وهي ان بعض
العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية) فيجوز ان تقع تالية للعوامل (قلت
... فتخريج التنزيل عليها) بعد ذلك ... داه
من المخرج لما عرفت غير مرة من ان حق التنزيل ان يخرج على الفصيح
بل الافصح من اللغات الا اذا لم يكن بد من ذلك (والصواب ان
الفاعل) اي فاعل يهد ضمير (مستتر راجع الى الله سبحانه اي او لم
يبين لهم) لان الهداية من الله يتبين (او راجع الى الهدى) وقد تقدم
ذكر هذين الوجهين في فصل كم وجوزنا وجها ثالثا وهو ان
يكون راجعا الى العلم (والاول منهما قول ابي البقا والثاني قول الزجاج
وقال الزمخشري الفاعل الجملة) اي جملة كم اهلكنا وقد حكى المصنف
هذا القول في بحث كم ولم يعزه الى احد (وقدر ان الفاعل لا يكون
جملة على الصحيح) قد يقال هو انما جعل الجملة فاعلا باعتبار تأويلها
باللفظ فهي حينئذ في حكم المفرد فيصح وقوعها فاعلا وغيره كما
في قولك ونحو قام ابوه خبر المبتدا في زيد قام ابوه وليس هذا من

الصور



الصور التي تختلف في صحة جعل الجملة فيها فاعلا وقد يقضي التصريح منه
في المثال الاول من امثلة التعبير من الباب الثاني بان الصواب
ان الجملة التي ... لا تسند ولا تنوب عن الفاعل وان قولهم ان
الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه ان التي يراد بها لفظها حكمها
حكم المفردات ومحصل الكلام ان الجملة في على حاليتها باقية على
جمليتها لا يصح وقوعها فاعلا مطلقا واما اذا اريد بها اللفظ فيصح
لان لها حكم المفرد حينئذ منه وتركنا عليه في الاخرين سلام على نوح
اي تركنا عليه هذا الكلام والثاني قال ان الفاعل يكون جملة
اما مطلقا او بشرط كونها مقرونة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو
ظهر لي اقام زيد فكلام ليس على ظاهره (وكم مفعول اهلكنا) وقد
تقدم عليه وجوبا وهذا على وجهي الصواب خاصة وهي منصوبة المحل
وعلى قول الزمخشري فاعل وهي مرفوعة (وهو معلق عنها) وهذا المفعول
من قبيل المسوج لتضمن يهد معنى يبين والجملة في محل مفعول يتعدى
اليه الفعل بنفسه اي ثم يبين الله لهم ذلك (وكم الخبرية ... ضمنا الاستفهامية
تعلق العامل عن العمل خلافا لاكثرهم) فانهم قالوا انها لا تعلق وهذا
القول يقتضي ان الاكثر قالوا بالتعليق فيها لكن قد سبق من المصنف
في الخامس من الاشيا التي تحتاج الى ربط ان الزمخشري يجوز
التعليق في كم الخبرية والاستفهامية ثم قال ولم يذكر النحويون
ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل ~~فكلامه بالتناقض~~
فاستعمل ... بالثنا قصر اشبع بالاعتراض على الزمخشري
بانه ذهب الى حكم لم يقل به نحوي اللهم الا ان يقال اراد بالنحويين
هناك من اراد بالاكثر هنا وبذا اعتذر الكتاب هنا عما سبق الى النحويين
هناك فقال انه لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل استغنا
بتصريحهم ان لها صدر الكلام كالاستفهامية فيه وذكر بعض تعليقها
العامل عن العمل اذ كل ما له الصدر يعلق واعتذر عن الزمخشري
بان غاية ما في كلامه التصريح بما افهموه وان لم يكن صريحا قال وينبغي
ان لا يكون خلاف في ان كم الخبرية تعلق عن العمل اللهم الا عند من
لا يرى الصدر كما نقله ابن عصفور وهي لغة وليس بمجرد سكوت النحاة
عن كونها معلقة مسوغا للنقل عنهم انها لا تعلق فان كان المصنف
ظفر بنقل من جهتهم صريح في ذلك او ظاهر فيه اشكل على قولهم
ان لها الصدر (ومن الوهم في الثاني) اي في ايجاب لام القسم (قول
بعضهم في بيت الكتاب فقلما وصال على طول الصدود يدوم
ان وصال فاعل تقدم) على فعله يدوم والفاعل لا يتقدم على فعله وقد مر

انشاد هذا البيت والكلام عليه ومن يرى جواز تقديم العامل كما هو
المذهب الكوفي او هو لضرورة الشعر كما نقل من سيبويه لا يرى
ذلك من الوهم في شي وتمام صدر هذا البيت صددت فاطولت الصدود
وفي بيت الكتاب ابعد اظبي كان امك ام حمار ان ظبي اسم كان
وقد قدم عليها مع ان اسم كان لما كان شبيه بالفاعل حكم وجوب
التاخر وهنا بحث بيت من الوافر صدره فانك لا تبالي بعد
حول وتمامه وتلحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط
النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس وسيق مع المعلهجة العشار وبنيها
الزمخشري في شرح ابيات الكتاب لخداش بن زهير والحول السنة
وماج القوم استعاره هو قولهم ماج يموج موجا اذا اضطرب اهماصه
ورواه الشارحان بلقط وماج اللوم والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم
الاصل وعلا صار العبد هنا الرقيق والاوهو لان من مطلقا
كان او رقيقا وابو قبيس اراد به ابا قابس وهو النعمن بن منذر ملك
العرب ولكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم ويروى القند بكسر القاف
وسكون بدل العبد وهو الجبل العظيم او قطعة منه طولا كذا في القاموس
وعليه وابو قبيس هو جبل بمكة ابعدها ابي مقطع الطل عليها والمعلهجة
بتقدم الها المكسورة على الجيم واهمال العين تانيث معلهج وهو الهجين
من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير من امه ويرد ون هجين
اي عز عتيق والعشار ككتاب جمع عشرا لمد وهي الناقة التي اتى عليها
عشرة اشهر من يوم ارسل عليها الفحل يريد ان عزان الزمان فسد
وكثر اللوم والدناءة وانثلمت الاصول والنسب واكتسب الناس
من اخلاق اللئام فلو نعوا على هذا الوصف فرقه لا يبالي الان
اهجينا كان ام غير هجين وصار الخسيس مثل الرئيس والوضيع مثل
الشريف ونحو ذلك القايل اذا استوت الاسافل والاعالي فقد طابت منادمة
المنايا وقال الزمخشري في قوله فانك لا تبالي بعد حول اي لا بعوائد
سنة لا تبالي انسان منهم هجين كانت امه ام غير هجين ولا يعكر من ولد
من الناس ويروى اظبي كان خالك ام حمار وقال ابو محمد الاعرابي كيف
يكون الحمار والظبي ابنين وهما من الحيوان ضالان انكر بضرب
بالحمار فيقال من يتك الحمار مثل ما لكا والصواب ما انشد ناه
ابو الندي اظبي كان امك ام حمار وانما قلبت اللفظ تحجا ثيما اري
ثم استشهد به النحويون على ظاهره والصواب انه وصال وفاعل
يبعد وهو محذوف مدلول عليه بالمذكور فهو واقع في محله من غير تقديم
وان ظبي اسم كان محذوفة مدلول عليه بكان المذكوره او مبتدا حفظ

الجملة



الجملة نعت والاول وهو ان يكون اسم كان المحذوفة اولى لان همزة الاستفهام
بالجملة الفعلية اولى منها بالاسمية معنى ان على التقدير الاول تكون الجملة فعلية
يليق دخول الاستفهام حقه وعلى الثاني اسمية فيترجح عليها وعليهما اي على
كون ظبي اسما او مبتدا فاسم كان المذكورة ضمير راجع اليه اي الى ظبي
المعرب اسما او مبتدا وقد يقال اذا كانت المذكورة مفسرة للمحذوفة فلا حاجة
الى اعتبار ضمير فيها لان ما يفسر من كان المحذوفة لا ضمير فيها والمفسر يجب
ان يكون كالمفسر من غير زيادة فيه على المحذوف فان ما قيل قدرت المفسر
على المحذوف في قوله تعالى قل لو انتم تملكون فان انتم فاعل فعل محذوف
يفسره تملكون اجيب بان نفس المحذوف يجب ان يكون مثله حال كونه
مذكورا والمحذوف في الاية لو فرض مذكورا لم يكن الا بلفظ تملكون وقول
سيبويه انه اخبر عن النكرة بالمعرفة فالذي اورد هذا البيت في كتابه شاهدا
على الاخبار في باب كان بالمعرفة عن النكرة وكونه كذلك واضح على
الاول من الاعرابين لان ظبيا المذكور على تقدير اسم كان المذكوره
وهو نكرة اخبر عنه وخبره امك وهي معرفة اخبر بها واما على الثاني فخبر
ظبي المعرب مبتدا انما هو الجملة اي جملة كان امك والجمل نكرات
فيلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة فيه ولكن يكون محل الاستشهاد قوله
كان امك بناء على ان ضمير النكرة وهو العايد من كان الى ظبي نكرة فيالي
الاخبار بالمعرفة عن النكرة لا على ان الاسم مقدم والحاصل ان سيبويه قال
في هذا الالحقا المبني انه اخبر عن النكرة بالمعرفة وقد علمت ان فيه
اعرابين فاما على اولهما وهو ان يكون ظبي اسم كان المحذوفة وامك
خبرها فواضح واما على ثانيهما وهو ان يكون ظبي مبتدا اخبر عنه
بالجملة الفعلية بعده فيقال انه لم يخبر فيه بمعرفة عن نكرة وانما اخبر
بجملة هي في حكم النكرة عن نكرة فدفع المصنف ذلك بان محل الاستشهاد
حينيذ كان امك فان في كان ضميرا يعود الى ظبي المنكرة فتكون نكرة كما هو
وامك الخبر معرفة فقد تبين ان قول سيبويه هذا مبني على ان ضمير النكرة
نكرة وفي هذه خلاف والصحيح انه معرفة لان فيه من التعيين والاشارة
الى المرجوع اليه ما ليس في الظاهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين
والاشارة الى معلوم من حيث هو معلوم ولو كان مبهما الا ترى انك
اذا اردت تفسير الضمير العايد الى شي ما في قولك اعطني شيا ما يكفيني
قلت اي ذلك الشي لا شي ما ولهذا تجري عليه احكام المعارف بلا خلاف
وانما الكلام في ضميره رجلا ونعم رجلا واما قول المصنف والجمل نكرات
يشير الى ان الحكم مبني على شي يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب

ورد على من زعم ان الجمل نكرات في الحواشي ان الجمل لا توصف بتعريف ولا تنكير

لو كان معلوما لكان الكلام لغوا لحصول السما فوقنا والارض تحتنا قال الرضي فليس
بشي لان معنى التنكير ليس كون الشي مجهولا بل معناه ان لا يكون الذات
من ابنية الجار في الوضع مع تسليما ان كون الشي مجهولا وكونه
نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الجزء والصفة
حتى يجب كونهما منكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الجزء والصفة الى
المحكوم عليه فان المجهول في جاني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب
العلم الى زيد ولو وجب تنكير عالم في جاني زيدا العالم وان زيد وجوده
مقطوع به والحق كما قال نجم الائمة ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة
لان التنكير والتعريف من عوارض الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست
اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها النكرة من حيث
يصح تاويلها بها تقول في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل
ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد مررت برجل كاين
ابوه زيدا وقول بعضهم اي ومن الموهم في ان ذلك الذي هو ايجاب التناقض
قول بعضهم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا ان
عنه مرفوع المحل مسؤولا كما قال الزمخشري في تقديم نايب الفاعل
على عامله وهو واجب لنا ضرعنه كما يجب تاخير الفاعل على انه عند
الزمخشري فاعل وحكى ابو جعفر النحاس في المقنع انه لا يجوز
تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل باتفاق وقد
مر الكلام على هذه الاية في بحث اكل من حروف الكاف ولو احد بجواز ان
يكون هذا القايل ان عنه مرفوع المحل بمسؤولا محذوفا مدلولا عليه
بالمذكور فلا يتم رد المصنف عليه قيل ولا يخفى بعده وقلة مثله
مثل والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر لدلالة
المقام عليه وان المرفوع بمسؤولا ضمير مستتر فيه اي في مسؤولا راجع اليه
اي الى المكلف ايضا اي كان المكلف مسؤولا وان عنه في موضع نصب مسؤولا
وهو مفعول الثاني فالمفيد وضمير عنه راجع الى كل وقول بعضهم في
قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه ضمنت عجز والحب ياكله في القرية
السوس فقد تكرر انشاده في الباب الاول وتقدم الكلام عليه
وسياتي انشاده وما فيه في الجهة العاشرة لا التاسعة كما قال
الشارح انه اي نصب حب العراق فيه من باب الاشتغال لاعلى الغلط
على وتعدي الفعل اليه على قول سيبويه وان كان الاول مثبتا دون
الثاني وذلك مردود لان اطعمه بتقدير لا اطعمه ولا في جواب القسم
لا يتقدمها معمولها وقول العراقي وان كلا لما ليوفينهم منه حقا ان
انه



انه من باب الاشتغال مع قوله ان اللام من لما بمعنى الا ان ناصه وقال
ابو حيان في النهر وقري وان كلا بالتشديد وكلا اسمها وقري وان
بالتخفيف وكلا اسمها لاعمالها مخففة ثابت في لسان العرب ففي كتاب
سيبويه ان زيدا المنطلق بتخفيف ان وخرج بتخفيف الميم فاللا
هي لام الفاصلة في خبر ان المخففة والمشدده وما زايده واللام في ليوفينهم
جواب قسم محذوف فالتقدير وان كلا لاقسم ليوفينهم وقري
بالتشديد وهي لما الجازمة حذف الفعل المجزوم لدلالة المعنى
عليه وتقديره وان كلا لما ينقص من جزا عمله ويدل عليه ليوفينهم
ربك اعمالهم لما اخبر بانتفا نقص جزا اعمالهم اكده بالقسم قالت العرب
قاربت المدينة ولما يريد ولما ادخلها لدلالة المعنى عليه ولم يعول
على اعراب لما اورده المصنف عليه من قوله ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما
بعد الا فيما قبلها اورد عليه انه لا يلزم من كون اللام بمعنى الا ان يعطي حكمها
فكم من كلمة بمعنى كلمة اخرى وهما مختلفان في الاحكام وان المشهور
من مذهب الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا فتعمل كل منهما
في الاخر ويلزمهم قطعا في نحو ما زيد الا قايم وانما هو العامل المقدر
الذي يستثني فيه منه وفيه نظر على ان هذا مانع اخر من النصب
على الاشتغال وهو لام القسم في ليوفينهم فانها لها الصدارة تمنع
ما نعه من عمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا واما
قوله ويقول الانسان اذا ما مت لسوف اخرج ان اذا
ظرف لاخرج فذلك مح وتبع المحشي الظاهر ان جواب
اما قوله ان اذا ظرف فيجب اقترانه بالفا ولم اره ثابتة في شي من
النسخ فيكون والاولى اعتبار تقديرها مع تقديره محذوف اي واما
قوله فيقال ان اذا كما قيل في قوله تعالى واما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم ولا ينتقد وجودها كما قدراها
وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم من لسوف
اخرج لتوسعهم في الظرف ما لا يتوسعون في غيره وفيه
ان مثل هذا التوسع بنصه خاص بالشعر فكيف يسوغ تخريج
الاية عليه ومنه اي ومن تقديم الظرف توسعا قوله رضيعي
لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق هكذا انشاده في
بحث عوض من الباب الاول والكلام عليه مستوفى فراجعه منه
ثمت اي لا نتفرق ابدا فقدم الظرف على عامله المقرون بلا ولا النافية
لها الصدر اذا وقعت في جواب القسم توسعا وقيل العامل في اذا محذوف

ان يكون ما بعد الا عاملا في المبتدا قبله فهذا الاجماع واجيب من الشافية بان الخبر في الحقيقة ليس ... م

اي اذا امت ابعث ثم استانف قوله لسوف اخرج حيا وعلى
هذا اقتصر ابو حيان في نهره الا انه جعل المانع من اخرج
تصديره بلام الابتدا فانما اعتبر في الكلام فيما وقال ابو
البقا ما بعد لام الابتدا لا يعمل فيما قبلها النوع الثالث عشر
من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فمن الاول
الفاعل ونائبه يريد بالفاعل ما هو مرفوع بغير المصدر من دال على
الحدث فلا يرد ان فاعل المصدر المؤول يحذف اختيارا فيقال اعجبني
ضرب الامير اللص بتنوين ضرب اعجبني ضربه اللص وفي التنزيل
او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اي اطعامه احدكم ومن ذكر
شدة امتزاج الفاعل بالفعل وتنزله منزلة الجزء من الكلمة وكذا
يستغني فيكون حينئذ ما هو كالجزء منها ولا كذلك فاعل المصدر معه
وبالحذف الحذف لفظا ومعنى فلا يرد ان في التفريغ يقال ما قام
وقعد الا انا فانه محمول على الحذف والتقدير ما قام الا انا وما قعد
الا انا وليس من باب التنازع لما قال ابن الحاجب انه لو كان منه
لوجب ان يكون في احدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل
فيقال ما قمت وما قعد الا انا ويفسد المعنى لان المقصود حصر الفعلين
في المذكور بعدهما فالمستفاد حينئذ حصر الثاني فقط وانتفا الاول
ولا ان في باب التعجب يحذف ايضا قال تعالى اسمع بهم وابصر اي
وابصر بهم فان الضمير هو الفاعل والبا زائدة فيه لان الحذف فيه
من اللفظ دون المعنى والجار والبا في محله على حذف الجار وابقا عمله
مسموع عندهم اذا كان حرف الاول في مواضع منها نحو قولهم الله لافعلن
اي في باب القسم ولا يكون الجار المحذوف الا الباء لانها اصل حروفه
ولا يكون المجرور الا لفظ الجلالة على الصحيح واجاز الكوفيون
الجر مع كل اسم قياسا على الجلالة وهو مذهب كوفي ويجوز
فيه النصب بفعل القسم المقدر على تقدير اسقاط الجار ووصول الفعل اليه
توسعا وهو المسمى بالنصب على نزع الخافض والرفع على الابتدا والخبر
مقدر اي الله قسمي لافعلن وبكم درهم اشتريت اي وبكم من درهم
وهذا مذهب كوفي ايضا والبصريون على انه مجرور باضافة كم اليه بدليل
انتصابه مع الفصل نحو بكم في الدار رجلا مررت واعلم ان الجار يحذف ويبقى
عمله في مواضع منها ما ذكره المصنف وانا اورد لك بقيتها ان انه بعد احد
بعد الفا كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل والجار رب
وقد مر ذلك مفصلا في بحث رب من حرف الواو في الباب الاول الثاني

جواب

جواب ما تضمن شرطه كان يقال لك اي الجزاء اصبت فتقول خير الجزاء الثالث معطوف
على ما تضمنه حرف متصل نحو وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل
والنهار الاية بجر الاختلاف في تقديره لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله اياها او منفصل
بلا او لو الرابع في المقرون بهمزة الاستفهام بعد اللفظ المتضمن لحرف الجر كان يقال
مررت بزيد فتقول ازيد بن عمرو بالجر حكاه الاخفش او بهلا كان يقال جئت بدرهم
فتقول هلا دينار بالجر الخامس بعد ان والفا الجزائيتين نحو ما حكى يونس مررت
برجل ان لا صالح فطالح بالجر الاسمين قال ابن مالك ويقاس على جميعها خلافا للفرا
في جواب ما تضمن مثله ويجرى بغير ما ذكر محذوفا ولا يقاس الا على ما ذكر في
باب كم مضافا من جر تمييز الاستفهامية بمن محذوفة اذا دخل عليها حرف جر
نحو بكم درهم اشتريت وهذا الحد شامل للمضمر وعلى ما ذكر في باب كان من قوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا بجر سابق اي ولا
سابق وهذا اعتده عنده المقاس لانه من باب التوهم اي الاصح حمل والصواب
ان ذلك مسموع لا مقيس لانه لم يكثر وعلى ما يذكر في باب القسم نعني من جر لفظ
الجلالة المؤخر دون تعويض نحو الله لافعلن بالجر وهو ثاني مثاليه ومن الثاني
اي ايجاب الحذف لبعض الكلمات احد معمولي لات والغالب ان يكون
المحذوف مرفوعها نحو ولات حين مناص ومن الوهم في الاول وهو ما
يمتنع فيه الحذف قول ابن مالك وفي نقله عندي نظر قال بعض المحشين
ومن خطه نقلت في افعال الاستثنا نحو قاموا ليس زيدا ولا
يكون زيدا وما خلا زيدا واخوته ان مرفوعهن محذوف وهو
كلمة بعض مضافة الى ضمير من تقدم اي ليس بعضهم زيدا وهكذا
فدخول حذف الفاعل وهو لا يحذف والصواب انه مضمر عائد اما على
البعض المفهوم من الجميع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى
فان كن نساء فوق على البنات المفهومة من الاولاد في يوصيكم
الله في اولادكم لان الاولاد جمع ولد والولد يشمل الذكر والانثى
وهذا ما عليه الجمهور قالوا ولهذا لا يؤنث هذا الضمير ولا يثنى
ولا يجمع لانه عائد على مفرد مذكر وهو لفظ البعض ويمكن
حمل كلام ابن مالك عليه في التسهيل وكلامه في شرحه محتمل
وقد صرح به في غيره من كتبه فان قيل عود الضمير في الاية على البنات
يؤدي الى الاخبار عنهن بكونهن نسا وهو غير مفيد قلت
المعنى ان كانت البنات المولودات نسا خلصا لا يخالطهن
ذكر يعني بنات لا ابن معهن فيفيد وفي الكشاف فان قلت
هل يصح ان يكون الضميران في كن وكانت مبهمين ويكون
نسا وواحدة تفسيرا لهما على ان كان تامة قلت لا ابعد ذلك انتهى

وعليه فنصب نا وواصل على التمييز مثل زيد رجلا على ما ذكر في قوله تعالى سبع سموات وذلك لعدم ذكر المرجوع صريحا وهو هنا في حكم التمييز لتقدم ذكر الاولاد ولحصاد الا ابعد واعلى ان واني على الحمد ما في العمل الفعل السابق على فعل المستثنى اي لا يكون هو اي الا الله من ابداء كما جا في حديث لا ارى ايمانه حين يزني وهو مومن اي كامل في الايمان ولا يشرب الخمر اي هواي ولا يشرب ان يشرب بتقريبه ما قبله ولتبين المراد ولا يشرب الحران الخمر وهو مومن كذلك وهذا ما ذهب اليه ومن امة ولما على المصدر المفهوم من الفعل المذكور في غير ليس ولا يكون لان الضمير المستتر فيهما يدعي جزءا فلو كان هو ضمير الفعل السابق لكان المستثنى جزءا عنه فيلزم الاخبار عن الذات عن الحدث وهو ممتنع وتقدير مضاف في جانب الخبر اي ليس هواي قيامهم قيام زيد تكلف وليس المعنى عليه تقول قاموا ليس زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا ورد الوجهان الاخيران بقوله من الاستثنا ما لا يتقدمه فعل وما لا يجي مجراه نحو قولك القوم اخوتك ما عدا زيدا فلا ما يعود الضمير واجيب برده الى الفعلية كما عرفت فانه في قوة قولك ما تبدل القوم ما عدا زيد ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع جر باسقاط حرف القسم اختلف في اعراب الفواتح كما اختلف في المراد منها ولا يصح الاول الا بالثاني فقيل وهي وساير الالفاظ التهجي بها اسما مسميا بها الحروف التي ركبت منها الكلم لدخولها في حد الاسم واعتوار ما يختص به من التعريف والتنكير والجمع والتصغير ونحو ذلك عليها وبه صرح الخليل وابو علي ولما كانت مسمياتها عنصر الكلام وبسائطه التي تركب منها افتتحت السورة بطايفة منها ايقاظا لمن تحدى بالقران وتنبيها على ان المتلو عليهم كلام منظوم مما ينطقون منه كلامهم فلو كان من عند غير الله لما عجزوا على اخرهم مع تظاهرهم وقوة فصاحتهم عن الاتيان بما يدانيه كانه تنبيه لهم هذا التحدي ثم هو مولف من جنس هذه الحروف او المولف منها كذا وقيل هي اسما السور وعليه اطباق الاكثر سميت بها اشعارا بانها كلمات معروفة التركيب فلو لم تكن وحيا من الله تعالى لم تتساقط مقدرتهم دون معارضتها وقيل اسما للقران ولذلك اصر الحكم عنها بالكتاب والقران وقيل اسما الله تعالى وقيل اسمائه اسم بعلم وقد روي ذكر عن الخلفا الاربعة وعن غيرهم من الصحابة ما يقرب منه ولعلهم ارادوا انها اسرار بين الله

ورسوله

لم يقصد بالابهام غيره انتهى ... قاله

ورسوله ورموز لا يعلم الخطاب بما لا يفيد والوجه الاول اقرب الى التحقيق واوفق للطايف التنزيل وان جعلت اسما لله تعالى او للقران او السور كانت ذا حظ من الاعراب اما الرفع على الابتدا او الخبر او النصب بتقدير فعل القسم على طريقة الله تعالى لافعلن بالنصب او غيره كما ذكر او الجر على اضمار حرف القسم ويتاتى الاعراب لفظا والحكاية فيما كانت مفردة او موازنة لمفرد كحم فانه كهابيل والحكاية ليست الا فيما عدا ذلك وان بقيت على معانيها فان قدرت بالمولف من هذه الحروف كانت في حيز الرفع بالابتدا او الخبر كما مر وان جعلتها مقسما بها يكون كل كلمة منها منصوبة او مجرورة على اللغتين في الله لافعلن وتكون جملة قسمية بالفعل المقدر وان جعلتها ابعاض كلمات او اصواتا منزلة منزلة حروف التنبيه لم يكن لها محل من الاعراب كالجمل المبتداة والمفردات المعدودة وهذا اي كونها في محل جر مع اسقاط الجار مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه اي بالجلالة الشريفة وقوفا مع السماع وبانه لا اجوبة للقسم في سورة البقرة وال عمران ويونس وهود ونحوهن اي والقسم يستدعي جوابا ولا يصح ان يقال قدر ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو جوابا في ال عمران اي قدر كلا منهما وهما جملتان اسميتان والاسمية انما تقع جوابا للقسم مصدرة باللام وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله ورب السموات العلى وربي وجاعل الارض وما فيها المقدر كاين هو من ثاني الطويل ولم اقف على تسمية قايله ويجب ان يكون قوله في صدر العجز والارض بوصل الهمزة لان وزنه فعول وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة وكان نحو القسم ان يقال في جوابه المقدر كاين في البيت ولهذا المقام في الاتي ان ذلك تقليل لنفي الصحة اي لان ذلك الحذف على قلته مخصوص باستطالة القسم وبذلك صرح ابن مالك فقال وان كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن وساق ما تقدم قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا الاستغنا عن اللام او عن ان في الجملة الاسمية فينبغي ان يحمل هذا على الشذوذ وبه بحث لا يخفى عليه ومن الوهم في الثاني وهو ما يجب فيه الحذف قول ابن عصفور حنت نوار ولات هنا حنت صدر بيت من اول الكامل عجزه وبدا الذي كانت نوار اجنت وقايله شبيب بن مرثد التغلبي كان بنو قيس التا هليون اسروه في حرب وقال ابو عبيدة هو لحجل بن فضلة الباهلي وحنت من الحنين وهو الشوق ونوار علم لابنة عمرو بن كلثوم من باب حذام ويعني ببابه ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان المونثة وذلك ان موازن فعال على اربعة اقسام اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمونث كفساق

بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان بالاتفاق لمشابهة باب نزال عدلا ووزنا
والرابع على الاعيان المونثة فلغة الحجازيين بناوه كلها ايضا لمشابهة
لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم فرقتان الاكثر منهم على
ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل
المقدر كحضار وغير ذات الراء كقطام معرب غير منصرف
للتانيث والعلمية واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف فما كان
من ذوات الراء وما لم يكن فنوار في البيت مبني على الكسر
عند اهل الحجاز الا على الاول من تميم فغير منصرف وعلى الثاني ومن
ولات هنا الحال فاك المصه في شواهده ولكن وحذنها
حيث وقعت قبل لات وهنا بفتح الهاء وكسرها وتشديد
النون اسم اشارة الى المكان البعيد وقد يستعمل
للزمان وبدا ظهر واحنت بحيم فنون مشدده نزعت
واخفت ان هنا اسم لات حينها فا وقع هنا على الزمان
واعمل لان فا قتضى اعرابه خمس محذوف وان للمجيبين
معمولها اي معموليها لات ولا يذكر معها الا احد معموليها
اعني المنصوب واخرج هنا عن الظرفية لجعله اسما
لات وهو من الظروف التي لا تتصرف واعمال لات في معرفة
ظاهره فان هنا معناه ذاك الوقت وهي اذا اعملت فانما
تعمل في معرفة محذوفة ونكرة ظاهرة وفي غير الزمان وهو
الجملة النائبة عن المضاف المحذوف يعني
جملة حنت فانها واقعة موقع الخبر وهي لا تعمل في غير
اسماء الزمان وحذف المضاف الى الجملة وهو لا يجوز
والاولى قول الفارسي ان لات مهملة وهنا
ظرف مكان باق على ظرفيته وهو خبر مقدم وحنت
مبتدا مؤخر بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فان
تسمع مبتدا بتقدير ان والمعنى حنت نوار ولاهم الك حنين
النوع الرابع عشر تجويزهم في الشعر ما لا يجوز
في النثر وذلك لضيق مقام الشعر وكثرة الفاظه عليها ولان
مخصوصه بخلاف النثر وذلك كثير
وقد افرد بالتصنيف وعكسه وهو تجويزهم في
النثر ما لا يجوز في الشعر وهو غريب جدا
لما عرفت من ان مقام الشعر لضيقه احق بان يجوز منه ما لا
يجوز في غيره وذلك بدل الغلط والنسيان اي البدل الذي

سبب

سبب ذلك وقد فرق بينهما بالقصد وعدمه فبدل الغلط ما يتدارك به
ما سبق اللسان من غير قصد كما اذا اردت ان تقول رايت رجلا فسبق لسانك
من غير قصد الى ذكر الحمار فقلت رايت حمارا فتستدرك ما فرطت فيه
بالمقصود فتقول بعد حمارا رجلا فهو بدل عن اللفظ الذي هو
غلط لان البدل نفسه غلط كما هو متوهم وبدل النسيان ما يتدارك به
بعدما وقع قصدا وتبين بعد ما ذكرته فساد قصده كما اذا قلت الان
هند خبرا قاصدا ذكر الحبر فتذكرت ان الاكول كان الحمار فقلت بعد
حين الحمار فهو بدل شيء ذكر بناء على ذكره بعد الفساد انه لا يجوز في
الشعر لانه لا يقع الا عن تروي في الكلام وفكر ويجوز في النثر واورد الصحيح
ابن ابي الحلم مع ان المراد البدل لان باعتبار المذكور ولقائل ان
يقول كيف لا يجوز بدل الغلط في الشعر وما المنقول في كلامهم
استدلوا بقول ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات
وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس سواد مشرب بحمرة
لا يقال لا دليل فيه على ذلك وقد قال بعضهم انه محمول على التقديم
والتاخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس لانا نقول يلزم عليه
تقدم ما في خبر الواو العاطفة عليها وهو باطل وقال خطاب لم يقع بدل الغلط
في نثر ولا نظم وذكر انه بطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه النوع الثالث
عشر اشتراطهم وجود الربط في بعض الاول فيشترطونه في باب ما يحتاج
الى رابط والثاني وهو ما يشترط فيه فقد الرابط الجملة المضاف اليها نحو
يوم قام زيد فانه لا يعود منها ضمير الى المضاف لان المضاف والمضاف اليه
كالشيء الواحد وبينهما فرق ضمير من الكلمة الواحدة الى بعض ولان
الاتصال المعنوي التام بينهما اغنى عن الرابط الصوري ولان المضاف
الى الجملة مضاف في التقدير الى مصدر من معناها فكما لا يعود من المصدر
المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه ضمير من المذكوره واما قوله
وتسخن ليلة لا يستطيع نباحها الكلب الا هو من الضرب الاول
من المتقارب ... من اصحابه ... فايل وشعراي هي
يصف الصحيح مضارع سخن بفتح ... من النحويه خلاف البروده
وحرف الخيمي ... بالكتاب الفوقيه كما شرحناه وتردد الشارح بين
ان يكون بتاء او بالنون ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريرة
صوته دون النباح من قلة صبره على البرد منشدي نسبة لعام ولدت فيه عن
عمرو ابن الحكم هو من اوائل وقال ... الجعبري وقيل
ومن بكر ... اعني فاني من الفتيان ايام الختان وبعض فقد ابعث
صروف الدهر فيّ كما ابعثت من السيف اليماني والفتيان جمع فتى وهو

الشاب وايام الختان قال ابن حبيب وقعة لهم قال قايل منهم وقد لقوا
عدوهم خوضوهم بالرماح اي تطعنوهم سمي ذلك العام الختان والسنة والعام
مترادفان والسنة من الاسما المحذوفة الاواخر ولامها واو او ها فلذلك
في الجمع سنوات وسنهات وعين العام واو لقولهم عاوم معاومة
كما قال مساهرة والجمع بكسر الحا المهملة السنة ايضا فادر حواب
اما وهو صفة محذوف اي فتى تادروا لاما لراجب التنبيه للطاعن
وهذا الكلام حجة على اكثر النحويين وكما قال ابن مالك في تسهيله
لكن تعقبه الشارح بان قضية قالوا امتناع عود الضمير من الجملة المذكورة
الى المضاف لا يردوه ولا حجة فيما استشهد به على ذلك لجواز تعلق
الظرف اي بوي الضمير محذوف فيكون حينئذ من جملة اخرى وتبقى الجملة
المضاف اليها خالية من العايد والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت
فيه حيث يكون في الجملة المضاف اليها عايد تنوين اليوم وقطعه عن
الاضافة وجعل الجملة بعده صفة له فان وجود العايد في الجملة مما يمنع
من اضافة اليوم اليها وكذلك اجمع وما تصرف منه وما اتبع به في باب التوكيد
يجب تجرده من ضمير المؤكد لانها معارف فلا يضاف الى الضمير سوا قلنا
ان تعريفها اضافي او وصفي كالاعلام فانها وضعت توكيدا للمعارف
بلا علامة تعريف وما قولهم جا القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فليس
من منصرف اجمع فلا يحمل اضافته الى الضمير وهو جمع لقولك جمع
اي لهذا اللفظ على حد قولهم فلس وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم حقيقة
بقولك بجماعاتهم لان مفرده وهو جمع ولو كان توكيدا والميم مفتوحة
لكانت الباء فيه زايدة مثلها في قوله هذا وحدكم الصغار بعينه
هذا صدر بيت من اول الكامل عجزه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب
وقايله قيل همام اخو حسان بن مرة وقال السيوطي رجل من مذحج وقال
الاصمعي هو لضمرة بن ضمرة قال المصنف ويشكل عليه نداوه ضمرة
في اول القصيدة قال وقد يكون نادى اخا اسمه كاسمه وقيل لعمرو
بن الغوث بن طي وقال ابن الاعرابي لرجل من عبد مناة قبل الاسلام
بخمس مايه عام يخاطب اباه وهلم وكانوا يوثرون عليه اخاه جندبا
وهو من قصيدة اولها ضراحيتي ولست بها ذب واصرك
تا فعل الذي له تكرب امي السوح اذا استنفيم وامتنعتم فانا البعيد
الاجنب واذا الشدايد بالشدايد مرة اسحيكم فانا الحبيب الاقرب
ولجندب سهل البلاد وعذبها ولي الملاح وحزنهن المجدب واذا
تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب هذا وجدكم البيت
عجبا لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب ضم من ضم فهو
بفتح



بفتح الواو على الغو من ينتظر ويعضها على الاخرى وجملة لست بحاذب حالية
او مستانفة كالتي بعدها فهي توصيف له بالصدق على الاول وثنا عليه على
الثاني وما فعك بدل من اخوك والريب العدل والاخضب بروي بالجيم
والنون من الجابة وهي العيب بالحا المهملة والمثناة التحتية من الجنبة وهي
الحرمان وعدم نيل المطلب والتخشّل من استحاه اغضه والملاح بكسر الميم
وتخفيف اللام جمع مليح بمعنى مالح ولي مالح البلاد اي كريمها وضبط
العيني بضم الميم وقال هو نبات الحمض واصله بتشديد اللام فخفف
للضرورة وقيل تخفيفه لغة انتهى والحزن ضد السهل ما غلظ من الارض
والمجدب المحل والكريهة القضية المكروهة واستعملت التا لغلبة الاسمية
عليها كالنطيحة والذبيحة ويطلق على الحرب ايضا ومعنى يحاس الحيس يصلح
والحيس بمثناة تحتية بين مهملتين قال في الصحاح الحيس الخلط ومنه سمي
الحيس يصلح والحيس تمر يخلط بسمن واقط قال الراجز
التمر والسمن معا ثم الاقط الحيس الا انه لم يختلط يقال حاس الحيس يحيسه
حيسا اي اتخذه وفي القاموس الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن واقط فيعجن
شديدا ثم يندر منه نواه وربما جعل فيه سويق فقد جا منه لحيسه وهو
طعام فاضل عندهم وجندب بضم الجيم والدال المهملة وحكي في الدال الفتح
وحكى في القاموس مع الفتح كسر الجيم كدرهم اسم رجل وهو ايضا ضرب
من الجراد قال قال ابو زيد يقال وقع القوم في ام جندب اذا ظلموا
كانها اسم من اسما الاسا والظلم والدواهي قال سيبويه ونونها زايدة
وهذا اشارة الى كل ما تقدم والجد بفتح الجيم الحظ والبخت
وفي الدعا ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي لا ينفع ذا الحظ والغنا غناه
حظه وغناه وانما ينفعه العمل الصالح ومنك بمعنى عندك ويجوز ان يكون
بمعنى الجد النسبي فان العرب تقسم بالابا والاجداد وبالسبب حينئذ ذكر
الاب والام في المصراع الثاني وروي ايضا لعمركم والصغار بفتح الصاد
المهملة وبالغين المعجمة الذل والهوان ومعنى قوله لا ام لي ولا اب وذلك
اشارة الى الصغار وكان تامة اي هو لقيط لا رضي بهذا الهوان
وقد استشهد النحاة بهذا البيت على رفع الاسم الثاني مع تكرير
لا وفتح الاول وهو احد الوجوه في نحو لا حول ولا قوة الا بالله
نصا اما على الغا لا الثانية ورفع تاليها بالعطف على محل الاولى مع
اسمها او اعمالها عمل ليس وعجبا مصدر نايب عن اعجب ويروى
بالرفع على الابتدا وان كان نكرة لتضمنه معنى التعجب او لانه مصدر
في الاصل وعدل به الى الرفع لافادة معنى الثبوت ولذلك على
النصب يتعلق بعجبا وعلى الرفع خبر عنه وقضية اما خفض على البدل

من ذاك اي عجبا لهذه القضية وعجب نصب على التمييز لحان يصح
اسقاطها لكنه لا يصح فليست زايدة فلا تكون على توكيدا جمع ان التوكيد
لا تقترن بالضمير وقيل في بيت هذا ان اللام ليست بزايدة وان
قوله بعينه واقع موقع الحال اي جهرا الصغار حقا النوع السادس
عن اشتراطهم لبنا بعض الاسماء ان تقطع عن الاضافة بان يحذف
المضاف اليه وينوى كقبل وبعد وفوق وتحت من الظروف المسماة
بالغايات وغير وحسب من غيرها وجاز الحذف مع هذه لدلالتها على
الامر بنيو لا تمو الا بغيره ومع هذا الا يحذف الا بقرينة معينة وانما بنيت
هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لشبهها بالحرف باحتياجها
الى معنى ذلك المحذوف ولم يوثر هذا الاحتياج فيها مع وجود المضاف
اليه فتبقى معه مبنية كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما تفتقر اليه من
صلتها لان ظهور الاضافة فيها رجح جانب اسميتها لاختصاصها
بالاسماء وانما اختير البنا فيها دون التعويض بالتنوين كما في
كل وبعض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمة وعدم التصرف
ناسب البنا اذ معناه عدم التصرف الاعرابي فجوز فيها على قلة تعويض
التنوين عن المضاف اليه فينوب اذ المضاف اليه كانه نايب بنوب بعده
كما في قوله وساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالما الفرات وقوله
ونحن قتلنا الاسد اسد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقرئ لله
الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين فيهما فعلى هذا الاول في المعنى
بين مبني هذه الظروف المقطوعة ومعربها قال الرضي وهو الحق
وسميت هذه الظروف المقطوعة بنيت ومن حقها ان لا تكون
غاية لتضمنها المعنى المبني بل تكون الغاية هي المنسوب اليه لكنه
لما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه واستغربت بها هذا الاسم
المخالف لوضعها سميت بذلك الاسم الغريب وانما بنيت على الحركة
ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا لها باقوى الحركات
لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه او ليكمل لها جميع الحركات
لانها في حالة الاعراب غير متصرفة بل هي اما منصوبة او مجرورة
على الظرفية او ليخالف حركة البنا حركة الاعراب وليبنا بعضها ان
تكون مضافة وذلك اي الموصولة فانها لا تبنى الا اذا اضيفت وكان
صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد فاي مبنية مضاف للضمير
وصدر صلتها محذوف اي ايهم هو اشد وهذه المسئلة التي
نسب فيها امام النحاة سيبويه الى الغلط وتقدم الكلام مستوفى عليها
في بحث اي من حروف الالف في الباب الاول ومن الوهم في ذكر
العباره

العبارة ومن الوهم في الثاني على قياس نظايره قول ابي البقا في هم اشد
مبتدا وخبر وهي مبنية مقطوعة عن الاضافة ولا حذف لشي من اجزا الصلة
الصلة وهذا مخالف لرسم المصحف الامام لان اعرابه هذا يقتضي
ان لا يرسم اي متصلة بالضمير لكنها لم يوجد فيه الا متصلة وبهذا لا تقدح
بمخالفة رسم الامام لكم فيه ما يخالف القياس نعم موافقة رسمه ترجح
لكون ابهم تركيبا اضافيا ولاجماع النحويين على اعتقاد نصف كانت
معربة للجهة السابعة ان يحمل اي المعرب كلاما على شي اي
وجه من وجوه الاعراب ويشهد استعمال اخر له في نظير ذلك الموضع
بخلافه فيكون الاولى الحمل على خلافه وله امثلة احدها قول الزمخشري
في يخرج الميت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا
على يخرج الحي من الميت فانه واقع موقع البيان لما قبله ولا بيان في
يخرج الميت و كان عطف الاسم على الاسم اولى من عطفه على الفعل
وان امكن رد احدهما الى الاخر ولكن مجي قوله تعالى يخرج الحي من
الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك سبقه
صاحب الانتصاف الى هذا الانتقاد فقال تكرر في القرآن
يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي في سورة يونس والروم وغيرهما
يبعد قطعها عن نظيرها والوجه ان قياس الاية ان تكون الصلة
باسم الفاعل لقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل
الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره كقوله
تعالى فتصبح الارض مخضرة واخراج الحي من الميت اعظم في القدرة
فكانت العناية به ولذلك جا مقدما في القران وحسن عطف
الاسم على المضارع لانه بمعناه وقد وقع في نقل الشارحين عبارة
الانتصاف ما نصه وعطف المضارع على الاسم لانه بمعناه وهو
سهو نكن في كلام الزمخشري كما قال الشارح ما يندفع به هذا
الانتقاد فانه قال ان يخرج من الميت موقعه موقع الجملة المبينة
لقوله فالق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج
الحي من الميت لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيي
الارض بعد موتها قال الشارح واذا كان قوله يخرج الحي من
الميت في موقع البيان لفالق الحب والنوى لم يتات عطف يخرج
الميت من الحي عليه وهذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك
جعله معطوفا على فالق الحب فمجي تلك الايات وجد ما يعين
العطف على يخرج وفي هذه الاية وجد ما يرجح العطف على غيره
فعمل في كل بمقتضاه وظهر بذلك ان كلام المصنف غير متجه

وقد سبقه الي ذلك التفتازاني في حواشيه فقال شاع في الكلام يخرج
الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وحسن التقابل كما في يولج الليل
في النهار ويولج النهار في الليل وجاز عطف اسم الفاعل على
الفعل المضارع لانه في معناه اذ سوق الاية على كون الصفات
اسم الفاعل وانما عدل في اخراج الحي الي المضارع استحضارا له
لكونه اول في الوجود واعظم في القدرة تكون للحي اول من تخرج الحي
من الميت في موضع البيان لفالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف
ومخرج الميت من الحي لا يصلح بيانا فلا جرم عطف عليه فلذا جعله
عطفا على فالق الحب والنوى وبالجملة فيوضع كلام المصنف وابن
المنير مع ابي حيان وكلام ابن الحاجب والسعد منهما الجواب جملة يخرج
الحي من الميت هل هي بيان لفالق الحب والنوى اولا فمن قال
بالاول رجح عطف مخرج الحي على فالق الحب ومن قال بالثاني
رجح العطف على يخرج الحي الثاني قول مكي وغيره في قوله ماذا اراد
الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة
على انها جواب لماذا اي اضلال كثير واهداء كثير ووضع الفعل موضع
المصدر للاشعار بالحدوث والتجدد او بيان للجملتين المصدرتين بأما
وتسجيل بان العلم بكونه حقا هدي وبيان وان الجهل بوجه ايراده والانكار
لحسن مورده ضلال وفسوق والصواب الثاني اي انها مستانفة
لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله
من يشا قيل عليه ان تجويز الامرين في ايه البقرة لا ينافيها فيها وتعين
ثانيهما في اية المدثر لما وجد فيها ما يعينه فاني يحمل احدهما على
الاخرى واجيب بان القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر نظم
منه وكان له في موضع محال واحد في ذلك المحال وفي اخر ذلك
المحال وغيره حمل في الاخر على ذلك المحال دون غيره وفيه نظر لان
اختلاف المحل الذي البحث عنه ليس من باب التفسير في شي وان كان
معنى التفسير على ان حمله على المحل الاخر وتجويزه فيه معه ادخل
في وضع اعجاز القرآن بل قد يترجح المحل الاخير في المحل الثاني على
ذي النظير عا يقتضي ذلك نعم ما ذكره المجيب حيث يترجح ذي
النظير ترجيحا يؤدي الي ضعف الاخير واما حيث يتساويان
فالحمل على ذي النظير اولى في هذا وتعدي كما يفيده عبارته ويظهر
لي ان احتمال الوصفية مرجوح جدا اذ هو يؤدي الي كون
الكافرين اعترفوا المثل المسؤول عنه متصفا بكون الاضلال والهداية
به وهم بمعزل عن اعتقاد ذلك فتامل ولهذا لم يعطف القاضي المفسرين
على



على وجه الوصفية الثالث قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف
هنا فيكون خبر لا محذوفا كما في قالوا لا ضير والتقدير لا ريب فيه ويبتدأ فيه
هدى اي واستانف هذه الجملة غير ان فيه خبر قدم على مبتدا لتكير
وهو يعني خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة تنزيل الكتاب لا ريب
فيه من رب العالمين فانه فيه يتعين ان يكون خبرا للا ريب غير
منقطع عنه لعدم صلاحيته مع ما بعده كلاما الرابع قول بعضهم في
ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان الرابط للجملة الخبرية الا
وارد تعليقا وبل المذكور وان الصابر والغافر جعلا من عزم
الامور مبالغة فكانه قيل انهما من عزم الامور كما يقال لمن يتحلى بالتي
خلق فلان من الحلم او انه مضاف محذوف اي من ذوي عزم
الامور والصواب ان الاشارة للصبر والغفران المدلول عليهما بالفعل
المعنى صبر وغفر لا رابط محذوف تقديره ان ذلك منه للدلالة المعنى عليه
بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم
فانه يتحتم في هذه الاية ان تكون الاشارة للصبر والتقوى دون
المضاف والمعنى لانهما مخاطبان والمخاطب من حيث هو مخاطب
لا يشار اليه ولو اريد خطاب جماعة المؤمنين لقيل انكم وقد يقدر
رابط ويكتفى بالاشارة فانها وقعت للصبر والغفران المضاف كل
منهما الي ضمير من فكانه قيل ان صبره وغفرانه فيحصل الربط بهذا
الاعتبار الخامس قولهم في اين شركائي الذين كنتم تزعمون ان
التقدير تزعمونهم شركائي فيجوز حذف مفعولي باب ظن دون
الاقتصار على احدهما لقرينة وربما اقتصر على احدهما عند قيامها والاولى
في تقدير المفعولين ان التقدير تزعمون انهم شركاء بدليل وما نرى معكم
شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء فان القرآن يفسر بعضه بعضا
وحيث لم يذكر متعلق الزعم في تلك الاية فالاولى تقديره على
طبق ما نطقت به الاية الاخرى اذ لا يظهر ثمة ما يقتضي العدول
عن نظمها ولان الغالب على زعم في الاستعمال ان لا يقع على المفعولين
صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع في القرآن الا كذلك اي واقعة
على ان وصلتها مستغنية بما بين اجزاء صلتها من الاسناد عن
الوقوع على المفعولين صريحا ومثل في هذا اي مثل زعم في الوقوع
على ان وصلتها تعلم بتشديد اللام امر بمعنى اعلم المتعدي الي اثنين
لا امر من تعلم تعلما المتعدي الي واحد وهو بهذا المعنى فعل
غير متصرف فلا يستعمل منه غير صيغة الامر هذا ما ذهب اليه
ابن مالك تبعا للاعلم والصحيح انها متصرفة حكى ابن السكيت تعلمت

كقوله نعلم رسول الله انك مدركي
ان فلانا خارج اي علمت نقله ابو حيان
هو صدر بيت من ثاني الطويل عجزه وان وعيدا لكم كالاخذ باليد
وهو من قصيدة قال وكيع في الغرر انها لانس بن زنيم قالها
معتذرا الي النبي صلي الله عليه وسلم ومن التكليف فيها اي في زعم
وتعلم وهو عجيب انها وامتنع علي المفعولين صريحا قوله زعمتني شيخا
ولست بشيخ هو صدر بيت من مرادف المخفيف عجزه انما الشيخ من
يدب دبيبا قاله ابو امية اوس الحنفي قال في القاموس
الشيخ والمشخون من استبانت فيه السن او من خمسين او من احد
وخمسين او من احد الي اخر عمره او الي الثمانين ويدب بكسر المهملة
يقال دب يدب دبا ودبيبا مشي علي هينته وقوله تعلم شفا النفس
قهر عدوها وهذا ايضا صدر بيت من اول الطويل عجزه فبالغ بلطف
في التحيل والمكر قاله زياد بن سيار بن عمرو بن جابر من اقراب
النابغة كذا قاله الجلال وقد استشهد المصنف في توضيحه بالبيتين
تبعا لهم علي تعدي كل من يزعم وتعلم الي مفعولين صريحين والتعلم
الغلبة والتحيل الحذق وجودة النظر والقدرة علي التصرف والمكر
الخديعة وعكسها في ذلك اي عكس زعم وتعلم فيما ذكر لهما من
الاستعمالين هب بمعني ظن واستعمال هب بمعني ظن مذهب
كوفي واختاره ابن مالك وهو فعل غير متصرف ايضا قال في القاموس
وهبني فعلت اي احسبني واعددني كلمة للامر فقط وفي الصحاح
وتقول هب زيدا منطلقا بمعني حسب فيتعدي الي مفعولين ولا
يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعني والغالب تعديه الي صريح
مفعولين كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرا هالكا هو من ثالث
المتقارب وقائله عبد الله بن همام السلولي ذكره الجمحي في الطبقة الخامسة
من الشعراء الاسلاميين واجرني بالجيم معناه انصرني وامنع
ظالمي من ظلمي قال المصنف وقوله امرا مفعول ثان موطئ لقوله هالكا
وهالكا صفة له وهو مقصود بالمفعولية ونظيره في باب الحال
بل انتم قوم تجهلون وفي باب الحال انا انزلناه قرانا عربيا وفعل
الشرط محذوف اي وان لا تجرني وحذف الباقي الجواب لانه ان
ولانه جامد ووقوعه علي ان وصلتها نادر حتي زعم الحريري في
كتاب درة الغواص ان قول الخواص هب ان زيدا قايم لحن قال في
الحريري ابن بري في ذلك فقال اذا جعلت هبني بمعني احسبني واعددني فلا
يمتنع ان يقال هب اني فعلت تحايا احسب اني فعلت واعدد اني فعلت
قال شيخنا في هذه المسمي بعقد الخلاص بيد انه اذا كان بمعني

احسب

احسب وعد فهو حينئذ مما يتعدى الى مفعولين كعلمت
زيدا فاضلا فكما جاز عمله فيهما جاز عمله في اسمها وخبرها على ان
يكون ذلك سادا مسد مفعوليها فكما جاز احسبني فعلت واحسب
اني فعلت جاز هبني فعلت وهب اني فعلت ثم قال فان قلت
احسب وعد لا يتعديان الى المفعولين قلت نعم اذا كان
احسب بالضم وعد بمعناه فانك تقول حسبته احسبه بالضم
اذا عددته لكن المراد هنا احسب بالفتح او الكسر بمعنى ظن
وعد بهذا المعنى لا بد اذاك بناء على مجيء عد في كلامهم بهذا المعنى
كما قال لا اعد الاقتار عدما ولكن فقد من فقدته الاعدام وكما
قال فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم
وجهل هذا الملحن عن قول القايل في المسلة الملقبة بالمشركة
عند علماء الفرايض وربما لقبت بالحمارية وهي زوج وام واخوان
لام واخوان لاب وام حكم فيها عمر بن الخطاب بالثلث الباقي بعد
فريضة الزوج النصف وللام السدس لاولاد الام ولم يجعل
للاخوة للابوين شيا بناء على ان اصحاب الفرايض استوعبت سهام
التركة ولم يبق للعصبة شي فقالوا له يا امير المومنين هب ان ابانا
كان حمارا اليست امنا واحدة فاشركهم مع اولاد الام بقرينة الام
فقولهم هذا ونحوه اد عليه تلحينه السادس قولهم في سواء عليهم
االذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون ان لا يومنون مستانف او
خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول اي انه استيناف بدليل
وسواء عليهم االذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون فان الاستيناف
فيه متعين فيحمل عليه هذا من نمط ما تقدم قريبا فيقال في وجه الرد
وجد في اية البقرة ما يصلح ان يكون لا يومنون خبرا عنه ولم يوجد
ذلك في اية يس فرتب على كل ما يقتضيه واجيب عنه بما عرفت
على ما نبه ثم قيل ان هذا الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على
المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ذكره خلاف الاولى
فلا يكون خطا فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر
عما جعله رايه في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن
ذلك هنا بقوله والاولى فتامله واجيب بان مراده بالخلل ليس الخطا
بل ما يشمل خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن السابع
قولهم وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في موضع
نصب او رفع على الحجازية والتميمية فيه لف ونشر مرتب اي في موضع
نصب على اللغة الحجازية او رفع على اللغة التميمية والصواب الاول

اى كونه فى موضع نصب لان المجرور لم يجى فى التنزيل مجردا من البا الا
وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا فاذا دخلته البا الزايدة
كان الوجه ان يبقى المحل على ما كان عليه منصوبا وورد عليه ايضا اذا كان
هذا هو الصواب فهلا حمل قول الفارسى والزمخشرى ان المجاربه متعلقه
فى قوله تعالى وما الله بغافل على ذلك ولم اسا الظن بهما حيث جعلاها نافية
ان زيادة البا منوطه بنصب الخبر مع ان كلامهما لا تصريح فيه بما ادخال
لفظة نحو فى كلامه الثامن قول بعضهم فى ولئن سالتهم من خلقهم
ليقولن ان اسم الله سبحانه مبتدا حذف خبره او فاعل حذف فعله اى
الله خلقهم او خلقهم الله والصواب الحمل على الثانى اى على انه
فاعل بفعل مقدر بدليل ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم قيل هو معارض بقل من ينجيكم من
ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن
من الشاكرين قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب ودفعت المعارضة
بان الكلام انما هو فى خصوصية الجواب الذى مسنده خلق لا فى كل
جواب وانا لا ارى لهذا الدفع نفعا اذ ابتناؤه على تخصيص الحكم بالمثال فان
قيل السوال اسميه خبرها فعل فليكن الجواب كذلك فيكون المحذوف
خبرا لان حق الجواب ان يطابق السوال اجيب بان هذا هو القياس
والاستعمال بخلافه بدليل الاية المذكورة وقوله قال من يحيي العظام
وهى رميم قل يحييها الذى انشاها اول مرة وقوله ماذا احل لكم الطيبات
فان قيل ما وجه مخالفة السماع للقياس قلنا جملة السوال استفهامية وحق
الاستفهامية ذات الفعل تقدم فعلها لانه بمباشرة الاستفهام اولى
فلما لم يمكن تقديم الفعل فى نحو من قام لان اداة الاستفهام ينبغى ان
تكون فى صدر الجملة ومايه الاستفهام والمستفهم عنه مذكور
فى السوال فيما لضرورة لا تقديم الاسم على الفعل فى السوال فبالضرورة
لكن هذا المانع من تقديم الفعل فى السوال عدم متحقق فى الجواب فجى
بالجواب مطابقا لما هو اصل السوال ~~لكن هذا المانع من تقدم~~ لا لما هو
لا لما هو عارض فان اعتبار مطابقة الاصل اولى من اعتبار مطابقة
العارض وربما روعيت مطابقة العارض كما فى اية قل الله ينجيكم
منها واعلم ان مطابقة العارض الجواب للسوال فى اللفظ غير
شرط بل يجوز ان يكتفى فيه بمراعاة المعنى المقصود ومنه قراءة غير
ابى عمرو قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم
سيقولون لله ولا ومن رجح ان المذكور فاعل حذف فعله لا مبتدا
حذف خبره بان السوال عن الفاعل لان القرينة فعلية تقديرا عليه انه



ان اريد ان السوال عن الفاعل الاصطلاحى فممنوع بل لا معنى له وان
~~اريد ان السوال عن الفاعل الاصطلاحى فممنوع بل لا معنى له~~ وان اريد
ان السوال عمن صدر عنه الفعل فجعله تقديريا الفعل اولى من تقدير
اسم الفاعل هو حاصل فى قولنا الله خلقهم فان قيل اذا كان الفاعل مسولا
عنه كان تقديمه اهم ويتحقق حينئذ مطابقة الجواب للسوال عن
علم قلنا حمل الكلام على جملة اولى من جملة على جملتين لما فيه من
الزيادة مع ان الواقع عند عدم كونه جملة فعليه فقط كما عرفت
التاسع قول ابى البقائى افمن اسس بنيانه على تقوى الظرف
حال من فاعل اسس اى على قصد تقوى اى متقيا او مفعول
اسس غير مصرح وهذا الوجه الذى اخره هو المعتمد
عندى لتعينه فى لمسجد اسس على التقوى فان على التقوى
فى هذه الاية متعين للمفعولية والمفعول الاول المصرح اقيم مقام
الفاعل قيل لم يظهر الوجه الذى عين عنده الوجه الاخير وهو
كونه ظرفا لغوا متعلقا باسس مع احتماله لان يكون ظرفا مستقرا
فى محل نصب على الحال من الضمير المستكن فى اسس فقياس
الاية الاولى تردد الظرف فيها بين ان يكون حالا من فاعل اسس
لان يكون مفعولا وهذا لا يتعين فيها الثانى اذ لا فاعل فيها فيقع الحال
عنه لا مذكورا ولا مقدرا فظهر وجه التعيين نعم يبقى احتمال كونه
حالا من نايب الفاعل وهو كاحتمال كونه حالا من مفعول اسس
فى الاية الاولى لم يعول عليه وقد اختلف فى هذا المسجد المؤسس
على التقوى فقيل هو مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وفى مسلم والترمذى والنسائى انه تمارى رجلان فى المسجد الذى
اسس على التقوى فقال رجل هو مسجد قبا وقال اخر هو مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدى
هذا تنبيه وقد يحتمل الموضع اكثر من وجه ويوجد ما يرجح
كلا منها فينظر فى اولاها فيعول عليه كقوله تعالى فاجعل بيننا
وبينك موعدا فان الموعد يحتمل المصدر اى لان يكون
مصدرا ميميا بمعنى الوعد ويشهد له لا نخلفه نحن ولا
انت لان الخلف له بالمعنى المصدرى وللزمان اى فاجعل بيننا وبينك
امدا ووقتا معينا ويشهد له قال موعدكم يوم الزينة فانه
اخبر باليوم عنه فوجب كونه زمانا وللمكان ويشهد له مكانا سوى
اى سواء بالنسبة الينا ومنزلتنا ومنزلتك بحيث يكون وسطا بين المنزلتين واذا اعرب مكانا
سوى مفعولا لا منه اى من موعدا وجملة لا نخلفه صفة له لا ظرفا لنخلفه

تعيين ذلك اي كونه اسم مكان قال ابو حيان الظاهران موعدا هنا
زمان اي عين لنا وقت اجتماع ولذلك اجاب بقوله موعدكم يوم
الزينه ومعنى لا نخلفه اي لا نخلف ذلك الوقت في الاجتماع وقال القشيري
الاظهر انه مصدر لذلك قال لا نخلفه اي ذلك الوعد وقال
الزمخشري لا يخلو الموعد من ان يجعل زمانا او مكانا او مصدرا فان
جعلته زمانا نظرا الى مطابقة قوله موعدكم يوم الزينه لزمك ان تجعل
الزمان مخلفا وان يعضل عليك ناصب مكانا وان جعلته لقوله مكانا
سوي لزمك ان توقع الاخلاف على المكان وان لا يطابق قوله موعدكم
يوم الزينه وقراءة الحسن يوم الزينه بالنصب غير مطابقة له مكانا
وزمانا فبقي ان يجعل مصدرا بمعنى الوعد ويقدر مضاف محذوف
اي مكان موعد ويجعل الضمير في نخلفه للموعد ومكانا بدلا من
المكان المحذوف فان قلت فكيف يطابقه قوله موعدكم يوم الزينه
ولا بد من ان يجعله زمانا والسوال واقع عن المكان لا عن الزمان
قلت هو مطابق معنى وان لم يطابق لفظا لانه لا بد لهم من ان يجتمعوا
يوم الزينه في مكان بعينه مشتهر باجتماعهم فيه في ذلك اليوم فبذكر
الزمان علم المكان واما قراءة الحسن فالموعد فيها لا مصدر لا غير والمعنى
انجاز وعدكم يوم الزينه وطباق هذا ايضا من طريق المعنى ويجوز
ان لا يقدر مضاف محذوف ويكون المعنى اجعل بيننا وعدا لا نخلفه فان قلت فبم
ينتصب مكانا قلت بالمصدر او بفعل يدل عليه المصدر فان قلت فكيف يطابقه
الجواب قلت اما على قراءة الحسن فظاهر واما على قراءة العامه فعلى تقدير
وعدكم وعد يوم الزينه ويجوز على قراءة الحسن ان يكون موعدكم
مبتدا بمعنى الوقت وضحى خبره على نية التعريف فيه لانه ضحى ذلك اليوم
بعينه وتعقبه ابو حيان بان قوله مكانا لا ينتصب بالمصدر ليس
بجائز لانه قد وصف قبل العمل بقوله لا نخلفه واذا وصف قبل العمل
لم يجز ان يعمل وبان ضحى وان كان ضحى ذلك اليوم بعينه ليس على نية التعريف
بل هو نكرة وان كان من يوم بعينه لانه ليس معدولا عن الالف واللام
كسحر ولا هو معرف بالاضافة ولو قلت جئت يوم الجمعة بكرة لم
يدع ان بكرة معرفة وان كنا نعلم انه من يوم بعينه واذا انتصب
مكانا باضمار فعل فتقديره عدنا مكانا الجهة الثامنة ان تحمل على
سوى في ذلك الموضع ما يدفعه ويقتضي ان لا يحمل عليه وهذا
اصعب من الذي قبله لخلو ما قبله عن الدافع وله امثلة
احدها قول بعضهم في ان هذان لساحران انها اي انها
من ان هذان كلمتان ان واسمها اي ان المخففة وذات مبتدا وما بعده الخبر والجملة





خبر عن ضمير الفصل وهذا يدفعه الرسم اي رسمها متصلة وان اذا
كان اسمها ضمير شان او قصة وجب اتصاله بها لفظا وخطا
وعن ان منفصلة والثاني قول الاخفش وتبعه ابو البقا في ولا الذين يموتون
وهم كفار ان اللام للابتدا والذين مبتدا والجملة بعده خبره ويدفعه ان الرسم
لا باثبات الالف وسقوطها في الدرج لالتقا الساكنين بينها وبين
لام الذين اوهم انها لام دخلت على الاسم الموصول والصواب ما قرره
من انها لا النافية وذلك يقتضي انه مجرور بالعطف على الذين يعملون
السيئات لا مرفوع بالابتدا والذي حملها على الخروج عن ذلك الظاهر
الذي عضده الرسم ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبه
له لان الخطاب قد حق عليه وسقط عنه التكليف لفوات
زمن التكليف بالموت الذي اخرجه عن اهلية الخطاب ويمكن ان
يدفع كونه شروع في جواب عن الدفع المذكور تقريره ان الالف في
لا زائده في الرسم على اللام كالالف في لا اذبحنه فانها زائده في الرسم
على لام الجواب وكذا الالف في لا وضعوا زائده فيه ايضا والتلاوه على اسقاطها
والجواب عن قوله والذي حملها على الخروج الى اخره ان هذه
الجملة اي جملة ولا الذين يموتون وهم كفار لم تذكر لبيان معناها بمجرده
بل لبيان التسوية بينها وبين ما قبلها في نفي قبول التوبه اي انه لا فرق في عدم
الانتفاع بالتوبه بين من اخرها الى حضور الموت وهذا هو المعنى
بايمان الباس قال تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما راوا باسنا وبين
من مات على الكفر فان حكم كل منهما انه غير منتفع بتوبته كما نفي
الاثم عن المتاخر في فمن تعجل في يومين اي استعجل النفر في يومين من ايام التشريق
والذي بعده اي من نفر في ثاني ايام التشريق بعد رمي الجمار عندنا
فلا اثم عليه ومن تاخر في النفر حتى رمى اليوم الثالث فلا اثم عليه
مع ان حكمه من نفي الاثم عنه معلوم لانه اخذ بالعزيمة ات بها بخلاف
المتعجل فانه اخذ بالرخصة وهو الجدير ببيان الحكم على معنى انه يستوي
في عدم الاثم من تعجل ومن لم يتعجل قيل ان اهل الجاهلية كانوا فريقين
منهم من جعل المتعجل اثما ومنهم من جعل المتاخر اثما فورد القران
بنفي الاثم عن الفريقين جميعا فسوق الكلام ليس للتخصيص بنفي الاثم
عن الفريقين وفصل الرسم ولا سيما القران على خلاف الاصطلاح انه
اي خلاف الاصل غير ممتنع جواب لقوله ويمكن ان يدعى انهما
الى اخره والثالث قول ابي الطاوم في ايهم اشد ان ايهم مبتدا
وخبر ولا حذف من الصلة واي مضاف لمحذوف فهي مقطوعة
عن الاضافة الى اخره ويدفعه رسم ايهم متصلة فان ذلك دال على انها

طها بمعام

بل م

مضافة الى الضمير لانها مقطوعة عنه وان ايا اذا لم تضف اعربت باتفاق
واذا اضيفت ففيها الخلاف واي هنا مبنية على الضم فلا
تكون الا مضافة والرابع قول بعضهم في واذا كالوهم او وزنوهم
يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع موكد للواو التي ضمير رفع من
كالوا وانه تبع لذلك اي ضمير موكد للواو ويستدل بانه
يعني جملة يخسرون خبره والصواب ان هم مفعول فيهما الاحسن
ان يقال ان الضمير مفعول ويقول المصنف في اوايل الباب
الثاني وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل نحو حروف
تحقيق وهل حرف في استفهام وما فاعل او مفعول والاحسن انه
يعبر عنه بتوكل الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا كذا قال
الشيخ وفي هم ضميرا متصلا كما هي اذا عبر عنه بالمعطوف كان
من قبيل النطق بالمتصل منفصلا نظر لرسم الواو التي هي ضمير الجمع
بغير الف بعدها لفوات الف من رسمها باتصال الضمير ولو كان
توكيدا لكان منفصلا ولا يستدعي اثبات الالف بعد الواو كما هو
خط المصحف في نظايره ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل فانه تعالى
ذمهم من حيث فعلهم وهو الاكتيال على هذا الوجه المخصوص
اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي اخذوا حقوقهم
وافية واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون اي ادوها خاسرة واذا جعل
الضمير للمطففين صار معناه اذا اخذوا استوفوا واذا تولوا
الكيل او الوزن هم على الخصوص اخسروا زاد قيد على الخصوص
لكان التاكيد او لان تقديم الضمير هنا للاختصاص وهو كلام متنافر
يأباه الذوق لان الحديث في الفعل لا في المباشر له والكلام عليهم دون
غيرهم بالاجبار ويقتضي ان الحديث فيه وفي تفسير القاضي المفترض
ولا يعين جعل المنفصل تاكيدا للمتصل فانه يخرج الكلام عن مقابلة
ما قبله اذ المقصود بيان اختلاف حالهم في الاخذ والدفع لا في
المباشرة الخامس قول مكي وغيره كابن عطية والزمخشري في قوله تعالى
ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها ان جنات بدل
من الفضل ولا في هندا والجزيريين خلوفها لقراة بعضهم بالنصب
على حد زيدا ضربته اي النصب على الاشتغال قال ابو حيان قرا الجحدري
وهرون عن عاصم جنات منصوبا على الاشتغال وانت ضعيف النصب على
الاشتغال انما يتجه حيث يتجه الرفع على الابتدا السادس قول كثير من النحويين
في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك انه دليل على جواز
استثنا الاكثر من الاقل لان متبعي الشيطان من الاقل عبارته والصواب

اكثر من مخالفيه وقوله
استثنا الاكثر من صح

استثنا

٢٢١

استثنا من الاول كما يوجد في بعض النسخ ومعنى استثنا الاكثر استثنا
اكثر المستثنى منه والاكثر من الباقي بعد الاستثنا والصواب ان
المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين كما يشهد بذلك اضافة العباد
اليه سبحانه اضافة تشريف واختصاص وان الاستثنا منقطع
لكون المستثنى ليس من نوع المستثنى منه ولا مندرجا تحته بدليل سقوطه
في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا
ونظيره المثال الاتي قيل عليه ان اختيار كون الاستثنا منقطعا
مقدوح فيه بانه ارتكاب بخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل
الاستثنا على الاتصال فهو الاصل فيه وذلك بان يكون المراد بالعباد
عموم المملوكين من المخلصين ولا يصح في ذلك ورود اية سبحان بدون
استثنا لانه اريد بالعباد فيها المخلصون وان هذا المثال لا يصلح لهذه
الجهة اذ هي موضوعه لان يحمل الكلام على شي وفي ذلك الكلام ما يدفعه
لكنه اعتبر الدافع لدعوى الجامع وروده سبحان بلا استثنا فهذا
من امثلة الجهة المقصوده لان يحمل الكلام على شي ويشهد استعمال اخر
في مكان اخر بخلافه والتحقيق ان الدافع عندك لدعوى الجامع انما هو
في الموضع الذي استدلوا به فانه دليل ان المراد بالعباد في اية الاستثنا هم
المخلصون لا المملوكون اضافة العباد اليه اضافة تشريف لهم وان
ابليس لما استثنى العباد المخلصين حيث قال لازينن لهم في
الارض ولاغوينهم اجمعين الا عبادك منهم المخلصين كانت هذه
الصفة ملحوظة في جوابه تعالى بقوله ان عبادي ليس لك عليهم سلطان
ثم استدلال المصنف على ان الاستثنا منقطع لسقوطه من اية سبحان
ليس من هذه الجهة وانما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد المخلصين
او لكونه دفعا لسوال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد فما هذا الاستثنا
السابع وفي بعض النسخ المثال السابع قول الزجاج ولا يلتفت
منكم احد الا امراتك انه من نصب المستثنى قدر الاستثنا من فاسر
باهلك لانه استثنا في كلام تام موجب فتعين فيه النصب ومن رفع
المستثنى قدره من ولا يلتفت منكم احد لانه وان استثنا من كلام تام
لكنه غير موجب فيختار فيه الرفع على البدل ويرده استلزام تناقض
القرايتين وهو محظور لتواترهما فان المراة يكون مسريا بها على
قراة الرفع لان الاستثنا بها من النهي عن الالتفات الجاري
بعد الاسرا وغير مسري بها على قراة النصب لانها مستثناة
من الاهل المامور بالاسراء بهم وعبر مسري بها على قراة النصب وانما مستثناه
من الاوجه نظر لان اخراجها من جملة النهي لا يدل على انها مسري بها

بل علي انها معهم والثاني لا يستلزم الاول وقد روي انها تبعتهم
وانها التفتت لما سمعت هدة العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها
وهذا ورد الوضع هذا المبحث ونسبه الورود المذكور الي ابن الحاجب
واجاب عنه بجواب اخر فقال ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه بالرابط
المذكور وكان اكثر القراء علي النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم
احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا تكون قراءة الاكثر محمولة علي
وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب بدل
من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض
المصنف يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان
التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء
من لا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسريا بها لان الالتفات بعد
الاسراء فيكون مسريا بها غير مسري بها والجواب ان اسر وان كان
مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر
اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها
اسراء مع الالتفات فاستثن علي هذا ان شئت من اسر او من
لا يلتفت ولا تناقض وذلك لانه مامور بان يسري باهله اسراء مخصوصا
مقيدا بقيد والاستثناء سواء رجع الي المقيد او القيد محصوله واحد
ولا تناقض هناك وبحث فيه بعض المحققين بان الاستثناء اذا
رجع الي المقيد كان المعنى فاسر بجميع اهلك اسراء لا التفات فيه الا
من امراتك فيكون الاسراء بها داخلا في المامور به واذا رجع الي
المقيد لم يكن الاسراء بها داخلا في المامور به فيكون المحذور باقيا
بحاله والتحقيق ان الاستثناء من اسر يقتضي كونه غير مامور بالاسراء
بها ومن ولا يلتفت يقتضي كونه مامورا بذلك لان اهلك عام ولم
يستثن منه فتكون داخلة فيه والقصة واحدة فيلزم ان يكون
مامورا بشيء بعينه غير مامور به بعينه وعلي هذا التقرير لا يتجه الجواب
بانها اخرجت من وجوب الاسراء بها ولا يوجب ذلك تحريم الاسراء
بها فيجوز ان يكون قد اسري بها فتناولها النهي في ولا يلتفت
او بانها سرت بنفسها وتبعتهم فيتناولها النهي وانما الجواب ان يقال
ان تناول العام اياها ليس قطعيا لجواز ان يكون مخصوصا فلا يلزم
من رجوع الاستثناء في قوله ولا يلتفت كونه مامورا بالاسراء بها
وحينئذ يوجه الاستثناء بما ذكر من انها تبعتهم او اسري بها مع كونه غير
مامور بذلك اذ لا يلزم من عدم الامر به النهي عنه فتامل ودفع قاضي المغرب
تناقض القراءتين بحمل النهي عن الالتفات علي النهي عن التخلف وعبارته

ولا يلتفت



ولا يلتفت منكم احد ولا يتخلف ولا ينظر الي ورائه والنهي في اللفظ
لاحد وفي المعنى للوط الا امراتك استثناء من قوله فاسر باهلك
ويدل عليه انه قرئ فاسر باهلك بقطع من الليل الا امراتك وهذا انما يصح
علي تاويل الالتفات بالتخلف فانه ان فسر بالنظر الي الوراء في الذهاب ناقض
ذلك قراءة ابن كثير وابي عمرو بالرفع علي البدل من احد ولا يجوز حمل
القراءتين علي الروايتين في انه خلفها مع قومها او اخرجها فلما سمعت
صوت العذاب التفتت وقالت يا قوماه فادركها حجر فقتلها لان
القواطع لا يصح حملها علي المعاني المتناقضة وبعد فقول الزمخشري
في الاية خلاف الظاهر لما عرفت ما يرد عليه وقدر المصنف مثل هذا
التركيب وتقديره واقول بعد ما مضى تنبيه فقول الزمخشري كذا وقد
سبق غير البين والذي حملهم علي ذلك اي علي ارتكاب خلاف الظاهر
ان النصب قراءة الاكثرين نافع وابن عامر والكوفيين فاذا قدر
الاستثناء من احد جاءت قراءتهم علي الوجه المرجوح لان الراجح
المختار حيث وقع المستثنى بعد الاستثناء وموضعا عن المستثنى
منه المشتمل علي استفهام او نهي او نفي صريحا او مأولا غير موجود ذ
به كلام فيصير الاستثناء ان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه
الاتباع علي البدل عند البصريين لان عرض جواز حذف المتبوع وهو
ههنا جائز وعلي البدل نحو بدل البعض ويحتاج الي الضمير الرابط
لتعينه الاستثناء المتصل فانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى
منه ولا تضر المخالفة بالنفي والايجاب اذ لا يقع منهما في الاتباع
مع الحرف المقتضي لذلك كما في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف وقد التزم
بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر علي ذلك اي علي الاستثناء المرجوح
نقله قاضي المغربين والاولى جعل الاستثناء في القراءتين من قوله
ولا يلتفت مثله في قوله وما فعلوه الا قليل ولا بد ان يكون اكثر
القراء علي غير الافصح بل نقل ابن الحاجب بعضهم التزم جواز ان
يجمع القراء علي قراءة غير الاقوى وحمل ذلك الطيبي في حواشي الكشاف
مستدلا بقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان النصب فيها علي حد قولهم
زيدا ضربته وهو رجحان الرفع علي النصب وان كان النصب عربيا
جيدا ولهذا اي سيبويه خوف الناس المغرب بالمصنف ... بعض النحاة
لئن توجه قراءة النصب علي الرفع لان قراءة الرفع يحتمل ان
يكون خلقناه خبرا عن كل ويحتمل ان يكون صفة وقراءة النصب يتعين فيها
ان يكون خبرا في المعنى لانه من باب الاشتغال ولا يغير في هذا الباب
النا... لان يكون حسنا وان كان القياس الرفع وكلام سيبويه علي ان

الملبس لا يزيل رجحان الرفع ولكن القراءة المشهورة جاءت بالنصب فلا
تخالف مع ان النصب عربي جيد وان كان الرفع اكثر وانما كان القياس
الخبر بالصفة موديا الى مرجوحية الرفع لان خلقناه اذا جعل صفة
كان المعنى كلما ينسب خلقه الينا فهو بقدرنا ويوهم منه ان
كل ما لا ينسب خلقه الينا فليس بقدرنا وبهذا تمسكت القدرية فلا
تكون الاية نصا على ان الله خالق جميع الاشيا ولا ان خلق جميعها بقدر
بخلاف ما اذا جعلناه من باب الاشتغال وكان خبرا في المعنى فانه
يكون نصا على ان الله خالق جميع الاشيا فلا يبقى للقدرية حجة
ولنجعل الاية ههنا مرادا حسنا ايراده وان طال وهو اذا اردت
مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليك اشتريته بعشرين دينارا
وانك لم تملك احدا منهم الا بذلك الثمن فقلت كل واحد
من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المقصود لان
التقدير اشتريت كل واحد بعشرين وان رفعت فيحتمل ان يكون اشتريته
خبرا لكل وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين
وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته من المماليك فهو
بعشرين خبره اذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير
مقصود ومخالف للوجه الاول فالنصب اولى لكونه نصا في المقصود
والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المصنف اي
قوله تعالى كل شي خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في
مثالنا سوا جعلت الفعل خبرا او صفة فهذا لا يصلح اذن للتمثيل
وذلك لان مراده تعالى بكل شي كل مخلوق نصب كل او رفعه
وسوا جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان
قوله خلقنا كل شي بقدر ليس بخلقنا كل ما يقع عليه اسم شي لانه
تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية ويقع على
كل واحد منها اسم شي فكل شي في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى انه
على كل شي قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا
تقرر ذلك قلنا ان معنى كل شي خلقناه بقدر برفع كل على ان
خلقناه هو الخبر كل مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شي
مخلوق كاين بقدر والمعنيان واحد ولفظ كل شي في الاية مختص
بالمخلوقات سوا كان خلقناه صفة له او خبرا والنصب مع التقدير
الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما في مثالنا وفي دعوى اتحاد
المعنيين نظر لانا اذا جعلنا خلقناه خبرا كان المعنى كل مخلوق
متصف بانه مخلوقنا كاين بقدر وعلى هذا لا يمتنع نظرا الى هذا المعنى

ان



ان يكون هناك مخلوقات غير متصفة بتلك الصفة ملابسة تحت
الحكم واما اذا جعلناه خبرا او نصبنا كلا فلا مجال لهذا الاحتمال
نظرا الى نفس المعنى المفهوم من الكلام فقد اختلف المعنيان
قطعا ولا يجدي نفعا ان كل مخلوق متصف بتلك الصفة في
الواقع لانه انما يفهم من خارج ولا شك ان المقصود ذكر المعنى
الذي لا احتمال فيه فالمثال مطابق اذا دق النظر فيه وفي
شرح اللب يحتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود
من الاية وهو عموم خلق الاشيا بقدر خيرا كان او شرا وهو
قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مخصصة ويقدر
خبرا وهذا لا يفيد عمومية المقدر في جميع المخلوقات لتوهم
وجود شي لا بقدر لانه ليس مخلوقا بخلاف ما لو نصب فان في نصبه
رفع توهم كون خلقناه صفة لشي لانه اذا نصب كل شي لزم ان يكون
خلقناه مفسرا للناصب واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ فيفيد
المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا كل شي بقدر وما اورد عليه
اولا ان المقصود ليس عموم خلق الاشيا مطلقا بل خلق الاشيا
المخلوقة كما ذكره الرضي سوا كانت الاشيا المخلوقة من افعال
وثانيا ان خلقناه اذا كان صفة مخصصة ويقدر خبرا افاد الكلام
عموم في جميع المخلوقات فلا يصح قوله وهذا لا يفيد عموم التقدير
في جميع المخلوقات واجيب عن الاول بان مراده بالاشيا
الاشيا المخلوقة وبعمومها عمومها بالنسبة الى الخير والشر لا الى
ما يقع عليه اسم الشي من الممكنات وعن الثاني بان خلقناه اذا
كان صفة افاد الكلام عمومية التقدير في جميع مخلوقاته لان جعل
الصفة مستندا اليه لا عمومية التقدير في جميع المخلوقات تبعه ولا
النسبة اليه تعالى وانما كان سيبويه لا يجوز ضرب الالباس فرجحان
الحكم على الاشيا مع تحقق الالباس وذلك لانه مبني في نحو خفت بالكسر
مما عين فعله مكسورة وطلت بالضم مما عين فعله مضمومة انه يحتمل
لفعلي الفاعل والمفعول اي يحتمل ان يكون فعل المبني للفاعل
وان يكون فعل المبني للمفعول ولم يبال بحصول الالباس
في ذلك واعلم ان فعل معتل العين مبنيا للفاعل اذا
اتصل به ضمير المخاطب او جمع المونث فان كان
مفتوح العين منه واويه الى فعل بضم العين ويائيه الى
فعل بالكسر لتدل حركة العين بعد النقل على نوع المحذوف
من التغيير ويستغنى عن ذلك في مكسورها ومضمومها

فان قلت هلا راعو لمثل هذه الدلاله في واوي مكسوره العين
وياييه قلت راعوا الدلاله فيهما على بيان البنية اولى من بيان المحذوف
لتعلق الاول بالمعنى والثاني باللفظ واذا بنيته للمجهول كسرت الفا
من الجميع اي من مفتوح العين ومكسورها ومضمومه واويا كان
او يائيا فقلت صين في الواوي واعتلاله بالنقل والقلب وبيع في اليائي
واعتلاله بالنقل فقط وفيه لغتان فقط اخريان احديهما اخلاص
ضم الفا فان كانت العين واوا اسلمت نحو قول وصون وان كانت يا
انقلبت واوا نحو بوع وهذه لغة فقعس ودبير من فصحا بني اسد
وهي موجوده في لغة هذيل عليها ليت شبابا بوع فاشتريت والاخرى
الاشمام وهو ان تشاب الكسره شيا من صوت الضمه هذا اذا امن
التباس فعل المفعول بفعل الفاعل واما اذا خيف الالتباس فانه يجب
الاخلاص اي اخلاص الكسر فيما عينه ياء والضمه فيما عينه واو ويتعين
الاشمام قال في ابن مالك في شرح تسهيله قال ابن قاسم وفيه نظر لان
اخلاص الضم فيما عينه ياء لا يلبس واخلاص الكسر فيما عينه واو
لا يلبس هذا ما عليه الجمهور وما جاز سيبويه الوجوه الثلثه في ذلك
ولم يبال باللبس اكتفاء بالفرق التقديري كما اكتفوا بذلك في الامثله
الاتيه ووافق سيبويه المغاربه على ذلك الا انهم فصلوا فقالوا
ان العرب تختار الكسر في الفا اذا كانت فيما سمي فاعله وهو منه وتختار
الضم فيها اذا كانت فيما سمي فاعله مكسوره فرقا بينهما وسيبويه
لم يتعرض لذلك **ولا خلاف في ان نحو تضار لجا** لاسكان ما قبل
احزه للادغام فان كان فعل الفاعل فاصله تضارر بكسر الراء الاولى
وان كان فعل المفعول فهو بفتحها **وان نحو مختار محتمل لوصفيها**
لاسكان ما قبل الاخر منه للاعلال ايضا فهو ان كان وصف الفاعل
بان كان اسم فاعل فاصله مختير بكسر الياء وان كان وصف المفعول
بان كان اسم مفعول فهو بفتحها **وكذلك نحو مشتري في النسب**
فانه ايضا مشترك بين ان يكون نسبته الى مشترى اسم فاعل او
اسم مفعول وكسرت الراء فيه للمناسبه **وقال الزجاج في كتابه**
**معاني القران في فما زالت تلك دعواهم ان النحويين يجيزون كون**
**الاول اسما والثاني خبرا وبالعكس** اي ويجيزون كون الثاني اسما
والاول **ومما ذكر الجواز فيها الزمخشري قال ابن الحاجب وكذا الخوارزمي**
**موسى عيسى كل من الاسمين محتمل للفاعليه والمفعوليه** لانتفا القرينه
المعينه فيها فيه انه لا يلزم من اجازتهم الوجهين في الاية جوازه في ضرب موسى
عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم كان بخبرها وذلك واضح والذي





**واعلم ان الاول انما هو بعض المتاخرين** وظاهر ابن الحاجب في كافيته بعطيه فانه
قال واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينه ثم قال وجب تقديمه
اي تقديم الفاعل فهو ايضا ملتزم الفاعليه الاول في نحو ما ذكروا
وقد صرحوا بكلامه على ذلك وكذا قول ابن مالك في تسهيله يجب وصل
الفعل بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب قال في شرحه ابن قاسم
بان يكونا مقصورين او اسمي اشاره او موصولين او مضافين الى يا
المتكلم او نحو ذلك مما لا يظهر فيه اعراب ولا قرينه نحو ضرب موسى عيسى
فيتعين كون الاول فاعلا والثاني مفعولا كذا قال ابن السراج
في اصوله واكثر المتاخرين قال ابن الحاج ثم نقول لا يبعد ان تقصد فا
لافادة ان موسى ضرب عيسى او ضربه عيسى فيأتي في ذلك باللفظ المحتمل
ولم يقصد الا ابهام هذا الخبر نعم نقول لا يمتنع ان يتكلم به لغة وتأخر البيان
لوقت الحاجه **والالباس واقع في العربيه بدليل اسما الاجناس والمشتركه**
**انتهى** فانك اذا قلت والملكى رايت رجلا له قدر ايرى رجل اردت زيدا
ام عمرا مثلا واذا قلت ابصرت عينا احتمل ان يكون اردت عينا
جاريه او عينا باصره او نحو ذلك فلم يمتنع وقوع الالباس فيجز الا
**والذي اجزم به ان قراءه الاكثرين لا تكون مرجوحه** لاشتمالها على الوجه
المرجوح **وان الاستثناء في الايه من جملة الامر** التي هي فاسر باهلك
**على القراءتين** اي قراءتي النصب والرفع **بدليل سقوط ولا يلتفت**
**منكم احد في قراءه ابن مسعود** فلا يصلح لتقدير الاستثناء منه على
وجه الرفع بالبدليه **وان الاستثناء منقطع** نصبا او رفعا **بدليل**
**سقوطه في ايه الحجر** ولو كان متصلا لايتم المراد بدونه لما سقط ولم
يرض قاضي المفسرين بجعله منقطعا حاله الرفع فالنصب بالطريق
الاولى وعبارته ولا يحسن جعل الاستثناء منقطعا على قراءه
الرفع **ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من اهل بيته**
تعليل ثان لكون الاستثناء منقطعا **لا اهل بيته وان لم يكونوا**
**مؤمنين** وامراته لم تكن مؤمنه فلم تشملها الاهل على هذا **ويؤيده ما**
**جاء في ابن نوح عليه السلام انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح**
**ووجه الرفع** مع كون الاستثناء منقطعا على اختيار انه على
**الابتداء وما بعده** وهو قوله تعالى انه مصيبها ما اصابهم **هو الخبر**
**والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بمسيطر الا من**
**تولى وكفر فيعذبه الله** ولعل ما جزم به المصنف اخذه من
قول البدر بن مالك في شرح الفيه والدم في امثلة المستثنى
المنقطع الا التي جعل قوم من حروف من هذا القبيل لست

عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر
على ان يكون من مبتدا او يعذبه الله الخبر ودخلت الفا لتضمن
المبتدا معنى الشرط وجعل الفرا قراة من قرا فشربوا منه الا قليل
منهم على تقدير الا قليل منهم لم يشرب ويمكن ان يكون من هذا قراة
ابن كثير وابي عمرو الا امراتك انه مصيبها ما اصابهم وبهذا التوجيه
يكون الاستثنا في النصب والرفع من قال ما اهلك وهو اولى
من ان المستثنى المنصوب من اهلك والمرفوع من احد واختار
ابو شامه ما اخرج من ان الاستثنا منقطع ولكنه قال وجا النصب
على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثنا
من جملة النهي حتى ساغ له ان النصب على اللغة الحجازية والرفع على لغة
تميم لان تميما يجوزون ابدال المنقطع المتاخر ان صح اغناوه عن
المستثنى منه والا فالجميع على ايجاب النصب وقد قوي ان رجح
على ايجاب النصب ما ذكره ابو شامه فقال الامر كما ذكر
الانقطاع وانت خبير بان محله لو كان المستثنى المنقطع مفردا
والمصنف انما قدر على الرفع جملة فتامل وما فيه من اولى من ضعف
اللغة التميمية فلا يخرج عليها القران ولما فرغ من سقوط
جملة النهي من قراة ابن مسعود جعلها ابو عبيد وبعض
الجهلة [illegible] المشتبهات فيعلم
لاحد المتميزين بالاخر فيخطى الصواب ولذلك امثلة احدها
زيد احصى ذهنا وعمرو احصى ذهنا لانه يتوهم ان ضبط الدال
ذهنا ههنا بالمهملة وفتح ضبط الذال المعجمة بقرينة المثال
دانا هو بالنون واحد الاذهان وهو قوة للنفس معدة لاكتساب
الاراء وتسميتها وهي لذكا وجوده تميزها لتصور ما يرد عليها هي
النظر فان الاول على ان احصى اسم تفضيل والمنصوب
تمييز مثل احسن وجها اي ان احصى في المثال الاول اسم تفضيل
جا من المزيد شذوذا اي اشد احصا والثاني ان احصا فعل
ماض من الاحصا بمعنى الجمع والضبط والمنصوب مفعول
مثل واحصى كل شي عددا كل شي مفعول وعددا تمييز ومن
الوهم قول بعضهم في احصى لما لبثوا امدا انه من الاول اي انه
اسم تفضيل وليس كذلك فان الامد ليس محصيا بل محصيا وشرط
التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا
بخلاف مال زيد اكثر مال فان مالا في الاول هو الفاعل في
المعنى لا زيد وفي الثاني الفاعل مال زيد لا مطلق المال والاولى

ان



ان احصى فعل ماض خبر لاي الحزبين وما مصدرية وامدا مفعول به ولما
لبثوا حال منه او مفعول له وقيل انه المفعول واللام مزيدة وما موصولة
وامدا تمييز وقيل افعل تفضيل وامدا تمييز ورجحه الزمخشري وابن
عطية والفارسي الاول لان احصى لو كان افعل التفضيل لكان بناوه من غير
الثلاثي المجرد وليس بقياس ونحو اعدى من الجرب شاذ ولان امدا لا يخلو
ان ينصب بافعل وهو لا يعمل او بلبثوا فلا ينسد عليه المعنى فان
قلت انصبه بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في قوله واضرب منا
بالسيوف القوانسا اي يضرب القوانس فقد ابعدت المتناول
وهو قريب حيث ابيت ان يكون احصى فعلا ثم رجعت
مضطرا الى تقديره واضماره وناقشه ابو حيان بان الشذوذ
مذهب ابي علي والمسالة فيها ثلاثة مذاهب الاول انه مبني من
الرباعي مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه وجماعة الفاظ الثاني
لا يبنى منه مطلقا وما ورد منه محمول على الشذوذ الثالث التفصيل
بين ان تكون همزته للنقل فلا يجوز او لغيره كاشكل الامر واظلم
الليل فيجوز وكذا حكم افعل التعجب واختار الاول ابو اسحق
والثالث ابن عصفور وهمزة احصى للبت النقل وبان دعوى ان
افعل لا يعمل ليست صحيحة على الاطلاق لانه يعمل في التمييز وامدا تمييز
نفي شي وهو انه اذا قلنا بان احصى اسم تفضيل جاز ان تكون
اي موصولا مبنيا على مذهب سيبويه لوجود شرطها به وهو
حذف صدر صلتها اذ التقدير لنعلم الفريق الذي هو احصى لما لبثوا
امدا من الفريق الذي لم يحص واذا قلنا انه فعل ماض امتنع
ذلك لفوات شرط البنا اذ لا يحذف صدر الصلة لان احصى بنفسه هو الصلة
الثاني نحو زيد كاتب شاعر فان الثاني خبر ثان او صفة للخبر
ونحو هذا رجل صالح فان الثاني صفة للخبر لا غير وذلك لان الاول
لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة والثاني وان كان صفة للخبر
فهو الخبر في المعنى والموصوف توطية ومثلها زيد عالم [illegible] الخبر
وزيد رجل يفعل الخير فان الجملة الفعلية في الاول خبر او صفة للخبر
وفي الثاني صفة لا غير وزعم الفارسي ان الخبر لا يتعدد مختلفا
بالافراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة للخبر فيهما
والمشهور للجمهور كما في ان ذلك جائز في الصفات تقول جاني رجل
فاضل قام ابوه وعليه قول بعضهم في فاذا هم فريقان يختصمون
ان يختصمون خبر ثان او صفة وجاء يختصمون على المعنى لان الفريقين جمعان
كان الفريقان من امن ومن كفر فالجمعية حاصلة في كل فريق ويدل على ان فريق المومنين

بفعله

جمع قوله انا بالذي امنتم به كافرون وان كان الفريق المومن صالحا
وحده فانه قد انضم الي قومه والمجموع جمع اوانه علي الاختصار فان كان
من حيث لفظ التنبيه جايز انصبه حالا لانه مقطع نصل وتحتمل الحالية ايضا
اي وما ذاهم مفترقون مختصمين واوجب الفارسي في كونوا قردة خاسئين
خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل ولو جعل
صفة لقردة وهي مما لا يعقل لزم ذلك وجوزا بوحيان حاليته من
اسم كونوا وهذا الامر للتذليل والتحقير اذ ليس ذلك في وسعهم الثالث
رايت زيدا فقيها ورايت الهلال طالعا فان راي علي الاول
عليه وفقيها معمول ثان ولما كانت كذلك
تتعدي الي معمولين ... من هذا التركيب الاصح رايا عنقا وفقيه زيد
ولو جعلها يبصره وفقيها حالا افادت معني اخر وعلي الثاني بمعنى
نتعدي الي معمول واحد وطالعا حال وتقول تركت زيدا عالما
فان فرنت تركت بصيرت بان كان معني تركه علي صفة فعالما معمول
ثان او قرينة او خلفت فحال واذا احتمل قوله تعالى وتركهم في
ظلمات لا يبصرون علي الاول اي علي جعل ترك بمعني صير فالظرف
ولا يبصرون معمول ثان تكور كما تكرر الخبر وعلي هذا يتصور
للفعل الواحد مفاعيل متعددة فلا يكون قصا عدا ولا يكون احدهما
تابعا للاخر نظرا الي انها كانت اخبارا في الاصل نحو ظننت زيدا
عالما شاعرا كاتبا منوفقين في هذه العبارة بان الاخبار عن مجموع
الظرف ولا يبصرون بقوله معمول ثان لا ياتي اما اولا فلان ...
لغرض من جعل كل منهما معمولا ثانيا ... اما ولا ... منافاة
فلان وصفه بالتكرر يقتضي انه اذا المجموع لم يتكرر والصواب
ان يقال ان الظرف معمول ثان ولا يبصرون معمول اخر تكرر
اي ذكر ثانيا بعد ان ذكر مرة في التركيب اولا فتكرر من جهة
كونه معمولا ثانيا الا من جهة خصوص اللفظ فان لا يبصرون لم يتكرر والحق
ان قوله معمول ثان خبر احدهما وخبر الاخر محذوف اي والظرف معمول
ثان ويتكرر صفة معمول ثان وتكرره باعتبار كونه معمولا ثانيا
لا باعتبار ذاته او الظرف معمول ثان والجملة بعده حال او بالعكس
اي او الجملة معمول ثان والظرف قبلها حال ولا يتطويل لكلام
يأتي وان حمل علي الثاني اي علي جعل ترك بمعني خلف فحالان اي
فالظرف والجملة حالان قال ابوحيان ان كان ترك بمعني خلف فالمفعول
في ظلمات في موضع الحال من المفعول فيتعلق بمحذوف ولا يبصرون في
موضع الحال ايضا اما من الضمير في تركهم واما من الضمير المستكن

في المجرور فيكون حالا متداخلة وهي في التقدير حال موكدة لان
من ترك في ظلمة لزم ان لا يبصر وان كان ترك مما يتعدي الي
اثنين كان في ظلمات في موضع المفعول الثاني ولا يبصرون جملة حالية
ولا يجوز العكس لان المفعول الثاني في الاصل خبر المبتدا واذا كان
كذلك فلا يتاتي الخبر علي جهة التاكيد انما ذلك سبيل بعض الاحوال
لا الاخبار فاذا جعلت في ظلمات في موضع الحال فقد فهم منها
ان من هو في ظلمة لا يبصر فلا يكون لقوله لا يبصرون من الفايدة
الا التاكيد وذلك ليس من شان الاخبار الرابع اغترفت غرفة وقبضت
العتق الجمجمه فمعمول مطلق لافادة معني المرة او ضمنها مفعول
وهو عبارة عما تحله اليد من الما ونحوه ومثلها حسوت حسوة
بالفتح ايضا وقال ابوحيان المفتوح والمضموم مصدران وقيل هما
بمعني المغروف فيهما لاول والمحسو في الثاني وقال في الصحاح غرفت
الماء بيدي غرفا واغترفت منه والغرفة المرة الواحدة والغرفة بالضم
اسم المفعول لانك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة
ونطاف الجهة العاشرة ان يخرج علي خلاف الاصل او علي
خلاف الظاهر بغير مقتض فلا يصيب المخرج في تخريجه اما لو كان
لمقتض فلا حرج في شي كقول مكي في لا تبطلوا صدقاتكم الاية
الكاف من قوله كالذي ينفق نعت لمصدر محذوف اي ابطالا كالذي
ويلزمه ان يقدر لصحة معني التشبيه ابطالا كابطال انفاق الذي
ينفق فلزمه تقدير مضافين والتقدير خلاف الاصل والوجه ان
يكون كالذي حالا من الواو اي لا تبطلوا صدقاتكم متشبهين بالذي ينفق
فهذا الوجه لا تقدير فيه وربما التاثير انما نصب علي المفعول له او الحال اي
مرايا او المصدر اي انفاقا ريا وقول بعض المعربين قيل هو من الاكثار
الحكم المشهور في قول ابن الحاجب في كافيته الكلمة لفظ اصلها الكلمة لفظ
فجعل الخبر جملة حذف عايدها ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل في نحو
في زيد هو الفاضل ان يحذف اي يحذف منه العايد وهو جملة هو معمول وقول
عيره انه لا يجوز حذف العايد في نحو جا الذي هو في الدار لانه لا يدل
حينئذ علي المحذوف وذلك لصلاحية ما بعد المحذوف لوقوعه استقلالا
ولذا لا يحذف فيه لصلاح ما بعد المحذوف ان يكون جزءا استقلالا الا انها لو لم
يصلح الباقي ان يكون صلة كما في نحو ايهم اشد وهو الذي في السما اله
فانه يجوز فيه الحذف مردده هو يأتي عطف علي قوله ابي وقوله وابن
عصفور علي من قال في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر هو بعض بيت تقدم
الكلام عليه في بحث اذ من حرف الالف ان بشر مبتدا ومثلهم نعت لكان محذوف

حرم اي واذ ما برح مكانا تشربها بهم ان مثلا الاخفش المحذوف لبدل
عليه فلا دليل حينئذ على تقديره فهو قد اغتفر عدم الدليل مفسدا لحمله
التقدير وكقول الزمخشري في قوله لا تسب اليهم ولا اظلم صدر بيت
محرم انبع الحق على الواقع وقد تقدم الكلام عليه في لام من حروف
الاثم ان النصب اي نصب خلة باضمار فعل اي ولا ارى خلة وهذا
التقدير خلاف الاصل والظاهر وانما النصب مثله في لا اهل ولا
قوة على احد وجوههم الخمسة وقول الخليل في نحو الا رجلا اخرا
انه خير اهر ايضا صدر بيت عجزه بدل على محصله تبيت وقد
مرا ناده في الباب الاول في بحث الا بالتخفيف من حروف الالف
والكلام عليه ان التقدير الا تروني رجلا مع امكان ان يكون من
باب الاشتغال والتقدير الا جزاء به رجلا جزاه وهو اولى من
تقديره فعل غير مذكور ولا دليل عليه فان قلت التقدير انما يكون في الفعل
غير مذكور قلت نعم الا ان المراد غير مذكور في غير موضع التقدير اذ
لو كان مذكورا كذلك لكان حذفه لدليل وتفسيره تقدير فعل مذكور
وقد عاب عن هذا البيت بثلثة امور احدها ان رجلا نكرة وشرط
المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للرفع بالابتدا والنكرة لا تقبل
الرفع بالابتدا ويجاب عن هذا الجواب بان النكرة هنا موصوفة بقوله
تدل على محصله تبيت فهي صالحة للابتدا بها الثاني ان نصبه
على الاشتغال فيه يلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة
ويجاب عن هذا الثاني بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له
ولد فان جملة هلك المفسرة وقعت اعتراضا بين امرؤ وصفته اعني
جملة ليس له ولد بل الفصل بما في البيت اولى لما فيها من الدعا
وهو يتصل به كثيرا وقد مضى في الباب الاول في فصل الا من حروف الالف
انه يمكن ان تحمل جملة ليس له ولد حالا من الضمير المستكن في هلك لا صفة
لا مرؤ وفيه ان المعتمد بالاسناد اولى بالتقييد والمسند اليه حقيقة
هو الاسم الظاهر المعمول للمحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون التقييد
به واما الضمير في جملة مفسرة لا موضع لها فهي كالمؤكد وانت اذا
قلت ضربت زيدا ضربت زيدا الجاهل فالمعتمد ان الجاهل صفة للاول
لا للثاني الثالث ان طلب رجل هذه صفته كما هو على تقدير الخليل
اهم من الدعاء كما هو على تقديره فكان الحمل عليه اولى من الحمل
على الاشتغال وقد يقال ان الثاني مستلزم للاول لانه انما يدعو
لرجل يطلبه لهذا الوصف فكان الحمل عليه اولى واما قول سيبويه
في قوله البيت حب العراق الدهر اطعمه وهذا ايضا صدر بيت عجزه والحب
يا كله



يا كله في القرية السوس وقد مر مرارا وكما يا القول عليه ان اصله البيت
على حب العراق وحذفت على فانتصب حب العراق نصب المفعول به توسعا
مع امكان جعله على الاشتغال اي البيت اطعم حب العراق وهو قياس
لا خلاف حذف الجار وتقدير الفعل فانه ليس بقياس فلم عدل عن
القياس الى غيره جوابه ان اطعم يتقدير لا اطعم ولا النافية في جواب
القسم لها الصدر لحلولها محل اذ ذوات الصدر كلام الابتدا وما
النافية وتبلغي القسم بها لما يتبلغي بتلك وما له الصدر لا يعمل ما بعده
فيما قبله لئلا يفوت معنى الصدارة وما لا يعمل لا يفسر عاملا لفوات
امكان تسلطه عليه الذي هو شرط في التفسير واما قال في قوله اللهم
فاطر السموات والارض انه على تقدير يا اي اللهم يا فاطر السموات
ولم يجعله صفة منصوبة على المحل لان عنده ان اسم الله سبحانه لما اتصل
به الميم المشددة المعوض عن حرف الندا ولذا لا يجمع بينهما وبينه
الا شذوذا اشبه الاصوات فلم يجز نعته اولانه صار عوضا
عن الصوت وهو يا والاصوات لا تنعت ولا ينعت عوضها وكذا قال
في قوله اللهم مالك الملك انه ندا ثان لان اللهم لا يوصف لانه بالالف
والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل جهل اذ المبهم عند الصوت خنصاص
مفهوم الجامع مع بقائها على معنيها بخلاف نحو سيبويه وطالويه
حيث صار الصوت جزءا من الكلمة قال الشارح وهذا حزم من
تعليل المصنف وجوز قوم الوصف في ذلك ولم يلتفتوا الى هذه
العلة واما قال في قوله اعتاد قلبك من سلمى عوايده وهاج اخزانك
المكنونة الطلل ربع قوا اذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه
خضل البيتان من اول البسيط ولم يبيتها قايلهما يقال اعتاد حاله
الكرم صار له عاده وعوايد قلبه من سلمى ما يهيجه ويصيبه من رجوعه
سماها عوايد بتلبيحا والمكنونة الخفية المستترة ووقعت عليه
في بعض النسخ بلفظ المكنونة بالتاء الفوقية والمبهم والطلل الشاخص
من اثار الدار والربع الدار بعينها حيث كانت والقوا بفتح القاف
والمد المنزل الخالي الذي لا انيس به واذاع بالذال المعجمة افنى والمعصرات
بكسر الصاد المهملة السحايب اذا اعصرت اي شارف ان يعصرها
الرياح فتمطر كقولك احصد الزرع اذا جاز له ان يحصد ومعنى اعصرت
الجاريه اذا دنت من الحيض والرياح ذوات الاعاصير وكانه اراد
بكل حيران ان كل سحاب حيران اي متحير في مروره لثقله بالماء
قال ابن ع لكني لم اقف عليه بهذه الصفة وانما رايت في الصحاح ما
نصه والمستحير سحاب ثقيل يتردد ليس له ريح تسوقه انتهى وفي

القاموس تحير الما دار واجتمع والمكان بالما امتلا والسب بسم احدا
من الحسد كل ما اخذ كا يتحار فيهما والسحاب لم يتجه جهة ونتنصاه
انه يقال سحاب متحير ومستحير وفي بعض محشي هذا الكتاب الجرا
بالبرق وعليه فاضافته الما اليه في ماوه لادني ملابسة والخضل نفتح
الخا المعجمة وكسر الضاد المعجمة الذي الرطب والنبت الناعم وفي القاموس
خضل ككتف وصاحب كل شي يترشف نداه ان التقدير وهو ربع
خضل مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف ولم يجعله اي لم يجعل ربع
على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر
من الاقل وبعضهم اجازه على انه من بدل الاشتمال لان الملابسة
فيه بغير الكل والجزء اي بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه نحو
نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزا فلكه وانما هو
جرم من كوز فيه مما قتدي في المثال ويمكن ان يورد في مثاله نحو رايت
درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه للقطع بان البرج عبارة
عن مجموع ثلثين درجة وانما لم يجعل هذا البدل لغيرها خامسا سمي
بدل الكل من الجز لقلته وندرته بل قيل لعدم وروده في كلامهم وان
هذه الامثلة مصنوعة ولئلا يصير الشعر معيبا على ما نبه لامتناع البدلية
فان اعتبارها يودي الى صيرورة الشعر معيبا لتعلق احد البيتين
بالاخر وعدم استقلال الثاني بدون الاول اذ البدل تابع للمبدل
منه ويسمى ذلك في علم العروض تضمينا وقد تقدم لنا كلام فيه في
صدر الباب الاول فلا نعيده ولان اسما الديار قد كثر فيها في
الاستعمال نحو تجري الامثال ان تحمل على عامل مضمر لا يجوز
اظهاره يقال ديار ميه وديار الاحباب رفعا باضمار هي
ونصبا باضمار اذكر اذ كونها موضع الغيبة الحذف فالحمل عليه اولى
وهذا كله ماخوذ من كلام سيبويه فانه ذكر انه يرفع على اضمار مبتدا لا يجوز
اظهاره وينصب على اضمار فعل لا يظهر ايضا بتقدير اذكر وانما لم يجز
اظهار الرافع ولا الناصب مع ذكر الدار او اهل بانه نحو قولك مما جرى
في اشعارهم جرى عندهم كالمثل وانشد دار لمية اذ مي تساعفنا ولا
يرى مثلها عجم ولا عرب وقوله اعتاد قلبك من سلمى عوايده
قال سيبويه كانه اذا رفعت فالذي في نفسك ما اظهرت واذا نصبت فالذي في نفسك
غير ما اظهرت يعني انك اذا رفعت قدرت مبتدا وهو في المعنى الخبر واذا نصبت
قدرت فعلا وهو في المعنى المفعول ولم يتعرض لامتناع البدلية للعلة التي
ابداها المصنف قال ابن جني والامر فيها مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل
بدل كل لعدم صدق احدهما على الاخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق
وقد



وقد صرح بان الاخبار يصح ولابد له من مصحح فما فرض مصححا
للاخبار كان بعينه مصححا للبدلية كما اذا كان التقدير هو طلل ربع
ووفق بعضهم بان مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهي
لا معنى لها في صورة الابدال وانما قال الاخفش في ما احسن زيدا ان
الخبر محذوف تقديره شي عظيم بناء على ان ما معرفة موصولة او
نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة والتقدير الذي احسن
زيدا اي صيره حسنا او شي موصوف بانه احسن زيدا شي عظيم مع التمكن
من ان تقدر ما نكرة تامة وجاز الابتدا بها لتضمنها معنى التعجب
والجملة بعدها خبر الها كما قال سيبويه لم يرجح الحذف بر خبر
لانه راى ان ما التامة غير ثابتة في كلامهم او غير فاشية
او ثبتت ولم تستعمل الا قليلا وحذف الخبر ثابت فاش ورجح عند
الحمل عليه اي حمل التركيب عليه واعلم ان الجمهور متفقون على ان ما من
ما احسن زيدا في محل رفع بالابتدا وعن الكسائي انه لا موضع لها من
الاعراب ثم اختلفوا فيها فذهب الخليل وسيبويه الى انها نكرة تامة
مبهمة وذهب الفرا وابن درستويه الى انها استفهامية وفيها معنى
التعجب وذهب الاخفش الى انها موصولة بمعنى الذي وما بعدها
صلتها او نكرة موصوفة ما بعدها صفتها والخبر عليهما محذوف كما قررنا
وانما اجاز كثير من النحويين في نحو قولك نعم الرجل زيد كون
زيد خبر المحذوف والكلام جملتان مع امكان تقديره مبتدا
موخرا والجملة قبله خبر والكلام كله جملة واحدة لان نحو بيس
موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب
بتكثير الجمل فانه اذا قيل نعم الرجل زيد ونعم رجل زيد وقلنا هو
جملتان كان فيه اطناب بابهام الفاعل اولا وتفسيره ثانيا وفيه من
المحاسن ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب
من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف
المبتدا وايهام الجمع بين المتنافيين وهما الايجاز والاطناب ولهذا
اي ولان مقام المدح يناسبه الاطناب بتكثير الجمل تخير وا ن
في نحو هدى للمتقين الذين يومنون ان يكون الذين نصبا
على تقدير امدح او رفعا بتقديرهم مع امكان كونه
مجرورا صفة تابعة للمتقين للاطناب في مقام المدح بتكثير الجمل
على ان التحقيق الجزم بان المخصوص مبتدا وما قبله خبر
وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش وهو ايضا ظاهر
قول سيبويه واما قولهم هذا وما بعده يقول سيبويه نعم الرجل

عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله اي
قول سيبويه فاذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله
ذهب اخوه يعني بين تاخر المخصوص وتقديمه حيث جعله
في الصورتين مبتدا خبره الجملة وهو عند التقديم مبتدا خبره الجملة
اتفاقا فليكن كذلك اذا تاخر والذي عند اكثر النحويين حتى ذهبوا
الى ان المخصوص عن جملة اخرى انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل
له من هو فقال عبد الله يعني ان تفسير سيبويه لنعم الرجل عبد
الله عندهم فانه قال فيه لما قيل نعم الرجل سال سائل فقال من هو فقيل
عبد الله وصرح بالمبتدا المحذوف وليس ذلك دليلا فانه تفسير معنى
لا تفسير صناعة الا ترى انه ذكر كذلك عند تقديم المخصوص ايضا ولا
نزاع في كونه مبتدا وانه لا حذف فيه اصلا والى هذا الاخير اشار
بقوله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه
قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص
يريد انه يرد على اكثر النحاة ان سيبويه كما قال تلك العبارة التي
ظاهرها ان الكلام اذا كان المخصوص متاخرا جملتان ثانيتهما جواب
عن سؤال مقدر فيه حذف مبتدا وهما في الخبر قال مثلها ايضا
وظاهرها ايضا ان الكلام مع المخصوص المتقدم ايضا جملتان ثانيتهما هذا
جواب سؤال مقدر وهذا لم يقل به احد فكما ان ذلك الظاهر لم يجر فكذلك الظاهر
مثله وانما اراد اي سيبويه بقوله ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق
لازم مخصوص هو تعلق المفسر بالمفسر فلا تحصل الافادة الا بالمجموع
قدمت المخصوص او اخرت وجوز ابن عصفور في المخصوص
المؤخر ان يكون مبتدا حذف خبره وتقديره عنده الممدوح او المذموم
ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان يسد شيء مسده وهنا حذف
على سبيل الوجوب من غير سد شيء مسده فلا يكون هذا الوجه وهو خبرا وذلك
الانسب وهذا اورد على الاخفش في ما احسن زيد فان
الخبر عنده محذوف فيه من غير سد شيء مسده قال الاخفش قد جاء حذف
الخبر ولم يسد شيء مسده في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم
فان تقديره لا يخفون علينا مثلا واجيب بان المقصود في هذه الاية
تبيين المبتدا وابهام الخبر للتهويل ولا يحسن ذلك في باب التعجب لان
المقصود فيه ابهام السبب الذي هو المبتدا للتعظيم في النفس
وتبيين الخبر ليعلمه السامع واما قول الزمخشري في قوله عز وجل
قل هو للذين امنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في اذانهم
وقر انه يجوز ان يكون تقديره هو في اذانهم وقر فحذف المبتدا الذي

هو

٢٢٩

هو ويدل عليه قوله بعد وهو عليهم عمى او في اذانهم منه اي
من القران وقر والجملة خبر الذين مع امكان ان يكون لا حذف
اي امكان ان لا يكون فيه حذف بل بظهور هذا الوجه جزم ابو
حيان في بحره فقال والظاهر ان والذين لا يؤمنون مبتدا وفي اذانهم
وقر في موضع الخبر وهو عليهم عمى خبر ثان فوجهه انه لما راى ما قبل
هذه الجملة وما بعدها واحد يثني القران اي كلاهما في شان القران
مشتملا على [illegible] انه وهذا يقتضي ان يكون ضمير وهو عليهم
عمى عائدا على القران كما هو الظاهر وقيل عائد على وقر قدر ما بينهما
كذلك اي جعلهما في شانه لانهما شاهدا عدل على ذلك ولا يمكن
ان يكون جعلهما في القران الا على ذلك التقدير اللهم الا ان
يقدر عطف الذين على الذين ووقر على هدى ان قلت ما موضع
اللهم في الكلام قلت موضعه الاستدراك فان المتكلم اذا اطلق الكلام
ثم ظهر له ما يقتضي الثنية يتذكر ويستدرك باللهم كانه يقول اللهم
كانه يقول اللهم اغفر لي هذا الاطلاق ثم ياتي بما ينبغي بعد ذلك
فيلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وسيبويه لا يجيزه
وعليه اي على العطف المذكور فيكون في اذانهم نعتا لوقر قدم
عليه فصار حالا منه واما قول الفارسي في اول ما اقول اني احمد
بفتح كسر الهمزة من اني ان الخبر عن المبتدا الذي هو اول محذوف
تقديره ثابت اي اول قولي هذا القول ثابت فقد خولف وجعلت الجملة
التي اعتبرها معمولا لا خبرا والمعنى اول قولي اي مقولي هذا ولم يذكر
سيبويه هذه المسالة وذكرها ابو بكر هو الامام ابن السراج
شيخ ابي علي الفارسي في اصوله وقال الكسر على الحكاية فتوهم
الفارسي انه اراد الحكاية بالقول المذكور فان ان تكسر همزتها
اذا حكيت بالقول نحو قال تعالى قال اني عبد الله بالقول فتقع الجملة محكية الجملة
بالقول منصوبة فيبقى له المبتدا بلا خبر فقدره وانما اراد ابو بكر
[illegible] انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله اي ان ابا بكر لم
يرد بقوله والكسر على الحكاية بالقول وانما اراد حكاية المتكلم بهذا الكلام
اللفظ الذي يفتتح به الحكاية خاتمة اي هذه خاتمة واذ
قد اجرينا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه كانه ادخل الفاء
اجراء للظرف الذي هو اذ مجرى اذا الشرطية في قوله واذ لم يهتدوا
فسيقولون وامثاله ولكن وجود كلمة قد يضعف ذلك لامتناع دخولها
في الشرط واجيب بان اجراء الظرف مجرى الشرط في دخول الفاء بعدها لا يقتضي اعطاءها
حكم الشرط من كل وجه حتى يمتنع دخول قد في الشرط فانه من المهمات في صناعة النحو

حتى يدل عليه فقيل لولا الحذف والتقدير لعصمت الحجير فتقول او لا
ذكر شروطه وهي ثمانية احدها وجود دليل حالي كقولك
لمن رفع سوطا لتضرب به زيدا باضمار اضرب وكقولك لجماعة يتراءون
الهلال تبليه العزة الهلال باضمار هذا او مقالي اي ومما دليله حالي
قالوا سلاما اي سلمنا سلاما فان المقصود من حال قائل هذا القول
عقب الدخول اضمار ذلك او مقالي كقولك لمن قال من اضرب زيدا
اي اضرب زيدا ومنه واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا
اي انزل خيرا نص عليه في الكشاف ثم قال وقوله للذين احسنوا وما بعده
بدل من خير حكاية لقولهم هذا فقدم عليه تسميته خيرا ثم حكاه وجعل
ذلك بدلا من خيرا وهو مفعول انزل المقدر فينصب مشغل لان عامل
البدل عامل المبدل منه لكن البصريين على ان الجمل المحكي لا بما فيه حروف
القول وانزل ليس فيه شي منها فالبدل خير منه ثم ان قوله فقدم
عليه تسميته خيرا ثم حكاه يقتضي ان تكون كلمة خير ليست من مقول
المتقين وانما اتى بها على قولهم الحكاية لانا من اول الامر بانه
خير ثم وقعت الحكاية فيلزم ان تكون العامل في كلمة خير فعل القول
كما تقول قال زيد خيرا ان الله غفور رحيم وانما نصبها فعل القول
وان كانت لفظا مفردا لتاديتها معنى الجملة اجزاء المحكي من كلام
من حكى عنهم وانما يحتاج الى الدليل اي الى وجود احد الدليلين
او وجود الدليل مطلقا اذا كان المحذوف الجمل باسرها كما مثلنا
فان المقدر في الامثلة المذكورة جمله او احد ركنيها من مسند
اليه او مسند نحو قال سلام قوم منكرون اي سلام عليكم
انتم قوم منكرون فحذف خبر الاولى ومبتدا الثانيه فقد
حذف في الاولى ركنا الاسناد او كان المحذوف لفظا يفيد
معنى فيها اي في الجمله هي مبنية عليه اي على ذلك اللفظ
المفيد او المعنى المفاد نحو تالله تفتؤ لا تفتؤ لظهور ان الاقسام على
المعنى السلبي لا يدل الى الايجاب واما اذا كان المحذوف فضله
فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه
ضرر معنوي اي ان الفضلة لا يشترط لحذفها وجود المقتضي بل يكفي
فيه انتفا المانع كالاخلال بالمعنى كما في قولك ما ضربت الا زيدا فان كان في الحذف
ضرر معنوي اشترط له وجدان الدليل فقوله ولكن يشترط الى اخره
استدراك في قوة الاستثنا مما قبله او ضرر صناعي كما في قولك زيد ضربته
ونحو قولك ضربني وضربته زيد فان الحذف للضمير المنصوب منهما وان لم
يخل بالمعنى لكنه يخل الصناعه لما يلزم من تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه



عنه لاسيما في المثال الثاني وفي المثال الاول ويلزم ذلك وزيادة
عليه وهي تمكن العامل المعنوي من العمل مع وجود العامل اللفظي
والاول ضعيف بالنسبة الى الثاني ولاشتراط الدليل فيما تقدم
اي حيث يحصل بالحذف ضرر معنوي كوجود اللبس مثلا امتنع
حذف الموصوف في نحو رايت رجلا ابيض اذ لو حذف وقيل رايت
ابيض لم يدر اهو من نوع الحيوان ام من نوع الجماد وذلك الجماد
وذلك لعموم الابيض وكون العام مسلوب الدلالة على الخاص
بخصوصه فان قيل اين اشتراط الدليل فيما تقدم وانما اشترط
انتفا الضرر قلت اوليس قد نبهناك على ان الاستدراك ثمه في
قوة الاستثنا مما قبله فكانه قيل ولا يشترط لحذف الفضلة وجود
دليل الا عند حصول الضرر فيشترط بخلاف رايت رجلا كاتبا
فانه لوجود الدليل فيه لم يمتنع الحذف منه فقيل عليه الموصوف هو
رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهي كاتبا عليه لاقتضائها
ما هو اعم منه وهو انسان واجيب بان ذلك انما دل على خصوصيه
الرجل بالنظر الى الغالب وهو ان لا يوصف بذلك الصبيان والنساء
فلا الموصوف امراة لقيل كاتبة وامتنع حذف المضاف في نحو جا في
غلام زيد اذ المجي يصح اسناده الى كل منهما حقيقه بخلاف نحو جا
ربك فانه جاز الحذف فيه لقيام الدليل العقلي على امتناع المجي على الله
سبحانه واقتضائه تقديرا ما يصح المجي منه وامتنع حذف العائد
الى الموصول نحو جا الذي هو في الدار وذلك لصلاحية الباقي
بعد الحذف لان يكون صلة فلو جوزنا الحذف في مثله لم يدر ان ما بقي
صلة او بعض صلة بخلاف حذفه من لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد فان التقدير ايهم هو اشد وانما لم يمتنع لعدم صلاحية الباقي
بعده لذلك وامتنع ايضا حذف المبتدا اذا كان ضمير الشان نحو انه
بعده جملة تامة مستغنية عنه فهي من حيث هي لا تستدعيه فلا تدل
عليه فلو جاز حذفه لكان عن غير دليل فيمتنع ومن ثم جاز حذفه في باب
ان المكسورة المشددة نحو ان بك زيدا ماخوذ لان عدم المنصوب الذي
عدم منصوب يكون اسما لان دليل عليه وامتنع حذف الجار في نحو رغبت
في ان تفعل او عن ان تفعل لان رغب يتعدى بكلا الحرفين مع اختلاف المعنى
فيهما فالحذف فيه موقع في الالتباس بخلاف عجبت من ان تفعل فانه لا يمتنع الحذف
منه لان عجب لا يتعدى بغيره فلا لبس معه واما قوله وترغبون ان تنكحوهن فانما
جاز حذف الجار فيها وان كان حقه ان يمتنع لقرينة من وجوده امن اللبس معها وانما اختلف العلما
في المقدر

الحقيقة
من الحرفين اهو في او بعض في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في
خلاف في التوجيه لا في تفسير اصل القرآن حيث احد الحرفين والاخرى الاخر فكان
مردودا عطف على قوله امتنع حذف الموصوف اي ولاشتراط الدليل
فيما تقدم كان مردودا قول ابي الفتح انه تجوز جلست بعد يومضاف
اي جلوس زيد فيحتمل انتصابه على المفعول المطلق وليست متعينة
لاحتمال ان المقدر كلمة الى ويكون انتصابه على انه مفعول به على
التوسع وكان مردودا قول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة
اي لا يلفظون به واما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا احد
اغير من الله وقولك مبتدئا بالكلام من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات
الخبر فيه اجماع من اهل القبيلتين لانه لم يدل عليه دليل والحاصل انه ان
لم يدل عليه دليل فلابد من ذكره وان دل عليه دليل فالاكثر عند الحجاز
حذفه ظرفا كان او غيره مع الا نحو لا اله الا الله او بدونها نحو لا
ضير ولا فوت ولا ضرر ولا ضرار اي في الوجود واما التميميون
فلا يثبتونه ظرفا كان او غيره وقد يذكر الخبر ولا يجوز حذفه
وذلك اذا حذف الاسم نحو لا عليك اي لا باس عليك وقد اورد على
قوله فاثبات الخبر فيه اجماع انه مناف لما ياتي له فان مقتضى قوله
هذا ان هذا التركيب عربي واثبات الخبر فيه واجب ومقتضى
ما ياتي في الجواب عن الجمهور انهم قائلون بانه غير عربي اذ فيه اثبات
الخبر الخاص في باب لولا اتفاقا وفي باب لا عند تميم واجيب
بان الاجماع على اثبات الخبر انما هو اجماع القبيلتين لا اجماع النحاة على
ان اجماع او لكن انما هو عدم حذفه وهذا لا ينافي اختلافهم في انه
خبر او غيره والخبر مقدر وكان مردودا قول الاكثرين ان الخبر بعد
لولا واجب الحذف فانه ليس على الاطلاق وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا من
الاكوان العامة كالوجود والحصول نحو لولا زيد لكان كذا يريد لولا زيد
موجودا ونحوه من حاصل ونحوه فاما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو
حذفت فواجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا ما سلم من المسالمة وهي الصلح وسالمنا
تصالحنا ما سلم وقوله صلى الله عليه وسلم لعايشة في بنيان الكعبة رضي الله تعالى عنها لولا قومك
حديثو عهد بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابرهيم وهذا الحديث
اخرجه البخاري في صحيحه ومتنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عايشة
لولا ان قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة ولادخلت الحجر في البيت
ولجعلت لها بابين بابا يدخل منه الناس وبابا يخرجون وقال ان قريشا قصر
بهم النفقة فتركوا ساس ابرهيم الحجر واقتصروا على هذا وقال ان قومك عملوا
لها



لها بابا عاليا ليدخلوا من ارادوا ويمنعوا من ارادوا والى هذا الحديث استند
عبد الله بن الزبير لما بنى الكعبة سنة اربع وستين وكان قد احترقت
فبناها على قواعد ابراهيم عليه السلام وبنى لها بابا كبيرا والصقه بالا رض
ولما قتل ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين وولي الحجاج الحرمين نقض
الكعبة التي من بناء ابن الزبير وكان تشعث من المنجنيق وانفلق
الحجر الاسود منه فشعبوه وبناها الحجاج على بناء قريش ولم ينقضها
الا من جهة الميزاب وسد الباب الذي احدثه ابن الزبير وهو
ظاهر المكان وقول الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم
اي تجزم ياكلك في جواب النهي وانما يتعين فيه الرفع لان الشرط
المقدر الذي يكون جزم الجواب به ان قدر مثبتا اي فان تدن
~~اي فان تدن~~ لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه اذ
لا شيء من العدم بدال على الاثبات وان قدر منفيا اي فان
لا تدن ليناسب النهي فسد المعنى اذ لا يتسبب اكل الاسد
عن عدم الدنو بل عن الدنو بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان
الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى لانه مناسب للنهي ويتسبب
عنه الجواب والصاعم ذلك ان تجيب عن الجمهور هم الاكثرون
القايلون بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة القايلة
بان بني تميم لا يثبتون خبر التبرئة بان الخبر اي جنسه سوا
كان خبر مبتدا كما في باب لولا ام خبر لا كما في بابها وعلى القول
بان خبر لا مرفوع بها كان موقوفا عليه فليس ثمة الا خبر المبتدا اذا
كان مجهولا بان كان كونا خاصا ولم يقم عليه دليل وجب ان يجعل
نفس الخبر عند فيجعل مبتدا في باب لولا واسما في باب لا التبرئة بعين
وهذا عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا والحاصل انه اذا اريد
التعبير عن هذا المعنى اخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدا او اسم
لا واضيف الى ما كان مبتدا في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على
الوجوب فيقال في مثل زيد قايم لولا قيام زيد ولا قيام اي موجود
ولا يقال لولا زيد قايم ولا رجل قايم ويراد قايم لما يلزم المحذور المذكور
وهو الحذف بغير دليل واما لولا قومك حديثو عهد فلعله مما روي
بالمعنى اي فلا يكون فيه دليل لاحتمال ان لا يكون هذا اللفظ لفظه صلى
الله عليه وسلم ففي مسند الامام مالك رضي الله عنه عن عايشة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال الم تري ان قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد ابرهيم
فقلت يا رسول الله افلا تردها على قواعد ابرهيم قال لولا حدثان قومك بالكفر لرددتها على

ما كانت ونوقش المصنف بان فتح هذا الباب يؤدي الى عدم الاستدلال
بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى
لتطرق هذا الاحتمال الى كل لفظ استدل به منها قال ابن ح وقد اختار
الشيخ ابو حيان هذا المعنى وزاد الله في ابو على الامام جمال ابن مالك
حيث يستدل على بعض احكام النحو بالالفاظ الحديثية وقد اورد اب ح
ههنا سؤالا كتب به الى علما عصره يتعلق باثبات القواعد النحوية بالاحاديث
النبوية والجواب عنه من بعضهم فاحببنا ان لا نخلو كتابنا منهما وان
وان طال علينا قال وقد كنت في عام ثلاثة وتسعين وثمانمائة كتبت في
ذلك سوالا نصه جوابكم رضي الله عنكم في الاستدلال بالاحاديث النبوية
على اثبات القواعد النحوية هل هو صحيح او لا فقد منع ذلك بعضهم مستدلا
بان غالب الحديث يجوز نقله بالمعنى فلا يجزم بان هذا لفظه صلى الله عليه
وسلم حتى يصح الاستدلال به وتبعه في ذلك الشيخ اثير الدين ابو حيان الى
هذا المعنى في ذكره بعض كتبه وتمالى في ذلك بعضهم مصححا بان تطرق
الاحتمال يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار
العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع وزعم
هذا القائل بل ان الاستدلال بالحديث انما يسقط اذا ثبت المنكر ان
الحديث المستدل به ليس لفظه عليه الصلاة والسلام وان لفظه كان كذا وان
الناقل غيره الى كذا اي الرايين اصح فاجاب السراج البلقيني بان اثبات
القواعد النحوية يحتاج الى استقراء تام من كلام العرب فمجرد وجود لفظ
في حديث لا يثبت بها قاعدة نحوية وكذلك مجرد وجود لفظ في كلام
العرب والذي يقع للشيخ ابن مالك من ذلك فيها نبوت فيكم وفي من يقع
ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وغير ذلك لم يوفق
الشواهد من كلام العرب لذلك الحديث فاتى به للاعتضاد لا لاثبات
قاعدة نحوية بمجرد ذلك وشيخنا ابو حيان يتوقف في ذلك من جهة ما ذكر من
تغيير الرواة واما ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء ذلك
هو الذي يثبت به قواعد ابواب النحو وما ذهب اليه ابن مالك من الاعتضاد
محض رايه واجاب الولي بن خلدون واطال فقال هذه الشبهة لم
تزل تعترض في هذا الاصل الذي عليه كلام العلما في كل عصر من الاستدلال
على القواعد النحوية بمنقول الاحاديث وصيغها والتراكيب من كلام العرب واشعارهم
مع تجويز نقل ذلك بالمعنى على راي من جوزه فيتطرق الى ذلك الصنيع احتمال
التبديل والتغيير وسقوط الاستدلال وما ذكر المانع من ان سقوط الاستدلال انما
هو حيث التغيير احالة للعرض انما هو حيث يقوم احتمال التغيير ولم يتبين

بثبوته

٢٢٠

ثبوته من انتفا به هل يسقط الاستدلال واما حيث يتعين التغيير ويدليله فلا يعاد
ثبوته من انتفا به احد يخالف في سقوط الاستدلال حينئذ ولنا في الجواب عن هذه الشبهه
مسالك الاول ادعا القطع بان صيغ هذه الاحاديث وكلمات العرب التي يستدل
بها لم ينقل شي منها بالمعنى بدليل اطباقهم في كل عصر على الاستدلال كذلك
ولانهم قاطعون بان صيغتها لم تتبدل ولو كان ذلك لان العادة تحيل ان يتواطوا
على صحة الاستدلال بما ليس بصحيح فيكون اطباقهم على الاستدلال دليلا قطعيا
على احالة التبديل فيها وانهم حصل لهم علم يقين بانها منقولة بصيغها لان صحة الاستدلال
بها لازم خاص لعدم التبديل فيها فيتنا سق الدليل من الجانبين اعني بالملزوم وعلى اللازم
وينظر هذا الى استدلالهم على اشتراط اليقين في مقدمات البرهان بان النتيجة قطعية
وقولهم في المتواتر هو ما حصل العلم عنده فجعلوا حصول العلم دليلا على حصول
صفة التواتر وكذا اتفاقهم على الاستدلال بها دليل على انها لم تتغير صيغتها ويكشف
عن هذا ويبينه على سره ما وقع لبعض المحققين في الرد على ما ذهب اليه الامام من
ان الدلايل اللفظية لا تفيد اليقين لتوقفه على نقل اللغة في اوضاعها واعرابها
وعلى نفي احتمال غير المراد للاشتراك او النقل او المجاز او التخصيص او التقديم
والتاخير وعلى نفي احتمال النسخ والمعارض العقلي ولا قطع بذلك في شي من
الدلايل اللفظية فقال في جوابه ان القطع بالمدلولات موجود في كثير من الالفاظ
مع قيام هذه الاحتمالات الا ترى قول القايل المشافه اسقني الما وناولني
الكتاب فان المخاطب يفهم مراده على القطع ويبادر الى سقية الما ومناولة
الكتاب مع ان هذه الاحتمالات قايمة وما ذاك الا لوجود قراين حالية
اقترنت بالخطاب عينت المراد منه للقطع والغت الاحتمالات قال وكذا نجد في
الادلة الشرعية ما يستفاد منه مدلوله على القطع مع توهم هذه الاحتمالات
فانه كما نقل لفظه الثاني عن الاول جاز ان ينقل معه تلك القراين الحالية التي
فهم منها المخاطب الاول مراده على القطع فيتوصل اليقين بالمراد مع الغا
تلك الاحتمالات فانها وان كانت متوهمة من حيث مجرد اللفظ فالقراين
الحالية المذكورة تدفعها وتنفيها ولنا ان نقول هنا مثل ذلك وان هذه
الاحاديث النبوية والكلمات اللغوية قامت عند المستدلين بها
قراين حالية دالة بالقطع على عدم تغيير الفاظها وصيغها وتنوقلت
بينهم تلك القراين واخذها الاخر عن الاول فتواصحة الاستدلال
بها على ذلك اليقين المتناقل بينهم المسلك الثاني التنزل عن ادعا القطع
الى دعوى غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية وكذا ما يتوقف
عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب ليس اليقين مطلوبا
في شي منها والذي عليه كافة العلما ان اكثر مدارك الاحكام ظنيه واذا
غلب على الظن ان صيغ هذه الاحاديث والكلمات المنقولة لم تنقل كان ذلك كافيا

في صحة الاستدلال وانا قلنا يغلب على الظن انها لم تبدل لان الاصل
عدم التبديل والاصل هو الذي يغلب على الظن وقوعه سيما والتحرج
في نقل هذه الصيغ والتشديد في الضبط شايع بين المحدثين والناقلين
وهو الاولى عندي ومن قال منهم بالجواز فهو بمعنى التجويز العقلي
الذي لا ينافيه وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرجون في الضبط ويشددون
فيه مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن انها
لم تبدل ويكون احتمال التبديل مرجوحا فيلغى ولا يقدح في صحة
الاستدلال بها السلك انك ان هذه الاحاديث والكلام
المروية انما الخلاف في جواز النقل بالمعنى فيها فيما لم يدون في الكتب
واما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه من
غير خلاف بينهم في ذلك قال ابن الصلاح بعدان ذكر خلافهم في
نقل الحديث بالمعنى هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا اجراه الناس
فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شي من كتاب
مصنف ويثبت بدله فيه لفظا اخر بمعناه فان الرواية بالمعنى
رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الالفاظ والجمود
عليها من الحرج والعنت وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق
والكتب انتهى وتدوين الاحاديث والاخبار بل وكثير من المرويات
وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام اولئك المبدلين
على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح
الاحتجاج به بلفظ فلا فرق بين الجميع في الاستدلال ثم دون ذلك المبدل
ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فبقي حجة في
بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم
المتاخر هذا كلامه قال ع ولا يخفى ما في مسلكه الاول من
التعسف والضعف ولكن يجيب عن الكسائي المجوز بهذا المحكي
في نحو لا تدن من الاسد يا كلك في اجازة الجزم بانه تقدير الشرط
مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ توجيها لكونه القطع ونقول
التقدير لا تدن من الاسد تدن منه يا كلك وهذا وجه
حسن اذا كان المعنى مفهوما ومثله قوله لا تكفر تدخل
النار لا يجوز فيه الجزم عند غير الكسائي لان تقدير
المنفي لا يناسب فعل النهي وتقدير المنفي لانه سبب عنه دخول النار
والكسائي من تقديره مثبتا تعويلا على المعنى فيصح المعنى على التقدير
قدره منفيكم الا قدره مثبتا وقد استدل الكسائي بقوله صلى الله
عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض بجزم يضرب وكيس

علم

عدم الرجوع سببا في الضرب ورد بانه محمول على البدل من الفعل قبله تنبيهان
احدهما ان دليل الحذف نوعان احدهما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي
كما تقدم كما تقدم وكلا القسمين لا تعلق للصناعة به والثاني صناعي وهذا
يختص بمعرفته النحوي لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في
لا اقسم بيوم القيمة وهذه القراءة بلام مفتوحة فهمزة مضمومة فقاف ساكنة
من حمل الف بين اللام والهمزة وان كان الرسم في القراءات على الف بينهما زائدة
كان رسم لا زائدة وكما اوضعوا بالف زائدة بين اللام والهمزة ان التقدير
لانا اقسم وذلك لان الفعل الحالي لا يقسم عليه في البصريين قيل هذا قول المبرد
والصحيح جواز القسم عليه وفي قمت واصك عينه ان التقدير وانا اصك
نصب الجملة الاسمية فدخلها واو الحال لان واو الحال لا تدخل على المضارع
المثبت الخالي من قد وذلك لان الاصل في الحال ان تكون مفردة لمعارفة المفرد
في الاعراب وتطول الجملة عليه لوقوعها موقعه وهي تدل على حصول صفة
غير ثابتة مقارن للاجعلت قبالة والمضارع المذكور كذلك فامتنع فيه دخول
الواو كما امتنع في المفردة او لان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا
وتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله وفي انها لابل ام شاء ان التقدير
ام هي شاء لان ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل وجوز ابن مالك ان تعطف المفرد
مستدلا بقولهم ان هذا لابل ام شاء بالنصب واجيب بانه على تقدير ام ارى
شاء قيل لو صح لا تقع بعدها الا الجمل كان احسن فان كثيرا من النحاة لا يرى ام
المنقطعة عاطفة كبل الداخلة على الجمل وفي قوله ان من لام في بني بنت حسان
المه واعصه في الخطوب هو من اول الخفيف وقائله الاعشى ميمون
يمدح ال الاشعث ابن قيس وبعده ذاكم الماجد الجواد ابو الاشعث
اهل الندى واهل النسوب واراد ببني حسان قيس بن معدي كرب فان امه
مارية بنت قيس بن عمرو وامها كبشة بنت حسان الحارث والخطوب جمع خطب
الامر العظيم او صغر والنسوب جمع سيب وهو العطاء ويروى من يلمني على بني
بنت حسان ولا شاهد فيه والتقدير انه اي الشان لان اسم الشرط
لا يعمل فيه ما قبله قال الشارح ابيات الايضاح حذف الهاء التي
ضمير الشان للضرورة ولولا تقديرها ما جاز فيه لان الشرط لا يعمل
فيه ما قبله الا الابتداء او الجار ومثله قول المتنبي وما كنت ممن
يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق هو من ثاني الطويل وتقديره
ولكنه ضمير الشان لما قررناه في ان وفي ولكن رسول الله ان التقدير
ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول
الواو وهي عاطفة عليها ولا يدخل عاطف على عاطف ولا معطوفا
بالواو لانه اي لان ما بعد لكن مثبت وما قبلها منفي ولا يعطف بالواو

مفرد على مفرد الا وهو شريكه في النفي والاثبات فاذا قد دما
بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو ومن ثم
تعين تقديره كان بعد لكن ليصح العطف بالواو مع التخالف وزعم يونس
وتابعه ابن مالك انها مسوية في قوله ولكن متى يسترفد القوم ارفد هو
عجز بيت من ثاني الطويل صدره ولست بحلال التلاع مخافة وهو
لطرفة بن العبد من معلقته وحلال بالحاء المهملة فعال من حل بالمكان
يحل بالضم حلولا اذا نزل ويروى بمحلال بالميم على وزن مفعال وهو من
صيغ المبالغة ايضا وقول الجلال منه هو من قولهم مكان محلال اذا كان
يحل به الناس كثيرا غير مناسب للمعنى المراد ويروى بالجيم من حللت الدابة
كسوتها الجل وصنتها به والتلاع بكسر المثناة الفوقية جمع تلعة وهي ما هبط
من الارض وما ارتفع منها ضد ومسيل الماء وما اتسع من فوهة الوادي والقطعة
المرتفعة من الارض والجمع تلعات وتلاع والتلاع مسايل الوادي من الاسناد
والفضاء والجبال حتى ينصب في الوادي ولا تكون التلاع في الصحاري كذا في
القاموس والاسترفاد طلب الرفد وهو العطية والمعونة والمعنى لست احل بحيث
نخو مكاني خشية السؤال بل انزل المكان الظاهر حتى متى يسالني القوم
اعطهم ان التقدير ولكن انا وهو مردود بان لكن تشبه
الفعل فلا تدخل عليه فلا بد من تقدير ما يندفع به ذلك وبيانه
كونها داخلة عليه ان متى منصوب به بفعل الشرط فالفعل
مقدم في الرتبة عليه ولولا التقدير المذكور لكانت لكن
المشبهة بالفعل داخلة عليه في التقدير ورده الفارسي
بان المشبهة للفعل هي لكن المشددة لا المخففة والتي في
البيت هي المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصا
صها بالاسماء واجيب بان شبه لكن المشددة للفعل من
جهة اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على الفتح كالماضي واما
الثاني فلانها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود
في لكن المخففة فلعل سيبويه اقتصر عليه في الاعتبار لكن
ما ذكر من عدم اعمال المخففة فيه دلالة على اعتبار الشبه
اللفظي وقيل انما احتاج الى التقدير اذا دخلت عليها الواو
لانها حينئذ تخلص لمعناها الذي هو الاستدراك وتخرج عن
العطف ولو قيل ان لكن في البيت هي الخفيفة الا انه وهي حرف ابتدا
المجرد افادة الاستدراك وهي تستعمل بالواو وبدونها وتدخل على الجملتين لكان
وجها غنيا عن التقدير التنبيه الثاني شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف
ساوياله في المعنى سواء طابقه في اللفظ نحو زيدا اضربه ام لا نحو عمرا مررت به وبعضهم

لا يشترط

س
٢٣٤
لا يشترط التطابق المعنوي ويكتفي بكون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان
اختلف المعنى فلا يجوز زيد ضارب وعمرو اي ضارب وتريد بضارب
المحذوف معنى يخالف المذكور اي معناه فلا يتطابقان معنى وان
تطابقا لفظا بان يقدر احدهما بمعنى السفر اي بعيد راسه وفي غير من
الضرب بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض سافرتم فيها
والاخر بمعنى الايلام المعروف قيل هذا معناه المقصود منه لا معناه الموضوع
له فقد قال صاحب الكشف الضرب اسم لفعل بصورة معقولة اي معلومة
وهو استعمال الة التاديب في محل صالح للتاديب والمعنى
المقصود منه الايلام فانه هو المقصود من هذا الفعل لترتب
الغرض عليه وكذا لو حلف لا يضربه فلا يضربه بعد موته لم يحنث
لفوات الايلام المقصود ومن هنا اجمعوا على جواز زيد قايم
وعمرو وان زيدا قايم وعمرو لكون المحذوف طبق المذكور معنى
وعلى منع ليت زيدا قايم وعمرو وكذا في لعل وكان الخبر المذكور
متمنى كذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدون عد وهو الاصح
وان وجدت لفظ عد بخط المصنف او مترجى او مشبه به والخبر
المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا قيل عليه حكاية الاجماع على
منع ذلك في ليت ولعل وكان امر غريب لا يحتمل مثله من المصنف
لان الخلاف في المسالة مشهور مذكور في التسهيل وغيره
وقد تبع المصنف ابن مالك في كتابه الاجماع على جواز العطف بالرفع
على اسم ان وفيه نظر لان المجمع عليه انما هو جواز التركيب واما
توجيهه ففيه خلاف فقيل المعطوف مرفوع على محل الاسم وقيل
على محل الحرف والاسم وقيل ليس بمعطوف وانما هو مبتدا خبره محذوف
والجملة معطوفة على الجملة قيل وهو الصحيح فان قلت فكيف تصنع بقوله
تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة من رفع ملائكته
وهي قراءة ابن عباس وعبد الوارث عن ابي عمرو وذلك محمول
عند البصريين على الحذف من الاول لا الثاني لدلالة الثاني عليه اي ان
الله يصلي وملائكته يصلون ويكون من عطف جملة على مثلها وليس عطفا
على الموضع ويصلون خبر عنهما كما هو كذلك على قراءة النصب بالعطف
على اللفظ لئلا يتوارد عاملان وهما ان والابتدا على معمول واحد
وهو يصلون والصلاة المذكورة المستندة الى ضمير الملائكة بمعنى
الاستغفار والصلاة المحذوفة المستندة الى ضميره تعالى بمعنى الرحمة فكيف
يتطابقان معنى وان تطابقا لفظا ونظيره قوله تعالى هو الذي
يصلي عليكم وملائكته قال الحسن يصلي عليكم بر حمكم الله وقال

وقال سعيد بن جبير يغفر لكم وقال ابو العالية يثني عليكم وصلاة
الملائكة الاستغفار وقيل ان كيف يصح ارادة المعنيين معا من يصلي
حيث اسند الى الله اولا وعطف عليه الملائكة فنجوز استعمال المشترك
في كلا معنييه فالامر لديه سهل ومن منع اشكل عليه ذلك فقيل في
التفصي منه ان الصلوة هنا استعملت في معنى مشترك وهو ارادة الخير
الجديدة وصول الخير الى العباد والمومنين فانه سبحانه يرحمه اياهم
يريد ايصال الخير اليهم والملائكة باستغفارهم لهم يريدون
ذلك ايضا وقال الفرا في قوله ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين ان التقدير بلى لنحسبنا على صيغة امر الغايب قادرين
والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد في
الاعادة كفر لان حقية المعاد الجسماني معلومة من الدين بالضرورة
ولا يكون مامور الله فقد تخالف المعنيان وقال بعض العلما في بيت
الكتاب اي كتاب سيبويه لن تراها ولو تاملت الا ولها في مفارق
الراس طيبا هو من اول الخفيف من قصيدة لابن قيس الرقيات
اولها ازجرت انعواد منك الفواد الطرو بام تصابيت اذ رايت
الراس المشيبا قال الزمخشري نجرة منع ونهاه والتصابي
اظهار الصبوة وهي جهلة الفتوة والمفارق جمع مفرق كمجلس
ومقعد وسط الراس وهو الذي يفرق فيه الشعر قال في القاموس
وظاهر ان الراس لا يكون له سوى مفرق واحد فمفارق الراس
من باب استعمال الجمع موضع الواحد حيث يومن الالتباس كما استعمل
مع المثنى لذلك في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وفي الشرح المفصل
لابن يعيش ذهب سيبويه الى انه منصوب على المعنى لانه لما قال
لن تراها الا ولها في مفارق الراس طيبا دل على ان الطيب
داخل في الروية فنصبه على هذا التاويل وقد رد هذا المبرد
وذكر ان مثل هذا لا يجوز لانه لا يحمل على المعنى الا بعد تمام
الكلام الاول لانه حمل على التاويل ولا يصح تاويل الكلام الا
بعد تمامه والتقدير لن تراها وان تاملت الا ترى لها في مفارق
الراس طيبا فهو منصوب باضمار فعل واليه ذهب الزمخشري
وقال السخاوي انكر المبرد هذا البيت وقال انه غير معروف
وانه لم يوجد في قصيدة ابن قيس الرقيات ثم قال وقد تزيد
القصيدة ابياتا في بعض الروايات وتنقص في بعض ان ترى المقدم
الا صحة طيبا قلبه لا تصريح لها لا تقتضي كون الموصوف مكشوف الراس لرؤيه
طيب مفارقها وهو شان الجمال والنصون وانما يمدح النسا بالخفر
لا انبدل


بانبدل مع ان راي المبرد صحيح هذا البعض لم يبال باختلاف المركب
والمحذوف معنى واقتصر على المطابقة اللفظية قلت الصواب عندي ان
الصلوة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه
الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض ذكره
السهيلي في كتاب نتائج الفكر هذا الوجه واختاره قبل المصنف فقال الصلوة
كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظة اشترا ك
ولا استعارة وانما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا
ثم حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا ينافي على
وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة رقة القلب والاعتذار عنه بان مراده
من حمل العطف على الرحمة في حقه تعالى حمله عليها بمعناها الذي
يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان لا ينفع في الحقيقة وقد
مال بعض الاصوليين القائلين بعدم استعمال المشترك في معنييه
او معانيه الى نحو ما ذكر المصنف ففي التوضيح الاصولي لصدر الشريعة
ان سياق الاية انه يجب اقتدا المومنين بالله تعالى والملائكة في الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع لانه
لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له يا ايها الذين امنوا
ادعو له لكان هذا الكلام في غاية الركاكة فعلم انه لا بد من
اتحاد معنى الصلوة سوا كان معنى حقيقيا او معنى مجازيا اما
الحقيقي فهو الدعا فالمراد والله اعلم يدعون الله القدسية بايصال
الخير الى النبي صلى الله عليه وسلم ومن لوازم هذا الدعا الرحمة
ومن قال ان الصلوة من الله الرحمة فقد اراد هذا لا ان الصلوة
وضعت للرحمة كما ذكر في قوله تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله
تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة وليس المراد ان المحبة مشترك
من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى
ذلك ومن العبد هذا واما المجازي فكارادة الخير ونحوه مما يليق
بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا
باس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك ولما بينوا اختلاف المعنى
باعتبار اختلاف المسند اليه فهم منه ان معناه واحد ولكنه يختلف
بحسب الموصوف لا ان معناه يختلف وضعا وقد ناقشه الشيخ صاحب
التلويح في قوله لا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع اذ لو اختلف
لادى الى ركاكة الكلام بان ركاكة الكلام وكذا عدم وجوب الاقتدا
عند اختلاف معاني الافعال انما يلزم اذا لم يكن بينها امر مشترك
هو المقصود بالايجاب للقطع بانه لا ركاكة في مثل قولنا ان السلطان

تد اطلق زيدا والامير قد خلع عليه فاضهموه وعظموه ايها الرعايا فكذا
المراد هنا ان الله يرحم النبي ويوصل اليه من الخير ما يليق بعظمته
وكبريائه والملايكه يعظمون بما في وسعهم فانتم ايها المومنون بما
يليق بحالكم من الدعا والثنا عليه وفي قوله تعالى اولئك عليهم صلوات
من ربهم ورحمه وفي الصلوه الحنو والعطف توصف موضع
الرافه وجمع بينها وبين الرحمه كما في قوله تعالى رافه ورحمه دون رحيم
قال التفتازاني والصلوه لانها في الاصل تحريك الصلوين يجب
ان يراد بها الحنو والانعطاف ثم الرافه المناسبه لذلك وما يقال
ان الصلوه من الله رحمه فحقه اخذ بالحاصل فان الرحمه ايضا تنبي عن
الرافه والانعطاف ومنه الرحم واما قول الجماعه فبعيد من جهات
احدها اقتضاوه الاشتراك والصلوه والاصل عدمه لما فيه من
الالباس حتى ان قوما ومنهم ثعلب نفوه اي نفوا وقوعه في اللغه
مطلقا قالوا وما نظن انه مشترك فهو اما حقيقه ومجاز او
متواطي اي موضوع للقدر المشترك وقوم نفوا وقوعه في القران
والحديث وقيل بامتناعه والاصح وقوعه لاطباق اهل اللغه على
ان القرء للطهر والحيض معا على البدل من غير ترجيح وهو معنى
الاشتراك ثم المذهب ان المشترك يصح اطلاقه لغه على
معنييه مثلا معا بان يراد انه من متكلم واحد في وقت واحد
نحو عندي عين وتريد الباصره والجاريه وملبوس الجون وتريد
الابيض والاسود مجاز الا انه لم يوضع لهما معا وانما وضع لكل منهما
على حياله وعن امامنا الشافعي والباقلاني والمعتزله هو حقيقه
نظرا للوضعه لكل منهما زاد الامام وظاهر فيهما عند التجرد عن القراين
المعينه لاحدهما وعن القاضي انه مجمل ولكن يحمل عليهما احتياطا وقيل
يجوز في النفي لا في الاثبات والاكثر على ان جمعه باعتبار معنييه او معانيه
ان ساغ وهو ما رجحه ابن مالك خلافا لابي حيان مبني على صحه اطلاقه
على معنييه فكان المنع مبني المنع عليه وفي الحقيقه والمجاز خلاف المشترك
خلاف القاضي في قطعه بعدم صحه ذلك وعلى الصحيح يكون مجازا او
حقيقه ومجازا باعتبارين وكذا المجازان ايضا ثم انه لا يخفى ان محل
الخلاف هو ما يمكن الجمع فيه بخلاف ما لا يمكن كصيغه افعل على القصد الامر
والتهديد او الوجوب والاباحه مثلا ثم المثبتون له يقولون هي
عارض غيره مما يخالف الاصل كالمجاز تقدم عليه لان المجاز اغلب
من المشترك بالاستقرا والحمل على الاغلب اولى الثانيه انا لا نعرف
في العربيه فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان

الاسناد

الاسناد حقيقيا فان قلت ما الفرق بين الصواب ادعاه المصنف
وبين ما ذكره هنا وهنا قد تحقق فعل واحد اختلف باختلاف
المسند اليه قلت فيما قاله المصنف المعنى الواحد لم يختلف في نفسه
بل هو موجود مع كل مسند اليه حقيقه على ما يليق به وهنا مختلف
في نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمه مخالف في نفسه لمعنى الدعا
وتحقيقه ان الاختلاف المستبعد فيما ادعاه الصواب في ان يراد
معنى الفعل وهنا في نفس الفعل وقد ناقش الشارح فيما ادعاه غير
معروف بانه يقال ارض الرجل وارض الجرح والاسناد فيهما حقيقي
والفعل واحد ونرى مختلف معناه باختلاف المسند اليه لان
معناه مسندا الى الرجل ارعد او زكم ومسندا الى الجرح اكله الارض
وهي دويبه تاكل الخشب ومثله كثير غلثه وهو انه اذا اسندته الى اللبن
كان معناه ارتفع فوق الما وصفا الما من تحته وان اسندته الى
النبت كان معناه اوغلظ وطال والتف وان اسندته الى
القدر كان معناه ازبد وان اسندته الى الرجل مثلا كان
معناه ذل وصغر وان اسندته الى شي من الماشيه كان معناه
سمن قال ومن تتبع الافعال في اللغه وجد من هذا القبيل شيا
كثيرا واما جواب المحشي عن هذه المناقشه بان مراد المصنف بقوله
فعلا واحدا غير المشترك فلا ترد عليه هذه الافعال لانها مشتركه فما
لا يصدد الرد على الجماعه في قولهم صلى فعل اذا اسند الى الله
سبحانه كان بمعنى واذا اسند الى الملايكه كان بمعنى والاسناد حقيقي
فيهما وهل هذا الا حقيقه المشترك فهو نظير الافعال التي
ذكرت بلفظ لا ترد على ما ادعاه من عدم المعرفه ثم ناقشه في قوله
ومن قول الجوهري بان الذي في الصحاح قلت الماشيه وقر الرجل
وهما فعلان مختلفان بالبنيه اقول ولكن في القاموس كالجمع وكرم ذكر
وصغر والماشيه سمنت كاقتان والابل بالمكان اقامت لخصبه ولا
على الشارح والثالثه ان الرحمه فعلها متعد والصلوه فعلها قاصر
ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي قلنا مسلم اذا كان المتعدي تفسيرا
للقاصر نفسه اما اذا كان تفسيرا لمتعلقه فلا والرابعه انه لو قيل مكان
يصلي عليه دعا عليه انعكس المعنى لحصر دعا عليه بعد ما كان دعا له وحق
المترادفين صحه حلول كل واحد منهما محل الاخر هذا مختار ابن الحاجب في
اصوله وهو وجوب اقامه كل واحد من المترادفين مقام الاخر
وقيل هو غير واجب قال الامام وهو الحق والثالث ان كان من لغه واحد
وجب والا فلا وارتضاه الناصر البيضاوي والصفي الهندي واما اية الفيا

فالصواب فيها قول سيبويه ان قد ردي حال من فعل مقدر اي
يجمعوا قادرين لانه بحمل الجمع اقرب الي هذا المعمول من فعل الحسبان
فيكون اولي بالتقدير ولانه يخالف المعطوف وهو في الاية صعن
الجمع ونسبه قول الواحدي ان الحسبان في الاية ظن لا اعتقاد
وجزم وذلك لا وارط كم وفيه نظر لانه اذا كان اعتقادا جازما
نهو كان جهلا لانه غير مطابق للواقع والحسبان المامور
باعتقادا جازم مطابق للواقع فهو حكم فيتخالفان ايضا واما
قول العرب في البيت فمردود وانما المقصود منه الروية البصرية لمكن
ما ادعاه من لزوم كون الموصوفه مكشوف الراس ... نحو
المثال ولو تاملت ذلك واقع في الكلام موقع الحال فتامل واحوال
الناس في اللباس والاحتشام مختلفة حال اهل المدر اي اهل القرى
والعرب تسمي القرية مدرة كذا في الصحاح وفي القاموس المدر محركة
المدن والحضر ثم قال وبدرتك بدريك او قريتك وبنو مدر اهل
الحضر ويقع في بعض نسخ المتن بدل المدن جمع مدينة والاول
هو الموجود بخط المصنف يخالف حال اهل الوبر وهم البادية
والوبر بفتحتين صوف الابل والارانب ونحوها كال وحال اهل
الوبر ايضا تختلف وبهذا اجاب الزمخشري عن ارسال شعيب ابنته
لتسقي الماشية قال العادات في مثل ذلك متباينة واحوال العرب خلاف
احوال العجم ولفظه كيف ساغ لنبي الله الذي هو شعيب عليه الصلاة
والسلام ان يرضى لابنتيه ان تسقيا الماشية قلت الامر في نفسه ليس بمحظور
فالدين لا يأباه والناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه
واحوال العرب فيه خلاف احوال العجم ومذهب البدو فيه خلاف
مذهب اهل الحضر خصوصا اذا كانت الحالة حالة ضرورة الشرط
الثاني من شروط الحذف ان لا يكون ما يحذف كالجزء من الباقي
فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى بيانه وقد مضى الرد على ابن
مالك في موضوع افعال الاستثناء حيث قال بحذف ولكن في النوع العاشر
من الجهة السادسة وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو ضربني وضربت
زيدا اي في اذا اعمل ثاني المتنازعين واقتضى الاول الفاعل ان الفاعل
محذوف لا مضمر كما يقول البصريون ويشبههم في ذلك ... وهل يرجع
التنبيه او ... الثاني والرسوم البلاغية ولانه ان
اعمل الثاني وجب ان يقول يرحمني وان اعمل الاول وجب ان
يقول يلسعني ولم يقبلوا احدا منها فهو قد حذف الفاعل اما من
الاول او من الثاني وقال ابن عطية في بئس مثل القوم الذين كذبوا
ان



ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان اراد تقدير الفاعل لفظ المثل محذوفا
فمردود لان الفاعل لا يحذف وان اراد تفسير المعنى وان في بئس
ضمير المثل مستترا فاين تفسيره وتمييزه اي فليس هذا مما يفسر الضمير
وهم قد اوجبوا اذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا ان يفسر
بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السؤال عن مكان التفسير مقام
ط وكذا المكان عنه اقامة للسبب مقام المسبب وهذا اشارة الى
ما حكي عنه المصنف بقوله فاين تفسيره وهو خلو فاعل بئس
اذا كان ضميرا من مفسر لازم للزمخشري فانه قال تقديره بئس مثلا
تخرجه على ان يكون التمييز محذوفا وان في بئس ضميرا يفسره هذا المحذوف
وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف قيل ظهر بمجرد نص سيبويه
على ذلك لا ينتهض ردا على الزمخشري فان له ان يقول الحذف لا ينافي
التمييز فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد فالغالب ان تكلم
مكم عشرون وقال نعم على ... عشر فرسم في نعم فتى الحرب
من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة
وادعاء وروده ممنوع وسيجي ان شاء الله تعالى واورد عليه انه ان
اراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فمسلم ولا يضرنا لان الكلام فيما فائدة
في محل مخصوص وهو باب نعم وان اراد انه لا ينافيه في باب نعم فممنوع
وما اورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو كثير
سائغ ونمنع شذوذه من نظيره لا نسلم والصواب ان مثل القوم
فاعل بئس وحذف المخصوص اي بئس هو لا او حذف مضاف اي مضاف
للذين كذبوا من الكلام وهو المخصوص واقيم المضاف اليه مقامه اي
مثل الذين كذبوا فالذين كذبوا في محل نصب للقوم على الاول وفي محل رفع
على الثاني بعد ان كان في محل جر ايضا ولا خلاف في جواز حذف الفاعل
مع فعله فانه من قبيل حذف الجملة وهي تحذف كثيرا في القرآن نحو قالوا خيرا
اي انزل بدليل ماذا انزل ربكم ويا عبد الله قال اصلة ادعو عبد الله
وربما ضربه الثالث من الشروط ان لا يكون اي ما يحذف مؤكدا بصيغة
اسم المفعول وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش فانه منع في نحو الذي
رأيت زيد ان يؤكد العائد المحذوف بقوله نفسه فيقال رأيت نفسه زيد
على ان نفسه توكيد لمفعول رأيت المحذوف العائد على الذي لان
المؤكد على صيغة اسم الفاعل يريد الطول والحاذف يريد الاختصار
فيتنافيان وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان
هذان لساحران ان التقدير ان هذان لهما ساحران فقال في
ص ٥ الحذف والتوكيد باللام متنافيان لتنافي الغرض بهما ومنع ابا علي

ابو الفتح فقال في الخصايص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس مع انه اضيع ثم ملان والثاني منحو كما لتابعها جميعا من نقض الغرض

اما في المثال فلما عرفت من ان عرض الموكد طول الكلام واختصاره بالحذف ينقض هذا الغرض واما في نحو اقعنسس فالغرض فيه الحاقه وهو من مزيد الثلاثي باخرنجم بمزيد الرباعي وجعله موازنا له وادغامه مخل بذلك والالحاق جعل مثال على زنة مثال ازيد ليعامل معاملته غالبا مساويا له في تجرده من غير ما حصل به الالحاق وتضمن زيادته ان كان مزيدا فيه جاريا عليه في جميع تصاريفه سيما وزن مصدره للسابع ان كان فعلا وفايدة الالحاق التوسع في اللغة فانه قد يحتاج الى مثل تركيب الاصل من مادة الفرع في نظم او نثر ثم انا لا نجزم بعدم تغيير معنى الاصل بحرف الزيادة كيف وان معنى شملل مخالف لمعنى شمل وانما الواجب ان لا تكون هذه الزيادة في مثل ذلك مطردة في فادة معنى اطراد افادة الميم في نحو مفعل مصدرا او اسم مكان او زمان ومن ثم لا نقول ان مثل هذه الزيادة للالحاق وان توازنت الكلمتان بسببها اذ لا عدول الى عروض لفظي مع ظهور الغرض المعنوي وحيث انجر بنا الكلام الى البحث عن الالحاق فلا بد من الاتيان هنا ما هذا من فوايد يتعلق به وان كان محل الكلام عليه في اواخر الذكر الفن سيما عند المتقدمين شرحهم من كتبنا هذا فنقول ان هنا امورا ينبغي التنبيه عليها احدها انك تجد كثيرا من المحققين اطلقوا القول بان حروف الالحاق لا تقع اولا ولا وسطا فصرح به من المتاخرين ابن يعيش في شرح المفصل والهاوي والفخر الجاربردي والسيد ركن الدين في شرحهما على الشافية وجزم الجاربردي بان الالحاق في غلب انما هو بالياء والثاني لمعنى المطاوعة او المهم من كلام ابن الحاجب في شافيته تبعا للزمخشري في مفصله انه يقع اولا ايضا بان نحو تفاعل وتفعلل وافعلل وافعنلى من الملحقات ويويد ذلك ما في الممتع لابن عصفور من الملحق بالرباعي المجرد نحو رنا ويزيد نحو تفعلى وتفعنل قال ونص بالحقه بتدحرج ونحو افعنكل وافعنلى وهما ملحقان باحرنجم وذهب ابن مالك في تسهيله الى تجويز وقوع الهمزة اولا مع ساير الحاق امابدونه فلا و مختار رحمه الله الرضي جواز الوقوع اولا مطلقا فانه قال لا يكون حروف الالحاق في الاول وحدها ارى منه ما يقع فان الهمزة تقع مع اولا مع الحا فاولا فذهب الزمخشري الى وقوعها له حسنوا فانه نص في مفصله على ان تفاعل ملحق بتدحرج ووافقه ابن عصفور في الممتع وتبعهما ابن الحاجب الا انه منع ذلك في الاسم وذهب ابن مالك الى وقوعها اخرا مبدله عن يا قال في التسهيل

ولا





ولا تقع الالف الاخرة مبدلة من يا نحو ذفرى ملحق بدرهم وحبنطى ملحق بسفرجل واسلنقى ملحق باحرنجم لا حشوا لانها لا تكون الا منقلبة فان قابلت ساكنا لم يصح لان الالف في نحو هذا لا تكون منقلبة عن ساكن اذ لا موجب لاعلاله وان قابلت متحركا لزم تخالف الملحق والملحق به فان قيل هذا بعينه وارد فيما جوز وقوعها من الحاقها اخرا قلنا حركة الاخر لما لم تكن من السالم يعتد بها ولا يلزم من صحة الحاقها فيه مخل لا يخل بمعنى الالحاق صحة الحاقها حيث يخل وايضا لو صح وقوعها حشوا لو وقعت في الاسم كذلك للزمها فيه التحريك في بعض المواضع قطعا ولا يجوز تحريك الف في موضع حرف اصلي اصلا فان قلت في اي موضع يلزم ذلك قلت في التصغير والتكسير ان كانت ثانية او ثالثة والمختار تبعا للرضي جواز وقوعها فيه الا انه ورجح تحريك الف في مقابلة حرف اصلي على ان الالف لا محالة معرضها التحريك في التصغير بانقلابها ياء او واوا نحو كتيب وكويتب تصغير كتاب وكاتب وفي غيره نحو صحارى لكونها في حكم الاصلي بوقوعها في مقابلة ليس مانعا منه والا لامتنع تحريكها انقلابها ياء او واوا في نحو باب وناب تصغيرا او تكسيرا لاصالتها فلا مانع من ان يجعل نحو غانم وعالم ملحقا بجعفر ونحو علابط بقذعمل واما ما ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب فقد حكم الرضي بانه وهم منهما لان الالف في مثله غالبة في افادة معنى فلا تكون للالحاق وقال ابن مالك في شرح منظومته الكافية الشافية وقد غلط الزمخشري في جعل الف تفاعل مزيدا للالحاق بتفعلل مع اعترافه بان الف فاعل ليست له والف تفاعل انتهى ومما يقضي على قولهما بالبطلان صحة الادغام في تضام ولو كان ملحقا لامتنع ادغامه في نحو تردد مع ان حكم ابن الحاجب على ان الالف تفاعل للالحاق بكسر بالرد على قوله انها لا تقع في الاسم حشوا لوجوب كون الف مصدره واسمي فاعله ومفعوله له ايضا ولذا الاوجه لجعل تفعل ملحقا لظهور معنى لتضعيفه واما التزام ابن مالك كون الف الالحاق مبدلة فللاستقرا الحاكم بان الالف لا تقع اصلا الا في حرف او شبهه وكونها عن يا لان الواو متى وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قلبت ياء وكان اعتبار الاصل القريب اولى وخالف في منظومته الكافية فقال والف لم تلحق الا مبدلا من ياء اخيرا وبيا موصلا وجزم في شرحها بان اصلي سلقى اصله سلقي تحركت اليا وقبلها فتحة فقلبت الفا اذا وصلت

به فا الضير سلمت اليا فقلت سلقيت ولو كانت الالف غير بدل من اليا
لقيل سلقاتا لان هذا موضع سكون والالف امكن في السكون من
غيرها وبان عادة المحققين جرت ان ينسبوا الالحاق الى الالف حبنطى وشبهه
ويريدون انها بدل من الف الالحاق كما ينسبوا التانيث الى همزة صحرا
وشبهه وانما هي بدل من الف التانيث ثم قال واشرت بقولي وجاوى مسعلا
فان الفه للالحاق وهي غير مبدلة لدنا لنها ان الا لتزم على ان قياس الالحاق
ان تكون زيادة حرف في موضع الفا والعين واللام وان المطرد منه ما كان في
موضع اللام قال ابو حيان في ارتشافه قال المازني في الالحاق المطرد
هو في موضع اللام نحو شملل وفي غير ذلك شاذ لا يقاس عليه وجعل
ابن مالك في تسهيله ما يقارب الاطراد فقال وما يقارب الاطراد الالحاق
بتضعيف ما ضعفت العرب مثله وذلك لكثرته في كلامهم فلو قيل الحق
ضرب بجعفر قلت ضربب بالتضعيف ولو رمت الالحاق بحرف اخر ثانيه
لم يجز ابهارهم بعضهم تعريفا على التزام ان الالحاق انما يكون
بزيادة حرف في موضع حرف اصلي ان الزايد للالحاق في نحو اقعنسس
انما هو احد سينيه في اخريه الفه واما الهمزة والنون فليستا للالحاق
لانهما في مقابلة الهمزة والنون الزايدتين في الملحق به قال الرضي وانا لا ارى
منعا من ان يزاد للالحاق لا في مقابلة الحرف الاصلي اذا كان الملحق به
ذا زيادة خامسها فتلحق كلمة باخرى ثم تزاد على الثانية ما يزاد على الاولى
كما في نحو جلبب وسلقى ملحق دحرج ثم الحقت الزيادة بهما فقيل تجلبب
واسلنقى كما قيل تدحرج واحرنجم فهذا الى المحققين من مزيد الملحق المزيد
وتفطن لذلك الجاربردي فقال وينبغي ان تعلم تحقق الالحاق في تجلبب انما هو
بتكرير الباء والتا وانما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت لذلك في تدحرج
ويوخذ من كلام الرضي التزام ان يكون ذات الزيادة فقد استغلت
ملحقة في كلامهم مثل ومن ثم نفى ان يكون اقعنسس من هذا القبيل لعدم
استعمالهم قعس وسقطها في بعض شروح من ان اقعنسس من هذا القبيل ولذا كان
ملحقا باحرنجم دون استخرج وان اتحد مصدرهما لما ان زوايد استخرج لا تساوي
زوايد احرنجم من ذلك ثلثة وهنه اثنان بخلاف اقعنسس فانه الحق الا بدحرج
فقيل قعنس ثم زيد عليه حرفان قبل فايه ... سادسها المراد بتماثل
الكلمتين وتوازنهما في باب الالحاق تماثلهما في صورة الحركات والسكنات
مطلقا بل لا بد من مساواة الفرع الاصل في عدد الاصول وقدر الزايد وينبغي ان
يقع كل من الفا والعين واللام من الفرع موقعه من الاصل الملحق به وان كان
في الاصل زيادة فلا بد من وضع مثلها في الفرع موضعها في الاصل فلا يقال ان استخرج
ملحق باحرنجم وان وازنه لاختلاف مواقع الاصول والزايد فيهما فان الخامس استخرج

فاو



فا ر الكلمة وقد وقعت موضع النون الزايدة من احرنجم وهذه النون الزايدة
واقعه في احرنجم بين العين واللام وكذلك في سنحرج ولا يقال ان اعشوشب
ملحق باحرنجم لان الواو منه فيه في موضع نون ذلك سابعها اختلفوا في
هل الالحاق لا لغرض تدريب وامتحان بجعل الملحق كلمة عربية معتدا
بها في اللغه من غير سماع فذهب الخليل وغيره الى المنع مطلقا قياسا
على ادخال العجم الاسما العجمية في لغتهم وليست منها وفصل اخرون بين
ما فعلت العرب مثله كتنبير ابن جني لما احداث نظيره وما لا فلا وما
اليه المازني واما ما كان لغرض تدريب الطالب باعمال فكره وامتحان
ما عنده من العلم بالقواعد كان يقال كيف تنطق اذا بنيت مثل كذا من
كذا فجايز قطعا لظهوره لبس الغرض بدا ولغة ثم اختلفوا اهل
الجواز هل الصحيح والمعتل باب واحد يقاس احدهما على الاخر فيما
سمع منه او لا فقال سيبويه نعم وقال الجرمي لا واختاره المبرد ولتمسك
عنان العلم فقد اوجب السام وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف المصدر
الموكد لعامله كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير
معناه والحذف مناف لذلك وهذه المسيله نص عليها ابن مالك
في منظومته الكافية والخلاصه ولم يتعرض لها في تسهيله وهو
كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سال
الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف
ينطق بالتوكيد مع ان الموكد مختلف الاعراب فاجاب بانه يرفع
بتقديرهما صاحباي انفسهما على ذلك جماعة واستدلوا
بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا فحذفوا
الخبر مع انه موكد بان وفيه نظر فان الموكد فيما استدلوا به
نسبة الخبر الى الاسم وهي ثابتة لا نفس الخبر المحذوف
وقال الصفار انما منع الاخفش من حذف العايد
في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي لحذفه الطول
اي طول الصله ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قايم زيد
لقصر الصله فاذا فروا من الطول فكيف يوكدون فتاكيدهم
امارة انهم لم يفروا من الطول فمن ثم امتنع الحذف مع التاكيد
لعدم مقتضيه واما حذف الشي لدليل وتوكيده فلا ينافيهما
فلا يمتنع تاكيد ما قام الدليل على حذفه لان المحذوف لدليل
كالثابت وكبدر الدين بن مالك مع والده في شرح الفيه ابيه
المسماة بالخلاصه في المسيله بحث اجاد فيه فانه قال على قول ابيه
وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع يجوز حذف عامل

لاستلزامه وضع لغة لم تتكلم العرب بها وابو علي واخرون الى الجواز مطلقا م

عامله

ويبصب بتقدير اعنيهما انفسهما فقد جوز حذف ما فيه تاكيد واهتمام

الموكد امتنع نحو سقيا لدليل ~~متبع المفعول به معنويا ولو حق في سقيا لك بمعنى~~
ان تكون المصدر المؤكد يجوز حذف عامله قال لان المصدر
الموكد يراد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك
فلم يجز فان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير
معناه فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا
دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية
والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف
مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر لك العامل المذكور بتوكيده
بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة
عليه احق واولى ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه
بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جايزا اذا كان
خبرا عن اسم عين في غير تكرير والحصر نحو انت سيرا اي في مثل هذا
اما لسهو عن وروده واما للبنا على ان المسوغ لحذف العامل
منه فيه التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا تقتضيها فحوى
الكلام وقال ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التي
ذكرها ليست من باب التوكيد لان المصدر فيها نايب مناب
مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك
عدم جواز الجمع ولا شي من المؤكدات لعامله ان المصدر المؤكد
لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل بل انتفى
ودعواه ان المصدر في جميع الامثلة التي ذكرها ابن المصنف نايب
نايب مناب العامل مردودة فان منها ما هو جايز الحذف كالواقع
خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر ولو كان نايبا مناب عامله
عامله لكان من باب ما وجب فيه حذف العامل ولم يجز الجمع بينه
لكنه جايز لصحة قولك انت تسير سيرا وتسير مسيرا **الرابع
ان لا يودي حذفه الى اختصار المختصر** لان فيه اجحافا با
لكلام **فلا تحذف اسم الفعل دون معموله لانه
اختصار للفعل** بدليل الاختلاف ~~في ذلك صيغة~~
لفظه في جميع التصاريف قال ابو حيان اسم الفعل اخصر
من الفعل فانه على لفظ واحد في الافراد والتثنية
والجمع مع المذكر والمؤنث بخلاف الفعل فانه يختلف
في ذلك صيغه **واما قول سيبويه في زيدا
فاقتله وفي شانك والحج وقوله يا ايها المائح دلوي
دونكا** هو بيت من مشطور الرجز اخرج البيهقي في دلايل النبوة عن

ابي



ابي اسحق قال زعمت اسلم ان جارية من الانصار اقبلت بدلوها على ما الحوض
وناجية بن جندب الاسلمي صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في القليب يتمتع على الناس فقالت يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت
الناس يحمدونكا يثنون خيرا ويمجدونكا المائح الى المهملة اسم فاعل
من ماح يميح ميحا قال الجوهري المائح الذي ينزل البير فيملا الدلو
وذلك اذا قل ماوها والجمع ماحة وفي الحديث فنزلنا فيها ستة ماحة وقال
المائح في المائح هنا بالهاء الذي ينزل في البير اذا قل الماء فيملا الدلو ومنه
قولهم فلان يستميح فلانا وفلان يميح فلانا واما المائح بالتاء الفوقية
فهو الذي يقوم على راس البير فيجذب الدلو **ان التقدير عليك زيدا وعليك
الحج ودونك دلوي** فان ظاهره انه من باب حذف اسم الفعل دون
معموله وهو لا يجوز دونه **فتاولوا اثارا وتفسير المعنى لا الاعراب** اي
بلفظ قالوا لما لمنزلة منه لان ظاهر كلام سيبويه كما قدمنا انه تفسير
صناعي وقد صرح ابن مالك بجواز اعمال اسم الفعل مضمرا ونسبه
الى سيبويه **وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج** وانما
لم يظهروا الفعل هنا لان طول الكلام بالمعطوف ناب مناب الفعل وهذا
النوع يقدر فيه لكل معمول فعل كما قدروان جعلت الواو بمعنى مع
كفى تقدير واحد **ويجوز في دلوي ان يكون مبتدا ودونك خبره**
وسقط استدلال الكسائي بهذا البيت على جواز تقديم معمول
اسم الفعل عليه قال الرضي في باب اسما الافعال من شرح الكافية لم يتقدم
عند البصريين معمولاتها عليها نظرا الى الاصل لان الغالب فيها اما
مصادر ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت جامد
في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل اما ظرف وجار
ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل
وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله وانشد البيت ودونكا
عند البصريين هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي
قدامك فخذها **الخامس ان لا يكون** اي المحذوف **عاملا ضعيفا فلا
يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة**
على ما حذف منها فكل **وكثر فيها استعمال تلك العوامل** منها حذف من
بعد كم استفهامية نحو بكم درهم اشتريت وحذف لام الطلب
مطردا عند بعضهم في نحو قل لهم يفعل وحذف ان الناصبة في مواضع
مخصوصة **ولا يجوز القياس عليها** اي فلا يقاس على تلك العوامل التي
كثر استعمالها وقويت الدلالة عليها غيرها فلا يقاس مثلا في الصورة
الاولى على من غيرها في باب كم ولا في غيره وكذا لا يقاس على حذف

لام الامر غيرها من الجوازم لا بعد الامر ولا بعد غيره الا ذا
ان لا يكون المحذوف عوضا عن شي لئلا يلزم حذف المضاف العوض
والمعوض عنه معا فلا يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت لانها عوض
عن كان المحذوفة ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا فقد سبق من
المصنف في الباب الاول في بحث ما من حروف الميم ان ما يكون عوضا
في موضعين احدهما في قولهم اما انت منطلقا انطلقت لان كنت
منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار
وانفصل الضمير وعوض ما وادغمت النون للتقارب والثاني
في قولهم افعل هذا اما لا والاصل ان كنت لا تفعل غيره فحذف تصريح
منه بان ما هي العوض في هذا المثال وهو مخالف لقوله هنا
ان لا العوض واجيب بان لا مخالفة لان ما اعتبرت لا هنا عوضا
عنه غير ما اعتبرت ما عوضا عنه هناك فان ما عوض عما وقعت
موقعه وهو كنت ولا عوض عن منفيها وهو يفعل وهذا مبني
على ان ما بقي عوض عما حذف وفي تسمية هذا عوضا نظر ولا
التاء من عدة واقامة واستقامة اما عدة فان اصله وعد على وزن
فعلة بكسر الفاء اعل بنقل كسرة الواو الى العين وحذف الواو استثقالا
للكسرة عليها ولان فعله قد اعل ايضا بحذفها من مضارعه المكسور
العين واعلال المصدر دائر على اعلال الفعل وجودا وعدما وجعل
لزوم التاء كالعوض عن هذا المحذوف واما اثبات الواو في وجهة
من قوله تعالى ولكل وجهة فعلى القول بانها مصدر بمعنى التوجه فلبيان
الاصل او لانها اسم المكان المتوجه واما اقامة واستقامة مصدرا
اقام واستقام من معتل فاصلهما اقوام واستقوام نقلت
حركة الواو الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعوضت التاء
عن هذا المحذوف وهل المحذوف الف الافعال والاستفعال
او عين الكلمة ذهب الخليل وسيبويه الى الاول والاخفش الى
الثاني فاما قوله تعالى واقام الصلوة مما يجب الوقف عليه فلا
بتغذي ويحمل ان لا يقاس عليه وفي تفسير سورة النور في الكشاف
التا في اقامة عوض عن العين الساقطة للاعلال والاصل اقوام
فلما اضيفت اقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت
ونحوه واخلفوك عد الامر الذي وعدوا وقال بعض شارحي الـ
الحكم بالتزام التعويض في اجازة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض
~~في اجازة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض~~ في مصدر افعل
لقوله ارايته او قال الله تعالى واقام الصلوة قلت يحمل الذكر

والاصل انطلقت

مثل م

العين ح

على



على ان ذلك لا يقاس عليه قلت الحمل على السابع اولى لئلا يلزم ورود
القران على اللغة النادرة وايضا نص النحاة على جواز تركه بلا خلاف
النص وعلى هذا ذهب الفرا الى جواز ترك التعويض مشروط
بالاضافة ليكون المضاف سادا مسد التا وعند سيبويه الجواز
مطلقا ثابت وقولهم ارايتهم اراكما ذكرنا يقوي الاصح قال
الشارح فعلى هذا يكون ادعا المصنف ان التا لا تحذف من اقامة
وان اقام الصلوة لا يقاس عليه متعقبا على ان الحكم بان التا في عدة
واقامة واستقامة للتعويض ولا تحذف ليس من وظيفة النحويين وانما
هو وظيفة اهل الصرف واعتذر عن هذا الاخير بان ذكره كون من
باب الاستطراد توسعا لما بني عليه الامر ومن هنا اي ومن اجل
ان ما كان عوضا لا يحذف لم يحذف خبر كان لانه عوض وكالعوض
من مصدرها وذلك لدلالة خبرها على الكون المخصوص ومن هنا سميت
ناقصة حيث لم تتم بمرفوعها كلاما بل المرفوع مع المنصوب بخلاف
الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وتوضيح
هذه الدلالة انك اذا قلت كان زيد قائما فكان يدل على الكون
الذي هو الحصول حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل
شي ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم
تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان مع ان ثم فائدة اخرى ههنا وهي
دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قيل قام زيد لم يحصل
هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده
في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده
في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة
الخبر على الزمان المطلق عقلية ومن ثم لا يجتمعان اي ومن اجل ان
خبر كان عوض او كالعوض من مصدرها لا يجتمع الخبر والمصدر
فلا يقال كان زيد قائما كونا ومنها ايضا عطف على مثله السابق
قال الزمخشري ان العرب لم تقدر حرف الندا عوضا من ادعوا ونادي
لاجازتهم حذفها اي حذف حرف الندا والعوض لا يحذف اذ لو حذف
للزم حذف العوض والمعوض عنه جميعا السابع والثامن ان لا يودي
حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف
مع امكان اعمال العامل القوي فمتى ادى الحذف الى احد الامرين
لم يجز والامر الاول وهو تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه منع البصريون
حذف مفعول الثاني اي مفعول الفعل الثاني ووقع في بعض النسخ
حذف المفعول بتعريف المفعول وجعل الثاني نعتا له لان

قبل تغيير الكا نه

نوننا

ان زيد فودي العباسين

مفعول الفعل الثاني في المثال الآتي معمول
واصل لكن النسخ الاولى بالسياق الآتي كما يظهر بالتأمل
ونحو ضربني وضربته زيد وذلك حيث اعمل الاول من المتنازعين
كما هو مختار الكوفيين لئلا يتسلط الفعل الثاني عند حذف معموله
على زيد ثم تقطع عنه برفعه بالفعل الاول ولاجتماع الامرين التهيئة المذكوره
واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي امتنع عند البصريين
حذف المفعول في زيد ضربته مع ان العائد المنصوب يحذف كثيرا
لان في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد وان كان مقدما عليه لان
الفعل يعمل متقدما ومتأخرا على حد سوا مع قطعه عنه برفعه بالابتدا
واعمال الابتدا وهو عامل معنوي ضعيف بالنسبة الى العامل اللفظي
مع التمكن من اعمال الفعل وهو عامل لفظي قوي ثم اجروا على ذلك زيد
ما ضربته او هل ضربته فمنعوا الحذف اي حذف الضمير المعمول فيهما
وان لم يؤد الى ذلك المحذور المذكور من الامرين تبعا وتلك
لان ما وهل تصدر بهما لا يتسلط ما بعدهما على ما قبلهما في العمل لان
ذلك يستلزم اضاعة صدارتهما المصدريه ووقوعهما حشوا ولذلك
ايضا اي ولاجتماع الامرين معا منعوا رفع راسها في الحث
السمكة حتى راسها الا ان ذكر الخبر فتقول ماكول فيجوز الرفع حينئذ
ويقع في بعض النسخ وكذا كلها الكاف بدل اللام فالان رغيفه
لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل انهم اتفقوا
في مثال السمكة على جر راسها ونصبه على ان حتى جارة او عاطفة
واما الرفع على الابتدا فمنعه البصريون لما فيه من التهيئة والقطع واعمال
الضعيف مع وجود القوي لان حتى او الفعل قبلها متهيئ للعمل في ما
بعدها وهما عاملان قويان لكونهما لفظيين والابتدا لكونه معنويا
ليس بالقوي واجازه الكوفيون قال البصريون لم يسمع الرفع
من العرب اما اذا ذكر الخبر وتعين كونه خبرا فانه حينئذ يتعين
الرفع واما لم يتعين كونه خبرا كما في قول الفتى الصحيح كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله القاها فانه يجوز الرفع مع اخوته وقد
روي البيت بالوجوه الثلاثه ولاجتماعهما اي ولاجتماع الامرين
المذكورين مع الالباس منع الجميع تقدم الخبر في زيد قام اراد بالجميع
جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر في ذلك وبالالباس
الباس الفاعل بالمبتدا وتوضيح ذلك انك لو قدمت الخبر في المثال
المذكور فقلت قام زيد على ان زيد مبتدا وقام الخبر لزم اجتماع الامرين
المذكورين تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه واعمال الضعيف مع وجود

القوي



القوي اما الاول فلان في تقديم قام على زيد تسليطا له على العمل وهو
ظاهر وقطعا له عنه باعماله في ضميره واما الثاني فلاعمال الابتدا في
زيد اذ الفرض انه مبتدا مع التمكن من اعمال الفعل فيه بجعله فاعلا له
واما حصول الالباس فظاهر اذ لا يدرى على هذا التقدير هل زيد
مبتدا والجملة اسميه او فاعل والجملة فعليه ولانتفا الامرين جاز عند
البصريين وهشام من الكوفيين تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو
زيد ضرب عمرا اذ ليس في تقديمه تهيئة العامل في قطعه ولا اعمال
الضعيف مع امكان القوي فيه وان لم يجز تقديم الخبر نفسه لما عرفت
فاجازوا زيدا اجله احرز اي اجل زيد احرز زيدا اي جعله في حرز
نحو لا يهاب الاقدام ما يجي فالضمير من اجله المبتدا عائد على معمول
خبره اعني زيد المتقدم لفظا وان كان متأخرا رتبة وقال البصريون
في نحو قوله بما كان اياهم عطية عودا هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره
قنافذ هداجون حول بيوتهم وقائله الفرزدق يهجو قوما ويصفهم
بالفجور والخيانة وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل لطلبتهم والقنفذ
يضرب به المثل في السرى يقال اسرى من قنفذ وهو بضم القاف
والفا وبفتح الفا وفي داله الاعجام والاهمال حيوان معروف وهو
الشيهم بالمعجم ايضا او هو ذكر القنافذ او ما عظم شوكه من ذكرانها وقنافذ
مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف اي هم قنافذ وهذا التشبيه البليغ
كقولك زيد اسد ولا يتأتى لعيني لانه استعارة بالكناية حيث
شبههم بالقنافذ فطوي ذكر المشبه مع اعترافه بانه مقدر على انه
مبتدا ولا يقال في القران انه مطوي اذ المراد من طي المشبه في باب
الاستعارة تناسيه مطلقا وليس المقدر كذلك وهداجون جمع هداج
بتشديد الدال المهمله وبالجيم من الهدجان وهي مشية الشيخ يقال
هدج الظليم اذا مشى في ارتعاش والباء في بما للسببية وقال المصنف
في شواهده هداجون فعالون من الهدج بالاسكان والهدجان
بالتحريك وفعله كضرب ويروى كدراجون من درج الشيخ بالاسكان
وفعله كدخل ومعناه يقارب الخطو بمنزلة مشي الصبي ويروى
وزابون بالزاي اي مشاؤون مشيا متقاربا في سرعة وفي القاموس
في مادة وزم بالزاي وكغراب الربع ويروى حول خبائهم
قال المصنف وعطية والد جرير يقول ان رهط جرير كالقنافذ
لسيرهم في الليل والسرقة والفجور وان ابا جرير هو الذي عودهم
ذلك ان عطية مبتدا واياهم معمول عودا انفصل بالتقدم والجملة خبر
كان واسمها ضمير الشان وبهذا الوجه رد البصريون استدلال الكوفيين

بهذا البيت على جواز الفصل بين كان واسمها بمعمول الخبر ليس ظرفا
ولا مجرور وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور اراد بهذه النكتة
علة جواز تقديم معمول الخبر الممتنع تقديمه لمعنى مفقود في تقديم معموله
وذلك المعنى لمجموع الامرين اللذين هما التهيئة مع القطع واعمال
الضعيف مع امكان القوي مع الباس المبتدا بالفاعل فقال هو
اي ابن عصفور وهو ان يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها وليس
ظرفا ولا مجرورا فوقعوا في محذور اخر وهو تقديم معمول الخبر على المبتدا
حيث لا يتقدم الخبر لان الخبر اذا كان فعلا وجب تاخيره
وقريب شروع في بيان ما خفي على ابن عصفور ان امتناع تقدم
الخبر في ذلك انما هو لمعنى مفقود في تقدم معموله فلم يمتنع تقديم
مفعوله ولا علة توجب هذا الامتناع وهذا بخلاف علة امتناع
تقديم المفعول على الفاعل في نحو ما ضربت زيدا اماته اي فان امتناع
تقديم المفعول لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهي
خوف التغيير وهي ان العلة المقتضية للامرين لكنه ذكر الضمير
نظرا الى قوله ونوع ما الثانية حسنوا وهي من ذوات الصرار
تنبيه ربما خولف مقتضى هذين الشرطين يعني عدم تاديه الحذف
الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والى اعمال الضعيف مع امكان
اعمال القوي ولبس الشرطان التهيئة والاعمال كما قال المحشي
او احدها اي ضرورة او مليد من الكلام فالاول وهو ما خولف
فيه مقتضى الشرطين كقوله وخالد يحمد ساداتنا هو صدر بيت من
ثاني السريع عجزه بالحق لا يحمد بالباطل ولم يسم قائله ومخالفة الشرطين
فيه واضحة فان الاصل وخالد يحمده ساداتنا فحذف هذا الضمير
يؤدي الى تسليط يحمد على العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع
عن ذلك ورفع بالابتدا وفقد الامران وتحققت مخالفة مقتضى
الشرطين قال ابو حيان يريد يحمده فحذف الضمير ضرورة ثم قال وقد
جا نظيره في قراءة افحكم الجاهلية يبغون اي يبغونه وقوله
لم اصنع برفع كل على الابتدا وحذف الضمير من اصنع فان تقديره
اصنعه فقد قطع اصنع عن العمل في كل مع تهيئه له فاعمل الابتداء مع ضعفه
بالنسبة الى الفعل القوي فقات مقتضى الشرطين وهذا بعض
بيت من مشطور الرجز وتمامه مع ما قبله قد اصبحت ام الخيار
تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقدم الكلام عليه في الباب الاول في بحث كل من حرف
الكاف قيل وهو في صنع العوم اسمهل ومنه قراءة ابن عامر وكلا وعد
الله الحسنى كما في بحث ابي النجم وانما كان المعنى على العموم فيه
لان



لان مراده ان هذه المراة اصبحت تدعي علي ذنبا وهو الشيب والصلع والعجز
وغير ذلك من موجبات الشيخوخة ولم تقل ذنوبا قال ذنبا لان المراد
كراس المشتمل علي كل عيب ولم اصنع شيا من ذلك الذنب فلم يصنع كله
لانه لو نصبه مع تقدمه لافاد تخصيص النفي بالكل ويعود دليلا على انه
فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جز منه فلذلك
رفعه ايذانا بانه لم يصنع شيا منه قط بل كله بجميع اجزايه غير مصنوع
والحاصل ان النصب يفيد سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب
فاغتفرت المخالفة المذكورة بالرفع مع حذف الضمير لافادة معنى العموم
والثاني وهو ما خولف فيه احد الشرطين كقوله بعكاظ يعشي الناظرين
اذا هم لمحوا شعاعه البيت منسرح من العرب الذين من
الكامل وهو بيت وكعوصه من قبل وهو لعاتكة بنت عبد المطلب بن
هاشم عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اختلف في اسلامها والجمهور
على عدمه فانه لم يصح سوى اسلام صفية ام الزبير رضي الله عنهما
عمة وقبله سايل بنا في قومنا ولنكف من شر سماعه قيسا وما جمعوا
لنا من جمع باق شماعه فيه السنور والقنا والكبش ملتمع قناعه
وبعده فيه قتلنا ما له قتلوا واسلموا رعاعه ومجدلا غادرته بالقاع
تنهشه ضباعه وعلى هذا فقوله كقوله على تاويل التخصيص او البعض
وسايل بنا اي عنا والمعنى ولنكف من شر سماعه انه يكفي من الراوي
يتحدث به وان لم تكن له حقيقة فغير سماع عن التحدث به وقيسا
قال الجلال نصب بفعل دل عليه سايل ولم يجعله نصبا بسايل لئلا
يلزم التضمين المعيب ولكن سايل اوقع معمولين بالواسطة فلو
اوقع على قيس بلا واسطة كان التقدير سايل عنا تلك القبيلة وما
لا معنى له والشماع بفتح المعجمة التبختر كما المشنوع بضمها والشنيع
القبيح والسنور بفتح المهملة والنون والواو المشددة بعدها
لام قال في وكحرو لبوس من قز كالدرع وحمل السلاح والقنا الرماح
والكبش بموحدة ومعجمة هنا سيد القوم قايدهم وملتمع براق
من لمع السحاب اذا برق ويروى بالنصب على الحال والكبش
عطف وبالرفع عطف على الخبر والمبتدا الكبش والواو للحال
وعليهما فقناعه مرفوع بملتمع والقناع كل الغطا هنا السلاح
وجمع قنوعها لقنع كعنب وجمعه اقناع ولا يعكاظ متعلق بيحوز ويلمع
وهو اقرب وعكاظ بضم المهملة وبالمعجمة اسم نخل كان في
الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون بها كل سنة
فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون الاشعار ويتفاخرون

بل

بنصب ع

فقه
فلما جا الاسلام هدم ذلك وقولهم يوما عكاظ لانه كانت بها سوق
بعد وقعه وفي القاموس وكغراب سوق بصحرا بين نخلة والطائف
كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع قبايل
شتى من العرب فيتعاكظون اي يتفاخرون ويتناشدون الاشعار
ويغشى الظاهر انه مضارع غشيه الامر من السيان بالغين المعجمة
فهو بفتح حرف المضارعة والناظرين مفعول اي ابصارهم ويجوز
ان يكون يعشي من الاعشا بالمهملة وضم حرف المضارعة بقال اعشى
الله عينه صيرها عشوا من العشا بالقصر وهو سوا البصر بالليل
والنهار دمته كمرضى ودعا فهو عش واعشى وهو عشو اي يعشوا ابصار
الناظرين واللمح سرعة ابصار الشي وقرم في القاموس باقتلاس
النظر وشعاعه بالضم ما يظهر من لمعانه وضميره للقاع لان اللمعان
له قال الجلال اوللكاظ لكون الشعاع به اي فالاضافة الى
ضميره لادنى ملابسة وفيه مع خلافه معناه تذكير ما حقه التانيث
فتامل وشعاع الشمس وشعها ما يرا كانه الحبال مقبلة عليك
اذا نظرت اليها او ما ينتشر من ضوئها او ما يراه ممتدا كالرماح بعيد
الطلوع وما اشبه والقرع بالمهملة القهر والرعاع الرا سفلة الناس
ومعنى اسلم وعاعه اضاعوه وما ذبوا عنه ومجد لا نصب بفعل يفسره
غادرته والقاع ارض سهلة مطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والاكام
وتنهشه تاخذه بالاضراس ويكون النهش بمعنى اللسع والعض
والضباع بالكسر جمع ضبع بالفتح فالضم وباقي فيه الاسكان حيوان معروف
مونثة والذكر ضبعان بالكسر والانثى ضبعانة وجملة تنهشه ضباعه حال
من مفعول غادرته والضمير للقاع فان فيه تهيئة لمجيء العاملين في ضباعه
النصب على المفعولية مع قطعه عن ذلك باعمال يغشى فيه اذ رفع على الفاعلية
وبهذا استدل الكوفيون على اعمال الاول من المتنازعين والجواب
ان ذلك محمول على انه ضرورة اونادر وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي
اذ كل من الفعلين قوي لكونهما لفظين فيهما متساويان في العمل وان
ترجح اسبقهما عند الكوفيين واقربهما عند البصريين وذكر ابن مالك في
قوله [illegible] عمتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي
رشد هو من اول البسيط وقد تقدم الكلام عليه في الباب الاول
في حتى من حروف الجر انه يروي غواتهم اي ما بعد حتى في البيت
بالاوجه الثلاث فالجر على ان حتى جارة والنصب على انها عاطفة
والرفع على انها ابتدائية وما بعدها مبتدا خبره محذوف فان ثبتت
رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول
اي



اي ما حول فيه ومقتضى الشرطين وذلك لان الحرف فيه غير مذكور بعينه
فيهمز العامل الذي هو حتى او الفعل للعمل وقطعه عنه واعمال الضعيف
وهو العامل الممنوع مع امكان اعمال العامل اللفظي وقد اورد
عليه بان الشك في رواية الرفع مع تصريح ابن مالك وهو الامام
الثقة بثبوتها غير مناسب وايضا هو قد جزم في فصل حتى بها
فقال وقد قرئ بالاوجه الثلاثة وانشد واجيب بان تصريح ابن مالك
برواية الرفع وجزم المصنف لا يقتضي ثبوتها بمعنى صحتها والتردد
في الصحة في النادر اي في القليل من الكلام لا في الضرورة اذ
لا ضرورة تمنع من الجر والنصب وقد رويا وهذا مبني على ان الضرورة
ما لا مندوحة للشاعر عنه بان انه قد يظن ان الشي من باب الحذف
وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا
تارة واقتصارا اخرى ويريدون بالاختصار الحذف لدليل
المحذوف لدليل ثابت معنى وانما اختصر من اللفظ وبالاقتصار
الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين
فطوى ذكر الماكول والمشروب اذ لا غرض يتعلق بيانهما واقتصر
على ايقاع الفعل وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع
اي يكن منه خيلة وظن ويخال مما يتعدى الى اثنين واما سمع فمن
باب الاقتصار والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض
بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من
اوقع عليه وانما يكون المراد بيان وقوع ذكر الحدث مطلقا على
التنبيه فيجا بمصدره مسندا الى فعل كون عام في عبارته قلت
والاصل فيجا بفعل كون عام مسند الى المصدر ذكر الفعل
فادخل الباء على ما حقه ان يدخل عليه الجر وبالعكس وان رجح قرر
القلب في قوله مسندا الى فعل كون عام فقط والصواب ان يقال
فيجا بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال التغير الاول اولى
من الثاني وتعبيره بالصواب ليس بصواب الاعلى راي من يرى
القلب في الكلام مطلقا وعلى ذلك يريد بالصواب ما يقابل القلب
فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع
الفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي في الكلام اذ المنوي
كالثابت ولا يسمى هذا المفعول محذوفا لان الفعل ينزل لهذا
القصد منزلة ما لا مفعول له وهذا معنى قولهم ينزل الفعل المتعدي
منزلة القاصر ومنه اي ومن باب الاقتصار قوله تعالى
يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله وكلوا واشربوا

ولا تعرفوا اذا رايت فالقصد في هذه الافعال كلها الى
ايقاع الفاعل لها اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحيا والاماتة
وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا
الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت ...
هناك ثم اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بالظن افاد الغرض
المذكور مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على
فرد دون فرد نص عليه السكاكي وتحقيقه ان معنى يعطي في قولنا
فلان يعطي يفعل الاعطا ويوجد هذه الحقيقة فالمصدر معرف بلام
الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاآت
ولا ينافي في افادة التعميم في افراد الفعل كون الغرض ثبوته لفاعله
مطلقا اذ معنى الاطلاق انه لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصه
ولا تعلقه بمن وقع عليه لانه لا يلزم من عدم كون الشي معتبرا في الغرض
عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم اعتبار عدم العموم
والفرق واضح وقد يقصد ايجاد حقيقة الفعل نفسها بلا تعميم كما في
قوله تعالى وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة اي ومن باب
الاقتصار على الاصح قال ذلك ان رد الى الاطلاق الواقع في هذا الا...
انه عليه السلام اذ
سقيتهم ولما ورد ماء مدين الاية وقوفهما على الستر لا تكون مدودهما لغنما
كانتا على صفة الورد وتوقفهما على الستر
وسقيتهم ابلا وابلا لك المقصود من لا تسقي الفعل الذي هو السقي
لا المسقي ومن لم يتامل جعل الاية من باب الاختصار وحسبه
تقديره يسقون ابلهم وتذودان غنمهما ولا نسقي غنمنا قال المولى
السعدي مطولة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من
الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر
وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول به للقصد الى نفس الفعل
وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي
والمذود ابل اغنم فخارج عن المقصود بل توهم خلافه اذ قيل او ترك
يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة
انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم
ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من
حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ ومذهب صاحب المفتاح
الى انه من باب الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما
وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية قال التفتازاني وهذا
اقرب الى التحصيل لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود منهما

وصدور السقي من الناس بل من جهة غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى
لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما
مثلا لم يصح الترحم فليتامل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد
التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما وفي
شرح المفتاح للسيد المحققين ما نصه وتقدير المحذوف المفاعيل في
الافعال الاربعة اعني يسقون واخواته ليس في تلك الغاية
من الوضوح لاحتمالها القصد الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد
القاهر وجار الله وذلك لانهما اعتبرا ان المفعول هو الابل والغنم
مثلا واحدهما مقابل الاخر فلو قدر المفعول وقيل يسقون ابلهم
وتذودان غنمهما لاوهم ان ترحم موسى عليه السلام كان من اجل
ان مسقيهم ابل ومذودهما غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان
ابلا لهما وكانوا يسقون غنما لهم لكان الترحم باقيا على حاله والمصنف
اعتبر ان المفعول هو الغنم المضاف والمواشي المضاف اليهم والتقابل
بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول لفسد المعنى لا
انهما لو كانتا تذودان اي مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن
هناك ترحم فلا يصح ان يقال ان الترحم كان لاجل انهما كانتا على
الذود والناس على السقي وهذا اذا نظرنا اوضح معنى وتحقيق
الكلام كما قال ايضا في حواشي المطول ان الشيخين اعتبرا ان المفعول
هو الابل والغنم مثلا واحدهما مباين للاخر وجعلا ما يضاف اليه احدهما
خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه مثلا هو باق على حاله واحده مع تعدد
تقدير المفعول فلو قدر في الاية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما
لو كانتا تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله
وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضاف اليهما والمواشي
المضاف اليهم وكل واحد منهما مقابل للاخر فلو لم يقدر المفعول
في الاية لفسد المعنى وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه
بمفعوله فيذكر اي الفاعل والمفعول نحو ولا تحرموا الربا
ولا تقتلوا النفس وذكرها احسن زيدا وهذا النوع هو الذي اذا لم
يذكر مفعول وقامت عليه القرينة قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى
اي وما قلاك فيقدر ودعك والحذف لرعاية الفاصلة مع الاختصار
وقد يكون مع اللفظ ما يستدعيه اي يستدعي هذا المحذوف فيحصل
الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله لاستدعاء الموصول
ضميرا يعود عليه فان قلت الغرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله
وتعلقه بمفعوله فاذا لم يذكر هنا تقديره وجوبا لانه مقتضى القصد

سوا وجد في الكلام ما يستدعيه كما في هذه الامثلة فيها وعلى ربك
وما قلى قلت لما كان قصد الاسناد والتعليق اي تعلقه بالمتكلم غيبا عن
ال نع احتيج الى ما يستدعيه في اللفظ عند ارادة جزم الـ مع به
وكل وعد الله الحسنى اي وعده لان المبتدا يستدعي من حيث الجملة ضميرا
رابطا وما ننسخ ننسها هو عجز بيت من اول الكواهر قصيدة
حتى تهامه بعد نجد وقد تقدم الكلام عليه في الاشيا التي يحتاج الى
الرابط اي وما ننسخ خصتيه لان الموصوف بجملة يستدعي منها رابطا ايضا بان
من المقدر الفعل اسر ان يقدر الشي في مكانه الاصلي اي في موقعه الذي
يستحقه في الكلام لئلا يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشي
في غير محله فيجب ان يقدر المفسر نحو زيدا رايته مقدما عليه اي على
معموله لان رتبة العامل التقدم على المعمول وجوز البيانيون تقديره
موخرا عنه وقالوا لانه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا
وانما يرتكب ذلك اي تقديره موخرا عند تعذر الاصل لمانع يمنع
من التقديم او عند اقتضاء امر معنوي لكون المعمول ذا صدارة
له لاختصاص فيه دليل عليه بل ليس الامر كما توهم هو بانهم لا يقدرونه
موخرا لنفيد الاختصاص الا عند وجود المقتضي لذلك وقد وافقهم
هو على ذلك حيث قال وانما يرتكبه عند تعذر الاصل وعند اقتضا
امر معنوي لذلك فما وجه اعتراضه عليهم فقيل وجهه ان كلامهم يقتضي
جواز تقديره موخرا عند عدم ما يقتضي تاخيره وعنده يمتنع بل يجب
تقديره مقدما فعلى تلخيص المفتاح واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر
المفسر قبل المنصوب والا فتخصيص قال التفتازاني في شرحه المعروف
بالمطول لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم
الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت
قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهي ابلغ في الاختصاص من
قولنا زيدا عرفته لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس
القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فمقوله بازدياد التاكيد
لا محالة فالاول وهو ما تقدم فيه الاصل ابهم الثاني فان تقديره ام
رايت رايته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله لما له من الصدارة
فلا يقدر مقدما ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اي في قراءة
من نصب ثمود فانه يقدر المفسر موخرا اذ لا يلي اما فعل لان
الفعل ليس مما يفصل بين اما والفا ومن هنا قيل ان التركيب لا يفيد
الا الاختصاص والذي يفهم من كلام السعد ان واما ثمود فهديناهم
ليس من باب التفسير ولا تقديم المعمول فيه للتخصيص فانه قال في مطوله
وتحقيق



وتحقيق هذا المقام ان قولك اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شي فزيد
قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شي يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام
زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شي في الدنيا وما دامت
الدنيا فانه يقع فيها شي فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن
من شي واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفا الموذنة
بان ما بعدها لازم لما قبلها لتحصيل الغرض الكلي اعني لزوم القيام
وهو لزيد والافلس هذا بموقع الفا لان موقعه صدر الجزا فحصل
التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام في كلامهم
اعني الشرط وحصل من قيام جز من الجزا مقام الشرط ما هو المتعارف
عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشغل بشي اخر وحصل
ايضا بقا الفا متوسطه في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع الفا السببية
في ابتدا الكلام ولذا تقدم على الفا من اجزا الجزا المفعول والظرف
وغير ذلك من المعمولات حيث يقصد لزوم ما بعد الفا لم ولا يشترط
اعمال ما بعد الفا فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان
التقدير لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغا المانع
فقد ظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص
لظهور ان ليس الغرض ما ذكرنا نحو دون غيرهم ردا على من زعم
الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل اثبات الهداية لهم ثم الاخبار
عن سوء صنيعهم على وجه التاكيد الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم
سالك سائل ما فعلت بهما فانك تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته
وليس في هذا حصر وتخصيص لان السائل كان عارفا بثبوت اصل
الاكرام والاهانة لهما او لغيرهما وكذا قد يستعمل نحو في الدار زيد
قدم ذلك في اخر الباب الثالث ان متعلق الظرف يقدر متاخرا
عن زيد لانه في الحقيقة الخبر ويسمى الظرف خبرا على التجوز لانه متعلق
الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لي ما اتى من هذا الاصل
وهو انه يحتمل تقديره مقدما لما عارضه اصل اخر وهو انه عامل في
الظرف والاصل في العامل ان يتقدم على المعمول فيتساوى التقديران
اللهم الا ان يقدر الفعل فيجب التاخير لان الخبر الفعلي
لا يتقدم على المبتدا ومثل هذا كيلا يلتبس المبتدا بالفاعل وقد يتر
جح الاصل الاول على الثاني بحسب الصور فسقط المعارض
واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تاخير المتعلق اي متعلق
الظرف فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها وتقديره
مقدما يودي الى ذلك واذا قلت كان خلفك زيد جاز لك تقديمه تقديره

موخرا وتقديره مقدما ولو قدرته فعلا لا خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على
الصحيح اذ لا تلبس الجملة الاسمية بالفعلية والمانع من تقديم الخبر الفعلي
انما هو لتقول حصول الالتباس بين الجملتين بتقدير التقديم فحيث
لا التباس بينهما يجوز التقديم ففي نحو زيد قام تمتنع التقديم اذ لو
قدم فقيل قام زيد لم يدر هل الجملة اسمية بتقدير زيد مبتدا او
فعلية بتقديره فاعلا وفي نحو كان زيد يقوم يمتنع التقديم اذ جملة
الخبر فيه فعلية قدمت الاسم او اخرته فلما انتفى المانع ثبت الجواز وقد اورد
على هذا ان لقائل ان يقول الالتباس حاصل بالنظر الى ما دخل
عليه الناسخ فانه مع تاخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو
يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر
فيها ويحتمل ان يكون مبتدا موخرا اخبر عنه بالفعلية المتقدمة
عليه وهي يقوم وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل
دخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به
باعتبار [illegible] الحكم وعدمه فيجوز التقديم موقع في الالتباس
بعد دخول الناسخ ايضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم
في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استقر في باب كان انك
اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها في
كان يقوم زيد لم يرجعا الى ذلك واجيب بان احتمال
كون اسم كان ضمير شان احتمال بعيد لا يعول عليه فقد [illegible]
في الباب الرابع فيما يعود الضمير فيه على متاخر لفظا ورتبة انه لا ينبغي
الحمل على ضمير الشان اذا امكن غيره وتفصيل القول في المسالة ان
خبر كان اذا كان جملة ففي توسطه ثلاثة اقوال الاول للكوفيين المنع
مطلقا اسمية كانت الجملة او فعلية رافعة ضمير الاسم او غيره رافعه الثاني
لابن السراج وصححه ابن مالك الجواز مطلقا الثالث ان تكون الجملة
فعلية رافعة ضمير الاسم المستتر فيها فيمتنع التقديم وبين ان لا يكون
كذلك فيجوز والثاني وهو اقتضاء الامر معنوي الناصر حق
متعلق بالبسملة الشريفة فان الزمخشري قدره موخرا عنها لان قريشا كانت
تقول باسم اللات والعزى اي وباسم العزى كذا في الكشاف
تفعل كذا فيوخرون افعالهم عن ذكرها اتخذوه معبودا [illegible]
بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك في باسم الله تقدما فانه الحقيق
بذلك دون تلك الجمادات التي لا تملك نفعا ولا ضرا فتحقق اختصاصه
الصنع ثم اعترض بان اقرا باسم ربك لظهور تعلق الجار بلفظ
اقرا المتقدم عليه فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام
لوجب



لوجب ان يوخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية
ما يجب رعايته واجاب بانه اي تقديم الفعل في اول سورة نزلت فكان تقديم الامر
بالقراءة فيها اهم معنى لانه امر بالقراءة [illegible] الامر باختصاص القراءة المتفرع
على تقدير المتعلق متاخرا اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من
كون غير اسم الله اهم منه واجاب الشيخ بتقديرها متعلقة باقرا
الثاني والاول لا متعلق له ومعناه اوجد القراءة كما يقال
فلان يعطي اي يوجد الاعطاء اي في المطول على ان تعلق باسم ربك
باقرا اي الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على
التكرير والدوام كما في قولك اخذت الخطام واخذت بالخطام واعترضه
بعض العصريين هو الشيخ شهاب الدين الحلبي الشهير بالسمين صاحب
التفسير المسمى بعمدة الحفاظ ذكره في اعراب عبارته وفي هذا
نظر لان الظاهر على هذا القول انه يكون اقرا الثاني توكيدا
للاول فيكون قد فصل بمعمول الموكد بينه وبين ما [struck] الخ
مع الفصل بكلام طويل باستلزام الفصل بين الموكد وتاكيده
بمعمول الموكد اي الفصل بين اقرا الاول واقرا الثاني بمعموله
الذي هو الجار والمجرور وهذا سهو منه اذ لا توكيد هنا لانه
لو كان توكيدا لكان توكيدا لفظيا وهو عبارة عن تكرير الاول بعينه
لكنهما مختلفان اطلاقا وتقييدا كما نبه على ذلك بقوله بل
امر ولا باتحاد القراءة وهو امر بطلب ثانيا بقراءة معين
وهو امر مقيد فاختلفا ونظيره الذي خلق خلق الانسان
فان خلق الاول معناه اوجد الخلق وهو مطلق والثاني واقع
على مفعول فهو مقيد وشاهدنا لا يسمى احد توكيد المعرفة
والاحسن كما قال السعد ان اقرا الاول والثاني منزلان
منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها او المفعول محذوف
في كليهما اي اقرا القران والباء للاستعانة او الملابسة اي
مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتديا به ولا يبعد على المذهب
الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا
باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله ثم هذا الاشكال
يعني لزوم الفصل بين الموكد وتوكيده لازم لك اي لقصد المعنى على
قولك انه متعلق باقرا الاول فانه ثبت ذلك في اعرابه ولم
يعترض عليه وان كان لازما له لان تقييد الثاني اي اقرا الثاني
بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا للاول لان
تقييد الثاني اي اقرا الثاني بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع

من كونه توكيدا للاول فكذا تقييد الاول يمنع من كون الثاني توكيدا
قال المحشي واما ما وقع في كثير من النسخ ورايته مصححا عليه في مقابل
نسخة بخط المصنف لكن بغير خطه كذا وهو لان تقييد الثاني
اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر ولو
سلم ان هذا الاشكال يسير لا لازم له فيفصل الموصوف من صفته
بمعمول الصفة جايز اتفاقا كمررت برجل عمرا ضارب فكذا في التوكيد
يجوز الفصل بمعمول المؤكد بينه وبين توكيده وقد جا الفصل
بين المؤكد والمؤكد في قوله تعالى ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن
كلهن فمن رفع كلهن على انه تاكيد لضمير يرضين مع انهما مفردان
وما نحن فيه جملتان والجمل احمل للفصل من المفردات لان الاصل
فيها الاستقلال وقد اراد اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا
هو بيت من مشطور الرجز قال الجلال لا يعلم قايله واوله
يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفا حولا اكتعا اذا بكيت قبلتني اربعا
اذن ظللت الدهر ابكي اجمعا الذلفا بذال معجمة وفا اسم امراه والحول
العام والسنة واربعا صفة محذوف اي قبلات اربعا وقد استشهد
النحاة بالابيات على تاكيد النكرة وهو حولا وعلى التاكيد باكتع غير
مسبوق باجمع وباجمع غير مسبوق بكل وعلى الفصل بين المؤكد
والمؤكد بقوله ابكي تنبيه ذكروا انه اذا اعترض
شرط على اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب
المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول
وجوابه قال الرضي ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط
فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزا للاول فلا بد
من الفا في الاداة الثانية نحو ان دخلت فان سلمت فلك كذا
وان سالت فان اعطيتك فعلي كذا لان الاعطا بعد السوال
وان قصدت الغا اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزا الكلام
الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط الاول مع الجزا الاخير فلا
يكون في اداة الشرط الثاني فا وهي بمنزلة واسطة في نحو
لا اتيتك يا نبيل بالشرطين لفظا اولهما معنى ومنه ان
شبعان ان تذنب ترحم فان بنت ترحم وكذا اذا كان الكلام
اكثر من شرطين نحو ان سالت ان لقيتني ان دخلت الدار
فان لقيتني فان سالتني اعطيك فقوله فان لم تنو مع الجزا وجوابه
فان لقيتني وقوله فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت
وعلى هذا فقس انتهى كلامه وقد ابن عصفور اجتماع شرطين
شرطين

فكذا ن

شرطين فصاعدا بمنزلة اجتماع القسم والشرط في انك تبني الجواب
على المتقدم وتجعل الذي يليه محذوف الجواب لدلالة الشرط المتقدم
وجوابه عليه ولا بد اذ ذاك ان يكون فعل الشرط الثاني مستقبلا
لانه محذوف الجواب فتقول من اجابني ان دعوته احسنت
اليه فيكون احسنت جواب من وجواب ان يغني عنه من وجوابها
والتقدير من اجابني احسنت اليه ان دعوته فتقول كل من
اجابني احسنت اليه هو جواب ان حتى كانك قلت ان دعوته
فمن اجابني احسنت اليه فاذا وقع منه الدعا للشخص واجابه
ذلك الشخص بعد دعائه اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب
الشرط في التقدير بعد الشرط وعلى هذا الذي ذكرته تجري الشروط
وان كثرت فاذا قال الرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي
حر فليس يعتق العبد الا ان يبدا باخر الشروط فيكون مبدا فعله
فان ساله ثم وعده ثم اعطاه لزمه العتق وان وقعت الشروط
على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب
ثلثة شروط فجعل الجواب للشرط الثاني محذوفا لدلالة الشرط
المتقدم وجوابه عليه واذا كان دالا عليه ومغنيا عنه فهو جوابه
في المعنى ولما كان جواب كل شرط بعده وقوعا وان تقدم عليه لفظا
جرى في المعنى على ان يتاخر بعده حتى كانه قال ان سالتني فان وعدتك
فان اعطيتك فعبدي حر قال الغزالي سالت عن هذه المسيلة عدة
من الفقها فقال بعضهم قد صار وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول
ثم فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم ايهما فعل تقدم او اخر لزم العتق
انتهى ثم صحح المذهب الاول وابطل المذهبين الاخيرين وقول
ابن مالك في تسهيله ان توالى شرطان او قسم وشرط استغنى بجواب
سابقهما اي يحصل الجواب المذكور من الشرطين المتواليين للاول لا للثاني وهو
وجوابه دليل جواب الثاني وكذا الكلام في الشرط والقسم المتواليين
وهذا يقتضي ان الشرط الثاني لا جواب له فان قال اذا توالى شرطان
دون عطف فالثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه
والجواب المذكور والمدلول عليه الاول والثاني مستغنى عن
جوابه لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال في المثال المذكور كانه
قال ان اكلت شاربة فانت طالق فهو موافق لما ذكره المصنف
من اشتراط المؤخر وتاخر المقدم ولكن تخريجه مخالف لتخريجه وتخريج
المصنف هو تخريج الجمهور وهو احسن تخريجه لانه لا يطرد الا حيث
يمكن اجتماع الفعلين كما في المثال السابق اما اذا قيل ان حضت ان قعدت

فانت طالق فانه لا يمكن ان يقدر في ذلك ان جمعت قاعدة فتدبر كذا
قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط انه للقسم السابق
وهو مع جوابه جواب للشرط وبهذا قال محققوا الفقها يعني
بهم طايفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم في المثال المذكور
نصو ما ذكر انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم فلا
تطلق حتى تشرب اولا ثم تاكل ثانيا وذلك لان التقدير حينيذ
ان شربت فان اكلت فانت طالق ذكر الشمس بن خلكان في
تاريخه وفيات الاعيان في ترجمة العلامة ابن الحاجب انه
دخل عليه لاداء شهادة فساله عن وجه قول الفقها فيما
اذا قال ان اكلت ان شربت فانت طالق انها لا تطلق حتى تاكل وتشرب
فاجاب بجواب ثم ذهب وارسل اليه بجواب حسن لكنه قال الشارح
وقد ظفرت منه بهذا الجواب وحاصله على ما في ذكري انه قد وجد
في هذه الصورة شرطان وليس فيهما ما يصلح للجواب الا شي واحد فلا
يخلو اما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع
عاملين على معمول وهو باطل واما ان لا يجعل جواب لواحد منهما ولا
سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بما لا مدخل له في الكلام وترك ما له
مدخل فيه وهو عبث وان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهذا
لا سبيل اليه لانه يلزم حينيذ ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول
فيجب الاتيان بالفا الرابطة ولا يتخلص القسم الرابع وهو ان يكون
جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني فالاصل ان اكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام
لم تطلق حتى تاكل ثم تشرب فكذا ما هو بمعناه قال الشارح وانما
قصد الشيخ توجيه المسلة على مذهب الشافعي والا فلا يخفى
ان مذهبه هو مذهب مالك انها تطلق سوا اتت بالشرطين
مرتبين كما هما في اللفظ او عكست الترتيب وبعض اصحابنا يوجه
ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر كيف اصبحت كيف
امسيت مما يغرس الود في فواد الكبيب ثم قال ولا ادري وجه
اشتراط اهل المذهبين فعلها لمجموع الامرين في وقوع الطلاق
مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب
الثاني اي ان اكلت فانت طالق وان شربت فانت طالق وغاية ما في هذا
ما في هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو اسهل من تقديرهم ما فيه
من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني انتهى وذكر
المحشي وجها لاشتراط المذكور في وقوع الطلاق بانهم لم يستنبطوا ذلك فان وقعوا الطلاق

بابها



بابها كان بنا على مكان لكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب
الثاني لزم وقوع الطلاق بالاجتماع وهو خلاف قاعدة الشرط
وان او وقوعه بالثاني فقط لزم الغا الاول وعدم الالغا اولى من
وجه اولى من الالغا بالكلية وما ذكره انه قول محققي الفقها قالته
الحنفية ايضا ففي كتبهم انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم
الا اذا نوى ابقاء الترتيب فتصح نيته وعن ابي يوسف
ان ذلك اذا لم يكن الترتيب معتادا كقوله ان دخلت
فقيده بان شربت ان اكلت فانت طالق لان الكلام في
العرف بعد الدخول والشرب ~~بعد الدخول والشرب~~ بعد الاكل
وما نقله عن ابي يوسف عزى الى القرافي في الكوكب الدري للجمال
الاسنوي بعد ما بين ~~ان في سبيله بعد ما بين~~ ان في سبيلة الاعتراض
شرط على الثاني وهو ما صححه في الارتشاف ان المذكور ثانيا
يتقدم في المعنى على المذكور اولا وان تاخر في اللفظ لان الشرط
الثاني قد جعله شرطا ~~قد جعله شرطا~~ لجميع ما قبله ومن جملة
ذلك الشرط الاول ما نصه ورايت في كلام بعضهم مذهبا ثالثا عزاه
الى القرا انه كان بينهما ترتب في العادة كالاكل مع الشرب قدم المعتاد
المعتاد تقديمه وان لم يكن فالمقدم هو الثاني ثم قال اذا علمت
ذلك فقد اختلف اصحابنا في المسيلة على ثلثة اوجه وقد بسط الرافعي
الكلام على ذلك في تعليق الطلاق فقال الظاهر الذي ذكره
الجمهور انه لا بد من تقديم الثاني على الاول سوا كانا متقدمين
او متاخرين او متفرقين وسوا كانا متفقين او مختلفين كان واذا
لان التعليق يقبل التعليق فعلى هذا لو تقدم الاول لم يحنث قال
في التتمة وينحل اليمين لانها انعقدت على المرة الاولى وفي مختاري
القفال انه يشترط تقديم المذكور اولا وهو غريب وذكر الغزالي في
الوجيز نحوه وهو محمول على سبق القلم ويدل عليه انه في البسيط جزم
بالمعروف ومال الامام الى انه لا يشترط ترتيب اصلا انتهى وما صححه
هنا من وجوب تقديم الثاني قد خالفه في كتاب التدبير واجاب بالعكس واما استغرا
الوجه الثاني حتى انه نسب الغزالي في اختياره الى سبق القلم فهو الغريب فان الامام
في النهاية قد جزم به وزاد على ذلك فنقله عن الاصحاب ثم ذكروا البحث الذي نقله
وهو الاكتفا بوقوعهما ونقله ايضا القاضي حسين في تعليقه ثم قال والعراقيون قالوا بعكسه
وملخص النقل ان في هذه المسله ثلث مذاهب الاول ما ذكره المصنف وهو المختار الثاني
ان الطلاق معلق على حصول الشرطين سوا وقعا على ترتيبها في اللفظ ام لا مجتمعين
ام متفرقين وهذا مذهب الجمهور وقد تاملنا كلام العرب في ذلك فوجدناهم

لا يستعملون مثل هذا التركيب الاول الحكم معلق على مجموع الامرين بشرط
تقدم الموخر ونأخر المقدم فوجب الحمل على ما ثبت في كلامهم كالبيت الذي يأتي
وغيره الثالث ان الجواب للشرط الثاني وهو وجوابه الاول فيراعي حينيذ
الترتيب اللفظي فاذا كلمت ثم شربت يقع الطلاق والا فلا وهذا الكلام
حسن ولكنهم جعلوا منه قوله ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح
لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم تتوال اي
في الاية شرطان وبعدهما جواب كما في المثال جعلهم الاية من مسئلة
الاعتراض واقع في كتب المذهب ونص عليه في التفاسير وكذا قوله تعالى
وامراة مومنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها
وقال المحشي لما رأى في كتب الفقها الحنفية ان هذه الاية من توالي شرطين
وبعدهما جواب بل من تواليهما وقبلهما جواب وعبارة بعضهم ان
ذكر الجزا مقدما في ~~التعليق بشرطين نقضا~~ اليمين والشرط السابق
شرط الحنث فاذا كلمت فلانا ينعقد اليمين ثم اذا دخلت الدار
يقع الطلاق وان ذكر الجزا موخرا عن الشرطين فالاول مع
الجزاء جزا للشرط الثاني على التقديم والتاخير ان تصلح لذلك وكما
في قول الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا
معاقل عز زانها كرم هو من البسيط قال العيني ولم يسم
قايله والاستغاثة طلب الاعانة يقال استغاثني فاغثته اغاثة
ومغوثة والاسم الغياث بالكسر وغوث يغوث غوثا قال واغوثاه والاسم
الغوث وتذعروا بضم اوله مبني للمفعول من الذعر بضم المعجمة
وسكون المهملة الخوف والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجا وزانها
زينها من الزين خلاف الشين وكقول ابن دريد في مقصورته
فان عثرت بعدها ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا
عثرت بالمثلثة زللت وفي عينه الحركات الثلث وبعدها اي
بعد هذه الواقعة ووالت بالهمز طلبت النجاة وهاتا اسم اشارة
للمونث كهذه اي ان طلبت نفسي النجاة من هذه القضية فقولوا
لا لعا اي لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا لك وهو دعا له بان
ينتعش اي يرتفع اذ الاية الكريمة لم يذكر فيها جواب
بعد الشرطين وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول
فينبغي ان يقدر جوابه الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم
فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم ويكون مجموع الشرط الاول
وجوابه المقدر المدلول عليه بالسابق جوابا للشرط الثاني ولا يقدر الجواب
بعدهما الشرط الاول فلا وجه له ولعلهم لم يفرقوا بين المتقدم

من

250

من الصالح للجواب والمتاخر منه في ترتب الحكم المذكور فالمعنى المقرر
ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم شروط ودليل جواب والجملة
دليل جواب قوله ان كان الله يريد ان يغويكم وتقديره والله ان كان
الله يريد ان يغويكم فان اردت ان انصح لكم لا ينفعكم نصحي ولذلك
تقول لو قال الرجل انت طالق ان دخلت الدار ان كلمت زيدا
فدخلت ثم كلمته لم تطلق فلم يفرق بين ما تقدم من دليل الجواب
وما تاخر بيان مقدار المقدر ينبغي تقليله اي تقليل المقدر
ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش
في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل
اذا كان او اذ كان قائما التقليل وذلك لان زيد بين الظرف نظرا الى ان الحصول
تارة يكون في المستقبل وتارة يكون في الماضي ثم قدر البصريون
وهما الضار والمجرور قبله وهي حاصل والمستتر
فيه واذا او اذ وكان والمستتر فيها ويقتضي تقرير الرضي انهم
يقدرون اذ او اذ في الجميع ويرد على مذهب الاخفش الاولى عند
المصنف ان فيه حذف المصدر وبقا معموله وهو ممتنع لانه بتقدير
ان الموصولة مع الفعل ~~والموصوف مع الفعل~~ والموصول لا
يحذف الا اذا قامت قرينة قوية عليه كما قال سيبويه في ما لك وزيدا
ان التقدير وملابستك زيدا والقرينة عند البصريين على ان معنى
ان الخبر حاصل هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام ولا يمكن
تقييد شي بقيد الا بعد حصوله فاللفظ الساد مسد الخبر هو الحال
فقد حصل شرط وجوب الحذف والاصل ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما وليس اذ او اذا هذا التقدير للاستقبال بل هي الاستمرار
كما في واذا ما غضبوا هم يغفرون فحذف حاصل كما حذف متعلقات
الظروف العامة نحو زيد عندك ثم اذ او اذا مع شرطها الذي في الحال
واقيمت الحال مقام الظرف لما فيه من معنى الظرفية فالحال قايم مقام
الظرف القايم مقام الخبر فان قيل لما لا يكون كان المقدر ناقصة
وقائما خبرها قلت مثل هذا المنصوب لم يجي الا نكرة ولو كان خبرا
لجاز ان يكون معرفة قال الرضي هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة
حذف اذ او اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا
المكان مع العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى التامة من
معنى حاصل اذ الكان التامة بمعنى الناقصة ومن قيام الحال مقام
الظرف لا يطرد والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم
التزامهم انتصاب الحال على العامل وصاحبها بلا بد لا جعلهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه

والحوانه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي وقول
الاصل ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال الحاصل في
صاحبها وهو الياء او زيد لا المصدر لانه حاصل العامل في
الحال لكونه عاملا كما حذف في زيد عندك او في الدار والمنا به
الحال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف
مقام العامل وذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل بمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو
اقائم الزيدان وذهب الكوفيون الى ان قائما حال من معمول المصدر
لفظا ومعنى والمصدر المذكور الذي هو المبتدا عامل فيه والخبر
مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وكلاهما باطل
لان الجمهور معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا
المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش
وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس الذي يقع على
القليل والكثير اذا استعمل فلم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع
عليه فالظاهر انه لاستغراق الجنس اخذا من استقرا كلامهم
فالمبتدا الذي هو مصدر اسم جنس غير مقيد عند البصريين بحال
يخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على عمومه فيكون
المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل في حال قيامه وهذا المعنى
مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب الا زيدا وانا عند الكوفيين
فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له والمعنى ضربي زيدا المخصص
بحال قيامه حاصل وهو غير مطابق لذلك المعنى المتفق عليه اذ لا
يمنع حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود
في وقت اخر فليس في تقديرهم اذا معنى الحصر المراد اتفاقا وبهذا
ايضا يبطل مذهب ابن درستويه لعدم الحصر في قولك اضرب زيدا قائما
كذا قرره نجم الائمة الرضي ولان التقدير من اللفظ اي من حيث اللفظ
المذكور كما في تقدير الاخفش اولى من تقديرهم من غيره وكان تقديره
اي الاخفش ايضا فيما ثبت مني في سبحان بعدك بين ضربي سبحان وهو
تقدير مضاف لما حذف انفصل الضمير المضاف اليه اولى من تقدير البصريين
اذ المعنى ذو مضاف في سبحان لانه اي الاخفش قيد مضافا لا يحتاج معه
الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف الذي هو سبحان والبصريين قدروا مستقرا
يحتاج معها الى تقدير ثالث يكون متعلقا لذلك الظرف وعورض بان
الاخفش يحتاج الى تقدير ما يصح الاخبار اي ثم بعد ذكر مثل سبحان
واجيب بان البعد مصدر اخبر به هنا محله فيصح الاخبار عنه

تقدير

١٢١

المتقدم
بيبين ان الاصل واللازم

تقدير ويتعلق مني به لان الظرف تكفيه رائحة الفعل ولذا ايضا ضعف قول بعضهم
وان بدا في قلوبهم البخل بكفرهم ان التقدير حسب عبادة العجل ولا ولي
تقدير الحب قطعا تعليلا للمقدر قبل تقدير حب العبادة ادخل في الحصر
والتشنيع عليهم والتسجيل بسوء صنيعهم فينبغي ان يكون هو المقدر وبين
عليه بكفرهم والافكس المتقدم عليهم محبة حب العجل بدونه عبادة
له وضعف قول الفارسي ومن وافقه في قوله واللائي لم يحضن فعدتهن
ثلثة اشهر فالاولى ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك فانه
يؤدي معنى ما قدره الفارسي باختصار وكذلك ينبغي ان يقدر في
نحو زيد صنع بعمرو جميلا وخالد سوء بكر اي كذلك اي هذا اللفظ ولا
يقدر عين المذكور بان يقال وبكر صنع بعمرو جميلا وجاله سو
تقليلا للحروف مع غاية في افادة ذلك المعنى على طوله ولان الاصل
في الخبر الافراد فتقدير جمله على خلافه ولانه لو صرح بالخبر يحسن
اعادة ذكر المتقدم بعينه لثقل التكرار بل كان يحسن العدول
الى ما يؤدي معناه وكذا ان لا تقدر في الاية شيئا البتة وذلك ان يجعل
الموصول الثاني معطوفا على الموصول الاول فيكون الخبر المذكور وهو
قوله فعدتهن ثلثة اشهر لهما معا وكذا تصنع في نحو زيد في الدار وعمرو
فيجعل الثاني عطفا على الاول والظرف خبرا عنهما وفي شرح
المفتاح للسيد المحققين ما يخالف ذلك فانه قال اذا قلت زيد
عندك ام عمرو كانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام
السابق لا متصلة اذ ليست هي والهمزة داخلة على المتساويين
فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا
على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور
اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو ولا يكون هناك ترك
مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حاصل او حصل
عندك وفي ذكر المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح
خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرت من المثال فانه دال على مطلق
القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد
قام وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد وقد
بحث فيه الا ... بان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك
ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور
ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو
من حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيد او عمرو قائم وتثنيته في
زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي

على احد الشمس اولاينا وعلى هذا يحمل قول المصنف وكذا قصوى
نحو زيد في الدار وعمرو لان تقديره زيد حصل او حاصل في الدار
والعطف فيه بالواو واما الاية فان العطف فيها وان كان بالواو
الا انه ليس فيها ما يقتضي اختصاص الخبر بالموصول الاول
لصلاحيته ضمير فعندها للمجموع ولا ينافي ذكره في المثال السابق
يعني مثال زيد صنع بعمرو جميلا ونجا الدسوا ونكرو بان بعطف بكر
على زيد وبجعل الجملة خبرا عنهما لان افراد فاعل الفعل يا نعم لكن
ان سلم من الحذف اي حذف الخبر بان يقدر العطف اي عطف
بكر على ضمير الفعل بعني ضمير صنع المستتر فيه لحصول الفصل بينهما
وقد علم ان العطف على الضمير المرفوع المتصل مستترا كان او بارزا
لا يصلح عند الجمهور الا بعد توكيده بضمير منفصل نحو لقد كنتم
انتم واباوكم او بغير ضمير كقوله دخرتم اجمعون ومن يلكم بروننا
وكنا الظافرين او بعد فصل بينه وبين المعطوف عليه نحو جنات
عدن يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو الذي هو ضمير
الفاعل في يدخلونها للفصل بالضمير المنصوب واجاز الكوفيون
وابن مالك العطف من غير تاكيد ولا فصل فان قلت لو صح ما ذكرته
في الاية والمثال السابق اراد به مثال زيد في الدار وعمرو لانه هو
الذي ينافي فيه ما ذكره لا ذلك المثال الذي لا ينافي فيه يصح زيد
قايمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قايمان قلت ان سلم منعه فلقبح
اللفظ اذ هو في صورة الاخبار عن الواحد بالاثنين وفي قولنا ان
سلم اشارة الى امكان جوازه قال في الايضاح لا يجوز زيد قايمان
وعمرو وقال ابو حيان واجاز ذلك بعض اصحابنا مستندا لا بقولهم انت
اعلم وزيد كانك قلت انت وزيد اعلم اي مشتركان في العلم فيكون اعلم
خبر الهما متوسطا بينهما فعلى هذا يجوز زيد قايمان وعمرو
والحق ان بينهما فرقا فانك اذا قدرت اعلم خبرا عنهما لم يكن في اللفظ
مخالفة خبر لخبر عنه متقدم بخلاف ما ينبغي وجمع مانه يظهر هذا التخالف
الا ترى انه يسوغ انت اعلم ولا يسوغ زيد قايمان وهو مشتق من لمخ
صدره اما في الاية فظاهر واما المثال فلان لفظ الطوق صالح للجزء
عن المفرد والمثنى والجمع ولا نسلم ما قدمناه ولكن يشهد للجواز اما قال
ذلك لان ما نحن بصدده هو الخبر والاكرمان في البيت الاتي
صفة لا خبر قول واست مثل الرجال ظلامه ابي حرب عمرو الاكرمان
وخاليا هو من ثاني الطويل قال العيني في الكبير ولم اقف على اسم
قايله والاكرمان صفة عمي وخالي وقد تقدمت على احد الموصوفين وعلى ذلك

استشهد



استشهد به وقد جوز ورود انت اعلم وزيد كون زيد مبتدا حذف خبره والكلام
من عطف جملة على جملة بيان لنفسه التقدير اذا استبق على
الكلام تقدير اسما متضايفة اي يضاف بعضها الى بعض او موصوف
وصفة مضافة او جار ومجرور مضمر عايد على ما يحتاج الى الرابط فلا
بعد ان ذلك حذف دفعة بل على التدريج اي شيئا فشيئا المستبعد
من حذف كلمات متعددة دفعة واحدة فالاول اي نحو كالذي يغشى
عليه اي كدوران عين الذي فيقول حذف او الاسم المضاف
الثاني ثانيا وان كان وهو ما استند على الكلام تقدير موصوف
وصفة مضافة كقوله اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا
جاءت بريا القرنفل هو من ثاني الطويل من قصيدة امرئ القيس ومعلقته
المشهورة وضمير الاثنين من قامتا عايد الى ام الحويرث وام
الرباب المذكورتين في البيت الذي قبل هذا وهو كدابك من ام الحويرث
وجارتها ام الرباب بماسل والداب بسكون الهمزة العادة والماسل
بميم مفتوحة وهمزة ساكنة ومهملة قال الزوزني في شرح المعلقات
هو بفتح السين جبل بعينه وبكرها ما بعينه والرواية بالفتح وتضوع المسك
انتشار رائحته والريا بتخفيه مشددة الرايحة الطيبة والقرنفل
ويقال فيه القرنفول قال في القاموس ثمر شجر بسفالة الهند
افضل الافاوية الحارة ومنه ذهو ويسمى الذكر ومنه ثمر ويسمى
الانثى وزهره اذكى وكلاهما لطيفة مصنف للقلب والدماغ
مقويهما نافع للخفقان والنفور لغشاوة والنكهة مضموم وطعام
ومقرقن مطيبة اي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث
وهو ما استدعى الكلام جار ومجرور مضمر عايد الى ما يحتاج الى
رابط كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي
فيه ثم حذف في حدها بدون الضمير فصار لا تجزيه اي فاتصل
بالفعل منصوبا ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا هذا اي الحذف
التدريجي قول الاخفش ونص سيبويه انهما حذفا دفعة واحدة ونقل
ابن الشجري القول الاول المفرد والى الاخفش عن الكسائي واختاره
قال والثاني المفرد الى سيبويه قول نحوي اخر وقال ابن فلاح العبرة
منهم سيبويه والاخفش يجوز الامر ان انتهى وهو نقل غريب والاتم
المشهور ما نقلته اولا ينبغي ان يكون المحذوف مقدرا من لفظ المذكور
مهما امكن فيقدر نحو اضرب زيدا قايما اضربه قايما فانه من لفظ
المبتدا واقل تقديرا كما عرفت دون اذ كان او اذا كان لعدم كونه
من اللفظ وليس باقل دعيتو اضرب دون اهن في زيدا اضرب

العفاف الادوه

يرث بعيلها

الادوية

مؤلفه

لانه تقدير من جنس اللفظ وان صح المعنى بتقدير اهن فان منع من تقدير المذكور اي من تقدير ما هو من جنس المذكور معنى او صناعة قدر ما لا مانع له منهما فالاول نحو زيدا اضرب اخاه بتقدير اهن
اهن دون اضرب لان اللازم من ضرب اخي الانسان اهانة الانسان
والامر بضرب اخي زيد امر باهانة زيد ولو ذهبت تقدر
اضرب فسد المعنى لان غرض المتكلم الامر بضرب الاخ لا الامر
بضرب زيد لكن وقع في حواشي المصنف على التسهيل انه لو قدر
العامل في زيدا من قولك زيدا اضربت اخاه لفظ ضربت لم يكن
عندي بعيدا او يكون ذلك الضرب اي المقدر كناية عن الاهانة
والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما
قرره هنا من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف بمعنى
بحسب معناه كما مر فقال الشارح وفي قوله والضرب المذكور كناية
عن الضرب الحقيقي نظر ويمكن دفع النظر بانه لم يرد بالكناية
معناها الاصطلاحي بل اراد انها عبارة عنه فان قلت زيدا اهن
اخاه قدرت اهن اذ الثاني نحو زيدا امرر به تقدير فيه جاوز دون
امرر لانه لا يتعدى بنفسه والمانع هنا صناعي كما ترى نعم ان
كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصحت وشكر
فانه اذا قيل نصحت له جاز ان تقدر نصحت زيدا بل هو اولى
من تقدير غير الملفوظ به لان التقدير من الملفوظ هو الاصل
فلا يعدل عنه ما امكن وكذا تقول في زيدا شكرت له التقدير
شكرت زيدا فانه اولى من تقدير حمدت زيدا مثلا ومما لا يتقدر
فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله ايها الشاد لوي دوننا اذا قدر دلوي
منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى البحث في ذكر قريبا في الشرط
الرابع لا لما ذكر لان دونك من شروط الحذف وما انشده المصنف
فتوهم انه نصف بيت من الرمل وليس كذلك وانما هو بعض بيت من
مشطور الرجز وتمامه يا ايها المائح دلوي دونكا وقد مضى الكلام عليه
مفصلا ثمة وانما قال اذا قدر دلوي منصوبا لانه قد روي مرفوعا على انه
مبتدأ ودونك خبره لم يكن مما نحن فيه والمانع الصناعي فيه ما يلزم من
اختصار المختصر وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا هو عجز
بيت من ثاني الطويل صدره اكر واحمى للحقيقة منهم وفي بلد العباس
بن مرداس السلمي نصف وجهه وحيا اغاروا عليه فانتصف العباس
وصدر الفرزدق معنى كتاب ايام العرب لابي عبيدة غزت بنو
سليم ومنهم عباس بن مرداس مرادا فالتقوا انسلت فاقتتلوا
قتالا
لا تنشب افتتل من كان رسوا دسنة وخيل من بني سليم رجلان
وصبر الفريقان حتى كره كل واحد منهما صاحبه فقال العباس قصيدته
التي على السين وهي احدى المنصفات وقبل البيت فلم ار مثل الحي حيا مصبحا ولا
مثلنا يوم التقينا فوارسا وبعده اذا ما شددنا شدة نصبوا لها صدور
المذاكي والرماح المداعسا اذا الخيل جالت عن صريع نكرها عليهم فما
يرجعن الا عوابسا اراد بالحي الحي خصوصا خزعة واعداءهم والمصبح بفتح
الموحدة الذي يوتى صبحا للغارة عليه وانتصب حيا مصبحا وفوارسا
على التمييز واكروا اسم تفضيل من الكر وهو الرجوع والحماية
وهي المنع والحقيقة ما يحق على الرجل حمايته واضرب ايضا افعل تفضيل
والقوانس جمع قونس كجوهر ويقال قونوس اعلى البيضة من الحديد
وعظم نابي بين اذني الفرس تعود الضمار معار اعلية كالحي الذي
صبحناهم ولم ار الا كر منهم ولا احمى للحقيقة ولم ار مثلنا
يوم لقيناهم ولم ار الا اضرب منا للقوانس بالسيوف والمذاكي من الخيل
التي اتى عليها بعد قروحها سنة او سنتان والمداعس جمع مدعس الرمح
يدعس به اي يطعن والمداعسة المطاعنة ورجل مدعس مقدام
الناصب فيه للقوانس فعل محذوف اي يضرب القوانسا لا اسم تفضيل
محذوف لا ناخر نا بالتقدير اي نتقدير الفعل من اعمال اسم التفضيل
المدلول في المفعول لانه لا ينصب المفعول كما تقدم تقريره وكيف يعمل
فيه اسم التفضيل المقدر قولك هذا معطي زيدا امس درهما
التقدير اعطاه ولا تقدر اي انت اسم فاعل لانك انما فررت بالتقدير
اي تقدير الفعل من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال
فانه لا يعمل وقال بعضهم في قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو للقسم والمختار
انها للعطف على ما جاءنا فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة
النفي السابقة وهي جملة لن نؤثرك ولكن اذا قدر الجواب حتف
ان نؤثرك والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا
في ضرورة وهذا كما يجب تقدير جواب لما في قوله تعالى ولقد اهلكنا
القرون من قبلكم لما ظلموا على ان لما وجوديه ماضيا مجردا من قد وان كان
دليله مقترنا بها لما ان دليلها لا يقترن بها واما ان كانت لما ظرفا
بمعنى حين فالعامل فيها اهلكنا ولا جواب مقدر كقول ابي طالب
والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا
فقد مر انشاد هذا البيت في لو من حرف اللام والكلام عليه مستوفى
وما يقع في بعض النسخ فقال الفارسي ومتابعوه في الابي لهب

يحصل المقصود بمجرد ... وهذا الاحسن وان كان ممكن لانه لو صرح به
افصحت لاسيما الفصاحة فيما هو من اعلى درجاتها ان تناكر ثم
ولا بد للجملة الثانية التي هي محل الخبر قال المحشي هذا يجمع يقع
في بعض النسخ وقد رايته على هامش نسخة بخط المصنف مضبب عليه لكنه بغير
خطه اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا فايهما
اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر
محط الفائدة فلا ينبغي حذفه وقال العبدي الاولى كونه خبرا حق
القائل كونه الخبر بالتعريف لان التجوز في اخر الجملة اسهل منه في
اولها لاعتناء بهم في الاوائل نقله الغزي ابن ابي زكريا ثم
والمزاي الحلبي ولبعض الفضلاء هنا سوال وهو انه قد تقرر
انه لا بد في الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة انه لا حذف
الا مع قيام القرينة واذا كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد ان يقدر
المسند اليه تارة والمسند اخرى والجواب ان جواز ذلك باعتبار تعارض
القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف ومنها اي المسئلة فصبر جميل
اي شاني او امري صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ومن ثم
قيل ان الحذف تكثر الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين
بخلاف الذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل الذي لا شكوى فيه
الى الخلق ورجح الاول بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام
للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اشمل لا يدل على
حصوله وبان الاصل في المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا
جميلا ومعناه حينئذ الاخبار بحصول الصبر له واذا حمل على حذف
المبتدا كانت مجازا ايضا بالنسبة للصبر فيتفق المعنيان بخلاف
ما اذا حمل على حذف الخبر وهو ظاهر وبان قيام الصبر بسيد
يعقوب عليه السلام قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص
حذف الخبر في اصلا اما حمل قرينة اصلا واعترض بان وجود القرينة
شرط الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف اصلا والقرينة هنا ان الانسان
اذا اصابه مكروه وكثيرا ما نقول الصبر ... حتى صار هذا المقام
مهما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وبانه اوفق بقراءة من قرا فصبرا
جميلا بالنصب فان معناها اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا
التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا التعريف
كما اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قوله فصبر
جميل اجمل انه احمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه
هو اجمل من الجزع وبث الشكوى كذا قرره السعد في مطوله ومثله في احتمال
الامرين



الامرين قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة اي الذي يطلب منكم
طاعة معلومة لا يرتاب فيها لا الايمان وقول
النابغة اي لا تصديق فيه فانه لا امر به او طاعة معروفة
عرفها بالقول دون الفعل وعليهما فالمحذوف هو المبتدا او طاعة
معروفة امثل بكم من هذه الايمان الكاذبة فالمحذوف الخبر والايمان بفتح الهمزة
جمع يمين ولم يعرض بما يوجب المعنى عليه لان اعمال الدليل
خير من اهماله كما في نعم الرجل زيد اذ يحتمل جملتان نعم ومن فوقهما
جملة ويتعين ان يكون مبتدا محذوفا وجوبا لا خبرا اذ لم يعرف
الخبر يجب حذفه الا اذا سد شي مسده ومثله في تعيين كون
المحذوف مبتدا اذا حمل على الحذف وبيان هذا التقدير
هو زيد وجوز كثير من النحويين في نحو لعمرك لافعلن وايم
الله لافعلن كون المحذوف الخبر اي عمرك قسمي وايمن الله قسمي وجوز
ابن عصفور كونه المبتدا والمحذوف الخبر ولذلك لم يعد فيما يجب
فيه حذف الخبر كما عد منه ابن الحاجب وغيره لعدم تعينه عند ظهور لكل
فان المقدر اما قسمي ايمن الله او ايمن الله قسمي لي ... فجعله ما
يحتمل الامرين ولو قدر ايمن الله قسمي لم يمتنع اذ المعرفة تاخر
عن معرفة مثلها يجب كونها الخبر على الصحيح مع ما فيه من تقليل المقدر
اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا والجملة
فعلية وكونه مبتدا والباقي خبرا والجملة اسمية فالثاني اولى لان
المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون هذا الحذف
حذفا كلا حذف وذلك نحو زيد في جواب من قام فان
جعله خبر مبتدا محذوف تقديره القائم زيد اولى من جعله فاعل
محذوف تقديره قام زيد مع ما في جعل الجملة اسمية من مطابقة الجواب
للسوال فاما الفعل او غير الفاعل فلا ينبغي فيه الاعتبار المذكور اللهم
الا ان يعتضد الاول وهو كون المحذوف فعلا والثاني فاعلا برواية
اخرى في ذلك الموضع او بموضع اخر يشبهه او بموضع ات على طريقه فيترجح
فيكون الحمل عليه اولى فالاولى نحو ما يعتضد به الاول وهو الاعتضاد
برواية اخرى في ذلك الموضع كقراءة شعبة وابي عمرو يسبح له فيها
بفتح الباء على البناء للمفعول والقائم مقام الفاعل هنا على ما في
مدارك التنزيل احد الظروف الثلاثة يعني له فيها بالغدو
وكقراءة ابي جعفر بالتاء الفوقية وفتح الموحدة على انه مسند الى اوقات
الغدو والاصال على زيادة الباء وجعل الاوقات مسبحة والمراد بها الصيد
عليه يوما والمراد صيتها قاله الزمخشري وقال ابو حيان يجوز ان يكون

المفعول الذي لم يسم فاعله ضمير التسبيح الدال عليها سبح اي يسبح
له هي اي التسبيحه كما في ليجزي قوما في قراة من قرا مبنيا للمفعول
مع نصب اي ليجزي هو اي الجزا وكقراة ابن بكر وكذلك ابو حيوة ابكر
الموجود في غالب نسخ الكتاب وكذلك بالواو والتلاوة بدونها
والي الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحا من يوحي وكقراة
بعضهم وهو السلمي والحسن وابو عبد الملك صاحب ابن عامر وكذلك
زين لكثير من المشركين قتل اولادهم ببنا زين للمفعول ورفع القتل
وال شركاؤهم فرفع القتل علي انه نايب فاعل زين وال شركاؤهم بفعل دل عليه زين
وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومه فيمن رواه مبنيا للمفعول هو
صدر بيت من تابع الطويل عجزه ومختبط مما تطيح الطوايح وهو
من ابيات الكتاب وقد اختلف في قايله في شرح الشواهد للمصنف
انه لبيد وفي شرح ابيات الايضاح لابن يحيي الحوفي وسبه
البيلي في شرح الحاجبية لضرار النهشلي الحرث بن ضرار النهشلي
حكاه ابن محرز وقيل الحرث بن نهيك النهشلي وقيل لمره بن عمرو
والنهشلي حكاهما الشارح وهو من قصيدة في مرثية بن نهشل وقبله
لعمري لين امسي يزيد بن نهشل حشا جدث تسفي عليه الرواح
لقد كان ممن يبسط الكف بالندى اذا ضن بالحق الاكف الشحايح
سقي جدثا امسي بدومة ثاويا من الدلو الدلو والجوزا غاد ورايح والضار
الذليل الخاضع والخصومة متعلق به لما فيه من معني الفعل اي
يبكيه من يذل ويخضع لاجل الخصومة لانه كان ملجا للاذلا وتعلقه
بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعني والمختبط الطالب المعروف
من غير وسيلة وقال ش في ابيات الايضاح المختبط الذي
يسالك من غير معرفه ولا يد سلفت منك اليه وحكي بعضهم اختبط فلان
فلانا معروفا ورزقا فيكون المفعول المحذوف ضمير المرثي اي يختبط
اياه ومن تعليليه وما مصدرية قال الجلال او موصولة او نكرة
موصولة وعليهما فلا بد من تقدير ضمير رابط ولا يخفي فلاقه
المعني عليه وتطيح تذهب وتهلك يقال فلان اطاحته السنون اذا
ذهبت به في طلب الرزق واهلكته والتعبير بالمضارع
لاستحضار هذه الحالة والطوايح جمع مطيحه على خلاف القياس
بحذف الزوايد كلواقح جمع والقيا من مطاوح او مطيحات ولا يكون
جمع طايحه بمعني هالكه او ساقطه لفساد المعني وقد استشهد القوم
بهذا البيت على رفع ضارع بفعل عليه ما قبله فانه لما قال ليبك
يزيد على البنا للمفعول علم ان ثم باكيا يبكيه لم يدر به فكانه قيل من
الساع الي



السامع الي معرفته فقدر ان سايلا قال من يبكيه فقيل مجيبا له ضارع اي يبكيه
ضارع ومختبط لانه كان ملجا لهذين النوعين مما يبكيانه وزعم بعضهم انه لا
دليل في البيت لجواز كون يزيد منادي وضارع نايب فاعل يبكي
اي يا يزيد يجب ان يبكي مع الذليل والمحتاج فانهما قد هلكا بهلاكك
قال المصنف والتوجيه الاول اولي لانه قد روي ليبك يزيد
ضارع بالبنا للفاعل ونصب يزيد علي انه مفعول وضارع الفاعل
فلما ظهرت فاعلية ضارع في هذه الرواية استحق ان يقدر فاعلا في
الاخري ليستويا فان التقدير يبكيه ضارع ويحتمل وجها اخر ازينه
شركاؤهم وزعم قطرب ان شركاؤهم فاعل بالمصدر كما يقال
عجب ... ... زيد بفعل ذلك التقدير ان شركاؤهم مزينون
لا قايلون وعلي توجيه قطرب قايلون وعلي ... قطرب قايلون
مسمون في القتل بالتزيين ويبكيه وقد رجحت هذه الرواية
فيها علي رواية البنا للفاعل هل يكون معه الفاعل محصول نعمة
غير مترقبه لان اول الكلام غير مطمع في ذكر الفاعل بخلاف ما اذا ابني
للفاعل فانه مطمع في ذكره وما فيها من تكرير الاسناد اجمالا
وتفصيلا مع كون التفصيل بعد الاجمال اوقع في النفس لا يبعد ان
يقال انه يحقق الاسنادين وتلك مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا
فتامل ولا يقدر هذه المرفوعات مبتدات حذفت اخبارها
ادعي الشارح ان في هذه العبارة قلبا فان المرفوعات حذفت اخباره
مبتدا لا مبتدات حذفت اخبارها فقيل انما تكون من باب
القلب لو كان المقصود بها نفي كون المحذوف مبتدا ان والبواقي
اخبارا وليس كذلك وانما المقصود نفي وجه محتمل فيها وهو كون
هذه المرفوعات مبتدات حذفت اخبارها وقد فعله ابو البقا
في الاية الاولي فقال ومبتدا التقدير فيها رجال الاية ان
المصنف بين اولويه كون المحذوف مبتدا علي كونه فعلا وقال انه
لا يقدر فعلا لا اعتضد بواحد مما ذكر وبعد هذا فاي حاجه
الي نفي كون المحذوف مبتدا في امثلة ما ذكر ان المحذوف فعل
اعتضد بما ذكر انه يعتضد به ثم ماذا يقول الشارح في قوله بعد
فلا يقدر ليقولن الله خلقهم لان هذه الاسما ذكرت فاعليتها في
روايه من الفعل مبني للفاعل فلا يقدر مبتدات في رواية البنا للمفعول
لان في تقديرها فواعل فيها توفيقا بين الروايتين ومن جوز كون يزيد
منادي وليبك مسندا الي ضارع مسندا كان مبنيا للفاعل وقد نافسه
الشارح بانه يحتاج مع فتح الباء من ليبك الي ان تثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحال

لحصوله

اجاره

اخوه

للمفعول ان

بحال

لكون منادي والا فالمعروف في لبيك يزيد على البنا للفاعل فتح يزيد على
لكون انه مفعول كما نقلناه عن المصنف وانثاني كقوله ولئن سالتهم
من خلقهم ليقولن الله ولا تقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله اي
بتقدير ان المحذوف فعل لا مسند اليه ذكر في مثله هذا الموضع وهو ولئن
سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ترجح تقدير
الفعل في الاية بالحمل على النظير ولم يرجح بما قيل ان السوال عن الفاعل
وان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى لما اورد عليه من انه ان اريد ان
السوال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل عما يصلح له او عمن فعل الفعل
وصدر عنه فتقديره مبتدا يودي هذا المعنى وكذا القرينة اما تدل
على ان تقدير الفعل اولى من تقدير الاسم الفاعل وهو حاصل في قولنا
الله خلقها لظهور ان السوال جملة اسمية لا فعلية واما ما قيل من ان
الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السوال ولان السوال انما
هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسول عنه اهم فقد اجاب
التفتازاني عنه في مطوله بان حمل الكلام على جملة واحدة اولى من
حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة
فعلية كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات الاية ونافشه
سيد المحققين في حواشيه بان تلك الزيادة مشتملة على تكرير الاسناد
وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسوال في كون كل منهما جملة اسمية
خبرها والتطابق بينهما امر مهم عندهم كما صرح به في ما اذا صنف
فالحمل على جملتين اولى قال الشارح مراده ما لجملتين الجملة وان الجنس
وهي الاسمية الصدر الفعلية العجز واما قول المجيب ان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية وهو الذي اقتصر عليه المصنف كما تقدم فصحيح
لكن الكلام في الحكمة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب كما قال
سيد المحققين ان يقال ان السوال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة
بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام قام عمرو ام قام خالد لا ان زيد قام
ام عمرو ام خالد وذلك لان استفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا يقع فيه الابهام
ولما اريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة
هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على
الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقديم ما يدل على الذات
وهي فعلية في الحقيقة فنبه بايراد الجواب فعلية على اصل السوال
فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا امنع منه مانع كما في
قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجينا
من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها فان الاختصاص هنا
اوجب

٢٥٦

اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل
يحييها الذي انشاها اول مرة وقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل لا مانع
فيها ولم يجي ذلك في مواضع اتبعه على طريقتهم وطوره نحو قالت من انباك هذا
قال نبانى العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها
الذي انشاها وهذا هو الثالث لكنه ادرجه في ضمن الثاني كما ترى اذا
دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسايل
اصداها نون الوقاية مع نون الاعراب في نحو اتحاجوني وتامروني
فمن قرا بنون واحدة فيهما وهو نافع وابن عامر في الاولى ونافع وحده
في الثانية واما ابن عامر فاثبتها عنده فالمحذوف فيهما النون
الثانية وهي نون الوقاية وهو قول ابي العباس وابي سعيد وابي
علي وابي الفتح واكثر المتاخرين لان بها حصل الثقل الناشي عن
التكرار المقتضي للتخفيف وهي تحذف كثيرا وذهب سيبويه واختاره
ابن مالك ان المحذوف الاولى التي هي نون الاعراب فان من شانها
الحذف الثانية نون الوقاية ايضا مع نون الاناث في نحو قوله يسوء الفاليات
اذا فليني هو عجز بيت من اول الوافر صدره تراه كالثغام يعل مسكا
وحون قال ابو محمد الاعرابي الثغام نبت الذي هو لونان سواد وبياض وضمير
انه وتراه للشعر راسه والجون الاسود هنا ويقال للابيض ايضا فهو من
الاضداد والثغام بضم المثلثة وبالغين المعجمة نبت يكون في الجبال يبيض
اذا يبس يشبه به الشيب والواحدة ثغامة ويسمى هذا النبت بسبب
العجوز ومعنى يعل مسكا يطيب بالمسك مرة بعد مرة وهو من
العلل وهو الشرب الثاني يقال علله يعله بالضم وبالكسر اذا سقاه السقية
الثانية والفاليات بالفاء جمع فالية من فليت راسه من القمل استخرجت
ما فيه منه ونحو ذلك ايضا فليت الشعر بفليه اذا تدبرته واستخرجت معانيه
وغريبه واصل فلينني فليننني بثلاث نونات الاولى نون ضمير الاناث والثانية
نون الوقاية فحذفت هذا هو الصحيح قال المبرد واختاره ابو حيان
في البسيط وجمع عليه لان نون الفاعل التي هي الاول لا يليق بها الحذف
لانها ضمير الفاعل ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب
سيبويه ومن حكاه في البسيط الاجماع على انها الثانية نظر ويلزم
سيبويه على هذا حذف الفاعل وهو خلاف رايه وراي اصحابه
واما ترجيح المصنف لما اختاره من ان الثاني في فلينني نون
الوقاية بانها الباقية في نحو اتامروني على تقدير تسليمه فيه انه
قياس مع الفارق لان المحذوف في ما نحن فيه حرف وهو هنا ضمير وفاعل

الثالث تاء الماضي مع تاء المضارع نحو نارا تلظى واصله تتلظى بتائين
وقال ابو البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون
تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى وانما لم يجز حذف حرف
المضارعة لانه جي به لمعنى وما كان كذلك امتنع حذفه وهذا فاسد لان
المحذوف التاء الثانية وهي التي كانت في الماضي وهو قول الجمهور لا حرف
المضارعة لان الثقل انما نشأ بها والخالف في ذلك هشام الكوفي قال
ان المحذوف الاولى لان تخفيف الثقل الناشي عن اجتماع المثلين اما بالادغام
او بالحذف وهم لو ادغموا لسكنوا الاول فيجتلب حذفوا الاول فظهر الفرق
لما لا يدغمونه واما التعليل بان الثانية في نحو تتفعل لمعنى المطاوعة
وحذفها مخل به فمعارض بان الاولى ايضا لمعنى المطاوعة وحذفها
مخل به ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك منها قوله تعالى نارا
تلظى ولقد كنتم تمنون اي ان القران مشتمل على اثبات حاقه الفعل مضارعا
محذوف التاء نحو تلظى واصله تتلظى اذ لو كان ماضيا لوجب ان يقال تلظت
لاسناده الى ضمير المؤنث وان كان تانيثه غير حقيقي لانك في ظاهره
بالخيار واما تمنون فمضارع قطعا للحوق علامة الرفع وهي نون الرفع
واصله تتمنون الرابعة نحو مقول ومبيع اي اسم المفعول من معتل
العين واويا كان او يائيا المحذوف منهما واو مفعول وهو الحرف
الثاني والباقي عين الكلمة خلافا للاخفش اصل مقول ومبيع مقوول
ومبيوع على وزن مفعول نقلت حركة الواو والياء الى الفاء فالتقى
ساكنان احدهما عين الكلمة والاخر حرف مد وهو واو مفعول فحذف
احدهما وهو حرف المد عند الخليل وسيبويه كما جزم به المصنف لانه
زائد ولقربه من الطرف وعين الكلمة عند الاخفش لئلا يفوت معنى
الغرض من زيادة حرف المد ولان المتعارف في الحذف لالتقاء الساكنين
حذف الاول منهما ويظهر ثمرة الخلاف في مثل اسم مفعول من ساء
اذا صغته فعلى مذهب سيبويه تلقى حركة الهمزة على الواو لانه
حرف اصلي يقبل الحركة وتسقطها فتقول مسو بتخفيف الواو كما
تقول في خبء خب وعلى مذهب الاخفش فتقلب الهمزة
واوا ثم تدغم واو مفعول فيها لانها لا تقبل الحركة فتقول مسو بتشديد
الواو كما تقول في مقروء مقرو الخامسة نحو اقامة واستقامة المحذوف
منهما الف الافعال والاستفعال والباقي عين الكلمة خلافا للاخفش
ايضا وذلك لان الاصل فيهما اقواما واستقواما نقلت حركة
الواو فيهما الى الساكن قبلها ثم قلبت الفا للتحرك الان واستدعا باقبله
فالتقى ساكنان الالف المنقلبة عن عين الكلمة والف المصدر فحذفت
احدهما

المصنف ص

٢٥٧

احدهما على الخلاف السابق وقد ناقش الشارح في ايراد هاتين المسئلتين
الرابعة والخامسة بان ايرادهما ليس بمناسب لكونهما ليستا من
مسائل الاعراب وعدل عن الاعتراض بانا لا نسلم حصره على التنقيب
على المصنف وهي من قبيلهما والجواب بان ايراد مثل ذلك على سبيل الاستطراد
لقوة المناسبة سبيل المصنفين واسه يجب المنصفين السادسة نحو يا زيد
زيد اليعملات بفتحهما اي بفتح الاسمين وهذا بعض بيت من مشطور
الرجز تمامه يا زيد زيد اليعملات الذبل وقد تقدم الكلام عليه وعلى نظيره
يا تيم تيم عدي بما اغنى عن عطف البيان والبدل وبين ذراعي وجبهة
الاسد الواو من لفظ المصنف للعطف وما بعدها بعض بيت من المنسرح
صدره يا من راى عارضا اسر به وفي نسخة العزيز ق ورواه المطلبو
بلفظ ارقت له وقد قدر قوم المنادى محذوفا اي يا قوم فمن اسم استفهام سي
ويجوز ان يكون من المنادى على انها اسم موصول والعارض السحاب
المعترض في الافق واسر مضارع مبني للمفعول اي اجعل مسرورا
بوجابه وذراعا الاسد كوكبان نيران وجبهة الاسد اربعة انجم وهما
من منازل القمر قال ابن يعيش وصف سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء
الجبهة وهما من انواء الاسد وانواء واحد الانواء وذكر الذراعين والنوء
للذراع المقبوضة منهما لاشتراكهما في اعضاء الاسد والنجم
ونظيره يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من احدهما ونقل الشارح
ان بعض ايمات المفصل حكى عن مجذوم له وضعه ما سناد العالم ان شراح ص
مراد الشاعر وصف ممدوح بالشجاعة فوصفه بالاسد ووصف قلبه
كفيه بالسماحة فوصفه بكونه سحابا عارضا بين ذراعي الاسد وجبهته
قال واسر به يحتمل تاويلين احدهما اجعل مسرورا وعليه تكون بمعنى
من موصولة بمعنى من راى عارضا بين ذراعي الاسد وجبهته
جعل مسرورا به لوثوقه بالمطر والاخر اسر اي اخفى من السر وعليه
تكون من استفهامية بمعنى يا من راى سحابا مخفيا بين ذراعي
الاسد وجبهته كانه يتعجب منه قال ومعنى هذا البيت مما لم
يخطر ببال احد من الشارحين قال الشارح وظاهر كلامه انه
جعل اسر فعلا ماضيا مبنيا للمفعول من السرور وهذا
لحن من استاذ العالم اذ الفعل بهذا المعنى ثلاثي متعد بنفسه
تقول سررت من الله اي حصل لي سرور قالت وكذا تاويله الثاني
يقتضي ان يكون اسر ماضيا مبنيا للمجهول من الاسرار بمعنى الاخفا
فلا ينبغي ان يذكر الجار والمجرور معه وحجته كما لا يخفى خلافا للربعي
ان الحذف في البيتين من الثاني فزيد الاول في البيت الاول مضاف

الى المعملات الملفوظه وزيدا الثاني مضاف الى المحذوف وهو ذراعي
في البيت الثاني مضاف الى الاسد المذكور وجبهه مضاف الى
مثله محذوف وخالف المبرد فجعل الحذف من الاولى فيهما والثاني
مضافا الى المذكور فيهما فرارا من التقدير والثاني خبر والفصل
بين المضاف والمضاف اليه وقد اجيب عنه بان القوم انما ارتكبوا
ذلك لاستقامة الكلام فلا يضر وبيانه انهم لما حذفوا المضاف من الاول
الثاني في الكلام يا زيدا المعملات زيد بقي زيد الثاني عريا لان تمام
الاسم اذا كان مجردا عن اللام اما بالتنوين او الاضافة فاظهروا المعملات
ليكون عوضا في الصورة عن تمام الكلام زيد الثاني وكذا القول
في بين ذراعي وجبهة الاسد وحيث قلنا بحذف المضاف اليه من
الثاني فالمقدر في البيت الثاني بين ذراعي الاسد وجبهته قال
ان رح وبذلك يحل اشكال اشار اليه ابن الحاجب في مختصره
الفرعي فانه قال فيه وقالوا في نصف وربع طلقة طلقة وفي نصف
طلقة وربع طلقة طلقتان والظاهر عود الاشكال الى الفرع
الاول لجريان الثاني على قاعدة التحمل وتقدير فيه ان نصف
مضاف قطعا في التنبيه والنيه مع اللفظ كالملفوظ فينا وي
الفرعان فاشكل افتراقهما في الحكم وجوابه كما افاده عبد الله ابن
عرفة مبني على اصلين فقهي ونحوي فالفقهي لو قال لحائض انت طالق
نصف طلقة على وربعها لزمته طلقة واحدة لاضافة الجزئين الى
طلقة واحدة لا يزيد مجموعهما عليها كما في نصفي طلقة والنحوي قولهم
ان المضاف اليه اذا حذف فلا بد من تنوين المضاف الا ان
ينوى على هيئته قبل نحو قطع الله يد ورجل من قاله فان تقديره
قطع الله يد من قاله ورجله فحذف المضاف اليه من الثاني واقحم
المعطوف بين المضاف والمضاف اليه وحذف التنوين من يد
لاضافته الى من ومن رجل لانه مضاف اليه ايضا معنى وعبرته
المضاف اليه لفظا فيجب على هذا الاصل ان يكون تقدير تركيب
المسئلة انت طالق نصف طلقة وربعها وقد
عرفت ان اللازم في مثله طلقة واحدة فقط
ان نعته نحو زيد وعمرو قايم ومذهب سيبويه
ان الحذف فيه من الاول مع ان
مذهبه في يا زيد زيد المعملات كما عرفت
ان الحذف من الثاني
وقد

وقد نقلنا في الكلام على باب تيم تيم عدي فيما افترق فيه عطف
البيان من البدل ان الرضي نقل عن سيبويه انه قال فيه وفي نحو
ان الاسم الثاني مقحم لتاكيد الاول ومقتضاه ان لا حذف فيه
وهو مخالف لما هنا فتدبر قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف
الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ
عوضا مما ذهب اي عوضا عن المضاف اليه المحذوف واما هنا فلو
كان قايم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة
تدعو الى تاخيره اذا كان الخبر يحذف بلا عوض نحو قايم وعمرو
ومن غير قبح في ذلك انتهى فان الحذف فيه من الاول والخبر
المذكور خبر عن الثاني واقع في موقعه وكل هذا اعتذار من ابن
الحاجب عن سيبويه اذ جعل الحذف في نحو زيد وعمرو قايم من الاول
وفي نحو يا زيد زيد المعملات من الثاني واعلم انه اذا وقع في الكلام
معطوفان وتعلق بهما خبر فان توسط بينهما فان ثني نحو زيد قايمان
وعمرو امتنعت المسئلة كما عرفت خلافا لبعضهم وان افرد نحو
زيد قايم وعمرو جاز ان يكون خبرا عن الاول وخبر الثاني محذوف
لدلالة ما قبله عليه وان تاخر عنهما فان طابق نحو زيد وعمرو
قايمان فلا اشكال وان افرد فان كان ثم قرينة معينة للاول او الثاني
فلا اشكال ايضا نحو زيد وهند قايم او قايمة وتقدير للآخر خبر
وان لم يكن ثم قرينة نحو زيد وعمرو قايم ففيه ثلثة مذاهب الاول لابن
السراج وعزاه المصنف الى سيبويه انه للثاني وخبر الاول محذوف
الثالث للاستاذ ابي الحسن بن ابي الربيع انك بالخيار فتجعله لايهما شئت
وقال الفارسي انما يحسن الافراد حيث تكون الحكم على احدهما مستلزما
للحكم على الآخر نحو والله ورسوله احق ان يرضوه هذا اذا كان العطف
بالواو وان كان بالفاء او ثم جاز الافراد والمطابقة فتقول زيد فعمرو
وثم عمرو منطلق او منطلقان والافراد مع ثم احسن للتراخي الذي بين
المعطوف والمعطوف عليه وقيل ايضا كلا من المبتدأين عامل في
الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه كان هذا القايل جعل ذلك من باب
التنازع ورجح اعمال الثاني لقربه ومنع ذلك الجماعة ويلزم من
هذا التعليل ان يقال بذلك اي عند ذلك في مسئلة الاضافة
فيجعل الاسم الثاني هو المضاف لقربه وذلك على القول الصحيح ان العامل
في المضاف اليه هو المضاف تنبيه الخلاف المذكور في ان المحذوف
هل هو الثاني او الاول انما هو عند التردد وعدم ظهور قرينة التعيين
والا فلا تردد في ان الحذف من الاول لقيام القرينة المعينة في قوله

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف هو من اول
المنسرح لقيس بن الخطيم بالخا المعجمة بن عدي الظفري شاعر جاهلي
يكنى ابا يزيد وقيل لعمرو ابن امرى القيس الانصاري من ابيات قالها
قال ابن بري بسبب هذا الشعر انه كان لمالك بن العجلان مولى يقال
له بجير جلس مع نفر من الاوس من بني عمرو بن عوف فتفاخروا فذكر
بجير مالكا ففضله على قومه فاغضبهم وعدا عليه رجل من الاوس يقال
له سمير بن زيد فقتله فبعث مالك الى بني عمرو بن عوف ان ابعثوا
الى بسمير اقتله بمولاي والا جر ذلك الحرب بيننا فبعثوا اليه انا
نعطيك الرضى فخذ منا عقله فقال لا اخذ الا دية الصريح ضعف دية المولى
فقالوا ان الله اسنك استذلالا لنا وبغى علينا فابى مالك ووقعت
الحرب بينهم الى ان اتفق على الرضى بما يحكم به عمرو بن امرىء
القيس فحكم بان يعطى دية المولى فابى مالك فانشد عمرو قصيدته
التي يقول منها وهو اولها ابلغ بني جحجبي وقومهم خطمة انا وراءهم
انف وانا دون ما يسومهم الاعدا من ضم خطة نكر الحافظو عورة
العشيرة لا ياتيهم من ورائنا وكف يا مال والسيد المعمم قد يبطر بعض
رايه السرف نحن بما عندنا البيت وجحجبي بجيمين مفتوحتين بينهما مهملة
ساكنة بعد جيم بعدها الف مقصورة بطن من الانصار وهو
جحجبي بن كلفة بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك ابن الاوس
وانف بهمزة ونون مضمومتين جمع انف اسم فاعل من انف الرجل صار
ذا انفة وحمية اي محامون يسومهم الاعدا ان يبغونهم من سامه
خسفا اذا اولاه ظلما واصل السوم الذهاب في طلب الشيء والضيم
الظلم والخطة بضم المعجمة وتشديد الطا المهملة شبه القصة
والامر وتكر بضمتين جمع ناكر من نكره منه اذا انف منه وامتنع والحافظو
عورة العشيرة بروي بالاضافة بسقوط نون الحافظون
لها وبنصب عورة وسقوطها للتخفيف والعورة قال في القاموس
الخلل في الثغر وغيره وكل مكمن للستر والسوءة وقيل عورة
الرجل في الحرب ظهره وبذلك فسر البيت وبالنصب توصل
ميم الجمع لتصحيح الوزن ومن ورائنا من غيبتنا والوكف
بفتحتين العيب والاثم والنقص امتدحهم الموزن ومن
ورائنا عورة صونهم ان يظهر العيب وامنهم من ناحيتهم
كل نقص وعيب وقيل المعنى من وراء حفظنا اياكم ومالك
ترخيم مالك والسيد المعمم ذو العمامة لانها من مناقب
الحرب وقد وصف ابو الاسود الدولي العمامة فقال



كحظام

حبه من الحرب ومكنة من الحر وعدفاة من القر ومالى الندى
ووقاية في الاحداث وزيادة في القامة وعادة من عادات العرب
وذكره الجاحظ في البيان والتبيين في الرداء الخطابة وقد عد
بطرا بنفسه اما على استقاط الجار وهو على او على التضمين
وبيت الشاهد اورده النحاة شاهدا على حذف المسند
وههنا ينبغي ان يكون الحذف من الاول لعدم صلاحية
الخبر المذكور للمبتدأ الاول لجمعه وافراد الخبر خليلي هل طب
فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان هو من ثالث الطويل
وقد تقدم الكلام عليه في اقسام العطف من الباب الرابع
ويتعين فيه ان يكون من الاول لان الخبر المذكور انما يطابق
المبتدأ الثاني ومن الثاني ولا تردد في ان الحذف
من الثاني في قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس
والجن على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله
فههنا قسم دخلت عليه اللام وشرط وكل منهما يستدعي
جوابا وقد جعل الجواب للاول منهما اعني القسم اذ لو كان
الجواب للثاني اي الشرط لجزم فعلنا بذلك اي بان الجواب
للاول دون الثاني في نحو ان اتيتني لاكرمنك وقد قالت ... انت
طالق ظاهر هذا الكلام كالقرار الشارح ان جعل الجواب للاول
في هذا المثال لاجل الحمل على ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم
تحققه فيه وليس كذلك بل مقتضى جعله له متحقق ثابت وهو عدم
الفاء اخله على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب له لوجب جوابه
جواب الاول لاقترن بالفاء وليس كذلك والحق انه التفريع في مجرد
كون الجواب للاول دون الثاني كما بيناه وان اختلف الموجب
فيهما وفي فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فان
الجواب فيه لاما وجواب الشرط مستغنى عنه ولولا رجال مؤمنون
ثم قال تعالى لو تزيلوا لعذبنا ضم هذه الاية الى ما قبلها
ينبغي انها من صورها اجتمع فيه شرطان وكان الجواب للاول
وليس كذلك بل الظاهر انها ليست منها لان ما ... له لعذبنا جواب
لو وجواب لولا محذوف والتقدير ولولا كراهة ان يهلكوا اناسا
مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم
باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف ايديكم عنهم وحذف جواب لولا
لدلالة الكلام عليه وقال الزمخشري ويجوز ان يكون لو تزيلوا
كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعهما الى معنى واحد ويكون لعذبنا

فهو الجواب قال في الانتصاف انما كان مرجعها واحدا وان كانت لولا تدل على امتناع الشيء لوجود غيره ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره لان لو دخلت هنا على وجود معنا لا العدم اذ التنزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتنا وبذلك يتضح منافسة ابي حيان الزمخشري في تفسيره بان قوله مرجعهما الى معنى واحد ليس بصحيح لان ما تعلق به لولا الاولى غير ما تعلق به لو الثانية فالمعنى في الاول ولولا وطء قوم مؤمنين والمعنى في الثانية لو تميز وا من الكفار وهذا معنى مغاير للاول مغايرة ظاهرة ويبتنى على ذلك في المقال انها لا تطلق حتى توجد المقدم وتعقد الموجز فاذا انتبه ثم الكلمة تطلق اذا التعقيد ان كانت طالق ان شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الاول وجوابه فيكون مجموعهما معلقا بالشرط الثاني كما ان الجواب من حيث المعنى في انت طالق ان فعلت ما تقدم على اسم الشرطية اي على اداته فالاسم هنا بالمعنى اللغوي العام واما من حيث الصناعة فهو دليل الجواب بل قال جماعة انه الجواب ~~من حيث المعنى في انت طالق~~ في الصناعة ايضا وهذا القول معزو الى الكوفيين ومنه اي ذلك اي مما الحذف فيه من الثاني بلا تردد قوله فاني وقيار بها لغريب هو عجز بيت من ثالث الطويل صدره ومن يك امسى بالمدينة رحله وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الباب الرابع في اقسام العطف والحذف فيه من الثاني لان اللام لا تدخل في خبر المبتدا وقد يكون بعضهم في البيت الاول اي بيت نحن بما عندنا وانت بما عندك راض فزعم ان نحن للمعظم نفسه لا للمتكلم مع الغير وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم قيل بل هو محفوظ بدليل قوله والمسجدان وبيت نحن علموه لنا وزمزم والاركان والستر واجيب بانه محمول على الحذف والاصل عامروه فحذفت الواو واكتفى عنها بالضمة كما في قوله اذا ما نشا ضرو من سواهم ولا بالوجه احد صوار اي اذا ما نشاوا واول يجب في الخبر المطابقة نحو انا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون قيل ليس النمثيل هنا خبرا لان الخبر هنا وجب جمعه لمطابقة ما قبله تاك نحن الجماعة لا المعظم نفسه اذ المراد بهم الملائكة واللائق التمثيل بقوله وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قال الشلوبين ~~...~~ فحق العبارة له عبر المنتقد او الخبر يجب لهما لانه راجع الى اللفظ واورد عليه بان التطابق ليس محضا بالمبتدا والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين وانا فعل

المسجدان

غير

عبر الكل ... اي كل ... الجزم





اللذان اكرمهما وضع الضمير في ارجعون اما انه خاطبه تعالى بخطاب الجمع تعظيما كما في قوله الا فارحموني يا الاه محمد واما انه استغاث اولا بربه ثم خاطب ملائكة العذاب قاله ابن جريج ذكره ابن الكثير من الحذف يتجوز بها العرب حذف الاسم المضاف هو في كلام العرب كثير جدا وفي القران ايضا ومنه قوله تعالى وجاء ربك فاتى الله بنيانهم اي من طالبي الحقيقي اي المعنى الحقيقي والاسناد الحقيقي لان العقل جازم بامتناع المجيء على الله تعالى ودال على تعيين الامر والعذاب فاما ذهب الله بنورهم فالنا للتعدية اي اذهب الله نورهم وهذا كما عرفت مما اسلفناه لك على مذهب الجمهور من ان باء التعدية ترادف الهمزة وتقدمها فاذا اختلفت ضربت بزيد فالمعنى اضربته وذهاب الله بنورهم اذهابه فلا يحتاج الى تقدير ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال الاولى ان يقال لان الحكم ليشمل المباح لانه لا طلب فيه وما ادعاه المصنف من ان الطلب لا يتعلق الا بالافعال دون الذوات والاعيان خالف فيه جماعة من الحنفية كفخر الاسلام البزدوي وشمس الائمة السرخسي وصاحب الميزان منهم فزعموا ان الطلب يضاف الى الاعيان بطريق الحقيقة كما يضاف الى الافعال فيوصف المحل اولا بالحرمة مثلا ثم تثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان تكون محلا للفعل شرعا ان معنى اتصاف الفعل بها خروجه عن الاعتبار شرعا واذا امكن العمل بالحقيقة فلا معنى للاضمار لانه ضروري يصار اليها عند تعذر العمل بظاهر اللفظ ويوضح ذلك ان الحرمة عبارة عن المنع قال تعالى وحرمنا عليه المراضع من قبل اي منعناه ويوصف بها الفعل على معنى ان العبد منع من اكتسابه وتحصيله فيصير العبد ممنوعا والفعل ممنوعا عنه ويوصف العين بالحرمة على معنى ان العين منعت عن العبد متصرفا فيها فتصير هي ممنوعة والعبد ممنوعا عنها قال صاحب الكشف واذا امكن تحقق اضافة التحريم الى العين فاتصافها بالحرمة بالطريق المذكور كان جعل ذلك مجازا خطأ فاحشا والجواب ان التحريم نوع من الكلام الذي هو خطاب الشرع المتعلق بافعال المكلفين فلا تكون الذوات متعلقة له فكيف يصح تعلق التحريم بها وما اتى به توضيحا ماله الى المعنى اللغوي وليس محل النزاع نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاعهن لبيان وان القبلة والمس شهوة ونحو ذلك حرمت عليكم الميتة اي اكلها حرمنا عليهم طيبات اي تناولها لا اكلها اي قدر متعلق التحريم هنا

التناول العام لا الاكل الخاص كما في حرمت عليكم الميتة فيتناول شرب
البان الابل فانه كان محرما عليهم ايضا وهو من الطيبات حرمت
ظهورها اي منافعها ليتناول الركوب والحمل ومثله احلت لكم الانعام
التناول بهيمة الانعام والمراد باحلالها احلال منافعها ومن
ذلك ما علوم فيه الطلب بما قد وقع فانه على الحذف ايضا رفعا للطلب
ما قد حصل يحتاج اوفوا بالعقود واوفوا بعهد الله فانهما مامور لان قد وقعا
فلا ينقض فيهما نقض ولا وفا وانما المراد الوفا بمقتضاهما ولذا
قيل الوفا هو القيام بمقتضى العهد وكذلك لا يخفى والعقد هو
العهد الموثق واصله الجمع بين الشيئين بحيث يعسر الانفصال
ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في هذا القول
مضافا محذوفا اذ الذوات لا يتعلق بها لوم فانه لا ينبغي اللوم
الانسان على ذاته وانما يلام الانسان على فعل كسبه والتقدير
في حبه بدليل شغفها او في مراودته بدليل تراود فتاها وهي
اولى لانه فعلها بخلاف الحب فانه ليس بفعلها لانه غير اختياري
او في شانه وامره حتى يشمل الحب والمراوده لكن العاده
دلت على الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العاده
لقهره صاحبه وغلبته عليه فلا يقدر في حبه ولا في شانه لكونه
شاملا له وتعين تقدير مراودته نظرا الى الحال كذا في المطول
ومما حذف منه المضاف واسال القريه التي كنا فيها والعير التي اقبلنا
فيها اي اهل القريه واهل العير فهو من مجاز الحذف وقيل عبر
بالقريه عن اهلها وبالعير عن اهله مجازا والتانيث في
ضميرها على اللفظ ولا حذف ومن انكر المجاز في القران قال
القريه مجتمع الناس من قرات الناقه لبنها اي جمعته ومنه القران
قال ابن الحاجب وهذا غلط في المعنى والاشتقاق لان مجتمع الناس
غيرهم ولام قريه ياء ولام قرا والقران همزة وقيل المراد سل القريه يعني
الانبياء المجتمعة فانها تجيبك حكاية الله تعالى بالجواب معجزا على سبيل المعجزه
وهذا ضعيف للتطويل لانه ليس بمراد وان كان ممكنا وانما يقع عند التحدي
واظهار المعجزه وقيل القريه اسم مشترك بين المكان واهله ومنه والى
مدين اي الى اهل مدين بدليل اخاهم شعيبا اي بدليل ارجاع ضمير اخاهم
اليه اما على تقدير المضاف او على تاويله بالاهل ويرجح الاول
انه قد جاء مصرحا به في قوله وما كنت ثاويا في اهل
مدين واما قوله من قريه اهلكناها فجاءها باسنا فقد راعى الحقيقيون الاهل
بعد من واهلكناها وجاءها قايلون الزمخشري في الاولين فمنع التقدير بعدم

واهلكنا

واهلكنا لان القريه تهلك اي يتعلق بها اهلاك وهو اوفق في مجيها فقدر
فجا اهلها لاجل او هم قايلون وضمير الجمع لابد له من مرجع ومنه قوله
تعالى اذن لاذقناك ضعف الحياه وضعف الممات اي ضعف عذاب
الحيوة وضعف عذاب الممات وقال في الكشاف اي لاذقناك عذاب
الاخرة وعذاب القبر مضاعفين فان قلت كيف حقيقة هذا
الكلام قلت اصله لاذقناك عذاب الحيوة وعذاب الممات لان
العذاب عذابان عذاب في الممات وهو عذاب القبر وعذاب في حيوة
الاخرة والضعف يوصف به نحو قوله فاتهم عذابا ضعفا من النار يعني
مضاعفا وكان اصل الكلام لاذقناك عذابا ضعفا في الحيوة
وعذابا ضعفا في الممات ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة
مقامه وهو الضعف ثم اضيفت الصفة اضافة الموصوف
فقيل ضعف الحيوة وضعف الممات كما لو قيل لاذقناك اليم الحيوة
واليم الممات ويجوز ان يراد بضعف الحيوة عذاب الحيوة الدنيا
وبضعف الممات ما يعقب الموت من عذاب القبر وعذاب النار
والمعنى لضاعفنا لك العذاب المعجل للعصاة في الحيوة الدنيا وما نؤخره
لبعد الموت ومنه لا يرجون لقاء الله اي رحمته يخافون ربهم اي عذابه
بدليل ويرجون رحمته ويخافون عذابه ومنه يضاهون قول الذين
كفروا اي يضاهي قولهم قول الذين كفروا ولما حذف المضاف انقلب
الضمير لقيامه مقام الفاعل وقال الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا
هو صدر بيت من ابيات الطويل المجزوم وعجزه وبت كما بات السليم مسهدا
وقد تقدم القول منا ان هذه القصيده امتدح بها الاعشى رسول الله
صلى الله عليه وسلم السليم اللديغ كانهم تفاءلوا له بالسلامة كذا في الصحاح ولله در
قول الجمال ابن نباته المصري ان السليم هو اللديغ كادروا ولكم يقلبني
ابي لادغ لامس ولعادلي طمع بصري عنكم اما والعدول اذا سليما الناظر
وهو مبني كما ترى على جواز تنبيه المشترك باعتبار معنييه معا والمسهد
اسم مفعول من قولك سهدته اي جعلته قليل النوم اي اغتماض ليلة
ارمد فحذف المضاف اي ليله واقام مقامه والمضاف اليه الليله واقام
صفته مقامه وعكس في نيابه المصدر عن الزمان حيث كر طلوع الشمس
اي وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان وفي البيت حذف
المصدر الذي هو الاغتماض وناب الزمان عنه فكان عكس
هذا المعنى وليس من ذلك اي من نيابه المصدر عن الزمان
جئتك مقدم الحاج خلافا للزمخشري اذ جعله منه بناء على ان
المصدر مقدم بمعنى القدوم بل المقدم اسم زمان القدوم تنبيه

اذا احتاج الكلام الي حذف مضاف بان توقفت صحة الكلام علي تقدير
ممكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما ايضا فتقديره مع الثاني اولي
من تقديره مع الاول نحو الحج اشهر ونحو لكن البر من يتكون
التقدير الحج حج اشهر والبر بر من امن وهذا اولي من ان يقدر اشهر الحج
اشهر وذا البر من امن في الاول اي في التقدير الاول قدرت عند
الحاجة الي التقدير وذلك حسب دفع الاضمار عن اسم المعنى بأسم العين
ولان الحذف من اخر الجملة اولي من اولها والتقدير ابقا نص للاول
حذف المضاف اليه يكثر في يا التكلم مضافا اليها المنادي نحو رب
اغفر لي رب قد اتيتني من الملك اكتفاء عنها بالكسر وفي الغايات
وهي الظروف المقطوعة عن الاضافة لفظا نحو لله الامر من قبل
ومن بعد مبنيين علي الضم اي من قبل الغلب ومن بعده وفي اي وكل
وبعض تشبيها لها بالغايات وجاء في غيرهن قليلا نحو فلا خوف عليهم فمن قرأ بضم
ولم ينون وهي قراءة ابن محيصن اي فلا خوف شيء عليهم
فحذف المضاف اليه وبنى المضاف علي الضم وسمع سلام عليكم بالرفع
من غير تنوين فيحتمل ذلك اي حذف المضاف اي سلام الله او اضمار الداعي
الي السلام واجاز بعضهم هذا الوجه ولا خوف بالضم فيكون الداي
الاصل او لا الخوف قال وهو اولي لحصول التعادل فيكون لا دخلت
علي المعرفة في الجملتين وهي اذا دخلت علي المعرفة في الجملتين وجب
اذا دخلت علي المعرفة لم تعمل وجب تكرارها ليس وقيل غير اعتبار الوجهين
في سلام لم يسمع من جهة انه بتقدير تعريف به يصح كونه مبتدأ وليس
لا خوف كذلك اذ لا ضرورة الي اعتبار تنوينه حذف
اسمين مضافين فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال
ذوي تقوى القلوب كذا قدره الزمخشري ثم قال فحذفت هذه
المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع
من الجزاء الي من ليرتبط به واعترضه ابو حيان بان تقديره هذا عار
من الراجع اذ ليس فيه ضمير يعود الي من يربط جملة الجزاء بجملة
الشرط فينبغي ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير
في منه هو الرابط وما قدره ابو حيان قدره ابو البقاء وجار
عود ضمير مانها الي العظمة او الحرمة او الخصلة وقال السفاقسي الظاهر
ان مراد الزمخشري بالراجع الرابط من حيث المعنى وقد يقدر مضاف هو في المعنى
من وهو ذوي علي مذهب من يرى الربط بالمعنى واثبات رجع في تقدير الزمخشري
الرابط من جهة اخرى وهي ان المصدر في قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد
له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالرابط

علي

على هذا بالضمير وهو اتفاق وغايته انه حذف لفهم المعنى واضيف المصدر
الي المفعول فلزوم الاتيان به متصلا بمعنى بني وهو ان الظاهر ان
من الجزاء محذوف التعليل أن تعظيمها لاجل تقوى القلوب وكونها
لاشتمال التعابير الي ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعلى البعد بدون
فلا حاجة الي تقدير ذلك المضافين لاستقامة المعنى بدونهما
والربط مستفاد من تقدير المضاف الاول ومن حذف المضافين
قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول
وقوله تدور اعينهم كالذي يغشى عليه اي كدوران عين الذي بلا وهنا
تقدير موصوف ايضا اذ المعنى تدور اعينهم دورانا كدوران
اعين الذي وقال وقد جعلتني من خزيمة اصبعا كذا هو في الا اساهم اصبعهم
غالب النسخ ووقع في نسخة الشارح وقال روبة فاعترض
بان نسبة هذا الي روبة سهو فانه من اهل الرجز وهذا عجز بيت
من ثاني الطويل صدره فادرك ابقاء العرادة ظلعها وقائله
من قصيدة الكلحبة وقيل جرير بن هبيرة وقيل هبيرة بن عبد مناف
شاعر محسن احد فرسان بني تميم قال الرشاطي والكلحبة اسمه
وغلط الاخفش في جعلها لقبا له وعزاه ابن يعيش تبعا للزمخشري
في مفصله للاسود بن يعفر وفي كتاب ايام العرب لابي عبيدة ان ررتيم
بني تغلب اغارت علي بني يربوع يوم زرود ورئيسهم خزيمة بن
طارق التغلبي فالتقوا فحصرهم بنو يربوع وان انيف بن جبلة
واسيد بن حياة حزيمة بن طارق فحكم بينهم الحارث بن قراد ان
ناصية خزيمة لانيف ولاسيد على انيف مائة من الابل ففدا خزيمة
نفسه بمائتين من الابل وفرس وقال في ذلك هبيرة بن عبد الله بن الكلحبة
وذكر الابيات ومنها امرتهم امري بمنعرج اللوى ولا امر
للمعصي الا مضيعا اذا المرء لم يعش الكريهة اوشكت حبال
الهوينا بالفتى ان تقطعا الا بقيا بالموحدة ما يبقى الفرس من عدوها
اذ من عادة عتاق الخيل ان لا يعطي كل ما عندها من العدو بل
تبقي منه شيئا لظهرة وقت الحاجة اليه وقيل هو بالنون
جمع نقو بالكسر وهو كل عظم ذي مخ يعني ان الوجع الذي
نال منه غيرها في مشيها المعبر عنه بظلعها بفتح الظاء المعجمة
وسكون اللام ادرك عظامها فيها المخ يشير بذلك الي شدة
الوجع وتمكنه منها ورواه الجلال بلفظ فادرك ارقال العرادة وقال
الارقال بكسر الهمزة نوع من السير وهو سرعته والعرادة بفتح وكسر الزاي
السين المهملة وبالراء اسم فرس الكلحبة منقول من اسم الجرادة وحزعة بفتح المهملة

هله

اسم رجل وهو خزيمة بن طارق وان رجال على انه اسم قبيلة من ما
قال الجلال وهو غلط لقوله بعد فان بنح منها باخريم بن طارق
فقد تركت ما خلف ظهري بلقع والمعنى على الاول ان هذه الغرس
ادركها الطلع وقد ادينتني من ذكر الرجل وبقي بيني وبينه مقدار
مسافة اصبع واللوى الرمل ومتعرجه حيث استرمنه وقوله الاصبعا
على تقدير الا اذا مضبعا او ستكت قاربت والحصو بنا نصرالها
الرفق والدعم على الوصف **حذف ثلثة متضايفات**
دون الاضافه **فكان قاب قوسين اى فكان مقدار مسافة**
**قربه مثل قاب فحذفت ثلثة** من اسم كان وواحد من
**خبرها كذا قدره الزمخشري** فان قلت فالمحذوف اذن
اربعة مضافات فلا يلايم التمثيل للوجه قلت التمثيل لحذف المضافات
الثلاث المتوالية في اسم كان وذلك الرابع تكميل للفايدة وقال
قاضي المفسرين فكان جبريل كقولك هو مني معقد الازار اى المسافة
بينهما قاب قوسين مقدارهما فلم يحتج لتقدير المضافات
الثلث والمقصود من التشبيه في الاية تمثيل ملكة الاتصال وتحقيق
استماعه لما اوحي اليه بنفي البعد الملبس **تنبيه القاب**
**معنيان القدر وما بين مقبض القوس وطرفها وعلى**
**تفسيره الذي** اى القاب الذي **في الاية بالثاني** وهو ما بين
المقبض والطرف **فقيل هي** اى الاية **على القلب** لم يرد قلب
الكلمات بتقديم المتاخر منها وتاخير المتقدم منها وتاخير المتقدم
بل احكامها كما يفيده قوله **والتقدير قابي قوس** فقلب وجعل
افراد المضاف اليه للمضاف وتثنية المضاف للمضاف اليه **والتزيد**
**هذا لا غنى عنه** اى عن هذا التقدير **لكون ذكر القوس** اذ القوس
لغرض القابان والمقبض واعترض عليه الشارح بانه كيف يصح
الاغتنا بذكر القوس عن ذكر القابين والمراد القرب باعتبار
ان ما بين طرفي القابين هو مقبض القوس ولولا ذلك لا انتقا
بهما في غاية القرب وهذا لا يفيده ذكر القوس مجردا عن اضافة القابين
اليه **حذف الموصول الاسمي** وبقاء صلته **ذهب الكوفيون و**
**الاخفش** والبغداديون **الى اجازته وتبعهم ابن مالك مشترط في بعض**
**كتبه كونه معطوفا على موصول اخر ومن حجتهم امنوا بالذي انزل الينا وانزل**
**الينا وانزل اليكم** كذا هو في النسخ وانما التلاوة وقولوا امنا بالذي انزل
الينا وانزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون والاية في العنكبوت
**وقول حسان من يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره** هو

من

٢٦٦

من اول الوافر **وقول اخرما الذي دابه احتياط وحزم وهواه اطاع**
**يستويان** هو من اول الخفيف وهو الخفيف وهو اتفق على تسمية قايله والداب بفتح المهملة وسكون
الهمزة وقد يفتح العادة والشان والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم
ضبط الامر **اى والذي انزل ومن يمدحه والذي اطاع هواه**
**حذف الصلة** اى بدون موصولها **يجوز قليلا لدلالة صلة**
**اخرى** عليها **كقوله وعند الذي واللات عدنك احنة عليك**
**ولا يغرك كيد العوايد اى الذي عادك** والبيت من ثاني الطويل
بان الصواب خلافها لان احنة مبتدا خبره الظرف ولا يكون كذلك الا
اذا كان مضافا الى الذي وعند تك من العيادة وهي زيادة المريض والاحنة
بالكسر الحقد والجمع احن بكسر الهمزة وفتح المهملة ثم ان في قوله
العوايد وهو جمع عايد لا عايدة تغليبا للمونث على المذكر فان
المراد بعض جميع من تقدم ذكره ومنه مذكر مدخوله فيه انما هو بطريق
التغليب ويحتمل ان يكون على حذف عاطفه ومعطوفه اى كيد العوايد
والعايد على منوال سرابيل تقيكم الحر اى والبرد فلا تغليب وجزم
المحشي بالوجه الثاني لان المصنف سيذكر في الباب السادس ان
تغليب المونث على المذكر وقع في مسلتين فقط ليس ما نحن فيه منها
**او دلالة غيرها** اى غير الصلة فقد يكون الدلالة غير صلة
اخرى في الكلام عليها **كقوله نحن الاولى فاجمع ثم وجههم الينا**
**اى نحن الاولى عرفوا** اى عرفوا بالشدة والباس او نحن الالى
عرفت عدم مثالا نع باعدايهم وقد تقدم الكلام على هذا وبيان
قايل هذا البيت في بحث اذ من حروف الالف وانه من الضرب
السادس للكامل وهو مجزو مرفل والواو من جمعهم اخر المصراع
الاول والعين منه اول الثاني ففيه تضمين الادماج
يقع في بعض النسخ وهو نسخة الشارح **وقال بعد اللتيا**
**واللتيا والتي اذا علتها انفس تردت** بيتان من
مسطور الرجز او واحد من تمامه واللتيا تصغير التي
وهي بفتح اللام وقد تضم قال ابن خالويه اجمع النحويون
على فتح اللام في اللتيا الا الاخفش فانه اجاز ضمها
والضم فيها وان كان يجري قياس تصغير المبهمات لكنه
جار على قياس تصغير المتمكن وقوله بعد اللتيا والتي اتوا
به بموصولين من غير صلة اى بعد الامر الذي من فظاعته
كانه كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا ان الامر بلغ من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة
عن كنهه وترددت ستغطر **فقيل تقديره بعد اللتيا فيها نظير الجملة الشرطية**

ولم يسم قايله وقد يقع
في بعض النسخ وعندي
باضافة عند الى ياء المتكلم
وجزم المحشي صح صح

الا ان حذف الصلة

وكذا

فادخاه

سو ؟

الصله لدلالة اخرى في الكلام

المذكور فيكون من قبيل حذف الصله علیها کبيت وعند الذي واللات عدتک وقيل تقديره المثيا

دقت واللتيا دقت لان التصغير يقتضي ذلك فيكون من حذف الصله لدلاله غيرها كالتي نحن الا لى فاجمع جموعك وصلت

التي الجمله الشرطيه اي جملة اذا علتها انفس تردت وقيل تقدير بعد اللتيا فيها عظمت لا دقت فانه اي التصغير تصغير تقوله

دوبيه تضغن حذف الموصوف واقامه الصفه مقامه وعنده قاصرات الطرف اي حور قاصرات وافاله الحديد

ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات اي وسعات فليضحكوا قليلا وليبكوا اي ضحكا قليلا وبكا كثيرا كذا اقيل وفيه ضرب بيان

يعني في الباب السادس فانه حكى فيه عن بعضهم ان مذهب سيبويه والمحققين ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير فليضحكوا الضحك حال

وذكر دين القيمه اي دين المله القيمه كذا هو في غالب النسخ وهو تقدير الزمخشري وجماعة ومعنى القيمه على هذه المستقيمه المعتدله وفي بعضها

وهي نسخة الشارح اي دين الامه القيمه وهو موافق لما روي عن النضر بن شميل قال سالت الخليل عنها فقال القيمه جمع القيم والقايم ومعناه وذلك دين القايمين بالتوحيد ولدار

الاخره خير اي ولدار الساعه الاخره قاله المبرد وقال ابن الشجري الحيوة الاخره بدليل وما الحيوة الدنيا الا متاع الغرور وقيل هو من اضافة الموصوف الى صفته والاصل

وللدار الاخره ومنه حب الحصيد اي حب النبت الحصيد اي الزرع الذي من شانه ان يحصد وقال سحيم انا ابن جلا

وطلاع الثنايا هو صدر بيت من الوافر عجزه متى اضع العمامه تعرفوني وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في الباب الاول في غير حرف العين المعجمه اي انا ابن جلا الامور والقصه جمله فعليه

حذف مفعولها وقيل جلا علم محكي فلا موصوف مقدر على انه منقول من نحو قولك زيد جلا فيكون جمله كتابط

شرا اعلاما لا من قولك جلا زيد ليكون النقل من مفرد اذ لو كان كذلك لكان مفردا منصرفا اذ النقل من الوزن غير موثر في المنع من الصرف لكونه من الاوزان المشتركه

وانما يمنع ما كان من وزن مختص بالفعل وخالف عيسى بن عمر فرا

ما نعا وعد تال به في هذا البيت وعلى جعله جمله محكيه فهو مبني او لا

وقد



وقد صرح بعضهم بان نحو تابط شرا من قبيل المبنيات المحكيه للحاقيه على بنايها والحق

ان الجمله من حيث هي جمله قبل جعلها علما مبنيه بل عدت قسما ثالثا من مبنيا هو هل

وان كانت اجزاوها معربه فكيفها واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع كلما وحدا

مستحقا لاخذ الاعراب على اخره كبعلبك لكن لما كان الاخر مشغولا بالاعراب المحكي

للدلالة على القصه امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات

التقديريه لامن المبنيات التي يكون اعرابها محكيا ونظيره قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد

نسب العيني الى روبه وهما بيتان من مشطور السريع المكسوف لا بيت مصرع

من تام الرجز ولا بيتان من مشطوره كما قيل ويتعين على ذلك كله اشباع

ضمه ميم لهم اذ لو كانت ساكنه لخرج البيت الثاني او النصف الثاني الى وزن

اخر اذ يجعل من مخلع البسيط على حد قوله اصبحت والشيب قد علاني يدعو حثيثا الى

الخضاب ومثل ذلك محذور عندهم ونبئت على صيغه المجهول بمعنى اخبرت وهو مما يتعدى الى ثلثه مفاعيل والاول منها هنا نايب الفاعل والثاني اخوالي والثالث

جمله لهم فديد وبني يزيد بدل من اخوالي ويزيد بالمثناه التحتيه كما هو صريح كلام

المصنف وقال ابن يعيش في شرح المفصل صوابه بمثنتين من فوق وهو تزيد بن حلوان

ابو قبيله معروفه تنسب اليه البرود التزيديه وقال الشاطبي تزيد في الانصار وهو تزيد

بن جشم بن الخزرج وتزيد في قضاعه هو تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعه

ورد ذلك ابن الحاجب في ايضاحه فقال وقول بعضهم انما تزيد بالتاء يعني الفوقانيه غلط

منه ويحتج بانه قد علم ان في العرب تزيد بالتاء واليه تنسب البرود التزيديه وهو مردود

من وجهين احدهما ان الروايه هنا بالياء يعني المثناه التحتيه والثاني ان تزيد بالتاء كلامهم

مفرد لا جمله قال بعضهم في جعل الطباشي كالمحكي من بود ذي بني تزيد الاوضح واستعماله

حال الجمله غلط وظلما مصدر في موضع الحال او مفعول له والعامل فيه محذوف دل عليه

فديد والتقدير حملوا علينا او تشدوا علينا ظلما ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا لابيد ذي

ظلم ويكون لهم فديد في موضع كالتفسير لقوله ظلما وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع

تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب ولا يجعل فيه فديد

لانه مصدر كالتصويت فلا يتقدم عليه معموله والفديد الصوت والجلبه يقال

فد الرجل يفد فديدا اذا صوت وجل فداد شديد الصوت وجوز بعضهم ان

يكون بني يزيد مفعولا ثانيا والمصدر فيه نظر لانه حينئذ يكون قد بني

اخواله بنو يزيد ومثل هذا لا احتياج الى المخبر به غيره ومنع ايضا جاليه ظلما او كونه

مفعولا له فقال اما الحال فلان صاحبها اما الضمير لهم فيودي الى تقدم الحال على

عاملها المعنوي والاكثر يمنعونه واما اخوالي فيودي الى تفصيل المبتدا من

خبره هو مبتدا وذلك ممتنع لا يقال زيد ضاحكا يقوم على ان ضاحكا حال

من زيد بل على انه حال من ضمير يقوم واما المفعول له فلانه اما تعليل النبيء

وهو لم يبنا لذلك لاجل ظلمهم او للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله

المعنوي وهذا فيمتنع من الحال مع شبهها بالظرف فما الظن بالمفعول او للتقديم فيلزم تقديم
معمول المصدر عليه والاكثرون يمنعونه في الظرف فالظن بغيره ولا يرد على تقدير
ناشي من ذلك لاعتبارها العامل في ظلما حالا او مفعولا له محذوفا وقال العيني
يجوز ان يكون ظلما تمييزا اي يصيحون ظلما لا عدلا وعلينا يجوز تعلقه بظلما على
تضمينه معنى يجوز قال العيني وتقديمه اي لهم صاح علينا على تضمين الصياح
معنى الجور قال لقولهم صاح عليه وجلب عليه وصوت عليه **ويزيد منقول**
**من فعل الماضي يزيد** اي ولذلك تثبت دال يزيد في البيت مضمومة لوجوب
الحكاية في مثله لان النقل عما هو جملة **لانه فوكذ يزيد بالمال ولا عرب غير**
**منصرف** للاجتماع العلمية ووزن الفعل **كان يفتح لانه** حينئذ مجرد **مضاف**
**اليه حذف الصفة** لدون موصوفها **كل سفينة** صالحة للاخذ **بدليل انه**
**قرئ كذلك** وهي قراءة ابي وعبد الله ابن مسعود **وان تعييبها**
**لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فايدة فيه** اي في تعييبها **حينئذ**
اي حين عدم تقدير الصفة بخلاف ما اذا كانت مقيدة بغصبها لمجد فان
ارادة تعييبها يكون مفيدا قطعا لاخراجه اياها عن وصف الصلاح
**تدمر كل شي اي سلطت عليه بدليل ما تذر من شي اتت**
**عليه الا جعلته كالرميم** ولظهور انها لم تدمر كل شي في العالم **قالوا**
**الان جيت بالحق اي الواضح والا لكان مفهومه كفرا**
اذ مفهومه بدون هذا القيد انك قبل لم تجي بالحق **وما تزيد**
**هناية الاولى الكبرى منها وقد كنت في الحرب ذا تدري فلم اعط شيا ولم امنع** هو عجز
بيت من ثالث المتقارب زوحفت عروضه بالحذف وصدره
وقد كنت في الحرب ذا تدرء قاله العباس ابن مرداس السلمي
ويكنى ابا الهيثم وامه الخنساء الشاعرة على خلاف فيه وكان
من قصته ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قسم غنايم حنين نفل
من المولفة قلوبهم اعطى كل رجل منهم مائة من الابل منهم
عيينة ابن حصن الفزاري والاقرع واعطى العباس
دونهم فاسخطه ذلك وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد
بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرء
فلم اعط شيا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرء منهما
ومن تضع اليوم لا يرفع فقال صلى الله عليه وسلم اقطعوا
لسانه عني فزادوه حتى رضي والقصة اخرجها مسلم
والبيهقي في دلايل النبوة واصحاب المغازي وابن سعد
في الطبقات وفي بعضها انه لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم
دعاه



دعاه وقال انت القايل فاصبح نهبي ونهب العبيد بين الاقرع
وعيينه فقال ابو بكر بابي وامي يا رسول الله ليس هكذا
قال فانشده ابو بكر كما قال العباس فقال صلى الله عليه وسلم
ما يضركما بايهما بدات بالاقرع ام عيينة والعبيد كزبير فرس
للعباس والنهب بمثناه موقية مضمومة وذال معجمة ساكنة
وراء مفتوحة بعدها همزة القوة والقدرة وهو من الدرء وتأويله
تدافعه ومرداس اب العباس وقد ورد ابن مالك وغيره
قوله يفوقان مرداس شاهدا على حذف تنوين المنصرف
اجراء له مجرى غير المنصرف لضرورة ورواه بعضهم بلفظ
يفوقان شيخي **وقال وليست دارنا هاتا بدار**
هو عجز بيت من اول الوافر وليس لعيشنا هذا مهاه وقايله عمران
ابن حطان السدوسي الخارجي احد بني عمرو بن شيبان
وكان راس الصفرية وخطيبهم وشاعرهم وبعده
لنا الا ليال فانيات وبلغتنا بايام قصار وان
قلنا لمدركها فرار فما فيها لحي من فرار ارانا
لا نمل العيش فيها ولا في الاسر ناخذ بالخيار
وما اموالنا الا عوار ياخذها المعير من المعار
والثاني البيت الثاني متعلق بالبيت قبله
ولهذا التعلق صح الاستثناء اي ليست الدنيا بدار لنا الا
ليال تفنى وتذهب والبلغة بمعنى البلوغ اي الوصل
الى الوقت الذي هو الاجل والمهاه بهاءين بينهما الف
على وزن فعال الصفا وحسن الرونق وقيل
معناه النفع قاله ابو زيد في نوادره وقيل اللذة وقيل
النضارة والحسن وعلى هذا فهاؤه الثانية اصلية
وبهذا استدل صاحب الفصيح على اصالتها وقال
الاصمعي مهاه بالتاء التي تبدل في الوقف هاء ووزنها
فعلة كحصاه المهاة البلوره والبقرة الوحشية وقيل
انها ايضا بمعنى الصفاء والرونق وها تا اشارة الى الدنيا
والمعنى منه ذم الدنيا وكدورة عيشها واصالها
مع استحالتها وسرعة انتقالها وقد اورد المصنف
هذا البيت شاهدا على حذف الصفة كما ترى وابن
مالك على الاشارة الى المونث بهاتا **اي من احسنها**
**السابقة وبدار طايلة ولم اعط شيا طايلا دفعا**

والبيتين اما الناقص في الاية فلان
للناقص فيهن اي في الاية والبيتين اما الناقص في الاية فلان
افعل التفضيل يجب ان يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي
ذلك ان يكون كل واحده من الايات اكبر من الاخرى فتكون
كل واحدة اكبر من الاخرى وغير اكبر منها واما دفعه
فقال ابن الحاجب ونتجه اي لصنف انه يتعذر الصفه
اي اختها السابقة عليها او بان المراد الاهي اكبر
من اختها بوجه وقد يكون اثبات كل منهما
افضل من الاخر بوجه او بان المراد الاهي اكبر من اختها
عند وقت حصولها لان للحاضر ازلج النفس ليس
للغائب واما وجه النقص في البيتين ودفعه فظاهر
والشارح جعل التقدير في بيت العباس لا لدفع النقص
بل لحمل الكلام على الصدق فقال يمكن ان يكون التقدير
في وما اعطيتها انما هو لتجري الصدق لان الواقع انه
اعطى شيئا لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي الكلام بها
جلباب الصدق والا فعدم الاعطا لا يناقض عدم المنع
وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا فلوا اهل
الكتاب لستم على شيء نافع والا فهم في الجملة على شيء
ولو صار ان نظن الا ظنا اي ضعيفا ليكون الاستثناء
مفيدا حذف المعطوف وجب ان يتبعه العاطف
لعدم استقلاله لحرفيته نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده اي من الفتح
وقاتل ودليل التقدير خصوصه اولئك اعظم درجة من الذين
انفقوا من بعد وقاتلوا لا نفرق بين احد من رسله
والذين امنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين
احد منهم اي بين احد واحد اي من رسله او منهم والذي يفهم
من كلام الحاجب في بحثه ان هذا التقدير له فانه قال وعبارات
يكون مما حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا نفرق
بين احد من رسله فيكون احدهما بمعنى واحد والمعنى اتهم
ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض وقيل
هو احد فيهما اي في الايتين بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد بل هو
الموضوع للعموم المختص بسياق النفي وهمزته اصلية لا مبدلة
من الواو فلا تقدير للمعطوف للاستغنا عنه لكون بين داخلة
على متعدد من افراد والمراد نفي التفريق بالتصديق والتكذيب

ورد بانه

ورد بانه يقتضي حينئذ ان المعترض بهذا القول وهم الكافرون
فرقوا بين محمد صلى الله عليه وسلم وبين غيره في النبوة وفي لزوم هذا
نظر بين وجه النظر ان نفي التفريق بين كل الرسل تعريض بمن لم يفعل
ذلك على التفريق بين بعض وبعض ولا يلزم من ذلك كون المعرض بهم
فرقوا بين الكل والذين يظهر وجه التقدير اي تقدير المعطوف وان
التقدير بين احد اي بين احد من رسله وبين الله لا بين احد منهم
واحد بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله اورد
عليه الشارح انه ليس بما ذهب اليه ارجح مما ذهب اليه القائل
بان احدا هو الموضوع فان هذا يحصل المراد مع الحذف وذلك
لان التفريق بين الرسل في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين
الله تعالى لذلك فان من امن ببعضهم وكفر بباقيهم لم يؤمن
بالله سبحانه ونفعته المحشي فقال لا نسلم انه يلزم من التفريق
بين الرسل لايمان ببعض والكفر ببعض ان التفريق بين الله
ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولو سلم انما ذهب اليه المحقق
ليس بارجح بل هو ارجح مما ذهب عليه ويريدون
ان يفرقوا بين الله ورسله لان القران يفسر بعضه بعضا
بعضا ويشهد على التقدير في بعض من بعض واستخبر ان
قوله لا نسلم الى اخره منع مجرد فهو طلب الدليل والمعروف
خاطر يعلم ان قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله معناه نفي التصديق
بعضهم والتكذيب اي لا نصدق بعضا ونكذب بعضا ولا
ان التفريق لذلك بين الرسل مستلزم للتفريق بينهم وبينه سبحانه
في الايمان والتصديق لان من امن بالله امن برسله ومن كفر بجميعهم
او بعضهم كفر بالله سبحانه يرشد الى ذلك تعاطف الجملتين سابقا
في قوله تعالى ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون ان يفرقوا
بين الله ورسله ان يؤمنوا بالله ويكفروا برسله ويقولون
نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك
سبيلا طريقا وسطا بين الايمان والكفر ولا واسطة اذ الحق
لا يختلف وان الايمان بالله انما يتم بالايمان برسله وتصديقهم فيما
بلغوا عنه تفصيلا او اجمالا فالكافر ببعض ذلك كالكافر
بالكل في الضلال كما قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال اولئك
هم الكافرون الكاملون في الكفر لا عبرة بايمانهم هذا حقا
مصدر مؤكد لغيره او صفة لمصدر الكافرين اي هم
الذين كفروا يقينا محققا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا وخسر ابيل

حكم تقيكم الحر والبرد وخصا الحر بالذكر لانه اقوى بنية اهم وهو يكون
اكتفى عن هذا المعطوف بقوله سبحانه في اول السورة لكم فيها دفء فانه ما
بدا فيه ينفي البرد وله ما سكن اي وما تحرك واكتفى باحد الضدين عن
الاخر واذا لغرض سكن بالتفرد لم يحتج الى هذا ولهذا قيل المعنى وله ما اشتملا
عليهم فان احصرتم فما استيسر من الهدي اي فان احصرتم فعليكم
اي فان منعتم يقال حصره العدو واحصره اذا حبسه ومنعه فان المنع
عن المضي مثل صده واصده فالمراد حصر العدو عند مالك والشافعي
لقوله فاذا امنتم وكل منع من عدو او مرض او غيرهما عند ابي حنيفة
والمعنى ان احصر المحرم واراد ان يتحلل تحلل بذبح هدي تيسر عليه من
بدنة او بقرة او شاة حيث احصر عند الاكثر فمن كان منكم مريضا
او به اذى من راسه ففدية اي فحلق ففدية لان الفدية انما تترتب
على الحلق لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في
ايمانها خيرا اي ايمانها وكسبها اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها
فالمحذوف مرفوع عطفا على ايمانها المرفوع فيكون نفي نفع الايمان راجعا
راجعا الى النفس التي لم تؤمن قبل ذلك ونفي نفع الكسب راجعا
الى النفس التي امنت لكنها لم تكن كسبت في ذلك الايمان خيرا
بعد التقدير من اللف والنشر وهذا التقدير ايضا تندفع شبهة
المعتزلة الزمخشري وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم المعتزلة
الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم
الانتفاع به قال الزمخشري في كشافه لم تكن امنت من قبل صفة
لقوله نفسا وقوله او كسبت في ايمانها خيرا عطف على امنت
والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت وهي ايات ملجئة
مضطرة ذهب اوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان نفسا غير
مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدمة ايمانها غير
كاسبة خيرا في ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة
اذا امنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي امنت في وقتها
ولم تكسب خيرا قال التفتازاني في حواشيه ونحوه التمسك بالاية
على ان مجرد الايمان بدون ان تكون فيه كسب خير ليس
بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان او لاحد الامرين فهي في سياق
النفي يفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم
اثما او كفورا لعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان
ولا كسب الخير مدفوع بان هذا لا يستقيم هنا لانه اذا انتفى الايمان
انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فلم يكن لذكره فائدة الكلام ثم قال
واجيب



واجيب بان الكلام من قبيل اللف التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها
في الايمان لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه فتوافق الايات والاحاديث
الدالة على ان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب
ولو بعد حين هذا كلامه وتوضيح هذا المقام ان هذه الاية محمولة
عند اهل السنة على اللف والنشر لانه حذف منها احدى
قرينتي اللف فالتقدير عندهم لا ينفع نفسا كافرة ايمانها
بعد ظهور الايات ولا نفسا مؤمنة كسب خيرها بعد ذكر بالخبر
تكن الكافرة امنت قبل او المؤمنة كسبت الخير قبل فاللف ايمان
ايمان الكافر وهو ملفوظ به وكسب المؤمن الخير وهو المحذوف
المقدر والنشر شيئان قوله لم تكن امنت من قبل وهو راجع
الى ايمان الكافر الملفوظ به وقوله او كسبت في ايمانها خيرا وهو راجع
الى كسب المؤمن الخير المحذوف لدلالة ما في النشر عليه وانما ورد ذلك
ليجري الاية على مذهبهم الحق فان مقتضى الاية على هذا التقدير ان الذي
لا ينفع هنا ايمان الكافر بعد ظهور الايات او كسب المؤمن الخير
ذلك فيفهم منه ان الايمان قبل ظهور الايات نافع سواء صحبه
عمل ام لا حين لقي الله وهو مؤمن قبل وان لم يعمل خيرا غير مجرد
الايمان نفعه ايمانه هنا وكان في مشيئة الله ان شاء عذبه ثم ادخله
الجنة وان شاء ادخله الجنة من غير عذاب واما المعتزلة فليست
الاية عندهم على اللف والنشر لان مذهبهم لا يقتضي تقدير المحذوف
وانما يجعلون او كسبت معطوفا على امنت ويرون ان الذي لا ينفعه هو
الايمان بعد ظهور الايات او قبل اذا لم يكن مع الايمان كسب خير ويقولون
مجرد الايمان لا ينفع من غير عمل وهذا التاويل الذي ذكرناه في الاية ذكره ابن
عطية وابن الحاجب فانه قال ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها
العمل الصالح ان لم تكن امنت قبل او لم تعمل الصالح قبل فاختصر للعلم به واجاب
قاله الفخر بوجه اخر فقال والمعتبر به تعينها لا ان المجرد عن
العمل تخصيص هذا الحكم بذلك اليوم وحمل الترديد على اشتراط النفع
باحد الامرين على معنى لا ينفع نفسا خلت عنهما ايمانها والعطف على ما لم تكن
بمعنى لا ينفع نفسا ايمانها الذي احدثته وان كسبت فيه خيرا ويحصل
الجواب عن دليل الخصم بثلاثة اوجه احدها ان الحكم بعدم النفع مخصوص
بذلك اليوم بالتخصيص الذكري لانه المنصوص عليه دون غيره فلا يبقى
نفعه قبل ذلك او بعده وناقشه بعض محشيه من فضلاء الروم العصريين
بان هذا الجواب جدلي والاولى ان يقول ان الايمان لما كان برهانيا وقد تزول
لم يبعد حصوله ولا حصول ما يتفرع عليه من العمل في وقت يصير الامر عيانا

بقي بعض الايات

سلطان الموت او نزول بعض اشراط الساعة وذكر هو المراد بقوله يوم ياتي بعض
ربك فلا معني لكون الايمان باحد الصفتين نافعا قبل ذكر اليوم او بعده
اصلا ويمكن الجواب بان التخصيص بذلك اليوم مخصوص بالايمان
الموصوف بالصفة الثانية لانه محل الاشكال وعدم نفعه في ذلك اليوم
وهو عدم انجاء صاحبه من دخول النار واما بعده فينفعه بالخلاص
عن الخلود في النار بدل ذلك اليوم ابدال الحال ولو حذف قيد التخصيص وقيل
في الجواب يجوز ان يكون النفع المنفي بالنظر الى النفس الموصوفة
بالصفة الاولى عدم الخلود في النار وبالنظر الى النفس الموصوفة بالصفة
الثانية عدم الدخول راسا وذلك لا ينافي الخروج ولو لازمه منطا وله
فلا يثبت مدعي الخصم لكان احسن الوجه الثاني ان التردد محمول بعدم
على اشتراط النفع باحد الامرين على معني لا ينفع نفسا خلا عنهما ايمانها
بناء على ان او لاحد الامرين فهي في سياق النفي تفيد العموم وذلك بان يلاحظ
عطف او كسبت على امنت وتسلط النفي عليه فيفيد عموم السلب الا
العموم فانه يستفاد من اعتبار دخول النفي على المعطوف عليه اولا ثم
العطف على ذلك النفي والاعتراض بانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب
الخير بالضرورة فيكون ذكره لغوا وبان اشتراط احد الامرين
اذا تحقق كل منهما بدون الاخر وههنا لا يمكن تحقق الايمان بدون الكسب
لا يتحقق الكسب بدونه مدفوع بالتامل في كون المقصود الاشتراط باحد
الامرين فانه يمكن ان يتحقق احدهما فقط بدون الاخر بل وبغير عدم امكان
تحقق كل منهما بدون الاخر وجه ذلك ان التلازم بين شيئين لا يوجب كون
اشتراط احدهما مغنيا عن اشتراط الاخر اما معا او بدلا لجواز ان يكون
اشتراط الاخر لخصوصه مقصودا وان كان لا يتحقق بدونه فان اشتراط شيء باحد
يكون لخصوصه وتعلق بينهما يستدعي ذكر التعلق بنفي الثاني على
هذا الاول ولو ذا ثانيا بحيث يكون احدهما موقوفا والاخر موقوفا عليه
واما اندفاع حديث اللغو فلانه بعد ما كان النفع مشروطا باحد الامرين
سبق الايمان والكسب فيه وان كان تحقق الثاني مستلزما للاول
يظهر وجه عدم نفع الايمان لنفس خلت عنهما ولا يضر بالمقصود كون
الخلو عن سبق الايمان مستلزما للخلو عن الكسب لان غرضنا بيان عدم
نفع ايمان خلت عنهما وهذا مقتضى اشتراط النفع باحدهما
الوجه الثالث ان او كسبت عطف على لم تكن امنت لا على امنت والمعنى
لا ينفع نفسا ايمانها الذي احدثته حين ياتي بعض الايات وكسبها فيها اي
لا عمل الحادث خيرا وما لم تكن حينئذ لكلمة الانفصال موقع كجوابها جد والخلف
جملة على معنى الواو وهذا ما صح في بعض النسخ من ان المراد من قوله وان كسبت

خيرا

٢٦٨

خبر مفتوحة وفي بعضها بالكسر على الوصل اي لا ينفع الايمان الحادث
لنفس كما سبق قبله خبر او الوصل حاصل المعنى ومن القليل في هذا الباب
حذف اسم ومعطوف فعلا كقوله ما ادري ارشد طلابها اي ام غي هو
بعض بجزئيات صدره مع تمامه دعاني اليها القلب اني لامره سميع وقد
تقدم الكلام عليه في بحث الهمزة من حروف الالف وقد يشتبه هنا
وهو امكان ان لا حذف بجعل الهمزة بمعنى هل وهي لا تستدعي معادلا حذف
المعطوف عليه وبقاء المعطوف مع حرف العطف ان اضرب بعصاك الحجر
فانفجرت اي فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء
فضرب الى المحذوف ضرب فقط وان فاء فانفجرت حذفت نحو زحزح والمطلق
وحده ليكون على المحذوف دليل بقاء بعضه وليس بشيء لان لفظ الفاء
واحد فكيف يحصل الدليل اي دلالته وجوز الزمخشري ومن تبعه ان
تكون هذه الفاء فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت قال في الكشاف الفاء
متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكر في قوله
فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا في كلام فصيح بليغ قال الشارح
وقد يتوهم ان كون الفاء فصيحة يختص بتقدير المتعلق بالشرط سيما والعلم في
الفاء فصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا
خراسانا وهي على التقدير اي ان كان الامر كذلك فقد جئنا في المفتاح انها فصيحة
على التقدير الاول وهو كونها للعطف على محذوف والاكثرون انها فصيحة
على كلا التقديرين فالاشارة في قول الزمخشري وهي على هذا ترجع الى المتعلق
بمحذوف شرطا كان او معطوفا عليه ووجه فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف
بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه لكن
في حذف كلمة قد بعض نقصان كذا ذكره التفتازاني وما قيل من ان وجه فصاحتها
الدلالة على ان المامور قد امتثل من غير توقف وظهر اثره وعلى ان المقصود بالامر
هو ذلك لا الضرب نفسه والايماء الى ان السبب الاصلي هو امره لا فعل موسى عليه
السلام فقد رده التفتازاني بان ذلك انما هو في مثل هذه الصورة خاصة
فهو وجه غير مطرد فلا يصلح وجها وقال ابو حيان ما ذهب اليه
الزمخشري غير جائز لان الجواب يجوز حذفه كثيرا للدلالة عليه واما
فعل الشرط وحده دون الاداة فيجوز حذفه اذا كان منفيا بلا في فصيح
الكلام كقوله فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام وان كان
غير منفي بلا فلا يجوز الا في الضرورة وان من طريق فلن يعدم وحذف
الشرط والجواب بدون اداة لا يجوز الا في الضرورة نحو قوله قالت
بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اما حذف فعل الشرط
واداته وابقاء الجواب فلا يجوز اذ لم يثبت في كلام العرب وفي كلامه ايضا

نحو قوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك واذا كان ماضيا لفظا ومعنى ...

اضمار فقد وهو لا يكاد يحفظ من لسانهم وهو اما ان يكون بعد فا وان دخلت
الفا فلا بد من اظهار قد ومادخلت عليه قد يلزم ان يكون ماضيا
لفظا ومعنى استحال ان يكون بنفسه جواب الشرط واحتيج الى تاويل او
اضمار جواب للشرط وهذا ما الحظه المصنف بقوله ويرد ان ذلك
يقتضي تقدم الانفجار على الضرب لان الجزا المصدر بالفا وفعله ماض
لفظا قطعا وفعل الشرط الواقع بعد ان مستقبل معنى فلزم ان يكون
الانفجار سابقا على الضرب وهو باطل لفوات الدلالة على الاعجاز الذي
هو ترتب الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
فانه صريح في تعليق امر سابق على اخر لاحق الا ان قيل المراد فقد
حكمنا بترتب الانفجار على ضربك لان الشارع حيث الحكم بترتب
الانفجار على الانفجار وقد اورد عليه ان هذا الاستثنا لا يفيد شيا
في دفع الاعتراض بان اقتران الماضي بقد محقق معنى فلا يصلح
جوابا للشرط المستقبل واجيب بان اعتراض المصنف على الزمخشري
ليس من هذه الجهة كيف وهو معترف به لتمثيله بان يسرق فقد
سرق بل من جهة بطلان تقدم الانفجار على الضرب تمدو في المطول
ان جملتي الشرط والجزا ان جعلتا ماضيتين او احدهما اسمية او
فعليه ماضوية فالمعنى على الاستقبال فمعنى ان اكرمتني الان
فقد اكرمتك امس ان نعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي
اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه
فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك الا تنصروه فقد نصره الله
اذ اخرجه اي ينصره من نصره قبل ذلك وعليه فقس وقيل في ام حسبتم
ان تدخلوا الجنة ان ام منقطعة حذف معادلها والتقدير اعلمتم ان
الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم حذف المبدل منه وبقا البدل
قيل حذف المبدل منه ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب
وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من مفعوله
يعني المحذوف اي لما تصفه بناء على ان ما في لما موصول اسمي
وقد نص على جوازه في النحو وكذا في رسولا انه بدل من مفعول
ارسلنا المحذوف اي ارسلناه بناء على ان ما في كما موصول اسمي
وخص الثانية بما الثانية مع ان الاولى كذلك لان الرد الاتي انما
يتجه فيها لا في ما الاولى ويرده ان فيه اطلاق ما على الواحد
من اولي العلم لا تحاصيتنز عبارة عن الرسول والظاهر ان
ما كافة واظهر منه انها مصدرية لابقا الكاف حينئذ على عمل الجر
وقيل في الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان بعده

يعني



يعني هذا حلال وهذا حرام بدل منه اي لا تقولوا الكذب المتصفة
السنتكم به المعاير بالحل والحرمة واما المحذوف اي مقولون الكذب
والجملتان محكيتان بلا تقولوا وا ما النصب على ان ما مصدرية والجملتان
والجملتان محكيتان بالقول اي لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لوصف
السنتكم الكذب اي لا تحللوا ولا تحرموا بمجرد قول تنطق به السنتكم من
غير دليل ووصفا السنتكم الكذب مبالغة في وصف كلامهم بالكذب
كان حقيقة الكذب كانت مجهولة والسنتهم تصفها وتعرفها بكلامهم
هذا او لذلك عده من فصيح الكلام نحو وجهه يصف الحسن وعينه تصف
السحر وقرئ بالجر فقيل هي قراءة شنيعة من الناقين بدلا من ما على انها
اسم وجوز الزمخشري كونه صفة وما مصدرية كانه قيل لوصفها
الكذب بمعنى الكاذب كقوله تعالى بدم كذب والمراد بالوصف وصفها
البهايم بالحل والحرمة قال في النهر هذا لا يجوز وذلك لنصهم على ان
ان المصدرية لا تنعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل وحكم باقي
الحروف المصدرية حكمها ان خلافا وصريح المصدر فانه يجوز ان ينعت
وليس لكل مؤول حكم الصريح وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا للكذوب
او كذاب صفة للفاعل اي فاعل تصف وهو السنتكم وهي قراءة ابن ابي
عبلة ومعاذ وبالنصب على الذم او بمعنى الكلم الكواذب وقد مر انه
قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من الضمير في الخبر المحذوف
مر ذلك في النوع الثاني من الجهة السادسة حذف الموصول وبقا التوكيد
قد مر ان سيبويه والخليل اجازاه وان ابا الحسن ومن تبعه منعوه وذلك
في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في اول الخاتمة
حذف المبتدا يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما ادريك ما الحطمة
سميت الناحطمة لانها تحطم كل ما القي فيها نار الله اي هي نار الله
وما ادريك ما هيه اي ما هي والها للسكت نار حامية اي هي نار ذات
حمى ما اصحاب اليمين في سدر مخضود لا شوك له من خضد
اذا قطعه او مثنى اغصانه من كثرة حمله من خضد الغصن
اذا ثناه وطلح منضود اي هم في ذلك الايتين اي ايه اصحاب
اليمين وايه اصحاب الشمال وهي قوله تعالى ما اصحاب
الشمال في سموم وحميم اي هم فيه قل افانبئكم بشر من ذلكم
النار اي هو النار ووقع في كثير من النسخ هل انبئكم بشر من ذلكم
وليس بصواب لان الاية ليست الا في سورة الحج وهي بلفظ قل
افانبئكم ويكثر حذفه ايضا بعد فا الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه
ومن اسا فعليها اي فعمله لنفسه واساته عليها وانما الحوم

اي فالذي يصيبها وابل فطل
فاتوا اكلها اي ثمرها ضعفين فان لم يصبها
او فالمصيب طل وان حسبه النون فيوس اي مفعوبوس فان لم يكونا رجلين
فرجل وامراتان اي فالشاهد قبل الانسب بقوله تعالى فاستشهدوا
شهيدين من رجالكم ان يكون هذا من حذف الفعل اي فليستشهد رجل
وامراتان من الاستشهاد وقدر الزمخشري فعلا من الشهادة فقال
فليشهد وما قدرناه اولي اذ المامورون هم المخاطبون لا الشهدا
وعلي تقدير ان يكون المحذوف مبتدا كما قال المص فليقدر فالشاهدان
لا فالشاهد وقدره ماضي المعترض المستشهد ولعل افراد الشاهد او ...
المستشهد لان المراد به الجنس وقرا ابن مسعود ان تقل نعم تعباكر
اي فهم عبادكم والقراة المتواترة فانهم عبادكم ويكون حذفه ايضا
بعد القول نحو قالوا اساطير الاولين اكتتبها اي هذه اساطير
الاولين ووافق المصنف علي تلك جماعة ولا ما نعمران يكونه اساطير
الاولين مبتدا خبره اكتتبها ولا حذف البتة وقال الزمخشري في
قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين
ماذا منصوب بانزل اي اي شي انزل ربكم او مرفوع بالابتدا بمعنى اي
شي انزله ربكم فاذا نصب فمعني اساطير الاولين ما يدعون نزوله
اساطير واذا رفعت فالمعني المنزل اساطير الاولين لقوله تعالى ماذا
ينفقون قل العفو فيمن رفع وفيه اشكال من جهة انه لا يظهر وجه لتخصيص
ما يدعون نزوله بصورة النصب والمنزل بصورة الرفع لان
مودي هذين المبتداين واحد معني اذ ليس المراد بالمنزل هنا
ما انزل حقيقة ليلا ينافي الاخبار عنه بالاساطير وانما ذلك



علي سبيل التهكم من المشركين كما ذكره هو بعد هذا اي المنزل علي
زعمكم اساطير الاولين وهو بعينه معني ما يدعون نزوله
اساطير الاولين واذا استويا معني فكيف يقال ان احد المقدرين
مختص بصورة النصب والاخر بصورة الرفع وقد استشكل الشارح
ذلك علي قاضي القضاة الجلال البلقيني فاجاب بانه
انما خصصه به لان اساطير الاولين مرفوعة في قراة السبعة
فقدر وجه الرفع بما يظهر فيه الرفع وكان اول نصبه بالمعنى
وذلك ان ما يدعون نزوله اساطير الاولين مرفوع اللفظ ظاهرا
وهو في معني يدعون اساطير الاولين فهو منصوب بيدعون فيحصل مطابقة
الجواب السوال من حيث المعني لا من حيث اللفظ يدل عليه قوله فيمن رفع
قل العفو وهي قراة ابي عمرو جوزوا عليها وجهين احدهما وهو الاولي ان يكون ما في موضع
رفع بالابتدا وذا موصول بمعني الذي وهو خبره لاجل المطابقة ويكون العفو خبر مبتدا محذوف اي



اي قل المنفق العفو والثاني ان تكون ماذا كلها استفهاما منصوبا بينفقون
وتكون المطابقة من حيث المعني لا من حيث اللفظ كذلك هنا تكون مبتدا وذا
موصولا بمعني الذي والتقدير المنزل اساطير الاولين ويجوز ان يكون
ماذا كلمة استفهاما منصوبا بانزل والتقدير الذي يدعون نزوله اساطير
الاولين وبتاول يدعون اساطير الاولين فلهذا ما ذكره له حسن وقد
اورد ... تعقب الشيخ ابو حيان علي الزمخشري في قوله او مرفوع
بالابتدا فقال اجاز الزمخشري ان يكون ماذا مرفوعا بالابتدا بمعني
اي شي انزله ربكم وهذا لا يجوز عند البصريين الا في ضرورة الشعر
هذا كلامه وقد تبعه صاحب التقريب لمثل استشكال الشارح فقال
في كلام الزمخشري نظر اذ لا يقتضي للتقدير في احدهما بما فيه صورة فعل
وهو ما يدعون وفي الاخر بالمنزل لما خالف بين لفظي الدعوي
والانزال في التقدير مع انه جعل الانزال بمعني التقدير السخرية ثم قال
ويمكن ان يجاب عنه لاول بان الرفع ادل علي ثبات الانزال من النصب
لانه من جملة اسمية فقال فيه المنزل الساطير وفي النصب يدعون اساطير
وان الانزال في النصب باق علي فعليته فيقتضي في الجواب فعلا ولم يمكن مطابقة
الجواب السوال مطلقا لان اساطير مرفوع فاتي بما فيه صورة فعل علي
الجملة وهو ما يدعون وانزال في الرفع مقدر بمفرد لانه خبر اي الذي
المنزل فاتي في الجواب بالمجانسة فقال المنزل اساطير الاولين هذا
وقد سلك ابن الحاجب طريقا اخر فقال في ايضاحه حيث ذكر
في الفصل وجهي الرفع والنصب في جواب ماذا كله انما يكون اذا
كان المجيب موافقا للسائل فيما ذكر فاما اذا كان في حرفه وبتقي
به الكلام ان يعلم منه قوله ما لقيت وهو فيقول قد ضربت فيتعول
منها او شبهه فاما اذا لم يكن موافقا له في الفعل فيتعذر
تقديره لاختلاله بالمعني اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد
له كما اذا قال له وقد سمع صوتا ظرفيا منه ضربت فيقول له
هو صوت مناد والنصب ههنا لا يستقيم لان المجيب قاصد نفيه في
المعني مثبت لغيره فهو يفسد المعني فيتعين الرفع فقوله اساطير
الاولين بعد قوله ماذا انزل ربكم جواب من هذا الباب فانه
لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي انزل ربنا اساطير الاولين ونحو
ذلك هذا كلامه الا قالوا ساحر او مجنون اي الرسول الذي اتانا
ساحر او مجنون سيقولون ثلاثة اي هم ثلاثة الايات
بل قالوا اضغاث احلام ويكثر الحذف ايضا بعد ما الخبر
صفة له اي للمبتدا في المعني نحو التائبون العابدون اي هم التائبون

وهو ام
ن
السايل

ولا انزل ربنا اساطير
الاولين وانما قصدوا
الكلام مستانف اي هذا
اساطير الاولين ص

وخوضهم بحجتهم اي ابهم ووقع في غير ذلك ايضا نحو لا يغرنك تقلب الذين
كفروا في البلاد متاع قليل اي ذلك التقلب متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة
اي الالهة ثلاثة او الله ثالث ثلاثة تعالى وتقدس لانهم يقولون هو جوهر واحد
ثلاثة اقانيم اقنوم الاب واقنوم الابن واقنوم روح القدس
يريدون باقنوم الاب الذات وباقنوم الابن العلم وباقنوم
روح القدس الحياة وجعل التفتازاني رحمه الله تطويل هذه الاية مما يحتمل الامرين
اي تقدير المبتدا وتقدير الخبر اي لا تقولوا لنا او في الوجود الهة ثلاثة
او ثلاثة الهة بحذف الخبر ثم الموصوف او المميز ولا تقولوا الله
والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة
كما اريد الحاق اثنين بواحد بصفة ورتبة قيل لهم ثلاثة بحذف
المبتدا وجعل ابن الحاجب هذه الاية هنا سهوا وان الكلام
فيما اذا كان حذف المبتدا واقعا بعد غير القول والحذف فيها انما
وقع بعده لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اي هذا البلاغ اي هذا
الذي وعظتم به او هذه السورة بلاغ اي كفاية او تبليغ من الرسول
وقيل مبتدا خبره لهم من قوله تعالى ولا تستعجل لهم وما بينهما اعتراض
اي لهم وقت يبلغون اليه كانهم اذا بلغوه وراوا ما فيه استقصروا
مدة عمرهم وقد صرح به اي بحذف المبتدا في هذا البلاغ للناس سورة
انزلناها اي هذه سورة فجعل الزمخشري هذه الاية مما يحتمل
الامرين فقال سورة خبر مبتدا محذوف وانزلناها صفة او هي
مبتدا موصوف والخبر محذوف اي فيما اوحينا اليك سورة
انزلناها وقرئ بالنصب على زيدا ضربته ولا محل لانزلناها لانها مفسرة
للمضمر فكانت في حكمه او على دونك سورة او اتل سورة وانزلناها صفة
ولجازة النصب بدونه يابى النحويون كاهر حذف
الخبر سواء كان خبر مبتدا ام غيره من النواسخ وطعام الذين
اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات
من المومنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب
اي حل لكم وضع صاحب اللباب يقتضي ان الاية من قبيل
ما حذف منه الفعل فانه قال والمحصنات من المومنات
اي واحل لكم نكاح المحصنات اي العفائف اللاتي ليس
بزوان اكلها دائم وظلها اي دائم انتم اعلم ام الله
فلا حاجة الى دعوى حذف كما قيل اي التقدير ام الله
اعلم لصحة كون اعلم خبرا عنهما اي عن المتعاطفين
اما انت اعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على انت لزم كون





[illegible]
بل اخبر عنهما فلزم نسبة العلم بلا الاعلمية الى المال او على اعلم لزم كونه شريكه
في الخبر ولا يصح كونه خبرا لعدم استقامة الحمل فيه او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة
العلم بلا الاعلمية اليه وهو لا يصح لهذه النسبة ولزم ايضا العطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واحتمال المنفصل في الظاهر في غير
مسيلة الكحل وكلاهما ممنوعات صناعة كما ان الاول ممنوع على الحقيقة
عقلا وان قدر مبتدا اخر وخبره لزم كون المحذوف اعلم لان المقدر يكون
من جنس الملفوظ وعادت الاشكالات بعينها وقد خرجناه في بحث الواو من
الباب الاول اخذا من الرضي على ان الاصل انت اعلم بحال مالك فانت ومالك
ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة
على كلا المحذوفين والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق
باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه والوجه فيه ان الاصل مع مالك ثم انيبت الواو مناب
الباء قصدا للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي اي قصدا الى جعل الاسم
الثاني على اعراب الاول كما قصد بالعطف في نحو امسحوا برؤوسكم وارجلكم فيمن خفض على القول
بان الخفض للجوار فانه قصد فيه ايضا الى التشاكل اللفظي دون الاشتراك
المعنوي لثبوت حكم الغسل للارجل منصوبة كانت او مخفوضة وفي قولهم بعت
الشاء شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم فانيبت الواو مناب الباء قصدا
الى التشاكل اللفظي والمعنى على حاله وقالوا الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير فيمن رفع الجزين اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير فحذفت كان وخبرها
وقال لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس مجير اي ليس له
مجير من ثاني الكامل وقايله الشمردل بن شريك بن عبد الله بن رويه
بن سلمة شاعر اسلامي كان معاصر الجرير والفرزدق من قصيدة
يرثي بها منصور بن زياد وبعده

اما القبور فانهن اوانس ◦ بجوار قبرك والديار قبور
عمت فواضله فعم مصابه ◦ فالناس فيه كلهم ماجور
يثني عليك لسان من لم توله ◦ خيرا لانك بالثناء جدير
ردت صنايعه عليه حياته ◦ فكانه من نشرها منشور
والناس ماتمهم عليه واحد ◦ في كل دار رنة وزفير
عجبا لاربع اذرع في خمسة ◦ في جوفها جبل اشم كبير

اللهف بفتح الها الحزن والتحسر ولهف كحزن وزنا ومعنى وقولهم
يا لهف فلان باسكان الها للتخفيف لكون العين حرفا حلقيا كلمة يتحسر بها
على ما فات وحرف الندا محذوف في البيت اي يا لهفي وعليك متعلق
باللهف وكذا اللهفة ايضا اي اتلهف عليك لاجل لهفة من خائف وقال
الجلال لهفي مبتدا وعليك خبره واللهفة متعلق بما دل عليه لهفي ويبغي يطلب

والجوار بكسر الجيم ان تعطي للرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره وحين
ظرف لبيغي وبني لاضافته الي الجملة والمعني بي حزن شديد ولي تحسر
عظيم من اجل حسرة رجل نابه من حوادث الدهر ما اخافه فهو يطلب
جوارك وقت لا يجيره فلا يجدك واراد بقوله والديار قبورا نهن
موحشات لفقدك كما يحاش القبور والضابع جمع ضيعة وهيما
يسد به الانسان من الاحسان واضافه نشرها من اضافة المصدر
الي مفعوله اي من التالها وذكر هاوا الماتم بالمثناه الفوقية كمقعد كل
مجتمع في حزن او فرح او خاص بالنساء او بالشواب وأطلقه هنا علي
المصيبة نفسها والرند نقلت من الرنين وتركه التامع غدد الاذريح لان
الاذرع يونث وانى بها في خمسة لانها اراد خمسة اشبار والشبر
مذكر والاشم الطويل الراس العالي المرتفع قال العيني وصحف
بعضهم البيت اي بيت النا بهد فقالهي عليك وهو
خطا واورده المص في توضيحه بلفظ حين لان مجيء مستشهدا
به علي الجهات لعدم دخولها علي الزمان وقالوا ان لا نما اصاب او كاد
اي او كاد يصيب ومنا مستعجل اخطا او كاد اي او كاد يخطي وقالوا ان
مالا وان ولدا اي لنا مالا وان لنا ولدا وقال الاعشي ان محلا وان
مرتحلا صدر بيت عجزه وان في السفر اذ مضوا مهلا وقد تقدم
الكلام عليه في الباب الاول في بحث اذ من الالف اي ان لنا حلولا
في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها الي الاخره وقد مر البحث
في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا
بالذكر لما جاءهم اما الايه الاولي وهي في سورة الحج فقوله تعالى ان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس
سوا العاكف فيه والبادي ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب
اليم وهذه الايه لم يجر لها ذكر ولا وقع للمصنف عنها في
بحث لا مستوفي ولا غير مستوفي فقوله قد مر البحث
فيها سهو وقد جزم الزمخشري بان خبر ان فيها محذوف
لدلالة جواب الشرط عليه تقديره نذيقهم من عذاب
اليم واما الايه الثانية فهي في سورة حم السجده وهذه
قد مر منه البحث فيها مستوفي في المثال الاول من امثلة الجهة
الرابعة فراجعه ان شيت وقوله تعالى قالوا لا ضير او علينا ولو تري
اذ فزعوا فلا فوت اي لهم وقال الهجاشي وهو سعد ابن مالك
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لي وقد تقدم
الكلام علي هذا البيت في الباب الاول في بحث لا من حروف اللام



وقد كثر حذف خبر لا هذه اي التي بمعنا ليس حتي قيل انه لم يذكر
قال ابن الحاجب وبنو تميم لا يثبتونه وقال اخر اذا قيل سيروا ان ليلي
لعلها جرى دون ليلي مايل القرن اعضب اي لعلها قريبة
هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله ولعل مع اسمها وخبرها المحذوف
خبر ان وجرى جواب اذا اي اعترض دون ليلي وهو من وضع
الظاهر موضع المضمر والقرن بالقاف والنون كضعب واحد
قرون الثور مثلا ومن رواه مايل التقرب بالبا فقد حرف والاعضب
بغير مهملة وضاد معجمة وموحده المكسور القرن الداخل وهو من
المساس وهذه استعارة فانه شبه ما يحول بينهم وبين من جومع
من قرب ليلي لا وبين نصرهم في القبح وسو الحال كما قال المحشي
ولا ادري من اين فهم ذلك بكبش مال قرنه وعضب في القبح وسوا
الحال ونفور الناس منه وكراهة منظره مما يحتمل النوعين
حذف المبتدا وحذف الخبر يكثر بعد الفا اي عقبها من غير فاصل
نحو فتحرير رقبة فعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدي فنظرة
الي ميسرة اي قالوا اجب كذا اي تحرير رقبة وعدة من ايام اخر وهدي
استيسره بسبب التمتع او انظار الي ميسرة في تقدير
المبتدا او فعلية او فعليكم كذا بافراد الضمير او جمعه بحسب
ما يقتضيه المقام في تقدير الخبر ويأتي في غيره اي في غير ما هو بعد
الفا بالمعني الذي ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لان احتماله للنوعين
وان كان بعد الفا الا انه ليس بعدها بالمعني المذكور نحو فصبر جميل
اي امري او المثل ومثل طاعة وقول معروف اي امرنا او مثل
ويدل للاول اي للتقدير الاول وهو تقدير المبتدا قوله فقالت
علي اسم الله امرك طاعة هو صدر بيت من ثاني الطويل عجزه
وان كنت قد كلفت ما لم اعود وقايله عمر بن ابي ربيعة المخزومي
وقد مضي في بحث الثامن الباب الاول انشادنا قبله هذا البيت
وما بعده في الكلام علي بيت شرب التريق بدر ما الحشرج
من قصة سقناها هناك فها هنا قد صرح بجنس الخبر
فالتقدير بنحوه من جنسه اولي قال الشارح وفيه
نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا
عن مبتدا مذكور مع لفظ الامر ان يكون كذلك في كل التركيب
ولعجب بان المصنف لم يدع لزوم ذلك عقلا وانما يريد
انه لم يقع في كلامهم لفظ طاعة في تركيب خبرا عن لفظ
امر مبتدا ارجح به تقدير الامر مبتدا حيث يعرب

لما عتخبر المحذوف ولو وقع في كلام مصنف مبتدا الخبر مذكور
لرجح بذلك انه ضد الحذف خبر لمثل ذلك المبتدا انتهى قال الشارح
ثم الظاهر ان الامر لا امر في البيت واحد الامور وهو بمعنى الشان
فكيف يحمل الاول لبلا على التاني وقد من عو نحو [illegible] ابن عصفور
الموجهين في الحرب لا فطن واحمد الله لا فعلن مد ذلك في ما اذا دار
الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فالبها اولى وغيره جزم
بان ذلك من حذف الخبر وجوبا لسد القسم مسده وفي نعم الرجل
زيد فالتقدير هو زيد او زيد الممدوح وغيره انه ان جعل
على الحذف كان من حذف المبتدا واما اذا لم يجعل على الحذف
فهو على التقديم والتاخير [illegible] حذف الفعل بدون مرفوع و
منصوب او مع مضمر مرفوع او منصوب او معهما بطرد
حذفه مفسرا نحو وان احد من المشركين استجارك
اذا السما انشقت قل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون فلما
حذف الفعل انفصل الضمير لعدم ما يتصل به وانما حكم على
هذه المرفوعات بانها فواعل ولم تجعلها مبتدا انه لا حرف
لاختصاص ذوات الشرط بالدخول على الافعال قال الزمخشري
وابو البقاء واهل البيان اي قالوا ذلك في لو انتم تملكون وعند التفتازاني
انه لا يجوز لو زيد قام الا في الشعر للضرورة وفي غيره نحو
لو ذات سوار لطمتني ونقل الشارح عن ابن عصفور ان لو لا
يليها الا الفعل ظاهرا وما المقدر قبلها نادر ونقل ابن الصايغ
تصريح البصريين بامتناعه فصيحا وجوازه نادرا قال وهذا
عجيب لمصادمته ما وقع في افصح الكلام قال الله تعالى قل لو انتم
تملكون وقد مضى الكلام في الباب الاول في فصل لو من حروف الامر
على هذا المثل وقيل الاصل لو كنتم فحذفت كان دون اسمها وفيه
نظر لان المعهود في مثله حذف كان ومرفوعها معا وقيل الاصل
لو كنتم انتم فحذفا اي فحذف كان واسمها على ما هو المعهود مثل
التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان اي هو اي الملتمس وفي
التوكيد وفيه ان فيه جمعا بين متنافيين الحذف والتوكيد ويكثر اي
حذف الفعل في جواب الاستفهام نحو ليقولن الله اي ليقولن
خلقهن الله وهذا من حذف الفعل ومنصوبه
واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وهو سا
حذف الفعل ومرفوعه المضمر واكثر من ذلك كله حذف القول اي فعل
القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي يقولون

سلام



اي يقولون سلام عليكم فحذف فعل القول مع مرفوعه المضمر ويحتمل فيهما
ان يكون المحذوف اسم فاعل من القول اي قايلين فلا يكون من امثلة
ما نحن فيه وسياتي عن المصنف ذلك في حذف الحال حتى قال ابو علي حذف
القول من حديث البحر قل ولا حرج وياتي حذف الفعل وتقديره
في غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم اي وايتوا خيرا وهذا مذهب سيبويه
ومنه قولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع
لك وقال الشاعر فواعديه سرحتي مالك او الربى بينهما
اسهلا اي فوافي ابت مكانا اسهل ومثله قولهم امته امرا
قاصدا اي ائت عن قصدا وايت امرا قاصدا والقرينة على تقدير
هذا الفعل ائت اولا تنتهيت عن بني تم لحبيت بما لا ينهى عنه
بل بما هو مريد موجب ان يكون منصوبا بانت او اقصد او ما في
معناهما كذا قاله الرضي قال [illegible] ولا [illegible] ذلك اذ
كون القرينة على المقدر ما ذكر في البيت المذكور في [illegible]
في الامثلة التي اوردناها وكذا [illegible]
حرا بحذف كان واسمها وعلى التقديرين فالكلام جملتان وقال
الغزال [illegible] واصوضا [illegible]
[illegible] والدار والايمان من قبلهم اي واعتقدوا الايمان
[illegible] قال ابو علي يكون الايمان باقيا على حقيقته
اوا نزلوا الايمان والعطف من قبيل عطف الجمل وجوز التميمي
في حواشيه على الكشاف ان يكون التجوز في الايمان على سبيل
الاستعارة بان يكون قد شبه من حيث ان المومنين من الانصار
تمكنوا فيه تمكن المالك المتسلط في مكانه ومستقره وتمدينه من
الدار حصينة تنوابعها ومرافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها
تخيلا محضا فاطلق على المتخيل اسم الايمان وحمل القرينة
التبوء اللازم المشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية
مانعه من ارادة الحقيقة وقال علفتها تبنا وماء باردا هو صدر
بيت من الرجز عجزه حتى شتت همالة عيناها قال العيني في
شرح هذا رجز مشهور بين القوم لم ار من عزاه الى احد
وضمير علفتها عايد على دابة وشتت بالشين المهملة اي غت
وعيناها فاعل همالة وهي صيغة مبالغة من همل فاض ويروى
بدت ويروى غدت فقيل في توجيهه المعطوف وشبهه فحذف
الفعل ومرفوعه ومنصوبه الاول لان الماء ليس مما يعلف
وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى انلتها واعطيتها اي ضمن

علمهما معني فعل اسلط علي المفعولين وقدر ابن عصفور المضمر
اطعمنها لان الماء مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه والزمواصحة
علفتها ما باردا وتبنا اي جبل يلزمكم صحة هذا التركيب
بنا علي دعوي التضمين فالتزموه و قالوا بصحته محتجين بقول
طرفة لها سبب ترعي به الما والشجر هو عجز بيت من ثاني
الطويل صدره اعمرو بن هند ما تري راي حرمة الهمزة
للنداء الصرمة بكسر الصاد المهملة وسكون الرا قال في الصحاح
القطعة من الابل نحو الثلاثين وقال في القاموس القطعة من
الابل ما بين العشرين الي الثلاثين او الي الخمسين والاربعين
او ما بين العشرة الي الاربعين او ما بين عشرة الي بضع عشرة وقالوا
الحمد لله اهل الحمد بالنصب على المدح وفي التنزيل وامراته حمالة
الحطب بالنصب على الذم ونظاير كثيرة وهذا النوع هو الوصف
المقطوع للمدح او الذم وهذه القراءة قراءة عاصم قال الزمخشري
وانا استحب هذه القراءة وقد توسل الي رسول الله صلى الله عليه
وسلم بجميل من احب شتم ام جميل وقالوا اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا فحذف الفعل الذي هو
كان وصل فانفصل ضميره وعوض عنه ما وقالوا الا اكلة
ان صرامها نه وما ان في اسمايها اي ما ثبت قال ابو
حيان ما هنا زايدة وقد وقع بعدها الجمل الاسمية المصدرة بان فمن
يري وصلها لا اسمية بتركها على حالة ومن ياتي ذلك يجعله
على حذف الفعل اي ما دام او ما كان ويروي في المثال
الثاني بجر يا نوم وان فعل يعني وعلى الرجل من الاسر بل هو كما قال
ابو حيان بمعني عرض واصله عن ابدلت عينه همزة حذف
المفعول وجله يكثر بعد لو شئت ونحوه من فعل الارادة والاختيار
اي يكثر بعد حذفه بعد فعل المشية داخلا عليه لو وكذا غيرها من ادوات الشرط
نحو فلو شاء لهداكم اي فلو شاء هدايتكم فانه لو علم السامع ان هناك شيا علقت
المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جي بجواب الشرط صار مبينا وذلك
اوقع في النفس لا اذا تعلق فعل المشية بغريب فانه لا يحذف
كقوله ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان
تعلق فعل المشية ببكا الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر به
السامع ويتقرر في ذهنه كذا افاده علما البيان ويحذف ايضا
وعمومه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم سفهاء ولا يعني
تنزيل الفعل المتعدي ههنا منزلة اللازم ولا يكون حذف المفعول
لانه



لانه حكم عليهم بجهل بولغ في توكيده وعقب بالاستدراك بنفي علمهم مكان الظاهر
ان المراد لا يعلمون ذلك كما يشهد به الذوق ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون
اي لا يبصرون ما يجري على المحتضر اي لا تدركون كنهه وعايدا اي فيكثر حذفه عايدا
علي الموصول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله وحذف عايد
الموصوف مفعولا دون ذلك اي دون حذف عايد الموصول مفعولا في الكثرة كقوله
وما شي حميت بمستباح اي حميته وهذا عجز بيت من الوافر صدره حميت حمى تهامة
بعد نجد وقد مر الكلام عليه في بحث ما يحتاج الي الرابط وحذف عايد
المخبر عنه دونهما في الكثرة اي دون حذف عايد الموصول وعايد الموصوف
كقوله علي ذنبا كله لم اصنع اي لم اصنعه وهو من مشطور الرجز
وقبله قد اصبحت ام الخيار تدعي وقد سبق الكلام عليه ايضا وقوله
ثلاث نسيت وثوب اجر اي نسيته واجره وهو عجز بيت من
ثالث المتقارب واقبلت زحفا علي الركبتين وهو ايضا مر ومر الكلام
عليه مستوفي في مسوغات الابتدا بالنكرة وجا حذف المفعول في غير
ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم يستطع فاطعام ستين
مسكينا اي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غريبه
اي غريب حذف المفعول حذف المقول وبقا القول نحو قال موسي
اتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر فالمحذوف مقول قولهم بدليل
اسحر هذا لانه انكار لمقولهم وجعل قاضي المفسرين حذف المقول
لدلالة ما قبله عليه ثم قال ولا يجوز ان يكون المحكي بالقول
اسحر هذا لانهم بتوا القول اي حيث قالوا ان هذا لسحر مبين
بل هو استيناف بانكار ما قالوه اللهم الا ان يكون الاستفهام فيه للتقرير
والمحكي مفهوم قولهم ويحذف ويجوز ان يكون معني اتقولون
للحق اتعيبونه من قولهم فلان يخاف القالة كقول سمعنا
فتي يذكرهم فيستغني عن المفعول ويكثر حذفه في الفواصل
ورؤوس الاي نحو وما قلي بعد قوله ما ودعك ربك الي
وما قلاك ويجوز حذف مفعولي باب اعطي معا قيد به لان
مفعولي باب علمت وظننت لا يحذفان معا قال الرضي اعلم ان
حذف المفعولين معا في باب اعطيت جايز بلا قرينة
دالة علي تعيينها فيحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي
ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة دون المفعولين
بخلاف مفعول باب علمت وظننت فانك لا
تحذفهما معا فلا تقول علمت وظننت لعدم
الفايدة لان المعلوم كذا المعلوم ان الانسان

ولا تخشى

لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فايدة في ذكرهما بدون المفعولين
واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقا فاما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما
في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل وسبب
القلة ههنا ان المفعولين ههنا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به على الحقيقة فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض
اجزا الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما
حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون
بما الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول
الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرايك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي
لا تخلنا ذلة على اغرايك الملك بنا نحو اما من اعطى قيل هذا مما نزل فيه
الفعل المتعدي منزلة اللازم ولا يقال لمثله حذف مفعولاه بنص المص
مما مضى قريبا وحذف ثانيهما فقط اي بدون الاول نحو ولسوف يعطيك
ربك فترضى اي يعطيك ما يرضيك واولهما فقط والاقتصار على الثاني
خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم وانما منع السهيلي
حذف المفعول الاول لانه فاعل في الاصل وترد عليه الاية وقوله
فانواحقه يوم حصاده حذف الحال اكثر ما يرد ذلك اذا كان
قولا اغنى عنه المقول نحو والملايكة يدخلون عليهم من كل باب
سلام عليكم اي قايلين ذلك وقد تقدم ان المص عد هذه الاية
من مثل ما حذف فيه فعل القول على انه بتقدير كون المحذوف
فعلا ومع ذلك فهو حال ايضا لكن الترجمة بحذف الحال المفردة
كما هو الظاهر ومثله في تقدير حال هو اسم فاعل من القول واذ
يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا اي
قايلين ربنا ويحتمل ان الواو للحال وان القول المحذوف خبر اي واسماعيل
يقول وقال ابو حيان معطوف على ابراهيم فهما مشتركان في الرفع
قيل كان ابراهيم يبني واسماعيل يناوله الحجارة وقيل الواو للحال
واسماعيل مبتدا واضمر الخبر التقدير واسماعيل يقول ربنا
تقبل منا فيكون ابراهيم مختصا بالبنا واسماعيل مختصا بالدعا
ومن ذهب ان الواو للعطف جعل ربنا تقبل منا معمولا لقول محذوف
عايد على ابراهيم واسماعيل معا في موضع النصب على الحال تقديره
واذ يرفعان القواعد قايلين ربنا تقبل منا ويويد هذا القول
قراة ابي وعبد الله يقولان ربنا باظهار يقولان انتهى بل ويقتضي
ان يكون المقدر فعلا لا حالا فيحتمل الوجهين كما في سلام عليكم كما

ان



ان القول حذف خبر الموصول الواقع مبتدا في والذين اتخذوا من دونه
اوليا ما نعبدهم الا ليقربونا اي قالوا ذلك ويحتمل ان الخبر هنا ان في هذه
الاية ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال من فاعل
اتخذوا او رفع خبرا اول عن المبتدا او لا موضع له لانه بدل من الصلة
بدل اشتمال هذا كله ان كان الذين الكفار اي ان كان عبارة
عنهم والعايد الواو اي واو الضمير من اتخذوا وكان التقدير والمتخذون
على صيغة اسم الفاعل فان اي الذين المعبودين عيسى والملايكة والاصنام
اي ان كان عبارة عنهم والضمير البارز حينئذ للكفار وان لم
يتقدم لهم ذكر لدلالة السياق عليهم والعايد محذوف اي اتخذوهم
وكان التقدير والمتخذون على صيغة اسم المفعول فالخبر ان الله
يحكم وجملة القول المقدر حال من فاعل اتخذوا كما عرفت او بدل
من الصلة حذف التمييز نحو كم صمت اي كم يوما صمت وقوله
تعالى عليها تسعة عشر اي ملكا او صنفا من الملايكة يلون امرها
ان يكن منكم عشرون صابرون اي عشرون رجلا وهو اي حذف
التمييز شاذ في باب نعم نحو من توضا فبها ونعمت اي فبالرخصة
اخذ ونعمت رخصة ووقع في صحيح مسلم من حديث جابر ان ابليس
يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساقه الى ان قال ثم يجي احدهم
فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امراته قال فيدنيه منه ويقول
نعم انت وتخرج على هذا وهو ان فاعل نعم ضمير مستتر فيها مميز بنكرة
محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا انت وانت
هو المخصوص بالمدح حذف الاستثنا
اي المستثنى يقال قبضت عشرة ليس الا اي ليس هو اي
المقبوض الا عشرة فاسم ليس ضمير مستتر عايد على المقبوض المفهوم
مما قبله وخبرها الواقع بعد الا محذوف وهو المستثنى وقول بعضهم
ان اسمها وخبرها محذوفان فان شيت قدرت الاسم قبل الا والخبر بعدها
وبالعكس ليس بمرضي لما فيه من الاجحاف بالكلام او ليس غير وقد
تقدم اي الكلام على ليس غير في بحث غير من حرف
الغين المعجمة حذف حرف العطف اجازه جماعة
منهم الفارسي وابن عصفور وابن مالك ومنعه جماعة
منهم ابن جني وابن الصايغ بابه الشعر كقول الحطيئة
ان امرا رهطه بالشام منزله برمل يبرين جار شد ما
اغتربا هو من اول البسيط ويقع في غالب النسخ منزلة
يبرين بدون برمل وهو خطا لخروجه عن الوزن حينئذ

والشام بالهمزة وتسهيل الاقليم المعروف وقال الجوهري بلاد تذكر وتؤنث
وحدها في المشهور من العريش الى الفراة طولا وقيل بالس والعرض سص له النووي
في تهذيبه وقال غيره من اجا وسلمى اي جبلي طي الى بحر الروم وما سامت ذلك
ويبرين اسم موضع بحرا الاحساء كذا في القاموس ويقال رمل يبرين وهو مثناه
تحتيه مفتوحة في اوله وفي الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان
منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاالمفرده التي لا ينصرف
فتقول هذه نصيبين ومنهم من يجري مجرى الجمع فتقول هذه نصيبون
ومررت بنصيبين ورايت نصيبين وكذلك القول في يبرين
وفلسطين وسيلحين وياسمين وقنسرين والنسبة اليه على هذاه
القول نصيبيني ويبريني وكذلك اخواتها واعترض عليه بان ما قاله
في النسب سهو وان الامر بالعكس فان الذي ينبغي ان يقال في النسبة
على القول الثاني نصيبي وعلى الاول نصيبيني وقوله شد ما اغترب معناه
ما اشد غربته وذلك لبعده من رهطه ووطنه اي ومنزله بيبرين كذا قالوا
انه على حذف حرف العطف ولك ان تقول ان الجملة الثانية صفة ثانية
لا معطوفة على الاول اي هي صفة بعد صفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا
لحما تمرا فقيل على حذف الواو العاطفة وقيل على بدل الاضراب
وهو ما قصد فيه الاول ولم يبين فساد قصده واضرب عنه الى الثاني وجعل
في حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو
بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان وحكى ابو الحسن
اعطه درهما درهمين ثلثة وخرج على اضمار او دون الواو لظهور ان ليس
الغرض اعطاء المجموع والا يقال اعطه سنة ابتدا ويحتمل البدل المذكور
يعني بدل الاضراب وقد خرج على ذلك اي على حذف العاطف ايات
احدها وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة
والذي يفهمه كلام صاحب النهر ان في قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة
جملة مستقلة كالتي قبلها فانه قال صح الابتدا في هذا وفي قوله وجوه يومئذ
خاشعة بالنكرة لوجود المسوغ ذلك وهو التفصيل اي تفصيل حديث
الغاشية وقيل وجوه الثاني بدل من الاول والثاني ان الدين عند الله الاسلام
فيمن فتح الهمزة اي من ان وهو الكسائي وقرا الباقون بالكسر اي وان
الدين عطفا على انه لا اله الا هو فيكون من جملة المشهود به ومن قرا
بالكسر فالجملة عنده مستانفة موكدة للاولى وقرى انه بالكسر وان بالفتح
على وقوع الفعل على الثاني واعتراض ما بينهما واجرا شهد مجرى قال تارة
وعلم اخرى لتضمنها معناهما وبسعده اي العطف اعجبه فصلا بين
المتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه المرتفعين وهما فاعل تشهد وما عطف

عليه



عليه بالمنصوب المشهود به يعني قوله انه لا اله الا هو وبين المنصوب
وهما انه لا اله الا هو وان الدين عند الله الاسلام واعتبرها منصوبين
نظرا الى ما هما عليه بعد حذف الجار والا فالاصل شهد الله بكذا وكذا المرفوع
وهو الملائكة واولوا العلم وقيل هو اي ان الاولى وصلتها وعليه
يقتصر قاضي القضاة ثم ان فسر الاسلام بالايمان او بما يتضمنه فهو بدل
كل وان فسر بالشريعة فبدل اشتمال او بدل من القسط والمعمول
للحكم على ان اصلها احكام ثم حول للمبالغة ولولا اعتبار هذا الاصل
لم يصح العمل لان صيغ المبالغة لا تعمل الا اذا كان لها بمعنى المبالغة
تشابهها وانما العمل لشبه الفعل وقال الحنفي قيد بذلك لانه لو لم
يكن اسم فاعل لذلك بل كان صفة مشبهة لم يعمل فيما ان الدين
عند الله الاسلام لكونه غير سببي وشرط معمول الصفة المشبهة
ان يكون سببيا اي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه
او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه والثالثة و كتعلمن الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه وقلت والجواب تولوا
وقيل هو حال من كاف اتوك بتقدير قد وقيل هو الجواب
للشرط بل قال ابو حيان هذا الاولى لقربه وتولوا جواب سوال
مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك اي اذا جاءهم الرسول وقيل
تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون
اي قلت لا اجد استئنافا اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا وقدر
انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم عليه وسط
هذا الاستئناف بين الشرط والجزاء كالاعتراض وزعم ان ذلك يحسن
ورده ابو حيان فقال لا يحسن ولا يجوز ولا يحسن في كلام العرب
فكيف في كلام الله تعالى وهو فهم اعجمي حذف فا الجواب
هو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر
عند الله مثلان اي فالله يشكرها وقد تكرر انشاد هذا البيت وتقدم
الكلام عليه وقد مرات ابا الحسن خرج على ان ترك خيرا الوصية اي
فالوصية وابا الحسن هو الاخفش والوضع الذي مر فيه ذلك هو
الكلام على الفا المفردة حذف واو الحال تقدم في بحث
ما يحتاج الى الرابط في قوله نصف النهار الما غامره ورفيقه بالغيب ما يدري
وقد مضى الكلام عليه مستوفى هناك اي انتصف النهار والحال ان الما
غامر هذا الغائص وقد سلف ثمة انه قد يروى بنصب النهار
فيكون فيه ضمير يعود على الغائص فلا حذف للواو واشتمال الجملة
الاسمية حينئذ على ضمير ذي الحال حذف قد زعم البصريون
الا الاخفش ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة

نحو وما لكم الا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم
او يصرف نحو انومن لك واتبعك الارذلون او جاوكم حصرت
صدورهم اي وقد اتبعك وقد حصرت وقد تقدم في الباب الاول في فصل
قد وعلل ذلك بان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي
فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال ولم تنف عنه ذلك الاحتمال فصلح
للحال وهو مشكل بما اسلفناه هنالك من الاعتراض المشهور
ومحصل ما ذكره غلط نشا من اشتراك الحال ما جواب
سيد المحققين عنه فراجع ذلك ان لم تقف على ذكر مسلك ثم ان
الشيخين لدخول قد على الماضي فصلوا تفصيلا حسنا فقالوا
ان كان الماضي منفيا فلا تدخل عليه نحو جاء زيد وما طلعت
الشمس او مثبتا غير متصرف فلا تدخل ايضا نحو جاء زيد
ليس يسرع وجاء زيد نعم الرجل غلامه او متصرفا وقد وقع
بعد الا او عطف عليه باو على معنى الشرط فلا تدخله بعدم
ايضا نحو ما تاتينا الا قلت حقا ولاضربنك ذهبت او مكثت
وان كان مثبتا غير ذلك فلا بد من قد وخالفهم الكوفيون
والاخفش من البصريين بنصا لصحة عدم فصل قد واختاره
ابو حيان لكثرة ما ورد منه بغير قد وقال ابو حيان ذهب
الكوفيون وكثير من البصريين الى انه لا يلزم دخول قد
وذهب جماعة من المتقدمين وعليه المتاخرون الى
انه لا بد من قد ظاهرة او مقدرة لان الماضي بعيد من
زمان الحال ثم صاحب التسهيل بعد ورد ما به هذا التقريب
لم يعتبره العرب بدليل ان الماضي بمعنى لا لفظا اذا وقع حالا لم يحتج
قد نحو جاء زيد ولم يتكلم واشترطها اي ذا اشترط الكوفيون
مع نحاة هذه ذلك اي دخول قد ظاهرة او مقدرة محمد الحاجبي
الواقع خبرا لكان واحدى اخواتها لظاهره كقوله عليه الصلاة
والسلام لبعض اصحابه اليس قد صليت معنا والمضمرة كما في
قول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة هو صدر بيت عجزه ليالي
لاقينا جذاما وحميرا وقائله زفر بن الحارث بن عبيد
عمرو بن معاذ بن يزيد بن عمرو بن الصعق ابو الهذيل الكلابي قاله
يوم مرج راهط وهو موضع بالشام شرقي دمشق كانت فيه وقعة
قتل فيها الضحاك بن قيس الفهري وكان زفر سيد قيس في زمانه وهو معدود في
الطبقة الاولى من التابعين من اهل الجزيرة شهد مع عايشة وقعة صفين مع معاوية اميرا على
اهل



اهل قنسرين ومات في زمن عبد الملك ابن مروان وبعد بيت الكتاب
فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض ابت عيدانه ان تكسرا
ولما لقينا عصبة تغلبية يقودون جردا للمنية ضمرا
سقيناهم كاسا سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت اصبرا
قوله وكنا حسبنا المراد انا كنا نظن في امر قوم ناجع خلاف
ما كنا نظن وهو من قولهم في المثل ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة
ويروى بدل عجز البيت ليالي لاقينا جذام بجيم مضمومة وذال المعجمة
قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى بحاء مهملة مكسورة اسم ارض بالبادية
فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها كذا في
الصحاح وحمير قبيلة مشهورة من قبائل اليمن والنبع شجر للقسي
وللسهام ينبت في قلة الجبل والنابت منه في السفح الشريان ومن
الحضيض الشوحط وقولهم لو اقتدح بالنبع لا ورى نارا مثل يضرب
في جودة الراي لانه لا نار فيه وقوله بعضه ببعض بدل من النبع بالنبع
وقد رد على الزجاج في منعه من تعدد البدل ويجاز في المثل ايضا النبع
بفرع بعضه بعضا فان غرضه ذكر مثالهم ولاعدائهم فشهد
لهم بالصبر في قوله ابت عيدانه ان تكسرا والتغلبية بالغين المعجمة
بعدها المثناة الفوقية وفتح اللام نسبة الى تغلب بكسر اللام ابن
وائل بن قاسط ابن هنب وقولهم تغلب بنت وائل ذهابا
الى معنى القبيلة كقولهم تميم بنت مرة والجرد جمع اجرد وقولهم تغلب
بنت وائل ذهابا قال في القاموس الاجرد قصير الشعر رقيقه وزعم
وللمنية متعلق بيقودون او بضمر وهو جمع ضامر من ضمر الفرس
ضمورا خف لحمه وفي قوله كانوا على الموت اصبرا شهادة لاعدائه
بالغلبة قال التبريزي وبعضهم تاول البيت على انه اراد انا القتل
كان فيهم اكثر وهو فاسد لان القصة مشهورة وان قوم زفر هربوا
وقال المصنف في شواهده هذه القصيدة من المفضليات فانه جعل
اعدائه كما في الشعر وفضلهم بالصبر وخالفهم البصريون
في اشتراط ذلك في خبر كان واخواتها واختاره ابن مالك وابو حيان
لوروده بدونها قد نظما ونثرا واجاب بعضهم وهو الكسائي وهشام
ان زيد لقام مو لها قد ومنعه سيبويه والفراء وكمال الجميع حتما في الماضي المثبت
المجاب به القسم انه يقترن باللام نحو تالله لقد آثرك الله علينا وقيل دقه
في قول اصحاب الاخفش اصحاب القسم على اخبار اللام وقد جميعا
للطول واختاره ابو حيان في بحره لكن قدر اللام فقط فقيل

و الاظهر انه دليل الجواب و تقديره انهم الملعونون يعني كفار مكة
كما لعن اصحاب الاخدود فان السورة وردت لتثبيت المؤمنين
علي اذاهم و تذكيرهم بما جري علي من قبلهم و الاخدود الخد
الشق في الارض وقيل تقديره لتبعثن ونحوه وقال حلفت لها بالله
حلفت فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالي هو صدر اول
الطويل وقد مضي الكلام عليه في بحث قد واما قوله لا بل البيت
وقوله مصرع ظلوا اين بعده يبكرون ينهم متي انه من ذلك
اي مما حذف منه في جواب القسم وعنه لا وهو لا ظلوا مستقبل معني
لا في جواب الشرط وساد مسد جوابه غاية ما فيه انه وضع فيه
الماضي موضع المستقبل اتساعا فلا يحتاج الي قد وهذا ما يكون
مع الجواب الماضي حقيقة اذا المعني ليظلن لكن النون لا تدخل في الماضي
وان كان معناه مستقبلا حذف لا التبرئة
اي التي لنفي الجنس حكي الاخفش لا رجل وامراة بالفتح من غير
تنوين واصله ولا امراة فحذف لا وبقي البنا في الاسم للتركيب
بحاله واذا لم تقدر لا تعين فيه النصب او الرفع حذف
لا النافية وغيرها اي غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها
بالواو فقيل المراد بغيرها لا الناهية وليس بصواب لانه
لم يذكر مثالا لحذف لا الناهية قال الشارح ولا اطلاق له
حاجزا بطريق الاستقلال لا يجوز ان نقدر نعم على معني لا تقم
واما بطريق التبعية فقد يكون نحو لا يهن العالم ولا يكرم الجاهل
اي ولا يكرم ومما ذكر ايضا يسقط ما قال البعض الاخر من الشارحين
يجوز في لا الناهية وغيرها بالعطف وانه صح ان يكون المراد
بغيرها النافية يطرد ذلك في جواب القسم اذا كان
المنفي مضارعا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وقوله
فقلت يمين الله ابرح قاعدا هو صدر بيت لامرئ القيس من اول الطويل
عجزه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي وقبله فقالت سباك الله انك فاضحي
الست تري السمار والناس احوالي وجملة سباك الله دعا عليه بالسبي
وهو الاسر والسمار المتحدثون ليلا جمع سامر واحوال بمعني حولي اي بازائي
يقال جلس حوله وحواليه واحواله وحواليه بمعني والاوصال المفاصل او القطع
وجمع وصل بالكسر وبالضم كل عظم لا يكسر ولا يخلط بغيره كذا في القاموس وقل
حذف لا النافية مع الماضي كقوله فان شئت اليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيك
ما دام عقلي حتي امدي السرمد البيت لا سيه وهو من ثاني المتقارب وعروضها

زاحفة

مزاحفة بالحذف وعليه فالاول مدرج اخر مصراعه الاول الف المقام وميمه
اول ثانية وتحتمل ان لا يكون مدرجا فيكون اخر صدره الميم واول عجزه
الواو الركن ويكون عروضه مزاحفة بالقبض وابتداوه مزاحفا بالثلم زنه
فعلا بسكون العين ونسيتك تقديره لا نسيتك وسهل الحذف منه كونه
ماضيا لفظا مستقبلا معني لعمله في ظرف مستقبل وهو ما دام عقلي شهادة السي ف
والسرمد الدايم والامد الغاية والمنتهي اي الي غاية الزمان الدايم وسهله
اي يسهل الحذف تقدم لا علي القسم لقوله فلا والله نادي الحي قومي
هو صدر بيت من الوافر عجزه هدوا بالمساه والعلاط وعزاه الشارح للمتنخل
وهو بفتح الخا المعجمة مشددة ويروي بدل قومي ضيفي وانشد الجلال
عجزه بلفظ طوال الدهر ما دعي الهديل ثم قال والبيت من مقطوعة لابي
اسامة الجشمي اولها وهادية فعدت لها سبيلا نجات وهي نافرة
نحول وهدوا كعدوا مصدر هدا بالهمز يهدا هدا وهدوا سكن قالوا
والثانية من مصدره بدل من الهمزة كما في مقرو والمساة مصدر ساءه
فعل به ما يكرهه والبا الداخلة عليه متعلقة بنادي والعلاط بكسر المهملة بن
علي زنه كتاب الخصومة والشر ويقال غلط بشرا اذ ذكره لسوء اتسم
الشاعر بالله ان الحي لا ينادون ضيفه بما يكره من مساءة وخصومة
بان يقولوا له اسكن ولا تتحرك عندنا يريد ان ضيفه عزيز كريم
لا يقابل الا بما يرضيه وفي ذلك ايما الي شرف الشاعر وعزته قال
الشارح وقد جعل المص وغيره النافي المحذوف من هذا البيت كلمة
لا وفيه بحث لان الفعل هنا ماض لفظا ومعني لان الانسان انما يتمدح
بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي كون المقدر لا فانها لا تدخل علي الماضي
لفظا ومعني لا مكررة ولا تكرير في البيت فينبغي ان يقدر ما وزعم المكو فيون
ان لا حذف في مثل هذا البيت وان المذكورة اولا هي باقي الجواب
قدم اعتنا بالنفي وفيه تقديم بافي جملة علي جملة اخري مع انه لا
لا ينافي في نحو قوله تعالي فلا وربك لا يؤمنون حتي يحكموك
فيما شجر بينهم وههنا تفصيل حسن وهو ان جواب القسم اذا كان
فعلا مضارعا منفيا فان كان النافي لا ومعه نون التوكيد فلا تحذف
لا منه نحو قوله تالله لا يحمد ن المرء مجتنبا فعل الكرام وان فاق الورى
حسبا وان لم تكن معه النون وهو الكثير نحو واقسموا بالله
جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت فكذلك ان لا تحذف للعلم بها وان
كان النافي ما وهو قليل لانها لا تنفي الا الحال الا انها استعيرت
ثم للاستقبال كما استعيرت لا للحال في قولهم مرض فلان حتي
انه لا يرجونه اي حتي هو الان لا يرجي فهل تحذف كما تحذف فيه خلاف

من منع احتج بعدم السماع وعاني الحذف من الالباس لانه لا يعلم حينئذ
هل الفعل للحال او للاستقبال ويأتي من المصنف قريبا بيان حكم ما وقع حذف
لا النافيه بدون القسم كقوله وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم يلاقونه
حتى يؤوب المنخل هو من ثاني الطويل وقايله النمر بن تولب ويؤوب
يرجع والمنخل بفتح المعجمة اسم شاعر غاب ولم يعرف له خبر ولعله
ولعله قايل البيت عند الشارح قال في القاموس ومنه لا افعله حتى
يؤوب المنخل واظنه احد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم
يرجعا فقالوا لا اتيك او يؤوب القارظان وانشد ابن مالك هذا البيت
في شرح كافيته وادعى انه مثال لما جمع فيه بين حذف القسم وحذف حرف
النفي من جوابه فانه اراد والله لا اتلاقونه قال وهذا في غاية الغرابة
انتهى وجماعة من النحاة تزويه كما عليه المصنف مما حذف منه لا النافيه بدون
قسم قال الشارح والظاهر ان راي ابن مالك اولى ليكون من قبيل
ما ثبت حذفه بقياس وقد قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا فقيل
هو على حذف لا النافيه ولا قسم اي لئلا تضلوا وقيل المحذوف مضاف
اي كراهة ان تضلوا او مخافة ان تضلوا حذف ما النافية
ذكر ابن معط ذلك في جواب القسم ابن معط هو الامام ابو الحسن
زين الدين يحيى بن عبد المعطي ابن عبد النور المغربي الزواوي الفقيه
الحنفي النحوي ولد سنة اربع وستين وخمسماية واشتغل بالمغرب
وهو اجل تلامذة الجزولي ثم رحل الى المشرق واقرا بها العربية
مدة ودخل دمشق ثم توطن مصر وتصدر بجامعها العتيق وروى
عن القاسم بن عساكر وتوفي بها في ذي الحجة القعدة سنة ثمان وعشرين وستماية
فقال في الفيته وان اتى الجواب منفيا بلا او ما كقولي والسما ما فعلا فانه
يجوز حذف الحرف اذا امنوا الالتباس حال الحذف ومقتضى هذين
البيتين جواز حذف النافي مطلقا في جواب القسم لكن حيث يؤمن الالتباس
فيقال والله افعل والمراد لا او ما افعل وعلل ذلك ابو علي بانه لو كان ايجابا
لم يخل من اللام او النون او منهما قال ابن الخباز في شرحها ومن
الكلام اللغز انك اذا قلت لصاحبك والله ابغضك كنت محبا
واذا قلت لانسان عقبته والله احبك كنت مبغضا قال
ابن الخباز وما رايت في كتب النحو الا حذف لا فقط
ولم ار حذف ما وقال شيخنا هو ابن اياز لا يجوز
حذف ما لان التصرف في لا اكثر من التصرف في ما
وقد اسلفنا ان حذف ما قليل وان منهم من منعه لانه
يؤدي الى الالباس وانشد ابن مالك فوالله ما نلتم وما نيل

منكم

منكم بمعتدل وفق ولا متقارب هو من ثاني الطويل وقايله عبد الله
ابن رواحة الانصاري الصحابي رضي الله عنه والوفق الموافقة بين
الشيئين كالالتحام يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن كفايتهم لا فضل
فيه كذا في الصحاح وقال اصله ما نلتم بما ان احدهما نافيه والاخرى اسم
موصول وحسن الحذف ثقل التكرار ثم في بعض كتبه قدر المحذوف
ما النافيه وفي بعضها قدره ما الموصوله والدليل على ان ههنا نافيه هو
دخول الباء في معتدل والعطف عليه بولا ونحتمل عندان يرجح ان يجعل بمعتدل
معتدل مفعولا به والبا زايدة واما المذكورة نافيه في الموضعين
والفعلان تنازعا وحذف المفعول من احدهما فلا نحتاج الى تقدير ما لا
نافيه ولا موصوله حذف ما الموصوله قاله ابو الفتح في
قوله باية تقدمون الخيل شعثا هو صدر بيت عجزه كان على سنابكها
المداما وقد تقدم الكلام على عليه في الباب الثاني في بحث الجملة المضاف
اليها وانما التزم ابن جني ذلك لقوله ان اية لا تضاف الا الى المفرد فيقال التقدير
باية ما تقدمون اي اقدامكم والصواب ان اية مضاف الى الجملة كما
مر هناك وفاقا لسيبويه وعكسه قول سيبويه في قوله باية تاخذ
الطعام هو صدر بيت عجزه الا من مبلغ عني تميما وقد مضى الكلام عليه عنه
ايضا ان ما زايدة ليستحق اضافة اية الى الجملة والصواب انها
مصدرية واية تضاف الى المفرد والى الجملة حذف في المصدر ية
اجازه السيرافي في نحو جئت لتكرمني ويقال لهذا اللام المقدر
بعدها لام كي لانها تعطي من السبب ما يعطيه كي لا ان كي مضمرة
بعدها وزعم السيرافي وابن كيسان انه يجوز اضمار كي بعدها كما
يجوز اضمار ان ولذلك سميت لام كي وحملها على ذلك ان العرب
اظهرت بعدها كي فقالت لكي تقوم كما قالت لان تقوم وانما
يقدر الجمهور هنا ان بعينها خاصه وهو الصحيح لانها ام الباب
ومن ثم تقدر حيث لا يصلح تقدير كي نحو للبس عباة وتقر عيني فهي
اولى بالجواز اي جواز التقدير او جواز الحذف من غيرها
من الحروف المصدرية ووقع في نسخة المحشي فهو اولى بالجواز اي
بالتجوز فيها بالحذف حذف اداة الاستثنا
لا اعلم ان احدا اجازه الا ان التسهيل شنع عليه الشارح في نفي هذا
العلم مع ان هذه المسالة مسطورة في التسهيل وقد كتب منه نسخا
وملا نحو اشيه ففيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على
الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا
زيد فهل هذا سوى حذف اداة الاستثنا والمستثنى جميعا وقد صرح

ابن الحاجب بالمسألة ايضا واجاز بيهما ذلك وقول المحشي في جواب
انه غير وارد علي المص لان مراده حذف الاداة وحدها مردود بان
الترجمة لو كانت كذلك لكانت اجازة السهيلي مقصورة على حذف
الاداة ولو لم يكن لقول المص بعد فتضمن كلامه حذف اداة الاستثنا
والمستثنى جميعا وجه فتامل قال في قوله تعالي ولا تقولن لشيء الاية
لا يتعلق الاستثنا بفاعل اذ لم يرد عن ان يصل الا ان يشا الله بقوله
ذلك بل هو مامور شرعا بذلك ولا بالنهي لانك اذا قلت انت منهي عن ان
تقوم الا ان يشا الله فلست بمنهي لان النهي حينئذ يكون معلقا على المشيئة
وهي غير معلومة فلا يتحقق المعلق لجهالة المعلق عليه فقد سلطه على ان
يقوم وبقوله ان شا الله ذلك اي فقد سلطت مخاطبك علي القيام
وقول شا الله ذلك وتاويل ذلك ان الاصل الا قايلا ان شا الله اي
الا قايلا مع ذلك القول الا ان يشا الله وحذف القول كثير انتهى اي
فحذف القول المستثنى لكثرة حذف القول وتبعته الاداة ضرورة
وقال المحشي فحذف قايلا لذلك فبقي الا ان يشا الله فحذف اولي اداة
الاستثنا وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا خرج
زعم فيه فتضمن كلامه حذف اداة الاستثنا والمستثنى جميعا ومما ادعى
المحشي حيث شنع الشارح على المصنف في دعواه عدم العلم بان احدا
اجاز حذف اداة الاستثنا الا السهيلي بان ابن مالك حكى الجواز وان ابن
الحاجب اجازه ان المراد بالترجمة حذف اداة الاستثنا وحدها
الا دفعها اخبر او حنيفي حذفها معا زعم ان قوله فيعضد
الجاز اعتراض من المصنف عما للسهيلي بانه قرر الاية من
حذف الاداة وحدها بما تضمن حذفها اي الاداة والمستثنى
معا وقد نقلنا عنه وجه تقريبه لذلك ولم يظهر لي وجه قوله
فالصواب ان الاستثنا مفرغ وان المستثنى مصدر
او حال اي الا قولا مصحوبا بان يشا الله اي فقدر المستثنى
مصدرا او الا متلبسا بان يشا الله ان قدر حالا وحذف هذا
المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشا الله فتكون الاية من باب حذف
المستثنى لا من باب حذف اداة الاستثنا وحدها واحدها
شهي المحشي فجعلها من ذلك وقد علم انه لا يكون
القول مصحوبا بذلك الا بان يشا الله الا
مع حرف الاستثنا وسائر معناه وطوى ذكره
لدلالة اي للعلم بمصحوبيته للمشيئة وليس المراد
وطيه بالكلية
بطي ذكره حذفه من اللفظ لتكون الاية من حذف الاداة كما فهم قوله
وبه



وهو بمعنى المصاحبة والملابسة واعلم ان ما ذكره المصنف من الصواب ماخوذ
من كلام ابن الحاجب في اماليه فانه قال في تقرير البحث في هذه الاية الوجه
ان يكون الاستثنا مفرغا كقولك لا يجي الا باذن زيد ولا يحتاج الا المشيئة
على ان يكون الاسم المحذوف اي المستثنى منه حالا او مصدرا فتقدير
الحال لا تخرج على حال الا مستصحبا لذلك وتقدير المصدر لا تخرج
خروجا الا خروجا مستصحبا لذلك كقولك ما كتب الا بالقلم وما يخرج الا
بالقدوم وحذفت الباء من ان يشا الله والتقدير الا بان يشا الله اي بذكر
المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستصحب في الاخبار عن الفعل المستقبل
هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط او ما في معناه كقولك لافعلن ان شا الله
او بمشيئة الله او الا ان يشا الله وما اشبه ذلك وما ذكر انه استثنا منقطع
او متصل عن غير ذلك فبعيد اما الانقطاع فلا يصح لانه يؤدي الى ان يكون
كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا قيده بشي او لم يقيده
وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القايل لافعلن غدا
كذا ان شا الله وجعله منقطعا يدرجه في النهي واما ما ذكر من انه متصل
باعتبار النهي فيؤدي الى ان يكون المعنى لا نهينكم الا ان يشا والنهي لا يتقيد
بالمشيئة لانه ان اريد تحقيق الاخبار عن كل محقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة
وان اريد نفس النهي الذي هو انشا فلا يقبل تعليقه على المشيئة وان اريد
دوامه الى ان يات تنجيزه فذلك معلوم من كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم
ان يكون كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل غدا مطلقا لانه استثنا للمشيئة
ايبرمت له وانما توجه لنفس النهي او دوام النهي واما ما ذكر من انه متصل
بقوله اني فاعل ففاسد اذ يصير المعنى اني فاعل بكل حال الا في حال مشيئة الله
فيصير منهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع اذ تحصل حينئذ المعنى على ان يقول
اني فاعل الا ان شا الله واني فاعل الا ان يشا الله وهذا لا يقوله احد
واما ما ذكره بعض المتاخرين زعم ان الاخفش لم يقل باستثنا فان اراد
القايل بالاستثنا اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد القايل بالاستثنا
اصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله اعلم
وقال بعضهم وهو مذكور في الكشاف يجوز ان يكون ان شا الله
كلمة تابيد كذا هو في النسخ والظاهر انه الا ان يشا الله اي لا تقولنه
ابدا الاقبل في ومثلها يكون لئلا تعودوا في ملتكم الا ان يشا الله
لان عودهم في ملتهم مما لا يشا الله سبحانه فيكون بمعنى ابدا
لعله التابيد وجوز الزمخشري ان يكون المعنى ولا تقولن
ذلك الا ان يشا الله ان تقوله بان ياذن لك فيه وهو بعيد
قال القاضي المغربي لا تقولن ذلك الا وقت ان يشا الله ومثاله

وهي اي ان التعبد باذن الله معلوم
مسجد وهو ان ذلك معلوم من كل امرء
في كل فعل ما بعدها ومنهي قال ه وما تشاؤون الا ان يشا الله وبطل
وهو انه بعض العلماء عن قولها ابو حاتم ذلك على اطلاقها اي سواقيد
بالمشية ام لا لان الاستثنا بالمشية انما عرض السهو فبقي ذلك على اطلاقه
ولا خلاف في جوازه والاستثنا مقيدا بالاستثنا وهذا لا تقتضا الا ذكور
بعد ايضا قول من زعم ان الاستثنا منقطع وقول من زعم
ان الا كيت الله كناية عن التابيد لتعليقه النهي فيبطل على طلاقه
حذف لام التوطية وان لم ينتهوا عما يقولون
ليمسن وان اطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا
وترحمنا لنكونن من الخاسرين لعدم صلاحيته الجملة
فيها للشرط اذ لا تدخل نون التوكيد في جوابه ولا يصدر
بان فدل ذلك على حذف لام التوطية قبل ان والجواب للقسم
الذي اذنت به اللام المقدرة وقيل في انكم لمشركون على حذف فاء
الجزاء لا حذف قبل الشرط خلافه فالا تغفر لي وترحمني
اكن من الخاسرين فان الجواب لا يصلح للشرط فاللام محذوفة
حذف ان ركبتن ويطرد مع ان خفيفة كانت او مخففة
وان المشددة نحو عجبتم عقيل ان اسلموا اي بان اسلموا
ويتلوا الله يمن عليكم ان هداكم اي بان والذي اطمع
ان يغفر لي ويطمع المسيد خلفا ربنا اي يطلب وان المساجد
اي ولان ان يعدكم انكم اذا متم اي بانكم وجا حذفها ايضا
في غيرهما والاول قياسي بخلاف الثاني فانه مقصور على السماع
نحو قدرناه منازل اي قدرنا له ويبغونها عوجا اي يبغون
لها اذا ذلك الشيطان يخوف اولياءه اي يخوفكم باوليائه فلا اوليا
يخوف بهم لا تخشون وقد يحذف الجار ويبقى عمله كقول رؤبة
يجوزان العجاج الاجزان الراجز وقد قيل له كيف اصبحت خير
عافاك الله بجر خير والتقدير بخير وقولهم بكم درهم اشتريت فدرهم
مخفوض بمن مقدرة على الجمهور والزجاج على انه مخفوض باضافة كم اليه
على الخبرية وردهان كم الاستفهامية لا تقبل الاضافة الا انها مبنية على
وهي لا تقبل الاضافة واعلم ان في جر تمييز كم الاستفهام بغير من ظاهرة ثلاثة مذاهب
احدها الجواز مطلقا منقول عن علام ملكت عن الاستفهام
الثاني لا يجوز مطلقا الثالث جوازه بشرط ثلاث
ان يجر كم بحرف جر وان يكون التمييز مفردا ولو كانت من ظاهرة
جاز الجمع والافراد وان لا يفصل بين التمييز وكم فمتى فات شرط منها لم يجز
بنال



وقال في القسم لاافعلن بجر الاسم الشريف وواو القسم محذوفة
وجزم بعض محشي الكتاب فيما وجدته بخطه بان الاول سماعي
والثاني قياس وقد صرح ابن مالك ايضا بقياسيه حذف الجار
في مثل قولك زيد بالحرمين قال بمن مررت قال وهذا هو الصحيح لقوله
صلى الله عليه وسلم اقربهم بابا بالجر في جواب من لهما ان لي جارين
قال لهما اهدي ويقول العرب خير بالجر في من قال كيف
اصبحت بحذف الباء وابقي عملها لان معنى كيف باي حال فجعلوا
معنى الحرف دليلا عليه فلو لفظ به لكانت الدلالة اقوى وجواز
الحذف اولى قال ابو حيان وينبغي ان يثبت في القياس على ذلك
حذف ان الناصبة وهو مطرد في اماكن معروفة
جوازا في بعض ووجوبا في بعض فالاول كبعد عاطف الفعل على
اسم صريح وبعد لام الجر غير الجحود ما لم يقترن الفعل بلا بعد اللام
فيتعين الاظهار ونحو في الجازم والثاني بعد لام الجحود وحتى
المرادفة لان او كي الجارة او الا او الواو الواقعة موقع الحال بعد فا السبب
جوابا لامر او نهي ودعا او الاستفهام لا ينقضي فيقع الفعل او نفي
محض او ما ول او عرض او تحضيض او تمن او رجا وبعد واو الجمع
واقعة في مواضع الفا وشذ في غيرها نحو خذ اللص
بالحذر لا يقاس عليه
اي قبل ان يا خذك فحذفت ان وبقي الفعل منصوبا
ومن يحضرها بنصب احضر اي لان احضر لها ولا بد من تقييدها ان تتبعها اي كما
ان يتبعها وقال به سيبويه في قوم ونهنهت بعد ما كدت
افعله هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره فلم ارمثلها حامة
واحد الا ان اجزاءه الثلاثة الاول مراجعة بالقبض ولا اعرف
انشاده والبيت قال العيني لعامر بن حوين الطائي وكذا
هو في الاغاني وفي شرح شواهد الكتاب للزمخشري انه من ابيات
قالها في هند اخت امرئ القيس بن حجر لما هرب من النعمان بن
المنذر ونزل على عامر وارادوا عامر الغدر به فتحول عنه والحباسه ضبطها
العيني بالخاء المعجمة مضمومة وموحدة وسين مهملة قال الجوهري العنم
وفي القاموس العنتيم وهو الخلاف لحملها بالحاء المهملة
وزنا ومعنى ورجل صوس اي ظلوم وانما هو ضوس بالخاء المعجمة
ففي القاموس خنس الذي يكفي اخذه وقلانا حقر ظلمه وعشم وخانوس
الظلوم والخناسة والخنانسة بعضها الغنيمة ولم يحك الخناسة بمعنى
الظلامة ولا ان كان من الركية البصرية كان هيلها مفعولا ثانيا
وخناسه واحدا الاول وان كان من البصرة فيملها اما مفعول وخناسه

والضمير
واحد بدل منهم او صفة تقدمت وصارت حالا والمفعول خامس واحد
في ضلة عايد على العاطف الطمن هنا وعلى هند ففرق لي مطلع الابيات
اظعان هند تلكم المتحملة ونهنهت معناه كففت اي وكففت نفسي
بعد ما قاربت ان افعل فافعله في البيت منصوب بان محذوفة وقال
المبرد افعلها ثم حذف الالف منها وضم اللام وقيل حركة الهاء
وهي الفتحة الي ما قبلها وصار يخيل انه منصوب وانما الفتحة فتحة
بنا وهي لغة محكية عن الطايين وقيل الاصل افعلنه بنون التاكيد
ثم حذفت قال المصنف في شواهده وهذا القول والاول وهو حذف
ان ضعيفان والارجح الثاني لان ذلك علم من لغة قبيلة ولان الضمير راجع
الي الخباسة وهي مونثة فاذا قلنا اصله فعلها كان جاريا على القياس
واذا قلنا افعله كان مخالفا لم ومهما امكن الجري على القياس
والظاهر لا يعدل عنه وقال الزمخشري الضمير في افعله راجع الي
المصدر اي بعد ما كدت افعل فعلا يجوز ان يرجع الي القدر لانه اراد ان
يقدره وهذا اي ما قاله المبرد اولى من قول سيبويه لانه اضمار ان
في موضع حقها ان لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد فانه لا يكاد
يقترن بها الا بعد بالبعد بعد ذلك بابقاء عملها وقد يعارض بما يوجد
في بعض النسخ بان تعليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه اولى
وان امتنع الفعل بعد اضمار ان سهل الامر اذ ليس يبقى
اثر الحذف بعد حذفه فكانه لم يكن ومع ذلك فلا يقاس ايضا
ومنه قل افغير الله تامروني اعبد ومن اياته يريكم البرق
وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه فالفعل المضارع المرفوع
فيهما كان منصوبا في الاصل فلما حذف ناصبه عاد مرفوعا
وهو اي رفع الفعل بعد اضمار ان لا ستحسن في رواية بيت
طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد
اللذات هل انت مخلدي هو من ثاني الطويل وقد تقدم
الكلام عليه وقرئ اعبد بالنصب على بقا العمل بعد الحذف
كما روي احضر كذلك اي بالنصب وذلك على خلاف الاشهر
وانتصاب غير في الاية على القراتين قراءة الرفع وقراءة النصب
لا يكون باعبد لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول لان ان المقدرة موصول
حرفي والمقدر له حكم الملفوظ بل بتامروني وان اعبد بدل اشتمال الي تامروني
بغير الله عبادته رفعت او نصبت اي تامروني بعبادة غير الله وحذف لام الطلب
هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له ليفعل اي ان حذف لام الطلب يطرد
في جوابها امر المخاطب وجعل منه قل لعبادي يقيموا وقل لعبادي يقولوا
يقولوا

٢٩٢
يقولوا وقيل هو جواب الشرط محذوف تقديره ان يقل لهم او جواب
الطلب اي قل لهم اقيموا ويقولوا قال ابو حيان معمول القول محذوف
تقديره قولوا التي هي احسن والجزم يقولوا على انه جواب الامر
الذي هو قل قاله الاخفش وهو صحيح المعنى على تقدير ان يكون عبادي
يراد بهم المومنون لمسارعتهم لامتثال امر الله حتى انه تتنفس ما يقال
لهم ذلك يقولوا اي ان في ذلك ايذانا بانهم لفرط مطاوعتهم الرسول بحيث
لا ينفك فعلهم عن امره وانه كالسبب الموجب وعن سيبويه انه ايجزم
على انه جواب الشرط محذوف اي ان يقل لهم يقولوا فيكون المحذوف
معمول القول والشرط الذي يقولوا جوابه وقال المبرد الجزم جوابا
بالامر الذي هو معمول قل اي قل لهم قولوا التي هي احسن يقولوا
وقال الزجاج الجزم بلام الامر اي مقدره ومقول القول مذكور لا
محذوف وقيل يقولوا مبني وان كان مضارعا لحلوله محل فعل
الامر المبني ونحو ان حذفها مختص بالشعر فهو حذف
ضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس هو صدر بيت من
الوافر تمامه اذا ما خفت من امر تبالا والاصل لتفد فحذفت اللام ضرورة وقد
تقدم الكلام على هذا البيت في بحث اللام المفردة من حروف اللام وحذف
حرف النداء يجوز باطراد جوازا نحو ايها الثقلان يوسف اعرض عن هذا
ان ادوا الي عباد الله وشذ اي الحذف في اسمي الجنس والاشارة قال
الرضي اما الجنس فالمراد منه هنا كل نكرة يصح تعريفها باللام سوى تعرف
بالندا نحو يا رجل بالضم او لم تتعرف نحو يا رجلا وسوا كان مفردا كما مر او
مضافا نحو يا غلام رجل يا حسن الوجه او مضارعا للمضاف نحو يا طالعا جبلا فقصد
بهذه الثلاثة الي واحد بعينه او لا والاكثرون على امتناعهم من حذفه اما من النكرة فلان
حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادي مقبلا عليك متنبها لما تقول
له وهذا لا يكون الا في المعرفة واما من المعرفة بحرف الندا فلان
الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به
لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المعرف
بها وحرف التعريف اولى منهما بعدم الحذف اذ هو مفيد مع
التعريف التنبيه والخطاب فان قيل جوز حذف حرف الندا من اي نحو
ايها الثقلان وهو جنس معرف بالندا والجواب ان المقصود بالندا هو
وصف اي وهو معرف قبل الندا باللام فجاز حذفه لذلك الا ترى انه لا
يجوز الحذف من يا ايها الا من غير ان تصفه هذا بذي اللام كما لا يجوز
الحذف فيها هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف الندا من اي بوصفه
نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وان اسم الاشارة فانه

موجها ايا ربه للمخاطب الحي بنحو وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى
اي مخاطبا تنافر ظاهر كما صرح في الدماميني ذكرا الاصل وجعل مخاطبا
اضيف الى الاشارة ظاهر تدل على تنبيه وجعله مخاطب وهو حرف
النداء فذلك ح وتقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما
ذكر من اسمي الجنس والاشارة ظاهر في ان حذفه من منادى غيرهما
ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع
تعويض الميم المشددة في الاخر وذلك لان نحو ما فيه اللام ان يتوصل
الى نداه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة
كالعوض ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا وما قاله المحشي بانه
لا وجه لايراد خصوص كلمة الله فان حرف النداء لا يحذف ايضا
من المندوب نحو يا عمراه ولا من المستغاث نحو يا لله ولا من المنادى
البعيد لان المراد فيهن اطالة الصوت والحذف ايضا ينافي المضمر
كما نقل دونه ولك ان تقول لا نسلم ان ظاهر قول المصنف اشد
في اسمي الجنس والاشارة يفهم تقييد حكم الشذوذ به ليفهم ان الحذف
من غيرهما ليس شاذا او يرد عليه ما يرد فان الحكم بشذوذ امرين
من امور لا تستلزم ان ما عداهما ليس شاذا على ان الكلام في حذف
حرف النداء من المنادى او المندوب او المستغاث ليسا بمنادى
نحو اصبح ليل معناه يا ليل ادخل في الصباح وصر صبحا وهذا
قالته ام جندب زوج امرئ القيس تتبرم به قال في الصحاح
وكان امرؤ القيس مفركا تبغضه النساء وهو الذي تبغضه النساء
ويقال انه سألها عن سبب تفريك النساء له فقالت انك ثقيل
الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة وقوله بمثلك هذا
لوعة وغرام هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره اذا هملت
يوما لها قال صاحبي وقائله ذو الرمة ولوعة الحب حرقته وقد
لاعه الحب يلوعه والتاع فؤاده احترق ويروى اذا هملت
عيني وهذا اي يا هذا لوعة مبتدا موخر وبمثلك خبره ولحن
بعضهم المتنبي في قوله اي نسبه الى اللحن وخطأ الكلام
هذي برزت لنا فهجت رسيسا وهذا صدر بيت من
ثاني الكامل عجزه ثم انصرفت وما شفيت نسيسا اي
يا هذي والرسيس ابتداء الحب والنسيس بقية النفس وقيل في اوله
ومهملتين بينهما مثناة تحتية بقية الروح وغاية جهد
الانسان واجيب بان هذي مفعول مطلق لانه
منادى حذف حرف ندائه اي برزت برزة

ياهدى



يا هذي البرزة وقد يقال لا حاجة الى ذلك ويمنع التخلص التلحين
المذكور لان المتنبي كوفي يقول كاصحابه بجواز حذف حرف النداء من
اسم الاشارة فاقتحم التمحل لتصحيح استعماله ورده اي رد
هذا الجواب ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر
المشار اليه كضربته ذلك الضرب ويرده اي يرد هذا الرد ببيت
انشده اي ابن مالك وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي
وصحابتك اياك ذاك قليل هو من ثاني الطويل والملال سآمة
ومعنى البيت على ما ذكر المصنف انك قد مللت صحبتي وصحبتي
اياك قليلة فلا تملل وقوله ان الذي ظهر لي ان ذاك
اشارة الى الملل المفهوم من قوله مللت او الى الامر الذي تضمنه
هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اياي وصحبتي اياك
فيما اخال والحال هذا الامر قليل في الاصحاب فقوله ذاك
مبتدا اخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة اعترضت بينهما واتى بها بعد
الجملة السابقة لبيان ان الاصحاب ربما تندم عليها تنشأ عن ظن لا يقين
كما تقول زيد قائم اظن فليست الاشارة الى مفعول مطلق ولم
يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت وتلطف المحشي فقال
وجهه ان ذاك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتك ولم ينعت
اسم الاشارة بالمصدر بل اخبر عنه اما على التعليق بلام الابتداء او حذفت
ضرورة كما قال سيبويه في ابي وجدت ملاك الشيمة الادب وفي
وما اخال لدينا منك تنويل ان الاصل لملاك وللدينا واما على الغاء المتوسط
لان المتوسط المبيح للالغاء ليس التوسط بين المعمولين اقوى والعامل
هنا قد سبق بالمبتدا الذي هو صحابتي كما قيل في البيتين انهما من
الغاء المتوسط لان العامل في الاول سبق بان وفي الثاني بما النافية
ونظيره متى ظننت زيدا قائما فانه يجوز فيه الالغاء والحوال التزام
نعت اسم الاشارة الى المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا انه ملتزم مطلقا
فلا يتجه الرد بالبيت كما قال ح حذف همزة الاستفهام
قد ذكرنا اول الباب من الكتاب فانه حسب بين هناك ما اختصت
به همزة الاستفهام من الاحكام ذكر منها حذفها واورد له امثلة
وقال ابن مالك في التوضيح وقد كثر حذف الهمزة اذا كان معنى
ما حذفت منه لا يستقيم الا بتقديرها كقوله تعالى وتلك نعمة
تمنها علي قال ابو الفتح وغيره اراد او تلك ومن ذلك قراءة ابن
محيصن سواء عليهم انذرتهم بهمزة واحدة وقراءة ابي جعفر
سواء عليهم استغفرت لهم بهمزة وصل مكسورة ثم اورد امثلة

فيغتفر بالتوسط الغاء في الكلام مقتضى للالغاء ايضا ثم الالغاء المتوسط [illegible]

من كلام العرب ومن الاحاديث النبوية صلى الله عليه وسلم على قائلها
وقد ساغ ... ان بعضهم ادعى ان الحذف ضرورة وان الكلام سيبويه
يدل عليه واسلفنا ان ابن قاسم قال المختار اطراد حذفها اذ الكلام
بعدها ام المتصلة لكثرته نظما ونثرا احذف
نون التوكيد يجوز في نحو لا تفعلن اي يجوز حذفها من جواب
القسم المؤكد بها في الضرورة كقوله فلا والله لا تأتيها جميعا
ولو كانت بها عرب وروم هو من اول الوافر وقائله عبد
الله بن رواحة الانصاري رضي الله عنه من قصيدة قالها في غزوة
مؤتة وبها استشهد والروم الجيل المعروف من ولد الروم بن
عيصو بن اسحق عليه السلام يقال رومي وروم مثل زنجي وزنج
فليس بين الواحد والجمع الا الياء المشددة كما قالوا تمرة وتمر ففرقوا
بين الواحد والجمع بالتاء والاصل لا تأتينها ويجب حذف الخفيفة
اذا لقيها ساكن لامتناع تحريكها وانما حذفت عنده دون التنوين
حطا عن مرتبته لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد
عن المانع من اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك
من الفعل بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم
فضل على اللاحقة للفعل نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن
واذا وقفت على اضربن والحق له هل قلت اضربا بقلب النون
الخفيفة الفا وقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه واصله لا تهينن بنون ساكنة بعد ميم الكلمة حذفت لالتقاء
الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا وقد تقدم الكلام على هذا البيت مستوفى
في محل حرف من حروف المعاني من الباب الاول واذا وقفت عليها
تالية ضمة او كسرة اي ويجب حذف الخفيفة اذا وقف عليها وقبلها
ضمة او كسرة ورد حينئذ ما كان حذف لاجلها اي لاجل النون
من واو الضمير وياء فيقال في اضربن يا قوم اضربوا بضم الباء
بحذف النون واعادة واو الجمع وفي اضربن يا هند اضربي بكسر الباء
بحذف النون واعادة ياء الواحدة وقال يونس الواو والياء عوض
من النون ويفهم من ذلك انه اذا وقف عليها تالية فتحة لا تحذف
وانما تقلب الفا تشبيها لها بالتنوين وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله
اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس هو من اول
المنسرح وقائله طرفة بن العبد وقال ابن بري انه مصنوع عليه اضرب
امر من الضرب وضبطه بعضهم بالصاد المهملة والفاء على انه امر من الصرف
قال العيني وليس بصحيح واصله اضربن بنون التاكيد الخفيفة فحذفها للضرورة
ونفي

٢٢٤

ونفي اخا الفقر مفتوحا والهموم مفعوله وطارقها بدل منه وهو ما طرق الرجل
الى اهله ليلا وضربك مصدر نوعي مضاف الى الفاعل واصله كضربك والقونس
مفعوله وهو بفتح القاف والنون بينهما واو ساكنة واخره سين مهملة العظم
الناتئ بين اذني الفرس وفي نوادر ابي زيد قال الشدني الاخفش ... مصنوعا
لطرفة فذكره بلفظ اضرب وبلفظ بالسوط بدل السيف وقيل ربما في
التنزيل واحتج بعضهم على ذلك بقراءة من قرأ وهو ابو جعفر المنصور
الم نشرح بالفتح والاصل نشرحن وقيل ان بعضهم اي بعض العرب
ينصب بلم ويجزم بلن فجاءت القراءة المذكورة على لغة هذا البعض
ولعلك تقول معترضا لعد المحذوف فيهما اي في البيت والاية على
تلك القراءة النون الشديدة فيجاب بان تقليل الحذف اي المحذوف
والحمل على ما ثبت حذفه اولى وهي الخفيفة اولى حذف نون التثنية والجمع
هذه الترجمة لم توجد في بعض النسخ ... تحذفان لزوما للاضافة
ولو تقديرا نحو تبت يدا ابي لهب وانا مرسلوا الناقة ولشبه الاضافة نحو لا
غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو اذا لم تقدر اللام مقحمة ولتقصير الصلة
نحو الضاربا زيدا والضاربو عمرو ولام التاكيد قليلا نحو انكم لذائقو العذاب
فيمن قرأ بالنصب وللضرورة نحو قوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل
بالحر اجدر فيمن رواه برفع اسار ومنة اي وما عطف عليه ولو جر
برفع اسار ودم لكان اولى واما من خفض فللاضافة وفصل
بين المتضايفين هو اما بلفظ الماضي والجملة معطوفة او مستانفة بالواو
واما نصب المصدر عطفا على الاضافة ولم ينفك البيت عن ضرورة على
الروايتين والبيت من ثاني الطويل وقائله تأبط شرا وظاهر كلام
ابن جني ان الفصل فيه بما بين المتضايفين غير ضرورة فانه قال
وعلى هذا تقول هما غلاما اما زيد واما جعفر كذا في شرح مشكل
الحماسة له والخطتان بضم الخاء المعجمة وبالطاء المهملة تثنية خطة وهي
الامر والقصة والاسار بكسر الهمزة الاسر وجوز بعض شارحي الحماسة
ان يكون رفع اسار ومنة ودم على الحكاية وانما حذف النون مع ذلك للاضافة
كانه قال هما خطتا قولكم اما كذا واما كذا وكانهم يريدونه على الخصلتين
فاخذ يتهكم عليه ويحكي مقالتهم والمعنى ليس لي الا احدى الخصلتين
... للاسر والتزام منكم ان رايتم العفو او القتل وهو اولى بالحر
لما فيه ذلك وقد تلتها بخطة اخرى ذكرناها فقال واخرى اصادي النفس عنها وانها
لمورد حزم ان فعلت ومصدر فرشت لها صدري فزل عن الصفا
به جؤجؤ عبل ومتن مخصر والمراد بهذه الثالثة الفرار بالحيلة التي دبرها و
المصاداة ادارة الراي في تدبير الشيء والاتيان به على اتم وجه والصفا الحجر الاملس والجؤجؤ الصدر

بحجبت وهو نبي كهد الصدر وعلى صحم وتثنا الظهريا لمتناه الغرفة
مكتنفا الصلب من يمين وشمال ومخصر دقيق والخلة التي شار الساهر
ما حكاه صاحب الاغاني من ان تابط شرا كان شار رتقطلا من جبل
ليس غير طريق واحدة ما حرت علي حيان ذكر الوضع وخيره بيت النزول
على صحمه او الى نفسه من الوضع الذي ظن انه لا يسلم فصب العسل
الذي معه على الصخر وشد صدره على الزق ثم لصق بالصخر فلم يبرح يزلق
عليه حتى نزل سالما وجعل يكلمهم ولا ان بينهم وبين الموضع الذي استنزله
على الطريق ثلاثة ايام والبيت من قصيدة مطلعها اذا المرء لم يحتل وقد جد جده
اضاع وقاسى امره وهو مدبر ولكن اخو الحزم الذي ليس نازلا به الخطب
الا وهو للقصد مبصر فذاك قريع الدهر ما عاش حول اذا سد منه منخر
جاش منخر وجد جده اسناد مجازي معناه ازداد جده جدا
واضاع ضيع ومعناه شتت وهو مدبر اي تولى والحزم بالزاي
الشدة والضبط واخو الحزم صاحبه الذي يستعد للامر قبل نزوله
وذاك اشارة اليه وقريع الدهر من قرعته اختبرته بقوارعه …
من قرعة الدهر بنوائبه حتى جرب … فعيل بمعنى مفعول
والحول بضم الحاء وتشديد الواو المحتال من حال وقوله سد … مثل
للمكروب المضيق عليه وجاش تحرك واضطرب اي انه لا … 
الحيل لا يوخذ عليه طريق الا اخذ في اخرى ومن ابيات هذه القصيدة قوله
فابت الى فهم وما كنت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر واختلفوا
في قوله لا يبعد الورد طارسه القباب بجر القباب قد رواه المحشي
بلفظ رب حي واحد القبيلة وهو … مفرد اللفظ … بمعنى الجمع
معنى … لكن رعاية للفظ ومعناه وقرا … لفظه
فقال عرندس ذي طلال ومعناه فقال لا يبعد الورد طارس وهو
عجز بيت من الخفيف لم يسم قائله صدره كل حي عرندس ذي طلال
والعرندس من صفات الابل الشديد واستعمله هنا للعقلاء على جهة
التشبيه البليغ او الاستعارة على قول والطلال بفتح الطا المهملة الحالة
الحسنة والهيئة الجميلة وجر القباب اما بلام محذوفة اي للقباب واما على ان الاصل
القبابي بياء النسب للمبالغة وهذا الاختلاف … على قوله واختلفوا في حذف
التنوين يحذف لزوما لدخول ال نحو الرجل
والاضافة نحو غلامك لان الاضافة وال لا يجامعان التنوين
… وتلخيص هذا المعنى من قال كاني تنوين وانت اضافة فحيث تراني
لا تحل مكاني ولو جعل اضافة ومخاطبه تنوينا لطابق
المعنى ولمانع الصرف نحو فاطمة اذ التنوين من خصائص المنصرف
والقول بان التنوين يحذف في غير المنصرف مبني على ان الاصل في الاسم
التمكن



التمكن ان يكون منصرفا وللوقف في غير النصب اي في الرفع والجر لان التنوين
انما يلحق اخر الاسم اذا كان متحركا لاجل حالة الوقف واما في النصب
فلا يحذف لالتقاء الساكنين وانما تقلب الفا لخفة الالف الا في ربيعة فيحذفونه ايضا
وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف واما على قول
الاضافة فحذفه لها فاما قوله اسلمني الدنوي شراحي فضرورة اي ان نون
تنوين هذه النون في اسلمني انما يكون في ضرورة الشعر خلافا للمصنف
فانه قال يجوز ذلك في السعة فيقال زيد ضاربني بنون قبل الياء والياء
في محل نصب على المفعولية لا في محل خفض على الاضافة وهذا المصراع
عجز بيت من الوافر وصدره وما ادري وظني كل ظني وشراحي
فاعل اسلمني لاعتماده على الاستفهام والياء ضمير متصل مفعوله وهو
ترخيم شراحيل علم رجل لا ينصرف عند سيبويه في تعريف ولا تنكير
لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في التنكير كذا يفهم
من الصحاح وفي البيت ضرورة اخرى وهي الترخيم في غير الندا وسماه
بعض ارباب البديعيات الاكتفا ويعدونه من المحسنات وقيل يمكن
ان يكون شراحي … حذف حرفه … خبر المحذوف انت
… الى قومي يا شراحي ثم هو نون الوقاية لا تنوين وهو مختار
ابن مالك كقوله وليس الموافيني ليرفد خايبا اذ لا يجتمع التنوين
مع ال هذا يقع في بعض النسخ … وهو للرد على هشام في قوله
الا نون اسلمني نون تنوين لا وقاية والياء مضاف اليه مجرور
لا مفعول منصوب فان دعواه هذه لا … في البيت لان
ال مانعة من كون النون تنوينا فلم يبق الا انها نون وقاية
لحقت الاسم شذوذا للضرورة والموافي اسم فاعل من وافاه اتاه
وليرفد على البناء للمفعول اي ليس من ياتيني طالبا للرفد والعطا خايبا
ولكون الاسم اي ويحذف التنوين لزوما لكون الاسم علما اما كان او
كنية او لقبا موصوفا بابن مضافا الى علم من ابن وابنة
فلو فات الاتصال نحو زيد الفاضل ابن عمرو لم يحذف
التنوين فالشروط اربعة احدها ان يكون علما فلو كان
غير علم لم يحذف الثاني نحو رجل ابن زيد الثاني ان يكون
موصوفا بابن او ابنة فلو وصف بغيرهما لم يحذف الثالث
الاتصال كما قدمنا الرابع ان يكون الابن او الابنة مضافا الى علم
فلو كان مضافا الى غير علم لم يحذف والظاهر من اطلاق العلم
انه شامل لما كان اسما لاب الاول او جده وبعضهم يشترط

ان يكون ا بالاجوا ووجهه ان الحذف منوط بالكثرة واكثر ما يجري الاسما
الى ابيه لا الى جده قال الرضي ولكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا طلب
تخفيفه لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قولك هذا فلان بن فلان فانه كناية عن العلم اي فله حكمه واما لم يكن
بين علمين نحو جاءني زيد بن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين
لفظا والالف خطا لقلة الاستعمال وكذلك اذا لم تقع صفة نحو زيد
ابن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين جزء
من الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست
هذه العلة موجودة في المبتدا وخبره وفي امالي ابن الحاجب وقياسه
ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان تكتب كل كلمة بالحروف التي ننطق
بها عند الابتدا والوقف والدليل على ذلك كتابتهم محمد ابنه باثبات الالف في
واثبات الالف في الله وقياس ابن ان يكتب بالالف لانك لو ابتدات
به لقلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرة الاستعمال ولذلك
حذفت العرب التنوين ... الاول فللعلة التي حذفت العرب التنوين
حذفت الكتاب الالف واشترط في رسمه بدونها الف ان لا يكون في اول
سطر لانه في محل يبدا به غالبا لان القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم
يبتدي باول السطر الذي بعده فهو ان يكتبوه على غير ما يوجب
النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كانت على خلاف القياس انما كان
لكونه جرى مجرى الوصل الغالب فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف
لم يكن للحذف وجه او بنت عند قوم من العرب ومن تبع في بنت قال
لم يكثر استعمالها فاما قوله جارية من قيس ابن ثعلبة هو بيت من مشطور
الرجز ومصراع من تامه وبعده كريمة اخوالها والعصبة وربما
روي بعده كانها حلية سيف مذهبه ولا يعلم القائل فضرورة
اي فاثبات التنوين فيه ضرورة وهي من الضرورات
التي ترد الشي الى اصله قال ابن جني والذي ارى انه
لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه ان يجري ابنا وصفا
على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان
يجري به على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشي
الواحد وجب لذلك ان ينويه انفصاله مما قبله واذا قدرته
كذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا وعلى ذلك تقول كلمت زيد ابن بكر
كانك تقول كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ هو في
التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل منه قال بعض المتاخرين
لو كان



لو كان الامر كما قال ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا
في كلامهم لانه وجه سايغ مطرد ولكنه قليل فالقليل كان الوجه ان
يحمل على انه ضرورة ويحذف التنوين لالتقا الساكنين قليلا لان الكثير
فيه تحريكه حينيذ لانه حرف صحيح فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله
الا قليلا ومن الرواية فيه بخفض ذاكر من غير تنوين ونصب الاسم
الشريف والبيت من اول المتقارب الثالث عروضه وضربه محذوف بالحذف
وهو لابي الاسود الدولي فقد اخرج ابو الفرج في الاغاني عن عوانه
قال كان ابو الاسود يجلس الى فنا امراة بالبصرة فيتحدث
اليها وكانت جميلة فقالت له يا ابا الاسود هل لك في ان اتزوجك فاني
صناع الكف حسنة التدبير قانعة بالميسور فاجابها فجمعت اهلها وتزوجته
فوجد عندها خلاف ما قدر واسرعت في اتلاف ماله ومدت يدها الى
خيانة وافشت سره فغدا على من كان حضر تزويجه اياها فسالهم
ان يجتمعوا عنده ففعلوا فقال لهم اريت امرا كنت لم ابله
اتاني فقال اتخذني خليلا والقيته حسب حربته
كذوب الحديث سروقا بخيلا فذكرته ثم عاتبته
عتابا رفيقا وقولا جميلا فالفيته غير مستعتب
ولا ذاكر الله الا قليلا الست حقيقا بتوديعه واتباع ذلك صرما جميلا
فقالوا بلى والله يا ابا الاسود قال تلك صاحبتكم وقد طلقتها
فانصرفت معهم ومعنى البيت الثاني هو ما قبله اني ذكرت هذا
الخل ما كان بيننا من العهود والمودات وعاتبته ادني عتاب
وقلت له قولا كريما فوجدته طالبا رضاي قال الشارح والايتاب
الاستعتاب فاعتبني اي استرضيته فارضاني والشاهد فيه ولا
ذاكر الله حيث حذف التنوين من ذاكر لالتقا الساكنين فانه
مجرور عطفا على مجرور وقد عمل النصب فيما بعده لاعتماده على
النفي او على المبتدا في التقدير تقول انت غير ضارب زيدا الا
ضاربا ووجه الاعلم بانه انما على النشر بحذف النون الخفيفة
لالتقا الساكنين نحو اضرب الرجل او للنشر بما حذف تنوينه
من الاعلام الموصوفة بابن مضافا الى علم قال والاحسن
ان يكون حذف التنوين للضرورة وانما الرد ذكر ان الحذف لالتقا
الساكنين على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين في
التنكير اللام الاولى لتعليل الحذف والثانية للابانة واراد
بالتماثل تعيين المعطوف والمعطوف عليه اي ان الشاعر قصد في التنوين

في دار السعد لاجل التقاء الساكنين على حذوه لاجل الاضافة فانه يضيف ذاكرا
الي الاسم الشريف ليناسب المتعاطفان في التنكير فان المعطوف عليه نكرة
قطعا فاراد ان يكون المعطوف نكرة ايضا فاعله ولم يضفه فان قيل
اليس لو اضيف كانت اضافته لفظية لانها اضافة عامل الي معموله وهي
لا تفيد التعريف اجيب بان اضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا
كان بمعنى الحال او الاستقبال وهو هنا بمعنى المضي بدليل اتباع
الفيت عليه فان قلت فكيف عمل النصب وهو اذا كان بمعنى الماضي
لا يعمل الا اذا كان صلة لال قلت عمل هنا لاعتماده علي النفي فتدبر
وقرئ قل هو الله احد الله الصمد وهي قراءة عبد الوارث ولا الليل
سابق النهار وهي قراءة عمارة بن عقيل بترك تنوين احد وسابق
ونصب النهار حذف ال المعرف للاضافة المعنوية
اي تحذف ال من المضاف اضافة معنوية لان الاضافة اما للتخصيص
المضاف ان كان المضاف نكرة او لتعريفه ان كانت معرفة فلو لم تحذف منه ال
لزم تخصيصه او تعريفه وكل ذلك ممتنع لانه تحصيل الحاصل اما مع المعرفة
فظاهر واما مع النكرة فلان اللام معرفة والتعريف تخصيص وزيادة اما
الاضافة اللفظية فلا تحذف ال معها لانها لا تفيد تاثيرا في المعنى بل
تخفيفا في اللفظ فلم يمتنع معها وللنداء نحو يا رحمن لئلا يجتمع على الاسم
تعريفان الا من اسم الله تعالى اي من لفظ الجلالة الشريفة فانهم قالوا يا الله
خاصة وذلك لاجتماع امرين في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا
نادرا وكونها عوضا عن همزة اله ولذا لا يجمع بينهما الا قليلا وقطعت
همزته في النداء ايضا ان شذا ولاجل امرين الالف واللام صار لها حكم
الجزء حتى لا يستنكر اجتماعها مع يا والجمل المحكية لعدم جواز التصرف
في المحكي قيد والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة لان التقدير
يا مثل الخليفة هيبة فيا داخلة في الحقيقة على غير ذي الالف واللام وكهم
سلام عليك بغير تنوين فقيل هو محمول على اضمار ال فيكون مما حذف
منه وجعله كونه عندي عن تقدير اضافة اليه والاصل سلام الله فيكون
مما حذف فيه التنوين للاضافة وهو اولى لان حذف المضاف
اكثر من حذف ال وقال الخليل في ما يحسن بالرجل خير منك
بالحصنة الرجل انه يجوز كذا هو على نية ال في خير اذ لا توصف
المعرفة بالنكرة وبرده انها اذا قدرت لا تجامع من الجارة
للمفضول وليس من ذلك كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير
وهم الابعدون من كل ذم لان من هذه صلة ما اشتق افعل منه
وليس

دهم



وليست الجارة للمفضول ويجوز ان تجامع من هذه متقدمة او متاخرة تلك
نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير وقال الاخفش اللام في الرجل زائد
والنكرة صفة نكرة وليس هذا اي القول بزيادة اللام بقياس اي مطرد
مقيس والتركيب الذي كلامنا فيه قياسي وقال ابن مالك خير بدل وابدال
المشتق ضعيف فان الاغلب في البدل ان يكون جامدا فقدر الموصوف
كقوله فلا ارايك خير منك اي ليوذيني التحجم والصهيل اي وايك
رجل خير منك قاله الرضي فالاولى عندي ان يخرج على قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني وهو ان يجعل ال فيه لتعريف الجنس فيكون مدخولها
كالنكرة فيصح نعته بالنكرة وما هو في حكمها حذف لام الجواب
وذكر ثلاثة لان المحذوف ثلاثة حذف لام الجواب لو نحو لو نشاء جعلناه
اجاجا الغالب على جواب لو اذا كان ماضيا مثبتا دخول اللام عليه
فالحكم في الاية بحذفها مبني عليه حذف لام لقد جوابا للقسم حسن
مع طول الكلام نحو قد افلح من زكاها قالوا يجب اذا كان جواب
القسم ماضيا مثبتا ان يكون باللام وقد ويجوز تعاقبهما
حكاه سيبويه والله لكذب وقال هنا قد افلح من زكاها حذف لام لافعلن
جوابا للقسم ايضا مختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل
وقتيل مرة اثارن فانه فرغ وان اخاكم لم يثار هو من اول
الكامل وقد انشده ابن الشجري في اماليه لعامر بن الطفيل ايضا وهو من
ثاني ابيات الايضاح علي روي الراء فقال عامر بن الطفيل
فلابغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد
والخيل تردي بالكماة كانها حدا تتابع في الطريق الاقصد
في بابيه من عامر ومحرب ماض اذا سلت العنان من اليد
فلا ثارن بمالك وبمالك واخي المروات الذي لم يسند
وقتيل مرة اثارن فانه فرغ وان اخاهم لم يقصد
وهكذا انشده شراح المفصل يقال بغيته اذا طلبته [illegible]
وقنا اسم جبل وعوارض اسم مدارض بني اسد اي لاطلبنكم
في هذين الموضعين فحذف اي ان اتاها كما حذفه
من قوله في المصراع الثاني ولاقبلن الخيل لابة اي بالخيل الي
لابة فحذف الجار وعدي الفعل الي المفعولين وعلى ذلك
انشده ابو علي في الايضاح فصح بان اقبل غير متعد

بحث لو حذف الاول لا يستقل
الثاني ولم يحتج الي متبوع فقط
في المعني فان لم يكن جامدا

قال تعولوا اقبلت بوجهي عليه وقال شارح ابياته قد حكى ابو زيد
في نوادره قتلت ابا الوادي واقتلتها اياه اذا قلت
لها نحره فاذا انت ذلك كان متعديا بنفسه الى المفعول وصرعد
كسهد عجمعتين ارض في ناحية عطفان والدابة الحرة وهي ارض
ذات حجارة سود واثار مضارع ثار يا لمثلثة فالهمزة ثارا وثوره
اذا [redacted] طلبت دمه وقتلت قاتله وشر بضم الميم وبها تا نيث
ابو قبيلة من قريش واو قبيلة من قيس غيلان والوغ بكسر الف
وفتحها وبالعين المعجمة الهدر تبال ذهب دمه هدرا اي هدرا
لم يطلب وقيل شر لا يادرك وانما قلنا ذلك لان الغالب
في المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم ان يوكد باللام والنون
واختلف في لفاظها عليه فقال البصريون لا يجوز الا في الشعر
وقال الكوفيون والفارسي وابن مالك يجوز حذفهما مستدلين
بقوله صلى الله عليه وسلم ليردن علي اقوام اعرفهم ويعرفونني
وقيل انه على حذف مبتدا اي لانا نرد ومثال الاثبات بالنون دون
اللام في الشعر ما انشده المصنف ومثال الاثبات باللام دون
النون قوله لبنيك قد ضاقت عليكم بيوتكم لتعلم ربي ان بيتي
حذف ـــــ جملة القسم هو كثير جدا وهو اي يفعل الحرف
لازم مع غير الموحدة من حروف القسم اذ لا تجامع فعل القسم من حروفه
الا هي وحيث قيل لافعلن او لقد فعلت او لئن فعل ولم يتقدم جملة
القسم ملفوظة فثم جملة قسم مقدرة لشهادة اللام فيها
واللام ونون التاكيد وها هنا شاهد اعدل من
الاول ولكان الجواب له دون الشرط في الخبر
نحو لا عذبنه عذابا شديدا الاية ولقد صدقكم وعده
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم والقائم بجزم الجواب
واختلف في نحو لزيد قائم ونحو ان زيدا قائم او لقائم هل يجب
كونه جوابا لقسم ميحب تقديره اولا فلا ووقفت على كلام لبعض
محشي الكتاب ومن خطه نقلت محصله نقل الخلاف كما ان زيدا
لقائم فقط فانه قال اختلف في حقيقة هذه اللام فقال البصريون
هي لام الابتداء المجيء في نحو لزيد قائم واخرت ليلا يجتمع حرفان
لمعنى واحد وقال الكسائي انها لتاكيد الخبر وانا كتبنا الاسم وقال الفراء
وقال شيخنا معاصر ابن مسلم النهراجي الفارقة بين ما يكون جوابا للكلام تقدمه وما لا يكون كذلك هو جواب لنفي
للفرق بين ما هو
موكد


موكد باو ما هو جواب لنفي غير موكد بها وقال هشام هي جواب لقسم محذوف
قال ابن ورد بانها لو كانت جوابا للقسم للزمها النون في قوله تعالى ان ربك ليحكم بينهم
فان النون لا تفارق القسم في نحو هذا الموضع اذا دخلت قال وهذا الخلاف
كله وان زيد القائم واما ان زيدا قائم ولزيد قائم فلا اعرف انها جواب القسم اولا
فلينظر هذا الكلام واعلم ان جواب القسم اذا كان اسمية فلا بد من رابط بينها
وبين القسم وهو ان او اللام نحو ان الانسان لفي خسر ان سعيكم لشتى وقد يأتي ان
وحدها نحو قوله لحلف بالمروة يوما والصفا انك خير من تفارق العصا وباللام
وحدها نحو لعمري اعلم وقد يستغني عنهما اذ ذاك بما بين القسم وجوابه كقول
ابن مسعود والله لا اله الا هو هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة وقول
الشاعر ورب السموات العلى وبروجها والارض وما فيها المقدر كائن وبدون
استطال في قليل من الكلام كقول الصديق رضي الله عنه انا كنت اظلم اي لانا
حذف ـــــ جواب القسم يجب اذا تقدم عليه اي على القسم او اكتنفه
بان توسط في اثنائه ما يغني عن الجواب فالاول نحو زيد قائم والله
ومنه ان جاءني زيد والله اكرمته قيل ان هذا المثال الثاني من القسم
الاول قطعا فلا وجه لقوله ومنه فقد يقال من الثاني وسيأتي في نحو بعد ذلك
في حذف جملة جواب الشرط والظاهر ان ما هنا سهو واجيب بان لا سهو
فان الشرط والقسم اذا اجتمعا استغني بجواب السابق منهما عن جواب
المتاخر والاصل في الجواب ان يلي ذا الجواب فيكون اكرمته في المثال مقدما
ما في الرتبة على القسم وتكون مما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغني
عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال ومنه ومما حمل عليه هذا
المحشي يقتضي رد الثاني الى الاول في نحو زيد والله قائم ان الاصل
في الخبر ان يلي مبتدا فيكون في المثال مقدما في الرتبة على القسم
ويكون مما حذف جواب القسم لتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون
اللفظ والثاني نحو زيد والله قائم وان قلت زيد والله انه
قائم او لقائم احتمل كون المتاخر عنه خبرا عن المتقدم عليه
وجملة القسم اعتراض بينهما وجوابها محذوف واحتمل كونه اي
كون المتاخر عنه جوابا للقسم وجملة القسم وجوابها الخبر ويجوز
اي حذف جواب القسم في غير ذلك نحو والنازعات غرقا الى
الايات اي لتبعثن بدليل ما بعده وهذا الجواب المقدر هو
العامل في يوم ترجف او عامله محذوف تقديره اذكر وقيل
الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده وحلل قصة
موسى عليه الصلاة والسلام بينهما ومثله في تقدير الجواب ق
والقران المجيد اي لتهلكن بدليل كم اهلكنا هذا اسهو من

المصنف النص عليه ما بعد والقران المجيد بما بعد ص والقران ذي الذكر
او انك لمنذر بدليل بل عجبوا ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور
فقال الاخفش هو قد علمنا وحذفت اللام للطول فهو مثل
قد افلح من زكاها وقال ابن كيسان هو ما لفظ
من قول الا به وقال الكوفيون الجواب بل عجبوا والمعنى
لقد عجبوا قال ذلك لان بل لا تصدر بها جملة جواب القسم وقال
بعضهم ان في ذلك لذكرى ومثله ص والقران ذي الذكر في ان
جوابه محذوف دل عليه ما في ص من الدلالة على التحدي اي انه لمعجز
او انك لمن المرسلين او ما الامر كما تزعمون بدليل بل الذين كفروا في عزة وشقاق
وفي تفسير ابن عطية وقتادة والطبري ان الجواب مقدر قبل
بل وانه الصحيح وقدره ما الامر كما تزعمون وقدره الزمخشري بانه
لمعجز وفي البحر ينبغي ان يقدر ما اثبت انه جواب للقران حين
اقسم به كما في قوله تعالى يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين
ويعضده ذكر النذارة هنا في قوله تعالى وعجبوا ان جاءهم منذر
منهم كما ذكرت هناك في قوله لتنذر قوما فان الرسالة تتضمن
النذارة والبشارة وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج
الجواب ~~الاستفهام والعبثية~~ ان في ذلك لذكرى وقيل بعد
نحو بينهما وكثرة الفاصل قال الفراء لا نجد هذا القول الا مستقيما
في العربية لتاخره جدا عن قوله والقران وقال الاخفش ان كل
الا كذب الرسل وقال الفراء وثعلب هو ص لان معناه
صدق الله ورده بعد تسليم ذلك على ما ذكر ان الجواب
لا يتقدم وانما يكون دليل الجواب لا الجواب بعينه وقيل
كم اهلكنا وحذفت اللام للطول حذف جملة الشرط
هو مطرد بعد الطلب ولو دعاء نحو فاتبعوني يحببكم
الله اي فان تتبعوني يحببكم الله فاتبعني اهدك
اي ان تتبعني ربنا اخرنا الى اجل قريب نجب دعوتك
ونتبع الرسل اي ان تؤخرنا واعلم ان في هذه المسئلة
ثلثة اقوال الاول لابن مالك وعزاه الى سيبويه والخليل
ان الفعل المضارع اذا وقع جوابا للامر فهو مجزوم بما تضمنه
ذلك الامر من معنى ان الشرطية فاذا قلت قم احسن اليك
فاحسن مجزوم بما تضمنه معنى ورد بان الشيء لا يتضمن شيئا
اخر الا اذا كان لا بد له منه والامر يدل على الشرط بالالتزام
فلا يتضمنه وبانه يلزم ان يكون العامل جملة ولا يوجد لنا



عامل هو جملة اصلا الثاني انه مجزوم بان مقدرة وهو مقتضى ما قال
المصنف والتقدير في المثال قم ان تقم احسن اليك الثالث انه مجزوم بفعل
الامر لنيابته مناب الشرط وجاء بدونه اي وجاء حذف جملة الشرط بدون
كونه بعد الطلب نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي فان
لم يتات اخلاص العبادة لي في هذه البلدة فاياي فاعبدون في
غيرها ومثله واياي فارهبون اي ان لم تكونوا راهبين شيئا فاياي
فارهبون قال التفتازاني في حواشي الكشاف ونقل عن المصنف
يعني الزمخشري انه قال في هذه الاية وجوه من التاكيد تقديم
الضمير المنفصل وتاخير ~~واحد مضمر والثاني~~ والفاء الموجبة معطوف
عليه ومعطوف تقديره اياي فارهبون واحد مضمر والثاني مظهر
وما في ذلك من تكرير الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة
الفاء كانه قيل ان كنتم راهبين شيئا فارهبون ام اتخذوا
من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء فالله
هو الولي والدليل على هذا الشرط المقدر ما يقتضيه الاستفهام
التوبيخي المستفاد من ام المنقطعة او تقولوا لو انا انزل علينا
الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى
ورحمة فمن اظلم ممن كذب بايات الله اي ان صدقتم فيما كنتم
تعدون به من انفسكم هكذا وجدته في نسختي وهي معتمدة ولعله
سهو من قلم الناسخ فانه لا محل لها فقد جاءكم بينة فهذه جملة جزاء حذفت
جملة شرطها وان كذبتم فلا احد اكذب منكم فمن اظلم فهذه ايضا
جملة شرطية محذوفة وانما جعلت هذه الاية من حذف جملة الشرط
فقط وهي من حذفهما وحذف جملة الجواب اي والحال انها من حذف
جملتي الشرط والجواب كما يفصح عن ذلك تقديرات الخ كذبتم فلا احد
الكذب منكم لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب يعني
جملة فمن اظلم وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سياتي فمن ثم قيل ان المحذوف
هنا جملة الشرط وحدها وجعل منه اي مما حذف منه جملة الشرط الزمخشري
وتبعه ابن مالك قوله تعالى فلم تقتلوهم اي ان افتخرتم
بقتلهم فلم تقتلوهم اي فلا ينبغي لكم الافتخار بما ليس من
فعلكم ورده ان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفاء وكذا
اذا كان مقرونا بلا اما اذا كان مقرونا بما او بلن فانه يدخل عليه الفاء
نحو ان قام زيد فما يقوم عمرو او فلن يقوم قيل عليه ليس الجواب
هنا مضارعية منفيا بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما
هو جملة اسمية حذف منها مبتدا وهو اي فانتم لم تقتلوهم وقد صرح

المنفصل والفاء الموجبة معطوف عليه ومعطوف تقديره اياي فارهبون فارهبون

الزمخشري بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره
ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم هذا كلامه
فالفاء على هذا واجبة لوقوع الجواب جملة اسمية وهذا مطابق لما قاله
في ومن عاد فينتقم الله منه انه على تقدير مبتدا محذوف اي
فهو ينتقم الله منه والا فالمضارع بدون تقدير لا تدخل عليه الفاء قال
الشارح ويا عجبا من المصنف كيف يقع منه مثل هذا وقال ابو حيان
في نحو كتعب الفاء جواب بشرط محذوف كما زعم الزمخشري وانما هي
للربط بين الجمل لانه تعالى لما قال فاضربوا فوق الاعناق
واضربوا منهم كل بنان كان امتثال ما امروا به سببا للقتل فقيل
فلم تقتلوهم اي لستم مستبدين بالقتل لان الاقدار عليه والخالق
له هو الله تعالى ليس للقاتل فيها شيء لكنه اجرى على يده
فنفى عنهم ايجاد القتل واثبته لله تعالى وجعل منه ابو البقا
فذلك الذي يدع اليتيم اي ان اردت معرفته اي معرفة الذي
كذب بالدين فذلك وهو حسن لدلالة ارايت عليه وحذف
جملة الشرط بدون الاداة كثير اذا كان فعلها منفيا بلا كقوله
فطلقها فلست لها بكفو وان لا يعل مفرقك الحسام اي
ان لا تطلقها يعل فحذف فعل الشرط وحده والبيت من اول
الوافر من قصيدة للاحوص وضمير يطلقها المرفوع عائد على
مطر زوج ام حفص اخت زوج الاحوص والمنصوب عائد على ام
حفص المذكورة ويخرج المسئلة على ان الاكثر من على ان حذف جملة
الشرط مع بقاء الاداة جائز وذهب بعضهم الى انه لا يحذف
الفعل الا مع بقاء لا النافية كما في البيت وهو ما ذكره ابو حيان
في تفسير قوله تعالى فتاب عليكم وان كان اختار في شرح التسهيل
الجواز مطلقا قال الشارح لا ادري كيف وقع المخالف في اشتراط
كون فعل الشرط المحذوف منفيا بلا وبقائها وهو يسمع مثل
قوله تعالى ~~فتاب عليكم وان كان اختار في شرح التسهيل الجواز~~
~~مطلقا~~ تعالى وان احد من المشركين استجارك وقوله الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير وان شرا فشر وقوله المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اللهم الا ان
يكون مراده ان اشتراط بقاء لا النافية انما هو حيث يكون الشرط منفيا بها وليس المعنى ان فعل الشرط
لا يحذف اذا كان منفيا بل الامر وحذف جملة جواب الشرط وذلك واجب
ان تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل
ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه اي ومن الثاني وهو ما اكتنفه دليل
الجواب انه جاني زيد والله اكرمه كيف يكون هذا منه

ولم

فالاول



ولم يكتف الشرط بشيء بل ولا تقدم عليه فلا ينبغي ان يجعل مما
حذف منه جواب الشرط لما تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب
اصلا وقد تقدم هذا المثال ربما حذف فيه جواب القسم وجعل الزمته
جواب الشرط محذوفا مدلولا عليها بجواب القسم ليكون مما حذف منه جملة
جواب الشرط لدليل متأخر فهو لاتمام يتقدم على نحو وقوع الماضي
المثبت جوابا للقسم بدون اللام وقد او بدون احدهما والصواب
انه لا بد من اقترانه بهما او باحدهما فلا يكون هذا المثال من
هذا الباب وقول ابن معط في الفيته اللفظ ان يقل هو
الكلام نحو مضى القوم وهم كرام اما من ذكر اي مما حذف فيه
جملة جواب الشرط لما اكتنفه من دليله ففيه ضرورة وهي
حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا مع انه لا يحذف جواب
الشرط الا اذا كان فعل الشرط ماضي اللفظ او المعنى بان كان
مضارعا مقرونا بلم واما الجواب للجملة الاسمية وجملتا الشرط
والجواب خبر ففيه ضرورة ايضا هي حذف الفاء من الجواب
فالضرورة على الاول حذف الجواب وعلى الثاني الحذف منه نحو
من يفعل الحسنات الله يشكرها صدر بيت والخبر بالخير عند
الله مثلان وقد تقدم الكلام عليه مرارا وان فيه حذف فالجواب
ضرورة ووهم ابن الخباز في شرحه اذ قطع بهذا الوجه المتبادر الى
الذهن بهذا الى الوجه الثاني وهو كون الضرورة حذف
الفاء من الجواب ولا ادري عبارته تفهم الا انه الاول قال وفي
البيت ضرورة وهو انه جزم بان الشرطية فعلا واحدا ولم يات
بجواب صريح اذ الماضي به على الاول دليل الجواب فلا يكون جوابا
صريحا واما على الثاني فالماضي به جواب صريح الا انه حذف منه الفاء
ولعل وجه التوهم كونه قطع باحد الوجهين في محل احتمالهما ويجوب
حذف الجواب وغير ذلك لقيام قرينة عليه نحو فان استطعت ان تبتغي
نفقا في الارض الاية اي فافعل ولو ان قرانا سيرت به الجبال
الاية اي لما امنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون
لكان هذا القران اي لكان هذا القران المسير به الجبال
الخ هذا القران وما قدرته اظهر فلا ظاهر ثم تخريج
هذا التقدير وليس كذلك فقد ذكره الزمخشري في بيان معنى الاية وقال
المعنى ولو ان قرانا سيرت به الجبال عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها
او قطعت به الارض حتى تتصدع وتتزايل قطعا او كلم به الموتى فتسمع
وتجيب لكان هذا القران لكونه غاية في التذكير ونهاية في الانذار والتخويف

فائدة

ونقل مقابله عن بعضهم فهو قد ذكر الوجهين صريحا ولكل وجه فائدة لما
انفرد بتقديره فضلا على ان يكون المقصد مما قدروه لو تعلمون
علم اليقين اي لو تعلمون ما بين ايديكم علم الامر اليقين اي كعلمكم
ما تستيقنونه اي لارتدعتم وما الهاكم التكاثر واشغلكم عن
غيره ولتفكيتم بما لا يوصف ولا يكتنه فحذف الجواب للتفخيم ولا
يجوز ان يكون قوله لترون الجحيم جوابا لانه محقق الوقوع بل
هو جواب قسم محذوف اكد به الوعيد واوضح به ما انذرهم منه
بعدما ابهمه تفخيما ولو افتدى اي ما تقبل منه ولو كنتم في بروج
مشيدة اي لادرككم فلا تفوتونه واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم
وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله وما
تاتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين ائن ذكرتم
اي لم تطيرتم ولو جئنا بمثله مددا اي لنفد ولو ترى الخطاب
للرسول صلى الله عليه وسلم او لكل من تصح منه الرؤية اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم اي لرايت امرا فظيعا ولولا فضل الله عليكم ورحمته
وان الله تواب حكيم اي لهلككم قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم
به وقال الزمخشري تقديره الستم ظالمين فحذف الجواب جملة استفهامية
بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ورده ان جملة الاستفهام لا
تكون جوابا للشرط الا بالفاء موضحا من النهج لما لها من وجوب
التصدير نحو ان جيتك افما تحسن الي وتقدمه على غيرها من ادوات
الاستفهام نحو فهل تحسن الي قال ابن ح لم يقع في الكشاف هذا
الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان جملة الاستفهام جواب
ونص ما فيه والمعنى قل اخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله
مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بني اسرائيل على نزول مثله بانه من
عند الله مع استكباركم عنه وعن الايمان به الستم اضل الناس واظلمهم الى هنا
كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فما
موقعها قلت موقعها ان تكون مفعولا لاخبروني والعامل معلق
كما هي كذلك في قوله تعالى قل ارايتم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك
الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط قلت هو محذوف
يدل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير في آية الاحقاف ان
كان من عند الله الحق فاخبروني هل يهلك الا القوم الظالمون

فاخبروني الستم ظالمين
وكذا التقدير في الانعام لا جرم ان
اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة

تنبيه التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو
لقاء الله فان اجل الله لآت لعدم صلاحية فان اجل الله لآت
للجواب لان الجواب مسبب عن الشرط الذي هو سببه واجل الله آت

سواء



سواء اوجد الرجا ام لم يوجد فلا يصح جعله مسببا عنه واما الاصل
فليستعدوا لعمل فان اجل الله لآت ومثله وان تجهر بالقول اي
فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك فتصبر فقد
كذبت رسل من قبلك ان يمسسكم قرح اي فاصبروا فقد مس
القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش
والمنكرات فانه يامر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله
والذين امنوا فهو الغالب فان حزب الله هم الغالبون ولا يشكل على
هذا التحقيق ان هذه الآيات قد وقع فعل الشرط فيها مضارعا
فلا يحذف جوابه لنصهم على ان حذف الجواب في السعة انما يكون
اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا حتى عدوا من الضرورة
قوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع لان
مرادهم انه لا يحذف الجواب من غير شيء يسد مسده الا اذا كان
فعل الشرط ماضيا وهذه المواضع التي وقع فعل الشرط فيها
مضارعا قد سد فيها شيء مسد الجواب وان عزموا الطلاق اي
كالبر وهو يقول ولا يفعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه بيان
لمضمون قوله تعالى فان الله سميع عليم فان تولوا فلا لوم علي فقد
ابلغتكم حذف الكلام بجملته يقع ذلك باطراد في مواضع
احدها بعد حرف الجواب اي بعد هذا النوع من الحروف يقال
اقام زيد فتقول نعم اي نعم قام زيد فحذفت الجملة في الجواب
للعلم بها من السؤال ايجازا او يقال الم يقم زيد فتقول نعم ان
صدقت النفي وان اردت اعلامه بمضمونه اي نعم لم يقم زيد وتقول
بلى ان ابطلته حتى يكون المعنى بل قام ولذلك نقل عن ابن عباس
في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى انهم لو قالوا نعم لكفروا
ومن ذلك قوله قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي ما ان تزال
منوطة برجاء هو من الضرب الثاني من الكامل ولم يسم
قائله والخيفة بالكسر نوع من الخوف والمنوطة المعلقة اسم
مفعول من قولك نطت الشيء انوطه اذا علقته والرجا توقع
امر محبوب وهو ضد اليأس قال ان هنا بمعنى نعم وليست
ناصبة لئلا يكون قد حذف اسمها وخبرها جميعا وهو ممتنع
واما قوله ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه تقدم
الكلام على هذا البيت في ان من حروف الالف ولا يلزم كونه كذلك
اي مما فيه حرف بمعنى نعم وحذفت الجملة بعدها خلافا لاكثرهم فانه مما
نحن فيه عندهم لجواز ان لا تكون الهاء للسكت من انه وان ابل اسما لان على انها الموقعة والخبر

حس
اي يغلب
م
لبن

محذوف اي انه كذلك الثاني بعد نعم وبيس اذا حذف المخصوص
اذ لا بحذفه تتحقق حذف الجملة باسرها لانه مقدر بجمل وقيل ان الكلام
جملتان اما اذا قيل هو جملة واحدة والمخصوص مبتدأ موخر
محذوف من باب حذف المفردات نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد
اي ايوب انا لك بعد حرف الندا في مثل يا ليت قومي يعلمون
اذ اقيل انه على حذف المنادى اي يا هولا تنبيه بذلك لان حرف الندا
اذا وليه ما ليس بمنادى كان لمجرد التنبيه ولا حذف في الكلام
وانما كان بتقدير المنادى من حذف الكلام بجملته اي
بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهور
البصريين مفعول به لادعو مقدرا واصل يا زيد احضر ادعو
زيدا لكثرة استعماله ودلالة الندا عليه تحذف الجملة الفعل
والفاعل المحذوف وان فاذا حذف المنادى كان الكلام برمته
محذوفا السابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات العم
يا سلمى وان كان غنيا معدما قالت وان هما بيتان من
مشطور الرجز لروبة بن العجاج وقبله قالت سليمى ليس لي بعلا ابن
بعل طلابي ويبسي الحزن وحاجة قال لها عند ابن مستوره
قضاؤها منه ومن وسليمى وسلمى واصرو جعل المراة حليلها ومن
بتخفيف النون لانه من المنة بالتشديد وهو صنيع نعله والتقدير
من على وحاجة نعت الى الحاضرة مفرع له وحاجة بالنصب عطف
على بعلا او ارادت بها قضا الشهوة وما يا فيه وان بعدها زايده
ومستوره صفة حاجة منه ومن اصلم بحنه ومن بحذف الباق حفف
للضرورة وروي بنات الحي بدل بنات العم والعي خلاف الفصيح
نعيل من العي بهمل وفتاه تحتيه مشددة وهو خلاف البيان
وهو على حذف جزا الشرط اي اترضين به وليس مما نحن فيه وان
كان كذلك رضيته ايضا محذ وجملتي الشرط والجزا الخامس في قولهم افعل
هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فان قلت لا يخفى الم اذا
قلت ان جا زيد اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب
ان الشرطيه وجملتها وليس بين من الجملتين حاله تعلق اداته به
وارتباطها بها كلاما لعدم استقلاله بالافاده بل مجموع
ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف في هذين الموضعين
الذين ذكرهما المصنف بعض الكلام لا الكلام بجملته والجواب ان
مراد المصنف من حذف الكلام بجملته حذفه بحيث لا يبقى منه عمدة ولا فضلة
والمحذوف فيهما كذلك وان بقي اداة شرط او بقي حذف اكثر
من

من جملة في غيرما ذكر انشد ابو الحسن ان يكن طبكم الدلال فلو في
سالف الدهر والسنين الخوالي هو من اول الخفيف لعبيد
بن الابرص الطب بكسر الطا المهمله وتشديد الباء الموحده العلة
والدلال بفتح المهمله التمنع على المحب والفعل منه دل يدل من
باب ضرب والخوالي المواضي جمع خاليه اي ان كان عادتك الدلال
فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك فيل هذا المحذوف لم يخرج
من جملة شرط لو وجوابها وهو وان كان اكثر من جملة لانه لم يخرج
يخرج عما ذكره اولا من حذف الشرط وحذف الجزا فمع كونه مثالا لما
حذف منه اكثر من جملة في غير ما ذكر نظر واجيب بان المراد في غير
ما ذكر حذف جملة الشرط وحذف جملة الجواب وحدها احترازا
عن حذف اكثر من شرط وحذف اكثر من جواب فان ذلك لا يجوز
ويكون حذف مجموع الشرط والجواب مثالا لحذف اكثر من جمله
في غير ما ذكر وقوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك
يحيي الله الموتى ان تقديره فضربوه فحيي فقلنا كذلك فحذفت
هذه الجمل المتعاطفة وفي قوله تعالى انا انبيكم بتاويله فارسلوني
الاية ان تقديره فارسلون الى يوسف لاستعبره الرويا فارسلوه
فاتاه فقال له يا يوسف فحذفت منه هذه الجمل كلها فقلنا
اذهبا الى القوم الذين كذبوا باياتنا فدمرناهم ان تقديره
فاتياهم فابلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم فطوى ذكر هذه الجمل
ايجازا واختصارا تنبيه الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه
اي في احكامه جوازا ووجوبا وامتناعا هو ما اقتضته الصناعة
وذلك كان يجد خبرا بدون مبتدا ولابد للخبر من مبتدا او بالعكس
اي مبتدا بدون خبر او شرطا بدون جزا او بالعكس اي جزا
دون شرط او معطوفا بدون معطوف عليه او معمولا بدون عامل
نحو ليقولن الله ونحو قالوا خيرا ونحو خير عافاك الله نحو خبر
فاذا وجد شيا من ذلك قدر لكل ما يقتضيه واما في نحو قولهم سرابيل
تقيكم الحر ان التقدير والبرد ونحو ذلك وتلك نعمة تمنها
علي ان عبدت بني اسرائيل ان التقدير ولم تعبدني فيضول
في علم النحو فانه ليس من مقتضى صناعته وانما ذلك ولما
ذكر وطبيعته للمفسر وكذلك قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة
المفعول فتصونه من ان يجري على لسانك او للعكس اي لحقارة
وعظمة المفعول لتصون لسانك او للجهل له او للخوف عليه
او منه فانت لا تستطيع ان تذكره ونحو ذلك فانه تطفل منهم

علي صناعة البيان أي علم البلاغة المعروف بفن المعاني والبيان
فان بيان النكات من شان البياني لا من شان النحوي
ولم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا علي عادتهم في التطفل علي
ما ليس من فنهم واتيت هو اما بالنصب باضمار ان بعد الواو
والعطف علي المصدر المتقدم علي حد لبس عباءة وتقر عيني
او بالرفع علي الاستئناف وهل انا الا من غزية ان غوت غويت
وان ترشد غزية ارشد هو من ثاني الطويل والبيت لدريد
بن الصمة الجشمي يرثي اخاه عبد الله وقد قتل يوم اللوى
واسم دريد معوية بن الحرث بن بكر بن علقمة الجشمي ابو قرة
شجاع شاعر فحل عاش مائتي سنة حتى سقط حاجباه علي
عينيه جعله الجمحي اول شعرا الفرسان وقد ادرك الاسلام
ولم يسلم وحضر يوم حنين مظاهرا للمشركين وقتل علي جاهليته
وذكره في الاغاني وابنه سلمة بن دريد شاعر وهو ايضا
وهو الذي رمى ابا عامر الاشعري بسهم فاصاب ركبته
وغزية بغين معجمة مفتوحة وزاي مكسورة بعدها مثناة تحتية
مشددة قبيلة ويقال رشد يرشد كنصر ينصر وفرح يفرح
والرشد خلاف الغي وغرضه انه لم يذكر بعض ما اورده
في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اتفاق انه غيره من فعل
ذلك من المعربين حتى يحتاج الى ان ينشد هذا البيت اعتذارا
عن ذلك وانما فعل لاغراض وهو انه وضع كتابه لافادة من تعاطى
العلمين التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى انشاد ذلك العذر كما
هو صريح قوله بل لاني وضعت الكتاب لافادة متعاطي التفسير
والعربية جميعا واما قولهم في رأيت طلحا تاما علي حذف
عاطف ومعطوف اي والناقة فلازم لهم ان يطابق الجزء الجزء
في العدد وانما قدروا ذلك فلم يقدروا والناقة وراكب الناقة
لان من الدليل انه يتقدم ولانه يحوج الى ادعاء ان الاصل الناقة
وراكبها ثم لما حذف المعطوف عليه عدل عن الضمير الى الظاهر
لان المعطوف عليه اذا حذف لزم بقاء العاطف والكلام فال
في المحكم الاعتياص السهل وقيل هو علي حذف مضاف اي عبد الحسن
وهذا الاتيان في نحو غلام زيد ضربته للزوم ان يكون المعنى غلام زيد
وزيد ضربته ولا يستقيم تقديرا لاحد فانه لا يدفع اشكال عود
ضمير التثنية الى المفرد بخلاف اشكال الاخبار بالمثنى عن المفرد

الباب السادس من الكتاب في التحذير

من الامور التي اشتهرت بين المعربين وتداولتها ايديهم والسنتهم
خلاف ما هو ... والذي يجري الان منها عشرون ... والصواب
احدها قولهم في لو انها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب
ذلك في فصل لو وبسطنا القول فيه
حرف يقتضي امتناع الشرط خاصة واستلزامه للجواب وهو انها
قولهم في اذا غير الفجائية انها ظرف لما يستقبل من الزمان
وفيه معنى الشرط غالبا وذلك معيب من جهات احدها
... في كل موضع وانما ذلك تفسير للاداة من حيث
هي اي مع قطع النظر عن مواقع استعمالها وعلى المعرب ان ينبغي
في كل موضع ...
كيف انها لا تحصل بمعادل ولا معادل لهل وانما هي منقطعة ليست ام متصلة
وقد يقع في بعض النسخ من حيث الجملة والمراد واحد
... بجوابه ... لغرض
اي لا الاخذين في تعلم هذه الصناعة ... يطلب بها ...
ما امكن ليخف على الانسان ... الحاجة
ان ... المستقبل فان اسم الزمان يوصف بالاستقبال كما يوصف
الزمان ... لكن المراد انها ظرف موضوع للمستقبل
اللام في قولهم ظرف لما يستقبل صلة للوضع ... على ان
لهم ... والعبارة ان يقع
... وظرف له كما تقول اليوم ظرف
للسفر ومحل له لان السفر وقع فيه
لانه ليس حدثا لتكون ظرفية الزمان له حقيقة ... تقول كتبته
في يوم الخميس في عام كذا فالثاني حال ... الاول ظرف
له ... لان حلول الجزء في الكل ليس حلول ظرف في مظروف
حقيقة ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل
وقيل يجوز كما في قوله كان غداة البين يوم تحملوا ان يوم بدل
من غداة واجيب بان التقدير غداة يوم تحملوا
ظرف مستقبل ... اي متوهم هذا ...
التطويل الا لفائدة اي
... والرابعة ان قولهم
... الى ما فيه معنى الشرط ...
فيقتضي انه ... [illegible]
وذلك يقتضي انه يكون ظرفا ويكون للزمان ويكون لما يستقبل

لا تنخلف لبس كون اذ الزمان حالا معا بره لكونه ظرفا وان لوحظ
عموم كونه للزمان لعموم لكنه كونه ظرفا فتذكر حمن لا ينخلف عن اذا
قطعا فيشكل قوله وقد بينا في بحث اذا ان الامر بخلاف ذلك
وانهما قد تخرج عن كل من الظرفية ومعنى الاستقبال والشرطية
الثالث في احكام النعت يتبع المنعوت في اربعة من عشرة وهي
واحد من اوجه الاعراب الثلثة وواحد من التعريف والتنكير
وواحد من الافراد وضديه وواحد من التذكير وضده وهذا
القول على اطلاقه غير جيد واما ذلك في النعت الحقيقي وهو ما
كان وصفا للشيء بحال نفسه ومتحملا لضميره واما السببي وهو
ما كان وصفا للشيء بحال متعلقه سواء كان جزءا او خلافه
خارجا عنه واعلم ان النعت السببي لا يرفع الا الظاهر
الذي هو من سبب المنعوت مضافا الى ضميره والحقيقي
لا يرفع الا ضمير المنعوت حتى يمكن ان تفيد منه حقيقة نحو
مررت برجل كانت العلام لان الكلام يصح اسناده
اليه حقيقة ولو قلت مررت برجل حائض البنت لم يصح لان
الحيض لا يصح اسناده حقيقة اليه فالصفة هنا لا يصح اسنادها
الا الى الظاهر فقط واما يتبع في اثنين من خمسة واحد من اوجه
الاعراب وواحد من التعريف والتنكير واما الافراد والتذكير
واضدادها فهو فيها كالفعل من التثنية والجمع والتانيث اعلم
ان النعت يجري في الظاهر وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه
فان كان جاريا على من هو له رافع لضميره طابقه في الافراد
والتثنية والجمع وفي التذكير والتانيث تقول مررت برجل
حسن الوجه وامراة حسنة كما تقول مررت برجل حسن وامراة
حسنة ومررت برجلين حسنين ورجال حسنين كما تقول
مررت برجلين حسنا ورجال حسنوا وامراتين حسنتين ونسوة
حسان كما تقول امراتين حسنتا ونسوة حسن وان كان جاريا على
غير من هو له فان لم يرفع ظاهرا السببي فهو كالحقيقي في رفع الضمير
المنعوت نحو مررت برجل حسن الوجه وامراة حسنة الوجه ورجلين
حسني الوجه وامراتين حسنتي الوجه ورجال حسان الوجوه
النعوت وان رفع السببي فهو كالفعل في كون النعت على الافصح ويكون حاله
في التذكير والتانيث باعتبار ذلك السببي وتضعف المطابقة
وبين فاعله في التثنية والجمع الا في ضعف مررت برجلين قائمين ابواهما
وقائمين اباؤهما دون ضعف يقومان ابواهما ويقومون اباؤهما لان الالف والواو في الفعل

لعله يدفعه

فاعل

فاعل في الاغلب وتجريدها لكونهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف بخلاف الالف والواو
في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامة للتثنية والجمع ولذا انقلبا حالتي
النصب والجر بالياء هذا اذا لم يكن النعت جمعا غير جار مجرى مفرد في الحركات
والسكنات فان كان جمعا جاريا بان لم يكن جمعا مكسرا فالمطابقة حينئذ لا تضعف
نحو مررت برجل قعود غلمانه لخروجه عن زنة الفعل لفظا وهي مناسبة
لان الفعل لا يكسر ولم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما في قاعدون
غلمانه لمشابهته يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الصورة الظاهرة
هذه الان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من الضمير
او يجعل الجملة الفعلية خبرا مقدما تقول مررت برجلين قائم ابواهما
كما تقول قام ابواهما وبرجال قائم اباؤهم كما تقول قام اباؤهم وبرجل
قائمة امه كما تقول قامت امه وبامراة قائم ابوها كما تقول قام ابوها
نت عي حال من اسندت اليه الوصف وانما تقول قائمين ابواهما وقائمين
اباؤهم بالمطابقة مع الاسناد الى الظاهر من يقول اكلوني البراغيث
اي من لا يبالي بالمطابقة في الفعل مع كون الاسناد الى الظاهر وقد
حكموا بضعف هذه اللغة واذا تفاوت الضعف في الفعل والوصف على ما عرفت
وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها فجاءت
الاية على اللغة الفصحى وهي من اعاة حال ما اسندت اليه الصفة
غيرت الصفة الواقعة لجمع يجوز فيها في الفصيح ان تفرد فيقال
مررت برجل قعد غلمانه وان تكسر اي وان تجمع جمع تكسير وقد
عرفت وجهه فيقال قعود غلمانه وهو ارجح على الاصح وليس
الحكم كذلك في الفعل وهو باق على ضعفه في ذلك كقوله بكرت عليه
بكرة فوجدته قعودا لديه بالصريم عواذله هو من ثاني الطويل
من قصيدة لنصيب ابن ابي سلمى اولها صحا القلب عن سلمى
وقصر باطله * وعري افراس الصبى ورواحله وقبل بيت الشاهد
وابيض فياض يداه غمامة * على معتفيه ما تغب نوافله
وبعده اخي ثقة لا يهلك الخمر ماله * ولكنه قد يهلك المال نائله
تراه اذا ما جئته متهللا * كانك تعطيه الذي انت سائله
ترى الجند والاعراب يغشون بابه * كما وردت ماء الكلاب هوامله
اذا ما اتوا ابوابه قال مرحبا * نحوا الباب حتى يأتي الجوع قاتله
فلو لم يكن في كفه غير نفسه * لجاد بها فليتق الله سائله
فقوله صحا القلب اي زال عنه وانكشف ما كان به من سكر الهوى
واقصر باطله اي كف عنه باطل الغرام والجوى يقال اقصر عن الشيء
اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه ومن قال انه على القلب اي اقصر عن

باطله القلب فقد قصر لمصلحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وقوله
وعري افراس الصبي ورواحله هو من باب الاستعارة المكنية وقد
بينتها التخييلية وقد اورد علماء البيان هذا البيت من امثلتها فقال صاحب
التلخيص اراد ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل
والغي واعرض عن معاودته فبطلت الآلة فشبه الصبي بجهة
من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها الوطر فاهملت آلاتها فاثبت
له الافراس والرواحل فالصبي من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
والفتوة الحاصلة لها في استيفاء اللذات او الاسباب التي تتخذ في اتباع الغي
الا او ان الصبي فيكون تحقيقية فافاد اولا ان ههنا تشبيها
مضمرا في النفس اعني تشبيه الصبي بتلك الجهة بجامع الاشتغال
التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز
عن معركة وان اثبات الافراس والرواحل يجوز ان يكون المراد بها
الدواعي الشهوانية وقواها والاسباب الحاملة على ذلك على انها
استعارة تخييلية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي
وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي والابيض السير
والعاص السخي والمتنقون جمع متنق وهو كطالب الخير او رزق
والنوافل الاعطية وسانغب معناه انها دايمة لا تنقطع والبكرة
بضم الموحدة كالغدوة وزنا ومعنا يقال بكرت على الشي واليه
بكورا وبكرت بالتشديد وابتكرت وابكرت وباكرت كل ذلك بمعنى
التبكير فكل من بادر الى الشي فقد ابكر اليه اي وقت كان
ومنه بكروا بصلاة المغرب اي صلوها عند سقوط القرص
كذا في الصحاح والصريم الظاهر انه الصبح لانه منقطع
من الليل وقيل الليل وهو من الاضداد واراد بقيته منه وقيل
الارض المحصود زرعها ومنه فاصبحت كالصريم والعواذل
جمع عاذل اراد من يعذله في اتلاف ماله وانفاقه واخو الثقة من
يوثق به في المهمات ومعنى لا يذهب الحمد ماله انه لا يفني
ماله في اللذات وحظ الشهوات بل في المكارم ودفع
المغارم وقد في قوله قد يهلك المال نائله اي نواله وعطاوه
للتحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله ما انتم عليه وان كانت
مع المضارع للتقليل لاباء المقام عن ذلك والمهلل الضاحك
المستبشر والجند الفرسان والاعراب الرجالة والمراد بغشيان
الباب كثرة التردد اليه والكلاب بضم الكاف ماء لبني
عامر والهوامل الابل بلا راع والخواء خلو وقاتل الجوع

هو القري



وهو العري وصح الاستغناء بالبيت وان لم يكن فهو دافع نفيا
لان هذا الحكم من التزام المطابقة وعدمها ثابت ايضا للخبر والحال
جميعا وان الخبر يكون حقيقيا ويسمى فعليا وسببيا والحال حقيقيه
وسببيه والرابع قولهم في نحو فلا تمهلوا عن النعت لمصدر محذوف
ومثله واذكر ربك كثيرا وقول ابن دريد من مقصورته واشتعل
المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا اشتعال
المبيض في المسود عبارة عن فشو بياض الشيب في سواد اللمم
والضمير في مسوده راجع الى الراس واشتعال النار توقدها
والجزل ما غلظ من الحطب والغضا ضرب من شجر البادية يقال
ان جمرة تبقى اربعين يوما اي الكلام هذا وذكر اكثرا انشا
مثل اشتعال النار مذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك
قيل لا ينبغي عد هذا فيما اشتهر بينهم والصواب خلافه لان
كون مذهب سيبويه والمحققين على خلافه وهو لم يجزم بذلك بل
عزاه بلفظ قيل تبريا من نسبته اليهم على التحقيق وما اكتفى بذلك
حتى انه رد احتجاجهم له فكان الصواب ما اشتهر واجيب بان
الحمل الاول مبني على ما قيل من انه مذهب سيبويه والمحققين وان
المنصوب حال من الضمير مصدر الفعل والاصل فاذكره
واشتعله اي فعل الاكل واشتعل الاشتعال واذكراه اي
واذكر الذكر ودليل ذلك قولهم سير عليه طويلا بانابة الظرف
مناب الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع ولو كان نعتا للمصدر
لجاز ان يكون هو النائب بدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة
خاصة بجنسه لتكون دالة عليه تقول رايت كاتبا بحذف الموصوف
ولا تقول رايت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف
الطول فانه عام لجنس الانسان وغيره وعندي انهما احتجوا
به نظر من وجهين اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع اي رفع
طويل على النيابة كراهية اجتماع مجازين اورد عليه ان اجتماع
مجازين امر مستنكر ولانه مانع مما ذكر فانه لا نزاع في نحو قولهم
احيا الارض شباب الزمان من مستحسن الكلام واجيب
بان المراد اجتماع مجازين مما يبحث النحوي عنه وما اورده من
المثال ليس من ذلك وقد بين المجازين المستنكر اجتماعهما
بقوله حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة اي
على التوسع في الكلام ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في
توسعا وحمل المفعول فيه مفعولا به مجازا وصفا دخلت [illegible]

بالنصب لان تعلق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز
فيجتمع مجازان وهو مستنكر عندهم ومن قبيحه انهم يفعلون
ذلك في صفة الاعيان فيقولون عليه زيد طويل بالرفع على
انه نائب الفاعل واذا قدموا الزمان قالوا طويلا بالنصب
على الحالية واقامة الظرف مقام الفاعل ~~وكذا حذفوا الزمان~~
~~قالوا طويلا بالنصب على الحالية واقامة الزمان مقام الفاعل~~
لما ذكرنا الثاني قولهم الحقيق ان حذف الموصوف الموقوف
على وجدان الدليل لا على الاختصاص اي هو متوقف على
وجود دليل عليه لا على كون الصفة مختصة به بدليل والنازل
الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات فحذف
الموصوف مع ان الصفة ليست مختصة به ولا يتوقع في قولهم
ان المنصوب في نحو ما ذكر حال نحو جئ حقيق تميز الصاع اي
الكيل الصاع والحالية متعذرة لتعريفه اي ان دعوى الحالية
فيه متعذرة لكونه معرفة ووجوب تنكير الحال فيلزم تقدير
الحال فيه في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها
عند عدم المانع والنقل بكسر الشين المعجمة هيئة الاشتمال واشتمل
بالثوب اداره على جسده كله حتى لا تخرج منه يده قال في
القاموس واشتمال ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده
اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرد بابقيه من خلفه على يده اليمنى
وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب
واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه
فيبدو منه فرجه والخامس قولهم الفاء جواب الشرط
والصواب ان يقال رابطة لجواب الشرط او يقال فاء
جواب الشرط واما جواب الشرط الجملة وهي رابطة لها
بالشرط والسادس قولهم العطف على عاملين والصواب
ان يقال العطف على معمولي عاملين قيل غاية فعلهم في هذين
الامرين مضاف للقرينة ولا يقال في مثله الصواب خلافه ففي
كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفي كلام العرب
من ذلك ما لا يحصى والسابع قولهم بل حرف اضراب
وصوابه حرف استدراك واضراب واما بعد النفي والنهي
فبمنزلة لكن سواء وذلك انك اذا قلت ما قام زيد بل عمرو فقد
نفيت القيام عن زيد واثبت القيام لعمرو وكذا اذا قلت لا تضرب
زيدا بل عمرا فقد نهيت عن ضرب زيد واثبت الامر بضرب عمرو وكذا

المعنى

٢٩٦

المعنى مع لكن والثامن قولهم في نحو ايتني اكرمك ان الفعل مجزوم في
جواب الامر والصحيح ان جواب الشرط محذوف فهو مجزوم باداة
الشرط المقدرة وقد يكونون لما ارادوا تقريب المسافة على
المتعلمين والناسخ قولهم في المضارع في نحو يقوم زيد فعل
مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم وهو اختيار الفراء
وابن مالك وفيه انه تعليل بامر عدمي والعدم لا يصلح علة للوجود
واجيب بانا لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عدمي
لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ
يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء على صفة ما ليس بامر عدمي
والصواب ان يقال انه مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين
اورد عليه انا وجدناه مرفوعا في مواضع لا يقع فيها الاسم نحو سوف
يقوم زيد وهلا يقوم عمرو قال البدر بن مالك والصحيح قول الكوفيين
لان البصريين ان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو
للاسم بالاصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كما في يقوم زيدا ومنع
من الاستعمال كما في كان زيد يقوم فهو باطل لرفع المضارع بعد لو
وحروف التحضيض وان ارادوا ان رافعه وقوعه موقع الاسم مطلقا
فباطل ايضا والا لكان مرفوعا بعد ان الشرطية اذ هو موضع
صالح للاسم في الجملة فاذ لم يقع وان احد من المركبين لم يجز
واللازم منتف فالملزوم كذلك وقال الكسائي هو مرفوع بحروف
المضارعة لانها لما دخلت اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها وحالتها
عليها اولى من احالته على امر معنوي قال في الكشاف وهو
المشهور بين المعربين وانما عللها عامل النصب والجزم لضعفها
او صيرورتها كجزء الكلمة وللقائل ان يقول اذا صارت هذه الحروف
بمثابة الجزء من الكلمة فكيف يسند اليها العمل فيها والجزء لا يعمل في
الكل الا ترى ان حروف التنفيس لما نزلت من المضارع منزلة
الجزء منه لم تعمل فيه مع اختصاصها به وتاثيرها في معناه
فتدبر فكان حملهم على ما فعلوا من هذا القول ارادة التقريب
لفهم المتعلمين والا اي وان لا يكن الحامل لهم ذلك فما بالهم
يجيبون على تصحيح قول البصريين في ذلك ثم اذا اعربوا اهو
بانفسهم اعربوا اي حملوا الطالب على ان يعرب فقالوا طابق
ذلك والعاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة
والزياده اي زيادة الالف والنون فيه ونحو عثمان للعلمية
والزياده واما هذا مذهب الكوفيين واما البصريون فمذهبهم

جبهه

ان المانع الزياده المشبهة لالفي التانيث فهي على راي الرضي علي الحا
الالف والنون انما يوثر ان لم يبهما الف التانيث الممدوده
من جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما معا وبعوات هذه
الجهة تسقط الالف والنون عن التاثير تم قال وقال المبرد جهة
الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني
وبهراني في النسب الي صنعا وبهرا وليس بتوجيه لا مناسبة بين
الهمزة والنون حتى يبدل منها وانما التناسب ان يبدال صنعاني
وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو فيسادا وذلك لتناسبه
التي بينهما الا ترى الي الادغام النون في الواو وللمصنف ان
الجرجاني لعله الشيخ عبد القاهر ينبغي ان يعد من موانع الصرف ما فيه
لا نستعم لسقوط حكم هذه الزياده عن الاستقلال في المنع وبعد المانع
التانيث الكامل لالفين وهو مشابهتها واما اشترطت العلمية والوصفية
مع الزياده المذكوره لتحقق المانع من الصرف لان الشبه بالفي التانيث
لا يتقوم الا باحدهما اذ لا يمتنع دخول تا التانيث معها الا اذا
تحقق احدها ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علي لو زياده
حرفين فيه التا والبا ولذا حصروا لزياده الواو والنون وهما من
الفاقا فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما كزيادتي
الالف والنون فلنا هو علة الاختصاص بهاتين الزيادتين
فلا بد ان يعرفوا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فنعم حينئذ
الي ما اعتبره البصريون فيكون هو اولي بالاعتبار ابتدا ما حادي عشر
قولهم في نحو قوله تعالي فانكحوا ما طاب لكم من النسا مثنى وثلاث
ورباع ان الواو نايبه عن او والمراد الامر بنكاح اثنتين منهن او ثلاثة او
اربعة ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض ضعفا المعربين او
المفسرين وانا الامام قال ابو طاهر حمزة بن الحسين الاصبهاني في
كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول بان الواو
فيها بمعنى او عجز عن درك الحق الدرك بفتح الدال وسكون الرا الادراك بالاين
والحق هو الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقايد والاديان
والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله فيها الباطل
واما الصدق فقد شاع في الاقوال خاصة ويقابله الكذب
وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي
الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع ومعنى
حقيته مطابقة الواقع له فاعلم ان الاعداد التي تجمع اي التي
شانها ذلك قسمان قسم يجي به ليضم بعضه الي بعض لتعلق الغرض
بحصول



بحصول عدد ثالث هو مجموعها وهي الاعداد الاصول اي ليست معدوله
كقوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم ولذا قال تعالى تلك عشرة كاملة وقوله تعالى وواعدنا موسى ثلثين
ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقسم يوتى به لا ليضم
بعضه الي بعض لعدم تعلق الغرض بالمجموع وانما يراد الانفراد
لا الاجتماع لان الغرض يتعلق بكل عدد علي انفراده وهي الاعداد المعدوله
كهذه الاية ولها
واعلم ان هذه الاعداد ممنوعة من الصرف لما فيها من
العدلين عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكررها قال الزمخشري يريد
انها خرجت عن وزنها الاصلي الي وزن اخر وعن تكرارها الي
التوحيد وذهب الاكثرون الي ان منعها من الصرف للعدل والصفة
الاصلية لان المعدول عنها لا تكون الا صفة ومنع الزمخشري اعتبار
الوصفية فيها بنا علي عدم اعتبارها في المعدول عنها لقولهم مررت
بنسوة اربع بالتنوين ورده ابن الحاجب بان عدم اعتبار الوصفية
في اسما العدد لانها لم توضع كذلك وانما طرات الوصفية عليها بعد
الوضع فلم تؤثر في المنع اما هذه الاسما فانما عدلت عنها بعد
استعمال تلك صفات فاستقام اعتبار وصفيتها مانعة وان لم
تكن تلك مانعة فتامل وايته سورة فاطر وهي قوله تعالي جاعل الملائكة رسلا اولي
اجنحة مثنى وثلاث ورباع وقال ابو تمام جاءهم ذو وصاحبين
جناحين وجماعة ذو ثلثة ثلثة وجماعة ذو اربعة فهو جنس واحد
معروف بعدد وقال الداعي وغيرها اهلا بواد انيس وباب
تبغي الناس مثنى وموحد هو من ثاني الطويل من قصيدة لساعدة
بن جويه وهو من ابيات الكتاب ووقع انشاده في الصحاح بلفظ
سباع بدل ذياب والانيس من يونس به وتبغي بتقدير المعجمة
واصله تتبغي بتاين في اوله بعدهما موحدة حذفت احديهما كما
في قوله تعالي نارا تلظى يقال تبغيته اي تطلبته وبغيته طلبته
ومثنى وموحد صفتان لذياب او سباع وقد جعلهما حرب بعض
المحذوف اي بعضها مثنى وبعضها موحد وفيه بدلان ورده
ابو حيان بقلته ولانهما العوامل والبدل انما يكون بالاسما التي
شانها ان تلي العوامل ولم يقولوا ثلاث وخماس وهم يريدون
ثمانية كما قال تعالي في ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
لان هذا المعنى اذا اريد فانما يستعمل فيه الاعداد الاصول
كما في الاية والحاصل ان موضع هذه الالفاظ العدوله
في غير موضع التقسيم فقال اخذ دام سدس في
استعملها المتنبي في ... ولينا المتنطم انتهى
وقد تقدم الكلام علي هذا البيت في ... بالتنادم

في فصل ام من حروف الالف ربينا ما فيه مفصلا فراجع ذلك ان شئت
وقد تلتزم تجزئ فان قلت الذي اطلق للناكح وابيح له ولم يمنع منه هو الجمع
ان جمع بين اثنين حقه ان يقول بين اثنتين او ثلث او اربع فما معنى
التكرير حينئذ في مثنى وثلث ورباع قلت الخطاب للجميع لا للواحد منهم
فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع بين اكثر من واحدة ما
اراد من العدد الذي اطلق له واذن له فيه كما تقول للجماعة اقتسموا
هذا المال درهمين درهمين وثلثة ثلثة واربعة اربعة اي كونوا
في اقسام فرقا فرقة درهمين درهمين تاخذ درهمين درهمين درهمين
درهمين وفرقة ثلثة ثلثة وفرقة اربعة اربعة ولو افردت ولم تكرر لم
يكن له معنى اي لو افردت فقلت اقتسموا هذا المال درهمين واربعة وثلثة
لم يكن له معنى اذ لا يصح جعل درهمين مثلا حالا من المال الذي
هو الف ذرهم على ما اذا كرر فان القصد فيه الى الوصف والتفصيل
في حكم الاقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح فان قلت فلم جاء العطف قلت
في الاية بالواو دون او قلت كما جاء بها في المثال المذكور ولو جئت
فيه باو لعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع
هذه القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية
وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع
بين انواع القسمة الذي دلت عليه الواو وعطف على جواب
لو اجاب الاية اي باو وهما يقتضي امرين غير مرادين احدهما
عدم جواز الاقسام الا على احد هذه الانواع والثاني عدم
جواز الاختلاف في العدد وتحريره ان الواو دلت على اطلاق ان
ياخذ الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع
ان شاؤا مختلفين في تلك الاعداد بان ينكح بعض ثنتين وبعض
ثلثا وبعض اربعا وان شاؤا متفقين فيها بان ينكح بعض
اثنتين وبعض ثلثا وبعض اربعا اربعا محظورا عليهم
ماوراء ذلك ووجه ذلك كله كما افاده التفتازاني في حواشيه
ان او لاحد الامرين او الامور لا تعين لها الا باحد وجواز الجمع
في مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانه يكون من دليل خارج
مثل ان مجالستهما خير وزيادة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون
اولى بالجواز وحاصله ان او لاحد الامرين والحال تنبيه كالمفهم
النقل والقيد في الكلام يكون نفيا لما يقابله معناه ان يكون
الاقسام على احد هذه الانواع غير مجموع بين اثنين منها
ومعنى الواو ان تكون على هذه الانواع غير منفيا وزيادتها الى
فوقها

٢٩٧

فوقها وهذا معنى قولهم محظورا عليهم وهذا معنى قولهم محظورا عليهم
ماوراء ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من
جواز التسع متمسكا بان الواو للجمع فيجوز الثنتان والثلاث والاربع
وهي تسع وذلك لان من نكح الخمس فما فوقها لم يحافظ على القيد
من كيفية النكاح وهي كونه على هذا العدد بل تعداه وبالتفصيل بل جاوز
الى خامس وسادس وابلغ من هذه المقالة اي مقالة ان الواو
بمعنى او في الفساد قول من اثبت واو الثمانية وجعل منها
الواو في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقد مضى في
باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلفوا فيها هنا اي
في الواو من قوله تعالى وثامنهم كلبهم فقيل عاطفة خبرا هو جملة
على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل
للاستئناف والوقف على سبعة وان في الكلام المستانف
تقريرا لكونهم سبعة وكانهم لما قيل سبعة قيل نعم
وثامنهم كلبهم واتصل الكلامان يعني وان انقطع الثاني عن الاول
لفظا ونظيره ان الملوك اذا دخلوا قرية فان قوله
وكذلك يفعلون ليس من كلامها وانما هو كلام مستانف اتصل
به تصديقا من الله سبحانه وتعالى لما اخبرت به من حال الملوك
وهذا احد القولين في الاية والاخر انه من كلامها على ما قرره الز
مخشري فانه قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه
عادتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك
القديم فسمعت ذلك ورأته ويعيده اي ويبعده انه استئناف
للتصديق انه قد جاء القائلين الاولين رجما بالغيب اي
ان تينك المقالتين قد قيدتا بذلك ولم يجئ مثله في هذه المقالة
بل اطلقت عنه فدل على مخالفتها لهما فتكون تصديقا
تخمينا وظنا وايضا القائلون بانهم سبعة اخبروا اولا بانهم سبعة
ثم اخبروا ثانيا ثامنهم كلبهم وهو اخبار يستلزم ان تكون
عدتهم سبعة فاشتمل قولهم هذا على اخبارين بان عدتهم سبعة بخلاف
القولين السابقين فان كلا منهما ليس الا اخبارا واحدا ويعارضه
اخرى ان القولين السابقين كل منهما جملة واحدة والثالث
جملتان اكدت احديهما الاخرى فكان ذلك مؤذنا بالتثبت في
الاخبار ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم
الا قليل فان القصة مقتضاها ظاهرا ان من اخبر بعد
دهم لهم رايات بالغرض لانه يمكن ان يكون المراد

ما نعلم عدتهم او قصتهم قبل ان تتلوها الا قليلا من اهل الذين يعرفون الا من الكتب وفي تفسير قاضي المفسرين ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم انما قاله المسلمون باخبار الرسول صلى الله عليه وسلم لهم عن جبريل وايما الله تعالى اليه بان اتبعه قوله قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل واتبع الاولين قوله رجما بالغيب وبان اثبت العلم بهم لطايفة بعد ما حصر اقوال الاصل بنفيه ثم رد الاولين بان اتبعهما قوله رجما بالغيب ليتعين الثالث وقال ابو حيان لما اخبر تعالى عن مقالتهم واضطرابهم في عددهم امره ان يقول ربي اعلم بعدتهم لا يجيء بعددهم الا من يعلمهم حقيقته وهو الله تعالى ولا يعارض نفيه وبين قوله ما يعلمهم الا قليل لان المثبت في حق الله تعالى الاعلمية وفي حق القليل العالمية على ان علم القليل لا يكون الا بالاعلام منه تعالى وكلام الزمخشري يقتضي ان القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال ايضا ولكنه خلاف الظاهر وعبارة الكشاف وقيل الا قليل من اهل الكتاب والضمير في سيقولون على هذا لاهل الكتاب خاصة اي سيقول اهل الكتاب فيهم كذا وكذا ولا علم بذلك الا في قليل منهم واكثرهم على ظن وتخمين ووجه اندفاع الاشكال ظاهر اذ هولاء القليل العالمون هم اولئك القائلون لكن الظاهر وقيل هي واو الحال او الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها التاكيد لصوق الموصوف بالصفة والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كانهم قصدوا بادخال الواو على الجملة الواقعة صفة للنكرة تشبيهها بالواقعة بعد المعرفة حالا منها كمررت برجل ومعه سيف فاما الواو الاولى وهي الواو المسماة بواو الثمانية فمردود ولا حقيقة لها وقد مر قريبا بيان ذلك واما واو الحال فان عامل الحال ان قدر هم ثلاثة او هولاء ثلاثة اذ ليس في هذه التقدير ما صلاحية العمل في الحال وكان التقدير ان يقول ان قدرت هم سبعة او هولاء سبعة لكنه ذكروا ان مواضع التقدير ايضا دا على خصم المراد فان قيل على التقدير الثاني من باب وهذا بعلي شيخا قلت العامل المعنوي لا يحذف قيل الظاهر انه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار اي بدا فيها قائما المعروف الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها

الطوائف في الثلاثة المذكورة فان عدم ازدياد رابع في هذا المحل دليل على العدم مع ان م

خلافه

صح

جواز

وهذا التحمل المتوكد بعبره د

جواز الحصول معنا ولا وتقدم ذكره في استفهام او غيره فقيل بل يحمل على غير المعنوي لقول المصنف في بحث الواو بعيد قوله ان حذف عاملا الحال اذا كان معنويا ممتنع وبهذا رد وا على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف اي واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل التقدير هولاء لم يكن عامل الحال معنويا لان العامل هو الذي لا يفهم من لفظ خاص كما لا ابتداء واما التنبيه والاشارة والنداء والظرف فليس شيء منها من المعنوي لان كل واحد منهما مفهوم من لفظ خاص به اللهم الا ان يراد بالمعنوي ما لا يكون عاملا لفظيا اي من قبيل الالفاظ اعم من ان يكون معنويا بالمعنى المفهوم خاص به على ان الاصح ان عامل الحال لا يكون معنويا بالمعنى الاول وبتقدير كون المعنوي بهذا المعنى يعني بنا في دعوى الحذف فتامل واما الواو الموكدة للصوق الصفة بالموصوف فقد رده ابو حيان بان ذلك شيء لا يعرفه النحويون الثاني عشر قولهم المونث المجازي وهو ما لا يكون بازايه ذكر من الحيوان يجوز معه التذكير والتانيث وهذا تبع وله قوله الفقهاء في محاوراتهم وخطابا بهم وليس على اطلاقه والصواب تقييده بالمسند المونث المجازي ويكون فعلا او شبهه ويكون فاعل المونث المجازي المسند اليه اسما ظاهرا اي جواز الامرين انما هو في اسناد الفعل وما يشتق منه الى ظاهر غير الحقيقي بالخيار وذلك نحو طلع الشمس ويطلع الشمس بتقدير تحتيه في اوله وطالع الشمس بترك تانيث المسند فيها وتقول طلعت وتطلع الشمس بتانيث فوقيه في اوله وطالعة الشمس على التانيث ولا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا وهو اما الاول لان فلكون المونث المجازي مسندا لا مسندا اليه واما الاخران فلكون المسند فيها الى المونث المجازي ليس فعلا ولا شبهه ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع بترك التانيث لان الاسناد فيه ليس الى ظاهر المونث بل الى ضميره خلافا لابن كيسان في تجويزه ذلك واعلم ان المشهور في لفظ الشمس انها مونثة لظهور التاء في تصغيرها وقيل تذكر وتونث قال تعالى فلما راى الشمس بازغة فانث على اللغة المشهورة وقد قيل هذا الى ذكرها على اللغة القليلة مراعاة ومناسبة للخبر وتحت لغة التذكير التي هي اقل على لغة التانيث واحتج ابن كيسان على التذكير مع الضمير بقوله ولا ارض

الجمع

مونث مجازي وهذا معنى قول ابن الحاجب في كافيته وانت في ظاهر م

انقل اتقالها هو عجز بيت من ثالث المتقارب صدره فلا مزنه ودقت

ودقها والبيت على ما في شواهد المصنف لرجل طائي يقال له عامر

بن جوين بالتصغير والمزنة واحدة المزن وهو السحاب الابيض ويقال

المطر حب المزن قال المصنف ووهم ابن يسعون فقال انه المطر

نفسه وبرده قوله تعالى انتم انزلتموه من المزن ومزنه بالرفع

اما مبتدا او اسم لا على الغائها او عملها عمل ليس وجوزنا امطرت

والودق بسكون المهملة المطر والجملة خبر او نعت لمزنه والخبر

محذوف اي موجوده وضمير ودقها عايد الى السحابة المشبه بها

الجيش في بيت قبل هذا او ودقها وابقالها مصدر مصدران

تشبيهان وارض اسم لا مبني معها على الفتح وابقل خبرها او نعت

لاسم او موضع والخبر مقدر فيقال للمكان اول ما ينبت فيه

الشعر بقل لا غير وانكر جماعة منهم الاصمعي بقل المكان وادعوا

ان باقلا من الشواذ كاعشب فهو عاشب وقد استشهد بقوله

و لا ارض ابقل على ترك تا التانيث مع الفعل المسند الى الضمير

المونث المجازي ضرورة قال المصنف وكانه لما اضطر حمل

الارض على المكان والموضع قال ابن كيسان ولا ضرورة

فيه بل ذلك جايز في النثر ايضا لتمكنه من ان يقول ابقلت

ابقالها بالنقل ضرورة فيه بل ذلك جايز اي بنقل حركة

الهمزة من ابقالها الى التا الساكنة وحذف الهمزة ورد

بانا لا نسلم ان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل

الهمزة او غيره وهذا الرد للسيرافي ولكن ذكر ابن يسعون

ان بعضهم رواه بالتا وبالنقل قال المصنف فان صحة الرواية وصح

ان قايل ذلك هو الذي قال ولا ارض ابقل بالتذكير صح لابن كيسان

مدعاه والاخفش كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم

على سجيته التي طبع عليها ومن هنا تكثر الروايات في بعض الابيات

وذكر ابن الخواص في شرح الفيه ابن معط انه روى ابقالها بالرفع فلا

شاهد فيه حينيذ وزعم بعضهم انه لا شاهد فيه على رواية النصب

ايضا وان التذكير ولا مكان ارض بحذف المضاف وقال ابقل على اعتبار

المحذوف وقال ابقالها على اعتبار المذكور وجزم رواية التانيث

والنقل من اصلاح بعض الرواة انثانث عشر قولهم بنوت بعض

خروفا فيه عن بعض بهذا الضابط ما بينا ولونه الى الفقها

ويستدلون به وتصحيحه اي تصحيح هذا القول باد خال قد على

قولهم ينوب به لعدم تمنيه وتطرق المنع اليه اذ كل موضع

موضع

فيه البقل ابقل وقد يقال بقلا وبقولا ولوصف الغلام اول ما ينبت صح



ليستا دتعليل هذا الحكم وحينيذ فيتعذر استدلالهم صح



موضع ادعوا فيه ذلك فقال ابن هشام ضعيف لا نسلم ان هذا مما وضعت فيه الفا

ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد

على اطلاقه

الالصاق ودخلت من عمرو باية فيها

باية به من علي وكتبت الى القلم

عن بالاستعانة على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي

ادعيت فيها النيابة

ومنها قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله فمنها

ان الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف

لاستقلال

الفعل بمعنى سيبه المعنى وعدم استقلال الحرف بما تعلق لا به السابقة

ضمن يشرب معنى يروى فعدي بمن واما قوله تعالى لاصلبنكم في

جذوع النخل فقد قيل انه ليس على بابه بمعنى على وانما الوجه

ان يقال شبه تمكن المصلوب في المصلوب في الجذع بتمكن

المظروف في ظرفه فاستعمل معه في فتكون استعارة تبعية

الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كانت عين الاولى

المعاده

المعاد

اعلم ان المذكور اولا اما ان يكون معرفة او نكرة فاما ان يعاد

معرفة او نكرة فالاقسام اربعة وحكمها ان ننظر الى الثاني فان

كان نكرة فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف بناء

على كونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له

على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة كذا في التلويح مقتصا

ان المعرفة اذا اعيدت نكرة كانت غيرا وكلام المصنف صريح في

انها عين وهذا الاختلاف مبني على قولين حكاهما الشيخ بهاء

الدين السبكي في شرح التلخيص فيما اذا كان الاسم الاول معرفة

والثاني نكرة قال وقال ابن نجى في اماليه يكون الاول غير

الثاني لانه وفي امالي ابن الحاجب في قوله تعالى غدوها شهر ورواحها

شهر الفايدة في اعادة لفظ الشهر الاعلام بمقدار زمن الغدو وزمن

الرواح والالفاظ التي تاتي مبينة للمقادير لا يحسن فيها الاضمار ولو

اضمر فالضمير انما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته فاذا لم يكن له خصوصية

وجب العدول عن المضمر الى الظاهر الا ترى انك لو اكرمت

رجلا وكونه كانت العبارة عنه اكرمت رجلا وكونه واذا اكرمت

رجلا وكونه عمر كانت العبارة اكرمت رجلا وكونه

رجلا فتبين ان هذا ليس من حمل الظاهر موضع لواحد فالهم

لم يستقم وشرط الطيبي في هذه القاعدة ان لا يقصد التكرار والا

فهو عين كما في قوله تعالى وهو الذي في السما اله وفي الارض

اله ويدل عليه ما قبله من تكرير ذكر الرب في قوله تعالى سبحان

باني عن يعنا من غير نيابة وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف

عن

اكرم

حها

المطرانه م

رب السموات ورب الارض رب العلمين والنكتة في
التكرير مقامتين بهم سبحان من شمه الولد اليه قال اليمنى المذكور
في شرحه المذكور والظاهر ان هذه القاعدة لبيست مجروره والتحقيق
ان يقال ان كان الاسم عاما في الموضعين فالثاني هو الاول
لان من ضروره العموم ان لايكون الثاني غير الاول ضروره استيفا
عموم الاول للافراد وسوا كانا معرفتين عامتين ام نكرتين
عامتين لوقوعهما في حيز النفي اما اذا كانا عامين وهما معرفة ونكره
فسيان وان كان الثاني فقط عاما فالاول داخل فيه ضروره شمول
العام لذلك المفرد وسوا كان معرفا او منكرا وسوا كان الاول معرفا
باللام او اللام العهديه ام منكرا ويلحق بهذا القسم في دخول
الاول في الثاني اذا كانا عامين والاول نكره كقوله تعالى لايملكون
لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق اي لايملكون شيا من الرزق
فابتغوا عند الله كل الرزق وكذا عكسه وان كانا خاصين بان يكونا
معرفين باداة عهديه فكذلك بحسب القرينه المصارفه الى المعهود
فان صرفتهما اليه اذ ضر وان صرفت الاول منهما فالظاهر
ان الثاني مثله وان كانا مشتملين على الالف واللام الجنسيه فالاول
هو الثاني لان الجنس لايقبل التعدد قال التنوخي في قوله تعالى ان
مع العسر يسرا انما كان العسر واحد لان اللام طبيعيه والطبيعه لا
تاتي فيها بمعنى ان الجنس كلي والكلي لايوصف بوحده ولا تعدد وان كانا
نكرتين فالظاهر ان الاول غير الثاني لانه لو كان اياه لكان اعادته
النكره وصفا للظاهر موضع المضمر وهو خلاف الاصل وتحمل خلافه
على الاحتمال لنبه ورد في حديث الاستسقا ثم جاء رجل من
ذلك فاعاد ذكر الرجل منكرا كما بدا به منكرا مع تردده في انه    البابه
الاول او غيره كما ذكره وورد مصرحا به في الروايه الاخرى حيث قال
ثم جا رجل لا ادري الاول ام غيره وان كانا معرفتين باداة الجنسيه
فالثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني
خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضروره اشتمال العام على
الخاص كما يشتمل الاعم على الاخص هذا كلامه وحملوا على ذلك مادوي
لن يغلب عسر يسرين روي ذلك موقوفا على ابن عباس وابن مسعود
ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي تفسير البغوي عن ابي علي الجرجاني
قال تطهوا في قوله لن تغلب عسر يسرين فلم يحصل منه غير قولهم ان
العسر معرفه واليسر نكره فوجب ان يكون عسر واحد ويسران وهذا
قول مدخول فان قول القايل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب ان

يكون

٢٠١

يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه لن يغلب عسر الدنيا اليسر
الذي وعد الله المومنين فيها اليسر الذي وعدهم في الاخره وانما
يغلب احدهما وهو يسر الدنيا فاما يسر الاخره فدايم غير زايل
اي لا يجتمعا في الغلبه لقوله صلى الله عليه وسلم شهرا عيد لا ينقصان
اي لا يجتمعان في النقص قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام اي ذكره
معرفه ثم ثنى ذكره فاعاده معرفه فالمعرفه اذا اعيدت كانت نعتينا وصار
المعنى ان مع العسر اي الواحد يسرين انتهى ويشهد للصورتين الاولتين
وهما اعادة النكره نكره واعادة النكره معرفه الكي تقول
انشيت فرسا ثم بعث فرسا فيكون الثاني غير الاول وان قلت ثم بعث الفرس    وان قلت
كان الثاني عين الاول واعترض بان في الاستدلال بهذا نظرا لانه
ليس من كلام العرب حتى يكون حجه قلت هو وان لم يكن من
كلامهم فهو حجه من جهة انه جار على غلبة محاوراتهم ونهج المعاني    رن
من خطابهم والرابع وهو اعادة المعرفه نكره وكان مقتضى البيان
ان يقول والرابع لكنه ذكرتنا وبل القسم ولم يتعرض للثالث وهو
اعادة المعرفه لانه قد ذكر ما يشهد لها من قول الزجاج اي ويشهد
للصوره الرابعه قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم
اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا البيتان
من الهزج وقايلهما من قصيده الغند بكسر الفا وسكون النون
واسمه شهل بفتح المعجمه ولقب في العرب بالمعجمه عبره بن شيبان
بن ربيعه الزماني من شعرا الجاهليه قال الدر بهدي ولقب به
لعظم شخصه قال وهو احد الفرسان وقال غيره لقب به
لان بكر بن وايل بعثوا الى بني حنيفه في حرب البسوس يستنصرونهم    بهم
فامدوهم به فلما اتى بكرو هو مسن جدا قالوا وما يغني هذا العش
عنا قال او ما ترضون ان اكون لكم فندا دون اليه تقول صفحت
عنه اذا اعرضت عن جرمه ويقال الصفحت عن الامر صفحا اذا
تركته ويقال اصفحت عنه كما يقال اضربت عنه ويقال ابدي لي صفحته
اذا امكنك من صفحته تقول عفونا عن جرم هولا القوم وراعينا
من الاحوال المرابحه بيننا وبينهم ما حملنا على الاعضا عن قبيح يتفق
منهم والتي نزع عن هفوه تحصل من جهتهم وقلنا ان ما بيننا وبينهم    بينهم
الاخوه تقتضي الابقا على الحال معهم واشترط الفتنه منهم وحقيقه
صفحنا عن بني ذهل اعرضنا عنهم ووليناهم صفحه اعناقنا ووجوهنا
وهي جانبها فلم نواخذهم بما كان منهم ويقال في هذا المعنى
ضربنا عنهم صفحا وفي القران افنضرب عنكم الذكر صفحا قال

الامام المرزوقي واما نحو قوما في البيت الثاني ان ما يدرته مثل بيله
المعارف الا ترى انه لا فصل بين ان يقول عفوت عن زيد ولعل
الايام ترد الرجل كالذي كان لانك في الموضعين تريد به رجلا والرجل
والمعنى فعلنا ذلك رجاء ان تردهم الايام الى احسن ما كانوا عليه
من قبل وعسى من افعال المقاربة وان يرجعن في موضع الخبر ومعنى
يرجعن قوما يردون وهو من باب فعل وفعلته يقال رجع
فلان رجوعا ورجعا ورجعته قال تعالى فان رجعك الله ومن
كانوا محذوف اي كالذي كانوه اي كانوا عليه قبل من الايتلاف
والتواد والاتفاق ويجوز ان يكون اصله كالذين كانوا
فحذف النون تخفيفا كما في قوله [illegible] وان الذي حانت بفلج دماوهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد وسكل على كلمه اعمال مكلماته اصلها
ان الظاهر في هاتين المثالين ان الجملة الثانية تكرار للجملة
الاولى كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا كانت الثانية
عين الاولى اي فالمعرفة عين المعرفة والنكرة عين النكرة فلا غلبة
لنزيد على عسر والثاني ان ابن مسعود قال لو كان العسر في حجر
لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع ان الاية في
قراءته وفي مصحفه مرة واحدة من غير تكرير ومع ذلك فقد اثبت يسرين
غالبين للعسر الواحد فدل على اعتقاده من ان التوكيد اي من التكرير
للتوكيد وعلى انه لم يستفد تكرر اليسر من تكرير في اللفظ اذ هو لم
يتكرر في قراءته لسقوط احد الجملتين من مصحفه بل من غير ذلك كان يكون
فهم مما في التنكير ان تنكير يسرا من التفخيم فتاوله بيسر الدارين اوانه
فهم من هذه الاية ان مع العسر يسرا مقارنا له لما في مع من معنى
المعية وفهم من قوله تعالى في الطلاق سيجعل الله بعد عسر يسرا ان بعد
العسر يسرا اخر لان الواقع بعد الشي غير المقارن له ضرورة فحصل
من الايتين يسران وبقي على التاكيد ان يكونا معلومين للعسر
والثالث انه في التنزيل ايات ترد هذه الاحكام الاربعة
قال في التلويح اعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو
المقام عن القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة
كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقوله تعالى لولا
انزل عليه اية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل اية الله الذي
خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة قال الله
قادر على ان ينزل اية الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد
قوة ضعفا وشيبة وهذا باب التاكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة

مع



مع المغايرة نحو قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه اليك الى قوله ان تقولوا انما انزل
الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة
كقوله تعالى هو الذي انزل عليكم الكتاب مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد
تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الههكم اله واحد ومثله
كثير في الكلام ومنه بيت الحماسة فيشكل على الاول
قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الاية وهو ان النكرة المعادة
غير الاولى وهي عين وفي تفسير قاضي المفسرين اي هو الذي ابتداكم ضعفا وجعل
الضعف اساس امركم لقوله وخلق الانسان ضعيفا او خلقكم من
اصل ضعيف هو النطفة ثم جعل من بعد ضعف قوة وذلك اذا
بلغتم الحلم او تعلق بابدانكم الروح ثم جعل من بعد قوة
ضعفا وشيبة اذا اخذ منكم السن ثم قال والتنكير
مع التكرير لان المتاخر ليس عين المتقدم وعليه فلا تشكل الاية
وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله لا يرد لان الواحد
سبحانه فاعيدت النكرة ههنا وليست غيرا
وعلى الثاني وهو ان النكرة المعادة معرفة عين
فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فان الصلح
الاول خاص بين الزوجين والثاني وهو صلح النكرة
المعرف عام فلا يكون الثاني عين الاول لاختلاف المراد بهما وهو الصلح
والعينية انما تقتضي اتحاد المراد فحصل اي ولعموم الثاني
بلا اتي بالاية على ان كل صلح جائز ومسلم زدناهم عذابا فوق العذاب
الذي لا يكون فوق نفسه فتعينت مغايرة الثاني للاول وعلى الثالث
وهو ان المعرفة المعادة عين قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء
فان الاول عام والثاني خاص والخاص عين العام فهما غيران
بما الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب
قاضي المفسرين الاول بالاحسان في العمل والثاني بالاحسان في الثواب
لانه في مغايرة الثاني للاول وكتبنا عليهم فيها ان
النفس بالنفس فان الاولى القاتل والثانية المقتول ولذا عطف
فان العين الاولى عين القاتل والثانية عين المجني
عليها وعلى ذلك فقس وعلى الرابع وهو ان المعرفة المعادة نكرة
غير ايضا يسالك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا من السماء
فان الثاني المنكر السوال غير الاول قطعا وقوله اذا الناس
ناس والزمان زمان هو نحو بيت من ابيات الطويل والجلال
وقد انشد صاحب الحماسة البصرية هكذا

الاهل الى اجبال سلمى بذي اللوى لوى الرمل من قبل المعاد معاد
بلاد بها كنا ونحن نحبها اذ الناس ناس والبلاد بلاد
ولم يسم قايله فان الثاني تساوي الاول في مفهوم لم يكن في
الاخبار به فائدة فلا بد من ان يغايره فيه ليفيد الاخبار به
واما هذا من قوله انا ابو النجم وشعري شعري هو من مشطور الرجز
وقد اخرج ابو الفرج في الاغاني عن الاصمعي قال قال ابو النجم
للعديل بن الفرخ ارايت قولك فانك من شيبان امي فاني
لاب ابيض محلي عن بعض المفارق الست شاكا في تفسيره حتى
قلت هذا فقال له العديل افشككت في نفسك حتى قلت انا
ابو النجم وشعري شعري فامسك ابو النجم واستحيا اي وشعري لم
يتغير عن حالته او شعري المعروف المشهور فان ادعي ان القاعدة
مستمرة في عدم القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل
عليها سهل الامر وهذا مما لا يرتاب في انه مقصود هم ولا يجوز
حمل كلامهم على عمومه فكيف يتوهم انه يحمل الثاني على انه عين
الاول مع قيام القرينة على الغيرية او عدمها والقرينة صارفة الى
العينية وقد تكلفنا اثناء الشروح ما يلوح بذكر بل يصرح به وفي
الكشاف فان قلت ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا عمل
على الظاهر وبنا على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على ابلغ
ما يحتمله اللفظ وهو ان لا يكون من باب التاكيد والقول فيه
ان الجملة الثانية يحتمل ان تكون تكريرا للاولى وتاكيدا لها كتكرير
ويل يومئذ للمكذبين في سورة المرسلات فانه للتاكيد على
القول فيه تكريرها لتقرير معناها اي معنى الاول في النفوس
كتكرير المفرد في جاءني زيد زيد فان الثاني لتقرير معنى الاول وهذا
هو التاكيد اللفظي وان يكون الاولى عدة بان العسر مردوف
بيسر لا محالة يتصل به اتصال المتقاربين والثانية عدة مستانفة
بان العسر متبوع بيسر اخر فهما يسران منفصلان على
تقدير الاستئناف وانما كان العسر واحدا وقد تكرر لان اللام ان
كانت فيه للعهد وهو العسرة التي كانوا فيها قبل زمن الفتوحات
وهو حصة معينة من مطلق العسر المعهودة بين المتكلم والمخاطب
فهو هو اي فالعسر الثاني الاول لان معهودهما واحد وانما
اتحد العسر لان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد
مالا وحكمه انه واحد لوحدة معهود اللفظ وان كانت للجنس
الذي يعلمه كل احد لانه من الكليات المذكورة في الاذهان فهو هو
ايضا



ايضا لان الجنس لا يتعدد واما اليسر فمنكر فيتناول ان يراد باحد لفظيه
ما لم يرد بالاخر ويقوى لما كر في الكلام الاول متناول لبعض الجنس
اذ لا صلاحية له لتيسيرنا ولكل الجنس فاذا كان الكلام الثاني
مستانفا منقطعا عما قبله فقد تناول بعضا اخر من الجنس مغايرا
للاول حذرا من التكرار الخالي عن الفائدة لان الغرض ان لا تاكيد ايضا ويكون اليسر
الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه صلى الله عليه وسلم كفتح خيبر
ومكة والطائف ونحوها واليسر الثاني ما تيسر في ايام الخلفا
الراشدين من فتح الشام ومصر والعراق الى ما وراء النهر
او المراد بهما اي باليسرين يسر الدنيا ويسر الاخرة وكيلان
تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب فانهى
ملخصا ... بعضهم حق اي تعريف الاول وتنكير الثاني يوجب الاتحاد
وقد تقدم من الكشاف في بيان وجهه
اي وجه التنكير يحتمل الاتحاد والاختلاف وفي التنكير يقع الاحتمال
وقد قامت هنا على الاختلاف والقرينة تعين المراد
وبيانها هنا انه عليه الصلاة والسلام كان هو واصحابه في عسر في الدنيا فوعدهم الله عليهم بالفتوح
التي وقعت في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعده من الخلفا الراشدين
ثم وعد عليه الصلاة والسلام بان الاخرة خير له
من الاولى فتشفع بيسر اخر هو خير من الاول فالتقدير ان
مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وان مع العسر في الدنيا
يسرا في الاخرة للمصطفى بان غسر عليه في الاخرة وجزمنا
بان العسر الواحد لا يغلب يسرين الا
ثم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها الخامس عشر
عند ... الماجن فيه نقيض ان الصواب قول سيبويه
ويرده بقوله ولك ان تقول الاحرى نقيض خلافه اذ لا بعد في
قبيل الخطا وقيل ان الورد المذكور انما هو على
ما استشهد به لمذهب سيبويه ولا يلزم منه رده وهذا مشهور
في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عند سيبويه
حكاه الرضي عن المالكي اي ابن مالك واختاره فقال والتزامهم
اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجاتهم
اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي ويستشهد
لذلك بامور احدها قولك اعجبني وجه زيد متبسما وصوته
تاليا فان صاحب الحال فيهما معمول للمضاف والجار مقدر على الخلاف في عامل
المضاف اليه فحق شرح نجم الائمة الرضي اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل

في المضاف هو اللام المقدر اومن والمضاف في من قال انه الحرف
المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو المقتضي للاضافة بين الفعل
والمضاف اليه ~~لحصل الحرف ولا ينكر هذه~~ لان الاصل غلام زيد
غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قايم بالمضاف ~~الذي هو مختص~~
~~بالمضاف اليه او متعلق~~ لا محل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا
للقوة الدلالة عليه بالمضاف اليه او متعلق به ومن قال ان عامل الجر
المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر تبعه منسوخه والمضاف
مفيد لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد
بمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل بواسطة الاول فهو
الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشي لانه ان اراد
بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف
اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ~~وقال في باب الاضافة~~ انما
~~نسب العمل الى ما يتقوم~~ النسبة ايضا التي بينها وبين الفاعل كما قال
خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل وقال في باب الاضافة وانما نسب
العمل الى ما يتقوم به المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون
المقتضي امرا خفيا معنويا وما يتقوم به المقتضي امرا جليا ظاهرا في الاغلب **والحال**
**منصوبة بالفعل** فاختلف العاملان **الثاني في لمية موحشا طلل** هو صدر
بيت من مجزو الوافر عجزه يلوح كانه خلل وقد انشد المصراع الاول ملفظ
لمية موحشا طلل فقدم عليه كل اسم مستتر **فصاحب عند سيبويه النكرة**
**وهو عنده مرفوع بالابتدا** ~~ولا يجوز ان يكون النصب بالابتدا~~ **والحال**
**الاستقرار الذي تعلق به الظرف** ولا يجوز ان يكون النصب
بالابتدا لانه عامل معنوي فلا يعمل في الحال **والثالث ان هذه امتكم**
**امة واحدة فان امة حال من معمول ان** اي من خبرها **وهو امتكم** ~~التي~~
~~هي~~ **وناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة** بما فيهما من معنى
انبه واشير **ومثله وان هذا صراطي مستقيما** فان مستقيما حال من
صراطي وهو خبر ان والعامل فيه معنى التنبيه او الاشارة **وقال**
**ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له** هو صدر من اول البسيط
عجزه وطاعة مهد نصحه رشد وقد تقدم الكلام
عليه في الجهة الخامسة من الباب الخامس فيما يحتمل وجهين
باعتبار عاملين **العامل حرف التنبيه**
فقط لتقدم الحال على اسم الاشارة وهو عامل
ضعيف **ولك ان تقول لا اسلم ان صاحب الحال طلل**

بل

٢٠٤

**بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال حينئذ معرفة** لان الضمير معرفة
وان عاد الى نكرة بخلاف ما اذا جعل حالا من طلل فانه يكون من
نكرة وان تقدمت لكن قد يقال ان جعلهم موحشا من قبيل الصفة
التي تقدمت على موصوفها فانقلبت حالا يقتضي ان صاحب الحال طلل الذي
كان موصوفا لا ضميره **واما جواب ابن خروف** عن تجويز كون موحشا في البيت
حالا من الضمير المستتر في الظرف **بان الظرف** ههنا غير متحمل للضمير لانه
**انما يتحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا** واما اذا تقدم عليه فلا **فخالف**
**لاطلاقهم** القول بتحمل الضمير مطلقا **ولقولهم ان لك ولي عليك**
**ورحمة الله السلام** هو عجز بيت من الوافر صدره الا يا نخلة
من ذات عرق كنى بالنخلة عن امراة وذات عرق موضع بالبادية
وهو ميقات اهل العراق الذي وقته لهم امير المومنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه **ان الاولى جلده** اي حمل هذا
التركيب **على العطف على ضمير الظرف** المستتر فيه لا على تقديم
**المعطوف عليه** اذ جزم بان في الظرف ضميرا يعطف عليه مع انه
متقدم **وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة** وهي تقديم المعطوف
على المعطوف عليه **باخرى** اي بضرورة اخرى **وهي العطف** على الضمير
المرفوع المستتر **عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير**
المستتر **وجوابه** اي وجواب ما اعترض به على ابن الفتح من
انه تخلص لضرورة بضرورة **ان عدم الفصل اسهل** اي ان العطف
بدون فصل اسهل من تقديم المعطوف **لوروده في النثر كمررت**
**برجل سوا والعدم** اي مستو هو والعدم **حتى قيل انه قياس** فهو
لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة الى اسهل
منها وذلك ليس بممتنع **واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل**
**يجعل صاحب الحال اولى لانه ظاهر فاما يصح لو ساوى الظاهر**
**الضمير في التعريف** يريد ان ابن مالك اجاب عن منع ان يكون طلل
صاحب الحال وانما هو ضميره المستتر في الظرف بان جعل طلل
صاحب الحال اولى من جعل الضمير لان الاسم الظاهر اولى بذلك من
ضميره فدفعه المصنف بان هذه الاولوية انما تثبت لو كان الاسم الظاهر
معرفة كالمضمر لكنه نكرة فيكون جعل ضميره صاحب الحال اولى من جعله
هو فيه جري على الاصل من كون صاحب الحال معرفة **واما التوافق**
من الامور المستشهد بها **فاتحاد العامل فيهما موجودا تقديرا**
**اذ المعنى اشير الى المستقيم والى صراطي** او انبه لها **وتنبه لصريح النصح**

بينا واما سالتنا المضاف اليه فصلاحيته لصاحبها للسقوط فجعل المضاف اليه كانه معمول للفعل فكانه لم يختلف عامل الحال وصاحبها وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا وفي حواشي التفتازاني على الكشاف في قوله تع بل ملة ابراهيم حنيفا حال من المضاف اليه لا طباق على جوازه ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته و رايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قايمة واختلفوا في عامل مثل هذه فقيل معنى الاضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة منسوبة لابراهيم والصحيح ان عاملها عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد بالوجه واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه قال الشارح ويرد على الاول اذ الكلام العامل معنى الاضافة تبلك الطريق فلا معنى لتخصيص ذلك بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء ويلزم تجويز وقوع الحال حينئذ من كل مضاف اليه وهو باطل و الحاصل ان الحال لا تقع من المضاف اليه الا في الصور الثلاث وهي التي ذكرها ابن مالك في الفية حيث يقول ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عملا او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا الثاني عشر قولهم بتغليب المونث على المذكر في مسئلتين احدهما قولهم ضبعان في تثنية ضبع للمونث وضبعان للمذكر والقاعدة في مثل ذلك ان يغلب المذكر على المونث ولذا في الجمع قالوا ضبع وضبعان ضباع وكان القياس ضباعين كما يقال في جمع ضبعان حيث لا انثى معها وانما فعلوا ذلك لخفة لفظ المونث ولما كان في الزيادة هنا للمذكر وما لا زيادة فيه للمونث اشبه الاول المونث لان الاصل في ذي الزيادة ان يكون للمونث والثاني المذكر لان الاصل في المذكر ان يكون ذا زيادة فكان ما لا زيادة فيه احرى بالتغليب ولانهم لو غلبوا ذا الزيادة في التثنية لاشتبه تثنية المثنى ومنهم من النقل ما لا يخفى وحكي ابن الانباري انهم قالوا للذكر ضبع ايضا فلا تغليب هذا وفي الصحاح الضبع معروفة ولا تقل ضبعة والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانثى ضبعانة والجمع ضبعانات وضباع والثالثة التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكرهما الزجاجي وجماعة وهو مشهور مثبتا به اذ لا سهو ذهاب الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل عمن شانه ان يلاحظ بحيث يتمكن

لا الذكر ضبعان





حفظتها

من ملاحظتها بغير تجشم كسب جديد وان كان بحيث لا يمكن ملاحظتها الا بعد تجشم كسب جديد فهو النسيان فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار فيرد عليه ان اراد انهما لا يجتمعان في الوجود فمسلم لكنه غير مفيد لان المراد من اجتماع شيئين اجتماعهما في حكم من الاحكام وان اراد انهما لا يجتمعان في حكم فممنوع ولا مساغ هنا لتعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخ العرب بالليالي دون الايام لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا بخلاف الشهر الشمسية فان مداره على انتقال الشمس من برج الى برج واما المسئلة الصحيحة في هذا الباب فقولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومونث كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين فعند يغليب المونث على المذكر قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة نصفه بيت من الطويل لم اقف على تتمته ولا تسمية قايله وقد قيل لا اختصاص لهذه المسئلة بالتاريخ لقولهم وعشرة الشريف عند ابن جيل وتابعه بل قد قيل انه يكون هذا الضابط ايضا ففي التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ~~هذا الضابط~~ ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا اذ المراد عشرة ايام بلياليهن فانث لتغليب الليالي وقوله تع ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا ظاهر في ان المراد بالعشر الايام فانث تغليبا لليالي وزعم بعضهم انه عليه الصلاة والسلام في قوله حبب الي من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة انما ثلث النساء والصحيح ان لفظ ثلاث لم يقع في الحديث ولا ورد من طريق صحيح وقد رواه النسائي عن انس بدونها وساق الزمخشري الحديث في كشافه بلفظ حبب الي من دنياكم الطيب والنساء وقرت عيني في الصلاة ثم قال وطوى ذكر الثلاث واما قرة عيني فقد قال التفتازاني انه كلام مبتدا قصد به الاعراض عن ذكر الدنيا وما يحب منها وليس عطفا على ما قبلها كما قد يسبق الى الفهم لان الصلاة ليست من الدنيا السابع عشر قولهم في نحو خلق الله السموات ان السموات مفعول به والصواب انه مفعول مطلق ولو كان من اسماء الاعيان لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد حتى كان معنى كونه مطلقا اطلاقه من التقييد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه اسم المفعول الا مقيدا كقولك به كضربت زيدا فان قلت كيف هذا وهم قد قالوا الاقرب في تعريف المفعول به انه ما لا يبعد هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ

علمه ذلك

فيه عامله قلت نعم ولكن فرق بين ما يطلق عليه اسم المفعول بقيد وما يطلق
عليه اسم مفعول بلا قيد فزيد باعتبار الاول مفعول به تقيده وباعتبار
الثاني بلا قيد اذ يقال فيه زيد مضروب وانت لو قلت في السموات
مفعولة كما تقول ما ضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت فالسموات
مفعول لها تقول زيد مفعول به لم يصح قيل هذه دعوى لا دليل عليها ٥٣
ويجب ... على ان السموات في خلق السموات مفعول مطلق وهو
ممنوع اليس يقال في زيدا ضربت زيدا انه مفعول وليس بمفعول
مطلقا قلت هو اذا اطلق عليه انه مفعول فهو على معنى مفعول به على الحذف
والايصال كما يقال هذا الاسم مشترك فيه ايضاح اخر لهذا المدعي
المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه اي قبل الفعل
الناصب له ثم اوقع الفاعل به فعلا من الافعال ولذا تسمعهم يقولون
المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل قال الشارح وهذا احسن من الاول
واي دليل على ذلك والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل
ايجاده اي ما كان ايجاده بذلك الفعل فلا يكون موجودا قبل فعل
الذي عمل فيه حدثا كان او غيره والذي غر اكثر النحويين في هذه
المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد التي هي من قبيل
الاحداث وهي افعال العباد انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا ايجاد
الذوات بل انما يجري على ايديهم انشاء الافعال كسبا لا خلقا لان المختار
ان العبد ليس خالقا لافعاله بل خالقها الله فتوهموا ان المفعول
المطلق لا يكون الا حدثا لان كسب العبد انما يتعلق بنحو ذلك ولو تمثلوا
بافعال الله عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك اي لظهر لهم عدم
اختصاص المفعول المطلق بما يكون حدثا لان الله تعالى موجد للافعال
والذوات جميعا بعد ان كانت معدومة لا موجد لها في الحقيقة سواه
فعل العبد يسند الى الله تعالى ايجادا والى العبد كسبا وتحقيقه ان صرف العبد
قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله ذلك الفعل عقيب ذلك
خلق والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين
لان فعل العبد مقدور الله تعالى ايجادا وخلقا ومقدور العبد كسبا وتحصيلا
وممن قال بهذا الذي ذكرته الشيخ عبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب
في اماليه وكذا البحث في انشات كتابا وعملت خيرا وامنوا وعملوا
الصالحات اي ان الصواب ان المنصوب فيها من قبيل المفعول المطلق دون
المفعول به لان كلا من الانشاء والعمل لم يتعلق بموجود حتى وجد او وقع
فيه فعلا وانما [illegible] كان متعلقهما موجودا ومنها ايضا خلق الله
العالم لان العالم كان عدما محضا والله تعالى اوجده فهو مفعول مطلق
ولم كان

٦

ولولا ان مفعولا به لكان موجودا قبل تعلق الخلق به واجيب بان المفعول
به بالنسبة الى غير فعل الايجاد وما بمعناه يقتضي ان يكون موجودا لتظهر
ان الفاعل يجعله شيئا واما بالنسبة الى فعل الايجاد فلا يقتضي ذلك والا
لكان تحصيلا للحاصل وهو محال وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل ٢٠٦
وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة كما يكون المفعول به جملة
وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وقد مضى رده في الباب
الثاني في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب وزعم
ايضا في اعلمت زيدا عمرا فاضلا ان المفعول الاول مفعول به
والثاني والثالث مفعول مطلق لانهما نفس النسبة اذ هما المبني كما
قال [illegible] الثاني والثالث في اعلمت زيدا عمرا فاضلا فانهما متعلق
العلم فهما مفعول به كالاول لا نفسه حتى يتاتى دعوى المفعول المطلق
وهو هنا يقال ايضا [illegible] لانهما لا نفس النسبة [illegible] المثالات
وهذا الذي قاله لم يقله احد لتايده بالموافق عليه ولا يقتضيه
النظر الصحيح ليثبت الدليل الثاني من [illegible] ان كاد التي هي
من افعال المقاربة اثباتها نفي ونفيها اثبات قال الرضي قال بعضهم
في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون
اثباته نفيا فلان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم
واثبت الكون دال على القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش
وكيف يكون اثبات الشيء نفيه في كاد زيد يقوم اثبات القرب بلا ريب
وان ارادوا ان اثبات كاد زيد يدل على نفي مضمون خبره فهو صحيح
وحق لان قولك قرب الفعل لا يكون الا بعد انتفاء الفعل منك اذ لو حصل
الفعل منك لكنت اخذا فيه لا قريبا منه كونه نفسه اثباتا فتقول فيه ايضا
ان قصدوا ان نفي الكون دال على القرب فيما كدت اقوم اثبات لذلك القرب
من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو الجحش لان نفي القرب
من الفعل ابلغ في انتفائه من نفي الفعل نفسه لان ما قربت من
الضرب اكد في نفي الضرب من ما ضربت نعم قد يجيء قولك ما كاد زيد
يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وانتفاء
القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر
كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا
تنافي بين انتفاء النفي في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد
مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة
فان حصلت قرينة قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه
كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون

فهو من الجحش الغلط ولكن يجوز نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب

قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم
اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما
لونها بعد النقض ... من لا يفعل ولا يقارب الفعل انتفا
وان لم تثبت قرينة هكذا اخرمات زيد وما كاد يساف فلنا في
مضمون خبر كاد مع انتفائه وعلى انتفا القرب منه كما في قوله تعالى
لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح اذ ليس فيهما ما يدل على حصوله بعد انتفائه
ومثل هذه الغريبة شبهة من قال ان نفي كاد اثبات فاذا
قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعل وانما قارب ان يفعل واذا
قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعل ودليل الاول وان كادوا
ليفتنونك اذ الواقع ان الله تعالى عصمه منهم فلم يفتنوه
وقوله كادت النفس ان تفيض عليه هو صدر بيت من الخفيف
عجزه اذ ثوى حشو ريطة وبرود ولم يسم قائله قال فاضت نفسه
اذا خرجت روحه ومات وفاظت بالظا المشالة واذا ذكر النفس
فهو بالضاد وفاض الرجل مات قال الزجاجي وفاضت نفسه بالظا
جائز عند الجميع الا الاصمعي فانه لا يجمع بين الظا والنفس بل يقول
فاظ وفاضت نفسه بالضاد قال ابن بري والكوفيون فاظت
نفسه بالظا يحتج بهذا البيت ومقتضاه رواية البيت بالوجهين
وضمير عليه للميت والريطة بفتح الرا وسكون المثناة التحتية وفتح
الطا المهملة الملاة اذا كانت قطعة واحدة وفي القاموس الريطة
كل ملاة غير ذات لفقين كلها نسج واحد وقطعة واحدة او كل ثوب
لين رقيق كالرائطة والبرد جمع برد وقد استشهد به المصنف
في موضعه على دخول ان في خبر كاد ودليل الثاني وما كادوا يفعلون
فانهم فعلوا الذبح وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله ابو العلا المعري
لغزا هو بضم اللام وسكون الغين المعجمة وبضمتين وكصرد كما في
والالغوزة ما يعمى بها وجمع الثلاثة الاول الغاز والغز الكلام وعمى
مراده فقال النحوي هذا العصر ما هي لفظة
جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد
اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود جرهم بطن
الحي من اليمن تزوج منهم اسماعيل عليه السلام
وثمود القبيلة التي بعث الله فيهم صالحا النبي صلى الله على نبينا
وعليه وسلم والجحد النفي واصله المنع والانكار مع العلم
والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال اي باقيها فان
نفيها

٢١٧

نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى
كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل
فخبرها منفي دائما مثبتة كانت هي او منفية اما اذا كانت منفية فواضح
اي فانتفاء خبرها واضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا
حصول ذلك الفعل فيستفاد انتفاء الفعل حينئذ بوجه ابلغ ودليله اذا
اخرج يده لم يكد يراها اي لم يرها اصلا ولهذا كان ابلغ من
ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الروية بخلاف من لم
يقارب الروية فانه لم ير بالطريق الاولى واما اذا كانت المقاربة
مثبتة فلان الاخبار بقرب الشي ~~ير الشي~~ يقتضي عرفا عدم
حصوله والا لكان وان لا يقتضي ذلك كان الا يقتضي الحصول الاخبار
حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله ولا يخفى ما في عبارة المصنف
من ادخال اللام في جواب ان الشرطية وكم مثله منه اذ لا يحسن
في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى
حتى فارق الصلاة اذ من البين ان الاثبات بالفعل يستلزم
قربه ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد وان الحكم فيهما واحد
فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم فعلوا اذ المراد
بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اي عدم الاخبار
بانهم ما قاربوا فعل الذبح اخبار عن حالهم في اول الامر قال
ابن مالك هذا كلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما
في وقت غير وقت الاخر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها
بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سوالهم فان ذلك
يدل على بعدهم عن فعل الذبح اذ العرف يقضي بانهم
لو كانوا قريبين من الفعل لبادروا الى الامتثال من غير
تعنت وتكرير سوال ولما كثر استعمال مثل هذا فيما انتفت
عنه مقاربة الفعل ولا ثم فعل بعد ذلك توهم من توهم
ان هذا الفعل بعينه يعني نفي المقاربة هو الدال على حصول
الفعل وليس كذلك بل الفعل على ما هو عليه من افادة نفي المقاربة
وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر كما فهم في الاية
من قوله فذبحوها قال ابن مالك وقد يجي نفي كاد اعلاما
ببطو الوقوع والثبوت حاصل كقوله فلهولاء القوم لا يكادون
يفقهون حديثا اي يفقهون ببطو وعسر وكلام محقق
العرب على ان المراد نفي الفقه مطلق لما سمع من قولهم
في السبق وسوى حرفا تنفيس والحسن ان يقال حرفي

يكون تعبيرهم حرف التنفيس حسنا ضرب
الاستقبال فصل فصيح الكلام
قعده في هذا الباب وقد عرفت موضوعه غير صواب وانما كان
التعبير الثاني احسن لانه اوسع ومعنى التنفيس انه حرف
ينقل الفعل من الزمن الضيق وهو الحال لانه زمن محصور
بين زمنين بل التحقيق انه مجموع اجزاء من اجزاء الماضي واول
المستقبل حكم بها العرف الى الزمن الواسع وهو المستقبل ومما
تتبعان احدها انه الزمخشري قال في اولئك سيرحمهم الله
السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد وان الفعل
المضارع يفيد الوعد والسين تؤكده وقد تقدم في حرف السين حكاية قول
الزمخشري هذا بتمامه وزاد عليه هنا الايراد وجوابه واعترض
بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من
السين وهو اعتبره مستفاد منها وبان الوجوب الثاني
بقوله لا محالة لا اشعار للسين به فاين ما افادته السين من تاكيد
الوعد واجيب بان السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع
التاخير فاذا كان المقام ليس مقام تاخير لكونه بشارة
اي لكونه مقام بشارة من شانها التعجيل وان كان المزية تتاخر
تمحضت لافادة الوقوع ولم يكن منها دلالة على التاخير والفعل
يدل على الوقوع كما عرفت فقد حصل تاكيد الوقوع وتحقيقه
وبتحقق الوقوع يصل الفعل الى درجة الوجوب الثاني قال
بعضهم او يستعدون اخرين بيهم الله وعطفا كان صنيعهم
المعاد عنه يبدون الاقامة في مواضعهم من اهلهم فيقولون
لهم نحن معكم وعلى دينكم وتقولون للمسلمين كذلك اواو قدرنا
عليهم وهذا التنبيه برمته تقدم في الباب الاول في حرف السين
ولم يتجدد باعادته هنا فائدة فكان محض
تكرير السين للاستمرار لا للاستقبال مثل
سيقول السفهاء فان السين فيه للاستمرار لا للاستقبال
فهي مثال للنفي دون المنفي والمثال نزلت بعد قوله
ما ولاهم عن قبلتهم فمعناه انه سيقول السفهاء
ستعقد منهم الضلالة متاخره في النزول
ولكن ادخلت السين اشعارا بالاستمرار وان
هولا السفهاء يقولون ذلك قولا مستمرا والحق
انها للاستقبال كما هو معناها وان يقول بمعنى
يستمر على القول اي ان الاستمرار انما هو مستفاد



التوسع فان هو

٢٠٨

الفعل المضارع كما في فلان يقرا الضيف وهذا هو الاستمرار التجددي وذلك
اي استمرار القول مستقبل فالسين افادت استقبال استمرار القول
فهذا كما في المضارع تطبيقا يا ايها الذين امنوا امنوا بالله حيث يقال
معناه الامر بالاستمرار على الايمان لانه خطاب من اتصف بالايمان هذا
اي الحكم هذا اي ما عرفت ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو
بخلاف المفهوم من كلام الزمخشري بل وعامة المفسرين فان يسال
ما الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه اي قبل ان يومروا باستقبال
الكعبة الذي ينشا عنه هذا القول فتكون الاية متقدمة في النزول على الاية
المتضمنة للامر باستقبال الكعبة فيكون من باب الاخبار بالشي قبل وقوعه
والحكمة فيه الاعجاز لانه اخبار بالغيب وتوطين النفس على ما يرد من
قدح الاعداء او لاستعداد الجواب بقوله قل لله المشرق والمغرب تمام العشر
قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان
نقول مخفوض كما بالاضافة فانه لا مدخل في للخفض بخصوصية كون المضاف
ظرفا قيل هذا تمام فيه نقص لان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف
وامام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا لزيد المضاف اليه وهم
لم يريدوا بقولهم مخفوض بالظرف ان لخصوصية كونه ظرفا دخلا
في الخفض بل ان الظرف خافض من حيث هو مضاف غايته ما هناك
انهم تركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد ثم ان ما ادعاه من
ان الصواب القول بانه مخفوض بالاضافة غير صحيح فان هذا قول
مرجوح عندهم فما بناه عليه في تخطية الجماعة واه وانت اذا تذكرت
ما مر من المصنف في الخامس عشر من ان العامل في المضاف اليه المضاف
او الحرف المقدر ولم يتعرض للاضافة دعاك الى حمل الاضافة على
المضاف لا على المعنى المصدري ويشهد لذلك قوله فانه لا يدخل للخفض فيه
كون المضاف ظرفا في الخفض كما يشهد به الذوق السليم خاتمة
ينبغي للمعرب اي المتصدي لاعراب ان يتخير من العبارات اوجزها
لفظا واجمعها للمعنى المراد اللائق بهذه الخاتمة ان تكون للباب
السابع كما لا يخفى اذ لا ليس فيها تحذير من امور اشتهرت
بين المعربين والصواب خلافها اللهم الا ان يلاحظ التعريض
بمن لا يتحرى ذلك في اعرابه فيكون فيها نوع مناسبة والله
نسال له حسن الخاتمة فتقول في نحو ضرب بضم اوله وكسر ما
قبل اخره فعل ماض لم يسم فاعله ولا تقول مبني لما لم يسم فاعله
لطول ذلك وخفائه اما الطول فظاهر واما خفاؤه فلاحتياجه الى بيان
ان ما فيه عبارة عن مفعول وان تقول في المرفوع به اي ما لم يسم فاعله نائب عن

الفاعل ولا تقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك اي لطوله وخفايه ووحد
الاشارة باعتبار المذكور ولتصدق هذه العبارة علي المنصوب من نحو اعطي زيد
دينارا الا تري انه مفعول لاعطي واعطي لم يسم فاعله وقد اختلف في هذا
المفعول الذي تركت اقامته مقام فاعله فمذهب سيبويه والحذاق انه منصوب
بهذا الفعل الذي لم يسم فاعله وعبارة المصنف لا تنافيه واختلفوا ايضا هل صيغ المبني
للمفعول فرع عن صيغ المبني للفاعل ام هي اصل براسها الجمهور علي الاول والمبرد
علي الثاني فان قلت وما ثمرة هذا الخلاف قلت يظهر في نحو اعطي زيد درهما فمن قال
بالفرعية نصب درهما باعطي لانه في نيابة للفاعل منصوب به فاستمر الحكم ومن قال بالاصالة
زعم انه منصوب بفعل مضمر دل عليه الكلام كاخذ واما النايب عن الفاعل
فلا يصدق الاعلى المرفوع وان يقول في قد حرف تقليل زمن الماضي
وهذا معنى ما يقال انها لتقريب الماضي من الحال وحدث الاني اي الزمان
الاني بمعنى المستقبل والتحقيق حدثهما وفي اما متعدده المبهم
حرف شرط وان يقول في لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا
ويزيد في لما المار ... علي هذا القول فانها تشارك لم فيما تزيد عليها
بانها مع كونها نافية تقلب المضارع ماضيا متصلا نفيه متوقعا
ثبوته بعد النفي وفي الواو وحرف عطف لمجرد الجمع اي للجمعية من
غير مراعاة ترتيب مطلقا ومطلق الجمع من غير مراعاة تقدم او تاخر
او معيه ولا تقول لمجمع المطلق لان التحقيق ان معناه الجمع مطلقا
من غير تقييد بشي ولو بالاطلاق فلا تنافي معنا اختيته الفاوحتي
العاطفه بشهادة السياق والسياق حرف عطف للجمع والغاية
وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهله وان شيت قلت التراخي
وفي الفا حرف عطف للترتيب والتعقيب وان شيت قلت من
غير مهلة واذا اختصرت فيهن قلت عاطف ومعطوف وجار
ومجرور وناصب ومنصوب فان قلت هو لم يسبق منه
ذكر لشي من عوامل النصب فما وجه ناصب ومنصوب قلت
البيس تعرض لمنصوب اعطي علي وجه فهمان ثم ناصبا لهذا
المفعول ففي اختصر القول فيهما قيل ناصب ومنصوب ولما لم يستطرد
القول منه الي ذكر جار ومجرور اورده تتطيبا فقال كما تقول
جار ومجرور الباب السابع من الكتاب
في كيفية الاعراب تطلق الاعراب المعتور عليه من
حركة او حذف قال وهو مختار عبد القاهر وعند
غيره نفس الاختلاف وقولهم علم الاعراب
بهذا المعني سمية بما هو الاشرف ويطلق علي استعمال





القواعد في مفردات الكلام وهذا الباب معقود لبيان كيفية هذا الاستعمال
والمخاطب بعظم هذا الباب المبتديون فان احتياجهم اليه اشد
لتقوي عزمهم علي القرا اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا
بان كان موضوعا علي حرف واحد عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك
اراد به الاعم كما يفهم من قوله فيقال في الضمير المتصل بالفعل من
نحو ضربت التا فاعل وهذا مثال التعبير بالاسم المشترك لان الضمير
يطلق عليه وعلي غيره ولا يقال ت فاعل اي لا يعبر عنه بلفظه كما بلغني
عن بعض المعلمين انه كان يقول ذلك اذ لا يكون اسم هكذا هكذا
في بعض النسخ وفي بعض النسخ وفي بعضها اسم ظاهر ولا بد
منه لان الضماير المتصلة اسما ومنها ما هو علي حرف واحد بمعنى
انه هو في هذه الحالة يكون معبرا به لا عن نفسه فيكون اسما ظاهرا
وليس لنا اسم ظاهر علي حرف واحد ثم اعلم انه متى قصد بكلمة لفظها
دون معناها كقولك ليت حرف من فهي علم لذلك اللفظ لان مثل
هذا موضوع لشي بعينه غير متناول غيره فيكون علما وكل علم كذلك
فهو اسم ظاهر وليس في الاسما الظاهره ما هو علي حرف واحد
فمن ثم امتنع ان يعبر عن تا ضربت بقولك ت فاعل لانه حرف
عن المبهم المستقيم للاسم الظاهر وانهم قالوا اذا سمي بحرف
واحد متحرك ولم يكن بعضه كلمة فانه يكمل بتضعيف مجانس حركته
فتقول في التسمية بتا المتكلم تو وفي التسمية بتا المخاطب
تا بالف ممدوده لا تقلب الثانيه همزة كما في حمرا وفي
التسمية بتا المخاطبة تي ولم نرهم اجروا ذلك في اعلام
الالفاظ ولا مانع منه فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة
للاضافه فاعتمدت علي المضاف اليه جواب
عما يرد علي قوله اذ لا يكون اسم هكذا من ان
الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي علي حرف واحد
ونقض بره انها لما لازمت الاضافة واعتمدت
علي المضاف اليه صارت كانها علي اكثر من حرف
واحد ولهذا اي ولهذا الاعتماد اذا تكلمت علي
اعرابها جيت باسمها لا بمسماها لان في التعبير
عنها بلفظها قطعها عن عمادها وهي لا تنقطع فقلت
في نحو قوله وما هداك الى ارض كما لها هو مصدر بيت
من البسيط لم اقف علي تتمته ولا علي تسمية قايله الكاف
فاعل لهدا ولا تقول ك فاعل لزوال ما يعتمد عليه والكاف

الاسميه هي المرادفة لمثل والحرفيه كاف التشبيه ويجوز في نحو م الله
في نفسك وش الثوب ود هذا الامران تنطق بلفظها لانها
وان كانت علي حرف واحد الا انها لم توضع كذلك فتقول م مبتدا
وذلك علي القول بانها بعض ايمن ونقول ق فعل امر لان الحذف
فيهن اي في هذه الكلمات وهو تعليل للجواز عارض فاعتبر
الاصل وهو النطق باسمها ونقول الباء حرف جر والواو حرف
عطف فتنطق باسمها ولا تنطق بلفظها لان وضعها علي حرف واحد
وان كان اللفظ موضوعا علي حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق
وهل حرف استفهام وتامل كما في ضربنا بسكون اخر الفعل او مفعول
كما في ضربنا بتحريكه لان اللفظ حينيذ موضوع لنفسه ولا مانع
من اطلاقه عليه وانما وضع اللفظ لنفسه لانهم يحتاجون الي
التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا اخر كان الوضع ضايعا اذ نفس اللفظ
كان في التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفا ان هذا ليس بوضع
قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح
علي انه مطلق اللفظ ويراد به نفسه الظاهر اللزوم لانا اذا
قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل
او حرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح
والتحقيق انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب
الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قايل به
وظاهر كلام المصنف اذا كان اللفظ علي حرفين انه لا فرق
بين ان يكون ثانيهما حرف لين او لا لكنهم قد صرحوا بان
بان الثاني اذا كان لينا ضعف اذا اعربته
سوا جعلته علما للفظ او لغيره نحو لي وان كان
صحيحا بقي علي حاله ان لم يقصد الاعراب واما
ان قصد فيضعف بقولك بالكلية وانما نقل من
المعني الي اللفظ فلا يجب باس بتغيير لفظه بتضعيف
ابقي علي اقلا وزان المعربات وهذا بخلاف ما اذا
جعل مثل ذلك علما لغير اللفظ نقول
جا من وربت كما بالتخفيف فيهما لبلا يلزم
التعبير في اللفظ والمعني جميعا قال الرضي كانهم
جعلوه من باب ما حذف لامه نسيا
وهو حرف فاعلمه ولذا اذا صغر و
قالوا كمي كيد نه وذلك لان العرب لم تضع

من تترد موصول
وشرطيه وكم تجي استفهام
وخبرتد بالتشديد
فيهما لانه لم يستعمل



غيره
علي اقل من ثلاثة وانما جعل المحذوف حرف علة لكثرة حذفه بالنسبة الي
وجعل من باب يدي لا من باب عصا لانه لم يكن لما لام في الوضع فكان
جعلها من باب يد اي مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع الا علي حرفين
اولي والاحسن ان يعبر عنه بقولك الضمير اي باسمه الشرك
لئلا ينطق بالمتصل مستقلا والاحتراز ان ينطق باسم شي من ذلك
اي مما هو علي حرفين بالنقل نحو قد القاف والدال وفي هل الهاء واللام
كراهة الاطالة وعلي هذا فقولهم الاضمير منه قولهم الالف واللام وقد
استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه وانما جاز التعبير عنها بال
فكان حقه ان لا يجوز للاختلاف في الهمزة هل هي زايدة وقد
اعتد بها في الوضع لهمزة استع اذ لو لم يعتد توجب ضمها اولا لقطع
لكونه علي ربعه احرف وهذا ما عليه سيبويه او هي همزة قطع
وصلت لكثرة الاستعمال وهو ما عليه الخليل فكانه حرف التعريف
انما وضع علي حرف واحد والهمزة للتوصل الي النطق به نعم يناقش
التعبير بال بالنسبة الي التعبير بالالف واللام علي عدم الحوال
لا يخلو عن شي وان كان اسما للفظ الذي من ذلك نطق بها ايضا
فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب ماض اسم ولهذا
اخبر عنها بقولك فعل ماض لانه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها
كما في المثالين المذكورين فهي علم لانها لفظ موضوع لشي بعينه
غير متناول غيره وستعرف لانه نقل عن مدلول هو المعني الي
المدلول هو اللفظ وسوف في المثال اسم ايضا ولذا اخبر عنها
بانها حرف استقبال ولم يتعرض المصنف لذلك للعلم به مما تقدم
واما ضمت عن الحكاية فان الكلمة المبنية اذا جعلت علما علي اللفظ
سوا كان ذلك اللفظ اسما ام فعلا ام حرفا فالاكثر فيها الحكاية
فتقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال
وكذا الاعراب فتقول مثلا ليت حرف تمن بالرفع قال ليت
شعري والي مني ليت الا ليتا وان لو اعنا ... ان اولية
مذكرها للفظ كان منصرفا قطعا وان اولية بالكلمة او كلمة فان
كان ثلاثيا ساكن الوسط كوف وليت فحكمه حكم هند في الوجوه
او عدمه والا كان غير منصرف قطعا بدلك عن ما ذكرنا من التسمية
ضرب هذه انه الفعل ما دل علي حدث وزمان محصر اي
معين من احد الازمنة الثلاث فان الفعل لا يخلو عن الفاعل
في حالة التركيب لان اسناده الي فاعل ما جز مدلوله علي التحقيق وضرب حد الاسم
ان يكون له فاعل وذلك ظاهر ومما يوضح ذلك اذا قلت تقول في زيد ... قام زيد

ومن بعدها لا ... دار

انه مرفوع بنعم او فاعل بتمام فيدخل الجار عليه والجار لا يدخل الا على
الاسما وقال لي بعضهم لا دليل في ذلك على كلمية مدخول الجار لان
المعنى والمقصود تعبير لكلمة فاعل بتمام مثلا انه فاعل بكلمة فاعل
ثم لما دخله على التقدير على كلمة وهي اسم نقلت فكيف وقع قام مضافا
اليه للفظ كلمة مع انه ليس باسم ونزعمك اي وحق المضاف اليه ان يكون
اسما فان قلت واذا كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل
والاسم والفعل متباينان لا يحمل احدهما على الاخر حمل مواطاة قلت
هنا نظير الاخبار في قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت
عن زيد باعتبار مسماه الذي هو الذات المشخصة لا باعتبار
اللفظ ... لان القيام انما هو ثابت للذات لا لاسم الذات
وكذلك اخبرت عن ضرب باعتبار مسماه وهو ... بانه فعل ماض
ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهذا في انه لفظ مسماه لفظ
ايضا كاسماء السور وحروف المعجم في انها الفاظ مسمياتها ...
مثلا اسم مسماه السورة واسما حروف المعجم فانها الفاظ مسمياتها ...
فى ... مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص ... سيبويه ...
اصحابه كيف تنطقون بالكاف من لك والباء من ضرب فقيل نقول
كاف با فقال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف وكذا قوله
به وقد جزم الزمخشري ... بانه اذا قيل مثلا الف با جيم
زتعداد اسماء الحروف فهي اسما معربة سكنت اواخرها سكون
اواخر نحو زيد وعمرو وبكر من الاسماء التي لم يعقبها الاعراب لفقد مقتضيه
والدليل على ان سكونها وقف لا بنا انها لو كانت مبنية
لحذي بها حذو كيف واين وهؤلا ولم يقل صاد قاف نون مجموعا
فيها بين الساكنين ومن هنا اي ومن اجل اشتعار هذه الالفاظ اسما
قلت حرف التعريف ال فقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية
الى الاسمية اخرجته عن قياس همزات الاسما الحرفية التي لم تجر مجرى الفعل
قياس همزاتها القطع لان همزة الوصل لا تقع في الاسم ... الا ذلك ... من
الاسما العشرة المحفوظة وليس منها فوجب قطع همزته بناء على ... وخرج
بتقييد الحرفية بالتي لم تجر ... عن ... الاطلاق والاقتدار من المصادر المبتدية بهمزة
الوصل لان المصدر جار مجرى الفعل كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته
لانه حينئذ اسم صرف وليس من احد الاسماء العشرة فوجب ان لا يكون
مبدوا بهمزة وصل فان قيل فما بالهم يقطعون همزة الانطلاق
اذا سمي به مع انه بعد التسمية عنه مصدر ومن
البين انه ليس من الاسماء العشرة قلنا ابقيت ... على اصلها

من

الحدث والزمان

السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلا اسم مسماه ج

٢١١

من وصلها لانه لم ينقل من قبيل الى قبيل كال واضرب اسمين فاستصحب
ما كان ثابتا قبل التسمية واما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي يكون
في الاسما والافعال والحروف بل وفي الجمل ايضا نحو لا اله الا الله كلمة
التوحيد ولا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وان الذي يختص
به الاسم هو الاسناد المعنوي ويقال له الوضعي ايضا فلا تحقيق فيه
اي فهو قول صدر عن غير تحقيق واراد بالاسناد اللفظي ما كان اسنادا
الى الشي بحسب لفظه وهو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الى لفظها
والتحقيق ان الاسناد الى الشي مطلقا من خواص الاسم ... وان
الاسناد الى لفظ الفعل او الى لفظ الحرف اسناد الى الاسم لصيرورة ذلك
اللفظ اسما مسماه فعل او حرف وقال لي بعضهم كيف ...
المشتهر عليه الاسم في الاسم والفعل والحرف فاثبت لها اسنادا عاما وسماه
لفظيا واخر خاصا بالاسم وسماه معنويا فقلت له كيف ... ابن مالك
ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه
وان الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد يقال ان ابن مالك لم يقتض تغليط القوم
وانما اقتضى تخصيص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي الى الاسناد الذي
يكون المسند اليه فيه لفظا سوا عبر عنه بلفظه وحده نحو ضرب فعل ماض
ام مع غيره نحو لفظة ضرب كلمة ام بلفظ اخر نحو الفعل الماضي مبني الاخر
وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان هذا وقد اعترض الامام على
قولهم الفعل لا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه بان المخبر عنه في هذا
الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم او فعل وكل منهما كاذب اما اذا كان
اسما فلان كل اسم يخبر عنه وقد قيل لا يخبر عنه واما اذا كان فعلا فلانه
اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض واجيب
بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك جائز في الكلمات كلها سوا ذكرت الفاظها
وحدها او مع غيرها او عبر عنها بالفاظ اخر واما عن المعنى لها معبرا عنه
بلفظه وحده او مع غيره او معبرا عنه بلفظ اخر فالاول من خواص الاسم
والاخيران مشتركان بينه وبين اخوانه فان اريد الاخبار عن معناها
بامتناع الاخبار عنه ... يعبر عنه بغير لفظه او بدونه غيره فيخبر عنه
حينئذ معبرا باحد هذين الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث
فلا تناقض ولا بد للمتكلم على الاسم ان يذكر ما يقتضي وجه اعرابه كقوله
مبتدا مخبر فاعل مضاف اليه فان كل واحد من المذكورات يشعر
باعراب خاص فالثلاثة تشعر بالرفع والرابع بالجر وما في ... من
المعرب من مضاف او موصول او اسم اشارة فلا يبين لنا لان هذه الاشيا
لا يستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار في الكلام عليها على هذا ...

ض

القطر

لا يجزم به موضعها من الاعراب فلا يكون معيّنا حتى يضاف اليه فيناسب
مثلا موصوفه او مبتدا او فاعلا او مفعول وإن كان المجرور
فيه مفعولا عين نوعه مفعول مطلق او مفعول به او لاجله
او معه او فيه فان الاقتصار على ذكر المفعولية ان كان كافيا
في بيان وجه الاعراب الا ان لكل نوع من المفاعيل حكما يخصه فنبهت
عليه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم
يرد به الا المفعول به وذلك لانه لما كان اكثر المفاعيل دورانا
في الكلام خففوا اسمه بان حذفوا منه قيده لان كثرة الاستعمال
تستدعي التخفيف وايضا كان حق ذلك اي لفظ مفعول العاري
عن القيد ان لا يصدق الا على المفعول المطلق لاطلاقه ولكنهم
لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق فقد
صار المطلق مقيدا والمقيد مطلقا وان عينت المفعول فيه فقل
ظرف زمان او ظرف مكان مختص لما يترتب على تقييد ما بدء البحث
عن كونه مختصا او غير مختص بتقدير كونه ظرف مكان
ومع الاختصاص ينظر هل من الالفاظ التي شاع نحوا في نصبها
على الظرفية الكائنة مع اختصاصها اولا وان كان غير مختص
اي مبهما فلا كلام واذا كان ظرف زمان فلا يحتاج الى هذا البحث
لانه ينتصب من غير شرط ولابد من بيان متعلقه كما في الجار
والمجرور الذي له متعلق فانه ايضا لابد من بيانه واما ما لا
يتعلق فلا يحتاج وان كان المفعول به متعددا بان كان الفعل
يتعدى الى اكثر من مفعول عينت كل واحد فقلت مفعول اول
او ثان او ثالث لان احكامها مختلفة وينبغي ان تعين
المبتدي نوع الفعل فتقول فعل ماض او فعل مضارع او
فعل امر وتقول في نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى
اي تقول ذلك في تلظى من نحو قوله تعالى نارا تلظى واما
في نحو تلظت النار فيحتمل ان يكون ماضيا حذفت منه
علامة التانيث لان الفعل مسند الى الظاهر مؤنث
غير حقيقي ويحتمل ان يكون مضارعا حذفت احد
تائيه وعلى التقدير فلا بد من المحذوفة منه اما من
اوله او من اخره وتقول في الماضي مبني على الفتح هذا اذا
لم يتصل به واو جماعة المذكور او ضمير الحاضر او نون
الاناث والا فهو مبني على الضم في الاول وعلى السكون في
الاخيرين وفي الامر مبني على ما يجزم به مضارعه فقيما يجزم

فيه



فيه المضارع بحذف الحركة يكون مبنيا على السكون وفيما يجزم بحذف الحرف
يكون مبنيا كذلك وفي المضارع من نحو يتربصن مبني على السكون لاتصاله
بنون الاناث وفي المضارع من نحو لينبذن مبني على الفتح لمباشرته
لنون التاكيد ولا يبنى المضارع في غير هاتين الصورتين وتقول
في المضارع المعرب لحلوله محل الاسم وذكر اذا عرى عن النونين
وتجرد عن عامل النصب والجزم او مجهول فيما اذا كان منصوبا منصوب (موضوع)
بكذا او باضمار ان بعد الاحرف التي ينتصب المضارع بعدها
باضمار ان او مجزوم بكذا وبين علامة الجزم والرفع والنصب
ان الحركة او حذفها او حرف او حذفه وان كان الفعل ناقصا
نص عليه اي على نقصانه وبين عمله فقال مثلا كان فعل ماض ناقص
يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان الموضوع حالا في غير
محله بان كان متقدما عن محله او متاخرا عن تقديم عين ذلك
فقيل وقائم مثلا من نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم انه عارف
موضعه الاصلي وليطلب مبتداه اذ لا يكون خبر عن غير
مبتدا ولو في الاصل وقيل في نحو ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا
الملائكة الذين مفعول مقدم ليتطلب فاعله اذ لا بد لكل مفعول
من فاعل وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته بان كان
وصلة الى غيره قيل موطئ ليعلم ان المقصود بالخبرية ما بعده
كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فقوم خبر موطئ لكون تجهلون
الذي هو صفة هو الخبر في المعنى وقوله كفى بجسمي نحولا انني رجل
لولا مخاطبتي اياك لم ترني وقد تقدم الكلام مستوفى على هذا البيت
في الباب المعقود لحرف الباء الموحدة وقد اورده مثالا او شاهدا على
ان قوله رجل خبر موطئ لان الصفة هي الخبر ولهذا اعيد
الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما لكونهما غير
مقصودين لذاتهما ومثله الحال الموطئة في انا انزلناه قرآنا
عربيا فتقول فيها حال موطئة تقوية بان المقصود بالحالية
ما بعدها وان كان المبحوث عنه حرفا بين نوعه اي بين
من اي نوع من انواع الحروف هو ومعناه وعمله ان كان
عاملا وان كان غير عامل اقتصر على بيان نوعه
ومعناه لا يقال ان بيان الحرف بنوعه مستحضر في بيانه بمعناه
او عمله وكلام المصنف يقتضي انه شيء اخر لانا نقول لسنا
بصدد بيان نوعية الحرف بل بيان نوعية المبحوث عنه اذا كان
حرفا وفرق بينهما على ان من الحروف ما يكون بيان نوعه بغير معناه

وعمله كالحروف الزايده فتال مثلا ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع
الخبر لن حرف نفي ونصب واستقبال ان حرف مصدري ينصب الفعل
المضارع ويخصصه بالاستقبال لم حرف نفي بجزم المضارع ويقلبه
اي يقلب معناه ماضيا ثم بعد الكلام على المفردات واستيفا به على ما هو
حقه تكلم على الجمل التي لها محل من الاعراب ام لا محل لها وكا بيين بنوعها من
كونها اسميه او فعليه او ظرفيه صغرى او كبرى او ذات وجهين فصل
واول ما يحترز منه المبتدي في صناعة الاعراب ويتوقاه ثلثة
امور احدها ان يلتبس عليه الاصلي بالزايد حرفا كان الاصلي
والزايد وهيه الكلمة ومثاله انه اذا سمع ان ال من علامات
وان احرف نايت من علامات المضارع فمتي جي فعل بحرف
منها كان مضارع وان تا الخطاب من علامات الماضي فاذا اتصل
بفعل كان ماضيا فان الواو والفا من احرف العطف فما وقع
بعدهما فهو معطوف وان البا واللام من احرف الجر فما دخل عليه
فهو مجرور وان فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول
كان عليه ~~فهو مجرور~~ ان يقول مضموم الاول مكسور ما قبل
الاخر اذ العلامات مجموع لا من سبق وحده اي وهم ذلك المبتدي
الى ان الغيت والهيت اسمان لما ان الفيهما وان اكرمت وتعلمت
مضارعان لابتدا الاول بالهمزة والثاني بالفوقيه وان
وعظ وفتح عاطفات ومعطوفات لوجود الواو والفا
فيهما وان نحو بنت وبين ولهو ولعب كل منها جار ومجرور
لمكان البا واللام فيهما وان نحو ادحرج مبني لما لم يسم فا
عله بضم اوله وكسر ما قبل اخره وكان حقه بنا على ما تقدم
منه ان يقول فعل لم يسم فاعله اي وليس شي مما ذكر كذلك
وقد سمعت من يعرب الحاكم الناس يبتدا
وخبر اظنهما مثل قولك المنطلق زيد في كون
اللام مبتدا وصاعده الخبر وبهذا ظهر ان تعيب
المصنف على القايل المذكور انما هو من جهه تعيينه الهاكم
للمبتدا بيتوا لا من الاطلاق لا يحسن ذلك لجواز حمل الكلام
حينيذ على ان الناس مبتدا موخر والهاكم خبر مقدم
بنا على المذهب الكوفي في تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان
وقع الاشتباه بين الجملة الاسميه والفعليه قال الشارح
وقد نبا الى بعض المتصدرين بالاسكندريه وقد عرض
احتجاعنا بضريح الشيخ ابي العباس المرسي نفع الله بركاته

والقرا



والقرا يتلون هذه السورة فقال اي شي يظهر في الهاكم هل الالف واللام
فيه للعهد او للجنس ونظير هذا العجم قراة كثير من العامة الهاكم
بحذف الالف من الهاكم بتوهم انها وصل كما يحذف في اول السوره
في الوصل اذ لا كانت الف وصل فيقال للمخبيي القارية باسقاط الف القارعة
وكسر التنوين من لحيي لالتقاء الساكنين ومن هنا يفهم ان الوهم
في قراتهم تلك يتحقق اذا حذفت الف الهاكم وكسر تنوين حاميه واما
اذا حذفت الالف وفتح التنوين على قاعدة النقل فلا وهم ولا
لحن وذكر لي رجل عن كثير من الفقها ممن يتعلم العربيه
هكذا هو في كثير من النسخ وفي بعضها وذكر لي من تحمل كبير انه استشكل
قول الشريف المرتضى اشترت ريان الجفون من الكري وابيت منكر
بليلة الملسوع هو من ثاني الكامل الا انه مزاحف بالاضمار والريان
ضد العطشان وقول المحشي مثل الظمان ان اراد انه مثل في الوزن
فظاهر ولا كبير امر تحته او في المعنى فممنوع لا تخلافه والكرى النعاس
والمراد بها النوم والملسوع من لدغته اصابه دوسم بابرته كالعقرب
وفي البيت استعارة تبعيه وذلك انه شبه المتلاحقون بحبوبه
من النوم بالامتلا من الماء المطفي بحرارة العطش في حصول الراحه
بكثرة الاستعارة في الري اولا واصله ثم في الريان ثانيا وتبعا
وكنايه فانه كنى بليلة الملسوع عن ليله السهر لان السهر والارق
من لوازم ذلك وطابقا بين النوم المستفاد من صدر
البيت صريحا والسهر المستفاد من عجزه كنايه
كيف ضم التاس تبيت وهو للمخاطب وقال
اي مع تا المتكلم مضمومه
ثبيت للحاكي ان الفعلين مضارعات لا ماضيان لتصلهما
تا المخاطب ~~مفتوحة~~ والمتكلم وان التا فيهما لام الكلمه
فهي حرف اصلي لا اسم هو ضمير وان الخطاب في الاول مستفاد
من تا المضارعة فانها علامة المخاطب في المضارع والتكلم في
الثاني مستفاد من الهمزة لانها علامة المتكلم وحده فيه
والفعل الاول مرفوع لحلوله محل الاسم فضمته اعرابيه
والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبه فالفتحه
فيه اعراب على حد قول الحطيه من قصيدة يخاطب بها
الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل الى بني قريع الم اك جاركم
ويكون بيني وبينكم المودة والاخا هو من اول الوافر ومعنى
الفاظه ظاهرة وفيه شواهد ورود الهمزة للتقرير
وحذف نون اكن لاجتماع الشروط ونصب المضارع بعد

لا للتكلم اي وتا الخطاب
مفتوحه وفتحها من ابيت
وهو للتكلم لا للمخاطبه

بعد الواو وبعد الاستفهام وعليه اورده المصنف كابن مالك
وحكى العسكري في كتاب التصحيف انه قيل لبعضهم ما فعل
ابوك بحماره فقال باعه بكسر العين فقيل له لم قلت باعه فقال
ولم قلت انت بحماره اي بكسر الرا فقال انا جررته بالبا فقال فلم
لا وكل تجر باي لا تجر وشبه من القياس الفاسد ما حكاه
ابو بكر انبا ... ويحكى في اخبار النحويين ان رجلا قال لسماك بالبصرة
بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل اذ لم يقل بدرهمين
كما هو صواب القول فقال السماك انت احمق سمعت سيبويه
يقول ثمنها درهمان وقلت بي ما تزد الجملة الاسمية الحالية بغير
واو رابطة في تصحيح الكلام اي فيكون بالضمير وحده خلافا
للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على
الله وجوههم مسودة فجملة وجوههم مسودة اسمية وقعت
حالا من الموصول ورابطها الضمير فقط فقال بعض من حضر
هذه الواو في اولها مشيرا الى الواو من وجوههم وقلت
يوما لبعضهم تلحنون في قولهم البايع بغير همز فقال قايل فقد
قال الله تعالى فبايعهن ولم يفرق بين بايع بمعنى الامر وبايع
الذي صوابه بالهمزة ووجه كون البايع بالياء لحنا ان الواو والياء
يبدلان همزة في كل اسم فاعل على وزن فاعل او فاعلة جار على فعل
معتل العين بالالف نحو قايم وقايمة وبايع وبايعة والاصل قاوم
وبايع ابدلت الواو والياء همزة على جهة اللزوم حملا لفاعل على
فعلهما في الاعلال وقيل بل قلبت الواو والياء فيهما الفا لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما ولم يعتد بالفاصل لانه مع كونه زايدا الف فاجتمع الفان
فابدل من الثانية همزة وحركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين
فقولنا على وزن فاعل لاخراج نحو مقيم ومنيل اسمي فاعل من انال
واقام وقولنا جار على فعل معتل العين احتراز مما يكون فعله معتل
الفاء واللام فان له حكما اخر وقولنا بالالف احترازا عما اعتلت عينه بغيرها نحو
عور وصيد فان الواو والياء من اسمي فاعلها لا يقلب همزة بل يبقيان
فيقال عاور وصايد وقال الطبري في قوله تعالى ثم اذا ما وقع اذ ثم بمعنى
هنالك معان التي بمعنى هناك ثم بفتح المثلثة والتي في الاية بضمها وهي الحرف العاطف
فسبحان من لا يعتريه غفلة ولا ذهول وقال جماعة من المعربين في
وكذلك نجي المومنين في قراة ابن عامر وابي بكر عن عاصم بنون واحدة وضم
مشددة اخره وقد اسلف المصنف
في اخر الجهة الرابعة من الكتاب





الى س الكلام على هذه القراة وصدر بقوله مبتدا فذكرنا الموضع لا
الا على وجه ضعيف فلا يخرج على تخريجه وذكر هناك التخريج الذي ذكره هنا مع
زيادة عليه ونكت عليه بما لا مزيد عليه وعمرك بالاقوام غير بعيد ان
الفعل ماض ولو كان كذلك لكان اخره مفتوحا كما هو شان كل ماض لم يتصل
باخره ضمير رفع والمومنين مرفوعا لكونه نايب الفاعل فان قيل سكنت
اليا للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم هو مصدر ربيته
بين البسيط لم اقف على تتمته ولا قايله ورضي فعل ماض سكن اخره
تخفيفا واقيم ضمير المصدر مقام الفاعل ويكون نصب المومنين
بفعل مقدر كما اسلفناه لكن قلنا الاسكان ضرورة فلا يحمل التنزيل
عليه واقامة غير المفعول به مع وجوده اي المفعول به ممتنعة
هذا هو مذهب الجمهور واجازها الكوفيون وقال الاخفش ان
تاخر المفعول به نحو ضرب الضرب الشديد زيدا جاز والا فلا ثم اقامة
ضمير المصدر مقام الفاعل ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم
لا يتعين الا بمرجعه وهم قد قدروا في المصدرية انه ان كان للتاكيد
فلا فايدة في الاقامة وان كان مختصا بان كان للنوع او للمرة فهو والتاء
حرفه المصدر ضميره فقال وضمير المصدر انما يمتنع اقامته مقام الفاعل
اذا كان مرجعه مصدرا موكدا واما اذا كان مخصوصا مختصا فلا يمتنع
فيقدر في الاية عوده على مصدر تزعمه ويصح فالتقدير نجي هو اي النجا
المعروف كما قالوا في قوله وقالوا من يحجر عليك ويعتلل بيوك وان يكثر
غرامك تدرب اي ويعتلل هو اي الاعتلال المعهود وقد حكم
المصنف في الباب الرابع في العاشر من الامور التي تحتاج الى رابط انه فاعل
بيين من قوله تعالى فلما تبين له قال اعلم ضمير مستتر راجع الى مصدر
اي فلما تبين له تبين بل الصوبه هناك فان الذا ممتنع من اثباته مما لم
هنا ومما يشتبه نحو يقولوا بعد الجازم والناصب ليس قوله بعد
الجازم والناصب قيدا للاشتباه بل للمشتبه والقراين تبين المراد فلا
يبقى اشتباه فهو في نحو فان تولوا فقل حسبي الله ماض والقرينة
على ان سوق الاية لتسلية الرسول صلى الله عليه وسلم عن عدم الايمان
به بعد وصفه بما وصف وبه الحرص على ايمانهم والمعنى فان اعرضوا
عن الايمان بك فقل حسبي الله فانه يكفيك معرتهم ويعينك عليهم
وفي وان تولوا فاني اخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم
ما حملتم مضارع لانه حذفت احدى تاءيه والقرينة على كون الكلام
خطابا ولو كان ماضيا لقيل وان تولوا وقوله تعالى هو بالكسر

انتهى الكلام وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
الاول امر والثاني مضارع لان النهي لا يدخل على الامر وهذا المضارع
من قبيل ما حذفت احدى تائيه ايضا وقد حذفت نونه للجزم فبقي على
صورة الامر ونلظى في فانذرتكم نارا تلظى مضارع حذفت
احدى تائيه ولا تلظت اعترضه الشارح بانه فيه ادخال اللام
في جواب ان الشرطية وبان مثله قال وقد اكثر الشراح المصنف
رحمه الله من ذكره في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة غيره من
المصنفين وهو منافية في اللفظ وكذا تمنى من قوله تمنى ابنتاي
ان يعيش ابوهما صدر بيت من ثاني الطويل عجزه وهل انا
الا من ربيعة او مضر كذا وهل انا الا من قوم يستحيل عليهم
البقا وتمنى فعل مضارع اصله تتمنى حذفت احدى تائيه ووهم
ابن مالك فجعله ماضيا من باب ولا ارض ابقل ابقالها
وقدره اي جعله مما ترك منه التاء مع انه مسند الى الضمير وهذا
الجعل حمل على الضرورة من غير ضرورة فان حذف تا التانيث من الماضي
المسند الى المؤنث الحقيقي مطلقا والى ضمير غير الحقيقي لضرورة الشعر
ولا ضرورة تدعوا الى جعل تمنى في البيت كذلك لجواز جعله مضارعا
حذفت احدى تائيه ومما يلتبس على المبتدي ان تقول في نحو
مررت بقاض ان الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم استشكل قوله
تعالى لا يحبها الا راض او مرتض فيقول كيف تقول راض والاول مرفوع
وقد سالني بعضهم فقال كيف عطف المرفوع على المجرور
والعطف يقتضي التشريك في الاعراب فلا يتخالف
المعطوف والمعطوف عليه وهما مختلفان هنا فقلت له هذا
مشكل ورود الفاعل مجرورا فان راض فاعل يحبها وفي اخره كسرة
وفي هذا الكلام تعريض بغباوة السائل وتلويح بانه لعدم فطنته بحيث
لا يوجد له علم في الكلام بالقرائن العقلية وانما يعرف ما يدرك بالحس
كالمرفوع والمجرور المدركين بحاسة السمع وبينت له ان الاصل راضي بيا
ثم حذفت الضمة للاستثقال فالتقت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين
فتقول فيه هو فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة منع
من ظهورها الاستثقال وهذا احد نوعي الاعراب التقديري ويقال في نحو بقاض جار
ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من
ظهورها الاستثقال ايضا ويقال في نحو والفجر وليال والفجر جار ومجرور
لان واوه للقسم وليال عاطف ومعطوف وهذا المعطوف مجرور وعلامة

جره فتحة



جره فتحة لانه غير منصرف كجوار وتنوينه للعوض عن المحذوف لا للتمكين
وتلك الفتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها و
كان حقها ان لا تقدر ولذا ظهرت حالة النصب في نحو قاض لنيابتها عن
الكسرة الثقيلة ونائب الثقيل ثقيل ولهذا اي ولان نائب الثقيل ثقيل
وحكمه حكم ما ناب عنه حذفت الواو في يهب مع وقوعها
بين يا وكسرة اصلية ولم تحذف في يوجل لان فتحته ليست نائبة عن
الكسرة ليبرد التثقيل اليها لان ماضيه وجل بالكسر اي كسر العين
فقياس مضارعه الفتح في العين وماضيها اي وماضي يهب ويعد
على وزن فعل بالفتح اي فتح العين فقياس مضارعها الكسر في العين
ليتحقق المخالفة في المعنى مخالفة اللفظ واما يهب فان الفتحة فيه عارضة
لحرف الحلق لان عين الفعل في المضارع تفتح كما في الماضي اذا كانت العين
او اللام حرف حلق ومن هنا عطف على قوله ولهذا اي ومن نائب الثقيل ثقيل
قال ابو الحسن في يا غلاما يا غلام بحذف الالف اكتفاء عنها بالفتحة وان
كانت اخف الحروف في نفسها لان اصلها اليا اي اصل الالف التي في يا
غلاما لان يا غلامي يجوز فيه ابدال الفتح فاذا فتحت جاز قلب الكسرة
فتحة فتنقلب اليا الفا وهم يقولون في يا غلامي يا غلام بحذف اليا اكتفاء
عنها بالكسرة لثقلها فكذا فعلوا فيما ناب منابها ومن ذلك ان بيان ما في
المصطفين والاعلين الى الحكم بانه مثنى اذ يجد في اواخر الراكب
يا ونونا قبلها فتحة وهو قد سمع ان ما قبل العلامة نصبا وجرا
مفتوح في المثنى مكسور في الجمع واعلم انك تقول مصطفى مصطفيا
مصطفون رفعا واصله مصطفيون قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم حذفت لملاقاتها علامة الجمع الساكنة وتقول حالة النصب
والجر مصطفين ومصطفين واذا جامعت ~~الكلمة لام التنبيه~~ التثنية
لام الكلمة في صيغتها دون الجمع لثقل علامة الجمع لانها واو مضموم
ما قبلها او يا مكسور ما قبلها وعلامة التثنية الف او يا مفتوح
ما قبلها اذ لثقل حركة الضمة والكسرة في الجمع وخفة الفتحة عليها
في التثنية وكذا حكم الاعلين ووجه الالتباس الحال
على المبتدي في بادي الراي انه يرى يا قبل نون وبعد
فتحة فيظن الاسم مثنى لان ما قبل يا التثنية مفتوح في
الصحيح والصواب ان ينظر اولا في نونه فان وجدها
مفتوحة كما في قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار
بانه جمع لان نون الجمع مفتوحة ونون التثنية مكسورة

وفتحة لانها نائبة عن الكسرة
لا حذف في يعد لان فتحتها
لو وقعها بين يا

ايعلين جمع اعلى

على اللغة الشهيرة وفي الاية دليل ثان على الجمعية وهو وصفه بالجمع
فان الاخيار جمع خير بالتشديد او خير كاموات جمع ميت او ميت
وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد والهم اي بعد التعبير
عنهم بالهم وهو ضمير جمع ومحال ان يكون الجمع من اثنين فان
اقل الجمع ثلاثة نعم الجماعة يكون اثنين وعند نا طرق لحذوف
بدل عليه المذكور اي والهم مصطفون عندنا او من المصطفين والكائن
بالذي لحقهم في الظروف ولا يجوز ان يكون خبرا ولمن المصطفين
خبر ثان لوجود اللام فانه لا يقال ان زيدا القايم لمنطلق بفتح شين
وهو ان المصنف كيف ساغ له الحكم بحاله كون الجمع من اثنين والخلاف
في اقل مسمى الجمع مشهور عند الاصوليين وان كان الاصح انه
ثلاثة لا اثنان وقال الاحنف ابن قيس تحلم عن الادنين
واستبق ودهم فلن تستطيع الحلم حتى تحلما البيتين من الطويل
وعزا ه الحلالي لحاتم الطاي الجواد من قصيدة منها واغفر
عورا الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما
ولا اخذل المولى وان كان خاذلا ولا اشتم ابن العم ان كان مفحما
ولا ازدري عنه غناي تباعدا وان كان ذا نقص من المال معدما
قال ابن ميمون هذه الابيات احسن ما قيل في مداراة الاقارب
وتحلم فعل امر من تحلم تكلف الحلم حتى تحصل والادنين جمع
ادنى وهو القريب والنسيب والعورا ارا د بها الكلمة القبيحة او الزلة
وادخاره منصوب على انه مفعول له اي لادخاره كما تدخر الذخاير
والاعلاق النفيسة ليوم الحاجة اليها وقد استشهد بهذا البيت
على مجيء المفعول له معرفا بالاضافة واللئيم الذي جمع الشح ومهانة
النفس ودناة الابا ولا اخذل المولى اي لا اترك نصره والمولى
الحليف والمفحم الذي لا يطيق الجواب او الذي لا يقول الشعر ومن
وكذا ان يجر بالياء فالكاف والهاء في غلامها اكرمني وغلامك
اكرمك وعلامه اكرمه اعرابا واحدا سوا كانت هذه الضماير
مع الاسم ام مع الفعل ويعكس الصواب فواعرابها فتحمل اعراب
ما مع الاسم لا مع الفعل واعراب ما مع الفعل لا مع الاسم اذا عرفت ذلك
فليعلم انها اذا اتصلت بالفعل كن مفعولات
وكان محلهن النصب وان اتصلت ~~بحم~~ بالاسم كن
مضافا اليهن وكان محلهن الخفض ويستثنى من الاول
مما يتصل بالفعل ارايتك زيدا ما صنع وقد تقدم الكلام عليه
وحرف

٢١٦

في حرف الكاف في الكاف المفردة فانجرك زيدا فان الكاف فيه حرف خطاب
هكذا هو في كثير من النسخ بضمير التثنية عايدا على المثالين وفي بعضها
هو الموجود بخط المصنف فيه بافراد الضمير وتذكيره فهو عايد على نحو
ومن الثاني وهو ما يتصل بالاسم نوعان نوع لا محل فيه لهذه الالفاظ
وان اتصلت بالاسم بحرفيتها وذكر نحو قولهم ذلك وتلك وايايي واياك
واياه فانهن احرف خطاب وغيبة فاليا للمتكلم والكاف للخطاب
والها للغيبة اتفاقا في اسمي الاشارة وعلى الاصح في اسما الضمير
ونوع هو فيه في محل نصب وذكر نحو الضاربك والضاربه
والضاربي على قول سيبويه ان الضماير نصب متصلة لا ضماير جر
كما قال الرماني والمبرد وكلا يحتمل الوجهين كما قال الفرا لانه لا يضاف
الوصف الذي بال الى الخالي منها ونحو قولهم عطف على نحو الضاربك
لا عهد لي ما لام فلا منه ولا اوضع تلغ لي من اوضع والاد
افعل تفضيل من لوم الرجل لوما كفعل وسلامه كجهده ولاد كرامه
ورجل ملامات خلافا لمكرمان واوضع افعل تفضيل ايضا من وضع
الرجل ككرم صفة وبكبر ووضاعة كان في حسبه انحطاط
ولوم وخسة فالها في اوضعه في موضع نصب كالها في الضاربه
الا ان ذلك مفعول وهذا شبيه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب
المفعول اجماعا كالصفة المشبهة فاذا جا بعدها منصوب كان
نصبه على الشبه بالمفعول وليست الها مضافا اليها والا لخفض
اوضع بالكسرة لان غير المنصرف اذا اضيف او دخلته لام التعريف
انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج هو بعد ذلك منصرف
لدخول ما هو من خواص الاسما الاسما اليه مما بتغيره وعكس ذلك ولد
ويضعف شبهه بالفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا ودخلا
عليه حرف الجر فان ذلك بالفاعل والعامل لا يعتبره عن سد لوله
وقال الاكثر امتناع الكسر من غير المنصرف انما هو بالتبعية
لامتناع التنوين منه للعلتين فاذا امتنع التنوين بغيرها كدخول
ال والاضافة زال موجب المنع من الكسر اذ ليس هناك تنوين
يحذف للبس حتى يتبعه الكسر فلم يسقط وعلى هذا الا لم يتجاحد
نسب حال او بالاضافة باق على المنع من الصرف كالمساجد والحلي
والاحمر واحمركم والسكران وبصرف غيره وعلى ذلك فاذا قلت
مررت برجل ابيض الرجل لا احمره فانه في محل الرا على انه
منصرف للوصفية ووزن الفعل ولم يضف ولا دخله لام تعريف
فالها منصوبة المحل على التشبيه بالمفعول لما عرفت وان كسرتها بنا على ان غير المنصرف

اذا اضيف الجر بالكسر فهو مجرور اي بحروزه المحل عن الاضافة ومن
ذلك في نكاحها مطر حرام فيمن روى بجر مطر وهذا عجز بيت
للاحوص من اول الوافر صدره لئن كان النكاح احل شيء فالضمير
منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين وذلك لان النكاح
مصدر اضيف الى فاعله وهو مطر وفصل بينهما بالمفعول وهو ها
وكان الاصل فان نكاح مطر اياها حرام فكان الضمير منفصلا
فانفصل لعامله فاصلا ويروى ايضا برفع مطر ونصبه فاما الرفع فعلى
انه فاعل بالمصدر وهو مضاف الى مفعوله واما النصب فعلى انه مفعول
له المصدر وهو انه مضاف الى الفاعل فان النكاح يسند الى الزوجين
حقيقة ~~تنشيط~~ واذا قلت رويدك زيدا فان قدرت
رويدا اسم فعل بمعناه امهل فالكاف خطاب اي حرف معناه الخطاب
فلا موضع له لانك ان قدرتها في محل جر لم تجز لان اسم الفعل لا يضاف
~~وان قدرتها في محل جر لم تجز لان اسم الفعل لا يضاف وان قدرتها~~
في محل نصب لم تجز لان اسم الفعل مفعوله وهو زيدا او في محل رفع
لم تجز ايضا لان الكاف لم يثبت فيها انها من ضماير الرفع وان قدرته مصدرا
بمعنى الامهال فهو اي الكاف اسم مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل
فان قلت اذا كان الكاف اسما مضافا اليه فكيف يكون محله الرفع و
المضاف اليه مجرور وان كان فاعلا قلنا ان اديا بالمحل باعتبار
الاسناد اليه فالشيء قد يكون ذا محلين باعتبارين واعلم ان رويدا
اذا قدرته اسم فعل فهو مبني على الفتح وان قدرته مصدرا فهو معرب
ويأتي على ثلاثة اوجه احدها ان يكون في معنى الحال نحو ساروا رويدا
الثاني ان يكون مصدرا نائبا عن فعله نحو رويدا زيدا ورويدك
زيدا الثالث ان يكون نعتا لمصدر مذكور نحو ساروا سيرا
رويدا او مقدر نحو ساروا رويدا اذا لم يجعله بمعنى الحال
الثاني من الامور التي يتوقاها المتدرب في صناعة الاعراب ان يجري
لسانه الى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها لالفة بها كان
يقول في كنت وكان واخواتها الناقصة فعل وفاعل لما الف من قول ذلك
في نحو فعلت وفعلوا وانما حق التعبير كان واسمها اما التامة فلا
كلام في صحة التعبير بالفعل والفاعل فيها واما تسمية
الاقدمين ومنهم المبرد الاسم فاعلا والخبر مفعولا
فانه اصطلاح غير مألوف بل لا يعرفه المتأخرون غيبا لاسم
والخبر نعم صرف بعضهم كالزمخشري ادرج اسم كان في تعريف
الفاعل فصار لا يستكف من تسميته فاعلا ومع ذلك هو محال تسميتهم
الصورة



الصورة الجليلة دمية فانه يقال المشبه من الصحيح الدمية الصنم والجمع الدمى
وهي الصورة من العاج ونحوه ولله در القائل المرء لولا عرفه فهو الدمى
المسك لولا عرفه فهو الدم والمبتدي انما يقول عن اسر الغلط
ولا يلحظ علاقته في اطلاق فلذلك يعاب عليه ولا يعاب عليهم
والثالث من تلك الامور ان يعرب شيئا طالبا لشيء ويهمل النظر
في ذلك المطلوب ولا يبين حاله كان يعرب فعلا ولا يطلب
فاعله او بالعكس او مبتدا ولا يتعرض لخبره او بالعكس بل ربما
مرت مطلوبه فيما اعرب اولا فاعربه بما لا يستحقه من وجه الاعراب
ونسي ما تقدم لنسا الاعراب المستحق فان قلت فهل من ذلك قول
الزمخشري في قوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد
اهمتهم صفة لطايفة ويظنون صفة اخرى او حال بمعنى
قد اهمتهم انفسهم قابسين او استيناف على وجه البيان للجملة قبلها
او يقولون بدل من يظنون فكان الزمخشري نسي المبتدا الذي هو طايفة
الموصوفة فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا قلت لعله راى
ان خبره محذوف اي ومنكم طايفة صفتهم كيت وكيت تعقب
ابن رح المصنف في ايراد هذا السؤال عن الزمخشري بان فيه من
الازرا الجليل بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق
بالمصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر ورسوخ
قدم الزمخشري في علوم اللسان معلوم شانه فيها مما لا ينكره
منصف ويظهر لي ان هذا الكلام منه ابن رح تحاملا على المصنف
لانه لم يجزم بان تقول المصنف هذا من قبيل ما ينبغي للمبتدي الاحتراز
منه على انه وان كان خللا في هذا الفن فهو غير مامون من الخطا
والنسيان وكيف يتوهم من المصنف الازرا عليه وهو قد اجاب عنه بما ترى
والظاهر ان الجملة خبر عن المبتدا الذي هو طايفة وان الذي سوغ
الابتدا بالنكرة صفة مقدرة اي وطايفة من غيركم مثل قولهم
السمن منوان بدرهم اي منوان منه فمنوان مبتدا ثان وهو
نكرة مخصصة بالصفة المقدرة او الاعتماد على واو الحال كما عرفت
في مسوغات الابتدا بالنكرة فان منها ان تقع النكرة في جملة حالية
كما في الحديث دخلت وبرمة على النار وفي حاشية التفتازاني
على الكشاف ولم يجعل الزمخشري شيئا من الجمل اي الجمل الخمس الاخبارية
التي اشتملت عليها هذه الاية في موقع الخبر لطايفة قصدا الى ان مطمح النظر
يعلم التشرت للمنافقين الحاجة الى الاخبار عنه والاخبار محذوف
اي وثمة طايفة لم يوفقهم على ان الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين

الزمخشري بعد

الاولى م

والجمع

ويظنون
أو وظيفة أخرى لم يفتتظم النحاس وذهب الزجاج الى ان قد ابعدهم صفة
خبر ولا يبعد ان يكون قد اهتم خبر الان النكرة موصوفة في التقريب
اي وظيفة اخرى وسألت كثيرا من الطلبة عن اعراب احق ما
سأل العبد مولاه فيقولون ما هو لا مفعول اي لسأل فيقول لهم
المبتدأ احق بلا خبر والصواب انه اي ان مولاه الخبر عن احق
والمفعول العايد المحذوف اي سأله وعلى هذا فيقال احق ما سأل
العبد زيد بالرفع وعكسه وهو يوهم المفعول خبرا ان مصاحبك
الولي فيتبع بذهب الوهم فيه الى ان الوجه جعله خبرا على ان الصاحب
اسم مفعول وانه مشتق فانما هو مفعول والصاحب مصدر
يسمى بمعنى الاصابة وهو العامل فيه ... الخبر بعده وهو
فتيح وجوز ان ... ان يكون الصاب اسم مفعول لا مصدر والولي
هو الخبر وقبيح خبر مبتدأ محذوف اي ان الذي اصبته هو مولاك
هذا قبيح قال وهذا معنى صحيح ينطبق على التركيب بهذه الطريقة
ان صحة فلا سبيل الى انكاره ومن هنا اخطأ من قال في مجلس
الواثق بالله احد الخلق المتكسبين في قوله اظلوم ان مصابكم
رجلا اهدى السلام تحية ظلم انه يرفع رجلا وقد مضت الحكاية
في احد ... الاول من الباب الخامس وسلفنا هناك من الكلام على البيت
وعلى وجهي النصب والرفع في رجلا ما فيه غنية تنبيه قد
يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء اخر تغير
اعرابه فينبغي التحرز في ذلك اعطاء كل مقام ما هو حقه من ذلك ما
انت وشأنك مثل مثالين لا لما ذاك انت بعدهما بنحو قدك وزيدا
فاحدهما تعين بعد النصب ونحو ما شأنك وزيدا لان الخفض بالعطف
على الكاف غير جايز الا بعد العطف على الضمير المجرور الا بعد اعادة الجار
او النصب والتأكيد والمفعول بتقدير الرفع غير مراد وثانيهما يرجح
معه العطف ونحو ما انت وزيد ما فيها مبتدا وخبر اذا لم يأت بعدها
بنحو قدك وزيدا كانت حيث به فانت مرفوع بفعل محذوف تام
والاصل ما تصنع او ناقص والاصل ما تكون فلما حذف الفعل
برز الضمير وانفصل وارتفاع بالفاعلية على التمام او على الاسم
لكان على النقصان وشأنك بتقدير ما يكون فقط فهو مرفوع
على الاسمية وما فيها في موضع نصب خبرا لكان اي انه كان هو المقدر
او مفعولا لتصنع ونص الفارسي على ان كان المقدرة
في ذلك تامة واختاره الاستاذ ابو عمرو وعلى فما مبتدأ والتقدير
اي


اي شيء يكون مع زيد ومثل ذلك كيف انت وزيدا في ان تقديره كيف تصنع
او كيف يكون وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به
اعلم ان كيف عند سيبويه ظرفا لانها تقدر بحرف الجر من جهة المعنى وليست بظرف
حقيقة لانها لا تدل على زمان ولا مكان فهي عنده في محل نصب مطلقا وذهب
الاخفش الى انها اسم صريح وهو الصحيح وعليه تختلف محلها من الاعراب
فنقول ان الكلام ان لم يستقل بعاملها فهي في موضع الجر سواء كان خبرا الان ام
في الاصل وان استقل فهي في موضع الحال نحو كيف جاء زيد قال والوقد
يأتي والمراد بها المصدر نحو الم تر كيف فعل ربك اي الم تر اي فعل ربك
وقد مضى تفصيل القول فيها في بابها من حرف الكاف وكذلك يختلف
اعراب الشيء باعتبار المكان الذي يحل فيه كما يظهر لك ذلك في كاف
المثال الثاني وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا اتى في قولك ما احسن ذكرته
زيد افعال زايدة بناء منه على ان المثال المسول عنه ما كان احسن
زيدا وليس في السؤال تعيين ذلك قيل في السؤال ما يشعر بذلك
لان ذكرها في المثال المذكور لا يكون الا بتقدير ما زايدة فلا اعتراض كان
على السايل اذ له ان يقول متى وقعت كان بعد احسن وجب
الاتيان بالمصدرية ورفع زيد فلم يكن السول عن كان المذكورة
في المثال الخاص وخرج اللفظ بذلك الى تركيب اخر والصواب الاستفصال فلوم
فانها في هذا الموضع زايدة كما ذكر هذا الطالب وليس لها
اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف وخرجت عن الفعلية
فكانت لمجرد الربط وتأكيد النسبة كما ان قل في قلما يقوم زيد
لما استعملت استعمالها النافية لم تحتج الى فاعل هذا قول الفارسي
والمحققين في كان هذه وعند ابي سعيد السيرافي في جملة هي
تامة فهي فعل وفاعلها ضمير الكون المفهوم منها وعند بعضهم
هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت
اي كان بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية
وقيل ما احسن ما كان زيد وكانت تامة وزيد بالرفع
فاعلها واجاز بعضهم نقصانها على تقدير ما اسما
موصولا وان نصبت زيد على انه الخبر ويكون اسمها الضمير مستترا
فيها عايدا على ما اي ما احسن الذي كان زيدا وردوا بان ما
احسن زيدا مغن عنه ومفيد مفاده مع الايجاز فالحاجة
الى زيادة ما كان الباب الثامن من الكتاب
في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي احدى عشرة قاعدة
والقاعدة حكم كلي ينطبق على جزئياته لتعرف احكامها منه وفي معناها

البسيط القاعدة الاولى قد يعطي الشي حكم ما اشبهه في معناه بجامع
ما بينهما من الشبه المعنوي وهو اقوى الشبهين او لفظه وهو الشبه
اللفظي او فيهما وهو اقواها فاما الاول فله صور كثيرة احدها
دخول البا في خبر ان واقعه في خبر المبتدا كما في قوله تعالى اولم يروا
ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه
في معنى او ليس الله بقادر والبا تدخل في خبر ليس دخولا شايعا
فكذا في خبر ما هو في معناها والذي سهل ذلك التقدير تباعد
ما بينهما اي ما بين ان وخبرها ولهذا لم تدخل في اولم يروا ان
الله الذي خلق السموات والارض قادر على ان يخلق مثلهم
لقرب ما بينهما ومثله في اعتبار الشبه المعنوي ادخال البا في كفى
بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا اي لاجل
ذلك ما دخل من هذا المعنى ناللام من لها مكسورة وما مخففة
الميم وتنوين لها بخلاف قوله قليل منك يكفيني فهو بعض بيت
من الوافر تمامه ولكن قليلك لا يقال له قليل فانه يكفيني فيه ليس
مضارع كفى التي دخلها ذلك المعنى وفي قوله عطف على قوله
في كفى بالله اي ومثله ايضا ادخال البا في قوله سود المحاجر
لا يقرأن بالسور فهو عجز بيت من اول البسيط صدره هن الحرائر
لا ربات اخمرة وقد تقدم الكلام عليه في حرف البا الموحدة
في بحث البا المفردة لما دخله معنى لا يتقربن بالسور اي حين
دخله هذا المعنى ولما هذه مشددة الميم مفتوحة اللام ولهذا اي
ولاجل ادخال البا بعد يقرأن لشبه معناه بمعنى تقربن لتضمنه
اياه وقال السهيلي لا يجوز ان يقول وصل الي كتابك فقرات به
اي بزيادة الباقي مفعول قرات على حد قوله فقط النزيادة في
قوله لا يقرأن بالسور لانه اي لان هذا القول عار عن معنى
التقريب والثانية جواز حذف خبر المبتدا في نحو ان
زيد اقائم وعمرو اي قائم اكتفا عنه بخبر ان لما كان
ان زيدا قائم في معنى زيد قائم غاية ما هنالك انه زيد عليه
بما في ان من معنى التاكيد ففيه زيادة على المعنى لا تعتبر له ولهذا
لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو لكون الخبر المذكور مخبرا به عن
المبتدا المحذوف ليس كذلك فلم يكن الخبر المذكور موديا
معنى المحذوف والثالثة جواز انا زيدا غير ضارب اي
جواز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف الذي هو غير
وبه قال السيرافي والزمخشري وابن مالك مطلقا وقال

وسى شا

لا يتقربن

لما كان

ابن



السراج لا يجوز مطلقا واختاره ابو حيان وقيل يجوز في الظرف
ويمتنع في غيره لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز
اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف وكذا لا يتقدم معموله عليه بالطريق
الاولى لا تقول انا زيدا اول ضارب ولا مثل ضارب هذا هو الصحيح فيها
وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقديم كقوله واني لاكن كل الشجاع فاني بضرب
الطلى والهام حق عليم قال ابو حيان والصحيح المنع وشبهة المجوزان هذا المضاف
وهو كلمة حق لما كان لا يفيد شيا سوى التاكيد من جهة المعنى لم يعتد به وحمل الكلام
على المعنى لا على اللفظ فكانه قال اني بضرب الطلى والهام عليم جدا ودليل
المسئلة اي مسئلة التقديم اذ الكلام المضاف حكمه صحة غير قوله وهو
في الخصام غير مبين لا يقال هذا المعمول ظرف يتسامح فيه لانا نقول المسئلة
مفروضة في تقديم المعمول مطلقا ظرفا كان او غيره وقول الشاعر فتى
هو حقا غير ملغ قوله ولا تتخذ يوما سراة خليله هو من ثالث
الطويل ولم يسم قائله وفتى منصوب بمحذوف على شريطة التفسير
اي تولّ فتى هو غير ملغ حقا فحقا مفعول به لملغ وقد تقدم عليه ففيه
تقديم معمول ما اضيف اليه غير وليس ظرفا وجملة النهي معطوفة على
جملة الامر المحذوف لا المذكور ولان تلك هي المقصودة بالاصالة والمذكورة
انما سيقت لغرض التفسير والمعنى اخصص فتى عارفا بحق الصداقة ولا
تعدل عنه الى غيره وقوله ان امرا خصني يوما مودته على التنائي لعندي غير مكفور
هو من ثاني البسيط من قصيدة لابي زبيد الطائي يمدح بها الوليد بن عقبة بن
ابي معيط لما ان شج وكان اخاه لامه وكان عاملا لعثمان على
الكوفة وكانت بنو تغلب اخوال ابي زبيد قد احرزت ابلا له واحدا
منهم وارتجع ابله وبعد هذا البيت ادعي ولو دنا ني واظهر في
على العدو بنصر غير نقذير حصني لكبرا فرد في بحيث لا شارك لي فيه
ونصب مودته اما بخصني على التوسع باسقاط حار الذي هو
البا وعلى تضمينه معنى منح واعطى ويرجح عما ابدل يوما
والتنائي التباعد وعلى فيه للمصاحبة كما في قوله تعالى وان ربك
لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي خصني بمودته بن غير سبب
يوجب ذلك وعندي يتعلق بمكفور من غير مكفور وقد تقدم
عليه وهو محل الشاهد والكفور المجحود والكفر جحد النعمة ويقابله
الشكر وقال ابن الدهان في الغرة التقدير في البيت لعندي مشكور
غير مكفور لان ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله وان اللام قد اجيز فيه وغيره وقال ابن يعيش بعد دخول اللام
على الظرف الذي هو عندي وهو متعلق بمكفور لكنه لما قدم عليه تعين دخول اللام والظهر في على
غير وارجح معناه جعلا بلي ترعاه العلاوة روي استعمالها فذهب عطشها

في الاوسط ابن الحاج عن بعضهم
جواز التقديم في الباقي فانا
المضاف كلمة حق وعن بعضهم
انه يجوز التقديم

عن العدو وجعلني ظاهرا عليه غالبا والتقدير لا تقصير ويروى غير تقصير
اي جعلني غالبا على العدو ومنتصرا لا تقصير فيه ويحتمل ان يكون منه قول
بو سعيد يوم عسير على الكافرين غير يسير اكد عسر ذلك اليوم بكونه غير
يسير على الكافرين ليمنع كونه عسيرا من وجه دون وجه فلو دل بانه
يسير على المؤمنين او استفاد انه عسير لا يرجى ان يرجع يسيرا كما يرجى
يسر العسير من امور الدنيا ويحتمل تعلقه على عسير فلا يكون مما نحن
فيه او المجرور هو نعت له او حال من ضميره والتقدير كما بناه وكما بينا
ولو قلت جاني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان النافي لا يجوز
هنا مكان غير الموجود في اكثر النسخ لم يجز التقديم بالميم اي تقديم
معمول المضاف اليه غير عليها ووقع في بعض النسخ قال الجنبي
وهو الذي رايناه بخط المصنف لم يجز التقدير بالراي تقدير غير
ضارب زيدا بلا اضرب زيدا وفي الشرح حكم المصنف بجواز انا
زيدا غير ضارب لانه عنده في معنى انا زيدا لا اضرب وجعل لا داخلة
على المضارع ليجوز تكرارها غير واجب فلذلك قال لان النافي لا يجوز
هنا بمعنى غير اذ لو قلت جاني لا اضرب زيدا لم يجز لكن قال الزمخشري
وتقول انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك انا زيدا مثل ضارب
لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب هذا الكلام محمول لا داخلة
على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التفتازاني في حواشيه فان
قلت هل انه يصح التقديم في انا زيدا لا اضرب لما ذكرتم وكان ينبغي
ان يمتنع في مثل انا زيدا لا ضارب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح
به السخاوي وغايته انه جعل اعرابه في ما بعده لكونه على صورة الحرف
تقول جيت بلا شيء ورايت لا فارسا وفي التنزيل لا فارض ولا بكر لا شرقية
ولا غربية لا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم
نظرا الى صورة الحرفية والرابعة جواز غير قايم الزيدان لما كان في
معنى ما قايم الزيدان وكان الصفة في المعنى واقعة بعد حرف النفي
وقع اغنا مرفوعها عن خبرها ولولا ذلك لم يجز عند الجمهور من البصريين
لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر ودليل المسالة
قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم البيت من اوائل الخفيف
وهو مدرج اخر صدره هاء اللهو واول عجزه واوه ولاه اسم فاعل من لهى
يلهو والعدى بكسر العين الاعداء كما في الصحاح وهو جمع لا نظير له واطرح
شديد المهملة امر من الاطراح وهو افتعال من الطرح والاغترار الانخداع و
الطمع يقال غرته الدنيا اي خدعته واطمعته بالباطل فاغتر والعارض ما يبدو
ويظهر بغير ثبات والسلم بفتح السين وكسرها الصلح والمعنى ان اعداك غير لاهين عن

الحرب



الحرب والاعتداد لها فاعتد ايضا انت لها ولا تنله ولا تتمتع بما عرض من صلح
لا ثبات له ووجه الاستدلال على المسالة بالبيت ان عداك اما مبتدا موخر
ما قبله خبره او فاعل بالوصف لانه في قوة ما لاه عداك والاول ممتنع اذ لا سبيل
الى الاخبار عن الجمع بالواحد لا يقال الزيدون غير قايم فتعين الثاني
واعترض بانا لا نسلم ان لاه مفرد لفظا ومعنى لجواز ان يكون صفة
لفريق ونحوه مما هو مفرد لفظا مجموع معنى ويكون التقدير عداك غير
فريق لاه فلا يتم به الاستدلال ومواجب ما قيل في بيت ابي نواس
غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن هو من الضرب الخامس
من المديد وقد اعترض عليه في هذا البيت انه غير مستقيم لان
الصفة لم تقع فيه مبتدا بل المبتدا هو المضاف اليها فلا بد من مرفوعها يسد
مسد الخبر فالجواب ان الكلام اذا كان محمولا على المعنى اطرحت صورة اللفظ
وهو هنا كذلك اذ المراد ما ماسوف على زمن فهو كقولك ما مضروب
غلام زيد وخرج ابن الخشاب على ان غير ماسوف خبر مبتدا محذوف
وماسوف مصدر كالمعسور والميسور وهو بمعنى اسم الفاعل اي انا غير اسف
والخامسة اعطاؤهم ضارب زيدا الان او غدا حكم ضارب
زيد في التنكير لانه في معناه وقد عرفت ان اضافة الصفة الى
معمولها لفظية لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا فهو باق على حكمه
ولهذا وصفوا به النكرة فقالوا مررت برجل ضارب زيد الان
ونصبوه على الحال نحو جا الفتى ضارب زيد وخصوه برب لا دخلوا
عليه ال فقالوا رب رجل ضارب زيد لقيته ومررت بالرجل الضارب
زيد فلو لم يكن باقيا على تنكيره ما جاز شيء من ذلك هذا ظاهر كلام
المصنف وهو ان النحاة او العرب اجازوا ادخال ال على اسم الفاعل
من قولك ضارب زيد الان او غدا فيقال الضارب زيد بالاضافة
والحق ان الجمهور على منعه فان ابن الحاجب اجاز الضارب
زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلت على الصفة بعد اضافتها لحصول
التخفيف بحذف التنوين بالاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب
الرجل فانه جاز بالاضافة مع عدم التخفيف فليجز هذا وكلاهما
غير مستقيم اما الاول فلانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك وحمل الكلام
على الظاهر ولا يخفى ان اللام سابقة في الحس على الاضافة والاضافة
الظاهر انها اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف
ينسب حذفه للتنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما
الثاني فليس بوجه لان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف
بالاضافة محمول على ما حصل فيه التخفيف لما شبه به وذلك هو الحسن الوجه

بالجر على ما هو مقرر في بابه • وأجاز بعضهم تقديم حال المجرور عليه أي تقديم
الحال التي تكون صاحبها مجرورًا نحو هذا ملتوتًا شارب السويق
مع أن الحال من المضاف إليه لا يتقدم عليه لكن هذه الإضافة لما كانت
في حكم الانفصال جاز ذلك كما يتقدم عليه حال منصوب ولا يجوز
شيء من ذلك إذا أريد بالصفة المضي لأنه حينئذ ليس في معنى
الناصب والإضافة معنوية لا لفظية في حكم الانفصال الرابعة
وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب لكونه في معنى النفي والتفريغ
لا يكون في كلام موجب لفظًا ومعنى نحو فإنها لكبيرة إلا على الخاشعين
ويأبى الله إلا أن يتم نوره لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين
ولا يريد الله إلا أن يتم نوره قال أبو حيان أجريت أبى مجرى
الفعل المنفي فوقعوا التفريغ بعده قال أبى إلا عدله ووفاءه فلا
النكر يعرف ولا العرف ضائع قال ومنهم من يجري الفعل الذي معناه
النفي مجرى النفي المحض فيقع بعده والصحيح أنه لا يجري مجراه
فلا يجوز نفيت إلا قيام زيد ولا انتفيت قيام القوم إلا زيد بالنصب
على البدل الخامسة العطف بولا بعد الإيجاب نحو قوله أبى الله
أن أسمو بأم ولا أب هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره فما سودتني
عامر عن وراثة وهو من قصيدة لأبي الخزاز بن أبي ثابت وقال
أبو الحرس بالتصغير عامر بن الطفيل العامري وفد على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومات على جاهلية وكان قد توعد النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اللهم اكفنيه عامرًا فأخذه الطاعون فمات وهو القائل عند
موته أغدة كغدة البعير وموت في بيت سلولية وكان له ضجع
وفي تونس سنة لما تقدم وكان أعور وقبله وإني وإن كنت
ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل موكب وبعده
ولكنني أحمي حماها وأتقي أذاها وأرمي من رماها بمنكب
قال الصولي حدثنا الحسن بن إسماعيل قال سمعت العتبي
يقول لا مفاخر أفخر من قول عامر بن الطفيل وأنشد الأبيات
الثلاث ثم قال هذا والله السودد أن شرف بنفسه يريد
بذلك أنه سرى أبا يد فإنه أن تقصر عنهم كان ذلك لاحقًا له لا لهم
وعامر قبيلة مشهورة وضمير فارسها يعود إليها والمضاف المجرور بالعطف على
سيد عامر والموكب الجماعة ركبانًا أو مشاة أو ركاب الإبل للزينة وأن وصلته
والجملة حالية وخبر أن محذوف أي لا أفتخر بهن وإن كان من الرفقة كهذه المثابة
كوهد نبي جلالتي سيد العجمي الله سادتنيه لابنه والغامز فإنهم صلى وإن كان الا
كذلك كسودتني عامر وأسمو من السمو وهو العلو والارتفاع وقد سكن آخره
للضرورة



للضرورة والنكب بفتح الميم وكسر الكاف عرنبة القوم أو عون يعينهم من الثلاثة وهي
الوافرة والمعنى أرمي من رماها بجماعة هم رؤساء الفوارس فعطفت قوله ولا أب
على أبى الله أن أسمو لما كان معناه قال الله لي لا تسمو بأم ولا أب الثامنة
زيادة لا في قوله ما منعك ألا تسجد والحاكم بزيادة لا لأنه إنما امتنع من
السجود لا من عدم السجود بدليل قوله في آخر ص ما منعك أن تسجد لما خلقت
بيدي وإنما زيدت لا تأكيد المعنى الفعل الذي دخلت عليه وتنبيهًا على أن
الموبخ عليه ترك السجود وقال ابن السيد المانع من الشيء آمر الممنوع
أن لا يفعل ذلك فكأنه قيل ما الذي قال لك أن لا تسجد فلا تقرب عند أن
تقدير في الأول أي في بيت أبى الله لم يرد الله لي وفي الثاني في الآية
ما الذي أمرك بوضعه في هذا أي موضع الأقرب في الثاني أي لا الناهي
لا تصاحب الناصب خلافًا لا الناهي فإنها تصاحبه أي وعلى ذلك القول
نكرت لا الناهية وقيل الممنوع عن الشيء مضطر إلى خلافه فكأنه قيل
ما اضطرك إلى أن لا تسجد الثانية عشر قد رضي بعضها والحقه التعدي
بعن في قوله إذا رضيت علي بنو قشير هو صدر بيت من أول الوافر عجزه
لعمر الله أعجبني رضاها وقد تقدم الكلام عليه في الباب الأول في بحث عن
من حرف الجر المهملة لما كان رضي بمعنى أقبل على بوجه وده
وعطف عليه وقال الكسائي إنما جاز هذا حملًا على نقيضه وهو سخط
كقولهم فيه سخط عليه العاشرة رفع المستثنى بإلا بعد الكلام الموجب
وإنما حقه النصب على الاستثناء وذكر في قراءة بعضهم فشربوا منه
إلا قليل بالرفع على الإبدال من ضمير الجمع لما كان بمعنى فلم يكونوا
منه بدليل فمن لم يطعمه فليس مني أي فليس من أشياعي أولان
المعنى فلم يطيعوه وقيل إلا وما بعده صفة فقيل إن الضمير
يوصف في هذا الباب والكان من شأنه أن لا يوصف وقيل
مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلصهم من الاعتراض
إن كان لأن ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف البيان كالنعت فلا ينعت الضمير
أي فكما أن الضمير لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان وقيل قليل
مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا منه والجملة استثناء والاستثناء
منقطع وقال أبو حيان لا حاجة إلى هذا كله بل إذا تقدم
موجب جاز فيما بعد إلا وجهان النصب على الاستثناء وهو الأفصح
والتبعية سواء كان ما قبل إلا مظهرًا أم مضمرًا واختلفوا فمنهم
من قال ينعت ما بعد إلا الظاهر والمضمر ومنهم من قال لا ينعت به
إلا المضمر النكرة أو المعرف بلام الجنس وأما المعرف بالإضافة
أو بأل العهدية أو بغير ذلك من وجوه التعاريف فيتعين فيها النصب على الاستثناء

الحادية عشرة تذكير اسم الاشارة في قوله فذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان وكذا المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر فتذكيرا لمبتدا باعتبار تذكير الخبر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث الفعل الا ان من هذه الصورة انث الفعل المسند الى الاسم المذكر لتانيث الخبر وهذا مبني على ان المصدر المأول به هو القول او المقال وليس ذلك بمتعين لجواز ان يأول بالمقالة وهي مصدر ايضا يقول قلت قولا وقالا ومقالة فيجوز ان يكون التانيث بهذا الاعتبار وما قيل من ان المصدر الذي ليس بمزيد اصل المصدر المزيد فعند الحاجة للتأويل بالمصدر ينبغي ان يكون بغير المزيد محله اذا لم يكن في الكلام ما يقتضي ذلك المزيد الثانية عشرة في قولهم عجبت زيد من حسن مربع زيد خوات على ان من الاسمية علقت فعل العلم عن العمل فيها لانه نفس من في المعنى لكونه مرجعه فهو عبارة عنه وهذا مذهب سيبويه وقال ابن كيسان لا يجوز الا النصب ولشهد لسيبويه قوله فوالله ما ادري غريم لويته اشتدان فاصالح ام بتصرع فان الرواية برفع غريم الثالث عشر قولهم ان احدا لا يقول ذلك فاوقع احدا في الاثبات وهو مما يختص بسياق النفي لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير واقع في سياق النفي فكان احدا كذلك اي واقع في سياق النفي وقال في لبلة لا ترى لها احد يحكي علينا الا كواكبها فقد مضى انشاد هذا البيت في الحكم الخامسة من الباب الخامس في باب الاستثناء والكلام عليه مستوفي فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكي لانه راجع الى احد وهو واقع في سياق غير الايجاب اي في سياق النفي فكان الضمير كذلك اي واقع في سياقه وبهذا الباب واسع وقد ذكر هذا القدر منه كفاية ~~المواضع~~ ولقد حكى ابو عمرو بن العلا فيما روي الاصمعي عنه انه سمع شخصا من اهالي اليمن يقول فلان لغوب فحج اللام اي احمق ففي الصحاح ان ابا عمرو سأل بعد ذلك ما اللغوب فقال الاحمق وقال في القاموس الضعيف الاحمق اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي بتانيث الفعل فقال اليس الكتاب في معنى الصحيفة فانث باعتبار المعنى قال ابو عبيدة لرؤبة ابن العجاج لما انشد نيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق هما بيتان من مشطور الرجز وقبلهما فيها خطوط ... الانف ... الاقب الحمار الوحشي ... الاهراس جمع مرس الحبال ... بفتح الواحدة ... هزال



طوال الظهور والاعناق مثل جمال العيس وفي اساس البلاغة ثني مولع ملمع وفرس مولع وفي لونه توليع وهو استطالة البلق وقال الاصمعي اذا كان في الدابة ضروب من الالوان من غير بلق فذلك التوليع وقوله حملت خطا اذا اردت الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال كان ذلك ونلك كذا هو في نسخ الكتاب ذلك بلام قبل الكاف ووقع في الكشاف وغيره ذاك بدون لام قال التفتازاني في حواشي الكشاف يجوز ان يكون اسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشيا كثيرة سابقة بلفظ يغل للقصد الاختصار فقل للرجل الهم ما فعلت وقد ذكرنا انفا لاكثرة وقصة طويلة كانقول لها احسن ذلك وقد يقع مثلها في الضمير الا انه في اسم الاشارة اكثر والمذاق لروبة اردت كان ذاك واراد بلفظ تلك عادة العرب او تشبيها وقالوا مررت برجل ابيض عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل الذي دل عليه تاكيده المرفوع يعني في على الولادة والفصاحة والخشونة باللامات الجامدة التي هي الاب فالعرب والعرفج لما انها بمعنى الوالد والفصحا والخشن وكل من هذه لوجي به هنا لرفع مستترا فيه فاعلا له والدال لمنظ كل دليه على ما بينا بقوله لما لحظوا فيها لمعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحا والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد ومحصله ان هذه الجوامد لما كانت في معنى المشتقات صح ان ترفع الفاعل فقدروا فيها ضمائر مستترة ورفعوا توكيدها تنبيهات الاول انه وقع في كلام ما هو ابلغ مما ذكرناه تنزيلهم بيان لما مر مما ذكر لفظا موجودا منزلة لفظ اخر لكونه بمعناه وهو اي هذا الواقع الابلغ تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للموجود منزلة الموجود كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فمن روي سابق بالجر فعل توهم وجود الباء الزائدة في خبر ليس وقد مضى ذكر في اقسام العطف من الباب الرابع فراجعه ان شئت وفيه الكلام على هذا البيت والثاني انه ليس بلازم ان يعطى الشي حكم ما هو بمعناه اي ان اعطا الشي حكم ما هو في معناه ليس امرا مطردا الا ترى ان المصدر قد لا يعطى حكم ان المفتوحة المشددة وان وصلتها وبالعكس اي ولا يعطي ان وان وصلتها حكم المصدر مع ان كلا في حكم الاخر دليل الاول انهم لم يعطوه حكمها في جواز حذف الجار معها كما يحذف الجار معهما ولا في سدهما مسد جزئي الاسناد فان ان وان وصلتهما يسد ان مسد الجزئين ولا يسد المصدر وذلك في باب ظننت واخواته وسدهما هذا المسد هو مذهب الجمهور

محذوف

وذهب الاخفش الى ان المفعول الثاني ان سد الجزء الاول فقط وان الثاني
والتقدير في ظننت ان زيدا قايم ظننت قيام زيد كاينا ورد هذا القول
بانه لو كان محذوفا لظهر حينا ما وعدم ظهوره دليل على عدم حذفه
ثم انهم شركوا بين ان المشدده وان الخفيفة في هذه المسئلة في باب
ظن فقالوا علمت ان زيدا منطلق وان زيد منطلق وخصوا
ان الخفيفة وصلتها بسدها مسد جزئ في باب عسى دون المشدده
وصلتها وهذا انما يتمشى على القول بنقصان عسى بمسنده الى ان
وصلتها كما هو مختار ابن مالك واما على القول بانها تامه وان وصلتها
في محل فلا وخصوا المشدده بذلك اي بسد ها مع صلتها مسد
الجزئين في باب لو التي بمعنى التمني وغيره دون الخفيفة وصلتها
ودليل الثاني ولهذا ان وان وصلتهما لا يعطيان حكم المصدر
انهما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان ثم انه شرع
في امثلة التنبيه الثاني على ترتيبها فقال تقول عجبت من قيامك
وعجبت ان تقوم وانك قايم بحذف من كما تقول عجبت من ان تقوم
ومن انك قايم ولا يجوز عجبت قيامك بحذف من ~~كما تقول عجبت من ان~~
تقوم ومنه قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
والبيت من ثاني الطويل وهو من ابيات الكتاب ولم يسم قايله اياك منصوب
على التحذير واياك الثاني تاكيد والمراء بكسر الميم مع المد مصدر بمعنى
المجادلة وهو منصوب واصله من المراء الحذر منه فحذفت من وانتصب
المصدر شذوذا وقال ابن يعيش اراد والمراء فحذف حرف العطف
والفا من فانه للتعليل ودعاء بتشديد العين المهملة صيغة مبالغة وترك
المبالغة في جالب وهو مطلوبة للضروره فاجري المصدر مجرى ان
تفعل اي مجرى اي وصلتها حيث يقال اياك ان تفعل من حذف
الجار وهذا مبني على ان التقدير في مثله اتق نفسك من المراء
وبعضهم يقول التقدير احذر المراء قال تعالى ويحذركم الله نفسه
فلا تقدير وتقول حسبت انه قايم او ان قام ولا تقول حسبت قيامه
حتى تذكر الخبر فتقول مثلا حسبت قيامه قريبا وبسمى ان ونحوها
حيث خبرا باعتبار ما كان عليه في الاصل وانما لم يذكر ليلا يلزم
الاقتصار على احد مفعولي هذا الباب وتقول عسى
ان تقوم ويمتنع انك قايم ومثلها في ذلك لعل يعني ان
بعد مثل عسى في سدان الحقيقة وصلتها مسد جزئيها
وفي امتناع سد المشدده وصلتها مسدهما وتقول لو انك تقوم
ولا تقول لو ان تقوم وتقول حسبك صلاة العصر اي هذا الوقت

فتنبيه



لتنبيه المصدر عن ظرف الزمان ولا يجوز حسبك ان تصلي العصر على
نيابة ان وصلتها عن الظرف خلافا لابن جني والزمخشري في تجويزهما
ذلك والثاني وهو ما اعطي حكم الشي المشبه له في لفظه دون معناه
له صور كثيرة احدها زيادة ان بكسر الهمزة وسكون النون بعد ما
المصدرية ~~...ها له صور كثيرة احدها زيادة ان بكسر الهمزة~~
وسكون النون بعد ما المصدرية الظرفية وهي المسماه بما الوقتية وبعد
ما التي بمعنى الذي لانهما بلفظ ما النافيه اي زيدت ان بعدهما
لشبههما بما النافيه التي تزاد ان بعدها في اللفظ كقوله ورج الفتى
للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وقوله يرجي
المرء ما ان لا يراه ويعرض دون ادناه الخطوب وهذان البيتان
قد تقدم الكلام عليهما في الباب الاول في بحث ان من حرف الالف مستوفى
فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله اي
محمولان على الزيادة بعد ما النافيه وهذا صدر بيت عجزه كيوما
بينها من اشق جرب وفي رواية ان اراني كاليوم طالي اينق واعلم
ان هذه الرواية التي اتفق عليها المصنف والى رحان يقتضيان
يكون البيت من الضرب الثالث من الكامل ووزنه فعلن بسكون
العين فهو احد مضمر الحد بمهملة مشددة بعد همهملة اسقاط
زنه وتد مجموع من متفاعلن والاضمار اسكان الحرف الثاني لكن البيت
المذكور من قصيدة سايرابياتها من ضربه الخامس وهو وان
ساوي الثالث في متفاعلن والخامس عروضه صدا وزنها فعلن
بالتحريك ياتي الغيب المسمي بالاقعاد وهو تنويع العروض
ويتبعه التحريد بالحا المهملة وهو خلط بعد ضروب البحر ببعض
لكن الجلال اورده بلفظ ما ان رايت ولا سمعت به على ما هو
الوجه والبيت من قصيدة لدريد بن الصمة الجشمي في امالي القالي
عن ابي عبيده قال خرجت تماضر بنت عمرو بن الحرب ابن الشريد وهي
الخنسا دون الا جربا ثم نصت ثيابها واغتسلت ودريد يراها
ولا تراه فقال حيوا تماضر واربعوا صحبي وقفوا فان وقوفكم حسبي
ما ان رايت ولا سمعت به كاليوم هاني اينق جرب متبذلا تبدو محاسنه
يضع الهنا مواضع النقب اخناس قد هام الفواد بكم واعتاده داء من الحب
فسليهم عن خناس اذا عض الجميع هناك ما خطبي
واخرج ابو الفرج في الاغاني عن ابي عبيده ايضا وابن الاعرابي وابن
الكلبي نحو هذه وزاد فلما اصبح غدا على ابيها يخطبها فدخل عليها
ابوها فقال يا خنسا اتاكر فارس هوازن وسيد جشم دريد بن الصمة

زنه الضرب لكن يخالفه زنة
العروض اذ الضرب الثالث
عروضه سالم وضربه تام

خطبك فقالت انظرني حتى أشاور نفسي ثم بعثت وليدة فقالت لها انظري
دريدا إذا بال فإن وجدت بوله قد خرق الأرض ففيه بقية وإن وجدته
قد ساح على وجه الأرض فلا فضل فيه فوجدته قد ساح على وجه الأرض
فعاودها أبوها فقالت يا أبه أتراني تاركة بني عمي مثل عوالي الرماح
وناكحة شيخ بني جشم هامة اليوم أو غد فانصرف دريد وقال
لهم العجة علم للخنساء وحيوا من التحية واربعوا من ربع كمنع وقف
وحبس فعطف قفوا عليه تفسير والصحب جمع صاحب وصحب
به أن عاد على تماضر فالتذكير باعتبار الشخص وبهذا الاعتبار
قال هانئ أينق والهانئ بالقرآن اسم فاعل من هنأ الإبل كمنعه
وهانئ النوق طلاها بالهناء وهو كتاب القطران
والاسم الهناء بالكسر كذا في القاموس والأينق بتقديم
المثناة التحتية على النون جمع ناقة وأصلها نوق بدليل
قولهم نوق فقطعهم أبدلوا عينه الواو ياء قال الشارح لكن هذا
الإبدال صحيح فلبان أحدهما قلب العين سالمة إلى موضع اللام
فصار انقوا ثم فعلوا فيه ما فعلوا في أدل فصار أنقيا ثم لما مات
الواو المتطرفة ياء قلبوها على حالها إلى موضع الفاء وهذا هو القلب
الثاني فصار أينقا وعادت بنية الجمع إلى أصلها لخروج حرف
العلة عن التطرف بنقله إلى موضع الفاء فقد صار بهذا الإبدال مرتبطا
بالقلب الأول الذي هو أبدأ الكلمة وبالقلب الثاني الذي هو
إبداؤها وهذا القول للمازني وجماهير أهل التصريف نص عليه
أبو القاسم الزجاجي في نوادره والجرب جمع جرباء وهي التي
أصابها الجرب بفتحتين وهو داء معروف وقوله كاليوم في
موضع نصب على الحالية وكأنه في الأصل صفة لهانئ أينق
تقدم عليه فصار حالا لأنه والتقدير بحسب الأصل ما رأيت هانئا
أينقا كهانئ اليوم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وحصل
التقديم والمنقول يدل بمجيء بعدا لوجوده غير المصون وجلد
تبدأ منه صفة كأنسر له والهناء القطران كما عرفت والنقب
بضم النون وسكون القاف جمع نقبة
أول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة وخنساء
هي الخنساء الشاعرة المشهورة وغض قال
الجلال من الغضاضة واللين والعلة من غض
الطرف أي سلبهم إذا غضوا طرفهم عنك لم ينظروا إليك ما شانئ
حيث لم أغضض الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها
في

٥

٢٢٤

في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ فيتكافئان في الجمل حيث حل كل منهما
على الآخر لما أغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك جل مالي
هو من أول الوافر ولم يسم قائله والاصطناع افتعال من الصنيعة وهي
الإحسان وجل الشيء بالضم معظمه فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك
لما تصنعه حسن أي الذي تصنع حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون
بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم
لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة فهذا محمول في اللفظ على نحو ولا تحسبن
الله غافلا والمفهوم من كلام ابن الحاجب أن تأكيد المضارع بالنون بعد
لا النافية ليس بالحمل وإنما هو بالإصالة ولكنه قليل وإذا وقع جوابا
للقسم لم يجز معه حذف لا نحو قوله تالله لا يحمد المرء مجتنبا فعل الكرام وإن فاق الورى حسبا
ومنا ولها أي أول الآيتين المذكورتين وحملا فيهما على النهي لم يحتج إلى تقدير القول
وقد قيل في الأولى إنها نهي لهم عن الحطم والمراد نهيهما عن التوقف بحيث
يحطمونهم كقولك لا أرينك ههنا وفي الثانية إنها للنهي عن التعرض للفتنة
كالنهي عن إصابتها أو يدعى إضمار القول وقد تقدم كل ذلك في بحث لا من
حرف اللام من الباب الأول الرابعة حذف الفاعل في نحو قوله تعالى
أسمع بهم وأبصر أي بهم فحذف وهو فاعل عند سيبويه على زيادة و
الآية التي في سورة الكهف أبصر به وأسمع والضمير في به لله
سبحانه والأصل على هذا القول أبصر الله أي صار ذا بصر فنقل إلى
صيغة الأمر بمعنى الإنشاء فبرز الضمير لعدم لياقة الصيغة له أو
لزيادة الباء وإنما حذف الفاعل مع أن حذف الفاعل لا يجوز
لأن أحسن بزيد شبيها في اللفظ بقولك امرر بزيد وقال
الأخفش الجار والمجرور في محل نصب على المفعولية والفاعل ضمير المأمور
وهو كل أحد والباء مزيدة إن كانت الهمزة للتعدية ومعدية إن كانت
للصيرورة والحذف للمفعول لا للفاعل على هذا وما ذهب إليه الأخفش
وحكي عن الزجاج أيضا مبني على أن أحسن أمر حقيقة لا خبر لفظه
لفظ الأمر ومعناه التعجب فإن قلت إذا كان أمرا حقيقة والأمر
للمخاطب ففاعله ضمير المخاطب فما وجه ما نقل المحشي عن الزجاج أنه
ضمير المتكلم قلت وجهه أن الخطاب منه لنفس المتكلم والمعنى أوقع
بزيد حسنا فإن قلت وما وجه ما نقل عن الأخفش من الفاعل
ضمير المأمور وهو كل أحد قلت الإشارة إلى أن التي طلب بصيغة
الأمر ليس المراد به مخاطبا بعينه بل هو على العموم كالخطاب
في قوله تعالى ولو ترى على ما في محله الخامسة دخول لام الابتداء بعد إن

التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من قرا
ان هذان لساحران وقد بسطنا البحث فيها في الباب الاول في بحث ان المكسورة
المشددة من حرف الالف واسلفنا هناك ما فيه الـ دسعة قولهم من مثل
الاختصاص اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم ايه ورفع صفتها
كما يقال في النداء يا ايتها العصابة والمكان حقها اي حق ايه و
صفتها وجوب النصب على الاختصاص كقولهم نحن العرب نصب
العرب اقرى الناس للضيف ولكنها اي ايه من ايتها لما كانت في
اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء اعطيت حكمها في البنا على
الضم ورفع الصفة وان انتفى موجب البنا فيها وهو الوقوع
موقع الحرف الخطاب لا تحقق في تلك واعلم ان التحقيقات
للفظ ايتها في منقول من صيغ النداء وقد ترك على حاله من البنا
على الضم والوصف بالجنس والحكم على موضعه بالنصب على المختار
وليس بمنادى حقيقة ولذا لا يجوز دخول حرف النداء عليه ونصبه
بفعل مضمر وجوبا يعطي معنى الاختصاص فاذا قلت انا ايها الرجل
افعل كذا فهو في محل نصب بتقدير اخص والجملة في موضع الحال اي انا
افعل حال كوني مخصوصا بذلك الفعل من بين الرجال واما نحو العرب
في المثال هكذا هو في بعض النسخ بلفظ نحو بالواو ومنه نسخة
وهي نسخة العلامة العز الحاضري الحلبي احد محشي الكتاب قاله قال
المحشي وهو الذي رايناه بخط المصنف ووقع في بعضها واما العرب في
المثال قال المحشي وهو اظهر هنا لان الذي في المثال العرب لا نحو ولان نحن
العرب نفس المثال لا فيه فانه لا يكون منادى لكونه بال وامتناع ندائه
بدون ما اعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه من الاعراب وهو النصب
على المفعولية واما نحو نحن معاشر الانبيا لا نورث فواجب النصب
سوا اعتبر حاله في نفسه وقد عرفت انها المفعولية او حال ما هو شبيه
وهو المنادى لانه مضاف والمنادى المضاف يجب نصبه التاسع
بنا باب حذام في لغة اهل الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال ودراك
للمساواة في الوزن والعدل والتعريف والتانيث واراد بباب حذام
ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة سوا كان في اخره را كحضار
ام لم يكن كقطام وحذام بمعجمتين علم على امراة قال الشاعر اذا قالت
حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام وقال لغة الحجاز لان اكثر
تميم على ان ذوات الرا منها مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر
وغيرها معربة غير منصرفة للتانيث و العلمية واقلهم على ان
الجميع غير منصرف وعلة بنا الحجازيين له على ما قاله الربعي تضمنه

يعني



معنى ها التانيث وهذا بنا على قول الاكثرين ان نزال اسم للمنازلة
لا الانزل كما قال البعض وذهب المبرد الى بنايها لتوالي العلل لانها كانت
ممنوعة من الصرف للعلمية والتانيث فلما زاد والعدل منعوا اذ ليس بعد منع
الصرف الا البنا وهذا مشهور في المعارف من هذا الباب كما بينا وربما
في غيرها وعليه وجه قوله يا ليت حظي من جداك الصافي
والفضل ان تتركني كفاف فهو من مشطور السريع ومن سماها رجزا
فقد اسرع في النظر وقايلها الراجز بن الراجز ابو الجحاف بجيم فحا مهملة
ثم فا رؤبة ابن العجاج يخاطب اباه العجاج وقد سرق اعني اباه قصيده
منه وانشدها لسليمان بن عبد الملك فاجازه عليها بعشرة الاف
درهم وطلب منه ابنه نصيبا منها لكونه احسن بشعره فابى ذلك
عليه اخرجه ابن عساكر في تاريخه من طريق ابي سعيد السيرافي
عن ابي بكر ابن السراج عن ابي العباس المبرد عن الرياشي عن الاصمعي
والجدا بفتح الجيم والعطا الحلة وبالفضل العطية والصافي السالم من الكدر
وهذا كما قال الشارح على سبيل التهكم بالبيت حظي من احسانك و
عطايك الذي يزعم انه لا شي يكدره من من وغيره ان تتركني كفافا
عن اسايلك اي او ان تتركني نترك كفاف فلا لي ولا علي والعصر كما هو كفافا
فهو حال او نترك كفاف فهو مصدر ومنه عند ابي حاتم قوله جات لتصرعني
فقلت لها اقصري اني امرؤ صرعي عليك حرام وهو من ثاني الكامل وقايله
امرؤ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور صدر هذا البيت في كثير
من نسخ المتن بالمقطحات من المحي واقصري بالرا وضم المهملة من قصر عن
الامر يقصر قصورا انتهى عنه وفي الصحاح اقصرنا عنه كففت ونزعت مع
القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف قال المحشي ووقع
في بعض النسخ العفي حالت من الجولات وهو الذي رايناه في نسخة
المصنف كال ان رح والذي رايته في نسخة صحيحة من شعر امرئ القيس
بقراءة ابي زكريا الخطيب التبريزي وعليها خط ابن القريب عليه قراه
تصحيح وضبط جالت من الجولان وبت فيها اقصدتهم بكسر الصاد والدال
من القصد وهو الرفق فانا لا اله لك واقصدي مستنكر وصف الشاعر
فرسا هجمت به لترميه نافرها بان ترفق بنفسها اذ لا تنال الغرض
من رميه لقوته وثباته له وليس كذلك اي وليس تماما على وزن
فعال مبنيا في غير المعارف اوليس لعطل وهو حرم فاعل وفاعله
اذ لم يجمع حادم وجارمه حتى يكون حرام معدولا عن احدهما
فالاولى في توجيهه قول الفارسي انه اصل حرامي بيا المبالغة

كقوله والدهر بالانسان دواري فبلد اطربا وانت قنسري وقد تقدم الكلام
عليه وبيان قايله في الكلام على الالف المؤده من حرف الالف من الباب الاول
ثم حقق حذف اليا الثقيلة ولو قوبل لكان اولى اي ولو اتى به مرفوعا عليان في
البيت اقوا لكان اولى والاقوا عندهم اختلاف المجرى وهو حركة الروي بالضم و
الكسر وقيل اختلاف الوصل وهو حرف ساكن اي الروي بلا فصل بالواو
واليا والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي ووصلها ياء منها
عوجا على الطلل المحيل لاننا نبكي الديار كما بكى ابن حرام عوجا بينا
واعطنا والطلل ما شخص من رسم الدار والمحيل من احال اي اتى عليه
حول والدار ما لمتغير ولانا بفتح اللام والهمزة لغة في لعلنا وقد استشهد
به على ذلك وابن حدام بالمهملتين اول من بكى الديار من شعرا العرب
بقي شي وهو ان معنى قول المصنف ولو اقوى لكان اولى ان الشاعر لو رفع
ميم حرام كما هو حقه وان اختلفت به حركة الروي لكان اولى من
المحافظة على اتفاقها لما انه محوج الى ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة
فان الاقوا وان عد من عيوب القافية كثير من ~~[illegible]~~ الفصحا استعمل
بل قد وقع لامرئ القيس نفسه في قوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان
ورسم عفت اياته منذ ازمان فان قافيته مطلقة مكسورة النون
ثم قال منها نانات عوف طهارى نقية واوجههم بيض المسافر غران
فرفع فالاقوا حقيق بالنسبة الى ما ذكر من التخريج ثم ان قوله ولو اقوى
يقتضي ان الشاعر لم يرتكب الاقوا وقد نقل عن الشارح انه راى
ضبطها بالضم في نسخة من الديوان معتمدة وهي النسخة التي تقدمت اليها
الاشارة وامّا قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس
حين بقا هو من اول الخفيف وقد تقدم الكلام عليه في لات من حرف
اللام من الباب الاول ولكن عدة كسره وكونه لم يسلك به في البنا على
الضم مسلك قبل وبعد شبهه منزال لكن نون للضرورة الثامن
بنا لحاشى التنزيهية في وقلن حاشى لله لشبهها في اللفظ
بحاشى الحرفية الحق ان مجرد الشبه اللفظي ضعيف لا يتحقق به البنا لابد
معه من الشبه المعنوي وهو متحقق الضافي الاسمية على ما قررناه
في بحث حاشى من حرف الخامس الباب الاول على انا نقول لو كفى
الشبه اللفظي فقط لبني الى معنى النهية لشبهه لفظا بالتي
الحرفية واللازم منتف والدليل على اسميتها اي على كون التنزيهية
اسما قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيها
لله قال ابن مالك حاشى اذا كانت للتنزيه فالصحيح انها اسم منتصب

انتصاب

بنص
[illegible]

٢٢٦

انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل من قال حاشى لله مكانه فقال
تنزيها لله ويؤيده قراءة ابي السماك حاشا لله بالتنوين وقراءة ابن
مسعود حاشا الله بالاضافة مثل سبحان الله واما القراءة المشهورة
فالوجه فيها ان تكون مبنية لشبهها بحاشى الحرفية لفظا ومعنى
وانما قلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف والحرف لا يدخل على
مثله ولا فعلا اذ ليس بعدها اسم منصوب بها كما في حاشى
زيدا وزعم بعضهم انها فعل حذف مفعوله اي حاشى يوسف
المعصية لاجل الله وهذا التاويل ان تاتى في هذه الاية فهو
لا ياتي في كل موضع فانه يقال كذا اتفعل كذا او فعلت كذا
فتقول حاشى لله ولا يصح ان تقول معناه جانبت الفعل لاجل
الله والا لكان حق القول حاشيت لله فانما هذا لا بمعنى تبرات لله
براة من هذا الفعل ومن غونها اي يعرب حاشى هذه اعرابها حيث
الغا هذا الشبه كما ان بني تميم اعربوا باب حذام كذلك اذ لا لغا
شبهه بنزال التاسع بعد قول بعض الصحابة رضي الله عنهم
قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط
وامنه اي وآمن ما كنا فما وقع قط بعد ما المصدرية كما تقع
بعد ما النافية لما بينهما من الشبه اللفظي العاشرة اعطا
الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه وهذا هو الادغام
المعروف عندهم بادغام المتقاربين نحو خلق كل شي ولكن قصور اورد
على ان هذا الامر مدخل له في الاعراب فلم ذكره وهو قد التزم تجنب
مثله واجيب بانه التزم تجنبه قصدا لا استطرادا وهذا معدود
من الاستطراد وحتى اجتماع روبين في شعر واحد والروي الحرف الذي
تبنى عليه القافية وتنسب اليه ولا يقل التعصيف الحرف الاخير
من القافية لان الاخير منها قد يكون وصلا كقوله سي ان البر شي هين
المنطق الطيب والمطعم هما بيتان من مشطور الرجز قالهما
ابو زيد في نوادره قالته امراة لابنها وردها ملفظ المنطق
اللين وتذكير الضمير من قوله على ارادة الشخص وقول ابي حيان
لعنه الله ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني
لمثل هذا ولدتني امي وقد تقدم الكلام على هذه الابيات
في بحث ام من حرف الالف من الباب الاول بما لا مزيد عليه
وذكرنا ان اعتراض الشارح يمنع ان يكون فيها عيب الاقوا
لجواز كون يا المتكلم رويا بنا على تجويز وقوع اليا الساكنة لم يفتح ما قبلها

روياسوا كانت للمتكلم ام غيره وانا كافلا انما يتوجه على رواية جريت
سني بتنوين واضافة سن الى يا المتكلم واما ان كانت الرواية حديث
سن باضافة حديث الى سن فلابد الروي النون ومما نصر حركتها فحرف
الطلاق وقول اخرا داركت فاجعلو بن وسطا او كبيرا لا احيف العند
هابيتا من مشطور الرجز يسم قابلهم والعند كركع جمع عاند وهو
البعير الذي يخرج عن الطريق ويعدل عن القصد وروايتها الصحاح
عن ابي عبيد فاجعلاني بالالف التثنية ويسمى ذلك اي هذا الاجتماع
عند علما القافية اكفا قال بعضهم يسمى اجتماع الحرفين المتقاربين
المخرج في روي شعر واحد من الاكفا وهو الانقلاب لان الشاعر
ينقلب بالروي عن طريقه ورد بان احد الاكفا من الافعال
غير مشدد وقد يسمع من علا نحو الكفاف بمعنى قلبت صرح به في
القاموس وبمعنى امليت كما فيه وفي الصحاح ومناسبة ذلك
التسمية ظاهرة لانه قلب للروي واحاله عن طريقه والثالث وهو
ما اعطي حكم الشي لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل افعل التفضيل
وافعل التعجب فانهم منعوا ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل
في التعجب وزنا واصلا وهو ظاهر فان افعل التفضيل لا يبنى الا مما
يبنى منه فعل التعجب وافادة للمبالغة وان اختلفت جهتها واللام
في المبالغة للتقوية فاجازوا تصغيرا فعل التعجب مع انه فعل وحقه
ان لا يصغر لشبهه بافعل التفضيل الذي هو اسم فيما ذكرنا من
الوزن والاصل وافادة المبالغة فقد تكافا الباب قال يا ما املح
غزلانا شدن لنا هو صدر بيت منا ورالسط عجزه من هاوليائكن
الضال والسمر من ابيات نسبها العيني في كبراه للعرجي والباحرزي
والدميه لكامل الثقفي وهي صورا ونظرت بها الى حجر
لاثرت سقما في ذلك الحجر يزداد نور بد خدها اذا نظرت
كما يزيد نبات الارض بالمطر فالورد وجنتها والخمر ريقتها
وضوء بهجتها اضوا من القمر يا منزلا الحزن غير الكروم ومن
هذا اي نبت ورد في سوى الشجر كادت ترف عليها الطير من طرب
فما نقضت بتغريد على وتر بالله يا ظبيات القاع قلن لنا
ليلاي منكن ام ليلى من البشر وبعده بيت الشاهد
وقوله ومن هذا اي فيه شاهد على استعمال اسم الاشاره موصولا
بمعنى الذي مع ها التنبيه وقوله بالله يا ظبيات القاع البيت يستشهد
به الصنف في توضيحه على تحريك يا ظبية في الجمع مع سكونها في المفرد

لاجتماع



لاجتماع شروط التحريك وعلى البديع على النوع المسمى بتجاهل العارف وعلى
المعاني على وضع الظاهر موضع الضمير للتلذذ بذكر المحبوب والقاع
المستوي من الارض واملح تصغير املح من ملح الشي بالضم ملاحة
وشدن بفتحات مشددة يقال شدن الغزال بالمهملة يشدن
شدونا اذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه فهو شادن
وانشده الجوهري بلفظ عطون لنا والعطو التناول ورفع الراس
والظاهر ان الثاني هو المراد هنا وها اوليائكن تصغير هولئكن
فان هولا تصغير هولياء بضم الهمزة بعدها لام مفتوحة فيما سرده
فالمدود ورده وقد الحق بها علامة خطاب جمع الاناث وفي هذا البيت
ايضا شاهد على تصغير اسم الاشاره وافتراقها والضال بمعجمة
ولام خفيفة السدر البري والسمر بفتح المهملة وضم الميم ضرب
من شجر الطلح الواحدة سمرة وهو شجر عظيم ذو شوك ولم يسمع ذلك
اي هذا التصغير في شي من التعجب الا في احسن واملح ذكره الجوهري
ولكن النحويين مع هذا اي مع كونه لم يسمع الا في هذين المثالين قاسوه
في غيرهما ما جاز واما فيصل زيدا ونحوه ولم يحك ابن مالك اقتياسه
الا عن ابن كيسان خاصة وليس كذلك قال ابن مالك في تسهيله وشذ
تصغير افعل مقصورا على السماع خلافا لابن كيسان في اطراده
وقياس افعل عليه نزاد على ما حكاه الصنف مسئلة اخرى وهو قياس
افعل على ما افعله في التصغير فيقال احسن بزيد كما يقال ما احسن
زيد قال ابو حيان وكلام ابن مالك كلام من لم يطلع على كلام
النحويين في المسئلة اذ لم يحك اقتياس ذلك الا عن ابن كيسان
وما حكاه في ذلك عنه فهو نص كلام البصريين والكوفيين اما
الكوفيون فانهم يعتقدون اسمية افعل فهو عندهم مقيس فيه
واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس
قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر
سنه ولا يجاز للكبير ما احسنه لانهم راعوا المناسبة بين التصغير
والصغير والله اعلم القاعدة الثانية ان الشي يعطي
حكم الشي اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب
بالجر والاكثر بالرفع لانه صفة جحر وهذا هو الخفض على الجوار
ولا يكون الا عند امن اللبس بحيث يتبين المنعوت من جهة المعنى
فيعلم ان النعت جار في اللفظ على مجاوره وهو من حيث المعنى لشي
اخر الا ترى ان خربا في المثال يعلم من جهة المعنى انه للجحر لا للضب

فلو قلت هذا جحر ضب كبير لم يخفض على الجوار لان كبيرا يصلح صفة
لضب كما يصلح صفة لجحر فلا يتعين قال كبير اناس في بجاد مزمل
هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره كان ابانا في عرانين وبله وقد مر الكلام
عليه في الباب الرابع في تاسع الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة فان
قيل ما عامل هذه الحركة التي في مزمل ان قلتم العامل مجاورة
لم يصح لان هذا العامل لم يقتض هذا المعمول ليظهر اثره فيه لانه
ليس له في المعنى وانما هو لغيره وان قلتم عامل غيره فليس ثم ما
يقتضي خفضه فالجواب ان هذه الحركة ليست اعرابية حتى تستدعي
عاملا وانما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين
وليست اعرابية بل ولا بنائية فلا تحتاج الى عامل لان الاتيان بها انما
هو لمجرد استحسان لفظي لا تعلق له بالمعنى فمزمل في البيت
وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا والعامل ان تسلط
على الحركة المقدرة لانه يقتضيها من حيث المعنى واما الحركة اللفظية
فانما اقتضاها طلب المشاكلة اللفظية وذلك كما في قولك الحمد لله بكسر
الدال اتباعا لكسرة اللام فانه مرفوع تقديرا مخفوض لفظا واثر
العامل هو الحركة المقدرة لا الملفوظة والخفض على الجوار
من جملة صور الاتباع ومن قولهم على الجوار ما اشير اليه وقيل به في
حور عين فيمن جرهما اي في قراءة حمزة والكسائي فان العطف على
ولدان مخلدون اي ويطوف عليهم حور عين فهما مرفوعات كما
في القراءة الاخرى لا على اكواب واباريق ليكونا مجرورين بالبا
اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف
على جنات فكانه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم
طير وحور وقيل عطف عليها بتقدير مضاف اي هم في جنات ومصاحبة
حور وهو احسن من جهة المعنى وقيل العطف على اكواب ولكن باعتبار المعنى
والمعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب ينعمون
باكواب والتقدير ينعمون بها وبحور عين وقيل في وارجلكم بالخفض
وهو قراءة ابن كثير وابي عمرو وابن عياش عن عاصم وحمزة وابي
جعفر وخلف انه عطف على ايديكم بل على وجوهكم لا على
رؤوسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة شهد بذلك السنة
الثابتة وعمل الصحابة وقول الامة والتحديد اذ المسح لم يحد
ولكنه خفض لمجاورة رؤوسكم فهو منصوب تقديرا مخفوض لفظا
ولا عبرة بما ذهبت اليه الشيعة الشنيعة من

من



من كون الارجل ممسوحة تمسكا بظاهر هذه القراءة لان ظاهرها غير مراد فافهم
والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا
في هذا جحر ضب خرب في التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب البيت من البسيط ويسمى المصنف قائله وصاح
منادى شذ ترخيمه لانه نكرة مقصودة عارية من هاء التانيث واصله يا صاحب
وزعم ابن خروف ان اصله يا صاحبي بالاضافة وانه اجري مجرى المركب المزجي
فرخم بحذف هذه الكلمة الثانية منه وادرك الاولى ترخيم اخر باسقاط الباء وهذا
تعسف عنه مندوحة بما قلنا وفي قوله عرى الذنب استعارة مكنية وقرينتها
التخييلية وذلك انه شبه ذلك الشي المعبر عنه بالذنب في الشدة والتمسك بعروة
يستمسك منها تمسك بعراه المتمسك في الشي اخر ثم اثبت له ما هو من لوازم المشبه
به وهو العرى وانحلت ترشيح وذلك كناية عن الضعف وعدم القدرة على الوطي والمعنى
ان الرجل اذا فتر عن الجماع ولم يستطعه هجرة النسا وتركت مواصلته لانقطاع
الرغبة فيه قال الفرا انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت هلا قلت
كلهم يعني بالنصب لانه تاكيد المضاف المنصوب على المفعولية فقال هو خير من
الذي قلته انا ثم استنشدته اياه فانشدنيه ثانيا بالخفض ايضا وفيه
دليل على ان العرب لا تستطيع العدول عما في سليقتها ولا تنطق الا بما نطقت به اولا ولا
يكون اي خفض الجوار في النسق اي العطف بالحرف لان العاطف يمنع من التجاور
وفي شرح ابن مالك للعمدة تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة
كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم في قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر
وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابي عمرو وابن كثير
وحكى الشارح عن صاحب له من العدول الثقات يدعى بابن البارق انه كان
بيده كراسة من بعض التفاسير فيها ان ارجلكم في اية الوضوء مخفوض على
الجوار قال فجئت الى الشيخ جمال الدين بن هشام يعني المصنف وهو
جالس بجامع عمرو بن العاص بمصر فاريته الكلام المذكور في الاية فنظر
في الكراسة ثم القاها الي وقال لي جدد هذه فاسا وكشط به هذا الكلام
وارم به وجه صاحبه وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضا
الثلاثة المغسولة تغسل بصب الما عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا
فعطفت على الممسوح لا لتمسح لان واجبها الغسل ولكن لينبه على وجوب
الاقتصاد في صب الما عليها وقيل الى الكعبين فجي بالغاية اماطة ودفعا
لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في
الشريعة انتهى الظاهر ان المصنف لم يورد كلام الزمخشري
على ان فيه دلالة على ان الخفض في الاية بالجوار اذ لو كان غرضه ذلك لاورده
قبل ذكر ما عليه المحققون وفي حواشي التفتازاني فان قيل العطف

علي الممسوح لا للمسوح بكون يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث
اريد بالمسح بالنسبة الي المعطوف عليه حقيقة وبالنسبة الي
المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الما قلنا لا كلام في
قوة الاشكال ولا محيص سوي الحمل علي تقدير اعادة في المعطوف
~~عليه حقيقة وبالنسبة الي المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في المعطوف~~
مرادا به المعنى المجازي فيكون الارجل معطوفة علي الراس في الظاهر
ومن عطف الجملة علي التحقيق اي وامسحوا بارجلكم اي اغسلوها
غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا يفضي الي اضمار الجار وهو
ضعيف وقيل مراده بالعطف علي الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب
يوم محيط وجحر ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف
علي المغسول والتنبيه علي الاقتصاد يستفاد من صورة العطف
ولما ورد عليه ان الجر بالجوار لم يجي مع الالباس وههنا ملبس
اجاب بانه لا الباس لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع
وههنا قد ذكر غايته بعود الي الكعبين فدل علي ان ليس جره وعطفه
في الممسوح لقصد تعلق المسح به دليل يفضي الي ما ليس في الشرع
وهذا لا يتوقف علي ان كل غسل في الشرع له غاية كما فهمه البعض ليرد
الاعتراض بغسل الوجه بل علي ان كل مسح فهو لم يضرب له غاية في الشرع
والنقض بمسح الخف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب او السنة غاية لا يصح هو
بالجرو نهاوانت خبير بانه لا دلالة لكلام المصنف يعني الزمخشري
بل المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف علي الممسوح من
قبيل علفتها تبنا وما باردا وهو مع انه ليس من كلام المصنف
مفتقر الي دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف
المفرد والي بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة علي معنى
واغسلوا ارجلكم واقرب ما قيل في ايجاب غسل الارجل ان قراءة النصب توجب
الغسل لانه لا مجال للمعطوف علي محل الجار والمجرور مع الالباس فوجب
حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة والجر علي الجوار لانتفاء الالباس بضرب
الغاية وتقدير وامسحوا بارجلكم مرادا به الغسل الشبيه بالمسح
~~تبيها بالمسح~~ تنبيها علي وجوب الاقتصاد والتزام الجمع بين
الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف القراتين ولو لم تساويها وجواز
حمل قراءة النصب علي المسح بالعطف علي المحل بمعنى يبداء في العطف
علي المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته ان تصير الاية بمنزلة المجمل
او تدل علي جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة علي وجوب
الغسل والوعيد علي الترك فكان هذا اوفق لما عليه الاكثرون واوفي بتحصيل

الطهارة

المسوح

٢٢٩

الطهارة المقصودة من الوضوء واقرب الي الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا
طائل بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه انتهى قال الشارح وانما كان الاشكال
علي الزمخشري بالجمع بين الحقيقة والمجاز قويا لانه بنفسه قال في قوله تعالى قل لا يعلم من في
السموات والارض الغيب الا الله بقول المتكلمون الله في كل شي فان مكان علي معنى ان علمه
في الاماكن كلها فكان ذاته فيها حتى لا يحمل علي مذهب بني تميم قلت ما بي ذكر ان كونه في
السموات والارض مجاز وكونهم فيهن حقيقة وارادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازا غير
صحيحة تنبيه انكر السيرافي وابن جني الخفض علي الجوار ولو في النعت والتاكيد
وتاولا قولهم خرب بالجر علي انه صفة نصب ثم قال السيرافي الاصل خرب
الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير وجاره اي
بمجموع منه وحول الاسناد اي الاسناد الذي كان الي الجحر الي الضمير المنصب
وخفض الجحر باضافة خرب اليه كما تقول مررت برجل حسن الوجه
بالاضافة والاصل حسن الوجه منه بتنوين الصفة ورفع الوجه ثم
اي بضمير الجحر مكانه اي مكان الجحر لتقدم ذكره فاستتر في الصفة
ورفع الوجه فالصفة علي هذا جارية علي النصب وفيها ضمير يعود
علي الجحر فهي جارية علي غير من هي له وقال ابن جني الاصل خرب
جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف بعد حذفه فارتفع
واستتر ونحن بين القولين اما الاول فالاصل عليه هذا جحر ضب
خرب الجحر منه كما تقول مررت برجل الوجه منه فحذف منه
للعلم به ثم الجحر فصار هذا جحر ضب خرب بالجر ولم يبرز الضمير كما لم
يبرز في مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين فقاعدين غير جار علي
رجل ولم يبرز بعد الضمير ولو برز لقيل لا قاعدهما واما الثاني
فالاصل عليه هذا جحر ضب خرب جحره ثم خرب الجحر نحو مررت برجل حسن وجهه
ثم حول الضمير اي نقل الي الصفة فصار خرب الجحر ثم حذف الجحر
وعليهما فالجر صحيح وهو نعت للضب لكنه نعت سببي لا حقيقي
ورد مذهبهما بان جرا بالو كان جارا علي الضب لكان صفة جارية علي
غير من هي له ولزم ابراز الضمير لا من اللبس فكان يقال هذا جحر
ضب خرب هو وبان الصفة السببية لا يصح نقل الضمير اليها الا اذا
صح وقوعها من الموصوف حقيقة فلا يجوز مررت برجل حايض وانت تريد
حايض البنت مثلا لان الحيض لا يقع من الرجل وكذلك هنا لا يقال
هذا جحر ضب خرب وانت تريد خرب الجحر لان الخرب لا يصح ان يكون
من صفات الضب والي اول هذين الرادين اشار المصنف بقوله
ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة علي غير من هي له وذلك لا يجوز

تنبيه

حسن

جحره

عند البصريين وان امن لبس وقول السيرافي ان هذا المثال
على تاويله المذكور مثل مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين مردود
لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول لما انه يغتفر في التوابع
ما لا تغتفر في الاوايل لكن ما نحن فيه من قبيل الاول فيمتنع مررت برجل
قايمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى على ما سياتي
في اخر القاعدة الثامنة ومن ذلك اي ومن اعطى الشي حكم مجاوره
قولهم هناني ومراني والاصل امراني قال في القاموس الهني والهنى
ما اتاك بلا مشقة وقد هني وهنوا هناه وهنا في ولي الطعام يهنا ويهني
ويهنو هنا وهناته العافية وهو هني سايغ ومكان هنيا ولقد هنوه
هناوة وهناكسحابة ومجلة وضرب وهنا بالامر وهنا قال له ليهنيك
وهناه يهناه ويهنيه المحمد واعطاه كما هناه والطعام هناو هناو هناه
اصلحه قال مر الطعام مثلثة الرا مراة فهو مري هي حميد المغبة
بين المراة كتمرة وهناني مراني فان افرد فامراني اذ اسقط همزة امراني
في المثال المذكور لمشاكلة هناني فمن ثم خففت حيث كانت وقولهم
هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس
بفتحة فكسرة كذا قالوا اي قالوا نجس لمشاكلة فانه بالكسر فالسكون
وانما يتم هذا اي قول المشاكلة ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس
الا بفتحة فكسرة على ما هو الاصل وحينيذ فيكون محل الا
الاستشهاد انما هو لالتزام اي التزام هذا التخفيف للتناسب
واما اذا لم يلتزم فهذا جايز بدون تقدم رجس اذ يقال
فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسر نحو كتف ولبن ونبق
سوا كانت عينه حرف حلق كفخذ ام لا كما ذكر من الامثلة وهذا تخفيف
بالنقل والاسكان ولهم في تخفيف ذلك وجه وهو الاسكان فقط
فتبقى الفا على الفتح فيقال فخذ وكتف بالفتح فالسكون ولك فيما عينه
حرف حلق فقط اتباع حركة الفا لحركة العين هذا حكم مكسور العين من واما
فعل بكسر العين من الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه
كذلك فيكون لك في نحو شهد اربعة اوجه ثلثة فيه فتح الفا وسكون العين
وكسر الفا وسكونها وكسرها والحاصل وهو فتح الفا وكسر العين
مع فتح وان لم يكن حرف حلق نحو علم فليس فيه من الفرعية الا وجه
واحد وهو سكون العين مع فتح الفا قال فان اهجه يضجر كما ضجره
بازل من الادم دبرت صفحتاه وغاربه والشاهد منه في موضعين ضجر ودبرت
باسكان العين منها واصله بالكسر قال الشارح وعلى هذا يتخرج اللغز المشهور وهو قوله

فعل

دبرته





دمع
خليلي العين حريا ثوى القلب فانه يقال كيف نصب الدمع مع انه في
الظاهر مبتدا ورفع العين مع انها مضاف اليها ويجاب بان دمع فعل
ماض لانهم وهو من باب علم مكسور العين وقد سكنت تخفيفا
والعين فاعل به ولم يونث الفعل لانه سند الى ظاهر غير الحقيقي
وحريا مفعول لاجله وثوى القلب اي اقام به صفة له وقالوا اخذه
ما قدم وما حدث بضم دال حدث لمشاكلة دال قدم والا فهي
مفتوحة في الاصل وقراة جماعة منهم نافع والكسايي وابو بكر سلاسلا
واغلالا بصرف سلاسلا مع انه على صيغة منتهى الجموع لمناسبة
اغلالا وفي الحديث ارجعن مازورات غير ماجورات
والاصل موزورات بالواو لانه اسم مفعول من الوزر
بالكسر فالسكون وهو الاثم فقلبت الهمزة لمناسبة ماجورات وقراة
ابي حيوة بحا مهملة مفتوحة فموحدة مشددة ورايت منه مخففة
حية بمثناه تحتية وقوله قراة مبتدا خبره قوله يوعدعلى اعطا
الواو الاخرة يوقنون بالهمزة اي بابدال الواو همزة وقوله احب
الموقدين الي موسى وجعده اذا اخما الوقود هو من ابيات الوافر
وقايله جرير يمدح بها هشام بن عبد الملك وهكذا وقفت على هذا البيت
بلفظ احب المؤقدين الي بلفظ افعل التفضيل في نسختي من المتن وهي نسخة
احد شراحه الشيخ عز الدين الحاضري الحلبي وبخط عليها الصحة واورده شارح
ابيات الجلال بلفظ احب الموقدات وقال اللام فيه للقسم وحب فعل ماض بضم الحا و
فتحها والمعنى حبب الله الي وقت اضاءته وتوقدها اياها وموسى ابن الممدوح وجعدة
ابنه وعلى الرواية الاولى خبر عن احب والموقدين بصيغة الجمع وعلى الرواية
الثانية عطف بيان للموقدات وهي بصيغة التثنية وانا اضافهما بل اشتمالا منهما
على التقدير ثبت همزة الموقدين وموسى على اعطا الواو المجاوره للضم حكم
الواو المضمومة التي جوانقلبها همزة فهمزت كما قبل في وجوه اجوه وفي
وقتت اقتت بقلب الواو المضمومة فيها همزة ومن ذلك قولهم في صوم جمع
صايم صيم حملا على قولهم في عصو عصي هربا من ثقل النطق لما وشرده
لعد ضمتين فقلبوا الضمة التي قبل الواو كسرة فانقلبت الواو يا ونبعت الى
العين في الحركة وكان ابو على ينشد في ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار
هو واسه علم بيت من مشطور الرجز ولم اقف على تسمية قايله والجرم
بضم الجيم وسكون الرا الذنب والعلم ان من قول المصنف ومن ذلك قولهم
هناني ومراني الى اخر القاعدة الثانية كلام لا تعلق له بالاعراب ولا هو
من مباد علمه وكان حقه ان لا يورد ذكره كيف وهو قد التزم اجتناب
مثله وانما قصد الاستطراد بدعاه اليه ذكره وهو باب واسع يزيد السامع نشاطا

القاعدة الثالثة قد يشربون لفظا معنى لفظ اخر فيعطونه حكمه
ويسمى ذلك تضمينا كانهم جعلوا معنيا الثاني في ضمن لفظ الاول ويختار البحرين
انه سماعي لا يصار اليه الا عند الضرورة وفائدته ان يودي كلمة
مودى كلمتين فيفيد معنيين المعنى الاصلي والمضمن والظاهر ان ذلك
مبني على جواز استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها وهي فرع السوال المشترك
في معنييه فمن اجاز اجاز ومن منع منع ومصداق ذلك ان يولون من قوله
تعالى للذين يولون من نسائهم ضمن معنى يمتنعون منهن بالحلف وحقيقة
الايلاء الحلف واستعماله في الامتناع من وطي النساء مجاز اطلاقا للسبب على
المسبب فقد اطلق فعل الايلاء مرادا به المعنيان معا فهذا جمع بين الحقيقة
والمجاز قطعا وفي حاشية الكشاف للمولى سعد الدين وحقيقة التضمين
ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلام
العرب قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي مع حرف جار ماخوذة
من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فنقول احمد اليك فلانا فمعناه
احمد منهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا اي نادما على كذا او قد يعكس
اي يستعمل في المعنى الاخر مع حال ماخوذة من معناه الحقيقي
على ما يشعر به قوله اي تعرفون به يعني قول الزمخشري في الايمان واما
تعديته بالباء فلتضمنه معنى اقر واعترف اي يعترفون به يعني قول الزمخشري
في الايمان واما تعديته بالباء فلتضمنه معنى اقر واعترف
اي يعترفون به وتوضيح ذلك انه يجعل المعنى الحقيقي اصلا والاخر
والفرع لمضمن قيدا له وقد يجعل المعنى الوضعي المضمن اصلا والاصلي
المتضمن قيدا كما يشير الى ذلك قول التفتازاني في تقرير
كلام الكشاف ولا بد من اعتبار الحال اي يعترفون به المومنون
والا كان مجازا محضا لا تضمينا وربما يقال ان اصله المترك وكرت له
على زيادة القصد اليه فجعله اصلا والمذكور حالا وتبعا اولى
ويجاب بان ذكر صلته تدل على اعتباره في الجملة لا على زيادة القصد اذ
لا دلالة له بدونه فتعين جعل الاصل اصلا والتبع حالا قال الزمخشري
الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك
مجاوزين الى غيرهم ويرجع ايضا معنى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
اي ولا تضموها اليها اكلين انتهى والعجب من الزمخشري
انه يجنح في تفسيره الى التضمين كثيرا وهو من المانعين للجمع
بين الحقيقة والمجاز وقد عرفت ان التضمين مبني عليهما وقال
ابو حيان ولا تعد عيناك عنهم اي لا تنصرف عيناك عنهم بالنظر
الى الدنيا وعدا متعد تقول عدا فلان طوره وجاوز القوم

فلا دلالة له على ... وان كان ... بين ... ما هو معناه الحقيقي





عدا زيدا فلذلك قدرنا المفعول محذوفا ليبقى الفعل على اصله من التعدية ثم
نقل قول الزمخشري بالتضمين ورده بان التضمين غير مقيس عند البصريين وانما
يذهب عند الضرورة واذا امكن اجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فهو اولى
ومن مثل ذلك ايضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء
فعدي بالى مثل وقد افضى بعضكم الى بعض وانما الاصل في الرفث
ان يتعدى بالباء يقال ارفث فلان بامراته قال في القاموس الرفث
حركة الجماع والفحش اراد به الكلام الفاحش كالرفوث وكلام
النساء في الجماع وما وجهن به من الفحش وقد رفث كنصر وفرح وكرم
وارفث ومقتضى قوله كنصر ان يكون متعديا لغلبة تعدي هذا الباب
وبالجملة هو لا يتعدى بالى وقوله وما يفعلوا من خير فلن يكفروه
فلن يحرموه اي فلن يحرموا ثوابه ولهذا عدي الى اثنين لا الى واحد
والاصل في كفر ان يتعدى بالى قال تعالى فمن يكفر بالطاغوت
وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اي ولا تنووا ولهذا عدي
بنفسه لا بعلى وحق العزم ان يتعدى بعلى كقوله عزمت على اي سبيل
صاح لا بد ما سيود من يسود وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى
اي لا يصغون فضمن السمع معنى الاصغاء ولهذا فرق الكشاف بين
سمعت فلانا يتحدث وسمعت اليه يتحدث وسمعت حديثه والى حديثه
فقال ان المعدى بنفسه يفيد الادراك والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع
الادراك وقولهم سمع الله لمن حمده اي استجاب فعدي سمع في
الاولى بالى لتضمنه معنى اصغي وهم يقولون اصغى اليه وفي الثانية باللام
لتضمنه معنى استجاب وانما اصله ان يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون
الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح اي يميز احدهما من الاخر
ولهذا عدي بمن لا بنفسه مع ان فعل العلم تعدى بنفسه وقوله
تعالى للذين يولون من نسائهم اي يمتنعون من وطي نسائهم بالحلف
فلهذا عدي بمن وقال الزمخشري المعدى بمن نسائهم وقال ابو حيان
من يتعلق بيولون والالا يتعدى بمن فقيل من بمعنى على وقيل بمعنى
في وذلك على حذف مضاف اي على ترك وطء نسائهم او في ترك وطء نسائهم وقيل من
زائدة ويولون بمعنى يعتزلون وقيل يتعلق بمحذوف يعني ما تعلق
به للذين يولون اي للذين يولون من نسائهم تربص اربعة اشهر كما تقول لي منك
كذا قاله الزمخشري فهذا الكل ضعيف وانما يتعلق بيولون على
احد وجهين اما ان تكون من للسبب اي يحلفون بسبب نسائهم
واما ان يضمن الايلاء معنى الامتناع فيتعدى بمن فكانه قيل للذين
يمتنعون بالايلاء من نسائهم ولما خفي التضمين على بعضهم في الاية رده قبله البيضاوي

الثاني

انه لا يجال يحلف من كذا المحلوف عليه كالمن متعلقة بمعنى الذين اى بما
تعلق بها للزينا و هذا ما نقله ابو حيان و نقلنا عنه انفا لا تقول لى منك
مبره قالوا واما قوله لقبضها الى من امراته مخلفة وقعهم فيه
عدم فهم التعلق فى الاية بدا قصدهم فيه وهم تعلق من بيلوون و انما هى
متعلقة بمعنى للذين يولون على ما عرفت وقال ابن كثير الهدى قد
تقدم القول بانه بالياء المؤخرة و هو من شعر الحماسة يصف تابط شرا
حملت به فى ليلة مزءودة كرها وعقد نطاقها لم يحلل وقال
قبله ممن حملن به و هن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل
والبيتان من اول الكامل من قصيدة اولها و لقد سريت على الظلام بمغشم
جلد من الفتيان غير مثقل وبعد ممن حملن به البيت وثلثة و مبرا من كل غبر
حيضة وفساد مرضعة وداء معضل و بعده حملت به البيت وبعده
فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل وقد انشد
المصنف صدر هذا البيت فى ما يكتسبه الاسم بالاضافة من الباب الرابع
ومعنى الكلام مناعلى ومعى قوله ولقد سريت على الظلام اما بمعنى فى
فيتعلق بسريت او للاستعلاء فيتعلق بمحذوف هو حال من فاعل سريت
اى راكبا على الظلام شبهه بالمركوب لتمكنه منه ففيها استعارة تبعية
والمغشم بكسر الميم وسكون الغين المعجمة بعدها شين معجمة مفتوحة
من يركب راسه فلا ينثنيه عن مراده كالدبن القاموس والجلد
الصلب والمثقل بالمثقل البطى الحركات الكسل ويجوز ان تكون
قوله غير مثقل بمعنى انه حسن القبول محبب الى القلوب و ضمير حملن
للنسا وان لم يجر لهن ذكر لفهم المراد و عواقد جمع عاقد ة حكاية الحال
الماضية ولذا اعملها لقوله تبا تابط و راعيه والحبك بضمتين جمع حباك
جمع حبيكه وهى الطريقة وقال فى القاموس وحبك الرمل بضمتين حروفه
الواحدة ككتاب ومن اذا والشعر الجعد المنكسر منها ومن السما طرايق
النجوم والحبكة واحدها فالطريقة من حصل السوا والنمنمة
الجمع حبيك وحبايك وحبك والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المراة
فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل يجر على الارض
وقوله لم يحلل بالفك على لغة التهمية وقوله فشب اى كان فى زمن الشباب
غير مهبل اى مدعو عليه بالهبل وغير كثير اللحم من قولك هبله اللحم
اذا اثقله وفى حديث الافك والنساء يومئذ لم يهبلهن اللحم والمعنيات
بهذا التخييل الفتى من الفتيان الذين حملت بهم الامهات غير مستعد
للفراش فنشا محمودا مرضيا و مبرا بالنصب عطفا على انصاف من
قوله غير مهبل و بالجر عطفا على جلد و غير مثقل و غبر الحيضة
باقيها

٢٢٢

بافنيها و المعضل الشديد و المعنى ان الام حملت به فظاهر لبس بقايا حيضة
و وصف سليما ليس له داء و لم ترضعه على وجه يحصل به فساد و هى
ان ترضعه و هى حبلى مزءودة اى مذعورة بمعنى بالجرصة
لليلة مثل والليل اذا يسرى يعنى ان الليل وصف بالدعر واسند
اليه مجازا كما وصف الليل بالسرى واسند اليه مجاز وقيل الجر على الجوار
والنصب حالا من المراة وليس يقوى مع ان الحقيقة لان وصف
الليل بكونها مذعورة من وصف الشى بوصف صاحبه واما المذعورة
ذات الليل لان ذكر الليل حينئذ لا كبير فايدة فيه فحمله لكون
النص على الحال غير قوى اى ان ذكر الليل حينئذ لا يكون ذا فايدة
معتد بها بخلاف ما اذا جعل صفة لليلة والعرب تزعم ان من اسباب
نجابة الولد ان تواقع امه مكرهة وكان السبب فى ذلك ان المراة اذا
غضبت تنكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل و يكون
كل الشهوة للاب ليكتسب بذلك خصال الرجولية والله تعالى اعلم
وان [illegible] عمن فعداه بالبا ولولا ذكر
لعدى [illegible]
قالبا [illegible] هما بيتان من سطور السريع
والمجن بكسر الميم و نونه مشددة الترس وجمعه مجان بفتحها اخرا
من الجنة بضم الجيم وهى السترة لان صاحبه يستتر به عما يقصد به
من مكروه وزياد وهو ابن عبيد امير العراق و كان يدعى بابن
ابيه الضمير لمعاوية ابن ابى سفيان لانه استلحقه بابيه ابى سفيان
وابن سمية وهى امه وكانت من بغايا العرب ولدت زيادا هذا
على فراش عبيد بن ابى اسيد مولى الحرث بن كلدة الثقفى وكان
مولده عام الفتح واسلم فى خلافة ابى بكر وكان كاتبا لعتبة ابن غزوان
ثم للمغيرة ابن شعبة ثم لابى موسى الاشعرى وولى لعلى ثم لمعاوية
ومات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدى من اهل العراق
من الزهاد والعلما بموته وقال الامام طاعنة العراق وقال الاصمعى
كان زياد يقعد وشريح القاضى الى جانبه ويقول ان حكمت
بغير الحق فلا تحكم وان حكمت بشى وغيره اقرب الى الحق فاعلمنيه وكان زياد
وكان شديد حكيم ولا يرد عليه شريح شيا اى صرفه عنى بالقنا وهو التعجب
فى كلامهم ~~كثير قال الواحدى~~ كثيرا قال ابو الفتح صوابه ضى فى كتاب التمام
احب لوجع ما جامه فى لغتهم لجامعه كتاب يلون مجلدين او ثلاثا و نحاه
الفتازانى على الكشاف قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العربيات تجلدات القاعدة
الرابعة انهم يخبرون على الشى ما لغيره لتناسب ما بينهما او اختلاط فلهذا قالوا الابوين فى الا

يجنى بكلاهما

تمام م

مبين او راقاه

شقل

لتكونهم

والام واعلم ان التغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة من الكلام سيرد
عليك بعض منها مفصلا ويكون بالتثنية والجمع واجرا وصف
احد الشيئين على الاخر وينبغي فيه تغليب الاحسن الا ان يكون احدهما
منكرا وجميع هذا الباب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له كما
ترى قال التفتازاني واما بيان مجازيته والعلاقة فيه وانه
من اي انواعه فلم ار احدا حام حوله فاما الابوان للاب
والام فمن تغليب احد المتناسبين بان اطلق اسمه على
الاخر ولحق كلا الاعتبار قصد اليه والي الاخر معا حتى يكون
معنى الابوين المسميين بالاب والام ولا يشترط اتفاق اللفظ
والمعنى الا في التثنية الحقيقية وكذا لو اخو الزيد بن بالمسميين
بزيدا ذا قيل هذان خصها اما مظهران او حيضان ان كانت
التثنية حقيقية وان كانت احدهما ظهرا والاخر حيضا
جاز على الاصح وكانت مجازية ومنه ولابويه لكل
واحد منهما السدس ان كان له ولد او لم يكن له ولد وورثه ابواه
ولكل واحد منهما بدل تفصيل للتنصيص على ان استحقاق كل
منهما السدس ولولاه لاشتركا في السدس وهو اكد من لكل
واحد من ابويه السدس لتكرر ذكرهما ولا حاجة الى جعل لابويه
خبر مبتدا محذوف اي لابويه الثلث ثم بين تعالى قسمة الثلث عليهما
بقوله لكل واحد منهما السدس دفعا لتوهم ان يكون للاب ضعف ما للام
لان الحكم المعلق بالمثنى والمجموع قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد
فنبه بالبدل ان القصد الى الثاني ولهذا يندفع ما يقال ينبغي ان يكون
حيث لو سقط استقام الكلام معنى وههنا لو قال لابويه السدس لم يستقم
وقد استشكل ابو حيان في بحره قول الزمخشري والسدس مبتدا وخبره
لابويه والبدل متوسط بينهما بما محصله انه اذا اخبر عن مبدل
منه فان الخبر يكون عن البدل لانه المبدل منه نحو قولك ان اباك كل منهما يصنع
كذا اذا اعرب كلا بدلا وقولك ان زيدا عينه حسنة فكذا ينبغي اذا وقع
الخبر بدلا منه ان لا يكون الخبر الخبر للبدل لا المبدل منه فينبغي
عن جعل الاول الثاني وقد لحظ ابو البقاء ذلك فقال في اعرابه السدس رفع بالابتدا
ولكل واحد منهما الخبر وقال لا ابوينا بضا في الاب والخالة ومنه ورفع
ابويه على العرش وكذا قوله اوي اليه ابويه وهذا على قول غير ابن اسحاق
ان ام يوسف عليه السلام كانت ماتت فتزوج يعقوب عليه السلام
اختها وتسمية الخالة اما لتنزيلها منزلة الام تنزيل العم منزلة الاب
في قوله واله اباءك ابراهيم واسماعيل واسحاق اولان الرابة تدعى اما وقال

ابن



ابن اسحاق كانت امه باقية وعليه فهذا من الاول والعرش السرير وقوله
المشرقين والمغربين وانما هما مشرق واحد ومغرب واحد وقال مجاهد
هما مشرق في الصيف والشتاء ومغربهما وقيل مشرقي الشمس والقمر
ومغربيهما وعن ابن عباس للشمس مشرق في الصيف مصعدا ومشرق في
الشتاء منحدر وقيل المشرقان مطلع الفجر ومطلع الشمس والمغربان مغرب
الشمس ومغرب الشفق وعلى كل من هذه الاقاويل تغليب ومثله
الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمي
خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه وهذا من المجاز العقلي الواقع
في الاسناد كقولهم نهر جار وانما الماء جار في النهر فالجريان حقيقة
للماء لكنه اسند الى ملابسه وهو المكان الذي يجري فيه وكذا الخفوق
الذي هو الغيوبة انما هو حقيقة للنجم لكنه اسند الى المغرب الذي
هو مكانه ومنهم من جعل الخافق المشرق لانه يخفق من الكواكب
اي يلمع وقال ابن السكيت الخافقان افقا المشرق والمغرب لان الليل
والنهار يخفقان فيهما اي يضطربان وعليهما فلا تغليب وقالوا
القمرين في الشمس والقمر وغلب القمر وان كان لفظ الشمس
اخف لتذكيره وتانيثها وقال ابن الحاجب شرطه تغليب الادنى على
الاعلى لان القمر دون الشمس وان ابا بكر افضل من عمر في العمرين
رضي الله عنهما واورد عليه البها السبكي البحرين للمالح والعذب
غلب فيه البحر المالح وهو اعظم من العذب ونظر فيه الشارح
اما اولا فلان كون البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امرا متفقا
عليه فقد ذهب جماعة من اهل اللغة الى ان البحر هو الماء الكثير
ملحا كان او عذبا واما ثانيا فلان العذب اعلى باعتبار انه مما
تلذه النفوس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وان
كان الملح اعظم جرما ونقل الطيبي في ان بعضهم عكس فشرط
تغليب الاعلى على الادنى وما ذكره الاباني في كتبه من امثلة التغليب
وحكى ابن رشيق في العمدة ان الكسائي قال ان التغليب في العمرين
انما هو لكثرة الاستعمال فان ايام عمر اطول من ايام ابي بكر
رضي الله عنهما وكذلك ذكره النحوي قال المتنبي واستقبلت قمر
السما بوجهها فارتني القمرين في وقت معا وقبله نشرت
ثلث ذوايب من شعرها في ليلة فارت لياليا اربعا وهما من الضرب الاول
من الكامل والذوايب جمع ذوابة بضم الذال المعجمة وفتح الهمزة
الخصلة من الشعر وفي جعل الذوابات الثلاث ليالي ثلاثا اشارة الى
شدة سوادها مع ملاحظة ما فيها من الاسناد لا الى الشمس

نور الاسرار

وهو وجهها يعني ان المراد بالقمرين الشمس والقمر على التغليب لكن على ان المراد باحد
القمرين الشمس المجازية التي هي وجهها قال الشارح والذي اراده المتنبي
بكونه راى القمرين معا في وقت واحد انما استقبلت قمر السما ان وجهها
لصفائه وشدة صقاله انطبعت صورة القمر فيه كما تنطبع الصورة في المراة
فراى برؤية وجهها الشمس والقمر في وقت واحد وعلى هذا فالقمر لتغليب
مجازي ايضا وكان الحامل له على جعله المجازي دون الحقيقي ان القمر الحقيقي
مزين له استقبلته او استقبله فلا يحسن ارادته على الاستقبال ولا حاجة
الى جعل القمرين في البيت من باب التغليب ونكتفي توجيهه بما ذكر
بجواز ان يكون المراد باحد القمرين وجهها على تشبيهه بالقمر
فان وجه المحبوبة كما يشبه بالشمس يشبه بالقمر ايضا وبالاخر القمر الحقيقي
والى ذلك اشار بقوله وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا
لانه لا يجتمع قمران اي حقيقيان في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر فيها
انتهى وانت خبير ان هذا ادعاء من الشاعر ومبالغة بجعل
وجه هذه المحبوبة قمرا وشمسا فلا يقدح فيه كونه يستلزم ما يخالف
الواقع وهو اجتماع قمرين او اجتماع شمس وقمر في ليلة قال الصفدي
في كتابه شرح الزلال في وصف الهلال وليس يعني كما ظنه بعض الناس
من انه يريد بذلك انه راى في وقت واحد القمر ووجهها وانما
التحقيق انها لما استقبلت قمر السما اصبته خياله في وجهها فراهما
في وقت واحد كما يقابل الاشكال المراة فتنطبع الصورة فيها فترى
المراة والاشكال المنطبعة فيها في وقت واحد وعندي ان هذا
المعنى ابلغ من ان يكون المراد باحد القمرين وجهها على انه شمس او قمر
مجازا و[illegible] لاحد قمر السما اذ يقبح بالعاشق اذا بدا له محيا الحبيب
ان [illegible] سواه فتامل نعم قال المحشي بان هذا التحقيق جعل وجهها
قمرا اذ ليس ذلك الا لاضاءته واشراقه والاجرام المضية المشرقة
لا تنطبع فيها الصورة وما ذكرناه امدح مما ذكره التبريزي لان فيه جعل
وجهها شمسا وهو ابلغ من جعله قمرا وهذا ما جزم به ابن التبريزي
والقمران في العرف للشمس والقمر لانه يعني قمر السما وقمر الارض
وابلغ من المبالغة التي في بيت المتنبي المبالغة التي ادعاها بعضهم
في قوله رات قمر السما فاذكرتني ليالي وصلنا بالرقمتين
كلانا ناظر قمرا ولكن رايت بعينها ورات بعيني
وذكر حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان قمر السما ليس قمرا حقيقيا وانما
اطلق عليه ذلك مجازا لمشابهته لوجهها وقوله رايت بعينها ورات بعيني
[illegible] وقد ذكر هذا المعنى الصلاح الصفدي في شرح الزلال وملخص ما قال ان يعني

قمرا

قمرا حقيقيا وهو قمر السما وقمرا مجازيا وهذا هو ما في نفس الامر وفي زعم اهل
الهوى ان الامر بالعكس وان قمر السما هو المجازي ووجه المحبوب هو الحقيقي
فهو يقول هي رات القمر المجازي وهو قمر السما وانا رايت وجهها وهو القمر
الحقيقي لانها هي نظرت الى قمر السما وهو نظر الى وجهها فصح انه راى بعينها
وهي رات بعينه وهذه مبالغة وافراط في الوصف فان عادة الشعراء ان
يجعلوا المحبوب القمر الحقيقي والذي في السما القمر المجازي وقد وقف شيخنا
رحمه الله على كتابه على هذين البيتين ومن خطه نقلت وهو اراد الشاعر
ان محبوبته رات قمر السما فاذكرته ليالي الوصل التي راى فيها وجهها
لانها اذكرت برؤيتها القمر السما رؤيته لقمر وجهها ولما تذكر رؤية قمر وجهها
تذكر ليالي الوصل التي وقعت فيها تلك الرؤية فكانت رؤيتها لقمر السما
مذكرة له بليالي الوصل بتلك الواسطة ثم لما كان الكلام ان يحتمل
المتغايرين وجهها وقمر السما باعتبار ان الاول مشبه بالثاني وبعيد
المشبه والمشبه به نوع بعيد ومحتملا لكونهما شيئا واحدا ادعاء وانها
برؤيتها لذلك الشيء الواحد اذكرته ليالي الوصل التي راى فيها ذلك الشيء
بعينه وكان مراده الاحتمال الثاني لكونه ابلغ من الاول اردف
البيت الاول بقوله كلانا ناظر قمرا يريد بذلك ان كلينا ناظر قمرا واحدا
لا قمرين لان الذي رايته عين الذي رايته ليلة الوصل وبالعكس
وعلى هذا يكون التنوين في قوله قمرا للافراد على اسلوب قوله تعالى
والله خلق كل دابة من ماء في احد الوجهين ثم لما توهم من هذا الكلام
انها لما رات قمر السما بعينها فقد رات وجهها بعينها من غير واسطة
مراة تنطبع فيها وجهها وهو غير متصور عقلا رفع ذلك التوهم
بانها رات وجهها بعينه لا بعينها ورفع ايضا توهم انه لما راى وجهها
بعينيه فقد راى قمر السما بعينه مع توجهه الى قبلة وجهها دون
جهة السما وهو غير معقول اصلا بانه راى قمر السما بعينها
التي وجهتها الى قمر السما لا بعينه التي وجهها الى قبلة وجهها وفي
المعنى اطول قالوا وقد نظرت الى قمر السما ما ذا الذي نظرت بعين العين
قلت الذي نظرته طلعة وجهها لكن بعين العاشق المسكين
فان قلت وهل جرت العادة بان يرى الشخص الشيء بعين غيره قلت
لم تجر العادة بذلك ولكن الشاعر اعتبر ذلك تحصيلا للمبالغة كما قال
المتنبي واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق
فان خوف النطف المعدومة بل الموجودة [illegible] امر يابا ه
العقل كما ان العادة تاباه ويجوز ان يقال لما كان البيت الاول
ظاهرا في ان مرئيها قمر السما ومرئيه قمر وجهها اعرض الشاعر

عن ذلك الى ما هو ابلغ على سبيل الترقي فلخبران كليهما ناظر الى ما يطلق عليه اسم
القمر ولكن لسبب من بها قمر السما ومن به قمر وجهها بل الامر بالعكس لانه راي
بعينيها فكانت روبته لقمر السما الذي راته بعينيها وراءت بعينيه فكانت
روبتها لقمر وجهها الذي راه بعينيه في ليلة الوصل وعلى هذا يكون
في البيت الثاني اشارة الى ان وجهها عين قمر السما وان قمر السما عين
وجهها ولا يبعد اعتبار الاتحاد اذ كان ادعاسا لا نزعها الى قول
الشاعر تشرق ثلاث ذوايب البيتين حيث كان فيه ايما الى دعوى الاتحاد
بين وجهها والشمس مع انها اعظم من نور القمر نورا لانها الممدة له بنورها
على ما تقرر ان نور القمر مستفاد من نور الشمس واراد بالقمرين الشمس
والقمر على سبيل التغليب كما لا يخفى هذا كلامه وقد راى الشيخ ابو عبد الله محمد
ابن احمد بن عبد المومن اللمان الصوفي معنى هذين البيتين في بعض
تصانيفه بوجه اخر فقال يشير هذا الشاعر الى ان قمر السما من عشاق
محبوبته وان محبوبته راته ذات ليلة فكشف من روبتها له نور جمالها ومحاسن
صفاتها والقت عليه شبهها واعارته حسنها فاذكرت هذا العاشق تلك الليالي
التي واصلته بالرقتين وانها بوصالها افنته عن صفاته وغلبت عليه
صفاتها حتى صارت معه كالشي الواحد وكلاهما ينظره وقد قال كلانا ناظر
قمرا اي واحدا لقد نظرته لكنها تنظره بعينه وهو بعين المحبة لان المحب
صار محبوبا وهو ينظر لانها اعارته عينيا راءها بها فكلتا العينين لها
نفسها **وقيل انه منه** اي من التغليب من مادة القرب **قول الفرزدق اخذنا**
**بافاق السما عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع** هو من ثاني الطويل




وافاق السما نواحيها جمع افق قال في القاموس الافق بالضم وبضمتين
الناحية الجمع افاق او ما ظهر من نواحي الفلك او مهب الجنوب والشمال
والدبور والصبا انتهى ومعناه الثاني ناظر اليه ان المراد به عند
علما الهيئة فانه يطلق عندهم على ثلاث دوائر احدها عظيمة بالله تقوم
الخط الواصل بين منتهى الراس والقدم عمودا عليها وتسمى الافق
الحقيقي الثانية صغيرة تماس الارض من فوق توازي الحقيقي
يسمى الافق الحسي الثالثة ثانية يرسم محيطها من طرف خط يخرج
من البصر الى سطح الفلك مماسا للارض اذا ادير ذلك الخط مع ثبات
طرفه الذي في البصر ومماسته للارض ويسمى الحسي ايضا وهي
الفاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى منه حقيقة وتختلف
باختلاف المناظر والسما معلوم بزينته وتذكر وكل ما علاك
فاظلك سما ويطلق على السحاب والمطر **وقيل انما اراد**
**بقمريها محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام لانه** اي بسبب
هذا القايل

٢٢٥

هذا القايل **راجع النسب الى جدهما** اما وجه رجوع النسب الى الخليل عليه الصلاة والسلام
فواضح لان ذاك اسماعيل وهو اب العرب واما وجه رجوعه الى نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم فلاحظ مجاز معتبر له في عود النسب وهذا القدر غير كاف في دعوى الرجوع
الى النسب فتامل **وان المراد بالنجوم الصحابة** فليس من التغليب ويمكن خطه
منه على هذا المراد وان لزم المجاز بان يكون قد تجوز ان محمدا صلى الله عليه وسلم
كالنور الشمس وان ابراهيم قمر لان نوره يرد نور سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام
مقتبس من نور محمد صلى الله عليه وسلم كما ان نور القمر مستفاد من نور الشمس
**وقالوا العمرين في** تثنية **ابي بكر وعمر** وهذا ايضا من باب تغليب احد
المتشابهين على الاخر **وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز**
**فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان نسالك سيرة العمرين** فان المراد بهما
في هذا القول قطعا ابو بكر وعمر رضي الله عنهما **نعم كان قتادة اعتق العمران**
**فمن بنتهما من المعلق امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر** اي عمر ابن
الخطاب وعمر بن عبد العزيز بقرينة السياق فلا تغليب **وكالوا العاجبين**
**في سوة والحاج والمروتين في الصفا والمروة** وغلب المروة وان كانت
اسما مونثا لانها اسم صحيح الاخر بخلاف الصفا **ولاجل الاختلاط اطلقت**
وهي للعاقل **على ما لا يعقل** لاختلاط من يعقل تغليبا **في قوله فمنهم من يمشي على**
**بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فان الاختلاط**
بين العقلا وغيرهم **حاصل في العموم السابق في قوله تعالى كل دابة** لشمول
الدابة لغة العاقل وغيره **ومن يمشي على رجلين اختلاط اخر في**
**عبارة التفصيل فانه يعم الانسان والطاير وكم المخاطبين على الغايبين**
اي ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين على الغايبين بطريق التغليب **في قوله تعالى**
**اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم**
الراجع على المخاطبين والغايبين الذين هم من قبلهم فهو يشمل الجميع لا باعبدوا المختص
بالمخاطبين وتوضيح ذلك ان لعل للعلة ارتباطا وتعلقا بخلقكم والخلق واقع على
المخاطبين وعلى الغايبين فقيل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل
متعلقة باعبدوا لينتفي التغليب لظهور ان ليس المراد اعبدوا ربكم
لاجل التقوى لما يقتضي لبه من تعليل الشي بنفسه **والمذكرين**
عطف على المخاطبين اي ولاجل الاختلاط اطلق اسم المذكرين
**على المونث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين** وهذا
بين تغليب المذكر على المونث في صفة مشتركة بينهما
تطلق على كل منهما بصيغة خاصة فيجري على القبيلتين
بالصيغة الخاصة بالمذكر كقوله تعالى وكانت اي
مريم من القانتين فعدت منهم واريدت من صفتهم

وهو العبد بانه الحصول المطلوب وقصد لاجل
العبادة خلقكم والذين من قبلكم
والمعنى لعلكم تتقون
والمخاطبين تتقون على الغايبين

بقتاده

الخاصة بالمذكر كقوله بهم وصفا والقنوت مما يوصف به الذكور والاناث
وكان القياس لولا التغليب انها كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من
للتبعيض بل لابتدا الغاية اي كانت ناشية من هولا لانها من اعقاب هرون
اخي موسى عليه السلام والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت
بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين والملائكة على ابليس حتى استثني
منهم في فسجدوا الا ابليس اي ولاجل الاختلاط ايضا اطلق اسم
الملائكة متناولا لابليس حتى استثني منهم وهذا في تغليب الجنس الكثير
الافراد على فرد من غيره مغمور فيما بينهم قال الزمخشري الاستثنا
متصل لانه واحد بين اظهر الالوف من الملائكة فغلبوا عليه في
فسجدوا ثم استثني احدهم ثم قال ويجوز ان يكون منقطعا بمعنى
انه ليس بملك فلا يتناوله اسم الملائكة لكن ذكر الابا والاستكبار يدل على انه مامور
بالسجود وان لم يتناوله لفظ الملائكة وبعضد القول في المسئلة ان الاستثنا
متصل عند الجمهور وان ابليس كان ملكا ثم ابلس وغضب عليه ولعن فصار
شيطانا وقيل هو منقطع وابليس لم يكن ملكا قط وانه ابو الجن كما ان ادم
عليه السلام ابو البشر وعن ابن مسعود وابن عباس
انه كان من الجن الذين كانوا في الارض وقاتلتهم الملائكة فسبوه
صغيرا وتعبد مع الملائكة وخوطب معهم لان الملائكة لا يجوز
عليهم الكفر والفسق كما لا يجوز على الانبيا عليهم السلام قال
تعالى لا يعصون الله ما امرهم ولقوله تعالى كان من الجن ولانه
له قبيلا ولا كذلك الملائكة والظاهر الاتصال لان الامر متوجه
الى الملائكة فلو لم يكن منهم لم يتوجه الامر اليه فلم يقع عليه ذم
لاذم على تركه ما لم يومر به واما قوله تعالى جاعل الملائكة رسلا ولا
يعصون الله ما امرهم فهو عام مخصوص اذ عصمتهم
ليست لذاتهم وانما هي بجعل الله لهم فابليس سلبه
الله الصفات الملكية والبسه الصفات الشيطانية واما قوله
تعالى كان من الجن فقد قال قتادة لا هم صنف من
الملائكة يقال لهم الجن وقال سعيد بن جبير سبط
من الملائكة خلقوا من نار ابليس منهم وفي تفسير
قاضي المفسرين ان الجن كانوا مامورين مع الملائكة
لكنه استغني بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم
ان الاكابر مامورون بالتذلل علم ايضا ان الاصاغر
ايضا مامورون به والضمير في فسجدوا
راجع الى القبيلين كانه قال فسجدوا الا ابليس فيستفاد ان

ذ



الانس

من الملائكة من ليس بمعصوم وان كان الغالب فيهم العصمة كما ان من الانس
معصومين والغالب فيهم عدم العصمة ولعل ضربا من الملائكة لا تخالف
الشياطين بالذات وانما تخالفهم بالعوارض والصفات كالبررة والفسقة
من الانس والجن يشملهما وكان ابليس من هذا الصنف كما قاله ابن عباس
فلذلك صح عليه التغير عن حاله والهبوط عن محله كما يشير اليه قوله
الا ابليس كان من الجن ففسق عن امر ربه واما قوله تعالى وكان من الكافرين
فقيل كان بمعنى صار لانه لا خلاف انه كان عالما بالله قبل كفره وقيل
يوعد بابها والمعنى انه علم الله انه سيكون من الكافرين وقال ابو العالية
من العاصين وابليس اول من كفر مطلقا ان لم يصح انه كان كافر قبله وان
صح فهو اول من كفر بعد ايمان واختلف هل كفره كفر جهل بان سلبه الله
ما وهبه من العلم فخالف الامر او كفر عناد ولم يسلب العلم وانما الكفر
منعه من السجود ككفر فرعون فانه كان عالما بوحدانية الله تعالى
ومع ذلك حمله حب الرياسة والاعجاب بما اوتي من فاخر الوهية
وقد استدلت الخوارج بقصة ابليس على ان المعصية توجب الكفر
واجيب بان كفره انما كان للاستكبار واعتقاده كونه محقا في ذلك
التمرد حيث استدل بقوله انا خير منه ونسبه تعالى الى الظلم
وبعد الاتفاق على ان سجود الملائكة لادم عليه السلام لم يكن عبادة
اختلفوا في كيفيته فالجمهور على انهم امروا بالسجود الشرعي وهو وضع
الجبهة على الارض بقصد العبادة والمسجود له بالحقيقة هو الله تعالى وجعل
ادم قبلة سجودهم تفخيما لشانه وقيل السجدة لادم على التواضع لادم تحية
وتعظيما له كسجود اخوة يوسف له او التذلل والانقياد بالسعي في تحصيل
ما ينوط به المعاش ويتم به الكمال ومثال التغليب او لتعودن في ملتنا
لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا فانه عليه
السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه فانهم كانوا
فيها فيثبتا في حقهم العود دونه وهذا من تغليب الاكثر من جنس على
الاقل بان نسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيبا عليه السلام
ادخل بحكم التغليب مع من امن من قومه في العود الى ملتهم مع
انه لم يكن ~~في العود الى ملتهم مع انه~~ لم يكن فيها قط حتى يعود
وانما كان في ملتهم من امن به قال الشيخ وفي الاية تغليب ثان
وهو تغليب شعيب عليه السلام في الخطاب بعلمهم وقد يكون
في المتن اشارة اليه لمن تامل ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلا والانعام
المذكر بلفظ الغيبة تغلب المخاطبون والعاقلون على الغايبين والانعام حيث

خاطب الجميع بلفظ المختص بالعقلا ففيه تغليبان ولولا التغليب لكان القياس
ان يقال يذروكم وايا هاكذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما وقال بعضهم
لتغليب المخاطبين على الغيب جي بالكاف لا بالها ولتغليب العقلا
جي بالميم لا بالنون والقايل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام
تكلف لا الحاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في
حق الناس فالخطاب يختص بهم ومعنى يذروكم فيه يبثكم
ويكثركم في هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام ازواجا
ازواجا حتى حصل بينهم التوالد وكثر التناسل فجعل هذا التدبير
كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فلذا جي بفي دون الباء لان
التدبير سبب للبث والتكثير ونظيره ولكم في القصاص حياة اذ جعل
مشروعية القصاص منبعا ومعدنا للحياة لما كانت سببا لها فان
العلم بالقصاص يردع القاتل عن فعله فيكون سببا لحياة نفسين ولانهم
كانوا يقتلون غير القاتل والجماعة بالواحد فتثور الفتنة فاذا اقتص
من القاتل سلم الباقون ويصير ذلك سببا لحياتهم ورعم جماعة منهم
ان منه اي من التغليب يا ايها الذين امنوا وبل انتم قوم تجهلون
ففي الاول تغليب الغايبين على المخاطبين والا لقيل امنتم وفي الثاني بالعكس
والا لقيل يجهلون بتا الغيبة وليس منه فانما هو اي الثاني من مراعاة
المعنى اي مما روعي فيه جانب المعنى دون اللفظ وذلك لان يجهلون
صفة لقوم فمقتضى الظاهر ان يكون الضمير العايد عليه ضمير غيبة
اذ هو اسم ظاهر وطريقه الغيبة لكن لما كان المعني به المخاطبين يعني
انتم روعي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وتركت رعاية لفظه
فلم يجعل ضميره ضمير غيبة كذا قال ابن ابي الاصبع صاحب التلخيص في ان
الاية من التغليب واعتبره التفتازاني من تغليب جانب المعنى على
جانب اللفظ ووجهه مما قلنا من ان القياس فيه الغيبة لانه ضمير
اسم ظاهر ولفظه لفظ الغايب وهو في المعنى عبارة عن المخاطب
فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة قال المحشي وترك المصنف وانما
هذا من مراعاة المعنى لا يدفع التغليب اذ لا منافاة بين مراعاة
المعنى وبين تغليب المعنى على اللفظ بل به تحقيق تغليب المعنى والتحقيق
ان نحو بل انتم قوم تجهلون ليس من تغليب الخطاب على الغيبة اذ ليس ثم فريق
مخاطبون وفريق غايبون فتاريد الجمع بلفظ الخطاب بل هو
غلب المعنى على اللفظ لا مقتضى اللفظ الغيبة وقد عبر بالخطاب
نظرا الى المعنى والاول من مراعاة اللفظ اي مما روعي فيه اللفظ
دون المعنى لان الذين اسم ظاهر طريقه الغيبة وهو منادى مخاطب
فلفظ

٢٢٧

فلفظ غيبة وهو في المعنى مخاطب وقد روعي جانب اللفظ فقيل امنوا
ولم يراع جانب المعنى والا لقيل امنتم القاعدة الخامسة
انهم يعبرون بالفعل الذي هو الحدث عن امور كثيرة احدها وقوعه وهو الاصل
اي الغالب والثاني مشارفته والدنو منه وهو المراد في قوله فاذا بلغن
اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضا العدة ولا يكون البلوغ على
الحقيقة لان الامساك اذ ذاك لا يكون له لانها لم تبق زوجة لانقضا عدتها
فلا سبيل له عليها ومن تفسير قاضي الغريب والبلوغ هو الوصول الى
الشي ويقال للدنو منه على الاتساع وهو المراد من الاية ليصح ترتب
فامسكوهن الاية عليه اذ لا امساك بعد انقضا الاجل والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم اي والذين يشارفون
الموت وترك الازواج يوصون وصية هذا كله يجري على قراءة وصية
بالنصب وهي قراءة ابي عمرو وابن عامر وحمزة وحفص وقرا الباقون
بالرفع على تقدير ووصية الذين يتوفون او وكتب عليهم وصية او كتب
عليهم وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا
الاية اي لو قاربوا ان يتركوا وقد بحثت وفصلت من هذه الاية وتقايرها وقررت
المشارفة لان الامر بلا وصايا انما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم
بعد الموت وما يتقدم ذكره المسلك قاد الحيال لفقده تزول
زوال الراسيات من الصخر هو بيت اول الطويل ولم اقف على قايله والفعل
الذي عبر به عن المشارفة فيه قوله زوال الراسيات شارفت
الزوال لان زوالها قد وقع ولا تنفصل والثالث ارادته واكثر ما يكون
ذلك مع التعبير بالفعل عن ارادته بعد اداة الشرط نحو فاذا قرات
القران فاستعذ اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا قضى امرا
فانما يقول له كن وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان عاقبتم
فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيتم فلا تتناجوا بالعدوان
اذا ناجيتم الرسول فقدموا اذا طلقتم النسا فطلقوهن لعدتهن
وفي الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل وان الفعل في هذه
الامثلة كلها قد عبر به عن الارادة فصح ترتب الجزاء عليه ومنه
ذكره ابو حيان التعبير بالفعل عن ارادته من غير الوقوع بعد اداة
الشرط فاخرجنا من كان فيها من المومنين فما وجدنا فيها غير بيت
اي غير اهل بيت من المسلمين اي فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم
ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لادم ثم للترتيب لا
يمكن هنا مع الحمل على الظاهر لتقدم قوله اسجدوا للملائكة
على خلقنا وتصويرنا وان كان متاخرا عنه خلق ادم وتصويره.

فاذا اجملنا خلقنا وصورنا مع ارادة الخلق والتصوير الخ بمعنى الترتيب
وقيل هما على حذف مضاف اي خلقنا اباكم ادم طينا غير مصور
ثم صورناه ابا كم وقد يكون تنزل خلق ادم وتصويره منزلة خلق
الكل وتصويره لكونها سببا لهما والمعنى ابتدانا خلقكم ثم تصويركم
بان خلقنا ادم ثم صورناه ومثله في تقدير فعل الارادة في غير الشرط
وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اي اردنا اهلاكها ثم دنى فتدلى
فتدلى اي اراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتعلق ابيه في
الهوى فالضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام وهذا تمثيل لعروجه
بالرسول صلى الله عليه وسلم وهذا اولى من قول من ادعى القلب في هاتين
الاتيين لان خلاف الاصل وان التقدير وكم من قرية جاءها باسنا
فاهلكناها ثم تدلى اي من الافق الاعلى فدنى من الرسول صلى الله عليه وسلم
فيكون اشعارا بانه عرج به غير منفصل عن محله وتقريرا لشدة قوته
فان التدلي استرسال مع تعلق كتدلي الثمرة يقال دلى رجله من السرير وادلى
دلوه والدوالي للثمر المعلق وقال فارقنا قبل ان نفارقه لما قضى
جاعنا وقطابا كل فراقنا والبيت من ادوار الشرح ولم يسم قايله
والجماع بمعنى الاجتماع والوطر الحاجة والجمع اوطار ولا يبنى منه فعل
ولا بجمل الجماع على الجمع معناه المبادرة منه فقوله قال الشارح وقد وقع
في حماسة ابي تمام قول الربيع بن مالك قبل صوابه ابن زياد يرثي
مالك ابن زهير العبسي من كان مسرورا بمقتل مالك فليات نسوتنا
بوجه نهار يجد النسا حواسرا يندبنه بالصبح قبل تبلج الاسحار
قال الامام المرزوقي اني لاتعجب من ابي تمام مع تكلفه رم جوانب
ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليات نسوتنا وهو لفظ شنيع
جدا واصلحه المرزوقي بقوله فليات ساحتنا قال التفتازاني وانا
اتعجب من جار الله كيف لم يورده على هذا الوجه وحافظ على لفظ الشاعر
ولا به في القران انه القرا بغيره ندبرا بهم قال الشارح وانا اتعجب منا من
المصنف لمثل هذا البيت الذي اورده هنا مع انه شنيع من بيت الحماسة
والفحش لقد كان في غنية عما اورده من الكتاب والسنة وفي قول
الحماسي بالصبح قبل تبلج الاسحار لطيف اورده الجلال بن نباتة
في كتاب مطالع الفوايد ومجمع الفرايد وهو ان الصبح لا يكون
الا بعد تبلج الاسحار فكيف قال قبله والجواب ان معنى قوله يندبنه
بالصبح انهن يصفنه بالخلال المضية والمناقب الواضحة التي هي كالصبح
فالباء صلة يندبنه وليست ظرفية وفي كلامهم عكس هذا وهو
التعبير بالفعل عن ارادة الفعل ~~بحد والمنصب~~ والتلبس





به نحو ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله بدليل انه قوبل بقوله
سبحانه وتعالى ولم يفرقوا بين احد منهم دون ولم يريدوا ان يفرقوا
والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين
على الاعادة واصل ذلك اي ما ذكر من التعبير بالفعل عن ارادته
تارة والقدرة عليه اخرى ان الفعل الاختياري سبب عن الارادة
والقدرة معا وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس اي
ويقيمون المسبب مقام السبب فالاول نحو ونبلوا اخباركم اي ونعلم اخباركم
لان الابتلا الاختبار والاختبار يحصل العلم فالعلم مسبب
عن الاختبار المسبب عن الابتلا وقد اقيم الابتلا مقامه وقوله
تعالى هل يستطيع ربك الاية في قراءة غير الكسائي يستطيع
بالغيبة وربك بالرفع فقوله مرتفع على الابتدا والخبر معناه
هل يفعل ربك فعبر عن الاستطاعة لانها شرط ولذا وجب
ان لا يكلف العبد بالمحال اي هل يرضى لك ربك ما يريد من السما
ان دعوته وقيل ان هذا القول لم يكن منهم بعد عن تحقيق واستحكام
معرفة وقيل المعنى هل يطيع ربك اي هل يجيبك واستطاع بمعنى اطاع كاستجاب
واجاب وقيل هذه الاستطاعة علمنا تقضيه الحكمة والارادة
لا على ما تقتضيه القدرة ومثله نحو ان هذا من قبيل العكس لان
فيه تعبيرا عن الفعل بالقدرة عليه فكان حق التعبير وعكسه او نظيره
فتامل فظن ان لن نقدر عليه اي ان لن نواخذه فعبر عن المواخذة
بشرطها وهو القدرة عليها او المعنى لن نضيق او لن نقضي
عليه العقوبة من القدر باسكان الدال ويعضده انه قرئ
مثقلا وقيل هو تمثيل لحالته بحالة من يظن ان لن نقدر عليه في
مراغمته قومه من غير انتظار لامرنا وامافي قراة الكسائي
وهل تستطيع بتا الخطاب وربك بالنصب فتقديرها هل تستطيع
سوال ربك بحذف المضاف والمعنى هل تسال ذلك من غير صارف
او هل تطلب طاعة ربك في انزال المايدة اي استجابته لك
ومن الثاني وهو اقامة المسبب مقام السبب فاتقوا النار
~~فاتقوا النار~~ اي فاتقوا العناد الموجب للنار القاعدة
السادسة انهم يعبرون عن الماضي والاتي كما يعبرون عن
الشي الحاضر قصد الاحضاره في الذهن اي ذهن السامع حتى كانه
مشاهد حالة الاخبار استحضار الصورة العجيبة وحالته
الغريبة او لغير ذلك وهذا الذي يعنونه بحكاية الحال الماضية والمستقبلة
نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة لان لام الابتدا للحال

في دخولها حال مع انه مقيد بظرف مستقبل وبحوهنا من سبعته
اي من بايعه على دينه فانه كان اسرائيليا وهذا من عدوه وممكنا
مخالفيه فانه كان قبطيا او ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول
عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت
المستغاث في ذلك الوقت هكذا فحكيت على ما كانت عليه لانها كانا حاضرين
حال وجدان موسى عليه السلام لان الاشارة تستدعي حاضرا قال
جرير هذا ابن عمي في دمشق خليفة لو شئت ساقكم الي قطينا
ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا قصد بقوله فتثير اي
قصد بالتعبير بالمضارع الراجح عند خلوه من قراين الاستقبال الى
الحال مع ان الظاهر التعبير بالماضي لعطفه بالفاء على ارسل احضار
تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة
السحاب بعد ان لم يكن فان بارسال الرياح تبدو اولا قطعا
متفرقة ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى تصير ركاما ومنه
ثم قال لهن فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من
السما سقوطه من اوج الايمان الى حضيض الكفر فتخطفه الطير
لان الاهوا المردية به توزع افكاره ولم يكن على حالة واحدة
او تهوي به الريح في مكان سحيق بعيد فان الشيطان طوح
به في الضلال او للتخيير او للتنويع فان من المشركين من لا خلاص له
اصلا ومنهم من يمكن خلاصه بالتوبة لكن على بعد والمراد ان
من يشرك بالله فقد اهلك نفسه هلاكا يشبه احد الهلاكين
ونريد ان نمن على الذين استضعفوا الى قوله ونري فرعون
وهامان فان قوله نمكن ونريد ان نمن عطف على قوله ان فرعون
لانهما تفسير للنبا ومنه اي ومن باب حكاية الحال الماضية عند
الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه اي يبسط ذراعيه
ولذا عملت الصفة النصب بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم
وبهذا التقدير من التقويم يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ايضا لما بينا من انه بمعنى يبسط
لا بمعنى بسط ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الا انها على حكاية
حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ اي التخاصم فالحكي ما كان
مستقبلا وقت التدارؤ حقيقة بان كان يدفع بعضهم بالايدي
لشدة الاختصام او مجازا بان كان بعضهم يطرح
قتله على بعض فيدفع المطروح عليه ذلك بطرح
قتله على الطارح عليه احتمالان وفي الاية الاولى

ابو حيان جاز اسم الفاعل عملا ولم يعف وان كان ماضيا من حيث المعنى لانه حكى

وهل ما في الاية للتدارؤ

حكيت



حكيت الحال الماضية ومثلها اي ومثل الاولى في حكاية الحال الماضية
قوله جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالايماض هما بيتان
من مشطور الرجز المزاحف بالقطع او بيت مصرع من ضربه الثاني
ولم اقف على تسمية القايل وجارية يجوز فيها الرفع على انها خبر مبتدا
محذوف هو ضمير راجع الى ما تقدم ان كان او التقدير محبوبتي جارية
او ما اشبه ذلك والجر برب محذوفة والنصب بنحو اذكر محذوفا ورمضان
الشهر المذكور وفيه دليل على عدم لزوم ذكر الشهر معه وقد قيل
ان ما كان مبدوا بحرف الرا من اسما الشهور يتعين ذكر الشهر معه
قال تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران وتقطع اي تنهي والايماض
مصدر او مضت المراة اذا اشارت بالنظر وفي الصحاح ومضى البرق
يمض ومضا ووميضا ان لمع لمعا خفيفا ولم يعترض في نواحي الغيم وكذلك
فهو الخفيق فان استطار في وسط السما وشق الغيم من غير ان يعترض
يمينا وشمالا فهو العقيقة ويقال اومضت المراة اذا اشارت بالنظر
زاد في القاموس واومض فلان اشار اشارة خفية ولولا حكاية الحال
في قول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم هو صدر بيت من اول
الكامل عجزه لا يسالون عن السواد المقبل وقدمر في حتى من حرف الحا في
الباب الاول انشاد هذا البيت والكلام عليه مفصلا لم يصح الرفع
اي رفع الفعل بعد حتى لانه لا يرفع الا وهو للحال لان النواصب تخلص
المضارع للاستقبال واجاز الكسائي النصب مع معنى الحال ورد عليه
قياس بان هذا لم يرد به سماع ولا نقل ومنه اي ومن هذا ايضا قوله
تعالى حتى يقول الرسول في قراءة الرفع القاعدة السابعة ان اللفظ
قد يكون على تقدير اي يكون اللفظ مقدرا بالشي وذلك المقدر على تقدير
اخر اي مقدرا بشي اخر نحو وما كان هذا القران ان يفترى
من دون الله فان يفترى مؤولة بالافترا والافترا مؤول
بمفترى والمعنى وما كان هذا القران مفترى وقد تقدم في الباب الاول
في ان من حرف الالف الكلام على هذه الاية مستوفى فراجعه ان شئت
وقال العمرك ما الفتيان ان تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندب
هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله وان تنبت اللحى في تاويل اسم
وهذا المصدر مؤول باسم الفاعل اي ما الفتيان نابتي اللحى وهو بكسر
اللام او ضمها جمع لحية كلحية وقرب او ذروة وذرى وحيئذ تقدير
مضاف في الاول اي ما فتوة الفتيان ملازمة ولكنه لا يناسب عجز
البيت والندب الخفيف في الحاجة بهاء يندب الرجل اذا حاد فهو ندب وقالوا عسى زيد
ان يقوم فيقيل هو على ذكره اي على تاويل الفعل بالمصدر وتاويل المصدر باسم المصدر

او مضى فاما اذا لمع واعترض في نواحي الغيم صح

باسم الفاعل اي عسى زيد القيام اي قايما وقيل هو على الحذف مضاف
في جانب الاسم او في جانب الخبر اي عسى امر زيد ان يقوم اي القيام
او عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زايده وقرده عدم صلاحيتها
اي صلاحيته ان بعد عسى للسقوط في الاكثر والحرف الزايد ما كان
صالحا للسقوط اذ لم يعهد لزوم الزايد بحيث يمتنع تركه وفي التقييد
بالاكثر اشارة الى ان سقوط ان بعد عسى قليلا وانها قد عملت
النصب والزايدة لا تعمل خلافا لابي الحسن في تجويزه عملها زايدة قياسا
على حرف الجار الزايد واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا
من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار هو من ثاني البسيط
وقايله عند صاحب الحماسة بزيد بن حمار السكوني من قصيده قالها
يوم ذي قار وفي امالي القالي انشدني ابو بكر ابن دريد لبعض العرب
٥ اني حمدت بني شيبان اذ خمدت ٥ نيران قومي وفيهم شبت النار ٥
٥ ومن تكرمهم في المحل انهم ٥ لا يعرف الجار فيهم انه جار ٥
٥ حتى يكون البيت كانه صدع في راس شاهقة ٥ من دونه لعتاق الطير اوكار ٥
قال التبريزي قوله حمدت يجوز ان يريد به ان الحرب سكنت فيما بين قومي
وشبت في بني شيبان وان يريد القرى وهو الوجه بشهادة البيت
الثاني ومن تكرمهم اي ومن تكلفهم الكرم في زمن القحط وايام المجاعة كانهم
لا يرضون في ذلك الوقت بما جبلوا عليه من الكرم حتى يتكلفوا فوقه انهم
يحلون جارهم من العناية محلا بحيث تردد في انه جار لهم او منهم
وعليه فتعلق حتى يكون بما دل عليه قوله لا يعرف الجار اي يعاملونه
بهذه المعاملة الى ان يكون عزيزا شابه واحدا من انفسهم او يختار
مفارقتهم وقيل يجوز ان يكون قوله حتى يكون الجار متعلقا بقوله
لا يعرف الجار الخ اي لا يحسن الجار بجاورتهم حتى يجعلوه بهذا
المحل قال الشارح والاول اظهر ومعنى او ان يبين جميعا او ان
يفارق وهو مجتمع الحال غير متشتتها مختار الذلك
غير مضطر وشبه محله عندهم بالصدع بفتحتين وهو الوعل
بين الوعلين في راس قلة مرتفعه لا تصل عتاق الطير اليه
اي جوارحها فجوز كونه ان زايده هذا مقول ابي
الفتح اي وقد نصبت ما بعدها فلان النصب هنا
يكون بالعطف لا بان فلا يكون هذا قولا من ابي الفتح بعمل
ان زايده وقال غيره الناصبة زايده وقد ظهرت
في المعطوف على المنصوب بعد حتى فان لزم اضمار ان
بعدها انما هو في الاول والثواني يغتفر فيها [illegible]

فالكثير



فالكثير من امثلة القاعدة الثامنة الاتية وذكر الشارح وجها ثالثا وهو ان تكون
مصدرية كقول الجمهور لكن العطف على عزيزا حتى يكون من تاويل المصدر
باسم الفاعل ويكون البيت من مثل هذه القاعدة وصل من ثم يعودون لما قالوا
ان لما قالوا بمعنى القول لا ان ما مصدرية والقول بتاويل المقول والمقول
بمعنى القول فيهن ذكر على الحذف والايصال اي يعودون للمقول منهن
لفظ الظهار وهن الزوجات وقال ابو البقا في حقه يتعلق بما يجوز
يجوز عند ابي علي كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول
انتهى وهذا يقتضي ان غير ابي علي لا يجوزه ذكر دنبري ما انما مصدرية
وانه على الاعراب والعايد محذوف وقال السيرافي اذا قيل قاموا ما خلا
زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وهي وصلتها حال وفيه معنى الاستثنا
فالمصدر المؤول واقع موقع الحال فهو ماول باسم الفاعل قال ابن مالك
فوقعت الحال معرفة لانها المصدر المؤول من ان وصلتها وهي خلو وهم
مثلا لتاويلها بالنكرة انتهى يعني اسم الفاعل كما قال والتاويل خالين
عن زيد ومتجاوزين زيدا واما قول ابي حيان والسلوسين
ان ما وصلتها نصب على الاستثنا انتصاب غير في قولك جاني القوم
غير زيد لان ما وصلتها في تقدير اسم فيه معنى الاستثنا كما اعرب الذكر فغلط
لان معنى الاستثنا قايم بما بعدها اي بما بعد ما وصلتها لا بها والمنصوب
على معنى كالاستثنا لا يليق ذكر العين بعده اي ان يكون ما بعد غيره فاذا
كان زيدا في ما عدا زيدا هو القائم بمعنى الاستثنا لم يليق ان يكون غيره
منصوبا بما قبله يعود هو المنصوب عليه وقياس ما عدا على غير قياس
مع الفارق لان ما عدا لا يفرع لها الفعل كما يفرع لغير

القاعدة التاسعة

كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل اي فيجوز في الثاني
ما لا يجوز في الاول فمن ذلك كل شاه وسخلتها بدرهم السخلة
بفتح المهملة وسكون المعجمة اسم للذكر والانثى من ولد الضان والمعز ساعة
وضعه قاله الجوهري وقال في القاموس السخلة ولد الشاة ما كان
واي فتى هيجا انت وجارها هو مصراع من الطويل لم اقف
له على تتمة وقايله وفتى مضاف الى هيجا وهي بالمد ها غير
منصرفة وتقصر اي حرب وجارها بالجر عطف على فتى ورب رجل
واخيه وان شا ينزل عليهم من السما ايه فظلت ولا يجوز
ابتدا كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اي جارها ولا يجوز ان
تبعثوا زيد نام عمر ولا يصح الا في ضرورة الشعر كقوله ان تسمعوا
سبة طاروا بها فرحا مني وما يسمعوا من صالح دفنوا هو من اول البسيط
وقايله قعنب بن ام صاحب من شعرا الحماسة وبعده صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به

وان ذكرت شر عندهم ازنوا جهلا علينا وجبنا من عدوهم فسبت
الخلتان الجهل والجبن قال في الصحاح بقا زصار علم هذا الامر سبة اي عار
اي عار انسب به ورجل سبة اي مسبة الناس وسبة اي سب الناس
ونعني طاروا بها كثروها في الناس واذاعوها وفرحا مفعول لاجله
ومني اي من جهتي نعت لسبة ويروى بدل مني عني وهم خبر مبتدا
محذوف تقديره هم هم وازنوا بكسر النون معناه اتهموا جهلا
وجبنا مصدران منصوبان بفعل تقديره اي جمعهم جهلا علينا
معشر الاقارب وجبنا عن الاعدا وقدر الجلال الجعون جهلا
وجبنا ولا دليل عليه تقدير لاتهام فتامل والجبن ضد الشجاعة
بضم الجيم وسكون الباء وضم وفتحا في البيت وفيه من انواع البديع الترصيع
وهو ختم الكتاب بيتي بنبر عقرديد وماذكره المصنف من عدم
الجواز من الاصح هو ما عليه الجمهور وذهب الزجاج عدم اختصاص
بالشعر وجوازه في النثر واختاره ابن مالك مستدلا بحديث
من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ولا تضاف
كل واي الى معرفة مفردة كان اسم التفضيل كذلك لا يضاف الى مفرد
معرفة وقد استشكل ذلك بانه قد تقدم في بحث كل انها اذا اضيفت الى النكرة
كانت لعموم الافراد واذا اضيفت الى معرفة كانت لعموم اجزاء فرد واحد
وهو ما اضيفت اليه نحو اكلت كل رغيف وكل الرغيف كل جزء منه فهاهنا
القول لهنا نعم كل نخلة بدرهم يمتنع ابتدا الا مضاف اليه الى خلاف المراد
اذ المقصود افادة ان كل نخلة وفرد من نخل الشام بدرهم لا مجموع
اجزا النخلة الواحدة بدرهم لكنهم اغتفروا ذلك في حال التبعية حيث قالوا
كل شاة وسخلتها لظهور ان المراد كل شاة وسخلة من سخالها بدرهم
ولا تجزم من الا النكرات ولا تكون في النثر فعل الشرط مضارعا
والجواب ماضيا وقد عرفت ان الجمهور على ذلك قال الشارح واي فايدة لهذا
القول بعد تصريحه بانه لايجوز ان تم زيد ام عمرو الا في الشعر وقوله و
الجواب مرفوع بالعطف على المضاف ولا يجوز خفضه بالعطف على المضاف
اليه لادائه الى العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو مسلم ممتنع
على الصحيح قال الشاعر ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون
فانا معشر نزل هو من اول البسيط من قصيدة الاعشى ميمون
مشهورة والحقها بعضهم بالسبع المعلقات مطلعها ودع هريرة
ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وقد استشهد
النحويون والبيانيون بعدة من ابيات هذه القصيدة والنزل بضم النون
والزاي جمع نازل مثل بازل وبزل بالموحدة والزاي المضمومتين

نص عليه

٢٤١

نص عليه في القاموس وههنا نادرة حكاها الامدي في شرح ديوان الاعشى
قال وجدت على ظهر كتاب المجاز لابي عبيدة بخط ابي غسان رفيع ابن سلمة
المعروف بدماذ صاحب ابي عبيدة وحدثنا به السكري يرفعه الى الاعشى
قال خرجت اريد قيس ابن معدي كرب بحضرموت فضللت في اوائل ارض
اليمن لانني لم اكن سلكت ذلك الطريق واصابني مطر فرميت ببصري كي ارى
اريد مكانا الجا اليه فوقعت عيني على خبا من شعر فقصدت نحوه
فاذا انا بشيخ على باب الخبا فسلمت عليه فرد علي السلام وادخل ناقتي
الى بيت الحاجب الذي كان جالسا على بابه وقال احطط رحلك واسترح
فحططت رحلي وجاءني بما احلب عليه ثم قال لي من انت واين
تقصد قلت انا الاعشى قال حياك الله اين تريد قلت اريد قيس
ابن معدي كرب قال اظنك قد مدحته بشعر قلت نعم قال انشدنيه
فابتدات انشد قولي رحلت سمية غدوة اجمالها غضبى عليك فما تقول بدا لها
فقال حسبك لهذه القصيدة لك قلت نعم وما كنت انشدت الا بيتا واحدا
منها فقال من سمية التي تشبب بها فقلت لا اعرفها وكلاما القي في روعي
فنادى يا سمية اخرجي فاذا جارية خماسية قد خرجت فقالت ما تشا
يا ابت فقال انشدي عمك قصيدتي التي مدحت بها قيس ابن معدي كرب
ونسبت بك في اولها فاندفعت تنشدها من اولها الى اخرها ما خرمت منها حرفا
واحدا فلما اتمتها قال انصرفي فانصرفت ثم قال هل قلت شيئا غير هذه
قلت نعم كان بيني وبين ابن عم لي يقال له يزيد بن مسهر ويكنى ابا ثابت ما
يكون بين بني العم فهجاني فهجوته فافحمته قال فما قلت فيه قلت
قصيدة اولها ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل
فانشدته بيتا فقال حسبك ثم قال من هريرة التي تنسب بها فقلت لا اعرفها
وسبيلها سبيل التي قبلها فنادى يا هريرة فاذا جارية قريبة السن من الاولى
فقال انشدي عمك قصيدتي التي هجوت بها ابا ثابت يزيد بن مسهر
فانشدتها من اولها الى اخرها ما خرمت منها حرفا فسقط في يدي
وتحيرت فلما راى ما نزل بي قال ليفرخ روعك ابا بصير انا هاجسك انا صاحبك
مسحل ابن اثاثة الذي القي على لسانك الشعر فسكنت نفسي ورجعت الي
فقلت له دلني على الطريق فقال لا تعرج يمينا ولا شمالا حتى تقع ببلاد
قيس وقد روي مثل ذلك او قريبا منه وكيع بسنده عن عروة بسنده
الى جرير بن عبد الله البجلي قال سافرت في الجاهلية فاقبلت
ليلة على بعيري اريد ان اسقيه ماء فجعلت اريده ان يتقدم
فلم يفعل فدنوت من الماء فعقلته ثم اتيت الماء فاذا قوم مشوهون
عند الماء فقعدت فبينا انا عندهم اذ اتاهم رجل اشد تشويها منهم

في نسخة

فقالوا هذا شاعرهم قالوا يا ابا فلان انشدنا هذا وانه ضعيف فانشده ودع هريرة
ان الركب مرتحل فوالله ما خرم منها بيتا فقلت من يقول هذه قال انا اقولها
قلت لولا ما تقول لاخبرتك انه اعشى بني قيس بن ثعلبة انشدنيها عام
اول بنجران قال انك صادق انا الذي القيتها على لسانه وانا مسحل صاحب
شعره شاعر وصححه عند سيبويه قبيح والله اعلم حتى اذا يويس اراد
او انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط مع ان جملة الشرط
لا تكون الا فعلية فعطف الاسمية عليها لقاعدة انه يغتفر في الثواني ما لا
يغتفر في الاوائل وينبغي جواز مثل ذلك بلا اعتذار عند الكوفيين
والاخفش لتجويزهم وقوع الاسمية بعد اداة الشرط وقد تقدم الكلام
على ذلك في الباب الخامس في النوع السابع من الجهة السادسة و
حمل سيبويه ذلك على العطف على التوهم قال وكانه قال اتركبون
فذلك عادتنا او تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون
مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين بالافراد والوصف يسمى
جار على من هو له لسببه الاسرى الثالث ويمتنع ثم بمن لا قاعد
ابواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى اذ لا يكفي الربط المعنوي
في مثل وقد تقدم القول فيه القاعدة الثالثة انهم
يتسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسعون في غيرها
فلذلك فصلوا بها حيث لا يجوز الفصل بغيرها وذلك انهم فصلوا
بها الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا
فيفصل بين كان ومعمولها بالظرف والجار والمجرور وهذا هو مذهب
جمهور البصريين والا فابن السراج وابو علي ومن تبعهما يقولون
بجواز ان يلي كان واخواتها غير الظرف وشبهه مع اتصال
العامل نحو كان طعامك ياكل زيد ولا يجيزونه مع انفصال
العامل عن معموله نحو كان طعامك زيد ياكل واجاز الكوفيون ذلك مطلقا
تمسكا بقول الشاعر فاصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل
النوى يلقي المساكين وقول الراجز قنافذ هداجون حول بيوتهم
بما كان اياهم عطية عودا والمانعون يقدرون ضميرا ان
في الفعل الناقص فلا يكون معمول الخبر قد وليه وانما المقدم
معمول خبر المبتدا وهي ايضا مسالة خلاف ثم ان رجح وانا
اقول استدلال الكوفيين بالبيت غير ثابت لعدم صلاحية
المساكين ان يكون اسم ليس اذ لو كان كذلك لوجب
ان يقال يلقون وانما هو فاعل ملقي وكل مفعوله واسم ليس
ضمير شان والفعلية خبرها وفصلوا بها ايضا فعل التعجب من
المتعجب



المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجا لقاءها زيدا وما اثبت عند الحرب زيدا
و فصلوا بها بين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله فلا تلحني فيها
فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله هو من ثاني الطويل من ابيات
الكتاب ولم يسم قايله ولا تلحني لا تلمني يقال لحاه يلحاه اذا لامه وعذله
وضمير فيها للمحبوبة والجم بفتح الجيم وتشديد الميم الكثير اي عظيم كثير
البلابل اي وساوسه جمع بلبلة بضم الموحدتين وهي الوسوسة وبحبها متعلق
بمصاب فهو معمول خبر ان قدم على اسمها وبين الاستفهام والقول الجاري
مجرى الظن في نصبه الجزئين ونوقش فيه بان الفصل ليس بنو لها
بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما فقد جوز الفصل
باحد المفعولين ايضا نص عليه في التسهيل كقوله اجهالا تقول بني لوي
لعمر ابيك ام متجاهلين كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة
هو صدر بيت من ثاني البسيط عجزه شملي بهم ام دوام البعد محتوما ولم
يسم قايله والشمل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم قال في الصحاح جمع
الله شمله اي ما تشتت من امره وفرق الله شمله اي ما اجتمع من امره و
المحتوم بالمهملة المقضي الموجب وهذا حتم اي امر لازم ولا يخفى ما بين
بعد وبعد من الجناس المحرف والقول هنا ظن لاجتماع شروطه
وما بعده منصوباه وقد فصل بينه وبين الاستفهام بالظرف
توسعا وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما وبين اذن الجوابية
ولن ومنصوبها نحو هذا غلام والله زيد واشتريته بوالله درهم
بالجر في زيد ودرهم وفصل القسم بين الجار والمجرور وقوله
اذن والله نرميهم بحرب هو صدر بيت عجزه تشيب الطفل من
قبل المشيب قيل انه لحسان ابن ثابت شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقد فصل بين اذن والفعل المنصوب بالقسم لن ما رايت
ابا زيد سهلا ادع القتال واشهد الهيجا تقدم الكلام على هذا
البيت في بحث لما من حرف اللام من الباب الاول وقد فصل فيه
بين لن ومنصوبها بما الزمانية وصلتها ولها حكم الظرف
وقدموهما اي الظرف والمجرور حال كونهما خبرين على الاسم في باب
ان مع ان خبر هذا الباب لا يتقدم على اسمه نحو ان في ذلك لعبرة ان لدينا
انكالا وجحيما وقدموهما معمولين للخبر في باب ما العاملة عمل
ليس مع بقاء عملها نحو ما في الدار زيد جالسا وقوله فما كل حين
من تؤاتيه مواتيا هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره باهبة حزم لذ وان كنت امنا
ويروى من توالي مواليا ولم اقف على تسميته والمواتي الموافق
والموالي الناصر والعاضد فان كان المعمول غيرهما اي غير الظرف

هذا ص

من اول الوافر

المجرور وقدم بطل عملها خلافا لابن كيسان كقوله وما كل من وافى
منى انا عارف هو عجز بيت من ابيات الطويل صدره وقالوا تعرفها المنازل
من منى وقائله مزاحم ابن الحارث العقيلي شاعر اسلامي قال في الاغاني
كان في زمن جرير والفرزدق وكان جرير يصفه ويقرظه ويقدمه
وتعرفها امر من التعرف وهو تطلب المعرفة يقال تعرفت ما عند
فلان اي تطلبته حتى عرفته يريد انه اجتمع بمحبوبته بمنى ثم
فقدها فسال عنها فقالوا له تطلبها وسل عنها في المنازل من منى
وهو بيوت اهل الكرم ومواطن الحاج فقال انا لا اعرف كل من اتى
منى ووافاها يريد بذلك التعمية على وشاته ويروى كل بالنصب
وبالرفع على نية الهاء كانه قال انا عارفه والمنازل منصوب على
اسقاط الجار توسعا اي في المنازل وليس ظرفا لانه مختص فلا ينتصب
على الظرفية قدموها ايضا ومعمولين لصلة ال والاصل ان ما
في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول نحو وكانوا فيه من الزاهدين
في قوله قال ابن مالك وقد كثر ذكر فيما جرى مجرى الا المذكورة
وقوله اني لكما لمن الناصحين اني لعملكم من القالين وانا
على ذلكم من الشاهدين وقوله في غيرها وقد مضت هذه المسئلة
والكلام عليها مستوفى في المسالة السادسة من الجهة الثانية
من الباب الخامس وقدموها ايضا على الفعل المنفي بما في نحو
قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا وقد تقدم الكلام عليه ايضا
في فصل اذا من حرف الالف من الباب الاول قبل وقدموها على
ان المشدده نفسها معمولا لها حال كون المتقدم ظرفا كان او
مجرورا معمولا لخبرها في نحو اما بعد فاني افعل كذا وكذا لالتزامهم
الفصل بين اما والفاء بشيء ما في حيز الفاء ولها الصدر فتوسع
في الظرف فيه وقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي
لم تاكلهم الضبع وقد مر انشاد هذا البيت مرتين في حرف الالف المفرده
من الباب الاول مرة في فصل ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ومرة في فصل اما بالفتح
والتشديد ومر الكلام عليه بما يغنيك فراجعه وقدموها على العامل المعنوي وهو لضعفه
لا يتقدم معموله عليه في قولهم اكل ثوب واقول اما مسئلة انما ناظر به اذا
كلا ناظر ولم يقل انما يمتنع تقدم معموله عليه نحو ازيد واليوم في الدار
او عندك فزيد جالس جاز كونه اي كون الظرف الثاني معمولا لما بعد الفاء
فان تلا الفا ما لا يتقدم عليه معموله نحو اما اليوم فاني ضارب فان
معمول ان هذه لا يتقدم عليها فضلا عن معمول معمولها فالعامل عندنا ما في زيدها فالتقدم مسئلة
الظرف فقط ولا تصح مسئلة زيدا لان الحرف لا تنصب المفعول به

وعند



وعند المبرد تجوز مسئلة الظرف من وجهين احدهما اعمال الحرف والاخر
اعمال ما بعد الفا لتجويزه ذلك ومسئلة المفعول به من جهة اعمال ما
بعد الفاء دون جهة اعمال الحرف لانها لا تعمل وفاقا وامتنع على تجويز اعمال ما بعد
الفاء بان اما وضعت على ان تا بعد فائها جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها
وبين اما وقد تقدم تحرير القول في ذلك كله في الباب الاول في بحث اما في حرف
الالف وجوز بعضهم في الظرف للتوسع فيه دون المفعول به واما قوله اما انت
ذا نفر فليس المعنى فيه على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق تعلق المفعول
لاجله بفعل محذوف والتقدير والمعنى افتخرت علي اي لاجل كونك ذا نفر
جرت علي فلا يكون البيت من مثل هذه القاعدة واما المسئلة الاخيرة
وهي مسئلة تقدم الظرف على عامله المعنوي في اجاز زيد جالسا في الدار
لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف لتجويزه ذلك في الحال وهذا اشارة الى
الاعتراض على من قال بان تقديم الظرف وشبهه على العامل المعنوي للاتساع
فيهما فاغتفر وتقديره انهم قالوا ان زيد جالسا في الدار فقدموا الحال على العامل
المعنوي والحال معمول غير ظرف ولا شبيه به فان اختصاص ذلك بالظرف
نعم قد يقال كون الحال في الشبيه بالظرف سهل الحال فيها شيئا ما وفيه كما قال
الشارح نظر من وجهين احدهما ان مدعي الاختصاص يقول هذا على
ما هو الاصح من امتناع تقديم الحال على عاملها المعنوي والثاني انه اذا سلم ورود
هذا فهو يرد بعينه على المصنف بان الفصل بين الناقص ومعموله بالظرف والمجرور
من باب الاتساع فيقال قد اجاز قوم الفصل بغيرهما فالمجيزون الاخفش
عندهم الفصل بالظرف وشبهه وتحقيق مسئلة الحال ان العامل ان
كان معنى لم يفهم من لفظ خاص به كالابتداء فالاصح انه لا يعمل في الحال
فيمتنع نحو زيد جالسا في الدار لان الابتداء لا يعمل في الحال وان
كان معنى فهم من لفظ خاص به كالتنبيه وحرف النداء واسم الاشارة
والجامد والمجرور والظرف جاز ان يعمل وتسمية النحوي لها
بالعوامل المعنوية لكونها نابت مناب الفعل فهي في معناه
القاعدة العاشرة من فنون الكلام ضروب القلب وهو جعل
احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان
الاول ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان كانت
صحة اللفظ متوقفة عليه في افادة المعنى فيكون المعنى تابعا للفظ
كما اذا وقعت النكرة موقع ما هو مبتدا والمعرفة موقع ما هو
خبر نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا والمراد لا يكن موقف
الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة المعنى
ليتوقف صحة المعنى عليه ويكون اللفظ تابعا له نحو عرضت الناقة

فيمتنع نحو زيد جالسا في الدار بان الابتدا لا يعمل في الحال صح

والاشارة والاستقرار المفهومة منها التنبيه وحرف النداء

على الحوض والمراد عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ما يكون
له ادراك يميل به الى المعروض اويرغب عنه لكنه لما كانت العادة ان يؤتى
بالمعروض الى المعروض عليه وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية
لهذا الاعتبار والقلب نوعيه قبله السكاكي مطلقا وقال انه مما يورث
الكلام ملاحة وسجع عليه كلام البلغاء وامن الالتباس وتناسب
المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره مطلقا
وقال صاحب التلخيص والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا بعني
غير القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله ومهمه
مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه اي لونها فالمصراع الاخير
من باب القلب والمعنى كان سمائه لون الارض في الغبرة ولا يخفى
ما في عكس التشبيه من المبالغة والا لم يتضمن ذلك رد لان
النزول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة خروج عن تطبيق الكلام
لمقتضى الحال كقوله ~~كما~~ يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت بالفدن السياعا بسياق الكلام عليه كما طينت الفدن بالسياع وما
كان سبيئة من بيت لاس يكون مزاجها عسل وما هو من اول
الوافر من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرد
بها على بعض شعر الجاهلية والسبيئة بالهمز الخمرة المشتراة
للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبية بالياء لا غير
على ما صرح به الجوهري وتبعه التفتازاني في شرح المفتاح
وبيت رأس قرية بالشام والسلافة والسلاف بضم
المهملة فيهما ما سال من عصير قبل ان يعصر وتسمى الخمر
سلافا وسلافا وبيت رأس موضع بالشام اشتهرت بجودة الخمر
وخبر كان في البيت بعد على ابياتها اوطعم غض من التفاح هصرة
اجتناء الغض بمعجمتين نابتتها مشددة الطرف وهصرة
الغصن وبالغصن وهصره مشددا اخذت برأسه فاملته
اليك شبه ريقها بخمر من جنس بعسل او بطعم تفاح طري كسره
اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته فيمن نصب المزاج
وجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم ومعلوم ان قوله عسل وما مرفوعات
نقلت ما هو حق هذا الباب وهذا مبني على انه لا يختص بالمعرفة
النكرة في باب واجاز ذلك بعضهم بشرطان تكون النكرة صفة محضة فيجوز كان
رجل اخاك وتمتنع كان قائما اخاك او زيادة الفاء وحمل على ان انتصاب المزاج
ليس على خبرية كان بل على الظرفية المجازية اي يكون عسل وماء عند مزاجها او تكون تامة
ولا ولي وفي رفع المزاج ونصب العسل وتقديره كذلك ايضا بحيث يرفع مزاجها ونصب

ارتفاع ما بعده بتقدير تخالطها ما يكون فاعلا لفعل محذوف بقرينة المقام ويروى برفعهن
اي برفع الثلاثة على اضمار الشان اي على ان تكون كان شانية والجملة الاسمية الخبر واما قول
ابن اسيد ان كان زايده ولا اضمار لضمير الشان فحطاه اذ لا يراد بلفظ المضارع بقياس
ولا ضرورة الى دعوى ذلك هنا وقد قيل بزيادتها بلفظ المضارع في قول فاطمة بنت
اسيد بن هاشم ام علي بن ابي طالب ترقص ابنها عقيل بن ابي طالب انت
تكون ماجد نبيل وحمل على الشذوذ وانما ترد بلفظ المضارع لان حال المضارع
بنا في الزيادة لانه حي في اوله هذه الحروف لابد له على مقصودة ففي لفظ زيادته نقص
لهذا الوضع وقول روبه ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه اي كان
لون سمائه لغبرتها لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة اي مبالغة في وصف لون السماء
بالغبرة حتى كانه اصل فيها ومعرفة المضاف من الخبر لان التقدير لون سمائه وبعدها
بيتان من مشطور الرجز او بيت واحد مصرع والمهمه المفازة والمغبرة المتلونة
بلون الغبار والارجاء النواحي والاطراف جمع رجا بالقصر وارتفاع ارجاؤه بمغبرة
وقال قطامي فلا وقيت قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا هو من ثالث المتقارب
قصيدة للمرين ~~يقول~~ وتقدم الكلام فيها واول الكاف عرض ابياتها والنجدة تطلق
على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفزع كذا في القاموس وكلها تناسب في البيت
والنفس الخوف والفعل بالمثناه التحتية مسند الى المقدم اي لا يخفى الاقدام والمراد لا يخفى
الاقدام على ملاقاة العدو والدخول في الحرب اي فلا تهيبها بمعنى ان اصل التركيب
فلا تهيب انت اي لا تخف تلك النجدة فقلب الكلام واسند الفعل اليها معبرا عنها
بالاقدام واوقعه على المخاطب وقال ابن مقبل فلا تهيبني الموماة اركبها اذا تجاوبت
الاصداء بالسحر هو من اول البسيط وتهيبني فعل مضارع محذوف منه اوله احدى
تاءيه والاصل تتهيبني والموماة بضم اوله المفازة والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر
البوم او طائر صغير يبصر بالليل ويقفز قفزا اي ينعق في الناس برؤية الحرب
وانما هو الصدى واما الجندب فاصغر من الصدى والسحر الزمن قبيل الصبح بيسير
اي ولا اتهيبها فقلب وجعل المفعول فاعلا والفاعل مفعولا وقال زهير هو ابن زهير
الصحابي من قصيدة بانت سعاد التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وقد تلفع بالقور
العساقيل عجز بيت من ثاني البسيط صدره كان اوب ذراعيها اذا عرقت الاوب
الرجع وزنا ومعنى وتستعمل في الاياب ويجوز ان يكون بمعنى سرعة تقليب
اليدين والرجلين في السير يقال منه ناقة اووب على فعول وعقبه واو وهو في
الصحاح بجمرس قال المص في شرح بانت وهو كهو فالاوب مصدر مضاف الى فاعله
واذا عرقت كناية عن وقت الهاجرة اي كان رجع يديها وسرعة تقليب يديها وقت
اشتداد الحر والمشبه به مذكور في البيت من هذا البيت وهو قوله ذراعا عيطل نصف
اي اوب ذراعي عيطل وهي الطويلة وفي القاموس الطويلة العنق في حسن جسم والنصف
التي بين الشابة والكهلة ففي البيت العيب المعروف بالتضمين وهو افتقار البيت الى ما بعده
افتقارا لازما وتلفع اشتمل من اللفاع كتلحف من اللحاف وتنقب من النقاب واللفاع ما
يتلفع به اي يلتحف القور جمع قارة وهو الجبل الصغير والعساقيل اسم لاوائل السراب

بالمهملة وقال المصنف في شرح بانت سعاد السراب ولا واحد له كما قال الجوهري والتلفع
الالتفاف وجعل قد تلفع حالا له بالواو وفي البيت القلب كما ترى لان المعنى ان السراب
صار للاكم بمنزلة اللفاع وكان حق التركيب وقد تلفعت القور بالسراب فقلب
وقول عروة ابن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك الا ما اطيق هو
متداول الافواه والقلب فيه واضح اذ المراد فديت نفسه بنفسي ومالي ثم البيت قبله
وما آلوك الا ما اطيق يقال الوت اي الشي الوا ولوا بضمتين وشدد الواو اي ما تركته
لكنه ضمن معنى المنع والاعطا فعدي الى اثنين والمعنى ما امنعك الا ما اطيق واقدر عليه
وقال الحلال آلا لو للنصب بقال الو في الامر بالو ثم ضمن معنى منع فعدي تعديته
تقول افديك بنفسي ومالي وما امنعك الا ما اطيق بسعفه اي لا اقدر الا على ما اطيق فدا لنفسي
ومالي لا في محصول عطر وقول القطامي هو بضم القاف فلما ان جرى سمن عليها كما طينت
بالفدن السياعا هو بناد الراء ايضا والبيت في وصف ناقة بالسمن بدليل قوله فلما
ان تحست بنات عنها وصالحت حقه تعلو الكبراعا عرفنا ما يرى الحراصها فانا عليها
ان تبلغا اي ان لا تبلغ بحرف لا وصوابه فوله بعد امرته بها الرجل بالحذف فا وبحن نظن
ان لن تستطاعا والسمن كالعنب ضد الهزال وصحفه بعضهم بالسمن بفتح السين وكون الميم فلفظ
الى ان قال شبه تربد البنبر عليه بسمن بالقصر الذي طين بالسياع فاتجه والفدن
القصر والسياع بكسر المهملة الطين والقلب واضح لان القصر يطين بالسياع دون العكس وقد
عرفت ان صاحب التلخيص مثل به للقلب الخالي عن نكتة واعترض بانا لا نسلم خلوه من نكتة
فانه يتضمن من المبالغة في السمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا طينت الفدن بالسياع
لا سيما معه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة
اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن ويرجح كما رهنت بالفدن السياعا المعنى السكي كما رابته
في الصحاح للجوهري وحلية المحاضرة للحاتمي والتوسعة لابن السكيت وكذا اورده جار الله
في اساس البلاغة وقال سيع الجدار طلاه بالسياع وهو الطين والجص وحكم بانه على
هذه الرواية من القلب ايضا لان المراد تشبيه جريان السمن في اعضاء هذه الناقة بعد
السويه وتمكنه في كل عضو منها حتى تنطبس الفدن بالسياع من حيث انه تراعى منه تسوية
سطحه او تنطبس الفدن بالسياع وجعل السياع كالبطانة للثوب ومن هنا الشبه اشاره
الى صحاح هذه الناقة وعلوها وقد يوقف في الوجه الثاني انه يجوز ان يريد انه جعل القصر
بطانة للطين لانه داخله فلا وكل ما كان ظهارة لغيره كان العين بطانة له وذكر الشارح
انه وقع في بيت القطامي هذا في نسخة صحيحة بخط ظهاا الجري عسى عليها ونقل عن الصحاح
انه بالصاد المهملة اي تحم الكلام ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي والخاتم في الاصبع لان
القلنسوة والخاتم ظرفان والراس والاصبع مظروفان لكنه لما كان المناسب ان يتحرك المظروف
نحو الظرف والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام لهذا الاعتبار وعرضت الناقة على الحوض
وعرضتها على الماء قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري وجعلوا من ذلك ويوم
يعرض الذين كفروا على النار اي ومن القلب ما ذكر الاصل عرضت الحوض او الماء على الناقة
ويوم يعرض النار على الذين كفروا والنص في دعا القلب فيها ان العروض لا بد وان يكون ممن
يدرك وقد عرفت انه لما كان شان المعروض ان يوتى به عند المعروض عليه وكان الامر هنا
بالعكس قلبوا رعاية لهذا الاعتبار وفي كتاب التوسعة ليعقوب ابن اسحاق السكيت
ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب عكس ما عليه الجمهور والمحقق انه كما يقال عرضت الحوض
على الركب لانها عرضت الناقة على الحوض الاعلى القلب وقال جار الله في واحد منهما
لان العرض امر نسبي يصح اسناده لكل من الناقة والحوض واختاره ابو حيان ورد على قول
الزمخشري في الآية اراد قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار كانه قال بعد نقل كلام الزمخشري
لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل
عليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض
الحوض على الناقة صحيحا فناقشه تلميذه ابن السمين اي الزمخشري بانه وجعلوا عرضت الناقة على الحوض
مقلوبا لما ذكره الجوهري وغيره وحكمة ان العروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه

فانه قد

كلامهم

245

فانه قد يقبل وقد يرد معرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانها قد تقبل وقد ترد وعرضتها المقلوب
لفظا وعرض الذين كفروا على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشرنا اليه وهو ان الكفار مقهورون
فكانهم لا اختيار لهم وان النار تتصرف فيهم وهو كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا
عرضت الجارية على البيع وعرضت الاسارى على السيف واحال على السوط وان ربما كانت هي
المقصود في العود فلم عرضت العود على النار قال وهذا الذي قلناه عبير ما قاله شيخنا وغير
ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية ليس بمقلوب ولا شذوذ وغيره الذي في
عرضت الناقة قلب لفظي وفيه شذوذ لا يخفى ما قلنا هذا الكلام وهو حسن وزعم بعضهم
في قول المتنبي وعذلت اهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق العذل
بالمعجمة الملامة لا بالتعذيب والاسم العول بالتحريك واشتهر عرفا في الملامة على المحبة
ومنه العاذل والعذول ان اصله كيف لا يموت من يعشق اذ هو يتعجب من حياة العاشق
اذ لا معنى للتعجب ممن مات غير العاشق فان الموت تتعدد اسبابه كما اتجه ذكره من قال ومن لم
يمت بالسيف مات بغيره تعددت الاسباب والداء واحد والصواب خلافه وانه لا
قلب وان المراد انه صار يتعجب لا لسبب للموت سوى العشق فهو يتعجب ممن مات من
لا يعشق وقيل في علاجهم اذا اطلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء والعود الحرباء انتصب
الجوزاء برج في السما كذا في القاموس قال الشارح واذا حلت الشمس هذا البرج قصر الليل
وطال النهار وذلك بعكس هطولها برج القوس وليس المراد من قصر الليل وطول النهار اذا احلت
الشمس هذا البرج ابتدا قصر الليل وطول النهار ليشكل بان ابتدا قصر الليل وطول النهار
انما هو اذا حلت الشمس برج الحمل اي بعد الاعتدال الربيعي بل تناهي قصر الليل وطول النهار ووضح
ذلك لكل احد والى هذا المعنى جنح من قال وصل الحبيب جنان الخلد اسكنها وهجره النار يصليني بها النار
فالشمس بالقوس امست وهي نازلة ان لم يزرني وبالجوزاء ان زارا اي ان لم يزرني كان
الليل طويلا وان زار كان قصيرا ولهذا الآخر فقال ليلي وليلى نفى نومي اختلافهما
بالطول والطول يا طوبى لو اعتدلا يجود بالطول ليلي كلما بخلت بالطول ليلى وان جادت به بخلا
والمقصود من كلام ابن النقاض في كتابه لابد للقبلة ان الجوزاء عدة كواكب واربع
الى ان سميت الجبار بتشبيهها بالملك لانه في صورة انسان على كرسيه وعلى راسه تاج و
الهقعة منها راسها وفوق الراس كواكب كثيرة مستديرة واسعة كالعقد من الطاق
سيسمي تاج الجوزاء ثم ثلثة كواكب بيض متناسقة بصدر الجوزاء عرضا تسمى نطاق الجوزاء
وتسميها العامة الميزان وتحتها ثلاث كواكب طوالا تسمى الجواري وفي يد الجوزاء كوكبان
ازهران احدهما حمرة وهو من زم الجوزاء ورحل الجوزاء حيال يديها كوكبان نيران
نورهما مع نور اليدين وجهها الشعرى العبور وهما شعريان احدهما هذه التي في
الجوزاء وهي التي ذكرها الله في كتابه فقال وانه هو رب الشعرى لان قوما
في الجاهلية عبدوها يقال ان اول من عبدها من قريش ابو كبشة قال انها قطعت
السماء عرضا ولم يقطعها نجم غيرها كذلك فعبدها وخالف قريشا في ترك اوثانهم
ولهذا نسبوا النبي صلى الله عليه وسلم اليه فكانوا يقولون له ابن ابي كبشة لشبهه به
في ترك الاوثان والشعرى الاخرى هي الغميصاء وهي اقل نورا منها تقابلها وبينهما
المجرة وليست من نجوم الجوزاء بل من نجوم الاسد والعبور يسمى كلب الجبار يعنون
الجوزاء ثم كرسي الجوزاء وهو اربعة كواكب غير مستوية التربيع اسفل الجوزاء ثم عند
الجوزاء وهي خمسة كواكب بيض اسفل من العبور في المجرة يقال لها العذارى ثم

المراد بطلوع الجوزا طلوعها بالفجر وهو زمان شدة الحر والحربا تكرالى الجهل ويكون الا بعدها
عدوة الجوزا وهي
دويبة قال بعده ان دابه اكبر من النظام يستقبل الشمس وتدور معها كيف دارت وتتلون الوانا
بحر الشمس وهو ذكر ام حبين والجمع حرابي والانثى حرباة قال الجوهري في الغطاة هي دويبة
اكبر من الوزغ والمالكات انتصابها في ذلك الوقت لا يكاد يبيد صغيرا لا عظم لها فيحصل
بقوة الحر اشتدادها وقال ثعلب في قوله ثم في سلسلة ذرعها اي طولها سبعون ذراعا
بذراع الملك ثم له اسلحه وقيل لا يعرف قدرها الا الله تعالى فاسلكوه ان المعنى فاسلكوا
فيه سلسلة فقلب الكلام وقيل انه منه اي من القلب وكم من قرية اهلكناها فجاها
باسنا اي جاها باسنا فاهلكناها ثم دنى فتدلى اي ثم تدلى الرسول صلى الله عليه وسلم فدنى
وقد مضى تاويله بتقدير فعل الارادة ونقل الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله
قابي قوس فقلب التثنية والافراد في المضاف والمضاف اليه فجعل افراد المضاف اليه للمضاف
وتثنية المضاف الى المضاف اليه وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس
وسيته اي طرفه وله طرفان وله قابان وقد مضى الكلام في ذلك ونظير هذا في قلب
التثنية والافراد في المضافين انشاد ابن الاعرابي اذا احسن ابن العم بعد اساءة
فلست لشري فعله بحمول اي فلست لشر فعليه وهو من ثالث الطويل اقف
على سهمه قابل قيل ومنه القلب اذهب بكتابي هذا الاية وتمامها فالقه اليهم ثم تول
عنهم فانظر ماذا يرجعون والتولي هو الرجوع الى سليمان فيلزم تقديم الكلام اذ الاصل
بكتابي هذا فالقه اليهم فانظر ماذا يرجعون من القول ثم تول عنهم واجيب بان المعنى
تول عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ما يرجعون
وليس القلب في شيء وقيل منه فعميت عليهم ان المعنى فعميتم عنها والحق ان لا قلب وعميت
مضمن معنى خفيت بدليل على ومنه حقيق على ان لا اقول الا الحق فيمن جر على ان وصلتها
وهم من عدا نافعا على ان المعنى حقيق على ان لا اقول اي بادخال على على ياء المتكلم كقراءة نافع لتتوافق
القراآت فلا قلب على قراءته وانما القلب على قراءتهم وتوجيهه ذكر ان المعنى واجب على قول الحق
ان وصلتها في قراءة نافع في محل الرفع بالابتدا وحقيق خبره والجار والمجرور صلته هذا هو
الاصل ثم صار في قراءة الجماعة ضمير المتكلم مرفوعا على الابتدا مجرورا بعلى وان وصلتها
في محل جر بعلى فحصل قلب وفي اللفظ اذ كان مرفوعا صار مجرورا بعلى
~~مجرور بعلى فحصل قلب وفي اللفظ اذ كان مرفوعا صار مجرورا بعلى~~ وما كان
مجرورا بعلى صار مرفوعا وجاز لامن اللبس ولان ما لزمك فقد لزمته
او للاغراق في الوصف والمعنى انه حق واجب على القول ان اكون انا قايله
لا يرضى الا بمثلي ناطقا به وقد ضمن حقيق معنى حريص فعدي بعلى او وضع على مكان
الباء لافادة التمكن كقولهم رميت عن القوس وجئت على حال حسنة ويؤيده قراءة ابي
بان لا ومن ذلك ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة بها اي لتنهض بها
متثاقلة فقلب واسند النهوض الى المفاتح وجر العصبة بالبا وقيل الباء للتعدية
فهي بمعنى الهمزة والفعل المجرد بمعنى المزيد اي لتنيء العصبة اي تجعلها تنهض متثاقلة
واختار هذا الوجه ابو حيان فقال انه الصحيح وان الخليل وسيبويه والفرا قالوا به وان معناه مروي
عن ابن عباس وابي صالح والسدي ونص عليه صاحب مدارك التنزيل القاعدة
العاشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الاحكام
اي بعد ملحية ظريفة واحدها ملحة كغرفة وغرف والتقارض بالقاف

تفاعل



تفاعل من القرض استعير هنا لكل واحد من اللفظين بحكم الاخر ولذلك امثلة احدها اعطا
غير حكم الا في الاستثناء بها وانما حكمها ان يكون صفة نحو لا يستوي القاعدون
من المومنين غير اولي الضرر فيمن نصب غيرا وهو نافع وابن عامر والكسائي فان
نصبه على الاستثناء وقيل على الحال واما الرفع وهو قراءة الباقين على انه صفة للقاعدين
وقرا بالجر صفة للمومنين او بدلا منه واعطا حكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا اي غير الله فابعد الا صفة لما قبلها وحكمها ان تكون للاستثنا
الثاني اعطا ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله ان تقران
على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا تقدم الكلام على هذا البيت
في فصل ان المفتوحة الا كنه النون ان هذه هي ان الاولى
فانها الناصبة وقد وقع الفعل بعدها مرفوعا وليست مخففة من الثقيلة
واسمها ضمير الشان بدليل ان الثانية المعطوفة عليها فانها الناصبة
قطعا مثل لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها
اذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنع احدكما تقول عندي
ان لا تمشي الى احد وان تخشى الى عدوك برفع تمشي على ان المخففة ونصب
تخشى على انها الخفيفة مع انه لا يخفى ما في جعل ان معطوفة
واعتقد زعمه بان المراد ما لا يليها ما يفيد الظن والرجحان وليس المراد ان
ذلك دليل من جهة امتناع عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة
وصلتها ومن جهة ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولى والثانية
ليست مخففة فكذا الاولى واعمال ما حملا عليها كما روي من قوله عليه
الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والموقوف
في الرواية كما تكونون قيل عليه لا حاجة الى جعل ما ناصبة حملا على اختها
ان هنا فان فيه اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل
مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع ذلك نظما ونثرا قال
ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي اي وتبيتين
تدلكين وخرج على ذلك ما روي عن ابي عمرو قالوا ان هذان ساحران تظاهرا
بتشديد الظا اي انتما ساحران تظاهران فحذف المبتدا وادغمت التا
في الظا وحذفت نون الرفع وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا
ولا تومنوا حتى تحابوا بحذف النون من الفعلين المنفيين فعليه
يخرج كما تكونوا ان ثبت ولا حاجة الى ارتكاب امر لم يثبت
والثالث اعطا ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث
فان لا تراه يراك وقد سبق في فصل لم من حرف اللام من الباب
الاول ان بعضهم خرج قوله فاما ترين من البشر احدا على انه جاء على
لغة من يقول قرات قريا ثم لما دخل الجازم سكنت الهمزة للجزم ثم حذفت الالف

للالتقاء الساكنين ثم ابدلت الهمزة الفا كنيه الالاندراج بما قبلها ومثله
ات في الحديث لكن يشكل عليه انه لو كان تراه في الحديث من
هذه اللغة لكون ينتصب الظاهران يقال فانه تراه وكتب بهمزة بعد الالف
وكون احد الفعلين من لغة والاخر من اخرى بعيد واعطا لو حكم ان
الرابطة في الجزم كقوله لو يشا طار بها ذو ميعة هو صدر بيت من كامل
الرجل وعجزه لاحق الاطال نهد ذو خصل وقد تقدم الكلام
عليه في لو من حرف اللام ذكر الثاني يعني الجزم بلو في البيت
البحري وقد مضى بعضهم عدا الجزم بها لغة وخرج غيره على ان جاعلي
لغة من يقول شا يشا بالالف من غير همزة ثم ابدلت الالف همزة
على حد قول بعضهم العالم والخاتم بالهمز ويؤيده انه لا يجوز
مجي الرابطة في هذا الموضع لانه اجري مجرى ... وان اما يكون
اذا كان الموضع اضمارا اما مستقبل ... وبهذا اي
وبانه لا بد من جواز مجي الحرف المنزول مكان الحرف المذكور بعيد
ايضا بالبنا للمجهول في تخريج الحديث السابق يعني حديث فان
لا تراه يراك على ... من هذا التقرير وهو تخريج ابن مالك اي يبعد
القدح في تخريج ابن مالك الحديث على اعطا ان حكم لو في الاهمال اذ
لا يصلح حلول محل ان فيه لفسادا وقولك لولا تراه فانه يراك اما معنى
فلا نعكاس المعنى المراد له لدلالة لولا الحيثية على امتناع جوابها
لوجود ما يليها واما لفظا فلان لولا هذه لا يقع بعدها الا المبتدا
والظاهر انه اي ان هذا الحديث السابق تخرج على اجرا المعتل مجرى
الصحيح في جعل علامة الجزم في فعل الواحد حذف الحركة
... انه من يتقي ويصبر فان ... باثبات يتقي وجزم يصبر وقد
ذكر المصنف في الباب الرابع في اقسام العطف هذه القراءة
وما يتخرج عليه الرابع اعطا اذا حكم متى في الجزم بها ... واذا
نصبك خصاصة فتجمل هو عجز بيت صدره استغن ما اغناك ربك
بالغنى وقد تقدم الكلام عليه في اذا واهمال متى حملا على اذا كقول
عائشة ... وقد قال صلى الله عليه وسلم مروا ابا بكر فليصل
بالناس ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع
الناس فانه برفع الفعلين والخامس اعطا ان حكم لن في عمل
النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ...
المتصور وهو ابو جعفر الم نشرح بفتح الحا وفيه نظر اذ لا يحل لن هنا
محل وان بيصح او يحسن حمل الشي على ما يحل محله كما قدمنا وانما
لم يصح حلول لن هنا لان المراد تقرير صلى الله عليه وسلم بما وقع من

الكلام

الكرامة



الكرامة من شرح الصدر وهذا المعنى لا يناسب لن لانها لنفي المستقبل ابدا
نعم نقل اللحياني في نوادره ان بعض العرب ينصب بلم ويجزم بلن وقيل
اصله لم نشرح بنون التاكيد الخفيفة ثم حذفت النون الخفيفة وابقي
الفتح دليلا عليها فتحته للحا يا لا عراب وفي هذا شذوذان
التوكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي في المعنى لان من ...
لم قلب المضارع ماضيا والفعل الماضي لا يؤكد وايضا التاكيد انما
يحسن مع الطلب وما يدانيه ... وحذف النون لغير
مقتض اذ لا ساكن بعدها يحذف لاجله مع ان المؤكد لا يليق به
الحذف لانه يقتضي العمل بوجوبي الحرص على التاكيد عنا واعطا
لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخب لان في رجاءك من حرك دون
بابك الحلقة ... من يجب وقد مضى انشاده هذا البيت في
يجب لن من حرف اللام والكلام مما عليه قال ... تامل هذا مع
قوله قبل بسطر بل وانما يصح او يحسن حمل الشي على ما يحل محله
فان فيه تنافيا وذلك انه نفى المتكلم بلن على ان عرضه التي في المستقبل
لا الماضي فليس المحل لم فكيف صح او حسن حمل لن عليها والجواب
ان لن هنا للنفي مجردا عن كونه في المستقبل وفي الماضي فصح قوله
قوله وقد حملت على لم في الجزم وان ادرج اعطا ما النافية حكم ليس
في الاعمال وهو لغة اهل الحجاز التي نطق بها القران الكريم
نحو ما هذا بشرا واعطا ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي
بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك برفع ما بعد الا وهو لغة
بني تميم وان لم ... اعطا عسى حكم لعل في العمل فتنصب الاسم
وترفع الخبر عكس عملها كقوله يا ابتا علك او عساكا وقد تقدم
الكلام عليه في عسى من حرف العين المهملة من الباب الاول
واعطا لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان كما يقترن خبر عسى بها
ومن العرب ... بعضهم ان يكون الحق ... من بعض وقد مضى
ذلك وان من اعطا الفاعل اعراب المفعول وعكسه وهو
اعطا المفعول اعراب الفاعل وهذا من قلب الاعراب وهو
نوع من القلب اللفظي وذكر عند امن اللبس لوجود قرينة تعين
الفاعل من المفعول كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج
الحجر برفع الثوب والزجاج ونصب المسمار والحجر والقرينة فيهما صحة
الاسناد وقال قد بلغت نجران او بلغت سواتهم فالرواية
بنصب سواتهم ورفع ... وهذا بعض بيت تمامه مثل القنافد هداجون
وهو من اول البسيط وقائله الاخطل من قصيدة يهجو بها جريرا وقبله

اما الهبب بن يربوع نلس لها عند التفاخر ابراد ولا صدور
مخلفون ويقضي الناس امرهم وهم بغيب وفي عميا ما يشعرونا
والهبب قبيلة جرير وقد ضرب الابراد والاصدار مثلا لعقد الامور
وحلها واصلها الذهاب الى الما والرجوع عنه والصدر بالتحريك اسم
الاصدار ومخلفون متروكون والعميا الجهالة وجملة وهم بغيب وفي عميا
حالية بلواو اي وهم غايبون جاهلون لا شعور لهم والمراد ذمهم
بانهم من قبيلة لا يعبا به ولا يعول على راي والقنافذ بالذال المعجمة
جمع قنفذ كزبرج حيوان معروف كثير الشوك وهذا جوع جمع
هداج بالتشديد قال البطليوسي شبههم بالقنافذ لتشبههم
بالليل السرى والفجور قال التبريزي الهداجون فعالون
من الهدجان وهو المشي في ارتعاش يقال هدج الظليم
اذا مشى في ارتعاش وقيل المشي السريع ونجران كسكران
بلد باليمن والسوات الافعال القبيحة وهجر قال في الصحاح
اسم بلد مذكر مصروف وقال في القاموس وهجر محركة بلد باليمن والسوات
الافعال القبيحة وهجر قال في الصحاح اسم بلد مذكر مصروف وقال في
القاموس بينه وبين عثر بالمثلثة يوم وليلة مذكر مصروف وقد يونث
ويمنع والنسبة هجري وهاجري واسم لجميع ارض البحرين ومنه المثل كمبضع
تمر الى هجر وقول عمر رضي الله عنه عجبت لتاجر هجر كانه اراد
لكثرة وبا بها اولكونه البحر وقرية كانت قرب المدينة اليها تنسب
القلال او تنسب الى هجر اليمن واراد بالقلال المنسوبة اليها جمع قلة
بالضم واحدة القلتين المذكورتين في حديث اذا بلغ الماء قلتين لم
يحمل الخبث ففي بعض طرقه اذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم ينجسه
شي وقدرها بخمسمائة رطل بالبغدادي وهو خمسمائة وعشرون درهما
واربعة اسباع درهم على الاصح عند النووي وهما اول حد كرام الله
عند ايمتنا قال البطليوسي وكان الوجه ان يرفع السوات لانها تاتي البلاد
والبلاد لا تاتي اليها فقلب اضطرارا صرهم **وسمع ايضا نصبهما** اي
نصب الفاعل والمفعول معا **لقوله قد سالم الحيات منه القدما**
**برجله من نصب الحيات** هو بيت من ارجوزة لابي حيان الفقعسي
وقيل لمساور بن هند العبسي وبه جزم التبريزي والبطليوسي
وقيل للعجاج وقال الزركشي وقيل الدبيري وقال الصاغاني
عبد بني عبس وبعده الافعوان والشجاع والسجعما وذات
قرنين ضموزا ضرزما قال البطليوسي يصف رجلا بغلظ القدمين
وصلابتهما لطول الحفا فضربتها الحيات والعقارب فلا تؤذيه والبيت
قد

قد استشهد به على نصب الفاعل وحقه الرفع وهو القدم والحيات
منصوب على المفعولية بالاصالة والمشهور في الرواية رفع الحيات ونصب
القدم وعليه فقول الافعوان بالنصب لا يصح كونه بدلا كما في الرواية نصب
الحيات المخالفة في الاعراب فنصبه بعقد راي وسالم القدم الافعوان لان القدم
وان كانت مفعولا في اللفظ فهي جهة المعنى فاعل والحيات مفعول من سالمك
فقد سالمته والافعوان بضم الهمزة ذكر الافاعي والشجاع وكذا الشجعم والميم
فيه زايدة وقال التدميري الشجاع ذكر الحيات والشجعم الجري المسلط وقيل
الطويل واراد بذات القرنين العقرب والضموز بالضاد المعجمة
والزاي التي لا صوت لها والضرزم بها ايضا لذ برج المسنة وهي الحنث
واكثر شما ومن ابيات هذه الارجوزة ما اورده المصنف في التوضيح
شاهدا على تاكيد النفي بلم بنون التاكيد شذوذا وهو يحسبه
الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما قال الاعلم يصف جبلا
قد حفه الخصب والنبات وقال ابو هاشم اللخمي ليس كذلك
وانما شبه اللبن في النعت لما عليه من الرغوة حتى امتلا شيخ
معمم فوق كرسي ونقل ابن خلف عن بعضهم انه شبه وطب اللبن
وانه لعظمه كشيخ جالس على كرسيه وشبه القمع املاء بالعمامة
**وقيل الفد ماثنيه** اي اسم مثنى **حذفت نونها للضرورة كقوله**
**هما خطتا اما اسار ومنه** اي هما خطتان فحذف نون التثنيه
واما من رواه بجرهما فحذف النون للاضافة واما معترضة وهذا
صدر بيت عجزه واما دم والقتل بالحر اجدر وتقدم انشاده والكلام
عليه فحذف نون التثنيه في اواخر الباب الخامس **وسمع ايضا**
**رفعهما** اي رفعهما الفاعل والمفعول **كقوله ان من صاد**
**عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم** هو لا ولد المفيف
ولم اقف على تسميته قايله والعقعق طاير ابلق بسواد وبياض
يشبه صوته العين والقاف كذا في القاموس **ومنه ايضا** البوم
والبومة ايضا وضعها طاير يقع على الذكر والانثى قال التاج
ولا دليل في البيت على رفع المفعول ايضا لجواز ان يكون الشاعر
استعمل عقعقان على لغة من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلاث
ويكون قوله وبوم مرتفع على انه مبتدا حذف خبره اي ومعهما بوم **الباب السابع**
**الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطا الضارب حكم الحسن الوجه في الجر**
بجامع ان المضاف في كل منهما صفة يحلاه الالف واللام والمضاف اليه معمول معرف بهما لكن
حق اسم الفاعل بالالف واللام ان لا يضاف الا لما عرف بها لعدم افادة التخفيف وحق الصفة
المشبهة المعرفة بال ان لا تنصب بها لانها مشتقة من الفعل اللازم لكنها لما شابها

من الحيثية التي ذكرناها فحصل للحسن الوجه عن الضمائر الرجوع الحسن الوجه بالجر
بالاضافة والاضافة فيهما وان كانت لفظية الاولى في الحسن الوجه عن وجهها من التخفيف
اذ الاصل الحسن وجهه بالرفع على انه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف بالاضافة واضافة
الى فاعله على خلاف الاصل لانه هو في المعنى فتشبهوه بالمفعول فنصبوه ليصح
الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيه الضمير المتصل بالوجه
وعوض عن الضمير اللام لئلا يزول تعريفه ثم اضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف
بحذف الضمير واستتاره في الصفة الكاشف اعطاء افعل التعجب حكم افعل
التفضيل في جواز التصغير لان افعل في التعجب من صفة ان لا يصغر بخلاف
افعل التفضيل فانه اسم من حقه ان يصغر واعطاء افعل التفضيل حكم افعل
التعجب في انه لا يرفع الظاهر الا ان ذلك لا يرفعه وقد ذكر في اخر
القاعدة الاولى ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها عن بعض في معناه
اي واستعمال بعضها في معنى بعضها لكان ذلك كتابا كبيرا ولكن فيما ذكرنا
كفاية لمن نعمه الله سبحانه ونفع قال المصنف تغمده الله برحمته
وهذا اخر ما تيسر ايراده في هذا التاليف فاسال
الله الذي من علي بانشائه واتمامه في البلد الحرام
يعني مكة شرفها الله تعالى وفي شهر ذي القعدة الحرام
فانه اول الاشهر الاربعة الحرم وليس علما تمام ما
الحقته به من الزوائد في شهر رجب الحرام هو اخر
الاشهر الحرم ويقال له رجب الفرد لانفراده بالحرمة بين
حلالين وتوالي الثلاثة الباقية ورجب الاصم لانه كان
لا يسمع فيه قعقعة السلاح والاصب لانصباب الرحمة فيه
ولتعظيمه يقال له شهر الله وقد وقع عبارة المصنف
فيما وجدته من اصول هذا الكتاب وهي نسخة معتمدة بلفظ
شهر في الموضعين مع انه قد وقع في شرح مسلم للامام
النووي ان لفظة الشهر لا تضاف الا الى ما في اوله الراء ربيع
الاول والاخر ورمضان الا رجبا فلا يضاف اليه ان يجيرني من
ويحرم وجهي على النار هو وما عطف عليه مفعول اسال واراد بتحريم
وجهه ان لا يجعله من اهلها ولو حينا ما وان يتجاوز عما تحملته
من الاوزار جمع وزر بالكسر وهو الاثم وان يوقظني من
رقدة الغفلة بالتوفيق للاعمال الصالحة وتدارك الخلل
بالتوبة الناصحة قبل الموت اي قبل فوات وقت الايقاظ وان
يلطف بي عند معالجة سكرات الموت فيقدر ما هو الاصلح لي
انه على

ما



ما شاء قدير وهو بالاجابة الدعاء جدير قال الشارح الولي
والامام المصنف العلامه بقية المحققين خلف السلف امام الحبر
والدين شهاب الدنيا والدين ثم تكن هذا اخر ما
من الله بجمعه علي العبد الضعيف وقدر اتمامه على يديه فضلا
منه انه البر اللطيف من شرح كتاب مغني اللبيب الاتي في النحو
بكل معنى بديع واي عجيب واني لسائل الله فيه حسن
الاخلاص وان يتقبله مني كما افرده عن الاختصاص وان
ينفعني بذكرها منه جزيل الثواب وان ينفع به كما نفع باصله
عامة الطلاب وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى اله واصحابه
الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا وفرغ من تحرير هذا
الشرح اخر يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الاول سنة خمس وتسعين
وتسعمائة كذا قال رحمه الله ومن خطه نقلت وانا اقول
احمد الله سبحانه الذي وفقني الى ان بيضت هذا الشرح واخرجته من
سودته بعد ان حرص كل من اهل العلم عن الفتح ما وجده الله تعالى
ببركة مؤلفه بعد ان كان مدفونا واظهر شانه بعد ان كان كنزا
مخفيا وسرا مكتوما واسال الله ان يجعل لي من ثوابه واجره حظا
مقسوما ووعدا بالاثابة على ... قال ذلك وكتب ... الله
الصمد ابراهيم بن احمد الشهير بابن الملا غفر الله له بلطفه ولصاحبه
فيمن تولا وكان الفراغ من تبييضه صبيحة نهار الاربعاء ثالث عشر شعبان
سنة احدى عشر والف من الهجرة النبوية
على صاحبها افضل التحية والله
اعلم والحمد لله
وحده

وهو امام

بلغ